الطبعة الثانية بعد المراجعة

مختصر المعاني

للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى

٧١٢ - ٧٩٣هـ



لقاضي القضاة أبي المعالي

جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني رحمه الله

٦٦٦ - ٧٣٩هـ



لشيخ الهند العلامة محمود حسن الديوبندي رحمه الله

١٢٦٨ - ١٣٣٩هـ

طبعة جديدة ملونة

البشرى

جمعية البشرى الخيرية

للخدمات الإنسانية والتعليمية (المسجلة)

عزيزي القارئ الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!

عن أبي سعيد ﵁ قال: قال النبي ﷺ: من لم يشكر الناس لم يشكر الله.(جامع الترمذي)

فنشكرك على اقتنائك كتابنا هذا، الذي بذلنا جهدًا كثيرًا بتوفيق الله ﷻ، كي نخرجه على الصورة الفائقة، فدائمًا نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن، مع مراجعة دقيقة للكتاب مرة بعد أخرى.

ومع هذا، فالإنسان محدق بالضعف والعجز مهما بلغ من الدقة، كما قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾. (النساء: ٢٨)

فأخي العزيز! إن ظهر لك خطأ مطبعيٌّ أثناء قراءتك للكتاب أو كانت عندك اقتراحات أو ملاحظات، فدوّنها وأرسلها لنا، وبهذا تكون قد شاركتنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا في السير نحوَ الأفضل.

جزاكم الله تعالى خيرًا

Postal Address: 9/2, sector 17, Korangi Industrial Area, Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

اسم الكتاب	:	مختصر المعاني
التأليف	:	للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني ﵀
رقم التسجيل	:	RO-229-2020 (دائرة الأوقاف، السند، باكستان)
سنة الطباعة	:	١٤٤٣ هـ/ ٢٠٢٢ م

عليك بملاحظة قائمة الأسعار



AL-BUSHRA

Welfare And Educational Trust (Regd.)

9/2, sector 17, Korangi Industrial Area,
Opp: Muhammadia Masjid, Bilal Colony, Karachi.

0336-0033608, 0321-2196170, 0314-2676577, 0346-2190910

0321-2196170

info@maktaba-tul-bushra.com.pk

www.maktaba-tul-bushra.com.pk www.albushra.org.pk

يطلب من البشرى كراتشي، باكستان. ومن جميع المكتبات المشهورة أيضًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بين يدي الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فالبلاغة تاج العربية وجوهرها، ويعدُّها العلماء من العلوم القرآنية، لأنَّ نشأتها أساسًا كان في أحضان فهم التنزيل، وإدراك أسباب الإعجاز، ومعرفة طرقه ومسالكه، فقد اجتهد العلماء بحثا وتنقيبا واستخراجا، حتى وضعوا علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع، ولا يزال الباحثون يستخرجون من عناصر إعجاز القرآني ما لم يتوصَّل إليه السابقون، وسيظهر في كل عصر جوانب جديدة وألوان بديعة من إعجاز القرآن، ما يصدِّق قول الرسول ﷺ: «لا تفنى عجائبه، ولا يخلَق على كثرة الرد».

و«تلخيص المفتاح» -لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبى المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق رحمه الله تعالى، (٦٦٦- ٧٣٩ هـ)- كتاب مقبول منذ القرون، يدرسه الآلاف المؤلفة في المعاهد والمدارس، وهو تلخيص للقسم الثالث من كتاب «مفتاح العلوم» لأبي يعقوب يوسف السكاكي رحمه الله تعالى، ونال الكتاب شهرة واسعة، فتناوله العلماء بالشرح والتعليق، ولعل من أهم هذه الشروح: «المطول» و«المختصر»، كلاهما لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني رحمه الله تعالى (٧١٢- ٧٩٣هـ)، فسبقا سائر الشروح وبذَّها، ولا سيما «المختصر»، فهو مقبول ومتداول كالأصل بل أكثر من الأصل في ديارنا، فهو سابق لا يجارى، وله في الفضل المزية الظاهرة، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء. فأرادت إدارة البشرى أن تُعيد طباعتها بعد المراجعة وإصلاح الأخطاء، وتُقدمها إلى القراء بصورة تَسُرُّهم إن شاء الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله.

* وقد قام بأعباء هذه المهمة لجنة من شباب العلماء والباحثين، تحت إشراف:

«الأستاذ فضل ربي حفظه الله،خريج الجامعة الفاروقية، كراتشي، والمشرف على قسم التصحيح في «إدارة البشرى».

* وبذلوا في إخراج هذا السفر الجليل مجهودهم، في طليعتهم:

- الأستاذ / فراز شفيع حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية علامة بنوري تاؤن، كراتشي.
- الأستاذ / عاطف رانا حفظه الله، خريج جامعة العلوم الإسلامية علامة بنوري تاؤن، كراتشي.
- الأستاذ / عبد الرحيم أمين الحق حفظه الله، خريج جامعة دار العلوم، كراتشي.
- الأستاذ / عمير عمر حفظه الله، خريج المدرسة العربية، رائيوند.
- وقد قام بتنضيد هذا الكتاب وتنسيقه في هذه الصورة الرائعة الشيخ يوسف قاسم حفظه الله خرج جامعة الرشيد كراتشي.

* وقد شَارَكَنا في كل ذلك بالرأي والإفادة:

١- فضيلة الشيخ / يوسف يامين حفظه الله — المشرف العام لإدارة البشرى والأستاذ في المدرسة العثمانية.

٢- فضيلة الشيخ / بلال أحمد كلام حفظه الله — الأستاذ بمدرسة «ابن عباس ﷺ».

٣- فضيلة الشيخ / عمر فاروق حفظه الله — أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ﷺ».

٤- فضيلة الشيخ / محمد سلمان حسن حفظه الله — أستاذ الحديث النبوي بمدرسة «ابن عباس ﷺ».

منهج العمل

وقد خطونا في سبيل إخراج الكتاب على هذه الصورة الخطوات التالية:

- أصل «مختصر المعاني» وكذا حاشيتِه للشيخ محمود حسن الديوبندي: هي النسخة المطبوعة من مكتبة رشيدية كوئتة، باكستان، وهي صورة المطبوعة من المطبع المجتبائي بدهلي سنة ١٣٥٩هـ، كما يظهر من نهاية التعليقات في آخر الكتاب، واستفدنا في التصحيحِ وتمييزِ المتن من الشرح من النسخة المطبوعة من المطبع العليمي بدهلي، ومن المطبوعة (مع حاشية التجريد) من المكتبة الفاروقية بملتان، باكستان، ومن شرح الدسوقي المطبوع (مع الشروح الأخر) من نشر أدب الحوزة.
- واخترنا اللون الأحمر لمتن الكتاب (تلخيص المفتاح)، تمييزًا له عن شرح التفتازاني.
- ثم وضعنا حاشية الشيخ محمود حسن، وهي قائمة على أساس «شرح الدسوقي» للشيخ محمد بن أحمد بن عرفة، و«حاشية التجريد» للشيخ مصطفى البناني، ولم يخرج منهما إلّا نادرًا. يشير بعد نهاية الحاشية إلى الدسوقي إمَّا بـ «الدسوقي»، أو «دسوقي»، أو «حاشية الدسوقي»، أو «قي»، أو «ق». كما يشير إلى حاشية التجريد بـ «التجريد» أو «تجريد» أو «تج».
- وقد وقع في الأصل فيما بين السطور شرحٌ وجيزٌ لضبط اسم أو كلمة أو بيان إعراب وما إلى ذلك -كما يوجد ذلك في المطبوعات الحجرية- وهو من وضع المحشي رحمه الله تعالى، فأبقيناه في موضعه، إلّا إذا كان الشرح طويلًا بحيث لا يمكن إبقاؤه هناك، فحينئذ نقلناه في الحاشية في ما بين المعقوفين: [ ].
- أبقينا ما كان في الأصل من علامات، مثل ......(مت) ......(مت) لتعيين المتعلق (بالكسر) والمتعلق (بالفتح)، ومثل ......(عط) ......(عط) أو ......(عف) ......(عف) أو ......(عـ) ......(عـ) لتعيين المعطوف عليه والمعطوف، ووضْعِ الأرقام تحت الضمائر ومراجعها للتعيين، كما تسبق المصرعةَ علامةُ: ع. وهي رموز معروفة في المطبوعات الهندية الحجرية القديمة.

وختامًا نشكر كلَّ مَن أعاننا في هذا العمل، وقد حاولنا أن لا نألُوَ جهدًا في إخراج هذا الكتاب وتقديمه إلى القراء الأعزاء في صورةٍ تَرُوقُهم خاليًا من الأخطاء، وبذلنا ما في وسعنا. ونسأل اللهَ الكريمَ أن يرزقَنا الإخلاص في جهودنا ويتقبلَها ويجعلَها ذُخرا لنا في الآخرة يوم لا ينفع مال ولا بنون، إنه سميع مجيب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالـمين.

البشرى

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

هو البيان مع البرهان

نحمدك[١] يا مَن[٢، ٣] شرَّح (عطف) صدورنا[٤] لتلخيص[٥] البيان في إيضاح[٦] المعاني، ونوَّر قلوبنا بلوامع[٧] التبيان[٨] من مطالع[٩، ١٠]

أي فتح وهيأ — الكلام الفصيح المعرب عما في الضمير — التنوير إدخال النور في القلب، والمراد بالقلوب: النفوس. (الدسوقي)

السور القرآنية

المثاني،[١١] ونصلي[١٢] على نبيك محمد[١٣] المؤيَّد دلائل إعجازه[١٤] بأسرار البلاغة[١٥]، وعلى آله وأصحابه المحرَزين قصبات[١٦] السبق

نعت لـ«محمد» لا لـ«نبي» — هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته — صفة لـ«الآل» و«الأصحاب»، والإحراز: الحرز والضم

في مضمار (ميدان) الفصاحة والبراعة.

محل تسابق الخيل — أي التفوق والكمال

وبعد[١٧] فيقول[١٨] العبد الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر المدعو بسعد[١٩] التفتازاني[٢٠] -هداه الله سواء الطريق[٢١]، وأذاقه[٢٢]

بدل من «العبد الفقير» أو عطف بيان

حلاوة التحقيق-: قد شرحتُ فيما مضى[٢٣] «تلخيص المفتاح»، ....

هو ذكر الشيء على الوجه الحق، أو إثبات المسألة بالدليل ٣ — للعلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني خطيب بجامع دمشق

---

(١) قوله: نحمدك إلخ: «الحمد»: الثناء بالجميل، ومن المعلوم أن كل أوصافه تعالى جميلة، فكأنه قال: نصِفك بكل صفة لك جميلة.

واختار التعبير بالحمد على التعبير بالشكر؛ للاقتداء بالقرآن العظيم، والعمل بحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم». ولأن الحمد اللغوي أظهر من الشكر بغير اللسان في أداء المقصود؛ لخفاء الاعتقاد واحتمال عمل الجوارح لغير الحمد، فهو أظهر أنواعه، ولذلك روي: «ما شكر الله عبد لم يحمده». واختار الحمد على المدح؛ للأمرين الأولين، وتنبيها على أنه تعالى فاعل مختار، كما عليه المسلمون الأخيار.

واختار الجملة الفعلية المضارعية على الاسمية والماضوية؛ لإفادتها لتجدد مضمونها على سبيل الدوام والاستمرار؛ ليناسب الحمد المحمود عليه ههنا، وهو نعمة شرح الصدور للتلخيص المذكور وتنوير القلوب المتجدد ذلك وقتا بعد وقت، بخلاف الماضوية؛ فإنها إنما تدل على الحدوث فقط، والاسمية إنما تدل على الدوام فقط، ولا يناسبان المحمود عليه هنا. وأيضا المضارعية تدل على الأمرين معا، أعني الحدوث الذي تدل عليه الماضوية وعلى الاستمرار الدالة عليه الاسمية، وحينئذ فهي أشرف منهما، كذا قيل.

وآثر النون في «نحمدك» -مع أنه للمتكلم مع غيره، أو المعظم نفسه، وكلاهما لا يناسب المقام، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن المقام مقام خضوع-؛ لأن في ذلك إشارةً إلى جلالة مقام الحمد وعظم خطره، وأنه لا تفي قوة شخص واحد به،- أو لتشريكه إخوانَه من العلماء معه شفقة منه عليهم، أو لأن في هذا التشريك من رجاء القبول ما ليس في التفرد، كما لا يخفى. أو الحامد معظم نفسه؛ لأنه عند الله عظيم، فهو من باب التحديث بالنعمة.

وأتى بكاف الخطاب وعدل عن الاسم الظاهر؛ لأن في الخطاب إشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى، حتى كان حمده على وجه المشافهة، وإلى وقوع حمده على وجه الإحسان المفسر بحديث: «أن تعبد الله كأنك تراه». (من «الشافي» و«التجريد»)

(٢) قوله: يا من إلخ: [إطلاق المبهمات عليه تعالى ثابت شرعا.]

(٣) قوله: يا من إلخ: أورد كلمة «يا» التي لنداء البعيد، مع أنه تعالى أقرب من حبل الوريد؛ تعظيما وتبعيدا للحضرة الإلهية عن الحامد المكدر بالكدورات البشرية. ولا ينافي هذا ما سلف في نكتة الخطاب؛ لأن البعد الرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجه إليه تعالى. (تجريد)

(٤) قوله: صدورنا: جمع «صدر» بمعنى القلب أي الروح، لا القلب بمعنى المضغة، ففيه مجاز بمرتبتين من إطلاق المحل على الحال فيهما. (من دسوقي)

(٥) قوله: لتلخيص: [أي التنقيح، وهو إتيان الكلام خالصا من الحشو والتطويل.]

(٦) قوله: في إيضاح: متعلق بـ«تلخيص»، و«في» بمعنى «مع» أو على حالها، متعلق بـ«تلخيص» أو «البيان»، أي التلخيص الكائن أو البيان الكائن في وقت إيضاح المعاني وحالته. قال ابن يعقوب: أي نحمدك يا من علمتنا كيف تلخص البيان عند قصدنا لإيضاح المعاني بذلك البيان. (تجريد)

(٧) قوله: بلوامع: [جمع «لامعة»، وهي الذات المضيئة.]

(٨) قوله: بلوامع التبيان: هذه الإضافة إما من قبيل إضافة المشبه به للمشبه، أي بالتبيان الذي هو كالأنجم اللوامع في الاهتداء. أو من إضافة الموصوف لصفته أي اللوامع المبينة، من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ لأن التبيان في الأصل مصدر «بين»، وهو بكسر التاء على غير قياس شذوذا، كـ«التلقاء». (الدسوقي)

(٩) قوله: مطالع: [جمع «مطلع»، وهو اسم لمحل طلوع الكوكب، والمراد به ههنا: ألفاظ القرآن. (دسوقي)]

(١٠) قوله: من مطالع: حال من «التبيان» أو صفة له، و«من» سببية أي كائنا أو الكائن بسبب تدبر مطالع المثاني. وهذا لو بقي التبيان على مصدريته، فإن جعل بمعنى المبين به فـ«من» بيانية. (تجريد)

(١١) قوله: المثاني: جمع «مثنى» كـ«مفعل» اسم مكان، أو مثنى بالتشديد من «التثنية» على غير قياس. والمراد به: القرآن؛ لأن السور والقصص والأحكام ثنيت فيه أي كررت. أو المتكرر نزوله، ومطالع القرآن ألفاظه، شبهت بمواضع طلوع الشمس؛ لأن منها تبدو المعاني. وإضافة «المطالع» إلى «المثاني» من إضافة الأجزاء إلى الكل. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: ونصلي: [لم يأت بالسلام خطًّا؛ اكتفاءً بإثباته لفظًا، أو إفراد الصلاة غير مكروه.]

(١٣) قوله: محمد: [بدل أو عطف بيان من «نبيك».]

(١٤) قوله: دلائل إعجازه إلخ: ومعنى تأييد القرآن بأسرار البلاغة أن أمارات الإعجاز فيه وإن كانت كثيرة من الإخبار بالغيوب والأساليب العجيبة وغيرها، لكن أقوى تلك الأمارات كمال البلاغة الحاصل بتلك الأسرار. (دسوقي)

(١٥) قوله: بأسرار البلاغة: [أي الأمور التي يقتضيها الحال، كالتأكيد عند الإنكار وغيره.]

(١٦) قوله: قصبات: القصب جمع «قصبة»: وهي سهم صغير تغرسه الفرسان في آخر الميدان يأخذه من سبق إليه أولا. (دسوقي)

(١٧) قوله: وبعد: هو ظرف زمان مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة، أي بعد البسملة والحمدلة والصلاة. (دسوقي)

(١٨) قوله: فيقول: فيه التفات من التكلم إلى الغيبة؛ لأنه قال فيما سبق «نحمدك» و«نصلي».

(١٩) قوله: بسعد: أصله: بسعد الدين، فحذف جزء العلَم؛ اختصارا للعلم به بواسطة الشهرة، وتأدبا في كون الدين سعد به. (دسوقي)

(٢٠) قوله: التفتازاني: [تفتازان قرية من أعمال خراسان. ولد سنة اثنتي عشرة وسبع مائة، وتوفي سنة إحدى وتسعين وسبع مائة. أخذ عن القطب الرازي والعضد بسمرقند، وكان شافعي المذهب، نصَّ على ذلك السيوطي في «تأريخه». (من التجريد)]

(٢١) قوله: سواء الطريق: إضافة «السواء» إلى «الطريق» من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي إلى الطريق السواء، أي السوي بمعنى المستقيم. (دسوقي)

(٢٢) قوله: وأذاقه: [من «الإذاقة» بمعنى چشانيدن.]

(٢٣) قوله: فيما مضى: أتى به -وإن كان المعنى مستفادا من «شرحت» الذي هو =

جمع «نكتة» — صاغتها وصنعتها

وأغنيتُه[١] بالإصباح[٢] عن المصباح، وأودعتُه غرائب نكت[٣] سمحت به الأنظار، ووشَّحتُه بلطائف فقر سبكتها يد الأفكار.

جمع «غريبة» — حادت — النظر هو الفكر — زينته — جمع «فقرة»، والمراد به الكلام المسجع

ثم رأيتُ[٤] الكثيرَ من الفضلاء[٥] والجمَّ الغفير[٦] من الأذكياء[٧] يسألوني صرفَ الهمة[٨] نحوَ اختصاره، والاقتصارَ[٩] على بيان

جمع «فضيل» كـ«كريم» و«كرماء» — أي طلبوا مني — أي إلى جهة اختصاره

معانيه وكشف أستارِه، لما شاهدوا[١٠] مِن أنَّ المحصلين[١١] قد تقاصرت[١٢] هممهم عن استطلاع[١٣] طوالع أنواره، وتقاعدت

أي توضيح معانيه الخفية — قصرت قصورا تاما — جمع «همة» — جمع «طالعة»

عزائمهم[١٤] عن استكشاف خبيَّات أسراره[١٥]، وأنَّ المنتحلين[١٦] قد قلبوا أحداق[١٧] الأخذ والانتهاب[١٨]، ومَدُّوا[١٩] أعناق

جمع «خبية» بمعنى خفية

المسخ على ذلك الكتاب.

تبديل صورة بصورة أدنى من الأولى — مفعول مطلق، وقيل: مفعول لأجله أو به — مفعول له للضرب والطي

وكنت أضرب عن هذا الخطب صفحًا، وأطوي[٢٠] دون مرامهم كشحًا؛ علمًا مني بأن مستحسن[٢١] الطبائع بأسرها، ومقبول

عطف — الضرب: بمعنى الإمساك والصرف والإعراض — الطيّ: ضد النشر بمعنى پيچيدن — مطلوب — تميكاه — جمع «قوة» — جمع «قدرة» — بجميعها

الأسماع عن آخرها[٢٢]، أمرٌ لا يسعه مقدرة البشر، وإنما هو شأن خالق القوى والقدر، وأنَّ هذا الفن قد نضَب[٢٣] اليوم ماؤه، فصار

عطف — بضم الدال وفتحها، مصدر ميمي بمعنى: قدرتهم — وهو الله سبحانه — عطف على قوله: «أن مستحسن» — فصار — جمع «درج» وهو الطريق

جدالًا[٢٤] بلا أثر، وذهب رواؤه فعاد خلافًا[٢٥] بلا ثمر، حتى طارت[٢٦] بقيَّةُ آثار السلف أدراجَ الرياح، ....

بلا فائدة — المنظر الحسن — بلا فائدة — ذهبت — وهو فوائدهم أو من بقي من تلامذتهم — الريح: هو الهواء

= فعل ماض-؛ تأكيدا لدفع توهم التجوز في «شرحت» إلى معنى «أشرح». ويوجه أيضا بأن لفظة «فيما مضى» تشعر بالبعد، فيفهم منها بُعدُ زمان تأليف «المطول»، والمعنى المفهوم من «شرحت» أعم من البعيد والقريب. (التجريد)

(١) قوله: وأغنيته: أي صيرته غنيا. والضمير في «أغنيته» وفي «معانيه» و«أستاره» لـ«تلخيص المفتاح» وباقي الضمائر الآتية راجعة للشرح، وهذا وإن كان فيه تشتيت الضمائر لكن اتكل الشارح في ذلك على ظهور المعنى. (دسوقي)

(٢) قوله: بالإصباح: «الإصباح»: هو الدخول في وقت الصباح، أريد به لازمه، وهو الصبح. و«المصباح» هو السراج. و«الصبح» استعارة ما شرح الشارح أعني «المطول»، و«المصباح» استعارة لشرح غيره، والمعنى: وصيرت ذلك المتن غنيا بالمطول الشبيهة بالإصباح عن غيره من الشروح الشبيهة بالمصباح. من «دسوقي».

(٣) قوله: نكت: [إضافة الصفة إلى الموصوف.]

(٤) قوله: ثم رأيت: عطف على قوله: «شرحت»، وعبر بـ«ثم» التي للترتيب؛ للتراخي بين الفعلين. و«رأى» يحتمل أنها عِلمية، فتكون جملة «سألوني» في محل نصب مفعولا ثانيا، ويحتمل أن تكون بصرية، فتكون الجملة المذكورة في محل النصب على الحال. (دسوقي)

قوله: من الفضلاء: حال من «الكثير» أو صفة. (تجريد)

قوله: والجم الغفير: مأخوذ من «الجموم» وهو الكثرة، والغفير من «الغفر» وهو ستر، أي الجمع العظيم الساتر لكثرته وجه الأرض أو ما وراءه. والخطب محل إطناب فلا يعترض بأن هذه الجملة بمعنى ما قبله. وقد يمنع بأن «الجم الغفير» أبلغ في الكثرة من لفظ «الكثير»، والأذكياء أعم من الفضلاء؛ بناءً على أن المراد بالفضلاء: من اتصف بكثرة العلم. (تجريد)

(٧) قوله: الأذكياء: [جمع «ذكي»، وهو كامل العقل وسريع الفهم.]

(٨) قوله: صرف الهمة: بفتح الهاء وكسرها، لغة: الإرادة، وعرفا: حالة للنفس تتبعها غلبة انبعاث إلى نيل مقصود ما. والمراد ههنا: المعنى اللغوي، أي سألوني أن أصرف إرادتي. (دسوقي)

(٩) قوله: والاقتصار إلخ: عطف على «اختصاره» أو على مفعول «سألوني» الثاني. وفي «الاقتصار» إشارة إلى أنه ليس المراد بالاختصار المسؤول السابق لإتيان جميع المسائل المذكورة في «المطول» في ألفاظ قليلة، بل المراد به: الاقتصار على بيان معانيه وحذف ما زاد، فالاقتصار تفسير للاختصار. من «التجريد» و«الدسوقي».

(١٠) قوله: لما شاهدوا: متعلق بـ«سألوني» أي لما علموا علما فاشيا كالمشاهدة. ثم يحتمل أن يقرأ «لما» بالتخفيف؛ تعليلا لـ«سألوني»، ويحتمل أن يقرأ بالتشديد، فيكون ظرفا لـ«سألوني». وإنما كان التقاصر والتقاعد عما ذكر والتقليب والمد المذكوران علة لطلب الاختصار؛ لأن في اختصاره نفع المتقاصرين بإعطائهم مقدورهم، وقمع المنتحلين باستغناء الناس بذلك المختصر عن مصنوعهم، فيتركون الانتهاب والمسخ؛ لبطلان مرجوهم من ملاحظة الناس لهم واعتنائهم بما ينتهبونه. (دسوقي)

(١١) قوله: المحصلين: [المريدين للتحصيل، أو الذين شأنهم تحصيل هذا الكتاب، أو المحصلين بالفعل لغير هذا الكتاب من فن المعاني.]

(١٢) قوله: تقاصرت: [أي قصرت قصورا تاما؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى]

(١٣) قوله: عن استطلاع إلخ: السين والتاء إما للطلب أي عن طلب طلوع، أو زائدتان لتحسين اللفظ. والمعنى: عن طلوع، أي إدراك وفهم. والإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي أنواره الطالعة بمعنى الظاهرة. (دسوقي)

(١٤) قوله: عزائمهم: [جمع «عزيمة»، وهي الإرادة على وجه التصميم.]

(١٥) قوله: خبيات أسراره: [من إضافة الصفة للموصوف، أي: أسراره المخباة.]

(١٦) قوله: المنتحلين: [جمع «منتحل»، وهو الآخذ لكلام الغير والمظهر أنه له.]

(١٧) قوله: أحداق: [الحدقة: سواد العين، وتقليبها كناية عن شدة العناية.]

(١٨) قوله: والانتهاب: [الأخذ قهرا، فهو خاص من الأخذ.]

(١٩) قوله: ومدوا: [مد العنق: كناية عن كمال الميل.]

(٢٠) قوله: وأطوي إلخ: شبه حالا من الامتناع من الشيء المطلوب بحال من طوى كشحه معرضا عن شخص، والمعنى: لا أبلّغهم مقصودهم من اختصار ذلك الشرح. (من الدسوقي)

(٢١) قوله: بأن مستحسن إلخ: أي بأن الإتيان بالأمر الذي تستحسنه ذوو الطباع. (دسوقي)

(٢٢) قوله: عن آخرها: أي إلى آخرها، و«عن» بمعنى «إلى». ويصح فعل «عن» باقية على حالها، وهي متعلقة بمحذوف، أي قبولا ناشئا عن آخرها، وإذا نشأ ذلك القبول عن الآخر كان ناشئا عن غيره بالأولى. (دسوقي)

(٢٣) قوله: نضب: [أي غار، وهو كناية عن ذهاب هذا العلم.]

(٢٤) قوله: فصار جدالا: [أي صار التكلم فيه جدالا، أو صار الفن محل جدال.]

(٢٥) قوله: خلافا إلخ: أي صار التكلم فيه خلافا، أو صار ذلك الفن محل خلاف. أو في الكلام مبالغة، يعني صار هذا الفن بعينه خلافا. أو في الكلام تشبيه بليغ، أي كشجر الخلاف، وهو الصفصاف وهو لا ثمر له. (تجريد ودسوقي)

(٢٦) قوله: حتى طارت إلخ: ذهبت بقية آثار السلف في طرق الرياح. ويلزم من ذلك عدم وجودها بالمرة؛ لأن عادة الريح أن تزيل ما مرت به في طريقها، فعبر بالملزوم وأراد اللازم، فـ«الأدراج» منصوب على الظرفية. (الدسوقي)

وسالتْ(١) بأعناق مطايا تلك الأحاديثِ البطاحُ.

وأمَّا الأخذ والانتهاب فأمر يرتاح(٢) به اللبيب:

فللأرض(٣) من كأس الكرام نصيب

وكيف يُنهر عن الأنهار السائلون، و﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾.

ثم ما زادتهم(٤) مدافعتي إلا شغفًا وغرامًا، وظمأً(٥) في هواجر الطلب وأُوامًا، فانتصبتُ لشرح الكتاب على وفق(٦) مُقْتَرَحِهم(٧) ثانيًا(٨)، ولعِنان العناية(٩) نحوَ اختصار الأول ثانيًا، مع جُمود(١٠) القريحة بصِرِّ البليات(١١) وخُمود(١٢) الفطنة بصَرصَر(١٣) النكبات، وترامِي البلدان(١٤) بي والأقطار، ونبوِّ الأوطان عني والأوطار، حتى(١٥) طفقتُ أجوب كل أغبَرَ(١٦) قاتِم الأرجاء، وأحرِّر كل سطر منه في شَطْر من الغبراء: شعر:

فيومًا(١٧) بحُزْوَى ويومًا بالعُقيق وبالعُذَيب يومًا ويومًا بالخُلَيصاء

ثم لمَّا وُفِّقتُ بعون الله تعالى وتأييده للإتمام، وقوَّضت عنه خيامه بالاختتام(١٨)، بعد ما كشفتُ عن وجوه خرائده اللثام(١٩)، ووضعتُ كنوز الفرائد على طرف الثمام(٢٠).

فجاء بحمد الله كما يروق النواظر، ....

(جمع «عنق» بمعنى: گردن - أي سارت - جمع «مطية» بمعنى إبل - «الأبطح»: المحل المتسع فيه دقاق الحصى - بفرح - كامل العقل - الإناء يشرب فيه، أو ما دام الشراب فيه - اقتباس من الآية - يطرد - جمع «نهر» - جمع «سائل» - الأخذ، أي لنيل ثواب مثل هذا الأخذ (الصافات: ٦١) - شدة العطش وحرارته - المصائب - أي تهيأت وتفرغت، مجازا عن «الوقوف» - جمع «هاجرة»، وهي نصف النهار - شدة الحرص العطش - حبا شديدا - صارفا - من «ثني»، كـ«سعى» و«رمى» - جمع «وطن» - الطبيعة والعقل - جمع «بلية»، وهو الغم - الخافقة - ريح شديدة الصوت - جمع «رجاء» بالقصر، وهو الناحية - مظلم - أقطع - جمع «وطر» بمعنى حاجة - جمع «قطر»، وهو مجموع بلاد كثيرة - من هذا الشرح - قطعة - الأرض - بتقديم الحاء على الزاي، اسم موضع. (قاموس) - موضع - موضع - موضع - هو نقض البناء - عطـ - جمع «خريدة» وهي الحسناء من النساء - جمع «خيمة» - متعلق بقوله: «قوضت» - لإتمام هذا الشرح - عطـ - جمع «كنز» بمعنى مكنوز - أي يعجب، أي جاء حال كونه مشابها لشيء يروق - جمع «ناظرة» بمعنى عين - عطف على قوله: «فانتصبت»)

---

(١) قوله: وسالت إلخ: إسناد «السيل» إلى «البطاح» مجاز عقلي، وكان حقه أن يسند إلى «المطايا»، ففي هذا المجاز مبالغة، كأنه من قوة السير وسرعته سالت الأمكنة التي هي الأباطح، وإنما جعل سيلانها قبلها بالأعناق؛ لأن السرعة والبطوء في سير المطايا يظهران غالبا فيها، وأصل التركيب: وسارت المطايا بتلك الأحاديث في البطاح؛ لأن «السير» حقه أن يسند لـ«المطايا»، والمقصود من هذا الكلام ذهاب هذا الفن وعلمائه.

(٢) قوله: يرتاح: أي الذي وقع الأخذ من كلامه لا الآخذ. وذلك لأن العاقل لا يرضى بالأخذ من كلام الغير، ويرضى بكون الغير يأخذ من كلامه؛ لما فيه من الرفعة والثواب. (من دسوقي)

(٣) قوله: فللأرض: هذا شطر بيت مأخوذ من قول بعضهم:

شربنا شرابا طيبا عند طيب كذلك شراب الطيبين يطيب

شربنا وأهرقنا على الأرض جرعة وللأرض من كأس الكرام نصيب

لكن الشارح بدل الواو بالفاء؛ لكونه جعله علة لما قبله. وفي الكلام تشبيه نفسه بالكرام، ونفس «المطول» بالكأس، والمنتحلين بالأرض. (الدسوقي)

(٤) قوله: ثم ما زادتهم إلخ: عبر بـ«ثم» لإفادة تراخي زيادة الشغف والغرام عن ابتداء المدافعة الذي تضمنه قوله: «وكنت أضرب إلخ». وفي التعبير بالمفاعلة إشارة لتكرير السؤال وتكرار المدافعة. (دسوقي)

(٥) قوله: وظمأ إلخ: أراد الشارح بالظمأ والأوام: لازمهما، وهو الميل والحب. وإضافة «الهواجر» إلى «الطلب» من إضافة المشبه به إلى المشبه أي في الطلب الذي هو كالهواجر، بجامع أن في كل منهما صعوبة على النفس. (تجريد)

(٦) قوله: على وفق: الجار والمجرور صفة لمحذوف، أي انتصابا، أو شرحا كائنا على وفق مطلوبهم. (الدسوقي)

(٧) قوله: مقترحهم: [الاقتراح: التحكم، كذا في «القاموس».]

(٨) قوله: ثانيا: صفة للمصدر المقدر بعد نعته بالجار والمجرور، أي انتصابا ثانيا أو شرحا ثانيا. ويحتمل أن يكون ظرفا، أي انتصبت لشرح ذلك الكتاب في زمن ثان. (الدسوقي ﷺ)

(٩) قوله: ولعنان العناية: شبه العناية التي هي شدة الاهتمام بالشيء في التوصل إلى المرغوب بالفرس، فذكر «العنان» تخييل. و«ثانيا» بمعنى صارفا، من «ثنيت الفرس بالعنان» أي صرفته، ثم ذكر ما ينافي الانتصاب فقال: «مع جمود القريحة إلخ». (مفتاح العروس)

(١٠) قوله: مع جمود: الجمود: عدم سيلان الماء، ضد ذاب، استعير ههنا لضعف القريحة أي عدم انبساطها في المدارك، والجامع قلة الانتفاع إلا بعد تكلف. (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: بصر البليات: أي بسبب البليات التي كالصر، وهو برد شديد يضر بالنبات ويجمد الماء. (دسوقي)

(١٢) قوله: وخمود إلخ: [خمدت النار -كـ«نصر» و«سمع»-: سكن لهبها ولم يطفأ جمرها. (قاموس)]

(١٣) قوله: بصرصر: من إضافة المشبه به للمشبه، أي بالنكبات الشبيهة بالريح العاصفة المزيلة للهب النار. (دسوقي)

(١٤) قوله: وترامي البلدان: رمي البلد له: طرده إياه، وهو كناية عن عدم استقراره في محل؛ لتلبسه بالأسفار. (الدسوقي)

(١٥) قوله: حتى: غاية لنبوّ الأوطان. و«طفقت» بمعنى جعلت. ويحتمل أن يكون «حتى» تفريعية على «وترامي إلخ». (دسوقي)

(١٦) قوله: أغبر: [أي كل مكان ذي غبرة.]

(١٧) قوله: فيوما إلخ: أي وصار حالي في هذه الأسفار بجامع التنقل كحال القائل: «فيوما بحزوى إلخ». والأربعة أسماء مواضع في الحجاز. والغرض من هذه النسبة الاعتذار بأنه ألَّف كتابه في حالة متعبة، فإن حصل منه مزلة فلا لوم عليه. (دسوقي)

(١٨) قوله: بالاختتام: [أي بسبب حصول الاختتام بالفعل؛ لأن تقويض الخيام وإزالة الخفاء مسببة عن الاختتام.]

(١٩) قوله: اللثام: [كـ«كتاب»، ما يجعل على الفم من النقاب.]

(٢٠) قوله: على طرف الثمام: متعلق بـ«وضعت» والمراد بطرفه: حده الأعلى. و«الثمام»: بضم الثاء وفتحها، نبت لطيف صغير سهل التناول، وما كان على طرفه سهل التناول. =

ويجلو صَدَأ الأذهان ويُرهف البصائر، ويضيء[١] ألبابَ أرباب البيان، ومِن الله التوفيق والهداية، وعليه التوكل في البداية والنهاية، وهو حسبي ونعم الوكيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد[٢] هو الثناء باللسان[٣] على قصد التعظيم[٤]، سواء تعلَّق بالنعمة أو بغيرها. والشكر[٥] فعل[٦] ينبئ عن تعظيم المنعم؛ لكونه منعِمًا سواء كان باللسان أو بالجَنان أو بالأركان. فمورد[٧] الحمد لا يكون إلا اللسان، ومتعلقه يكون النعمة وغيرها، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره. فالحمد[٨] أعمُّ من الشكر باعتبار المتعلق، وأخصُّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس.

لله هو اسم[٩] للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد. والعدول إلى الجملة الاسمية؛ للدلالة على الدوام والثبات. وتقديم «الحمد» باعتبار أنه أهمُّ نظرًا إلى كون المقام مقام الحمد، كما ذهب إليه صاحبُ «الكشاف» في تقديم[١٠] الفعل في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ على ما سيجيء، وإن كان[١١] ذكرُ الله أهمَّ نظرًا إلى ذاته.

على ما أنعم أي على إنعامه[١٢]، ولم يتعرَّض للمنعَم به؛ إيهامًا لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلَّا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء.

وعلَّم مِن عطف الخاص على العام[١٣]؛ رعَايةً لبراعة الاستهلال[١٤]، وتَنبيهًا على فضلية نعمة البيان، ....

(حواشٍ بين السطور: يزيل ويكشف - بمعنى الطبع والوسخ - يحد - جمع «بصيرة» بمعنى عقل - جمع «لب» بمعنى عقل - في ابتداء التأليف وانتهائه - «على» بمعنى «مع» - أي الذكر الخير، مأخوذ من «أثنيت» إذا ذكرت - اسم مصدر بمعنى «الاستواء»، وهو هنا خبر مقدم - «المورد» بمعنى المصدر - هو ما يكون الحمد في مقابلته وهو المحمود عليه - مطلقا - الباء سببية - مطلقا - المراد به: العكس العرفي وهو المخالفة، لا المنطقي - جمع «محمدة» بمعنى الحمد - عطف تفسيري - أي على لفظ الجلالة - أي من اسم «الله» - (العلق: ١) - أي علَّمنا، فالمفعول الأول مقدر)

= والمراد من هذا الكلام أنه أتى بألفاظ سهلة يفهم منها المعنى بلا مشقة. (دسوقي)

(١) قوله: ويضيء إلخ: أي ينور عقول أرباب البيان. والبيان يحتمل أن يراد به العلم الآتي، ويحتمل أن يراد به: المنطق المفصح المعرب. (الدسوقي ﷺ)

(٢) قوله: الحمد: افتتح كتابه بالبسملة التي الافتتاح بها من أجل الافتتاح باسمه تعالى، ثم بالحمد البالغ أعلى درجات الكمال اقتداء بالكلام المجيد، وهربا عما جاء به السنة لتاركهما بالوعيد. واختار «الحمد لله» موافقا للمنزل على قوله: «الشكر لله»؛ تحسينا لبيان ببديع الاقتباس وتنبيها لاختصاصها برب الناس. (أطول)

(٣) قوله: هو الثناء باللسان: إن قلنا: إن الثناء يعم ويشمل فعل اللسان وغير اللسان، وإنه الإتيان بما يدل على التعظيم مطلقا، سواء كان فعل اللسان أو غيره، فالاحتياج إلى قيد «اللسان» بعد الثناء ظاهرٌ يفيد الاحتراز. وإن قلنا: إن الثناء مختص باللسان وإنه الذكر بخير، فذكر «اللسان» لدفع توهم المجاز في الثناء بجعله عاما. (تجريد مع توضيح يسير)

(٤) قوله: على قصد التعظيم: واعلم أنك إذا تلفظت بقولك: «زيد عالم» مثلا، تارة تكون قاصدا بذلك التعظيم، وتارة تكون مكذبا لذلك وقاصدا به الهزء والسخرية، وتارة لا تقصد شيئا، فلو لم تقصد شيئا أو قصدت الاستهزاء فلا يكون حمدا على قول الشارح، مع أنه حمد لغة. والجواب: أن الشارح أراد أن يبين الحمد اللغوي الأكمل المعتد به، ولا يعتد بالحمد إلا إذا وجد قصد التعظيم، وإلا كان غير أكمل. (دسوقي)

(٥) قوله: الشكر: [إنما عرف الشكر مع أنه لم يذكر في المتن؛ لأنه أخو الحمد. ولم يعرف المدح كأنه مراعاة لما قال الزمخشري: إن الحمد والمدح شيء واحد. (الدسوقي)]

(٦) قوله: فعل: اعترض بأن الفعل ما قابل القول والاعتقاد، كما هو المتعارف، وحينئذ فيكون الفعل في كلامه غير شامل للشكر اللساني والجناني؛ لأن الذي باللسان قول، والذي بالجنان كيفية نفسانية، وحينئذ فلا يصح تعميمه في الفعل بعد ذلك بقوله: «سواء إلخ»، فكان الأولى أن يعبر بأمر يشمل الموارد الثلاثة. ويجاب بأنه أراد بالفعل: الأمر والشأن على اصطلاح أهل اللغة، لا ما قابل القول والاعتقاد، كما هو المتعارف. (دسوقي)

(٧) قوله: فمورد إلخ: بدأ بالمورد في جانب الحمد، وبالمتعلق في جانب الشكر؛ تقديمًا للأخص في جانب كل منهما. (تجريد)

(٨) قوله: فالحمد: ظهر من كلام الشارح أن بين الموردين عمومًا وخصوصًا مطلقا، وكذا بين المتعلقين، وأن بين مفهوم الحمد ومفهوم الشكر عموما وخصوصًا وجهيا، يجتمعان في ثناء بلسان في مقابلة إحسان، ويتفرد الحمد في ثناء بلسان لا في مقابلة إحسان، وينفرد الشكر في ثناء بغير لسان في مقابلة إحسان. (تجريد)

(٩) قوله: اسم: مراده بالاسم: ما قابل الكنية واللقب، أو ما قابل الصفة، وبهذا الأخير يشعر كلامه في «المطول»، وهو الأنسب. وليس المراد من الاسم: ما قابل الفعل والحرف. (تجريد)

(١٠) قوله: في تقديم: حيث قال: «قدم الفعل»؛ لأنه أهم من اسم الله؛ لأن المقام مقام قراءة. (دسوقي)

(١١) قوله: وإن كان: علم من كلامه أن الأهم العرضي إذا اقتضاه الحال يكون أولى بالرعاية من الأهم الذاتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: على إنعامه: أشار إلى أن «ما» مصدرية لا موصولة، أما لفظا: فلاحتياج الموصول إلى التقدير، أي أنعم به مع تعذره في المعطوف عليه -أعني «علَّم»-؛ لكون «ما لم نعلم» مفعوله. وأما معنى: فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة؛ لأن الحمد على الأول بلا واسطة، وعلى الثاني بواسطة أن النعمة أثر الإنعام. (مطول وتجريد)

(١٣) قوله: على العام: لأن تعليمه سبحانه إيانا البيان الذي لم نكن نعلم: مِن جملة إنعامه. (دسوقي)

(١٤) قوله: لبراعة الاستهلال: هو أول تصويت الصبي، استعير لأول كل شيء، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي: تفوق الابتداء، سمي به اصطلاحا كون الابتداء مناسبا للمقصود؛ لأنه سبب لتفوق الابتداء، والبراعة حاصلة هنا بذكر البيان؛ لأن هذا الكتاب في فن البيان. (تجريد)

مِن البيان بيان لقوله: ما لم نعلم[١]، قدم رعاية للسجع. والبيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

٢ ٢ أي المنطوق به بمعنى الظاهر هو المظهر بدلالات وضعية

والصلاة على سيدنا محمد خيرِ مَن نطق بالصواب، وأفضلِ مَن أوتي الحكمةَ هي علم الشرائع[٢] وكل كلام[٣] وافق الحق،

دعاء للشارع المقنن هو ضد الخطأ إشارة إلى القوانين تفسير لـ«البين»

وترك فاعل «الإيتاء»؛ لأنَّ هذا الفعل لا يصلح إلَّا لله، وفصلَ[٤] الخطاب أي الخطاب المفصول البين الذي يتبينه مَن يخاطَب به

إشارة إلى المعجزة أي الكلام المخاطب به تفسير لـ«المفصول» يجده بينا

ولا يلتبس عليه، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل. وعلى آله أصله «أهل» بدليل «أهيل»، خص استعماله في الأشراف[٥] وأولي

تفسير لقوله: «يتبينه» أي المميز فيه إضافة «الآل» إلى الضمير، وهو جائز على التحقيق، خلافا لمن قال: إنه من لحن العامة

الخطر، الأطهار جمع «طاهر» كـ«صاحب وأصحاب»، وصحابته الأخيار جمع «خيِّر» بالتشديد[٦].

الشأن ههنا

أمَّا بعد[٧] هو من الظروف الزمانية المبنية المنقطعة عن الإضافة، أي بعد الحمد والصلاة، والعامل فيه[٨] «أمَّا»؛ لنيابتها عن

أصله: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء أي على الضم هذا إشارة لعلة البناء

الفعل، والأصل: مهما يكن مِن شيء بعد الحمد والصلاة. و«مهما» ههنا[٩] مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ، و«يكن» شرط[١٠]، والفاء

أي حق التركيب

لازمة[١١] له غالبًا، فحين تضمنت[١٢] «أمَّا» معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاءُ[١٣] ولصوقُ[١٤] الاسم إقَامةَ اللازم مقام الملزوم وإبقَاءً

أي لجوابه أي للمبتدأ أي فعل الشرط أي لزوما عرفيا لا عقليا هو الفاء والاسمية هو للمبتدأ والشرط

لأثره في الجملة[١٥].

فلمَّا هو ظرف[١٦] بمعنى «إذ»[١٧] يستعمل استعمال الشرط، يليه فعل ماض لفظًا ومعنًى، كان علم البلاغة هو المعاني والبيان،

وعلم[١٨] توابعِها هو البديع مِن أجلِّ العلوم قدرًا وأدقِّها سرًّا؛ ....

تبعيضية أي رتبة ومنزلة أي نكات

---

(١) قوله: ما لم نعلم: ذكره وإن كان التعليم لا يتعلق إلا بغير المعلوم؛ لأن المراد ما لم نكن نعلمه بقوتنا لو خلينا أنفسنا؛ ففيه إشارة إلى كمال المنة حيث علمنا ما لسنا أهلا لعلمه. (من التجريد)

(٢) قوله: علم الشرائع: الإضافة للبيان إن جعل العلم بمعنى المسائل. ولامية إن جعل بمعنى الإدراك. وبمعنى «من» أو «في» إن جعل بمعنى الملكة. (تجريد)

(٣) قوله: وكل كلام: عطف على ما قبله، من عطف العام على الخاص؛ لأن قولك: «الواحد نصف الاثنين» كلام وافق الحق وليس بشريعة. (دسوقي)

(٤) قوله: وفصل: جعل الشارح «الفصل» مجازا بمعنى «المفصول» أو «الفاصل»، ويجوز إبقاؤه على الحقيقة أي على المصدرية، ووصف الخطاب به على طريق المبالغة، كما في «زيد عدل». (من ملا زاده)

(٥) قوله: الأشراف: [سواء كان في أمر الدين أو الدنيا.]

(٦) قوله: جمع خير بالتشديد: أراد بهذا أن «الأخيار» صفة مشبهة، واحدها هنا «خير» بالتشديد، لا بالتخفيف؛ لما في «القاموس» من أن المخففة في الجمال والميسم، والمشددة في الدين والصلاح، كذا قال عبد الحكيم، ومحصله: أن «خير» إذا كان صفة مشبهة سواء كان مشددة أو مخففة يجمع على «أخيار»، لكن الشارح إنما قيد بالتشديد؛ لأنه المناسب للمقام. (هكذا في الأطول)

(٧) قوله: أما بعد: «أما» هنا للفصل، أي لفصل ما بعدها عما قبلها مع التأكيد، ووجه إفادتها للتأكيد أنك إذا أردت الإخبار بقيام زيد قلت: «زيد قائم»، وإذا أردت تأكيد ذلك وأنه قائم لا محالة قلت: «أمَّا زيد فقائم» أي مهما يكن من شيء فزيد قائم، فقد علقت قيام زيد على وجود شيء في الدنيا، وذلك محقق، والمعلق على المحقق محقق. (دسوقي)

(٨) قوله: والعامل فيه إلخ: المراد أن لفظة «أما» عملها ليس من ذاتها، بل لنيابتها عن الفعل، وهو «يكن» الذي هو فعل الشرط. وفي هذا إشارة إلى أن العامل في الظرف حقيقة الفعل، وأما «أما» فبطريق العروض. (دسوقي)

(٩) قوله: ومهما ههنا: أي في هذا التقدير الذي قدره، الذي هو أصل «أما». وإنما قيد ابتدائية «مهما» هنا؛ لأنها قد تكون في غير هذا المكان مفعولا، كقولنا: «مهما تعطني من شيء أقبل». (تجريد)

(١٠) قوله: ويكن شرط: أي فعل شرط، و«كان» هنا تامة بمعنى «يوجد»، فاعلها ضمير يعود على «مهما»، ، و«من شيء» بيان لـ«مهما» في موضع الحال. (دسوقي)

(١١) قوله: لازمة: أي لا تنفك عن الإتيان بعده متصلة بجوابه، وقوله: «غالبا» أي في غالب أحواله ومواضعه. (تجريد البناني تغمده الله برحمته)

(١٢) قوله: فحين تضمنت إلخ: أي أفهمتهما ودلت عليهما؛ لوقوعها موضعهما. (تجريد)

(١٣) قوله: لزمتها الفاء إلخ: أي فحين قامت «أما» مقام المبتدأ -وهو «مهما»-: لزمها لصوق الاسم، وحين قامت مقام فعل الشرط -وهو «يكن»-: لزمتها الفاء، ففي كلام الشارح لف ونشر مشوش. (دسوقي)

(١٤) قوله: ولصوق إلخ: لما كان اللازم للمبتدأ نفس كونه اسما، كان المناسب أن يكون اللازم لنائبه أيضًا كذلك، ولما لم يمكن لتعين حرفية «أما» جعل لصوق الاسم أي وقوع الاسم بعدها بلا فصل بدلا عنه؛ إذ ما لا يدرك كله لا يترك كله. (تجريد البناني)

(١٥) قوله: في الجملة: راجع إلى كل من الإقامة والإبقاء، أي لزمت الفاء ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم في الجملة وإبقاء لأثره في الجملة، وبيان ذلك أن الفاء وإن قامت مقام الشرط -وهو ما قبل الجزاء-، إلا أنها ليست في مقامه حقيقة؛ لأن مقامه حقيقة ما قبل الظرف؛ لأنه معموله، وهو المحل الذي فيه «أمَّا»، وكذا لصوق الاسم لم يقم في مقام المبتدأ؛ لأن مقامه حقيقة هو موضع «أما»؛ لأنها نابت عنه ووقعت في موضعه، لكن لما كانت الفاء قريبة من «أما» فكأنها حلَّت في موضع ملزومها، فهي حالَّة محلَّه في الجملة لا في التحقيق، وكذا لما كان الاسم ملاصقا لـ«أما» فكأن الاسمية حلت محل ملزومها، فهي حالة محله في الجملة لا في التحقيق.(دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: هو ظرف: أي فيما وقع بعده جملتان؛ فإنه يجيء بمعنى «لم» نحو: «ندم زيد ولما ينفعه الندم»، وبمعنى «إلا» نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (الطارق:٤). (عبد الحكيم)

(١٧) قوله: بمعنى إذ: هذا أحسن من قول الشارح في «المطول»: إنها بمعنى «إذا»؛ لأن «لما» ظرف لما مضى من الزمان، و«إذ» كذلك، بخلاف «إذا» فإنها للمستقبل، فالملائمة بينها وبين «إذ» أقوى وأحسن. (دسوقي)

(١٨) قوله: وعلم: أشار بتقدير المضاف إلى أن «توابعها» بالجر عطف على «البلاغة»، وأن المضاف الذي هو «علم» مسلط عليها. (تجريد)

إذ به أي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم[١] كاللغة والنحو والصرف يعْرف دقائق العربية وأسرارها، فيكون من أدقِّ
هذا الدليل على غير ترتيب اللف — إشارة إلى حصر مستفاد بتقديم «به» — عطف — عطف تفسير

العلوم سرًّا، ويكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها، أي به يعرف أنَّ القرآن معجز؛ لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛
عطف — حال من «وجوه الإعجاز» — علة لكونه معجزا

لاشتماله على الدقائق والأسرار الخارجة عن طوق البشر. وهذا وسيلة إلى تصديق النبي ﷺ، وهو وسيلة إلى الفوز بجميع
علة لكونه في أعلى مراتب البلاغة — أي قدرته — أي معرفة إعجاز القرآن — أي تصديق النبي

السعادات، فيكونُ مِن أجلِّ العلوم؛ لكون[٢] معلومه[٣] وغايته[٤] من أجلِّ المعلومات والغايات.
الدنيوية والأخروية — أي هذا العلم — أي ما يعلم من هذا العلم، وهو كون القرآن معجزا

وتشبيه وجوه[٥] الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات «الأستار» لها تخييلية، وذكر «الوجوه»
أي في النفس

إيهام، أو تشبيه الإعجاز[٦] بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات «الوجوه» له تخييلية، وذكر «الأستار» ترشيح.
أي بجامع ميل النفوس — وهو أن يذكر شيء يلائم المشبه به

ونظم القرآن[٧]: تأليف كلماته مترتبة المعاني[٨] متناسقة الدلالات[٩] على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق[١٠]، وضم بعضها
أي جمعها على الصفة التي ذكرها — أي على قدره — مرادف لما قبله

إلى بعض كيف ما اتفق[١١].

عطف على «كان» الأولى

وكان القسم الثالث مِن «مفتاح العلوم»[١٢] الذي صَنَّفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي[١٣] تغمَّده الله بغفرانه

خبر «كان»

أعظمَ ما صنف فيه أي في علم البلاغة وتوابعها مِن الكتب المشهورة بيان لـ«ما» صنف[١٤]، نفعًا تمييز مِن «أعظم»؛[١٥] لكونه أي القسم
والعظيم فوق الكبير، كما أن مقابله –أعني الحقير– دون الصغير الذي يقابل الكبير — فغير المشهور بالأولى

---

(١) قوله: من العلوم: إشارة إلى أن الحصر إضافي، وإلا فقد تعرف دقائق اللغة العربية بغير علم، كإلهام أو سليقة، كالعرب. (دسوقي)

(٢) قوله: لكون إلخ: وفي الكلام حذف، أي: وجلالة العلم بجلالة معلومه وغايته، وبهذا تم التعليل. (تجريد البناني)

(٣) قوله: معلومه: وهو الإعجاز، كما هو ظاهر من كلام الشارح، ووجه أجلية هذا المعلوم أنه حال أشرف الكلام الذي هو القرآن. (تجريد)

(٤) قوله: وغايته: يجوز أن يراد بها الفوز، ويجوز أن يراد بها تصديق النبي ﷺ. (تجريد)

(٥) قوله: وتشبيه وجوه إلخ: الاستعارة بالكناية كما سيجيء: أن يشبه شيء بشيء في النفس، فيسكت عن ذكر أركانه سوى المشبه. والاستعارة التخييلية: أن يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به. والإيهام: أن يذكر لفظ له معنيان: قريب وبعيد، ويراد به بعيد، ذكر الشارح رحمه الله لعبارة المتن وجهين: الأول: أنه مشبه في النفس وجوه الإعجاز بالأشياء المحتجبة تحت الأستار، وأثبت الأستار للوجوه، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة تخييلية، وذكر «الوجوه» إيهام؛ فإن الوجه يستعمل في المعنيين: العضو المخصوص وهو المعنى القريب، والطريق وهو المعنى البعيد، وأريد ههنا البعيد. (خطائي)

(٦) قوله: أو تشبيه الإعجاز: هذا هو الوجه الثاني، وتقريره: أن يشبه نفس الإعجاز بالصور الحسنة ويثبت الوجوه للإعجاز، فالتشبيه استعارة بالكناية، والإثبات استعارة تخييلية، وذكر «الأستار» ترشيح؛ لكونها ملائمة للمشبه به، وهو الصور الحسنة. (خطائي)

(٧) قوله: ونظم القرآن: المراد بهذا الكلام بيان نكتة إيثار التعبير بـ«النظم» على التعبير بـ«اللفظ»، وهي التنبيه على منشأ الإعجاز؛ فإن النظم: تأليف الكلمات حالة كون معانيها مترتبة، ودلالاتها متناسقة كائنا ذلك الترتيب والتناسق على حسب ما يقتضيه العقل. ولما كان الإعجاز باعتبار كمال البلاغة، والبلاغة باعتبار هذا النظم لا بمجرد اللفظ كيف كان: اختار «النظم» عليه مع أن التعبير عنه بـ«النظم» الذي هو إدخال اللآلي في السلك استعارة بأن شبه القرآن بعقد الدرر على طريق المكنية، وإثبات «النظم» تخييل، أو شبه تأليف كلمات القرآن بإدخال اللآلي في السلك ثم استعير لفظ «النظم» له. (تجريد ودسوقي)

(٨) قوله: مترتبة المعاني: أي الأمور التي يقصدها البلغاء كالتأكيد وعدمه وتقديم المسند إليه أو المسند لاقتضاء الحال لذلك، وترتيبها وضع كل منها في محله المطلوب فيه. (تجريد)

(٩) قوله: متناسقة الدلالات: [المراد بتناسق الدلالات: مطابقتها لمقتضي الأحوال ومناسبتها إياها، فلا ترد المتشابهات؛ لأن تشابهها مقتضى حال البلاغة فيما فيه كان ارتفاع شأنها.] المراد بالدلالات: الدلالات الاصطلاحية، وهي المطابقية والتضمنية والالتزامية. والمراد بتناسقها: تشابهها وتماثلها في المطابقة لمقتضى الحال، أي حال كون تلك الكلمات دلالتها متماثلة في المطابقة لمقتضى الحال، فإذا كان الحال يقتضي دلالة المطابقة أتى بها وهكذا، ولا يرد أن هذا المعنى هو الذي فسر به ترتيب المعاني فيما مر، فيلزم عليه التكرار؛ لأن الأول في المعاني، والثاني في الدلالات، وبينهما فرق. (دسوقي)

(١٠) قوله: لا تواليها في النطق: فلا يقال لذلك: نظم القرآن، والحاصل: أن نظم القرآن لا يطلق على جمع كلماته كيف ما اتفق أي من غير رعاية المناسبة، بخلاف نظم الحروف؛ فإنه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه، حتى لو قيل مكان «ضرب»: «ربض» لما أدى إلى إفساد في اللفظ. (دسوقي ومطول)

(١١) قوله: كيف ما اتفق: أي على أي وجه وأي حال اتفق، سواء كان بين المعاني ترتيب أم لا، وكان بين الدلالات تناسق أم لا، ويرجع ضمير «اتفق» إلى «التوالي» و«الضم». (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: من مفتاح العلوم: سمى كتابه «مفتاح العلوم»؛ لأنه مفتاح العلوم التسعة التي اشتمل عليها، أما القسم الأول ففيه النحو والصرف والاشتقاق، وأما القسم الثاني ففيه العروض والقوافي والمنطق، وأما القسم الثالث ففيه المعاني والبيان والبديع. (من التجريد والأطول)

(١٣) قوله: السكاكي: نسبة إلى السكاكة قرية بـ«نيشابور»، وقيل: بالعراق، وقيل: باليمن، والذي ذكره السيوطي أنه نسبة لجده، كان سكاكا للذهب أو الفضة. (من «التجريد» و«الدسوقي»)

(١٤) قوله: بيان لما صنف: أي أعظم الكتب المشهورة التي صنف فيه، وفيه أنه يستلزم أن يكون القسم الثالث كتابا؛ لأن أفعل التفضيل يكون بعض ما يضاف إليه، مع أن القسم ليس بكتاب، بل جزء كتاب. وأجيب بأجوبة: الأول: أن جعله كتابا باعتبار المعنى اللغوي؛ إذ الكتب لغة: الضم والجمع. الثاني: أنه أفرد بالتدوين، فصار كأنه كتاب مستقل. الثالث: لما كان هو العمدة من «المفتاح» صار كأنه أي القسم الثالث كتاب كله. (دسوقي بتوضيح)

(١٥) قوله: من أعظم: أي من نسبة «أعظم» إلى «ما صنف فيه»، فلا بد من تقدير =

الثالث أحسنَها أي أحسن الكتب المشهورة(١) ترتيبًا هو وضع كل شيء في مرتبته، ولكونه أتمَّها تحريرًا(٢) هو تهذيب الكلام، وأكثرَها أي أكثر الكتب للأصول هو متعلق بمحذوف يفسره قوله: جمعًا؛ لأنَّ معمول(٣) المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز ذلك في الظروف؛ لأنها مما تكفيه رائحة من الفعل(٤).

أي تخليصه من الزوائد — المراد به الشواهد والقواعد — أي جواز تقدم معمول المصدر عليه في الظروف

ولكن كان(٥) القسم الثالث غيرَ مصون أي غير محفوظ عن الحشو، وهو الزائد(٦) المستغنَى عنه، والتطويل وهو الزائد على أصل المراد(٧) بلا فائدة، وستعرف الفرق(٨) بينهما في بحث «الإطناب»، والتعقيد وهو(٩) كون الكلام مغلقًا(١٠) لا يظهر معناه بسهولة، قابلًا(١١) خبر بعد خبر، أي كان قابلًا للاختصار لما فيه من التطويل، مفتقرًا أي محتاجًا إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد، وإلى التجريد لما فيه من الحشو.

والأحسن أن يقال: «عما فيه»، بدل «لما فيه» كما في «المطول» و«التجريد» و«الدسوقي»

أَلَّفت جواب «لمَّا» مختصرًا(١٢) يتضمن(١٣) ما فيه أي في القسم الثالث، من القواعد جمع «قاعدة»: وهي حكم كلي(١٤) ينطبق على جميع جزئياته، ليتعرف(١٥) أحكامها منه، كقولنا: كل حكم مع منكر يجب توكيده، ويشتمل على ما يحتاج إليه(١٦) من الأمثلة وهي الجزئيات المذكورة لإيضاح القواعد، والشواهد وهي الجزئيات المذكورة لإثبات القواعد، فهي أخصُّ(١٧) من الأمثلة.

أي كان ما تقدم سببا لتأليف «المختصر». (مطول) — أي لا بد أن يكون مؤكدا — وإيصالها إلى فهم المستفيد — لكونها من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم

= مضاف في القسم الثالث، أي: لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه. (تجريد)

(١) قوله: أحسن الكتب المشهورة: أي فترتيب الكتب المشهورة حسن، وترتيب القسم الثالث أحسن؛ لوضع مسائله في المراتب العليا، وبعض المراتب يكون أحسن من بعض. واشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل -كما يصرح به- لا يخل بحسن الترتيب، كما لا يخفى. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وأتمها تحريرا: فيه أن تمام الشيء نهايته، فلا يقبل الزيادة، وما لا يقبلها لا يصاغ منه التفضيل. والجواب: أن المراد بالتمام: القرب إليه وهو يقبلها، فالكتب قريبة إلى تمام التحرير، والقسم الثالث أقربها إليه. أو يقال: التمام من جهة الكم، والزيادة من جهة الكيف أو بالعكس. (التجريد)

(٣) قوله: لأن معمول: علة لمحذوف، أي: ليس متعلقا بـ«جمعا» المذكور؛ لأن المعمول إلخ. (المحقق الدسوقي)

(٤) قوله: رائحة من الفعل: أي ما له أدنى ملابسة بالفعل، كالمصدر؛ فإنه يدل على الحدث، وهو أحد جزئي مدلول الفعل، هذا هو المراد برائحة الفعل. (الدسوقي)

(٥) قوله: ولكن كان: هذا استدراك على وصف القسم الثالث بالأوصاف السابقة، وذلك أنه لما وصفه بالأوصاف السابقة توهم أنه مصون عن الحشو والتطويل والتعقيد، فرفع هذا التوهم بقوله: «ولكن كان إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: وهو الزائد: أي اللفظ الزائد في الكلام المستغنى عنه في أداء المراد، سواء كان لفائدة أم لا، متعينا كان أم لا. (دسوقي)

(٧) قوله: وهو الزائد على أصل المراد: أي الكلام الزائد على أصل المراد المستغنى عنه بلا فائدة. (دسوقي)

(٨) قوله: وستعرف الفرق: أي الفرق المعتد به، وإلا فالتفسير الذي ذكره يؤخذ منه فرق أيضًا؛ لأنه يقتضي أن يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، وذلك لأنه قيد التطويل بكونه لغير فائدة، وأطلق في الحشو، فيجتمعان في زائد لا لفائدة، وينفرد الحشو في زائد لفائدة، وحاصل الفرق الآتي: أن الحشو: هو اللفظ الزائد المتعين، والتطويل: هو الزائد على أصل المراد مع عدم تعينه، وهذا الفرق الآتي يقتضي أن يكون بينهما التباين. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: وهو: [أشار بذلك إلى أن «التعقيد» ههنا مصدر مبني للمفعول، أي: عقد الكلام؛ لأجل أن يكون وصفا للكتاب.]

(١٠) قوله: كون الكلام مغلقا: قال العلامة الدسوقي: إن كون الكلام مغلقا إما بسبب خلل في اللفظ، وهو التعقيد اللفظي، أو خلل في الانتقال، وهو التعقيد المعنوي، أو بسبب ضعف التأليف؛ لأن مخالفة النحو في الكلام توجب صعوبة فهم المراد بالنسبة لمن تتبع قواعد الإعراب. والتعقيد ههنا في كلام المصنف شامل لضعف التأليف، بخلافه فيما يأتي؛ فإنه خاص بالأمرين الأولين؛ بدليل عطف «ضعف التأليف» عليه.

(١١) قوله: قابلا: اختار في جانب الاختصار القبول، وفي الأخيرين الافتقار؛ إيماء إلى أن الاحتراز عن الأخيرين أهم من الاحتراز عن الأول. (تجريد)

(١٢) قوله: ألفت مختصرا: لم يقل: «اختصرته»، مع أنه أخصر إشارة إلى أنه ليس مطمح نظره اختصار القسم الثالث لأمر دعاه إليه، بل تأليف مختصر يتضمن ما فيه مما يحتاج إليه، ويخلو عما يستغنى عنه. (دسوقي)

(١٣) قوله: يتضمن: إشارة إلى أنه مختصر جامع، ثم إن المراد بتضمن ما في القسم الثالث من القواعد: تضمنه معظم ما فيه منها، فلا يرد عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ودفع المطاعن عن القرآن؛ لأن هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان. (دسوقي)

(١٤) قوله: حكم كلي: أي حكم على كلي؛ فإن كلية الحكم كون المحكوم عليه كليًّا، والضمير في «ينطبق» و«جزئياته» راجع إلى «الحكم الكلي»، ومعنى انطباقه: صدقه عليه أي الجميع، وهو احتراز عن القضية الطبعية، واللام في «ليتعرف» لام العاقبة، وذكر هذا القيد؛ لكونه مأخوذا في مفهوم «القاعدة». (عبد الحكيم)

(١٥) قوله: ليتعرف: وكيفية التعرف: أن تأخذ الجزئي وتجعله موضوعا، وتأخذ موضوع القاعدة وتجعله محمولا، ثم تجعل هذه القضية صغرى وتجعل القاعدة كبرى، فيخرج حكم هذا الجزئي، كأن تقول: «إن زيدا قائم» كلام يلقى على المنكر، وكل كلام يلقى على المنكر يجب توكيده، ثم تحذف المكرر فيخرج الحكم. (تجريد)

(١٦) قوله: على ما يحتاج إليه: أي لا على ما يستغنى عنه منهما، وإلا كان حشوًا، وفي هذا إشارة إلى أن القسم الثالث فيه أمثلة وشواهد مستغنى عنها. (دسوقي)

(١٧) قوله: فهي أخص: أي باعتبار الصلاحية، أي إن كل ما صلح أن يكون شاهدا صلح أن يكون مثالا، من غير عكس، وسِرُّ ذلك أن الشاهد لا بد أن يكون من كلام مَن يعتد بعربيته، بخلاف المثال، فبينهما العموم والخصوص المطلق لا باعتبار الإثبات =

عطف على «ألفت»، ويجوز أن يكون حالًا من فاعل «ألفت»

ولم آلُ[1] مِن «الألو»[2] وهو التقصير جهدًا أي اجتهادًا، وقد استعمل[3] «الألو» ههنا متعديًا إلى مفعولَين وحذف المفعول

أي في تحقيق مدلوله بالضم والفتح: الاجتهاد، وعن الفراء: «الجهد» بالضم: الطاقة، وبالفتح: المشقة

الأول، والمعنى: لم أمنعك جهدًا في تحقيقه أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الأبحاث، وتهذيبه أي تنقيحه.

الخطاب لغير معين، أي لم أمنع أحدًا اجتهادي

ورتبتُه أي المختصر ترتيبًا أقرب تناولًا[4] أي أخذًا من ترتيبه، أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث، إضافة المصدر[5] إلى الفاعل

على التفسير الأول أي المختصر. (مطول)

أو المفعول به، ولم أبالغ في اختصار لفظه؛ تقريبًا مفعول له[6] لما تضمَّنه معنى «لم أبالغ»[7] أي تركتُ المبالغة في الاختصار تقريبًا

على التفسير الثاني تعليل لقوله: «لم أبالغ»، وكذا قوله: «وطلبا»

لتعاطيه أي تناوله، وطلبًا لتسهيل فهمه على طالبيه، والضمائر لـ«المختصر»، وفي وصف مؤلَّفه بأنه مختصَر[8] منقَّح سهل[9] المأخذ

أخذه من قوله: «في تحقيقه وتهذيبه» الأربعة

تعريضٌ بأنه لا تطويل[10] فيه ولا حشو ولا تعقيد، كما في القسم الثالث.

وأضفتُ إلى ذلك المذكور[11] من القواعد وغيرها فوائدَ عثرتُ أي اطلعت في بعض[12] كتب القوم عليها أي على تلك الفوائد،

بيان لـ«المذكور» أي الأمثلة والشواهد من «العثور» وهو الاطلاع على الشيء من غير قصد

وزوائدَ[13] لم أظفَر أي لم أفُز في كلامِ أحدٍ بالتصريح بها أي بتلك الزوائد، ولا بالإشارة إليها بأن يكون كلامهم على وجه يمكن

تصوير للمنفي، وهو الإشارة

تحصيلها منه بالتبعية وإن لم يقصدوها، وسمَّيتُه «تلخيص المفتاح»؛[14] ليطابق[15] اسمه معناه.

وأنا أسأل الله[16] تعالى..

= والإيضاح؛ لأن هذا خارج عن حقيقة الأمثلة والشواهد؛ لأن كون الجزئي مذكورًا للإيضاح أو للإثبات عارض مفارق لا يمكن اعتباره في حقيقتهما، أما إن أخذ من حيث إنه لا مثال أو شاهد يكون الإثبات والإيضاح داخلا فيه، فحينئذٍ لا يكون بينهما العموم والخصوص المطلق، بل يكون بينهما إما التباين الكلي؛ لأنه قد اعتبر في كلٍ غير ما اعتبر في الآخر، أو التباين الجزئي وهو العموم والخصوص الوجهي بأن يقال: المثال ما قصد به الإيضاح أريد معه الإثبات أم لا، والشاهد ما قصد به الإثبات أريد معه الإيضاح أم لا. (من شرح الدسوقي)

(١) قوله: ولم آل: مضارع معتل أصله «أألو» بهمزتين: الأولى للمتكلم، والثانية فاء الكلمة، فقلبت الهمزة الثانية ألفا من جنس ما قبلها وحذفت الواو للجازم، وماضيه «ألا» كـ«علا». (التجريد والدسوقي).

(٢) قوله: الألو: [بفتح الهمزة وسكون اللام أو بضم الهمزة واللام.]

(٣) قوله: وقد استعمل: ذكر أولا المعنى الحقيقي لـ«الألو»، وهو التقصير، ولم ينف صحة كون المراد ذلك، ثم ذكر المعنى الذي يستعمل هو فيه بطريق المجاز المشهور أو التضمين، وهو المنع، ثم طبق عبارة المتن على هذا المعنى إشارة إلى أن المعنى الأول وإن أمكن أن يراد ههنا بوجوه غير مشهورة إلا أن الأنسب الثاني؛ لأن هذا الفعل إذا قرن بالجهد ونحوه قلَّما يوجد في الاستعمال إلا متعديا إلى مفعولين.

والحاصل: أن في «لم آل جهدًا» أوجهًا: **أحدها**: أن «آل» بمعنى أقصر، و«جهدًا» إما حال من فاعله، أي مجتهدا، أو مصدر لحال مقدرة، أي: مجتهدا جهدًا، أو تمييز عن نسبة التقصير إلى الفاعل، فيكون في المعنى فاعلا مجازيا أي: لم يقصر اجتهادي، أو منصوب بنزع الخافض، أي في اجتهادي. **ثانيها**: أن «آل» تضمن معنى المنع، فـ«جهدا» مفعول ثان، والأول محذوف، أي: لم أمنعك جهدا، وهذا هو الذي حمل عليه الشارح. **الثالث**: أنه متضمن معنى الترك، فـ«جهدا» مفعول ولا حذف حينئذ. **الرابع**: ما نقل عن أبي البقاء أن «لم آل» من الأفعال الناقصة بمعنى «لم أزل»، فـ«جهدا» خبر بمعنى مجتهدا، وإنما اختار الشارح الوجه الثاني؛ لأنه في غاية الشيوع فكأنه رجح المجاز المشهور. (من تجريد)

(٤) قوله: تناولا: التناول في الأصل: مد اليد لأخذ الشيء، أريد به ههنا لازمه، وهو الأخذ، فهو من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم. (دسوقي)

(٥) قوله: إضافة المصدر: أي أضيف إضافة المصدر، أو وهذه الإضافة إضافة المصدر، فهو إما منصوب على المفعولية المطلقة أو مرفوع خبر لمحذوف. (دسوقي)

(٦) قوله: مفعول له إلخ: أي علة لما تضمنه «لم أبالغ» وهو «تركت»، وليس علة للنفي؛ لأن المفعول له هو ما فعل لأجله الفعل، وعدم المبالغة ليس بفعل، ولا للمنفي وهو المبالغة؛ لأن المعنى عليه أن المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر، مع أن المبالغة فيه منفية أصلا، فلهذا أوَّل الشارح الفعل المنفي بالمثبت. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: معنى لم أبالغ: وإنما أدرج الشارح «المعنى»؛ للإشارة إلى أن ترك المبالغة ليس عين معنى «لم أبالغ»؛ لوجوب تغاير المتضمِّن والمتضمَّن. (دسوقي)

(٨) قوله: مختصر: [أخذه من قوله: «ألفت مختصرا» ومن قوله: «ولم أبالغ في اختصاره».]

(٩) قوله: سهل: [أخذه من قوله: «وطلبا لتسهيل فهمه».]

(١٠) قوله: لا تطويل إلخ: هذا نشر على ترتيب اللف، فقوله: «لا تطويل» راجع إلى «مختصر»، وقوله: «لا حشو» راجع إلى «منقح»، وقوله: «لا تعقيد» راجع إلى قوله: «سهل المأخذ». (تجريد)

(١١) قوله: المذكور من القواعد وغيرها: أشار الشارح بذلك إلى أن اسم الإشارة ليس راجعا لـ«المختصر» وإلا لاقتضى أن هذه الفوائد زائدة على المختصر ومضمومة إليه، وليس كذلك، وأوَّل القواعد والشواهد والأمثلة بالمذكور لأجل صحة الإشارة إليها بـ«ذلك»، مع إفراد اسم الإشارة وعوده على متعدد. (من شرح الدسوقي)

(١٢) قوله: بعض: [في لفظ «بعض» الذي يفهم منه عدم شيوعه في كتب القوم إشارة إلى عزة تلك الفوائد.]

(١٣) قوله: وزوائد: قال في «المطول»: ولقد أعجب المصنف في جعل ملتقطات كتب الأئمة «فوائد»، وفي جعل مخترعات خواطره «زوائد»، ووجه الإعجاب: أن كلامه موجه محتمل للمدح والذم، فيحتمل أن مخترعات خواطره زوائد، الشأن فيها أن تطرح ولا تقبل، فتسميتها «زوائد» تواضع عنه، ويحتمل أن يكون المراد أن مخترعات خواطره زوائد في الفضل على الفوائد التي التقطتها من كتب الأئمة. (دسوقي)

(١٤) قوله: تلخيص المفتاح: لأنه تلخيص أعظم أجزائه، فاندفع الاعتراض بأنه إنما هو تلخيص لبعضه. (تجريد)

(١٥) قوله: ليطابق اسمه معناه: أي ليكون معنى اسمه العلَمي وهو الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة مطابقا ومناسبا لمعناه الأصلي وهو التنقيح والتهذيب، فاندفع ما قيل: إن «تلخيص المفتاح» علم، فلا يدل إلا على الألفاظ المخصوصة ولا يدل جزؤه على جزء معناه. (الدسوقي والتجريد)

(١٦) قوله: أسأل الله: [قال في «المطول»: لا يعرف لتقديم المسند إليه ههنا جهة حسن؛ =

قدَّم المسند إليه[١] قصدًا[٢] إلى جعل الواو للحال، مِن فضله حال[٣] من أن ينفع به أي بهذا المختصر كما نفع بأصله وهو «المفتاح»، أو القسم الثالث[٤] منه، إنه[٥] أي الله تعالى ولي ذلك النفع، وهو حسبي أي محسبي[٦] وكافي، ونعم الوكيل، عطف[٧] إمَّا على جملة[٨]

«فعيل» بمعنى «فاعل»، أي متولي ذلك النفع ومعطيه — عطف تفسير — في جميع المهمات أو في هذا السؤال

«وهو حسبي»، والمخصوص محذوف[٩]، وإمَّا على «حسبي»[١٠] أي وهو نعم الوكيل، فالمخصوص هو الضمير[١١] المتقدم على ما صرَّح به صاحبُ «المفتاح» وغيره في نحو: زيد نعم الرجل، وعلى كلا التقديرَين[١٢] قد عطف الإنشاء[١٣] على الإخبار.

أي بجعل جملة «نعم الوكيل» معطوفا على «هو حسبي» أو على «حسبي» وحده.

مقـدمـة[١٤]

رتَّب المختصر[١٥] على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأنه المذكور فيه إمَّا أن يكون من قبيل المقاصد[١٦] في هذا الفن أَو لا، الثاني: المقدمة،[١٧]

دليل للحصر — أي «المختصر» — أي علم البلاغة وتوابعها، فدخل الفن الثالث

= إذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي، فكأنه قصد جعل «الواو» للحال، فأتى بالجملة الاسمية. (المطول)]

(١) قوله: قدم المسند إليه: اعلم أولًا أن تقديم المسند إليه على المسند الفعلي إذا لم يل حرف النفي قد يأتي للتخصيص وقد يأتي للتقوية على ما سيجيء، وههنا لا يعرف لشيء منهما وجه حسن؛ إذ لا حسن لقصر السؤال عليه، بل التشريك في السؤال حسن؛ ليكون أقرب إلى الإجابة لاجتماع القلوب، وأبعد عن التحجر في الدعاء، ولا لتأكيد إسناد السؤال؛ إذ لا إنكار ولا تردد للسامع فيه.

وحاصل ما أجاب به الشراح أنه قصد أن يجعل الجملة حالا؛ ليفيد مقارنة السؤال لجميع ما تقدم من التأليف والترتيب والإضافة والتسمية، ولا يحصل هذا المعنى صريحا إلَّا بإيراد الجملة الاسمية مع الواو؛ إذ لو أوردت الفعلية بدون الواو كانت ظاهرة في الاستئناف، ولو أوردت مع الواو كانت ظاهرة في العطْف، مع أن الجملة المضارعية المثبتة الحالية لا تقترن بالواو، لكن هذا لا يدفع الاعتراض المذكور من أن التقديم لا يكون إلَّا لأحد الأمرين، ولا حسُن شيء منهما ههنا، إلا أن يقال: القصد بذلك مجرد بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية. (من عبد الحكيم)

(٢) قوله: قصدا: أي وجعل الواو للحال يستدعي تقديم المسند إليه؛ لتكون الجملة اسمية، فيصح اقترانها بالواو، بخلاف المضارعية؛ فإنها لا يصح اقترانها بالواو إذاكانت حالا. (تجريد)

(٣) قوله: حال: أي حال من المصدر المؤول الواقع مفعولا، أي: أسأل الله النفع به حال كونه كائنا من فضله، فهو من تقديم الحال على صاحبها. (قي)

(٤) قوله: وهو المفتاح أو القسم الثالث: جَعْلُ القسم الثالث أصلًا له ظاهر، وأمَّا جعل جملة «المفتاح» أصلًا ففيه نظر؛ لأن القسمين الأولين منه لا تعلق للمختصر بهما، حتى يجعلا أصلا له. ويجاب بأن ما كان جزؤه أصلا لغيره فالكل أصل لذلك الغير بهذا الاعتبار. (دسوقي)

(٥) قوله: إنه: بفتح الهمزة على حذف لام الجر علة لقوله: «أسأل»، وبكسرها على الاستئناف البياني جوابًا عما يقال: لأيّ شيء سألته دون غيره؟ (دسوقي)

(٦) قوله: أي محسبي: يشير إلى أن «حسب» بمعنى «محسب»، فهو اسم فاعل، لا اسم فعل، كما هو الصحيح. (دسوقي)

(٧) قوله: عطف: إنما جعل «الواو» عاطفة؛ لأن الأصل فيها العطف ولعدم صحة جعلها للحال؛ لأن الجملة الحالية لا تكون إنشائية، ولا يصح جعلها اعتراضية؛ لأن الاعتراض لا يكون في آخر الكلام، ولعدم تضمنه نكتة جزيلة. (دسوقي)

(٨) قوله: إما على جملة إلخ: إنما انحصر العطف في هذين؛ لأن المتقدم على «نعم الوكيل» ثلث جمل، لا يصح عطفه على الأولى منها، وهي «أنا أسأل الله»؛ لعدم الجامع، ولكونها حالا والإنشائية لا تكون حالا. ولا على الثانية، وهي «إنه ولي ذلك»؛ لأنها معللة، وهذه لا تصلح للتعليل. فتعين الثالثة يعني: «هو حسبي»، فإما أن يكون العطف عليها بتمامها أو على جزئها. (دسوقي وغيره)

(٩) قوله: محذوف: [أي بالمدح محذوف، والتقدير: «ونعم الوكيل الله»، والمخصوص إما مبتدأ والجملة قبله خبر، أو خبره محذوف، أو يجعل خبرًا لمحذوف.]

(١٠) قوله: وإما على حسبي: أي وإن لزم عليه عطف الجملة على المفرد؛ لأنه يجوز؛ إذا تضمن المفرد معنى الفعل، كما هنا؛ لأن «حسبي» في معنى «يحسبني». (دسوقي)

(١١) قوله: هو الضمير: يعني «هو» في قوله: «وهو حسبي». ولما كان تقدم المخصوص خلاف الشائع: قال الشارح على سبيل التبرؤ منه: «على ما صرح به صاحب المفتاح». (الدسوقي)

(١٢) قوله: التقديرين: قال السيد الشريف -قدس سره- في حاشيته على «المطول»: استصعب الشارح هذا العطف، والأمر بيّن؛ لأنا نختار أولا أنه معطوف على مجموع جملة «وهو حسبي»، لكنا نقدر في المعطوف مبتدأ بقرينة ذكره سابقا أي «هو نعم الوكيل»، ومعناه حينئذٍ على ما هو المشهور -وسيأتيك إن شاء الله تعالى أنه الحق-: «هو مقول في شأنه: نعم الوكيل»؛ ليكون جملة اسمية خبرية، متعلق خبرها جملة فعلية إنشائية، ولا شبهة في صحة عطفها على الجملة الاسمية الخبرية السابقة.

ونختار ثانيا أنه معطوف على «حسبي»، ولا حاجة إلى اعتبار تضمنه معنى «يحسبني ويكفيني»؛ فإن الجمل التي لها محل من الإعراب واقعة موقع المفردات، ويجوز عطفها على المفردات وعكسها، ويحسن إذا روعي في التفنن نكتة، فههنا عدل إلى الجملة الفعلية الدالة على المدح العام؛ مبالغة فيه، وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)؛ فإن هذه الواو من الحكاية لا من المحكي، ولا يشك مَن به مسكة في حسن قولك: «زيد أبوه صالح وما أفسقه!»، و«عمرو أبوه بخيل وما أجوده!». انتهى ملخصا.

(١٣) قوله: عطف الإنشاء إلخ: أما على الأول فظاهر، وأما على الثاني فلأن «حسبي» بمعنى «محسبي»، وهو بمعنى «يحسبني»، فهو جملة خبرية في المعنى، فسقط ما قيل: إن المعطوف عليه على الثاني مفرد فليس بخبر؛ لأن الخبر والإنشاء إنما يجريان في الجملة. (تجريد)

(١٤) قوله: مقدمة: [الأظهر أنه خبر لمحذوف، أي هذه مقدمة، ويحتمل أنها مبتدأ والخبر محذوف، أي مقدمة أذكرها.]

(١٥) قوله: رتب المختصر: أورد على الحصر المذكور الخطبة، فإنها من المختصر بلا شك، فكان على الشارح أن يزيدها. وأجيب بأن المراد: رتب ما هو المقصود من «المختصر» في الجملة، أي سواء كان مقصودا بالذات -كالفنون الثلاثة وما يتعلق بها- أو مقصودًا بالتبع كالمقدمة؛ فإنها مقصودة تبعا للعلم الذي ألف فيه المختصر؛ للانتفاع بها فيه، وحينئذٍ فخرجت الخطبة؛ لأنها ليست واحدة منهما. (تجريد ودسوقي)

(١٦) قوله: من قبيل المقاصد: أي بالذات، وإلا فالمقدمة مقصودة في الفن أيضا لكن تبعا. وأقحم لفظ «قبيل» لإدراج الأمثلة والشواهد في الفنون الثلاثة؛ لأن المقاصد في الحقيقة القواعد فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: الثاني المقدمة: أخره في التقسيم؛ لأن مفهومه عدمي، وقدمه في البيان؛ لبساطته ولقصر الكلام عليه. ثم إن محل الثاني على المقدمة خاصًا جاء من الاستقراء، فاندفع ما يقال: لم لا يجوز أن يكون شيئا آخر، وحاصل الدفع: أننا تتبعنا مقصود الكتاب فلم نجد غير المقدمة والفنون الثلاثة، وما يقال ههنا يقال في الثالث. (من التجريد والدسوقي)

والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد(١) فهو الفن الأول، وإلّا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلّا فهو(٢) الفن الثالث، وجَعْلُ الخاتمة(٣) خارجةً عن الفن الثالث وَهَمٌ، كما نبين(٤) إن شاء الله تعالى.

أي بأن تكون العبارة التي عبر بها بعسر الانتقال منها إلى المعنى المراد

ولمّا انجرَّ كلامه(٥) في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة، ناسب ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف

أي بالذات — أي الذكري

المقدمة؛ فإنها لا مقتضي لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، فنكَّرها وقال: «مقدمة»، والخلاف(٦) في أنَّ تنوينها للتعظيم أو التقليل(٧)

والأصل في الأسماء التنكير — الواقع بين الزوزني القائل بأنه للتعظيم، وغيره القائل بأنه للتقليل

مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين(٨).

لأنه لا يتعلق به غرض صحيح — أي الموضوعة للجماعة

و«المقدمة»(٩) مأخوذة من «مقدمة الجيش» للجماعة المتقدمة منها، من «قدم» بمعنى تقدم(١٠)، يقال: «مقدمة العلم» لما يتوقف(١١)

أي منقولة من لفظ «مقدمة» الذي مدلوله الجماعة المتقدمة من الجيش — أي من الجيش؛ لأنه في تأويل «الطائفة» — أي سواء توقف عليه الشروع أم لا — كبيان الحد والموضوع والغاية

عليه الشروع في مسائله، و«مقدمة الكتاب» لطائفة من كلامه قدِّمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، وهي ههنا(١٢) لبيان

عطف على «مقدمة العلم» — أي جعلت أمامه فلا بد من التجريد — كالنسبة بين الفصاحة والبلاغة وغيرهما — والبديع

معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمَي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك(١٣).

عطف على «معنى الفصاحة» — أي المتعلق بالبلاغة — عطف على «معنى الفصاحة» — أي بالبيان المذكور

والفرق(١٤) بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفي على كثير من الناس.

الفصاحة: هي في الأصل تنبئ(١٥) عن الإبانة والظهور، **يوصف بها المفرد** مثل: كلمة فصيحة. **والكلام** مثل: كلام فصيح، وقصيدة فصيحة(١٦).

أي في اللغة — بمعنى البيان — عطف تفسير

---

(١) قوله: في تأدية المعنى المراد: أي للبلغاء، والمراد بالمعنى المراد للبلغاء: ما زاد على أصل المعنى من الأحوال التي يقصدها البليغ، كالإنكار وخلو الذهن، وهذا الخطأ يحترز عنه بالفن الأول. (المحقق الدسوقي)

(٢) قوله: وإلا فهو: وإلا بأن كان الغرض ليس الاحتراز أصلا، بل إنما هو مجرد تحسين اللفظ وتزيينه: فهو الثالث. (دسوقي)

(٣) قوله: وجعل الخاتمة: هذا جواب عما يقال: حصر ترتيب «المختصر» في الفنون الثلاثة والمقدمة غير حاصر؛ إذ من جملة أجزاء الكتاب الخاتمة، فكان على الشارح ذكرها. وتقرير الجواب: أن الخاتمة من الفن الثالث، وليست بخاتمة الكتاب خارجة عن الفنون، فظهر صحة الحصر، ومَن جعل الخاتمة خارجة عن الفن الثالث فقد وهم.

(٤) قوله: كما نبين: أي في أول الخاتمة حيث يقول: «وإنما قلنا: إن الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلثة كما توهم غيرنا»؛ لأن المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: «هذا ما تيسر لي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث، وبقيت أشياء ويذكرها في علم البديع بعض المصنفين»، انتهى. فهذا تصريح من المصنف بأن الخاتمة من الفن الثالث وليست بخارجة عنه.

(٥) قوله: ولما انجر كلامه: الغرض من هذا الكلام: بيان وجه تنكير «مقدمة» وتعريف «الفنون الثلاثة» فيما سيأتي. حاصله: أن الفنون الثلاثة لما مر ذكرها في آخر المقدمة ناسب ذكرها بطريق التعريف بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضي لتعريفها؛ لأنها ما سبق ذكرها، فلذا نكَّرها.

(٦) قوله: والخلاف: حاصله: أن من نظر إلى صغر حجمها قال: إن تنوينها للتقليل، ومن نظر إلى كثرة نفعها قال: إن تنوينها للتعظيم، وهذا لا طائل تحته، على أنه يصح اعتبارهما بالاعتبارين المذكورين. (تجريد البناني)

(٧) قوله: للتعظيم أو التقليل: فإن قلت: التقليل لا يقابله إلا التكثير، والتعظيم لا يقابله إلا التحقير، فالمقابلة في كلامه لا تحسن، بل كان الأولى أن يقول: للتعظيم أو التحقير أو يقول: للتكثير أو التقليل. وأجيب بأن الشارح سلك في هذه العبارة مسلك الاحتباك، فكأنه قال: للتكثير والتعظيم أو للتقليل والتحقير، فحذف من الأول التكثير بدليل ما أثبته في الثاني، ومن الثاني التحقير بدليل ما أثبته في الأول، فاكتفى بذكر المقابل في كل. أو يقال: إنه أراد بالتقليل التحقير مسامحة. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: المحصلين: [أي لمهمات الأمور والعلوم؛ لعلو همتهم عن الاشتغال بمختصراتها.]

(٩) قوله: والمقدمة: أي من حيث هي، لا بقيد كونها مقدمة هذا المختصر، ولذلك أظهر، مع أن المقام للضمير. (تجريد)

(١٠) قوله: من قدم بمعنى تقدم: أي «قدم» اللازم لا المتعدي؛ لأن المباحث المذكورة متقدمة، لا مقدمة شيئا آخر. (تجريد)

(١١) قوله: لما يتوقف: مقدمة العلم اسم للمعاني المخصوصة، وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عليها، لا أنها مقصودة لذاتها، وبذلك تعلم أن النسبة بين المقدمتين المباينة الكلية؛ لأن مقدمة الكتاب اسم للألفاظ، كما يدل عليه قوله: «لطائفة من كلامه»، نعم بين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع، هذا عند من اعتبر التقدم في مفهوم مقدمة العلم، وعند غيره النسبة بين المقدمتين العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة الكتاب فيما لا يتوقف عليه الشروع في المسائل إذا ذكر أمام المقصود، وتنفرد مقدمة العلم فيما يتوقف عليه الشروع إذا ذكر في الأثناء. (من التجريد والدسوقي)

(١٢) قوله: وهي ههنا: أي المقدمة ههنا، أي في ذلك الكتاب. (دسوقي)

(١٣) قوله: بذلك: [أي بما احتوت عليه المقدمة.]

(١٤) قوله: والفرق إلخ: قد علمت محصله وهو أن مقدمة الكتاب: اسم لمجموع الطائفة من الكلام اللفظي التي يقدمها المصنف أمام المقصود لارتباط له بها، فما لم يقدمه -وإن حصل به الارتباط والانتفاع- لا يصدق عليه التعريف، ومقدمة العلم: معان مخصوصة يتوقف عليها الشروع فيه. (دسوقي)

(١٥) قوله: تنبئ: اعلم أن للفصاحة معان متعددة في اللغة مثل: نزع الرغوة، وذهاب اللبأ من اللبن، وانطلاق اللسان، وظهور ضوء الصبح وغيرها، ولا شك أن تلك المعاني كلها تنبئ أي تدل على الظهور، لا أن معناها الظهور؛ فلذا قال: «تنبئ عن الإبانة والظهور». مأخوذ من «الدسوقي».

(١٦) قوله: مثل كلام فصيح وقصيدة فصيحة: أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق في الوصف بالفصاحة بين المنظوم وغيره. و«القصيدة» مأخوذة من «القصد»؛ لأن الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو لتقدير الموصوف مؤنثا. وقيل: مأخوذة من «اقتصدت الكلام» بمعنى «أقطعته». قيل: لا يسمى الأبيات قصيدة، حتى تكون عشرة فما فوقها، وقيل: حتى تجاوز سبعة، وما دون ذلك يسمى قطعة. (التجريد والدسوقي)

قيل: المراد[١] بالكلام ما ليس بكلمة ليعمَّ المركب الإسنادي وغيره؛ فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد
توجيه الخلخالي من جانب المصنف — الأنسب: «ما ليس بمفرد» وهو المركب مطلقا — وهو المركب الناقص

يصح السكوت عليه مع أنه يتصف بالفصاحة، وفيه نظر؛[٢] لأنه إنَّما يصح ذلك[٣] لو أطلقوا على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح،
أي البيت — أي العرب

ولم ينقل[٤] عنهم ذلك، واتصافه بالفصاحة يجوز أن يكون باعتبار فصاحة المفردات.
في قولهم: «مركب فصيح» — أي لا لذاته، بل باعتبار المفردات، فدخل في قوله: «يوصف بها المفرد» من غير تأويل

على أنَّ[٥] الحقَّ أنه داخل في المفرد؛ لأنه يقال على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل المثنَّى والمجموع، وعلى[٦] ما يقابل الكلام،
أي المفرد — وهو شامل للمركب الناقص،

ومقابلته[٧] بالكلام ههنا قرينة على أنه أريد به المعنى الأخير، أعني ما ليس بكلام.
وهو المراد ههنا

ويوصف بها المتكلم أيضًا[٨]، يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح.
أي بالفصاحة — أي الناثر — أي الناظم

والبلاغة: وهي تنبئ عن الوصول[٩] والانتهاء، يوصف بها الأخيران فقط[١٠] أي الكلام والمتكلم دون المفرد؛ إذ لم يُسمع[١١]
عطف تفسير

كلمة بليغة، والتعليلُ بأنَّ البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق[١٢] في المفرد وهمٌ؛ لأنَّ ذلك[١٣] إنما هو في بلاغة
مبتدأ — أي المطابقة — أي لعدم وصف المفرد بالبلاغة — خبر — أي اعتبار المطابقة المذكورة

الكلام والمتكلم، وإنَّما قسم[١٤] كلًّا من الفصاحة والبلاغة أولًا؛ لتعذر[١٥] جمع المعاني المختلفة الغير المشتركة في أمر يعمُّها في تعريف
ضمنا لا صراحة — متعلق بـ«المشتركة» — متعلق بـ«الجمع»

---

(١) قوله: قيل: المراد: حاصل إيضاح ما في المقام: أن المصنف اعترض عليه بأنه قد بقي شيء ليس بكلمة ولا كلام، مثل: المركبات الناقصة؛ فإنها ليست بمفردة؛ لأن المفرد ما قابل المركب، ولا كلاما؛ لأنه المركب التام، والمركب المذكور ناقص، فسكوت المصنف عنها يقتضي أن لا تكون فصيحة ولا بليغة، مع أنها توصف بالفصاحة قطعًا، فيقال: مركب فصيح، وحينئذٍ ففي كلام المصنف قصور.

وأجاب الخلخالي والزوزني بأنها أي المركبات الناقصة داخلة في الكلام في كلام المصنف؛ إذ المراد بالكلام: المركب مطلقا، فيشمل المركب التام والناقص فلا قصور في كلامه. وردَّ الشارح هذا الجواب بأنه لا يتم، إلَّا إذا ثبت عن العرب أنهم يطلقون على المركب المذكور كلاما فصيحا، مع أنهم لم يقولوا فيه ذلك، ووصفهم له بالفصاحة في قولهم: «مركب فصيح» يجوز أن يكون من حيث مفرداته لا من حيث ذاته، سلمنا أنه يوصف بالفصاحة من حيث ذاته، وأن القصور لازم على المصنف، فالأولى إدخال المركب المذكور في المفرد، لا في الكلام بأن يراد بالمفرد ما قابل الكلام، وذلك لأنه لم يعهد إطلاق الكلام على ما قابل المفرد، بل المعهود إطلاقه على المركب التام. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وفيه نظر: أي في إدخال المركب الناقص في الكلام نظر. (دسوقي)

(٣) قوله: ذلك: [أي دخول المركب الناقص في الكلام]

(٤) قوله: ولم ينقل إلخ: أي والمنقول عنهم إنما هو وصفه بالفصاحة دون وصفه بأنه كلام حيث قالوا: مركب فصيح، ووصفه بالفصاحة لا يستلزم تسميته كلاما حتى يدخل في مسماه؛ لأن الوصف بالفصاحة أعم من التسمية بالكلام، والأعم لا يستلزم الأخص، فيجوز أن يكون وصفه بالفصاحة لكون كلماته فصيحة، لا لكونه كلاما مركبا، فبطل هذا التأويل وهو إدخال المركب الناقص في الكلام. (دسوقي)

(٥) قوله: على أن: الجار والمجرور في مثله خبر مبتدأ محذوف أي: والتحقيق على أنَّ... أو يكون «على» للاستدراك بمعنى «لكن»، أو «على» بمعنى «مع» أي: مع أن الحق إلخ. ودل ذلك على أن الجملة الأولى وقعت على غير تحقيق، ثم جيء بما هو التحقيق فيها، وحاصله: أن المركب الناقص على التحقيق متصف بالفصاحة لذاته لا بالعرض بواسطة المفردات، كما قال من قبل، ويؤول بأن هذا المركب داخل في المفرد بقرينة مقابلته بالكلام، ولا يدخل في الكلام كما أول به الخلخالي. (من التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: وعلى ما يقابل: اعلم أن إطلاق المفرد على هذه الأمور كلها إطلاقات حقيقية، وإذا كان كذلك فدخول المركب الناقص فيه لا يلزم عليه تجوز، بخلاف دخول المركب الناقص في الكلام، بحيث يراد بالكلام: المركب مطلقا؛ فإنه يلزم عليه التجوز، والحمل على الحقيقة أولى. (تجريد)

(٧) قوله: ومقابلته: جواب عما يقال: إن المشترك لا يفهم منه معنى معين بدون قرينة، فما القرينة ههنا على أن المراد بالمفرد ههنا ما قابل الكلام؟ فأجاب بقوله: «ومقابلته إلخ». (دسوقي)

(٨) قوله: وبها المتكلم أيضا: إنما زاد ههنا «أيضا» دون ما تقدم، يعني زاد الشارح مع «المتكلم» لفظ «أيضا» دون «الكلام»؛ لأن المفرد والكلام من جنس واحد، أي كلاهما من جنس اللفظ، فهما كالشيء الواحد، ولفظة «أيضا» لا يؤتى بها إلا بين شيئين، بخلاف المتكلم. (دسوقي بتوضيح)

(٩) قوله: تنبئ عن الوصول: في «التاج» و«القاموس»: «بلغ الرجل بلاغة» إذا كان يبلغ بعبارته كنه مراده من حد «كرم»، فهي في اللغة تنبئ عن الوصول والانتهاء؛ لكونها وصولا مخصوصا، وفي الاصطلاح: مطابقة الكلام لمقتضى الحال. والمناسبة بين المعنيين ظاهرة. ولم يقل: «في الأصل»؛ اكتفاء بما ذكره سابقا. (من تجريد البناني)

(١٠) قوله: فقط: الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، و«قط» اسم فعل بمعنى «انته»، إذا وصفت بها الأخيرين فقط أي فانته عن وصف المفرد بها. (الدسوقي والمطول)

(١١) قوله: إذ لم يسمع إلخ: فيه أنه إن أدخل المركب الناقص في المفرد -كما هو رأي الشارح- فلا يتم الاستشهاد؛ لأنه لا يلزم من عدم سماع اتصاف الكلمة بالفصاحة عدم سماع اتصاف المركب المذكور بها، بل كان الحق أن يقول: إذ لم يسمع «كلمة بليغة» ولا «مركب بليغ»، إلَّا أن يراد بالكلمة: ما ليس بكلام، فتشتمل المركب الناقص، وإن أدخل المركب الناقص في الكلام -كما هو رأي الخلخالي- فلا إشكال في التعليل. (مأخوذ من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: لا تتحقق: [لأن المطابقة إنما تحصل بمراعاة الاعتبارات الزائدة على أصل المراد، فلا تتحقق إلا في ذي الإسناد المفيد.]

(١٣) قوله: لأن ذلك: يعني أن ما ذكر من التعليل لا يتم إلا إذا انحصر معنى البلاغة فيما ذكروه، مع أنه يجوز لها معنى آخر يصح وجوده في المفرد على تقدير أن يتصف بها. (تجريد)

(١٤) قوله: وإنما قسم: هذا توجيه لمبادرة المصنف بالتقسيم أولا، وتعريف كل على حدة بعد ذلك، مع أن الأصل أن يذكر التعريف أولا ثم التقسيم ثانيا. (دسوقي)

(١٥) قوله: لتعذر إلخ: فلا يتأتى أن يؤتى للفصاحة بتعريف يعم أقسامها الثلاثة ويخرج غيرها، وكذا البلاغة لا يتأتى أن يؤتى لها بتعريف يعم قسميها ويخرج غيرهما، وهذا بخلاف الكلمة؛ فإنها لما اشتركت أقسامها في أمر يعمها صالح لتعريف الكلمة بحيث يتميز عن الكلم والكلام: عرفت أولا بأنها قول مفرد، ثم قسمت إلى اسم، وفعل، وحرف. (من الدسوقي)

أي تقسيم المصنف أولا ثم التعريف ثانيا

واحد(١)، وهذا كما قسم ابن الحاجب المستثنى إلى متصل ومنقطع، ثم عرَّف كلا منهما على حدة.

أي كتقسيم ابن الحاجب

فالفصاحة(٢) في المفرد: قدَّم(٣) الفصاحة على البلاغة؛ لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريفها.

علة للتوقف — أي الكائنة في المفرد

ثم قدَّم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم؛ لتوقفهما(٤) عليها خلوصُه(٥) أي خلوص المفرد(٦) من تنافر الحروف(٧) والغرابة ومخالفة القياس اللغوي، أي المستنبط(٨) من استقراء اللغة، وتفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح(٩).

عطف — عطف

فالتنافر وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، نحو: «مستشزرات» في قول امرئ القيس: شعر:

عطف تفسير أو عطف مسبب على السبب؛ لأن الثقل سبب تعسر النطق — معا

غدائره(١٠) أي ذوائبه، جمع «غديرة»، والضمير عائد إلى «الفرع»(١١)، مستشزِرات أي مرتفعات، أو مرفوعات، يقال: «استشزره»(١٢)

ويروى «غدائرها» فالضمير للمحبوبة — هو الشعر مطلقا أو الشعر التام أي الشعر بتمامه — فالزاي مكسورة — فالزاي مفتوحة

أي رفعه، و«استشزر» أي ارتفع إلى العلى(١٣): تَضِلُّ العقاص في مثنى ومرسل. تضل أي تغيب، و«العقاص» جمع «عقيصة»، وهي

بمعنى المتعدي — بمعنى اللازم

الخُصلة المجموعة من الشعر(١٤)، والمثنى: المفتول، والمرسل: خلاف المثنى، ....

بالضم، أي القطعة

---

(١) قوله: في تعريف واحد: أي يبين حقيقة كل تفصيلا، والحاصل: أنه لما تعذر ههنا اشتراك أقسام الفصاحة في أمر يعمها صالح لتعريف الفصاحة بحيث يميزها عما عداها، وكذلك البلاغة: قسم كلا منهما، ثم عرف تلك الأقسام. وأما الاشتراك في الأمر العام مطلقا فحاصل؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة الكلية كـ«شيء» و«موجود» و«مستحسن»، وأقسام الفصاحة وكذلك قسما البلاغة مشتركة في هذه المفهومات، ولكن لا يصلح شيء منها لتعريف كل من الفصاحة والبلاغة؛ لعدم حصول التمييز المذكور، فاندفع ما يقال: لا نسلم عدم اشتراكها في أمر يعمها؛ إذ لا شك في وجود المفهومات العامة التي تعمها كـ«شيء» و«موجود» وغيرها. (الدسوقي مختصرا)

(٢) قوله: فالفصاحة إلخ: أي إذا أردت بيان كل من أقسام الفصاحة والبلاغة، فأقول لك: «الفصاحة إلخ»، فالفاء فاء الفصيحة، ويقال لها: فاء الفضيحة بالصاد والضاد، والإضافة في ذلك من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي الفاء المفصحة أو المفضحة. سميت بذلك؛ لأنها أفصحته عن شرط مقدر أو لكونها أفضحته وأظهرته، وقيل غير ذلك. (من الدسوقي)

(٣) قوله: قدم إلخ: أي قدم تعريف أقسام الفصاحة على تعريف أقسام البلاغة؛ لتوقف إدراك البلاغة وتصورها من حيث المفهوم -سواء كانت بلاغة متكلم أو كلام- على إدراك الفصاحة. (الدسوقي)

(٤) قوله: لتوقفهما: أما توقف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد فبلا واسطة، وأما توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد فبواسطة أخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، والمتوقف على المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء. وقد يقال: المصنف لم يأخذ فصاحة الكلام في تعريف فصاحة المتكلم، بل اللفظ الشامل للمفرد، كما نبه عليه الشارح، فيكون توقف فصاحة المتكلم على فصاحة المفرد بلا واسطة أيضًا. (التجريد والدسوقي)

(٥) قوله: خلوصه: قيل: وجه حصر مخلات فصاحة المفرد في الثلاثة: أن المفرد له مادة وهي حروفه، وصورته وهي صيغته، ودلالته على معناه، وحينئذٍ فعيبه إما في مادته وهو التنافر، أو في صورته وهي مخالفة القياس الصرفي، أو في دلالته على معناه وهو الغرابة. ويمكن إجراء ذلك في الكلام أيضًا، فعيبه في المادة تنافر الكلمات، وفي صورته أي التأليف العارض على الكلمات ضعف التأليف، وفي دلالته على معناه التعقيد. (دسوقي)

(٦) قوله: أي خلوص المفرد: [المراد من الخلوص: لازمه، وهو عدم الاتصاف، وليس المراد أنه كان متصفا بها أولا ثم خلص.]

(٧) قوله: خلوص المفرد من تنافر الحروف إلخ: هذا الكلام من باب السلب الكلي، وهو المسمى بعموم السلب، لا من قبيل رفع الإيجاب الكلي، وهو المسمى بسلب العموم. فالمعنى حينئذٍ عدم اتصافه بكل واحد من الثلاثة بحيث ما وجد واحد من الثلاثة في الكلمة كانت غير فصيحة. (دسوقي مختصرا)

(٨) قوله: المستنبط إلخ: أشار بذلك إلى أنه ليس المراد حقيقة القياس في اللغة الذي هو إلحاق شيء بشيء بجامع بينهما، كإلحاق النبيذ بالخمر في التحريم بجامع الإسكار، بل المراد: القياس الذي منشؤه استقراء اللغة، أي تتبع الكلمات اللغوية، وهو القياس الصرفي، كقولنا: كلما تحركت الياء أو الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا. وإنما لم يقل الشارح: «الصرفي» بدل «اللغوي»، مع أنه المراد؛ للإشارة إلى أن منشأ هذا القياس الصرفي استقراء اللغة. (محقق الدسوقي)

(٩) قوله: لا يخلو عن تسامح: ذكر الدسوقي وغيره للتسامح وجهين، الأول: أن الفصاحة هي كون الكلمة جارية على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال، ويلزم من الكون المذكور الخلوص عما ذكر، وليس الخلوص المذكور نفس كون الكلمة جارية على القوانين إلى آخره، فتعريف الفصاحة بالخلوص عما ذكر تعريف بالخارج عن مفهوم الفصاحة ولازمها، وهذا إن قلنا بجوازه، لكن لا يخلو عن تسامح. والثاني: أن الفصاحة وجودية؛ لأن معناها الكون المذكور، والخلوص عدمي؛ لأن معناه عدم الأمور المذكورة، فلا يناسب تعريف الوجودي بالعدمي.

(١٠) قوله: غدائره: أي ذوائبه. وفي «الأساس»: الذؤابة: الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر، وإنما سمي ذلك الشعر غديرة؛ لأنه غودر وترك حتى طال. (من الدسوقي)

(١١) قوله: الفرع: [أي في البيت السابق وهو قوله: شعر:

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كقنو النخلة المنسدل. (التجريد)]

(١٢) قوله: واستشزره: أشار الشارح بهذا إلى أن هذا الوصف مأخوذ إما من فعل متعد أو من فعل لازم، ويبتني على ذلك كونه اسم فاعل أو اسم مفعول، فإن كان مأخوذًا من المتعدي فهو اسم مفعول بفتح الزاي المعجمة، وإن كان مأخوذا من الفعل اللازم فهو اسم فاعل يقرأ بكسر الزاي. (دسوقي)

(١٣) قوله: إلى العلى: جمع «العليا» تأنيث «الأعلى» أي إلى جهة العلى، وهي السماوات. (تجريد)

(١٤) قوله: المجموعة من الشعر: كانت عادة نساء العرب أن تجمع شيئا من شعر رأسها في وسط الرأس، وتشده بخيط وتجعله مثل الرمانة ليصير مجعدا، ويسمونه غديرة وذؤابة وعقيصة، ثم يسترونه بإرخاء المثنى أو المرسل خلف الظهر فوقه؛ ليصير المثنى والمرسل مرميين على ظهرها وتحتهما العقاص المجموع -كالرمانة- غائبا ومخبأ لا يظهر، فظهر لك أن الغدائر والعقاص بمعنى واحد. وقوله: «تضل العقاص» إظهار في محل إضمار والأصل: «تضل هي». (دسوقي والتجريد)

يعني أنَّ ذوائبه مشدودة[١] على الرأس بخيوط، وأنَّ شعره ينقسم[٢] إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين. والغرض[٣] بيان كثرة الشعر.

فسر الغدائر بالذوائب — أي وسطه — وهي الغدائر — أي العقاص

والضابطة[٤] ههنا: أنَّ كل ما يعدُّه الذوق الصحيح ثقيلًا متعسِّر النطق فهو متنافر، سواء كان من قُرب المخارج أو بُعدها أو غير ذلك على ما صرَّح به ابنُ الأثير[٥] في «المثل السائر». وزعم بعضهم أنَّ منشأ الثقل[٦] في «مستشزرات» هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي من المهموسة الشديدة، والزاي المعجمة التي هي من المجهورة[٧]. ولو قال: «مستشرف» لزال ذلك الثقل. وفيه نظر[٨]؛ لأنَّ الراء المهملة أيضًا من المجهورة.

أي المعول عليه — أي لتنافر الحروف — ثقله — كتوسط الشين بين التاء والزاي، كما يأتي — الرخاوة في اللغة: اللين — اسم كتاب في اللغة — هو الحلحالي — الهمس في اللغة: الخفاء — ضد الرخوة — ضد المهموسة — لو قال: «مستشرفات» لكان أولى — فهي كالزاي، وإن كانت الزاء رخوة والراء المهملة متوسطة

وقيل: إنَّ قرب المخارج سبب للثقل المخل بالفصاحة، وإنَّ في قوله[٩] تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ ثقلًا قريبًا من حد التنافر، فيُخِلُّ بفصاحة الكلمة، لكن الكلام[١٠] الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج[١١] عن الفصاحة، كما لا يخرج[١٢] الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عربيًا. وفيه نظر[١٣]؛ لأنَّ فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، على أنَّ هذا القائل[١٤] فسر الكلام بما ليس بكلمة، والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد[١٥]..........

قائله الزوزني — ولا شك أن حروف «مستشزرات» متقاربة المخارج — لما فيها من قرب المخارج

---

(١) قوله: مشدودة: إن قلت: من أين يفهم هذا الشد من البيت؟ قلت: يفهم من «مستشزرات»، خصوصًا إذا قرئ على صيغة المجهول، ويفهم أيضًا من «العقاص»؛ لأن العقيصة شعر ذو عقاص، وهو الخيط الذي يربط به أطراف الذوائب. (تجريد)

(٢) قوله: ينقسم إلخ: يعني أن مراد الشاعر: أن شعر ممدوحه ينقسم إلى ثلاثة أقسام لا إلى أربعة، خلافا لما يوهمه ظاهر البيت من أن القسمة رباعية: غدائر، وعقائص، ومثنى، ومرسل، فظهر أن «العقاص» هي «الغدائر»، كما مر. (من التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: والغرض إلخ: أي وإن لم يكن لحقيقة هذا الكلام هناك وجود، فالكلام كناية إن كان مستعملا في كثرة الشعر التي هي لازمة لحقيقة الكلام، أو تعريض إن كان مستعملا في حقيقته ملتفتا فيه إلى هذا اللازم، فظهر أن المراد بهذا الكلام ليس مجرد الإخبار. (تجريد ودسوقي)

(٤) قوله: والضابطة إلخ: حاصله: أن الضابط المعول عليه في ضبط تنافر الحروف: الذوق، وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه، فكل ما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا وما لا فلا، خلافا لمن قال: الضابط المعول عليه في ضبط التنافر: بُعد المخارج، ولمن قال: قربها؛ لأن كلا منهما لا يطرد؛ لأنا نجد عدم التنافر مع قرب المخرج، كـ«الجيش» أو «الشجي»، ومع بعده، كـ«علم»، بخلاف «ملع»، فقرب المخارج وبُعدها كل منهما غير مطرد، فلا يكون ضابطا. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: ابن الأثير: [هو الامام الفاضل الوزير ضياء الدين أبو الفتح.]

(٦) قوله: منشأ الثقل إلخ: وأما على الأول فمنشأ الثقل فيها اجتماع هذه الحروف المخصوصة، والحاكم بثقلها الذوق. (دسوقي)

(٧) قوله: من المجهورة: لم يقل: «من المجهورة الرخوة»، بل اقتصر على الصفة المشتركة بين الزاي والراء؛ ترويجا للنظر الآتي؛ فإنه لا يتم إلا بذلك لضعفه إذا ذكرت الصفة المختصة بالزاي وهي الرخاوة، والمختصة بالراء وهي التوسط بين الرخاوة والشدة لتبين الفرق حينئذٍ بين الزاي والراء. (تجريد)

(٨) قوله: وفيه نظر: أي في هذا الزعم نظر، فهو رد للكلام من أصله، لا لقوله: «ولو قال إلخ». وحاصله: أن علة الثقل التي ذكرتها -وهي مضاربة الحرف المتوسط بين حرفين لما قبله وما بعده في الصفة- موجودة في «مستشرف» أيضا، فيجب أن يكون متنافرا أيضًا. (دسوقي)

(٩) قوله: وإن في قوله: [يعني: لمَّا كان قرب المخارج سببا للثقل يكون «ألم أعهد» أيضًا ثقيلا غير فصيح.]

(١٠) قوله: لكن الكلام إلخ: هذا جواب عما يقال: يلزم على هذا -أعني: كون «ألم أعهد» غير فصيحة- أن سورة من القرآن غير فصيحة، وهذا باطل. (دسوقي)

(١١) قوله: لا يخرج إلخ: سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب الثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيا، فلا تخرج سورة فيها «ألم أعهد» عن الفصاحة. وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء -كفصاحة الكلمة مثلا- لا يوجب انتفاء وصف الكل. (مطول)

(١٢) قوله: كما لا يخرج إلخ: وذلك كالقرآن؛ فإنه عربي -قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ (يوسف: ٢)-، وقد اشتمل على كلمات غير عربية كـ«القسطاس»؛ فإنها كلمة رومية اسم للميزان، وكـ«السجل»؛ فإنه كلمة فارسية اسم للصحيفة، وكـ«المشكاة»؛ فإنها كلمة هندية اسم للطاقة التي لا تنفذ، ومع اشتماله على تلك الكلمات الغير العربية لم يخرج من كونه عربيا، كما تشهد له الآية. (علامة الدسوقي)

(١٣) قوله: وفيه نظر: يعني في ذلك القيل نظر من حيث اشتماله على الدعوى المشار إليها بقوله: «ولكن الكلام الطويل إلخ» والقياس المشار إليه بقوله: «كما لا يخرج إلخ»، وحاصل الأمر الأول: أن ما ادعيته من أن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن كونه فصيحا لا يسلم، بل هو خارج عن كونه فصيحا؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير، فيلزم من انتقاء الأولى انتفاء الثانية، وحينئذٍ فقد بطلت الدعوى القائلة: «لكن الكلام الطويل». (دسوقي)

(١٤) قوله: على أن هذا القائل: يعني أن مدخلية فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام على قوله أكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام؛ لأنه يلزمه اشتراط فصاحة المفردات في المركب التام والناقص؛ لإجماعهم على اشتراط فصاحة المفردات في فصاحة الكلام، وهو عنده يشمل المركب الناقص، بخلاف المركب الناقص على تفسير غيره؛ لأن فصاحة المفردات إنما شرطت في فصاحة الكلام، والمركب الناقص على تفسير غيره ليس بكلام، وحينئذٍ فالخلل اللازم لهذا القائل من وجود كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات أكثر على تفسيره؛ لأنه يلزمه الخلل في المركب التام والناقص؛ لإجماع القوم على أنه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته، وهذا القائل يفسر الكلام بما يعم التام والناقص، فلو كان هذا القائل يفسر الكلام بالتام لكان الفساد الحاصل في قوله: «لكن الكلام إلخ» لازما له في المركب التام فقط. (تجريد)

(١٥) قوله: ظاهر الفساد: لوجود الفارق؛ لأنه اشترط في فصاحة الكلام فصاحة أجزائه كلها، وهي كلماته، ولم يشترط في عربية الكلام عربية أجزائه كلها؛ لأنه يكفي كون =

أي كلمات، فلا يرد ما يرد

ولو سُلِّم(١) عدم خروج السورة عن الفصاحة، فمجرد اشتمال القرآن على كلام غير فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى

وإن لم يخرجه ذلك الاشتمال عن الفصاحة على هذا التقدير

نسبة الجهل أو العَجْز(٢) إلى الله، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

أي نحو غرابة «المسرج»

والغرابة: كون الكلمة وحشية غير ظاهرة(٣) المعنى ولا مأنوسة(٤) الاستعمال **نحو**: «مسرج» في قول ابن العجاج: شعر:

تفسير لـ«وحشية» — أي الموضوع له، فلا يرد المتشابه والمجمل؛ فإنهما في القرآن — هو رؤبة بن عبد الله، راجز

ومقلةً(٥) وحاجبًا مزجَّجا

منصوب معطوف على «واضحا» في البيت السابق

أي مدققا مطولا، و**فاحما** أي شعرًا أسود كالفحم(٦)، **ومرسنًا** أي أنفا(٧) **مسرجًا أي كالسيف السريجي**(٨) **في الدقة والاستواء**،

هذا التفسير لابن دريد — الذي نسب إليه السيف السريجي

وسريج اسم قين ينسب إليه السيوف **أو كالسراج في البريق واللمعان**. فإن قلت(٩): لِمَ لم يجعلوه اسم مفعول من «سرج الله وجهه»

حداد بمعنى: آهنگر — هذا تفسير لابن سيده — عطف تفسير

أي بهجه وحسنه؟ قلت(١٠): لاحتمال أن يكون مستحدثا ومولَّدا من «السراج» أو يكون من باب الغرابة أيضًا.

والمخالفة: أن تكون الكلمة(١١) على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة، أعني على خلاف ما ثبت(١٢) عن الواضع ......

تفريع على هذا التفسير قوله الآتي: «فنحو آل إلخ»

= الأكثر على لغة العرب في نسبة المجموع إليهم؛ بدليل اتفاق النحاة على وجود العجمة في «إبراهيم» ونحوه، مع إجماع المسلمين على أن القرآن عربي، كما نص عليه فيه، ولو سلم الاشتراط في عربية الكلام فإطلاق العربي عليه باعتبار الأسلوب لا جميع مفرداته، أو أن ما وقع فيه مما يوهم أنه غير عربي من توارد اللغات كما في «الصابون»؛ فإن معناه في جميع اللغات واحد. (تجريد)

(١) قوله: ولو سلم إلخ: هذا تسليم للدعوى، أي: سلمنا ما ادعيته من أن السورة لا تخرج عن الفصاحة مع اشتمالها على كلمة غير فصيحة، لكن يلزمك شيء آخر، وهو وقوع شيء غير فصيح في القرآن، وهو باطل؛ لأنه مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله سبحانه، فبطلت دعوى هذا القائل. (من دسوقي)

(٢) قوله: الجهل أو العجز: بيان ذلك أن اشتمال القرآن على غير الفصيح إما لعدم علمه تعالى بأنه غير فصيح أو لعدم علمه بأن الفصيح أولى من غير الفصيح: فيلزم الجهل، وإما لعدم قدرته على إبدال غير الفصيح بالفصيح: فيلزم العجز. (دسوقي)

(٣) قوله: غير ظاهرة إلخ: والمراد بعدم ظهور معناها: أن لا ينتقل الذهن منها إلى معناها الموضوعة بسهولة، وعدم مأنوسية الاستعمال بالنسبة للعرب العرباء سكان البادية، لا بالنسبة للمولدين، وإلَّا خرج كثير من قصائد العرب عن الفصاحة. (دسوقي)

(٤) قوله: ولا مأنوسة: اعلم أن الغريب قسمان، أحدهما: ما يتوقف معرفة معناه على البحث في كتب اللغة المبسوطة، كـ«تكأكأتم» و«افرنقعوا»، ومنه ما لا يرجع في معرفة معناه إلى كتب اللغة؛ لكونه غير مستعمل عند العرب، فيحتاج إلى أن يخرج على وجه بعيد وذلك كـ«مسرج»، وسيأتي بيانه. والمصنف مثل للثاني. وقول الشارح: «غير ظاهرة المعنى»، صادق على القسمين. (دسوقي بتغير يسير)

(٥) قوله: مقلة: [بياض العين مع سوادها. ويأتي بمعنى الحدقة.]

(٦) قوله: أي شعرا أسود كالفحم: أي فـ«فاحما» للنسبة كـ«لَابِن» و«تامر»، والنسبة فيه تشبيهية من نسبة المشبه للمشبه به. (دسوقي)

(٧) قوله: أي أنفا: هو مجاز مرسل؛ لأن «المرسن» اسم لمحل الرسن، وهو أنف البعير، فأطلق عن قيده وأريد به الأنف. (دسوقي)

(٨) قوله: كالسيف السريجي: أو كـ«السراج». قال المحقق الدسوقي: حاصل ما قيل في بيان وجه الغرابة في هذه الكلمة -أعني «مسرجا»-: أنه اسم مفعول مشتق، وكل مشتق لا بد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه، ففتش في كتب اللغة فلم يوجد فيها «التسريج»، وإنما وجد من هذه المادة «سريجي» و«سراج»، ولا يصح اشتقاق «المسرج» منهما، كما هو الظاهر. وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح؛ لوقوعها من عربي عارف باللغة، فاحتيج إلى تخريج هذه الكلمة على وجه تسلم به من الخطأ، وإن كان بعيدا، فاختلفوا في تخريجها. وحاصل ما أشار إليه المصنف: أن «فعّل» قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله، نحو «كرَّمته» و«فسَّقته»، و«تمَّمته» أي نسبته إلى تميم، «فمسرج» بمعنى منسوب إلى السريجي أو السراج أي بالمشابهة، فوجه التخريج هذا، ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه، فأخذه منها بعيد.

(٩) قوله: فإن قلت إلخ: حاصله: أنا نجعل «مسرجا» اسم مفعول من «سرّج الله وجهه» أي نوّره، فمعنى «مسرجا»: منورًا، وحينئذٍ فليس فيه نسبة تشبيهية، فيكون «مسرجا» خاليا عن الغرابة، فيكون فصيحا. (دسوقي)

(١٠) قوله: قلت إلخ: أجاب من السؤال المذكور بوجهين: أشار إلى الأول بقوله: «لاحتمال أن يكون مستحدثا إلخ»، وحاصله: أنه يحتمل أن أحدثه المولَّدون وأخذوه من «السراج»، واستعملوه بمعنى حسن، ولم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب أصلا، فلا يمكن جعل «مسرجا» في كلام العجاج -الذي هو من شعراء العرب- اسم مفعول مأخوذا منه؛ لاستحالة أخذ السابق من اللاحق، وغرضه أن «سرج» بهذا المعنى غريب من القسم الثاني من الغريب -أعني: ما يحتاج إلى التخريج على وجه بعيد-؛ فإن هذا يحتاج إلى التخريج المذكور.

وأشار إلى الثاني بقوله: «أو يكون من باب الغرابة» أي من القسم الأول من الغريب؛ لأنه لم يشتهر بهذا المعنى في كتب اللغة. والحاصل: أن «مسرجا» إذا جعل اسم مفعول من «سرج الله وجهه» بمعنى حسنه، وإن لم يكن غريبا بالمعنى المتقدم -وهو ما يحتاج لتخريج بعيد-، إلا أنه غريب بالمعنى الثاني، وهو ما يحتاج إلى تفتيش عليه في كتب اللغة المبسوطة. (الدسوقي)

(١١) قوله: أن تكون الكلمة إلخ: المراد بالكلمة وبالمفردات: ما يشمل المركبات الناقصة التي في حكمها؛ لأنه إذا قيل: «مسلموي» -بدون قلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء- كان غير فصيح. ونوقش بأن مثل هذه المخالفة يقع في المركب التام أيضًا؛ فإنه إذا قيل: «من ابنك» بسكون نون «من» وتحريك «الهمزة» كان غير فصيح. والجواب: أن هذا خارج من فصاحة الكلام بقيد الخلوص من ضعف التأليف؛ لأن الصورة المذكورة على خلاف القانون النحوي. (تجريد)

(١٢) قوله: أعني على خلاف ما ثبت إلخ: على هذا التفسير المراد بالقانون هنا: ما ثبت عن الواضع، سواء اقتضاه القانون التصريفي أو لا، لا خصوص القانون التصريفي. فالحاصل: أن الموافقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواضع، سواء كانت موافقة للقانون التصريفي المستنبط من تتبع لغة العرب، كـ«قام» بالإعلال و«مد» بالإدغام، أو مخالفة له ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، كـ«ماء»؛ فإن الهاء لا تقلب همزة في القانون التصريفي، ولكن ثبتت عن الواضع كذلك، فصارت في تقرر حكمها عن =

نحو: «الأجلل» بفك الإدغام في قوله: ع:

أي نحو مخالفة «الأجلل»

الحمد لله العلي الأجلل

والقياس: «الأجلّ»، فنحو آل وماء[1]، وأبى يأبى[2]، وعَوِر يعور[3] فصيح؛ لأنه ثبت عن الواضع كذلك. قيل: فصاحة المفرد

راجع –ودليل– للجميع — قائله بعض معاصري المصنف

خلوصه ممّا ذكر ومن الكراهة في السمع بأن يكون اللفظ بحيث يمجُّها السمع ويتبرأ عن سماعها نحو: «الجرشّى» في قول أبي

من التنافر والغرابة والمخالفة — أي القوة السامعة — يدفعها ويكرهها — عطف تفسير على ما قبله

الطيب: شعر:

أي المتنبي في مدح سيف الدولة

مبارك[4] الاسم أغر اللقب. كريم الجرشى أي النفس شريف النسب، والأغرُّ من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل

لقبه سيف الدولة — لأنه من بني العباس

واضح معروف. وفيه نظر؛[5] لأن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة[6] المفسرة بالوحشة، مثل: «تكأكأتم»[7] و«افرنقعوا»

واللقب فرد من أفراد ذلك المطلق — احتمعتم — تفرقوا

ونحو ذلك. وقيل[8]: لأنَّ الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى طيب النَّغَم وعدم الطيب، لا إلى نفس اللفظ، وفيه نظر[9]؛ للقطع

كـ«اطلخم الليل» أي أظلم — أي في بيان وجه النظر — بفتحتين جمع «نغمة»، كذا في «الصحاح» — أي في هذا التعليل المحكي بـ«قيل» نظر

باستكراه «الجرشى» دون «النفس» مع قطع النظر عن النغم.

هو يحصل بظهور الدلالة على المعنى المراد

والفصاحة في الكلام: خلوصه من ضعف التأليف[10]، وتنافر[11] الكلمات، والتعقيد مع فصاحتها[12] هو حال من الضمير[13]

أشار بتقدير «الفصاحة» إلى أن العطف من باب عطف الجمل — يحصل بعدم ثقل اجتماعها على اللسان

في «خلوصه»، واحترز[14] به عن مثل «زيد أجلل»، و«شعره مستشزر»، و«أنفه مسرج».

أي بقيد «فصاحة الكلمات» — مخالف للقياس — حروفها متنافرة — غريبة

= الواضع كالاستثناء من القانون المذكور. (الدسوقي)

(١) قوله: فنحو آل وماء إلخ: تفريع على قوله: «أعني على خلاف ما ثبت عن الواضع»، وذلك لأن أصل «آل»: أهل، وأصل «ماء»: موه، أبدلت الهاء فيهما همزة، وإبدال الهمزة من الهاء وإن كان على خلاف القياس إلا أنه ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٢) قوله: وأبى يأبى: أي بفتح الباء في المضارع، والقياس كسرها فيه؛ لأن «فعل» بفتح العين لا يأتي مضارعه على «يفعل» بالفتح إلا إذا كانت عين ماضيه أو لامه حرف حلق، كـ«سأل» و«نفع»، فمجيء المضارع بالفتح على خلاف القياس، إلا أن الفتح ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٣) قوله: وعور يعور: أي فالقياس فيهما «عار يعار» بقلب الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كـ«زال» «يزال»، فتصحيح الواو خلاف القياس، إلا أنه ثبت عن الواضع. (دسوقي)

(٤) قوله: مبارك: [لأن اسمه «علي» فهو مطابق لاسم سيدنا علي، ومشعر بعلو، وموافق لاسم الله تعالى.]

(٥) قوله: وفيه نظر: أي في اشتراط الخلوص من الكراهة في السمع في الفصاحة نظر؛ لأن الكراهة في السمع لا سبب لها إلا الغرابة، وقد اشترطنا الخلوص من الغرابة، فاشتراط ذلك يغني عن اشتراط الخلوص من الكراهة؛ لأنه إذا انتفى السبب المساوي انتفى المسبب. (دسوقي)

(٦) قوله: إنما هي من جهة الغرابة: فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن الكراهة، فلا حاجة إلى زيادة هذا القيد. (تجريد)

(٧) قوله: تكأكأتم إلخ: في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه: «ما لكم تكأكأتم عليَّ كتكأكئكم على ذي جنة، افرنقعوا عني»، أي اجتمعتم، تنحوا عني، كذا ذكره الجوهري في «الصحاح». وذكر جار الله العلامة في «الفائق» أنه قال الجاحظ: مر أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مِرَّة، فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم، وقال: «ما لكم تكأكأتم عليَّ كما تكأكؤون على ذي جنة افرنقعوا عني»، فقال بعضهم: دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهندية. (مطول)

(٨) قوله: وقيل إلخ: سبق في تقرير النظر كان من الشارح، وهذا بيان النظر من غير الشارح. حاصله: أن الكراهة في السمع وعدمها ليست إلا من قبح الصوت وعدم قبحه، لا من ذات اللفظ، وحينئذٍ لو احترز عنها كما احترز ذلك القائل لخرج كثير من الكلمات المتفق على فصاحتها بسبب تعلق قبيح الصوت بها. (دسوقي بتغير ما)

(٩) قوله: وفيه نظر: هذا رد من الشارح على التقرير المذكور، بيانه أنا لا نسلم أن الكراهة في السمع وعدمها إنما يرجعان لقبح الصوت وحسنه لا لنفس اللفظ؛ إذ لو كان كذلك لزم أن يكون «الجرشى» غير مكروه في السمع إلا إذا سمع من قبيح الصوت، وليس كذلك؛ للقطع بكراهته دون مرادفه وإن نطق به حسن الصوت، وحينئذ فحصر الكراهة في السمع على قبح النغم باطل، فتعين ما قاله الشارح من أن الكراهة إنما هي من جهة الغرابة. (دسوقي بتغير يسير)

(١٠) قوله: خلوصه من ضعف التأليف: [وهو يحصل بكون الكلام جاريا على القانون النحوي.]

(١١) قوله: وتنافر إلخ: كان الأولى أن يأتي بلفظ «من» في المعطوف أيضًا؛ لأن العطف بالواو بعد النفي يحتمل نفي المجموع، أي سلب العموم، والمقصود هنا الخلوص من كل واحد من ضعف التأليف والتنافر والتعقيد، أعني: عموم السلب. (مأخوذ من الحواشي)

(١٢) قوله: مع فصاحتها: تأتي لفظة «مع» –عند إضافتها– لثلاثة معان: لمكان الاجتماع نحو: جلست مع زيد، ولزمان الاجتماع نحو: جئت مع زيد، وبمعنى «عند» نحو: جلست مع الدار، وتصح الثلاثة ههنا ويراد بالموضع التركيب. (تجريد البناني)

(١٣) قوله: حال من الضمير إلخ: أي فيكون مبينا لهيئة صاحبه، وقيدا لنفس الخلوص بمعنى عدم الكون، فيكون قوله: «مع فصاحتها» قيدا للنفي يعني الخلوص، وحينئذ فالمعنى: والفصاحة في الكلام انتفاء ضعف تأليفه وتنافر كلماته وتعقيده حالة كون فصاحة كلماته تقارن ذلك الانتفاء، فالنفي معتبر أولا ثم قيد الظرف، وليس المقصود نفي التقييد فيبطل المعنى، كما سيجيء. (دسوقي مع التوضيح)

(١٤) قوله: واحترز إلخ: فإن كل واحد من هذه الثلاثة وإن كان كلاما خاليا عن ضعف التأليف ومن تنافر الكلمات ومن التعقيد، إلا أن كلماته غير فصيحة. (دسوقي)

وقيل: هو حال من «الكلمات»، ولو ذكره بجنبها[١] لسلِم من الفصل بين الحال وذيها[٢] بالأجنبي، وفيه نظر؛ لأنه حينئذ[٣] يكون قيدا للتنافر لا للخلوص، ويلزم[٤] أن يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة فصيحا؛ لأنه يصدق عليه أنه خالص عن تنافر الكلمات حال كونها فصيحة، فافهم.

فالضعف: أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور،[٥] كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما[٦] نحو: ضرب[٧] غلامُه زيدًا.

والتنافر أن تكون الكلمات[٨] ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحة[٩] نحو: ع: وليس قرب قبر حرب وهو اسم رجل قبر، وصدر البيت: وقبر حرب[١٠] بمكان قفر، أي خال عن الماء والكلأ. ذَكر في «عجائب المخلوقات» أن مِن الجن نوعا يقال له: الهاتف، فصاح[١١] واحد منهم على حرب بن أمية فمات، فقال ذلك الجني هذا البيت، وقوله[١٢]: شعر:

كريم متى[١٣] أمدحه[١٤] أمدحه والورى   معي وإذا ما لُمته لُمته وحدي

فالواو في «والورى» للحال،[١٥] وهو مبتدأ وخبره «معي». وإنما مثل بمثالين؛ لأنَّ الأول متناه في الثقل، والثاني دونه؛ لأنَّ منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات،..

---

(١) قوله: ولو ذكره بجنبها: أي الحال بجنب الكلمات. وهذه من جملة القيل. (دسوقي)

(٢) قوله: وذيها: [إضافة «ذي» للضمير شاذة؛ لأنها تضاف لاسم جنس ظاهر.]

(٣) قوله: لأنه حينئذ: أي لأن الظرف حين إذ جعل حالا من الكلمات يكون قيدًا للتنافر الداخل تحت النفي، وهو الخلوص، فيكون النفي داخلا على المقيد بالقيد المذكور، والقاعدة أن النفي إذا دخل على مقيد بقيد توجه للقيد فقط، فيكون المعتبر في فصاحة الكلام انتفاء فصاحة الكلمات مع وجود التنافر، وهذا عكس المقصود؛ إذ المقصود انتفاء التنافر مع وجود فصاحة الكلمات، وحينئذٍ فيلزم ذلك القائل أن يدخل في الفصيح ما ليس بفصيح، فيكون التعريف غير مانع. (دسوقي)

(٤) قوله: ويلزم إلخ: قد يقال: لا يلزم؛ لأن كون هذا الكلام -أعني: المشتمل على تنافر الكلمات- غير فصيح مفهوم بالأولى، كما لا يخفى، فلا يلزم كونه فصيحا. ويجاب بأن مقام التعريف لا يكتفى فيه بمثل ذلك، بل يلزم في التعريفات الاحتراز من الإيهام والالتباس. (تجريد بتوضيح)

(٥) قوله: المشهور بين الجمهور: علم من هذا أن لا يدفع الضعف تجويز التأليف على مقابل المشهور، وذلك كالإضمار قبل الذكر في نحو «ضرب غلامه زيدًا» فهو ضعيف التأليف، كما قال المصنف، وإن كان بعضهم -كالأخفش وابن جني- جوزه؛ لأن قولهم مقابل للمشهور. (دسوقي)

(٦) قوله: لفظا ومعنى وحكما: قال البعض: هذه أقسام للقبلية، أي كتقديم الضمير على مرجعه لفظا ومعنى وحكما، ويفهم من هذا الكلام أنه لو تقدم المرجع على الضمير لفظا أو معنى أو حكما فلا يكون الكلام ضعيف التأليف. وقال بعضهم: هذه أقسام للذكر ومتعلق به، ويصح الوجهان. (دسوقي)

(٧) قوله: نحو ضرب إلخ: مثال لتقدم الضمير على المرجع لفظا ومعنى وحكما، فهو سبب لضعف التأليف إذا كان المرجع مقدما على الضمير لفظًا، نحو «ضرب زيد غلامه»، أو متأخرا عن الضمير ذكرا لكنه مقدم على الضمير معنى، كما في ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾ (المائدة:٨) أو حكمًا كما في «نعم رجلا زيد»، وفي ضمير الشأن، فليس شيء منها سببا لضعف التأليف.

(٨) قوله: أن تكون الكلمات إلخ: لما ذكره في تنافر الحروف فيما مضى، فكان الأنسب أن يقال في تعريف التنافر هنا: «هو وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان». (من أطول)

(٩) قوله: فصيحة إلخ: البيت من الرجز، وأركان المصراع الأول: «مفاعلن مفتعلن مفعولن»، وأركان المصراع الثاني: «مفاعلن مفاعلن مفعولن».

(١٠) قوله: وقبر حرب إلخ: ظاهر البيت خبر، والمقصود: هو التأسف والتحسر على كون قبره كذلك. (تجريد)

(١١) قوله: فصاح: سبب صياحته عليه: أنه داس بنعله على واحد منهم في صورة حية فقتله. وذكر أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني أن حرب بن أمية لما انصرف من حرب عكاظ هو وإخوته: مروا بغيضة وأشجار ملتفة، فقال له مرداس السلمي وكان صاحبا له: أما ترى يا حرب هذا الموضع، قال: بلى نعم المزروع، فقال له: فهل لك أن نكون شريكين فيه ونحرق هذه الغيضة، ثم نزرعها بعد ذلك، فقال: نعم، فأضرما نارًا في تلك الغيضة، فلما استطارت وعلا لهبها! سمع من الغيضة أنين وضجيج كثير، ثم ظهر منها حيات بيض تطير، حتى قطعتها وخرجت منها، فلما احترقت الغيضة سمعوا هاتفا يقول: شعر:

ويل لحرب فارسا   مطاعنا مخالسا
ويل لعمرو فارسا   إذا لبس القوانسا

فلم يلبث حرب ومرداس أن ماتا. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذا البيت: [هذا مثال لغير متناهٍ في الثقل.]

(١٣) قوله: كريم متى إلخ: من الطويل المقبوض، أركانه: «فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن»، وأركان الثاني: «فعولن مفاعيلن فعول مفاعيلن». ومعنى البيت: هو كريم إذا مدحته وافقني الناس على مدحه ويمدحونه معي؛ لإسداء إحسانه إليهم كإسدائه إلي، وإذا ما لمته لا يوافقني أحد على لومه؛ لعدم وجود المقتضي للوم فيه. (دسوقي)

(١٤) قوله: كريم متى أمدحه إلخ: نقل صاحب «التجريد» أن في استعمال «متى» الدالة على الكلية في المدح، و«إذا» الخالية عن هذه الدلالة، بل هي في قوة الجزئية: لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم.

وقال الشارح في «المطول»: وفي استعمال «إذا» والفعل الماضي ههنا أي في قوله: «وإذا ما لمته إلخ» اعتبار لطيف، وهو إيهام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد. (تجريد)

(١٥) قوله: للحال: اختار جعل «الواو» للحال على جعلها عاطفة، مع أن العطف هو الأصل في الواو؛ لأنه المتسابق للفهم ولوقوعه في مقابلة «وحدي»؛ فإنه حال. (دسوقي)

وفي الثاني اجتماع حروف[١] منها[٢]، وهو[٣] في تكرير «أمدحه» دون مجرد الجمع[٤] بين الحاء والهاء؛ لوقوعه في التنزيل مثل: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾، فلا يصح القول بأن مثل هذا الثقل[٥] مخلٌّ بالفصاحة. ذكر الصاحب إسماعيل بن عبّاد أنه أنشد هذه القصيدة بحضرة الأستاذ ابن العميد، فلمّا بلغ هذا البيت قال له الأستاذ: هل تعرف فيه شيئا من الهُجْنة؟ قال: نعم، مقابلة المدح[٦] باللوم، وإنما يقابل بالذم أو الهجاء، فقال الأستاذ: غيرَ هذا أريد، فقال الصاحب: لا أدري غير ذلك، فقال الأستاذ: هذا التكرير[٧] في «أمدحه أمدحه» مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر[٨] فأثنى عليه الصاحب.

(لأنه يلزم عليه اشتمال القرآن على غير فصيح) (بضم الهاء، وسكون الجيم: العيب والقبح) (قيل: المناسب «نافر كل النفور» أو «متنافر كل التنافر»)

والتعقيد[٩] أي كون الكلام معقّدا[١٠]: أن لا يكون[١١] الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل[١٢] واقع إمّا في النظم[١٣] بسبب تقديم أو تأخير[١٤] أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ممّا يوجب[١٥] صعوبة فهم المراد، كقول الفرزدق[١٦] في مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان وهو إبراهيم[١٧] بن هشام بن إسماعيل المخزومي: شعر:

(منه) (أي المعنى المراد) (أي بلا قرينة واضحة، وإلا لم يحصل التعقيد) (كالفصل بالأجنبي بين المبتدأ والخبر والصفة والموصوف) (للمتكلم) (كـ«سفرجل») (أي في جميع الناس، لا في العرب فقط) (لقبه مغيرة) (نسبة لبني مخزوم قبيلة)

وما مثله في الناس إلا مملّكا ... أبو أمه[١٨] حيٌّ أبوه يقاربه[١٩]

(من الطويل المقبوض «فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعلن، فعولن مفاعيلن، فعول مفاعلن».)

---

(١) قوله: حروف: المراد من الحروف: مجموع الحائين والهائين التي في «أمدحه أمدحه»، وفي عد الهاء من الحروف -مع كونه اسما؛ لأنه ضمير- تجوز؛ لكونه على صورة الحرف، أو تغليب. (تجريد ودسوقي)

(٢) قوله: منها: أي من الكلمات، والمراد من الكلمات في مرجع الضمير: الكلمتان؛ لأن منشأ الثقل في الثاني حروف من كلمتين، وهما «أمدحه أمدحه»، ففي العبارة استخدام؛ لأن المراد من الكلمات: الجمع حقيقة، وهو ما فوق الاثنين، ومن ضميرها: الكلمتين، فاختلف مصداق المرجع والضمير. (من التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: وهو: أي ما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل ومتحقق مع تكرير «أمدحه»، فـ«في» بمعنى «مع»، أو والثقل في الثاني المخل بفصاحة حاصل بتكرير «أمدحه» فـ«في» بمعنى «الباء». ولو قال الشارح: «وفي الثاني تكرير حروف» ههنا: كان أخصر وأوضح. (دسوقي)

(٤) قوله: دون مجرد الجمع: والحاصل أن مجرد الجمع بين الحاء والهاء وإن كان فيه ثقل، إلا أنه لا يؤدي إلى الإخلال بالفصاحة، كيف وقد وقع في القرآن نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ (ق:٤٠)، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه مؤمن، بل إذا تكررت الكلمة التي اجتمعتا فيها زاد الثقل، فيخرج الكلام بذلك عن الفصاحة. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن مثل هذا الثقل إلخ: أي بأن هذا الثقل الحاصل بمجرد الجمع بين الحاء والهاء وما ماثله، نحو: «أعهد»، و﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ (آل عمران: ٨)، فهذا وإن كان فيه ثقل، لكن لا يخل بالفصاحة. (دسوقي)

(٦) قوله: نعم مقابلة المدح إلخ: ويمكن أن يعتذر عن هذا بأنه عدل عن الذم؛ إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يخطر بالبال لعلو مقام الممدوح عن أن يخطر ذمه ببال أحد. (تجريد)

(٧) قوله: هذا التكرير: مبتدأ، وقوله: «خارج إلخ» خبر. (دسوقي)

(٨) قوله: نافر كل التنافر: المراد بكونه نافرًا كل التنافر: أنه نافر تنافرا قويا كاملا. وفيه أن هذا ينافي ما سبق للشارح من أن المثال الأول متناه في الثقل وهذا الثاني دونه. وقد يجاب بأن التنافر الكامل مقول بالتشكيك، فلا ينافي أن هناك ما هو أكمل من هذا.

(٩) قوله: والتعقيد: عرف المصنف التعقيد دون نظائره -أي ضعف التأليف وتنافر الكلمات-، بل اكتفى فيهما على بيان الأمثلة، كما مر؛ لأن له -أي للتعقيد- سببين: الخلل في النظم، والخلل في الانتقال، فلو اقتصر على مجرد التمثيل لم يعلم المراد. (تجريد بتفصيل ما)

(١٠) قوله: أي كون الكلام معقدا: أشار به إلى أن «التعقيد» مصدر المبني للمفعول، لا مصدر المبني للفاعل. وهو جواب سؤال مقدر، وهو أن التعقيد صفة المتكلم فكيف جعلها المصنف صفة للكلام فلا يصح حمل قوله: «أن لا يكون إلخ» عليه؛ لأن عدم ظهور الدلالة على المعنى المراد من صفات الكلام؟ ففسّر التعقيد بذلك؛ ليصير صفة للكلام مخلا بفصاحته. (من التجريد والدسوقي)

(١١) قوله: أن لا يكون إلخ: إن قلت: يلزم على هذا التفسير أن يكون «اللغز» و«المعمى» غير فصيحين، مع أنهما من المحسنات، ولما بلغ المصنف هذا الاعتراض أجاب عنه بأن «اللغز» و«المعمى» غير فصيحين مطلقا، وعدّهما من المحسنات ممنوع، لكن الأحسن في الجواب أن يقال: إن الدلالة في «اللغز» و«المعمى» إن كانت واضحة عند الفطن بعد العلم بالاصطلاح فهما فصيحان، وإلا فلا، و«اللغز» و«المعمى» عند أهل البديع: قول يدل ظاهره على خلاف المراد، إلا أن «اللغز» يكون على طريق السؤال بخلاف «المعمى». (دسوقي ملخصا)

(١٢) قوله: لخلل إلخ: هذا من جملة التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل؛ فإن عدم ظهور دلالتها على المعنى المراد ليس لخلل النظم ولا لخلل الانتقال، بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها؛ لحكم ومصالح، على ما تقرر في محله. (دسوقي)

(١٣) قوله: إما في النظم: أي التركيب، سواء كان نظما أو نثرا، وهذا هو التعقيد اللفظي، وكلمة «إما» لمنع الخلو، فيجوز الجمع. (كذا في عبد الحكيم)

(١٤) قوله: تقديم أو تأخير: قيل: المراد بتقديم اللفظ عن محله الأصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل، وهما لا يجتمعان قطعا، فليس أحدهما مغنيا عن الآخر، فالجمع بينهما ظاهر، ويحتمل أن يكون المراد: تقديم اللفظ على لفظ آخر وتأخيره عنه، فعلى هذا بينهما تلازم؛ إذ يلزم من تقديم الشيء على غيره تأخير غيره، وبالعكس، وعلى هذا إنما لم يقتصر على أحدهما مع استلزام كل من التقديم والتأخير للآخر؛ إشعارا بكفاية ملاحظة أحدهما في الخلل وإن لم يلاحظ الآخر. (من الجلبي والدسوقي)

(١٥) قوله: مما يوجب إلخ: وإن كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين؛ فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلا ببعض منها، لكنه مع اعتبار الجمع يكون أشد وأقوى، فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي، كما توهمه بعضهم. (مطول)

(١٦) قوله: الفرزدق: هو في الأصل جمع «فرزدقة»، وهي القطعة من العجين. لقب به همام بن غالب بن صعصعة التميمي الشاعر المشهور؛ لتقطع وجهه بالجدري قطعا كقطع العجين. (من دسوقي)

(١٧) قوله: إبراهيم: [كان عاملا على المدينة من طرف ابن أخته هشام بن عبد الملك.]

(١٨) قوله: أبو أمه: في وصف «المملك» بكون أبي أمه أبا الممدوح، إشارة لطيفة إلى أن مشابهة «المملك» له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال، ففيه مبالغة مدح. (تجريد)

(١٩) قوله: يقاربه: يدل على أن مماثلة «المملك» للممدوح ليست بكاملة. (تجريد)

أي ليس مثله[١] في الناس حيٌّ يقاربه، أي أحد يشبهه في الفضائل إلا مملَّك. أي رجل أعطِي الملك يعني هشاما. أبو أمه أي أبو أم ذلك المملَّك. أبوه أي إبراهيم الممدوح، أي لا يماثله أحد إلا ابن أخته وهو هشام.

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر أعني «أبو أمه أبوه» بالأجنبي الذي هو «حيٌّ»، وبين الموصوف والصفة أعني «حيٌّ يقاربه» بالأجنبي الذي هو «أبوه». وتقديم المستثنى[٢] أعني «مملكا» على المستثنى منه أعني «حيٌّ»، وفصل كثير بين البدل وهو «حي»، والمبدل منه وهو «مثله»، فقوله: «مثله» اسم «ما»[٣]، و«في الناس» خبره، و«مملَّكا» منصوب؛ لتقدمه[٤] على المستثنى منه.

هو بدل الكل، وأتى به توطئة؛ لإفادة نفي المقاربة الذي هو أعم بعد نفي المماثلة

قيل[٥]: ذكر ضعف التأليف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي[٦]، وفيه نظر[٧]؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمورٍ موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان[٨] كل منها جاريا على قانون النحو، وبهذا[٩] يظهر فساد ما قيل: إنه لا حاجة في بيان التعقيد في البيت إلى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه، بل لا وجه له؛ لأن ذلك جائز باتفاق النحاة؛ إذ لا يخفى أنه يوجب زيادة التعقيد، وهو مما يقبل[١٠] الشدة والضعف.

علة لقوله: «لا حاجة» — علة لفساد ما قيل

هذا هو التعقيد المعنوي

وإمَّا في الانتقال عطف على قوله: «إما في النظم»، أي لا يكون[١١] الكلام ظاهر الدلالة على المراد؛ لخللٍ واقعٍ في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك بسبب إيراد[١٢] اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة[١٣] مع

من الملزومات — بين اللوازم والملزومات — أي اللغوي الحقيقي — أي المجازي — أي الخلل والبطء — بيان لكونها بعيدة، فهو وصف كاشف لها. أراد بها فوق ما الواحد

(١) قوله: أي ليس مثله إلخ: يمكن حمل البيت على وجه لا تعقيد فيه، وهو جعل «مملكا» مستثنى من الضمير المستقر في الجار والمجرور الواقع خبر «ما» بعد حذف المتعلق، و«أبو أمه» مبتدأ، و«حيّ» خبر أول و«أبوه» خبر ثان، والجملة صفة، و«يقاربه» صفة ثانية، أي «إلا مملكا» موصوفا بالصفة المذكورة وموصوفا بأنه يقاربه أي يشبهه في الفضائل، وعلى هذا فالمراد بالحياة في قوله: «حيّ»: الشبابية الكاملة، وكثيرًا ما تنزل الشبابية منزل الحياة، وينزل الهرم منزلة الموت، وغاية ما يلزم على هذا الوجه أن فيه نصب «مملكا»، مع أن المختار رفعه فتأخر المستثنى عن المستثنى منه بعد النفي. (من الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: وتقديم المستثنى إلخ: ويلزم منه تأخير المستثنى منه عن المستثنى، لكن الشارح لاحظ التقديم وجعل التأخير حاصلا غير مقصودة، ويصح العكس، والأمر سهل. (تجريد)

(٣) قوله: مثله اسم ما: [قال الشيرازي في شرح «المفتاح»: «مثله» مبتدأ و«حي» خبره، و«ما» غير عاملة على اللغة التميمية، أو أن «مثله» خبر و«حي» مبتدأ، وبطل عمل «ما»؛ لتقدم الخبر، وكلا الوجهين فيه قلق واضطراب في المعنى، كما قال الشارح في «المطول».] هذا الإعراب مبني على القول بجواز نطق الشاعر بغير لغته، وإلا فالفرزدق تميمي وهم يهملون «ما». (دسوقي)

(٤) قوله: لتقدمه إلخ: أي ولو كان مؤخرا عنه لكان المختار فيه الرفع على البدلية من المستثنى منه، ولهذا أتى به المصنف مرفوعا في تفسير المعنى المراد. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: قيل: توهم الخلخالي أن ذكر الضعف يغني عن ذكر التعقيد اللفظي؛ لأنه السبب له، وكذا ذكر التعقيد اللفظي يغني عن ذكر الضعف؛ لأنه لازم له. فأشار رحمه الله إلى دفع الأول، ولم يتعرض لدفع الثاني؛ لكونه في غاية الظهور. (أبو القاسم)

(٦) قوله: يغني عن ذكر التعقيد اللفظي: أي لأن التعقيد اللفظي لا يكون ناشئا إلا عن ضعف التأليف، فالخلوص عن ضعف التأليف يوجب الخلوص عن التعقيد اللفظي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر. وحاصله: منع أن التعقيد اللفظي لا يكون إلا عن ضعف التأليف، بل يجوز أن يكون عن غيره مع انتفاء ضعف التأليف؛ لجواز أن يحصل التعقيد باجتماع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد، وإن كان كل منها جاريا على قانون النحو، فيوجد التعقيد دون الضعف، وكذا يمكن أن يوجد ضعف التأليف بدون التعقيد، فإن قولك: «جاءني أحمدٌ» بالتنوين مشتمل على الضعف دون التعقيد، ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق، فعلم أنهما يجتمعان ويفترقان، كذا قال غير واحد، فكيف يغني أحدهما عن الآخر؟! فبطل توهم الخلخالي وموافقيه.

(٨) قوله: وإن كان إلخ: وذلك كتقديم المفعول والمستثنى وتأخير المبتدأ. (دسوقي)

(٩) قوله: وبهذا: أي بما ذكر من قوله: «لجواز أن يحصل إلخ» مع قوله: و«إن كان كل منها إلخ»، وإنما ظهر فساد ما قيل بسبب هذا؛ لأنه لا يخفى أن تقدم المستثنى على المستثنى منه يوجب زيادة التعقيد، وإن كان جاريا على قانون النحو، وزيادة التعقيد تعقيد. (من دسوقي)

(١٠) قوله: وهو مما يقبل إلخ: علة لمحذوف، تقديره: «وجعلنا التعقيد مما يزيد صحيح؛ لأنه مما يقبل إلخ»، والحاصل: أن تقدم المستثنى على المستثنى منه وإن كان جائزا شائعا، لكنه يوجب التعقيد، فإن حصل التعقيد بغيره كان موجبا لزيادة التعقيد؛ لأن التعقيد مما يقبل الشدة والضعف. (دسوقي)

(١١) قوله: أي لا يكون: أي لأجل بطء نفس السامع في انتقالها من المعنى الأول، أي المعنى الأصلي الحقيقي. وقوله: «إلى المعنى الثاني» أي الذي له نوع ملابسة بالمعنى الأول، وهو المعنى الكنائي أو المجازي، فالمعنى الأول كالإخبار بكثرة الرماد في قولك في مقام المدح: «زيد كثير الرماد»، والمعنى الثاني الإخبار بكرمه. وحاصل ما في المقام: أن شرط فصاحة الكلام الكنائي أو المجازي أن يكون المعنى الثاني -وهو الكنائي أو المجازي- قريبا فهمه من المعنى الأصلي، فإن لم يكن كذلك بأن كان المعنى الملابس بعيدا فهمه من الأصلي عرفا بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائط، مع خفاء القرينة: لم يكن الكلام الكنائي أو المجازي فصيحا؛ لحصول التعقيد. (دسوقي)

(١٢) قوله: بسبب إيراد إلخ: مذهب المصنف في المجاز والكناية أن الانتقال من الملزوم إلى اللازم، فكان الأولى أن يقول: «بسبب إيراد الملزومات»، تأمل. ويصح أن يكون المعنى: بسبب قصد اللوازم وإرادتها من الملزومات، فلا اعتراض. (تجريد)

(١٣) قوله: الوسائط الكثيرة: أقول: ظاهر هذا الكلام والكلام السابق -أعني اللوازم البعيدة- يدل على أن الخلل المذكور يتوقف على ثلاثة لوازم وثلاث وسائط فأكثر، وليس كذلك، بل يتحقق ذلك بلازم واحد وواسطة واحدة. وأجيب: بأن وقوع الخلل بلازم واحدٍ وواسطة واحدة نادر، فلهذا لم يتعرض له الشارح، بل الغالب أن الخلل يتحقق بتعدد اللوازم والوسائط، وإطلاق الجمع على ما فوق الواحد شائع. (من الدسوقي)

خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر وهو عباس بن الأحنف، ولم يقل: «كقوله»؛ لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق:

شعر: سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا :: وتسكبُ بالرفع هو الصحيح[1] عيناي الدموع لتجمدا[2]، جعل سكب الدموع[3] كناية عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة[4] والحزن، وأصاب[5]، لكنه أخطأ[6] في جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقي من الفرح والسرور[7]؛ فإنَّ الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء، وهي حالة الحزن على مفارقة الأحِبَّة لا إلى ما قصده[8] من السرور الحاصل بالملاقاة.

ومعنى البيت: أني اليوم[9] أطيب نفسًا بالبعد والفراق، وأوطِّنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرَّع غصصها، وأتحمَّل لأجلها حزنًا يفيض الدموع من عيني؛ لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ومسرَّة لا تزول؛ فإنَّ الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرًا ولكل بداية نهاية، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز»، وللقوم ههنا كلام فاسد أوردناه في الشرح[10].

قيل: فصاحة الكلام[11] خلوصه مما ذكر[12] ومن كثرة التكرار[13] وتتابع[14] الإضافات كقوله[15]: وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح أي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري[16] على الماء لها صفة «سبوح»، منها حال[17] من «شواهد»، عليها متعلق بـ«شواهد»، شواهد فاعل الظرف[18] أعني «لها»، يعني: أنَّ لها من نفسها علامات دالة على نجابتها. قيل:[19] التكرار ذكر الشيء مرةً

(حواشٍ بين السطور: بعدم الجريان على أسلوب البلغاء - هو من بني حنيفة من ندماء هارون الرشيد - متعلق بـ«بعد»، والمعنى: بعد داري عنكم - عطف على «أطلب» - والنصب وهم، هكذا في بعض نسخ «المختصر» - أي العينان - أي عرفا - عطف سبب على مسبب - علة لقوله: «أخطأ» - خبر «أن» - جمع «غصة» - أي أصبرها - جرعه جرعة بعد جرعة - علة للاحتمال - ذلك الحزن - راجعٌ لقوله: «لتقربوا» - راجع إلى قوله: «لتجمدا» - المراد بالجمع ما فوق الواحد - شدة - بالفتح؛ لأنه ليس من بناء «تفعال» بالكسر، إلا «تلقاء» و«تبيان» - من «الإسعاد»: الإعانة - فعول بمعنى فاعل - أشار إلى أن «سبوحا» صفة لمحذوف - «من» هذه ابتدائية - أي دلائل)

(١) قوله: هو الصحيح: أي رواية ودراية؛ لأنه ثبت عنده بنقل صحيح، ولأن الصحيح في معنى البيت عند الشارح ما سينقله عن الشيخ، وهو مبني على الرفع، كما سيأتي. (هكذا في التجريد)

(٢) قوله: لتجمدا: الجمود في الأصل: انعقاد المائع وعدم سيلانه؛ لشدة البرد، والعين الجمود ما لا دمع لها. (هكذا في الصحاح)

(٣) قوله: جعل سكب الدموع: قد عبر بسكب الدموع؛ لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجود الحزن الذي يحصل كثيرا عن فراق الأحبة، وهذا أمر سريع الإدراك. (تجريد)

(٤) قوله: الكآبة: [هو سوء الحال والانكسار من الحزن.]

(٥) قوله: وأصاب: أي في ذلك الجعل؛ لسرعة فهم الحزن من سكب الدموع عرفا، ولذا يقال: «أبكاه الدهر» أي أحزنه، و«أضحكه» أي أسرّه، كما قال الشاعر: شعر:

أبكاني الدهر ويا ربما أضحكني الدهر بما يرضى (من الدسوقي)

(٦) قوله: لكنه أخطأ إلخ: أي لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين، فهو خطأ عند البلغاء، وإن كان له وجه صحيح، كما في «المطول»؛ لأن الجاري على استعمال البلغاء إنما هو الانتقال من جمود العين -أعني يبسها- إلى بخلها بالدموع وقت طلبه منها، وهو وقت الحزن على مفارقة الأحباب، فهو الذي يفهم من جمودها بسرعة، لا دوام الفرح والسرور، كما قصد الشاعر في قوله:

ألا إن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود

أي لبخيلة بالدموع. (من الدسوقي)

(٧) قوله: من الفرح والسرور: «الفرح» مصدر الفعل اللازم، و«السرور» مصدر المتعدي، وحينئذٍ فلا مشاكلة بينهما. وقد يجاب بأن السرور إما مصدر مبني للمفعول، فيكون لازما أيضًا، أو مصدر المبني للفاعل، وهو قد يكون لازما يقال: «سر زيد» أي حصل له سرور، فالمشاكلة حاصلة. (دسوقي)

(٨) قوله: لا إلى ما قصده إلخ: ولهذا لا يصح عندهم في الدعاء للمخاطب أن يقال: «لا زالت عينك جامدة»؛ لأنه دعاء عليه بالحزن، ويصح أن يقال: «لا أبكى الله عينك»، بل الانتقال من جمود العين إلى السرور يحتاج إلى وسائط خفية بأن ينتقل من جمود العين إلى انتفاء الدمع منها، ومن انتفاء الدمع إلى انتفاء الحزن، ومن انتفاء الحزن إلى السرور، لكن لما كانت هذه الوسائط خفية: صار الكلام معقدا. (من المطول والتجريد)

(٩) قوله: أني اليوم إلخ: هذا يشير إلى أن السين في قوله «سأطلب» زائدة للتوكيد، لا أنها للاستقبال؛ لأن «اليوم» دال صريحا على أن طلب البعد إنما هو في الحال، فهو على حد قوله: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟﴾ [آل عمران: ١٨١]. (علامة دسوقي)

(١٠) قوله: أوردناه في الشرح: حاصله: أبكي وأحزن وألازمهما ملازمة المطلوب ليظن الدهر أنه مطلوبه، فيأتي بضده؛ لأن عادة الزمان والإخوان المعاملة بنقيض المقصود. ووجه الفساد: أن الأحبة والزمان إنما يأتون بخلاف المراد في الواقع، لا في الظاهر، والذي طلبه الشاعر مراد في الظاهر، لا في الواقع. والأحسن ما قال السيد السند: إن الشاعر إن كان من الحكماء المتكلمين بالحكم والحقائق: فالأنسب حمله على ما ذكره في «دلائل الاعجاز»، وإن كان من الظرفاء: فالمعنى على ما قال ذلك البعض. (ملخص)

(١١) قوله: فصاحة الكلام إلخ: أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف: «ومن كثرة إلخ» عطف على مقدر في كلام هذا القائل، والمجموع مقول القول. (دسوقي)

(١٢) قوله: مما ذكر: أي من الأمور الثلاثة السابقة، أعني: ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد.

(١٣) قوله: ومن كثرة التكرار: أي للفظ الواحد اسما كان أو فعلا أو حرفا، كان الاسم ظاهرا أو ضميرا. وإنما شرط هذا القائل الكثرة؛ لأن التكرار بلا كثرة لا يخل بالفصاحة وإلا لقبح التوكيد اللفظي. (دسوقي)

(١٤) قوله: وتتابع إلخ: عطف على «الكثرة» لا على «التكرار».

(١٥) قوله: كقوله إلخ: أي قول أبي الطيب أحمد المتنبي، من الطويل: «فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن».

(١٦) قوله: كأنها تجري إلخ: فيه إشارة إلى أن استعمال «سبوح» في الفرس مجاز؛ لأن «السبوح» في الأصل كثير السبح، أي العوم في الماء، شبه الجري الكثير بالسبح في الماء. (دسوقي)

(١٧) قوله: حال إلخ: لأنه كان في الأصل نعتا لها، ونعت النكرة إذا قدم عليها أعرب حالا. (دسوقي)

(١٧) قوله: فاعل الظرف: لاعتماده على الموصوف، وهو «سبوح»، ويجوز أن يكون مبتدأ والظرف خبرًا مقدما عليه. (تجريد)

(١٩) قوله: قيل: قائله الشيخ الزوزني، وحاصله: أن التكرار ذكر الشيء مرتين، فهو عبارة عن مجموع الذكرين، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ولا يتكثر التكرار إلا بالتسديس، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بهذا البيت لكثرة التكرار؛ إذ لم يحصل فيه تعدد التكرار، =

بعد أخرى، ولا يخفى أنه لا يحصل كثرته بذكره ثالثا، وفيه نظر[١]؛ لأن المراد بالكثرة ههنا: ما يقابل الوحدة، ولا يخفى حصولها بذكره ثالثا، وتتابع الإضافات مثل قوله[٢]: شعر:

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ... فأنتِ بمرأى من سُعاد ومسمع

بمعنى كبوتر، أو كل ذي طوق، يقع على الذكر والأنثى، والجنس حمام — اسم محبوبة

ففيه إضافة «حمامة» إلى «جرعى»، و«جرعى» إلى «حومة»، و«حومة» إلى «الجندل».

و«الجرعاء» تأنيث «الأجرع»، قصرها للضرورة، وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئا. و«الحومة»: معظم الشيء. و«الجندل»[٣]: أرض ذات حجارة. و«السجع»: هدير الحمام ونحوه. وقوله: «فأنتِ بمرأى» أي بحيث تراك[٤] سعاد وتسمع صوتك، يقال: «فلان بمرأى مني ومسمع» أي بحيث أراه وأسمع قوله، كذا في «الصحاح»[٥]. فظهر فساد ما قيل: إن معناه: أنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها، وفساد ذلك مما يشهد به العقل والنقل[٦]. وفيه نظر[٧]؛ لأن كلا من كثرة التكرار[٨] وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف[٩] وقد وقع في التنزيل[١٠] مثل: ﴿دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (غافر:٣١) و﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ (مريم:٢) و﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ (الشمس:٧،٨).

(صوت؛ قائله الزوزني؛ مثالان لتتابع الإضافات؛ مثال لكثرة التكرار؛ مفعول «رحمة»؛ أفهمها. (بيضاوي)؛ ضد الصواب)

والفصاحة في المتكلم ملكة[١١] وهي كيفية راسخة في النفس[١٢]، والكيفية[١٣] عرض[١٤] لا يتوقف تعقله على تعقل الغير، ......

(فصل لإخراج الأعراض التسعة؛ أي صفة وجودية دائمة وباقية؛ جنس شامل لأنواع الأعراض التسعة)

= فضلا عن الكثرة؛ إذ الضمائر فيه ثلاثة فقط. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وفيه نظر إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن «التكرار» اسم لمجموع الذكرين، بل هو ذكر الثاني المسبوق بآخر، والمراد بالكثرة: ما زاد على الواحد، وحينئذٍ فالكثرة تحصل بذكر ثلاثا، كما في البيت. أو يقال: إن الإضافة في «كثرة التكرار» من قبيل إضافة المسبب إلى السبب، أي كثرة الذكر الحاصلة من التكرار، ولا شك في حصول كثرة الذكر بتثليثه. (دسوقي)

(٢) قوله: مثل قوله إلخ: أي قول عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك، من الطويل: «فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن». معناه: يا حمامة الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا التي هي معظم الأرض التي فيها الحجارة اسجعي. فيكون «حمامة» منادى منصوب؛ لإضافته إلى ما بعده. (دسوقي)

(٣) قوله: والجندل أرض ذات حجارة: كذا في «الأساس». والذي في «الصحاح»: أن «الجندل» بسكون النون: الحجارة، وأما الأرض ذات الحجارة فيقال لها: «جندل» بفتح الجيم والنون وكسر الدال، فعلى هذا يكون تفسير الشارح ليس تفسيرا لغويا، بل تفسيرًا مرادًا. أو يقال: إنه ثبت عند الشارح قراءته بكسر الدال، وتكون النون ساكنة للضرورة. (دسوقي)

(٤) قوله: بحيث تراك: أي في مكان تراك فيه سعاد وتسمع صوتك منه. فـ«حيث» ظرف مكان، والباء بمعنى «في». (دسوقي)

(٥) قوله: كذا في «الصحاح»: أي فكلام «الصحاح» يفيد أن المجرور بـ«من» بعد «مرأى» و«مسمع» هو فاعل الرؤية والسماع. (دسوقي)

(٦) قوله: يشهد به العقل والنقل: أما النقل فما ذكره عن «الصحاح»؛ فإنه يفيد أن فاعل الرؤية المجرور بـ«من». وكلام الزوزني يقتضي أن المجرور بـ«من» هو المفعول. وأما العقل فلأن الحمامة إذا كانت تسمع صوت المحبوبة فلا يحسن في نظر العقل طلب تصويتها؛ لأنه يفوت سماعها، بل اللائق طلب الإصغاء، فكان الواجب على الشاعر أن يقول: «اسمعي» أو «اسكتي». (دسوقي)

(٧) قوله: وفيه نظر إلخ: حاصله: أن ذلك القائل يدعي: أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات مخل بالفصاحة مطلقا، فلا بد من الخلوص منهما. وحاصل الرد عليه: أنا لا نسلم ذلك الإطلاق، بل الحق التفصيل، وهو: إن حصل في اللفظ ثقل بسبب ما ذكر من الأمرين: كانا مخلين بالفصاحة، لكن الاحتراز عنهما حصل بالاحتراز عن التنافر؛ لما تقدم أن التنافر عبارة عن كون الكلمات ثقيلة على اللسان، وإن لم يحصل في اللفظ ثقل بسببهما: فلا يخلان بالفصاحة، فلا يصح الاحتراز عنهما. (خلاصة الدسوقي)

(٨) قوله: لأن كلا من كثرة التكرار إلخ: اعترض عليه بأن التكرار يجب الاحتراز عنه مطلقا؛ صونا لكلام البلغاء عن اللغو والعبث، فالتكرار من حيث إنه تكرار مخل بالفصاحة مطلقا، فلا يصح جعل الشارح التكرار على قسمين. وأجيب بأنه ليس المراد من التكرار الذي ندعي انقسامه إلى فصيح وغير فصيح أن يكون الثاني لغوا محضا يستفاد من الثاني ما يستفاد من الأول كما يشهد به الأمثلة، بل المراد منه صورة التكرار، وربما يلتزمه الفصيح لنكتة، فلا تختل فصاحته. (من التجريد)

(٩) قوله: كيف: هذا استفهام تعجبي، أي: كيف يصح القول بأنهما يخلان بالفصاحة مطلقا، وقد وقع كل منهما في التنزيل. (دسوقي)

(١٠) قوله: في التنزيل: وفي السنة أيضًا، كقوله ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم»، فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وتتابع الإضافات. (تجريد) أقول: «الإضافات» في «تتابع الإضافات» تشتمل المتداخلة بأن يكون الأول مضافا للثاني، والثاني إلى الثالث، وغير المتداخلة. ففي مثال المصنف توجد الأولى، كما سيجيء، وفي هذا الحديث توجد الثاني أي غير المتداخلة.

(١١) قوله: ملكة: اعلم أن الصفة الحاصلة للنفس في أول حصولها تسمى حالا؛ لأن المتصف بها يقدر على إزالتها في الزمن الحال. أو أنها من «التحول والانتقال»؛ لقدرته على التحول والانتقال منها، فإن ثبتت في محلها وتقررت بحيث لا يمكن للمتصف بها إزالتها: سميت ملكة، إما لملك صاحبها لها يصرفها في المدارك كيف شاء، أو لأنها هي تملكت من قامت به؛ لكونها تمكنت منه، كالكتابة؛ فإنها في ابتدائها تسمى حالا، فإذا تقررت صارت ملكة. (دسوقي)

(١٢) قوله: في النفس: [لا في الجسم كالبياض، وإلا فلا تسمى ملكة.]

(١٣) قوله: والكيفية: أتى بالاسم الظاهر، مع أن المحل للضمير؛ إشارة إلى أن التعريف لمطلق كيفية، سواء كانت راسخة أو لا، ولو أتى بالضمير لتوهم عوده إلى الكيفية الموصوفة بالرسوخ التي هي الملكة. (دسوقي)

(١٤) قوله: عرض: هو عند المتكلمين ما لا يقوم بنفسه، بل يكون تابعا لغيره في التحيز، =

ولا يقتضي[1] القسمة واللاقسمة[2] في محله اقتضاء أوليا[3]، فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية مثل: الإضافة، والفعلِ،
المراد بالاقتضاء ههنا: الاستلزام — متعلق بـ«القسمة واللا قسمة» على طريق التنازع
والانفعال، ونحو ذلك. وبقولنا: «لا يقتضي القسمة» الكميات. وبقولنا: «اللاقسمة» النقطة والوحدة. وقولنا: «أوليا» ليدخل[4] فيه مثل: العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة أو اللاقسمة. فقوله: «ملكة» إشعار بأنه لو عبّر عن المقصود[5] بلفظ فصيح لا يسمى
دون أن يقول: «صفة» — اللام للجنس
فصيحا في الاصطلاح، ما لم يكن ذلك راسخا فيه.
أي ما ذكر من الملكة بمعنى الصفة

وقوله: يقتدر بها[6] على التعبير عن المقصود دون أن يقول «يعبّر» إشعار[7] بأنه يسمى فصيحا إذا وجد فيه تلك الملكة، سواء
اللام هنا للاستغراق، أي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
وجد التعبير أو لم يوجد.
عن المقصود

وقوله: بلفظ فصيح ليعم المفرد[8] والمركب، أما المركب فظاهر[9]، وأما المفرد فكما تقول عند التعداد[10]: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، إلى غير ذلك.

والبلاغة في الكلام مطابقته[11] لمقتضى الحال[12] مع فصاحته[13] أي فصاحة الكلام، والحال[14]: هو الأمر الداعي[15] إلى أن
لما فرغ من بيان الفصاحة شرع في بيان البلاغة — فالبلاغة إنما يتحقق عند تحقق الأمرين — تفسير للمضاف إليه — كالإنكار مثلا
يُعْتَبَرَ[16] (معا) مع الكلام الذي يؤدى به أصل المراد ....

= بأن يكون وجوده في نفسه هو وجوده في الموضوع، بحيث تكون الإشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر. وعند الفلاسفة: ما لا يقوم بذاته، بل بغيره بأن يكون مختصا بالغير اختصاص الناعت بالمنعوت، بحيث يكون الأول نعتا والثاني منعوتا. (دسوقي)

(١) قوله: ولا يقتضي إلخ: هذا فصل ثان لإخراج العرض الذي يقبل القسمة لذاته، وهو الكم، كالعدد والمقدار من الخط والسطح والجسم. (دسوقي)

(٢) قوله: واللاقسمة: هذا فصل ثالث لإخراج النقطة والوحدة، والنقطة: هي نهاية الخط، والوحدة: كون الشيء لا ينقسم، وكل منهما عرض يقتضي عدم القسمة. (دسوقي)

(٣) قوله: اقتضاء أوليا: هذا قيد رابع لإدخال مثل العلم في تعريف الكيف، فإن الصحيح أن العلم من مقولة الكيف، والمراد من الاقتضاء الأولي: الاقتضاء الذاتي، أي لا يقتضي القسمة ولا عدمها لذاته، فدخل في هذا التعريف العلم؛ فإنه عرض لا يتوقف تعقله على الغير، ولا يقتضي القسمة ولا عدمها لذاته، وأما بالنظر للمعلوم فتارة يقتضي القسمة، مثل: العلم المتعلق بجوهر فرد، وتارة يقتضي اللاقسمة، كالعلم المتعلق بأشياء متعددة، لكن لا بالذات، بل بواسطة متعلقاته، أعني: المعلومات. (ملخص)

(٤) قوله: ليدخل إلخ: أي المتعلق بجنس المعلومات، فيشمل المعلوم الواحد والأكثر. (دسوقي)

(٥) قوله: عن المقصود: أي عن جنس مقصوده لا كله؛ إذ لا تحقق للتعبير عن الكل بدون الرسوخ. (الدسوقي)

(٦) قوله: يقتدر بها: إن قلت: هذا التعريف غير مانع؛ لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور؟ قلنا: لا نسلم أن هذه أسباب، بل شروط. ولو سلم فالمراد: السبب القريب؛ لأنه السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية. (مطول)

(٧) قوله: إشعار إلخ: بيان ذلك أن يقال: لو قال «يعبر» دون «يقتدر» لزم أن لا يسمى من له ملكة التعبير عن مقاصده فصيحا حال السكوت؛ لفقد التعبير في تلك الحالة؛ إذ لا دلالة لقوله: «يعبر بها» إلا على أنه يوجد التعبير من صاحبها. (دسوقي)

(٨) قوله: ليعم المفرد إلخ: أعني قال: «بلفظ فصيح» دون «كلام فصيح»؛ لئلا يتوهم أنه يجب في فصاحة المتكلم القدرة على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح، وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسا مختلفة ليرفع حسابها: فتقول: «دار، جارية، ثوب، بساط»، فعبر بـ«لفظ»؛ ليعم المفرد والمركب. (من دسوقي)

(٩) قوله: فظاهر: لكثرة أفراده، بخلاف المفرد، فإنه ليس له إلا صورة واحدة، فلذا مثل لها بقوله: «فكما تقول». (دسوقي)

(١٠) قوله: عند التعداد: [أي من غير تقدير ما يصير به المفرد جملة. (تجريد)]

(١١) قوله: مطابقته لمقتضى الحال: هذا تعريف لبلاغة الكلام. والمراد من المطابقة: المطابقة في الجملة، إذ لا يشترط في أصل البلاغة المطابقة التامة، وهي مطابقة الكلام لسائر المقتضيات، فإن اقتضى الحال شيئين -كالتأكيد والتعريف مثلا-، فروعي أحدهما دون الآخر: كان الكلام بليغا من هذا الوجه دون ذاك، لكن مراعاتهما أزيد بلاغة؛ لأنها أزيد مطابقة للحال. (خلاصة ما في التجريد والدسوقي)

(١٢) قوله: لمقتضى الحال: وهو الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعاني، كما يدل عليه كلام الشارح، وأن كيفيات دلالة اللفظ التي يتكفل بها علم البيان؛ إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤديا للمعنى بدلالات وضعية، أي مطابقية غير مختلفة في الوضوح والخفاء. (دسوقي)

(١٣) قوله: مع فصاحته: حال من الضمير في «مطابقته»؛ لأنه فاعل المصدر المضاف. (تجريد)

(١٤) قوله: والحال إلخ: هذا شروع في بيان معنى المضاف إليه، وبعده يبين معنى المضاف، أي «المقتضى». (دسوقي)

(١٥) قوله: هو الأمر الداعي: أي للمتكلم سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر، كما لو كان المخاطب منكرا لقيام زيد حقيقة، فالإنكار أمر داع في نفس الأمر إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام. أو غير داع له في نفس الأمر، كما لو نزل المخاطب غير المنكر بمنزلة المنكر؛ فإن ذلك الإنكار التنزيلي أمر داع إلى اعتبار المتكلم الخصوصية في الكلام، إلا أنه داع بالنسبة للمتكلم الذي حصل منه التنزيل، لا أنه داع بالنسبة لما في نفس الأمر؛ إذ لا إنكار في نفس الأمر، فظهر لك أن الحال هو الأمر الداعي للمتكلم مطلقا، وهذا بخلاف ظاهر الحال؛ فإنه الأمر الداعي في نفس الأمر لاعتبار المتكلم الخصوصية، فهو أخص من الحال. (دسوقي بأدنى تغير)

(١٦) قوله: إلى أن يعتبر إلخ: أشار بهذا التفسير إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم، وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ، ولذا أورد كلمة «مع» دون «في» الموهمة للجزئية. (عبد الحكيم)

خصوصية ما(١) وهو مقتضى الحال(٢) مثلا: كون المخاطب منكرا للحكم حالٌ تقتضي تأكيد الحكم، والتأكيد مقتضى الحال. وقولك له: «إنَّ زيدا في الدار» مؤكّدا بـ«إن» كلام مطابق لمقتضى(٣) الحال، وتحقيق ذلك(٤) أنه(٥) من جزئيات ذلك الكلام الذي تقتضيه الحال؛ فإنَّ الإنكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا، وهذا مطابق له بمعنى أنه(٦) صادق عليه، على عكس(٧) ما يقال: إنَّ الكلي مطابق للجزئيات. وإن أردتَ تحقيق هذا الكلام فارجع إلى ما ذكرناه في الشرح في تعريف علم المعاني.

وهو أي مقتضى الحال **مختلف؛ فإن مقامات الكلام متفاوتة(٨)**؛ لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغاير الاعتبار اللائق بذاك، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال؛ لأن التغاير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار(٩)، وهو أنه يتوهم(١٠) في الحال كونه زمانا؛ لورود الكلام فيه، وفي المقام كونه محلا له، وفي هذا الكلام(١١) إشارة إجمالية(١٢) إلى ضبط مقتضيات الأحوال وتحقيق لمقتضى الحال.

فمقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه أي خلاف كل منها(١٣)، يعني: أنَّ المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند يباين المقام الذي يناسبه التعريف، ومقام إطلاق(١٤) الحكم، أو التعلق(١٥)، أو المسند إليه،(١٦) أو المسند، ....

---

(١) قوله: خصوصية ما: مفعول «يعتبر» إن قرئ بالبناء للفاعل، ونائب فاعله إن قرئ بالبناء للمفعول. و«ما» لتأكيد العموم. و«الخصوصية» بضم الخاء؛ لأن المراد بها النكتة والمزية المختصة بالمقام. و«الخصوص» بالضم مصدر «خص»، كـ«العموم» مصدر «عم». فألحقت به ياء النسب، والمصدر إذا لحق به ياء النسب صار وصفًا. وأما «الخصوص» بالفتح فهو صفة، كـ«ضروب»، والصفة إذا لحقتها ياء النسب صارت مصدرًا، كـ«الضاربية» و«المضروبية»، فآل الأمر إلى أن «الخصوصية» بالضم صفة وبالفتح مصدر، والمناسب ههنا الصفة. (علامة الدسوقي)

(٢) قوله: وهو مقتضى الحال: ليس هذا جزءًا من تعريف الحال، حتى يلزم الدور من حيث أخذ المعرف جزءا في التعريف، بل هو تفسير للمضاف بعد تفسير المضاف إليه. وضمير «هو» راجع لـ«الخصوصية»، وتذكيره باعتبار الخبر. (دسوقي)

(٣) قوله: لمقتضى إلخ: [معنى مطابقته له ههنا: اشتماله عليه، وقد يجيء بمعنى الصدق، كما سيأتي.]

(٤) قوله: وتحقيق ذلك: أي بيانه على وجه الحق. وفيه إشارة إلى أن ما ذكره أولا كلام ظاهري. وحاصل الفرق بين هذا وما تقدم: أن مقتضى الحال على ما تقدم: الخصوصية، وأن معنى مطابقة الكلام لذلك المقتضى: اشتماله على تلك الخصوصية. وعلى هذا التحقيق المراد من مقتضى الحال: هو الكلام الكلي المشتمل على الخصوصية، لا نفس الخصوصية.

ومعنى مطابقة الكلام لهذا المقتضى: أنه من جزئيات ذلك المقتضى، وأن ذلك المقتضى صادق عليه؛ لاشتمال الكلام على تلك الخصوصية، فمعنى «المطابقة» و«المقتضى» على هذا التحقيق مغاير لمعناهما على ما قبله. وأما معنى «الحال» فلم يختلف، بل هو على كليهما الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر إلخ. (من الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: أنه: أي المثال المذكور، أعني: الكلام الذي هو قولك: «إن زيدا في الدار» و«الزيد في الدار». (دسوقي)

(٦) قوله: بمعنى أنه إلخ: أي الكلام الكلي المؤكد الذي هو مقتضى الحال صادق عليه، أي على هذا المثال الجزئي. (من تجريد)

(٧) قوله: على عكس: متعلق بمحذوف، أي وقولنا هذا -يعني «الجزئي مطابق له»، يعني للكلي- جار على عكس ما يقال، أي على عكس ما يقوله أهل المعقول: «إن الكلي مطابق لجزئيات ذلك»؛ لأنه ههنا أسند المطابقة إلى الجزئي، وأهل المعقول أسندوا المطابقة إلى الكلي. ثم هذا العكس إنما بالنظر إلى اللفظ، وأما بالنظر للمعنى فلا عكس؛ لاستواء التعبيرين؛ لأن المراد بمطابقة الجزئي للكلي هنا صدق الكلي عليه، وهو مقصود أهل المعقول. (دسوقي)

(٨) قوله: مقامات الكلام متفاوتة: والحال والمقام متحدان ذاتا، كما سيجيء، فإذا اختلف المقامات لزم اختلاف مقتضيات الأحوال بالضرورة.

(٩) قوله: بحسب الاعتبار: أي بحسب اعتبار المعتبر، وأما بحسب الذات فهما واحد، فإذا كانت مقتضيات المقامات مختلفة كانت مقتضيات الأحوال كذلك؛ لأن مقتضيات الأحوال عين مقتضيات المقامات؛ لكون «المقامات» و«الأحوال» واحدا بالذات. (دسوقي)

(١٠) قوله: يتوهم إلخ: حاصله: أن الأمر الداعي لإيراد الكلام إذا توهم فيه كونه زمانا لذلك الكلام: يسمى حالا؛ لأن أحد الأزمنة الثلاثة يسمى حالا، وإذا توهم فيه كونه محلا له يسمى مقاما. وإنما عبر الشارح بالتوهم؛ لأن الأمر الداعي ليس في الحقيقة زمانا ولا مكانا، وإنما ذلك أمر توهمي تخيلي. (من الدسوقي)

(١١) قوله: وفي هذا الكلام: أعني: قول المصنف الآتي: «فمقام كل إلخ». فاسم الإشارة راجع لما يأتي، كما يدل عليه كلامه في «المطول» أو يقال: إن الإشارة لما سبق باعتبار أنه وسيلة وتمهيد لما يأتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: إشارة إجمالية إلخ: المراد بضبطها: حصرها وعدها، وذلك لأن المصنف حصر مقتضيات الأحوال في أقسام ثلاثة: ما يتعلق بأجزاء الجملة، وما يتعلق بالجملتين فصاعدًا، وما لا يختص بشيء من ذلك، مرتبا لهذه الأقسام على هذا الترتيب، فأشار إلى القسم الأول بقوله: «فمقام كل إلخ»، وإلى الثاني بقوله: «ومقام الفصل يباين مقام الوصل»، وإلى الثالث بقوله: و«مقام الإيجاز» إلى قوله: و«لكل كلمة مع صاحبتها مقام»، ولم يفصل محال تلك المقتضيات، فهو كلام إجمالي يفصله ما يأتي في «علم المعاني». (من الدسوقي)

(١٣) قوله: أي خلاف كل منها: في هذا التفسير إشارة إلى أن ضمير «خلافه» عائد إلى «كل». وحاصله: أن الضمير في قول الشارح: «أي خلاف كل منها» راجع للأربعة المذكورة، وهو من مقابلة الجمع بالجمع، وفيه توزيع، فكأنه قال: أي مقامات هذه المذكورات تباين مقامات خلافاتها. (دسوقي)

(١٤) قوله: ومقام إطلاق: أي النسبة الحاصلة بين المسندين، والمراد بإطلاقه: خلوه من المقيد نحو: زيد قائم. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو التعلق: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق التعلق، أي تعلق المسند بمعموله كتعلق الفعل بالمفعول نحو: ضربت زيدا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو المسند إليه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق المسند إليه أو إطلاق المسند، أي خلوه عن التقييد بتابع نحو: زيد قائم. (دسوقي)

راجع إلى إطلاق الحكم والتعلق — راجع إلى إطلاق المسند إليه والمسند ومتعلقه

أو متعلقه[١] يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط، أو مفعول، أو ما يشبه ذلك، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند

نحو: زيد ضارب رجلا — نحو: إن زيدا قائم — نحو: ما زيد إلا قائم — نحو: زيد الطويل قائم — راجع إلى المسند — كالحال والتمييز — نحو: زيد قائم — نحو: قام زيد

أو متعلقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه. فقوله: «خلافه» شامل لما ذكرناه.

نحو: زيدا ضربت — أي ذكر أحد الثلاثة — نحو: «مريض» في جواب من قال: «كيف حالك؟» — من التعريف والتقييد والتأخير والحذف

وإنما فصل قوله[٢]: **ومقام الفصل يباين مقام الوصل**؛ تنبيهًا[٣] على عظم شأن هذا الباب، وإنما لم يقل[٤]: «مقام خلافه»؛ لأنه أخصر وأظهر؛ لأن خلاف الفصل إنما هو الوصل. وللتنبيه[٥] على عظم الشأن فصَّل قوله: **ومقام الإيجاز[٦] يباين مقام خلافه** أي

علة للأظهرية

الإطناب والمساواة[٧] **وكذا خطاب[٨] الذكي مع خطاب الغبي** فإنَّ مقام الأول يباين مقام الثاني، فإنَّ الذكيَّ يناسبه من الاعتبارات

هو الزيادة على أصل المراد؛ لفائدة

اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبيَّ، **ولكل كلمة[٩] مع صاحبتها** أي مع كلمة أخرى مصاحبة لها **مقام** ليس لتلك[١٠]

عطف مرادف — كالفعل — كـ«إن»الشرطية

الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى[١١]، مثلا: الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع «إِنْ» مقام ليس له مع «إذا»،

أي الفعل مثلا — مثل «إذا» — أي بأداة الشرط

وكذا لكل[١٢] كلمة من أدوات الشرط مع الماضي مقام ليس له مع المضارع، وعلى هذا القياس[١٣].

هو إظهار غلبة وقوعه — هو إظهار الاستمرار والتحددي

وارتفاع[١٤] شأن الكلام في الحسن والقبول[١٥] بمطابقته[١٦] للاعتبار المناسب وانحطاطه أي انحطاط شأنه **بعدمها** أي بعدم

أي حاله — أي الحسن الذاتي — أي بالنظر إلى السامع البليغ — أي الطبيعة

مطابقته للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار[١٧] المناسب: الأمر الذي اعتَبره المتكلم مناسبًا للمقام بحسَب السليقة، أو بحسب تتبع

هذا إذا كان المتكلم من العرب العرباء

---

(١) قوله: أو متعلقه: أي والمقام الذي يناسبه إطلاق متعلق المسند أي إطلاق معموله وخلوه عن التقييد بتابع، نحو: زيد ضارب رجلا. (دسوقي)

(٢) قوله: وإنما فصل قوله: أي ولم يذكر الفصل مع ما تقدم. (دسوقي)

(٣) قوله: تنبيها: قال الشارح في «المطول»: وإنما فصل قوله هذا مما سبق؛ لأمرين، أحدهما: التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر، حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل. والثاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة.

(٤) قوله: وإنما لم يقل إلخ: أي لم يقل المصنف: «مقام خلافه» مع أنه موافق للسوابق؛ لكون «الوصل» أخصر وأظهر من «خلافه». أما كونه أخصر: فلأن في «خلافه» خمسة أحرف، وفي «الوصل» أربعة أحرف؛ لأن همزته وصلية تسقط في الدرج. وأما كونه أظهر: فلأن خلاف الفصل لما كان في الواقع منحصرا في الوصل كان ذكر الخلاف بلفظ «الوصل» معينا له بحيث لا احتمال معه، بخلاف لفظ «الخلاف»؛ فإنه يوهم أن خلاف الفصل أعم من الوصل. (ملخص الحواشي)

(٥) قوله: وللتنبيه: أي لعظم شأن الإيجاز وما معه، وأيضًا لكونه ليس خاصا بأحوال أجزاء الجملة ولا بالجمل، بخلاف ما قبله: فصله عما قبله.

(٥) قوله: ومقام الإيجاز: أي والمقام الذي يناسبه الإيجاز، أي إقلال اللفظ. (دسوقي)

(٧) قوله: والمساواة: [وهو تعبير المراد بلفظ غير زائد ولا ناقص.]

(٨) قوله: وكذا خطاب إلخ: أي مثل الإيجاز وخلافه في كونهما متبايني المقام خطاب الذكي مع خطاب الغبي في كونهما متبايني المقام. فاسم الإشارة راجع للأمور المذكورة التي لها تلك المقامات المتقدمة. ووجه الشبه التباين في المقامات. ويحتمل أن المعنى: ومثل مقام الإيجاز ومقام خلافه في التباين مقام خطاب الذكي مع مقام خطاب الغبي. فحاصله تشبيه المقامين بالمقامين في التباين. وعلى هذا فلفظ «مقام» مقدر في كلام المصنف. وأشار الشارح إلى الاحتمال الثاني بقوله: «فإن مقام الأول إلخ». وعلى الاحتمالين إضافة «الخطاب» من إضافة المصدر إلى المفعول، والمراد من الخطاب: ما خوطب به. (دسوقي)

(٩) قوله: ولكل كلمة: أي كالفعل. وقوله: «مع صاحبتها» أي مع الكلمة المصاحبة لها، أي: التي جمعت وذكرت معها في كلام واحد، وذلك كـ«إن» الشرطية. وقوله: «مع صاحبتها» متعلق بمضاف محذوف، أي: لوضع كل كلمة، أو حال من «كل كلمة»، أو صفة لـ«كلمة»، أو متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما. (كذا في دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: ليس لتلك إلخ: أي ليس ذلك المقام ثابتا لتلك الكلمة المصاحبة -بالفتح-، وهي الفعل. (قي)

(١١) قوله: في أصل المعنى: أي لا في جميعه، فيكون بين الكلمتين تغاير في المعنى في الجملة، كـ«إن» و«إذا»؛ فإنهما اشتركا في أصل المعنى وهو الشرط، واختلفا في أن الأولى للشك والثانية للتحقيق. وكذا الماضي والمضارع؛ فإنهما اشتركا في الدلالة على الحدث والزمن، واختلفا في أن الأول للزمان الماضي، والثاني للحال أو الاستقبال. وإنما قيد بالمشاركة في أصل المعنى؛ ليخرج المترادفين، كما لو اشتركا في جميع المعنى، كـ«ما» و«مهما»، فإن كلا منهما لما لا يعقل، فمقام الفعل مع «ما» هو عين مقامه مع «مهما». (دسوقي)

(١٢) قوله: وكذا لكل إلخ: ما تقدم بيان لمقام الفعل مع الأداة، وهذا بيان لمقام الأداة مع الفعل. (دسوقي)

(١٣) قوله: وعلى هذا القياس: مبتدأ وخبر، أو «القياس» مفعول لمحذوف، أي: وأجر القياس على هذا، بحيث تقول: للفعل مع «هل» الاستفهامية مقام ليس له مع غيره من أدوات الاستفهام، وللمبتدأ مع الخبر المفرد مقام ليس له مع الخبر إذا كان جملة (قي وتج)

(١٤) قوله: وارتفاع إلخ: معطوف على قوله: «وهو مختلف»، من عطف الجمل. والغرض منهما بيان تعدد مراتب البلاغة، وكون بعضها أعلى من بعض، ثم تعين أعلاها وأسفلها. (دسوقي)

(١٥) قوله: في الحسن والقبول: أي في باب الحسن والقبول، وهذا احتراز عن ارتفاعه في غير ذلك الباب، كالترغيب والترهيب؛ فإن ارتفاعه فيه بكثرة التأثير وقلته، أو كالنصيحة؛ فإن ارتفاعه بهذا الوجه اشتماله على كثرة النصائح، وكالإعلام عما في الواقع؛ فإنه باعتبار الصدق، إلى غير ذلك. (عبد الحكيم)

(١٦) قوله: بمطابقته إلخ: أي باشتماله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب، فكلما كان الاشتمال أتم وكان المشتمل عليه أليق بحال المخاطب كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه، والقبول عند البلغاء أرفع وأعلى، وكلما كان أنقص كان أشد انحطاطا وأدنى درجة وأقل حسنا وقبولا، فالقبول عند البلغاء بقدر المطابقة للاعتبار المناسب والانحطاط بقدر عدم المطابقة. (دسوقي)

(١٧) قوله: والمراد بالاعتبار: أشار بذلك إلى أن المصنف أطلق المصدر وأراد اسم المفعول، واختار هذه العبارة؛ للتنبيه على أن الاعتبار للزومه لذلك الأمر المناسب صار =

تراكيب البلغاء، يقال: «اعتبرت[١] الشيء» إذا نظرت إليه وراعيت حاله. وأراد[٢] بالكلام: الكلام الفصيح، وبالحسن الحسن
إذا كان المتكلم من غير العرب — أي الأمر الداعي إليه
الذاتي[٣] الداخل في البلاغة[٤] دون العرضي الخارج؛ لحصوله بالمحسنات البديعية.
أي منشأه ذات البلاغة

فمقتضى الحال هو الاعتبار[٥] المناسب للحال والمقام يعني: إذا علم أن ليس ارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذاتي إلَّا
تفريع على قوله: «وارتفاع شأن إلخ»
بمطابقته للاعتبار المناسب على ما يفيده[٦] إضافة المصدر، ومعلوم[٧] أنه إنما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة عن مطابقة الكلام
أي بناء على ما يفيده
الفصيح لمقتضى الحال، فقد علم أن المراد بالاعتبار المناسب ومقتضَى الحال واحد، وإلا لما صدق[٨] أنه لا يرتفع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب، ولا يرتفع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال، فليتأمَّل[٩].

متعلق بـ«راجعة»
فالبلاغة[١٠] صفة راجعة إلى اللفظ بمعنى أنه كلام بليغ، لكن لا من حيث[١١] إنه لفظ وصوت بل باعتبار إفادته المعنى أي
تفريع على تعريف البلاغة، أو على قوله: «وارتفاع شأن الكلام» — عطف عام على خاص
الغرض المصوغ له الكلام، بالتركيب متعلق بـ«إفادته»، وذلك[١٢]؛ لأنَّ البلاغة -كما مر- عبارة[١٣] عن مطابقة الكلام الفصيح
وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال — علة لرجوع البلاغة إلى اللفظ
لمقتضى الحال، وظاهر[١٤] أنَّ اعتبار المطابقة ....
علة لقوله: «باعتبار المعنى»

= الأمر المناسب كأنه نفس الاعتبار. (دسوقي)

(١) قوله: يقال اعتبرت إلخ: هذا دليل من اللغة لقوله: «والمراد بالاعتبار إلخ». (قي)

(٢) قوله: وأراد إلخ: هذا جواب عما أورد على كل من المقدمتين في قول المصنف: «وارتفاع شأن الكلام إلخ». وحاصل ما أورد على الأولى: أن ارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إنما هو بكمال المطابقة وزيادتها لا بأصل المطابقة، كما هو ظاهره؛ لأن الحاصل بأصل المطابقة إنما هو الحسن لا الارتفاع فيه. وحاصل ما أورد على الثانية: أن الانحطاط في الحسن يكون بعدم كمال المطابقة لا بعدمها من أصلها، كما هو ظاهر؛ لأن الانحطاط في الحسن يقتضي ثبوت أصل الحسن، وهو إنما يكون بالمطابقة، وإذا انتفت المطابقة انتفى الحسن بالكلية، فلا يتم قوله: «والانحطاط في الحسن بعدم المطابقة». وحاصل ما أجاب الشارح: أن المراد بالكلام في قوله: «وارتفاع شأن الكلام إلخ»: الكلام الفصيح، فأصل الحسن ثبت له بالفصاحة، فارتفاع ذلك الحسن يكون بالمطابقة وانحطاطه بعدمها. (دسوقي)

(٣) قوله: وبالحسن الحسن الذاتي: جواب عما يقال: إن قوله «وارتفاع شأن الكلام في الحسن بمطابقته إلخ» لا يتم؛ لأن ارتفاع شأنه في الحسن إنما هو لاشتماله على المحسنات البديعية، لا بالمطابقة المذكورة. وحاصل الجواب: أن المراد بالحسن: الحسن الذاتي الحاصل بالبلاغة، ولا شك أن ارتفاعه إنما هو بالمطابقة المذكورة، لا الحسن العرضي الذي يحصل بالمحسنات البديعية. (قي)

(٤) قوله: الداخل في البلاغة: أي في بابها، فيشمل الحسن الناشئ من الفصاحة والناشئ من البلاغة، فلا ينافي قوله: «الداخل في البلاغة» ثبوت أصل الحسن للذات بالفصاحة، كما يفيده جواب الشارح عن الاعتراض على مقدمتي المصنف، كما مر. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: هو الاعتبار: هو ضمير فصل مفيد للحصر، أي هو الاعتبار المناسب لا غير. (دسوقي)

(٦) قوله: على ما يفيده إلخ: هذا جواب عما يقال: الحصر المذكور غير معلوم من كلام المصنف، بل المعلوم منه أن الارتفاع يحصل بالمطابقة، وأما حصوله بغيرها وعدم حصوله فهو مسكوت عنه. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أنه غير معلوم من كلامه، بل هو معلوم من إضافة المصدر -وهو «ارتفاع»- لما بعده؛ لما في «الرضي» من أن اسم الجنس -أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد- إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يصدق عليه: فهو الظاهر لاستغراق الجنس، كما يقال: «ضربي زيدا في الدار». (من الدسوقي وعبد الحكيم)

(٧) قوله: ومعلوم إلخ: إشارة إلى أن هذه المقدمة معلومة فيما بينهم، وليست معلومة من كلام المصنف، والتفريع في كلام المصنف أي: «فمقتضى الحال إلخ» عليهما معا، لكن حذف إحداهما؛ للعلم بها. فالحاصل: أن ههنا مقدمتين: مقدمة معلومة من كلامهم، وهي: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته لمقتضى الحال. ومقدمة مأخوذة من كلام المصنف، وهو: أن ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب، ينتج من الشكل الثالث: أن مطابقة الكلام لمقتضى الحال هي مطابقته للاعتبار المناسب بحذف المكرر، وهو الموضوع، ويلزم من هذه النتيجة أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب، وهو المطلوب. (خلاصة الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: وإلا لما صدق إلخ: أي لما صدق الحصران السابقان، يعني إن لم يكن بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب اتحاد، بل كان بينهما تباين كلي، أو تباين جزئي، أو عموم وخصوص مطلق: لبطل الحصران المذكوران. (دسوقي مع توضيح ما)

(٩) قوله: فليتأمل: قاله؛ لإمكان المناقشة في الملازمة المذكورة بوجهين: الأول بأن يقال: إن قوله: «وإلا لما صدق الحصران» فيه نظر، بل قد يصدق الحصران مع عدم اتحادهما، كما لو كان بينهما عموم وخصوص مطلق؛ فإن الحصر في الخاص لا ينافي الحصر في العام؛ لأن الحصر في العام لا يستلزم ثبوت الحكم لجميع الأفراد، بل غاية ما يفيد أن هذا الحكم لا يخرج عن هذا العام، وعدم خروج الحكم عن العام لا يقتضي عموم الحكم لجميع الأفراد، مثلا: حصر الكاتب في الإنسان لا ينافي حصره في الحيوان. والوجه الثاني: أن المطلوب بيان اتحاد مقتضى الحال بالاعتبار المناسب، وما ذكر في الدليل لا يفيد الاتحاد في المفهوم يقينا، بل يحتمل أن يكونا متساويين في الصدق فقط، لا المتحدين في المفهوم، وكان المطلوب الاتحاد. (ملخص الحواشي)

(١٠) قوله: فالبلاغة إلخ: قصده دفع التنافي بين كلامي عبد القاهر، حيث جعل البلاغة صفة للفظ، وقال مرة: إن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ. وحاصل الدفع: أن البلاغة ليست صفة للفظ باعتبار ذاته، بل باعتبار إفادة المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. (تجريد)

(١١) قوله: لا من حيث: أي ولا من حيث إفادته المعنى الأول الذي هو مجرد النسبة بين الطرفين على أي وجه كان؛ فإن هذا المعنى مطروح بتداوله الخاص والعام. (دسوقي)

(١٢) قوله: وذلك: [أي كون البلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى]

(١٣) قوله: عبارة: أي فقد أضيفت المطابقة التي هي البلاغة إلى الكلام الذي هو اللفظ، فثبت أنها راجعة إلى اللفظ. (دسوقي)

(١٤) قوله: وظاهر إلخ: أما المطابقة فظاهر، وأما عدمها، فلأنه لا يسلب شيء عن شيء =

وعدمها[١] إنما يكون باعتبار المعاني[٢] والأغراض التي يصاغ لها الكلام، لا باعتبار الألفاظ المفردة[٣] والكلم المجردة[٤]، وكثيرا مَّا

الثانوية — عطف مرادف — أي مقتضيات الأحوال — عن اعتبار إفادة المعنى

نصب[٥] على الظرف؛ لأنه[٦] من صفة «الأحيان». و«ما» لتأكيد معنى الكثرة، والعامل فيه قوله: يسمى ذلك الوصف المذكور

لكونه ظرفا زمانيا — أي ههنا — فيكون زائدا — في الظرف — أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال

فصاحة أيضا، كما يسمى بلاغة، فحيث يقال: إن إعجاز القرآن من جهة كونه في أعلى طبقات الفصاحة يراد بها هذا المعنى.

أي بالفصاحة — أي المطابقة لمقتضى الحال — أي مرتبته، والإضافة للبيان

ولها[٧] أي لبلاغة الكلام طرفان: أعلى: وهو حد الإعجاز وهو: أن يرتقي الكلام في بلاغته[٨] إلى أن يخرج عن طوق البشر[٩]

أي مرتبتان — أي الإعجاز — أي يرتفع — أي طاقتهم وقدرتهم

ويعجزهم[١٠] عن معارضته، وما يقرب منه عطف على قوله: «هو»، والضمير في «منه» عائد إلى «أعلى»، يعني: أنَّ الأعلى وما يقرب

وفي نسخة: «مما يقرب»

منه كلاهما[١١] حد الإعجاز، هذا هو الموافق لما في «المفتاح»[١٢]. وزعم بعضهم[١٣] أنه عطف على «حد الإعجاز»، والضمير عائد

أي هذا الإعراب

إليه، يعني أنَّ الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب من حد الإعجاز. وفيه نظر؛ لأن القريب من حد الإعجاز لا يكون من

الطرف الأعلى[١٤]، وقد أوضحنا ذلك في «الشرح»[١٥].

أي طرف للبلاغة

وأسفل: وهو ما إذا غيّر الكلام عنه إلى ما دونه[١٦] ....

أي طرف أسفل عطف على «أعلى»

= إلا إذا كان الشيء المسلوب يصح أن يتصف به المسلوب عنه. (دسوقي)

(١) قوله: وعدمها: عطف على «المطابقة»، أو على «اعتبار»، فحينئذٍ تأنيث الضمير بالنظر إلى المضاف إليه، وهو «المطابقة». (دسوقي)

(٢) قوله: باعتبار المعاني: أي وجودا وعدما؛ ليطابق قوله: «اعتبار المطابقة وعدمها». (دسوقي)

(٣) قوله: المفردة: أي عن اعتبار إفادة المعنى، وليس المراد بـ«المفردة» غير المركبة؛ لأن المطابقة ليست من حيث ذات اللفظ مطلقا، مفردا كان أو مركبا. (دسوقي)

(٤) قوله: المجردة: أي عن اعتبار المعنى الثاني الزائد على أصل المراد. وحاصل كلامه: أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة -أي مجردة عن إفادة المعنى الثاني- لا يتصف بكونه مطابقا لمقتضى الحال ولا بعدم المطابقة، أما من حيث الإفادة فيتصف بهما. (دسوقي)

(٥) قوله: نصب: [أي هو منصوب، أو ذو نصب، أو يقرأ فعلا مبنيا للمفعول.(دسوقي)]

(٦) قوله: لأنه إلخ: وكما أن اسم الزمن ينصب على الظرفية فكذا صفته، وليس المراد بكونه صفة لـ«الأحيان» أن موصوفه: «الأحيان» مقدر، أي أحيانا كثيرا؛ لأن التأنيث واجب حينئذ، بل المراد أنه كان في الأصل صفة «الأحيان»، ثم أقيم مقامها بعد حذفها، وصار بمعناها ونصب نصبها، فمعنى «كثيراً مّا» أي أحيانا كثيرة. (دسوقي)

(٧) قوله: ولها طرفان: هذا إشارة إلى أن البلاغة تتفاوت باعتبار مراعاة تمام الخصائص المناسبة في كل مقام وعدم مراعاة تمامها، وأن لها بهذا الاعتبار مراتب ثلاثة، فقوله: «ولها طرفان» أي مرتبتان، إحداهما في غاية الكمال، والأخرى في غاية النقصان، ويلزم من ذلك أن يكون هناك مرتبة متوسطة بينهما. (دسوقي)

(٨) قوله: في بلاغته: [لا بإخباره عن المغيبات، ولا بأسلوبه الغريب.]

(٩) قوله: البشر: [تخصيص البشر؛ لأنهم المشتهرون بالبلاغة والمتصدون للمعارضة، وإلا فالمعجز ما يكون خارجا عن طوق جميع المخلوقات من الجن والملك والبشر. (دسوقي)]

(١٠) قوله: ويعجزهم: أي يصيرهم عاجزين عن معارضته. فإن قيل: ما ذكرتموه من أن الكلام يرتقي ببلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ممنوع؛ إذ ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، والمعاني والبيان كفيلان لهذا، فمن أحاط بهذين العلمين لم لا يجوز أن يأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بقدر أقصر سورة من القرآن؟ يجاب بأن تكفل علم البلاغة لهذا الأمر ممنوع؛ إذ لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا، والاطلاع على كمية الأحوال، أي معرفة عددها وكيفيتها في الشدة والضعف، ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات التي يتوقف عليهما الإتيان بكلام هو في الطرف الأعلى: فأمر آخر لا يتعلق بعلم البلاغة ولا يستفاد منه. (من الدسوقي)

(١١) قوله: كلاهما: أتى بقوله: «كلاهما» جوابا عما يقال: إن لفظ «حد» مفرد، فلا يصح الإخبار عن الأعلى وما يقرب منه؟ وحاصل الجواب: أن قوله: «حد الإعجاز» خبر عن محذوف، تقديره: «كلاهما»، والجملة خبر عن الأعلى وما يقرب منه. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: في المفتاح: [وحاصله أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه؛ فإن الأعلى وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز.]

(١٣) قوله: وزعم بعضهم إلخ: هذا عكس الأول؛ لأن الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان: الأعلى، وما يقرب منه، وهذا الزعم يفيد أن الطرف الأعلى نوع تحته فردان: حد الإعجاز، وما يقرب منه، وهذا الزعم لبعض شراح «الإيضاح». (دسوقي)

(١٤) قوله: لا يكون من الطرف الأعلى: أي الذي تنتهي إليه البلاغة، وذلك لأن ما يقرب من حد الإعجاز من المراتب العلية فقط، ولا وجه لجعل تلك المراتب العلية من الطرف الأعلى الذي تنتهي إليه البلاغة؛ لأنه فرد جزئي على أنه حيث كان الطرف الأعلى أمرا واحدا شخصيا لا انقسام له في جهته، كما هو الأصل في الطرف، كالنقطة التي هي طرف الخط، فلو كان ما يقرب من حد الإعجاز من ذلك الأعلى: لزم عليه انقسام ما لا يقبل القسمة، والإخبار عن الواحد بمتعدد، وكلاهما باطل. (هكذا في الدسوقي)

(١٥) قوله: في الشرح: قال الشارح في «المطول»: ظاهر هذه العبارة -يعني: «وما يقرب منه»- أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز وما يقرب منه، وهو فاسد؛ لأن «ما يقرب منه» إنما هو من المراتب العلية، ولا جهة لجعله من الطرف الأعلى الذي إليه تنتهي البلاغة؛ إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيا، كالنهاية أو نوعيا، كالإعجاز. ثم قال: وبما ألهمت بين النوم واليقظة: أن قوله: «وما يقرب منه» عطف على «هو»، والضمير في «منه» عائد إلى «الطرف الأعلى» لا إلى «حد الإعجاز»، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته: هو حد الإعجاز.

(١٦) قوله: إلى ما دونه: أورد على هذا التعريف أنه يصدق على الطرف الأعلى والوسط أيضًا، فتعريف الأسفل يكون غير مانع؛ لأن كل واحد من الأعلى والأوسط يصدق عليه أنه مرتبة إذا غير الكلام عنها إلى ما دونها التحق بأصوات الحيوانات؛ لأن ما كان =

أي إلى مرتبة وهي أدنى منه وأنزل، التحق الكلام وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات الحيوانات التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير[1] اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد، وبينهما أي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة، بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت[2] المقامات ورعاية[3] الاعتبارات، والبعد[4] من أسباب الإخلال بالفصاحة.

وتتبعها[5] أي بلاغة الكلام وجوه أخر سوى المطابقة والفصاحة، تورث الكلام حسنًا، وفي قوله: «تتبعها» إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة، وإلى أن[6] هذه الوجوه إنما تعد محسِّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم[7]؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة[8].

والبلاغة في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ[9]، فعلم[10] مما تقدم أن كل بليغ كلاما كان أو متكلما على استعمال[11] اللفظ المشترك في معنييه، أو على تأويل كل[12] ما يطلق عليه لفظ «البليغ» فصيح؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقا[13] ولا عكس أي بالمعنى اللغوي[14]، أي ليس[15] كل فصيح بليغًا؛ لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال. وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابقة لمقتضى الحال.

وعُلم[16] أيضا، ....

(هوامش بين السطور: أي غير الإنسان - لو قال: «وإن كان فصيحا كان أحسن» - المعبر - هي الحيوانات - «ما» مصدرية - بيان للصدور - في البلاغة - بيان للتفاوت - متعلق بـ«متفاوتة» - وهي المحسنات البديعية - أي في التحسين - تفسير لقوله: «أخر» - تفسير لقوله: «عرضي» - أي تلك الوجوه - أي الوجوه المذكورة - من تعريف الفصاحة والبلاغة - أي اللفظي - الإضافة بيانية - كانت ببلاغة كلام أو متكلم - لا المنطقي - هذا بيان لانفراد فصاحة الكلام عن البلاغة - بيان لانفراد فصاحة المتكلم عن البلاغة - أي من تعريف الفصاحة والبلاغة)

= دون الأسفل يصدق عليه أنه دون بالنسبة إلى الأعلى والأوسط بالضرورة. وأجيب بأن هذا الإيراد يدفعه ما في «ما» من معنى العموم؛ لأن المعنى: وهو ما إذا غير إلى أي مرتبة دون التحق بأصوات الحيوانات، فخرج الأعلى والأوسط؛ فإنهما ليسا كذلك؛ إذ من جملة ما دون الأعلى: الأوسط والأسفل، ومن جملة ما دون الأوسط: الأسفل، والتغير إلى واحد منهما لا يلحقه بأصوات الحيوانات. وأجيب أيضا بأن المراد إلى مرتبة تحته بلا واسطة فإنه المتبادر عند الإطلاق. (دسوقي وتجريد)

(١) قوله: من غير إلخ: بيان للصدور بحسب الاتفاق، فهو على حذف «أي» التفسيرية، وعطف «الخواص» على ما قبله مرادف. وليس من ذلك -أي من الكلام الملحق بأصوات الحيوانات- ترك مراعاة اللطائف في مخاطبة البليد، بل ذلك الترك مما يجب على البليغ؛ لأن ترك اللطائف حينئذٍ من اللطائف. (قي)

(٢) قوله: بحسب تفاوت إلخ: بأن يقتضي بعض المقامات تأكيدا واحدا مثلا، وبعضها أكثر، أو في عددها قلة وكثرة بأن تكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر. (تج)

(٣) قوله: ورعاية إلخ: أي الخصوصيات المعتبرات، فرعاية خصوصيتين أعلى من رعاية خصوصية، ورعاية ثلاثة أعلى من رعاية اثنتين لمقام واحد. (دسوقي)

(٤) قوله: والبعد إلخ: كما لو كان كلام مطابق لمقتضى الحال، وانتفى عنه الثقل بالكلية، وهناك كلام آخر مطابق، لكن فيه شيء يسير من الثقل لا يخرجه عن الفصاحة، فالأول أعلى بلاغة من الثاني. (قي)

(٥) قوله: وتتبعها إلخ: هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع. (مطول)

(٦) قوله: وإلى أن إلخ: وإلى أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة. (أطول)

(٧) قوله: دون المتكلم: [لأن هذه الوجوه أصناف الكلام، فلا محالة تكون تابعة.]

(٨) قوله: متصفا بصفة: يعني أن هذه الوجوه ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة معهودة في العرف؛ إذ لا يقال عرفا لمن يتكلم بما فيه تجنيس: «مجنس»، ولا لمن يتكلم بما فيه تطبيق أو ترصيع: «مطبق أو مرصع»، كما يقال عرفا: «فصيح بليغ» للمتكلم بكلام فصيح أو بليغ، وهذا لا ينافي أنه يوصف بكونه مجنسا أو مرصعا لغة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: كلام بليغ: أي أيِّ كلام بليغ يقصده؛ لأن النكرة الموصوفة تعم، نحو: «أكرم رجلا عالما» أي: أيَّ رجل عالم كان، فتخرج عن التعريف ملكة الاقتدار على تأليف نوع خاص، كالمدح دون آخر، كالذم، (عبد الحكيم بر مطول). أو يجاب بأن إضافة المصدر -أي في «تأليف كلام بليغ»- يفيد العموم، أو أن المتبادر من «الملكة» هو الكامل منها، وهو ما ذكرناه، والتعريف يحمل على المتبادر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فعلم إلخ: المقصود منه بيان النسبة بين البليغ والفصيح بعد تعريفهما؛ تتميما للتعريف، وبيان مرجع البلاغة، وبيان الحاجة إلى الفنون الثلاثة وانحصارها في الثلاثة، وبيان الخلاف في التسمية. (أطول)

(١١) قوله: على استعمال إلخ: أي بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه، كما هو عند البعض، فإن «البليغ» موضوع للكلام والمتكلم بوضعين مختلفين، فلفظ «بليغ» من قبيل المشترك اللفظي الذي تعدد فيه الوضع. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو على تأويل كل: أي أو على تأويل هو كل إلخ، يعني أو على تأويل البليغ بما يطلق عليه لفظ «البليغ» عند من لا يجوز استعمال المشترك في معنييه، فالبليغ على هذا: أمر كلي تحته فردان، فهو من قبيل الكلي المتواطئ، وهو المشترك المعنوي. (دسوقي)

(١٣) قوله: مطلقا: أي كانت بلاغة كلام أو متكلم، لكن أخذها في بلاغة الكلام بطريق الصراحة. وأما أخذها -أي الفصاحة- في بلاغة المتكلم فبواسطة، وذلك؛ لأنه أخذ في بلاغة المتكلم قوله: «على تأليف كلام بليغ»، وقد أخذ الفصاحة في تعريف الكلام البليغ، فصار الفصاحة مأخوذا في بلاغة المتكلم. (قي بزيادة ما)

(١٤) قوله: بالمعنى اللغوي: وهو عكس الموجبة الكلية موجبة كلية، واحترز بـ«اللغوي» من العكس الاصطلاحي المنطقي، وهو عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية؛ فإنه صحيح بأن يقال: «بعض الفصيح بليغ». (من الدسوقي)

(١٥) قوله: أي ليس إلخ: يحتمل أن يكون علة لقوله: «ولا عكس بالمعنى اللغوي»، أي: لأنه ليس كل فصيح بليغا. ويحتمل أن يكون تفسيرا لقوله: «ولا عكس»، ففسر النفي -وهو «لا»- بـ«ليس»، وفسر المنفي -وهو العكس اللغوي- بما بعد «ليس». (دسوقي)

(١٦) قوله: وعلم: حاصل ما في المقام: أن الفصاحة والبلاغة تتوقفان على أمور: الاحتراز عن تنافر الحروف، وعن الغرابة، وعن مخالفة القياس، وعن تنافر الكلمات، وعن ضعف التأليف، وعن التعقيد اللفظي، وعن التعقيد المعنوي. وتزيد البلاغة بتوقفها على الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، فمتى فقد الاحتراز عن واحد من الأمور السبعة الأولى انتفت الفصاحة، فتنتفي البلاغة؛ لتوقفها عليها. ومتى فقد الاحتراز عن الخطأ في =

أن البلاغة في الكلام[1] مرجعها أي ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما يقال: «مرجع الجود إلى الغنى»، إلى الاحتراز عن
يعني أن «المرجع» اسم مكان — أي يجب أن يحصل الغنى حتى يحصل الجود

الخطأ[2] في تأدية المعنى المراد وإلَّا لربما[3] أدى المعنى المراد بلفظ غير مطابق لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، وإلى تمييز الكلام الفصيح
الأغراض التي يصاغ لها الكلام — أي معرفة الكلام

عن غيره وإلَّا لربما أورد[4] الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح، فلا يكون بليغا؛ لوجوب الفصاحة في البلاغة. ويدخل[5] في

تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.

والثاني أي تمييز الفصيح[6] من غيره منه أي بعضه ما يبين أي يوضح في علم متن اللغة[7] كالغرابة. وإنما قال: «متن اللغة»[8] أي
بيان لـ«متن اللغة» — أي تمييزات يبين متعلقها في علم إلخ — أي أصلها — أي تمييز السالم من الغرابة عن غيره

معرفة أوضاع المفردات؛ لأن «اللغة» أعم[9] من ذلك، يعني: به[10] يعرف تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن مَن تتبع الكتب
تفسير لـ«علم» — اللغوية — أي من «متن اللغة» — أي بحث، مثل: «تكاكأتم»

المتداولة، وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم أن ما عداها عما يفتقر إلى تنقير أو تخريج فهو غير سالم من الغرابة. وبهذا تبين فساد
لأن الأشياء تبين بأضدادها — على وجه بعيد، مثل: «مسرج» — أي بقوله: «من تتبع»

ما قيل: إنه ليس في علم متن اللغة أن بعض الألفاظ[11] يحتاج في معرفته إلى أن يبحث عنه في الكتب المبسوطة في اللغة، أو في علم
اعتراض من الزوزني — أو يخرج على وجه بعيد

التصريف كمخالفة القياس؛ إذ به يعرف[12] أن «الأجلل» مخالف للقياس دون «الأجل»، أو في علم النحو كضعف التأليف،
مثل إضمار قبل الذكر لفظا ومعنًى وحكمًا

والتعقيد اللفظي[13] أو يدرك[14] بالحس كالتنافر؛ إذ به يعرف أن «المستشزر» متنافر دون «مرتفع»، وكذا تنافر الكلمات.
الذوق الصحيح الذي هو كالحس — أي تنافر الحروف — كقوله: «وليس قرب قبر حرب قبر»

= تأدية المعنى المراد، كما لو كان الكلام غير مطابق لمقتضى الحال: كان الكلام غير بليغ، ولو كان فصيحا. والاحتراز عن الغرابة يكون بعلم اللغة، والاحتراز عن مخالفة القياس يكون بعلم الصرف، والاحتراز عن ضعف التأليف وعن التعقيد اللفظي يكون بعلم النحو، والاحتراز عن تنافر الحروف وعن تنافر الكلمات يكون بالذوق السليم، والاحتراز عن التعقيد المعنوي يكون بعلم البيان، والاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد يكون بعلم المعاني، وأما الوجوه التي تورث الكلام حسنا زائدا فتعرف بالعلم البديع. إذا علمت ذلك تعلم أن مرجع البلاغة -أي الأمور التي يتوقف عليها حصول البلاغة- شيئان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، والاحتراز عن الأسباب المخلة بالفصاحة، وهذا الثاني يندرج تحته الاحتراز عن الأمور السبعة المذكورة. وقصد المصنف بهذا الكلام التمهيد لبيان وجه الحاجة إلى هذين العلمين؛ لأنه إذا علم ما يحتاج إليه في حصول البلاغة، وعلم أن بعضه يدرك بعلوم أخر، وبعضه بالحس وبعضه بهذين العلمين: علم أن الحاجة ماسة إليهما. (علامة دسوقي)

(١) قوله: أن البلاغة في الكلام: جعل البلاغة مقيدا بقيد «الكلام»؛ تبعا لما في «الإيضاح». والأحسن تركه، حتى يعم البلاغة في المتكلم أيضًا، لكن قيد بـ«الكلام»؛ للإشارة إلى أن رجوع بلاغة المتكلم للأمرين إنما هو بالتبع لرجوع بلاغة الكلام لهما، فتوقف بلاغة المتكلم عليهما باعتبار توقف بلاغة الكلام عليهما؛ لأن بلاغة المتكلم متوقفة على بلاغة الكلام؛ لأخذها في مفهومها، فإذا كانت بلاغة الكلام موقوفة عليهما كانت بلاغة المتكلم كذلك. (الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: الاحتراز عن الخطأ إلخ: ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي، حتى يقال: فكيف يصح قوله الآتي: «وما يحترز به عن الأول فهو علم المعاني»؟ لأنه خطأ في كيفية التأدية، فالاحتراز عن التعقيد المذكور احتراز عن الخطأ في كيفية التأدية، لا في نفس التأدية. (عبد الحكيم بتوضيح)

(٣) قوله: وإلا لربما إلخ: أي إن لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز المذكور لجاز حصول البلاغة بدون الاحتراز، أي مع الخطأ في التأدية، فلا يكون مطابقا لمقتضى الحال، فلا يكون بليغا، وقد فرضناه بليغا، هذا خلف. وكذا العبارة الآتية، فتدبر، فقد زلّ فيه الأقدام. (عبد الحكيم)

(٤) قوله: وإلا لربما أورد إلخ: أي وإن لم يحصل التمييز -بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام الفصيح اتفاقا- أمكن أن يؤتى به غير فصيح، فتنتفي البلاغة. وعبر ههنا بـ«أورد» وفي السابق بـ«أدى»؛ لأن الأداء يناسب المعنى، والإيراد يناسب الكلام. (من التجريد)

(٥) قوله: ويدخل إلخ: قيل: إنما احتاج لذلك الاعتذار؛ لكونه قيد «التمييز» في كلام المصنف بـ«الكلام»، ولو قال بدل «الكلام»: «اللفظ» لم يحتج لذلك الاعتذار؛ لكون «اللفظ» شاملا للكلمة والكلام. وقيل: قيد بذلك؛ تبعا لما صنفه المصنف في «الإيضاح»؛ إشارة إلى أن البلاغة متوقفة على فصاحة الكلام أولا وبالذات، وعلى فصاحة الكلمات ثانيا وبالعرض.

(٦) قوله: تمييز الفصيح إلخ: هو بحسب التفصيل خمس تمييزات بعدد المخلات بالفصاحة: أي تمييز الغريب من غيره، وتمييز المخالف للقياس من غيره، وتمييز المتنافر من غيره، وتمييز ما فيه التعقيد من غيره، وتمييز ضعف التأليف من غيره. (دسوقي)

(٧) قوله: متن اللغة: أي أصلها؛ لأن «المتن» يستعمل بمعنى الأصل. وقيل: سمي هذا العلم علم المتن؛ لأن «المتن» هو ظهر الشيء ووسطه وقوته، وهذا العلم تعلق بذات اللفظ ومعناه، والعلوم المتعلقة باللغة غير هذا العلم -كالنحو مثلا- تعلقت بالألفاظ لا من حيث المعنى الموضوع له اللفظ، وما تعلق بالمعنى أقوى. (قي وتج)

(٨) قوله: متن اللغة: [أي لم يقل: «علم اللغة» بل زاد لفظ «متن».]

(٩) قوله: أعم: [لأنه يطلق على جميع أقسام العلوم العربية.]

(١٠) قوله: يعني به إلخ: جواب عما يقال: إن ظاهر كلام المصنف يقتضي أن علم متن اللغة يبين فيه أن هذا اللفظ مثل: «تكأكأتم» غريب، مع أنه لم يذكر في اللغة أصلا. وحاصل جواب الشارح: أن مراد المصنف بكون الغرابة تبين في متن اللغة: أن بهذا العلم يعرف السالم من الغرابة من غيره بمعنى من تتبع إلى آخر ما قال. (دسوقي)

(١١) قوله: بعض الألفاظ إلخ: فكيف يقول: إن تمييز السالم من غيره يبين في علم متن اللغة. (تج)

(١٢) قوله: إذ به يعرف إلخ: لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا في كلمة، وكان الثاني منهما متحركا ولم يكن زائدا لغرض: وجب الإدغام. (تج)

(١٣) قوله: والتعقيد اللفظي: يرد عليه أن التعقيد اللفظي قد يكون سببه اجتماع أمور، كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين، كما سبق، وإذا لم يجب أن يكون لمخالفة القانون النحوي، فكيف يبين في علم النحو؟ أجيب بأن تسبب التعقيد اللفظي عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفة الأصل فيها من تقديم أو تأخير مثلًا، ومخالفة الأصل -وإن جازت- توجب عسر الدلالة والتعقيد، والنحو يبين فيه ما هو الأصل وما هو خلاف الأصل، ويبين أن الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وتقديم المفعول خلاف الأصل، وحينئذٍ فالنحو يعرف به التعقيد اللفظي الحاصل بكثرة مخالفة الأصل. (قي)

(١٤) قوله: أو يدرك إلخ: عطف على «يبين»، أي ومنه تمييز يدرك متعلقه -وهو التنافر- بالحس، كما يدل عليه قوله: «إذ به يدرك إلخ». (تج)

وهو أي ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس، فالضمير عائد إلى «ما»، ومن زعم أنه عائدٌ إلى ما يدرك بالحس فقد سها[1]
أي التمييز الذي يبين متعلقه

سهوًا ظاهرًا، ما عدا التعقيد المعنوي؛ إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره، فعلم[2] أن
تعليل لاستثناء التعقيد / المذكورة / أي متعلق تمييز السالم

مرجع البلاغة بعضه مبيَّن في العلوم المذكورة وبعضه مدرك بالحس[3].
هو الغرابة والمخالفة للقياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي / دعت وحملت

وبقي[4] الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد؛ والاحتراز عن التعقيد المعنوي، فمسَّت الحاجة إلى علمين مفيدين لذلك،
هو المرجع الأول بتمامه / هو بعض المرجع الثاني، أي تمييز الفصيح عن غيره / الاحترازين

فوضعوا علم المعاني للأول[5]، وعلم البيان للثاني وإليه أشار بقوله: وما يحترز به[6] عن الأول أي الخطأ في تأدية المعنى المراد، علم
للاحتراز عن التعقيد

المعاني، وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان، وسمَّوا هذين العلمين علم البلاغة؛ لمكان[7] مزيد اختصاص لهما[8] بالبلاغة،
أي المعاني والبيان / مصدر بمعنى الزيادة / كالصرف والنحو واللغة

وإن كانت البلاغة تتوقف[9] على غيرهما من العلوم، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر، فوضعوا لذلك علم البديع،
من حيث رجوعها إلى تمييز الفصيح من غيره / اللام للتعليل، لا صلة الاحتياج / صلة لـ«احتاجوا» / لذلك المعرفة

وإليه أشار بقوله: وما يعرف به وجوه التحسين[10] علم البديع، ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في

ثلاثة فنون. وكثير من الناس يسمِّي الجميعَ[11] علم البيان، وبعضهم يسمي الأولَ علم المعاني، والأخيرين يعني البيان والبديع علم
هذا طريق ثالث

البيان، والثلاثةَ[12] علم البديع، ولا يخفى[13] وجوه المناسبة.
أي وبعضهم يسمي الثلاثة

الفن الأول: علم المعاني

قدَّمه على علم البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأنَّ رعاية المطابقة لمقتضى الحال -وهو مرجع[14] علم المعاني-
علة لكون المعاني من البيان بمنزلة المفرد من المركب / والمفرد مقدم على المركب طبعا، فقدم وضعا / أي رعاية المطابقة

---

(١) قوله: فقد سَها إلخ: لأن مقتضاه أن كل ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس، وليس كذلك، بل المدرك بالحس بعض ما عداه لا جميعه، ويحتمل أن وجه السهو أنه يوهم أن التعقيد المعنوي يدرك بالعلوم المذكورة؛ لأنه قال: ما عدا التعقيد المعنوي يدرك بالحس، أي وأما هو فلا يدرك بالحس، وهو محتمل لإدراكه بالعلوم السابقة، وحينئذٍ فلا يكون محتاجا لعلم البيان لبيان التعقيد المعنوي، مع أننا بصدد بيان الحاجة إليه لبيان التعقيد. (دسوقي)

(٢) قوله: فعلم: أي بعض مرجعها وهو تمييز الفصيح من غيره. (دسوقي)

(٣) قوله: بالحس: [وهو التنافر، سواء كان في الحروف أو في الكلمات.]

(٤) قوله: وبقي: أي من المرجع الاحتراز عن الخطأ إلخ، فإنهما غير مبينين في علم من علوم المذكورة ولا مدركين بالحس، فمست إلخ. (دسوقي)

(٥) قوله: للأول: [للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.]

(٦) قوله: وما يحترز به إلخ: لما كان الأمر الأول الاحتراز عن الخطأ فصار معنى قول المصنف: «وما يحترز به عن الأول إلخ» أن علم المعاني يحترز به عن الاحتراز عن الخطأ، وهو كما ترى، فأشار الشارح إلى دفعه في تفسير لفظ «الأول» بأن المراد من الأول أول الأمرين الباقيين الذين احتيج إلى الاحتراز عنهما، أي الخطأ لا الاحتراز عن الخطأ، كما صرح في «المطول».

(٧) قوله: لمكان إلخ: [مصدر من «الكينونة»، وهي التحقق والوجود.] أورد على هذا التعليل أن مرجع البلاغة -كما مر- شيئان: الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وتمييز الفصيح عن غيره، والشيء الأول إنما يكون بعلم المعاني ولا يشاركه فيه غيره من العلوم، فلا يظهر بالنسبة إليه التعبير بمزيد. والشيء الثاني كما يتوقف على علم البيان يتوقف على اللغة والصرف والنحو، فلا زيادة له عن غيره. وأجيب عن الأول بأن المراد بقوله: «مزيد اختصاص لهما» أي بمجموعهما، لا لكل منهما. وعن الثاني بأن علم البيان المقصود منه بالذات التمييز المذكور، بخلاف النحو مثلا؛ فإنه ليس المقصود منه بالذات ذلك التمييز، بل ذلك حاصل منه تبعا، والمقصود بالذات منه معرفة حال اللفظ إعرابا وبناء. (من الدسوقي)

(٨) قوله: اختصاص لهما: على أن البلاغة إنما يتحقق عندهما -أي عند المعاني والبيان- ويتم بهما، والعبرة للجزء الأخير. (أبو القاسم)

(٩) قوله: تتوقف إلخ: وإنما كان لهما مزيد اختصاص بالبلاغة مع توقفها من هذه الحيثية على عدة علوم؛ لأن هذين العلمين لا يبحثان إلا على ما يتعلق بالبلاغة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وجوه التحسين: أي الطرق والأمور التي يحصل بها تحسين الكلام. (دسوقي)

(١١) قوله: يسمّي الجميع إلخ: هذا طريق آخر غير الطريق الأول؛ لأن الطريقة الأولى أن يسمى الفن الأول بعلم المعاني، والثاني بالبيان، والثالث بالبديع. والطريقة الثانية أن تسمى الثلاثة -أي المعاني والبيان والبديع- كلهم بعلم البيان.

(١٢) قوله: والثلاثة إلخ: ظاهر قول المصنف يدل على أن قوله: «والثلاثة إلخ» من تتمة الطريقة الثالثة، فيكون حاصله: أن الطريقة الثالثة أن تسمى الأول بالمعاني والأخيرين بالبيان، وتسمي الثلاثة بالبديع. وقيل: تقديره: «وبعضهم يسمي الثلاثة علم البديع»، فعلى هذا يكون قوله: «والثلاثة إلخ» طريقا رابعا، وليست من تتمة الطريقة الثالثة.

(١٣) قوله: ولا يخفى: أما وجه تسمية الأول بـ«المعاني»؛ فلأنه يعرف به المعاني التي يصاغ لها الكلام، المسماة بخواص التركيب. وتسمية الثاني بـ«البيان»؛ فلأنه يعرف به بيان إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء. وتسمية الثالث بـ«البديع»؛ فللبحث فيه عن المحسنات، ولا خفاء في بداعتها، وإما لأنه لما لم يكن له مدخل في تأدية المعنى المراد الموضوع له الكلام صار أمرا مبتدعا، أي زائدًا. وأما تسمية الجميع بـ«البيان»؛ فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، ولا خفاء في تعلق الفنون به، أي بالكلام الفصيح المذكور تصحيحا وتحسينا. وأما وجه تسمية الأخيرين بـ«البيان» فلتعلقهما بالبيان، أي المنطق الفصيح، أو لتغليب الفن الثاني على الثالث. وأمّا تسمية الجميع بالبديع فلبداعة مباحثها أي حسنها، أو لأنه يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد. (ملخص دسوقي وتجريد)

(١٤) قوله: وهو مرجع إلخ: الضمير للرعاية، وتذكير الضمير باعتبار الخبر. والمراد بالمرجع ههنا: الفائدة والثمرة، لا ما يتوقف عليه الشيء، كما مر سابقا في قول المصنف: «فعلم أن مرجع البلاغة إلخ»؛ إذ لا يتوقف علم المعاني وحصوله على تحقق الرعاية المذكورة؛ إذ يمكن أن يوجد في شخص ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي من حيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، ولا يحصل من ذلك الشخص رعاية المطابقة المذكورة ولا قصدها، فقد وجد علم المعاني بدون تلك الرعاية. (من قي وتج)

معتبرة[١] في علم البيان، مع زيادة شيء آخر، وهو إيراد المعنى الواحد[٢] في طرق مختلفة.

خبر «أن» — أي بطرق

وهو علم[٣] أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية[٤]، ويجوز[٥] أن يراد به نفس الأصول والقواعد[٦] المعلومة، ولاستعمالهم

أي بـ«علم» — أي علم المعاني — أي كيفية راسخة — أي على استحضار إدراكات — أي الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة

المعرفة في الجزئيات، قال: **يعرف به أحوال اللفظ العربي** أي هو علم يستنبط منه[٧] إدراكات جزئية، هي معرفة كل فرد فرد من

والعلم في الكليات — أي في إدراك الجزئيات — ولم يقل: «يعلم»

جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أيَّ فرد يوجد منها أَمكنَنا أن نعرفه بذلك العلم. وقوله: **التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال،**

إشارة إلى أن الاستغراق عرفي، وأن المراد: إمكان المعرفة لا المعرفة بالفعل — أي بتلك الملكة أو بالأصول والقواعد

احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل: الإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه[٨] في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسِّنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما[٩] مما يكون بعد رعاية المطابقة، والمراد:[١٠] أنه علم به يعرف هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ لمقتضى الحال؛ لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف والتنكير والتقديم

أي لا أن علم المعاني معرفة هذه الأحوال مطلقا — كما توهمه عبارة المصنف — إذ العلوم التصديقات لا التصورات

والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان؛ إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية[١١].

أي بقولنا: «من حيث»

والمراد بأحوال اللفظ: الأمور العارضة[١٢] له من التقديم والتأخير والإثبات والحذف وغير ذلك. ومقتضى الحال[١٣] في التحقيق هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في «المفتاح»، وصرح به في شرحه، لا نفس الكيفيات من التقديم

أي المتصف بصفة مخصوصة

والتأخير والتعريف والتنكير على ما هو ظاهر عبارة «المفتاح» وغيره، وإلا لما صح[١٤] القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال؛

راجع للمنفي

---

(١) قوله: معتبرة إلخ: أي على جهة الشرطية؛ لأن الرعاية المذكورة شرط لاعتداد ثمرة البيان، وهي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة الوضوح والخفاء، فلا يعتد بثمرة البيان ما لم يوجد رعاية المطابقة لا على جهة الجزئية؛ لأن رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لا جزء منه، ولا فائدة له؛ لأن البيان ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطرق، ولا يترتب على البيان الرعاية المذكورة، فظهر أن الرعاية ليست جزءا للبيان ولا فائدة له، فتكون معتبرة في البيان على جهة الشرطية. (مل)

(٢) قوله: المعنى الواحد: كثبوت الجود لزيد، فإنك تعبر عنه تارة بقولك: «زيد سخي»، وتارة بقولك: «زيد كثير الرماد»، وتارة بقولك: «زيد هزيل الفصيل»، وتارة بقولك: «رأيت بحرا في الحمام» وقد رأيت زيدا. (دسوقي)

(٣) قوله: وهو علم: قال الشارح في «المطول»: بيان ذلك أن واضع هذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن الإنسان من استحضارها والالتفات إليها وتفصيلها متى أريد، وهي العلم، ألا ترى أنك إذا قلت: «فلان يعلم النحو»، لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية هي مبدأ تفاصيل مسائله، بها يتمكن من استحضارها، ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد؛ لأنه كثيرا ما يطلق عليها، انتهى. فعلم أنه يجوز إطلاق «العلم» على كلا المعنيين.

(٤) قوله: إدراكات جزئية: إن قلت: «الإدراك» لا يوصف بالكلية ولا بالجزئية، والذي يتصف بهما إنما هو المدرك، كالإنسان وزيد، وحينئذٍ فالمناسب أن يقال: «يقتدر بها على إدراك الجزئيات»؟ وأجيب: بأن في الكلام حذف مضاف، أي: يقتدر بها على إدراك مدركات جزئية. وقد يقال: لا حاجة لذلك؛ لأن إدراك الجزئي جزئي حقيقي؛ لأن جزئية المدرك -بالفتح- تستلزم جزئية الإدراك. (دسوقي)

(٥) قوله: ويجوز إلخ: يفهم من كلامه أن «العلم» مشترك، ولا يضر وقوعه ههنا في التعريف؛ لصحة إرادة كل من معنييه، ومنع وقوع المشترك في التعريف إذا لم يصح إرادة كل من معانيه. ثم تصدير الشارح بالمعنى الأول وتصدير المعنى الثاني بـ«يجوز» يقتضي أن الثاني مرجوح، والراجح الأول، مع أن الأمر ليس كذلك؛ لأن إطلاق «العلم» على المسائل كثير شائع، وإطلاقه على الملكة قليل، مع أن المناسب بقوله الآتي: «وينحصر في ثمانية أبواب» هو المعنى الثاني؛ لأن المنحصر في الأبواب إنما هو الأصول لا الملكة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: والقواعد: [أشار به إلى أن إطلاق «العلم» على القواعد المعلومة كإطلاق «الخلق» على «المخلوق».]

(٧) قوله: يستنبط منه: أي يستخرج منه. ولفظة «من» للتعدية إن جرينا على أن المراد بالعلم: الأصول والقواعد. وللسببية إن جرينا على أن المراد به: الملكة، أي يستخرج بسبب هذه الملكة إدراكات إلخ. (تجريد البناني)

(٨) قوله: مما لا بد منه: أي على وفق الوضع، فاندفع الاعتراض بأن بعض هذه الأمور لا يتوقف أداء أصل المعنى عليه، كالإدغام؛ إذ لو قال: «زيد أجلل» كان مؤديا لأصل المعنى. (تجريد)

(٩) قوله: ونحوهما: اعترض بأن المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال، فلا يخرج عن التعريف؟ والجواب: أن المراد من المحسنات البديعية: ما لم يقتضها الحال، وإلا فلا تخرج من التعريف، بل تكون داخلة فيه بالحيثية المرادة، لأنها من أفراد المعرف. (قي بتغير ما)

(١٠) قوله: والمراد: جواب عما يقال: إن قول المصنف: «يعرف به حال اللفظ العربي» يتبادر منه أن المراد من المعرفة: أعم من التصور والتصديق؛ لأن المعرفة يشتملهما، فتصور أحوال اللفظ -كالتعريف والتنكير والتأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك- يدخل في علم المعاني، مع أن تصور هذه الأحوال ليس بشيء من علم المعاني. وحاصل الجواب: أن المراد من المعرفة: المعرفة التصديقية، وحينئذٍ فمعنى كلام المصنف: أنه علم يصدق ويحكم بسببه بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال. هذا محصل كلام الشارح، كما يرشد إليه ما بعد، لكنه لو عبر بـ«التصديق» لكان أصرح في مقصوده. (مأخوذة من الدسوقي)

(١١) قوله: من هذه الحيثية: يعني أن علم المعاني لا يعلم به أحوال اللفظ من حيث كونه مطابقا لمقتضى الحال، بل البحث فيه عن أحوال اللفظ من جهة كونه حقيقة أو مجازا، فقد خرج البيان من المعاني. (ملخص)

(١٢) قوله: الأمور العارضة إلخ: أي فالمراد بأحوال اللفظ: مقتضيات الأحوال، وليس المراد بالأحوال الأمور الداعية التي أضيف إليها المقتضى كالإنكار؛ لأن تلك ليست أحوالا للفظ، بل للمخاطب. (تجريد)

(١٣) قوله: ومقتضى الحال إلخ: حاصله: أن الحال هو الإنكار مثلا، ومقتضاه هو الكلام الكلي المؤكد، واللفظ هو الكلام المخصوص المحتوي على التأكيد المخصوص، وعلى هذا فالمطابقة ظاهرة؛ لأن اللفظ المخصوص بسبب ما احتوى عليه في التأكيد المخصوص طابق الكلام الكلي بمعنى أنه صار فردا من أفراده، وعلى هذا معنى كلام المصنف أنه علم يعرف به أحوال اللفظ من حيث إن بها يصير اللفظ مطابقا، أي فردا من أفراد مقتضى الحال. (دسوقي)

(١٤) قوله: وإلا لما صح إلخ: أي وإن لم ترد بمقتضى الحال الكلام الكلي، بل أردنا به الكيفيات -كما هو ظاهر «المفتاح»-: لما صح القول بأنها -أي تلك الكيفيات- أحوال. (دسوقي)

لأنها عين(١) مقتضى الحال، وقد حققنا ذلك في الشرح. وأحوال الإسناد(٢) أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد وتركه مثلًا من

الباء داخلة على المقصور عليه

الاعتبارات الراجعة(٣) إلى نفس الجملة، وتخصيص «اللفظ» بـ«العربي» مجرد اصطلاح؛(٤) لأنَّ الصناعة(٥) إنما وضعت لذلك.

لأن المراد من «العلم»: جملة المسائل، ولا يطلق على كل واحد منها.

وينحصر المقصود(٦) من علم المعاني في ثمانية أبواب انحصار الكل في الأجزاء، لا الكلي في الجزئيات، وإلَّا لصدق علم المعاني

«من» تبعيضية إن كان المراد من المعاني: ما يشمل تعريفه ومسائله ووجه الانحصار والتنبيه. وبيانية لو كان المراد منه: المسائل فقط

على كل باب. [١] أحوال(٧) الإسناد الخبري، [٢] وأحوال المسند إليه، [٣] وأحوال المسند، [٤] وأحوال متعلقات الفعل(٨)، [٥] والقصر(٩)، [٦] والإنشاء،

لأن الكلي يصدق على كل واحدة من جزئياته

[٧] والفصل والوصل، [٨] والإيجاز والإطناب والمساواة، وإنما(١٠) انحصر فيها؛ لأنَّ الكلام إمَّا خبر، أو إنشاء؛ لأنه لا محالة(١١) يشتمل(١٢)

أي الكلام — فيكون لأحواله باب مختص — أي النسبة، ذكّر باعتبار الخبر

على نسبة تامة بين الطرفين، قائمة بنفس المتكلم(١٣)، وهو تعلق أحد الشيئين بالآخر بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجابا أو

خرجت النسبة الناقصة كالتقييدية والتوصيفية — أي المسند إليه — المسند — أي التعلق — ذلك التعلق — أي التفسير

سلبًا أو غيرهما كما في الإنشائيات. وتفسيرها بـ«إيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه» خطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل

إذ لا إيجاب ولا سلب فيها بحسب الوضع وإن لزمه — المطلق خبرا كان أو إنشاء — أي التقسيم إلى خبر وإنشاء

النسبة التي في الكلام الإنشائي فلا يصح التقسيم، فالكلام إن كان لنسبته(١٤) خارج(١٥) في أحد(١٦) الأزمنة الثلاثة، أي يكون بين

تفريع على النفي — أي تقسيم الكلام إلى الخبر والإنشاء — أي النسبة الخارجية

الطرفين في الخارج(١٧) نسبة ثبوتية أو سلبية، تطابقه أي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن يكونا ثبوتيين(١٨) أو سلبيين، أو لا تطابقه

المفهومة من الكلام — بيان لكيفية التطابق

---

(١) قوله: لأنها عين إلخ: أي فحينئذٍ يلزم اتحاد المطابق –بالفتح، وهو مقتضى الحال– والمطابق بسببه، وهو أحوال اللفظ، وأما المطابِق –بالكسر– فهو اللفظ، فقولك مثلا: «إن زيدا قائم» للمنكر طابق بسبب ما فيه من التأكيد مقتضى الحال، وهو التأكيد، واتحاد المطابق والمطابق بسببه محال. وقد يقال: مقتضى الحال الكيفيات الكلية، والمراد هنا بالأحوال: الكيفيات الجزئية، فلا يلزم اتحادهما، تأمل. (قي وتج)

(٢) قوله: وأحوال الإسناد إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قول المصنف: «يعرف به أحوال اللفظ العربي» غير شامل لأحوال الإسناد كالتأكيد وعدمه والقصر والمجاز والحقيقة العقليين؛ فإن هذه ليست من أحوال اللفظ، بل من أحوال الإسناد، وهو غير لفظ، فيقتضي أن هذه الأحوال لا تعرف بعلم المعاني، وأن البحث عن تلك الأحوال ليس من مسائل ذلك الفن، مع أنه منها؟ وحاصل الجواب: أن هذه المذكورات وإن كانت أحوالا وأوصافا للإسناد إلا أن الإسناد جزء للجملة، فتكون المذكورات أحوالا للجملة بالواسطة، فمراد المصنف من قوله: «يعرف به أحوال اللفظ» أعم من أن يعرف مباشرة أو بواسطة. (علامة دسوقي)

(٣) قوله: الراجعة إلخ: لأنه يصدق على أحوال الجزء أنها أحوال نفس الكل. (دسوقي وتجريد)

(٤) قوله: مجرد اصطلاح: أي اصطلاح من علماء الفن مجرد عن الموجب، ولا يصح أن يكون تخصيص اللفظ بالعربي لإخراج غير العربي؛ لأن أحوال اللفظ الغير العربي أيضا بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وبها يرتفع شأنه، لكنهم توافقوا على التعرض للبحث عن أحوال اللفظ العربي دون غيره. (من قي وتج)

(٥) قوله: لأن الصناعة إلخ: الأولى «ولأن الصناعة» فيكون خبرا ثانيا. حاصله: أن الصناعة إنما وضعت وأسست للبحث عن اللفظ العربي؛ لأن مقصود مدونه إنما هو معرفة أسرار القرآن، وهو عربي، وإن كان يمكن جريانها في كل لغة. (قي وتج)

(٦) قوله: المقصود: هذا بدل من الضمير في «ينحصر» العائد على «علم المعاني»، لا أنه الفاعل، حتى يلزم من المصنف حذف الفاعل. وزاد الشارح ذلك لإخراج التعريف وبيان الانحصار والتنبيه؛ فإنها من العلم، وليست من المقصود منه، فلو لم يزد المقصود لفسد الحصر؛ لكون هذه الأمور الثلاثة ليست من الأبواب الثمانية. والحاصل: أن المراد بعلم المعاني هنا: ما يشمل مسائله وتعريفه، وبيان وجه الانحصار والتنبيه الآتي. وبالمقصود منه: مسائله التي اشتملت عليها هذه الأبواب الثمانية. (قي)

(٧) قوله: أحوال إلخ: هو بالرفع خبر لمحذوف أي «أولها»، وكذا في البواقي. أو بالنصب على أنه مفعول لمحذوف أي «أعني». وبالجر على أنه بدل بعض لـ«ثمانية أبواب».

(٨) قوله: متعلقات الفعل: أي أو ما في معناه، وإنما اقتصر عليه؛ لأنه الأصل. (دسوقي)

(٩) قوله: والقصر: إنما لم يقل: «أحوال القصر»، وكذا ما بعده؛ لأنها في نفسها أحوال، فلو ذكر لزم إضافة الشيء إلى نفسه، لكنه ينتقض بـ«الإنشاء». (تجريد)

(١٠) قوله: وإنما إلخ: إنما قدر ذلك إشارة إلى أن قول المصنف: «لأن الكلام إلخ» علة لمحذوف معلوم مما سبق.

(١١) قوله: لأنه لا محالة: هو مصدر ميمي بمعنى التحول، وهو اسم «لا»، وخبره محذوف أي «موجودة»، والجملة معترضة بين اسم «إن» وخبرها، وهو «يشتمل»، مفيدة لتأكيد الحكم، أي لأن الكلام يشتمل على نسبة، ولا تحول عن ذلك موجود، أي لا بد من ذلك. (دسوقي)

(١٢) قوله: يشتمل: [اشتمال الكل على الجزء؛ لأن أجزاء الكلام: المسند إليه، والمسند، والإسناد]

(١٣) قوله: قائمة بنفس المتكلم: اعلم أن النسب ثلاثة: كلامية وذهنية وخارجية، فالأولى تعلق أحد الطرفين بالآخر المفهوم من الكلام، وتصورها وحضورها في ذهن المتكلم هو النسبة الذهنية، وتعلق أحد الطرفين بالآخر في الخارج خارجية، فالأولى والثالثة قائمة بأحد الطرفين، والثانية قائمة بذهن المتكلم.

إذا علمت هذا فقول الشارح: «قائمة بنفس المتكلم» محل النظر؛ لاقتضائه قيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم. وقد يجاب بأن المراد بقيام النسبة الكلامية بنفس المتكلم: إدراكها لها، لا أنها صفة للنفس متحققة فيها، فهو قيام علم وإدراك كسائر المعلومات، لا قيام تحقق كقيام البياض بزيد. وبهذا اندفع أيضًا ما يتراءى من التنافي بين قوله: «قائمة بنفس المتكلم» المقتضي لقيامها بنفسه، وقوله: «وهي تعلق إلخ» المقتضي لقيامها بأحد الطرفين. (ملخص الدسوقي)

(١٤) قوله: لنسبته: أي للنسبة المفهومة منه الحاصلة في الذهن. (قي)

(١٥) قوله: خارج: المراد بالخارج: النسبة الخارجية الثابتة للطرفين، مع قطع النظر عما يفهم من الكلام، وإنما سمى المصنف النسبة الخارجية خارجا؛ لوقوعها في الخارج. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: في أحد إلخ: أي واقع ذلك الخارج بمعنى النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة. وأفاد الشارح بهذا دفع ما يتوهم من أن الأخبار الموجبة الاستقبالية –نحو: «سيقوم زيد»– كلها كاذبة؛ إذ لا نسبة لها خارجية في الحال تطابقها، وأن الأخبار السلبية الاستقبالية كلها صادقة؛ لموافقة نسبتها المفهومة منها للخارجية. وحاصل الدفع: أن المعتبر ثبوت النسبة الخارجية في أحد الأزمنة الثلاثة، فإن كانت ماضوية اعتبر ثبوت الخارجية في الماضي، وإن كانت حالية اعتبر ثبوتها في الحال، وإن كانت استقبالية اعتبر ثبوتها في الاستقبال. (دسوقي)

(١٧) قوله: في الخارج: المراد بالخارج هنا: الواقع ونفس الأمر، فهو غير الخارج في كلام المصنف؛ لأن المراد به النسبة الخارجية، كما علمت. وأشار الشارح بهذا التفسير إلى أن المصنف أطلق «الخارج» وأراد به الواقع فيه، وهو النسبة الخارجية. (قي)

(١٨) قوله: بأن يكونا ثبوتيين: نحو: قائم، والحال أنه غير قائم في الواقع. (قي)

بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية، أو بالعكس[١]، **فخبر** أي فالكلام خبر[٢]، **وإلا** أي وإن لم يكن[٣] لنسبته خارج كذلك **فإنشاء**، وتحقيق ذلك أنَّ الكلام[٤] إمَّا أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ، ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد[٥] إلى كونه دالًّا على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين، وهو الإنشاء، أو يكون نسبته بحيث يقصد أنَّ لها نسبة خارجية تطابقها أو لا تطابقها فهو الخبر؛ لأنَّ النسبة[٦] المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بدَّ وأن تكون[٧] بين الشيئين، ومع قطع النظر عن الذهن لا بدَّ أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد قائم»، فإنَّ نسبة القيام مثلا حاصلة لزيد قطعًا[٨]، سواء قلنا: إنَّ النسبة من الأمور الخارجية، أو ليست منها، وهذا[٩] معنى وجود النسبة الخارجية.

والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد. والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه كالمصدر، واسمي الفاعل والمفعول، وما أشبه ذلك. ولا وجه[١٠] لتخصيص هذا الكلام بالخبر، **وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد[١١] على أصل المراد لفائدة** احترز به عن التطويل، على أنه[١٢] لا حاجةَ إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ، **أو غير زائد**، هذا كله ظاهر، لكن لا طائل تحته؛ لأنَّ جميع ما ذكره من القصر، والفصل

---

(١) قوله: أو بالعكس: كقولك: «ليس زيد قائما»، وكان زيد في الواقع قائما. (دسوقي)

(٢) قوله: فالكلام خبر: أي من حيث احتماله للصدق والكذب كما أنه قضية ومسألة ومقدمة ومطلوب ونتيجة من حيث إنه مشتمل على الحكم ومسئول عنه وجزء دليل ومطلوب به وحاصل منه، فالذات واحدة واختلاف العبارات بحسب الاعتبارات. وإنما قدر الشارح «فالكلام»؛ لأن جواب الشرط يكون جملة. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: وإن لم يكن إلخ: اعلم أن الكلام المنفي إذا كان فيه قيد أو قيود كان النفي متوجها للقيد أو القيود في الغالب، إذا علمت هذا فاعلم أن في كلام المصنف مقيدًا -وهو النسبة-، وقيدين -وهما: الخارج، والمطابقة وعدمها- ففي كلام المصنف: «وإلا» النفي راجع إما إلى مجموع القيدين، أو إلى القيد الأول -أعني الخارج- بقرينة ما اشتهر أن لا خارج للإنشاء، فيكون مدار الفرق بين الإنشاء والخبر عدم الخارج في الإنشاء وتحققه في الخبر، وإما يكون النفي راجعا إلى القيد الثاني -أعني «تطابقه إلخ»- فيكون المعنى أن في الخبر يقصد مطابقته أو لا مطابقته، وفي الإنشاء لا يقصد، فيكون مدار الفرق القصد في الخبر وعدمه في الإنشاء، ويشير إلى المعنى الثاني كلام الشارح فيما بعد، كما سيأتي. (خلاصة الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: أن الكلام: حاصله أن للإنشاء أيضًا نسبة خارجية تطابقه أو لا تطابقه، والفرق بينه وبين الخبر قصد المطابقة واللامطابقة في الخبر، وعدم قصد ذلك في الإنشاء. وفي قوله: «وتحقيق إلخ» إشارة إلى أن ما يقتضيه ظاهر المتن من أن الفرق بينهما أن الخبر له خارج، والإنشاء لا خارج له كلام ظاهري خلاف التحقيق.

والحق عندي على ما قال بعض الأعلام: إن المراد من التطابق وعدم التطابق: إن كان التطابق بين النسبة الكلامية والخارجية وعدم التطابق بينهما فلا شك أن ذلك متحقق في الإنشاء أيضًا، كما في «هل زيد قائم»؛ فإن النسبة الكلامية فيه طلب الفهم من المخاطب، والنسبة الخارجية له الطلب النفسي للفهم، فإن كان الطلب النفسي ثابتا للمتكلم في الواقع، كان الخارج مطابقا للنسبة الكلامية، وإن كان الطلب النفسي غير ثابت للمتكلم في الواقع كان الخارج غير مطابق، وقس عليه سائر الإنشاءات. وإن كان المراد من تطابق النسبة للخارج: الحكاية عما هو ثابت في الواقع فظاهر أنه لا يوجد في الإنشاءات؛ لأن النسب الإنشائية ليست بحاكية عن النسبة الثابتة في نفس الأمر، بل محضرة، فيترتب عليها وجود أو عدم أو معرفة أو تحسر أو نحو ذلك، وحينئذٍ فالنسب الإنشائية لا خارج لها تطابق ذلك النسبة له أو لا تطابقه. (ملخص الحواشي)

(٥) قوله: من غير قصد: هذا لا ينافي أن الإنشاء له نسبة خارجية؛ لأن نفي القصد إلى كونه دالا على النسبة الواقعية لا يستلزم نفي حصول تلك النسبة. (قي)

(٦) قوله: لأن النسبة: [علة لما تضمنه قوله: «أو تكون نسبته».]

(٧) قوله: لا بد وأن تكون: الواو زائدة في متعلق اسم «لا»، والأصل: «لا بد أن يكون»، أي: لا بد من أن يكون، أي لا غنى عن أن يكون إلخ. وخبر «لا» محذوف، أي: «حاصل»، وجعل الخبر «أن يكون» غير ظاهر. (تجريد)

(٨) قوله: قطعا: يعني وإن قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه. أو يكون القطع بمعنى الجزم، والمناسب لسياق الكلام الأول. (قي)

(٩) قوله: وهذا إلخ: أي معنى وجود النسبة الخارجية، وجودها في الواقع بين الشيئين، وليس المراد بوجودها: أنها متحققة في الخارج والعيان، كبياض الجسم، فمعنى الخارج الذي نسبت إليه النسبة: خارج الذهن يعني الواقع ونفس الأمر، وليس بمعنى الأعيان، أي الأشياء المعينة المشاهدة. (تج)

(١٠) قوله: ولا وجه إلخ: قال الشارح في «المطول»: لأن الإنشاء أيضًا لا بد له مما ذكره، وقد يكون لمسنده أيضًا متعلقات. قال في «الأطول»: وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي وجه التخصيص؛ إذ رب مشترك يخص في البيان ببعض لنكتة، والنكتة هنا: أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند الخبريين، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايسة، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء. وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر.

على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل، كما في «بعت»، أو حذف، كما في «اضرب» فإن أصله: «تضرب»، أو بزيادة، كما في «لتضرب» و«لا تضرب»؛ فإن أصلهما: «تضرب»، وهو الخبر، إلى غير ذلك. (هكذا في التجريد)

(١١) قوله: إما زائد: [هذا باب سابع، وإذا ضم معها باب الإنشاء صارت الأبواب ثمانية، وهو المطلوب.]

(١٢) قوله: على أنه إلخ: «على» للاستدراك، أي لكن لا حاجة إليه أي إلى ذلك القيد، =

والوصل، والإيجاز ومقابلَيه إنما هي من أحوال الجملة[١] أو المسند إليه أو المسند[٢]، مثل: التأكيد والتقديم والتأخير، وغير ذلك.
(هما الإطناب والمساواة) (من أحوال الجملة) (هما من أحوال الطرفين)

فالواجب في هذا المقام[٣] بيان سبب إفرادها وجعلها[٤] أبوابا برأسها، وقد لخَّصنا ذلك في الشرح[٥].
(عن غيرها)

تنبيه[٦] على تفسير[٧] الصدق والكذب الذي قد سبق[٨] إشارة[٩] ما إليه في قوله: «تطابقه أو لا تطابقه».
(«ما» زائدة لتأكيد التقليل)

اختلف[١٠] القائلون بانحصار الخبر في الصدق والكذب[١١] في تفسيرهما، فقيل: صدق الخبر مطابقته أي مطابقة حكمه[١٢]
(متعلق بـ«اختلف»)
للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري، وكذبه أي كذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته للواقع[١٣]، يعني أنَّ الشيئين
(أي نفس الأمر)
الذين أوقع بينهما نسبة في الخبر لا بد أن يكون بينهما نسبة في الواقع، أي مع قطع النظر عما في الذهن وعما يدل عليه الكلام،
(هي النسبة الخارجية) (وهي النسبة الذهنية) (وهي النسبة الكلامية)
فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج -بأن تكونا[١٤] ثبوتيتين أو سلبيتين-[١٥] صدق، وعدمها -بأن
(أي المطابقة)
تكون[١٦] إحداهما ثبوتية والأخرى سلبية- كذب.

= وهو قوله: «لفائدة»، وذلك لأن الكلام البليغ هو المطابق لمقتضى الحال، ومتى كان مطابقا لمقتضى الحال فلا بد فيه من فائدة، ومتى كان زائدًا لا لفائدة فلا يكون بليغا. وأجيب بأن الغرض: التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ في مفهوم الإطناب، ولو لم يقيد الزيادة بكونها لفائدة لم يفهم اعتبارها في مفهومه. (دسوقي وچلپي)

(١) قوله: من أحوال الجملة: هذا بالنظر للفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة إذا تعلقت بجملة.

(٢) قوله: أو المسند إليه أو المسند: هذا بالنظر للقصر والإطناب ومقابليه إذا تعلقت بمفرد. (دسوقي)

(٣) قوله: في هذا المقام: أي مقام حصر المقصود من علم المعاني في الأبواب الثمانية. (دسوقي)

(٤) قوله: وجعلها: يعني ذكر سبب إفراد بعض الأحوال بالتبويب عن بعض أهم، وأما مجرد تعدادها وبيان الحصر فيها فهذا لا طائل تحته؛ لأن هذا معلوم باستقراء كلامه. (تج وقي)

(٥) قوله: لخصنا ذلك في الشرح: قال الشارح في «المطول» في بيان السبب في إفراد هذه الأبواب الثمانية: اللفظ إما جملة أو مفرد، فأحوال الجملة هي الباب الأول، والمفرد إما عمدة أو فضلة، والعمدة إما مسند إليه أو مسند، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة؛ تمييزا بين الفضلة والعمدة والمسند إليه والمسند. لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غرض وكثرة أبحاث وتعدد طرق -وهو القصر- أفرد بابا خامسا، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولهم به مزيد اهتمام -وهو الفصل والوصل- وجعل بابا سادسا. ولما كان من الأحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة، بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة: جعل بابا سابعًا، يعني الإيجاز والإطناب والمساواة، وهذه الأحوال يشترك فيها الخبر والإنشاء. ولما كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابا ثامنا.

فحاصل ما ذكره الشارح: أنه إنما أفردها بأبواب؛ لكثرة تشعبها وصعوبة أمرها بكثرة مباحثها، بخلاف غيرها من الأحوال كالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وغيرها، فلذا لم يفرد بأبواب.

(٦) قوله: تنبيه: هو خبر لمحذوف أي: «هذا تنبيه»، وهو في اللغة: الإيقاظ. وفي الاصطلاح: اسم لكلام مفصل لاحق يفهم معناه إجمالًا من الكلام السابق، فلما ذكر الخبر، ومن وصفه المشهور الصدق والكذب مع الإشارة إلى معناهما بقوله: «تطابقه أو لا تطابقه»، وفي ذلك ذكر الصدق والكذب إجمالا: وضع لذكرهما تفصيلا تنبيها، فقال: هذا تنبيه في تفسير الصدق والكذب، وفي ذكر ما يتعلق بهما من الاستدلال والرد والخلاف. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: على تفسير إلخ: متعلق بـ«تنبيه» إن أريد منه المعنى اللغوي؛ لأنه مصدر، وإن أريد به المعنى الاصطلاحي فهو كغيره من التراجم جامد ليس فيه معنى الفعل، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف، أي: دالٌّ أو مشتملٌ على تفسير... وقد يقال: إنه يتعين الثاني؛ لأنه -أي «التنبيه»- وإن كان في الأصل مصدرًا، إلا أنه انسلخ عن المصدرية، وجعل اسما للألفاظ المخصوصة. (دسوقي)

(٨) قوله: قد سبق: [في حواشي «المطول»: الأظهر أنه سماه تنبيها؛ لأنه في حكم البديهي، فليس به كبير احتياج إلى الدليل.]

(٩) قوله: إشارة: حيث قال: «تطابقه أو لا تطابقه»، فأفاد أن الكلام الخبري إما أن توجد فيه المطابقة أو لا، ولا شك أن المطابقة هي الصدق، وعدمها هو الكذب، فقد تقدم ذات الصدق وذات الكذب، وإن لم تعلم تسمية هاتين الذاتين بهذين الاسمين، فقد سبق ذكرهما في الجملة، أي باعتبار ذاتيهما لا باعتبار اسميهما. (قي وتجريد)

(١٠) قوله: اختلف إلخ: حاصله أن العلماء اختلفوا في الخبر هل ينحصر في الصادق والكاذب، وبه قال الجمهور والنظام، أو لا ينحصر، بل فيه ما ليس بصادق ولا كاذب، وبه قال الجاحظ، والقائلون بالانحصار اختلفوا في تفسير الصدق والكذب، فالجمهور فسروهما بتفسير، والنظام فسرهما بتفسير آخر. (قي)

(١١) قوله: في الصدق والكذب: اعترض عليه بأن الخبر ليس محصورا في الصدق والكذب، بل في الصادق والكاذب. وأجيب بتقدير مضاف إما قبل لفظ «الخبر» أي: «بانحصار صفة الخبر»، أو قبل لفظ «الصدق» أي: «في ذي الصدق وذي الكذب». (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: أي مطابقة حكمه: الحق أن المقصود بهذا التفسير: هو الإيماء إلى أن المطابقة وعدمها صفة للحكم أولا وبالذات، وبواسطة يتصف الخبر بهما؛ لأن الخبر عبارة عن اللفظ، وهو لا يتصف بالمطابقة حقيقة. (چلپي)

(١٣) قوله: للواقع: أورد على تعريف الصدق والكذب المبالغة، كـ«جئتك اليوم ألف مرة»؛ فإنها يصدق عليها حد الكذب وليست بكذب. والجواب: أن المبالغ إن قصد ظاهر الكلام فكذب، وإن قصد معنى مجازيا، -كالكثرة في المثال- فصدق؛ لمطابقة المعنى المراد للواقع، فالمراد: مطابقة المعنى المراد لا الوضعي. (تجريد)

(١٤) قوله: بأن تكونا إلخ: أي مصورة بأن تكونا ثبوتيتين، كما في «زيد قائم»، وقد حصل القيام له في الواقع.

(١٥) قوله: أو سلبيتين: كما في قولك: «زيد ليس بقائم»، ولم يحصل له قيام في الواقع. (دسوقي)

(١٦) قوله: بأن تكون إلخ: كما إذا قيل: «زيد قائم»، ولم يحصل له قيام في الواقع. أو قلت: «زيد ليس بقائم»، وقد حصل له القيام في الواقع، فللكذب صورتان، كما أن =

وقيل: صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر[١]، ولو كان[٢] ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع، وكذب الخبر عدمها أي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر، ولو كان خطأ. فقول القائل: «السماء تحتنا» معتقدا ذلك صدق، وقوله: «السماء فوقنا» غير معتقد لذلك كذب، والمراد[٣] بالاعتقاد: الحكم الذهني الجازم أو الراجح، فيعم العلم والظن. وهذا يشكل بخبر الشاك؛ لعدم الاعتقاد فيه، فيلزم الواسطة ولا يتحقق الانحصار. اللّٰهم[٤] إلّا أن يقال: إنه كاذب؛ لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد. والكلام في أنّ المشكوك خبر أو ليس بخبر مذكور[٥] في الشرح، فليطالع ثمه.

(قائله النظام — تفسير للخطأ — أي مطابقة حكمه — الفوقية — أي التحتية — فكيف إذا كان صوابا — أي للنسبة المعتقدة للمخبر — أي التفسير الثاني المحكي بـ«قيل» — لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع — أي خبر الشاك — والنظام لا يقول بها — بوقف على الهاء — أشار إلى أن الإشكال على تقدير كونه خبرا. وإن قلنا: إنه ليس بخبر، فلا إشكال)

بدليل[٦] قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ۝١﴾ (المنافقون:١)؛ فإنه تعالى[٧] جعلهم كاذبين في قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ﴾؛ لعدم مطابقته لاعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع.

ورُدَّ[٨] هذا الاستدلال بأن المعنى: لكاذبون في الشهادة وفي ادعائهم المواطأة، فالتكذيب راجع إلى الشهادة باعتبار[٩] تضمنها خبرا كاذبا غير مطابق للواقع، وهو أن هذه الشهادة من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة «إنَّ»[١٠] واللام والجملة الاسمية،

(هذا جواب أول — أي خالصة — المذكورة في قوله: «نشهد» — من إضافة الصفة إلى الموصوف، وكذا ما بعدها — في قوله: «إنك لرسول الله»)

= للصدق صورتين. (دسوقي)

(١) قوله: لاعتقاد المخبر: حاصله: أن الصدق عنده مطابقة النسبة الكلامية للنسبة المعتقدة للمخبر، وهي التي في ذهنه. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: ولو كان إلخ: فقول القائل: «السماء تحتنا» معتقدا ذلك صدق، وقوله: «السماء فوقنا» غير معتقد لذلك كذب. والواو في قوله: «ولو خطأ» للحال، أي مفروضا خطأه. وقيل: للعطف، أي: لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ، والجزاء محذوف تدل عليه الجملة السابقة. (من المطول وعبد الحكيم)

(٣) قوله: والمراد إلخ: تفصيل المقام: أن العلم: هو حكم جازم لا يقبل التشكيك، والاعتقاد: المشهور هو حكم جازم يقبله، والظن: هو حكم بالطرف الراجح. ففي التفسير الثاني للصدق والكذب إن أخذ الاعتقاد بمعنى مشهور لخرج عنه العلم والظن، ويلزم الواسطة بين الصدق والكذب، وهذا القائل لا يقول بها؛ لأنه من جملة القائلين بالانحصار، فلإزاحة هذا الوهم يقول الشارح: إن المراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح سواء يقبل التشكيك أم لا، فدخل العلم والظن في الاعتقاد وبطلت الواسطة بين الصدق والكذب، لكن الإشكال بخبر الشاك؛ لأن عدم الاعتقاد فيه ظاهر، فيلزم الواسطة بين الصدق والكذب، ولا يتحقق الانحصار، مع أنه باطل عند هذا القائل.

فأجاب الشارح بأنا لا نسلم الواسطة، بل خبر الشاك داخل في الكذب؛ فإنه إذا انتفى الاعتقاد في صورة الشك لصدق عدم مطابقة الخبر للاعتقاد؛ لأن السالبة تصدق عند عدم الموضوع، وعدم الاعتقاد هو الكذب.

وأشار الشارح إلى ضعف هذا الجواب بلفظة «اللّٰهم»، ووجه الضعف أنه خلاف المتبادر؛ لأن المتبادر من تعميم الاعتقاد بقولك: «ولو خطأ» وجود الاعتقاد في الصدق والكذب معًا، وعدم الاعتقاد في الشك ظاهر، فيلزم الواسطة، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات؛ لعدم اعتقاد المطابقة فيها. (ملخص الحواشي)

(٤) قوله: اللهم: قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكأنه يستعان في إثباته بالله تعالى. ووجه الضعف كونه خلاف المتبادر، وأنه موهم لجريان الكذب في الإنشاءات، وهو مخالف للإجماع. (تج)

(٥) قوله: مذكور إلخ: قال في «المطول» ما حاصله: إن المشكوك ليس بخبر عند الشاك؛ لأنه لم يدرك وقوع النسبة ولا لا وقوعها، ولم يحكم بشيء من النفي والإثبات، وهذا هو مراد أرباب العقول من أنه تصور بحت، ولكن بالنسبة إلى السامع خبر؛ لأنه سمع جملة خبرية كـ«زيد في الدار»، وإن كان المتكلم شاكا فيه، لكنه يدل على الحكم بالنسبة إلى السامع.

أقول: خلاصة الجواب: أن المشكوك خبر من وجه وليس بخبر من وجه، فمن الجهة الأولى داخل في الصادق أو الكاذب ضرورة، ولا يلزم الواسطة، ومن الجهة الثانية خارج عن المقسم يعني الخبر، فلا محذور بلزوم الواسطة.

(٦) قوله: بدليل إلخ: متعلق بمحذوف، أي: وتمسك في إثبات ما ذهب إليه من تفسير الصدق والكذب بدليل قوله تعالى، يعني: بدليل هو قوله تعالى، فالإضافة بيانية. (قي)

(٧) قوله: فإنه تعالى إلخ: هذا توجيه لكون الآية دليلا. وحاصله: أن الله تعالى وصف المنافقين بأنهم كاذبون في قولهم: «إنك لرسول الله»، مع أن نسبة ذلك الكلام -وهو ثبوت الرسالة له- مطابقة للواقع، لكنها لم تطابق ما في اعتقادهم من كونه غير رسول الله، فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد، وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق المقابل له هو تلك المطابقة؛ لعدم الواسطة عند هذا الخصم. (دسوقي)

(٨) قوله: ورد: حاصله جوابان: أحدهما بالمنع وله سندان، والثاني بالتسليم.

تقرير الأول: لا نسلم أن الكذب في المشهود به، لم لا يجوز أن يكون التكذيب راجعا للشهادة باعتبار ما تضمنته من الكلام الخبري؟ وهو أن شهادتنا هذه صادرة من صميم القلب أو راجعا لتسمية خبرهم شهادة؛ لأن الشهادة إنما تكون على وفق الاعتقاد، وكلامهم هذا ليس على وفق اعتقادهم، فلا يسمى شهادة، ومن المعلوم أن الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال.

وتقرير الثاني: سلمنا أن التكذيب راجع للمشهود به، كما قلت، لكن التكذيب راجع له باعتبار الواقع في زعمهم، لا باعتبار الواقع في نفسه، وإذا كان راجعا له باعتبار الواقع في زعمهم صدق أن الكذب عدم مطابقة حكم الخبر للواقع وهو المطلوب؛ لأن المراد من الواقع أعم من أن يكون ذلك الواقع باعتبار الزعم أو باعتباره في نفسه. (دسوقي)

(٩) قوله: باعتبار إلخ: دفع به ما يقال: إن الشهادة إنشاء فلا توصف بالكذب؛ لأنه من أوصاف الخبر. وحاصل الدفع: أن الكذب راجع إليها لا باعتبار نفسها، بل باعتبار ما تضمنته إلخ. (تجريد)

(١٠) قوله: بشهادة إنّ: [لأن تأكيد الشيء يدل على اعتقاده.]

أو المعنى: إنهم لكاذبون في تسميتها[١]، أي في تسمية هذا الإخبار شهادة[٢]؛ لأن الشهادة ما تكون على وفق الاعتقاد[٣]، فقوله:

الجواب الثاني — أي مع الفاعل أيضًا، والأصل: أو في تسميتهم هذا الإخبار شهادة

«تسميتها» مصدر مضاف إلى المفعول الثاني والأول محذوف، أو المعنى[٤]: إنهم لكاذبون في المشهود به، أعني: قولهم: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ

هو «الشهادة» — أي «الإخبار» — الجواب الثالث

ٱللَّهِ﴾، لكن لا في الواقع، بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل؛ لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق[٥] للواقع، فيكون كاذبا في

الواو للحال — أي ذلك الخبر

اعتقادهم، وإن كان صادقا في نفس الأمر، فكأنه قيل[٦]: إنهم يزعمون أنهم لكاذبون في هذا الخبر الصادق، وحينئذٍ[٧] لا يكون

لاعتقادهم أنه في الواقع غير رسول

الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع، فليتأمل؛ لئلا يتوهم[٨] أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب راجعين إلى الاعتقاد.

المذكور في الآية — بحسب زعمهم واعتقادهم — أي قول المصنف: «في زعمهم»

الجاحظ[٩] أنكر[١٠] انحصار الخبر في الصدق والكذب وأثبت الواسطة، وزعم أن صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد[١١]

حال من «المطابقة»

بأنه مطابق وكذب الخبر عدمها، أي عدم مطابقته[١٢] للواقع معه أي مع اعتقاد أنه غير مطابق، وغيرهما أي غير هذين القسمين،

للواقع — حال من «العدم» — للواقع

وهو أربعة[١٣]، أعني[١٤]: المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة، أو بدون الاعتقاد أصلا، وعدم المطابقة[١٥] مع اعتقاد المطابقة، أو بدون

أي الغير

الاعتقاد أصلا ليس بصدق ولا كذب، فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه[١٦] بالتفسيرين السابقين؛ لأنه اعتَبر في الصدق

أي الجاحظ — أي من نفسه — تفسير الجمهور وتفسير النظام — أي الجاحظ

مطابقة الواقع والاعتقاد جميعًا، وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعًا؛ بناءً[١٧] على أنَّ اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ ضرورةَ

أي مطابقة الاعتقاد — أي الواقع والاعتقاد — أي مطابقة الخبر للاعتقاد

---

(١) قوله: أو في تسميتها: فيه أن الكذب لا يدخل إلا في النسب الخبرية التامة، والتسمية وصف من أوصاف المسمى، فكيف يتصف بالكذب؟ والجواب: أن كون التسمية كذبا إنما هو باعتبار تضمنها حكما خبريا، وهو أن إخبارهم هذا يسمى شهادة. (تجريد ومطول)

(٢) قوله: شهادة: لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة حقيقة. (إيضاح)

(٣) قوله: وفق الاعتقاد: اعترض عليه الشارح في «المطول» وغيره بأن مواطأة الاعتقاد في طلق الشهادة ممنوعة؛ لأنه يقال: «شهادة الزور»، نعم في الشهادة الصادقة معتبرة. أجاب عنه الفاضل الشريف بأن المواطأة في الشهادة المطلقة وإن لم يكن مأخوذا في لغة، ولكن يدل عرفا على كونه صادرا عن علم ومواطأة قلب. وأجيب أيضًا بأن لشهادة خبر خاص، وهنا وافق فيه اللسان القلب، وأما شهادة الزور فكإطلاق البيع على الفاسد والباطل.

(٤) قوله: أو المعنى إلخ: هذا جواب ثالث عن استدلال النظام. حاصله أنا سلمنا أن الكذب في الآية راجع للمشهود به، لكن لا نسلم أن كذب هذا الخبر لعدم مطابقة الاعتقاد، كما ذكرتم، لم لا يجوز أن يكون كذبه لعدم مطابقته للواقع بحسب اعتقادهم، وإن كان مطابقا للواقع بحسب نفس الأمر؟ (من الدسوقي)

(٥) قوله: أنه غير مطابق: أي قولهم: «إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ» غير مطابق للواقع في اعتقادهم؛ لأن الواقع بالنظر لاعتقادهم أنه غير رسول. (من دسوقي)

(٦) قوله: فكأنه قيل: أي فكأن الله تعالى قال: إنهم يزعمون -أي يعتقدون- أنهم كاذبون في هذا الخبر؛ لكونه لم يطابق الواقع في اعتقادهم، مع أنه خبر صادق في نفس الأمر. (قي)

(٧) قوله: وحينئذ: [أي إذا كان المشهود به كاذبا؛ لعدم مطابقته للواقع في زعمهم]

(٨) قوله: لئلا يتوهم: ومنشأ ذلك التوهم قول المصنف: «أو المعنى لكاذبون في المشهود به في زعمهم»؛ فإنه يوهم أن الكذب لعدم المطابقة لزعمهم واعتقادهم. وحاصل الجواب: أن المراد أن الكذب لعدم المطابقة للواقع؛ لكن بحسب زعمهم واعتقادهم، فذلك الخبر غير مطابق لاعتقادهم وغير مطابق للواقع بحسب اعتقادهم، فكذبه إنما هو لمخالفته للواقع في اعتقادهم، لا لمخالفته لاعتقادهم، كما يقوله النظام، وفرق بين مخالفة الاعتقاد ومخالفة الواقع بحسب الاعتقاد، فافهم. (دسوقي) وهذه الأجوبة لا تخلو عن تكلف، وللقوم أجوبة أخرى نفيسة نتركها؛ خوفا للإطناب.

(٩) قوله: الجاحظ: [لقبه، وكنيته أبو مسلم، ويقال: أبو عثمان عمرو بن بحر الأصفهاني، أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام، لقب بـ«الجاحظ»؛ لأن عينيه كانتا جاحظتين، من «جحظت عينه» كـ«منع»: خرجت مقلته أو عظمت.]

(١٠) قوله: الجاحظ أنكر: أشار بهذا إلى أن «الجاحظ» مبتدأ خبره محذوف، وأما جعله فاعلا لفعل محذوف -أي «قال»- فلا يصح؛ لأن هذا الموضع ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل. فإن قلت: من المقرر أن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، فهلا جعل قوله: «الجاحظ» فاعلا لمحذوف؟ قلت: هذا إنما يظهر إذا كان الموضع مما يطرد فيه حذف رافع الفاعل، وأما في غيرها فلا يجوز حذف رافع الفاعل في سعة الكلام عند البصريين. (دسوقي)

(١١) قوله: مع الاعتقاد إلخ: حال من «المطابقة»، وهو قيد، وقوله: «بأنه مطابق» قيد آخر، فخرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، كخبر الشاك، وبالثاني: المطابقة مع اعتقاد عدمها، وهاتان الصورتان من صور الواسطة، فالصدق صورة واحدة وهي مطابقة مع اعتقادها.

(١٢) قوله: عدم مطابقته إلخ: يعني كذب الخبر عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد عدم المطابقة. فقوله: «مع اعتقاد» يخرج عدم المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا. وقوله: «أنه غير مطابق» يخرج عدمها مع اعتقادها. وهاتان الصورتان من صور الواسطة أيضًا، فالكذب صورة واحدة، وهي عدم المطابقة مع اعتقاد عدمها، فثبت أن للصدق صورة، وللكذب صورة، وللواسطة بين الصدق والكذب أربع صور.

(١٣) قوله: وهو أربعة: إشارة إلى رد ما ذكره بعضهم في تقرير مذهب الجاحظ من أن الخبر إن طابق الواقع واعتقد المخبر تلك المطابقة فصدق، وإن لم يطابقه واعتقد عدم المطابق فكذب، وإن طابقه واعتقد عدم المطابقة، أو لم يطابقه واعتقد المطابقة فواسطة. ووجه الرد ترك القسمين من أقسام الواسطة، وهي المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا، وعدمها مع عدمه، وتوهم ذلك القائل في تقرير مذهب النظام أن المشكوك ليس بخبر؛ تحرزا عن لزوم الواسطة، وقد عرفت ما فيه. (چلپي وأبو القاسم)

(١٤) قوله: أعني إلخ: هاتان الصورتان احترز عنهما بقوله: «مع الاعتقاد بأنه مطابق».

(١٥) قوله: وعدم المطابقة إلخ: هاتان الصورتان احترز عنهما بقوله: «معه» المذكور في جانب الكذب. (دسوقي)

(١٦) قوله: أخص منه إلخ: لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين الذين اكتفوا بواحد منهما. (مطول)

(١٧) قوله: بناء إلخ: جواب اعتراض على قوله: «لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع =

توافُق الواقع والاعتقاد حينئذ[١]، وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على

عطف على «اعتبر» أو حال

أحدهما[٢] بدليل ﴿أَفْتَرَىٰ[٣،٤] عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ (سبأ: ٨)؛ لأنَّ الكفار[٥] حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر -على ما يدل عليه

أي مستدلا بدليل

قوله تعالى: ﴿إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سبأ: ٧)- في الافتراءِ، والإخبارِ حالَ الجنة على سبيل منع الخلو.[٦] ولا شك أنَّ

متعلق بـ«حصروا» — أي حصرا جاريا على سبيل منع الخلو

المراد بالثاني أي الإخبار حال الجنة، لا قوله: «أم به جنة»[٧] على ما سبق إلى بعض الأوهام غير الكذب؛ لأنه قسيمه[٨] أي لأن الثاني

أي مراد الكفار

قسيم الكذب؛ إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة، وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره، وغير الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه أي لأن

في التحقق

الكفار لم يعتقدوا صدقه،[٩] فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو بعيد بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال: «لأنهم اعتقدوا عدم

أي مقام الإنكار عليه

صدقه» لكان أظهر[١٠]، فمرادهم بكونه أخبر حال الجنة غير الصدق والكذب، وهم عقلاء[١١] من أهل اللسان عارفون باللغة،

هذا حاصل كلام المصنف

فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب، حتى يكون هذا منه[١٢] بزعمهم. وعلى هذا[١٣] لا يتوجه[١٤] ما قيل: إنه لا يلزم

تفريع على قوله: «فمرادهم» — أي الإخبار حال الجنة — القائل الخلخالي

من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق؛ لأنه[١٥] لم يجعله دليلا على عدم الصدق، ....

= والاعتقاد جميعا». حاصله: أنه ليس كذلك؛ لأنه إنما اعتبر اعتقاد المطابقة وهو غير مطابقة الاعتقاد. وحاصل الجواب: أن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ لأن الخبر إذا طابق الواقع واعتقد المخبر مطابقته له، فقد توافق الواقع والاعتقاد، فمطابق أحدهما مطابق للآخر، وإنما لزم توافق الواقع والاعتقاد حينئذ؛ لأنَّ مَن اعتقد مطابقة الخبر للواقع فلا محالة يعتقد الخبر. (تجريد)

(١) قوله: حينئذ: أي حين إذ اعتقد مطابقته أي الخبر للواقع، والحال أن الخبر مطابق للواقع. (تجريد)

(٢) قوله: على أحدهما: فالجمهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع، والنظام اقتصر في تفسيره على المطابقة للاعتقاد.

(٣) قوله: أفترى: تمام الآية: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۝ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ﴾ (السبأ: ٧، ٨)

(٤) قوله: أفترى: أصله «أافترى» بهمزتين، مثل: «أاشترى»، الأولى استفهامية مفتوحة، والثانية للوصل، فحذفت الثانية؛ استغناءً عنها بهمزة الاستفهام.

(٥) قوله: لأن الكفار إلخ: خلاصة استدلال الجاحظ: أنه ثبت بهذه الآية أن الكفار حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر في الافتراء، والإخبارِ حال الجنة على سبيل منع الخلو، فيكون الإخبار حال الجنة مغايرا للكذب لا محالة؛ لأنه قسيمه وهو غير الصدق أيضًا؛ لأن الكفار لا يعتقدون أن النبي ﷺ صادق، بل اعتقدوا عدم صدقه، فإذن يكون الإخبار حال الجنة واسطة بين الصدق والكذب، وهو ما قال به الجاحظ.

(٦) قوله: منع الخلو: أي الصادق لمنع الجمع أيضًا، فالقضية حقيقية تمنع الجمع والخلو؛ إذ لا يمكن في خبر اجتماع الافتراء الذي هو الكذب عمدًا مع الإخبار حال الجنة؛ لأن المجنون لا عمد له ولا خلوه عنهما بحسب زعمهم، فليس المراد منع الخلو بالمعنى الأخص الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب فقط، بل المراد: منع الخلو بالمعنى الأعم الذي هو الحكم بالتنافي في الكذب، أعم من أن يكون هناك حكم بالتنافي في الصدق أيضًا أو لا. وإنما لم يقل: «على سبيل الانفصال الحقيقي»، وإن كانت القضية من قبيله في نفس الأمر؛ لأنه لا غرض لهم في نفي اجتماع الأمرين، وإنما مطمح نظرهم لمنع الخلو. (تج)

(٧) قوله: لا قوله أم به جنة: أي الواقع في الآية، وذلك لأنه استفهام لا يوصف بالصدق ولا بالكذب؛ لأنه تصور فلا تصديق فيه ولا تكذيب، ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته. وقال البعض: لما كان يرد عليه بظاهر العبارة أنه لا يصدق على «أم به جنة» أنه قسيم الكذب؛ لأن الجنون ليس مندرجا تحت الإخبار ولا هو قسم منه كما أن الكذب قسم له، حتى يصح جعله قسيما للكذب: اختار الشارح أن المراد بالثاني هو الإخبار حال الجنة.

(٨) قوله: لأنه قسيمه: الخاص المندرج تحت شيء عام إذا قيس إلى ذلك العام: سمي قسما منه، وإذا قيس إلى شيء آخر مثله مندرج معه تحته: سمي قسيما له، مثل: التصور والتصديق قسمان للعلم، وقسيمان بالنسبة إلى كل منهما، فالتغاير بين القسمين ضروري. (مولوي أنور علي)

(٩) قوله: لم يعتقدوا صدقه: ولا بد في السؤال بكلمة «أم» من اعتقاد أحدهما لا على التعيين، ولذا لا يصح الجواب بـ«نعم» أو«لا»، وحينئذٍ لا غبار في عبارة المصنف. (عبد الحكيم)

(١٠) قوله: لكان أظهر: أي في الدلالة على المدعَى، وهو أن المراد بالثاني غير الصدق، ووجه الظهور أن عدم اعتقاد الصدق لا ينافي تجويزهم صدقه، بخلاف اعتقاد عدم الصدق؛ فإنه ينافي تجويز الصدق، لكن هذا الكلام يفيد أن ما ذكره المصنف ظاهر أيضًا، ويمكن بيانه على ما يستفاد من كلام الشارح أن مراد المصنف بقوله: «لعدم اعتقادهم صدقه» أن الصدق بعيد عن اعتقادهم بمراحل بحيث لا يجوزونه، فلا يصح أن يراد بالشق الثاني من الترديد الصدق. (من دسوقي)

(١١) قوله: وهم عقلاء: جواب عما يقال: إنما لزمت الواسطة في الصدق والكذب من قول هؤلاء، وهم كفار، فلا اعتبار لهم. فأجاب بأن المعول في مثل هذا على اللسان واللغة، لا على الإخبار، وهؤلاء من أهل اللسان واللغة. (دسوقي)

(١٢) قوله: حتى يكون هذا منه إلخ: «حتى» تعليلية. وقوله: «هذا» أي الإخبار حال الجنة. وقوله: «منه» أي مما ليس بصادق ولا كاذب. وقوله: «بزعمهم» أي وإن كانت جميع أخباره عليه السلام صادقة في نفس الأمر ولا جنة. اعترض عليه أن هذا الدليل وإن نفى الحصر وأثبت الواسطة إلا أنه إنما أثبت قسما واحدا من الأقسام الأربعة للواسطة التي مر ذكرها، فلا يكون منتجا لتمام المدعى. أجيب بأن مراد الجاحظ إبطال مذهب غيره، وإثبات مذهبه في الجملة أو المقايسة. (دسوقي بتغير ما)

(١٣) قوله: وعلى هذا: أي الذي قررناه بعد قول المصنف: «وغير الصدق إلخ»، وهو قوله: «فلا يريدون إلخ»، وقوله بعد ذلك: «فمرادهم إلخ»؛ لأنه ثبت من ذلك الكلام أن مراد الكفار من الثاني -أي أم به جنة- غير الصدق وغير الكذب.

(١٤) قوله: لا يتوجه إلخ: حاصله أن قول المصنف: «لأنهم لم يعتقدوه» لا يصلح علة لقوله: «وغير الصدق»؛ لأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق في الواقع. وحاصل الجواب: أن قوله: «لم يعتقدوه» علة لعدم إرادة الصدق؛ لأن التقدير: والمراد غير الصدق؛ لأنهم إلخ، فيكون علة لكون مرادهم غير الصدق، لا على عدم الصدق. (تج)

(١٥) قوله: لأنه إلخ: أي المصنف لم يجعله، أي لم يجعل قوله: «لأنهم لم يعتقدوه» دليلا على عدم الصدق، أي كما فهمه المعترض في جعله دليلا على عدم إرادة الصدق. (من الدسوقي)

بل على عدم إرادة الصدق، فليتأمل[١].

ورُدَّ[٢] هذا الاستدلال بأن المعنى أي معنى «أم به جنة»: أم لم يفتر، فعبّر عنه[٣] أي عن عدم الافتراء بالجنَّة؛ لأنَّ المجنون لا افتراء له؛ لأنه الكذب عن عمد، ولا عمد للمجنون. فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا، بل لما هو أخص منه -أعني الافتراء-، فيكون هذا حصرًا للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه، أعني الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد.

أي الإخبار حال الجنة — أي لمطلق الكذب — أي الكذب — فلا واسطة

أحوال الإسناد الخبري

أي الأمور العارضة

وهو: ضم كلمة[٤] أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد المخاطب أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه.

كالمركبات الناقصة — أي المحكوم به — أي المسند إليه

وإنما قدَّم[٥] بحث الخبر؛ لعظم شأنه[٦] وكثرة مباحثه[٧]، ثم قدَّم[٨] أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند، مع تأخر النسبة[٩] عن الطرفين؛ لأن البحث هنا إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا إليه أو مسندا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق[١٠] الإسناد، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها.

أي كونه مسندا إليه أو مسندا

لا شكَّ[١١] أن قَصْدَ المخبر أي مَن[١٢] يكون بصدد الإخبار والإعلام، وإلا فالجملة[١٣] الخبرية كثيرا ما تورد لأغراض أخر غير إفادة الحكم أو لازمه، مثل: التحزُّن والتحسُّر[١٤] في قوله تعالى[١٥] حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ (آل عمران:٣٦)، وما أشبه ذلك. بخبره متعلق بـ«قَصْد»، إفادةُ المخاطب خبر «أن»، إمَّا الحكمَ مفعول «الإفادة»[١٦]، أو كونَه أي كون المخبر عالما به أي بالحكم.

بمعنى «المقصود» — عطف تفسير — على سبيل المجاز — حقيقيا كان أو مجازيا

والمراد بالحكم ههنا:[١٧] وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكونه[١٨] مقصودًا للمخبر بخبره ....

توطئة لقوله: «وهذا مراد إلخ»

---

(١) قوله: فليتأمل: أمر بالتأمل؛ للإشارة إلى أنه يمكن أن يقال: إن عدم الاعتقاد -أي جزم- لا يستلزم عدم الإرادة؛ لأن الشاك المتردد ليس عنده اعتقاد، وعنده إرادة للأمر لمشكوك فيه للتردد بينه وبين غيره، فلا يصح جعل عدم اعتقاد الصدق دليلا لعدم الإرادة. والجواب أن المراد بقوله: «لأنهم لم يعتقدوه» نفي اعتقادهم صدقه من حيث ذاته وإمكانه، والشاك معتقد لإمكان الشيء المشكوك فيه؛ وإن كان غير معتقد له من حيث ذاته. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: ورد: حاصله كما سيشير إليه الشارح منع أن المراد بالثاني غير الكذب، ومنع أنه قسيم للكذب. وبيانه: أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب، وقوله: «إنه قسيمه» إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب -كما هو المتبادر- فممنوع، بل هو قسيم الكذب العمد خاصة، وإن أراد أنه قسيم الكذب العمد فمسلم، ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب؛ إذ لا يلزم من كون الشيء قسيما للأخص أن يكون قسيما للأعم. (تجريد ودسوقي)

(٣) قوله: فعبر عنه إلخ: فحاصل المعنى: أقصد الكذب على الله أم لم يقصده؛ لكونه حصل منه ذلك حال الجنون المنافي للقصد. (دسوقي)

(٤) قوله: ضم كلمة: أي انضمام كلمة، فأطلق المصدر وأراد الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ. (دسوقي)

(٥) قوله: وإنما قدم إلخ: أي قدم بحث الخبر على بحث الإنشاء في هذا الباب والأبواب الأربعة بعده، مع أن تلك الأبحاث لا تختص بالإنشاء. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: لعظم شأنه: أي شرعا؛ لأن الاعتقاديات كلها أخبار لغةً؛ فإن أكثر المحاورات أخبار. (قي)

(٧) قوله: وكثرة مباحثه: إنما كثرت مباحثه بسبب أن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه. (قي)

(٨) قوله: ثم قدم إلخ: «ثم» للترتيب في الإخبار، وإنما تعرض لتقديم أحوال الإسناد على مجرد أحوال المسندين، دون القصر، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب؛ لأن كون الإسناد نسبة يقتضي تأخر أحواله عن أحوال المسندين. (تج)

(٩) قوله: تأخر النسبة: قيل عليه: إنه كان المناسب أن يقول: «مع تأخره» أي الإسناد؛ فإن المحل محل ضمير؟ وأجيب بأنه أظهر في محل الإضمار إشارة إلى أن النسبة التي هي أعم من الإسناد إذا تأخر عن الطرفين تأخر الإسناد عنه بالطريق الأولى.

(١٠) قوله: بعد تحقق إلخ: أي لأنه ما لم يسند أحد الطرفين للآخر لم يصر أحدهما مسندًا إليه والآخر مسندًا. والحاصل: أن المعترض يلاحظ ذات الطرفين، ويقول: إن الإسناد متأخر عنهما في الوجود، والمجيب لا يلاحظ ذاتهما، بل المنظور له وصفهما بالإسناد، ولا يعقل الوصف إلا بعد وجود الإسناد، فهو متقدم طبعا، فينبغي أن يقدم وضعا.

(١١) قوله: لا شك إلخ: من ههنا إلى قوله: «فينبغي إلخ» تمهيد لبيان أحوال الإسناد. (قي)

(١٢) قوله: أي من إلخ: أي من يكون قاصدًا للإخبار والإعلام، لا الآتي بالجملة الخبرية مطلقا، بدليل قوله: «وإلا فالجملة إلخ». (قي)

(١٣) قوله: وإلا فالجملة إلخ: أي وإن لم يكن المراد بالمخبر في قول المصنف: من يكون بصدد الإخبار والإعلام، بل من يتكلم بالجملة الخبرية، -كما هو ظاهر كلامه-: لم يستقم الحصر المذكور؛ لانتقاضه بنحو ما ذكرنا من الآيتين. (تج)

(١٤) قوله: والتحسر: مثل إظهار الضعف، كما في قوله تعالى: حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤).

(١٥) قوله: في قوله تعالى: فإن اللفظ مستعمل في معناه، لكن لا للإعلام بالحكم أو لازمه؛ لأن المخاطب -وهو المولى سبحانه- عالم بكل منهما، بل لإظهار التحسر والتحزن على خيبة رجائها. (قي)

(١٦) قوله: مفعول الإفادة: أي الثاني، والأول قوله: «المخاطب»، والفاعل محذوف، أي: إفادته المخاطب إما الحكم. (قي)

(١٧) قوله: ههنا: أي عند أهل العربية، واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول، فإنهم يفسرونه بالإيقاع والانتزاع.

(١٨) قوله: وكونه إلخ: أي الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها مقصودا للمخبر بخبره.

لا يستلزم(١) تحققه في الواقع، وهذا مراد من قال(٢): إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: «زيد قائم» ومفهومه: أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته(٣) له احتمال عقلي لا مدلول اللفظ ولا مفهومه، فليفهم.

ويسمّى الأول(٤) أي الحكم الذي يقصد(٥) بالخبر إفادته فائدة الخبر، والثاني أي كون المخبر عالما به لازمها أي لازم فائدة الخبر؛ لأنه كلّما أفاد(٦) الحكم أفاد أنه عالم به، وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم؛ لجواز أن يكون الحكم معلوما قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: «قد حفظت التوراة». وتسمية مثل(٧) هذا الحكم فائدة الخبر؛ بناء على أنه مِن شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه(٨) عالما بالحكم: حصول صورة الحكم في ذهنه. وههنا أبحاث شريفة سمحنا بها في «الشرح».

وقد ينزل(٩) المخاطب العالم بهما أي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى إليه الخبر وإن كان عالما بالفائدتين؛ لعدم جريه على موجَب العلم؛ فإنّ من لا يجري على مقتضى علمه هو والجاهل سواء،(١٠) كما تقول للعالم التارك للصلاة: «الصلاة واجبة»، وتنزيل العالم بالشيء(١١) منزلة الجاهل به لاعتبارات(١٢) خطابية كثير في الكلام، منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا(١٣) لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:١٠٢)، ....

(١) قوله: لا يستلزم: أي ذلك الكون، «تحققه» أي ثبوته في الواقع، وضمير «تحققه» للحكم بمعنى النسبة. وحاصله: أن قصد المخبر بخبره إفادة وقوع النسبة -أي كون النسبة واقعة- لا يستلزم تحققها في الواقع؛ لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضعية يجوز تخلفها، وليست عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا، كدلالة الأثر على المؤثر، فإذا قلت: «زيد قائم»، دل على ثبوت القيام لزيد في الواقع، ودلالته على ذلك لا يستلزم أن يكون ثبوت القيام متحققا في الواقع؛ لجواز أن يكون الخبر كاذبا. (قي)

(٢) قوله: مراد من قال إلخ: أي ليس مراد ذلك القائل نفي دلالة الخبر على ثبوت الحكم، كالقيام وانتفائه، كما هو ظاهر كلامه، بل مراده أنه لا يستلزم تحققه وثبوته في الواقع؛ لجواز كون الخبر كذبا. (علامة دسوقي)

(٣) قوله: وعدم ثبوته إلخ: أي في الواقع. وقوله: «احتمال عقلي» نشأ من كون دلالة الخبر وضعية يجوز فيها تخلف المدلول عن الدال. (دسوقي)

(٤) قوله: ويسمى الأول إلخ: إنما سمي الأول فائدة الخبر، والثاني لازم فائدة الخبر؛ لأن المستحق لاسم «الفائدة» ما وضع له اللفظ، ولاسم «لازم الفائدة» ما هو غير موضوع له. (أطول)

(٥) قوله: يقصد إلخ: أي الذي قد يقصد المتكلم إفادته للمخاطب بالخبر، فلا ينافي أنه قد لا يقصد إفادته، كما في صورة قصد إفادة اللازم. (قي)

(٦) قوله: كلما أفاد: أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم؛ لأنه لا تلازم بينهما؛ إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم، بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثاني. (تجريد)

(٧) قوله: وتسمية مثل إلخ: حيث قيل: «لازم فائدة الخبر». وقوله: «مثل هذا الحكم» أي تسمية هذا الحكم وما ماثله، والمراد بـ«هذا الحكم»: الحكم بحفظ التوراة، والمراد بـ«ما ماثله»: كل حكم يكون معلوما قبل الإخبار. وأشار بهذا للجواب عما يقال: إن حفظ التوراة معلوم للمخاطب لم يستفد من الخبر ولم يقصد به، فكيف يسمى فائدة؟ وحاصل الجواب: أنه ليس المراد بالفائدة ما يستفاد من الخبر بالفعل، بل ما شأنه أن يستفاد منه. (قي)

(٨) قوله: والمراد بكونه إلخ: وهذا جواب عن المنع الوارد على الملازمة في قوله: «كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به». وتقرير المنع: لا نسلم الملازمة، أي لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به؛ لجواز أن يكون المخبر أخبر بشيء عالما بخلافه أو شاكا فيه مترددا أو ظانا له أو متوهما له. وحاصل الجواب: أن هذا المنع لا يرد إلا إذا قلنا: المراد بالعلم: الاعتقاد الجازم المطابق، وليس كذلك، بل المراد بالعلم حصول صورة هذا الحكم في ذهن المخبر، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار، سواء كان معتقدا له اعتقادا جازما أو غير جازم، أو غير معتقد أصلا، أو معتقدا بخلافه، وإطلاق «العلم» عليها اصطلاح الحكماء ومشتهر بين الناس. (قي)

(٩) قوله: وقد ينزل إلخ: أي وقد ينزل المتكلم المخاطب العالم بهما -أي بفائدة الخبر ولازمها- منزلة الجاهل؛ لعدم جري المخاطب على مقتضى علمه. (دسوقي)

(١٠) قوله: سواء: أي كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم -وهو العمل- به قد انتفى عنهما معًا. (دسوقي)

(١١) قوله: وتنزيل العالم بالشيء: أي سواء كان ذلك الشيء فائدة الخبر أو لازمها أو غيرهما، فهو أعم مما تقدم. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: لاعتبارات إلخ: أي لأجل أمور إقناعية يعتبرها المتكلم حال مخاطبته، تفيد ظن غير المخاطب أن المخاطب غير عالم، كعدم الجري على مقتضى العلم فيما ذكر. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولقد علموا إلخ: اللام في «لقد» موطئة للقسم، أي واقعة في جواب قسم محذوف، والضمير في «علموا» لليهود. وضمير «اشتراه» عائد إلى كتاب السحر. والمراد بالشراء: الاستبدال والاختيار أي اختيار السحر على كتاب الله، وهو التوراة. ومفعول «يعلمون» محذوف، أو أنه منزل منزلة اللازم، أي لو كانوا يعلمون مذمومية الشراء، أو لو كانوا من أهل العلم. وجواب «لو» محذوف تقديره: لامتنعوا.

وحاصل معنى الآية: والله لقد علم اليهود أن من اشترى كتاب السحر، أي اختاره على كتاب الله، ما له في الآخرة نصيب من الثواب أصلا. ثم قيل: والله لبئس ما باعوا به أنفسهم أي حظوظها، لو كانوا يعلمون برداءة ذلك الشراء لامتنعوا منه.

ومحل الشاهد من الآية قوله: «لو كانوا يعلمون»؛ لأنه ينفي العلم عنهم؛ لأن «لو» لامتناع الثاني لامتناع الأول، وقد أثبت ذلك العلم لهم في صدر الآية أي في قوله: «ولقد علموا»؛ لأنهم لما لم يعملوا بمقتضى العلم نزل ذلك العلم منزلة عدمه، فصاروا بمنزلة الجاهلين، فإثبات العلم لهم أولا هو الموافق للظاهر والواقع، ونفيه عنهم ثانيا مظهر لتنزيلهم منزلة الجاهلين بذلك الشيء؛ لعدم جريهم على موجب علمهم. (قي)

بل تنزيل(١) وجود الشيء منزلة عدمه كثير، منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ(٢) إِذْ رَمَيْتَ(٣)﴾. (الأنفال:١٧)
للانتقال والترقي

فينبغي أي إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرًا عن اللغو، فإن كان
فيه إشارة إلى أن الفاء في قوله: «فينبغي» للتفريع — وإلا كان مخطئا بحسب الصناعة — هذا وجه التفريع وعلة لـ«يقتصر»

المخاطب خالي الذهن(٤) من الحكم والتردد فيه، أي لا يكون(٥) عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا مترددا في أن النسبة هل هي
سكت من لازمه اتكالا — تفسير لقوله: «خالي الذهن» — هذا تفسير لـ«الحكم»

واقعة أم لا، وبهذا تبين(٦) فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو(٧) عن التردد فيه، فلاحاجة إلى ذكره؛ بل التحقيق(٨) أن
أي التردد

الحكم والتردد فيه متنافيان استغني على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم؛ ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجده خاليا.
لا يجتمعان أصلا — مثل «إن» واللام وغيرها — الحيثية تعليلية

وإن كان المخاطب مترددا فيه أي في الحكم طالبا له بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتحيَّر في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو
الوقوع — بمعنى وقوع النسبة — أي للحكم بمعنى العلم، ففيه استخدام — أي المحكوم عليه وبه

لا وقوعها حسن تقويته أي تقوية الحكم بمؤكِّد؛ ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم، لكن المذكور(٩) في «دلائل الإعجاز» أنه
واحد

إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظنٌّ في خلاف حكمك.

وإن كان المخاطب منكرا للحكم وجب توكيده أي توكيد الحكم بحسب الإنكار أي بقدره قوةً وضعفًا(١٠)، يعني يجب(١١) زيادة التأكيد
أي وقوع النسبة

بحسب ازدياد الإنكار؛ إزالة له كما قال(١٢) الله تعالى حكاية عن رسل عيسى(١٣) على نبينا وعليهم السلام حين أرسلهم إلى أهل إنطاكية
تمثيل للقسم الثالث

إذ كذبوا(١٤) في المرة الأولى ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴾ (يس:١٤) مؤكدًا بـ«إنَّ» واسميَّة الجملة، وفي المرة الثانية ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ (يس:١٦)
[في أصولنا: «المرسلون»، مع اللام. (مصحح)]

---

(١) قوله: بل تنزيل إلخ: هذا ترقٍّ آخر، وهو تنزيل وجود الشيء -أعم من أن يكون علما أو غيره- منزلة العدم، كما في الآية، فإن وجود الرمي المنزل منزلة عدمه ليس بعلم. والحاصل: أن الآية السابقة نزل فيها مطلق العلم، أي أعم من كونه متعلقا بفائدة خبر أو غيره منزلة عدمه، وأما ههنا نزل وجود الشيء مطلقا -علما كان أو غيره- منزلة عدمه. (دسوقي)

(٢) قوله: وَمَا رَمَيْتَ إلخ: قال السيد في تفسيره: أي ﴿مَا رَمَيْتَ﴾ حقيقة ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ صورة. وقال البعض: ﴿مَا رَمَيْتَ﴾ تأثيرا ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ كسبا، لكن في هذين التفسيرين نظر؛ لأنه لا بد أن يكون مورد الإثبات والنفي متحدًا حتى يحتاج إلى التنزيل، وفي التفسيرين المذكورين تبدل موردهما. وقال الدسوقي وغيره: إنه لما ترتب على رميه ﷺ آثار عجيبة لم تترتب على فعل غيره من البشر عادة، وهي إصابة جميع الكفار بالتراب في أعينهم، نزل ذلك الرمي منزلة عدمه بالنسبة إليه ﷺ؛ لندرته وخروجه عن العادة.

(٣) قوله: إِذْ رَمَيْتَ: روي أنه ﷺ لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضةٍ من الحصباء في وجوه المشركين. وقال: «شاهت الوجوه»، فلم يبق مشرك إلا شغل بعينيه، فانهزموا، فنزلت. (چلپي)

(٤) قوله: خالي الذهن: معنى خلو الذهن من الحكم: أن لا يكون الحكم حاصلا فيه، وحصوله فيه إنما هو الإذعان به، فيكون المعنى: خاليا عن الإذعان به، والخلو عن الإذعان لا يستلزم الخلو عن التردد؛ فإن الإذعان والتردد متنافيان لا يستلزم الخلو عن أحدهما الخلو عن الآخر، فظهر فساد ما سبق إلى بعض الأوهام، ومبناه عدم التنبه لمعنى الخلو عن الحكم. (تجريد)

(٥) قوله: أي لا يكون إلخ: تفسير لقوله: «خالي الذهن»، وقوله: «عالما بوقوع النسبة إلخ» تفسير للحكم، فالمراد بالحكم هنا: العلم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، أي إدراك أنها واقعة أو ليست بواقعة، وهو المسمى بالتصديق والإذعان. (قي)

(٦) قوله: وبهذا تبين إلخ: أي التقرير الذي ذكرناه من أن المراد بخلو الذهن عن الحكم والتردد فيه: أن لا يكون عالما بوقوعها. ووجه ظهور فساده: أن المراد بالحكم: الإذعان والتصديق، ولا شك أن خلو الذهن عن الإذعان لا يستلزم خلوه عن التردد فيه، وفهم هذا القائل أن المراد من الحكم: النسبة، فقال ما قال، فافهم.

(٧) قوله: يستلزم الخلو إلخ: ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم التصوري. (قي)

(٨) قوله: بل التحقيق إلخ: لأن الحكم بمعنى الإذعان والتردد متنافيان، والخلو عن أحد المتنافيين لا يستلزم الخلو عن الآخر.

(٩) قوله: لكن المذكور إلخ: أي فيكون المذكور فيها منافيا لما ذكره القوم؛ لأن ما في «دلائل الإعجاز» يقتضي أن التأكيد للمتردد لا يجوز، كخالي الذهن. وكلام القوم يقتضي أن التأكيد له جائز، بل مستحسن. وجمع بعضهم بين الكلامين: بأن الظن في كلام الشيخ شرط في التأكيد بكلمة «إنّ» خاصة؛ لأنها كالعلم للتأكيد، بخلاف غيرها، وعدم اشتراط القوم ذلك في غيرها، فلا تنافي. وهذا الجمع مردود بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ (هود: ٣٧)؛ فإن فيها التأكيد بلفظة «إن» للمتردد. وقيل: أراد الشيخ بالظن أن له ميلانًا إلى الجانب الآخر من غير أن يصل إلى حد الحكم، فدخل المتردد في الظان. (قي وتج)

(١٠) قوله: قوة وضعفا: أي لا عددا، فقد يطلب للإنكار الواحد تأكيدان مثلا؛ لقوته. (قي)

(١١) قوله: يعني يجب إلخ: أشار الشارح بهذا إلى تقدير مضاف في المتن وهو «الزيادة»؛ ليتعلق به قوله: «بحسب»، والتقدير: وجب زيادة توكيده. وغرضه منه الفرار من تعلق قوله: «بحسب» بقوله: «وجب»؛ لأن الظاهر أن الوجوب لا يتفاوت ولا يتعدد؛ لأنه اللزوم، وهو شيء واحد، وتعلقه به يقتضي تفاوته وتعدده. (تجريد)

(١٢) قوله: كما قال إلخ: إن أريد به التمثيل -كما هو المتبادر- فهو ظاهر، وإن أريد الاستدلال على الوجوب ففيه أنه لا دلالة في الآية على وجوب التأكيد، ولا على وجوب كونه بقدر الإنكار، بل يحتمل أن كلا من التأكيد وكونه بقدر الإنكار استحساني. (دسوقي)

(١٣) قوله: عن رسل عيسى ﷺ: وهم بولش -بفتح الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبعدها شين معجمة- ويحيى وشمعون، وهو الثالث الذي عززهما بعد تكذيبهما، هذا هو الصحيح. وما قيل: إنهم يحيى وشمعون والثالث الذي عززهما هو بولش أو حبيب النجار فغير موثوق به، كما اعترف به الشارح. (تج وقي)

(١٤) قوله: إذ كذبوا: ظرف لقول مقدر مفعول «حكاية»، والأصل: حكاية عن رسل عيسى قولهم إذ إلخ. لا يقال: ولا لحكاية؛ إذ هذا قول الله تعالى والحكاية ليستا وقت =

مؤكدا بالقسم و«إنَّ»، واللام، واسمية الجملة؛ لمبالغة المخاطبين في الإنكار، حيث قَالُوا: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَٰنُ مِن

وهو «ربنا يعلم»

شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ۝١٥﴾ (يٰس:١٥). وقوله: «إذ كذَّبوا»[١] مبني[٢] على أن تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة، وإلّا[٣] فالمكذَّب أولًا اثنان.

لكونه غير مسبوق بالطلب والإنكار

ويسمى الضرب الأول ابتدائيا، والثاني: طلبيا[٤]، والثالث: إنكاريا. ويسمَّى إخراج الكلام عليها أي على الوجوه المذكورة،

أي الخلو عن التأكيد — وهو التأكيد استحسانا — هو التأكيد وجوبا — لأنه مسبوق بالإنكار

وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكِّد استحسانا في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث إخراجا على

مقتضى الظاهر وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال؛ لأن معناه[٥] مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير

أي مقتضى الظاهر

عكس،[٦] كما في صورة[٧] إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر؛ فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر.

وكثيرًا ما[٨] يخرج الكلام على خلافه أي على خلاف مقتضى الظاهر، فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه[٩] أي إلى غير السائل

هو كخالي الذهن — هو المتردد في الحكم

ما يلوح[١٠] أي ما يشير له أي لغير السائل بالخبر، فيستشرف غير السائل له أي للخبر، يعني: ينظر[١١] إليه، يقال: «استشرف الشيء»

أي بجنس الخبر

إذا رفع رأسه ينظر إليه ويبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشرافَ الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَٰطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ

أي من شعاعها — أي استشرافا كاستشراف الطالب المتردد

ظَلَمُوٓاْ﴾ (هود:٣٧) أي لا تدعني[١٢] يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا الكلام يلوح بالخبر تلويحا، ويشعر بأنه قد

أي «ولا تخاطبني» إلخ، أي: لا تدعني دعاء مصورا بشفاعتك، فهو تصوير للمنهي عنه

حق عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا، فقيل: ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾

أي في جواب أنهم

مؤكدا أي هم محكوم عليهم بالإغراق.

ويجعل[١٣] غير المنكر كالمنكر إذا لاح أي ظهر عليه أي على غير المنكر شيء من أمارات الإنكار نحو: قول حَجْل ابن نضلة[١٤]:

فيلقى إليه الكلام مؤكدا

= التكذيب. (تجريد)

(١) قوله: وقوله: إذا كذبوا: أي قول المصنف: «إذ كذبوا» بصيغة الجمع، ولم يقل: «إذ كذبا» بصيغة التثنية، مع أن المكذب في المرة الأولى اثنان فقط. (قي)

(٢) قوله: مبني إلخ: أي لأن ما جاء به الثالث عين ما جاء به الاثنان، فالحكم على ما جاء به الاثنان بأنه كذب حكم على ماجاء به الثالث أيضًا بأنه كذب؛ لأنه عينه. (قي)

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم نقل ذلك، فلا يصح؛ لأن المكذب أولا اثنان، فكيف يعبر المصنف بضمير الجمع بقوله: «إذ كذبوا». (قي)

(٤) قوله: طلبيا: [لأنه مسبوق بالطلب.]

(٥) قوله: لأن معناه إلخ: أي معنى مقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال، أي مقتضى الحال الظاهر، فالحال تحته فردان: ظاهر وخفي، فالظاهر: ما كان ثابتا في نفس الأمر، والخفي: ما كان ثابتا باعتبار ما عند المتكلم. وإذا كان الحال تحته فردان كان ظاهر الحال أخص من مطلق الحال، فكل كيفية اقتضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال، وليس كل كيفية اقتضاها الحال اقتضاها ظاهره، وعموم المقتضي -بالكسر- يقتضي عموم المقتضى.

(٦) قوله: غير عكس: أي لغوي، وأما العكس المنطقي فثابت، وهو بعض مقتضى الحال مقتضى ظاهر الحال. (قي)

(٧) قوله: كما في صورة إلخ: وذلك كما لو نزل غير السائل منزلة السائل، فألقي إليه الكلام مؤكدا، فالتأكيد مقتضى الحال الذي هو السؤال تنزيلا، لكنه خلاف مقتضى الظاهر الذي هو عدم السؤال حقيقة. (دسوقي)

(٨) قوله: وكثيرا ما إلخ: نصب على الظرفية أو المصدرية. و«ما» زائدة لتأكيد الكثرة، أي: ويخرج الكلام تخريجا كثيرا أو حينا كثيرا. والمراد أن تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كثير في نفسه لا بالإضافة، أي مقابله، حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا. (قي وغيره)

(٩) قوله: إذا قدم إليه: ظرف لـ«يجعل» فيقتضي أن جعل غير السائل بمنزلة السائل مقيد بالتقديم المذكور، مع أنه قد ينزل منزلته لأغراض أخر، كالاهتمام بشأن الخبر؛ لكونه مستبعدا، والتنبيه على غفلة السامع. وأجيب بأن هذا التقييد بالنظر لما هو شائع في الاستعمال. (كذا في عبد الحكيم)

(١٠) قوله: ما يلوح بالخبر: أي بجنسه، وذلك بأن يذكر له كلام يشير إلى جنس الخبر بحيث يكاد صاحب الفطنة والذكاء أن يتردد في الخبر ويطلبه من حيث إنه فرد من أفراد ذلك الجنس الذي دل عليه الكلام المتقدم، كما سيجيء مثاله في الكتاب.

(١١) قوله: يعني ينظر إلخ: عبر بـ«يعني» إشارة إلى أن معنى «الاستشراف» ليس هو النظر فقط، بل هو مجموع أمور ثلاثة: رفع الرأس، والنظر، وبسط الكف فوق الحاجب، فجرّد من اثنين منها وأريد به النظر، ثم بعد ذلك استعمل النظر ههنا في لازمه العرفي، وهو التأمل. (تج)

(١٢) قوله: أي لا تدعني: أشار بذلك التفسير إلى أن المراد بالنهي عن الخطاب في شأنهم: النهي عن الدعاء والشفاعة لهم من قبيل إطلاق العام وإرادة الخاص. (قي)

(١٣) قوله: ويجعل إلخ: المراد من غير المنكر: خالي الذهن والسائل والعالم، وإن كان المثال لتنزيل العالم منزلة المنكر. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: حجل ابن نضلة: حجل: بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم. ابن نضلة: بفتح النون والضاد المعجمة، اسم أمه. و«حجل» لقبه. واسمه أحمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن. فهو غير حجل بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، خلافا لما ذكره عبد الحكيم؛ فإنَّ اسمه مغيرة، وأمه هالة بنت وهيب. (قي)

شعر: جاء شقيق[١] اسم رجل عارضا رمحه أي واضعا على العرض[٢]؛ فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن مجيئه واضعا للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه[٣] يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلهم عزل لا سلاح معهم، فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله:

إنَّ بني عمِّك[٤] فيهم رماح

مؤكدا بـ«إنَّ»، وفي البيت[٥] على ما أشار إليه الإمام المرزوقي تهكم واستهزاء، كأنه يرميه بأنه من الضعف والجبن بحيث لو علم أن فيهم رماحا لما التفت لِفتَ الكفاح ولم تقو يده، على حمل الرماح على طريقة[٦] قوله: شعر:

فقلت لمحرز لمَّا التقينا تَنكَّبْ[٧] لا يقطرك[٨] الزحام

يرميه بأنه لم يباشر الشدائد، ولم يدفع إلى مضايق المجامع، كأنه يخاف عليه أن يداس[٩] بالقوائم كما يخاف على الصبيان والنساء؛ لقلة غنائه[١٠] وضعف بنائه. ويجعل[١١] المنكر كغير المنكر[١٢] إذا كان معه أي مع المنكر ما إن تأمله[١٣] أي شيء من الدلائل[١٤] والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع[١٥] عن إنكاره، ومعنى كونه معه أن يكون معلوما له[١٦] مشاهدا عنده[١٧] كما تقول لمنكر الإسلام: الإسلام حق من غير تأكيد[١٨]؛ لأنَّ مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيَّة الإسلام. وقيل[١٩]: معنى كونه «معه» أن يكون موجودًا في نفس الأمر، وفيه نظر؛ ....

---

(١) قوله: جاء شقيق إلخ: البيت من «السريع» في أركانه طي مع الوقف والكسف: «مفتعلن مستفعلن فاعلن مفتعلن مفتعلن فاعلان».

(٢) قوله: على العرض: أي على عرض الرمح بأن جعله على فخذيه في حالة الركوب، بحيث يكون عرض الرمح إلى العدو دون طوله. فالمراد بالعرض: عرض الموضوع لا عرض الموضوع عليه على ما وهم البعض. (دسوقي وعبد الحكيم)

(٣) قوله: أمارة أنه إلخ: إذ لا شك أن وضع الرمح على هذه الهيئة علامة على إنكار وجود السلاح معهم، وأما وضع الرمح على طوله بحيث يكون سنانه إلى الأعداء، فهو علامة على التهيؤ للمحاربة. (قي)

(٤) قوله: إن بني عمك: لا يرتبط بما قبله إلا بتقدير: «فقلت له: إن بني عمك إلخ» فهو معتبر، ولا بد في الكلام منه، وحينئذٍ فلا التفات أصلا. والجواب: أنه لا حاجة إلى تقدير القول؛ فإنه قد يجعل الشخص الواحد بذكر أوصافه حاضرًا مخاطبًا، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ۝﴾ (الفاتحة: ٥)، فيحصل الارتباط بذكر الأوصاف. (تجريد)

(٥) قوله: وفي البيت: تهكم أي من الشاعر بشقيق واستهزاء به؛ وذلك لأن مثل هذه العبارة -أعني قوله «إن بني عمك إلخ »- إنما تقال لمن يستهزأ به؛ لكونه لا قدرة له على الحرب، بل عند سماعه به يخاف ولا يقدر على حمل الرماح ولا غيرها من الآلات؛ لجبنه وضعفه. (قي)

(٦) قوله: على طريقة إلخ: إما متعلق بقوله: «تهكم واستهزاء»، أو متعلق بمحذوف صفة لـ«تهكم»، أي: في البيت تهكم آت على طريقة قوله، أي على طريقة التهكم في قوله، أي قول أبي ثمامة البراء بن عازب الأنصاري. (تج وقي)

(٧) قوله: تنكب: مفعوله محذوف، أي: تنكب القتال أو المقاتلين، أي تجنب وانصرف عنه. (تج وقي)

(٨) قوله: لا يقطرك إلخ: بجزم «يقطر» في جواب الأمر. والتقطير: الإلقاء على أحد القطرين أي الجانبين. والزحام: المزاحمة أي مزاحمة، الخيل والجيش عند القتال. يسخر منه ويرميه بأنه لم يباشر الشدائد. (قي وتج)

(٩) قوله: أن يداس: مأخوذ من «الدوس»، وهو جعل الشيء تحت الأقدام. (قي)

(١٠) قوله: لقلة غنائه إلخ: بفتح الغين المعجمة، أي نفعه. و«بنائه» بفتح الباء الموحدة، أي بنيته وبدنه. (دسوقي)

(١١) قوله: ويجعل إلخ: أي ينزل، وكذلك الطالب المتردد. (قي)

(١٢) قوله: كغير المنكر: الظاهر أن يقول: «كغيره»، ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع الضمير. (تجريد)

(١٣) قوله: إن تامله: أي تأمل فيه؛ لأن التأمل: النظر في الشيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: من الدلائل: [«من» تبعيضية، فيكفي بعضها، أي ولو واحدا.]

(١٥) قوله: ارتدع: أي رجع عن إنكاره بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالي الذهن. (دسوقي)

(١٦) قوله: أن يكون معلوما له: أي متصورا له، وهذا بالنظر إلى الأدلة العقلية. (قي)

(١٧) قوله: مشاهدا عنده: أي بالحس، وهذا بالنظر إلى الأدلة الحسية، ثم إن تفسير الشارح المعية بالمعلومية والمحسوسية، وتفسيره «ما» الموصولة بالدليل يصير المعنى عليه: إذا كان المنكر عالما بالدليل الذي إذا تأمله ارتدع عن إنكاره، فيتوجه عليه إشكال. وحاصله: أن الإنسان متى علم بالدليل علم المدلول قطعا، وحينئذ فلا يتوقف الارتداع على التأمل. والجواب: أنه ليس المراد بالدليل: الدليل المنطقي، وهو ما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، حتى يرد ما ذكر، بل المراد به: الدليل الأصولي، وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. والمراد بالتأمل فيه: أن يستنبط مقدمات صحيحة من وجه صحيح توصله إلى الارتداع. (دسوقي)

(١٨) قوله: من غير تأكيد: يرد عليه بأن اسمية الجملة تفيد التأكيد. وأجيب بأن مرادهم بقولهم: اسمية الجملة من المؤكدات: أنها مما يصلح أن يقصد بها التأكيد عند مناسبة المقام، فليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدة. (دسوقي)

(١٩) قوله: وقيل إلخ: هذا وجه ثان في بيان معنى «معه». حاصله: أن كون الدلائل مع المنكر ليس معناه كونها معلوما له، كما مر، بل معناه أن تكون الدلائل موجودة في نفس الأمر فقط بدون معلوميتها.

لأنَّ مجرد وجوده لا يكفي[١] في الارتداع ما لم يكن حاصلا عنده، وقيل: معنى «ما»[٢] إن تأمله شيء من العقل. وفيه نظر؛ لأن
أي في نفس الأمر

المناسب حينئذٍ[٣] أن يقال: «ما إن تأمل به»؛ لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٤]، ظاهر هذا الكلام[٥] أنه مثال
(البقرة:٢)

لجعل منكر الحكم كغيره، وترك التأكيد لذلك[٦]. وبيانه[٧]: أن معنى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ليس القرآن بمظنة للريب، ولا ينبغي أن يرتاب
الجعل — أي بيان كونه مثالا — (البقرة:٢)

فيه، وهذا الحكم مما ينكره كثير[٨] من المخاطبين، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل الدالة على أنه ليس ممَّا
أي كون القرآن ليس بمظنة للريب — أي السامعين، فهو شامل للإنس والجن — فلذلك ألقي الخبر غير مؤكد — ككونه معجزا له، وكون من أتى به صادقا

ينبغي أن يرتاب فيه. والأحسن أن يقال[٩]: إنه نظير[١٠] لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله؛ فإنه نزل ريب
أي لا مثال — وهو الدليل

المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى نفى الريب على سبيل الاستغراق[١١]، كما نزل الإنكار منزلة عدمه لذلك، حتى صح
أي اعتمادا — أي المشار إليه بالمبحث المتقدم — التعويل

ترك التأكيد.

وهكذا[١٢] أي مثل اعتبارات الإثبات اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي، وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الإنكاري، تقول لخالي الذهن: «ما زيد قائما»، أو «ليس زيد قائما»، وللطالب: «ما زيد بقائم»[١٣]، وللمنكر: «والله ما زيد بقائم»، وعلى هذا القياس[١٤].
مثل إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

ثم الإسناد[١٥] مطلقا[١٦] ....

---

(١) قوله: لا يكفي إلخ: لإمكان أن يكون الشيء موجودا في نفس الأمر، ولا يكون مشاهدا ولا معلوما له، فلا يمكنه التأمل فيه؛ لعدم حصوله بوجه، فلا يكفي في الارتداع وجوده في نفس الأمر فقط بدون أن يكون معلوما أو مشاهدا.

(٢) قوله: وقيل معنى ما إلخ: هذا وجه ثان في معنى لفظة «ما»، يعني ليس المراد من «ما» الموصولة: الدلائل، كما سبق، بل المراد منه: العقل.

(٣) قوله: لأن المناسب حينئذٍ: أي حين إذ فسر «ما» بشيء من العقل لا بالأدلة؛ لأنَّ المناسب أن يقول: «ما إن تأمل به». وفي قوله: «لأن المناسب» إشارة إلى صحة هذا القيل بالحمل على الحذف والإيصال، كأن الأصل: «تأمل به»، فحذف الباء وأوصل الضمير بالفعل. أو يقال: مراده بالعقل: الأدلة العقلية، وحينئذ فيرجع لما قاله الشارح أولا، تأمل. (دسوقي)

(٤) قوله: لا ريب فيه: في كونه غير مؤكد نظر؛ لأن «لا» التي لنفي الجنس للتأكيد، وكذا اسمية الجملة، كما صرحوا بذلك. والجواب: لا نسلم أن «لا» لتأكيد الحكم الذي كلامنا فيه، بل لتأكيد المحكوم عليه، وليس كلامنا فيه. واسمية الجملة ليست للتأكيد مطلقا، بل إذا اعتبرت مؤكدا. (تجريد)

(٥) قوله: ظاهر هذا الكلام إلخ: يعني المتبادر من هذا الكلام: التمثيل لا التنظير، وجه الظهور أنه ذكره بعد القاعدة أعني جعل المنكر كغير المنكر، وعبره بـ«نحو»، فالظاهر أنه مثال لها. (مأخوذ من قي وتج)

(٦) قوله: وترك التأكيد لذلك: وكان مقتضى الظاهر أن يقال: «إنه لا ريب فيه». (تج)

(٧) قوله: وبيانه إلخ: فيه إشارة إلى دفع إيراد يرد ههنا. تقريره: أن هذا الحكم -أعني نفي الريب بالكلية- مما لا يصلح أن يحكم به؛ لكثرة المرتابين، فضلا عن أن يؤكد. وحاصل الجواب: أن المراد من نفي الريب ليس أن أحدا لا يرتاب فيه، بل المراد أن القرآن ليس بمظنة للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه، وهذا مطابق للواقع، وينكره كثير من المخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يؤكد، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه؛ لما معهم من الدلائل التي لو تأملوها ارتدعوا عن الإنكار، فلذلك ألقى الكلام مجردا عن التأكيد. (ملخص الحواشي)

(٨) قوله: مما ينكره كثير إلخ: أي فالإنكار إنما هو لكونه ليس ممَّا ينبغي أن يرتاب فيه، لا لنفي الريب عنه. (دسوقي)

(٩) قوله: والأحسن أن يقال إلخ: كان حاصل الأول: أن المنفي ليس نفي الريب، بل كون القرآن محلا للريب ومظنة له خطابا لمنكري ذلك. وحاصل الثاني: أن المنفي نفس الريب على سبيل الاستغراق من غير مخاطبة. ومما يدل على أحسنية الوجه الثاني قول المصنف بعده: «وهكذا اعتبارات النفي»؛ فإنه مشعر بأن ما تقدم متمحض الإثبات. وأيضا الوجه الثاني لا يحتاج فيه إلى تأويل؛ بخلاف الأول؛ فإنه يحتاج فيه إلى تأويل، كما مر بأن المراد نفي أن القرآن محل للريب ومظنة له. (قي وتج)

(١٠) قوله: إنه نظير إلخ: أي لما نحن فيه، أعني جعل المنكر كغيره. وقوله: «لتنزيل»: اللام فيه للأجل، أي لأجل تنزيل الشيء منزلة عدمه، وليس هذا اللام صلة لـ«نظير» بل صلة «النظير» محذوفة، والمقصود من التعليل بيان وجه الشبه بين النظيرين. ويمكن جعل اللام بمعنى «في»، فاندفع الاعتراض على عبارة الشارح بأن نظير الشيء يجب أن يكون خارجا عن أفراده، مع أن تنزيل ريب المرتابين بمنزلة العدم من أفراد تنزيل الشيء منزلة عدمه، فالأولى أن يقول: «إنه نظير لتنزيل الإنكار منزلة عدمه»، فتأمل. (من قي)

(١١) قوله: الاستغراق: أي الذي يفهم من وقوع النكرة في سياق النفي، وهو «لا» في «لا ريب فيه». (قي)

(١٢) قوله: وهكذا: عطف على محذوف دل عليه السياق، أي هذا الذي ذكر أمثلة اعتبارات الإسناد في الإثبات، و«هكذا إلخ» أي: وهكذا أمثلة اعتبارات الإسناد في النفي. (قي)

(١٣) قوله: بقائم: [الباء في خبر «ليس» من المؤكدات للحكم عند السكاكي.]

(١٤) قوله: وعلى هذا القياس: بالرفع مبتدأ وخبر. وبالجر بدل من اسم الإشارة، والجار متعلق بمحذوف، أي: واجر على هذا القياس. وبالنصب مفعول لمحذوف أي: واجر على هذا، أعني القياس. (دسوقي)

(١٥) قوله: ثم الإسناد: «ثم» للاستيناف النحوي أو أنها للترتيب الذكري، فهي لعطف الجمل. (قي)

(١٦) قوله: مطلقا إلخ: ولأجل هذا التعميم أتى المصنف بالاسم الظاهر دون الضمير، وإن كان المحل له؛ لئلا يتوهم عوده على الإسناد المقيد بالخبري، وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل. وقولهم: «المعرفة إذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الأول» ليس على إطلاقه، بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المغايرة. (دسوقي وعبد الحكيم)

سواء كان إنشائيا(١) أو إخباريا، منه حقيقة عقلية(٢، ٣) ولم يقل(٤): إمَّا حقيقة وإمَّا مجاز؛ لأنَّ بعض الإسناد عنده(٥) ليس بحقيقة ولا مجاز

كقولنا: «الحيوان جسم»، و«الإنسان حيوان». وجعل(٦) الحقيقة والمجاز صفة «الإسناد» دون «الكلام»؛ لأنَّ اتصاف الكلام بهما إنما

يعني إذا لم يكن المسند فعلا أو معناه — كما في «المفتاح»

هو باعتبار الإسناد، وأوردهما في علم المعاني؛ لأنهما من أحوال اللفظ(٧)، فيدخلان في علم المعاني.

أي الحقيقة والمجاز العقليين — دون البيان — بواسطة الإسناد

وهي أي الحقيقة العقلية إسناد الفعل أو معناه(٨) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى

أي الفعل الاصطلاحي النحوي

ما أي إلى شيء هو أي الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء، كالفاعل(٩) فيما بني له(١٠) نحو: ضرب زيد عمرا، أو المفعول به فيما بني له

أي متعلق بعامله المستتر الذي هو «استقر»

نحو: ضرب عمرو؛ فإنَّ الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو عند المتكلم متعلق بقوله: «له»، وبهذا دخل(١١) فيه ما يطابق الاعتقاد دون

خبر «إن» — بخلاف «نهاره صائم»؛ فإن الصوم ليس للنهار — أي بقيد «عند المتكلم»

الواقع في الظاهر وهو أيضا متعلق بقوله: «له»، وبه يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد. والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو

أي في ظاهر حال المتكلم — أي بقوله: في «الظاهر» — سواء طابق الواقع أم لا بأن كان غير مطابق لواحد منهما — أي ما يدل على معناه

له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب(١٢) قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده. ومعنى كونه له: أن معناه

أي الفهم من ظاهر حاله

قائم به ووصف له(١٣)، وحقه(١٤) أن يسند إليه..

عطف لازم

---

(١) قوله: إنشائيا إلخ: هذا يقتضي اختصاص الحقيقة العقلية والمجاز العقلي بالإسناد التام؛ لاختصاص الإنشاء والإخبار به، مع أن الحقيقة والمجاز لا يختصان بالإسناد التام، بل يجريان في الناقص أيضًا، كما في إسناد المصدر للمفعول، تقول: «أعجبني ضرب زيد»، و«أعجبني إنبات الله البقل»، و«أعجبني إنبات الربيع البقل». وأجيب بأن المراد بالإسناد الإنشائي والخبري: ما في الجملة الإنشائية والإخبارية سواء كان تاما أو ناقصا. (قي وتج)

(٢) قوله: حقيقة عقلية: اعلم أن الحقيقة والمجاز على نحوين: عقلي ولغوي، والفرق بينهما أن كون الإسناد إلى ما هو له أو إلى غير ما هو له: إن كان يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة، فهو حقيقة عقلية ومجاز عقلي، مثل: أنبت الله البقل، وأنبت الربيع البقل؛ فإنه لا شك أن كون الإسناد في الأول إلى ما هو له، وفي الثاني إلى غير ما هو له، مما يدرك بالعقل دون اللغة؛ لأن هذا الإسناد مما يتحقق في نفس التكلم قبل التعبير، بخلاف الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي؛ فإن كون هذا الإسناد مستعملا في محله أو كونه متجاوزا عن محله إنما يدرك بوضع اللغة، ولهذا يصير «أنبت الربيع البقل» من الموحِّد مجازا، ومن الدهري حقيقة؛ لتفاوت عمل عقلهما، مع اتحاد الوضع اللغوي عندهما. (ملتقط)

(٣) قوله: عقلية: [قال في «المطول»: فإن قيل: لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان، كما فعله صاحب «المفتاح» ومن تبعه؟ قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف، كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات. وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلا في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضًا من أحوال المسند إليه والمسند.]

(٤) قوله: لم يقل إلخ: يعني لو قال بكلمة «إما» دون «منه» لأفاد حصر الإسناد في القسمين، أعني الحقيقة والمجاز؛ لأن وضع التقسيم لضبط الأقسام فهو يمنع الخلو، مع أن بعض الإسناد ليس بحقيقة ولا مجاز عند المصنف. (كذا في التجريد)

(٥) قوله: عنده: وأما عند السكاكي فالإسناد منحصر في الحقيقة والمجاز؛ ولذا قال: الحقيقة هي إسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر. والمجاز: إسناد الشيء إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر بتأول، والشيء أعم من أن يكون فعلا أو معناه أو خبرا جامدا أو مشتقا. (دسوقي)

(٦) قوله: وجعل إلخ: حاصله أن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي، وهو الإسناد، واتصاف الكلام بهما باعتبار ما اشتمل عليه من الإسناد، فاتصاف الكلام بالحقيقة والمجاز العقلين بالتبع للأمر العقلي، وهو الإسناد، واتصاف الإسناد بالأصالة، فجعل الإسناد متصفا بهما -كما فعله المصنف- أولى من جعل الكلام معروضا لهما، كما فعله صاحب «المفتاح». (دسوقي)

(٧) قوله: من أحوال اللفظ: حاصل هذا التوجيه المذكور لإيراد الحقيقة والمجاز العقليين في علم المعاني أن لهما تعلقا به من حيث إنهما قد يقتضيهما الحال. ويرد عليه أن رعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالإيراد في المعاني؛ لشمولها للحقيقة والمجاز اللغويين والكناية. وأجيب بأن الحقيقة العقلية مثلا قسم من الإسناد، فإذا كان الإسناد من أحوال اللفظ كان ما هو قسم له من أحواله أيضا، وإليه نظر المصنف. وأما اللغويان فهما نفس اللفظ لا من أحواله، وكذا الكناية، فهذا هو مناط الفرق. (كذا في چلپي)

(٨) قوله: أو معناه: [احترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا أو معناه، مثل: الحيوان جسم.] أي أو إسناد دال معناه، والمراد: معناه التضمني، وهو الحدث، فكأن المعنى: أو الدال على جزء معنى الفعل النحوي. (قي وتج)

(٩) قوله: كالفاعل إلخ: تمثيل لـ«الشيء»، والكاف استقصائية؛ لأن الشيء المسند إليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل والمفعول عند المصنف، كما سيأتي. (قي)

(١٠) قوله: فيما بني له: أي فعل بني له، أي كالفاعل المصاحب للفعل الذي بني أي صيغ وأسند له، فـ«في» بمعنى «مع»، وكذا يقال فيما بعد. (دسوقي)

(١١) قوله: وبهذا دخل إلخ: توضيح المقام: أن قوله: «ما هو له» يتبادر منه أن المراد ما هو له بحسب الواقع، فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معا، وما يطابق الواقع فقط، ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئا منهما. فإذا زيد قوله: «عند المتكلم» دخل ما يطابق الاعتقاد فقط، وكان المطابق لهما باقيا على حاله داخلا في الحد، وخرج ما يطابق الواقع فقط بعد أن كان داخلا، فإذا زيد «في الظاهر» دخل به في الحد ما طابق الواقع ولم يطابق الاعتقاد، ودخل أيضا ما لم يطابق شيئا منهما، وصار التعريف متناولا للأقسام الأربعة، أعني: ما يطابق الواقع والاعتقاد، وما لم يطابق شيئا منهما، وما طابق الواقع دون الاعتقاد، وما طابق الاعتقاد دون الواقع. (قي)

(١٢) قوله: لا ينصب إلخ: مدار الحقيقة والمجاز على نصب المتكلم القرينة وملاحظته إياها، ولما كانت الملاحظة أمرا خفيا أدير الأمر على وجودها؛ فلذا يعتبر تارة بنصب القرينة، وتارة بوجودها، كما سيأتي من قوله: «لوجود القرينة». (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: ووصف له: سواء كان قائما به كالأوصاف الموجودة، أو منتزعا عنه كالأوصاف الاعتبارية. (عبد الحكيم)

(١٤) قوله: وحقه: عطف مسبب على السبب، والمراد بإسناده إليه: نسبته إليه، سواء صلح حمله عليه أم لا، وأتى به؛ دفعا لما يتوهم من أن المراد من كونه قائما به ووصفا =

سواء كان مخلوقًا لله[١] تعالى أو لغيره[٢]، وسواء كان صادرا عنه باختياره كـ«ضرب»، أو لا[٣] كـ«مرِض» و«مات».

ذلك الفعل — عن غير الله

فأقسام الحقيقة العقلية على ما يشمله التعريف أربعة: الأول: ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا، كقول المؤمن: أنبت الله[٤] البقل، والثاني: ما يطابق الاعتقاد فقط، نحو قول الجاهل[٥]: أنبت الربيع[٦] البقل، والثالث: ما يطابق الواقع فقط،[٧] كقول المعتزلي لمَن لا يعرف[٨] حاله وهو يخفيها منه: خلق الله تعالى[٩] الأفعال كلها، وهذا المثال متروك[١٠] في المتن. والرابع: ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد جميعا، نحو قولك: جاء زيد، وأنت[١١] أي والحال أنك خاصة[١٢] تعلم أنه لم يجئ دون المخاطب؛ إذ لو علمه المخاطب أيضا[١٣] لما تعين كونه حقيقة؛ لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجئ قرينة على أنه لم يرد ظاهره، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

أي دون الواقع — أي الكافر — أي المطر أو زمن الربيع — بدون الاعتقاد — مقولة لـ«القول» — أي عدم المجيء — فيكون مجازا

ومنه أي من الإسناد مجاز عقلي[١٤]، ويسمى مجازا حكميا[١٥]، ومجازا في الإثبات[١٦]، وإسنادا مجازيا وهو إسناده أي إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له[١٧] أي للفعل أو معناه غيرِ ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له، يعني: غير الفاعل في

أي منسوبا إلى المجاز — بالجر صفة «ملابس»، وبالنصب على الحال — أي مسند له حقيقة

= له: أنه لا بد أن يحمل عليه حمل مواطأة أي حمل هو هو، فلا يشتمل ما إذا كان المسند مصدرا؛ لأنه لا يحمل كذلك. (دسوقي)

(١) قوله: مخلوقا لله: أي سواء كان معنى ذلك الفعل مخلوقا لله تعالى، نحو: جن زيد. (قي)

(٢) قوله: أو لغيره: أي لغير الله أي على طريق الكسب، فأراد بالخلق ما يشمل الكسب، وذلك نحو: ضرب زيد عمرا. أو يقال: قوله «سواء كان مخلوقا لله» يعني على قول أهل السنة، وقوله: «أو لغيره» يعني على قول المعتزلة. (دسوقي)

(٣) قوله: أو لا: أي أو لا يكون صادرا عنه باختياره بأن لا يكون صادرا عنه كـ«مات»، أو يكون صادرا لا بالاختيار كحركة المرتعش. وبهذا يسقط ما أورد من أن المرض والموت ليسا صادرين عنه أصلا، وكأنه غفل عن كون السالبة تصدق بنفي الموضوع على أنه قد يقال: المراد بالصدور عنه: الظهور منه، ولا شك أن الصدور بهذا المعنى متحقق في المرض والموت ونحوهما. (تجريد)

(٤) قوله: أنبت الله: أي فإن إنبات البقل في الواقع لله، وهو كذلك في اعتقاد المؤمن. (قي)

(٥) قوله: قول الجاهل: أي الكافر، كما يؤخذ من مقابلته بالمؤمن، فالمراد: الجاهل بالمؤثر القادر، وهو الذي ينسب الفعل لغير الله تعالى. (تج)

(٦) قوله: أنبت الربيع: فإن إنبات البقل في الواقع لله تعالى، وفي اعتقاد الجاهل للربيع، فهو مطابق للاعتقاد دون الواقع. (كذا في الدسوقي)

(٧) قوله: فقط: أي لا الاعتقاد، لكن يكون مطابقا له في الظاهر كما يشهد له آخر كلامه. (عبد الحكيم)

(٨) قوله: لمن لا يعرف إلخ: أي لمخاطب لا يعرف ذلك المخاطب حال ذلك المعتزلي، وهو -أي المعتزلي- يخفيها منه، أما لو عرف ذلك المخاطب حال المتكلم أو يكون المتكلم مظهرا حاله له، كان كلامه المذكور مجازا عن الإقدار والتمكين، فبين عدم العرفان والإخفاء عموم من وجه، فأحد القيدين لا يغني عن الآخر، فلا يتوهم أن الاقتصار على القيد الثاني كاف. بقي شيء آخر، وهو ما إذا قال المعتزلي ذلك الكلام لمن يعرف حاله ولمن لا يعرفها، فيلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في وقت واحد، ولا مانع منه بالنظر إلى شخصين. (من الدسوقي وعبد الحكيم)

(٩) قوله: خلق الله تعالى إلخ: أي الاختيارية والاضطرارية، فقد طابق هذا الإسناد الواقع؛ لأن خلق الأفعال كلها لله تعالى، ولم يطابق اعتقاد المعتزلي؛ لاعتقاده أن خالق الأفعال الاختيارية هو العبد. (دسوقي)

(١٠) قوله: متروك: أي غير مذكور في المتن؛ لقلة وجوده، فلا يتوهم من عدم ذكره أن الحقيقة العقلية منحصرة في الأقسام الثلاثة؛ لكون المقام مقام البيان؛ فإن المصنف صرح في «الإيضاح» بأن الحقيقة العقلية أربعة أضرب، وأورد الأمثلة الأربعة. وعندي: أن هذا المثال مندرج في المثال الثالث بأن يكون المراد من قوله: «وأنت تعلم أنه لم يجئ»: أنت تعتقد أنه لم يجئ، سواء كان مطابقا للواقع أو لا، فيكون مثالا للقسمين: ما لا يطابق شيئا منهما، وما يطابق الواقع دون الاعتقاد، وأنت تعلم أن اللائق بالمتن الاختصار والإدراج. (عبد الحكيم)

(١١) قوله: وأنت: أي فذلك الإسناد من الحقيقة [ولو] لم يطابق واحدا منهما؛ لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولا ينافي ذلك كونه كذبا؛ لأن الكذب لا ينافي الحقيقة. (دسوقي)

(١٢) قوله: خاصة: أخذه من تقديم المسند إليه، وهو «أنت» على المسند الفعلي، أي تعلم، فإنه يفيد الاختصاص، نحو: أنا سعيت في حاجتك. (دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: أيضا: [أي كما علمه المتكلم]

(١٤) قوله: مجاز عقلي: لأن التجوز في أمر معقول يدرك بالعقل، وهو الإسناد، بخلاف المجاز اللغوي؛ فإنه في أمر نقلي، وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى. والمجاز قيل: أصله «مجوز» من «جاز المكان» إذا تعداه؛ لأن الإسناد تعدى مكانه الأصلي، نقلت حركة الواو للساكن قبلها، فقلبت ألفا؛ لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الآن. (تجريد ودسوقي)

(١٥) قوله: مجازا حكميا: أي منسوبا إلى حكم العقل أو إلى الحكم الذي هو أشرف أفراده؛ لأن المجاز العقلي كما يشمل الإسناد يشمل النسبة الإضافية والإيقاعية أيضا. أو منسوبا إلى النسبة بأن يراد بالحكم مطلق النسبة، لا خصوص النسبة التامة. (عبد الحكيم بتوضيح)

(١٦) قوله: ومجازا في الإثبات: إن قلت: التقييد بالإثبات يقتضي عدم جريانه في النفي، وليس كذلك، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة:١٦)؟! أجيب بأن التقييد بالإثبات لأشرفيته أو لأنه الأصل؛ لأن المجاز في النفي فرع المجاز في الإثبات، أو أن المراد بالإثبات الانتساب والاتصاف، فيشمل الإيجاب والنفي؛ إذ في كل منهما انتساب واتصاف. (دسوقي)

(١٧) قوله: إلى ملابس له: أي إلى شيء بينه وبينه ملابسة وارتباط وتعلق. ويجوز فتح الباء وكسرها؛ لأن «الملابسة» مفاعلة من الطرفين. (دسوقي)

المبني للفاعل، وغير المفعول به في المبني للمفعول، سواء كان[1] ذلك الغير غيرًا في الواقع، أو عند المتكلم في الظاهر. وبهذا سقط[2] ما قيل: إنه إن أراد غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر، فلا حاجة[3] إلى قوله: «بتأول»، وهو ظاهر، وإن أراد غير ما هو له في الواقع خرج[4] عنه مثل قول الجاهل: «أنبت الله البقل» مجازا عقليا باعتبار الإسناد إلى السبب[5] بتأول[6] متعلق بـ«إسناده»، ومعنى التأول: أنك تطلب مآلا يؤول إليه من الحقيقة،[7] أو الموضع[8] الذي يؤول إليه من العقل، وحاصله[9]: أن تنصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له، وهذا[10] إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين، وله أي للفعل ملابسات شتى أي مختلفة، جمع «شتيت» كـ«مريض» و«مرضى»، يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأنَّ الفعل لا يسند إليها[11]، فإسناده إلى الفاعل، أو المفعول به إذا كان مبنيا له أي للفاعل أو المفعول به[12]، يعني[13]: أنَّ إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيا له أو إلى المفعول به إذا كان مبنيا له حقيقة كما مر من الأمثلة، وإسناده إلى غيرهما أي غير الفاعل[14] والمفعول به، يعني: غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول به في المبني للمفعول للملابسة يعني: لأجل[15] أن ذلك الغير[16] يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز، كقولهم: ....

---

(١) قوله: سواء كان إلخ: أشار بذلك التعميم إلى أن الأقسام الأربعة التي مرت في الحقيقة تأتي هنا في المجاز لشمول التعريف لها، أعني ما طابق الواقع والاعتقاد معا، وما طابق الواقع فقط، وما طابق الاعتقاد فقط، وما لم يطابق واحدا منهما. والأمثلة السابقة للحقيقة العقلية تصلح بعينها أمثلة لأقسام المجاز العقلي باعتبار حال المخاطب، فافهم. (من دسوقي)

(٢) قوله: وبهذا سقط: وجه السقوط أنه حيث عممنا في ذلك «الغير» بأن أريد به: ما يعم الغير في الواقع والغير عند المتكلم في الظاهر، صار قوله: «بتأول» أي قرينة محتاجا إليه بالنسبة إلى بعض الأفراد وهو الغير في الواقع، ودخل فيه مثل قول الجاهل المذكور مما كان المسند إليه فيه غيرا عند المتكلم في الظاهر. (دسوقي)

(٣) قوله: فلا حاجة إلخ: لأنه لا يسند لغير ما هو له في الظاهر، إلا إذا كان هناك قرينة تدل على أن ذلك المسند إليه غير.

(٤) قوله: خرج إلخ: لأنه لعين ما هو له في الواقع، ولما خرج عنه ذلك فيكون تعريف المجاز غير جامع. (قي)

(٥) قوله: إلى السبب: وهو الله تعالى على زعمه؛ لأنه يعتقد أن الفاعل الحقيقي هو الربيع وأن الله تعالى سبب. (تج)

(٦) قوله: بتأول: و«التأول» تفعُّل من «آل إلى كذا» رجع إليه، فمعناه: تطلب المآل الذي هو حقيقة الكلام التي يؤول المجاز إليها، أو الموضع الناشئ من العقل. والمراد بتطلبها: الالتفات إليها؛ لينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر. (دسوقي)

(٧) قوله: من الحقيقة: وهذا إذا كان للمجاز حقيقة، كما في «أنبت الربيع البقل»؛ فإن التأول فيه طلب حقيقته، وهو الإسناد إلى ما هو له، أي: أنبت الله البقل في الربيع. (عبد الحكيم رحمة الله عليه)

(٨) قوله: أو الموضع إلخ: عطف على «الحقيقة»، أي طلب ما يؤول إليه ذلك الإسناد من جهة العقل، وهذا إذا لم يكن له حقيقة، كما في «أقدمني بلدك حق لي عليك»، أي: قدمت بلدك لحق لي عليك؛ فإنه لا حقيقة لهذا المجاز؛ لعدم الفاعل للإقدام؛ لأنه أمر موهوم، لكن له محلا من جهة العقل، وهو القدوم للحق، وسيجيء تحقيقه. وهذا هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمجاز العقلي أن يكون له حقيقة. وقيل في حل هذه العبارة: إن معنى تطلب ما يؤول: تطلب المآل، فيجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى المفعول، فيكون معناه: ما يؤول إليه، ويجوز أن يكون اسم مكان فيكون معناه: الموضع الذي يؤول إليه، فيكون «أو الموضع» معطوفا على قوله: «ما يؤول إليه». (عبد الحكيم)

(٩) قوله: وحاصله إلخ: عطف على «ومعنى إلخ»، أي أن معنى التأويل الحقيقي ما ذكر، وحاصل معناه: نصب قرينة. وفيه أن نصب القرينة ليس حاصلا لذلك المعنى الذي ذكره؛ إذ طلب الحقيقة أو الموضع وملاحظته ليس هو نصب القرينة. والجواب: أن المراد: حاصله باعتبار لازمه، أي: أن نصب القرينة لازم لما ذكر، فالمصنف أطلق اسم الملزوم -وهو «التأول» أعني: طلب الحقيقة أو الموضع- وأراد اللازم، وهو نصب القرينة على طريق الكناية. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهذا: [أي قول المصنف: «وله ملابسات شتى»]

(١١) قوله: لا يسند إليها: بخلاف ما ذكره، فإن الفعل يسند إليه. فإن قلت: هذه الأمور يسند إليها أيضا، فيصح أن يقال في «جاء الأمير والجيش»: جاء الجيش، وفي الحال: جاء الراكب. قلت: المراد أن هذه الأمور لا يصح إسناد الفعل إليها مع بقائها على معانيها المقصودة منها، كالمصاحبة في المفعول معه، والتقييد في الحال والبيان في التمييز؛ فإن هذه المعاني لا تفهم فيما إذا رفع الاسم وأسند إليه الفعل. (دسوقي)

(١٢) قوله: المفعول به: [فالضمير راجع لهما وإفراد الضمير؛ لأن العطف بـ«أو»]

(١٣) قوله: يعني: [أشار بهذا العناية إلى أن كلامه على التوزيع، وإلا فظاهر كلامه فاسد، تأمل]

(١٤) قوله: أي غير الفاعل: يعني من المفعول والأربعة بعده، وهي المصدر والزمان والمكان والسبب. وقوله: «غير المفعول به»: أي من الفاعل والأربعة الأخيرة، فصور المجاز عشرة، مثل المصنف لستة منها. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٥) قوله: يعني لأجل إلخ: لما كان ظاهر كلام المصنف أن «الملابسة» بمعنى التعلق والارتباط: بين الفعل والمسند إليه المجازي، وكان هذا غير مراد، وإنما المراد: أن العلاقة هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقي والمسند إليه المجازي في الملابسة، أي في تعلق الفعل بكل منهما، وإن كانت جهة التعلق مختلفة، أتى الشارح بالعناية؛ إشارة إلى أنه ليس المراد بـ«الملابسة» في كلام المصنف: التعلق بين الفعل والمسند إليه المجازي، كما مر، بل المراد بها هنا: المشابهة والمحاكاة بين المسند إليه المجازي والحقيقي في التعلق، كالنهر في قولك: «جرى النهر» يشابه ما هو له، أي يشابه المسند إليه الحقيقي، وهو الماء، فالجري يلابس الماء من جهة قيامه به، ويلابس النهر من جهة كونه واقعا فيه. (كذا في الدسوقي)

(١٦) قوله: ذلك الغير إلخ: أي المسند إليه المجازي، كـ«النهر» في قولك: «جرى النهر».

عيشة راضية[١] فيما بني[٢] للفاعل وأسند[٣] إلى المفعول به؛ إذ العيش مرضية وسيل مفعم[٤] في عكسه أعني فيما بني للمفعول وأسند
وهو الراضية أي ضمير «العيشة» وهو مفعم

إلى الفاعل[٥]؛ لأن السيل هو الذي يفعم أي يملأ من «أفعمت الإناء» إذا ملأته وشعرٌ شاعرٌ[٦] في المصدر[٧]، والأولى التمثيل بنحو:
وهو «السيل»، يعني ضميره الإفعام: پُر كردن أي فيما بني للفاعل وأسند إلى الضمير

«جد جده»[٨]؛ لأن الشعر[٩] ههنا بمعنى المفعول[١٠]، ونهاره صائم في الزمان[١١]، ونهر جار في المكان؛ لأن الشخص صائم في النهار،
فيكون من قبيل «عيشة راضية» أي فيما بني للفاعل وأسند إلى المكان

والماء جار في النهر، وبنى الأمير المدينة في السبب.
أي فيما بني للفاعل وأسند للسبب الآمر

وينبغي[١٢] أن يعلم أن المجاز العقلي يجري في النسبة الغير الإسنادية أيضًا من الإضافية والإيقاعية، نحو: أعجبني إنبات
وكذا الحقيقة العقلية بيان «الغير» أي كما يجري في الإسنادية

الربيع وجري الأنهار، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا[١٣]﴾ و﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ[١٤] وَٱلنَّهَارِ﴾، ونحو: نومت[١٥] الليل، وأجريت
مثال الإضافية نزاع أي الزوجين (سبأ: ٣٣) مثال للإيقاعية ولذا فصله بـ«نحو»

النهر، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ[١٦] أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾﴾، والتعريف المذكور إنما هو للإسنادي، اللهم[١٧] إلا أن يراد بالإسناد مطلق
أي الماء في النهر (الشعراء: ١٥١) أي هذا محل اعتراض، أي فالتعريف غير جامع

النسبة، وههنا مباحث نفيسة، وشَّحْنا بها الشرح.
أي زينا

وقولنا: في التعريف «بتأول» يخرج نحو ما مر من قول الجاهل: «أنبت الربيع البقل» رائيا الإنبات من الربيع؛ فإنَّ هذا الإسناد
أي تعريف المجاز أي معتقدا

وإن كان إلى غير ما هو له في الواقع، لكن لا تأول[١٨] فيه؛ لأنه مراده ومعتقده، وكذا: شفى الطبيب المريض، ونحو ذلك مما يطابق
أي من الجاهل أي الإسناد إلى الربيع فيكون حقيقة لا مجازا

الاعتقاد دون الواقع، فقوله: «بتأول» يخرج ذلك، كما يخرج[١٩]..............................

---

(١) قوله: عيشة راضية: اعلم أن أصل هذا التركيب: عيشة رضيها صاحبها، فالرضا كان بحسب الأصل مسندا للفاعل الحقيقي، وهو «الصاحب»، ثم حذف الفاعل وأسند «الرضا» إلى ضمير «العيشة». وقيل: «عيشة رضيت»؛ لما بين «الصاحب» و«العيشة» من المشابهة في تعلق الرضا بكل، وإن اختلف جهة التعلق؛ لأن تعلقه بـ«الصاحب» من حيث الحصول منه، وبـ«العيشة» من حيث وقوعه عليها، فصار ضمير «العيشة» فاعلا نحويا لا حقيقيا، ثم اشتق من «رضيت» «راضية»، ففيه معنى الفعل وأسند إلى المفعول. قال بعضهم: مذهب الخليل أنه لا مجاز في هذا التركيب، بل «الراضية» بمعنى ذات الرضا، حتى تكون بمعنى «مرضية»، فهو نظير «لابن» و«تامر» أي ذي اللبن وذي التمر، والتاء للمبالغة؛ لأن هذا البناء يستوي فيه المذكر والمؤنث. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فيما بني إلخ: أشار بذلك إلى أن الشاهد في إسناد «راضية» إلى الضمير المستتر -أعني: ضمير «العيشة»- لا أن الشاهد في إسناد «راضية» إلى «العيشة»؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ ليست بحقيقة ولا مجازا عند المصنف، كما سبق، بل واسطة بينهما، وكذا يقال فيما بعد من الأمثلة. (قي)

(٣) قوله: وأسند إلخ: أي إلى المفعول به الحقيقي، وإلا فالمسند إليه ههنا فاعل نحوي. (تجريد)

(٤) قوله: وسيل مفعم: أصله: «أفعم السيل الوادي» بمعنى ملأه، ثم بني «أفعم» للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيقي، وهو «السيل» بعد تقديمه وجعله مبتدأ. (دسوقي)

(٥) قوله: وأسند إلى الفاعل: أي الحقيقي، وإلا فالمسند إليه هنا نائب فاعل. (تجريد)

(٦) قوله: وشعر شاعر: أي فقد أسند ما هو بمعنى الفعل -أعني: «شاعر»- إلى ضمير المصدر، وحقه أن يسند للفاعل أعني: الشخص؛ لأنه الفاعل الحقيقي بحيث يقال: «شعر شاعر صاحبه»، لكن لما كان الشعر شبيها بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منهما صح الإسناد إليه مجازا. (دسوقي)

(٧) قوله: في المصدر إلخ: من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه في معناه، من ذلك قولهم: «ظل ظليل»، و«داهية دهياء»، و«شعر شاعر». (كذا في المطول)

(٨) قوله: جد جده: أي جد اجتهاده، وأصله: «جد زيد جدا» أي اجتهادا؛ لأن حق الجد أن يسند إلى صاحب الجد -وهو الشخص- لا إلى الجد نفسه، لكن أسند إليه؛ لملابسة الجد بكونه جزء معنى الفعل. (قي وتج)

(٩) قوله: لأن الشعر إلخ: أي بحسب المعنى المتعارف المتبادر، وإن صح بالمعنى المصدري أيضا، ولذا قال: «الأولى». (عبد الحكيم)

(١٠) قوله: بمعنى المفعول: [أي المؤلف المنظوم، لا التأليف والنظم.]

(١١) قوله: في الزمان: أي فيما بني للفاعل وأسند إلى الزمان؛ لمشابهته للفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لكل منهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: وينبغي إلخ: شروع في بيان اعتراض على المصنف بكون تعريفه غير جامع للنسب الإضافية والإيقاعية، مع أن المجاز العقلي يجري فيهما أيضا، ثم أشار إلى الجواب بقوله: «اللّهم». (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٣) قوله: شقاق بينهما: أصل الكلام: «وإن خفتم شقاق الزوجين في الحالة الواقعة بينهما»، فأضيف المصدر للمكان؛ لأن «البين» اسم مكان. (من دسوقي)

(١٤) قوله: مكر الليل إلخ: أصله: «ومكر الناس في الليل والنهار»، فأضيف المصدر للزمان. (قي)

(١٥) قوله: نومت إلخ: أصله: «أوقعت التنويم على الليل»، أي نومت الشخص في الليل. (قي)

(١٦) قوله: ولا تطيعوا إلخ: فقد أوقع الإطاعة على الأمر، وحقها الإيقاع على ذي الأمر؛ لأنه هو المفعول به حقيقة، فالأصل: «ولا تطيعوا المسرفين في أمرهم»، فحذف في هذه الأمثلة ما حق الفعل أن يوقع عليه، وأوقع على غيره. (قي)

(١٧) قوله: اللهم إلخ: إشارة إلى الجواب، يعني يكون مجازا مرسلا من باب إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق «المرسن» على «الأنف»؛ فإن الإسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه، فاستعمل في مطلق النسبة تامة كانت أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول. (تجريد)

(١٨) قوله: لكن لا تأول فيه: لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن كون الإسناد لما هو له، فيكون حينئذ حقيقة لا مجازا. (دسوقي)

(١٩) قوله: كما يخرج إلخ: أي كقولك: «جاء زيد»، وأنت تعلم أنه لم يجئ، فإن إسناد الفعل فيه وإن كان لغير ما هو له، لكن لا تأول فيه، أي لأنه لم ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له. (قي)

الأقوال الكاذبة،[١][٢] وهذا تعريض بالسكاكي حيث جعل التأول لإخراج الأقوال الكاذبة فقط. وللتنبيه على هذا تعرض المصنف

التعريض — دون قول الجاهل — أي قول المصنف: «وقولنا إلخ» — عطف على «تعرض»، فعلتهما واحدة

في المتن لبيان فائدة هذا القيد، مع أنه ليس ذلك من دأبه في هذا الكتاب، واقتصر على بيان إخراجه بنحو قول الجاهل، مع أنه يخرج

أي «التأول» — وأما في «الإيضاح» فبين فوائد القيود

الأقوال الكاذبة أيضا، ولهذا أي ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله[٣]: شعر

أي في المجاز

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... ر كر الغداة ومر العشي

أركانه: «فعولن فعولن فعولن فعل» من المتقارب المقبوض — تم المصراع الأول على الياء من الكبير — بسكون الياء وتخفيفه ليوافق الباقي

على المجاز[٤] أي على أن إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كر الغداة ومر العشي» مجاز ما دام لم يعلم[٥] أو لم يظن[٦] أنَّ قائله أي قائل هذا

علة لانتفاء التأول

القول لم يعتقد ظاهره أي ظاهر الإسناد؛ لانتفاء التأول[٧] حينئذ؛ لاحتمال أن يكون هو معتقدا للظاهر، فيكون من قبيل قول

أي حين عدم العلم والظن باعتقاد القائل

الجاهل: «أنبت الربيع البقل» كما استدل يعني ما لم يعلم[٨] ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره، مثل الاستدلال[٩] على أن إسناد

زاد الشارح «لم يستدل»؛ ليصير المشبه والمشبه به شيئا واحدا

«ميز» إلى «جذب الليالي» في قول أبي النجم: شعر[١٠]: ميز عنه أي عن الرأس[١١] قنزعا عن قنزع[١٢] هو الشعر المجتمع في نواحي

من الرجز — بضم القاف وسكون النون وضم الزاي أو فتحها

الرأس، جذب الليالي[١٣] أي مضيها واختلافها أبطئي أو أسرعي حال من «الليالي» على تقدير المقول، أي مقولا فيها[١٤]، ويجوز[١٥]

أي تعاقبها

أن يكون الأمر بمعنى الخبر مجاز خبر «أن»، أي استدل على أن إسناد «ميز» إلى «جذب الليالي» مجاز بقوله متعلق بـ«استدل»، أي

بقول أبي النجم عقيبه أي عقيب قوله: «ميز عنه قنزعا عن قنزع» أفناه أي أبا النجم أو شعر رأسه قِيلُ الله أي أمره وإرادته للشمس:

أي جعله فانيا — أي أفناه الله بقيله

اطلعي[١٦]؛ فإنه يدل[١٧] على أنه فعل الله تعالى وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسنادُ إلى «جذب الليالي» بتأول على أنه

أي التمييز المذكور

---

(١) قوله: الكاذبة: اعترض عليه بأن ظاهر كلام الشارح يدل على أن قول الجاهل المذكور ليس من الأقوال الكاذبة، مع أنه منها. وأجيب بأن المراد من الأقوال الكاذبة التي يعتقد المتكلم كذبها، ويقصد ترويجها، وقول الجاهل ليس منها بهذا الاعتبار؛ لأنه يعتقد صدقها. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: الكاذبة: بل الصادقة المخالفة لاعتقاد المتكلم أيضًا، كقول المعتزلي المخفي حاله: «خلق الله الأفعال كلها». (أطول)

(٣) قوله: نحو قوله: أي الصلتان العبدي. ومعنى البيت: أن كرور الأيام ومرور الليالي تجعل الصغير كبيرا، والطفل شابا، والشيخ فانيا. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: على المجاز: أي بل يحمل على الحقيقة التي هي الأصل في الكلام، وإن كانت كاذبة. (قي)

(٥) قوله: ما دام: لم يعلم ليس مراد الشارح أن لفظة «دام» مقدرة؛ فإنه لا يجوز حذف الأفعال الناقصة سوى «كان»، سيما حذف بعضه، بل بيان لحاصل المعنى بجعل «ما» مصدرية نائبة عن ظرف الزمان، المضاف إلى المصدر المؤول هي وصلتها به، أي لم يحمل على المجاز مدة انتفاء العلم والظن، حتى إذا تحقق أحدهما يحمل على المجاز. (عبد الحكيم)

(٦) قوله: لم يعلم أو لم يظن: خرج بقوله: «مالم يعلم أو يظن» ما إذا علم أنه لا يعتقد الظاهر أو ظن ذلك؛ لأنه في هاتين الحالتين يحمل على المجاز، ويكون حاله المعلوم أو المظنون قرينة صارفة للإسناد عن ظاهره. (قي)

(٧) قوله: لانتفاء التأول: أي لانتفاء التأول المشروط في المجاز، فإن شك فالأصل الحقيقة. فههنا خمسة صور: علم أو ظن أن قائله أراد ظاهره، فيكون حقيقة. أو علم وظن أنه أراد خلاف الظاهر، فيكون مجازا. أو شك، فيكون حقيقة أيضا. (تجريد)

(٨) قوله: يعني ما لم يعلم إلخ: حاصله: أن ما ذكر من قول الصلتان لم يحتمل على المجاز ما لم يحصل العلم المصحح للتجوز، كما حصل هذا الاستدلال المصحح للمجازية في قول أبي النجم.

(٩) قوله: مثل الاستدلال: فيه إشارة إلى أن في قوله «كما استدل» الكاف اسمية بمعنى المثل مضافة إلى الفعل، و«ما» مصدرية، فقوله: «كما استدل» مفعول مطلق لفعل محذوف دل عليه «لم يعلم». (دسوقي)

(١٠) قوله: قول: [أركانه: «مستفعلن مستفعلن مستفعلن»، مع الزحاف.]

(١١) قوله: عن الرأس: المتقدم في قوله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميَّز إلخ

والمعنى أن هذه المرأة أصبحت تدعي علي ذنوبا لم أرتكب شيئا منها؛ لرؤيتها رأسي خالية من الشعر كرأس الأصلع؛ فإن النساء يبغضن الشيب، ويطلبن الشاب، وجملة «ميز عنه إلخ» مفسرة لرؤية رأسه، «كرأس الأصلع» مبينة لوجه الشبه. (قي)

(١٢) قوله: قنزعا عن قنزع: أي فصل في الرأس قنزعا عن قنزع بسبب ذهاب ما بينهما، فـ«عن» الأولى بمعنى «في». ويحتمل أن المعنى أزال عن الرأس قنزعا بعد قنزع، فـ«عن» الثانية بمعنى «بعد». (دسوقي)

(١٣) قوله: جذب الليالي: الجذب لغة: المد ومضي الأكثر، يقال: «جذب الشهر» إذا مضى أكثره، استعمل هنا في مطلق المضي. وأراد بـ«الليالي» مطلق الزمان. (قي وتج)

(١٤) قوله: مقولا فيها: أي من الناس في حقها حين اليسر والرفاهية: أبطئي، وحين العسر والضيق: أسرعي. أو من الشاعر؛ لأنه لا يبالي بعد التمييز المذكور بها كيف كانت. (عبد الحكيم)

(١٥) قوله: ويجوز إلخ: أي مع كونه حالا، والمعنى حال كونها تبطئ وتسرعي. ويجوز أن يكون استئنافا، كأن الزمان قال له: «ما تقول فيما حدث»؟ فأجاب: بأنه راض لما يفعل أسرع فيه أو أبطأ. (تجريد)

(١٦) قوله: اطلعي: تمامه: حتى إذا واراك أفق فارجعي. (تجريد)

(١٧) قوله: فإنه يدل إلخ: أي قوله «أفناه قيل الله» حيث أسند «الإفناء» إلى «قيل الله». (تجريد)

زمان(١) أو سبب.
أي عادي

وأقسامه أي أقسام المجاز(٢) العقلي باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما أربعة؛ لأن طرفيه وهما المسند إليه والمسند إمّا حقيقتان
أي كلا أو بعضا، وكذا مجازيتهما، وليس المراد حقيقتهما ومجازيتهما معا
لغويتان نحو: أنبت(٣) الربيع البقل، أو مجازان لغويان نحو: أحيى الأرض شباب الزمان، فإن المراد بإحياء الأرض: تهييج القوى(٤)
أي الإرادية
النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النباتات. والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة، وكذا المراد(٥)
وهو المعنى المجازي — أي المعنى المجازي — إيجاد — أي الحياة — أي الإحساس بمعنى الإدراك
بشباب الزمان: ازدياد قوتها النامية، وهو في الحقيقة: عبارة عن كون الحيوان(٦) في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي قوية
أي قوة الأرض — أي الشباب — أي المغروزة فيه
مشتعلة، أو مختلفتان بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازا نحو: أنبت البقل شباب الزمان(٧) فيما المسند حقيقة والمسند إليه
أي «أنبت» — أي «شباب الزمان»
مجاز، أو: أحيى الأرض الربيع في عكسه(٨).

ووجه الانحصار(٩) في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر؛ لأنه اشترط(١٠) في المسند أن يكون فعلًا أو ما في معناه فيكون مفردا، وكل مفرد مستعمل(١١) إمّا حقيقة أو مجاز.

وهو أي المجاز العقلي في القرآن كثير(١٢) أي كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله، حتى يكون الحقيقة العقلية قليلة، وتقديم «في القرآن» على «كثير»؛ لمجرد الاهتمام(١٣). ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ(١٤) عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ أي آيات الله تعالى ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾، أُسند(١٥) الزيادة –
دون التخصيص — (الأنفال:٢) — (الأنفال:٢)
وهي فعل الله تعالى– إلى الآيات؛ لكونها سببا لها. ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾ نسب التذبيح الذي هو فعل الجيش إلى فرعون؛ لأنه سبب آمر(١٦)
التي هي ضمير «زادت» — للزيادة — عاديا — أي يذبح فرعون أبناء بني إسرائيل

(١) قوله: أنه زمان: فيه أنه إذا كان المسند إليه «جذب الليالي» لا يكون زمانا؛ لأن «الجذب» ليس زمانا. والجواب أنه من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتقدير: «الليالي الجاذبة»، فالمسند إليه بالحقيقة «الليالي» الموصوفة بـ«الجذب» وهي زمان. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أي أقسام المجاز: اعلم أنه لا اختصاص للمجاز العقلي بهذه الأقسام الأربعة، بل الحقيقة العقلية كذلك تنقسم لهذه الأقسام، وأمثلتها هي تلك الأمثلة التي مثل بها المصنف للمجاز بعينها، لكن يختلف الحال بالنظر لمن صدرت منه من كونه مؤمنا أو جاهلا، وإنما تركها المصنف؛ لعلمها بالمقايسة، ولقلة الاهتمام بحالها. (دسوقي)

(٣) قوله: نحو أنبت إلخ: أي فكل من الطرفين مستعمل فيما وضع له، ولا مجاز إلا في الإسناد، إذا صدرت من الموحد. (كذا في الدسوقي)

(٤) قوله: تهييج القوى إلخ: مصدر مضاف إلى المفعول، أي: تهييج الله القوى. وقوله «النامية» الأولى أن يقول: «المنمية» بغيرها من النباتات.

(٥) قوله: وكذا المراد إلخ: حاصله: أن «الشباب» الذي هو المسند إليه معناه الأصلي: كون الحيوان في زمن ازدياد قوته. وإنما سمي هذا المعنى شبابا؛ لأن الحرارة الغريزية حينئذٍ تكون مشبوبة أي مشتعلة. من «شب النار» أوقدها. (قي وتج)

(٦) قوله: كون الحيوان إلخ: وقد استعير لكون الزمان في ابتداء حرارته الملابسة له، وفي ازدياد قواه. ووجه الشبه كون كل من الابتداءين مستحسنا لما يترتب عليه من نشأة الإخراج والمحاسن. (تجريد)

(٧) قوله: أنبت البقل إلخ: أي ازدياد قوة الأرض المنمية الحاصلة في الزمان. (قي)

(٨) قوله: في عكسه: أي فيما المسند مجاز، وهو إحياء الأرض، والمسند إليه حقيقة، وهو الربيع.

(٩) قوله: ووجه الانحصار: أي وجه حصر المجاز العقلي في الصور الأربعة المذكورة واضح عند المصنف؛ لأنه جعل المجاز العقلي في إسناد الفعل أو معناه إلى الفاعل أو غيره مما ليس مبتدأ، كما تقدم، وحينئذٍ فلا يكون إلا فيما بين الكلمتين، والكلمتان لا تخلوان من هذه الأحوال الأربعة، فنحو: «زيد نهاره صائم». المجاز عند المصنف إنما هو في إسناد «الصائم» إلى ضمير «النهار». وأما على مذهب السكاكي الذي يجعل الإسناد فيما بين جملة «نهاره صائم» إلى زيد، فهو مشكل؛ لأن مجموع «نهاره صائم» وهو أحد طرفي الجملة لا يسمى مجازا لغويا؛ لأن المجاز اللغوي لا يكون إلا في الكلمة، كما قال السكاكي، ومجموع «نهاره صائم» ليس بكلمة، فكان الحصر في الأقسام الأربعة على مذهب السكاكي مشكلا. (قي وتج)

(١٠) قوله: لأنه اشترط إلخ: إن قلت: الأمر الظاهر لا يحتاج إلى الاستدلال. أجيب بأن هذا من التنبيه لا من الاستدلال. (تجريد)

(١١) قوله: مستعمل: قيد بذلك؛ لأن اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة ولا بالمجاز؛ لقولهم في تعريف كل منهما: «كلمة مستعملة إلخ». (كذا في عبد الحكيم)

(١٢) قوله: في القرآن كثير: رد به على الظاهرية الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن؛ لإيهام المجاز الكذب، والقرآن منزه عنه. ووجه الرد أنه لا إيهام مع القرينة. (دسوقي)

(١٣) قوله: لمجرد الاهتمام: أي الاهتمام المجرد عن التخصيص، وإلا فهو كثير في غير القرآن أيضا، كالسنة وكلام العرب. (دسوقي)

(١٤) قوله: وإذا تليت إلخ: لم يقل: منه قوله تعالى أو نحوه؛ إيهاما لاقتباس، وأن المعنى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ﴾ تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرا. (المطول)

(١٥) قوله: أسند: ينبغي قراءة «أسند» هنا وما بعده بالبناء للمفعول؛ تأدبا. (دسوقي)

(١٦) قوله: آمر: هذا بيان لكونه سببا. والحاصل: أن المسند إليه هنا سبب آمر وما قبله سبب غير آمر، وما يأتي سبب بواسطة. واعلم أنه يجوز أن يكون «يذبح» مجازا لغويا عن آمر بالذبح، وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه. لا يقال: إن احتمال ذلك لا يضر؛ لأن المثال يكفيه الاحتمال. لأنا نقول: ليس القصد هنا مجرد التمثيل، بل الاستشهاد والاستدلال على كثرته؛ ردا على من زعم خلافه. (دسوقي)

﴿يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ نسب نزع اللباس عن آدم وحواء -على نبينا وعليهما السلام- وهو فعل الله تعالى إلى إبليس؛ لأن سببه
[أي النزع — أي إبليس عن آدم وحواء — (الأعراف:٢٧)]

الأكل من الشجرة، وسبب الأكل(١): وسوسته ومقاسمته إياهما بأنه لهما من الناصحين. ﴿يَوۡمًا(٢)﴾ نصب على أنه مفعول به(٣)
[لا المفعول فيه، وإن صح — هي الحنطة أو غيره — أي إبليس — جمع «أشيب»]

لـ﴿تَتَّقُونَ﴾(٤)، أي كيف تتقون يوم القيامة(٥) إن بقيتم(٦) على الكفر يوما ﴿يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ نسب الفعل إلى الزمان، وهو فعل الله
[لوقوعه فيه — وهو الجعل — (المزمل:١٧) — جمع «ولد» — أي اليوم]

حقيقة، وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه؛ لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن، أو عن طوله(٧)؛ لأن
[أي تصير الولدان شيبا — أي التراكم والتكاثر — الحقيقي]

الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة(٨). ﴿وَأَخۡرَجَتِ ٱلۡأَرۡضُ أَثۡقَالَهَا(٩)﴾ أي ما فيها من الدفائن والخزائن، نسب الإخراج إلى
[كالموتى والكنوز — (الزلزلة:٢)]

مكانه(١٠)، وهو فعل الله تعالى حقيقة.

وغير مختص بالخبر عطف على قوله: «وهو كثير»(١١)، وإنما قال ذلك؛ لأن تسميته بالمجاز في الإثبات وإيراده في أحوال الإسناد
[في غير عبارة المصنف]

الخبري يوهم اختصاصه بالخبر، بل يجري(١٢) في الإنشاء نحو: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾؛ فإن البناء فعل العملة، وهامان سبب آمر.
[كل واحد منهما — فأتى بقوله: «غير مختص فبالخبر»؛ دفعا لذلك الوهم — (غافر:٣٦) أي قصرا مكانا عاليا]

وكذا قولك: «فلينبت الربيع ما شاء»، و«ليصم نهارك»، و«ليَجِدّ(١٣) جِدُّك» وما أشبه ذلك مما أسند فيه الأمر أو النهي إلى ما ليس(١٤)
[أي المسند إليه — أصله: «لينبت الله بالربيع ما شاء» — أصله: «ولتصم أنت في نهارك»]

المطلوب منه صدور الفعل أو الترك عنه. وكذا قولك: «ليت النهر جار»، وقوله تعالى: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾(١٥).
[أي في الأمر — أي في النهي — أصله: «ليت الماء جار في النهر» — (هود:٨٧)]

ولا بدّ له(١٦) أي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن إرادة ظاهره؛ لأنّ المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما
[علة لقوله: «لا بد» إلخ — «فعيلة» بمعنى «مفعولة» أي: مقرونة، أو بمعنى «فاعلة»، أي مقارنة]

مرّ في قول أبي النجم من قوله: «أفناه قِيلُ الله». أو معنوية، كاستحالة قيام المسند بالمذكور(١٧) أي بالمسند إليه المذكور مع المسند عقلًا
[لفظا أو معنى — وقد يجتمع القرينتان]

أي من جهة العقل(١٨)، يعني(١٩) يكون بحيث لا يدّعي أحد من المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ ....
[أي المسند — أي كأهل السنة — كالدهرية — أي بالمسند إليه المذكور]

---

(١) قوله: وسبب الأكل: أي فالوسوسة سبب السبب للنزع، وسبب السبب سبب، فهو الإسناد للسبب بواسطة.

(٢) قوله: يوما: أول الآية ﴿فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرۡتُمۡ يَوۡمًا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبًا﴾ (المزمل:١٧).

(٣) قوله: مفعول به: لأن الاتقاء منه نفسه، لا فيه حتى يكون مفعولا فيه. (دسوقي)

(٤) قوله: لـ تَتَّقُونَ: اعلم أن أصل «تتقون» «توتقون» من «الوقاية»، وهي فرط الصيانة، متعد إلى مفعولين، والأول محذوف والثاني «يوما» على حذف المضاف أي: «عذاب يوم»، حذف لفظًا عنه، والمعنى: فكيف تتقون أنفسكم عذاب يوم، وقد يستعمل «الاتقاء» بمعنى الحذر، فيكون متعديا إلى مفعول واحد. ويحتمل أن يكون «يوما» مفعولا به لـ«كفرتم». (عبد الحكيم)

(٥) قوله: يوم القيامة: في ذكره نظر؛ لأنه يؤدي إلى التكرار؛ للاستغناء عنه بقوله في الآخر: «يومًا»، فالأولى حذفه، أو ذكره على وجه التفسير في آخر الآية بأن يقول: «وهو يوم القيمة»، والقول بأن «يوم القيامة» مفعول لـ«تتقون» و«يوما» بدل منه خلاف الظاهر. وقال الفاضل اللاهوري: إن «يوم القيامة» بمعنى «في يوم القيمة»، فهو منصوب على الظرفية، و«يوم» مفعول به، وهو الأوفق بقول الشارح. (من الدسوقي)

(٦) قوله: إن بقيتم إلخ: فسر قوله تعالى: «إن كفرتم» بـ«إن بقيتم على الكفر»؛ لئلا يحتاج إلى المفعول به؛ ولأن الخطاب مع الكفار. (عبد الحكيم)

(٧) قوله: أو عن طوله: لا يخفى أن مجرد الطول لايستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيمة؛ لأن الطول قد يشتمل على السرور، فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه، حتى يحسن التعجب. (التجريد)

(٨) قوله: أوان الشيخوخة: [وهو بعد الأربعين، وطوله: ﴿أَلۡفَ سَنَةٖ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (السجدة:٥).]

(٩) قوله: أثقالها: [جمع «ثقل» بفتح المثلثة والقاف: هو متاع البيت.]

(١٠) قوله: إلى مكانه: أي إلى مكان وقع منه الإخراج، فهو نسبة إلى المفعول به بواسطة «من» لا إلى الظرف؛ إذ المعنى: وأخرجت من الأرض لا في الأرض.

(١١) قوله: وهو كثير: يعني قوله: «وغير مختص» معطوف على قوله: «وهو كثير» بقطع النظر عن تقييده بقوله: «في القرآن»، فلا يتوهم أن معناه أنه غير مختص بالخبر في القرآن فقط. (كذا في الدسوقي)

(١٢) قوله: بل يجري: [تصريح لما علم التزاما وتوطئة لقوله: «نحو إلخ».]

(١٣) قوله: وليجد إلخ: بفتح الياء وكسر الجيم. و«جدك» بكسر الجيم وضم الدال، وأصله: «ولتجد جدا» أي ولتجتهد اجتهادا، فأقام المصدر مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه. (من قي)

(١٤) قوله: ما ليس: [نحو: «لا يقم ليلك» و«لا يصم نهارك».]

(١٥) قوله: أصلاتك تأمرك: [أصله: «أيأمرك ربك بسبب تلبسك بالصلاة».]

(١٦) قوله: ولا بد له إلخ: إنما تعرض بهذا مع استفادته من قيد «التأول»؛ توطئة لتقسيمها إلى لفظية ومعنوية، فهو بمنزلة البيان لقوله: «بتأول»، وكان ينبغي أن يذكره متصلا بما يتعلق به. (الدسوقي)

(١٧) قوله: بالمذكور: أي في عبارة المتكلم، وليس المراد المذكور في كلام المصنف سابقا. (تجريد)

(١٨) قوله: من جهة العقل: إشارة إلى أن «عقلا» و«عادة» منصوبان على التمييز في نسبة «الاستحالة» إلى «القيام»، ويمكن أن يكون بيانا لحاصل المعنى، فتأمل ذلك. (چلپي وغيره)

(١٩) قوله: يعني إلخ: إشارة إلى جواب ما يقال: إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان نحو قول الدهري: «أنبت الربيع البقل» حقيقة، مع أن العقل الصحيح يحيله؟ وحاصل الجواب: أن المراد بالاستحالة: ما لو خلي العقل ونفسه حكم بها، وإنبات الربيع البقل ليس كذلك، بل يحتاج العقل فيه إلى دليل. (تجريد)

لأنَّ العقل[١] إذا خلّي ونفسه يعده محالا، كقولك: «محبتك[٢] جاءت بي إليك»؛ لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة.
أي قيامه به

أو عادةً، أي من جهة العادة نحو: هزم الأمير الجند؛ لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة، وإن كان ممكنا عقلا. وإنما
عطف على قوله: «عقلا»

قال[٣]: «قيامه به»؛ ليعم الصدور عنه مثل: «ضرب» و«هزم»، وغيره: كـ«قَرُبَ» و«بَعُدَ»[٤].
أي عن الاختيار — أي غير الصدور كالاتصاف

وصدوره عطف على «استحالة»، أي: أو كصدور[٥] الكلام عن الموحد مثل: أشاب الصغير...البيت؛ فإنه يكون قرينة معنوية
فهو قرينة ثانية للمجاز — أي الكامل؛ ليخرج المعتزلي — أي الصدور

على أنَّ إسناد «أشاب» و«أفنى» إلى «كرِّ الغداة ومرِّ العشي» مجاز. لا يقال: هذا[٦] داخل في الاستحالة. لأنا نقول: لا نسلم[٧] ذلك،

كيف؟ وقد ذهب إليه كثير من ذوي العقول، واحتجنا في إبطاله إلى دليل.

ومعرفة[٨] حقيقته يعني أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به، إذا أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة،
أي المجاز العقلي — وما في معناه — إفراد الضمير؛ لأن العطف بـ«أو»

فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسندا إليه يكون الإسناد حقيقة، إمَّا ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة:١٦) أي فما

ربحوا[٩] في تجارتهم، وإمَّا خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل، كما في قولك: «سرتني رؤيتك» أي سرني الله تعالى عند رؤيتك، وقوله:
لكثرة الإسناد إلى الفاعل المجازي وترك الإسناد إلى الفاعل الحقيقي

شعر:

يزيدك[١٠] وجهه حسنا إذا ما زدته نظرا

أي يزيدك الله حسنا في وجهه[١١] لما أودعه من دقائق الحسن والجمال، يظهر بعد التأمل والإمعان. وفي هذا[١٢] تعريضٌ بالشيخ
ذلك الحسن

عبدِ القاهر وردٌّ عليه، حيث زعم[١٣] أنه لا يجب في المجاز العقلي..

---

(١) قوله: لأن العقل إلخ: أي كل عقل أو عقل الفريقين من المحقين والمبطلين. فالمراد بالمستحال عقلا: المستحال بالضرورة، أي: لا يحتاج في الحكم باستحالته إلى نظر واستدلال، أو عادة، أو إحساس، وهذا التفسير على نسخة «لأن العقل». وفي بعض النسخ: «لا أن العقل» بحرف النفي، عطفا على قوله «يعني أن يكون إلخ» أي أن الاستحالة العقلية التي تكون قرينة للمجاز ما تقدم، لا كون العقل إذا خلي مع نفسه، أي خلي من منازعة الوهم وغلبة الشيطان يعده محالا؛ لئلا يرد قول الدهري: «أنبت الربيع البقل»؛ فإن عقل الموحد يعده محالا، مع أنه حقيقة. (قي وتج)

(٢) قوله: محبتك إلخ: أصله: نفسي جاءت بي إليك لأجل المحبة، فالمحبة سبب داع إلى المجيء، لا فاعل له، فلما كانت المحبة مشابهة للنفس من حيث تعلق المجيء بكل منهما: صح الإسناد للمحبة على جهة المجاز، والقرينة الاستحالة. (دسوقي)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: هذا حكاية لكلام المصنف بالمعنى، وإلا فالمصنف عبر بالاسم الظاهر حيث قال: «قيام المسند بالمذكور». وقصد الشارح بذلك التنبيه على أن ما ذكره المصنف في «الإيضاح» من جعله جهة صدوره عنه قسيما لقيامه به، حيث قال: كاستحالة صدور المسند من المسند إليه، أو قيامه به: مما لا يجدي فائدة معتدة به، والأولى ما ذكره هنا. (دسوقي)

(٤) قوله: كقرب وبعد: فتقول: «قربت الدار وبعدت الدار» مثلا، فالقرب والبعد قائمان بالدار، ولكن لا على سبيل الصدور، بل على سبيل الاتصاف. (دسوقي)

(٥) قوله: أي أو كصدور إلخ: إشارة إلى أن الضمير راجع إلى «الكلام» المعلوم من المقام، كما في «الإيضاح»، والأولى رجوع الضمير لـ«المجاز»؛ لتكون الضمائر على نسق واحد، لكن يلزم على هذا أن من قرائن المجاز صدور المجاز عن الموحد، فيلزم معرفة أنه مجاز قبل قرينة أنه مجاز، فعدل الشارح عن إرجاع الضمير إلى «المجاز»؛ فرارا من هذا. (من الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: لا يقال هذا إلخ: أي الصدور عن الموحد في مثل: «أشاب الصغير» داخل في الاستحالة العقلية؛ لأن الموحد يخيل قيام الإشابة والإفناء بالمسند إليه المذكور، فلا يصح أن يجعل مقابلا للاستحالة. (قي)

(٧) قوله: لا نسلم إلخ: جواب عن الإيراد السابق بإنما لا نسلم دخول قوله: «أشاب الصغير إلخ» في الاستحالة العقلية؛ لأن المراد بها ههنا الاستحالة البديهية بحيث يحكم بها كل عاقل من غير نظر، والمثال المذكور ليس كذلك. (من قي)

(٨) قوله: ومعرفة إلخ: حاصل مراد المصنف: أن المجاز العقلي لا بد له من فاعل أو مفعول به يكون إسناد الفعل له حقيقة، ثم إن ذلك الفاعل أو المفعول تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (قي)

(٩) قوله: أي فما ربحوا إلخ: فلما كانت التجارة سببا للربح أسند إليها مجازا من باب الإسناد إلى السبب، والرابح حقيقة أربابها، وإنما كان الفاعل الحقيقي هنا ظاهرا بسبب عرف الاستعمال؛ لأن عرف أهل اللغة إذا قصدوا الاستعمال الحقيقي أضافوا الربح للتجار، لا للتجارة. (قي)

(١٠) قوله: يزيدك إلخ: الشعر لأبي نواس، وقال البعض: لابن معذل، والصواب هو الأول. وقيل في وجه التوفيق: إن «ابن المعذل» كنية أبي نواس، ولا يخفى بطلانه. ومعناه: أن وجهه يزيدك علم حسن أي علما بحسن في وجهه إذا ما زدته نظرا، أي إذا وقعت النظر في وجهه وأمعنته فيه، وذلك لأن وجهه مشتمل على دقائق حسن متعددة، فيظهر في كل مرة من النظر والتأمل دقيقة لم تظهر في المرة التي سبقت. (الدسوقي)

(١١) قوله: في وجهه: إشارة إلى أن «وجهه» مفعول ثالث لـ«يزيد» بواسطة الحرف، وأن الإسناد في الكلام المذكور إلى المفعول بواسطة، والمفعول الأول «كاف الخطاب»، والثاني «حسنا». (كذا في الدسوقي).

(١٢) قوله: وفي هذا: أي في قوله: «ومعرفة حقيقته إلخ» حيث اشترط في المجاز العقلي أن يكون له فاعل حقيقي، إلا أنه تارة يكون ظاهرا وتارة يكون خفيا. (دسوقي)

(١٣) قوله: حيث زعم إلخ: أي حيث قال الشيخ: إنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل محقق في الخارج يكون الإسناد له حقيقة. وتحرير النزاع: أن المجاز العقلي هل يشترط في تحققه أن يكون للفعل المسند فيه فاعل محقق في الخارج، أسند له ذلك الفعل =

أن يكون للفعل فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة؛ فإنه ليس[١] لـ«سرتني» في «سرتني رؤيتك» ولـ«يزيدك» في «يزيدك وجهه حسنا» فاعل يكون الإسناد إليه حقيقة، وكذا «أقدمني[٢] بلدك حق لي على فلان»، بل الموجود ههنا[٣] هو السرور والزيادة والقدوم. واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازي بأن الفعل لا بد أن يكون[٤] له فاعل حقيقة؛ لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل[٥]، فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره. وزعم صاحب «المفتاح» أن اعتراض الإمام حق، وأن فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأن الشيخ لم يعرف حقيقتها؛ لخفائها، فتبعه المصنف، وظني أنّ هذا تكلف[٦]، والحق[٧] ما ذكره الشيخ.

وأنكره[٨] أي المجازَ العقلي السكاكي وقال: الذي عندي نظمُه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع[٩] استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة[١٠] في التشبيه، وجعل نسبة[١١] الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله: ذاهبًا إلى أن ما مرَّ من الأمثلة ونحوه استعارة بالكناية وهو عند السكاكي أن تذكر[١٢] المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة، وهي أن تنسب إليه شيئا من اللوازم المساوية[١٣] للمشبه به، مثل: أن تشبهِ المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر، وتضيف إليها شيئا من لوازم السبع، فتقول: ....

= قبل المجاز إسنادا حقيقيا معتدا بها بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد ذلك الفعل لذلك الفاعل، أو لا يشترط، فمذهب المصنف والسكاكي: اشتراط ذلك؛ لأجل أن ينقل الإسناد من ذلك الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازي. ومذهب الشيخ: لا يجب ذلك، إلا إذا كان الفعل موجودا، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا، فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي، بل يتوهم ويفرض له فاعل ينقل الإسناد منه للفاعل المجازي، فالفاعل ليس محققا في الخارج. وأما إن موجدها هو الله تعالى فلا نزاع فيه، إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور، أي بحسب العرف والاستعمال، فسقط الاعتراض الآتي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: فإنه ليس إلخ: لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية حقيقة في الاستعمال، بل وجود تلك الأفعال اعتباري. والحاصل: أن الشيخ ذكر أن هذين المثالين ونحوهما من المجاز في الإسناد الذي لا حقيقة له، فبين المصنف أن له حقيقة خفيت على الشيخ؛ لأن حق الإسناد فيه لله تعالى. (دسوقي)

(٢) قوله: وكذا أقدمني إلخ: فإن «الإقدام» ليس له فاعل حقيقي، وإسناد «الإقدام» إلى «الحق» مجاز عقلي، وتوجيه المجاز العقلي في هذا على مذهب الشيخ أن يقال: إنه بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم، ففرض إقدام صادر من فاعل متوهم، ثم نقل عنه وأسند إلى «الحق»؛ مبالغة في ملابسته للقدوم، فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج، بل متوهم مفروض، ولا يعتد بإسناد الفعل للفاعل المتوهم المفروض. وكذا يقال: في «سرتني رؤيتك» و«يزيدك وجهه حسنا»، فقول الشيخ: ليس لهذه الأفعال فاعل، أي محقق في الخارج يعتد بإسنادها إليه. هذا. (دسوقي)

(٣) قوله: بل الموجود ههنا إلخ: يعني أن الكلام في فاعل الفعل المتعدي لا في فاعل الفعل اللازم، والفعل المتعدي غير موجود ههنا حتى يكون له فاعل حقيقي، بل الموجود هو اللازم، فانتفاء الفاعل الحقيقي -أعني: فاعل المتعدي- لعدم وجود الفعل المتعدي. فإن قيل: كيف يصح القول بانتفاء المتعدي مع تحققه قطعًا؟ فالجواب: أن المراد أن المتكلم لهذه الأفعال لم يقصد معنى المتعدي، والإخبار عنه وإن كان متحققا في الواقع إلا على سبيل التخييل، وما كان كذلك لا يحتاج إلى فاعل. (تجريد)

(٤) قوله: لا بد أن يكون إلخ: وفيه أن هذا يسلمه الشيخ وليس مراده نفيه، بل المراد بقوله: «لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل»: نفي الفاعل الذي قام به الفعل، وهو الفاعل الحقيقي بالوجه المذكور ومحصله: نفي لزوم الحقيقة للمجاز، وليس مراده نفي الفاعل الموجد؛ إذ لا يسع نفيه. (من الدسوقي)

(٥) قوله: لا عن فاعل: [أي موجد، وهذا يسلمه الشيخ أيضا فاعتراض الإمام مدفوع.]

(٦) قوله: تكلف: وذلك لأن تقدير الفاعل الموجد -وهو الله تعالى- في هذه الأفعال السابقة تقدير لما لا يقصد في الاستعمال، ولا يتعلق به الغرض في التراكيب، ولأن الفاعل من قام به الفعل، ولا يقال: إنه تعالى قام به السرور وغيره مما ذكر. (الدسوقي بتغيير)

(٧) قوله: والحق إلخ: وذلك لأنه ليس مراده نفي الفاعل رأسا، بل مراده نفي وجوب فاعل أسند إليه المسند قبل إسناده إلى المجاز في العرف والاستعمال، على أن المراد بالفاعل ههنا من قام به الفعل، لا الموجد، كما مر. وقول الإمام بامتناع صدور الفعل لا عن فاعل مسلّم في الأفعال اللازمة دون المتعدية الاعتبارية. (كذا في الحواشي)

(٨) قوله: وأنكره إلخ: ووجه الإنكار أن المجاز خلاف الأصل، وقد ثبت في الطرف قطعا، وإثباته في الإسناد وإن كان لا فساد فيه، لكن يمكن رده إلى المجاز في الطرف قطعا. والحامل له على ذلك الإنكار تقليل الانتشار وتقريب الضبط. (دسوقي)

(٩) قوله: بجعل الربيع إلخ: توضيح المقام أنه لا بد في الاستعارة المذكورة من مستعار عنه ومستعار ومستعار له. فإذا قلت: «أنشبت المنية أظفارها بفلان»، فالمستعار منه معنى «السبع»، وهو الحيوان المفترس حقيقة، والمستعار لفظ «السبع»، والمستعار له معنى «المنية». ومعنى قولهم: «بالكناية» أنك كنيت عن المستعار بشيء من لوازم معناه أعني: «الأظفار»، ولم تصرح بالمستعار، وهذا على طريق الجمهور.

وأما على رأي السكاكي فالمستعار منه هو المشبه به يعني معنى «المنية»، والمستعار اللفظ الدال على المشبه أي لفظ «المنية»، والمستعار له معنى «السبع»، فيقال عنده في تقريرها: شبهت المنية بالسبع، وادعينا أنها فرد من أفراده، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه أي «المنية» مرادا منه المشبه به أي السبع، بواسطة قرينة دالة على ذلك كـ«الأظفار»، وسيأتي ذلك مبسوطا. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: المبالغة: الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه: إدخال المشبه في جنس المشبه به، وجعله فردا من أفراده ادعاء. (تج)

(١١) قوله: وجعل نسبة إلخ: عطف على «بواسطة»، ثم لا يخفى أنه مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكناية عند السكاكي إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية، فيجب أن يؤول على أن المراد جعل نسبة ما هو شبيه بالإنبات إليه قرينة. وأجيب بأن ما هو مشهور محمول على الاستعارة بالكناية في غير الكائنة في المجاز العقلي، وأما الواقعة فيه فالقرينة قد تكون أمرا محققا، فإنه نفسه قد صرح في بحث المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمرا محققا كما في «أنبت الربيع البقل». (كذا في الدسوقي)

(١٢) قوله: أن تذكر إلخ: أي ذكر المشبه لكون «ما» مصدرية، واعترض بأنها عند السكاكي لفظ «المشبه» لا ذكره. وأجيب بأن إضافة «ذكر» المؤول به قوله: «أن تذكر» من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: المشبه المذكور. (قي)

(١٣) قوله: المساوية إلخ: اعترض عليه بأن الإنبات في المثال ليس لازما مساويا للمشبه به أي الله تعالى؛ فإنه قديم والإنبات حادث فأين المساواة؟ والجواب بأن المراد من الإنبات الإنبات بالقوة، ولا شك أنه لازم مساو: ليس بمستقيم؛ لأنه يلزم على هذا أن يكون =

مخالب المنية نشبت بفلان؛ بناءً على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للإنبات يعني[1]: القادر المختار بقرينة نسبة الإنبات الذي هو
جمع «مخلب» بمعنى: چنگل تعلقت علة لقوله: «ذاهبا»
من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي إليه أي إلى «الربيع»، وعلى هذا القياس غيره أي: غير هذا المثال. وحاصله: أن يشبه الفاعل
مثل: «المنية» و«الربيع»
المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.
كالقادر المختار وكالسبع وإن كان أحدهما على وجه الإيجاد والآخر على وجه السبب مرادا منه الفاعل الحقيقي كالأظفار والإنبات

وفيه أي فيما ذهب إليه السكاكي نظر؛ لأنه يستلزم أن يكون المراد بـ«العيشة» في قوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٢١﴾ صاحبها[3]
من رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية (الحاقة:٢١)
كما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على ما ذهب إليه السكاكي، وقد ذكرناه. وهو[4] يقتضي أن يكون المراد بالفاعل
أي المتن
المجازي هو الفاعل الحقيقي، فيلزم أن يكون المراد بـ﴿عِيشَةٍ﴾ صاحبها، واللازم باطل؛ إذ لا معنى لقولنا: «هو في صاحب عيشة»،

وهذا[5] مبني على أن المراد بـ﴿عِيشَةٍ﴾ وضمير ﴿رَّاضِيَةٍ﴾ واحد.
وهو صاحب العيشة

ويستلزم أن لا يصح الإضافة في كل ما أضيف إليه الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، نحو: نهاره صائم؛ لبطلان إضافة
أي: في كل تركيب
الشيء إلى نفسه اللازمة من مذهبه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه[6]. ولا شك[7] في صحة هذه الإضافة ووقوعها، كقوله
على مذهب السكاكي (البقرة:١٦)
تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾، وهذا أولى[8] بالتمثيل.
استدلال على صحة هذه الإضافة ووقوعها

ويستلزم أن لا يكون الأمر بالبناء في قوله تعالى: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ لهامان[9]؛ لأن المراد به[10] حينئذ هو العملة[11] أنفسهم،
(غافر:٣٦)
واللازم باطل؛ لأنَّ النداء[12] له والخطاب معه.

ويستلزم أن يتوقف[13] نحو: «أنبت الربيع البقل» و«شفى الطبيب المريض»، و«سرتني رؤيتك» مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله
تعالى على السمع من الشارع؛ لأنَّ[14] أسماء الله تعالى توقيفية، واللازم باطل؛ لأنَّ مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين[15]
لغة وشرعًا

= معنى «أنبت الربيع البقل» على كلام السكاكي: قدر على الإنبات، وسخافته ظاهر. فالأحسن في الجواب أن يقال: المراد بالإنبات الإنبات بالفعل، وليس المراد بالمساواة عدم الانفكاك صدقا وكذبا معًا، بل المراد بكون اللوازم مساوية للملزوم: أنها لا توجد إلا منه؛ لكونها خاصة به، ولا شك أن الإنبات لا توجد إلا منه تعالى، وهذا لا ينافي تحققه تعالى قبل تحقق الإنبات. (كذا في الدسوقي)

(١) قوله: يعني إلخ: أي يعنون هذا المفهوم لا من حيث خصوصية ذاته تعالى، فلا يرد أن ادعاء كون الربيع ذاته تعالى ركيك جدا. (عبد الحكيم)

(٣) قوله: صاحبها: لأنه هو الفاعل الحقيقي، والفاعل المجازي يجب أن يراد به الفاعل الحقيقي، أي وحيث كان المراد بـ«العيشة» صاحبها فيلزم ظرفية الشيء في نفسه؛ لأن الضمير راجع إلى «من» في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ﴾ إلخ (القارعة:٦) وهو نفس صاحب «العيشة». (دسوقي)

(٤) قوله: وهو إلخ: أي ما ذكرناه يقتضي إلخ، وذلك لأن حاصل ما ذكره أن يشبه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي، ويدعى أنه فرد من أفراده، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر مرادا به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة ما هو من لوازم الفاعل الحقيقي إليه، ولا شك أن هذا يقتضي أن المراد بـ«العيشة» صاحبها؛ لأنها فاعل مجازي، فيجب أن يراد بها الحقيقي، وهو الصاحب، وهذا لا يصح؛ إذ لا معنى لقولنا: «فهو في صاحب عيشة راض صاحبها»؛ لما فيه من ظرفية الشيء في نفسه. (قي)

(٥) قوله: وهذا: أي الاستلزام المتقدم الناشئ عنه الفساد مبني على أن المراد من الضمير والمرجع واحد، وأن الضمير في «راضية» لـ«العيشة» بمعنى الصاحب، فتكون «العيشة» بمعنى الصاحب، ولا معنى للظرفية حينئذٍ. وأما إذا ارتكب الاستخدام بأن أريد بـ«العيشة» أولًا المعنى الحقيقي وهو التعيش، أي ما يتعيش به الإنسان، وأريد بها في الضمير الصاحب، وأن المعنى «فهو في عيشة راضٍ صاحبها»، فلا يلزم ذلك، ولا اعتراض على السكاكي. (قي)

(٦) قوله: فلان نفسه: أي الذي هو مفاد الضمير في «نهاره»، وفي ذلك إضافة الشيء إلى نفسه. (قي)

(٧) قوله: ولا شك إلخ: أي في إضافة الفاعل المجازي إلى الفاعل الحقيقي، وهذا في قوة قولنا: «واللازم باطل». (الدسوقي)

(٨) قوله: وهذا أولى إلخ: لأنه نص في الرد عليه وأدفع للشغب، بخلاف مثال المتن؛ فإنه يناقش فيه بأن يرتكب الاستخدام؛ لأن للنهار معنيين: الزمان المخصوص وهو الحقيقي، والآخر: الصائم وهو المعنى المجازي، ويراد باسمه الظاهر المعنى الحقيقي، وبضميره المعنى المجازي، فلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في «صائم» لا في «نهاره». (كذا في التجريد والدسوقي)

(٩) قوله: لهامان: خبر «يكون» فهو متعلق بالاستقرار المحذوف لا بـ«الأمر». (دسوقي)

(١٠) قوله: لأن المراد به إلخ: أي في ضمير ﴿ٱبْنِ﴾ هو العملة؛ وذلك لأنه شبه الفاعل المجازي -وهو هامان- بالفاعل الحقيقي الذي هو العملة، ثم أفرد المشبه بالذكر مرادا به المشبه به حقيقة، فصار الكلام: يا هامان ابن يا عملة، فالنداء لشخص والخطاب مع غيره، وهذا فاسد. (قي)

(١١) قوله: هو العملة: [وما قيل: إنه يجوز أن يكون الأمر بهامان بأن يأمر العملة بالبناء، ففيه أنه خروج عما نحن فيه؛ لأنه حينئذ يكون المجاز في الطرف. (عبد الحكيم)]

(١٢) قوله: لأن النداء: فيكون الأمر أيضا له؛ إذ لا يجوز تعدد المخاطب في كلام واحد من غير تثنية أو جمع أو عطف. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: أن يتوقف إلخ: أي إن ما قاله السكاكي يستلزم أن يتوقف استعمال نحو: «أنبت الربيع البقل» على السمع من الشارع. (قي)

(١٤) قوله: لأن إلخ: أي ما يطلق عليه تعالى توقيفية، يعني لا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد إذن من الشارع، ولم يرد إطلاق «الربيع» و«الطبيب»، والرؤية المذكورة في الأمثلة السابقة على الله تعالى. (كذا في التجريد رحمه الله)

(١٥) قوله: عند القائلين إلخ: إشارة إلى رد ما ذكروا في الجواب عن هذا السؤال بأن =

بأنَّ أسماء الله تعالى توقيفية وغيرهم، سمع من الشارع أو لم يسمع. واللوازم كلها منتفية، كما ذكرنا،[١] فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ لأنَّ انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم. والجواب أن مبنى هذه الاعتراضات على أنَّ مذهبه في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة، وليس كذلك، بل يراد[٢] المشبه به ادِّعاءً أو مبالغةً؛ لظهور أن ليس المراد بالمنيَّة في قولنا: «مخالب المنية نشبت بفلان» هو السبع[٣] حقيقة. والسكاكي مصرح بذلك في كتابه، والمصنف لم يطَّلع عليه.

ولأنه[٤] أي ما ذهب إليه السكاكي ينتقض بنحو: «نهاره صائم» و«ليله قائم»، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي؛ لاشتماله[٥] على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة، كما صرَّح به السكاكي. والجواب[٦] أنَّه إنما يكون مانعا إذا كان ذكرهما على وجه ينبئ عن التشبيه[٧] بدليل أنه جعل قوله: ع

قد زُرَّ أزراره على القمر

من باب الاستعارة، مع ذكر الطرفين. وبعضهم لما لم يقف[٨] على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية أجاب عن هذه الاعتراضات بما هو بريء منه، ورأينا تركه أولى.

(أي المجاز العقلي - فبطل قول السكاكي - الثلاثة - أي السكاكي - كما فهم المصنف - وهو الضمير في «نهاره» و«ليله»؛ لأن المراد به الشخص - أي ذكر الطرفين - أوله: «لا تعجبوا من بلى غلالته» - أي السكاكي - أي شد - جمع «زر» بفتح الزاي وضمه، بمعنى: گوےگريبان - أي الخلخالي - صرح الشارح بها في «المطول» - وهما: القمر، وضمير «أزراره» أو «غلالته» - السكاكي)

أحوال المسند إليه

أي الأمور[٩] العارضة له من حيث إنه[١٠] مسند إليه. وقدم المسند إليه على المسند؛ لما سيأتي.

(أي أحوال المسند إليه - أي أحواله - من أنه الركن الأعظم)

أمَّا حذفه[١١] قَدَّمه على سائر الأحوال؛ ....

(أي من غير إقامة شيء مقامه)

= التوقف إنما يلزم لو قال السكاكي بالتوقيف، بل مذهبه أن أسماء الله تعالى غير توقيفية. ووجه الرد أن هذا التركيب صحيح، بل شائع عند القائل بالتوقيف، كما عند غيره، فالرد عليه ليس باستعماله، بل باستعمال غيره ممن يذهب إلى غير ذلك، مع عدم إنكار أحد من الفريقين، ولو كان كما ذكره السكاكي لتركه من يراها توقيفية أو لأنكر عليه. (خطائي وتجريد)

(١) قوله: كما ذكرنا: حيث بين بعد كل ملازمة بطلان لازمها. (عبد الحكيم)

(٢) قوله: بل يراد إلخ: السكاكي شبه «الربيع» بالفاعل المختار وادعى أن الربيع فرد من أفراد الفاعل المختار بحيث صار للفاعل المختار فردان: أحدهما متعارف وهو المولى سبحانه، والآخر غير متعارف، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء، وحينئذ فلا يلزم إطلاق «الربيع» على الله، وكذا تقول في قوله: «في عيشة راضية»، شبه الفاعل المجازي وهو «العيشة» بالفاعل الحقيقي وهو «الصاحب»، وادعى أنه فرد من أفراده، ثم ذكر اسم المشبه مرادا به المشبه به ادعاء، وهو «العيش» بمعنى التعيش، فلم يلزم ظرفية الشيء في نفسه. وكذا تقول في «نهاره صائم»، شبه النهار بالصائم وادعى أنه فرد من أفراده، ثم ذكر اسم المشبه وهو «النهار» مرادا به المشبه به ادعاء، فلم يلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وفيه نظر قوي يمكن منه الجواب. كذا في «الدسوقي وغيره».

(٣) قوله: السبع: [بل المراد: الموت، لكن بادعاء السبعية له]

(٤) قوله: ولأنه إلخ: حاصل استدلال السكاكي كما أشار إليه الشارح بقوله: «والحاصل إلخ»: أن كل مجاز عقلي فهو ذكر المشبه وإرادة المشبه به بواسطة القرينة، وكل ما هذا شأنه فهو استعارة بالكناية، فما مر من الاعتراضات الثلاثة منع لصغراه مستندا بأنه يستلزم المحال، وهذا نقض له بالتخلف؛ فإن دليله يجري في المجاز العقلي الذي ذكر فيه الطرفان، ولا استعارة بالكناية؛ لاشتراطه بعدم ذكر المشبه به. (عبد الحكيم)

(٥) قوله: لاشتماله إلخ: لأن الطرفين هما **المشبه**، وهو الفاعل المجازي الذي هو مصداق ضمير في «صائم» و«قائم»، **والمشبه به** الذي هو الفاعل الحقيقي، وهو الضمير في «نهاره» و«ليله»؛ لأن المراد به الشخص. (قي)

(٦) قوله: والجواب إلخ: هذا منع وسند، وحاصله: لا نسلم أن ذكر طرفي التشبيه مانع من الحمل على الاستعارة مطلقا، بل إنما يمنع من الحمل عليها إذا كان ذكرهما ينبئ عن التشبيه، وإلا فلا يمنع، كما هنا. (قي)

(٧) قوله: ينبئ عن التشبيه: أي يدل عليه بأن يكون المعنى لا يصح إلا بملاحظة التشبيه، وذلك إذا وقع المشبه به خبرا عن المشبه أو صفة له أو حالا نحو: زيد أسد، ورأيت زيدا أسدا، فحمل الأسد الحقيقي على زيد أو رجل ممنوع؛ لتباينهما، فتعين الحمل على التشبيه بتقدير أداته، وأن المعنى أنه كالأسد، وأما إذا كان الجمع بينهما لا ينبئ عن التشبيه، فلا يمنع من الحمل على الاستعارة، كقولك: «سيف زيد في يد أسد»، و«لما لقيني زيد رأيت السيف في يد أسد»، وكما في قولك: «نهاره صائم وليله قائم». (الدسوقي)

(٨) قوله: لم يقف إلخ: لأنه زعم أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يذكر المشبه ويراد به المشبه به حقيقة، كما اعتقده المصنف على ما قاله الشارح. (الدسوقي)

(٩) قوله: الأمور إلخ: أي الأمور العارضة التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، أي تكون سببا قريبا حتى لا يرد الرفع؛ فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه، فالإضافة في الترجمة للعهد. (التجريد)

(١٠) قوله: من حيث إنه إلخ: هذه حيثية تقييدية، واحترز بذلك عن الأمور التي تعرض له لا من هذه الحيثية ككونه حقيقة أو مجازا، وككونه كليا أو جزئيا، وككونه جوهرا أو عرضا، فلا تذكر هذه العوارض في هذا المبحث. وإنما لم تجعل الحيثية للتعليل؛ لأنه يكون معنى الكلام حينئذ: الأمور العارضة له من أجل كونه مسندا إليه، فيفيد أن الحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك من الأحوال عارضة له من أجل كونه مسندا إليه مع أنه ليس كذلك، بل الحذف إنما عرض له؛ لأجل الاحتراز عن العبث مثلا، وكذا الذكر إنما عرض له لكونه الأصل، لا لكونه مسندا إليه إلى آخر ما قال المصنف. (دسوقي)

(١١) قوله: أما حذفه إلخ: قاعدة المصنف: أن الواقع بعد «أما» هو المقتضى للحال، والواقع بعد لام التعليل هو الحال، فالاحتراز عن العبث وكذا ما بعده أحوال تقتضي =

لكونه عبارةً عن عدم الإتيان به، وعدم الحادث[١] سابق على وجوده، وذكره ههنا بلفظ «الحذف» وفي المسند بلفظ «الترك»؛ تنبيهًا

(أي ذكر عدم الإتيان — أي في أحوال المسند)

على أن المسند إليه هو الركن الأعظم شديد الحاجة إليه، حتى إنه إذا لم يذكر فكأنه أتى به ثم حذف، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه

(لأن المراد منه الذات، ومن المسند الصفة)

المثابة، فكأنه ترك عن أصله. فَلِلاحتراز[٢] عن العَبَث؛[٣] بناءً على الظاهر[٤]؛ لدلالة القرينة عليه، وإن كان[٥] في الحقيقة ركنًا من

(أي المنزلة — أي لقصد الاحتراز — أي لو ذكر)

الكلام، أو تخييل العدول[٦] إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ؛ فإنَّ الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر[٧]،

(عطف على «الاحتراز» — بيان للدليلين لا لأقواهما — علة لـ«تخييل العدول»)

وعند الحذف على دلالة العقل، وهو أقوى؛ لافتقار اللفظ إليه[٨]. وإنَّما قال[٩]: «تخييل»؛ لأن الدال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ

(أي من حيث الظاهر)

المدلول عليه بالقرائن، كقوله: ع: قال لي: كيف أنت قلتُ عليل

(دون ذات المسند إليه — تمامه: «سهر دائم وحزن طويل»)

لم يقل: «أنا عليل»؛ للاحتراز والتخييل[١٠] المذكورين، أو اختبار[١١] تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه[١٢] أم لا، أو اختبار مقدار تنبهه

(أي الامتحان — أي مبلغ ذكائه)

هل يتنبه بالقرائن الخفية[١٣] أم لا، أو إيهام صونه[١٤] أي المسند إليه عن لسانك تعظيما له أو عكسه[١٥] أي إيهام صون لسانك عنه

(فيكون شديد النباهة — فيكون ضعيف النباهة — هو التنزيه والتبعيد)

تحقيرا له، أو تأتِّي الإنكار أي تيسُّره لدى الحاجة.......................................

(للمتكلم — متعلق بـ«تأتي»)

= الحذف. ثم إن من المعلوم أن حذف المسند إليه فعل الفاعل؛ فهو من أوصاف الشخص لا من أوصاف المسند إليه العارضة له. وأجيب بأنه أطلق «الحذف» وأراد به الحاصل بالمصدر، وهو الانحذاف، وكذا يقال في ما بعده، أو تجعل هذه الأمور مصدر المبني للمفعول، فتكون هذه الأمور أحوالا للمسند إليه. (دسوقي)

(١) قوله: وعدم الحادث: أي فالحذف مقدم عن الذكر، واعترض بأن هذه العلة إنما تفيد تقدم الحذف على الذكر خاصة دون سائر الأحوال؛ لأن الحذف مقابل له خاصة دون بقية الأحوال كالتعريف والتنكير. وأجيب بأن بقية الأحوال فرع للذكي، والمقدم على الأصل مقدم على الفرع. (قي)

(٢) قوله: فللاحتراز: اعلم أن الحذف يتوقف على أمرين: أحدهما وجود ما يدل على المحذوف من القرائن. والثاني وجود المرجح للحذف على الذكر. أما الأول فهو مذكور في غير هذا الفن، كالنحو. وأما الثاني فقد شرع المصنف في تفصيله بقوله: «فللاحتراز إلخ». ثم اعلم أن نكات الحذف التي يذكرها المصنف منه ما يجتمع بعضه مع بعض، لكن المدار على القصد والملاحظة. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: عن العبث: حاصله: أن من جملة مرجحات الحذف على الذكر قصد التحرز والتباعد عن العبث، وذلك أن ما قامت عليه القرينة وظهر عند المخاطب، فذكره يعد عبثا خاليا عن الفائدة، فيحذفه البليغ. (قي)

(٤) قوله: بناء على الظاهر: حال عن «العبث»، أي حال كون العبث مبنيا على ما هو الظاهر من إغناء القرينة عنه لا على الحقيقة وفي نفس الأمر؛ لأن المسند إليه بالنظر للحقيقة ونفس الأمر ركن من الكلام. (عبد الحكيم)

(٥) قوله: وإن كان إلخ: [فذكره في الحقيقة لا يكون عبثا، وإن قامت القرينة.]

(٦) قوله: أو تخييل العدول إلخ: هو مصدر مضاف لمفعوله الثاني، أي: تخييل المتكلم للسامع العدول إلى أقوى الدليلين، أي من جملة الأسباب المرجحة لحذف المسند إليه أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه بذلك الحذف أنه عدل إلى أقوى الدليلين اللذين هما العقل واللفظ، وأقواهما هو العقل، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند إليه زيادة توجه. (قي وتج)

(٧) قوله: من حيث الظاهر: جواب سؤال، وهو كيف يعتمد على اللفظ، مع أنه لا بد من دلالة العقل بأن يعلم أن هذا اللفظ موضوع لكذا؟ فأجاب بأن الاعتماد على اللفظ إنما هو بحسب الظاهر، وإن اعتمد بحسب التحقيق على العقل مع اللفظ. (تجريد)

(٨) قوله: لافتقار اللفظ إليه: فإن اللفظ لا يمكن أن يفهم منه شيء بدون واسطة النقل، بخلاف العقل؛ فإنه يمكن أن يدرك بدون توسط اللفظ، كدلالة الأثر على المؤثر، وإن كان بحسب العادة لا بد من تخييل الألفاظ. ولأن الدلالة العقلية لا تتخلف، بخلاف الدلالة الوضعية. (تجريد)

(٩) قوله: وإنما قال إلخ: هذا جواب عما يقال: لم زاد المصنف لفظ «تخييل» فقط، وهلا قال: «أو للعدول إلى أقوى الدليلين إلخ»؟ وحاصل الجواب: أنه إنما زاد «تخيل»؛ لأن العدول ليس محققا، بل أمر متخيل متوهم؛ لأن الدال عند الحذف مجموع العقل واللفظ، لا العقل فقط، بل الدال حقيقة هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن بواسطة العقل. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: والتخييل: [فيه إشارة إلى أن «أو» في قول المصنف: «أو تخييل» مانعة خلو، فتجوز الجمع. (تجريد)]

(١١) قوله: أو اختبار إلخ: فإن قلت: الحذف يفتقر إلى صلاحية المقام له بأن يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة، فلا بدّ من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة حتى يصح الحذف، فكيف يكون الحذف للاختبار؟ قلت: يكفي للحذف ظن المتكلم أن يعرف المخاطب المسند إليه بالقرينة، فليكن الاختبار لتحصيل اليقين على أنه قال: «اختبار تنبه السامع»، ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن. (تج)

(١٢) قوله: هل يتنبه إلخ: اعترض بأن «هل» لطلب التصور، و«أم» لطلب التصديق، وحينئذٍ فلا يصح أن تكون «أم» معادلة لـ«هل»، فالصواب «أيتنبه أم لا». وأجيب بأن في الكلام حذف همزة الاستفهام، والأصل: «أهل يتنبه»؛ لأن «أم» المتصلة لازمة للهمزة، ويكون «هل» ههنا بمعنى «قد»، كما في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ (الإنسان:١)، فلا يلزم دخول الاستفهام على مثله، كذا نقل الدسوقي من أرباب الحواشي. وقال عبد الحكيم: «أم» ههنا منقطعة، وما قيل: إن الصواب في التعبير: «أيتنبه أم لا» ليس بصواب، على أن «أم» المتصلة قد تجيء معادلة لـ«هل» على قلة، كما في «الرضي».

(١٣) قوله: بالقرائن الخفية إلخ: قد حكي أن بعض الخلفاء من بني العباس أنه ركب سفينة مع واحد من ندمائه، فسأل الخليفة ذلك الواحد: أيُّ طعام أشهى عندك؟ فقال: مخ البيض المصلوق، فاتفق عودهما هنالك في القابل، فقال الخليفة: مع أي شيء؟ فأجاب النديم: مع الملح، فتعجب من استحضاره وكمال تنبهه ويقظته. (كذا في دسوقي)

(١٤) قوله: أو إيهام صونه: نحو: «مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه» تريد رسول الله ﷺ، ومما ينبغي أن يعلم أنه كما يجوز أن يعتبر من مقتضيات حذف المسند إليه إيهام صونه عن لسانك أو عكسه يجوز أن يعتبر إيهام صونه عن سماع المخاطب أو عكسه. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو عكسه: نحو: موسوس ساعٍ في الفساد، فنحب مخالفته، تريد الشيطان. (قي)

نحو: «فاجر[١] فاسق» عند قيام القرينة على أنَّ المراد: زيد؛ ليتأتى لك أن تقول: «ما أردت زيدا بل غيره»، أو تعيُّنه[٢]، والظاهر أنَّ ذكر
ظرف لمحذوف، أي «يقال» — علة للحذف — أي المسند إليه

«الاحتراز عن العبث» يغني عن ذلك[٣]، لكن ذكره لأمرين: أحدُهما: الاحتراز عن سوء الأدب فيما ذكروا له من المثال، وهو «خالق
أي عن «تعينه» — أي للتعين

لما يشاء»، «فعال لما يريد» أي الله تعالى، الثانِي: التوطئة والتمهيد لقوله: أو ادعائه التعين،[٤] نحو: «وهاب الألوف» أي السلطان، أو
فحذف اسم «الله»؛ لتعينه؛ فإنه لا خالق سواه، ولا يقال: إنه حذفه؛ للاحتراز؛ لما فيه من سوء الأدب — حذف المسند إليه، لادعاء تعينه

نحو ذلك كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضَجَر، أو سآمة[٥]، أو فوات فرصة[٦]، أو محافظة[٧] على وزن، أو سجع[٨]، أو قافية، أو
ملال وتنگ دلى — أي خوف فوات فرصة — أي في النثر — في الشعر

ما أشبه ذلك؛ كقول الصياد: «غزال»[٩]، أي هذا غزال، وكالإخفاء[١٠] عن غير السامع من الحاضرين، مثل: «جاء»، وكاتباع[١١]
عطف على «ضجر» — أي للجوارح — فاصطادوه — وتريد زيدا؛ لقيام القرينة

الاستعمال الوارد على تركه، مثل: «رَمْيَة[١٢] من غير رامٍ»، أو ترك نظائره، مثل: الرفع[١٣] على المدح أو الذم أو الترحم.
أي ترك المسند إليه — أي «هذه» — عطف على «تركه»

وأمَّا ذكره: أي ذكر المسند إليه، فلكونه أي الذكر الأصل[١٤]، ولا مقتضيَ[١٥] للعدول عنه، أو الاحتياط؛ لضعف[١٦] التعويل،
جملة حالية — أي الذكر

أي الاعتماد على القرينة، أو التنبيه[١٧] على غباوة السامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير، وعليه قوله تعالى[١٨]: ....
أي تنبيه الحاضرين — أي المقصود بالسماع — عطف على «زيادة» أو «الإيضاح»، أي تثبيت المسند إليه في نفس

---

(١) قوله: نحو: فاجر: يعني قولك عند حضور جماعة ما: «فيهم عدو فاجر فاسق». وتريد زيدا الذي هو العدو مثلا؛ فتحذفه؛ ليتأتى لك الإنكار عند لومه لك على سبه وتشكيه منك، فتقول: «ما سميتك ما عنيتك». (قي)

(٢) قوله: أو تعينه: إما لأن المسند لا يصلح إلا له، أو لكماله فيه بحيث لا يسبق الذهن إلى غيره، أو لكونه متعينا بين المتكلم والمخاطب، وهذا وإن كان يجامع الاحتراز عن العبث -كما سيجيء-، لكن مدار الدواعي والمقتضيات على القصد، وقصد التعيين غير قصد الاحتراز، فقد يقصد أحدهما، وقد يقصدان معا. وكذا الحال في جميع الدواعي إذا لم يكن هناك تناف، فلا يغني «ذكر الاحتراز عن العبث» عن ذكر «التعين»؛ إذ قد يكون نكتة الحذف المقصودة للبليغ التعيين دون الاحتراز وإن كان ذلك حاصلا من غير قصد، وبهذا يندفع اعتراض الشارح الآتي من أصله. (تج بتوضيح)

(٣) قوله: يغني عن ذلك: لأن العبث بذكره لا يكون إلا بعد تعينه، فالتعين داخل في الاحتراز المذكور، فمتى تعين المسند إليه كان ذكره عبثا فيكون حذفه احترازا عن العبث، وإذا كان كذلك فلا يصح جعل التعين قسيما للاحتراز. (الدسوقي)

(٤) قوله: أو ادعاء التعين: أظهر في محل الإضمار؛ لئلا يتوهم عود الضمير على «الإنكار»، كذا قيل، وهو بعيد؛ لأن الضمير في «تعينه» لا يرجع إلى «الإنكار»، مع أنه قريب منه، فلعل الأولى أن يقال: إن المصنف إنما أظهر لتوهم رجوع الضمير لـ«المسند إليه» كبقية الضمائر المتقدمة. (الدسوقي)

(٥) قوله: بسبب ضجر أو سآمة إلخ: هما بمعنى واحد، فالعطف مرادف أو تفسيري، مثاله ما مرَّ في قوله: «قلت عليل» فلم يقل: «أنا»؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب الضجر الحاصل له من المرض. (دسوقي)

(٦) قوله: فرصة: بالضم ما يغتنم تناوله، أو قطعة من الزمان يحصل فيه المقصود. وانظره (دسوقي).

(٧) قوله: أو محافظة إلخ: كما في قوله: «قلت عليل»، لم يقل: «أنا عليل»؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب محافظة الوزن. (دسوقي)

(٨) قوله: أو سجع: هو في النثر كالروي في الشعر، أي كما في قولهم: «من طابت سريرته حمدت سيرته»، لم يقل: «حمد الناس سيرته»؛ لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب المحافظة على السجع؛ إذ لو ذكر لكانت الأولى مرفوعة، والثانية منصوبة. (دسوقي)

(٩) قوله: غزال: مثال لفوات الفرصة، وحينئذ فالأولى اتصاله به. (دسوقي)

(١٠) قوله: وكالإخفاء إلخ: الظاهر أنه عطف على قوله: «كضيق المقام». (دسوقي)

(١١) قوله: كاتباع إلخ: [الفرق بين الاتباعين: أن في الأول يكون الكلام في الاستعمالين واحدا، سواء كان الاستعمال قياسا أو لا. وفي الثاني: الكلام الثاني غير الأول، ولا بد أن يكون الكلام الأول قياسا. (كذا في التجريد والدسوقي)]

(١٢) قوله: رمية: أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب، بل من رام مصيب مخطئ، فحذف المسند إليه ولم يقل: هذه...؛ اتباعا للاستعمال الوارد على تركه؛ لأن هذا مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن وليس أهلا لصدوره منه، والأمثال لا تغير.

وأول من قال هذا المثل: الحكم بن عبد يغوث المضري حين نذر أن يذبح مهاة أي بقرة وحش على الغبغب -بالغينين والموحدتين-، وهو جبل بمنى، وكان من أرمى الناس، فصار كلما يرمي مهاة لا يصيبها رميه، ولم يمكنه ذلك أياما، حتى كاد أن يقتل نفسه، ثم إن ابنه مطعما خرج معه إلى الصيد، فرمى الحكم مهاتين فأخطأ، فلما عرضت الثالثة رماها مطعم فأصابها، وكان إذ ذاك لا يحسن الرمي، فقال الحكم: «رمية من غير رام». (دسوقي)

(١٣) قوله: مثل الرفع إلخ: كقولنا: «الحمد لله أهل الحمد» أي هو أهل الحمد. ومثال الرفع على الذم نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» بالرفع، أي هو الرجيم. ومثال الرفع على الترحم كقولك: «اللهم ارحم عبدك المسكين» بالرفع، أي هو المسكين، فالرفع في هذه الوجوه مع حذف المسند إليه؛ اتباعا لتركه في نظائره. (دسوقي)

(١٤) قوله: الأصل: [أي الكثير أو ما يبني عليه غيره، فلا يعدل عنه إلا لمقتض.]

(١٥) قوله: ولا مقتضي إلخ: أفاد بهذا القيد أن مجرد الأصالة لا تصلح نكتة للذكر بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضي للحذف، حتى إذا وجد المعارض المذكور رجح على الأصالة، فيحذف المسند إليه، بخلاف بقية نكات الذكر؛ فإن كلا منها يصلح بمجرده نكتة لذكر المسند إليه. (كذا في التجريد)

(١٦) قوله: لضعف إلخ: إما لخفاء القرينة في نفسها، وإما لاشتباه فيها، وأورد عليه أن هذا يقتضي أن يكون اللفظ أقوى من القرينة العقلية، فيخالف ما سبق من أن القرينة العقلية أقوى حيث قال: «أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين». وأجاب الشارح في «شرح المفتاح» بأن هذا بالنسبة إلى قوم، وذلك بالنسبة إلى قوم آخرين. وأجاب الصفوي بأن جنس القرينة العقلية أقوى من جنس اللفظ، وعليه بني ما تقدم، وهذا لا ينافي أن يكون بعض أفراد اللفظ أقوى من القرينة العقلية وعليه يبتني ما هنا. (كذا في الدسوقي والتجريد) وعندي الأسهل والأحصر في الجواب أن يقال: إن القرينة العقلية أقوى من وجه، واللفظ أقوى من وجه آخر، كما لا يخفى على المتأمل، فلا تعارض، والله أعلم.

(١٧) قوله: أو التنبيه إلخ: حاصله: أنه يذكر المسند إليه مع العلم بأن السامع فاهم له بالقرينة؛ لأجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع، كما يقال في جواب ماذا قال عمرو: «عمرو قال كذا»، مع أنه لا يجوز على ذلك السامع غفلة عن سماع السؤال وفهمه تنبيها على أنه غبي لا ينبغي أن يكون الخطاب معه إلا هكذا. (كذ في الدسوقي)

(١٨) قوله: وعليه قوله تعالى: أي على ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير جاء قوله تعالى حيث لم يحذف فيه المسند إليه، أعني اسم الإشارة الثاني، وإنما لم يقل: «كقوله =

﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾ (البقرة:٥) أو إظهار تعظيمه؛ لكون اسمه مما يدل على التعظيم، نحو: «أمير المؤمنين حاضر»[(١)]، أو إهانته، نحو: «السارق اللئيم حاضر»، أو التبرك بذكره، مثل: «النبي ﷺ قائل هذا القول»، أو استلذاذه، مثل: «الحبيب حاضر»، أو بسط الكلام حيث[(٢)] الإصغاء مطلوب أي في مقام[(٣)] يكون إصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته، وشرفه؛ ولهذا يطال الكلام مع الأحباء، نحو قوله تعالى حكايةً عن موسى على نبينا وعليه السلام: ﴿هِىَ عَصَاىَ[(٤)] أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا﴾ (طه:١٨). وقد يكون الذكر للتهويل[(٥)] أو التعجب[(٦)]، أو الإشهاد[(٧)] في قضية، أو التسجيل[(٨)] على السامع،[(٩)] حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

وأمَّا تعريفه: أي إيراد[(١٠)] المسند إليه معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف وفي المسند التنكير؛ لأن الأصل[(١١)] في المسند إليه التعريف وفي المسند التنكير، فبالإضمار[(١٢)]؛ لأن المقام للمتكلم نحو: «أنا ضربت» أو الخطاب نحو: أنت ضربت، أو الغيبة، لتقدم ذكره[(١٣)] إما لفظًا، تحقيقا أو تقديرًا، وإما معنى[(١٤)] بدلالة لفظ عليه أو قرينة حال[(١٥)]، وإما حكما[(١٦)]. وأصل الخطاب[(١٧)] أن يكون لمعين،

= تعالى»؛ لأنه ليس من قبيل ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفا؛ لأن ﴿هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ إذا لم يذكر المسند إليه يكون معطوفا على الخبر -أعني ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾- أو على جملة ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾، فيكون من عطف الجمل. وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه. (قي وتج)

(١) قوله: نحو أمير المؤمنين حاضر: في جواب من قال: هل حضر أمير المؤمنين؟ وكذا ما بعده؛ لأن الكلام في ذكر المسند إليه مع قيام قرينة تدل عليه لو حذف، وإلا كان ذكره متعينا لا يحتاج إلى نكتة. (دسوقي)

(٢) قوله: حيث إلخ: اعترض على التعبير بـ«الإصغاء» بالنسبة إلى المثال الذي ذكره؛ لأن الإصغاء محال في حقه تعالى؛ لأنه إمالة الأذن لاستماع الكلام. وأجيب بأن المراد بالإصغاء: لازمه، وهو السماع مع الالتفات والإقبال على المتكلم. وأورد أن هذا القيد -أعني قيد الحيثية- يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة في النكات السابقة، كالاستلذاذ، فيقال: «حيث الاستلذاذ مطلوب»، فما وجه التخصيص بذكره في هذه النكتة دون غيرها؟ وأجيب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة؛ لأنه قد يكون قبيحا، وإنما يكون نكتة بهذا القيد، فلا بد من ذكره ههنا، بخلاف بقية النكات. (من دسوقي)

(٣) قوله: في مقام: [إشارة إلى أن «حيث» ظرف مكان. ويمكن جعلها ظرف زمان أيضا.]

(٤) قوله: هي عصاي: لما قال الله له: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ۝١٧﴾ (طه :١٧) كان يكفيه في الجواب أن يقول: عصا، لكنه عليه السلام ذكر المسند إليه والإضافة والأوصاف؛ لأجل بسط الكلام في هذا المقام؛ لكون الإصغاء مطلوبا بالمتكلم. (دسوقي)

(٥) قوله: للتهويل: نحو: «أمير المؤمنين يأمرك بكذا»؛ تهويلا للمخاطب بذكر الأمير باسم الإمارة للمؤمنين؛ ليمتثل أمره. (دسوقي)

(٦) قوله: أو التعجب: أي إظهار التعجب من المسند إليه؛ إذ نفس التعجب لا يتوقف على ذكر المسند إليه، كما في قولك: «صبي قاوم الأسد»، فلا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد، لكن في ذكر المسند إليه إظهار للمتعجب منه. (قي)

(٧) قوله: أو الإشهاد إلخ: أي: ولأجل أن يتعين عند الإشهاد، لا بمعنى الاستشهاد، كأن يقال لشاهد واقعة عند قصد النقل عنه ما وقع لصاحب الواقعة: «هل باع بكذا» مثلا، فيقول ذلك الشاهد الذي قصد النقل عنه: «زيد باع كذا بكذا لفلان»؛ ليكون زيد متعينا في قلب الناقل عن الشاهد، فلا يقع فيه التباس، ولا يجد المشهود عليه سبيلا للإنكار والتغليط للناقل. (قي)

(٨) قوله: أو التسجيل إلخ: أي كتابة الحكم عليه أي على السامع بين يدي الحاكم، كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة: «هل أقر هذا على نفسه هكذا؟» فيقول الشاهد: «نعم، زيد هذا أقر على نفسه هكذا»، فيذكر المسند إليه؛ لئلا يجد المشهود عليه سبيلا إلى الإنكار بأن يقول للحاكم عند التسجيل: «إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيري فأجاب»، ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعذار فيه. (قي)

(٩) قوله: على السامع: اعلم أن المصنف ترك هنا قوله: «أو نحو ذلك»؛ اكتفاء بذكره في الحذف، لا لكونه استوعب جميع نكات الذكر؛ لأنها كثيرة لا تحصى.

(١٠) قوله: أي إيراد إلخ: يعني ليس المراد بتعريفه: جعله معرفة؛ لأن ذلك من شأن الواضع، بخلاف إيراده معرفة؛ فإنه من وظيفة المتكلم البليغ، وهو المراد. (من دسوقي)

(١١) قوله: لأن الأصل إلخ: فقدم في كل ما هو الأصل فيه.

(١٢) قوله: فبالإضمار إلخ: لم يذكر نكتة ترجيح مطلق التعريف، ولا بد منها، كما ذكرها في «المفتاح» و«الإيضاح». والنكتة قصد المتكلم إفادة المخاطب إفادة كاملة. واعترض على قوله: «وأما تعريفه فبالإضمار» بأن الفاء بعد «أما» إنما تدخل على الجواب، فـ«بالإضمار» لا يصلح للجواب، فالأولى أن تدخل الفاء على قوله: «لأن المقام». وأجيب بأن الفاء مقدمة من تأخيره، والأصل: «وأما تعريفه بالإضمار فلكون المقام للمتكلم»، أو أن الجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والجملة هي الجواب، والتقدير: «وأما تعريفه فهو حاصل بالإضمار»، وقوله: «لأن المقام» علة لمحذوف مأخوذ مما قبله، تقديره: «وتعريفه بذلك لأن المقام إلخ». وذكر عبد الحكيم أن الفاء عاطفة على محذوف في عطف المفصل على مجمل، والأصل: «وأما تعريفه فلإفادة المخاطب أتم فائدة، فبالإضمار لكذا، وبالعلمية لكذا»، فيندفع الاعتراضان. (من دسوقي)

(١٣) قوله: لتقدم ذكره: [علة لكون المقام مقام غيبة.] خرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة؛ فإنها وإن كانت كلها غيبًا إلا أنها ليست الغيبة فيها لأجل التقدم، وليس التقدم شرطا فيها.

(١٤) قوله: وإما معنى إلخ: نحو: ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ (المائدة:٨) فالضمير راجع لـ«العدل» المدلول عليه بلفظ الفعل، وهو ﴿ٱعْدِلُواْ﴾.

(١٥) قوله: أو قرينة حال: نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ۝٣٢﴾ (ص: ٣٢)؛ فإن قرينة ذكر «العشي» و«التواري بالحجاب» مع سياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة تدل على أن المرجع الشمس. (تجريد)

(١٦) قوله: وإما حكما: بأن لا يدل شيء ممَّا ذكر على المرجع، لكن قدم لنكتة، كضمير «رب» في «ربه رجلا»، وضمير الشأن؛ فإن التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة، وهي البيان بعد الإبهام، لكن حكم الضمير التأخير، فالمرجع في حكم التقدم ذكره. (تجريد)

(١٧) قوله: وأصل الخطاب: أي اللائق بضمير المخاطب والواجب فيه بحكم الوضع أن يكون لشخص معين واحدا كان أو أكثر، فيكون ضمير المخاطب بصيغة التثنية لاثنين معينين، وبصيغة الجمع لجماعة معينة، أو للجمع على سبيل الشمول، كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ (البقرة:٢١)؛ فإن الشمول الاستغراقي من قبيل التعين. =

وضمير المخاطب من جملة المعارف

واحدا كان أو كثيرا؛ لأن أصل وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر. وقد يترك الخطاب

أي إلقاؤه علة ثانية للمدعى مطلقا

مع معين إلى غيره أي غير معين؛ ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل،(١) نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ(٢) إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ

علة لقوله: «لا يريد»

رَبِّهِمْ﴾، لا يريد بقوله: «ولو ترى» مخاطبا معينا؛ قصدا إلى تفظيع(٣) حال المجرمين أي تناهت حالهم(٤) في الظهور لأهل المحشر(٥)

(السجدة:١٢) الأليق بالأدب «ليس المراد» أو «لا يراد» بل مطلق مخاطب

حيث يمتنع خفاؤها، فلا يختص بها رؤية راء دون راء، وإذا كان كذلك فلا يختص به أي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب، بل كل

أي بتلك الحالة حالهم أي لا يختص إلخ الباء داخلة على المقصور

من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب، وفي بعض النسخ: «فلا يختص بها» أي برؤية حالهم مخاطب، أو بحالهم رؤية

أي حظ

مخاطب على حذف المضاف(٦).

راجع إلى الاحتمالين

وبالعلمية أي تعريف المسند إليه بإيراده عَلَمًا(٧)، وهو ما وضع لشيء معين مع جميع مشخصاته(٨) لإحضاره أي المسند إليه

يعني معناه أي لفظ

بعينه(٩) أي بشخصه بحيث يكون(١٠) متميزًا عن جميع ما عداه. واحترز بهذا عن إحضاره باسم جنسه(١١)، نحو: «رجل(١٢) عالم

أي المسند إليه أي «بعينه» لا بحقيقته وذاته، فيمكن إحضاره تعالى بعينه في الذهن

جاءني». في ذهن السامع ابتداءً أي أول مرة، واحترز به عن نحو(١٣): «جاءني زيد وهو راكب» باسم مختص به(١٤) أي بالمسند إليه

فهذا الضمير أحضر الذات المعينة بعد العلم فهو إحضار ثان فيه إشعار بأن «ابتداء» منصوب على الظرفية

بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع(١٥) على غيره، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم، أو المخاطب(١٦)،.........

أي بـ«اسم مختص»

= ثم اعلم أن قول المصنف: «وأصل الخطاب إلخ» توطئة لقوله: «وقد يترك إلخ»، وذلك؛ لأنه لما ذكر أن من موجبات الإضمار كون المقام مقام الخطاب، ومعلوم أن الخطاب توجيه الكلام لحاضر، وأن المعارف يكون وضعها لمعين: خاف أن يتوهم أن ضمير المخاطب لا يعدل به عن المعين إلى غيره، فأشار إلى أنه قد يعدل به عن المعين. (دسوقي)

(١) قوله: على سبيل البدل: أي دون الشمول، ولذا أفرد فقال: «ترى» دون «ترون»، ففيه إشارة إلى أن الخطاب لا يخرج عن أصل وضعه من كل وجه، حتى يكون كالنكرات في العموم، بل يصاحبه الإفراد المناسب للتعيين. (تجريد)

(٢) قوله: ولو ترى إلخ: فيه أن «لو» للتعليق في الماضي، و«إذ» ظرف له، مع أن تلك الحالة في المحشر. وأجيب بأنه نزلت تلك الحالة -لتحقق وقوعها- منزلة الماضي، فاستعمل فيها «لو» و«إذ» على سبيل المجاز. وجواب «لو» محذوف أي: «لرأيت أمرا فظيعا». (قي)

(٣) قوله: تفظيع إلخ: أي بيان فظاعة حالهم. من «فظع الأمر» بالضم: اشتدت شناعته وقبحه. (قي)

(٤) قوله: أي تناهت حالهم إلخ: المراد به: ما طرأ عليهم وقت نكس الرؤوس لأجل الخجالة والخوف بسبب أهوال القيامة من رثاثة الهيئة، واسوداد الوجه، وغبرته وصفرته وغير ذلك. (قي)

(٥) قوله: لأهل المحشر: بكسر الشين، موضع حشر الناس، أي اجتماعها، كما في «المختار» و«القاموس»، وكسرها غير قياسي؛ إذ القياس الفتح. وقال ابن مالك: إن فيه الكسر والفتح. (كذا في قي وتجريد)

(٦) قوله: على حذف المضاف: أي على الاحتمالين المذكورين في صورة نسخة «بها»، لكن في الأول حذف المضاف يعني «الرؤية» من الأول، أي من مرجع ضمير «بها»، وفي الثاني حذف من الثاني، أي من «مخاطب»، وإنما احتيج لتقدير هذا المضاف -يعني: «الرؤية»- في الاحتمالين؛ لأن حالتهم ليست وصفا قائما بالمخاطب، حتى يصح أن يختص المخاطب بها، بخلاف «الرؤية»؛ فإنها وصف قائم بالمخاطب، فيصح اختصاصه بها. (دسوقي بتوضيح)

(٧) قوله: بإيراده علما: أشار إلى أن العلمية مصدر المتعدي، ومعناه جعله علما، والجعل بالإيراد؛ فإنه شأن المتكلم دون الوضع، فإنه وظيفة الواضع، وتركه في الإضمار؛ لأن هذا أحوج إلى البيان؛ فإن العلمية الكون علما وهو ليس بمراد؛ لقرب الإضمار من التعريف. (من تج)

(٨) قوله: مع جميع مشخصاته: يعني إن العلم وضع لمجموع الذات ومشخصاته، فهي -أي المشخصات- جزء من الموضوع له، لا أنها أمر زائد على الموضوع له. واعترض بأنه يلزم على هذا أن يكون العلم مجازا عند تبدل المشخصات؛ فإذا سمي صغير بعلم يكون إطلاقه عليه عند الشيخوخة مجازا، وهو باطل. وأجيب بأن المراد: المشخصات المشتركة بين جميع أحواله التي يتحقق بها جزئيته وتمنع من وقوع الشركة فيه، فهي المعتبرة في الوضع، دون غيرها مما يتبدل. (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: بعينه: حال من مفعول المصدر، أي حال كون المسند إليه متلبسا بعينه أي تعينه وتشخصه. وأورد على هذا التعليل أنه لا يظهر فيما إذا كان المخاطب لا يحيط بعين المسمى، كما في لفظ «الله». وحاصل الجواب: أن المراد بالإحضار بعينه: ما يتناول إحضار الموضوع له بوجه جزئي كإحضاره بذاته ومشخصاته، أو بوجه كلي ينحصر فيه، فالأول كـ«زيد» والثاني كلفظ «الله»، فإن مدلوله يستحضر بوجه عام منحصر فيه في الواقع، والمراد بوجه عام صفاته تعالى، فالمدار في حضوره في النفس بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ما عداه، ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمتنع اشتراك بين كثيرين في الذهن. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: بحيث يكون إلخ: تفسير لإحضار المسند إليه بعينه، وحاصله: أنك لو عبرت عن زيد بالشيخ الفاضل أو برجل عالم لم يتميز عن جميع ما عداه، بخلاف ما إذا قلت: «زيد جاءني»؛ فإنه يميزه عن جميع ما عداه. (قي)

(١١) قوله: عن إحضاره باسم جنسه: قيل عليه: إن «الرحمن» ليس بعلَم، مع أنه يفيد الإحضار المذكور. وأجيب بأن إفادته الإحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض. (كذا في الحواشي)

(١٢) قوله: نحو: رجل: [الشاهد في قوله: «رجل»، وأتى بـ«العالم»؛ لأجل صحة الابتداء بالنكرة.]

(١٣) قوله: عن نحو: [أي مما فيه الإحضار بضمير الغائب عائدا إلى العلم.]

(١٤) قوله: مختص به: [أي مقصور على المسند إليه لا يتجاوزه إلى غيره.]

(١٥) قوله: هذا الوضع: أي وضعه لهذه الذات، وإن أطلق على غيرها باعتبار وضع آخر، فدخل فيه الأعلام المشتركة كـ«زيد» المسمى به جماعة.

(١٦) قوله: بضمير المتكلم أو المخاطب: نحو: «أنا ضربت زيدا، وأنت ضربت عمرا»؛ فإن إحضار المسند إليه في ذهن السامع بـ«أنا» و«أنت» وإن كان ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «أنا» موضوعة لكل متكلم و«أنت» موضوعة لكل مخاطب. (قي)

واسم الإشارة[١]، والموصول[٢]، والمعرف بلام العهد[٣] والإضافة[٤]، وهذه القيود[٥] لتحقيق مقام العلمية، وإلا فالقيد الأخير مغنٍ

الثلاثة — أي «باسم مختص به»

عما سبق. وقيل: واحترز بقوله: «ابتداء» عن الإحضار بشرط تقدم ذكره، كما في المضمر الغائب والمعرف بلام العهد؛ فإنه يشترط

هذا مقابل قوله: «أي أول مرة» في تفسير قول المصنف: «ابتداء» — واسم الإشارة والمعرف بالإضافة

تقدم ذكره، والموصول: فإنه يشترط تقدم العلم بالصلة.

وفيه نظر؛ لأنَّ[٦] جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٧]. (الإخلاص:١)

أي تخفيفا

فـ«الله» أصله: الإله[٨]، حذفت الهمزة وعوِّضت[٩] عنها حرف التعريف، ثم جعِل علما[١٠] للذات الواجب[١١] الوجود الخالق للعالم.

أي الثانية — أي شخصيا — أي التي وجودها واجب — أي بالوضع

وزعم بعضهم أنه اسم[١٢] لمفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما؛ لأنَّ

هو الخلخالي — الإضافة بيانية — هو الذي لا يحتاج في وجوده إلى الغير — أي لكون الغير يعبده — أي الواجب إلخ والمستحق إلخ — أي لفظ الجلالة

مفهوم العلم جزئي. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أنه اسم لهذا المفهوم الكلي، كيف[١٣] وقد أجمعوا على أن قولنا: «لا إله إلا الله» كلمة

أي لفظ الجلالة — أي في الخارج

التوحيد، ولو كان «الله» اسما لمفهوم كلي لَمَا أفادت التوحيد[١٤]؛ لأن الكلي من حيث[١٥] هو كلي يحتمل الكثرة.

أي تفيد التوحيد وتدل عليه — دليل للشرطية — وهي تنافي التوحيد

أو تعظيم، أو إهانة كما في الألقاب[١٦] الصالحة لذلك، ....

أي يؤتى بالمسند إليه علما؛ للتعظيم أو الإهانة

---

(١) قوله: واسم الإشارة: نحو: «هذا ضرب زيدا»؛ فإن «هذا» وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «ذا» موضوعة لكل مشار إليه. (قي)

(٢) قوله: والموصول: نحو: «الذي يكرم العلماء حاضر»؛ فإن «الذي» وإن أحضر المسند إليه في ذهن السامع ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن «الذي» موضوع لكل مفرد مذكر. (قي)

(٣) قوله: والمعرف بلام العهد: أي الخارجي نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ (آل عمران:٣٦)؛ فإن «الذكر» وإن أحضر المسند إليه في الذهن ابتداء، إلا أنه ليس باسم مختص به؛ لأن المعرف بلام العهد موضوع لكل فرد، وخرج المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الذهني؛ فإنهما في حكم النكرة. (قي)

(٤) قوله: والإضافة: [فإن الإحضار في هؤلاء بحسب اللفظ وإن كان ابتداء، لكنهم ليسوا باسم مختص، بخلاف ضمير الغائب؛ فإن الذكر فيه بحسب اللفظ ليس ابتداء؛ لتقدم مرجعه.] نحو: «جاء غلامي»، إذا لم يكن له إلا غلام واحد؛ لأن المعرف بالإضافة صالح لكل فرد. واعترض على الشارح بأن المعرف بلام العهد الخارجي والمعرف بالإضافة يحتاج إلى العلم بالمعهود، وكذا الموصول يحتاج للعلم بالصلة، وحينئذ فالإحضار في هذه الثلاثة يكون ثانيا لا ابتداء، فتكون هذه الثلاثة خارجة بقوله: «ابتداء»، لا بقوله: «مختص به». وأجيب بأن المراد: الإحضار باللفظ، والإحضار السابق في العهد الخارجي والموصول والمعرف بالإضافة ليس بلفظ، فالإحضار باللفظ لم يوجد فيها إلا أولا. (قي وتج)

(٥) قوله: وهذه القيود إلخ: قصد الشارح بهذه دفع ما يقال: إن القيد الأخير يغني عن القيدين قبله، فما خرج بهما يخرج به، فلاحاجة إلى ذكرهما. فأجاب بأن هذه القيود لإيضاح مقام العلمية لا للاحتراز، فلا اعتراض.

(٦) قوله: لأن إلخ: يعني جميع طرق التعريف مشروطة بتقدم شيء حتى العلم، فلو كان ما قاله هذا القائل مراد المصنف لخرج العلم أيضا مع أنه المقصود، هذا. (قي)

(٧) قوله: قل هو الله أحد: يحتمل أن يكون «هو» مبتدأ، و«الله» خبرا أولا و«أحد» خبرا ثانيا أو بدلا من «الله»، ويحتمل أن يكون «هو» ضمير الشأن مبتدأ أول، و«الله» مبتدأ ثان والجملة خبره. والشاهد إنما «هو» على الإعراب الثاني في إيراد المسند إليه علما. (قي)

(٨) قوله: أصله الإله: أي أصله القريب، وإلا فالأصل الأصيل «إله» منكرا، وهو من «أله» بالفتح، أي «عبد الإله» على «فعال» بمعنى «المفعول» أي معبود.

(٩) قوله: وعوضت إلخ: اعترض عليه بوجهين: الأول أن معنى التعويض: الإتيان بالشيء عوضا، فلا يمكن وجود العوض في الكلمة قبل الإتيان وإلا لزم تحصيل الحاصل، مع أن حرف التعريف موجود هنا قبل التعويض. الثاني أنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض قبل حذف الهمزة في قولنا: «الإله»؛ لأن الهمزة وحرف التعريف كليهما موجودان فيه معا، واللازم باطل. والجواب: أن المراد بالتعويض: قصد العوضية، لا الإتيان بالعوض، فيكون المراد أن بعد حذف الهمزة قصد واعتبر جعل حرف التعريف عوضا عن الهمزة، ثم جعل علما، ففي الكلام حذف. وأجاب بعضهم بأن «أل» في قوله: «أصله الإله» من الحكاية لا من المحكي، فمراده أن أصله «إله» منكر، فحذفت الهمزة وعوض عنها حرف التعريف. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: علما: [الترتيب في الاعتبار لا في الوجود.] اختلف في لفظ الجلالة، فقيل: علم بالوضع، وقيل بالغلبة التحقيقية، وقيل بالغلبة التقديرية، كما هو مذكور في الكتب. ثم إن ما ذكره الشارح -من أن أصله كذا ثم حذف وعوض وجعل علما إلخ- خلاف ما عليه الأئمة من أن لفظ «الله» وضع للذات العلمية من أول الأمر من غير سبق تصرف فيه، ومن غير اشتقاق له من شيء، كما نقل عن سيبويه. (من الدسوقي)

(١١) قوله: الواجب إلخ: الغرض من هذه القيود بيان الذات المسمى، لا بيان اعتبارها في المسمى، وإلا كان المسمى مجموع الذات والصفة، وليس كذلك وإلا يلزم أن يكون لفظ الجلالة كليا، وهو باطل، كما سيجيء، بل المسمى الذات وحدها. (كذا قال قي وتج)

(١٢) قوله: اسم: أي ليس بعلم؛ لأن مفهوم العلم جزئي، وهذا مفهومه كلي، كما قال. (قي)

(١٣) قوله: كيف: [أي كيف يكون اسما للمفهوم الكلي والحال أنهم قد أجمعوا؟ فهو استفهام تعجبي للنفي.]

(١٤) قوله: لما أفادت التوحيد: [أي عدم الإفادة، والتالي باطل، فكذا المقدم، وهو كون اسم الجلالة موضوعا للمفهوم الكلي.] فيه نظر؛ لأن على تقدير وضع لفظ الجلالة للمفهوم الكلي يمكن إفادة التوحيد أيضا، وذلك بواسطة القرينة المعينة الدالة على انحصار ذلك المفهوم في الفرد الواحد، وحينئذ فالملازمة ممنوعة. وأجيب بأن المراد: لما أفاد التوحيد بذاته بدون القرينة المعينة، واللازم باطل؛ لأنه يفيد التوحيد بذاته، وإلا لم يكن فرق بين «لا إله إلا الله» وبين «لا إله إلا الرحمن»، مع أن أهل اللغة يجعلون الأول مفيدا للتوحيد دون الثاني، فظهر أن الأول يفيد التوحيد بذاته، وإلا فالقرائن توجد مع كل منهما، وبهذا تبين فساد ما قيل: إن إفادة «لا إله إلا الله» التوحيد إنما هي بحسب الشرع لا بحسب اللغة. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: من حيث: [أي بقطع النظر عن الوجود الخارجي.]

(١٦) قوله: كما في الألقاب إلخ: وكما في الأسماء الصالحة لذلك نحو: «علي ومعاوية» =

مثل: «ركب علي» و«هرب معاوية»[١].
على أنهما لقبان؛ لأنهما لما يكونان اسمين يكونان لقبين

أو كناية[٢] عن معنى يصلح العلم له، نحو: «أبو لهب[٣] فعل كذا» كناية عن كونه جهنميا بالنظر إلى الوضع الأول، أعني
أي معناه الأصلي / أي لزوما عرفيا / لأن اللهب الحقيقي لهب جهنم / لا الثاني، وهو العلمي

الإضافي؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها، ويلزمه أنه جهنمي، فيكون[٤] انتقالا من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول، وهذا
أي لفظ «أبي لهب» / أي الشخص / أي الذات الملزومة للنار / أي كونه جهنميا

القدر[٥] كاف في الكناية. وقيل[٦] في هذا المقام: إنَّ الكناية كما يقال: «جاء حاتم»، ويراد منه لازمه، أي جواد، لا الشخص المسمى
أي لازم معناه / المعين، وهو الطائي

بحاتم، ويقال: «رأيت أبا لهب»، أي جهنميا. وفيه نظر[٧]؛ لأنه حينئذ يكون استعارة[٨] لا كناية[٩]، على ما سيجيء، ولو كان المراد[١٠]
لا الشخص المسمى بأبي لهب / أي إذا كان المراد نفس اللازم لا المسمى / أي في مبحث الكناية

ما ذكره لكان قولنا: «فعل كذا هذا الرجل» مشيرا إلى الكافر، وقولنا: «أبو جهل فعل كذا» كناية عن الجهنمي، ولم يقل[١١] به أحد،
هذا القائل / والقصد أن الفعل صدر عن غير هذا الرجل / أي بأنه كناية

ومما يدل على فساد ذلك أنه مثل صاحب «المفتاح» وغيره في هذه الكناية بقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ[١٢]﴾، ولا شكَّ[١٣] ....
أي لهذه فـ«في» بمعنى اللام / (البلد:١)

= إذا اعتبرناهما اسمين. وكما في الكنى الصالحة لذلك أيضا، نحو: «أبو الخير وأبو الشر»، وإنما نص على الألقاب؛ لأنها الواضحة في ذلك؛ لأن الغرض من وضعها الإشعار بالمدح والذم، والأسماء والكنى يتضمن المدح تبعا. (الدسوقي)

(١) قوله: ركب علي وهرب معاوية: فالتعظيم مأخوذ من لفظ «علي»؛ لأخذه من «العلو»، والإهانة مأخوذة من لفظ «معاوية»؛ لأنه مأخوذ من «العوى»، وهو صراخ الذئب والكلب، فذكر الركوب والانهزام ليس يتوقف الإشعار عليه، وإلا لم يكن العلم مفيدا للتعظيم أو الإهانة. والمتبادر أن المراد بعلي ومعاوية: صاحبا رسول الله ﷺ، ولا يخفى ما فيه من سوء الأدب؛ في حق سيدنا معاوية ﷺ والجرأة عليه بما لا يليق بمنصبه، بل لو حملناهما على غيرهما لم يخلُ من سوء الأدب لما فيه من الإيهام. (كذا في دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أو كناية: أي إنه يؤتى بالمسند إليه علما؛ لأجل كونه كناية عن معنى يصلح العلم له -أي لذلك- بحسب معناه الأصلي قبل العلمية. (دسوقي)

(٣) قوله: نحو أبو لهب إلخ: فقولك: «أبو لهب فعل كذا» في معنى: «جهنمي فعل كذا»، وتوجيه الكناية في هذا المثال أن أبا لهب بحسب الأصل مركب إضافي، معناه ملابس اللهب أي النار، كما يقال: «أبو الفضل» و«أخو الحرب» لملابسهما، ومن لوازم كون الشخص ملابسا للهب كونه جهنميا. فأطلق وأريد لازمه، وهو كونه جهنميا. فإذا قلت في شأن كافر اسمه أبو لهب: «فعل كذا» مريدا بذلك جهنميا فعل كذا، فالنكتة في إيراد المسند إليه علما الكناية عن كونه جهنميا. (من قي)

(٤) قوله: فيكون إلخ: أي الانتقال إلى كونه جهنميا انتقال من الملزوم -أعني الذات الملزومة للنار الحقيقية- إلى اللازم أعني كونه جهنميا. (دسوقي)

(٥) قوله: وهذا القدر إلخ: أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولا إلى لازمه كاف في الكناية. وإن لم يكن المعنى الموضوع له أولا المستعمل فيه اللفظ، ولا تتوقف الكناية على إرادة لازم ما وضع له اللفظ وهو الذات المعينة. وهذا جواب عما يقال: إن الكناية يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه، كما في «كثير الرماد»؛ فإنه استعمل في كثرة الرماد مرادا منه لازم معناه، وهو الكرم، وههنا ليس كذلك؛ لأن المعنى الذي استعمل فيه اللفظ الذات، وكونه جهنميا ليس من لوازمها. وحاصل الجواب: أن قولهم: «يجب في الكناية أن يكون اللفظ مستعملا في لازم معناه» بمعنى إذا كانت الكناية باعتبار المسمى بهذا الاسم، وأما إذا كانت الكناية باعتبار المعنى الأصلي -كما ههنا-، فلا يجب فيها أن يكون المراد من اللفظ لازم معناه المستعمل فيه، بل يكفي فيها الانتقال من المعنى الأصلي الموضوع له أولا -وإن لم يكن اللفظ مستعملا فيه- إلى لازمه. (الدسوقي)

(٦) قوله: وقيل إلخ: بيان ذلك أن الكناية على هذا القول معناه أن «حاتما» موضوع للذات المعينة الموصوفة بالكرم، ويلزمها كونها جوادا. فإذا قلت في شأن شخص كريم غير الشخص المسمى بحاتم: «جاء حاتم»، وأردت «جاء جواد» فقد استعملت اللفظ في نفس لازم المعنى -وهو «جواد»- بدون اعتبار المعنى الأصلي، وكذا «أبو لهب» معناه العلمي: الذات المعينة الكافرة، ويلزمها أن تكون جهنمية، فإذا قلت في شأن كافر غير أبي لهب: «جاء أبو لهب» وأردت «جاء جهنمي» فقد استعملت اللفظ في نفس اللازم للمعنى العلمي، وأما على القول الأول فالعلم مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه. والحاصل: أنه على الأول يكون العلم مستعملا في معناه الأصلي لينتقل منه إلى لازمه، وعلى الثاني يكون مستعملا في نفس اللازم ابتداء. (كذا قال قي وتج)

(٧) قوله: وفيه نظر إلخ: رد الشارح هذا القول بثلاثة أمور: ذكر الأول بقوله: «لأنه إلخ»، والثاني بقوله: «ولو كان إلخ»، والثالث بقوله: «ومما يدل إلخ». (قي وتج)

(٨) قوله: يكون استعارة: لأنه قد استعمل لفظ «حاتم» في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جواد؛ لعلاقة المشابهة في الجود. وكذا «أبو لهب» مستعمل في غير ما وضع له، وهو رجل آخر جهنمي؛ لعلاقة المشابهة في الكفر، والقرينة ههنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي؛ لاستحالة مجيئ حاتم الطائي أو عبد العزى عندك؛ للعلم بموتهما، وذلك معنى الاستعارة. (قي)

(٩) قوله: لا كناية: لأن الكناية على مذهب المصنف: استعمال اللفظ في معناه ابتداء ينتقل منه إلى لازمه، وعلى مذهب السكاكي: هو استعمال اللفظ في لازم معناه ابتداء؛ لينتقل منه إلى الملزوم أي الموضوع له، وههنا أي في كلام صاحب «قيل» قد استعمل اللفظ أي اسم «حاتم» و«أبي لهب» ابتداء في اللازم، أي في معنى الجواد والجهنمي؛ لينتقل منه إلى غير ما وضع له اللفظ، كما مر، فبطل كونه كناية. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: ولو كان المراد إلخ: أي لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات ابتداء: للزم عليه أنك إذا أشرت إلى كافر وقلت: «فعل هذا الرجل كذا»، والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه، أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل: «أبو جهل فعل كذا»: يكون كناية عن الجهنمي؛ لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل، والإشارة إلى الكافر، وأردت اللازم وهو الجهنمي، وجعله من الكناية لم يقل به أحد. (الدسوقي)

(١١) قوله: ولم يقل إلخ: يقال عليه: اللازم على كون المراد ذلك صحة مثله في المواضع الأخر المذكورة، لا القول به بالفعل، فإن أريد به -أي بقوله: «ولم يقل به أحد»- منع صحته فهو ممنوع، أو أريد «أن أحدا لم يقل»، لم يضر. (تجريد)

(١٢) قوله: تبت يدا أبي لهب: إن قلت: الكلام في العلم المسند إليه، و«أبو لهب» في الآية مضاف إليه، لا مسند إليه، فكيف يمثل صاحب «المفتاح» بهذه الآية؟ أجيب بأن اليد في الآية مقحمة؛ لأن غالب الأعمال يكون باليد، فإذا هلكت هلك صاحبها، وحينئذ فـ«أبو لهب» مسند إليه في الحقيقة. وقيل: إنها غير زائدة؛ لما روي أن سبب النزول أنه أخذ حجرا بيده فأراد أن يرمي به النبي ﷺ، فيكون ذكر الآية في باب المسند إليه تتميما للفائدة، كما هو دأب السكاكي. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولا شك إلخ: فلما كان المراد بـ«أبي لهب» في الآية الشخص المسمى بـ«أبي لهب» لا كافرا آخر لم يكن كناية عن الجهنمي إلا على القول الأول، لأن على القول الثاني لا يكون «أبو لهب» كناية عن الجهنمي، إلا إذا كان المراد شخصا غير المسمى بـ«أبي لهب»، كما مر. (دسوقي)

أي تعريف المسند إليه بالعلمية؛ لإيهام

أنَّ المراد به الشخص المسمَّى بـ«أبي لهب» لا كافر آخر. أو إيهام[١] استلذاذه أي وجدان[٢] العلم لذيذا، نحو قوله:

وإلا كان استعارة لا كناية — الرواية بالباء لا بالتاء

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى[٣] من البشر

مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن

أي بالعلم

أو التبرك به[٤] نحو: «الله الهادي ومحمد ﷺ الشفيع»، أو نحو ذلك كالتفاؤل، والتطير، والتسجيل[٥] على السامع، وغيره[٦] مما يناسب اعتباره في الأعلام.

أي عند ذكر الله تعالى — أي عند ذكره ﷺ — نحو: «سعيد في دارك» — أي التشاؤم كـ«السفاح في دار صديقك»

وبالموصولية أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول لعدم علم المخاطب بالأحوال[٧] المختصة به[٨] سوى الصلة[٩]، كقولك: الذي كان[١٠] معنا أمس رجل عالم، ولم يتعرض لما لا يكون[١١] للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة، نحو: «الذين في بلاد الشرق لا أعرفهم» أو «لا تعرفهم»؛ لقلة جدوى مثل هذا الكلام وندرة وقوعه. أو استهجان التصريح بالاسم، أو زيادة التقرير أي تقرير الغرض المسوق له الكلام. وقيل: تقرير المسند. وقيل: تقرير المسند إليه، نحو: ﴿وَرَٰوَدَتۡهُ﴾ أي يوسف على نبينا وعليه السلام، و«المراودة» مفاعلة من «راد[١٢] يرود»: جاء وذهب، فكأن المعنى:[١٣] خادعته عن نفسه[١٤] وفعلت[١٥] فعل المخادع لصاحبه عن الشيء[١٦] الذي لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي[١٧] عبارة عن التمحل لمواقعته إياها. والمسند إليه ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيۡتِهَا عَن نَّفۡسِهِۦ﴾ متعلق بـ«راودته». فالغرض[١٨] المسوق له الكلام نزاهة يوسف على نبينا وعليه السلام وطهارة ذيله،

أي بالمسند إليه — أي فقط، كما يفهم من الكلام الآتي — فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب — أي المتكلم والمخاطب — أي غالبا — علة لعدم التعرض — أي استقباح — أي باسم المسند إليه — إنما قدم هذا القول؛ لأنه أحسن الأقوال الثلاثة — مجموعهما تفسير لـ«راد» لا أحدهما فقط، والمراد هنا المخادعة — أي المخادع — أي صاحبه — الشيء — جملة مبنية لقوله «فعلت فعل المخادع»، ولذا ترك العاطف — أي المخادعة — هو الاحتيال — أي زليخا — (يوسف:٢٣) — أي «عن نفسه»

---

(١) قوله: أو إيهام إلخ: قيل: في ذكر «الإيهام» نظر؛ لأن اللفظ الدال على المحبوب لذيذ عند النفس، فالاستلذاذ حاصل تحقيقا لا على سبيل الإيهام، فالأولى أن يقول: «أو الإعلام». وأجيب بأن المراد: اللذة الحسية باعتبار الدلالة على المعنى، ولا شك أنهما متوهمة، أو إشارة إلى أن الإيهام يكفي نكتة في إيراد العلم، وبه يعلم تحقق النكتة في صورة الإعلام بالطريق الأولى، ولو قال: «أو الإعلام» بدل «الإيهام» لتوهم أن الإيهام لا يكفي نكتة لإيراد العلم، وهو باطل. هذا إذا فسرنا «الإيهام» بالتوهم، أما لو أريد به الإيقاع في وهم السامع، أي ذهنه، ولو على سبيل التحقق: فلا اعتراض أصلا. (من قي وتج)

(٢) قوله: أي وجدان إلخ: تفسير لـ«لاستلذاذ»، وأشار به إلى أن السين والتاء ليستا للطلب. (تجريد)

(٣) قوله: أم ليلى: هذا محل الشاهد، إذ مقتضى الظاهر أن يقول: «أم هي»؛ لتقدم مرجعه، لكنه أورد المسند إليه علما؛ لإيهام استلذاذه. (الدسوقي)

(٤) قوله: أو التبرك به: يصح أن يراد: التبرك به باعتبار دلالة العلم على المعنى، وأن يراد: التبرك به بمجرد ذكر العلم من غير اعتبار تلك الدلالة. فعلى الأول: يكون معطوفا على «الإيهام»؛ لأن التبرك حاصل تحقيقا. وعلى الثاني: يكون معطوفا على «الاستلذاذ»؛ لأن التبرك حينئذٍ متوهم. (قي)

(٥) قوله: والتسجيل: أي ضبط الحكم وكتابته عليه بحيث لا يقدر السامع على الإنكار.

(٦) قوله: وغيره: [كالتنبيه على غباوة السامع، والحث على الترحم.]

(٧) قوله: بالأحوال: كان الأولى: «بالأمور المختصة»؛ ليشمل عدم العلم بالاسم أيضا. (تجريد)

(٨) قوله: المختصة به: المراد باختصاصها به: عدم عمومها لغالب الناس، لا عدم وجودها في غيره. (قي)

(٩) قوله: سوى الصلة: فيه أنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق غير الموصولية، كالإضافة، نحو: «مصاحبنا بالأمس كذا وكذا». والجواب: أنه لا يشترط في النكتة أن تختص بذلك الطريق، ولا أن تكون أولى به، بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها به، وإن أمكن حصولها بغير ذلك الطريق أيضا، فليس المراد بالاقتضاء هنا إلا مجرد المناسبة من غير اطراد وانعكاس، فالعلم بالحالة المختصة كما يحصل بالموصولية يحصل بالإضافة. وهذا السؤال والجواب يجريان في قوله: «أو استهجان إلخ» وأمثال ذلك من النكات. (قي وتج)

(١٠) قوله: الذي كان إلخ: أي فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونه كان معنا بالأمس، ولم يعلم كونه عالما أو غيره. (الدسوقي)

(١١) قوله: لما لا يكون إلخ: «ما» مصدرية، أو موصولية، والعائد محذوف، أي لما لا يكون فيه للمتكلم إلخ. (قي)

(١٢) قوله: من راد: لم يقل: من «راود»؛ إيثارا للأصل الأصيل؛ لأن أصل «راود» «راد»، وزيدت الواو لبيان المفاعلة. (تجريد)

(١٣) قوله: فكأن المعنى إلخ: إنما لم يجزم بذلك؛ لأنه لا قدرة له على القطع بأن هذا مراد الله تعالى، فالأدب الإتيان بالعبارة المفيدة للظن. (قي)

(١٤) قوله: خادعته عن نفسه: «عن» بمعنى لام التعليل، أي لأجل نفسه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ (هود: ٥٣). أو أن المعنى خادعته خداعا ناشئا عن نفسه وحاصلا بواسطتها، فيفيد السببية. (قي)

(١٥) قوله: وفعلت إلخ: عطف تفسير، وفيه إشارة إلى أنه لم تتحقق المخادعة حقيقة؛ إذ لم يحصل لها ما أرادته من المواقعة، وأيضا إشارة إلى أن «المفاعلة» ليست على بابها، ويجوز أن تكون على بابها بمعنى أن كلا منهما وجد منه طلب لكن طلبها للوقاع وطلبه للامتناع. (عبد الحكيم وغيره)

(١٦) قوله: عن الشيء: [متعلق بـ«المخادع» أو يكون «عن» بمعنى لام التعليل.]

(١٧) قوله: وهي إلخ: لما كانت المخادعة عامة، بيّن المراد منها بقوله: وهي -المخادعة ههنا- عبارة عن التمحل؛ أي الاحتيال على مجامعة يوسف زليخا. فاللام في قوله: «لمواقعته» بمعنى «على». (دسوقي)

(١٨) قوله: فالغرض إلخ: أي إذا علمت ما قلناه لك في معنى «المراودة» فالغرض إلخ، وهذا بيان للوجه الأول من الوجوه الثلاثة المذكورة في زيادة التقرير.

أي على الغرض، وهو النزاهة — بفتح الزاي وكسر اللام وبضم الزاي وفتح اللام

والمذكور أدلُّ عليه من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكَّن مِن نيل المراد عنها ولم يفعل: كان في غاية النزاهة.

أي ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ — التي هي المسند — أي شدة الاختلاط — ومولا لها — أي مرادها، لا مراده

وقيل(١): هو تقرير للمراودة؛ لما فيه من فرط الاختلاط(٢) والألفة. وقيل: هو تقرير المسند إليه؛ لإمكان وقوع الإبهام والاشتراك في

أي ﴿ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ — أي الكون في بيتها — هذا هو القول الثالث — أي اللفظي

«امرأة العزيز»(٣) أو «زليخا». والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، وظني أنها مثال لهما ولاستهجان(٤) التصريح بالاسم، وقد

عند شراح المتن

بينتُه في الشرح(٥).

أي التخويف

أو التفخيم أي التعظيم، والتهويل، نحو: ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ(٦) مَا غَشِيَهُمْ ۝٧٨﴾ فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى، أو

أي تعظيم المسند إليه — (طه:٧٨) — أي من البحر — أي قوم فرعون — وترك التعيين حيث لم يقل: «فغشيهم من اليم ثلاثون قامة» مثلا

تنبيه المخاطب على الخطأ،(٧) نحو: إنَّ الذين(٨) تُرونهم أي تظنونهم إخوانكم :: يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أي تهلكوا أو

بضم التاء، بمعنى تظنون — مفعول ثان لـ«ترون» — المراد: الحقد والعداوة — الصرع: هو الإلقاء على الأرض

تصابوا بالحوادث، ففيه(٩) من التنبيه(١٠) في خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: «إنَّ القوم الفلاني»(١١).

أي في الموصول من حيث الصلة — أي ظن الإخوة

أو الإيماء أي الإشارة إلى وجه بناء الخبر أي إلى طريقه، تقول: «عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته» أي طرزه

لفظ «البناء» مستدرك — المراد بالطريق: النوع والصفة

وطريقته، يعني: تأتي(١٢) بالموصول والصلة؛ للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أيِّ وجه، وأيِّ طريق من الثواب والعقاب، والمدح

أي على الموصول — أي من أيّ نوع ومن أيّ جنس

والذم، وغير ذلك، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي﴾؛ فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه(١٣) أمر من جنس العقاب

أي صاغرين ذليلين — (غافر:٦٠) — أي الموصول والصلة

والإذلال، وهو قوله: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ۝٦٠﴾. ومن الخطأ(١٤) في هذا المقام تفسير «الوجه» في قوله: «إلى وجه بناء الخبر»

بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الأعلام — (غافر:٦٠) — الواقع في كلام المصنف — المفسر الخلخالي

بالعلة والسبب، وقد استوفينا(١٥) ذلك «في الشرح».

عطف تفسير

---

(١) قوله: وقيل إلخ: بيان للقول الثاني من الأقوال الثلاثة السابقة، وهو تعريف المسند إليه بالموصولية؛ لزيادة تقرير المسند، وهو المراودة هنا.

(٢) قوله: من فرط إلخ: حاصله ما ذكره في تقرير المسند أنه إذا كان مملوكا لها بحسب الصورة وعندها في بيتها صارت متمكنة منه غاية التمكن؛ حتى إذا طلبت منه شيئا لا يمكنه أن يخالفها. فقوله: «التي هو في بيتها» تقرير للمراودة. (الدسوقي ﷺ)

(٣) قوله: في امرأة العزيز إلخ: راجع إلى قوله: «للإبهام»، وقوله: «أو زليخا» راجع إلى قوله: «الاشتراك»، فهو نشر على ترتيب اللف، وعبّر في الأول بـ«الإبهام» وفي الثاني بـ«الاشتراك»؛ لأن الأول اسم جنس من قبيل المتواطئ، ففيه إبهام، والثاني علَم يقع فيه الاشتراك اللفظي، ويحتمل أن «امرأة العزيز» و«زليخا» راجعان إلى الإبهام والاشتراك، والاشتراك في «امرأة العزيز» معنوي وفي «الزليخا» لفظي. وحاصل ما ذكره في تقرير المسند إليه: أنه لو قال: «وراودته زليخا» لم يعلم أنها التي هو في بيتها؛ إذ يمكن أن يكون هناك امرأة أخرى اسمها زليخا؛ لأنه علَم مشترك، وكذا لو قال: «راودته امرأة العزيز»، بخلاف ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ فإنه لا احتمال فيه؛ فإنه إشارة إلى معهودة. (قي)

(٤) قوله: ولاستهجان إلخ: لأن «زليخا» من المستقبح في تركيب الحروف يمجه السمع أو لأنه يقبح التصريح باسم المرأة، أو لأن من به شرف إذا احتيج لنسبته ما صدر عنه مما لا يليق، يكون التصريح به مستهجنا مستقبحا. (قي وتج)

(٥) قوله: وقد بينته في الشرح: [بأن المفهوم من «المفتاح» أنها مثال لهما.]

(٦) قوله: من اليم إلخ: هو بيان لـ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ أو أن «من» للتبعيض، وعلى التقديرين حال من الفاعل أعني الاسم الموصول أو أنه ظرف لغو متعلق بـ﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾، والمعنى: غشيهم ماء كثير من البحر لا يحصى قدره، فأورد المسند إليه اسم موصول؛ إشارة إلى أنه لا يمكن تفصيله. (دسوقي)

(٧) قوله: على الخطأ: [سواء كان خطأ المخاطب، كما مثل له المصنف، أو غير المخاطب، نحو: «إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه».]

(٨) قوله: إن الذين إلخ: هذا البيت من كلام عبدة -بسكون الباء- ابن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه، أركانه: «مستفعلن متفاعلن مستفعلن».

(٩) قوله: ففيه إلخ: أي في الموصول من حيث الصلة أو في الموصول والصلة؛ لأنهما كالشيء الواحد، وإلا فالتنبيه من الصلة لا من الموصول، تأمل. (قي)

(١٠) قوله: من التنبيه: حيث حكم عليهم بأنه تحقق فيهم ما هو مناف للأخوة، فيعلم أنها منتفية، فيكون ظنهم للإخوة خطأ. (قي)

(١١) قوله: إن القوم الفلاني: يتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص، والظاهر أنه تنبيه على خطأ ظن الأخوة بالناس أيا كانوا، وفي أي وقت كان، فليس هناك قوم معينون تأتي التعبير عنهم بـ«القوم الفلاني». (قي وتج)

(١٢) قوله: يعني تأتي إلخ: أشار بهذه العناية إلى أن في كلام المصنف نوع تسامح؛ إذ مقتضاه أن الإيماء حاصل بالموصول فقط، مع أنه إنما حصل بالموصول مع الصلة، وفيه أن ذلك غير خاص بالإيماء، بل يجري في سائر نكات الموصولية، وكلها إنما تحصل بالموصول مع الصلة، فكان للشارح على هذا أن يأتي بالعناية في الجميع. (كذا في التجريد)

(١٣) قوله: أن الخبر المبني عليه إلخ: هذا يشير إلى أن البناء في «وجه بناء الخبر» بمعنى اسم المفعول، وإضافته للخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف. (قي)

(١٤) قوله: ومن الخطأ إلخ: يعني: المراد بـ«الوجه»: طريق الخبر ونوعه، كما تقدم، وأما تفسير «الوجه» بالعلة -كما قال الخلخالي؛ لأن الاستكبار علة شرعية لدخول جهنم في هذه- الآية فغاسد، ووجه الفساد في ذلك التفسير: أن الإشارة للعلة لا تطرد في جميع الأمثلة، بل هو ظاهر في الآيتين؛ فإن الاستكبار عن العبادة علة لدخول جهنم، وتكذيب شعيب علة للخسران، ومشكل في البيتين؛ فإن السمك للسماء ليس علة لبناء البيت، وضرب البيت ليس علة لزوال المحبة. (قي وتج)

(١٥) قوله: وقد استوفينا إلخ: خلاصة ما قال الشارح في شرحه: إن بعض الناس قالوا: إن هذه التخطئة إنما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير في قوله: «ثم إنه ربما إلخ» إلى «الإيماء»، كما فعله الشارح، وإذا رجعه إلى «إيراد المسند إليه موصولا» من غير اعتبار =

ثم إنه[1] أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر، لا مجرد[2] جعل المسند إليه موصولا، كما سبق إلى بعض الأوهام، ربما يجعل[3] ذريعة أي
الواهم الخلخالي

وسيلة إلى التعريض[4] بالتعظيم لشأنه أي لشأن الخبر، نحو: إنَّ الذي[5] سمك السماء أي رفع السماء بنى لنا :: بيتا أراد به الكعبة[6]، أو بيت الشرف[7] والمجد دعائمه أعزُّ وأطول من دعائم كل بيت[8]، ففي قوله: «إنَّ الذي سمك السماء» إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم.
جمع «دعامة» بكسر الدال، وهي عماد البيت — بخلاف ما إذا قيل: إن الله أو الرحمن بنى لنا بيتا — متعلق بقوله: «إيماء»

ثم فيه[9] تعريض بتعظيم شأن بناء بيته؛ لكونه فعل[10] من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع، أو ذريعة إلى تعظيم[11] شأن غيره أي غير الخبر، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (الأعراف:٩٢)، ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ[12] عن الخيبة والخسران، وتعظيم[13] لشأن شعيب عليه السلام، وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر، نحو: «إن الذي[14] لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه كتابا»، أو لشأن غيره، نحو: «إنَّ الذي يتبع[15] الشيطان فهو خاسر»، وقد يجعل[16] ذريعة إلى تحقيق الخبر أي جعله محققا ثابتا، نحو:
أي بيت الشاعر — في رأي العين — أي الموصول يعني مع الصلة — عطف تفسير — أي الإيماء المذكور — لأن المبني على الجهل قبيح — الإيماء المذكور — في ذهن السامع أو نفس الأمر

إنَّ[17] التي ضربت بيتا مهاجرة :: بكوفة الجند[18] غالت ودَّها غول
ضرب البيت كناية عن الإقامة — حال من فاعل «ضربت» — أي أهلكت وأكلت — مفعول مقدم — المراد منه المهلك — فاعل مؤخر

= الإيماء فلا خطأ في التفسير المذكور؛ لأن البيتين حينئذٍ ليسا من أمثلة الإيماء إلى وجه الخبر، بل من أمثلة جعل الموصول ذريعة إلى التعظيم أو التحقيق. ورد الشارح بأن سوق الكلام ينادي على خلافه.

وقال العلامة الشريف في حواشيه على «المطول» ما حاصله: إن كان المراد بالعلة والسبب في تفسير «الوجه»: ما هو علة وسبب لثبوت الخبر للمسند إليه فلا يطرد، بل ينتقض في البيتين المذكورين، كما تقدم، فتخطئة الشارح يكون صحيحا. وإن كان المراد من العلة والسبب: ما هو علة وسبب لإسناد المتكلم الخبر إلى المسند إليه وبنائه عليه أمكن طرده في الأمثلة كلها؛ فإن علة بناء الخبر وربطه بالمسند إليه أعم من أن تكون علة لثبوته أو معلولة له أو غيرهما مما له نوع ارتباط به، إما بالمجانسة، وإما بالمضادة، فافهم. والتفصيل في «الحواشي الشريفية».

(١) قوله: ثم إنه: حاصل ما في المقام أن المبحث السابق كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وهذا المبحث كون الموصول يشير إلى جنس الخبر، وتلك الإشارة قد تكون ذريعة للتعريض بتعظيم شأنه أو شأن غيره أو ذريعة للتعريض بالإهانة لشأن الخبر أو تحقيق الخبر. (من دسوقي)

(٢) قوله: مجرد إلخ: لأن سياق الكلام ينافيه؛ لأنه لو كان كذلك لقال: أو جعله ذريعة على نسق ما قبله، ولأنه يفهم أن ما ذكره بعد يوجد من غير الإيماء، وهو فاسد، كما مر وسيأتي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: ربما يجعل إلخ: فيكون المقصود من الإيماء التعريض بالتعظيم مثلا، ونفس الإيماء غير مقصود بالذات. (عبد الحكيم)

(٤) قوله: إلى التعريض: هو دلالة الكلام على معنى ليس له في الكلام ذكر نحو: «ما أقبح البخل» يريد أنه بخيل، وإنما ذكر التعريض في هذه الأغراض؛ لأنها ليست مستعملا فيها الكلام، بل المستعمل فيه أمر آخر يثبت في ضمنه هذه الأغراض؛ لاستلزامه إياها عقلا أو عادة. (دسوقي)

(٥) قوله: إن الذي إلخ: البيت للفرزدق من الكامل، أركانه: «مستفعلن متفاعلن متفاعلن» مكررا.

(٦) قوله: أراد به الكعبة: قال شراح «المختصر»: غرض الفرزدق من هذه القصيدة افتخاره على جرير بأن آباءه أماجد وأشراف، بخلاف آباء جرير، وحيث كان قصد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير، فتعين حمل البيت على بيت معنوي -وهو المجد- دون الحسي -وهو الكعبة-؛ لأن جريرا مسلم، فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة. وأجاب بعضهم بأنه يمكن أن بيت الفرزدق كان قريبا من الكعبة، والقريب من الشيء له ارتباط وتعلق أكثر من غيره، أو أن أهله كانوا ممن يتعاطون أمور الكعبة؛ لأنهم قريش، بخلاف أقارب جرير؛ فإنهم من أراذل بني تميم.

(٧) قوله: بيت الشرف: [الإضافة بيانية، أو المراد: بـ«بيت الشرف» نسبه، وبـ«دعائمه»: الرجال الذين فيه.]

(٨) قوله: كل بيت: أو من دعائم بيتك، وقيل: من السماء، وقيل: عزيزة طويلة. (قي)

(٩) قوله: ثم فيه: أي في ذلك الإيماء بواسطة الصلة، بخلاف ما لو قيل: «إن الذي بنى بيت زيد بنى لنا بيتا»؛ فإنه لا يكون فيه تعريض إلى تعظيم بناء بيته، وإن أشار إلى جنس الخبر. (قي)

(١٠) قوله: لكونه فعل إلخ: أي وأفعال المؤثر الواحد متشابهة لا تختلف، والحاصل: أن شأن الصانع المتقن للصنعة أن تكون صنعته متقنة، فحيث كان البناء لذلك البيت فعل من سمك السماء، فلا يكون ذلك البناء إلا عظيما؛ لما علمت أن أفعال المؤثر الواحد لا تختلف. (من قي)

(١١) قوله: تعظيم إلخ: [والأولى أن يقول: إلى التعريض بتعظيم إلخ. (من قي)]

(١٢) قوله: مما ينبئ إلخ: لأن شعيبا عليه السلام نبي، فتكذيبه يوجب الخسران، وكان الأولى أن يقول: «إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران»؛ لأنه المناسب لما تقدم. (قي)

(١٣) قوله: وتعظيم إلخ: أي حيث أوجب تكذيبه الخسران في الدارين. وكان المناسب أن يقول: «وفي هذا الإيماء تعظيم لشأن شعيب الذي هو مفعول به». (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: إن الذي إلخ: ففي الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه، كالتصنيف، وفي ذلك الإيماء تعريض بأن مصنفه مبتذل. (قي)

(١٥) قوله: إن الذي يتبع إلخ: فالموصول يشير إلى أن الخبر المبني عليه من جنس الخيبة، وفي ذلك الإيماء تعريض بحقارة الشيطان؛ لأنه إذا كان اتباعه يترتب عليه الخسران كان محقرا مهانا لا محالة. (قي)

(١٦) قوله: وقد يجعل إلخ: وذلك فيما إذا كانت الصلة تصلح لأن تكون دليلا لوجود الخبر، كما في البيت المذكور آنفا، فإنه يصلح أن يقال: أكل الغول ودَّها وزالت محبتها؛ لأنها ضربت إلخ. (قي)

(١٧) قوله: إن: [لفظ البيت خبر، والمعنى على التأسف.]

(١٨) قوله: بكوفة الجند: متعلق بـ«ضربت» والباء بمعنى «في»، وإضافتها إلى «الجند» لإقامة جند كسرى بها، و«الغول» مؤنث سماعا، وإن كان هنا بمعنى المهلك. (من قي)

فإنَّ في ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة إليها إيماء إلى أنَّ طريق بناء الخبر مما ينبئ(١) عن زوال المحبَّة وانقطاع المودة، ثم إنه(٢)
أي زوال المحبة
يحقق زوال المحبة ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى(٣) تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: إنَّ الذي سمك السماء؛ إذ ليس في
في ذهن السامع — أي الإيماء أو ضرب البيت — لأن رفع الله السماء ليس علة لبناء البيت لا إنية ولا لمية
رفع الله تعالى السماء تحقيق وتثبيت لبنائه لهم بيتا، فظهر(٤) الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر.

مثل المبالغة في المدح
وبالإشارة أي تعريف المسند إليه(٥) بإيراده اسمَ الإشارة لتميزه(٦) أي المسند إليه أكمل تميز لغرض من الأغراض نحو قوله: ع:
علة للعلة — أي ابن الرومي
هذا أبو الصقر(٧) فردًا نصب على المدح(٨)، أو على الحال، في محاسنه :: من نسل شيبان(٩) بين الضال(١٠) والسلم(١١)، وهما شجرتان
أركانه: «مستفعلن فاعلن مستفعلن فعلن» — أي من الخبر — جمع «حسن» على خلاف القياس — بتخفيف اللام جمع «ضالة»، وهو شجر السدر البري
بالبادية، يعني(١٢) يقيمون بالبادية؛ لأن فقد(١٣) العز في الحضر، أو التعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس،(١٤)

كقوله: شعر:

أولئك آبائي(١٥) فجئني(١٦) بمثلهم ::: إذا جمعتنا يا جرير المجامع
فعولن فعولن مفاعيلن — أمر تعجيز — مفاعلن — جمع «مجمع»

أو بيان حاله(١٧) أي المسند إليه في القرب أو البعد أو التوسط، كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد وأخَّر ذكر التوسط؛ لأنه إنما
مثال للقريب — مثال للبعيد — مثال للمتوسط — مع أن الترتيب الطبعي يقتضي توسطه
يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثالُ هذه(١٨) المباحث ينظر فيها أهل اللغة من حيث إنها تبين أنَّ «هذا» مثلًا للقريب و«ذاك» للمتوسط
لأن التوسط نسبة بين الطرفين
و«ذلك» للبعيد، ....

---

(١) قوله: مما ينبئ إلخ: لأن الإنسان لا يقيم في محل خلاف محله، إلا إذا كان كارها لأهل محله. (قي)

(٢) قوله: ثم إنه إلخ: [أي الإيماء أو ما ذكر من الضرب والمهاجرة.] وذلك لأن المهاجرة إما علة لزوال المحبة أو معلول له، وقد ذهب إلى كل منهما طائفة، وعلى التقديرين يحصل التحقيق، فإثبات المراد على الأول ببرهان لمي، وعلى الثاني ببرهان إني. (من التجريد)

(٣) قوله: وهذا معنى إلخ: يعني المراد بتحقيق الخبر تثبيته وتقريره حتى كان الصلة دليلا عليه، وليس المراد بتحقيق الخبر تحصيله وإيجاده بأن تكون الصلة علة للخبر في الواقع. (قي)

(٤) قوله: فظهر إلخ: إذ حاصل الإيماء أن يشعر السامع بجنس الخبر، ولا يلزم من ذلك أن يتيقنه بحيث يزول عنه الشك والإنكار له. وأما تحقيق الخبر فهو أن يستشعر السامع بجنس الأمر ويتيقنه ويتقرر عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار، ألا ترى إلى قوله: «إن التي ضربت إلخ» فإنه يحصل منه في ذهن السامع جنس انقطاع المودة، ويثبت عنده بحيث يزول عنه الشك والإنكار؛ لأنه يلزم عادة من المهاجرة بالكوفة وضرب البيت بها زوال المحبة، بخلاف «إن الذي سمك السماء إلخ»؛ إذ لا يلزم عادة ولا عقلا من سمك السماء بناء البيت المذكور، فقد وجد الإيماء فيه بدون التحقيق، فظهر الفرق. (الدسوقي)

(٥) قوله: أي تعريف المسند إليه: يعني لفظه؛ لما تقدم أن المسند إليه والمسند من أوصاف اللفظ. وقوله: «لتميزه» أي المسند إليه أي ذات المسند إليه؛ لأن المميز أكمل تميز إنما هو الذات، ففي الكلام استخدام أو حذف مضاف، أي لتميز معناه. (من الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: لتميزه إلخ: لأن أكمل التميز ما يكون بالعين والقلب، ولا يحصل ذلك التميز إلا باسم الإشارة. فإن قلت: إن كلام المصنف يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف، وليس كذلك. أجيب بأن المراد أنه أكمل تميزا بالنسبة لما تحته من المعارف، لا بالنسبة إلى ما فوقه أيضا، ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف، أو أن المراد أنه أكمل من بعض الوجوه؛ فإنه من حيث إن فيه إشارة حسية أكمل في التميز من غيره، وإن كان غيره أكمل منه من غير ذلك الوجه. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: أبو الصقر: خبر عن اسم الإشارة، أو بدل منه، أو بيان له. وخبر المبتدأ قوله: «من نسل شيبان». (قي)

(٨) قوله: نصب على المدح: أي نصب بفعل محذوف لإفادة المدح، فـ«على» للتعليل، والفعل «أمدح» أو «أعني»؛ إذ لا يشترط في منصوب المدح تقدير ما يدل على المدح، بل المحترز عنه تقدير ما يدل على الذم فقط. (قي)

(٩) قوله: من نسل شيبان: [ابن ثعلبة أبو قبيلة صار اسما للقبيلة. وما في البيت يحتملهما.] حال ثانية من صاحب الأولى، فيكون من قبيل المترادفة، أي متولدا من نسل شيبان. (قي)

(١٠) قوله: بين الضال إلخ: حال من «نسل شيبان»، وهو الأوجه، أي حال كونهم مقيمين بين الضال والسلم، أو من «شيبان» أو من «أبو الصقر»، يعني يقيمون البادية؛ لأن فقد العز في الحضر. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: والسلم: [جمع «سلمة» شجر ذو شوك، وهو العضاه.]

(١٢) قوله: يعني إلخ: تفسير لقوله: «بين الضال والسلم».

(١٣) قوله: لأن فقد إلخ: لأن من كان في الحضر تناله ذلة الحكام ومشقتهم، بخلاف البادية. ويحتمل أن يكون المراد بالوصف بسكنى البادية وصفهم بكمال البلاغة والفصاحة؛ لكونهم لا يخالطون طوائف العجم، فيكون كلامهم سالما مما يخل بالفصاحة، والشاهد في إيراد المسند إليه اسم إشارة لقصد تمييزه تمييزا كاملا لغرض مدحه بالانفراد في المحاسن وبالعز. (من دسوقي)

(١٤) قوله: غير المحسوس: أي غير المدرك بحاسة البصر الذي وضع له اسم الإشارة. (قي)

(١٥) قوله: أولئك آبائي: هذا من كلام الفرزدق يهجو جريرا، ذكر في هذه القصيدة جماعة من أكابر قومه وعد مفاخرهم، ثم قال: «أولئك آبائي» إلخ، فلو قال: «فلان وفلان آبائي» لم يكن فيه تعريض بذلك، فلما أورد المسند إليه باسم الإشارة حصل التنبيه على غباوة جرير، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس.

(١٦) قوله: فجئني: [أي: اذكر لي مثلهم من آبائك.]

(١٧) قوله: أو بيان حاله: أي أنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لبيان حال معناه من القرب والبعد والتوسط. فقوله «في القرب» «في» بمعنى «من» البيانية. (دسوقي)

(١٨) قوله: وأمثال هذه إلخ: أي: هذه المباحث وأمثالها كالتكلم والخطاب والغيبة بالنسبة إلى الضمير، وإحضاره بعينه بالنسبة للعلم. وغرض الشارح من هذه العبارة جواب =

وعلم المعاني[١] من حيث إنه إذا أريد قرب المسند إليه يؤتى بـ«هذا»، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره على أي وجه كان. أو تحقيره[٢] أي تحقير المسند إليه بالقرب، نحو: ﴿أَهَٰذَا[٣] ٱلَّذِي يَذۡكُرُ[٤] ءَالِهَتَكُمۡ﴾ (الأنبياء:٣٦)، أو تعظيمه بالبعد[٥] نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ (البقرة:٢) تنزيلا[٦] لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة أو تحقيره بالبعد[٧] كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة[٨] عز الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة، ولفظ «ذلك»[٩] صالح للإشارة إلى كل[١٠] غائب، عينا كان أو معنى[١١]. وكثيرًا ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ «ذلك»؛ لأن المعنى غير مدرَك بالحس فكأنه بعيد.

(أي القرب الذي أتي بـ«هذا» لبيانه — أي عظم درجته — أي حقارته — والحال أنه قريب — مجازا — عن البصر — قصد بهذا بيان ما في الآية السابقة — أي حس البصر)

أو التنبيه أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف[١٢] أي عند إيراد الأوصاف على عقب المشار إليه، يقال: «عقبه فلان» إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: «عقَّبْتُه بالشيء» إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد[١٣] ما قيل: إن معناه[١٤] عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف على أنه متعلق بـ«التنبيه» أي للتنبيه على أن المشار إليه جدير بما يرد بعده أي بعد اسم الإشارة من أجلها متعلق بـ«جدير»، أي حقيق بذلك لأجل الأوصاف[١٥] التي ذكرت بعد المشار إليه نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ (البقرة:٣) إلى قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ[١٦] عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ۝٥﴾ (البقرة:٥) عقب

(أي تنبيه المتكلم السامع — ليس المراد منه النعوت النحوية — أي فالباء في حيز التعقيب تدخل على المتأخر — أي مسند «يرد» — شاهد أول — شاهد ثان)

= سؤال، وهو أن كون «ذا» للقريب و«ذلك» للبعيد و«ذاك» للمتوسط، مما تبينه أهل اللغة؛ لأنه بالوضع، فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد. وحاصل جواب الشارح: أن لأسماء الإشارة جهتين: فاللغة تبحث عنها من جهة أن هذا موضوع للقريب إلخ، وعلم المعاني يبحث عنها من جهة أنه يؤتى بـ«هذا» إذا قصد المتكلم بيان قرب المشار إليه إلخ، وهذا القرب زائد على أصل المراد؛ فإن أصل مراد المتكلم من الكلام الحكم على ذات المسند إليه معبرا عنه بأي لفظ كان، سواء كان علَما أو موصولا أو اسم إشارة أو غير ذلك. (تجريد وغيره)

(١) قوله: وعلم المعاني إلخ: لا يخفى أن ذلك يحصل من علم اللغة أيضا؛ فإنه إذا عرف أن هذا للقريب عرف أنه إذا قصد قرب المشار إليه يؤتى بـ«هذا». ويجاب بأن معرفة أنه إذا قصد إلخ من علم المعاني أي يقصد فيه بالذات، وأما معرفة ذلك من اللغة فبالتبع، فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع، وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال، فاختلفا. (التجريد وغيره)

(٢) قوله: أو تحقيره إلخ: أي إنه يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب دلالته على القرب، ووجه ذلك أن القرب من لوازمه الحقارة، يقال: «هذا أمر قريب» أي بين سهل التناول، وما كان كذلك يلزمه أن يكون حقيرا. وقيل: القرب هنا عبارة عن دنو المرتبة وسفالة الدرجة، ووجهه: أن الشخص كلما كان أعلى قدرا وأشرف درجة احتاج الوصول إليه إلى الوسائط أكثر وأشد عرفا وعادة، والاستغناء عن الوسائط دليل ظاهر على دنو قدره. (دسوقي)

(٣) قوله: أَهَٰذَا: قاله أبو جهل مشيرا إلى المصطفى ﷺ، وأول الآية ﴿وَإِذَا رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ﴾ (الأنبياء:٣٦) إلخ أي قائلين: أهذا الذي إلخ. (تجريد)

(٤) قوله: أَهَٰذَا ٱلَّذِي يَذۡكُرُ إلخ: فقد أورد المسند إليه اسم إشارة موضوعا للقرب قصدا؛ لإهانته، فكأن الكفرة -قبحهم الله- يقولون: أهذا الحقير يذكر آلهتكم المستعظمة بنفي الألوهية عنها. (دسوقي)

(٥) قوله: أو تعظيمه بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على البعد؛ نظرا إلى أن البعيد شأنه العظمة؛ إذ لا تناوله الأيدي. (دسوقي)

(٦) قوله: تنزيلا إلخ: جواب عما يقال: إن الكتاب المشار إليه حاضر، فما وجه استعمال إشارة البعيد فيه؟ (دسوقي)

(٧) قوله: أو تحقيره بالبعد: أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة قصدا لتحقير معناه بسبب الدلالة على البعد؛ لأن الأمر الحقير من شأنه أن لا يلتفت الناس إليه ويبعدوه عنهم، فمن هذا الوجه يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ومستلزمة له. (سيد ودسوقي)

(٨) قوله: عن ساحة إلخ: إضافة «العز» إلى «الحضور» من إضافة الصفة للموصوف، أي عن ساحة الحضور والخطاب العزيزين، وفي الكلام استعارة بالكناية حيث شبه الحضور بدار عزيزة. (دسوقي)

(٩) قوله: ولفظ ذلك: قصد الشارح بهذا مجرد إفادة فائدة، حاصلها: أن لفظ «ذلك» موضوعة للبعيد المحسوس بحاسة البصر، لا للغائب عن الحس المذكور، ولا للحاضر غير المحسوس، لكن يستعمل مجازا للغائب عن حاسة البصر مطلقا، سواء كان ذاتا أو معنى، وللحاضر الغير المحسوس. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: إلى كل إلخ: هذا الصلوح مجاز كما عرفت؛ لأن أسماء الإشارة مطلقا وضعت لأن يشار بها إلى المحسوس المشاهد، فخرج بـ«المحسوس» المعقولاتُ، وبـ«المشاهد» ما أدرك بغير البصر من باقي الحواس. فإذا قلت: سمعت هذا الصوت أو شممت هذا الريح أو ذقت هذا الطعم، كان مجازا. (دسوقي)

(١١) قوله: أو معنى: أراد به ما ليس ذاتا محسوسة أي ما قام بغيره، فيشمل اللفظ كقولك: «قال لي إنسان»، كذا فسر في ذلك القول. (تج وقي)

(١٢) قوله: بأوصاف: [يعني الأوصاف متأخرة عن ذكر المشار إليه.]

(١٣) قوله: فساد إلخ: أي ظهر فساده بحسب اللغة، وإن كان المعنى الذي قيل حاصلا في المثال. (تج)

(١٤) قوله: إن معناه إلخ: فحمل المشار إليه على اسم الإشارة، وجعل الباء داخلة على المتقدم، وفي ذلك تعسف ومخالفة للغة. (تجريد)

(١٥) قوله: لأجل الأوصاف: قال العصام: لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف، ولا على كونها عقب المشار إليه؛ فإنه يصح أن تكون قبله، كأن تقول: «جاءني الفاضل الكامل زيد»، وهذا يستحق الإكرام، ولا على أن يكون ما هو جدير به، واردا بعده كأن تقول: «ويستحق الإكرام هذا»، وحينئذ فالواضح أن يقول: أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الإشارة من أجل كونه موصوفا. (تجريد)

(١٦) قوله: أولئك إلخ: أي فقد أورد المسند إليه اسم الإشارة مع أن المحل للضمير؛ لأجل =

المشار إليه وهو ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[١] بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة؛ (كالإنفاق مما رزقوا)
تنبيهًا[٢] على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد «أولئك»، وهو كونهم على الهدى عاجلا (أي في الدنيا)، والفوز بالفلاح آجلا (أي في الآخرة) من أجل اتصافهم[٣] بالأوصاف المذكورة.

وباللام[٤] أي تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود[٥] (وهو عهد الخارجي) أي إلى حصة[٦] (أي إلى قدر وحملة) من الحقيقة[٧] معهودة (أي معينة) بين المتكلم والمخاطب واحدا كان[٨] أو اثنين أو جماعة، يقال: «عهدت[٩] فلانًا»، إذا أدركته أو لقيته، وذلك[١٠] (أي تلك الحصة أو ذلك المعهود) لتقدُّم[١١] ذكره صريحا أو كناية، نحو: (إشارة إلى القسمين من أقسام الثلاثة للمعهود)
﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ (آل عمران:٣٦) أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالتي (لأنه مجرور بالكاف خبر «ليس» فهو مسند) أي كالأنثى التي وُهبت تلك الأنثى لها أي لامرأة عمران، فالأنثى (أي اللام الداخلة على «أنثى» إشارة إلخ) إشارة إلى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ[١٢] أُنثَىٰ﴾ (آل عمران:٣٦) (فيكون مثالا للقسم الأول، أعني المعهود الصريحي)، لكنه ليس بمسند إليه (فيكون تنظيرا لا تمثيلا)، و﴿ٱلذَّكَرُ﴾ (أي اللام الداخلة عليه) إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران:٣٥) (فيكون مثالا للمعهود الكنائي)، فإن لفظ «ما» وإن كان يعم الذكور والإناث (أي بحسب الوضع)، لكن التحرير[١٣] (أي ذكر المعهود) وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، وهو (أي الذكر) مسند إليه (لأنه اسم «ليس»)، وقد يستغنى[١٤] عن ذكره لتقدم علم (بيان للقسم الثالث يعني المعهود العلمي) المخاطب به (بالقرائن)، نحو: خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد. (فتكون قرينة حالية)

أو للإشارة[١٥] إلى نفس الحقيقة، ومفهوم المسمى[١٦] من غير اعتبار[١٧] ....

= التنبيه للسامع على أن المشار إليه حقيق بالحكم المذكور بعد اسم الإشارة من أجل ما اتصف به من الصفات قبلها. (قي)

(١) قوله: وهو الذين يؤمنون: [المناسب أن يقال: وهو المتقون.] أي الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة، فالصلة داخلة في الصفات خارجة عن المشار إليه، فلا ينافي ذكر الصلة ههنا عد الإيمان من الأوصاف، والناظرون لم ينتبهوا لهذه اللطيفة، فقالوا: ذكر الصلة ههنا استطرادي؛ لقبح ذكر الموصول بدون الصلة، والمراد هو الموصول فقط. (كذا في عبد الحكيم)

(٢) قوله: تنبيها إلخ: قال العصام: لأن إيراد اسم الإشارة يجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف، وتعليق الحكم بمشتق يشعر بعلية مأخذه.

(٣) قوله: من أجل اتصافهم: بخلاف ما لو أتي بالضمير؛ فإنه لا يفيد ملاحظة هذه الأوصاف وإن كانت موجودة؛ لأن اسم الإشارة لكمال التمييز فيلاحظ معه الوصف، بخلاف الضمير؛ فإنه موضوع للذات فقط. (دسوقي)

(٤) قوله: وباللام إلخ: حاصل ما ذهب إليه المصنف أن لام التعريف على قسمين: لام العهد الخارجي، ولام الحقيقة. لام العهد تحتها أقسام ثلاثة؛ لأن معهودها إما صريحي أي تقدم ذكره صريحا، أو كنائي أي تقدم ذكره كناية، أو علمي أي لم يتقدم له ذكر، لكن معلوم عند المخاطب. ولام الحقيقة تحتها أقسام أربعة؛ لأن مدخولها إما الحقيقة من حيث هي هي وتسمى لام الجنس ولام الحقيقة، أو من حيث وجودها في ضمن فرد غير معين وتسمى لام العهد الذهني، أو من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة وتسمى لام الاستغراق الحقيقي، أو بحسب العرف وتسمى لام الاستغراق العرفي. وسيأتي الجميع. فظهر أن الأقسام سبعة، وأن لام العهد الذهني عند علماء البيان غيرها عند النحاة. (من تجريد وقي)

(٥) قوله: إلى معهود: أي في الخارج، وقدم لام العهد على لام الحقيقة، مع أنه أخرها السكاكي؛ لأن المعرف بها أعرف من المعرف بلام الحقيقة، ولكثرة أبحاث لام الحقيقة، ولو أخر المعرف بلام العهد لكثر الفصل بين القسمين. (من أطول ودسوقي)

(٦) قوله: أي إلى حصة: أشار بهذا إلى أن المراد بالمعهود: الحصة المعهودة؛ لأنها الكاملة في المعهودية؛ لوقوعه في مقابلة نفس الحقيقة، وإلا فالإشارة إلى المعهود تتحقق في لام الجنس أيضا، و«الحصة» و«الفرد» عندهم بمعنى واحد، وإنما اختار لفظ «الحصة» دون «الفرد»؛ لأن المتبادر من الفرد: الشخص الواحد، والمعهود الخارجي قد يكون نوعا، وقد يكون أكثر من واحد. (عبد الحكيم وغيره)

(٧) قوله: من الحقيقة: [أي من أفراد الحقيقة؛ لأن الحقيقة لا تتبعض.]

(٨) قوله: واحدا كان إلخ: كما إذا قيل لك: «جاء رجل أو رجلان أو رجال»، فتقول: «أكرم الرجال أو الرجلين أو الرجل». (تجريد)

(٩) قوله: يقال عهدت إلخ: أي لغة، والمراد به هنا لازمه، وهو التعيين؛ لأن إدراك الشيء وملاقاته يستلزم تعيينه، فالمراد بالمعهود: المعين. (تج)

(١٠) قوله: وذلك: [أي العهد والتعين في الحصة أو كون اللام للإشارة إلى معهود.]

(١١) قوله: لتقدم: اعلم أن هذا التقدم شرط لصحة استعمال المعرف في الحصة، كما في الضمير الغائب. (دسوقي)

(١٢) قوله: إني وضعتها: أنث الضمير مع كونه راجعا لـ«ما»؛ لأنه دار الأمر بين مراعاة المرجع والحال التي هي بمنزلة الخبر، أعني «أنثى»، ورعاية الخبر أولى؛ لأنه محط الفائدة. (قي)

(١٣) قوله: لكن التحرير: الأنسب بقوله: «محررا» أن يكون التحرير في كلام الشارح مصدر «حرر» المبني للمفعول. فَقوله: «يعتق» مجهول. (دسوقي)

(١٤) قوله: وقد يستغنى إلخ: هذا مقابل لقوله: «وذلك لتقدم ذكره صريحا أو كناية»، أو إشارة إلى القسم الثالث للمعهود. (من دسوقي)

(١٥) قوله: للإشارة إلخ: لام الجنس ولام الحقيقة معناهما واحد، وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق. (كذا في الأطول)

(١٦) قوله: ومفهوم المسمى: هذا تفسير للحقيقة، وإشارة إلى أنه ليس المراد منها معناها المشهور، وهو الماهية المتحققة أي الموجودة في الخارج؛ لأن الأمر الكلي باعتبار تحققه ووجوده في الخارج يقال له: حقيقة، وباعتبار تعقله في الذهن -سواء كان له وجود في الخارج أم لا- يقال له: مفهوم. فأشار الشارح في هذا التفسير إلى أن المراد بالحقيقة: المفهوم؛ ليشمل قولك: «العنقاء» و«الغول»؛ فإن «اللام» فيهما جنسية. (ملخص دسوقي)

(١٧) قوله: من غير اعتبار إلخ: بيان لنفس الحقيقة، أي من غير ملاحظة لما صدق عليه =

لما صدقت عليه من الأفراد كقولك: «الرجل خير(١) من المرأة»، وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الأفراد باعتبار عهديته(٢) في
ومنه: الدينار خير من الدرهم — أي مبهم — أي أفراد الحقيقة — أي تعينه

الذهن لمطابقة ذلك(٣) الواحد الحقيقة، يعني(٤) يطلق المعرف بلام(٥) الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة(٦) في الذهن على فرد(٧)
المعهودة — صفة لـ«المعرف» — من غير نظر إلى فرد — متعلق بـ«يطلق»

موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا إياها، كما يطلق(٨) الكلي الطبيعي على
أي من أفراد الحقيقة — متعلق بـ«يطلق» — معلوما — أي المجرد من اللام

جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود، ولا من
أي إطلاق اسم الجنس المعرف على فرد معين في الذهن — كما في لام الحقيقة — لا من حيث الأفراد — أي وجود الحقيقة

حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد بل في بعضها، كقولك: ادخل «السوق»(٩) حيث لا عهد(١٠) في الخارج، ومثله قوله تعالى:
كما في لام الاستغراق الآتية — أي لا مطلقا لوجود العهد الذهني

﴿وَأَخَافُ(١١) أَن يَأْكُلَهُ ٱلذِّئْبُ﴾. (يوسف:١٣)
أي المعرف بلام العهد الذهني

وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكامُ المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها
أي بعد اعتبار القرينة — أي غالبا — الوضعي

ونحو ذلك، وإنما قال: «كالنكرة»؛ لما بينهما من تفاوت ما(١٢)، وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة، وهذا معناه
مثل كونه اسم «كان» ومعمولا أول لـ«ظن» — أي الوضعي — أي أفرادها — أي المعرف المذكور

نفس الحقيقة، وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر، فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء(١٣)، وبالنظر إلى
في مثال المتن — في مثال الشارح — من اللام نحو: سوقا — نحو السوق — قيد لـ«ذو اللام»

أنفسهما مختلفان(١٤)، ولكونه في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة، ويوصف بالجملة(١٥)، كقوله: ع: ولقد(١٦) أمرُّ على اللئيم يسبني.
الأولى فيوصف بالفاء

وقد يفيد المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ (العصر:٢) أشير باللام إلى الحقيقة، لكن لم يقصد
هذا هو القسم الثالث من أقسام لام الحقيقة — لجميع الأفراد

بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع ....
كما في القسم الأول — كما في القسم الثاني

= ذلك المفهوم من الأفراد، نحو: «الإنسان حيوان ناطق»، والكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد؛ لأن التعريف للماهية دون الأفراد، وكذا اللام الداخلة على موضوع الطبيعية نحو: «الإنسان نوع» و«الحيوان جنس». وفي كلام الشارح نظر؛ لأن لام العهد الذهني ولام الاستغراق اعتبر فيهما الأفراد، مع أنهما من أقسام لام الحقيقة، واعتبار الأفراد ينافي عدم اعتبارها، فلا يصح جعلهما من فروع لام الحقيقة. وأجيب بأن المراد: من غير اعتبار للأفراد بالنظر لذات الكلام وقطع النظر عن القرائن، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد أصلا، كما في لام الحقيقة، أو تعتبر بواسطة القرائن، كما في لام العهد الذهني ولام الاستغراق. وهذا الجواب يدل عليه قول الشارح فيما يأتي. (دسوقي)

(١) قوله: الرجل خير إلخ: أي حقيقة الرجل الملحوظة ذهنا خير من حقيقة المرأة الملحوظة ذهنا، ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خيرا من بعض أفراد جنس الرجل؛ لأن العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس. (قي)

(٢) قوله: باعتبار عهديته: يعني فالمعهود ابتداء هو الحقيقة، ولما كان استحضار الماهية يتضمن استحضار أفرادها كان كل واحد من الأفراد معهودا ذهنا. (دسوقي)

(٣) قوله: لمطابقة ذلك إلخ: معنى المطابقة حمل تلك الحقيقة وصدقها على ذلك الواحد واشتمال ذلك الواحد على الحقيقة، فالفرد المبهم باعتبار مطابقته للحقيقة المعلومة صار كأنه معهود، فله عهدية بهذا الاعتبار، فيسمى معهودا ذهنيا. (من التجريد)

(٤) قوله: يعني إلخ: أشار به إلى أن قول المصنف: «يأتي» بمعنى «يطلق». واللام في قوله: «واحد» بمعنى «على». (تج)

(٥) قوله: المعرف بلام: [صفة لمحذوف، يعني أن اسم الجنس المعرف بلام الحقيقة.]

(٦) قوله: المتحدة: [أي الموصوفة بالوحدة في الذهن.]

(٧) قوله: على فرد: ظاهره أنه يستعمل في الفرد نفسه، لكن حقق في «المطول» ما حاصله: أنه يستعمل في الفرد باعتبار وجود الحقيقة فيه، فهو في الحقيقة إنما أطلق على الحقيقة في ضمن الفرد للقرينة، وتحقيقه أن المعرف بلام الحقيقة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منها باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه، فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع. (قي)

(٨) قوله: كما يطلق إلخ: فالجامع إطلاق الكلي على فرد في كل منهما، لكن المراد بالإطلاق فيما نحن فيه: الذكر، وفي المشبه به المراد بالإطلاق: الحمل. (دسوقي)

(٩) قوله: ادخل السوق: فقولك: «ادخل» قرينة على أنه ليس المراد حقيقة السوق من حيث هي؛ لاستحالة الدخول في الحقيقة، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد؛ لاستحالته، والعهد الخارجي منتف من الأصل، فعلم من هذا أن المراد: الحقيقة في ضمن بعض الأفراد. (قي)

(١٠) قوله: حيث لا عهد: بأن تتعدد أسواق البلد ولا تعيين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب. (قي)

(١١) قوله: وأخاف إلخ: أي فرد من أفراد الحقيقة المعينة في الذهن، وليس المراد حقيقة الذئب من حيث هي؛ لأنها لا تأكل، ولا الحقيقة في ضمن جميع الأفراد. (دسوقي)

(١٢) قوله: تفاوت ما: حاصل الفرق: أن المعرف بلام العهد الذهني مدلوله الحقيقة في ضمن فرد ما، والنكرة مدلولها فرد ما منتشر، هذا إن قلنا: إن النكرة موضوعة للفرد المنتشر، فإن قلنا أيضا: إنها للمفهوم كالمعرف بلام الحقيقة، فالفرق أن تعيين الجنس وعهديته معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني، غير معتبر في النكرة، وإن كان حاصلا. (تجريد)

(١٣) قوله: سواء: في أن المراد من كل بعض غير معين، وإن كان في النكرة بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة.

(١٤) قوله: مختلفان: فإن المجرد موضوع للفرد المنتشر، وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه، فإفادة البعضية في المجرد بالوضع، وفي ذي اللام بالقرينة. (تجريد بزيادة ما)

(١٥) قوله: ويوصف بالجملة: كقوله تعالى ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (الجمعة: ٥) على أن «يحمل» صفة لـ«الحمار». (مطول)

(١٦) قوله: ولقد إلخ: تمامه: فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني، والمعنى أمر على لئيم عادته سبّي، ثم أمضي ولا ألتفت إليه ولا أشتغل بملامه، ثم أقول لجماعة الخلان: إنه لا يعنيني. والشاهد في قوله: «يسبني» فإن الجملة في حكم النكرة وقعت صفة لـ«لئيم»؛ لأن الشاعر لم يرد لئيما معينا؛ إذ ليس فيه إظهار ملكة الحلم المقصودة بالتمدح بها، ولا الماهية من حيث هي بقرينة المرور، ولا الاستغراق؛ لعدم تأتي المرور على كل لئيم من اللئام، =

بدليل صحَّة الاستثناء(١) الذي شرطه(٢) دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره، فاللام(٣) التي لتعريف العهد الذهني أو
وهو المتصل

الاستغراق هي لام الحقيقة حملت على ما ذكرنا(٤) بحسب المقام والقرينة، ولهذا(٥) قلنا: إنَّ الضمير في قوله: «وقد يأتي»، و«قد يفيد»
أي من أفراد لام الحقيقة — عطف تفسير

عائد إلى(٦) «المعرف باللام» المشار بها إلى الحقيقة. ولا بدَّ(٧) في لام الحقيقة من أن يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في
مثال لأسماء الأجناس النكرات

الذهن؛ ليتميز عن أسماء الأجناس(٨) النكرات،(٩) مثل: الرجعى ورجعى، وإذا اعتبر الحضور في الذهن فوجه امتيازه عن تعريف
مثال للمعرف بلام الحقيقة — أي في لام الحقيقة — أي تعريف لام الحقيقة

العهد أنَّ لام العهد إشارة إلى حصة معينة من حقيقة، واحدا كان أو اثنين أو جماعة، ولام الحقيقة(١٠) إشارة إلى نفس الحقيقة من غير
الخارجي

نظر إلى الأفراد، فليتأمل.

وهو أي الاستغراق(١١) ضربان: حقيقي: وهو أن يراد(١٢) كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة(١٣) نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ أي عالم كل غيب وشهادة. وعرفي: وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف، نحو: جمع الأمير
(الأنعام:٧٣) — أي غائب عنا — أي شاهد لنا — أي ما يفهمه العرف العام

الصاغة(١٤) أي صاغة بلده أو أطراف مملكته؛ لأنه المفهوم عرفا، لا صاغة الدنيا. قيل: المثال مبني على مذهب المازني(١٥)، وإلَّا فاللام
زرگر — هي ما في تصرف الملك من البلاد — وهو ما يكون بمعنى الدوام والثبوت

في اسم الفاعل عند غيره موصول(١٦). وفيه نظر؛ لأنَّ الخلاف إنما هو في اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره، نحو: المؤمن والكافر
أي في هذا القيل — بين المازني وغيره — وكذا اسم المفعول — هذه أمثلة للغير، ومنها «الصائغ»

= بل الجنس في ضمن فرد مبهم، فهو كالنكرة، فلذا جعلت الجملة صفة لا حالا. (قي)

(١) قوله: الاستثناء: يعني المتصل في قوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ إلخ. (تج)

(٢) قوله: الذي شرطه إلخ: حاصل الدليل: أن المستثنى منه -كالإنسان- يجب أن يكون المراد به كل فرد، إذ لو أريد به الحقيقة لما صح الاستثناء للأفراد؛ لعدم تناول اللفظ لها، ولو أريد به بعض من الأفراد مبهم لما صح الاستثناء؛ لعدم تحقق دخول المستثنى في المستثنى منه، والبعض المعين غير مراد بالضرورة، فتعين إرادة جميع الأفراد، وهو المدعى. (كذا في الدسوقي)

(٣) قوله: فاللام إلخ: هذا تفريع على إرجاع الضمير في قول المصنف: «قد يأتي» و«قد يفيد» للمعرف بلام الحقيقة، كما سبق من الشارح، يعني: «فعلم أن اللام إلخ»؛ إذ المتفرع على الإرجاع المذكور علم ذلك لا نفسه. (كذا قال الدسوقي)

(٤) قوله: على ما ذكرنا: وهو الحقيقة في ضمن فرد غير معين في الأول أو في ضمن جميع الأفراد في الثاني، فالحاصل: أن لام الحقيقة هي الأصل، لكن تارة يقصد من مدخولها الحقيقة من حيث هي، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في بعض الأفراد، وتارة يقصد منه الحقيقة من حيث تحققها في جميع الأفراد، فالمنظور له الحقيقة في الكل دون بعض الأفراد أو كلها، وأما لام العهد الخارجي فهي قسم برأسها، كما تقدم. (دسوقي)

(٥) قوله: ولهذا: أي لكون لام العهد الذهني ولام الاستغراق من فروع لام الحقيقة.

(٦) قوله: عائد إلى إلخ: يعني وليس عائدا على المعرف باللام مطلقا؛ لعدم إفادته أن هذين القسمين من أفراد لام الحقيقة، ومما يدل على ذلك تغيير المصنف الأسلوب حيث قال: «قد يأتي وقد يفيد»، ولم يقل: «أو» للإشارة إلى واحد معهود في الذهن أو للإشارة إلى الاستغراق. (قي)

(٧) قوله: ولا بد إلخ: جواب عن إشكال صاحب «المفتاح»، وهو أن تعريف الحقيقة إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي لم يتميز عن أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية أو الكلية، وإن قصد باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف عهد الخارجي؛ لأن كلا منهما إشارة إلى حاضر معين في الذهن، فأشار لجوابه بقوله: «لا بد إلخ»، وحاصله: أنا نختار الثاني، وهو أن لام الحقيقة الداخلة على اسم جنس يقصد بها الإشارة إلى الماهية باعتبار حضورها في الذهن، والفرق بين المعرف بلام الحقيقة ولام العهد الخارجي أن المشار إليه بلام الحقيقة هو الحقيقة المعينة في الذهن، والمشار إليه بلام العهد الخارجي حصة من أفراد الحقيقة، وفرق بين الحقيقة والحصة منها. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: أسماء الأجناس: [المراد من أسماء الأجناس: النكرات المصادر لا النكرات غيرها، كما يظهر من المثال أيضا.]

(٩) قوله: النكرات: [المراد من «النكرات»: ما لم يدخل عليه اللام.]

(١٠) قوله: ولام الحقيقة: قال البعض: مقصود الشارح بيان الفرق بين لام العهد الخارجي العلمي، وبين القسم الأول من أقسام لام الحقيقة خاصة، كما يفهم من عبارة «المطول»، وعلى هذا فقوله: «ولام الحقيقة» إشارة إلى نفس الحقيقة من غير نظر إلى الأفراد واضح لا إشكال فيه؛ لأن القسم الأول من لام الحقيقة -أعني الحقيقة من حيث هي هي- لا ينظر فيه إلى الأفراد.

وقال البعض: مقصوده بيان الفرق بين لام العهد الخارجي وبين لام الحقيقة بأقسامهما، فيشكل عليه قوله: «من غير نظر إلى الأفراد»؛ لأنه قد ينظر في مدخول لام الحقيقة إلى الأفراد، كما في العهد الذهني والاستغراق، فكيف يصح قوله: «من غير نظر إلى الأفراد»؟ إلا أن يقال: إن النظر إلى الأفراد في العهد الذهني والاستغراق إنما يكون من القرينة، وخارج من أصل الوضع. ويمكن أن يكون قوله: «فليتأمل» إشارة إلى هذا.

(١١) قوله: أي الاستغراق: يعني من حيث هو، لا في خصوص المسند إليه، فلا يرد عليه أن «الغيب» في المثال الأول مجرور، و«الصاغة» في المثال الثاني مفعول به لا مسند إليه. (تجريد)

(١٢) قوله: أن يراد: فيه أن الإرادة فعل المتكلم، والاستغراق وصف للفظ. وأجيب بأن الإرادة سبب للاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد، فهو من إطلاق السبب وإرادة المسبب. (تجريد)

(١٣) قوله: بحسب اللغة: قال الفاضل عبد الحكيم: ذكر «اللغة» إنما هو على طريق التمثيل، والمراد: بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح، وإنما اقتصر على اللغة؛ لأنها الأصل، فلا يتوهم أنه يقتضي أنه إذا أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب وضع الشرع أو بحسب العرف الخاص لا يكون الاستغراق حقيقة، وليس كذلك.

(١٤) قوله: الصاغة: جمع «صائغ»، وأصل «صاغة»: «صوغة» كـ«كامل» و«كملة»، قلبت الواو ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١٥) قوله: على مذهب المازني: القائل بأن اللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول حرف تعريف مطلقا، سواء كانا بمعنى الحدوث أم لا. (تج)

(١٦) قوله: موصول: [فلا ينطبق المثال على الممثل له.]

والعالم والجاهل؛ لأنهم[١] قالوا: هذه الصلة فعل[٢] في صورة الاسم، فلا بدّ[٣] فيه من معنى الحدوث. ولو سلم[٤] فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره، والموصول أيضا مما يأتي للاستغراق، نحو: «أكرم الذين[٥] يأتونك إلّا زيدا»، و«أضرب القائمين إلّا عمرا».

(أي غير المازني) (أي صلة اللام التي بمعنى الحدوث) (تتمة لقوله: «ولو سلم»)

واستغراق[٦] المفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره أشمل من استغراق المثنى والمجموع، بمعنى أنه يتناول[٧] كل واحد من الأفراد، والمثنى يتناول كل اثنين، والجمع يتناول كل جماعة[٨]، بدليل صحة «لا رجال في الدار[٩]» إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون «لا رجل»؛ فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان. وهذا في النكرة المنفية مسلّم، وأمّا في المعرف باللام فلا، بل الجمع المعرف بلام الاستغراق[١٠] يتناول كل واحد[١١] من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودلّ عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير، وقد أشبعنا الكلام[١٢] في هذا المقام في الشرح فليطالع ثَمَّه.

(وهو المقصود ههنا) (كحرف النفي في النكرة) (ولا ينافي خروج الواحد) (المراد: الصدق) (أي قول المصنف: «استغراق المفرد أشمل») (أي فلا يسلم الشمول) (فالجمع المعرف مساو للمفرد)

ولما كان ههنا[١٣] مظنة اعتراض[١٤]، وهو أنّ إفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق يدل على تعدده، وهما متنافيان[١٥]، أجاب عنه بقوله: ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ لأنّ الحرف[١٦] الدال على الاستغراق ....

(أي محل) (أي الوحدة والتعدد)

---

(١) قوله: لأنهم: [علة لكون اللام في اسم الفاعل بمعنى الحدوث موصولة.]

(٢) قوله: فعل: [ولام التعريف لا تدخل على الفعل.]

(٣) قوله: فلا بد إلخ: لأن الحدوث معتبر في الفعل، فعلم من هذا أنهما لا يكونان فعلين في صورة الاسم، إلا أنه إذا قصد بهما الحدوث، أما إذا قصد بهما الدوام كانا اسمين حقيقة. (من قي)

(٤) قوله: ولو سلم: أي: ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل، سواء كان بمعنى الحدوث أو الثبوت، وأن «اللام» في «الصائغ» موصولة لا حرف التعريف، فالمثال صحيح أيضا لا حاجة لتخريجه على القول الضعيف، وهو قول المازني؛ لأن مراد المصنف تقسيم مطلق الاستغراق. (من دسوقي)

(٥) قوله: أكرم الذين إلخ: فالمراد كل فرد من الآتين لك، بدليل الاستثناء. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: واستغراق إلخ: هذه المسألة مسألة مستقلة، لها تعلق بما قبلها، حاصلها: أن اسم الجنس المفرد إذا دخلت عليه أداة الاستغراق كان شموله للأفراد أكثر من شمول المثنى والجمع الداخل عليهما أداة الاستغراق. والمراد بالمفرد: ما هو مفرد في المعنى، سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا، كالجمع المحلى باللام الذي بطل فيه معنى الجمعية، نحو: «لا أتزوج النساء»، والمراد بالجمع: ما كان جمعا في المعنى، سواء كان الجمع في اللفظ أيضا أو لا، نحو: «قوم ورهط». (قي)

(٧) قوله: يتناول إلخ: إيضاح ذلك أنك إذا قلت: «لا رجل في الدار»، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في فرد، سواء كان الفرد منفردا، أو من أجزاء المثنى، أو من أجزاء الجمع، وأما قولك: «لا رجلين أو رجال في الدار»، فقد نفيت الحقيقة باعتبار تحققها في اثنين اثنين أو ثلاثة ثلاثة، وهذا لا ينافي وجودها في فرد باعتبار المثنى، أو فرد أو فردين باعتبار الجمع، فيحصل أن استغراق المفرد يشمل كل واحد واحد، واستغراق المثنى يشمل كل اثنين اثنين، واستغراق الجمع يشمل كل جماعة جماعة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: كل جماعة: [وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين.]

(٩) قوله: لا رجال في الدار: أورد البيان بـ«لا» التي لنفي الجنس؛ لأنها نص في الاستغراق، بخلاف غيره؛ فإنه ظاهر في الاستغراق، ويحتمل عدم الاستغراق.

(١٠) قوله: بلام الاستغراق: [نحو: ﴿ٱلۡمُسۡلِمِينَ وَٱلۡمُسۡلِمَٰتِ﴾ (الأحزاب:٣٥) ونحو: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝﴾ (آل عمران:١٣٤).]

(١١) قوله: يتناول كل واحد: هذا اعتراض على ما قال المصنف: إن استغراق المفرد أشمل من استغراق المثنى والمجموع، بأن هذا القول مسلّم في النكرة المنفية، وأما في المعرف باللام فلا؛ لأن الجمع المعرف بلام الاستغراق شامل لكل واحد من الأفراد، فاستغراقه مساو لاستغراق المفرد، فلا تصح دعوى أشملية المفرد على الجمع مطلقا.

ويجاب بأن لام الجنس إذا دخلت على جمع بطلت منه معنى الجمعية، فصار في حكم المفرد، وقد مر أن المراد من المفرد في كلام المصنف ما هو مفرد في المعنى سواء كان مفردا في اللفظ أيضا أو لا، فدعوى الأشملية المذكورة مختص بما إذا بقي الجمع على معناه الأصلي ولم يبطل معنى الجمعية.

(١٢) قوله: وقد أشبعنا الكلام إلخ: أي بإيراد الأمثلة والشواهد الدالة على أن الجمع المعرف مساو للمفرد في الاستغراق، وإن كان بينهما فرق من حيث إن المفرد المستغرق لا يستثنى منه إلا الواحد، بخلاف الجمع المعرف المستغرق، فيصح استثناء الواحد والمثنى والمجموع منه. (قي)

(١٣) قوله: ههنا: [أي قوله: «واستغراق المفرد أشمل».]

(١٤) قوله: اعتراض إلخ: وحاصله: أن إدخال أداة الاستغراق على اسم الجنس المفرد ينبغي أن لا يجوز؛ لأن الاسم المفرد لكونه في مقابلة التثنية والجمع يدل بإفراده على وحدة معناه، والأداة الداخلة عليه للاستغراق تدل على تعدده، ويمتنع أن يكون الشيء الواحد واحدا ومتعددا في حالة واحدة، فبطل كون المفرد مستغرقا. (من قي)

(١٥) قوله: متنافيان: قيل: هذا الاعتراض إنما يظهر على القول بأن اسم الجنس موضوع للفرد المنتشر، أما على القول بأن اسم الجنس موضوع للماهية فلا يظهر؛ لأنه لا تنافي بين الماهية والتعدد؛ لأنها كما تتحقق في ضمن الفرد تتحقق في ضمن الجماعة. (قي)

(١٦) قوله: لأن الحرف إلخ: حاصل ما ذكره جوابان: أولهما بتسليم أن الوحدة تنافي التعدد، وثانيهما منع تنافيهما، وكان الترتيب أن يقدم الثاني على الأول، وإنما قدمه إشارة إلى رجحانه، فحاصل الثاني أن استغراق المفرد بمعنى الكل الأفرادي، أي كل فرد مع قطع النظر عن أن يكون معه آخر، وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم اجتماعه مع الآخر، وهذا لا ينافي الوحدة؛ لاتصاف كل فرد بالوحدة؛ إذ كل فرد لم يعتبر فيه ضم شيء آخر معه، وليس معنى المفرد الداخلة عليه أداة الاستغراق مجموع الأفراد، حتى يحصل التنافي؛ لأن مجموع الأفراد كل فرد مع اجتماعه مع آخر، أي كل المجموعي، وهذا ينافي الوحدة. وهذا الجواب مبني على أن مدلول المفرد الوحدة بمعنى عدم اعتبار أمر آخر معه، لا اعتبار عدم أمر آخر مثله.

وحاصل الجواب الأول: أنا سلمنا التنافي بينهما، لكن أداة الاستغراق المفيدة للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة، كما أنّ علامة الجمع في نحو «مسلمين» إنما =

كحرف النفي[١] والتعريف إنما يدخل عليه أي على الاسم المفرد حال كونه مجردًا عن الدلالة على معنى الوحدة كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد، وامتناع[٢] وصفه بنعت الجمع للمحافظة على التشاكل اللفظي. ولأنه[٣] أي المفرد الداخل عليه حرف
أي مطردا — جواب ثان

الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا[٤] امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو:
وهو لا ينافي الوحدة — فإنه ينافي الوحدة — أي وقاس عليه

«الدينار الصفر» و«الدرهم البيض».
في قولهم: «أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض»

وبالإضافة أي تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف؛ لأنها أي الإضافة أخصر طريق[٥] إلى إحضاره في ذهن السامع

نحو: ع: هواي[٦] أي مهويي[٧] وهذا أخصر من «الذي أهواه» ونحو ذلك، والاختصار مطلوب[٨] لضيق المقام وفرط السآمة؛ لكونه
يعني محبوبي — كـ«من أهواه» أو «الذي يميل إليه قلبي» — أي شدة الملال

في السجن، والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين[٩] مصعِد أي مبعِد[١٠] ذاهب في الأرض، وتمامه: ع: جنيب وجثماني بمكة
أي عازم على الرحيل — اسم جمع للراكب — بكسر العين خبر لـ«هواي»

موثق. الجنيب: المجنوب المستتبع[١١]، والجثمان: الشخص، والموثق: المقيد. ولفظ البيت خبر، ومعناه تأسف وتحسر. أو لتضمُّنها أي
على ذهاب المحبوبة

لتضمن الإضافة تعظيمًا لشأن[١٢] المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما، كقولك في تعظيم المضاف إليه: «عبدي حضر» تعظيما لك بأن
الألطف «عبدي عندي». (أطول)

لك عبدًا. وفي تعظيم المضاف: «عبد الخليفة ركب» تعظيما للعبد بأنه عبد للخليفة. وفي تعظيم غير المضاف والمضاف إليه «عبد السلطان
الذي هو مسند إليه

عندي» تعظيما للمتكلم[١٣] بأنَّ عبد السلطان عنده، وهو وإن كان المضاف إليه لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه
أي المتكلم يعني ياء المتكلم

المسند إليه، وهذا معنى[١٤] قوله: «أو غيرهما». أو لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو: «ولد الحجام حاضر»، أو للمضاف إليه نحو:
الذي هو المسند إليه — أي الذي أسند إليه المسند إليه

«ضارب زيد حاضر» أو غيرهما، نحو: «ولد الحجام جليس زيد»، أو لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: «اتفق[١٥] أهل الحق على كذا»،
أي الإضافة — أي مستحيل عادة

= تلحقه بعد تجريده عنها، وهذا مبني على أن مدلول المفرد: الوحدة بمعنى اعتبار عدم •ر آخر معه. (عبد الحكيم وتجريد وغيره)

(١) قوله: كحرف النفي: [أي فيصير محتملا للوحدة والتعدد؛ لأنه قصد به الجنس، وبدخول حرف الاستغراق تعين التعدد.] (تجريد)

(٢) قوله: وامتناع إلخ: هذا جواب عما يقال: حيث جرد عن معنى الوحدة وصحبه حرف الاستغراق دل على متعدد، فمقتضاه أنه يجوز وصفه بالجمع، مع أنه ممنوع. وحاصل الجواب: أن النحاة إنما منعوا من ذلك الوصف؛ للمحافظة على المشاكلة اللفظية. واعلم أن في امتناع وصفه بالجمع نظرا، بل يجوز؛ رعاية للمعنى، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ عَلَىٰ عَوۡرَٰتِ ٱلنِّسَآءِۖ﴾ (النور:٣١)، إلا أن يقال: إن المراد من الوصف ما يكون مطردا، فيكون المراد أن وصفه بالجمع مطردا ممنوع. (من الحواشي)

(٣) قوله: ولأنه: الأولى أن يقول: «أو لأنه»؛ لأن هذا جواب ثان مناف للأول؛ لاقتضائه بقاء معنى الوحدة، واقتضاء الأول سلبها. (تج)

(٤) قوله: ولهذا: أي لأجل أن معناه كل فرد لا مجموع الأفراد. (تجريد)

(٥) قوله: أخصر طريق: ظاهره أن الإضافة أخصر طرق التعريف، وليس كذلك؛ إذ لا يظهر ذلك إلا في الموصول، وأما العلم والضمير واسم الإشارة والمعرف باللام فقد يكون الأمر بالعكس. وأجيب بأن المراد: أنها أخصر الطرق التي تفيد مقصود المتكلم أو السامع بحسب المقام، كما ههنا؛ فإن مقصود المتكلم إفادة أنه محبوب له، فلو ذكر العلم أو الضمير وغيره لما دل على ذلك. (تجريد)

(٦) قوله: هواي إلخ: أي نحو قول جعفر بن علبة الحارثي وهو مسجون، حين قتل واحدا من بني عقيل بمكة، فسجن بها. وكان يومئذ بمكة ركب من اليمن، وفيه محبوبته، ثم إن الركب عزم على الرحيل، فأنشد هذا وهو من الطويل، أركانه: «فعول مفاعيلن فعولن مفاعلن» مكررا. (الحواشي)

(٧) قوله: أي مهويي: [كان المناسب أن يقول: «مهويتي» بتاء التأنيث، كما يدل عليه ما بعد هذا البيت] هو بثلاث ياءات، الأوليان من نفس الكلمة، والأولى منهما بدل من واو مفعول؛ إذ أصله: «مهوويي»، اجتمعت الواو الثانية مع الياء، فقلبت ياء، وأدغمت الياء في الياء، وكسرت الواو الأولى للمناسبة، والثانية لام الكلمة، والياء الأخيرة ياء المتكلم أضيف إليه الاسم، ويجوز أن لا يؤول «الهوى» بـ«المهوي»، بل يراد به محل هواي، وهو القلب، يعني القلب سار بسير الحبيبة وجسمي موثق بمكة، أو يراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والاختصار مطلوب: أشار بهذا إلى أن إحضاره في ذهن السامع بأخصر طريق إنما يقتضي تعريفه بالإضافة إذا كان الاختصار مطلوبا، وإلا فلا يقتضيه. (قي)

(٩) قوله: اليمانين: جمع «يمان» بمعنى يمني، وأصل «يمان» «يماني» أعل إعلال «قاض»، و«يماني» أصله «يمني» حذفت الياء المدغمة، وعوض عنها الألف على خلاف القياس، فصار «يماني». (دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: أي مبعد: بكسر العين، مأخوذة من «أبعد» اللازم بمعنى «بعد»، وقرأ البعض بفتح العين مفعول من «أبعد» المتعدي، أي أبعده الغير. (دسوقي)

(١١) قوله: المستتبع: أي الذي تبعه قومه ويقدمونه أمامهم. (قي)

(١٢) قوله: لشأن إلخ: تعظيما لشأن المضاف إليه الذي أضيف له المسند إليه، وإنما قدمه على المضاف؛ لأنه مقدم عليه في الاعتبار؛ لأنه منسوب إليه وإن أخر عن المضاف في الذكر. (كذا في التجريد)

(١٣) قوله: تعظيما للمتكلم: وفيه تعظيم للمضاف أيضا، كما في المثال السابق، لكنه غير مقصود ولا ملاحظ. (قي وتج)

(١٤) قوله: وهذا معنى إلخ: يعني المراد بالغير في كلام المصنف: غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهذا لا ينافي كونه مضافا إليه غير ذلك، وليس معناه غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا، حتى يرد أن ما ذكره من المثال الثالث ليس غيرهما؛ إذ يصدق على الياء في «عندي» أنها مضاف إليه. (تجريد وغيره)

(١٥) قوله: نحو اتفق إلخ: فإنه يتعذر تعداد كل من كان على الحق، كما أنه يتعسر تعداد أهل البلد في المثال بعده. (دسوقي)

ومتعسر نحو: «أهل البلد فعلوا كذا»، ولأنه يمنع عن التفصيل مانعٌ مثل تقديم البعض على البعض نحو: «علماء البلد حاضرون» إلى غير ذلك من الاعتبارات.

(أي مشكل) (الشأن) (فإنه يؤدي إلى منافسة)

وأما تنكيره أي تنكير المسند إليه فللإفراد[١] أي للقصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ[٢] مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ[٣] يَسْعَىٰ﴾ (القصص:٢٠) أو النوعية أي للقصد[٤] إلى نوع منه نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ[٥]﴾ (البقرة:٣٣)، أي نوع من الأغطية، وهو غطاء التعامي عن آيات الله تعالى، وفي «المفتاح»[٦]: أنه للتعظيم، أي غشاوة عظيمة، أو التعظيم، أو التحقير[٧] كقوله[٨]: شعر: له حاجب[٩] أي مانع عظيم[١٠] عن كل أمر يشينه أي يعيبه: وليس له عن طالب العرف حاجب أي مانع حقير، فكيف بالعظيم؟ أو التكثير[١١] كقولهم: «وإن له لإبلًا وإن له لغنمًا»، أو التقليل نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ[١٢] مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (التوبة:٧٢). والفرق[١٣] بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، والتكثير باعتبار الكميات[١٤] والمقادير[١٥] تحقيقا كما في الإبل، أو تقديرا كما في الرضوان. وكذا التحقير والتقليل[١٦]، وللإشارة إلى أن بينهما فرقا، قال: وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ (فاطر:٤) أي ذوو عدد كثير هذا ناظر إلى التكثير أو ذوو آيات عظام هذا ناظر إلى التعظيم. وقد يكون للتحقير والتقليل[١٧] معًا، نحو: حصل لي منه شيء أي حقير قليل.

(إيراده نكرة) (مفردا كان أو مثنى أو مجموعا) (واحد لا رجلان ولا رجال) (أي آخرها) (مثال للتعظيم) (والأول مذكور في «الكشاف») (مثال للتحقير) (يعني نفسه الإنسانية) (من الشين، وهو العيب) (أي المعروف والإحسان) (أي إبلا كثيرة) (فهو راجع للكيفيات) (أي المرتبة) (فإنه معنى من المعاني) (لأن العطف يقتضي المغايرة) (أي بين التعظيم والتكثير) (ناظر إلى التحقير) (ناظر إلى التقليل)

ومن تنكير[١٨] غيره أي غير المسند إليه[١٩] للإفراد والنوعية نحو: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ (النور:٤٥) ....

---

(١) قوله: فللإفراد: أي فلكون المقصود بالحكم فردا غير معين من الأفراد التي يصدق عليها مفهومه، ففي الجمع المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو جماعة مما يصدق عليه مفهومه، وفي المثنى المقصود بالحكم فرد من معناه، وهو اثنان مما يصدق عليه مفهومه، فعلم أن الإفراد لا ينافي كونه مثنى أو مجموعا. (دسوقي وغيره)

(٢) قوله: رجل: [وهو مؤمن من آل فرعون.]

(٣) قوله: المدينة: [مدينة فرعون، اسمه منف. (جلالين)]

(٤) قوله: أي للقصد إلخ: أي لكون المقصود بالحكم نوعا من الأنواع لاسم الجنس المنكر، وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية. (قي)

(٥) قوله: غشاوة: أي فليس المراد فرد من أفراد الغشاوة؛ لأن الفرد الواحد لا يقوم بالأبصار المتعددة، بل المراد نوع من جنس الغشاوة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، والتعامي تكلف في العمى، والمراد به ههنا: الإعراض عن آيات الله تعالى بالتكلف، والإضافة في «غطاء التعامي» للبيان. (قي وغيره)

(٦) قوله: وفي المفتاح إلخ: قد يقال: لا تنافي بين كلام المصنف و«المفتاح»؛ لأن الغشاوة العظيمة نوع من مطلق الغشاوة، فمراد المصنف بقوله: نحو: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ (البقرة:٧) أي نوع من الغشاء، وهو الغشاوة العظيمة، وذلك النوع هو غطاء التعامي، فتأمل. (دسوقي)

(٧) قوله: أو التعظيم أو التحقير: أي يذكر المسند إليه نكرة؛ لإفادته تعظيم معناه أو تحقيره، وأنه بلغ في ارتفاع شأنه أو في الانحطاط مبلغا لا يمكن أن يعرف؛ لعدم الوقوف على عظمته في الأول، ولعدم الاعتداد به في الثاني. (قي)

(٨) قوله: كقوله: أي قول ابن أبي السمط -بكسر السين وسكون الميم-، كذا نقل الدسوقي، وهو من الطويل، أركانه: «فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن» مكررا.

(٩) قوله: حاجب: اعلم أن «الحجب» يستعمل في صلته حرف «عن»، قال الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ (المطففين:١٥) فعلى هذا قوله: «له حاجب» إما صلته محذوف، وفي «كل أمر» ظرف مستقر صفة لـ«حاجب»، أي له حاجب عن الارتكاب في كل أمر يشينه، أو يكون «في» بمعنى «عن». (كذا في التجريد)

(١٠) قوله: مانع عظيم: أخذ هذا من كون المقام مقام المدح، يعني إذا أراد أن يرتكب أمرا قبيحا منعه مانع عظيم لا يمكن تعيينه، وإذا طلب منه إنسان معروفا وإحسانا لم يكن له مانع حقير، فضلا عن العظيم. (كذا في الدسوقي)

(١١) قوله: أو التكثير: أي يورد المسند إليه نكرة؛ لإفادة التكثير. (دسوقي)

(١٢) قوله: ورضوان إلخ: أي رضوان قليل أكبر من كل نعيم في الجنة؛ لأن كل ما سواه من ثمراته. وهذا المعنى أولى مما قيل: أي رضوان عظيم من الله أكبر من كل نعمة كائن لهم؛ لعدم حصول الرضوان العظيم الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات؛ ولأنه يتضمن الإشارة إلى كمال كبريائه. (تجريد البناني)

(١٣) قوله: والفرق إلخ: إنما فرق؛ ردا على من لم يفهم الفرق، فاعترض على المصنف بأنه لا حاجة إلى ذكر التكثير والتقليل بعد ذكر التعظيم والتحقير؛ لأن التكثير هو التعظيم، والتقليل هو التحقير. (دسوقي)

(١٤) قوله: الكميات: [أي المنفصلة، كما في المعدودات.]

(١٥) قوله: والمقادير: [أي الكميات المتصلة يعني المكيلات والموزونات والممسوحات.]

(١٦) قوله: وكذا التحقير والتقليل: أي فالأول مقابل للتعظيم، فمرجعه إلى الكيفيات؛ لأنه عبارة عن انحطاط الشأن ودنو المرتبة ودناءة القدر. والثاني مقابل للتكثير، فمرجعه إلى الكميات؛ لأنه عبارة عن قلة الأفراد والأجزاء، فظهر الفرق. (كذا في الدسوقي)

(١٧) قوله: للتحقير والتقليل: أي كما أن التعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان، فكذلك التحقير والتقليل. (قي)

(١٨) قوله: ومن تنكير إلخ: لما مثل صاحب «المفتاح» في هذا المقام بأمثلة لتنكير غير المسند إليه، وتوهم بعضهم أنها أمثلة للمسند إليه، فاحتاج إلى تكلف التأويل، أفاد المصنف أن مراد السكاكي: التمثيل لتنكير غيره؛ لئلا يتوهم اختصاص تلك الأمور بتنكير المسند إليه، فقال: «ومن تنكير غيره إلخ». (دسوقي)

(١٩) قوله: أي غير المسند إليه: لأن «دابة» في المثال الآتي مجرور بالإضافة، و«ماء» مجرور بـ«من». (الدسوقي)

أي كل فرد[١] من أفراد الدواب من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به، وكل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة[٢] التي تختص بذلك النوع من الدواب ومن تنكير غيره للتعظيم نحو: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ أي حربٍ
أي غير المسند إليه (البقرة:٢٧٩)
عظيمٍ[٣]، وللتحقير نحو: ﴿وَإِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ أي ظنا حقيرا ضعيفا؛ إذ الظن ممَّا يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق ههنا
نافية أي بالساعة (الجاثية:٣٢)
للنوعية لا للتأكيد[٤]، وبهذا الاعتبار[٥] صحَّ وقوعه بعد الاستثناء مفرغا، مع امتناع «ما ضربته إلا ضربا» على أن يكون[٦] المصدر
أي مع التأكيد — أي استثناء مفرغا، فـ«مفرغا» نعت لمصدر محذوف — أي بكون المفعول المطلق ههنا للنوعية لا لمجرد التأكيد
للتأكيد؛ لأنَّ مصدر «ضربته» لا يحتمل غير الضرب، حتى يصح الاستثناء، والمستثنى منه يجب أن يكون[٧] متعددا؛ ليشمل المستثنى وغيره.

وكما أنَّ التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم[٨]، فكذلك صريح لفظ «البعض»، كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾، أراد بـ«بعضهم» محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم، ففي هذا الإبهام[٩] من تفخيم شأنه[١٠] وفضله وإعلاء قدره ما لا يخفى.
بل هو من باب أولى — وصحبه
[في الأصل: ورفع بعضهم فوق بعض درجات. (مصحح)]

وأمَّا وصفه[١١] أي وصف المسند إليه، والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر، وهو أنسب
سواء كان معرفا أو منكرا، فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقا
ههنا[١٢] وأوفق[١٣] بقوله: «وأمَّا بيانه» و«أمَّا الإبدال منه»، أي أمَّا ذكر النعت له؛ **فلكونه** أي الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن
الآتي — هذا تفسير للوصف بالمعنى المصدري — أي ذكر الصفة
يكون[١٤] بمعنى النعت على أن يراد[١٥] باللفظ: أحد معنييه، وبضميره: معناه الآخر، على ما سيجيء في البديع، **مبينا له** أي للمسند
لا بمعنى المصدر — الوصف الذي يرجع إليه الضمير — وهو الوصف هنا — أي المعنى المصدري — أي الوصف بمعنى التابع — في بيان الاستخدام — أي موضحا
إليه **كاشفا عن معناه كقولك: «الجسم الطويل**[١٦] **العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله»**؛.........................
مبتدأ — خبر

---

(١) قوله: أي كل فرد: ذكر للآية تفسيرين: حاصل التفسير الأول: أن خلق الشخص من الشخص، فالتنكير في «دابة» و«ماء» للوحدة الشخصية. وحاصل التفسير الثاني: خلق النوع من النوع، فالتنكير في «دابة» و«ماء» للوحدة النوعية، والكلام محمول على الغالب، فلا يرد آدم وحواء وعيسى، وما يتولد من التراب كالعقرب والبرغوث ونحو ذلك. (من تجريد)

(٢) قوله: وهو نوع النطفة: فالمعنى خلق كل نوع من الدواب من نوع من النطفة. (قي)

(٣) قوله: أي حرب عظيم: إنما جعل التنكير ههنا للتعظيم؛ لأن الحرب القليل يؤذن بالتساهل في النهي عن موجب الحرب الذي هو الربا، وهو غير مناسب للمقام؛ فالمناسب له حمل الحرب على العظيم، ويحتمل أن تنكير «الحرب» للنوعية؛ أي نوع غير متعارف من الحرب، وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضرره. (قي وغيره)

(٤) قوله: لا للتأكيد: أي لا لمجرَّد التأكيد بدون إفادة النوعية، وإلَّا فالمفعول المطلق لا ينفك عن التأكيد، وإنما لم يكن ههنا لمجرّد التأكيد؛ لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه والتناقض؛ لأن الظن الذي نفي أولا هو الذي أثبت ثانيا. (دسوقي)

(٥) قوله: وبهذا الاعتبار: هو جواب عن إشكال يورد على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر «نظن» محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه. فأجاب بأن المصدر والمستثنى للنوعية لا لمجرد التأكيد، فصح الاستثناء باعتبار النوعية، ولا حاجة حينئذ بأن يجاب بأن الكلام محمول على التقديم والتأخير، أي «إن نحن إلا نظن ظنا». (كذا قال قي وتج)

(٦) قوله: على أن يكون إلخ: وأما على جعله مبينا للنوعية أي ضربا كثيرا أو قليلا فيصح الاستثناء المذكور، فلا فرق بين قولك: «ما ضربت إلا ضربا»، وبين قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] في أنه إن أريد بالمصدر فيهما بيان النوعية صح الاستثناء، وإن أريد مجرد التأكيد امتنع؛ للزوم استثناء الشيء من نفسه والتناقض. (دسوقي)

(٧) قوله: يجب أن يكون إلخ: لئلا يلزم استثناء الشيء عن نفسه ويلزم التناقض؛ لأن «ما ضربته» مثلا يقتضي نفي الضرب، و«إلا ضربا» يقتضي إثباته. (دسوقي)

(٨) قوله: التعظيم: [أو التحقير أو التكثير أو التقليل.]

(٩) قوله: ففي هذا الإبهام: أي حيث أريد المقيد بالمطلق حتى إذا كان هذا المطلق لا يصح إلا له. (تجريد)

(١٠) قوله: من تفخيم فضله إلخ: لأن إبهامه يدل على أن المعبر عنه أعظم في رفعته وأجل من أن يعرف حتى يصرح به، والذوق السليم شاهد صدق القرائن الدالة على المراد. (تجريد)

(١١) قوله: وأما وصفه: قدم من التوابع الوصف؛ لأنه إذا اجتمع التوابع يبدأ منها بالنعت. (تجريد)

(١٢) قوله: وهو أنسب ههنا: أي بالتعليل وهو قوله: «فلكونه إلخ»؛ لأن الذي يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ. (دسوقي)

(١٣) قوله: وأوفق: فإن الغالب استعمال هذه العبارة في المعنى المصدري، أعني تعقيبه بالتابع المخصوص، وأما التابع المخصوص فالشائع فيه عطف بيان وبدل لا البيان والأبدال. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: والأحسن أن يكون إلخ: أي «الوصف» الذي عاد عليه الضمير بمعنى النعت؛ لأن المبين والكاشف للمسند إليه إنما هو الوصف بمعنى التابع لا ذكره، والمعنى المصدري إنما يتصف بهما ثانيا وبالعرض. (قي وتج)

(١٥) قوله: على أن يراد إلخ: فإن قلت: قد يستغنى عن ذلك بجعل الضمير راجعا للصفة المفهومة من الوصف؛ لأنه بمعنى ذكر الصفة، فهو متضمن للصفة على نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة: ٨). قلت: رجح الشارح احتمال الاستخدام؛ لأنه من الصنائع البديعية المحسنة للكلام. (دسوقي)

(١٦) قوله: الجسم الطويل إلخ: استشكل بأن كل واحد صفة على حدة، مع أنه ليس كاشفا؟ وأجاب البعض: أن كل واحد ليس صفة على حدة، وليس كاشفا، بل الصفة الكاشفة مجموعها، أو الأول مقيدا بما بعده. قال السيد: الظاهر أن الوصف الكاشف هو المجموع؛ لأنه صفة واحدة بحسب المعنى، وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ =

فإنَّ هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له، ونحوُه في الكشف أي مثل هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح، وإن لم يكن(١) وصفا للمسند إليه، قولُه:(٢) شعر:

الألمعي الذي يظن(٣) بك الظن كأن قد رأى(٤) وقد سمعا

فالألمعي معناه الذكي المتوقد، والوصف بعده مما يكشف معناه ويوضحه، لكنه ليس بمسند إليه؛ لأنه إمَّا مرفوع على أنه(٥) خبر «إن» في البيت السابق أعني قوله: شعر:

إنَّ الذي جمع السماحة والنجـ دة والبر والتقى جمعا

أو منصوب على أنه صفة لاسمِ «إن» أو بتقدير «أعني»، أو لكون الوصف مخصصا(٦) للمسند إليه، أي مقللا(٧) اشتراكه، أو رافعا احتماله(٨). وفي عرف النحاة(٩): التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في النكرة، والتوضيح عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو: زيد التاجر عندنا؛ فإن وصفه بـ«التاجر» يرفع احتمال غيره، أو لكون الوصف مدحًا أو ذمًّا(١٠)، نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل حيث يتعين(١١) الموصوف أعني زيدًا قبل ذكره أي ذكر الوصف، وإلَّا لكان الوصف(١٢) مخصصا أو لكونه تأكيدًا(١٣)، نحو: أمس الدابرِ(١٤) كان يوما عظيما، فإنَّ لفظ «أمس» مما يدل(١٥) على الدبور. وقد يكون الوصف لبيان المقصود(١٦) وتفسيره، كقوله

[Interlinear glosses: أي مجموعها؛ مبتدأ؛ خبر؛ الألف للإشباع؛ هذا تفسير لـ«الألمعي»؛ أي باللزوم؛ أعاده توطئة لما بعده؛ أي جميعا؛ جمع «جمعاء» تأنيث «أجمع»؛ أي القوة والشجاعة؛ أي إذا كان نكرة؛ أي إذا كان معرفة؛ عبارة؛ سواء كان أعلاما أو غيرها؛ أي المضي، فوصفه بـ«الدابر» تأكيد؛ أي من المسند إليه]

= والإعراب، كأنه قيل: «الجسم الذاهب في الجهات» كما أن قولك: «حلو حامض» خبر واحد معنى، كأنه قيل: «مز» مع تعدد اللفظ والإعراب. (تجريد)

(١) قوله: وإن لم يكن إلخ: فيه إشارة إلى حكمة فصله عما قبله. وزاد في «الأطول»: أن فيه التنبيه على التفاوت بينهما في الكشف؛ فإن السابق بعينه تفصيل معنى «الجسم»، وهذا ليس بعينه تفصيل معنى «الألمعي»؛ لأن معناه الذكي المتوقد وإن استلزمه. (تج)

(٢) قوله: قوله: أي قول أوس بن حجر -بفتح الحاء وضمها وسكون الجيم- في مرثية فضالة بن كلدة بفتح الفاء وكسر الكاف في «كلدة» وسكون لامه أو بفتح الكاف واللام. والبيت من المنسرح وأجزاؤه: «مستفعلن مفعولات مفتعلن» مرتين، وجاز في «مفعولات فاعلات». (قي وتج)

(٣) قوله: الذي يظن إلخ: يحتمل أن يكون مفعولي «يظن» محذوفان، أي الذي يظنك متصفا بصفة، ويحتمل أنه نزله منزلة اللازم، وقوله: «بك» بيان لموضع الظن. (قي)

(٤) قوله: كأن قد رأى إلخ: «كأن» مخففة من الثقيلة، اسمها ضمير الشأن، والجملة حال من فاعل «يظن»، أي يظن في حال كونه مشبها للرؤية والسمع، أي لذي الرؤية والسمع أو للرائي والسامع. (قي)

(٥) قوله: على أنه إلخ: الذي يساعده السوق أن الخبر قوله بعد عدة أبيات شعر:

أودى فلا تنفع الإشاحة من أمر لمن قد يحاول البدعا

فالأولى جعه مصوبا لام «إن»، أو بتقدير «أعني»، كما قال الشارح بعد ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: أو مخصصا: الفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض من المخصص تخصيص اللفظ بالمراد، ومن المبين كشف المعنى. (قي)

(٧) قوله: أي مقللا إلخ: أي مقللا للاشتراك الواقع فيه إذا كان نكرة، وأراد بالاشتراك هنا الاشتراك المعنوي، والمشترك المعنوي: ما وضع لمعنى واحد مشترك بين الأفراد، فتقول: رجل تاجر، فـ«تاجر» قلل الاشتراك في رجل. (قي)

(٨) قوله: أو رافعا احتماله: أي رافعا للاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة، والمراد بالاحتمال: الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي، والمشترك اللفظي: ما وضع لمعنيين أو أكثر بأوضاع متعددة، كزيد؛ فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلا، فوصفه بـ«التاجر» رافع لاحتمال الفقيه، فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات، وأن للتخصيص فردين: تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، وهذا اصطلاح البيانيين، بخلاف النحاة؛ فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط. وأما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له: توضيح لا تخصيص. (الدسوقي رحمه الله تعالى)

(٩) قوله: عرف النحاة: [جمع «ناح» من «نحا ينحو»: إذا نظر في علم النحو وتكلم فيه. (تجريد)]

(١٠) قوله: مدحا أو ذما: أي مادحا أو ذاما أو ذا مدح أو ذم، أو أنه جعل الوصف مدحا أو ذما مبالغة. (قي)

(١١) قوله: حيث يتعين إلخ: إما لعدم شريك له في ذلك الاسم أو لمعرفة المخاطب له بعينه قبل ذكر الوصف. (تجريد)

(١٢) قوله: لكان الوصف إلخ: فيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الموصوف إذا لم يتعين قبل ذكر الوصف وجب في الوصف أن يكون مخصصا، ولا يكون للمدح، مع أنه ليس كذلك، بل يصح أن يكون للمدح أو الذم أيضا بحسب قصد المتكلم. وأجيب بأن المراد أن الظاهر من الوصف التخصيص عند عدم التعين، وإن صح أن يراد منه المدح أو الذم. (دسوقي)

(١٣) قوله: تأكيدا: [أي تقريرا، لا التأكيد الاصطلاحي.]

(١٤) قوله: أمس الدابر إلخ: «أمس» مبتدأ مبني على الكسر، و«الدابر» نعت مؤكد له مرفوع؛ نظرا للمحل، وجملة «كان» خبره. (دسوقي)

(١٥) قوله: مما يدل إلخ: قد يقال: أي فائدة لهذا التوكيد؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقوله الفصحاء إذا اقتضاه المقام، كما إذا وقع في الأمس كرب وغم، فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور، فيكون ذكره إشارة إلى التأسف عليه. (تجريد)

(١٦) قوله: لبيان المقصود: اعلم أن كلام الشارح يدل على أن الوصف المبين للمقصود مغاير للوصف المؤكد للوصف الكاشف وللوصف المخصص المذكورة سابقا مع أن كلا منها يصدق عليه أنه أتى به لبيان المقصود وتفسيره، فيحتاج إلى الفرق بين الأوصاف الأربعة، فالفرق بين الوصف المبين للمقصود وبين الوصف المؤكد: أن المؤكد لا يلاحظ فيه بيان المقصود الأصلي، بل مجرد التأكيد، بخلاف هذا الوصف؛ فإن الملحوظ فيه بيان المقصود. والفرق بينه -أي بين الوصف المبين- وبين الكاشف: أن الغرض من الوصف المبين للمقصود بيان أحدُ المحتملين للفظ أو المحتملات بأن يحتمل اللفظ معنيين فأكثر، فيؤتى بالوصف؛ لبيان المراد من تلك المحتملات، كما في «الدابة» في المثال؛ لاحتمالها الفرد والجنس، بخلاف الوصف الكاشف بأن المقصود إيضاح المعنى لا بيان أحد =

تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ حيث وصف[1] «دابة» و«طائرا» بما هو من خواص الجنسين[2]؛ لبيان أن
(الأنعام: ٣٨) علة لكون النعت هنا مبينا للمقصود من المسند إليه

القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، بهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم[3] والإحاطة.
أي متوجه إلى الجنس — أي لأن الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس — بسبب تحقق الجنس في جميع الأفراد

وأمّا توكيده أي توكيد المسند إليه **فللتقرير** أي لتقرير المسند إليه، أي تحقيق[4] مفهومه ومدلوله[5]، أعني[6] جعله مقررا محققا ثابتا
٢ — في ذهن السامع

بحيث لا يظن[7] به غيره، نحو: «جاءني زيد زيد» إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو عن حمله[8] على معناه.
أي السامع — لأمر شاغل

وقيل: المراد[9] به تقرير الحكم، نحو: «أنا عرفت»[10]، أو المحكوم عليه، نحو: «أنا سعيتُ في حاجتك وحدي»[11] أو «لا غيري».
في قصر الإفراد — في قصر القلب

وفيه نظر؛ لأنه ليس[12] من تأكيد المسند إليه في شيء، وتأكيد المسند إليه[13] لا يكون لتقرير الحكم قط[14]، وسيصرح المصنف بهذا،
أي ما ذكر من المثال الأخير — أي على جهة المجاز

أو دفع توهم التجوز[15]، أي التكلم بالمجاز، نحو: «قطع اللص الأمير الأمير» أو «نفسه»[16] أو «عينه»؛ لئلا يتوهم أنّ إسناد القطع
أي لدفع توهم السامع أن المتكلم تجوز في الكلام — أي التكلم بالمسند إليه

إلى الأمير مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه، **أو** لدفع توهم **السهو** ....
بأن الأمير أمر بقطعه — أي لدفع توهم السامع أن المتكلم سها في ذكر زيد مثلا

= المحتملات. والفرق بينه وبين المخصص: أن الغرض من المبين للمقصود بيان أحد محتملات اللفظ ورفع غيره من محتملاته، والغرض من المخصص بيان أحد أفراد المعنى ورفع غيره من الأفراد. (من قي)

(١) قوله: حيث وصف إلخ: بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم والاستغراق، لكن يجوز أن يراد بها هنا دواب أرض واحدة وطيور جو واحد، فيكون استغراقا عرفيا، فذكر الوصف المختص بجنس دون المختص بطائفة؛ لينبه على أن المراد دواب أي أرض كانت وطيور أي جو كان، فقد أفاد الوصف بهذا الاعتبار زيادة التعميم، وأن المراد: الاستغراق الحقيقي. (من الدسوقي)

(٢) قوله: من خواص الجنسين: وهو الكون في الأرض بالنظر إلى الدابة، والطيران بالجناحين بالنظر للطائر؛ فإن هذا نسبته إلى جميع أفراد الجنس على السواء، ولا يختص به فرد. (قي)

(٣) قوله: زيادة التعميم: وأما أصل التعميم والإحاطة فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي مقرونة بـ«من». (تجريد)

(٤) قوله: أي تحقيق إلخ: يعني ليس المراد بتقريره ذكره أولا، ثم ذكر ما يقرره ويثبته؛ فإن هذا شامل لنحو: «أنا سعيت في حاجتك»، وهو غير مراد هنا. (قي)

(٥) قوله: مفهومه ومدلوله: المراد من المفهوم والمدلول: إما واحد، كما قال صاحب «التجريد»، فهو عطف تفسير، وإما المراد من المفهوم: المعنى الحقيقي ومن المدلول: أعم من الحقيقي والمجازي نحو: «رمى الأسد نفسه»، وحينئذٍ فعطف المدلول من عطف العام على الخاص، وأتى به بعد الخاص، إشارة إلى أنه المراد، كما قال الدسوقي.

(٦) قوله: أعني إلخ: هذا تفسير للتحقيق، والغرض: أن ليس المراد من التحقيق تحقيق المسند إليه في نفسه وإزالة الخفاء عنه، بل تحقيقه في ذهن السامع بإزالة احتمال الغير؛ لئلا يظن السامع أن المراد من ذلك اللفظ غيره. (كذا قال عبد الحكيم وغيره)

(٧) قوله: لا يظن: [المراد بالظن: ما يشمل التوهم.]

(٨) قوله: أو عن حمله: الضمير يحتمل «السامع» وهو ظاهر، أي: غفلة السامع عن حمله المسند إليه على معناه، ويحتمل «المتكلم»، أي غفلة السامع عن حمل المتكلم المسند إليه على معناه، فلا يحمله السامع عليه معناه. ويحتمل بأن الضمير راجع إلى لفظ «المسند إليه» على أن الإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل الذي هو المتكلم أو السامع. (تجريد)

(٩) قوله: وقيل المراد إلخ: هذا مقابل لقوله: «أي تقرير المسند إليه»، حاصله أن الشارح يقول: إن مراد المصنف بقوله: «فللتقرير» أي تقرير المسند إليه فقط، وهذا القائل يقول: ليس مراد المصنف تقرير المسند إليه فقط، بل تقرير الحكم أو المحكوم عليه الذي هو المسند إليه، ومثل لتقرير الحكم بـ«أنا عرفت»، ومثل لتقرير المحكوم عليه بقوله: «أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري».

فرد عليه الشارح بالنظر إلى الشق الأول بقوله: «وتأكيد المسند إليه لا يكون لتقرير الحكم» يعني أن تأكيد المسند إليه لا يفيد تقرير الحكم، وتقرير الحكم في «أنا عرفت» إنما حصل من تقديم المسند إليه المقتضي لتكرر الإسناد، لا من تأكيد المسند إليه؛ بدليل أنه يؤكد المسند إليه مع كونه مؤخرا، كما في «سعيت أنا في حاجتك» لم يحصل لذلك الحكم تقرير.

ورد عليه بالنظر للشق الثاني بقوله: «لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء»، يعني تمثيله لتقرير المحكوم عليه بـ«أنا سعيت في حاجتك وحدي، أو لا غيري» غير صحيح؛ لأن قولك: «أنا سعيت إلخ» ليس هذا من تأكيد المحكوم عليه؛ لأن «وحدي» أو «لا غيري» تأكيد للتخصيص الحاصل من التقديم لا تأكيد للمسند إليه، فالمناقشة في الشق الثاني مع هذا القائل إنما هو في المثال. (دسوقي مع توضيح ما)

(١٠) قوله: نحو أنا عرفت: تقرير الحكم في هذا المثال من حيث تكرر الإسناد للمتكلم مرتين. (من قي)

(١١) قوله: وحدي: [فإن كل واحد من «وحدي» و«لا غيري» تأكيد للمحكوم عليه.]

(١٢) قوله: لأنه ليس إلخ: هذا رد لقول القائل المذكور: «أو المحكوم عليه نحو: «أنا سعيت إلخ»»، حاصله: أنا لا نسلم أن «أنا سعيت إلخ» من تأكيد المسند إليه؛ لأن «وحدي» حال، و«لا غيري» عطف على المسند إليه، وليسا من التأكيد الاصطلاحي على أنه لو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ما هو أعم من الاصطلاحي، فلا نسلم وجود تأكيد المسند إليه فيّ «وحدي» و«لا غيري»، بل الموجود فيهما تأكيد التخصيص المستفاد من تقديم المسند إليه. فالحاصل: أن حمل هذا البعض التقرير على تقرير المحكوم عليه صحيح، لكن تمثيله لتأكيد المسند إليه المفيد لتقريره بـ«أنا سعيت في حاجتك وحدي» غير صحيح. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وتأكيد المسند إليه إلخ: رد لقول صاحب القيل: «المراد بالتقرير تقرير الحكم». وحاصل الرد: أنا لا نسلم أن تأكيد المسند إليه يفيد تقرير الحكم؛ لأن تقرير الحكم في نحو: «أنا عرفت» إنما هو من تقديم المسند إليه المستدعي لتكرر الإسناد، لا من تأكيد المسند إليه، وإلا لما اختلف الحال بتقديم المسند إليه وتأخيره، مع أنه لو أخر فقيل: «عرفت أنا» و«عرفت أنت» لم يفد تقرير الحكم أصلا. (دسوقي)

(١٤) قوله: قط: اعترض عليه بأن «قط» ظرف لما مضى لا لما يستقبل، بخلاف «عوض» فلا يصح استعمال «قط» إلا في الماضي، فقول الشارح إما خطأ كما قيل، أو محمول على المجاز، كما قال البعض.

(١٥) قوله: أو دفع توهم التجوز: اعلم أن دفع التأكيد المجاز المتوهم لا يوجب دفع المجاز المحقق، بل يجامعه، فقولنا: «رماني الأسد نفسه» تأكيد لـ«الأسد» المجاز عن الشجاع، لدفع توهم أن الرامي بعض غلمانه. (تجريد)

(١٦) قوله: أو نفسه: [إشارة إلى أن كلا من التأكيد اللفظي والمعنوي يدفع توهم المجاز.]

نحو: «جاءني زيد زيد»[١]؛ لئلا يتوهم أنَّ الجائي غير زيد وإنما ذكر «زيد» على سبيل السهو، أو لدفع توهم عدم الشمول[٢] نحو: «جاءني القوم كلهم أو أجمعون»؛ لئلا يتوهم أنَّ بعضهم لم يجئ إلَّا أنك لم تعتد بهم[٣]، أو أنك[٤] جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ بناءً على أنهم في حكم شخص واحد.
لتعاونهم

وأمَّا بيانه أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه[٥] باسم مختص به[٦] نحو: «قدم[٧] صديقك خالد»، ولا يلزم[٨] أن
بيان الحاصل المعنى — أي ما يقابل الفعل والحروف — اعتراض أول

يكون الثاني أوضح؛ لجواز أن[٩] يحصل الإيضاح من اجتماعهما. وقد يكون عطف البيان بغير اسم يختص به، كقوله: ع:
اعتراض ثان

والمؤمن[١٠] العائذات[١١] الطير يمسحها
الواو للقسم

فإن «الطير» عطف بيان لـ«العائذات»، مع أنه ليس اسما مختصا بها. وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح، كما في قوله تعالى:
٢ ١ اعتراض ثالث ٣ خلافا لظاهر قول المصنف

﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ (المائدة:٩٧)، ذكر صاحب «الكشاف» أنَّ ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف بيان لـ﴿ٱلْكَعْبَةَ﴾، جيء به؛ للمدح[١٢] لا للإيضاح[١٣]، كما يجيء الصفة لذلك.

وأمَّا الإبدال منه أي من المسند إليه فلزيادة التقرير من إضافة المصدر[١٤] إلى المفعول، أو من إضافة البيان أي للزيادة التي هي التقرير، وهذا من عادة افتنان صاحب «المفتاح» حيث قال في التأكيد: «للتقرير»: وههنا «لزيادة التقرير»، ومع هذا لا يخلو عن نكتة
أي ليزيد المتكلم تقرير المسند إليه — أي تقرير المسند إليه — إن جعل «الزيادة» مصدر «زاد» المتعدية — إن جعلت الزيادة بمعنى الحاصل بالمصدر — التعبير — أي تفنن — الافتنان

---

(١) قوله: جاءني زيد زيد: ذكر الشارح في دفع توهم التجوز مثال التأكيد اللفظي والمعنوي، وذكر هنا الأول فقط إشارة إلى أن التأكيد اللفظي يدفع توهم التجوز والسهو كليهما، والتأكيد المعنوي يدفع توهم التجوز -كما مر- دون توهم السهو؛ فإنه إذا قال: «جاءني زيد نفسه» احتمل أنه أراد أن يقول: «جاءني عمرو نفسه»، فسها فتلفظ بـ«زيد» مكان «عمرو». (كذا في المطول وحاشيته للسيد الشريف)

(٢) قوله: توهم عدم الشمول: اعترض عليه الشارح في «المطول»، حاصله: أن لا فرق بين دفع توهم التجوز وبين دفع توهم عدم الشمول؛ لأن كلهم إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبوع دالا على الشمول، ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيسا، فما الحاجة لذكر عدم الشمول بعد ذكر التجوز؟ فحمله الشارح في «المطول» على زيادة التوضيح. وأجاب السيد الشريف: بأن التجوز فيما سبق مختص بالتجوز العقلي، فلا بد من التعرض لعدم الشمول؛ فإنه تجوز لغوي لم يندرج في التجوز المذكور. وأجاب البعض بأن كون عدم الشمول مجازا مختلف فيه؛ فإن بعضهم يجعله حقيقة، ويسميه حقيقة قاصرة، فلعل المصنف منهم.

(٣) قوله: لم تعتد بهم: أي: أطلقت القوم وأردت بهم من عدا ذلك البعض كأنهم هم القوم، فالتأكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ «القوم». (مير بر مطول)

(٤) قوله: أو أنك إلخ: وذلك لتعاونهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم ورضاء كلهم بما فعله بعضهم، وعلى هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في لفظ «القوم»؛ إذ علم أنه أراد به الكل، لكن توهم أن الفعل المنسوب إلى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم، وإنما نسب إلى كلهم لما ذكرنا، فالظاهر: أن في الكلام حينئذ مجازا إسناديا. (مير سيد شريف)

(٥) قوله: فلإيضاحه: [المراد بالإيضاح: رفع الاحتمال، سواء كان معرفة أو نكرة.]

(٦) قوله: مختص به: [المراد بالاختصاص: اختصاص نسبي لا حقيقي.]

(٧) قوله: نحو: قدم إلخ: اعلم أن كل موصوف أجري على صفة يحتمل أن يكون عطف بيان وأن يكون بدلا، وإنما النزاع في الأحسن منهما، فاختار الشارح عطف البيان؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به، واختار صاحب «الكشاف» كونه بدلا؛ لأن فيه تكرير العامل حكما، ويتفرع عليه تأكيد النسبة، وكأن المصنف رجح احتمال كونه عطف بيان فمثل به.

(٨) قوله: ولا يلزم: هذا شروع في اعتراضات ثلاثة على المصنف في قوله: «فلإيضاحه إلخ». والجواب عن الكل: أن كلام المصنف مبني على الغالب، فلا اعتراض. (من قي)

(٩) قوله: لجواز أن إلخ: نحو: «جاء زيد أبو عبد الله» إذا كان كل واحد من الاسم والكنية مشتركا بين أشخاص ليس فيهم أبو عبد الله إلا واحد، وكذلك يكون «أبو عبد الله» مشتركا بين أشخاص أخر ليس فيهم أحد اسمه زيد إلا واحد، فمتى ذكر كل واحد من الاسم والكنية منفردا عن الآخر، كان فيه خفاء، ويرتفع ذلك الخفاء بذكر الثاني مع الأول. (كذا في الدسوقي)

(١٠) قوله: كقوله والمؤمن: تمامه:

ركبان مكة بين الغيل والسند

أي والله الذي آمن الطير العائذات أي الملتجئات إلى الحرم، والساكنات به للأمن من الاصطياد والأخذ، تمسحها ركبان مكة ولا تتعرض لها. «والغيل» بفتح الغين وسكون الياء، «والسند» بفتح السين والنون: موضعان في جانب الحرم فيهما الماء.

وجواب القسم في البيت الثاني وهو:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرمه إذن ... فلا رفعت سوطا إلى يدي.

و«العائذات»: إما منصوب على المفعولية لـ«المؤمن» أو مجرور بإضافة «المؤمن» إليه، و«الطير» عطف بيان على «العائذات»، وهو اسم غير مختص بـ«العائذات»؛ لأن «العائذات» صادق على الطير والوحش وغيرهما مما يعوذ بالحرم، و«الطير» صادق على العائذ بالحرم وعلى غيره، فبينهما عموم وخصوص وجهي، لكن قد حصل بمجموعهما البيان، فثبت أنه مثال لما يحصل به البيان، وهو غير مختص بالأول، لكن الأول هنا ليس بمسند إليه وهو «العائذات». (كذا في الحواشي)

(١١) قوله: العائذات: [جمع «عائذة» من «العوذ»، وهو الالتجاء.]

(١٢) قوله: للمدح: لأن فيه إشعارا باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض بمن التجأ إليه، وإن كان هنا مستعملا في معناه العلمي، ولذا جعل المجموع عطف بيان. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا للإيضاح: لأن «الكعبة» اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشاركه فيه شيء. (عبد الحكيم)

(١٤) قوله: من إضافة المصدر إلخ: اعلم أن «الزيادة» تجيء مصدرا، وبمعنى الحاصل بالمصدر، وعلى الأول الإضافة لامية إلى الفاعل أو إلى المفعول؛ لأن الزيادة لازمة ومتعدية، وعلى الثاني فالإضافة بيانية. (كذا قال عبد الحكيم)

لطيفة، وهي الإيماء(١) إلى أنَّ الغرض من البدل هو أن يكون مقصودًا بالنسبة، والتقرير زيادة تحصل تبعا(٢) وضمنا، بخلاف التأكيد؛ فإنَّ الغرض منه نفس التقرير والتحقيق نحو: «جاءني أخوك زيد» في بدل الكل(٣، ٤)، ويحصل التقرير بالتكرير(٥)، و«جاءني القوم أكثرهم» في بدل البعض(٦)، و«سُلب عمرو ثوبه» في بدل الاشتمال(٧)، وبيان التقرير فيهما أن المتبوع يشتمل(٨) على التابع إجمالًا حتى كأنه مذكور، أمّا في البعض(٩) فظاهر، وأمّا في الاشتمال(١٠) فلأنَّ معناه أن يشتمل المبدل منه على البدل، لا كاشتمال(١١) الظرف على المظروف، بل من حيث(١٢) يكون مشعرًا به إجمالا(١٣) متقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقةً إلى ذكره منتظرةً له، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه بحيث يطلق ويراد به التابع(١٤)، نحو: «أعجبني زيد» إذا أعجبك علمه، بخلاف «ضربت(١٥) زيدا» إذا ضربت حماره. ولهذا صرحوا بأنَّ نحو: «جاءني زيد أخوه» بدل غلط(١٦)، لا بدل الاشتمال، كما زعم بعض النحاة. ثم بدل(١٧) البعض والاشتمال، بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في(١٨) فصيح الكلام.

وأمّا العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه فلتفصيل المسند إليه(١٩) مع اختصار، نحو: «جاءني زيد وعمرو»؛ فإنَّ فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معًا، أو مترتبين مع مهلة، أو بلا مهلة، واحترز بقوله «مع اختصار» عن نحو: «جاءني زيد وجاءني عمرو»؛ فإن فيه تفصيلا للمسند إليه......................................

---

(١) قوله: وهي الإيماء: أي الإشارة إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة، يعني والمبدل منه وصلة له، وهذا الإيماء إنما حصل بذكر الزيادة؛ فإنه يشعر بأن التقرير ليس مقصودا بالبدل، بل أمر زائد على المقصود منه. (دسوقي)

(٢) قوله: تحصل تبعا: أي بحسب أصل الكلام، فلا ينافي أن البليغ يقصده. (قي)

(٣) قوله: في بدل الكل: قال الفاضل الچلبي: الأحسن تسمية هذا النوع ببدل المطابق، كما سماه ابن مالك في «ألفيته»، لا بدل الكل؛ لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ (ابراهيم: ١) فيمن قرأ بالجر؛ فإن المتبادر من الكل التبعيض والتجزي، وذلك ممتنع هنا، وإن حمل الكل على معنى آخر، ولكنه لا يليق بحسن الأدب.

(٤) قوله: في بدل الكل: هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مغايرا في المفهوم.

(٥) قوله: بالتكرير: لأن المراد من الأول والثاني واحد، غاية الأمر أنه اختلف التعبير عنه، فأولا عبر عنه بـ«زيد»، وعبر عنه ثانيا بـ«أخوك»، فقد تكرر زيد من حيث معناه، فحصل التقرير. (دسوقي)

(٦) قوله: بدل البعض: هو ما يكون ذاته جزءا من ذات المبدل منه.

(٧) قوله: بدل الاشتمال: هو الذي لا يكون ذاته عين ذات المبدل منه ولا بعضا، ويشتمل المبدل منه عليه بحيث يكون دالا عليه إجمالا ومشعرا به بوجه ما.

(٨) قوله: أن المتبوع يشتمل إلخ: يؤخذ منه أن في بدل البعض اشتمالا، وإنما لم يسم أيضا بدل اشتمال فرقا بين القسمين، وإنما جعلت التسمية بذلك لبدل الاشتمال؛ لاحتياج الاشتمال فيه للتنبيه عليه لخفائه، بخلاف الاشتمال في بدل البعض؛ فإنه ظاهر جلي. (قي)

(٩) قوله: أما في البعض: أي: أما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل البعض فظاهر. (قي)

(١٠) قوله: وأما في الاشتمال: أي: وأما اشتمال المتبوع على التابع إجمالا في بدل الاشتمال فلأن معناه اشتمال المبدل منه على البدل من حيث كونه دالًا عليه إجمالا، لا كاشتمال الظرف على المظروف. (مطول وقي)

(١١) قوله: لا كاشتمال إلخ: أي: لا يشترط خصوص ذلك، بل أعم من الاشتمال الظرفي وغيره؛ لأن الاشتمال الظرفي لا يكفي في بدل الاشتمال، بل تارة يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾ (البقرة: ٢١٧)؛ فإن الشهر ظرف للقتال، وتارة لا يكون اشتماله عليه كاشتمال الظرف، كما في «سرق زيد ثوبه أو ماله»، فالحاصل: أن الاشتمال الظرفي غير مشروط في بدل الاشتمال. (من قي وتج)

(١٢) قوله: من حيث إلخ: أي من حيث نسبة الفعل إليه -كما فصله السيد- لا من حيث ذاته؛ فإن ذات زيد لا تتقاضى الثوب. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: إجمالا: احتراز من التفصيل نحو: «قتل الأمير سيافه»، و«بنى الوزير عماله»؛ فإنه من المعلوم عرفا من قولك: «قتل الأمير» أن القاتل سيافه، وكذا من قولك: «بنى الوزير» أن الباني عماله، فهما من بدل الغلط، لا بدل الاشتمال؛ إذ شرطه أن لا يستفاد هو من المبدل منه مفصلا معينا، بل تبقى النفس متشوقة إلى البيان [للإجمال الذي فيه]، ولا إجمال في نحو هذين المثالين. (تجريد)

(١٤) قوله: ويراد به التابع: ليس المراد أنه مستعمل في التابع حتى يكون مجازا، بل المراد أنه يشعر بالتابع أي بنوعه، وأنه يفهم منه بواسطة نسبة الفعل إليه أن المراد نسبة الفعل إلى التابع غير أن المتكلم لم يصرح بذلك. (قي)

(١٥) قوله: بخلاف ضربت: [لأنه لا يشعر بضرب حماره، فلا يكون بدل الاشتمال، فهو من بدل الغلط.]

(١٦) قوله: بدل الغلط: [أي بدل سببه الغلط، من إضافة المسبب إلى السبب.]

(١٧) قوله: ثم بدل إلخ: مراده الاعتراض على المتن بأنه كان حقا أن يقول: «وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير والإيضاح»، والمصنف لم يذكر الإيضاح، وأجيب بأن التقرير يستلزم الإيضاح، فهو ليس بمقصود، بل حصل تبعا، والمقصود هو التقرير. (من دسوقي)

(١٨) قوله: لا يقع في إلخ: قال في «الأطول»: بدل الغلط نوعان: ما هو لسبق اللسان أو النسيان، وما هو أن تذكر المبدل منه عن قصد، ثم تذكر البدل، فتوهم أنك غالط، وغرضك: الترقي من الأدنى إلى الأعلى نحو: «بدر شمس جاءني». والثاني: يقع في كلام البلغاء ويعتبر الشعراء كثيرا مبالغة وتفننا.

(١٩) قوله: فلتفصيل المسند إليه: أي بأن يذكر كل فرد من المسند إليه بلفظ مختص به مع الاختصار، والحال أن المقام يقتضي التفصيل، فلو لم يعطف بل جيء بلفظ يشملهما، كما في «جاءني رجلان»، فيفوت التفصيل المصاحب للاختصار. (من دسوقي)

مع أنه(١) ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة. وما يقال: من أنه احتراز عن نحو: «جاءني زيد جاءني عمرو» من غير
الذي الكلام فيه — أي قوله: «مع اختصار»
عطف فليس بشيء؛ إذ ليس فيه(٢) دلالة على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل(٣) أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، نصَّ عليه الشيخ في
كما يحتمل التفصيل بتقدير «الواو»
«دلائل الإعجاز»، أو لتفصيل المسند بأنه قد حصل بأحد المذكورين أولًا، وعن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة، كذلك أي مع
تصوير لتفصيل المسند
اختصار، واحترز بذلك عن نحو: «جاءني زيد و عمرو بعده بيوم»(٤) أو «سنة» أو ما أشبه ذلك نحو: جاءني زيد فعمرو، أو ثم
أي قوله: كذلك
عمرو، أو جاءني القوم حتى خالد. فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند، إلَّا أنَّ الفاء تدل على التعقيب من غير تراخٍ، و«ثم» على
أي الحروف الثلاثة
التراخي، و«حتى» على أن أجزاء(٥) ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، فمعنى تفصيل المسند فيها: أن
أي ما قبل «حتى» وهو المتبوع — أي في «حتى»
يعتبر تعلقه بالمتبوع أولًا، وبالتابع ثانيًا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط(٦) فيها الترتيب الخارجي.
أي تعلق المسند — أي التابع — بل الترتيب الذهني؛ ليطابقه الترتيب الخارجي أو لا

فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضا تفصيل للمسند إليه فلِمَ لم يقل: «أو تفصيلهما معًا»؟ قلت: فرق(٧) بين أن يكون الشيء حاصلا
أي المسند والمسند إليه — هو هنا تفصيل المسند إليه
من غير قصد
من الشيء وبين أن يكون مقصودا منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة وإن كان حاصلًا لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لأجله؛
هو هنا العطف — أي الأمثلة الثلاثة — أي من العطف — أي الحروف الثلاثة المذكورة
لأنَّ الكلام إذا اشتمل على قيد زائد(٨) على مجرد الإثبات أو النفي، فهو الغرض الخاص(٩) والمقصود الأصلي من الكلام، ففي هذه
الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلومًا، وإنما سيق الكلام؛ لبيان أنَّ مجيء أحدهما كان بعد الآخر، فليتأمل(١٠). وهذا
المذكورة — للسامع من قبل
البحث(١١) مما أورده الشيخ في «دلائل الإعجاز» ووصَّى بالمحافظة عليه.

أو رد السامع(١٢) عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو: جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أنَّ عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك
أي المحكوم به — الاعتقاد شامل للوهم أيضًا — فيكون لقصر القلب — فيكون لقصر الإفراد

---

(١) قوله: مع أنه إلخ: والحاصل: أن العلة في العطف على المسند إليه مجموع أمرين: التفصيل للمسند إليه، والاختصار، وفي قولك: «جاءني زيد»، و«جاءني عمرو»، لم يوجد الاختصار؛ لتكرار العامل وإن وجد التفصيل، فلذا لم يجعل ذلك من العطف على المسند إليه. (من دسوقي)

(٢) قوله: ليس فيه إلخ: أي وحينئذ فهو خارج من قوله: «فلتفصيل المسند إليه» لا من قوله: «مع الاختصار» كما قال ذلك القائل؛ لأن المثال المذكور إذا خرج بالقيد الأول فكيف يحترز عنه لما بعده. (قي بتوضيح)

(٣) قوله: بل يحتمل إلخ: اعلم أن مراد الشارح -والله أعلم- أن في «جاءني زيد جاءني عمرو» احتمالين: أحدهما: أن يكون إضرابا عن الكلام الأول، فيكون الحكم فيه مرجوعا عن الأول، فلم يبق فيه المسند إليه مسندا إليه، فهو خارج من قوله: «فلتفصيل المسند إليه» لا محالة، فبطل قول القائل: إنه خارج من قوله: «مع اختصار». والثاني: أن يكون العاطف ملاحظا فيه، فلا يكون إضرابا عن الأول، فحينئذ يصح كونه لتفصيل المسند إليه، لكن ليس فيه اختصار؛ لتكرار العامل، فيصح الاحتراز عنه بقوله: «مع اختصار». والظاهر: أن غرض ذلك القائل الاحتراز بالنظر إلى الاحتمال الثاني، فيكون كلامه صحيحا لا غبار عليه، فلعل مقصود الشارح: أن جعل ذلك القائل المثال المذكور متعينا للاحتراز مطلقا لا يصح؛ لما فيه من الاحتمال. (ملتقط الحواشي)

(٤) قوله: بيوم: [إذ ليس فيه باعتبار تفصيل المسند اختصار وإن كان فيه تفصيل المسند إليه مع اختصار.]

(٥) قوله: على أن أجزاء إلخ: التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر؛ إذ المعتبر في «حتى» كما صرح به في «المغني» وغيره: أن يكون معطوفها بعضا من جمع قبلها كـ«قدم الحاج حتى المشاة»، أو جزءا من كل نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها»، أو كالجزء نحو: «أعجبتني الجارية حتى حديثها». وبالجملة فالشرط فيها أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقض. (تجريد)

(٦) قوله: ولا يشترط إلخ: لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعد «حتى» قبل ملابسة الفعل لأجزاء ما قبلها إلخ نحو: «مات كل أب لي حتى آدم»، أو في أثنائها نحو: «مات الناس حتى الأنبياء عليهم السلام»، أو في زمان واحد نحو: «جاءني القوم حتى خالد» إذا جاؤوك معا، ويكون خالد أضعفهم، أو أقواهم. [من أطول]

(٧) قوله: فرق إلخ: بقي أنهما قد يقصدان معا إلا أن يجاب بأنه ترك ذلك؛ لعلمه مما ذكره؛ لأنه إذا بين ما يكون لتفصيل المسند إليه وما يكون لتفصيل المسند، علم ما يكون لتفصيلهما معا، وهو مجموع ما لتفصيل المسند إليه، وما لتفصيل المسند. (تجريد البناني)

(٨) قوله: على قيد زائد: والقيد هنا الترتيب بين المجيئين مثلا بمهلة أو غيرها، فقولك: «جاء زيد فعمرو» القيد الزائد على إثبات المجيء لزيد وعمرو الترتيب بين المجيئين من غير مهلة. (من قي)

(٩) قوله: فهو الغرض الخاص: فينصب النفي والإثبات على ذلك القيد، ويكون هو المقصود من الكلام. (قي)

(١٠) قوله: فليتأمل: قال البعض: في التأمل إشارة إلى أن هذه القاعدة أي قوله: «لأن الكلام إذا اشتمل على قيد إلخ» أغلبية لا كلية؛ إذ قد يكون النفي الداخل على المقيد راجعا إلى المقيد وحده، وقد يكون راجعا إلى القيد والمقيد معا بواسطة قرينة دالة، فقوله: «فليتأمل» أي لئلا يظن أنهما كلية. وقال بعضهم: أمر بالتأمل في هذا البحث؛ لكثرة فوائده وللأمر بالمحافظة عليه، كما أشار إليه بقوله: «وهذا البحث إلخ». (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: وهذا البحث: وهي أنه فرق بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد، ويحتمل أن يكون المراد بها كون الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي، فهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام. (قي)

(١٢) قوله: أو رد السامع إلخ: لا بد من تقييد الرد المذكور بقولنا: «مع اختصار»؛ ليخرج عنه نحو «ما جاء زيد ولكن جاء عمرو»؛ فإنه وإن كان فيه رد السامع للصواب، لكن لا اختصار فيه، فلذا لم يكن من العطف على المسند إليه، بل من عطف الجملة =

جميعًا. و«لكن» أيضًا للرد إلى الصواب إلَّا أنه(١) [أي «لكن»] لا يقال لنفي الشركة [أي لقصر الإفراد]، حتى أن نحو: «ما جاءني زيد لكن عمرو»، إنما يقال لمن اعتقد أنَّ زيدا جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا(٢). وفي كلام(٣) النحاة(٤) ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء المجيء(٥) [أي لقصر القلب] عنهما جميعا، أو صرف الحكم [أي المحكوم به] عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر، نحو: جاءني زيد بل عمرو، أو ما جاءني زيد بل عمرو؛ فإنَّ «بل» للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع. ومعنى الإضراب(٦) [أي الإعراض] عن المتبوع أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه(٧) [عند الجمهور] لا أن ينفى عنه الحكم قطعا، خلافا لبعضهم [هو ابن حاجب]. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر(٨)، وكذا في المنفي(٩) إن جعلناه [أي الصرف] بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له، حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أنَّ عمرا لم يجيء، وعدم مجيء زيد ومجيئه على الاحتمال(١٠) [على مذهب المبرد] -أو مجيئه محقق [كما قال ابن حاجب]- كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه [أي الصرف] بمعنى ثبوت الحكم للتابع، حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أنَّ عمرا جاء -كما هو مذهب الجمهور- ففيه إشكال(١١).

«أو» للشك من المتكلم أو التشكيك للسامع [وإن كان المتكلم غير شاك] أي إيقاعه في الشك [أي في أصل الحكم] نحو: جاءني زيد أو عمرو(١٢)، أو للإبهام(١٣) نحو قوله تعالى(١٤):

= على الجملة. ويمكن أن يجاب بأن الغرض أن الرد المذكور يحصل من العطف المذكور؛ لا أنه لا يحصل إلا منه، كما عرفت سابقا من عدم وجوب اختصاص النكتة. (دسوقي وغيره)

(١) قوله: إلا أنه إلخ: أتى بهذا الاستدراك دفعا لما يتوهم أن «لكن» مثل «لا» من كل وجه. (قي)

(٢) قوله: أنهما جاءاك جميعا: يعني كلمة «لكن» لا تجيء لقصر القلب والإفراد، ولكن لقصر القلب، وأما قصر التعيين فلا يجيء له شيء من حروف العطف. (مولوي عبد الحكيم)

(٣) قوله: وفي كلام إلخ: أي: فهم جعلوه لقصر الإفراد؛ لأنهم جعلوه للاستدراك، وعرفوه بأنه لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، كما في نحو: «ما جاءني زيد»، فيتوهم نفي مجيء عمرو أيضا؛ لما بينهما من المشاركة والاستصحاب، فيقال: «لكن عمرو»، فهذا يدل على أن المتوهم الاشتراك في النفي. (من دسوقي)

(٤) قوله: وفي كلام النحاة: الغرض من نقل كلام النحاة المعارضة بينه وبين ما قرره سابقا؛ فإن حاصل السابق: أن «لكن» لقصر القلب فقط، وحاصل قول النحاة: أنه لقصر الإفراد.

(٥) قوله: انتفاء المجيء إلخ: وأما إنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك جميعا على أن يكون قصر إفراد، فلم يقل به أحد، فعلم أن الخلاف بين النحويين والبيانيين في كون «لكن» لقصر الإفراد أو القلب إنما هو في النفي دون الإثبات؛ فإنه لا قائل به. (مأخوذ من الدسوقي)

(٦) قوله: ومعنى الإضراب إلخ: فعلى هذا يخرج العطف بـ«بل» عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه على ما ذكره ابن حاجب، وأما المعطوف بـ«لا» و«لكن» فلا يرد كما توهمه الرضي؛ لأن التابع والمتبوع معا مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي. (چلبي على المطول)

(٧) قوله: في حكم المسكوت عنه: هذا إذا لم يكن لفظة «لا» قبل «بل»، وإذا أتى بـ«لا» قبل «بل» أبطلت الإيجاب قبلها وقررت النفي، فإذا قلت: «جاء زيد لا بل عمرو» أبطلت مجيء زيد. (كذا في الأطول)

(٨) قوله: في المثبت ظاهر: أي في العطف بـ«بل» في الكلام المثبت ظاهر؛ لأن المتبوع فيه إما في حكم المسكوت عنه، أو محقق النفي على الخلاف الذي ذكره قبل. فإذا قلت: «جاءني زيد بل عمرو» فقد أثبتَّ المجيء لعمرو قطعا، وصيرت زيدا في حكم المسكوت عنه في نفس الأمر، فصار على مجيئه على الاحتمال، هذا عند الجمهور. وأما عند ابن الحاجب فقد أثبت المجيء لعمرو تحقيقا ونفيته عن زيد تحقيقا، وعلى كل حال فيصدق أن الحكم قد صرف عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر. (دسوقي)

(٩) قوله: وكذا في المنفي إلخ: أي وكذا صرف الحكم في العطف بـ«بل» في الكلام المنفي ظاهر إن جعلنا الصرف بمعنى نفي الحكم عن التابع، والمتبوع في حكم المسكوت عنه أو متحقق الحكم له.

(١٠) قوله: ومجيئه على الاحتمال: أي على مذهب المبرد، وقوله: «أو مجيئه محقق» أي كما هو مذهب ابن الحاجب، فقول الشارح: «كما هو مذهب المبرد» الأولى أن يقدمه على قوله: «أو مجيئه محقق». (دسوقي)

(١١) قوله: ففيه إشكال: أي في مذهب الجمهور إشكال؛ لأن الصرف لم يوجد عن المتبوع إلى التابع، مثلا إذا قلت: «ما جاءني زيد بل عمرو»، فأردت أن عمرا جاء، فلم يوجد صرف الحكم الذي هو النفي المذكور عن زيد إلى عمرو، إذ لم يوجد نفي المجيء عن عمرو، ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأن يقال: المراد من صرف الحكم: تغييره، فقد وجد هنا؛ لأن في قولنا: «ما جاءني زيد بل عمرو» تغييرا لحكم النفي إلى الإثبات، وهذا القدر كاف. (تجريد)

(١٢) قوله: نحو جاءني زيد أو عمرو: هذا المثال صالح للشك والتشكيك؛ لأن المتكلم إن كان غير عالم بالجائي منهما، فالعطف للشك. وإن كان عالما بعينه ولكن قصد إيقاع المخاطب في الشك في الجائي منهما، كان العطف للتشكيك. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو للإبهام: هو إخفاء الحكم عن السامع لغرض، كقطع اللجاج. والفرق بينه وبين تشكيك أن المقصود في التشكيك: إيقاع المخاطب في الشك، وإيقاع الشبهة في قلبه. والمقصود في الإبهام: إخفاء الحكم عن السامع وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر، ولكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: نحو قوله تعالى: قال الفاضل الدسوقي: في هذا المثال بحث، وهو أن السكاكي جعل هذه الآية من قبيل إسماع المخاطبين الحق على وجه لا يثير غضبهم، وهو أن يترك تخصيص طائفة بالهدى وطائفة أخرى بالضلالة؛ لينظروا في أنفسهم، فيؤديهم النظر الصحيح إلى أن يعترفوا أنهم هم الكائنون في الضلال المبين، فالمناسب: أن يمثل بهذه الآية للتشكيك لا للإبهام؛ لأن الموصوف بالجهل المركب لا يتأتى منه النظر، حتى جعل بعضهم الشك من شرائط النظر، فلما أراد إنجاءهم من ورطة الجهل المركب، هداهم إلى طريق الشك، ليتأتى منهم النظر الصحيح الموصل إلى الحق.

﴿إِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ(١) لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ٢٤﴾ (سبأ:٢٤) أو للتخيير، أو للإباحة(٢) نحو: ليدخل(٣) الدار زيد أو عمرو، والفرق بينهما أنَّ في الإباحة يجوز الجمع بخلاف التخيير(٤).

[هذا محل الشاهد] [بقرينة خارجية]

وأمَّا الفصل أي تعقيب(٥) المسند إليه بضمير الفصل. وإنما جعله(٦) من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن(٧) به أولًا، ولأنه في المعنى عبارة عنه(٨) وفي اللفظ مطابق له(٩)، فلتخصيصه(١٠) أي المسند إليه بالمسند يعني لقصر المسند(١١) على المسند إليه؛ لأنَّ معنى قولنا: «زيد هو القائم» أنَّ القيام مقصور على زيد لا يتجاوز إلى عمرو، فالباء في قوله: «فلتخصيصه بالمسند»، مثلها(١٢) في قولهم: «خصَّصت فلانا بالذكر» إذا ذكرته دون غيره، كأنك جعلته من بين الأشخاص مختصًّا بالذكر أي متفردا به، والمعنى ههنا جعل المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا إليه مختصا بأن يثبت(١٣) له المسند(١٤)، كما يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة:٥) معناه نخصُّك(١٥) بالعبادة ولا نعبد غيرك.

[أي ضمير الفصل] [بالمسند إليه] [للمسند إليه] [الباء داخلة على المقصور] [فالذكر مقصور على فلان] [«كأن» للتحقيق] [متعلق بـ«مختصا» مقدم عليه] [أي بين الأفراد] [أي يمكن عقلا] [أي لذلك المسند المخصوص]

وأمَّا تقديمه(١٦) أي تقديم المسند إليه، فلكون ذكره أهمَّ(١٧)، ولا يكفي(١٨) في التقديم مجرد ذكر الاهتمام، بل لا بُدَّ أن يبين أنَّ الاهتمام من أيِّ جهة وبأيِّ سبب، فلذا فصله بقوله: إمَّا لأنه أي تقديم المسند إليه الأصل؛ لأنه المحكوم عليه، ولا بد من تحققه قبل الحكم(١٩)،

[أي إيراده ابتداء أول النطق] [عطف تفسير] [الضمير راجع لوجه الاهتمام وسببه] [أي في الذهن] [أي المحكوم]

---

(١) قوله: إِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ إلخ: «إن» حرف تأكيد، واسمها مدغم فيها، كان أصله «إننا». وقوله: «أو إياكم» عطف على اسم «إن» الذي هو مسند إليه، فهو محل الشاهد. وقوله: «أو في ضلال مبين» عطف على «هدى» من عطف المفردات، وظاهر أن «هدى» ليس مسندا إليه، فلا يكون قوله: «أو في ضلال» محل الشاهد، والآية مشتملة على إبهام في المسند إليهما والمسندين معا، فالحاصل: أن أحدنا ثابت له أحد الأمرين: الهدى أو الضلال. (دسوقي بتوضيح ما)

(٢) قوله: أو للتخيير أو للإباحة: أي يعطف على المسند إليه لإفادة التخيير أو الإباحة.

(٣) قوله: ليدخل إلخ: هذا المثال صالح للتخيير والإباحة، والفارق بينهما إنما هو القرينة، فإن دلت على طلب أحد الأمرين فقد كان العطف للتخيير، وإلا فللإباحة. (دسوقي)

(٤) قوله: بخلاف التخيير: أي لا يجوز فيه الجمع، وفيه أن «أو» في آية كفارة اليمين للتخيير مع أنه لا يجوز الجمع، إلا أن يقال بأن الحانث إذا فعل الجميع لا يقع الجميع كفارة واجبة، بل الواجب أحدها، فلا يجوز الجمع على أن الجميع واجب. (كذا في التجريد وغيره)

(٥) قوله: أي تعقيب إلخ: أشار بذلك إلى أن الفصل في كلام المصنف بمعنى ضمير الفصل، لا المعنى المصدري، وأنه على حذف مضاف، أي: إيراد الفصل.

(٦) قوله: وإنما جعله إلخ: أي حيث ذكره في مبحث المسند إليه، ولم يجعله من أحوال المسند، مع أنه ملاصق لهما. (قي)

(٧) قوله: لأنه يقترن إلخ: إي اقترانا أولًا قبل ذكر المسند؛ لأنه يذكر المسند إليه أولًا، فيقال: «زيد»، ويذكر ضمير الفصل ثانيا: فيقال: «هو»، ويذكر المسند ثالثا فيقال: «القائم»، فقد اقترن بالمسند إليه أولا قبل اقترانه بالمسند. (دسوقي)

(٨) قوله: عبارة عنه: فهو في قولك: «زيد هو القائم» نفس زيد. (دسوقي)

(٩) قوله: مطابق له: أي في الإفراد والتثنية والجمع، إن قلت: إنه يلزم من مطابقته للمسند إليه يعني المبتدأ مطابقته للثاني أي المسند؛ لأنه لا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ؟ قلت: لا نسلم الملزوم؛ لجواز أن يكون الخبر أفعل تفضيل، وهو لا يجب مطابقته للمبتدأ، نحو: «الزيدان هما أفضل من عمرو». (قي)

(١٠) قوله: فلتخصيصه إلخ: ينبغي أن يحمل كلامه على أن التخصيص من نكات ضمير الفصل؛ لا حصر نكاته في التخصيص، فلا ينافي أن ضمير الفصل قد يكون للتمييز بين كون ما بعده خبرا أو نعتا، ولتأكيد الحصر إذا حصل الحصر لغيره، نحو: «إن الله هو الرزاق» فاقتصاره على التخصيص؛ لأنه أهم نكاته. (من تجريد)

(١١) قوله: لقصر المسند إلخ: لما كان السابق إلى الفهم بحسب اللغة من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأن الباء يدخل على المقصور عليه؛ لأن التخصيص بحسب مفهومه الأصلي يقتضي دخولها على المقصور عليه، فيقال: «اختص الجود بزيد» أي صار الجود مقصورا على زيد لا يتجاوزه إلى غيره: دفعه الشارح بأن الباء داخلة في كلام المصنف على المقصور، ودخولها على المقصور عليه وإن كان راجحا في الأصل، إلا أن الأكثر في الاستعمال دخولها على المقصور، كما بين أمثلته. (ملتقط)

(١٢) قوله: مثلها: [المماثلة في دخول الباء على المقصور.]

(١٣) قوله: بأن يثبت إلخ: أي ذلك المسند بخصوصه، وحاصله: أن ذلك المسند بخصوصه يصح عقلا إسناده إلى أفراد متعددة، فإذا أسند لواحد وأتي بضمير الفصل كان ذلك المسند مقصورا على هذا المسند إليه بخصوصه. (قي)

(١٤) قوله: يثبت له المسند: لفظ «يثبت» على صيغة المعلوم من «الثبوت» لا على صيغة المجهول من «الإثبات»؛ لأن المستفاد من ضمير الفصل هو القصر في الثبوت لا الإثبات، والفرق ظاهر. (تجريد)

(١٥) قوله: معناه نخصّك إلخ: أي وليس معناه: أنك مختص بالعبادة ومقصور عليها، فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها. (دسوقي)

(١٦) قوله: أما تقديمه إلخ: قال صاحب «الكشاف»: إنما يقال: مقدم أو مؤخر للمزال عن مكانه لا للقارّ في مكانه. فعلى هذا كيف يقال للمسند إليه: إنه مقدم؛ لأنه قائم في محله؟ ويجاب بأن المراد من تقديمه إيراده ابتداء أول النطق، فاندفع الاعتراض. (من تجريد)

(١٧) قوله: أهم: أي من ذكر باقي أجزاء الكلام، والمراد من كون ذكره أهم: أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره. (من تج)

(١٨) قوله: ولا يكفي إلخ: أي في بيان نكتة التقديم مجرد إلخ، أي لا يكفي لصاحب علم المعاني أن يقتصر في بيان نكتة التقدم على أن التقدم للاهتمام، بل ينبغي أن يبين سببه؛ ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء المقتضية للاهتمام. (التجريد)

(١٩) قوله: ولا بد من تحققه قبل الحكم: اعترض عليه السيد السند في حواشيه على «المطول»: إن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معا في الذهن؛ ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما، لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند. وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم، نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف: كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به، وأما أنه يجب =

فقصدوا أن يكون في الذكر أيضًا مقدما، ولا مقتضي للعدول عنه[١] أي عن ذلك الأصل؛ إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه، فلا يقدم،[٢] كما في الفاعل؛ فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول، وإمَّا لتمكين الخبر في ذهن السامع؛ لأنَّ في المبتدأ[٣] تشويقًا[٤] إليه أي إلى الخبر كقوله[٥]: شعر:

(أي المسند إليه – وهو التقدم – وهو المسند – أي المسند إليه – أي في تقديمه)

والذي حارت البرية فيه[٦] حيوان مستحدث[٧] من جماد

(أي معاد حيوان)

يعني تحيرت الخلائق في معاد الجسماني والنشور[٨] الذي ليس بنفساني[٩] بدليل ما قبله[١٠]: شعر

(مصدر على صيغة اسم المفعول، وبفتح الميم مصدر ميمي – أي عود)

بان أمر الإله واختلف الناس فداعٍ إلى ضلال وهادٍ

(ظهر)

يعني بعضهم يقول بالمعاد، وبعضهم لا يقول به. وإمَّا لتعجيل المسرة أو المساءة؛ للتفاؤل علة لتعجيل[١١] المسرة أو التطير علة لتعجيل المساءة نحو: سعد في دارك[١٢] لتعجيل المسرة، والسفاح[١٣] في دار صديقك لتعجيل المساءة، وإمَّا لإيهام[١٤] أنه أي المسند إليه لا يزول عن الخاطر؛ لكونه مطلوبا، أو أنه يستلذ به[١٥]؛ لكونه محبوبا، وإما لنحو ذلك، مثل: إظهار تعظيمه[١٦]، أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.

(وهو الهادي – أي السرور – أي تقديم المسند إليه لتعجيل إلخ – المراد به العلم، وإلا لم يجز الابتداء به؛ لأنه نكرة – أي القلب – مثالهما: «الحبيب جاء» – نحو: «رجل فاضل عندي» – نحو: «رجل جاهل في الدار»)

قال عبد القاهر[١٧]: ....

= ذلك فلا، هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه في التعقل، وأما إن أريد تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية، إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتيب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج، فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن. انتهى. فعلى هذا: المناسب لتوجيه كلام الشارح أن يقال: إن المراد بقوله: «ولا بد» الأولوية دون الوجوب؛ لأن الأولى في نظر البليغ يكون بمنزلة الواجب، والمراد بالتحقق: المتحقق في الذهن، وبالحكم: المحكوم به.

(١) قوله: ولا مقتضي للعدول عنه: يعني أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سببا؛ لتقديم المسند إليه في الذكر إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل، أما لو وجدت نكتة من نكات التأخير فلا يقدم. (من المطول وغيره)

(٢) قوله: فلا يقدم: أي المسند إليه، وفيه أنه إذا كان مقتض للعدول عن الأصل فغايته أنه نكتة أخرى معارضة لنكتة الأصل، فلم قدمت على الأصل؟ ويجاب بأن الأصالة نكتة ضعيفة، فيرجح غيرها عليها. ويقال: ليس المراد مقتضيا للعدول من النكات، بل المراد مقتضي العدول بحسب النحو، ككون المحمول عاملا. (من التجريد)

(٣) قوله: المبتدأ: [أي المسند إليه مبتدأ كان أو اسم «إن»، أو اسم «كان» أو غيره.]

(٤) قوله: تشويقا إليه: لما في المبتدأ من الوصف الموجب لذلك، أو الصلة لذلك، كقوله: «حارت» في المثال، والحاصل: أن في قوله: «حارت البرية» تشويقا للنفس إلى علم الخبر، فإذا قيل: «حيوان» تمكن في النفس؛ لأن حصول الشيء بعد التشوق والطلب ألذ وأوقع في النفس. (كذا في الدسوقي)

(٥) قوله: كقوله: أي قول أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا، أركانه: «فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن»، ويجوز الخبن في «فاعلاتن ومستفعلن»، فينتقل إلى «فعلاتن ومفاعلن»، وهذا الزحاف وقع في هذين البيتين. (مطول وغيره)

(٦) قوله: حارت البرية فيه: أي في أنه يعاد أو لا يعاد، والمراد من الحيرة: الاختلاف، فأطلق الملزوم وأراد اللازم؛ لأن الحيرة في الشيء يلزمها الاختلاف. (من دسوقي)

(٧) قوله: مستحدث: المراد باستحداث الحيوان من الجماد: البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة، كما يدل السباق والسياق، وقرر بعضهم أن المراد: استحداثه من النطفة أو من التراب باعتبار الأصل. (كذا في التجريد)

(٨) قوله: والنشور: أي انتشار الخلق من قبورهم، وتفرقهم في الذهاب إلى المحشر. (دسوقي)

(٩) قوله: ليس بنفساني: أي الذي ليس متعلقا بالنفس فقط، بل متعلق بالنفس أي الروح والجسم معا. (قي)

(١٠) قوله: بدليل ما قبله إلخ: أي إن المراد بالحيوان المستحدث من جماد: بنو آدم، والذي تحيرت البرية فيه: معاده ونشوره، بدليل ما قبله، وليس المراد بالحيوان المستحدث من جماد الذي تحيرت البرية فيه: ناقة صالح أو ثعبان موسى، كما قال بعضهم. (قي)

(١١) قوله: علة لتعجيل إلخ: أي إنما عجلت المسرة للسامع؛ لأجل أن يتفاءل، وعجلت المساءة له؛ لأجل أن يتطير؛ وذلك؛ لأن السامع إنما يتفاءل أو يتطير بأول ما يفتتح به الكلام، فإن كان يشعر بالمسرة تفاءل به، أي تبادر لفهمه حصول الخير، وإن كان يشعر بالمساءة تطير به، أي تبادر لفهمه حصول الشر. (قي)

(١٢) قوله: سعد في دارك: أي قدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم؛ لتعجيل المسرة لا للمسرة؛ إذ هي حاصلة مع التأخير، وإنما عجلت المسرة؛ لأجل تفاؤل السامع أي تبادر حصول الخبر إلى فهمه، بخلاف «السفاح في دار صديقك»، فإن التقديم فيه لتعجيل المساءة، وعجلت المساءة؛ لأجل تطير السامع، وهو أن يتبادر إلى فهمه حصول الشر. (قي)

(١٣) قوله: والسفاح: [المراد بالسفاح هنا: إما الوصف، وهو سفاك الدماء، أو العلَم، وهو لقب لأول الخليفة من بني العباس.]

(١٤) قوله: وإما لإيهام: أي يقدم المسند إليه؛ لكون ذكره أهم، إما لأجل أن يوقع المتكلم في وهم السامع أنه لا يزول عن الخاطر حتى إن الذهن إذا التفت لمخبر عنه لا يجري على اللسان إلا ذكر المسند إليه؛ لأن ما لا يزول عن الخاطر يجري على اللسان أولا، فإذا قيل: «الحبيب جاء» قدم المسند إليه فيه لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: يستلذ به: [أي لذة حسية، ولذا عبر بـ«الإيهام»؛ لعدم تحققه.]

(١٦) قوله: إظهار تعظيمه: قال عبد الحكيم في حواشيه: التعظيم مستفاد إما من جوهر لفظ المسند إليه نحو: «أبو الفضل»، أو من الإضافة نحو: «ابن السلطان»، أو بوصفه نحو: «رجل فاضل»، وإظهاره يحصل بتقديمه؛ لأنه يدل على أن الكلام سيق له، وكذا الحال في التحقير، فلذا زاد لفظ «الإظهار» ولم يقل: «مثل تعظيمه، أو تحقيره». (من تجريد)

(١٧) قوله: قال عبد القاهر: قدر الفعل إشارة إلى أن «عبد القاهر» فاعل لفعل محذوف، وفيه أن هذا ليس من المواضع التي يحذف فيها الفعل، فالأولى جعله مبتدأ والخبر محذوف =

وقد يقدَّم[1] المسند إليه، ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي[2][3]، أي قصر الخبر الفعلي عليه إن ولِيَ المسند إليه حرف النفي، أي وقع بعدها[4] بلا فصل[5] نحو: ما أنا قلت هذا[6]، أي لم أقله مع أنه مقول لغيري[7]، فالتقديم يفيد نفيَ الفعل عن المتكلم وثبوتَه لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص[8]، ولا يلزم[9] ثبوته لجميع من سواك؛ لأن التخصيص[10] إنما هو بالنسبة إلى من يتوهم المخاطب اشتراكك معه، أو انفرادك به دونه؛ ولهذا أي ولأنَّ التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير[11] لم يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيري؛ لأنَّ مفهوم «ما أنا قلت» ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق «لا غيري» نفيها عنه، وهما متناقضان، ولا: ما أنا رأيت أحدا[12]؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول؛ ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي، ولا: ما أنا ضربت إلا زيدا[13]؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام[14]، وكل ما نفيته عن المذكور على وجه الحصر[15] يجب ثبوته لغيره؛ تحقيقًا لمعنى الحصر، إن عامًّا فعامٌّ، وإن خاصًّا فخاصٌّ. وفي هذا المقام مباحث نفيسة وشَّحنا بها في الشرح.

وإلَّا[16] أي وإن لم يل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون[17] في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه،

= كما فعل في «المطول» حيث قال: «عبد القاهر أورد كلاما إلخ». (من دسوقي) أقول: في هذا حذف جملة، وفي ذلك حذف مفرد.

(١) قوله: وقد يقدم إلخ: هذا مقابل للاهتمام المذكور في قوله سابقا: «وأما تقديمه فلكون ذكره أهم»، لا أنه من جملة نكات الاهتمام. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: بالخبر الفعلي: أي بنفي الخبر الفعلي على حذف المضاف بدليل قوله: «إن ولي المسند إليه حرف النفي»، ولأن المقصور على المسند إليه المتقدم في المثال الآتي نفي القول، لا نفس القول؛ لأن القول في «ما أنا قلت» ثابت لغير المسند إليه. فالحاصل: أن المسند إليه مخصص بنفي الخبر الفعلي، والمخصص بالخبر الفعلي إنما هو غير المسند إليه، فلا بد من التقدير إما في آخر الكلام كما قلنا، يعني بتقدير لفظ «نفي» قبل لفظ «الخبر»، أو في أوله بأن يقال: «ليفيد التقدم تخصيص غيره بالخبر الفعلي»، فيقدر لفظ «غير» مضافا إلى الضمير، فيصح المعنى على كلا التقديرين، وإلا فاختلاله ظاهر. (دسوقي)

(٣) قوله: بالخبر الفعلي إلخ: اعلم أن المراد بالخبر الفعلي: ما في أوله فعل، وكان فاعله ضمير المسند إليه لا المتضمن لمعنى الفعل؛ لتصريحه بأن الصفة المشبهة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ ۝٩١﴾ (هود: ٩١) ليست خبرا فعليا. (كذا في «چلپي»)

(٤) قوله: بعدها: أي بعد حرف النفي أنث الضمير العائد إلى حرف نظرا إلى أنه أداة أو كلمة. (كذ في الدسوقي)

(٥) قوله: بلا فصل: ليس هذا القيد في الولي معتبرا ههنا، وإنما أتى به؛ لاعتباره في حقيقة الولي اصطلاحا، فلا يضر الفصل ببعض المعمولات، نحو: «ما زيدا أنا ضربت»، و«ما في الدار أنا جلست»، كقولك: «ما إن أنا قلت لزيد»، فهذا كله مما يفيد التخصيص؛ ولهذا لم يجعل الشارح صور الفصل المذكورة من جملة الصور الداخلة تحت قوله الآتي: «وإلا كما سيأتي». (من الدسوقي)

(٦) قوله: ما أنا قلت هذا: أي: «فأنا» مبتدأ و«قلت» خبر، وقدم المسند إليه في هذا الكلام؛ لأجل إفادة اختصاصه بانتفاء هذا القول عنه أي انتفاء هذا القول مقصور عليّ وثابت لغيري. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: مع أنه مقول لغيري: فيه أن المخاطب قد ينسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره، فيقول له المتكلم: «ما أنا فعلت»؛ لنفي ما زعمه المخاطب، فكيف يكون التقديم مفيدا لثبوت الفعل للغير، مع أن ذلك الغير ليس ملاحظا أصلا؟ أجاب البعض: أن الأصل ما في المتن، وقد يخالف ذلك الأصل لقرينة صارفة، فلا اعتراض. (كذا في الدسوقي)

(٨) قوله: من العموم والخصوص: بيان للوجه فإذا كان النفي عاما، مثل قولك: «ما أنا رأيت أحدا»، كان الثبوت أيضا عاما، فإن الذي نفي عن المسند إليه رؤية كل أحد، والذي أثبت لغيره رؤية كل أحد، وإذا كان النفي خاصا كقولك: «ما أنا قلت هذا»، كان الثبوت أيضا خاصّا، فقد نفي عن المسند إليه قول هذا بخصوصه، وأثبت لغيره قول ذلك بخصوصه، فالعموم والخصوص بالنظر إلى المعمول. (من الدسوقي)

(٩) قوله: ولا يلزم إلخ: لما كان قوله: «وثبوته لغيره»، يوهم أن المراد كل غير وهو باطل بالضرورة: دفع ذلك التوهم بقوله: «ولا يلزم إلى آخره». (من الدسوقي)

(١٠) قوله: لأن التخصيص: يعني التخصيص المستفاد من المثال المذكور إنما هو بالنسبة إلى من توهم إلخ، فهو قصر إضافي لا بالنسبة لجميع الناس، حتى يكون حقيقيا، فيرد الاعتراض المذكور. (من قي)

(١١) قوله: مع ثبوته للغير: [أي على الوجه الذي نفي عن المتكلم، فلا بد من اعتبار هذا في العلة؛ لتوقف إنتاج عدم صحة المثالين الأخيرين على ذلك. (قي)]

(١٢) قوله: ولا ما أنا رأيت أحدا: أي لا يصح هذا المثال أيضا؛ بناء على ما يتبادر منه، وهو الاستغراق الحقيقي، وإن أمكن تخصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراق العرفي. (قي)

(١٣) قوله: ولا ما أنا ضربت إلا زيدا: لأن هذا المثال يفيد بمنطوقه أن نفي الضرب لكل أحد غير زيد مقصور على المتكلم، ويفيد بمفهومه أن يكون إنسان غير المتكلم ضرب كل أحد غير زيد، وهو باطل؛ لعدم تأتي ذلك. (دسوقي)

(١٤) قوله: مقدر عام: أي فلو كان المستثنى منه يقدر خاصا صح الكلام، كما في نحو: «ما أنا قرأت إلا الفاتحة»؛ فإنه يفيد أن إنسانا غيره قرأ كل سورة إلا الفاتحة، وهذا صحيح. (دسوقي)

(١٥) قوله: على وجه الحصر: أي كما هنا؛ لأن «ما» و«إلا» يفيدان الحصر. (دسوقي)

(١٦) قوله: وإلا فقد يأتي إلخ: مجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله: «وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي». (دسوقي)

(١٧) قوله: بأن لا يكون إلخ: هذا الكلام يدل على أن المراد من «الولي» في الكلام =

فقد يأتي التقديم للتخصيص[1] ردًّا على مَن زعم انفراد غيره أي غير المسند إليه المذكور به، أي بالخبر الفعلي، أو زعم مشاركته أي مشاركة الغير فيه، أي في الخبر الفعلي، نحو: «أنا سعيت في حاجتك»؛ لمن زعم انفراد الغير بالسعي، فيكون قصر قلب. أو زعم مشاركته لك في السعي فيكون قصر إفراد، ويؤكد على الأول، أي على تقدير كونه ردًّا على مَن زعم انفراد الغير، بنحو «لا غيري»، مثل: «لا زيد» و«لا عمرو» و«لا مَن سواي»؛ لأنه الدال صريحًا على إزالة شبهة أنَّ الفعل صدر عن الغير. ويؤكد على الثاني، أي على تقدير كونه ردًّا على مَن زعم المشاركة بنحو «وحدي»[2]، مثل: «متفردا» أو «متوحدا»، أو «غير مشارك»؛ لأنه الدال صريحًا[3] على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل، والتأكيد إنما يكون[4] لدفع شبهة خالجت قلب السامع. وقد يأتي لتقويةِ الحكم، وتقريرِه في ذهن السامع دون التخصيص، نحو: «هو يعطي الجزيل»[5] قصدًا إلى تحقيق أنه يفعل إعطاء الجزيل، وسيرد عليك تحقيق معنى «التقوِّي».

وكذا إذا كان[6] الفعل منفيًا[7]، فقد يأتي التقديم للتخصيص، وقد يأتي للتقوي، فالأول: نحو: «أنت ما سعيت[8] في حاجتي» قصدا إلى تخصيصه بعدم السعي، والثاني: نحو: «أنت لا تكذب»، وهو لتقوية الحكم المنفي[9] وتقريره؛ فإنه[10] أشد لنفي الكذب مِن «لا تكذب»؛ لما فيه[11] من تكرار الإسناد المفقود في «لا تكذب». واقتصر[12] المصنف على مثال التقوي؛ ليفرع[13] عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه، كما أشار إليه بقوله: وكذا مِن «لا تكذب أنت»، يعني أنه أشد لنفي الكذب مِن «لا تكذب أنت»، مع أنَّ فيه تأكيدا؛

= السابق: «إن ولي حرف النفي» أن يكون المسند إليه مؤخرا عن حرف النفي، متصلا كان أو منفصلا، فظهر أن قوله: «بلا فصل» كان بيانا للمعنى الاصطلاحي للولي، لا أنه مقصود هنا، كما مر، فسقط الاعتراض بأن الشارح ذكر في تفسير «إلا» صورتين فقط، أعني أن لا يكون في الكلام حرف النفي، أو يكون حرف النفي متأخرا عن المسند إليه، بقي ما إذا كان حرف النفي مقدما إلا أنه مفصول من المسند إليه نحو: «ما إن أنا ملت» مع أنه يفيد التخصيص. ووجه السقوط أن هذه الصورة داخلة فيما سبق غير خارجة من الولي.

(١) قوله: للتخصيص: ويلزمه التقوي وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ.

(٢) قوله: بنحو وحدي: لأن الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع، والشبهة في الأول: أن الفعل صدر من غيرك، والثاني: أنه صدر منك بمشاركة الغير، والدال صريحا ومطابقة على دفع الأول، نحو: «لا غيري»، وعلى دفع الثاني نحو: «وحدي» دون العكس. (المطول)

(٣) قوله: صريحا: [وإن كان «لا غيري» يدل عليه التزاما]

(٤) قوله: إنما يكون إلخ: فلو قيل في الأول: «وحدي»، وفي الثاني: «لا غيري» ما ارتفعت الشبهة صراحة، وإن كان يلزم ارتفاعها منه.

(٥) قوله: نحو هو يعطي الجزيل: إنما كان التقديم في هذا المثال ونحوه من كل مثال تقدم فيه المسند إليه على فعل مسند إلى ضميره إسنادا تامّا مفيدا للتقوي؛ لأن المبتدأ طالب للخبر، فإذا كان الفعل بعده صرفه إلى نفسه فيثبت له، ثم ينصرف ذلك الفعل للضمير الذي قد تضمنه وهو عائد إلى المبتدأ، فيثبت له مرة أخرى، فصار الكلام بمثابة أن يقال: «يعطي زيد الجزيل، يعطي زيد الجزيل»، هذا حاصل ما يأتي للشارح. (دسوقي)

(٦) قوله: وكذا إذا كان إلخ: وهو معطوف على محذوف، أي فقد يأتي لكذا، وكذا إذا كان الفعل مثبتا، والمشار إليه بـ«كذا»: البيان المذكور في «أنا سعيت» وفي «هو يعطي الجزيل»، والمعنى: وكهذا التمثيل الذي فيه الفعل مثبت التمثيل إذا كان الفعل منفيا، وليس المشار إليه بكذا إتيان التقديم عند عدم الولي للتخصيص والتقوي، حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصا بما إذا كان مثبتا، فلا يحسن إيراد هذا الكلام، ولما كان قول المصنف: «وكذا إذا كان منفيا» مستفادا من قوله السابق: «وإلا إلخ»؛ لشموله، فكان يكفيه هنا ذكر الأمثلة فقط لما إذا كان الفعل منفيا، ولعله إنما ذكره لزيادة التوضيح. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: منفيًا: [أي: بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه، كما هو المفروض.]

(٨) قوله: نحو أنت ما سعيت إلخ: مثله: «أنا ما قلت هذا»، فالتقديم فيه مفيد للتخصيص فهو مثل: «ما أنا قلت». نعم، يفترقان من جهة أن «ما أنا قلته» إنما يلقى لمن اعتقد ثبوت القول وأصاب في ذلك، ولكنه أخطأ في نسبته إلى المتكلم، إما انفرادا أو على سبيل المشاركة، وأما «أنا ما قلته» فإنه يلقى لمن اعتقد عدم القول، وأصاب في ذلك ونسبه لغير المتكلم، ولكنه أخطأ في ذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: لتقوية الحكم المنفي: قالوا: الأولى حذف المنفي؛ لأن الحكم المنفي في المثال هو الكذب، وليس المراد تقوية الكذب المنفي، وإنما المراد تقوية نفي الكذب، يدل على ذلك قول المصنف: «فإنه أشد لنفي الكذب» ولم يقل: أشد للكذب المنفي، إلا أن يجاب بأن مراد الشارح المنفي من حيث نفيه، فالملحوظ حينئذٍ نفيه لا ذاته. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإنه إلخ: [هذا تعليل لكون «أنت لا تكذب» مفيدا للتقوي.]

(١١) قوله: لما فيه: أي: لأن الفعل في «أنت لا تكذب» مسند مرتين: مرة إلى المبتدأ، ومرة إلى الضمير المستتر، فهو بمثابة أن يقال: «أنت لا تكذب، أنت لا تكذب». وقد فهم من بيان علة التقوي أن التخصيص لا يخلو عن التقوي؛ لأنه مشتمل على الإسناد مرتين، لكن فرق بين أن يكون الشيء مقصودا بالذات وأن يكون حاصلا بالتبع. (دسوقي)

(١٢) قوله: واقتصر إلخ: أي ما يبين التمثيل إلا بالتقوي؛ لا أنه لم يورد مثال التخصيص؛ فإن المثال المذكور يصلح لهما. (عبد الحكيم)

(١٣) قوله: ليفرع إلخ: قد يقال: التفريع المذكور متأت مع ذكر مثال التخصيص أيضا بأن يذكر مثال التخصيص، ثم مثال التقوي، ثم يفرع عليه ذلك، إلا أن يقال: إنه قصد الاختصار على أحد المثالين، فلما دار الأمر بين أحدهما اقتصر على مثال التقوي ليفرع عليه، فالمعنى: اقتصر المصنف على مثال التقوي، أي ولم يقتصر على مثال التخصيص، وليس المعنى: ولم يذكرا جميعا، والأوجه الأخصر أن يقال: إن مراد الشارح أن كليهما معلوم من أول الكلام؛ لأنه شامل للنفي، فترك مثال التخصيص وذكر مثال التقوي؛ لما ذكر. (تجريد)

لأنه أي لأنَّ لفظ «أنت» أو لأنَّ(١) «لا تكذب أنت» لتأكيد المحكوم عليه، بأنه هو ضمير المخاطب تحقيقًا، وليس الإسناد إليه على

متعلق بـ«تأكيد»

سبيل السهو والتجوز أو النسيان، لا لتأكيد الحكم(٢)؛ لعدم تكرر الإسناد، وهذا الذي ذكر(٣) مِن التقديم للتخصيص تارةً والتقوي

أي الموجب لتأكيد الحكم — أي في قوله: «وقد يقدم»

أخرى إن بني الفعل على معرَّف(٤)، وإن بني الفعل على منكَّر أفاد التقديم تخصيص الجنس أو الواحد(٥) به أي بالفعل، نحو: «رجل

سواء ولي المنكر حرف نفي أو لا

جاءني(٦) أي لا امرأة»(٧)، فيكون تخصيص جنس، أو «لا رجلان»، فيكون تخصيص واحد، وذلك لأن اسم الجنس حامل المعنيين:

أي صنف — أراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف — أي بيان الاختصاص — أي محتمل ومشعر

الجنسية، والعدد(٨) المعين، أعني الواحد إن كان مفردا، أو الاثنين إن كان مثنى أو الزائد عليه إن كان جمعا، فأصل النكرة(٩) المفردة أن

أي اسم الجنس — أي على الاثنين، وإفراد الضمير لتأويل العدد — أي المعبَّر عنها باسم الجنس

يكون لواحد من الجنس(١٠) فقد يقصد به الجنس فقط، وقد يقصد به الواحد فقط، والذي يشعر(١١) به كلام الشيخ في «دلائل

أي بالنكرة — أي ولا يقصد الواحد — ولا يقصد الجنس

الإعجاز»: أن لا فرق بين المعرفة والنكرة في أن البناء(١٢) عليه قد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي.

أي بناء الفعل على المسند إليه

ووافقه أي عبدَ القاهر السكاكيُّ على ذلك، أي على أنَّ التقديم يفيد التخصيص،(١٣) لكن خالفه في شرائط وتفاصيل(١٤)؛ فإنَّ

أي التقدم

مذهب الشيخ(١٥) أنه إن ولي حرف النفي، فهو للتخصيص قطعًا وإلَّا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوي مضمرًا كان أو

أي المسند إليه — أي التقدم — سواء كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فدخل فيه الصور الثلاث من التسعة

مظهرًا(١٦)، معرَّفًا أو منكَّرًا، مثبتًا كان الفعل أو منفيًّا. ومذهبُ السكاكي(١٧): ....

---

(١) قوله: أو لأن: أي باعتبار اشتماله على «أنت» وحينئذٍ فالاحتمال الأول أولى.

(٢) قوله: لا لتأكيد الحكم: والفرق بين تأكيد الحكم وتأكيد المحكوم عليه: أن تأكيد الحكم المفيد للتقوي أن يكون الإسناد مكررا، بخلاف تأكيد المحكوم عليه؛ فإن الإسناد فيه واحد، وفائدته دفع توهم تجوز أو غلط أو نسيان. (من دسوقي)

(٣) قوله: هذا الذي ذكر إلخ: إشارة إلى تعيين ما عطف عليه قوله الآتي: «وإن بني إلخ». (من چلبي)

(٤) قوله: على معرف: أي إن كان المسند إليه معرفة، سواء كان اسما ظاهرا أو ضميرا. (دسوقي)

(٥) قوله: أو الواحد: «أو» لمنع الخلو، فقد يجتمعان، نحو: «رجل جاءني أي لا امرأة ولا رجلان». (تجريد)

(٦) قوله: نحو رجل جاءني: المجوز لوقوع النكرة مبتدأ كونها فاعلا في المعنى؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا رجل، وكان على المصنف أن يزيد «ما رجل جاءني»، و«رجل ما جاءني» على ما تقدم في المعرفة. (دسوقي)

(٧) قوله: رجل جاءني أي لا امرأة: أي أن المجيء مقصور على هذا الجنس دون هذا الجنس الآخر، وكون الذي جاء واحدا أو أكثر ليس منظورا به. (قي)

(٨) قوله: الجنسية والعدد: فقد يقصد تخصيص الجنس فيبقى الجنس الآخر، وقد يقصد العدد فيبقى مقابله. (تج)

(٩) قوله: فأصل النكرة إلخ: تفريع على قوله: «حامل لمعنيين: الجنسية والعدد المعين»، ولم يتعرض في التفريع للنكرة المثنى والجمع؛ اعتمادا على المقايسة. (تجريد)

(١٠) قوله: يكون لواحد من الجنس: أي أن تستعمل في واحد ملحوظ فيه الجنس بحيث تكون دالة على الأمرين: الواحد والجنس. (قي)

(١١) قوله: والذي يشعر إلخ: هذا اعتراض على المصنف حيث اقتضى صنيعه أن الفعل متى بني على منكر، تعين فيه التخصيص، ولا يجري فيه التقوي، مع أن الذي يشعر به كلام الشيخ صحة جريان التقوي فيه كالمعرفة، فإذا قيل: «رجل جاءني» فالمعنى: أنه جاء ولا بد، وهذا لا ينافي أن المرأة جاءت أيضا؛ إذ ليس القصد التخصيص، فالمصنف قد نسب إلى الشيخ شيئا لم يقل به صراحة ولم يشعر به كلامه. (دسوقي)

(١٢) قوله: في أن البناء إلخ: حاصل مذهب الشيخ التعويل على حرف النفي، وأنه إن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص، سواء كان المسند إليه نكرة نحو: «ما رجل قال هذا»، أو معرفة ظاهرة نحو: «ما زيد قال هذا»، أو ضميرا نحو: «ما أنا قلت هذا»، وإن لم يتقدم حرف النفي بأن لم يكن أصلا أو كان وتأخر، فتارة يفيد التقديم التخصيص، وتارة يفيد التقوي من غير فرق بين نكرة ومعرفة ظاهرة أو مضمرة. (دسوقي)

(١٣) قوله: يفيد التخصيص: إنما لم يقل: والتقوي؛ لأن التخصيص محل النزاع بينهما، وأما التقوي فموجود في جميع صور التقديم، وإن كان غير ملحوظ في بعضها. (دسوقي)

(١٤) قوله: في شرائط وتفاصيل: الشرائط ثلاثة، أشار إلى اثنين منها بقوله: «إن جاز وقدر»، وإلى الثالث بقوله: «وشرطه أن لا يمنع إلخ»، فهذه الشروط لا يقول بها عبد القاهر؛ إذ المدار عنده على تقدم حرف النفي، فمتى تقدم على المسند إليه حرف النفي كان التقديم للتخصيص. والتفاصيل ترجع إلى ثلاثة: ما يكون للتخصيص فقط، وما يكون للتقوي فقط، وما احتملهما، وقد أشار الشارح إليها بقوله: «ومذهب السكاكي». (تجريد)

(١٥) قوله: فإن مذهب الشيخ إلخ: حاصل مذهبه على ما ذكره الشارح: أن المسند إليه إما نكرة وإما معرفة ظاهرة أو ضمير، فهذه ثلاثة، وفي كل منها إما أن يتقدم على المسند إليه حرف النفي، أو لا بأن لم يكن حرف نفي أصلا أو تأخر، فالجملة تسعة، فمتى تقدم حرف النفي على المسند إليه كان التقديم مفيدا للتخصيص، كان المسند إليه نكرة أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، وإن لم يكن نفي أصلا، أو كان ولكن تأخر عن المسند إليه نكرة كان أو معرفة، ظاهرة أو مضمرة، فتارة يكون للتخصيص، وتارة يكون للتقوي، فصور الاحتمال ست، فالستة الأخيرة تارة تكون للتخصيص وتارة للتقوي، والثلاثة الأول تكون للتخصيص، هذا حاصل مذهبه. (دسوقي بتغيير ما)

(١٦) قوله: مظهرا: [ففي هذا الشق تدخل الستة الباقية، فتأمل.]

(١٧) قوله: ومذهب السكاكي إلخ: اعلم أن مجموع الصور على مذهب الشيخ والسكاكي تسع، وفصلها الشيخ تفصيلين، ثلاثة للتخصيص فقط، والستة تارة للتخصيص وتارة للتقوي، كما مرَّ بيانه في الشرح، وتفصيله في الحاشية السابقة. وأما السكاكي ففصلها ثلاثة تفاصيل: ما يتعين فيه التخصيص، وهو النكرة إذا لم يمنع منه مانع على ما سيأتي، وتحتها ثلاث صور: ما إذا وليت حرف النفي، وما إذا سبقت، وما إذا لم يكن هناك نفي أصلا. الثاني: ما يتعين فيه التقوي، وهو المعرفة إذا كان مظهرا، وتحته أيضا ثلاث صور ذكرت، الثالث: ما يحتمل التخصيص والتقوي، وهو المعرفة =

أنه إن كان نكرة[1] فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع، وإن كان معرفة فإن كان مظهرًا فليس إلّا للتقوي، وإن كان مضمرًا[2] فقد يكون للتقوي، وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف النفي وغيره، وإلى هذا أشار بقوله[3]: إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص، إن جاز تقدير كونه أي كون المسند إليه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط لا لفظا[4]، نحو: «أنا قمت»، فإنه يجوز أن يقدر أن أصله «قمت أنا»، فيكون «أنا» فاعلا معنى تأكيدًا لفظا، وقدِّر[5] عطف على «جاز»، يعنى أنَّ إفادة التخصيص مشروطة بشرطين: أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أي يقدر أنه كان في الأصل مؤخرًا، وإلّا أي وإن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقديم إلّا تقوي الحكم، سواء جاز تقدير التأخير كما مرَّ في «أنا قمت»، ولم يقدَّر، أو لم يجز[6] تقدير التأخير أصلًا، نحو: «زيد قام»؛ فإنه لا يجوز أن يقدر أنَّ أصله: «قام زيد»، فقدِّم؛ لما سنذكره[7].

ولمَّا كان مقتضى[8] هذا الكلام أن لا يكون نحو: «رجل جاءني» مفيدا للتخصيص؛ لأنه إذا أُخِّر فهو فاعل لفظا لا معنى: استثناه السكاكي، وأخرجه[9] من هذا الحكم بأن جعله في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنًى لا لفظًا بأن يكون بدلًا من الضمير[10] الذي هو فاعل لفظا، وهذا معنى قوله: واستثنى[11] السكاكي المنكَّر[12] فجعَله مِن باب ﴿وَأَسَرُّواْ[13] ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: ٣)، أي على القول بالإبدال[14] مِن الضمير، يعني قدر أنَّ أصل «رجل جاءني» «جاءني رجل» على أنَّ «رجلا» ليس بفاعل، بل هو بدل من الضمير في «جاءني» كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: ٣) أنَّ الواو فاعل و«ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ» بدل منه، وإنَّما جعله من

= إذا كان مضمرا، وتحته أيضا هذه الثلاثة، هذا خلاصة الفرق بين المذهبين. (كذا في التجريد وغيره)

(١) قوله: إن كان نكرة: أي سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي أصلا، فوافق السكاكي عبد القاهر في صورة واحدة من هذا الثلاث، وهي ما إذا تقدم حرف النفي، وخالفه في صورتين: ما إذا تأخر، أو لم يكن نفي؛ لأنهما عند عبد القاهر من سور الاحتمال، وإنما كان تقدم المنكر يفيد التخصيص عند السكاكي في الأحوال الثلاثة؛ لوجود الشرطين الآتيين. (دسوقي)

(٢) قوله: وإن كان مضمرا: [سواء تقدم حرف النفي أو تأخر أو لم يكن نفي.]

(٣) قوله: وإلى هذا أشار بقوله إلخ: بيانه على وجه الإجمال: أن المصنف أشار بقوله: «واستثنى المنكّر»، وبقوله: «وشرطه إذا لم يمنع منه مانع» إلى أنه إن كان المسند إليه نكرة كان التقديم مفيدا للتخصيص، وأشار بقوله: «بخلاف المعرفة؛ لأنها إذا تأخرت كانت فاعلا لفظا» إلى أنه إن كان معرفة مظهرة فتقديمها ليس إلا للتقوي، وأشار بقوله: «وإلا فلا يفيد إلا التقوي» إلى أنه إذا كان مضمرا فقد يكون للتقوي، وأشار بقوله: «إن جاز تقدير كونه في الأصل إلخ» إلى أنه إن كان مضمرا فقد يكون تقديمه للتخصيص. (دسوقي بتغير)

(٤) قوله: لا لفظا: وذلك بأن يكون توكيدا للفاعل الاصطلاحي أو بدلا منه، فإنه إذا كان كذلك كان فاعلا فى المعنى لا في اللفظ. (قي)

(٥) قوله: وقدّر: أي قدر أنه كان مؤخرا في الأصل، ثم قدم لإفادة التخصيص، ويعلم السامع ذلك بالقرائن، ولا يستغني بهذا الشرط عما قبله، ولا العكس؛ لأنه لا يلزم من جواز التقدير مؤخرا تقديره بالفعل ولا من التقدير بالفعل أن يكون جائز التأخير؛ لأن المحال يقدر أيضا. (من دسوقي)

(٦) قوله: أو لم يجز إلخ: أي وإن قدّر مؤخرا بالفعل جهلا بالقواعد. (دسوقي)

(٧) قوله: لما سنذكره: أي عند قوله: «بخلاف المعرّف» من أنه إذا أخر يكون فاعلا لفظا لا معنى فقط، فيلزم على كون أصل «زيد قام»: «قام زيد» تقدم الفاعل اللفظي وهو لا يجوز. (دسوقي)

(٨) قوله: ولما كان مقتضى إلخ: أعني مقتضى قوله: «وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم»؛ فإنه يدل على أن ما لا يجوز تقديره مؤخرا على أنه فاعل في المعنى إنما يفيد تقديمه التقوي لا التخصيص، وهذا صادق بالمنكر، مثل: «رجل جاءني»؛ إذ لا يمكن تقديره مؤخرا على أنه فاعل معنى، بل يكون فاعلا لفظا، فيلزم أن يكون تقدم المنكّر للتقوي فقط لا للتخصيص، فأخرجه من ذلك الحكم. (من دسوقي)

(٩) قوله: وأخرجه: أي من قوله: «وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم»، أي أخرج السكاكي المنكر عن حكم إفادة التقوي بأن أخرجه عن عدم جواز التأخير فيه بأن جعله بدلا من الضمير المستكن، وارتكب الوجه البعيد. (كذا قال المولوي عبد الحكيم)

(١٠) قوله: بدلا من الضمير: [وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة جائز في البدل.]

(١١) قوله: واستثنى: أي استثناه من قوله: «إن لم يوجد الشرطان فلا يفيد التقدم إلا التقوي». (دسوقي)

(١٢) قوله: المنكر: المراد بالمنكر الذي أخرجه السكاكي عن حكم إفادة التقوي: المنكر الذي لا يفيد الحكم عليه حال تنكيره؛ فإنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص، وأما المنكر الذي يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقدم والتأخير، نحو: «بقرة تكلمت»، و«كوكب انقض الساعة»، و﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ﴾، إلى غير ذلك فلا حاجة إلى اعتبار التخصيص فيه بالتقدم والتأخير ولا بغيره. (عبد الحكيم وغيره)

(١٣) قوله: باب وَأَسَرُّواْ إلخ: أي فجعله من باب ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ (الأنبياء: ٣)، جعله السكاكي مثله في أنه بدل من الضمير. (الدسوقي)

(١٤) قوله: على القول بالإبدال: أي جعله مثله على أحد الأقوال في إعراب الآية، وهو أن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ بدل من الواو، أما على القول بأن ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مبتدأ و﴿وَأَسَرُّواْ﴾ خبر مقدم، وكذا على جعل ﴿ٱلَّذِينَ﴾ فاعلا و«الواو» في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾ حرف زيد؛ ليؤذن من أول وهلة أن الفاعل جمع، وكذا على جعل «الذين» خبر مبتدأ محذوف أي «هم»، أو نصبا على الذم، فلا يكون المنكر مثل ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾. (من الدسوقي)

هذا الباب؛ لئلا ينتفي التخصيص(١)؛ إذ لا سبب له، أي التخصيص سواه، أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل
أي باب ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾ في «رجل جاءني»
معنى، ولولا أنه مخصص(٢) لما صحَّ وقوعه مبتدأ بخلاف المعرَّف؛ فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص، فلزم ارتكاب
أي «رجل جاءني» لأنه لا شيوع في المعرف حتى يخصص
هذا الوجه(٣) البعيد في المنكر دون المعرف. فإن قيل(٤): فيلزمه إبراز الضمير في مثل: «جاءني رجلان» و«جاءني رجال»، والاستعمال
فإنه قليل في كلامهم أي السكاكي
بخلافه. قلنا(٥): ليس مراده أنَّ المرفوع في قولنا: «جاءني رجل» بدل لا فاعل؛ فإنه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل، بل المراد أن
أي حقيقة بل هو فاعل؛ لأن نفي النفي إثبات
في مثل قولنا: «رجل جاءني» يقدر(٦) أن الأصل «جاءني رجل» على أنَّ «رجلا» بدل لا فاعل، ففي مثل قولنا: «رجال جاؤوني» يقدر
أنَّ الأصل «جاؤوني رجال» فليتأمل.

لأنه مجرد اعتبار لا أنه بالفعل عطف سبب على مسبب
ثم قال السكاكي(٧): وشرطه، أي وشرط جَعل المنكر من هذا الباب وَاعتبار التقديم والتأخير فيه، أن لا يمنع(٨) من التخصيص
أي الشرط الثالث أي باب ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾
مانع(٩)، كقولك: «رجل جاءني» على ما مرَّ أنَّ معناه: رجل جاءني لا امرأة أو لا رجلان، دون قولهم: «شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ»(١٠)؛ فإنَّ فيه
فليس فيه مانع، فهو مثال للنفي في تخصيص جنس في تخصيص واحد دليل لامتناع تخصيص الجنس
مانعا من التخصيص، أمَّا على التقدير الأول، يعني تخصيص الجنس فلامتناع أن يراد المُهِرّ شر لا خير؛ لأن «المهرَّ»(١١) لا يكون إلَّا
أي من جنس الشر دون الخير
أي بعده
شرًّا، وأمَّا على التقدير الثاني، يعني تخصيص الواحد فلنبوِّه عن مظانِّ استعماله، أي لنبوِّ تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا
أي هذا التقدير أي موارد
الكلام؛ لأنه لا يقصد(١٢) به أن المُهِرَّ شرٌّ لا شران، وهذا ظاهر.

وإذ(١٣) قد صرَّح الأئمة بتخصيصه حيث تأوَّلوه بـ«ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شرٌّ»، فالوجه(١٤)، ....
تعليلية أي فسروه بـ«ما» و«إلا» يفيدان الاختصاص

---

(١) قوله: لئلا ينتفي التخصيص: المراد بالتخصيص: ما به يصح وقوع النكرة مبتدأ؛ لأنه أوفق بما سينقله الشارح عن السكاكي أنه قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر؛ لفوات شرط الابتداء بالنكرة، وبدليل رد المصنف فيما يأتي انتفاء التخصيص على تقدير عدم الجعل من الباب المذكور لحصول التخصيص بغير هذا التقدير، كالتعظيم أو التحقير والتقليل والتكثير، فتدبر. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: ولولا أنه مخصص إلخ: فالسكاكي مضطر إلى التخصيص في المنكر؛ لأجل صحة الابتداء به، ولا يتأتى به التخصيص إلا بجعله من باب ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى﴾؛ لأن بجعله من ذلك الباب يحصل الشرطان المحصلان للتخصيص. (من دسوقي)

(٣) قوله: الوجه: [أي جعل الضمير فاعلا ثم إبدال الظاهر منه.]

(٤) قوله: فإن قيل: حاصل السؤال: أنه يلزم على السكاكي من جعل أصل «رجل جاءني» «جاءني رجل» على أن «رجلا» ليس بفاعل بل هو بدل من الضمير، وجواب إبراز الضمير واطراده في مثل «جاءاني رجلان» و«جاؤوني رجال» على أن «رجلان» و«رجال» بدلان من الضميرين البارزين قياسا على المفرد، مع أن الاستعمال الكثير الأفصح بخلافه، وإن ورد الإبراز في ذلك أيضا. (تجريد)

(٥) قوله: قلنا إلخ: حاصل الجواب: أن الذي قاله السكاكي: إنه في صورة تقديم المنكر يقدر أن المنكر مؤخر في الأصل، وأنه فاعل معنى فقط بدل «لفظا»، ففي مثل «رجل جاءني» يقدر الأصل: «جاءني رجل» على أن «رجلا» بدل لا فاعل، وفي «رجلان جاءاني»: «جاءاني رجلان» كذلك، وفي «رجال جاؤوني»: «جاؤوني رجال» كذلك، كل ذلك على سبيل الاعتبار والتقدير، ولا يلزم من ذلك القول بالبدلية بالفعل فيما أخر فيه المنكر لفظا ومعنى، بل هو عند التأخير بالفعل فاعل حقيقة، وحينئذٍ فلا يلزم إبراز ضمير التثنية والجمع عند التأخير. (كذا في التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: يقدر إلخ: أي فهذه الأصالة تقديرية، كما يقدر المعدومات والمستحيلات، ولا يلزم من تقدير أن الأصل ذلك عند التقديم أنه يقال ذلك عند التأخير أيضا، بل يقال: «جاءني رجال» على أن «رجال» فاعل لا أنه بدل. (من دسوقي)

(٧) قوله: ثم قال السكاكي: «ثم» ههنا وفي جميع ما سيأتي لمجرّد الترتيب في الذكر والإخبار -أي: ثم بعد ما تقدم عن السكاكي أخبرك بأن السكاكي قال إلخ-، دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك المدارج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان؛ لأن قول السكاكي: «إذا لم يمنع مانع» متصل ببيان التخصيص والاستثناء. (عبد الحكيم وغيره)

(٨) قوله: أن لا يمنع: توطئة لبيان انتفاء التخصيص في قولهم: «شر أهر ذا ناب». (تجريد)

(٩) قوله: مانع: وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله. (تجريد)

(١٠) قوله: شر أهر ذا ناب: «الهرير» صوت الكلب عند عجزه وتأذيه أي شر جعل الكلب ذا الناب مهرا، أي مصوتا ومفزعا. وقيل: «الهرير» مطلق صوت الكلب، وعلى هذا فالتقديم يكون للتخصيص بلا مانع. (من الدسوقي والتجريد)

(١١) قوله: لأن المهر إلخ: إذ ظهور الخير للكلب لا يهرّه ولا يفزعه، فلا معنى لنفي الخير؛ إذ الشيء إنما ينفى عن الشيء إذا أمكن ثبوته له، وإلا خلا النفي عن الفائدة. قيل: كون المهر لا يكون إلا شرا إنما يقتضي عدم الاحتياج للتخصيص لا امتناعه، كما قال المصنف. أجيب بأن اللازم وإن كان عدم الاحتياج فقط إلا أن ما لا يحتاج له ممتنع عند البلغاء الذين كلامهم موضوع الفن. (تجريد ودسوقي)

(١٢) قوله: لأنه لا يقصد إلخ: لأن هذا الكلام إنما يقال في مقام الحث على شدّة الحزم لهذا الشر، والتحريض على قوة الاعتناء به، وكون المهر شرا لا شرين مما يوجب التساهل في دفعه وقلة الاعتناء، فلا يصلح قصده من هذا الكلام. (من تجريد)

(١٣) قوله: وإذ: الظرف متعلق بمحذوف، أي ولزم طلب الوجه لتخصيص وقت تصريح الأئمة. (دسوقي)

(١٤) قوله: فالوجه إلخ: يجوز أن تكون الفاء للتفريع على متعلق الظرف المقدر، ويجوز كون الفاء جوابا لـ«إذ» تشبيها له بـ«إن» في الحركة والسكون وعدد الحروف، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ﴾ (النور: ١٣). ومحصل ما في المقام: أن السكاكي ذكر أن في «شر أهر ذا ناب» مانعا من التخصيص، والنحويون تأولوا هذا الكلام بـ«ما أهر ذا ناب إلا شر»، ولا شكَّ أن «ما» و«إلا» يفيدان الاختصاص، فبين الكلامين تناقض، =

أي وجه الجمع(١) بين قولهم: «بتخصيصه»، وبين قولنا: «بالمانع من التخصيص» تفظيع شأن الشر بتنكيره، أي جعل التنكير
أي الأئمة — أي قول السكاكي — بسبب تنكيره

للتعظيم والتهويل؛ ليكون المعنى: شرٌّ عظيمٌ(٢) فظيعٌ أهرَّ ذا ناب لا شر حقير، فيكون تخصيصًا نوعيًّا، والمانع(٣) إنما كان من تخصيص
لكون المخصص نوعا معينا من الشر لا الجنس ولا الواحد

الجنس أو الواحد.

وفيه أي فيما ذهب(٤) إليه السكاكي نظر؛ إذ الفاعل(٥) اللفظي والمعنوي كالتأكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على
كما في «زيد قام» — كما في «أنا قمت» — كما في «رجل جاءني» — أي على العامل

حالهما(٦)، أي مادام الفاعل فاعلًا والتابع تابعًا، بل امتناع تقديم التابع أولى(٧)، فتجويز(٨) تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم، وكذا
من امتناع تقديم الفاعل — بل ترجيح المرجوح

تجويز الفسخ(٩) في التابع دون الفاعل تحكم؛ لأنَّ امتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلا، وإلَّا(١٠) فلا امتناع في أن يقال في نحو
وجعل ضميره فاعلا — أي عن الفاعلية — من التابعية

«زيد قام»: إنه كان في الأصل: قام زيد، فقدم «زيد»، وجعل مبتدأ كما يقال في نحو "جرد قطيفة": إنَّ «جردا» كان في الأصل صفة،
كہنہ چادر
هذا مثال لتقديم الفاعل بعد انسلاخه عن الفاعلية — مثال لتقديم التابع بعد انسلاخه عن التبعية

فقدِّم وجعل مضافا. وامتناع(١١) تقديم التابع حال كونه تابعًا مما أجمع عليه النحاة إلَّا في العطف في ضرورة الشعر، فمنع هذا
كما في قوله: «عليك ورحمة الله السلام»

مكابرة. والقولُ بأن(١٢) في حالة تقديم الفاعل ليجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو محال، بخلاف الخلو عن التابع فاسدٌ؛
مبتدأ — فإنه ليس بمحال — خبر

لأنَّ هذا اعتبار محض. ثم لا نسلم(١٣) انتفاء التخصيص في نحو: «رجل جاءني» لولا(١٤) تقدير التقديم؛ لحصوله، أي التخصيص بغيره،
أي الفسخ اللازم عنه الخلو — أي في صورة المنكر

= فأشار المصنف إلى الجمع بين الكلامين بأن التخصيص الذي نفاه السكاكي تخصيص الجنس أو الفرد، وما قاله النحاة تخصيص النوع، فلا منافاة. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: أي وجه الجمع: في الحقيقة الوجه المطلوب إنما هو لإفادة المثال التخصيص، وإن كان يلزم من ذلك الجمع بين الكلامين. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: ليكون المعنى شر عظيم إلخ: أي فيصح قولهم: معناه «ما أهر ذا ناب إلا شر»، أي إلا شر فظيع، أي عظيم لا شر حقير؛ لأن التقييد بالوصف نفي للحكم عما عداه، كما هو طريقة بعض الأصوليين. (دسوقي)

(٣) قوله: والمانع إلخ: يعني فلا منافاة بين قول السكاكي: «إن فيه مانعا من التخصيص» وبين كلام القوم المفيد أن فيه تخصيصا؛ لأن كل واحد ناظر إلى جهة، فالقوم ناظرون للتخصيص النوعي وهو المصحح للابتداء، وهو غير متوقف على تقدير التقديم من تأخير، والسكاكي ناظر لتخصيص الجنس والفرد اللذين لا سبيل لهما إلا تقدير كون المسند إليه مؤخرا في الأصل ثم قدم. (دسوقي)

(٤) قوله: فيما ذهب إلخ: أي من دعواه أن التقديم لا يفيد التخصيص إلا إذا كان ذلك المقدم يجوز تقديره مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى فقط، وقدر بالفعل كونه في الأصل مؤخرا، ومن أن «رجل جاءني» لا سبب للتخصيص فيه سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل، ومن انتفاء تخصيص الجنس في «شر أهر ذا ناب». (قي)

(٥) قوله: إذ الفاعل: رد لقوله: «التقديم يفيد الاختصاص إن جاز إلخ»؛ فإنه يفهم منه أنه يجوز تقديم الفاعل المعنوي دون اللفظي. (التجريد)

(٦) قوله: ما بقيا على حالهما: [بخلاف ما إذا نسخا ولم يبقيا على حالهما، فيجوز تقديمهما اتفاقا.]

(٧) قوله: امتناع تقديم التابع أولى: ووجه الأولوية: أنه إذا قدم التابع بدون المتبوع الذي هو الفاعل، فقد تقدم على متبوعه وعلى ما يمتنع تقديم متبوعه عليه -وهو الفعل-، فلامتناعه جهتان، بخلاف ما إذا قدم الفاعل، فله جهة واحدة، وتكفي هذه الصورة في الأولوية وإن لم يتحقق الأولوية فيما إذا قدم مع الفاعل مؤخرا عنه على الفعل. وقيل في وجه الأولوية: إن التابع لا يجوز تقديمه اتفاقا ما دام تابعا، بخلاف الفاعل، فقد أجاز بعض الكوفيين تقديمه؛ ولأن الفاعل إذا فسخ عن الفاعلية وقدم يخلفه ضميره، بخلاف التابع إذا قدم؛ فإنه لا يخلفه شيء. (دسوقي)

(٨) قوله: فتجويز إلخ: كان الأولى للمصنف أن يقول: «فامتناع تقديم الفاعل اللفظي دون المعنوي تحكم». حاصله: أن تجويز السكاكي تقديم المعنوي مع بقائه على التابعية دون اللفظي مع بقائه على الفاعلية تحكم. (من دسوقي)

(٩) قوله: وكذا تجويز الفسخ إلخ: هذا جواب عما يقال عن جانب السكاكي: إن الفرق بينهما جواز الفسخ عن التابعية في التابع فلهذا قدم، وامتناع الفسخ عن الفاعلية في الفاعل فلم يقدم. وحاصل الجواب: أن تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل اللفظي تحكم، بل كل منهما يجوز فيه الفسخ والتقديم؛ لأن الفاعلية غير لازم لذات الفاعل، كالتبعية. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: وإلا: [أي إن لم نقل بامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا، بل قلنا بالمنع مطلقا.]

(١١) قوله: وامتناع إلخ: رد لما يقال جوابا عن السكاكي. حاصله: أن كون تجويز التقديم في المعنوي دون الفاعل اللفظي تحكما ممنوع؛ لأن التابع يجوز تقديمه حال كونه تابعا، بل واقع في قوله: «عليك ورحمة الله السلام»، فالمعطوف أعني قوله: «ورحمة الله» مقدم على المتبوع أعني «السلام»، فيقاس عليه التوكيد والبدل. فردَّه الشارح بأن النحاة أجمعوا على امتناع تقديم التابع ما دام تابعا في الاختيار، وفي القول المذكور وقع لضرورة الشعر، فمنع تقديم التابع مكابرة لا يسمع. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والقول بأنه إلخ: هذا جواب سؤال آخر يرد من جانب السكاكي على قول الشارح: «تحكم». تقرير السؤال: أنه ليس بتحكم، بل بينهما فرق؛ لأن المعنوي في الأصل تابع، وتقديم التابع ليجعل مبتدأ لا يلزم عليه محذور؛ إذ غاية ما يلزم عليه خلو المتبوع عن التابع، ولا ضرر فيه، بخلاف الفاعل اللفظي؛ فإن تقديمه ليجعل مبتدأ يلزم عليه خلوّ الفعل من الفاعل، وهو محال. فرده الشارح بأن الخلو عن الفاعل في حالة التقديم والتحويل مجرد اعتبار لا يلزم منه خلو الفعل عن الفاعل بحسب الواقع، على أن في حالة التقديم والتحويل اعتبر في الفعل ضميره، فلم يخل الفعل عن الفاعل في لحظة من اللحظات، فلا فرق بين التابع والفاعل في جواز الفسخ فيهما. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ثم لا نسلم إلخ: عطف على مدخول «إذ» بحسب المعنى، كأنه قيل: وفيه نظر؛ إذ لا نسلم جواز تقديم الفاعل المعنوي، ثم لا نسلم انتفاء إلخ، وهذا منع لقول السكاكي لئلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له سواه. (دسوقي)

(١٤) قوله: لولا تقدير التقديم: جواب «لولا» محذوف، دل عليه ما قبله، أي لولا تقدير التقديم لانتفى التخصيص، والأظهر أن يقال: لولا تقدير التأخير؛ إذ المقدر: التأخير =

أي بغير تقدير التقديم، كما ذكره السكاكي من التهويل وغيره[١] كالتحقير والتنكير والتقليل. والسكاكي وإن لم يصرح بأن لا سبب
سند للمنع — بيان لـ«الغير»
للتخصيص سواه، لكن لزم ذلك من كلامه في «المفتاح» حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط
أي سوى تقدير التقديم — تعليلية — أي تقدير كونه مؤخرا في الأصل على أنه فاعل معنى، ثم قدم
الابتداء،[٢] ثم لا نسلم[٣] امتناع أنَّ يراد المهرِّ شر لا خير، كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر: قدم «شر»؛ لأن المعنى: الذي أهرَّ ذا ناب
أي بالنكرة — أي كيف يكون ممنوعا، والحال أن الشيخ إلخ
من جنس الشر لا من جنس الخير[٤].

ثم قال السكاكي: ويقرب[٥] مِن قبيلِ «هو قام» «زيد قائم»[٦] في التقوي[٧]؛ لتضمُّنه، أي لتضمن «قائم» الضمير، مثل: «قام»،
عطف على «قال» السابق — أي مثل تضمن «قام»
فبه يحصل للحكم التقوي، وشبهه[٨]، أي شبَّه السكاكي مثل «قائم» المتضمن للضمير بالخالي عنه، أي عن الضمير من جهة عدم تغيره
أي بسبب تضمنه للضمير — لتكرر الإسناد؛ لأن القيام مسند مرة لـ«زيد» ومرة لضميره — أي بالجامد — أي قائم
في التكلم والخطاب والغيبة، نحو: «أنا قائم»، و«أنت قائم»، و«هو قائم»، كما لا يتغير الخالي عن الضمير، نحو: «أنا رجل»، و«هو
رجل»، وبهذا الاعتبار[٩] قال: «يقرب»، ولم يقل: «نظيره»، وفي بعض النسخ: «وشَبَهِهِ»[١٠] بلفظ الاسم مجرورًا، عطف على «تضمُّنه»،
لا منصوبا على أنه مفعول معه؛ فإنه تعسف
يعني أنَّ قوله: «يقرب» مشعر بأن فيه شيئا مِن التقوي، وليس مثل التقوي في «زيد قام»، فالأول لتضمنه الضمير، والثاني لشبهه
أي تقوي الذي في «زيد قائم» — الكائن
بالخالي عن الضمير، ولهذا أي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بأنه أي مثل «قائم» مع الضمير، وكذا مع فاعله الظاهر[١١] أيضا
جملة، ولا عومل «قائم» مع الضمير معاملتها، أي معاملة الجملة في البناء في مثل «رجل قائم» و«رجلا قائما» و«رجلٍ قائمٍ».
وكذا مع فاعله الظاهر — بل أعرب مثل المفرد — فإن «قائم» أعرب مع تحمله للضمير في هذه الأحوال

= لا التقديم، ويمكن الجواب بأن المراد من التقديم ما هو المتبادر منه، وهو ما يكون في الأصل مؤخرا ثم قدم، ولا شك أن فرض هذا التقديم إنما هو لغرض التأخير. (كذا في عبد الحكيم وغيره)

(١) قوله: من التهويل وغيره: فلما يحصل التخصيص بهذه الأمور أيضا كما يحصل بتقدير التقديم، فيجوز أن يقال: إن «رجل جاءني» فيه تخصيص باعتبار التهويل وغيره، لا باعتبار التقديم، وحينئذٍ فالقول بانتفاء التخصيص فيه -لولا اعتبار التقديم- لا يسلم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: لفوات شرط الابتداء: وذلك الشرط هو التخصيص، أي لفواته عند عدم ارتكاب هذا الوجه البعيد؛ فإنه يفهم منه أن لا سبب لتخصيص سواه في المنكر. وقد أجاب البعض بأنَّ مراد السكاكي بحصر التخصيص في التقديم: تخصيص مخصوص، لا مطلق التخصيص، وهو تخصيص الجنس، أي «رجل لا امرأة»، أو الواحد، أي «لا رجلان»، كما مر، لا تخصيص النوع أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك، والتخصيص المراد للسكاكي لا يحصل بدون اعتبار التقديم، فصح قوله: «لولا اعتبار التقديم فيه لانتفى عنه التخصيص»، فافهم. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: ثم لا نسلم إلخ: هذا رد لما ادعاه السكاكي من انتفاء تخصيص الجنس في «شر أهر ذا ناب». حاصل الرد: أن الهرير مطلق صوت الكلب، والكلب يصوت تارة للشر وتارة للخير. وقال بعض الفضلاء: الحق ما قال السكاكي من أن المهر لا يكون إلا شرا، وفسر «الهرير» بتصويت الكلب عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه. وجمع عبد الحكيم بين القولين بأن صحة القصر وعدمها مبنية على معنى «الهرير»، فإن كان معناه النباح الغير المعتاد فلا صحة له؛ إذ من المعلوم عند العرب أنه من أمارات وقوع الشر. وإن كان معناه مطلق الصوت -كما في مقدمة الزمخشري- فهو قد يكون للخير وقد يكون للشر، فيصح القصر.

(٤) قوله: لا من جنس الخير: [فبطل حصر الإهرار في الشر، والأصح إخراج الخير منه.]

(٥) قوله: ويقرب إلخ: يعني أن «هو قام» فيه تقوٍّ من غير شبهة، و«زيد قائم» فيه تقوٍّ مع شبهة عدمه، فيكون قريبا منه في إفادة التقوي. (تجريد)

(٦) قوله: زيد قائم: اعترض عليه العصام: أن جعل «زيد قائم» مشتملا على التقوي يقتضي أن لا يقال في مقام الإخبار عن قيام زيد، بل يخص بمقام جواب السائل -أي المتردد- كـ«زيد قام»، ويكذبه النقل، فالحق عدم التقوي كـ«زيد إنسان».

(٧) قوله: في التقوي: إنما اقتصر عليه ولم يقل: «والتخصيص»؛ لفقد شرطه عنده في هذا المثال -أعني «زيد قائم»- وهو جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنه لو أخر تعين كونه مبتدأ عند من يشترط في رفع الوصف الاسم الظاهر الاعتماد، وفاعلا لفظا عند من لم يشترط، فهو نظير قوله: «زيد قام»، ومثله لا يفيد إلَّا التقوي، كما تقدم، فلذا ذكر التقوي دون التخصيص. (من دسوقي)

(٨) قوله: وشبهه: هذا في قوة التعليل لأحد الأمرين اللذين تضمنهما قوله: «ويقرب»، وهو انحطاطه في التقوي عن «هو قام»، كما أن قوله: «لتضمنه» تعليل للأمر الآخر، وهو «أن فيه شيئا من التقوي»، هذا على ضبط «شبهه» بصيغة الماضي، كما هو ظاهر، وأما على ضبطه بصيغة الاسم فقوله: «وشبهه إلخ» تعليل لأحد الأمرين السابق، لا في قوة التعليل له. (دسوقي)

(٩) قوله: وبهذا الاعتبار إلخ: والحاصل: أن «قائم» المتضمن للضمير له جهتان: جهة يشبه بها الفعل، وهي جهة تحمله للضمير، وجهة يشبه بها الاسم الجامد، وهي عدم تغيره في الحالات الثلاثة، فكأنه لا ضمير فيه؛ فبالجهة الأولى قرب من «هو قام» في تقوي الحكم، وبالثانية بعد عنه، فلم يكن نظيره، فلأجل هذا جعله قريبا منه ولم يجعله نظيرا له. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٠) قوله: وشبهه: أي بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة، مصدر مضاف لفاعله بمعنى المماثلة، لا بكسر الشين وسكون الباء، كما توهمه بعضهم؛ لأنه بمعنى «مثل»، وهو لا يناسب المقام ولا يتعدى بالباء. (من قي وغيره)

(١١) قوله: وكذا مع فاعله الظاهر: نحو: زيد قائم أبوه، فـ«قائم أبوه» ليس جملة ولا معاملا معاملتها، وإنما وجه الحكم على «قائم» مع فاعله الظاهر بالإفراد؛ حملا له على المسند للضمير، كما أوضح في «المطول». والحاصل: أن «قائم» إذا رفع الضمير حكموا له مع فاعله بالإفراد؛ لشبهه بالخالي من جهة عدم تغيره في الخطاب والغيبة، وإذا رفع اسما =

ومِمَّا يُرى تقديمه أي ومن المسند إليه الذي يرى تقديمه على المسند، كاللازم[١] لفظ «مثل» و«غير»[٢] إذا استعملا على سبيل

لف ونشر مرتب

الكناية[٣] في نحو: «مثلُك لا يبخل[٤] وغيرُك لا يجود» بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود، مِن غير إرادة[٥] تعريض لغير المخاطب،

وفي الإيجاب نحو: «مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، وغيري بأكثر هذا الناس ينخدع» — حال من لفظ «نحو» المضاف إلى المثالين

بأن يراد[٦] بـ«المثل» و«الغير» إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل، بل المراد نفيُ البخل عنه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفي

تصوير للمنفي وهو إرادة التعريض — أي معين — راجع إلى «المثل» — راجع إلى قوله: «والغير» — بقوله: «مثلك لا يبخل» — عن المخاطب — توجيه للكناية

البخل عمن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل: لزم نفيه عنه، وإثباتُ[٧] الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا[٨] يقوم به،

أي المخاطب — توجيه للكناية في المثال الثاني — أي اقتضاء الجود

وإنما يرى التقديم في مثل هذه الصورة[٩] كاللازم لكونه أي لكون التقديم أعون على المراد بهما، أي بهذين التركيبين؛ لأنَّ الغرض

أي تقديم لفظ «مثل» و«غيره» — أي منهما

منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ[١٠]، والتقديم لإفادة التقوي[١١] أعون على ذلك، وليس معنى قوله: «كاللازم»

أعني الجود وانتفاء البخل — من الصراحة — أي إثبات الحكم بالطريق الأبلغ

أنه قد يقدم وقد لا يقدم، بل المراد أنه كان مقتضى القياس[١٢] أن يجوز التأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلَّا على التقديم، نصَّ عليه في

أي كلمة «مثل» و«غير»

«دلائل الإعجاز».

قائله ابن مالك ومن تبعه — أو ما يجري مجراه

قيل: وقد يقدم المسند إليه المسوَّر بـ«كل»[١٣] على المسند المقرون بحرف النفي؛ لأنه[١٤] أي التقديم دال على العموم، أي على نفي

الواو داخلة في المحكي للاستئناف، أو العطف على ما قبله — أي عموم النفي

الحكم عن كل فرد نحو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان، بخلاف ما لو أُخر نحو: لم يقم كل

يعني المحكوم به — أي كل فرد اتصف بعدم القيام — الجار والمجرور متعلق بـ«نفي» لا بـ«قيام» — المسند إليه

إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، ....

أي المحكوم به، كالقيام — أي الأفراد المجملة التي لم تفصل بكونها كلا أو بعضا

= ظاهرا حكموا عليه بالإفراد حملا له على ما إذا رفع ضميرا ولم ينظروا لكونه كالفعل لا يتفاوت عند الإسناد للظاهر حتى يكون مع فاعله جملة. (من دسوقي)

(١) قوله: كاللازم: والحاصل: أنه لم يقل: «لازما»، بل قال: كـ«اللازم»، إشارة إلى أن القواعد لا تقتضي وجوب التقديم، ولكن اتفق أنهما لم يستعملا في الكناية إلا مقدمين، ،أشبها ما اقتضت القواعد تقديمه، حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية بأن قيل: «لا يبخل مثلك ولا يجود غيرك»، كان كلاما منبوذا عند البلغاء، ولو اقتضت القواعد جوازه. (من قي)

(٢) قوله: مثل وغير: خصهما بالذكر؛ لأنهما المستعملان في كلامهم، والقياس يقتضي أن يكون ما هو بمعناهما كالمماثل والمغاير وغيرهما كذلك. (كذا قال عبد الحكيم)

(٣) قوله: على سبيل الكناية: أي من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم، وبيانه أنك إذا قلت: «مثلك لا يبخل» فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب، أي عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب من هذا العام؛ لأنه متصف بتلك الصفات، فيلزم أنه لا يبخل؛ للزوم حكم الخاص لحكم العام، فقد أطلق اسم الملزوم، وهو نفي البخل عن المماثل، وأريد اللازم، وهو نفيه عن المخاطب، وكذا إذا قيل: «غيرك لا يجود»؛ لأنه إذا نُفي الجود عن الغير على وجه العموم في الغير انحصر الجود فيه على طريق الكناية، فقد استعمل لفظ «الغير» في المعنى الموضوع له وهو نفي الجود عن كل مغاير، وأريد لازمه، وهو إثبات الجود للمخاطب. (من دسوقي)

(٤) قوله: مثلك لا يبخل: المجوز لوقوع النكرة -أعني «مثل وغير»- مبتدأ تخصيصهما بالإضافة، وإن لم يتعرفا به؛ لتوغلهما في الإبهام. (چلپي وغيره)

(٥) قوله: من غير إرادة: أي فإن أريد بالمثل والغير إنسان معين لم يكن تقديمه كاللازم؛ لأن لزوم التقديم إنما كان عند ارتكاب الكناية، وإذا أريد التعريض فلا كناية. (من دسوقي)

(٦) قوله: بأن يراد إلخ: تصوير للمنفي، فالمراد: التعريض اللغوي، وهو الإشارة الإجمالية وعدم التصريح؛ لأنك لم تصرح بالمعرض به بل أبهمته وأجملته، لا الاصطلاحي الآتي بيانه، حتى يرد أنه غير متحقق هنا؛ لأنه إذا كان الكلام مقصودا به الغير أو المثل كان الكلام على الحقيقة لا التعريض. (تجريد)

(٧) قوله: وإثبات: [أي المراد بقوله: «غيرك لا يجود» إثبات الجود له.]

(٨) قوله: مع اقتضائه محلا: من جملة الدليل، وجه الاقتضاء: أن الجود صفة موجودة في الخارج، وكل ما هو كذلك فلا بد له من موصوف، أي محل يقوم به، وليس له إلا محلان: المخاطب، والغير، فإذا انتفي عن الغير تعين أن يقوم بالمخاطب. (دسوقي)

(٩) قوله: هذه الصورة: أي في «مثلك لا يبخل» و«غيرك لا يجود»، فلو قال: «في مثل هاتين الصورتين» كان أظهر. (من تج)

(١٠) قوله: أبلغ: لأن الكناية من باب دعوى الشيء ببينة؛ إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللازم، فقولك: «فلان كثير الرماد» في قوة قولك: «فلان كريم»؛ لأنه كثير الرماد، وكذلك هنا قولك: «غيرك لا يجود» في قوة «أنت تجود؛ لأن غيرك لا يجود». (دسوقي)

(١١) قوله: لإفادة التقوي: علة لقوله: «أعون» مقدم عليه، وكون التقديم أعون عليه؛ لأن الكناية كما تفيد إثبات الحكم بطريق أبلغ، كذلك التقوي يفيده. (من دسوقي)

(١٢) قوله: مقتضى القياس إلخ: وذلك؛ لأن المطلوب من المثالين -وهو إثبات الجود للمخاطب وانتفاء البخل عنه- يحصل بالكناية، وهي حاصلة مع التأخير كالتقديم، فكان مقتضى القياس أن يجوز التأخير؛ لحصول المقصود به أيضا. (قي)

(١٣) قوله: المسور بكل إلخ: ذكر الشارح للتقديم شرطين: **أحدهما**: دخول لفظ «كل» على المسند إليه، **وثانيهما**: كون المسند مقرونا بحرف النفي؛ إذ لو لم يوجد أحد الشرطين لا يجب تقديمه؛ لأنه إذا لم يكن هناك لفظ «الكل» نحو: «زيد لم يقم» لم يجب تقديم المسند إليه؛ لأن التقديم والتأخير سواء فيه؛ لعدم فوات العموم؛ إذ لا عموم فيه، وكذلك إذا لم يكن هناك المسند مقرونا بالنفي لم يجب تقديمه، نحو: «قام كل إنسان وكل إنسان قام»؛ لعدم فوات العموم فيه بالتقديم والتأخير؛ لحصوله مطلقا، قدم المسند إليه أو أخر. (كذا في الحواشي)

(١٤) قوله: لأنه إلخ: يعني إذا كان المسند إليه مستوفيا للشروط المذكورة، وكان المتكلم قصده في تلك الحالة إفادة العموم فيجب عليه أن يقدم المسند إليه وإلا لم يفد العموم، وفات المقصود، فالغرض من قول المصنف: «لأنه دال إلخ» بيان للحال التي لأجلها ارتكب التقديم لا استدلال عقلي. (من قي)

فالتقديم(١) يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير(٢) لا يفيد إلَّا سلب العموم ونفي الشمول. وذلك(٣) أي كون التقديم مفيدًا للعموم دون التأخير؛ لئلا يلزم(٤) ترجيح التأكيد وهو أن يكون لفظ «كل» لتقرير المعنى الحاصل قبله على التأسيس، وهو أن يكون لإفادة معنى جديد مع أنَّ التأسيس راجح؛ لأنَّ الإفادة خير من الإعادة(٥).

أي نفي الحكم عن كل فرد — أي نفي الحكم عن جملة الأفراد — لم يكن حاصلا قبله

وبيان لزوم(٦) ترجيح التأكيد(٧) على التأسيس أمَّا في(٨) صورة التقديم؛ فلأن قولنا: «إنسان لم يقم» موجبة مهملة، أمَّا الإيجاب؛ فلأنه حكم فيها بثبوت عدم القيام للإنسان لا بنفي القيام عنه؛ لأنَّ حرف السلب(٩) وقع جزءا(١٠) من المحمول، وأمَّا الإهمال؛ فلأنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية أفراد الموضوع مع أنَّ الحكم(١١) فيها على ما صدق عليه الإنسان، وإذا كان «إنسان لم يقم» موجبة مهملة يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد(١٢) لا عن كل فرد(١٣)؛ لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود(١٤) الموضوع، نحو: لم يقم(١٥) بعض الإنسان بمعنى أنهما متلازمتان(١٦) في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، وأيا ما كان(١٧) يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق(١٨) نفي القيام عن البعض صدق نفيه(١٩) عما صدق عليه الإنسان في الجملة، ....

أي في المثال الأول بدون الكل — فهي موجبة معدولة المحمول — عطف على «الإيجاب» — مرتبط بقوله: « فلأن قولنا: إنسان لم يقم» موجبة مهملة — علة للزوم ترجيح التأكيد على التأسيس — أي فقط — أي اللازمي — هي قولنا: إنسان لم يقم — أي التحقق — دليل للتلازم — أي بثبوت نفي القيام؛ لأنه معدولة — هذا مدلول السالبة الجزئية — أي ما صدق

---

(١) قوله: فالتقديم: لم يذكر ههنا أداة الحصر كما ذكره في مفاد التأخير؛ لأن عموم السلب يستلزم سلب العموم، بخلاف العكس. (چلپي)

(٢) قوله: والتأخير إلخ: هذا بناء على الغالب، كما سيصرح، وإلا فقد يتوجه القيد في مثله إلى النفي فيفيد عموم السلب، كما في ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (لقمان: ١٨). (كذا قال فاضل الچلپي وغيره)

(٣) قوله: وذلك: أي تقديم المسند إليه المسور بـ«كل» على المسند المقرون بحرف النفي مفيدا لعموم السلب، وتأخيره عنه مفيدا لسلب العموم بدون العكس. (من دسوقي)

(٤) قوله: لئلا يلزم: حاصله أنه لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي، والتأخير مفيدا لنفي العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التأكيد على التأسيس، لكن اللازم باطل؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فالملزوم مثله. فقوله: «مع أن التأسيس راجح إلخ» إشارة إلى المقدمة الاستثنائية يعني لكن اللازم باطل، وبيان الملازمة سيجيء. (كذا في الدسوقي)

(٥) قوله: خير من الإعادة: فيه نظر؛ لأن الإعادة قد تكون متعينة فيما إذا اقتضى الحال التأكيد، كما إذا كان المخاطب منكرا وليس معه ما يزيل إنكاره؛ فإنه يجب التأكيد والإعادة له. وأجيب بأن كون الإفادة خيرا من الإعادة بالنظر للغالب، أو بالنظر لنفس الأمر وقطع النظر عن المقامات والعوارض؛ إذ الأصل عدم الاعتداد بالعارض. (دسوقي)

(٦) قوله: وبيان لزوم إلخ: هذا بيان للملازمة والشرطية السابقة، حاصله أن تقديم المسند إليه المنكر بدون «كل» -نحو: «إنسان لم يقم»- لسلب العموم ونفي الشمول، وتأخيره نحو: «لم يقم إنسان» لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول كلمة «كل» فيهما يجب أن يعكس الأمر لتكون لفظ «كل» للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح. (دسوقي)

(٧) قوله: التأكيد: [أي إن لم يفد تقديم لفظ «كل» عموم السلب وتأخيرها سلب العموم.]

(٨) قوله: أما في إلخ: أي أما لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التقديم لو انعكس الأمر بالتقديم والتأخير. (قي)

(٩) قوله: لأن حرف السلب إلخ: هذا فرق لفظي بين الموجبة المعدولة والسالبة، كما تقرر في موضعه، لكنه جاء في «لم يقم إنسان» أيضا مع أنها سالبة على ما سيجيء. والتحقيق أن الحكم إن كان بسلب الربط فهي سالبة، وإن كان بربط السلب فهي معدولة، فالمحكوم به في «إنسان لم يقم» نسبة سلب القيام إلى فاعل، فهي معدولة، وفي «لم يقم إنسان» سلب نسبة القيام عن إنسان، فهي سالبة. والفرق المعنوي بين السالبة والمعدولة أن الأولى لا تقتضي وجود الموضوع، والثانية تقتضي وجودها. (كذا في عبد الحكيم والتجريد)

(١٠) قوله: وقع جزءا إلخ: إذ لا يمكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب الذي هو «لم»؛ لأن «لم» شديدة الاتصال بالفعل، فلا يفصل بينهما بالرابطة، فاندفع ما يقال: لا يتعين أن تكون معدولة المحمول، تأمل. (تجريد)

(١١) قوله: مع أن الحكم إلخ: هذا من تتمة الدليل على أنها مهملة، وأتى به؛ لئلا ترد القضية الطبعية نحو: الإنسان نوع؛ فإنه لم يذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد، مع أنها لا تسمى مهملة؛ لأن الحكم فيها على الطبيعة دون الأفراد، فمحصل الفرق بينهما أن المهملة وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد لكن الحكم فيها على الأفراد، وأما الطبعية وإن لم يذكر فيها كمية الأفراد كالمهملة لكن ليس الحكم في الطبعية على الأفراد بل على الطبيعة، بخلاف المهملة. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: جملة الأفراد: أي عن الأفراد مجملة، وانتفاء قيام الجملة يصدق بعدم حصوله من بعض وبعدم حصوله من كل واحد، وأيا ما كان يصدق انتفاء القيام عن البعض فهو المحقق. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا عن كل فرد: أي فقط، فلا ينافي قوله الآتي: «أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها». (تجريد)

(١٤) قوله: عند وجود: [أما عند عدم الموضوع فليست في قوتها، بل أعم.]

(١٥) قوله: لم يقم إلخ: مثال للسالبة الجزئية، فمعناها سلب القيام عن بعض أفراد الإنسان، وهذا المعنى يصدق عند انتفاء القيام عن بعض الأفراد دون بعض، وعند انتفائه عن كل فرد. (دسوقي)

(١٦) قوله: متلازمتان: [أي كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر.]

(١٧) قوله: وأيا ما كان إلخ: «ما» زائدة و«كان» تامة، والتنوين عوض عن المضاف إليه، أي: وأيّ حال ثبت، وهو كون الأفراد التي نفي عنها القيام جميع الأفراد أو بعضها يصدق نفي القيام عن البعض، وهو بعينه مدلول السالبة الجزئية، فظهر من هذا ملازمة السالبة الجزئية المهملة. (من دسوقي)

(١٨) قوله: وكلما صدق إلخ: هذا بيان لملازمة المهملة للسالبة الجزئية كما بين عكسها قبل ذلك. حاصله كلما صدق نفي القيام عن البعض الذي هو مدلول السالبة الجزئية صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، وهذا مدلول الموجبة المهملة المعدولة المحمول، فظهر من هذا ملازمة المهملة للسالبة الجزئية. (من تجريد وغيره)

(١٩) قوله: صدق نفيه: [هذا مدلول الموجبة المهملة المعدولة المجهول.]

فهي في قوة السالبة الجزئية[1] المستلزمة نفي الحكم عن الجملة؛ لأن[2] صدق السالبة الجزئية الموجود الموضوع، إما بنفي الحكم عن
(بقطع النظر عن كليتها وبعضيتها — صفة لـ«السالبة الجزئية» — أي المهملة)

كل فرد أو بنفيه عن البعض مع ثبوته للبعض، وأيًا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد دون كل فرد؛ لجواز أن يكون منفيا
(الأفراد المهملة — أي دون النفي عن كل فرد)

عن البعض ثابتا للبعض الآخر، وإذا كان «إنسان لم يقم»[3] بدون «كل» معناه نفي القيام[4] عن جملة الأفراد لا عن كل فرد، فلو كان
(أي ثبوت نفي القيام؛ لكونها موجبة معدولة)

بعد دخول «كل» أيضا معناه كذلك كان «كل» لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي الحكم عن كل فرد؛ ليكون «كل»
(أي معنى «إنسان لم يقم» — لا للتأسيس، فيترجح التأكيد على التأسيس — أي «كل إنسان لم يقم»)

لتأسيس معنى آخر؛ ترجيحًا للتأسيس على التأكيد، وأمَّا في صورة التأخير[5]؛ فلأن قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة مهملة لا سور فيها.
(أي تأخير المسند إليه — تفسير لقوله: «مهملة»)

والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية[6] للنفي عن كل فرد، نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، ولمَّا كان هذا[7] مخالفا لما

عندهم من أنَّ المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله[8]: لورود موضوعها أي موضوع المهملة في سياق النفي[9] حال كونه نكرة غير
(بيان لـ«ما عندهم» — أي ذلك الحكم)

مصدرة بلفظ «كل»؛ فإنه يفيد[10] نفي الحكم عن كل فرد، وإذا كان «لم يقم إنسان» بدون «كل» معناه نفي القيام عن كل فرد، فلو
(لا عن كل فرد)

كان بعد دخول «كل» أيضا كذلك كان «كل» لتأكيد المعنى الأول، فيجب أن يحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد ليكون «كل»
(أي «لم يقم إنسان» — كما كان قبل دخول «كل» — بعد دخول «كل» — أي نفي القيام عن كل فرد)

لتأسيس معنى آخر؛ وذلك[11] لأن لفظة «كل» في هذا المقام لا يفيد إلا أحد هذين المعنيين[12]، فعند انتفاء أحدهما، يثبت الآخر ضرورة.
(أي مقام دخولها على المسند إليه المنكر ومقرونية المسند بحرف النفي — أي نفي القيام عن جملة الأفراد)

فالحاصل أنَّ التقديم[13] بدون «كل» لسلب العموم ونفي الشمول، والتأخير لعموم السلب وشمول النفي، فبعد دخول «كل»
(أي حاصل صورتين مذكورتين — أي السلب الجزئي — أي السلب الكلي — أي تأخير المسند إليه المنكر نحو: لم يقم إنسان)

يجب أن يعكس هذا؛ ليكون «كل» للتأسيس الراجح لا للتأكيد المرجوح.

وفيه نظر؛[14] لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى، يعني[15] الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقم، وعن كلِّ
(أي الأفراد المجملة)

---

(١) قوله: فهي في قوة السالبة الجزئية: تفريع على الدليل السابق بشقيه، يعني ظهر من هذا البيان أن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية بمعنى أنهما متلازمان في التحقق.

(٢) قوله: لأن: [دليل لقول المصنف: «المستلزمة نفي الحكم».]

(٣) قوله: وإذا كان إنسان لم يقم: مرتبط بقوله سابقا: «وإذا كان إنسان لم يقم موجبة مهملة، يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد لا عن كل فرد». (تجريد)

(٤) قوله: معناه نفي القيام: الأولى أن يقول: «ثبوت عدم القيام عن الأفراد مجملة»، إلَّا أن يقال: في الكلام حذف مضاف، أي: محصل معناه، أو المراد: معناه اللازمي لا المطابقي؛ إذ هو ثبوت عدم القيام، ويلزمه نفي القيام. (دسوقي)

(٥) قوله: وأما في صورة التأخير: عطف على قوله السابق: «أما في صورة التقديم»، أي: وأما بيان لزوم ترجيح التأكيد على التأسيس في صورة التأخير فلأن إلخ. (دسوقي بتوضيح)

(٦) قوله: المقتضية: قال الشارح رحمه الله: وإنما قال في الأول: «المستلزمة» وههنا «المقتضية»؛ لأن السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد، ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ «الاستلزام» إلى هذا، بخلاف السالبة الكلية؛ فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد. (مطول)

(٧) قوله: ولما كان هذا: أي الحكم بأن السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية.

(٨) قوله: بينه بقوله: أي فيكون هذا الحكم مخصصا لقولهم: «المهملة السالبة في قوة الجزئية»، فما عندهم من أن المهملة السالبة في قوة الجزئية إنما هو في غير ما موضوعها في سياق النفي، وهو نكرة غير مصدرة بـ«كل»، وهذا صادق بصور ثلاث: أما إذا كان موضوعها معرفة نحو: الإنسان لم يقم، أو نكرة ولم يتقدمه نفي نحو: إنسان لم يقم، أو تقدمه نفي ولكن كانت النكرة مصدرة بـ«كل» نحو: لم يقم كل إنسان، فالمهملة السالبة في هذه الصور في قوة الجزئية، وأما لو كان موضوعها نكرة غير مصدرة بـ«كل» واقعا في سياق النفي، فإنها تكون في قوة السالبة الكلية نحو: لم يقم إنسان. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: لورود موضوعها في سياق النفي: أي وكل نكرة كذلك فهي مفيدة لعموم النفي، وأشار الشارح بقوله: «حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ «كل»» إلى أن حكم المصنف بأن ورود الموضوع في حيز النفي يفيد عموم السلب مقيد بقيدين: أن يكون الموضوع نكرة، وأن لا يصدر بلفظ «كل»، وإلا كان مفيدا لسلب العموم. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإنه يفيد: أي النكرة في سياق النفي، أو الموضوع النكرة في سياق النفي.

(١١) قوله: وذلك: أي وجوب الحمل على نفي القيام عن جملة الأفراد؛ ليكون «كل» للتأسيس ثابت. «لأن لفظ كل إلخ» دفع الشارح بهذا ما يقال: إنه لا يلزم من نفي أحد هذين المعنيين ثبوت المعنى الآخر؛ لجواز أن يثبت معنى آخر غيرهما عند دخول «كل». وحاصل الدفع أنه لم يوجد في هذا المقام معنى آخر غير هذين، فحيث انتفى أحدهما بدخول «كل» ثبت الآخر معها. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذين المعنيين: [نفي القيام عن كل فرد، ونفيه عن جملة الأفراد.]

(١٣) قوله: التقديم: [أي تقديم المسند إليه المنكر نحو: إنسان لم يقم.]

(١٤) قوله: وفيه نظر: أي فيما قاله ذلك القائل نظر، والمصنف لم يمنع شيئا من الحكم الذي ادعاه ذلك القائل، وإنما نازع في صحة دليله، وحاصل ما ذكره المصنف ثلاث منوعات: الأول مشترك بين الصورة الأولى والثانية، وهذا المنع قد أبطله الشارح، والمنعان الآخران فخاصان بالصورة الثانية. (دسوقي)

(١٥) قوله: يعني إلخ: عبر بـ«العناية» في الموضعين؛ لكون المصنف لم يعبر فيما سبق بعنوان الصورة الأولى والصورة الثانية، فخفي المراد منهما. أو أنه أتى بالعناية ههنا؛ =

أي في التركيب الآخر المأتي فيه بـ«كل»

فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان، إنَّما أفاده الإسناد إلى ما أضيف إليه «كل» وهو لفظ «إنسان». وقد

أي النفي عن الجملة في الأولى وعن كل فرد في الثانية

زال[١] ذلك الإسناد المفيد لهذا المعنى بالإسناد إليها[٢] أي إلى «كل»؛ لأنَّ إنسانا صار مضافا إليه فلم يبق مسندا إليه، فتكون أي

وتأنيث الضمير لأن المراد: اللفظة أو الكلمة أو الأداة — فقد زال الإسناد الأولى

على تقدير أن يكون الإسناد إلى «كل» أيضا مفيدًا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى الإنسان تكون «كل» تأسيسًا لا تأكيدًا؛ لأن

التأكيد لفظ يفيد[٣] تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن هذا المعنى حينئذٍ[٤] إنما أفاده الإسناد إلى لفظ «كل»، لا شيء

أي الاصطلاحي — أي لفظ «كل» — أي النفي عن الجملة في الأولى، وعن كل فرد في الثانية

آخر حتى تكون كل تأكيدا له، وحاصل هذا الكلام: أنا لا نسلِّم[٥] أنه لو حمل الكلام بعد «كل» على المعنى الذي حمل عليه قبل

وهو الإسناد إلى الإنسان — أي النظر

«كل» كان «كل» للتأكيد.

ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد التأكيد الاصطلاحي[٦]، أما لو أريد بذلك أن تكون «كل» لإفادة معنى كان

المشار إليه بقوله: «وفيه نظر» — أي التأكيد

حاصلا بدونه، فاندفاع المنع ظاهر[٧]، وحينئذ[٨] يتوجه ما أشار إليه بقوله: ولأن الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو: لم يقم

ولو في تركيب آخر — أي بدون «كل» — عليه — هذا منع ثان

إنسان إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت «كل» على الثاني أي على إفادة النفي عن جملة الأفراد

لأن الخاص يستلزم العام

حتى يكون معنى «لم يقم كل إنسان» نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا تكون «كل» تأسيسًا، بل تأكيدا؛ لأن هذا المعنى كان

«حتى» للتفريع — أي نفي القيام عن الجملة

حاصلا بدونه، وحينئذٍ فلو جعلنا[٩] «لم يقم كل إنسان» لعموم السلب مثلَ «لم يقم إنسان»: لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ

أي بدون كل — وهو تأكيد النفي عن الجملة

لا تأسيس أصلا، بل إنما[١٠] يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ....

لأن لفظ «كل» للتأكيد على كل حال — وهو تأكيد النفي عن كل فرد

= لأن الصورة الأولى في كلام المصنف محتملة لها مع لفظ «كل» وبدونها، والمراد الثاني، فلذا قال: «يعني»، وكذا يقال فيما بعده. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وقد زال إلخ: يعني وشرط التأكيد أن يكون الإسناد واحدًا، وههنا إسنادان، قد زال الأول وقت تحقق الإسناد الثاني، وفي التأكيد يجب تحقق المؤكِّد والمؤكَّد معا، فإذا صار قولنا: «إنسان لم يقم» غير «كل إنسان لم يقم» فكيف يتحقق التوكيد، وإن كان مفادهما واحدا؟!

(٢) قوله: بالإسناد إليها: هذا لا يناسب قواعد المنطقيين؛ لأن الموضوع عندهم ما أضيف إليه «كل»، ولفظ «كل» سور فقط، وحينئذٍ فليس هنا إسنادان، فيكون «كل» للتأكيد -إن حمل الكلام على المعنى الأول- لا للتأسيس. وأجيب بأن المصنف بنى الكلام على اصطلاح النحويين. وقال عبد الحكيم: إن ما ذكره المعترض من أن الموضوع عندهم ما أضيف إليه «كل»، إن أراد أن ذلك موضوع في المعنى فمسلّم، لكن مراد المصنف أن «كل» مسند إليه في اللفظ، فلا خلاف بين قوله وقول المناطقة، وإن أراد أن المضاف إليه بـ«كل» مسند إليه وموضوع في اللفظ، فهو خلاف الواقع؛ لأن المرفوع بالابتدائية لفظ «كل» لا ما أضيف إليه «كل». (من التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: يفيد: أي في تركيب واحد وإسناد واحد كـ«جاء القوم كلهم»، فلفظ «كلهم» يفيد تقوية ما يفيده القوم، وههنا ليس كذلك، بل بطل الإسناد إلى «الإنسان» وقت الإسناد إلى «كل». (تجريد وغيره)

(٤) قوله: حينئذٍ: [أي حين تحول الإسناد إلى لفظ «كل».]

(٥) قوله: لا نسلم إلخ: يعني لو حمل «إنسان لم يقم» و«لم يقم إنسان» بعد دخول لفظ «كل» على ما حملا عليه قبل «كل»، فلا نسلم أن يكون «كل» للتأكيد؛ لأن التأكيد هو ما يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر في تركيب واحد، ومعلوم أنه ليس هنا لفظان في تركيب واحد أكد أحدهما الآخر، بل الموجود إسنادان: إسناد إلى «كل» وإسناد إلى «إنسان»، فلا تأكيد، حتى يلزم ترجيحه على التأسيس، على أن الإسنادين المذكورين لا يجتمعان في حالة واحدة، فوضح بطلان التأكيد. (من الحواشي)

(٦) قوله: الاصطلاحي: [لأن حمل «كل» على التأكيد في الصورة السابقة إنما لا يصح لو أريد التأكيد الاصطلاحي.]

(٧) قوله: ظاهر: [لأنه يصح إطلاق التأكيد على «كل» بهذا المعنى.]

(٨) قوله: وحينئذ: [أي حين اندفاع المنع المذكور] أي حين أريد بالتأكيد المعنى الثاني يتوجه على الصورة الثانية إشكال، وإن اندفع المنع المذكور سابقا. (من تجريد)

(٩) قوله: وحينئذ فلو جعلنا إلخ: أي وحين كون هذا المعنى وهو النفي عن الجملة حاصلا بدون «كل» لو جعلنا «لم يقم كل إنسان» لإفادة النفي عن كل فرد مثلَ «لم يقم إنسان»: لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، كما ادعاه صاحب القيل السابق؛ لأن لفظة «كل» تكون للتأكيد على كل حال. (من الحواشي)

(١٠) قوله: بل إنما إلخ: أي لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، بل يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، وهما تأكيد النفي عن كل فرد، وتأكيد النفي عن جملة. وحاصله: أنه إذا كان كل من النفي عن كل فرد والنفي عن الجملة حاصلا قبل دخول «كل» فبعد دخول «كل» تكون للتأكيد، سواء كانت للنفي عن كل فرد أو عن جملة الأفراد، فإن جعلنا للنفي عن كل فرد -وهو عموم السلب- لزم ترجيح أحد التأكيدين -وهو تأكيد النفي عن كل فرد- على التأكيد الآخر -وهو النفي عن جملة الأفراد-، وإن جعلناه للنفي عن جملة الأفراد -وهو سلب العموم- لزم ترجيح أحد التأكيدين -وهو النفي عن جملة الأفراد- على التأكيد الآخر -وهو النفي عن كل فرد-، وحينئذ فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل على النفي عن جملة الأفراد؛ لأنه لو حمل على النفي عن كل فرد لزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ إذ لا تأسيس أصلا.

وأجاب الشارح في «المطول» عن هذا المنع بأن نفي الحكم عن الجملة إما بأن يكون منفيا عن كل فرد أو بأن يكون منفيا عن بعض الأفراد ثابتا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملا للمعنيين، والمستفاد من «لم يقم إنسان» هو القسم الأول فقط، فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس، فلو جعلنا «لم يقم كل إنسان» للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل، فيكون =

وما يقال[1]: إنَّ دلالة «لم يقم إنسان» على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، ودلالة «لم يقم كل إنسان» عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيدًا: ففيه نظر؛ إذ لو اشترط[2] في التأكيد اتحاد الدلالتين لم يكن «كل إنسان لم يقم» على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تأكيدا؛ لأن دلالة «إنسان لم يقم» على هذا المعنى بطريق الالتزام[3].

وهو تأكيد النفي عن الجملة — أي للنفي عن الجملة — وقد جعله فيما سبق تأكيدا — أي النفي عن الجملة

ولأن النكرة[4] المنفية إذا عمت كان قولنا: «لم يقم إنسان» سالبة كلية لا مهملة، كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها[5] أن الحكم مسلوب عن كل واحد من الأفراد[6]، والبيان لا بد له من مبين، فلا محالة ههنا شيء يدل على أن الحكم فيها على كمية أفراد الموضوع، ولا نعني بالسور سوى هذا[7]، وحينئذ[8] يندفع ما قيل: سماها مهملة باعتبار عدم السور.

منع ثالث — راجع إلى النفي — أي أفراد الموضوع — أي بيان أن الحكم مسلوب عن كل فرد — أي قطعا — وهو وقوع النكرة تحت النفي — أي «لم يقم إنسان»

وقال عبدُ القاهر[9]: إن كانت كلمة «كل» داخلة في حيز النفي بأن أخرت[10] عن أداته، سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا[11]، وسواء كان الخبر فعلًا نحو، شعر:

ما كل[12] ما يتمنى المرء يدركه ... تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن — أي أصحاب السفن — جمع «سفينة»

= تأسيسا قطعا؛ لأن هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله، فتأمل. (دسوقي ومطول)

(١) قوله: وما يقال إلخ: أي من طرف صاحب القيل السابق -وهو ابن مالك- جوابا عن اعتراض المصنف عليه. فحاصل اعتراض المصنف: أنا لا نسلم أنه لو حمل «كل» على الثاني -وهو النفي عن الجملة- يكون تأسيسا، بل هو تأكيد. وحاصل ذلك الجواب: أن «لم يقم إنسان» مدلوله المطابقي نفي الحكم عن كل فرد، وأما النفي عن الجملة فهو لازم له؛ لأن السلب الكلي يستلزم رفع الإيجاب الكلي، فلو قلنا: مدلوله بعد «كل» النفي عن الجملة كان المراد مدلولا مطابقيا، فالنفي عن الجملة بعد دخول «كل» مدلول مطابقي وقبلها كان التزاميا،، وحينئذٍ فلا يكون حمل «لم يقم كل إنسان» على نفي الجملة تأكيدا؛ لعدم اتحاد الدلالتين. (قي)

(٢) قوله: إذ لو اشترط إلخ: حاصل الرد: أن اشتراط اتحاد الدلالتين في التأكيد وإن نفع ذلك القائل ههنا، لكن يخالف فيما سبق، فلم يكن حاسما لمادة الشبهة. وتوضيحه: أن ذلك القائل يقول: إن «إنسان لم يقم» لنفي الحكم عن الجملة، فإذا دخلت كلمة «كل» يجب أن تكون لنفي الحكم عن كل فرد، ولا تجعل لنفي الحكم عن الجملة مثل: «إنسان لم يقم»؛ إذ لو جعل مثله للزم ترجيح التأكيد على التأسيس عنده أيضا، فلو كان هذا القائل يشترط اتحاد الدلالتين في التأكيد لورد عليه أن «إنسان لم يقم» معناه المطابقي ثبوت النفي عن إنسان -أي بعض مبهم-، ويلزمه النفي عن الجملة، فدلالة «إنسان لم يقم» على نفي الحكم عن الجملة بطريق الالتزام، فعلى فرض لو جعلنا «كل إنسان لم يقم» لنفي الحكم عن الجملة لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ لأن دلالة «كل إنسان لم يقم» على هذا المعنى -وهو النفي عن الجملة- بالمطابقة لا بالالتزام، فلا يكون الدلالة متحدة، فيلزمه أن يكون ليس هذا من باب التأكيد، مع أن هذا القائل جعله من باب التوكيد، فثبت أن ذلك القائل لا يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين، فبطل ما أجاب به ههنا من جانب ابن مالك. (كذا في الدسوقي)

(٣) قوله: بطريق الالتزام: [لأن مدلوله المطابقي هو النفي عن إنسان ما، ويلزمه النفي عن الجملة.]

(٤) قوله: ولأن النكرة إلخ: هذا المنع مناقشة لفظية مع صاحب القيل السابق في التسمية فقط، واعتراض عليه بمخالفة اصطلاح القوم. والمناقشة واردة على قوله: «لأن السالبة المهملة في قوة الكلية؛ لورود موضوعها في سياق النفي». وحاصله: أن النكرة المنفية إذا عمت كانت القضية المشتملة عليها سالبة كلية لا مهملة، فتسمية ذلك القائل لها «مهملة» لا يصح، فمحط المنع تسمية الصورة الثانية سالبة مهملة، ولا يخفى أن هذا المنع لا يضر صاحب القيل في مقصوده؛ فإنه مناقشة معه في التسمية فقط. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: فيها: [أي في القضية التي موضوعها نكرة منفية عامة.]

(٦) قوله: الأفراد: [وكل قضية كذلك فهي سالبة كلية.]

(٧) قوله: سوى هذا: أي سوى الشيء الدال على كمية الأفراد لا خصوص «لا شيء» و«لا واحد» مثلا في السلب الكلي، بل المراد بالسور: ما يشمل قرينة الحال، ووقوع النكرة في حيز النفي. (دسوقي)

(٨) قوله: وحينئذٍ: أي حين إذا أردنا بالسور ما يدل على كمية الأفراد وإن لم يكن لفظا: يندفع ما قيل. (دسوقي)

(٩) قوله: وقال عبد القاهر: عطف على قوله: «قيل»، وقد تقدم. فإن قلت: ما ذكره الشيخ عبد القاهر هو عين ما ذكره صاحب القيل السابق، فما فائدة إعادته؟ قلت: فائدة ذلك: الإشارة إلى أن ما ذكره صاحب القيل حق، وأن الباطل دليله. وفي هذا الجواب نظر؛ لأن ذلك معلوم من تخصيص الدليل بالاعتراضات، كما مر على أنه يمكن التنبيه على ذلك بعبارة مختصرة بأن يقول: «وإليه ذهب عبد القاهر»، أو: «وهو صحيح». فالأولى الجواب بأن ما ذكره الشيخ مخالف لما ذكره صاحب القيل؛ لأن تقديم النفي على «كل» يفيد النفي عن الجملة عند صاحب القيل، وهو صادق بالنفي عن كل فرد وبالنفي عن البعض فقط، ويفيد النفي عن بعض الأفراد والثبوت للبعض الآخر عند الشيخ، كما سيأتي، فبينهما العموم والخصوص، فلا يرد السؤال من أصله على أن في كلام عبد القاهر تعميمات وتفصيلات وأمثلة ليست في كلام صاحب القيل السابق؛ إذ كلام صاحب القيل السابق فيما إذا كان لفظ «كل» مسندا إليها، وكلام الشيخ أعم من ذلك، كما ستقف عليه، فلو سلّم عدم المخالفة كان في إعادته هذه الفوائد الآتية. (كذا قال الدسوقي وصاحب التجريد)

(١٠) قوله: بأن أخرت: أي لفظا أو رتبة، وقد مثل للثاني فيما يأتي بقوله: «كل الدراهم لم آخذ»؛ لأن «كل» رتبتها هنا التأخير. والمراد من التأخير: ما يكون بلا فصل. (من تجريد)

(١١) قوله: أو لا: أي لا يكون «كل» معمولة لأداة النفي بأن كانت معمولة للابتداء.

(١٢) قوله: ما كل إلخ: يحتمل أن تكون «ما» حجازية، وأن تكون تميمية، فعلى الأول تكون «كل» معمولة لأداة النفي، وعلى الثاني غير معمولة لها، بل تكون معمولة لعاملها وهو الابتداء، وعلى الصورتين يكون الخبر فعلا، فالشعر يصلح أن يكون مثالا للصورتين، أعني كون «كل» معمولة لحرف النفي بجعل «ما» حجازية، وكون «كل» غير معمولة لأداة النفي بجعلها تميمية. (من دسوقي وتجريد)

أو غير فعل نحو قولك: «ما كل متمنى المرء حاصلا»[١]، أو معمولة للفعل المنفي، الظاهر[٢] أنه عطف على «داخلة»، وليس بسديد[٣]؛ لأن الدخول في حيز النفي شامل لذلك، وكذا لو عطفتها على «أخرت» بمعنى: أو جُعِلَتْ معمولة[٤]؛ لأن التأخير عن أداة النفي أيضا[٥] شامل لذاك[٦]. اللهم[٧] إلَّا أن يخصص التأخير بما إذا لم تدخل[٨] الأداة على فعل عامل في «كل» على ما يشعر به المثال، والمعمول أعم من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا أو تأكيدًا أو غير ذلك[٩]، نحو: ما جاءني القوم كلهم في تأكيد الفاعل، أو: ما جاءني كل القوم في الفاعل. وقدم مثال التأكيد على الفاعل؛ لأنَّ «كلا» أصل فيه، أو: لم آخذ كل الدراهم في المفعول المتأخر، أو: كل الدراهم لم آخذ[١٠] في المفعول المتقدم، وكذا «لم آخذ[١١] الدراهم كلها»، أو «الدراهم كلها لم آخذ».

ففي جميع هذه الصور توجَّه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل الفعل، وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض مما أضيف إليه «كل» إن كانت «كل» في المعنى فاعلا[١٢] للفعل أو الوصف المذكور في الكلام، أو أفاد تعلقه[١٣] أي تعلق الفعل أو الوصف به أي ببعض إن كانت «كل» في المعنى مفعولا[١٤] للفعل أو الوصف، وذلك بدليل الخطاب[١٥] وشهادة الذوق والاستعمال. والحقُّ أن هذا الحكم[١٦] أكثري لا كلي[١٧] بدليل[١٨] قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخۡتَالٖ فَخُورٍ[١٩]﴾ (الحديد: ٢٣) ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة: ٢٧٦) ﴿وَلَا تُطِعۡ[٢٠] كُلَّ حَلَّافٍ[٢١] مَّهِينٍ﴾ (القلم: ١٠).

(حواشي بين السطور: أي قوله: «معمولة» — أي ليس بسديد أيضا — أي لكون «كل» معمولة للنفي — أي تأخير «كل» عن أداة النفي — أي لجعل «كل» معمولة للنفي — أي قوله: «ما كل ما يتمنى المرء إلخ» — لأن العامل في المتبوع عامل في التابع — أي في التأكيد لا في الفاعل، وإن كان الفاعل أصلا في نفسه — مثالان لتأكيد المفعول المتأخر والمتقدم — حل معنى لا حل إعراب — جواب للشرط السابق وهو إن كانت داخلة إلخ — كما في «ما كل ما يتمنى المرء إلخ» — نحو: ما كل الدراهم مأخوذة — أي ثبوت الفعل أو الوصف وتعلقهما بالبعض — متكبر — كثير الإثم — قليل الفهم وحقير — أي جاحد بتحريم الربا)

(١) قوله: حاصلا: بالنصب على أن «ما» حجازية، ويصح الرفع على أنها تميمية، والخبر على كل حال اسم، فيحتمل أن يكون مثالا لما إذا كانت «كل» معمولة لأداة النفي، ولما إذا كانت غير معمولة، والخبر فيهما اسم. (من دسوقي)

(٢) قوله: الظاهر إلخ: وجه الظهور: أن قوله: «معمولة» صفة، وكذا قوله: «داخلة» صفة أيضا، ففيه عطف صفة على مثلها. (من قي)

(٣) قوله: ليس بسديد: لما فيه من عطف الخاص على العام بـ«أو»، وهو ممنوع. (دسوقي)

(٤) قوله: أو جعلت معمولة: يحتمل أن يكون مراد الشارح بهذا أن قول الماتن: «معمولة» بمعنى «جعلت معمولة» فهو اسم يشبه الفعل معطوف على فعل أي «أخرت»، ويحتمل أن «جعلت» مقدر، وهو المعطوف حذف وبقي معموله، وهو قوله: «معمولة». (دسوقي بتوضيح)

(٥) قوله: أيضا: [أي كما أن الدخول في حيز النفي كان شاملا له.]

(٦) قوله: شامل لذاك: لأن تأخيرها عن أداة النفي صادق بأن تكون معمولة للفعل المنفي أو لا، فالأول نحو: «ما أخذت كل الدراهم»، والثاني نحو: «ما كل متمنى المرء حاصل» بالرفع على كون «ما» تميمية. (من قي)

(٧) قوله: اللهم إلخ: جواب عن الاعتراض الوارد على العطف بتخصيص التأخير المذكور سابقا، وعلى هذا التأويل يصح عطف «أو معمولة» على كل واحد من «داخلة» و«أخرت».

(٨) قوله: بما إذا لم تدخل إلخ: أي والمعنى بأن أخرت لفظة «كل» عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو جعلت معمولة للفعل المنفي -هذا على تقدير عطف «معمولة» على «أخرت»-، والمعنى على تقدير عطفها على «داخلة»: إن كانت «كل» داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها، أو كانت معمولة للفعل المنفي. وإذا خص التأخير فقد خص الدخول؛ لأنه تصوير للدخول. (دسوقي)

(٩) قوله: أو غير ذلك: كأن يكون «كل» مجرورا أو ظرفا أو تأكيدا لأحدهما، نحو: «ما مررت بكل القوم» أو «بالقوم كلهم»، أو «ما سرت كل اليوم» أو «اليوم كله». (تج)

(١٠) قوله: كل الدراهم لم آخذ: جعل الفعل منفيا بـ«لم»؛ لأن المنفي بـ«ما» لا يتقدم معموله عليه، بخلاف «لم» و«لا» و«لن» على ما بين في النحو. (مطول)

(١١) قوله: وكذا لم آخذ إلخ: أشار إلى أن المصنف ترك مثالي التأكيد اعتمادا على فهمهما مما سبق كما في «المطول». (تجريد)

(١٢) قوله: في المعنى فاعلا: أي سواء كانت فاعلا في اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا في اللفظ للفاعل للمفعول. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو أفاد تعلقه إلخ: اعلم أن إطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل وإطلاق التعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: في المعنى مفعولا: أي سواء كانت مفعولا في اللفظ أيضا أو لا بأن كانت توكيدا للمفعول. دسوقي)

(١٥) قوله: بدليل الخطاب: أي مفهوم المخالفة مثلا: «ما جاء القوم كلهم» نفي لمجيء الكل، فيفهم منه ثبوت مجيء البعض. (تجريد)

(١٦) قوله: هذا الحكم: أعني قوله: «توجه النفي إلى الشمول، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض». (تجريد)

(١٧) قوله: لا كلي: لأنه قد يتوجه النفي عند وقوع «كل» في حيزه إلى أصل الفعل، ويكون نفي الفعل عن كل فرد بدليل الآيات المذكورة. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: بدليل إلخ: قد يقال: إن كلام الشيخ مبني على أصل الوضع، وإفادة الآيات لشمول النفي ليس من أصل الوضع، وإنما هو بواسطة القرائن والأدلة الخارجية، وهي: تحريم الاختيال وتحريم الكفر وتحريم إطاعة الخلاف، فالآيات مصروفة عن الظاهر بهذه الأدلة الخارجية؛ لأن العمل بمفهوم المخالفة ما لم يعارضه معارض، فقول الشيخ مبني على الأصل والوضع، وإفادة تلك الآيات وأمثالها لشمول النفي بواسطة القرائن، فلا يصح بطلان كلية قول الشيخ. (من قي وتج)

(١٩) قوله: فَخُورٍ: [كثير الفخر على الناس.]

(٢٠) قوله: ولا تطع إلخ: أورد الشارح هذه الآية وإن لم تكن من قبيل النفي الذي كلامنا فيه؛ لأنه نهي؛ إشارة إلى أن النهي كالنفي في الحكم السابق. (من تجريد)

(٢١) قوله: حلاف: [كثير الحلف في الحق والباطل.]

وإلَّا أي وإن لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قُدِّمَتْ(١) على النفي لفظا، ولم تقع(٢) معمولة للفعل المنفي عمَّ النفي كل فرد مِمَّا أضيف إليه كل، وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد، كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم(٣) لمَّا قال له ذو اليدين اسم واحد من الصحابة(٤): أَقُصِرَت الصلاة بالرفع(٥) فاعل(٦) «قصرت» أم نسيتَ يا رسول الله: «كل ذلك لم يكن» هذا قول النبي ﷺ، والمعنى لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي، وعمومُه بوجهين(٧): أحدهما: أنَّ جواب «أم» إمَّا بتعيين أحد الأمرين أو بنفيهما جميعا(٨) تخطئة للمستفهم لا بنفي الجمع(٩) بينهما؛ لأنه عارف بأن الكائن أحدهما. والثاني: ما روي أنه لمَّا قال النبي ﷺ: «كل ذلك لم يكن»، قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان، ومعلوم أن الثبوت للبعض إنما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع، وعليه أي عموم النفي عن كل فرد قوله أي قول أبي النجم، شعر:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تَدَّعي ... عليَّ ذنبا كله لم أصنع

برفع «كله»(١٠) على معنى: لم أصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب(١١). ولإفادة هذا المعنى عدل عن النصب(١٢) المستغني عن الإضمار إلى الرفع المفتقر إليه أي لم أصنعه.

وأمَّا تأخيره أي تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند، وسيجيء بيانه(١٣).

هذا الذي ذُكِر(١٤) من الحذف والذكر والإضمار وغير ذلك في المقامات المذكورة كلُّه مقتضى الظاهر من الحال.

وقد يخرج الكلام على خلافه، أي على خلاف مقتضى الظاهر؛ لاقتضاء الحال إياه،(١٥) فيوضع المضمر موضع المظهر، ....

---

(١) قوله: بأن قدمت إلخ: في هذا التفسير إشارة إلى أن النفي المستفاد من لفظة «وإلا» يتوجه إلى القيد أعني الدخول في حيز النفي، فيفيد وجود النفي في الكلام مع تقديم «كل» عليه، فلا يرد أن انتفاء دخول «كل» في حيز النفي قد يكون بانتفاء النفي في الكلام أصلا، فلا يصح حينئذٍ بقاء قوله الآتي: «عم النفي» على إطلاقه. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: ولم تقع إلخ: قيد به؛ ليخرج «كل الدراهم لم آخذ»؛ فإنها -أي كل- مقدمة على النفي، لكنها معمولة للفعل المنفي، ولو زاد هنا «ورتبة» بعد قوله: «لفظا» لاستغنى عن قوله: «ولم تقع إلخ» تأمل. (تجريد)

(٣) قوله: كقول النبي إلخ: لفظ الحديث من رواية أبي هريرة في «مسلم»: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين. فقام ذو اليدين، فقال: أ قصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن». فقال: قد كان بعض ذلك يا رسول الله، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: «أصدق ذو اليدين»؟. فقالوا: نعم، يا رسول الله. فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة، ثم سجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم.

(٤) قوله: اسم واحد من الصحابة: [أي لقبه، واسمه خرباق، وقيل: عرباض.]

(٥) قوله: بالرفع: أي لا بالنصب بجعل «أقصرتَ» كـ«أكرمتَ» فاعله ضمير النبي ﷺ. (قي)

(٦) قوله: فاعل: هذا على رواية «أقصُرت» بالبناء للفاعل، وروي أيضا بضم القاف وكسر الصاد على البناء للمفعول، وعليه «فالصلاة» نائب فاعل. (تجريد)

(٧) قوله: بوجهين: أي كون المراد من قوله ﷺ: «كل ذلك لم يكن» نفي كل واحد من القصر والنسيان ثابت بوجهين، والوجه الثالث: أنه ورد في بعض الطرق: «لم أنس ولم تقصر»، وهو صريح في نفي كل واحد من الأمرين.

(٨) قوله: بنفيهما جميعا: [وليس في كلامه ﷺ تعيين أحد الأمرين، فلزم أن مراده نفي كل منهما.]

(٩) قوله: لا بنفي الجمع إلخ: حاصله: أنه إذا قيل: أزيد قائم أم عمرو؟ فإنه يجاب بتعيين أحدهما بأن يقال: «قام عمرو»، أو بنفي كل منهما بأن يقال: «لم يقم واحد منهما»، ولا يجاب بنفي الجمع بأن يقال: «لم يقوما معا بل القائم أحدهما»؛ لأن هذا الجواب لا يفيد السائل شيئا؛ لأنه عالم أن أحدهما قائم ولم يعلم عينه، فكذلك ههنا لا يصح أن يكون مراد النبي ﷺ: لم يقعا جميعا أي بل الواقع أحدهما؛ فإنه لا يصلح جوابا. بقي أنه قد يكون جواب «أم» بإثبات الأمرين أيضا، لكن لم يذكره الشارح؛ لأنه غير متأت في الحديث، فاقتصر على الاحتمالين السابقين. (من الدسوقي وغيره)

(١٠) قوله: برفع كله: أي على أنه مبتدأ خبره جملة «لم أصنع»، والرابط محذوف. (دسوقي)

(١١) قوله: من الذنوب: قال عبد الحكيم: فيه إشارة إلى أن النكرة أعني «ذنبا» للعموم، وإن كانت في الإثبات بقرينة المقام. وقال الجلبي: فيه إشارة إلى أن المراد من الذنب هنا: الذنوب؛ لأنه اسم جنس يقع على القليل والكثير. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: عدل عن النصب: [لأن النصب إنما يفيد سلب العموم، وهو خلاف المقصود.]

(١٣) قوله: وسيجيء بيانه: فإن قلت: هلا أتى بالنكات هنا وأحال فيما يأتي على ما هنا؛ ليكون إحالة على معلوم بخلاف ما سلكه؛ فإنه إحالة على غير معلوم؟ فالجواب ما نقل عن «الأطول»: أن المصنف إنما فعل ذلك؛ إشارة إلى أن التأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، وإنما هو من ضرورياتها ولوازمها، ومقتضى الحال إنما هو التقديم للمسند، فيلزم منه تأخير المسند إليه. (دسوقي بزيادة)

(١٤) قوله: الذي ذكر: فيه إشارة إلى أن إفراد اسم الإشارة مع أن المشار إليه متعدد لتأوله بالمذكور. (تجريد)

(١٥) قوله: لاقتضاء الحال إياه: أي لاقتضاء باطن الحال إياه؛ لعروض اعتبار آخر ألطف من الظاهر. (دسوقي)

كقولهم[١]: «نعم رجلا زيد» مكان «نعم الرجل»؛ فإنَّ مقتضى الظاهر في هذا المقام: هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه[٢]، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود[٣] في الذهن، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل[٤].

أي بخصوصه — أي في «نعم» — لا في الخارج — أي تفسير المتعقل — أي لا بمعرفة

وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظهر في أحد القولين[٥]، أي قولِ مَن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف[٦]، وأمَّا مَن يجعله مبتدأ، و«نعم رجلا» خبره، فيحتمل[٧] عنده أن يكون[٨] الضمير عائدا إلى المخصوص وهو مقدم تقديرًا، ويكون[٩] التزام إفراد الضمير -حيث لم يقل: نعما ونعموا- من خواصِّ هذا الباب؛ لكونه من[١٠] الأفعال الجامدة.

أي «نعم رجلا» — تفسير لأحد القولين لا للقولين — فلا يكون من هذا الباب — أي نعموا رجالا الزيدون — أي نعما رجلين الزيدان — حتى ذهب بعضهم إلى أنه اسم

وقولهم: «هو أو هي زيد عالم» مكان الشأن أو القصة[١١]، فالإضمار فيه أيضا خلاف مقتضى الظاهر؛ لعدم التقدم[١٢]. واعلم[١٣] أنَّ الاستعمال على أنَّ[١٤] ضمير الشأن إنما يؤنث إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة[١٥]، نحو: «هي هند مليحة»، فقوله: «هي زيد عالم» مجرد قياس[١٦].

لف ونشر مرتب — أي تقدم المسند إليه — أي جار على أن ضمير الشأن إنما يؤنث إلخ — أي في الجملة المفسرة للضمير — أي قياس مجرد عن السماع

ثم علل وضع المضمر موضع المظهر في البابين بقوله: ليتمكَّن ما يعقبه[١٧] أي يعقب ذلك الضمير، أي يجيء على عقبه في ذهن

أي «باب نعم» و«باب ضمير الشأن» — لفظ «على» لشدة اللصوق

---

(١) قوله: كقولهم: أي قول العرب ابتداء من غير جري ذكر المسند إليه لفظا أو تقديرا. (تجريد)

(٢) قوله: وعدم قرينة تدل عليه: فيه إشارة إلى أن الموجب للإضمار أحد الأمرين: إما تقدم المرجع أو قرينة تدل عليه، فإذا فقدا كان مقتضى الظاهر الإتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير. فمقام «نعم الرجل» مقام إظهار؛ لعدم وجود الأمرين اللذين يقتضيان الإضمار. فإذا قلت: «نعم رجلا زيد» بإضمار المسند إليه كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر؛ لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظاهر، وهو حصول الإبهام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح والذم العامين، أي من غير تعيين الخصلة. (دسوقي)

(٣) قوله: إلى متعقل معهود: أي إلى شيء معقول في الذهن مبهم، بأن يكون رجلا أو أكثر، فإذا أتي برجل مثلا الذي هو تمييز وتفسير له علم جنس ذلك المتعقل دون شخصه. فما زال الإبهام حاصلا في الجملة، فإذا ذكر المخصوص بعد ذلك تعين شخصه. وإنما اعتبر في ذلك المتعقل كونه مبهما؛ لأجل أن يحصل الإبهام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب أعني باب نعم. (من دسوقي)

(٤) قوله: ليعلم جنس المتعقل: أي فقط دون شخصه؛ ليحصل الإبهام ثم التعيين الحاصل المخصوص، بخلاف المعرفة؛ فإن بها يعلم شخص المتعقل كما يعلم جنسه فيفوت الإبهام ثم التعيين الذي كان مقصودا في باب نعم. (من تجريد)

(٥) قوله: في أحد القولين: أي المشهورين، فلا ينافي أن هناك قولا آخر، وهو جعل المخصوص مبتدأ وخبره محذوف. (الدسوقي)

(٦) قوله: خبر مبتدأ محذوف: لأنه لما تقدم ذكر الفاعل مبهما قدر السؤال عنه بـ«مَن هذا؟»، فأجيب بقوله: «هو زيد». (تجريد)

(٧) قوله: فيحتمل إلخ: ويحتمل أن يكون الضمير في «نعم» راجعا إلى المتعقل الذهني مثل القول السابق، لا إلى «زيد» المبتدأ، وعليه فيكون من هذا الباب، كذا قيل، وفيه نظر؛ إذ هو على هذا الاحتمال إنما يكون من باب وضع المضمر المبهم موضع المضمر المعين، لا من وضع المضمر موضع المظهر، فلا يكون كونه من هذا الباب على هذا الاحتمال صحيحا أيضا. (من الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: أن يكون إلخ: فإن قلت: على هذا الاحتمال أين الرابط الذي يربط الجملة الواقعة خبرا بالمبتدأ؟ قلت: الرابط العموم الذي في الضمير الشامل للمبتدأ، كما في صورة الفاعل المظهر، فكأنه قيل: «زيد نعم هو»، أي مطلق شيء الذي زيد من جملته، فـ«زيد» ذكر مرتين أولا بخصوصه وثانيا من حيث دخوله في جملة مرجع الضمير. (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: ويكون إلخ: جواب عما يقال: إذا كانت الضمير عائدا إلى المخصوص فيلزم تثنية الضمير وجمعه إذا كان المخصوص مثنى أو مجموعا، مع أنه ليس كذلك. (قي)

(١٠) قوله: لكونه من إلخ: أي لمشابهته للاسم الجامد في عدم التصرف. ويرد على هذا: أن ليس من الأفعال الجامدة، مع أنه يجب مطابقة الضمير المتصل بها لمرجعه. (من المطول والتجريد)

(١١) قوله: مكان الشأن أو القصة: يشير إلى أن التذكير باعتبار الشأن والتأنيث باعتبار القصة. فإن قيل: كيف يصح «هو زيد عالم» مثلا، مع أنه لا رابط في الجملة الواقعة خبرا؟

قلت: الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لا تحتاج لرابط؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن عين المبتدأ فهي في حكم المفرد فلا يحتاج لرابط، فمعنى «هو زيد عالم»: أن الشأن والحديث أن زيدا عالم، فالخبر -أي زيد عالم- عين المبتدأ أي الشأن والحديث، وكذا لا يحتاج الرابط في كل جملة تكون عين المبتدأ نحو: «قولي: زيد منطلق». (دسوقي بتصرف ما)

(١٢) قوله: لعدم التقدم: [فإيراده ضميرا مخالف للظاهر إلا أن الحال تقتضيه لنكتة.]

(١٣) قوله: واعلم إلخ: قصد الشارح بهذا الاعتراض على قول المصنف «وقولهم: هو أو هي زيد عالم»؛ فإنه يقتضي صحة استعمال «هي زيد عالم». (من الدسوقي)

(١٤) قوله: على أن إلخ: فيه إشارة إلى أن ضمير الشأن والقصة واحد في المعنى. وإنما اصطلحوا على أن الجملة المفسرة للضمير إذا كان فيها مؤنث غير فضلة ولا شبيها بالفضلة، فإن الضمير يؤنث ويقال له: «ضمير القصة»، وإلا ذكر ويقال له: «ضمير الشأن». (دسوقي)

(١٥) قوله: غير فضلة إلخ: أي ولا شبيها بالفضلة. فمثال الفضلة نحو: «إنها بنيت غرفة»، ومثال شبيه الفضلة نحو: «إنها كان القرآن معجزة»؛ لأن «المعجزة» في المثال وإن لم يكن في الأصل فضلة، لكنه منصوب كالفضلات، فلا يؤنث الضمير في المثالين، بل يقال فيها: «إنه». وإنما اشترط كونه المؤنث غير فضلة وشبيها بها؛ لأن الضمير مقصود لهم فلا تراعى مطابقته للفضلات. (من دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: مجرد قياس: أي قياس على قولهم: «هي هند مليحة» بجامع عود الضمير في كل إلى القصة مجرد عن السماع والاستعمال، وحينئذ فلا يصح قول المصنف: «وقولهم: هو أو هي زيد عالم» المفهوم منه أن ذلك مسموع. (من دسوقي)

(١٧) قوله: ليتمكن ما يعقبه إلخ: إن قلت: هذا التمكن الحاصل في ضمير الشأن يحصل =

السامع؛ لأنه أي السامع إذا لم يفهم منه أي من الضمير معنى انتظره أي انتظر السامع ما يعقب الضمير؛ ليفهم منه معنى، فيتمكَّن بعد وروده فضل تمكُّن (أي تمكنا فاضلا زائدا)؛ لأنَّ المحصول بعد الطلب أعزُّ من المنساق(1) بلا تَعَب، ولا يخفى أن هذا(2) لا يحسن في باب «نعم(3)»؛ لأنَّ السامع(4) ما لم يسمع المفسِّر لم يعلم(5) أنَّ فيه (أي في «نعم») ضميرًا، فلا يتحقَّق(6) فيه الشوق والانتظار.

وقد يعكس (معمول لـ«يعكس») وضع المضمر موضع المظهر، أي يوضع المظهر موضع المضمر (بيان للعكس)، فإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمر اسم إشارة، فلكمالِ العناية(7) بتمييزه، أي تمييز المسند إليه؛ لاختصاصه(8) بحكم بديع (عجيب)، كقوله(9): شعر: كم (خبرية مضافة إلى مميزها، مرفوع على الابتداء) عاقلٍ عاقلٍ هو وصف «عاقل»(10) الأول بمعنى: كامل العقل متناه فيه أَعْيَتْ (خبر) أي أعيته وأعجزته (فيكون متعديا)، أو أعيت عليه وصعبت (فيكون لازما) مذاهبُه أي طرق معاشه (تفسير لما قبله)، وجاهلٍ جاهلٍ(11) تلقاه مرزوقا: هذا(12) الذي ترك الأوهامَ (أي العقول) حائرة (أي متحيرة)، وصيَّر (أي صير) العالم النحرير أي المتقن، من «نحر الأمور علما»(13): أتقنها زنديقا (بكسر الزاء) كافرا نافيا للصانع(14) العدل الحكيم. فقوله: «هذا» إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه الإضمار(15)، فعدل إلى اسم الإشارة؛ لكمال العناية (أي عناية المتكلم) بتمييزه (أي المسند إليه)؛ ليري السامعين أن هذا الشيء المتميز المتعين (أي كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا) هو الذي له الحكم العجيب -وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا-، فالحكم البديع(16) (أي الحكم العجيب) هو الذي أثبت (أي جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا) للمسند إليه (والمسند إليه كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا) المعبر عنه باسم الإشارة (أي «هذا»)، أو التهكمِ عطف على «كمال العناية»(17) بالسامع ....

= بقولك: «الشأن زيد عالم» أيضا من غير التزام خلاف الظاهر، فلا يختص الإضمار بالتشوق. قلت: هذا ممنوع؛ إذ السامع متى سمع الاسم المظهر فهم منه مدلوله، ولو إجمالا، بخلاف الضمير الغائب؛ فإنه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا في ذهن المتكلم، وأما إن ذلك المرجع ما هو فلا يفهم من نفس ذلك الضمير بحسب الوضع، فلم يشتد الإبهام في الاسم المظهر مثل الضمير، فلا يتحقق فيه التشوق. (من دسوقي)

(1) قوله: أعز من المنساق: وجه الأعزية أن فيه أمرين: لذة العلم، ودفع ألم الشوق، بخلاف المنساق بلا تعب؛ فإن فيه الأول فقط، ولا يخفى أن اللذة المشتملة على دفع الألم أعلى من اللذة الموجودة بدونه. (تجريد)

(2) قوله: أن هذا: [أي ما ذكر من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره.]

(3) قوله: هذا لا يحسن في باب نعم: أي التعليل الذي ذكره الماتن لوضع المضمر موضع المظهر لا يحسن في «باب نعم»؛ لأن السامع ما لم يسمع المفسر لا يعلم بمجرد سماع «نعم» أن فيه ضميرا، فلا يتشوق ولا ينتظر لمرجعه، فالتعليل المذكور إنما يحسن في ضمير الشأن فقط، لكن لا مطلقا، بل إذا كان ضمير الشأن بارزا مثل: «هو زيد عالم»، أما إذا كان مستترا نحو: «كان زيد قائم»، فحاله كحال «باب نعم» في عدم التشوق والانتظار، فلا يحسن التعليل فيه أيضًا، تأمل. (من المطول والدسوقي)

(4) قوله: لأن السامع إلخ: لا يخفى أنه بمجرد سماع الفعل تنتظر النفس للفاعل؛ لأنه لا بدَّ لكل فعل من فاعل، لكنهم لم يعتدُّوا بهذا الانتظار؛ لعدم تمامه من حيث إن النفس تعلم أنه لا بد من مجيئه، والانتظار التام إنما يتحقق إذا وجد محل ما ينتظر ولم يجئ، كما في ضمير الشأن؛ فإن حق الضمير أن يتقدم مرجعه ولو تقديرا، فإذا وجد محله ولم يوجد يتحقق الانتظار حينئذ. (تجريد)

(5) قوله: لم يعلم إلخ: اعترض عليه الفاضل اللاهوري والفاضل الجلبي: بأنه يجوز أن يكون مراد المصنف من التمكن في ذهن السامع ما يعقبه بعد العلم بالضمير لا ينحصر في سماع المفسر؛ لجواز علمه بقرينة أخرى، فيتحقق الشوق والانتظار، ولعله لذلك لم يقل الشارح: «لا يصح في باب نعم».

(6) قوله: فلا يتحقق إلخ: [فلا يكون تعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب «نعم» بما ذكره سديدا.]

(7) قوله: فلكمال العناية: أي فلأجل إفادة أن المتكلم اعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه في معرض المحسوس. (دسوقي)

(8) قوله: لاختصاصه: أي إنما يعتني المتكلم اعتناء كاملا بتخصيصه وتمييزه؛ لاختصاصه، أي لكون مدلوله مختصا بحكم أي بأمر محكوم به عليه بديع. (من دسوقي)

(9) قوله: كقوله: أي قول أحمد بن يحيى بن إسحاق الراوندي -بفتح الواو- وراوند قرية، والأكثر على أنه كان زنديقا. وقيل: إنه كان من الأولياء، وقبل البيت المذكور:

سبحان من وضع الأشياء موضعها ... وفرق العز والإذلال تفريقا

والله أعلم. (كذا في الدسوقي وغيرها)

(10) قوله: هو وصف عاقل إلخ: [أي ليس بتأكيد لفظي، كما يوهم.]

(11) قوله: وجاهل جاهل: [أي وكم جاهل كامل الجهل.]

(12) قوله: هذا: أي الحكم السابق، وهو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا.

(13) قوله: من نحر الأمور علما: تمييز محول عن المفعول، والأصل: «نحر علم الأمور» أي أتقنه. وتفسير «النحر» بـ«الإتقان». تفسير مجازي، علاقته المشابهة في إزالة ما به الضرر؛ فإن القتل والذبح الذي هو معنى النحر الحقيقي يزيل الدماء والرطوبات التي بالحيوان، والإتقان يزيل الشكوك والشبهات. (تجريد)

(14) قوله: نافيا للصانع: قائلا: لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك. (مطول)

(15) قوله: فكان القياس فيه الإضمار: بأن يقال: «هما» مثلا بدل «هذا»، وإنما كان القياس الإضمار؛ لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس، والإشارة يكون حقيقة في المحسوس. (قي)

(16) قوله: فالحكم البديع إلخ: أشار بذلك لرد ما قال بعضهم: إن الحكم البديع كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع: أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعا: أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفى ما فيه من التعسف؛ لأنه يلزم عليه اختصاص الشيء بنفسه، فالحق ما قاله الشارح من اختلاف المسند إليه المعبر عنه باسم الإشارة والحكم البديع المختص به، فالمسند إليه هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا، والحكم البديع المختص به أي الثابت له: جعل الأوهام حائرة والعالم زنديقا. (من دسوقي وغيره)

(17) قوله: عطف على كمال العناية: كان الظاهر أن يكون قوله: «أو التهكم» معطوفا =

كما إذا كان[١] السامع فاقد البصر، أو لا يكون[٢] ثمه مشار إليه أصلا، أو النداء[٣] على كمال بلادته أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس أو على كمال فطانته[٤]، بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس، أو ادعاء[٥] كمال ظهوره أي ظهور المسند إليه، وعليه أي وعلى وضع اسم الإشارة موضع المضمر؛ لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب أي غير باب المسند إليه، شعر: تعاللتِ[٦] أي أظهرت العلة[٧] والمرض كي أشجى[٨] أي أحزن من شجِي -بالكسر-: صار حزينا، لا من «شجى بالعظم» -بالفتح- بمعنى: نشب في حلقه، وما بكِ علة :: تريدين قتلي، قد ظفرتِ بذلك[٩] أي بقتلي، كان مقتضى الظاهر أن يقول: «به»؛ لأنه ليس بمحسوس، فعدل إلى «ذلك»؛ إشارة إلى أن قتله قد ظهر ظهور المحسوس.

وإن كان المظهر الذي وضع موضع المضمر غيره أي غير اسم الإشارة، فلزيادة التمكن[١٠]، أي جعل المسند إليه متمكنا عند السامع نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾[١١] (الإخلاص: ١،٢) أي الذي يصمد إليه ويقصد في الحوائج -مِن «صمد إليه» إذا قصد- ولم يقل: «هو الصمد»[١٢]؛ لزيادة التمكن[١٣]. ونظيره[١٤] أي نظير ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة

= على «الاختصاص»، ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية -كما صرح في «المفتاح»- إلا أنه لما كان يورد عليه أن قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز، بل يقتضي اسم الإشارة، سواء قصد به كمال العناية بتمييز أم لا: جعله الشارح عطفا على «كمال العناية» دون «الاختصاص»، حتى لا يرد السؤال المذكور. (من چلپي على المطول)

(١) قوله: كما إذا كان إلخ: كما لو قال لك الأعمى: «من ضربني؟» فقلت له: «هذا ضربك»، فكان مقتضى الظاهر أن يقال له: «هو زيد»؛ لتقدم المرجع في السؤال، لكنه عدل عن مقتضى الظاهر، وأتى بالاسم الظاهر محل الضمير قصدا للتهكم والاستهزاء به، حيث عبرت له بما هو موضوع للمحسوس بحاسة البصير فنزلته منزلة البصير تهكما به. (دسوقي)

(٢) قوله: أو لا يكون إلخ: وهذا مقابل لمحذوف، والأصل سواء كان ثمه مشار إليه محسوس أو لم يكن ثمه مشار إليه أصلا أي محسوس، فالمنفي المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا، كما إذا قال لك الأعمى: «من ضربني؟» فقلت: «هذا ضربك» مشيرا للخلاء مثلا استهزاء به مكان «هو زيد»؛ لتقدم المرجع في السؤال. وقرر بعض الأشياخ أن قوله: «أو لا يكون» مقابل لقوله: «فاقد البصر»، أي أو لم يكن فاقد البصر، لكن لم يكن ثمه مشار إليه أصلا -أي محسوس- كما إذا قال لك البصير: «من ضربني؟» فقلت: «هذا ضربك» مشيرا لأمر عدمي كالخلاء. وقد علم من هذا أن كون المشار إليه غير حاضر حسا لا يمنع من كون المقام مقام إضمار؛ لتقدم المرجع في السؤال. وبهذا اندفع ما يقال: إذا لم يكن ثمه مشار إليه أصلا، لم يكن هناك مرجع للضمير، فلا يكون المقام للضمير؛ لتوقفه على المرجع، فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر. (من دسوقي)

(٣) قوله: أو النداء إلخ: عطف على «التهكم» أي يوضع اسم الإشارة موضع المضمر؛ لأجل التنبيه على بلادة السامع. فإذا قال قائل: «من عالم البلد؟» مثلا فقيل له: «ذلك زيد»، كان ذلك القول مكان «هو زيد»؛ لأن المحل للضمير؛ لتقدم المرجع، فالإتيان باسم الإشارة خلاف مقتضى الظاهر وعدل إليه إيماء إلى كمال بلادة ذلك السامع بأنه لا يدرك إلا المحسوس. (من دسوقي)

(٤) قوله: أو على كمال فطانته: حاصله: أن المتكلم يستعمل اسم الإشارة الذي أصله المحسوس في المعنى الغامض الخفي؛ إيماء إلى أن السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوسات، وذلك كقول المدرس بعد تقرير مسألة غامضة: «وهذه عند فلان ظاهرة» مدحا له وتعريضا بغيره، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وهي ظاهرة عند فلان»؛ لتقدم المرجع، لكن عدل عن مقتضى الظاهر؛ للتنبيه على كمال فطانة ذلك السامع. (من الدسوقي)

(٥) قوله: أو ادعاء إلخ: أي يوضع اسم الإشارة مكان المضمر؛ لادعاء كمال ظهور المسند إليه عند المتكلم، حتى كأنه محسوس بالبصر، ولو لم يكن ظاهرا في نفسه، كقول القائل عند الجدال وتقرير مسألة أنكرها الخصم: «هذه ظاهرة أو مسلمة»، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وهي ظاهرة»، لكنه عدل إلى اسم الإشارة؛ ادعاء لكمال ظهوره. (دسوقي)

(٦) قوله: تعاللت إلخ: [هو قول عبد الله بن دمينة، مصغرا على وزن «عرينة».]

(٧) قوله: أي أظهرت العلة: لأن «التفاعل» يستعمل في إظهار ما لم يكن كـ«تعارج» أي أظهر العرج ولم يكن به عرج. (دسوقي)

(٨) قوله: أشجى: أي أحزن من شجي يشجى على حد «علم يعلم»، وأما شجا يشجو فهو متعد، يقال: «شجاني هذا الأمر» أي أحزنني. (مطول)

(٩) قوله: قد ظفرت بذلك: [استئناف وجواب لما يقال: «هل ظفرت بذلك المراد؟»]

(١٠) قوله: فلزيادة التمكن: ووجه إفادة الظاهر التمكنَ دون المضمر: أن المضمر لا يخلو عن إبهام في الدلالة، بخلاف المظهر لا سيما ما يقطع الاشتراك من أصله، كالعلم، فإذا أُلقي للسامع ما لا إبهام فيه تمكن من ذهنه. (من دسوقي)

(١١) قوله: الله الصمد: لم يورد العاطفة بين الجملتين؛ لكمال الازدواج بينهما؛ فإن الثانية كالتتمة للأولى، وتعريف «الصمد» مع تنكير «أحد»؛ لعلمهم بصمديته تعالى، بخلاف أحديته. (چلپي)

(١٢) قوله: ولم يقل هو الصمد: أي مع أنه مقتضى الظاهر؛ لتقدم المرجع. (دسوقي)

(١٣) قوله: لزيادة التمكن: أي لأنه لو قال: «هو الصمد» لكان فيه استحضار للذات بالضمير، لكن لم يكن فيه تمكن وتقرر؛ لأن في الضمير إبهاما ما، بخلاف المظهر؛ فإنه أدل على التمكن، لا سيما إذا كان علما؛ لأنه قاطع للاشتراك من أصله. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ونظيره: مبتدأ، وقوله: «بالحق» خبر، وقوله: «من غيره» حال منه، أي حال كون تلك الآية من غيره، وهي حال مؤكدة؛ إذ كونها من غيره معلوم من كونها نظيرا. (دسوقي رحمه الله)

التمكن، من غيره أي غير باب المسند إليه: ﴿وَبِٱلۡحَقِّ﴾(١) أي بالحكمة(٢) المقتضية للإنزال ﴿أَنزَلۡنَٰهُ﴾ أي القرآن ﴿وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلَ﴾ حيث(٣)
خبر — حال من الخبر — (الإسراء: ١٠٥)

لم يقل: «وبه نزل»، أو إدخال الرَّوع عطف على «زيادة التمكن» في ضمير السامع وتربية المهابة، وهذا كالتأكيد(٤) لإدخال الروع، أو
الخوف، وزنًا ومعنًى — أي قلبه — العظمة

تقوية داعي المأمور(٥)، ومثالهما أي مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية قول الخلفاء: «أمير المؤمنين يأمرك بكذا»(٦) مكان «أنا
من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله

آمُرك»، وعليه أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور من غيره أي من غير باب المسند إليه: ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ
أي الذي هو مقتضى الظاهر؛ لأن المقام للتكلم — دون إدخال الروع — أي بعد المشاورة ووضوح الرأي

عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ حيث لم يقل: «علي»؛ لما في لفظ «الله»(٧) من تقوية الداعي إلى التوكل عليه؛ لدلالته على ذات موصوفة بصفات كاملة من
(آل عمران: ١٥٩) — أي مع أن المقام يقتضيه؛ لأنه للمتكلم

القدرة وغيرها، أو الاستعطاف(٨) أي طلب العَطف والرحمة كقوله: شعر:
عطف تفسير
منسوب إلى سيدنا علي كرم الله وجهه.

إلهي عبدك العاصي أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
أي أتى باب توبتك — حال من فاعل «أتاك» — أي سألك

لم يقل: «أنا العاصي(٩)»؛ لما في لفظ «عبدك» من التخضع واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة.

قال السكاكي: هذا أعني نقل(١٠) الكلام من الحكاية(١١) إلى الغيبة غير مختص(١٢) بالمسند إليه ولا النقل مطلقا(١٣) بهذا القدر أي بأن
المستفادة من الاسم الظاهر

يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخلو(١٤) العبارة عن تسامح، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا أي سواء كان(١٥) في المسند
تفسير لـ«هذا القدر»

إليه أو غيره، وسواء كان كل منها واردًا في الكلام(١٦) أو كان مقتضى الظاهر إيراده ينقل إلى الآخر. ....
من التكلم والخطاب وغيره — كما في الأمثلة التي مضت

---

(١) قوله: وبالحق: كون هذا المثال من قبيل وضع المظهر موضع المضمر إذا فسر الحق الثاني بما فسر به الأول منسوب -كما يدل عليه قاعدة إعادة المعرفة معرفا- وأما إذا فسر الحق الثاني بالأوامر والنواهي -على ما قيل- فلا يكون مما نحن فيه؛ لأن كلا من الحقين له حينئذ معنى على حدة، كذا في شرحه لـ«المفتاح». وتقديم الجار والمجرور في موضعين -أعني: «بالحق»- يفيد الحصر. (چلپي على المطول)

(٢) قوله: بالحكمة إلخ: هي اشتماله على صلاح المعاش والمعاد. وسماها حقا؛ لأنها حق ثابت في الواقع.

(٣) قوله: حيث إلخ: مع أنه مقتضى الظاهر؛ لتقدم المرجع. (دسوقي)

(٤) قوله: وهذا كالتأكيد: لأن خشية لحوق الضرر من شيء يلزمها إجلاله وتعظيمه في القلب، فهو من عطف اللازم، وهو بمنزلة التأكيد؛ لأنه يدل على الملزوم، ولذا قال الشارح: «كالتأكيد». (من دسوقي)

(٥) قوله: أو تقوية داعي المأمور: [والمراد من الداعي حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الانتقام.] قال في «المطول»: أي ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء إلى الامتثال والإتيان به، فيكون إضافة «الداعي» لـ«المأمور» من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ففي المثال الآتي ذات الخليفة تكون مقتضية للداعي المذكور، والتعبير عنها بـ«أمير المؤمنين» الدال على السلاطة والتمكن من فعل المكروه بالمأمور لو خالف تقوي ذلك الداعي. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: أمير المؤمنين يأمرك بكذا: فإسناد الأمر إلى لفظ «أمير المؤمنين» دون الضمير الذي هو «أنا» موجب لدخول الخوف في قلب السامع؛ لدلالة لفظ «أمير المؤمنين» على القهر والسلطان، وأنه يهلك العاصي وموجب لازدياد المهابة الحاصلة من رؤيته ومشافهته، وموجب لتقوية داعي المأمور، بخلاف «أنا آمرك»؛ فإنه لا يدل على ذلك. (من دسوقي)

(٧) قوله: لما في لفظ الله إلخ: [بخلاف ضمير المتكلم؛ فإنه لا يدل على ذلك.]

(٨) قوله: الاستعطاف: [أي وضع المظهر موضع المضمر للاستعطاف.]

(٩) قوله: لم يقل أنا العاصي: أي أنا العاصي أتيتك، على أن يكون «العاصي» بدلا، أي من ضمير المتكلم. (مطول)

(١٠) قوله: أعني نقل إلخ: فسر السكاكي اسم الإشارة بهذا التفسير، وأفاد بهذا التفسير أن الإشارة ليس إلى وضع المظهر موضع المضمر، بل الإشارة لما يفهم ضمنا من إيراد قوله تعالى: ﴿فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ (آل عمران: ١٥٩)، وقوله: «إلهي عبدك العاصي أتاكا» مثالا لوضع الظاهر موضع المضمر؛ فإنه يتضمن نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة. فما قيل: إنه لا فائدة في قوله: «غير مختص بالمسند إليه» لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي؛ لأنه علم ذلك من قوله: «وعليه من غيره ﴿فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾»، ليس بشيء؛ لأن المفهوم صريحا مما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر، لا عدم اختصاص نقل الكلام من الحكاية إلى الغيبة، وإن كان ذلك مفهوما منه ضمنا؛ لأن التصريح بما علم ضمنا لا يكون تكرارا. (عبد الحكيم وتجريد)

(١١) قوله: من الحكاية: [أي المتكلم؛ لأنه يحكي عن نفسه.]

(١٢) قوله: غير مختص إلخ: أي بل تارة يكون في المسند إليه، كما مر في قوله: «إلهي عبدك»، وفي قوله: «أمير المؤمنين يأمرك» مكان «أنا العاصي» و«أنا آمرك». وتارة يكون ذلك النقل في غير المسند إليه، كما مر في قوله: «فتوكل على الله» مكان «فتوكل عليّ». وهذا كله من الالتفات عند السكاكي. (من دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: ولا النقل مطلقا إلخ: [أي عن التقييد بكونه من الحكاية إلى الغيبة.] اعلم أن عبارة المتن كان «ولا بهذا القدر»، فيدل ظاهره على أن المعنى: وليس النقل من الحكاية إلى الغيبة مختصا بأن يكون من الحكاية إلى الغيبة، ولا يخفى فساده؛ لاستلزامه سلب اختصاص الشيء بنفسه. هذا حاصل التسامح الذي في عبارة الماتن.

وحاصل التوضيح الذي أشار إليه الشارح بقوله: «ولا النقل مطلقا»: أنا نجرد النقل الأول عن قيده -أي أن النقل حال كونه مطلقا عن التقييد بكونه من التكلم إلى الغيبة- غير مختص بهذا القدر -أعني النقل من التكلم إلى الغيبة- بل يكون النقل في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغيبة، أو من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب، أو من التكلم إلى الخطاب. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ولا يخلو إلخ: أي لا يخلو عبارة المتن بقطع النظر عن إصلاح الشارح عن تسامح، وأما بعده فلا، كما مر.

(١٥) قوله: سواء كان إلخ: لا يفكر عن تفسير الإطلاق بما ذكره قوله بعد: «عند علماء المعاني»؛ لأنه من جملة مقول السكاكي بحسب زعمه وفهمه عن علماء المعاني. (الدسوقي)

(١٦) قوله: واردا في الكلام: [بأن عبر به أولا، كما في الأمثلة الآتية.]

فيصير الأقسام[1] ستةً حاصلة من[2] ضرب الثلاثة في الاثنين. ولفظ «مطلقًا» ليس في عبارة السكاكي، لكنه مراده بحسب ما علم[3] من مذهبه في الالتفات وبالنظر إلى الأمثلة[4].

ويسمّى هذا النقل[5] عند علماء المعاني[6] التفاتا أي منقولا مأخوذا مِن التفات الإنسان من يمينه إلى شماله وبالعكس كقوله: أي قول امرئ القيس: ع: تطاول ليلك خطاب لنفسه التفاتًا، على جهة الالتفات ومقتضى الظاهر: لأن المقام مقام تكلم ليلي أي لذاته بالأثمد -بفتح الهمزة وضم الميم- الواو بمعنى أو ويروى بكسرهما. (مطول) اسم موضع.

والمشهور[7] في مرثية أبيه أنَّ الالتفات: هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه أي عن ذلك المعنى[8] بآخر أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة، بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر[9] أي ظاهر الكلام ويترقبه أي ينتظره السامع ولا بدَّ من هذا القيد[10]؛ ليخرج[11] مثل قولِنا: «أنا زيد وأنت عمرو»، وع:

نحن اللذون[12] على لغة طي صبحوا الصباحا

وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥) و﴿ٱهْدِنَا﴾ و﴿أَنْعَمْتَ﴾؛ فإنَّ الالتفات[13] إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥)، والباقي أي ﴿إيّاكَ نَستَعِين﴾ و﴿اهْدِنا﴾ و﴿أَنعَمْتَ﴾ جار على أسلوبه. ومَن أي ومثل قوله تعالى زَعَم أنَّ في مثل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ (البقرة: ١٠٤)..

(١) قوله: ستة: وإن ضربت هذه الستة في الحالتين -وهما أن يكون قد أورد كل منهما في الكلام ثم عدل عنه، أو لم يورد، لكن كان مقتضى الظاهر إيراده- صارت اثني عشر قسما، فإن ضربتها في المسند إليه وغيره صارت أربعة وعشرين. (دسوقي)

(٢) قوله: حاصلة من إلخ: أي من نقل كل واحد من الثلاثة إلى الأخيرين، فالثلاثة: هي التكلم والخطاب والغيبة، والاثنان: ما بقي من الثلاثة بعد اعتبار أخذ واحد منهما منقولا إلى غيره. (قي)

(٣) قوله: بحسب ما علم إلخ: أي لأنه لا يشترط تقدم التعبير ولا اختصاصه بالمسند إليه، وإن كان عدم الاختصاص به على مذهب الجمهور أيضا. (تجريد)

(٤) قوله: وبالنظر إلى الأمثلة: لأنه -أي السكاكي- مثل بالمسند إليه وغيره ما سبقه تعبير وما لا، فقوله: «بالنظر إلى الأمثلة» متعلق بـ«علم». وقيل: و«بالنظر» عطف على «بحسب» أي بحسب ما علم من مذهبه: أنه لا يشترط تقدم التعبير، وبالنظر إلى الأمثلة حيث مثل بالمسند إليه وغيره وبما تقدمه التعبير وما لم يتقدمه، فيكون الإطلاق مأخوذا من مجموع الأمرين ما علم من مذهبه والأمثلة. (تجريد)

(٥) قوله: هذا النقل: [أي نقل الكلام من كل واحد من الثلاثة إلى غيره منها مطلقا: التفاتا.]

(٦) قوله: عند علماء المعاني: أقول: ذهب بعضهم إلى أن الالتفات من حيث إنه يشمل على نكتة، هي: خاصية التركيب من علم المعاني من حيث إنه إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة في الوضوح والخفاء من علم البيان، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع. والسكاكي أورده في المعاني والبديع. (السيد على المطول)

(٧) قوله: والمشهور إلخ: هذا من كلام المصنف مقابل لقول السكاكي: «ويسمى إلخ». نقل صاحب «التجريد» عن حواشي «المطول» للفاضل الجلبي: اعلم أنه تلخص مما ذكره الشارح أن في الالتفات أربعة مذاهب. ووجه الضبط أن يقال: لا يخلو إما أن يشترط فيه سبق التعبير بطريق آخر أم لا، الثاني مذهب الزمخشري والسكاكي ومن تبعهما، وعلى الأول لا يخلو إما أن يشترط أن يكون التعبيران في كلام واحد أو لا، الأول مذهب بعض الناس، وعلى الثاني لا يخلو إما أن يشترط كون المخاطب في التعبيرين واحدا أو لا، الأول مذهب صدر الأفاضل، والثاني مذهب الجمهور.

(٨) قوله: عن ذلك المعنى: هذا صريح في أنه لا بد من اتحاد معنى الطريقين. والمراد الاتحاد في ما صدق، فيدخل فيه نحو: «أنا زيد»، ويحتاج إلى إخراجه بالقيد الذي ذكره الشارح، يعني قوله: «بشرط أن يكون التعبير الثاني إلخ».

(٩) قوله: خلاف ما يقتضيه الظاهر: أي ظاهر الكلام ولو كان موافقا لظاهر المقام، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ (عبس:٣)؛ فإنه خطاب موافق لظاهر المقام الذي هو مقام الخطاب، لكنه مخالف لظاهر الكلام؛ لأنه عبر عنه أولا بالغيبة في قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ (عبس:١، ٢) على خلاف مقتضى ظاهر المقام؛ لأن مقتضاه الخطاب في الموضعين، فالتعبير بالخطاب المناسب للمقام بالأصالة التفات؛ لأنه مخالف لظاهر السوق، وذلك ظاهر. والسرُّ في العدول عن الخطاب إلى الغيبة أولًا: تعظيمُ النبي ﷺ؛ لما فيه من التلطف في مقام العتاب بالعدول عن المواجهة في الخطاب. (الدسوقي)

(١٠) قوله: ولا بد من هذا القيد: وهو قوله: «بشرط أن يكون إلخ». وإنما تركه المصنف لفهمه من المقام؛ لأن كلامه في إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. (دسوقي)

(١١) قوله: ليخرج إلخ: فإنه وإن كان يصدق على كل من المثالين أنه قد عبر فيه عن معنى -وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني- إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع؛ لأن المتكلم إذا قال: «أنا» أو «أنت» ترقب السامع أنه يأتي بعده باسم ظاهر خبرا عنه؛ لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون باسم ظاهر. (الدسوقي)

(١٢) قوله: نحن اللذون: قال الجلبي: الشعر للعقيلي، آخره:

يوم النخيل غارة ملحاحا

والظاهر: أن «الصباحا» تصريح بجزء معنى «صبحوا» تأكيدا من «صبحه» إذا أتاه صباحا. ويجوز أن يراد الإتيان المطلق بقرينة «الصباح»، فنصبه في الوجهين على الظرفية. ويحتمل أن يكون «الصباحا» مفعولا مطلقا ومفعول «صبحوا» محذوف أي صبحوهم. و«النخيل» -مصغرا- موضع بالشام. و«الغارة» اسم مصدر نصب على التعليل، أي لأجل الغارة. و«الملحاح» صيغة مبالغة في الإلحاح، كـ«المكثار». ففي هذا القول قد انتقل من ضمير المتكلم -وهو «نحن»- إلى الغيبة -وهو «اللذون»- إلا أنه يقتضيه الظاهر؛ لأن الإخبار بالظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو الخطاب جاء على ظاهر ما يستعمل في الكلام، ولم يجر على خلاف ما يترقبه السامع، فلولا هذا الشرط لحكم بأن هذا التفات. (من جلبي وتجريد وغيره)

(١٣) قوله: فإن الالتفات إلخ: لأنه انتقل من التعبير عن معنى بالغيبة وهو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ (الفاتحة: ٤) إلى الخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. وأمّا قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فليس فيه التفات؛ لأنه انتقال من الخطاب وهو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى خطاب آخر -وهو ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾-، وكل واحد من قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، و﴿ٱهْدِنَا﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ إذا نظرت له مع قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ يصدق عليه أنه انتقال من طريق إلى طريق آخر، لكنه ليس على خلاف مقتضى الظاهر، بل جاء على مقتضى الظاهر؛ لأنه =

التفاتًا[1] والقياس «آمنتم»: فقد سَهَا على ما يشهد[2] به كتب النحو.

وهذا أي الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق من
أي الالتفات — أي من الالتفات

الطرق ثم بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق منها فترك وعدل عنها إلى طريق آخر، فيتحقق الالتفات عنده
الثلاثة

بتعبير واحد، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في «تطاول ليلك»[3].
أي لغوي

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ومقتضى الظاهر: «أرجع»[4]
مقولة الحبيب النجار؛ موعظة لقومه (يس:٢٢)

والتحقيق: أنَّ المراد «ما لكم لا تعبدون»[5]، لكن لمَّا عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر السوق إجراء باقي الكلام على ذلك

الطريق، فعدل عنه إلى طريق الخطاب، فيكون التفاتا على المذهبين. ومثال الالتفات من التكلم إلى الغيبة: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[6]
أي العدول المذكور — عن التكلم

﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ[7] وَٱنۡحَرۡ﴾ ومقتضى الظاهر: «لنا»[8]. ومثال الالتفات من الخطاب إلى التكلم، قول الشاعر: شعر: طحا بك قلب أي
الباء للتعدية
(الكوثر:١،٢) — هو علقمة بن عبدة العجلي — خطاب للنفس

ذهب بك في الحِسان طروب[9]، ومعنى طروب في الحسان: أنَّ له طربًا في طلب الحسان ونشاطًا في مراودتها، بعيدَ الشباب تصغير
فيه إشارة إلى تعلق «في الحسان» — إشارة إلى حذف المضاف — تفسير لـ«طربا» — أي مطالبتها بالوصال — ظرف لـ«طروب» أو لـ«طحا»

«بعد» للقرب، أي حين ولى الشباب وكاد ينصرم، عصر ظرف مضاف إلى الجملة الفعلية، أعني قوله: حان أي قرب مشيب ::
أي يختتم بالكلية — أي حين، بدل من «بعيد»

يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في «بك» إلى التكلم، ومقتضى الظاهر «يكلفك». وفاعل «يكلفني» ضمير للقلب، و«ليلى»
لأن باء «يكلفني» للمتكلم — أي «ليلى» فاعل له

مفعوله الثاني[10]. والمعنى: يطالبني القلب بوصل ليلى. وروي «تكلفني»[11] بالتاء الفوقانية علَى أنه مسند إلى «ليلى»، والمفعول الثاني
وأما الأول فهو الياء

محذوف[12]، أي شدائد فراقها[13]، أو علَى أنه[14] خطاب للقلب،..

= لمَّا التفت للخطاب في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ صار الأسلوب للخطاب فهو أيضا خارج بهذا القيد عن الالتفات. (من دسوقي)

(١) قوله: التفاتا: [لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ منادى في الحقيقة، فهو مخاطب، والمناسب له «آمنتم».]

(٢) قوله: على ما يشهد إلخ: من أن العائد إلى الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبة؛ لأن الموصول اسم ظاهر من قبيل الغيبة، وإن عرض به الخطاب بسبب النداء، وحينئذٍ فـ﴿ءَامَنُواْ﴾ جار على مقتضى الظاهر، كما أن حق الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب نحو: يا زيد، قم، وأما قبل تمامه فحقه الغيبة، والصلة متممة للمنادى الذي هو الموصول، فهي كالجزء منه، فلا يراعى في الكلام حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه. (من دسوقي)

(٣) قوله: تطاول ليلك: [فهو التفات عند السكاكي، لا الجمهور.]

(٤) قوله: ومقتضى الظاهر أرجع: حاصله: أن الشارح ذكر قولين في تقرير الالتفات في هذه الآية: الأول أن الضميرين للتكلم، ولكنه عبر ثانيا عن الذات المتكلمة بضمير المخاطب، ففيه التفات، ومقتضى الظاهر «أرجع»، وحاصل القول الثاني: أن الضميرين للمخاطبين، فكان مقتضى الظاهر أن يقال: «وما لكم لا تعبدون الذي فطركم وإليه ترجعون»، فعدل عن مقتضى الظاهر في الأول وأوقع ضمير التكلم موضع ضمير خطاب، ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب، فقد اتحد المعبر عنه واختلف العبارة، فعبر أولا بطريق التكلم، ثم عبر ثانيا بطريق الخطاب، وهذا التفات، وهذا القول هو التحقيق كما قال الشارح. وذلك لأن قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي﴾ الآية (يس: ٢٢) تعريض بالمخاطبين؛ لأن المقصود وعظهم وزجرهم على عدم الإيمان، فهم المقصودون بذلك القول، وعلى هذا التحقيق مقتضى قوله: ﴿وَمَا لِيَ﴾ التفات على مذهب السكاكي فقط؛ لأنه تعبير على خلاف مقتضى الظاهر، وفي قوله: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ التفات على المذهبين، كذا قيل. (من دسوقي)

(٥) قوله: أن المراد ما لكم لا تعبدون: لأن المتكلم حبيب النجار، وهو من المؤمنين، فالعبادة حاصلة منه بالفعل، إلا أنه أقام نفسه مقام المخاطبين، فنسب ترك العبادة إلى نفسه تعريضا بالمخاطبين؛ إشارة إلى أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وهو من الملاطفة في الخطاب. (دسوقي ﷺ)

(٦) قوله: الكوثر: [أي الخير الكثير أو نهرا في الجنة، كذا قالوا.]

(٧) قوله: لربك: من فوائد الالتفات في الآيات أن لفظ «الرب» فيه حثا على فعل المأمور به؛ لأن من يربيك يستحق العبادة. (تجريد)

(٨) قوله: مقتضى الظاهر لنا: لأن ﴿أَعۡطَيۡنَٰكَ﴾ تكلم، وقوله: ﴿لِرَبِّكَ﴾ غيبة؛ لأن الاسم الظاهر من قبيل الغيبة كما مر. (الدسوقي)

(٩) قوله: طروب: صفة للقلب، والطرب: خفة تعتري الإنسان لشدة سرور أو حزن. (دسوقي)

(١٠) قوله: وليلى مفعوله الثاني: أي بتقدير الباء، والمفعول الأول الياء. وإنما قلنا: بتقدير الباء؛ لأن «كلفت» لا يتعدى للمفعول الثاني بنفسه بل بالباء، ويقال: «كلفت زيدا بكذا»، وإلى تقديرها يشير قول الشارح: «والمعنى يطالبني القلب بوصل ليلى». (دسوقي)

(١١) قوله: وروي تكلفني إلخ: [وعليه فالالتفات حاصل أيضا من الخطاب إلى التكلم؛ إذ مقتضى الظاهر «تكلفك ليلى»، وعلى هذه الرواية فالتكليف بمعنى التحميل. (دسوقي)]

(١٢) قوله: محذوف: وقال العصام: الأنسب حينئذ أن يكون بين «تكلفني» و«شط» تنازع في قوله: «وليها»، ويكون المعنى تكلفني ليلى -أي حبها المفرط- وليها يعني قربها أي فيكون «وليها» مفعولا ثانيا لـ«تكلفني» وفاعلا لقوله: «شط»، فلا حاجة إلى تقدير المفعول. (تجريد بتوضيح)

(١٣) قوله: أي شدائد فراقها: [ويحتمل أن يكون «فراقها» خطابا للنفس، كما في «بك»، فلا يكون التفاتا آخر.] أي إنها تحمله الشدائد المترتبة على فراقها. (الدسوقي)

(١٤) قوله: أو على أنه إلخ: والمفعول على هذا أيضا «ليلى» أي وصل ليلى، والتكليف على هذا الثالث بمعنى الطلب. (من التجريد)

فيكون التفاتًا آخر[١] من الغيبة إلى الخطاب[٢]، وقد شط أي بعد وليُها، أي قربها وعادت عوادٍ[٣] بيننا وخطوب[٤]. قال المرزوقي:

أي أيام وليها — جملة حالية من «ليلى»

«عادت» يجوز أن يكون «فاعلت»[٥] من «المعاداة» كأنَّ الصوارف[٦] والخطوب صارت تعاديه. ويجوز أن يكون من «عاد»[٧] «يعود» أي

«مفاعلة» من «العداوة» — تفسير للعوادي، والمراد: العوائق

عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل. ومثال الالتفات من الخطاب إلى الغيبة نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ والقياس[٨] «بكم» ومثال الالتفات من الغيبة إلى التكلم قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ﴾، ومقتضى الظاهر «سَاقَه»، أي ساق الله تعالى ذلك السحابَ وأجراه إلى بلدٍ ميت. ومثال الالتفات من الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ[٩] ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، ومقتضى الظاهر «إيَّاه».

رجعت العوادي — من «الحيلولة» — أي قبل الحيلولة — (يونس:٢٢) — (فاطر:٩) — (الفاتحة:٤،٥)

ووجهُه أي وجه حسن الالتفات[١٠] أنَّ الكلام إذا نُقل[١١] من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام أحسنَ تطرية[١٢]، أي تجديدًا أو إحداثًا من «طريت الثوب»[١٣]؛ لنشاط السامع، وكان أكثر إيقاظا للإصغاء إليه، أي إلى ذلك الكلام؛ لأنَّ لكل جديد لذةً. وهذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق. وقد يختص[١٤] مواقعه بلطائف غير هذا الوجه العام، كما في سورة الفاتحة؛ فإنَّ العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبدُ من نفسه محركا للإقبال عليه أي على ذلك الحقيق بالحمد، وكُلَّما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمرُ إلى خاتمتها أي خاتمة تلك الصفات يعني ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ المفيدة أنه أي ذلك الحقيق بالحمد مالك الأمر كله في يوم الجزاء؛ لأنه أضيف ﴿مَٰلِكِ﴾ إلى ﴿يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ على طريق الاتساع[١٥]، والمعنى على الظرفية، أي مالك في يوم الدين، ....

أي أكثر تنبيها — لأجل الإصغاء — أي الاستماع — أي لأجل نشاط السامع — أي مواضع الالتفات — أي كالالتفات الذي إلخ — الباء داخلة على المقصور — أي في كل موضع — أي المستحق للحمد، وهو الله تعالى — أي ذكرا ناشئا عن قلب — أي المستحق للحمد — أي ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إلى ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ — أي ينتهي — أي الحقيقي

---

(١) قوله: فيكون التفاتا آخر: أي غير المقرر أولا، فيكون في البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان. والحاصل: أن على رواية «يكلفني» بالياء التحتية ليس فيه إلَّا التفات واحد عند الجمهور والسكاكي من الخطاب إلى التكلم، وكذا على رواية «تكلفني» بالتاء الفوقية إن جعل الفاعل «ليلى»، وأما إن جعل الفاعل ضمير القلب كان فيه التفاتان باتفاق الجمهور والسكاكي: أحدهما في الكاف في «بك» مع ياء المتكلم في «تكلفني»، وثانيهما: في «القلب» مع فاعل «تكلفني» المقدر بـ«أنت يا قلب». (من دسوقي)

(٢) قوله: من الغيبة إلى الخطاب: أي لأنه عبّر أولا عن القلب بطريق الغيبة حيث عبر عنه بالاسم الظاهر، وثانيا بطريق الخطاب حيث عبر بـ«تكلفني» أي أنت يا قلب، وهذا غير الالتفات السابق من الخطاب في «بك» إلى التكلم في «يكلفني» (دسوقي)

(٣) قوله: عواد: جمع «عادية» وهي ما يصرفك عن الشيء ويشغلك، على ما في «القاموس». (تجريد)

(٤) قوله: خطوب: [جمع «خطب» هو الأمر العظيم.]

(٥) قوله: يكون فاعلت: فالأصل «عادوت» تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، فالفعل محذوف اللام فوزنه الآن «فاعت». (قي)

(٦) قوله: كأن الصوارف إلخ: تفسير للعوادي. والمراد: العوائق.

(٧) قوله: من عاد: أي مأخوذا من مصدر «عاد» بمعنى رجع، وهو العود بمعنى الرجوع، وعلى هذا فلا حذف فيه، ووزنه «فعلت» وأصله «عودت» -على وزن «قولت»- تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، فالألف منقلبة عن واو هي عين الكلمة. (دسوقي)

(٨) قوله: والقياس: الظاهر أن تعبيره تارة بقوله: و«مقتضى الظاهر»، وتارة بقوله: «والقياس» تفنن. (تجريد)

(٩) قوله: مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ: هو وصف ظاهر وهو من قبيل الغيبة، والموصوف ظاهر أيضا. (تجريد)

(١٠) قوله: أي وجه حسن الالتفات: أي في أيّ تركيب كان، وأشار الشارح بتقدير «حسن» إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف. (دسوقي)

(١١) قوله: إذا نقل: أي حول من طريق كالغيبة إلى طريق آخر كالخطاب، قال الفاضل «الچلبي» وغيره: إن هذه الفائدة التي ذكرت للالتفات لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة الباري جل وعلا، كما في «إياك نعبد»؛ لتعاليه عن النشاط والإيقاظ والإصغاء، فلو ذكر فائدة غير هذه مما يصح في حقه تعالى أيضا لكان أنسب، وقد يقال: المراد أن الكلام الالتفاتي أينما وقع صالح لأن يراد به هذه الفائدة بالنظر لنفسه مع قطع النظر عن العوارض الخارجية، ككون المخاطب به المولى سبحانه أو غيره.

(١٢) قوله: أحسن تطرية: هذه الفائدة في النقل الحقيقي -كما هو مذهب الجمهور- في غاية الظهور، وكذا في النقل التقديري -كما هو مذهب السكاكي- توجد هذه الفائدة؛ فإنه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة في الإصغاء إلى الكلام.

(١٣) قوله: من طريت الثوب: إذا عملت به عملا صار كأنه جديد. فقوله: «تجديدا» بيان للمعنى اللغوي، وقوله: «إحداثا» بيان للمراد؛ فإنه إحداث هيئة أخرى لازم لتجديد الثوب، فما قال الچلبي: إن «التطرية» مهموزة اللام تكون بمعنى الإحداث، وإذا كانت ناقصة تكون بمعنى التجديد، وفيما ذكره الشارح تخليط بيّن لا يساعده الكتب المشهورة من اللغة، ويأبى عنه قول الشارح: من «طريت الثوب» بدون ذكر طرء معه. (تجريد ملخصا)

(١٤) قوله: وقد يختص: قال الشارح في «المطول»: أي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجهٌ مختص به بحسب مناسبة المقام. انتهى. فيظهر أن «قد» حينئذ للتحقيق لا للتقليل. وقال العصام في تفسيره: أي قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف، لا أنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام، كما فسر به الشارح، وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفي في التفات بالنكتة العامة. والجواب الحسن عندي: أن مراد الشارح بقوله: «بكل التفات» الأقسام الستة المذكورة سابقا، لا كل جزئي من جزئيات الالتفات، فيكون لفظ «قد» للتقليل لا للتحقيق، فلا يقع إشكال العصام عليه، فتأمل.

(١٥) قوله: على طريق الاتساع: أي حيث أجري الظرف مجرى المفعول به، فأضيف إليه «اسم الفاعل» كما في قوله: «ويومًا شهدناه سليما وعامرا». (من تجريد وغيره)

والمفعول محذوف[١]؛ دلالة على التعميم[٢]، فحينئذ[٣] يوجب ذلك المحرِّكُ؛ لتناهيه في القوة الإقبالَ عليه أي إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد، والخطاب بتخصيصه[٤] بغاية الخضوع والاستعانة[٥] في المهمات. فالباء في «بتخصيصه» متعلق بـ«الخطاب»[٦]، يقال: «خاطبته بالدعاء» إذا دعوت له مواجهة، وغاية الخضوع هو معنى العبادة، وعموم المهمات مستفاد من حذف مفعول ﴿نَسْتَعِينُ﴾، والتخصيص مستفاد من تقديم المفعول، فاللطيفة المختصُّ بها[٧] موقع هذا الالتفات: هي أن فيه تنبيهًا على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور.

(وهو الذي ذكره المصنف بقوله: «الأمر كله» — أي مع الاختصار — وهو الله سبحانه — عطف على «الإقبال» — أي فـ«الخطاب» يتعدى بالباء — وهو ﴿إيَّاكَ﴾ — أي من الله تعالى — شرع — أي يتأكد)

ولمَّا انجر الكلام[٨] إلى خلاف مقتضى الظاهر أَورَدَ عدةَ أقسام[٩] منه، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه، فقال: ومن[١٠] خلاف المقتضى أي مقتضى الظاهر تلقي المخاطبِ إضافة المصدر إلى المفعول، أي تلقي المتكلم المخاطب بغير ما يترقبه المخاطب، والباء[١١] في «بغير» للتعدية، وفي بحمل كلامه للسببية. أي إنما تلقاه بغير ما يترقبه بسبب أنه حمل كلامه أي الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراده[١٢] أي مراد المخاطب. وإنما حمل كلامه على خلاف مراده تنبيهًا للمخاطب على أنه أي ذلك الغير هو الأَولى بالقصد والإرادة كقول القَبَعْثَرَى للحجاج -وقد قال الحجاج له أي للقبعثري، حال كون الحجاج متوعدا إياه[١٣]: لأحملنك على الأدهم[١٤] يعني القيد، هذا مقول قول الحجاج-: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، هذا مقول قول القبعثرى، فأبرز وعيدَ الحجاج في معرض الوعد، ....

(أي المواجهة — أي المتكلم — أي من المتكلم — أي الذي هو خلاف مراده — عطف تفسير — ابن يوسف — أي القبعثرى — أي في صورة الوعد)

---

(١) قوله: والمفعول محذوف: أي نسيا منسيا، كما في قولهم: «فلان يعطي»، أي يفعل الإعطاء، فلا يرد ما قيل: إن المحذوف كالملفوظ، كأنه قيل: «مالك يوم الدين جميع الأمور»، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز. (من تجريد)

(٢) قوله: دلالة على التعميم: إما علة لحذف المفعول أي حذف الفعل؛ دلالة على لتعميم؛ لأنه يتوسل بالإطلاق في المقام الخطابي إلى العموم؛ لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح، كما يأتي. وأورد عليه أنه لو قال: «مالك الأمر كله» لحصلت الدلالة على التعميم. وأجيب بالمنع مستندا باحتمال حمل الأمر على المعهود، ولو سلم فالمراد: دلالة على التعميم مع الاختصار، وإما علة لقوله: «أضيف... على طريق الاتساع»؛ لأنه إذا جعل الزمان مما وقع عليه الملك أفاد شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقلية، بخلاف ما إذا قيل: «مالك الأمر كله في يوم الدين». (دسوقي)

(٣) قوله: فحينئذ: أي حين إفادة الخاتمة أنه مالك الأمر كله، أو حين ازدياد قوة المحرك. (دسوقي)

(٤) قوله: والخطاب بتخصيصه إلخ: والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بأن العبادة -وهي غاية الخضوع والتذلل- له لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره. (مطول)

(٥) قوله: والاستعانة: أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيرا ما تقع بغيره تعالى. وأجاب الأستاذ بأوجه، أحدها: أنه إضافي أي بالإضافة إلى الأصنام ونحوها. الثاني: أن المراد بالاستعانة: طلب تحصيل الأسباب وتيسيرها، والتحصيل والتيسير مختصان به تعالى. والثالث: أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى، وإن حصلت بالغير صورة. (من تجريد)

(٦) قوله: متعلق بالخطاب: [كما أن الباء في «بغاية» متعلق به.]

(٧) قوله: فاللطيفة المختص بها: أي فاللطيفة الداعية للالتفات في هذا الموقع -وهو الفاتحة-، التنبيه على أن العبد إذا أخذ في قراءة الفاتحة يجب أن تكون قراءته على وجه إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: ولما انجر الكلام إلخ: أي: ولمَّا كان كلامه في أحوال المسند إليه على مقتضى الظاهر، وانجر ذلك إلى خلاف مقتضى الظاهر من المسند إليه، أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من المسند إليه، وفيه أنه تقدم أيضا ماجرى على خلاف مقتضى الظاهر من غير المسند إليه، فتأمل. (تجريد)

(٩) قوله: عدة أقسام: هي ثلاثة: تلقي المخاطب بغير ما يترقب، والتعبير عن المسند بلفظ الماضي، والقلب. وأما قوله: «أو السائل إلخ» فهو من جملة تلقي المخاطب، فعطفه عليه من عطف الخاص على العام. (دسوقي)

(١٠) قوله: من: [في لفظ «من» إشارة إلى عدم الانحصار.]

(١١) قوله: والباء إلخ: صرح الشارح بأن الباء في قوله: «بغير» للتعدية، وفي قوله: بـ«حمل كلامه» للسببية؛ دفعا لما يقال: إن في كلام المصنف تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد، وهو ممنوع. وحاصل الدفع: أنهما مختلفان معنى، فلا اعتراض. (من الحواشي)

(١٢) قوله: على خلاف مراده: فمراد المخاطب -وهو الحجاج في المثال الآتي- بالأدهم: القيد، وخلافه هو الفرس الأدهم. (تجريد)

(١٣) قوله: متوعدا إياه: سبب قول حجاج له ذلك أن القبعثرى كان جالسا في بستان مع جماعة من إخوانه في زمن الحصرم -أي العنب الأخضر-؛ فذكر بعضهم الحجاج، فقال القبعثرى: اللهم سود وجهه، واقطع عنقه واسقني من دمه! فبلغ ذلك الحجاج فقال له: أنت قلت ذلك؟ فقال: نعم، ولكن أردت العنب الحصرم ولم أردك. فقال له: لأحملنك على الأدهم. فقال القبعثرى: مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب، فقال له الحجاج: ويلك إنه لحديد. فقال: أن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا. فقال الحجاج لأعوانه: احملوه. فلما حملوه. قال: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا﴾ الآية (الزخرف: ١٣) فقال: اطرحوه على الأرض. فلما طرحوه قال: ﴿مِنْهَا خَلَقْنَٰكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ (طه: ٥٥) فتجاوز عن جريمته وأحسن إليه، على ما قيل. (دسوقي)

(١٤) قوله: لأحملنك على الأدهم: فإن قلت: كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول: «لأحملن الأدهم عليك»؛ لأن القيد يوضع على الرجل لا العكس. قلت: هذا الاستعمال أمر وضعي، يقال: «حمله على الأدهم» أي قيده، ولو سلم فليكن من قبيل القلب -كما ستعرفه- أو تشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة بالكناية، والحمل تخييل، والجامع التمكن. (تجريد)

وتلقاه بغير ما يترقب[١] بأن حمل «الأدهم» في كلامه على الفَرَس الأدهم، أي الذي غلب[٢] سواده حتى ذهب البياض، وضَمَّ إليه «الأشهب»[٣] أي الذي غلب بياضه، ومراد الحَجاج إنما هو القيد، فنبَّه على أنَّ الحمل على الفرس الأدهم هو الأَولى بأن يقصده الأمير أي مَن كان مثل الأمير في السلطان أي الغلبة، وبسطة اليد أي الكرم والمال والنعمة فجدير بأن يُصْفِدَ أي يعطي من «أصفده»[٤] لا أن يَصْفِدَ أي يقيده مِن «صفده».

أو السائلِ[٥] عطف على «المخاطب» أي تلقي السائل بغير ما يتطلب[٦] بتنزيل سؤاله منزلة غيره أي غير ذلك السؤال تنبيهًا للسائل على أنه أي ذلك الغير الأَولى بحاله[٧]، أو المهم له[٨]، كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ[٩] قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ﴾ (البقرة:١٨٩) سألوا[١٠] عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، فأجيبوا ببيان الغرض مِن هذا الاختلاف، وهو أنَّ الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناسُ أمورَهم مِن المزارع والمتاجر ومحالِّ الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يعرف بها وقته. وذلك[١١] للتنبيه على أنَّ الأَولى والأَليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك ولا يسألوا عن السبب؛ لأنهم ليسوا[١٢] ممن يطَّلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة، ولا يتعلق لهم به غرض.

وكقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ[١٣] مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ (البقرة:٢١٥) سألوا عن

---

(١) قوله: وتلقاه بغير ما يترقب: يجوز أن يفسر ما يترقبه الحَجاج بوقوع العقوبة به، والأظهر أن المراد بـ«ما يترقبه»: الكلام الدال على طلب تلك العقوبة، وبـ«غيره»: الكلام الدال على مدح الأمير، وعلى أن السابق من الأمير وعد لا وعيد. (تجريد)

(٢) قوله: أي الذي غلب إلخ: أي أنه يولد وفيه شعرات بيض، ثم يكثر الشعر الأسود حتى يغلب على البياض ويذهب الأبيض بالمرة. ويحتمل أن المراد: ويذهب البياض في رأي العين وبادي الرأي؛ لقلته. (الدسوقي)

(٣) قوله: الأشهب: أي قرينة على أن مراده بالأدهم الذي يحمله عليه: الفرس لا القيد. (دسوقي)

(٤) قوله: من أصفده إلخ: فـ«أصفد» يدل على الخير؛ لأنه من «الصفَد» -بالتحريك- وهو الإعطاء، بخلاف «الصفد»؛ فإنه يدل على الشر؛ لأنه من «الصِّفاد» -بالكسر- وهو ما يوثق به، وهذا عكس «وعد» و«أوعد». (دسوقي)

(٥) قوله: أو السائل: الفرق بين تلقي السائل وتلقي المخاطب: أن تلقي السائل مبني على السؤال، بخلاف تلقي المخاطب. (دسوقي)

(٦) قوله: بغير ما يتطلب: في «الصحاح»: التطلب: الطلب مرة بعد أخرى، فالأولى بغير ما طلب؛ لأن التلقي لا يختص بمن يبالغ في الطلب، وكأنه أوقعه حسن الازدواج بين «يتطلب» و«يترقب»، فرجح رعاية جانب اللفظ على جانب المعنى. بقي أنه أورد عليه: أن الجواب يجب أن يكون مطابقا للسؤال. وأجيب بأن السؤال ضربان: جدلي، وتعليمي، والأول يجب أن يطابقه جوابه، والثاني يطابق حال السائل لا سؤاله، فتجوز المخالفة فيه، وسؤال الأهلَّة والنفقة من هذا القبيل. (من تجريد)

(٧) قوله: الأولى بحاله: إما لعدم أهليته لجواب ما يسأل أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه. (دسوقي)

(٨) قوله: أو المهم له: عطف «المهم» على «الأولى» من عطف الملزوم على اللازم؛ لأن كونه هو المهم يستلزم كونه أولى -أي أنسب بحاله دون العكس- لأن الشيء قد يكون أولى بالحال على تقدير التوجه لطلبه أولا، ولا يكون في نفسه من جملة المهمات التي يتأكد طلبها. (من دسوقي)

(٩) قوله: يسألونك عن الأهلة: مثال للتنبيه على أنه الأولى بدليل قوله في شرحه: للتنبيه على أنه الأولى والأليق إلخ، والآية الآتية أي ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ الآية (البقرة: ٢١٥) مثال للتنبيه على أنه الأهم؛ بدليل قوله في شرحه: «تنبيها على أن المهم...» ففي كلامه نشر على ترتيب اللف. (دسوقي)

(١٠) قوله: سألوا إلخ: حيث قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ؟ فلفظ «ما» يسأل بها عن الجنس، فالمسؤول عنه بها ههنا حقيقة أمر الهلال وشأنه، لأي شيء اختلاف تشكلاته النورية ثم عوده إلى ما كان عليه؟ فالمسؤول عن حقيقة الهلال يحتمل أن يكون غايته وحكمته، وأن يكون سببه وعلته، فسبب النزول لا اختصاص له بأحدهما، وكذا لفظ القرآن؛ إذ يجوز أن يقدر عن سبب اختلاف الأهلة وأن يقدر عن حكمة الأهلة، فاختار صاحب «الكشاف» والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة -كما يدل عليه الجواب-؛ إخراجا للكلام على مقتضى الظاهر؛ لأنه الأصل فلا يكون مثال المصنف في شيء، واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب؛ لأن الحكمة ظاهرة، ولفظ «ما» تستعمل في السؤال عن السبب الفاعلي لا السبب الغائي، فيكون الجواب حينئذٍ خلاف مقتضى الظاهر على أسلوب الحكيم ومطابقا لما قال المصنف. (من الحواشي)

(١١) قوله: وذلك: أي إجابتهم ببيان الغرض والحكمة لا ببيان السبب الفاعلي. (قي)

(١٢) قوله: لأنهم ليسوا إلخ: فيه سوء أدب لا يخفى؛ لأن السائل بعض الصحابة ﷺ وهم لذكائهم يطلعون على ذلك، ويدفع بقول الشارح «بسهولة». وقال عبد الحكيم: الصواب: أن يعلل بقوله: لأنه لا يتعلق به صلاح معاشهم ومعادهم، والنبي ﷺ إنما بعث لبيان ذلك؛ لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة، وهو باطل عند أهل الشرع؛ فإنه مبني على أمور لم يثبت شيء منها في الشرع، غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق. (تجريد)

(١٣) قوله: يسألونك إلخ: كون هذه الآية من قبيل تلقي السائل بغير ما يتطلب: إذا كان السؤال عن المنفَق فقط، وأما إذا كان السؤال عن المنفَق وعن المصرف معا -كما قيل: إن عمرو بن الجموح جاء إلى النبي ﷺ وهو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا ننفق من أموالنا وأين نضعها؟ فنزلت هذه الآية-: فلا تكون الآية من تلقي المذكور، بل من قبيل الجواب عن البعض -وهو المصرف- صراحة، وعن البعض الآخر -أي المنفَق- ضمنا؛ لأن في ذكر الخير إشارة إلى أن كل مال نافع ينفق منه. (دسوقي)

بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف؛ تنبيها على أنَّ المهمَّ هو السؤال عنها؛ لأنَّ النفقةَ لا يُعتدُّ بها إلَّا أن تقعَ موقعَها[1].

(أي بيان مقداره أو جنسه أو كليهما) (لا ببيان المنفق)

ومنه[2] أي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المعنى المستقبل[3] بلفظ الماضي؛ تنبيها على تحقق وقوعه نحو: «ويوم ينفخ في الصور فصعق[4] مَن في السماوات ومَن في الأرض» بمعنى «يصعق»، ومثلُه[5] التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ ۝٦﴾ مكان «يقع»، ونحوُه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول، كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ مكان «يجمع».

(في الآية ﴿فَفَزِعَ﴾ لا «فصعق») (أي الجزاء يوم القيامة) (الذاريات: ٦) (هود: ١٠٣)

وههنا بحث[6]: وهو أنَّ كُلًّا من اسمَي الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال، وإن لم يكن ذلك بحسب أصل الوضع، فيكون[7] كل منهما واقعًا في موقعه واردًا على[8] حسب مقتضى الظاهر. والجواب[9] أنَّ كُلًّا منهما حقيقة فيما يتحقق فيه وقوع الوصف، وقد استُعمل ههنا فيما لم يتحقق مجازًا[10]؛ تنبيهًا على تحقُّق وقوعه.

(من اسمي الفاعل والمفعول) (هذا جواب بالمنع لقوله: «فيكون كل منهما») (هو الحال والماضي عند الأكثرين) (أي في الآيتين السابقتين) (وهو الاستقبال)

ومنه أي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب، وهو أن يُجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر[11] والآخر مكانه، نحو: «عرضتُ الناقة على الحوض» مكان «عرضتُ[12] الحوض على الناقة» أي أظهرتُه عليها؛ لتشرب. وقَبِلَه أي القلبَ السكاكيُّ مطلقًا[13]، وقال: إنه ممَّا يورِث الكلامَ ملاحةً[14]، وردَّه غيرُه[15] أي غيرُ السكاكي مطلقًا؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود.

(«على» بمعنى اللام أي أظهرته لها بمعنى أريتها إياه) (أي سواء تضمن اعتبارا لطيفا أو لا)

والحقُّ أنه إنْ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا غير الملاحة التي أورثتها نفسُ القلب قُبل كقوله: شعر: ومَهمهٍ أي مَفازة مغبرةٍ أي متلونة بالغَبرة

(بمعنى «رب») (أي رؤبة بن العجاج) (هي الأرض التي لا ماء فيها ولا كلأ) (بالفتح: التراب)

---

(١) قوله: إلا أن تقع موقعها: فإذا وقعت في موقعها كانت معتدا بها قليلة كانت أو كثيرة، وإذا لم يقع موقعها فلا يعتد بها ولو كانت كثيرة، بخلاف المنفَق؛ فإنه معتد به إذا وقع في محله قليلا كان أو كثيرا. (من دسوقي)

(٢) قوله: ومنه إلخ: أقول: في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا: نظر؛ لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانيا بلفظ الماضي، فذلك التعبير مقتضى الظاهر، حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر؛ لكونه خلاف الأسلوب، فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر. (أطول، تجريد)

(٣) قوله: عن المستقبل: أي وكذا عكسه، وهو أن يعبر عن المعنى الماضي بلفظ المضارع؛ إحضارا للصورة العجيبة، وإشارة إلى تجدده شيئا فشيئا، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ (فاطر: ٩) أي فأثارت، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾ (البقرة: ١٠٢) أي ما تلت. (دسوقي)

(٤) قوله: فصعق: هكذا في النسخ، والصواب ﴿فَفَزِعَ﴾ لأن لفظ هذه الآية ﴿فَفَزِعَ﴾، والآية التي بلفظ «فصعق» صدرها ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ﴾ (الزمر: ٦٨) إلخ. وقد يقال: مراده مجرد التمثيل لا على أنه من القرآن، ولذا لم يقل: «نحو قوله تعالى». (تجريد)

(٥) قوله: ومثله إلخ: المثلية في التعبير عن المستقبل بغيره لا بالماضي، وبه يعلم حكمة فصلهما عما قبلهما. (تجريد)

(٦) قوله: وههنا بحث إلخ: هذا البحث وجوابه الآتي يأتيان في الماضي المعبر بها عن المستقبل، فما وجه تخصيصهما باسمي الفاعل والمفعول؟ (تجريد)

(٧) قوله: فيكون إلخ: تفريع على قوله: «قد يكون بمعنى الاستقبال»، أي إذا كان يأتي كل من اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الاستقبال فيكون إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: واردا على إلخ: أي وحينئذ فجعل المصنف التعبير عن المعنى الاستقبالي باسمي الفاعل والمفعول على خلاف مقتضى الظاهر: لا يسلم. (دسوقي)

قوله: والجواب إلخ: قال في «المطول»: قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع -كالمستقبل- مجاز، وهو فيما هو واقع -كالحال- حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع، والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع: يكون خلاف مقتضى الظاهر. قال عبد الحكيم: وحاصله: أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة، وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق، فإذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له، فيكون خلاف مقتضى الظاهر. (من تجريد)

(١٠) قوله: مجازا إلخ: أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر؛ لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له، فمحصل الجواب: أنه وإن جاز استعمال ما ذكر -أي اسمي الفاعل والمفعول- بمعنى الاستقبال، لكنه على وجه المجاز الذي هو خلاف مقتضى الظاهر، فاندفع البحث المذكور. (تجريد وغيره)

(١١) قوله: مكان الآخر إلخ: أي مع إثبات حكم كل للآخر، لا مجرد تبديل المكان، كما في عكس القضية، وإلا لزم أن يكون تقديم المفعول من باب القلب، بل أراد أن يجري حكم أحد الأجزاء على الآخر وحكم الآخر عليه، كما في المثال الآتي؛ فإن الناقة والحوض اشتركا في حكم، وهو مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر، فيكون معروضا، والحكم الثابت للناقة هو العرض بواسطة حرف الجر، فيكون معروضا عليها، وقد قلب ذلك وأثبت لكلٍّ حكم الآخر، فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة، وبالعكس. (من دسوقي)

(١٢) قوله: مكان عرضت إلخ: [لأن المعروض عليه يكون ذا شعور وإدراك؛ ليميل إلى المعروض أو يحجم عنه.] قال السيد: في هذا القلب اعتبار لطيف، وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه، فحيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت كأنها معروضة، والحوض معروض عليه. ومن نظائر هذا قولهم: «أدخلت الخاتم في الإصبع والقلنسوة في الرأس». (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: مطلقا: [يكون فيه الاعتبار اللطيف أم لا.]

(١٤) قوله: يورث الكلام ملاحة: لأن قلب الكلام مما يحوج إلى التنبيه للأصل، وذلك مما يورث الكلام ملاحة. (دسوقي)

(١٥) قوله: ورده غيره: وحَمَل ما ورد مِن ذلك على التقديم والتأخير. (دسوقي)

أرجاؤه :: أطرافه ونواحيه، جمع «الرجا» مقصورا كأنَّ لونَ أرضه سماؤه على حذف المضاف أي لونها أي لون السماء. فالمصراع الأخير من باب القلب، والمعنى: كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه. والاعتبار اللطيف هو المبالغة[١] في وصف لون السماء بالغبرة، حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في ذلك مع أنَّ الأرض[٢] أصل فيه.

بمعنى الناحية — أي الزائد على لطافة مجرد القلب — أي لون السماء — أي في الغبرة — أي لون الأرض — أي في التشبيه

وإلَّا أي وإن لم يتضمَّن اعتبارًا لطيفًا رُدَّ؛ لأنه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها[٣]؛ كقوله، شعر: فلمَّا[٤] أن جرى سِمَن عليها. كما طيَّنتَ بالفَدَن أي القصر السِّياعا أي الطين المخلوط بالتبن. والمعنى[٥] كما طينت الفدن بالسياع، يقال: «طينت السطح والبيت». ولقائل أن يقول: إنه يتضمَّن من المبالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمَّن قولنا: «كما طينت الفدن بالسياع»؛ لإيهامه أنَّ السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل[٦]، والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

أي ظهر — «أن» زائدة — أي القطامي — زائدا على مجرد لطافة القلب — ضد «الهزال» — بالفاء: كوشك. (س) — بفتح السين وكسرها — أي أصلحته وسويته بالطين — أي القلب في هذا البيت — أي القلب

أحوال المسند[٧]

أي قول ضابئ بن الحارث البرجمي

أمَّا تركه[٨] فلِما مرَّ[٩] في حذف المسند إليه كقوله، شعر:

ومَن يك أمسى بالمدينة رحله[١٠] فإني و قيَّار[١١] بها لغريب

«الرحل» هو المنزل والمأوى، و«قيار» اسم جمل للشاعر، وهو ضابىء[١٢] بن الحارث، كذا في «الصحاح»، وقيل: اسم فرس. ولفظُ البيت خبر، ومعناه التحسُّر والتوجُّع. فالمسند[١٣] إلى «قيَّار» محذوف؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العَبَث؛ بناءً على الظاهر[١٤] مع ضيق المقام بسبب التوجع ومحافظة الوزن. ولا يجوز أن يكون «قيار» عطفًا على محل اسم «إنَّ»، و«غريب» خبرًا عنهما؛ لامتناع العطف[١٥] على محل اسم «إنَّ» قبل مضي الخبر لفظًا أو تقديرًا، ....

وقيل: اسم غلامه — وهو «غريب» — من أجل الغربة — وهو الرفع — فيكون من عطف المفرد — أي ولا حذف في الكلام

---

(١) قوله: هو المبالغة: أي ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه إلى أن استحق جعله مشبها به. (من تجريد)

(٢) قوله: مع أن الأرض إلخ: فحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال: كأن لون سمائه لون أرضه. (دسوقي)

(٣) قوله: يعتد بها: أشار بذلك إلى أن الملاحة التي يوجبها القلب غير معتد بها على هذا القول. (دسوقي)

(٤) قوله: فلما إلخ: جواب لما في البيت الواقع بعده، وهو:

أمرت به الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن نستطاعا

و«أن» زائدة و«جرى» بمعنى ظهر. وفي الكلام استعارة بالكناية حيث أشبه السمن بالماء الجاري، وأثبت له شيئا من خواصه، وهو الجري. و«السمن» -بكسر السين وفتح الميم- ضد «الهزال». و«ما» في قوله: «كما طينت» مصدرية. (من دسوقي)

(٥) قوله: والمعنى: أي المراد، فيكون الغرض تشبيه الناقة في سمنها بالفدن، وهو القصر المطين بالسياع، أي الطين المخلوط بالتبن حتى صار متينا أملس لا حفرة فيه ولا وهن، وقد قلب الكلام ولم يتضمن هذا القلب مبالغة، كما تضمنها في قوله: «كأن لون أرضه سماؤه». (العلامة دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: بمنزلة الأصل: فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل. (تجريد) واعلم أن هذا الإيراد الذي ذكره الشارح لا يرد على المصنف إلا على ما ذكره الشارح تبعا لـ«الصحاح» من أن «السياع» هو الطين المخلوط بالتبن، وأما على ما ذكره الزمخشري في «الأساس» من أن «السياع» -بالكسر- الآلة التي يطين بها، فلا يرد، ولا يتأتى أن يكون في القلب المذكور معنى لطيف، فيحتمل أن يكون المصنف جرى على ما في «الأساس»، وحينئذٍ فلا اعتراض عليه، تأمل. (دسوقي)

(٧) قوله: أحوال المسند: أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند التي بها يطابق الكلام مقتضى الحال. (دسوقي)

(٨) قوله: أما تركه: قد تقدم وجه التعبير هنا بالترك وهناك بالحذف، وهو: أن المسند إليه أقوم ركن في الكلام وأعظمه، والاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظا فكأنه أتى به؛ لفرط الاحتياج إليه، ثم أسقط لغرض، بخلاف المسند؛ فإنه ليس بهذه المثابة في الاحتياج، فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض. (كذا في المطول)

(٩) قوله: فلما مر إلخ: أي: من الاحتراز عن العبث، وتخييل العدول إلى أقوى الدليلين، وضيق المقام بسبب التحسر أو بسبب المحافظة على الوزن، واتباع الاستعمال وغير ذلك. (دسوقي)

(١٠) قوله: أمسى بالمدينة رحله: «أمسى» إما مسند إلى ضمير «من» وجملة «بالمدينة رحله» خبره إن كانت ناقصة، وحال إن كانت تامة، وإما مسند إلى «رحله» مجازا، و«بالمدينة» خبره أو حال. (عبد الحكيم ناقلا عن التجريد)

(١١) قوله: فإني وقيار إلخ: علة لمحذوف مع الجواب، والتقدير: ومن يك أمسى بالمدينة رحله فقد حسنت حاله، وساءت حالتي وحالة قيار؛ لأني إلخ. (دسوقي)

(١٢) قوله: ضابىء: بضاد معجمة، وبعد الألف باء موحدة، فياء ساكنة مكسور ما قبلها. وقالوا: إنه مأخوذ من «ضبأ في الأرض» إذا اختفى فيها، فيكون مهموزا. (دسوقي وغيره)

(١٣) قوله: فالمسند إلخ: وتقدير الكلام: فإني بها لغريب وقيار بها غريب.

(١٤) قوله: بناء على الظاهر: متعلق بـ«العبث» أي إن العبثية منظور فيها للظاهر، وفي الحقيقة ليس ذكره عبثا؛ لأنه أحد ركني الإسناد. (دسوقي)

(١٥) قوله: لامتناع العطف: لما يلزم عليه من توجه عاملين -المبتدأ و«إنَّ»- إلى معمول =

وأمّا إذا[1] قدّرنا له خبرًا محذوفًا فيجوز أن يكون هو عطفًا على محل اسم «إنَّ»، لأنَّ الخبر مقدم تقديرًا، فلا يكون مثل «إنَّ زيدا وعمرو ذاهبان»[2]، بل يكون مثل: «إنَّ[3] زيدًا وعمرو لذاهب»، وهو جائز. ويجوز أن يكون[4] مبتدأ والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جملة «إنَّ» مع اسمها وخبرها، وكقوله[5]، شعر:

نحـن بـمـا عنـدنا وأنـت بـمـا عنـدك راض والـرأي مختلـف

فقوله: «نحن» مبتدأ محذوف الخبر؛ لما ذكرنا، أي نحن[6] بما عندنا راضون، فالمحذوف ههنا خبر الأول[7] بقرينة الثاني، وفي البيت السابق بالعكس[8]. وقولك: «زيد منطلق وعمرو»[9] أي عمرو منطلق، فحذف؛ للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام[10].

وقولك: «خرجتُ فإذا زيد»[11] أي موجود، أو حاضر، أو واقف، أو بالباب، أو ما أشبه ذلك. فحذف؛ لما مر مع اتباع الاستعمال[12]؛ لأنَّ[13] «إذا» المفاجأة تدل على مطلق الوجود. وقد ينضمُّ[14] إليها قرائنُ تدل على نوع خصوصية كلفظ «الخروج» المشعر بأن المراد: فإذا زيد بالباب، أو حاضر، أو نحو ذلك، وقوله، شعر:

إن محـلا وإن مـرتحلا وإن في الـسَّفْر[15] إذ مـضوا مهـلا

أي إنَّ لنا في الدنيا حلولًا وإنَّ لنا عنها إلى الآخرة ارتحالًا، والمسافرون قد توغَّلوا في المضي لا رجوع لهم، فحذف المسند الذي هو ظرف

(تعليقات بين السطور: أي لـ«القيار» – أي «قيار» – أي «الغريب» – أي على المعطوف – لأنه ممنوع – أي «قيار» – من «المنسرح» – أي للنكات التي ذكرت في البيت السابق – إشارة إلى فائدة تعدد المثال – في المثال السابق – من الاحتراز عن العبث – أي قول الأعشى – من المسرح – مثل واقف – مصدر ميمي بمعنى «الحلول» – مصدر – أي في المسافرين – مصدر بمعنى «الإمهال» أي بعدا وطولا – أي الموتى – إلى الأوطان – وهو «لنا»)

= واحد وهو الخبر، وهذا عند البصرية، وأما عند الكوفية فالعامل في خبر «إن» ما كان عاملا قبل دخولها، فلا يلزم في العطف المحذور المذكور. (تجريد)

(١) قوله: وأما إذا إلخ: أي: وإذا قدرنا لـ«قيار» خبرا محذوفا، وجعلنا «لَغريب» المذكور خبر «إن»، فيجوز أن يكون هو -أي «قيار»- عطفا على محل اسم «إن»؛ لأن الخبر المذكور الذي هو «لغريب» مقدم على المعطوف تقديرا، وإن كان في اللفظ متأخرا. فإن قلت: لِمَ لم يجعل «لغريب» خبرا عن «قيار»، ويكون المحذوف خبر «إن»؟ قلت: منع من ذلك مانع وهو دخول لام الابتداء على قوله: «لغريب»؛ لأن لام الابتداء إنما تدخل على خبر المبتدأ المنسوخ بـ«إن»، ولا تدخل على خبر المبتدأ غير المنسوخ بها إلا شذوذا. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان: أي مما فيه العطف على محل اسم «إن» قبل مضي الخبر الذي هو ممنوع، كما مر؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو «إن» و«عمرو» على «ذاهبان». (دسوقي)

(٣) قوله: بل مثل إن إلخ: مما فيه العطف على محل اسم «إن» بعد مضي الخبر أي تقديرا؛ إذ يقدر لـ«عمرو» خبر، فيكون خبر الأول المذكور في نية التقديم على المعطوف. (تجريد)

(٤) قوله: ويجوز أن يكون إلخ: [إذ التقدير: إن زيدا لذاهب وعمرو ذاهب] هذا الوجه نفس ما سبق في قوله: «فالمسند إلى قيار إلخ» لكن أعاده؛ لأجل إفادة أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات، كما في الوجه الذي قبله. والحاصل: أن البيت يحتمل احتمالات أربعة: اثنان جائزان واثنان ممنوعان، فالجائزان: جعل «قيار» مبتدأ خبره محذوف، والجملة بأسرها عطف على جملة اسم «إن» وخبرها. أو جعل «قيار» عطفا على محل اسم «إن» ويقدر له خبر عطف على خبر «إن». والممنوعان: جعل «قيار» مبتدأ خبره «لغريب» وخبر «إن» محذوف. أو جعل «قيار» عطفا على محل اسم «إن» و«لغريب» خبر عنها. (دسوقي)

(٥) قوله: وكقوله: [أي قول قيس بن الحظيم.]

(٦) قوله: أي نحن: راضون بما عندنا وأنت راض بما عندك من الرأي، وآراؤنا مختلفة، فكل إنسان يتبع رأيه. (من دسوقي)

(٧) قوله: خبر الأول: [لأنه لا يجوز أن يكون راضٍ خبرا لـ«نحن» لعدم المطابقة.]

(٨) قوله: بالعكس: [إذ لا يجوز فيه أن يكون قوله: «لغريب» خبرا للثاني أي «القيار»؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر مبتدأ غير منسوخ، كما مر.]

(٩) قوله: زيد منطلق وعمرو: إن جعل الكلام من عطف الجمل كان من قبيل حذف المسند من الجملة الثانية، وإلا فمن حذف المعطوف على المسند. (دسوقي)

(١٠) قوله: من غير ضيق المقام: هذا وجه زيادة هذا المثال، فاندفع ما يقال: إن هذا المثال موافق للأول في أن الحذف في كل منهما من الثاني؛ لدلالة الأول، فأي فائدة في ذكره؟ وجه الدفع: أن المقتضي للحذف في الأول الاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، وفي الثاني الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام، فافترقا. (من دسوقي)

(١١) قوله: فإذا زيد إلخ: الفاء في «فإذا» قيل: هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي مفاجأة زيد لازمة للخروج، وقيل: للعطف حملا على المعنى، أي: خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل في «إذا» هو «فاجأت» فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا. ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجملة. وقال المبرد: إن «إذا» ظرف مكان، فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، أي: فبالمكان زيد، والتزم تقديمه؛ لمشابهتها «إذا» الشرطية، لكنه لا يطرد في نحو: «خرجت فإذا زيد بالباب»؛ إذ لا معنى لقولنا: «فبالمكان زيد بالباب». (مطول)

(١٢) قوله: مع اتباع الاستعمال: [هذا وجه زيادة هذا المثال.]

(١٣) قوله: لأن إلخ: الظاهر أنه تعليل لكون الحذف لما مر؛ لأن الحذف لما مر يتضمن وجود القرينة فبينها بهذا التعليل، وليس تعليلا لاتباع الاستعمال؛ لأنه لا يتجه، كما هو ظاهر. (تجريد)

(١٤) قوله: وقد ينضم إلخ: فإذا صرح حينئذ بالخبر مع وجود تلك القرينة كان ذلك عبثا بالنظر للظاهر. وفي كلام الشارح إشارة إلى أنه إذا كان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تكون قرينته مجرد «إذا» المفاجائية؛ لأنها إنما تدل على مطلق الوجود، فلا بد للخصوصية مما يدل عليها. (من دسوقي)

(١٥) قوله: وإن في السفر: أي في المسافرين أي في غيبتهم. و«السفر» -بفتح السين وسكون الفاء- اسم جمع لـ«مسافر». (دسوقي)

قطعًا[1]؛ لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل، ولضيق المقام أعني المحافظة[2] على الشعر، ولاتباع[3] الاستعمال؛ لاطراد الحذف في مثل: «إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا». وقد وضع سيبويه في كتابه لهذا بابًا، فقال: هذا باب «إنَّ مالًا وإن ولدًا».

تأييد لكون الحذف مطردا

وقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ[4] خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ﴾ (الإسراء:١٠٠) فقوله: ﴿أَنتُمْ﴾ ليس بمبتدأ؛ لأنَّ «لو» إنَّما تدخل على الفعل، بل هو فاعل فعل محذوف والأصل: لو تملكون تملكون[5]، فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسِّر، ثم أبدل من[6] الضمير المتصل[7] الضمير المنفصل على ما هو القانون عند حذف العامل، فالمسند المحذوف ههنا فعل، وفيما سبق اسم[8] أو جملة.

وهو تملك الأول — وهو تملك الثاني — أي عوض — وهو «أنتم» — إشارة لنكتة ذكر هذا المثال — لا غير — أي قوله: «إن محلا وإن مرتحلا»

وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ[9]﴾ (يوسف:١٨) يحتمل الأمرين[10]: حذف المسند أو المسند إليه أي: فصبر جميل أجمل[11]، أو: فأمري[12] صبر جميل. ففي الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين، بخلاف ما لو ذكر؛ فإنه يكون نصًّا في أحدهما.

لف ونشر مرتب — الباء للتصوير — أي الذكر

ولا بدَّ للحذف من قرينة دالة عليه؛ ليفهم المعنى كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقَّق نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ (لقمان:٢٥) أي خلقهن الله، فحذف المسند؛ لأنَّ[13] هذا الكلام عند تحقق[14] ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق. والدليل[15] على أن المرفوع فاعل والمحذوف فعله: أنه جاء عند عدم الحذف كذلك، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ۝٩﴾ (الزخرف:٩)، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۝٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِيٓ أَنشَأَهَآ

لأنه خلاف الأصل — أي على الحذف بمعنى «المحذوف» — فالمحذوف هو المسند — أي قولهم: ﴿ٱللَّهُ﴾ — وهو: ﴿سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ﴾ — وهو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ — أي لفظ ﴿ٱللَّهُ﴾ — لا مبتدأ — لا خبره

---

(١) قوله: الذي هو ظرف قطعا: أي بخلاف ما قبله وهو «فإذا زيد»؛ فإنه ليس الخبر فيه ظرفا قطعا، بل يحتمل أن يقدر ظرفا أي «فإذا زيد بالباب»، وأن يقدر غيره كـ«حاضر» أو «جالس». وقوله: «الذي هو ظرف قطعا إلخ»، فيه إشارة لنكتة ذكر هذا المثال بعد الذي قبله. (دسوقي)

(٢) قوله: أعني المحافظة إلخ: تفسير للمقام أو تفسير لضيق المقام من حيث سببه؛ لأن المحافظة سبب لضيق المقام. (دسوقي)

(٣) قوله: ولاتباع إلخ: أي الاستعمال الوارد على ترك نظيره؛ لأنه اطرد حذف الخبر مع تكرار «إن» وتعدد اسمها، سواء كانا نكرتين، كما مثل: أي «إن مالا وإن ولدا» أو معرفتين، كـ«إن زيدا وإن عمرا». (من التجريد)

(٤) قوله: لو أنتم تملكون إلخ: تمام الآية ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾ (الإسراء: ١٠٠) أي الفراغ والنفاد. إن قلت: كيف يتسبب عن ملكها خوف فراغها كما هو مقتضى الشرطية؛ فإن تلك الخزائن لا تتناهى، فكيف يتصور فراغها ونفادها؟ قلت: أجاب بعضهم: لعلهم يغفلون عن عدم تناهيها، وإن كانت غير متناهية في نفس الأمر، فيمسكون مع ملكها خوف فراغها. أو إن الغرض المبالغة في حرصهم وبخلهم، حتى أنهم لو ملكوا ما لا يتصور نفاده أمسكوا. (دسوقي بتغير)

(٥) قوله: والأصل لو تملكون تملكون: اعترض بأن فيه جمعا بين المفسر والمفسر، وهو غير جائز، فالصواب أن يقول: «تقديره لو تملكون». والجواب أن الجمع بينهما في عبارته لحاجة بيان الفعل المقدر، والممتنع إنما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الإبقاء والتقرير، لا على وجه بيان المقدر. (تجريد)

(٦) قوله: أبدل من إلخ: حاصله: أن الضمير البارز هو نفس المتصل الذي كان فاعلا، غايته أنه تغير من الاتصال إلى الانفصال فهو فاعل، فقوله: ﴿لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ (الإسراء: ١٠٠) جملة فعلية. (دسوقي)

(٧) قوله: الضمير المتصل: [وهو الواو في «تملكون» المحذوف.]

(٨) قوله: اسم: أي إن قدر متعلق الجار اسم فاعل. وقوله: «أو جملة» أي إن قدر متعلق الجار فعلا. (الدسوقي)

(٩) قوله: فصبر جميل: الصبر الجميل الذي لا شكاية معه إلى الخلق، والهجر الجميل الذي لا أذى معه، والصفح الجميل الذي لا عتابَ معه، وبه يعلم الصبر والهجر والصفح غير الجميلات. والصبر: حبس النفس عن الجزع. (من دسوقي)

(١٠) قوله: يحتمل الأمرين: أي بل الثلاثة، والثالث: أن يكون من حذف المسند والمسند إليه معا، أي: فلي صبر وهو جميل. (دسوقي)

(١١) قوله: أي فصبر جميل أجمل: أي فصبر جميل في هذه الواقعة أجمل من صبر غير جميل، وإذا كان أجمل من الصبر الغير الجميل فهو أجمل من الجزع من باب أولى. (تجريد)

(١٢) قوله: أو فأمري إلخ: أي شأني الذي ينبغي أن أتصف به صبر جميل. (قي)

(١٣) قوله: لأن إلخ: علة لمحذوف، أي وصح التمثيل بهذه الآية؛ لوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق؛ لأن إلخ. (دسوقي)

(١٤) قوله: عند تحقق إلخ: جواب سؤال وارد على قوله: «لسؤال محقق»، حاصله: أن السؤال في الآية ليس محققا؛ لأنه لم يقع؛ بدليل تعبيره بـ«إن» التي للشك فقوله: ﴿إن سألتهم﴾ قضية شرطية لا تقتضي الوقوع ولا عدمه، فلا يصح التمثيل لجواب السؤال المحقق. وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المراد بكون الكلام جوابا لسؤال محقق: أنه محقق عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء، أي وقوعه بالفعل، فحينئذ يكون قولهم ﴿ٱللَّهُ﴾ جوابا لسؤال محقق.

واعترض بأن هذا ينافي ما يأتي في قوله: «ليبك يزيد إلخ»؛ فإن السؤال فيه محقق أيضًا بهذا المعنى، مع أنه جعله مقدرا، بل يجري هذا في كل سؤال مقدر، فلا يظهر فرق بين المحقق والمقدر على ذلك. فالأولى أن يقال: المراد بالمحقق: ما وجد في الكلام ونطق به بالفعل، والمقدر بخلافه، كما في البيت الآتي. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: والدليل إلخ: جواب عما يقال: هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ، والخبر محذوف بأن يكون التقدير: «الله خلقهن» ويكون من حذف المسند أيضا، وما المرجح لكونه فاعلا ؟ (دسوقي)

أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أو مقدرٍ عطف على «محقق»، نحو: قول ضرار بن نهشل في مرثية(١) يزيد بن نهشل: ع: لِيُبك يزيد(٢) كأنه قيل: مَن يبكيه؟

(يس:٧٩) أي أخيه هذا هو السؤال المقدر

فقال: ضارع أي يبكيه(٣) ضارع ذليل لخصومة(٤)؛ لأنه كان ملجأً(٥) للأذلاء وعونًا للضعفاء، وتمامُه: ع: ومختبط(٦) مما تطيح الطوائح.

تفسير لما قبله أي أطاحته، فالمضارع بمعنى الماضي

والمختبِط: الذي يأتي إليك للمعروف مِن غير وسيلة. والإطاحة: الإذهاب والإهلاك. و«الطوائح» جمع «مطيحة» على غير

أي لطلب المعروف

القياس(٧) كـ«لواقح»(٨) جمع «ملقحة»(٩). و«مما» يتعلق بـ«مختَبط»، و«ما» مصدرية أي سائل يسأل من أجل(١٠) إذهاب الوقائع(١١) مالَه،

في «مما تطيح»

أو «يُبكي» المقدر أي يبكي؛ لأجل إذهاب المنايا(١٢) يزيد. و«تطيح» على التقديرَين(١٣) بمعنى الماضي عدل إليه استحضارًا لصورة

لأن السؤال والبكاء إنما يكونان بعد الإطاحة

ذلك الأمر الهائل.

وفضلُه(١٤) أي رجحان نحو «ليبك يزيد ضارع» مبنيًّا للمفعول على خلافه يعني «ليبكِ يزيد ضارع» مبنيًّا للفاعل ناصبًا

لـ«يزيد» ورافعًا لـ«ضارعٌ» بتكرار الإسناد بأن أُجمل أولًا إجمالًا، ثم فُصل تفصيلًا، أمّا التفصيل فظاهر(١٥)، وأمّا الإجمال فإنه لما قيل:

«ليبك يزيد» عُلم أن هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء؛ لأن المسند إلى المفعول لا بدَّ له من فاعل محذوف أقيم هو مقامه، ولا شكَّ أنَّ

المتكرر أوكد وأقوى، وأنَّ الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس، وبوقوع(١٦) نحو: «يزيد»(١٧) غير فضلة؛ لكونه مسندًا إليه لا مفعولًا،

أشد وقوعا ورسوخا لأنه نائب الفاعل

كما في خلافه، وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة(١٨) غير مترقبة(١٩)؛ لأنَّ أول الكلام غير مطمع(٢٠) في ذكره أي ذكر الفاعل؛ لإسناد

وهو «ضارع»

---

(١) قوله: مرثية: [المرثية على وزن «مَحْمِدَة» مصدر «رثاه».]

(٢) قوله: ليبك يزيد: [قال الفاضل الچلپي: قال بعض المتأخرين: يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بأن يكون «يزيد» منادى أي: ليبك يا يزيد؛ لفقدك، ويكون «ضارع» هو الفاعل إن كانت الرواية بفتح ياء في «ليبك» أو النائب عن الفاعل إن كانت الرواية بضمها، لكن الصورة الأولى لا تساعدها الرواية.]

(٣) قوله: أي يبكيه: [فحذف المسند؛ لدلالة السؤال عليه.]

(٤) قوله: لخصومة: يحتمل أن اللام للتوقيت أي وقت خصومته مع غيره، أو للتعليل، أي لأجل خصومة نالته ممن لا طاقة له على خصومته. وهو متعلق بـ«ضارع»؛ لأن فيه معنى الفعل، وليس متعلقا بـ«يبكي» المقدر؛ لإفادته أن البكاء يكون للخصومة دون يزيد. (دسوقي)

(٥) قوله: لأنه كان ملجأ إلخ: أي إنما بكى الضارع الذليل عليه؛ لأنه كان يدفع عن الأذلاء والضعفاء ما ينالهم، فهو ملجأ لهم، فحقهم البكاء عليه. (دسوقي)

(٦) قوله: ومختبط: أي ويبكيه مختبط، وهو عطف على «ضارع». (الدسوقي)

(٧) قوله: على غير القياس: لأن «فواعل» لا يكون جمعا قياسيا لـ«مفعلة» بل لـ«فاعلة» و«فعيلة»، فلو كان جمعا لـ«طائحة» بمعنى هالكة لكان قياسيا.

(٨) قوله: كلواقح إلخ: يقال: «رياح لواقح» أي للسحاب.

(٩) قوله: ملقحة: [وقياس جمعها «ملقحات» وقيل: «ملاقح».]

(١٠) قوله: من أجل: [أشار بذلك إلى أن «من» للتعليل، وأن «ما» مؤولة مع الفعل بعدها بمصدر. (الدسوقي)]

(١١) قوله: إذهاب الوقائع إلخ: إضافة «إذهاب» لـ«الوقائع» في الوجه الأول، ولـ«المنايا» في الوجه الثاني من إضافة المصدر للفاعل، ومفعوله «ماله» في الأول و«يزيد» في الثاني، والوجه الأول أحسن؛ لأن تعليقه أي: تعليق «مما» بـ«يبكي» المقدر مما يأباه سليقة الشعر، وذلك؛ لأنه لمَّا بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضا، أفاده الجامي. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: لأجل إذهاب المنايا: أي المعبر عنها بـ«الطوائح». قيل: إن إرادة الواحد من الجمع المحلى باللام لا يجوز، فكيف يصح قوله: «لأجل إهلاك المنايا يزيد» ولا يهلك الشخص الواحد إلا منية واحدة؟ والجواب: أن المراد بـ«المنايا» أسباب الموت، إطلاقا لاسم المسبب على السبب، ولا يخفى كثرتها. وقد أجيب: بأن اللام في «المنايا» للجنس، واللام الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية، فيصدق بالواحد. (من التجريد)

(١٣) قوله: على التقديرين: أي: على تقدير تعلق «مما» بـ«مختبط» أو بـ«يبكي».

(١٤) قوله: وفضله إلخ: هذا جواب عما يقال: لم عدل الشارح إلى هذا التركيب المقتضي لحذف المسند، مع إمكان الأصل، وهو البناء للفاعل واستقامة الوزن به، وذلك بأن يجعل «يزيد» مفعولا و«ضارع» فاعل «يبكي» ولا حذف لا للمسند ولا للمسند إليه؟ فأجاب بقوله: «وفضله إلخ»، وحاصله: أن ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، والغرض إفادة ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من حيث ما ذكره المصنف، لا ترجيحه من سائر الوجوه، حتى يعترض بأن في خلافه وهو البناء للفاعل يوجد وجوه الترجيح أيضا كالسلامة عن الحذف وغيره، وحينئذٍ فيكون في كل منها جهات ترجيح، فللبليغ أن يختار كلا منهما. (من الدسوقي والتجريد)

(١٥) قوله: فظاهر: لأنه لما أسند «يبك» إلى معين وهو «ضارع» كان الفاعل المستحق للفعل مذكورا بطريق التنصيص، وهذا معنى التفصيل. (دسوقي)

(١٦) قوله: وبوقوع إلخ: إنما صح الترجيح بذلك؛ لأنه مناسب للمقام؛ لأن مدلول «يزيد» هو المقصود بالذات؛ لأن المرثية في بيان أحواله، فالمناسب أن يكون اسمه عمدة ومقصودا كذلك. (تجريد)

(١٧) قوله: نحو: يزيد: [أشار بإدراج لفظ «نحو» إلى أن الكلام ليس في خصوص البيت.]

(١٨) قوله: كحصول نعمة إلخ: بخلاف ما لو كان مبنيا للفاعل؛ فإن الفاعل حينئذ معرفة مترقبة؛ إذ كل فعل لا بد له من فاعل، بخلاف المبني للمفعول؛ فإنه يتم الكلام بذكر المفعول بدون الفاعل. (دسوقي)

(١٩) قوله: غير مترقبة: وغير المترقبة غير المشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب، فهي لذة صرفة فتكون ألذ. وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه «أن نيل الشيء بعد طلبه ألذ»، وتبعه الشارح. أقول: ألذية نيل الشيء بعد طلبه من حيث شفاء النفس من تعب الطلب وألم الانتظار، وألذية النعمة غير المترقبة من حيث عدم سبقها بألم الانتظار. (التجريد)

(٢٠) قوله: غير مطمع: أي بل مؤيس من ذكره؛ لأن ذكر النائب في جملة يوجب الإياس =

الفعل إلى المفعول وتمام الكلام به، بخلاف ما إذا بني للفاعل؛ فإنه مطمع في ذكر الفاعل، إذ لا بد للفعل من شيء يسند هو إليه.

وأمّا ذكره أي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه مِن كونه الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه، ومِن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ[1] ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ (الزخرف: ٩)، ومِن التعريض بغباوة السامع نحو: «محمَّد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم»[2] في جواب مَن قال: مَن نبيكم؟ وغير ذلك، أو لأجل أن يتعين[3] بذكر المسند كونه اسمًا فيفيد الثبوت[4]، أو فعلًا فيفيد التجدد[5].

وأمّا إفراده أي جعل المسند غير جملة[6]؛ فلكونه[7] غيرَ سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم؛ إذ لو كان[8] سببيا[9] نحو: «زيد قام أبوه»، أو مفيدا للتقوي نحو: «زيد قام» فهو جملة[10] قطعًا، وأمّا نحو[11]: «زيد قائم» فليس بمفيد للتقوي[12]، بل قريب[13] مِن «زيد قام» في ذلك، وقوله: «مع عدم إفادة[14] التقوي» معناه: مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم، فيخرج ما يفيد[15] التقوي بحسب التكرير نحو: «عرفت عرفت»، أو بحرف التأكيد نحو: «إن زيدا عارف»، أو نقول[16]: إنَّ تقويَ الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص[17] نحو: «زيد قام».

(حواشٍ بين السطور: أي «بك» – أي «بزيد» – وصحبه – كالتهديد والترحم وإسماع غير السائل – نحو «زيد عالم» أو «منطلق» – نحو «زيد علم» أو «انطلق» – يعني إتيان المسند مفردا – بأن يكون فيه تكرار الإسناد الموجب للتقوي – أي المسند – أي في إفادة التقوي – أي المصنف – جواب أول للدخل المقدر – جواب ثان)

= من ذكر الفاعل في تلك الجملة؛ لتمام الكلام بدونه، فإذا ذكر الفاعل في جملة ثانية كانت معرفته كرزق جديد. (دسوقي)

(١) قوله: مثل خلقهن إلخ: قيل: في هذا التمثيل نظر؛ لأن السؤال هنا مثل السؤال في قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ (العنكبوت: ٦١)، فما وجه الفرق بينهما بأن الحذف في قوله: «ليقولن الله» للاحتراز عن العبث نظرا للقرينة، والذكر في قوله: ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾ لضعف التعويل على القرينة؟ وأجيب بأن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب، فإن عول على دلالتها حذف، وإن لم يعول عليها احتياطا بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها: ذكر، وإن كان المخاطب والكلام في الحالين واحدا. (من الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: محمد نبينا صلى الله عليه وآله وسلم: فذكر المسند وهو «نبينا» مع علمه من قرينة السؤال إشارة إلى أن المخاطب غبي لا يفهم بالقرينة. (دسوقي)

(٣) قوله: أن يتعين إلخ: بخلاف ما لو حذف المسند؛ فإنه يحتمل كونه اسما، ويحتمل كونه فعلا أو ظرفا.

(٤) قوله: فيفيد الثبوت: أي من أصل الوضع. والمراد بالثبوت: حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان وبالتجدد والحصول واقترانه بالزمان.

(٥) قوله: فيفيد التجدد: أي تجدد الحدث، أي وجوده بعد أن لم يكن، وإفادة الفعل لذلك بالوضع؛ لأن الفعل متضمن للزمان الموصوف بالتجدد. (دسوقي)

(٦) قوله: غير جملة: أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد ما ليس بجملة، فيشمل المركب والمضاف. (الدسوقي)

(٧) قوله: فلكونه: أي فلاقتضاء المقام كونه -أي المسند غير سببي أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير- سمي الضمير سببا؛ تشبيها له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل؛ لأن الضمير تربط به الصلات والصفات، كما أن الأمتعة تربط بالحبل. (دسوقي)

(٨) قوله: إذ لو كان: حاصله: أن سبب كون المسند جملة أحد الأمرين: كونه سببيا، وكونه مفيدا للتقوي، وأن سبب الإفراد انتفاؤهما جميعا. (تجريد)

(٩) قوله: سببيا: [بأن يكون الخبر غير صادر من المسند إليه.]

(١٠) قوله: فهو جملة: جواب «لو» فهو مرتبط بالأمرين قبله، والمعنى: فواجب أن يؤتى به جملة. (دسوقي)

(١١) قوله: وأما نحو إلخ: هذا جواب عن سؤال يرد على قول المصنف: «إذ لو كان إلخ»؛ لأنه جعل العلة في الإفراد كونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، فيرد عليه «زيد قائم»، فإنه مفرد وهو مفيد للتقوي، فقد وجد الإفراد ولم يوجد علته أعني عدم إفادة التقوي، بل هو مفيد للتقوي. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أن «زيد قائم» مفيد للتقوي حتى يقال: إنه مفرد مع انتفاء العلة فيه، وإنما هو قريب مما يفيد التقوي، وهو «زيد قام»؛ لأنه إن اعتبر تضمنه للضمير الموجب لتكرر الإسناد المفيد للتقوي كان مفيدا له، وإن اعتبر شبهه بالخالي عن الضمير لم يكن فيه تكرر الإسناد، فيدخل في عدم إفادة التقوي؛ لأن المتبادر أن يكون إفادته بلا شبهة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فليس بمفيد للتقوي: ليس المراد أنه لا يفيد التقوي أصلا؛ لأنه مخالف لما في الواقع ومناف لما بعده، بل المراد: أنه ليس في «زيد قائم» التقوي الكامل المعتبر، وكلام المصنف في التقوي الكامل المعتبر. أو المراد: أن ليس فيه التقوي بلا شبهة، بل هو قريب مما يفيد التقوي، وحينئذ فلا إيراد.

(١٣) قوله: بل قريب إلخ: لأن كلا منهما احتوى على ضمير مسند إليه عائد على المبتدأ، وإنما لم يكن بمنزلته؛ لأن ضمير «قائم» لا يتغير في حال التكلم والخطاب والغيبة، بل هو مستتر دائما، فـ«قائم» بمنزلة الجامد الذي لا ضمير فيه، فإن اعتبر تضمنه للضمير كان مفيدا للتقوي، وإن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له. (دسوقي)

(١٤) قوله: مع عدم إفادة إلخ: دفع لما يقال: إن المصنف لما جعل العلة في إفراد المسند عدم إفادة التقوي، فيفهم أن يكون العلة في كونه جملة إفادة التقوي، فيرد على هذا المفهوم «عرفت عرفت»؛ فإنه مفيد للتقوي، والمسند فيه مفرد وهو الفعل.

وحاصل ما أجاب به الشارح جوابان، الأول: أن قول المصنف: «مع عدم إفادة تقوي الحكم» من إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، وهو «التركيب»، فتقدير الكلام: مع عدم إفادة التركيب تقوي الحكم، فيكون العلة في إيراده جملة: إفادة تقوي الحكم بنفس التركيب لا من شيء آخر، فخرج «عرفت عرفت»؛ فإنه إنما أفاد التقوي بالتكرير، لا بنفس التركيب.

وحاصل الجواب الثاني: أن المراد من «تقوي الحكم» ما يكون بحسب الاصطلاح، وهو تأكيده بطريق مخصوص، أعني تكرير الإسناد مع وحدة المسند، بخلاف قوله: «عرفت عرفت»؛ فإن فيه تكرر المسند لا الإسناد فقط. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: فيخرج ما يفيد إلخ: ليس المراد خروجه عن ضابطة الإفراد؛ إذ المراد إدخاله فيه، بل المراد: خروجه عن القيد الذي أضيف إليه العدم -أعني إفادة التقوي- وإذا خرج عن إفادة التقوي دخل في عدم الإفادة، فيكون مفردا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو نقول إلخ: فعلى هذا الجواب لاحاجة إلى التقدير المذكور في الجواب الثاني -أعني «مع عدم إفادة نفس التركيب إلخ»- لخروج ما ذكر بدون ذلك.

(١٧) قوله: بالطريق المخصوص: وهو تكرير الإسناد مع وحدة المسند، فخرج القسمان المذكوران، وهما «عرفت عرفت»، و«إن زيدا عارف». (دسوقي)

فإن قلت: المسند قد يكون غير سببي ولا مفيدًا للتقوي، ومع هذا لا يكون مفردا كقولنا: «أنا سعيت في حاجتك»، و«رجل جاءني»، و«ما أنا قلت» هذا عند قصد التخصيص. قلت: سلمنا[١] أن ليس القصد في هذه الصور إلى التقوي، لكن لا نسلِّم[٢] أنها لا تفيد التقوي؛ ضرورةَ حصول تكرر الإسناد الموجب للتقوي، ولو سلِّم[٣] فالمراد أنَّ إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى، ولا يلزم منه تحقق الإفراد في جميع صور تحقق هذا المعنى.

ثم السببي[٤] والفعلي من اصطلاحات صاحب «المفتاح» حيث سَمَّى في النحو[٥] الوصف بحال الشيء -نحو: «رجل كريم[٦]»- وصفا فعليا[٧]، والوصف بحال ما هو[٨] من سببه[٩] -نحو: «رجل كريم[١٠] أبوه»- وصفا سببيا، وسَمَّى في علم المعاني المسند في نحو: «زيد قام» مسندا فعليا، وفي نحو: «زيد قام أبوه» مسندا سببيا، وفسَّرهما بما لا يخلو عن صعوبة وانغلاق، ولهذا اكتفى[١١] المصنف في بيان المسند السببي بالمثال، وقال: والمراد بالسببي نحو: «زيد أبوه منطلق»[١٢، ١٣]، وكذا «زيد[١٤] انطلق أبوه».

ويمكن أن يفسر[١٥] المسند السببي بجملة علقت[١٦] على مبتدأ بعائد[١٧] لا يكون مسندًا إليه في تلك الجملة، فخرج المسند في نحو: «زيد منطلق أبوه»؛ لأنه مفرد[١٨]، وفي نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١)؛ لأنَّ تعليقها على المبتدأ ليس بعائد[١٩]، وفي نحو: «زيد قام وزيد هو قائم»؛ لأنَّ العائد فيهما مسند إليه، ودخل فيه نحو: «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، و«زيد مررت به»، و«زيد ضربت عمرًا في

---

(١) قوله: سلمنا إلخ: [تشعر عبارته بأن لمنع عدم قصد التقوي في هذه الصور مجالا، ولعل وجهه: أن قصد التخصيص لا ينافي قصد التقوي؛ لاحتمال قصدهما معا. (تجريد)]

(٢) قوله: لكن لا نسلم إلخ: هذا جواب بالمنع، حاصله: لا نسلم أن هذه الصور لا تفيد التقوي، بل هي مفيدة له؛ ضرورة تكرر الإسناد الموجب للتقوي، فالتقوي موجود، وإن كان غير مقصود، والمصنف إنما عول في علة الإفراد على عدم إفادة التقوي لا على عدم قصده. (دسوقي)

(٣) قوله: ولو سلم: أي كون الأقوال المذكورة لا تفيد التقوى عند قصد التخصيص، فالمراد أنَّ إفراد المسند يكون لأجل هذا المعنى، أي إنَّ إفراد المسند مشروط بكونه غير سببي ولا مفيد للتقوي، فهو لا يكون مفردا إلا بتحقق هذا الشرط، ولا يلزم أنه كلما تحقق هذا الشرط تحقق كون المسند مفردا؛ إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط. والأولى أن يقرر الجواب بجعل كون المسند غير سببي ولا مفيد للتقوي علةً ناقصةً للإفراد، كما هو ظاهر كلام المصنف، لا شرطا كما سبق. (ملخص)

(٤) قوله: ثم السببي إلخ: هذا دخول على كلام المصنف، والمقصود دفع اعتراض وارد عليه في تركه تعريف السببي وإتيانه بالمثال، ومعلوم أن تعريف الحقائق بمجرد المثال لا يخلو عن خفاء؛ لأن أوجه التماثل كثيرة. (دسوقي)

(٥) قوله: في النحو: [أي في القسم المدون في النحو من كتابه «المفتاح».]

(٦) قوله: رجل كريم: [في قولنا: «جاءني رجل كريم»؛ ليكون «كريم» وصفا.]

(٧) قوله: وصفا فعليا: مراده بالوصف الفعلي: الجاري على من هو له، ويسميه النحاة وصفا حقيقيا، فقد انفرد السكاكي عنهم بالتسمية بالفعلي، كما انفرد عنهم بإجراء هذا في المسند، مع تخصيصه السببي فيه بالجملة، فمجموع اصطلاحه مبتكر له، فصح كلام الشارح. واندفع ما عداه أن يقال: إن النحاة أيضا يسمون الوصف بحال ما هو من سببه وصفا سببيا. وحاصل الدفع: أنهم وإن شاركوه في ذلك، لكن لم يشاركوه في المجموع، فالمراد أن المجموع من اصطلاحات صاحب «المفتاح». (من دسوقي)

(٨) قوله: بحال ما هو: [أي بحال شيء، كالأب في المثال. (دسوقي)]

(٩) قوله: من سببه: المراد بالسبب هنا: مطلق المتعلق، فيدخل نحو: «كريم غلامه»، «كريمة جاريته»، ونحو ذلك. (تجريد)

(١٠) قوله: رجل كريم: [في قولنا: «جاءني رجل كريم أبوه».]

(١١) قوله: اكتفى: فيه إشارة إلى أنه يعلم من مثال السببي مثال مقابله، وهو الفعلي. (كذا في الدسوقي)

(١٢) قوله: وزيد أبوه منطلق: أي نحو «أبوه منطلق» من قولك: «زيد أبوه منطلق»؛ لأن المسند السببي هو «أبوه منطلق». (دسوقي)

(١٣) قوله: أبوه منطلق: يعني «وأما زيد منطلق أبوه» فليس المسند فيه سببيا عنده؛ لأن المسند مفرد لا جملة على ما يأتي، فهو من قبيل الفعلي. (دسوقي)

(١٤) قوله: وكذا زيد إلخ: مثال للسببي في الجملة الفعلية، وما قبله مثال له في الجملة الاسمية. (دسوقي)

(١٥) قوله: أن يفسر إلخ: أي على قاعدة السكاكي تفسيرا لا صعوبة فيه ولا انغلاق صادقا على «أبوه منطلق» وعلى غيره. (دسوقي)

(١٦) قوله: بجملة علقت إلخ: اعترضه السيد بأن فيه دورا؛ لتوقف كون المسند سببا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره، وتوقف كونه جملة على كونه سببا، كما هو صريح قول المصنف بعد، وأما كونه جملة فللتقوي أو لكونه سببا، ويستفاد من كلامه هنا مفهوما؛ لأن مفهوم قوله: «أما إفراده إلخ» أن كونه سببيا علة لكونه جملة، كما صرح به الشارح. وأجيب بأن كونه سببيا المفهوم من الضابط السابق، ومن كلامه فيما يأتي علة لإيراد المسند جملة لا علة لتصور كونه جملة، فالمتوقف على كونه سببيا: إيراده جملة لا تصورها، والمتوقف على كونه جملة: تصور كونه سببيا لا إيراده، فاختلفت جهة التوقف، فلا دور، تأمل. (تجريد)

(١٧) قوله: بعائد: [أي ملتبسة بعائد، والباء متعلقة بـ«علقت». (تجريد)

(١٨) قوله: لأنه مفرد: لأن الوصف مع مرفوعه الظاهر كالمضمر في الحكم المفرد. ولا يرد على هذا ما مر من أنه جعل الوصف في نحو: «رجل كريم أبوه» وصفا سببيا، مع أنه مفرد؛ لأنه إنما يشترط في السببي كونه جملة إذا كان مسندا لا وقت كونه نعتا. (من الدسوقي)

(١٩) قوله: ليس بعائد: أي ليس ملتبسا بعائد؛ لاتحاد المبتدأ والخبر، فلا يحتاج إلى الرابط. وهذا المسند ليس بفعلي ولا سببي؛ لأنهما إنما يقالان فيما إذا تغاير المبتدأ والخبر، فلا يرد أنه إذا لم يكن سببيا كان فعليا، فيدخل في ضابط الإفراد، مع أنه جملة. (كذا في الدسوقي والتجريد)

داره»، و«زيد ضربته»، ونحو ذلك من الجمل التي وقعت خبر المبتدأ ولا تفيد التقوي. والعمدة[1] في ذلك تتبع كلام السكاكي؛ لأنا لم نجد هذا الاصطلاح ممن قبله.

أي في هذا التفسير وقيوده من حيث الإدخال والإخراج. (قي)

وأمّا كونه أي المسند فعلًا فلتقييده أي تقييد المسند بأحد الأزمنة الثلاثة[2]، الماضي: وهو الزمان الذي قبل زمانك[3] الذي أنت فيه، والمستقبل[4]: وهو الزمان الذي يترقب وجوده[5] بعد هذا الزمان، والحال: وهو أجزاء[6] من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ[7]، وهذا أمر عرفي[8]. وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج[9] إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم؛ فإنه إنما يدل عليه بقرينة[10] خارجية، كقولنا: «زيد قائم الآن» أو «أمسِ» أو «غدًا»، ولهذا قال: على أخصَر وجه[11]، ولمّا كان[12] التجدد لازمًا للزمان؛ لكونه كمًّا غير قارّ الذات -أي لا يجتمع أجزاؤه في الوجود- والزمان جزء من مفهوم الفعل: كان الفعل مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة مفيدًا للتجدد. وإليه أشار بقوله: مع إفادة التجدد، كقوله[13] شعر:

أي أما الإتيان به فعلا فيكون للتقييد بأحد إلخ. (قي) — حين التكلم — أي الحاضر الموجود — أي ينتظر — أي الحال — توضيح لقوله: «متعاقبة» لا قيد آخر. (تجريد) — أي بيان ما قال المصنف — أي بهيئته — أي دلالة صريحة — أي التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار. (قي) — تفسير لقوله: «غير قار الذات». (تج) — أي تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل. (قي)

---

(١) قوله: والعمدة إلخ: اعترض بأن السكاكي اشترط شرطا زائدا على ما قاله الشارح، وهو أن يكون المضاف للضمير اسما مرفوعا، كالمثالين الأولين، وحينئذ فيخرج الثلاثة الأخيرة، وهي «زيد مررت به»، و«زيد ضربت عمرا في داره»، و«زيد ضربته»، فليس المسند في هذه الثلاثة سببيا عند السكاكي، خلافا للشارح، فلو كان العمدة في ذلك ما قال السكاكي ما خالفه الشارح. والحاصل: أن المسند السببي عند السكاكي أربعة أقسام: جملة اسمية يكون الخبر فيها فعلا نحو: «زيد أبوه ينطلق»، أو اسم فاعل: نحو: «زيد أبوه منطلق»، أو اسما جامدا نحو: «زيد أخوه عمرو»، أو جملة فعلية يكون الفاعل فيها مظهرا نحو: «زيد انطلق أبوه»، والتعريف الضابط بجميع أقسامه متعسر. (كذا في الدسوقي)

(٢) قوله: بأحد الأزمنة الثلاثة: [وهو الفعل. والمراد من تقييده: تقييد جزء معناه -وهو الحدث- بأحد الأزمنة.]

(٣) قوله: قبل زمانك: ههنا شك مشهور، وهو أن «قبل» ظرف زمان، فيكون المعنى: وهو الزمان الذي في زمان متقدم على الزمان الذي أنت فيه، فإن كان قبل عين الزمان الذي جعل ظرفا له لزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، وإن كان غيره لزم أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له، وكلاهما باطل. وأجيب بأن القبلية في أجزاء الزمان ذاتية لا زمانية، فظرفية «قبل» فيها باعتبار ذاتها لا باعتبار زمان آخر فيها، فسقط الترديد الدائر بين العينية والغيرية على أن هذا تدقيق فلسفي لا ينظر إليه أهل اللغة والعرف؛ لابتناء مباحثهم على الظواهر دون تلك التدقيقات. (من الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: المستقبل: على صيغة اسم الفاعل كالماضي أو اسم المفعول، وكلاهما المنقول الموافق للمعقول؛ لأن الزمان يستقبلك كما تستقبله. (أطول)

(٥) قوله: يترقب وجوده: معناه: مِن شأنه أن يترقب، فاندفع ما قيل: كم من شيء لا يترقب وجوده ومع هذا يكون مستقبلا. واعترض على الشارح مثل السابق بأنّ «يترقب» دال على الزمان المستقبل، فيلزم أن يترقب وجود المستقبل في المستقبل؛ لأن المستقبل الذي هو مدلول «يترقب» كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل أيضا؛ إذ لا معنى لترقبه في الماضي أو الحال، فيكون في المستقبل، فيلزم أن يكون الشيء ظرفا لنفسه، أو أن يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له وهو باطل. ويجاب عنه أيضًا بالأجوبة السابقة، وبأن الأفعال المأخوذة في التعاريف مجردة عن الزمان، فتدبر. (كذا في الدسوقي)

(٦) قوله: وهو أجزاء إلخ: اعلم أن الحال عند النحاة أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن الحاضر، وهذا تعريف للحال العرفي وهو الزمان الذي يقع فيه الفعل ويتقدر بقدره فيختلف حسب اختلافه، مثل: «يصلي» و«يحج»، وأما الحال الحقيقي فالآن الذي لا يتجزأ وهو الآن الحاضر بدون الجزء السابق واللاحق. (تجريد وغيره)

(٧) قوله: من غير مهلة وتراخ: أي بين كل جزء وما يليه، لا بين أول الأجزاء وآخرها؛ إذ المهلة بينهما لازمة إذا طالت المدة، كما يقال: «زيد يصلي» والحال أن بعض صلاته ماض وبعضه باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآيات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال، فليس الحال زمان التكلم فقط. (من تجريد)

(٨) قوله: وهذا أمر عرفي: يعني مقدار الحال أمر عرفي مبني على العرف، وليس مضبوطا بحد معين، فما يعدونه حالا فهو حال، فإنه يقال: «زيد يأكل ويحج، ويكتب القرآن، ويتعلم الفقه، ويجاهد الكفار»، ويعد كل ذلك حالا، ولا شك في اختلاف مقادير أزمنتها. ويحتمل أن المراد المشتبه، وهذا تعريف للحال العرفي دون الحقيقي؛ فإنه الآن الذي لا يتجزأ، كما مر. (من الدسوقي)

(٩) قوله: من غير احتياج: جواب عما يرد بأن الاسم أيضا قد يدل على أحد الأزمنة، فكيف يقول المصنف: «وأما كونه فعلا فللتقييد إلخ» مع أن التقييد المذكور متأت مع إيراده اسما؛ لما علمت أن الاسم أيضا قد يدل على أحد الأزمنة. وحاصل الجواب: أن العلة هو التقييد مع الأخصرية، فلا يحتاج إلى التصريح معه بقرينة، بخلاف الاسم؛ فإنه وإن حصل به التقييد لكن يحتاج إلى القرينة. (دسوقي بتغير ما)

(١٠) قوله: يدل عليه بقرينة: اعترض بأن هذا ينافي قولهم: اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ فإن هذا يفيد أنه يدل على الزمان الحال بلا قرينة، واحتياجه إلى القرينة إذا أريد غير الحال كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذي هو حقيقة فيه، وحينئذٍ فلا فرق بين الفعل واسم الفاعل. وأجيب بأن المراد بقول الشارح: «لأن الفعل دال بصيغته إلخ»: الدلالة على أحد الأزمنة صريحا واسم الفاعل لا يدل عليه صريحا بل التزاما، فإذا أريد الدلالة عليه صريحا احتاج إلى قرينة. (قي وتج)

(١١) قوله: على أخصر وجه: كان ينبغي أن يؤخره عن قوله: «مع إفادة التجدد»؛ ليتعلق بإفادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع؛ إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. (تجريد)

(١٢) قوله: ولما كان إلخ: اعلم أن التجدد يطلق على معنيين، أحدهما: الحصول بعد أن لم يكن، والثاني: التقضي والحصول شيئا فشيئا على وجه الاستمرار، والمعتبر في مفهوم الفعل: التجدد بالمعنى الأول، واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثاني، وحينئذ فالموافقة بين الحدث والزمان المتقارنين في مطلق تجدد؛ لأن التجدد بالمعنى الثاني غير لازم للفعل، ولا معتبر في مفهومه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: كقوله: [أي قول طريف يصف نفسه بالشجاعة. (قي)]

أو كلّما(١) وردت عكاظ وهو سوق للعرب، كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع، قبيلة بعثوا(٢) إلي عريفهم،

جاءت — كـ«غراب» — بين النخلة والطائف — بذكر أنسابهم وشجاعتهم — فاعل «وردت» و«عكاظ» مفعوله. (قي)

وعريف القوم: القيم بأمرهم الذي شهر بذلك وعرف، يتوسم(٣) أي يصدر عنه تفرس الوجوه(٤) وتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة.

أي المتولي لأمر القوم — أي بالقيام بأمرهم — فيه إشارة إلى وجه التسمية — تفسير للتفرس

وأمّا كونه أي المسند اسما فلإفادة عدمهما أي عدم التقييد المذكور والتجدد، يعني(٥) لإفادة الدوام والثبوت(٦)؛ لأغراض(٧)

الأظهر أن يقال: «فلإفادة مطلق الثبوت». (الدسوقي)

تتعلق بذاك، كقوله(٨): لا يألف الدرهم المضروب صرتنا(٩) :: وهو ما يجعل فيه الدراهم، لكن يمر عليها وهو منطلق(١٠). يعني أنَّ

أي الدوام والثبوت — حيلي، بهياني

الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم دائمًا(١١).

قال الشيخ عبد القاهر: موضوع الاسم(١٢) على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء(١٣) أنه يتجدَّد ويحدث شيئًا فشيئًا،

أي المسند

فلا تعرض(١٤) في «زيد منطلق» لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له، كما في «زيد طويل(١٥) وعمرو قصير».

وأمّا تقييد الفعل(١٦) وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق(١٧) أو به أو فيه أو له أو معه ونحوه(١٨) ....

كأفعل التفضيل والصفة المشبهة — قرأت بمكة — تطهرت تعظيما

أي الواقع مسندا — اقتصر المصنف على الفعل؛ لأنه الأصل، أو المراد الفعل اللغوي — حفظت حديث البخاري

---

(١) قوله: أو كلما إلخ: «الهمزة» في قوله: «أو كلما» للاستفهام التقريري، و«الواو» للعطف على مقدر، أي: أحضرت العرب في عكاظ، وكلما إلخ. وعكاظ: سوق بين النخلة والطائف، كانت تقام في مستهل ذي القعدة وتستمر عشرين يوما، تجتمع فيه قبائل العرب فيتعاكظون -أي يتفاخرون ويتناشدون- وكانت فرسان العرب إذا حضروا عكاظ وأمن بعضهم من بعض؛ لكون عكاظ في شهر حرام، تقنعوا حتى لا يعرفوا.

وذكر عن طريف هذا أنه كان من الشجعان، وكان لا يتقنع كما يتقنعون، فاتفق له أنه وافى عكاظ، وكان طريف قبل ذلك قد قتل شراحيل الشيباني، فقال حصيصة بن شراحيل: أروني طريفا، فأروه إياه. فجعل حصيصة كلما مر به طريف تأمله ونظر إليه، حتى فطن له طريف. فقال له: ما لك تنظر إلي مرة بعد مرة؟ فقال له حصيصة: أتوسمك لأعرفك، فللّٰه علي إن لقيتك في حرب لأقتلنك أو لتقتلني، فقال طريف عند ذلك الأبيات، هذه من جملتها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بعثوا إلخ: يعني أن لي على كل قبيلة جناية، فإذا وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم، وهذا مدح في العرب؛ للجري منهم. (من التجريد)

(٣) قوله: يتوسم: هذا محل الشاهد حيث أورد المسند فعلا للتقييد بأحد الأزمنة مع إفادة التجدد. (دسوقي)

(٤) قوله: تفرس الوجوه: [أي وجوه الحاضرين؛ لينظر أنا فيهم أو لا. (قي)]

(٥) قوله: يعني: أي يعني بإفادة عدمهما إفادة الدوام، أي المقابل للتقييد بزمن مخصوص وإفادة الثبوت المقابل للتجدد. واعلم أن دلالة الاسم على الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع بحسب أصل الوضع، وأما إفادته للدوام والثبات فمن خارج لا بحسب أصل الوضع، وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله الآتي: «قال الشيخ عبد القاهر إلخ»؛ فإنه أفاد أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع، فكلام الشارح يشير إلى أنه ينبغي أن يحمل كلام المصنف على أن إفادته للدوام من خارج؛ جمعا بينه وبين كلام الشيخ ودفعا للتعارض بينهما، فنقله لكلام الشيخ إشارة إلى الجمع. وحاصله: أن كلام الشيخ باعتبار الوضع، وما فسر به كلام المصنف باعتبار القرائن الخارجية، لا إلى الاعتراض على المصنف وإن احتمل ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: لإفادة الدوام والثبوت: [لو قدم «الثبوت» على «الدوام» كان أولى.]

(٧) قوله: لأغراض: [مثل المبالغة في المدح والذم وغيرها.]

(٨) قوله: كقوله: أي النضر بن لوية يتمدح بالغنى والكرم، أركانه: «مستفعلن فاعلن فعلن». (دسوقي ملخصا)

(٩) قوله: صرتنا: المشهور نصبه على أنه مفعول لقوله: «لا يألف»، والأحسن نصب «الدرهم المضروب» فيكون عدم الألفة من جانب صرته. (عصام)

(١٠) قوله: وهو منطلق: فتعبيره بـ«منطلق»؛ للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة، وهذا مبالغة في مدحهم بالكرم، وفي قوله: «لكن تمر عليها إلخ» تكميل حسن؛ إذ قوله: «لا يألف إلخ» ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم، فأزال ذلك التوهم بهذا الاستدراك. (دسوقي ﷺ)

(١١) قوله: دائما: لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك، كما يدل عليه قوله قبل هذا، شعر:

إنا إذا اجتمعت يوما دراهمنا ... ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

(كذا في التجريد)

(١٢) قوله: موضوع الاسم: أي الاسم المسند في التركيب موضوع لأجل أن يثبت إلخ، أي إنه إنما وضع؛ لأجل هذا المعنى وهو: ثبوت الشيء للشيء، وأما إفادته للدوام والاستمرار فإنما هو من قرينة خارجية. (دسوقي)

(١٣) قوله: من غير اقتضاء إلخ: إن قلت: إن الاسم كما يحمل على الدوام بواسطة القرائن يصح أن يحمل على الاستمرار التجددي باعتبار القرائن الخارجية كالفعل، فلأي شيء خص الفعل بالدلالة على الاستمرار التجددي دون الاسم؟ قلت: وجه ذلك: مناسبة الاستمرار التجددي للفعل؛ لاشتماله على الزمان المتجدد. (دسوقي)

(١٤) قوله: فلا تعرض إلخ: أي وأما إفادته الدوام فمن المقام والخارج كغرض المدح أو الذم، فلا منافاة بينه وبين كلام الشارح المتقدم؛ لأن كلام الشارح بحسب الاستعمال لاعتبار القرائن الخارجية، وكلام الشيخ بحسب أصل الوضع. (دسوقي)

(١٥) قوله: كما في زيد طويل إلخ: هذا تنظير للنفي في قوله: «فلا تعرض إلخ»؛ فإنه لا تعرض فيه لأكثر من إثبات الطول صفة لزيد ومن إثبات القصر صفة لعمرو ولا تجدد فيه. واعترض بأن الطول والقصر لازمان له، فهما دائمان. وأجيب بأنهما وإن كانا دائمين لكن استفادة دوامهما ليست من جوهر اللفظ، بل من حيث إن الطول والقصر وصفان لازمان، فيستفادان من خارج. (من الدسوقي والتجريد)

(١٦) قوله: وأما تقييد الفعل: لا يقال: إن تقييد الفعل بما ذكر من مباحث متعلقات الفعل، فذكره هنا من ذكر الشيء في غير محله؛ لأنا نقول: لا يلزم من كونه من مباحث متعلقات الفعل أن لا يكون من مباحث المسند، حتى يكون ذكره في غير محله. (من قي)

(١٧) قوله: بمفعول مطلق: [أكرمت إكرام أهل الحسب.] أي غير مؤكد، وإلا فهو لا يفيد تربية الفائدة. وذلك لأن الفعل يحتمل الحقيقة والمجاز، والمصدر المؤكد أفاد نفس الحقيقة، والذي أفاده هو أحد محتملي الفعل، وهو الظاهر منهما إلا أن يقال: التعيين فائدة لم تكن، فتأمل. (دسوقي)

(١٨) قوله: ونحوه: [مجرور معطوف على «مفعول» كما هو الظاهر. ويحتمل الرفع معطوفا على «تقييد الفعل»، فافهم.]

مِن الحال والتمييز والاستثناء، فلتربية الفائدة[١]؛ لأنَّ الحكم كلَّما زاد خصوصًا زاد غرابةً، وكلَّما زاد غرابةً زاد إفادةً، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: «شيء ما موجود»، و«فلان بن فلان حَفِظ التوراة سنة كذا في بلدة كذا».

ولمَّا استشعر سؤالا وهو: أنَّ خبر «كان» من مشبَّهات المفعول، والتقييد به ليس لتربية الفائدة؛ لعدم الفائدة بدونه، أشار إلى جوابه[٢] بقوله: والمقيد في «كان زيد منطلقا» هو «منطلقا» لا «كان»؛ لأنَّ «منطلقا»[٣] هو نفس المسند و«كان» قيد له؛ للدلالة على زمان النسبة، كما إذا قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي».

وأمَّا تركه أي ترك التقييد، فلمانع منها أي من تربية الفائدة، مثل خوف انقضاء المدة والفرصة، أو إرادة أن لا يطَّلعَ الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله، أو عدم العلم[٤] بالمقيدات أو نحو ذلك[٥].

وأمَّا تقييده[٦] أي الفعل بالشرط مثل: «أكرمك إن تكرمني»، أو «إن تكرمني أكرمك»، فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به، لا تُعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته يعني حروف[٧] الشرط وأسمائه مِن التفصيل، وقد بُيِّن ذلك التفصيل في علم النحو. وفي هذا الكلام إشارة إلى أنَّ الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم[٨] الجزاء مثل المفعول به ونحوه، فقولك: «إن جئتني أكرمك» بمنزلة قوله: «أكرمك[٩] وقت مجيئك إياي»، ولا يخرج الكلام بهذا التقييد عمَّا كان عليه[١٠] من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء[١١] خبرًا فالجملة الشرطية خبرية نحو: «إن جئتني أكرمك»، وإن كان إنشاءً فإنشائية، نحو: «إن جاءك زيد فأكرمه». وأمَّا نفس الشرط[١٢] فقد أخرجته الأداة عن الخبرية[١٣] واحتمال الصدق والكذب.

---

(١) قوله: فلتربية الفائدة: فإن قلت: هذا مشكل في المفعول به؛ لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به، فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتربيتها، وأي فرق بينه وبين الفاعل؛ فإن تعقله يتوقف على كل منهما. قلت: الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما، وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص، بخلاف الفاعل؛ فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه؛ لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص، فتأمله. (تجريد)

(٢) قوله: أشار إلى جوابه: حاصل ذلك الجواب: أنا لا نسلم أن هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الذي كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل وهذا لا كلام لنا فيه، وحينئذ فلا اعتراض. (دسوقي)

(٣) قوله: لأن منطلقا إلخ: لأنه هو الدال على الحدث، والمسند إنما هو الدال على الحدث، بخلاف «كان»؛ فإنها إنما تدل على الزمان، ولا دلالة لها على الحدث -كما قال السيد وغيره-، وحينئذٍ فيفيد ذلك المسند بمفاد «كان»، وهو الزمان الماضي، فيفيد الكلام أن الانطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنك قلت: «زيد منطلق في الزمان الماضي». فالحاصل: أن «منطلقا» نفس المسند؛ لأن أصل التركيب «زيد منطلق» و«كان» إنما ذكرت؛ لدلالتها على زمان النسبة، فهي باعتبار دلالتها على الزمان قيد لـ«منطلقا»، فحصل في المثال تربية الفائدة وزال الشك. (كذا قال الدسوقي)

(٤) قوله: أو عدم العلم إلخ: أي عدم علم المتكلم بالمقيدات، كقولك: «ضربت»، ولم تقل: «زيدا» مثلا؛ لعدم علمك بمن وقع عليه ضربك. واعترض على جعل الشارح عدم العلم مانعا؛ لأن المانع لا يكون إلا وجوديا، وهذا أمر عدمي، ولأن المانع من الشيء يكون منافيا له، وعدم العلم بالمقيدات لا ينافي التربية، وإن كانت متعذرة معه.

وأجيب: بأن المراد بالمانع هنا: المانع اللغوي، وهو ما لا يتأتى تحصيل الشيء معه، وجوديا كان أو عدميا، منافيا كان أو لا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: أو نحو ذلك: [كمجرد الاختصار؛ لضيق أو ضجر من المتكلم أو خوف سآمة السامع. (قي)]

(٦) قوله: وأما تقييده: كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد ويؤخر ترك التقييد؛ لتجري القيود الوجودية على سَنَن واحد. أجيب بأنه لما كان محتاجا إلى بسطٍ أخَّره عن الترك. (تجريد)

(٧) قوله: يعني حروف إلخ: دفع بهذا ما يتوهم من لفظ «أدوات» أنها كلها حروف. (قي)

(٨) قوله: قيد لحكم إلخ: فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له بمنزلة الفضلات كالمفعول والظرف، فإذا قلت: «إن جئتني أكرمك» فالمعتبر لأصل الإفادة هو الإخبار بالإكرام، وأما الشرط فهو قيد، فكأنك قلت: «أكرمك وقت مجيئك». (دسوقي)

(٩) قوله: بمنزلة قوله أكرمك إلخ: استفيد الوقت من التعليل؛ لأن الشرط قيد في الجزاء، فهو بمنزلة العلة، وزمان المعلول والعلة واحد، فالمعنى في هذا المثال: أكرمك لأجل مجيئك إياي وفي زمانه. (دسوقي)

(١٠) قوله: عما كان عليه: أي قبل التقييد بالشرط؛ لأن أداة الشرط إنما تخرج الشرط عن أصله، ولا تسلط لها على الجزاء، بل هو باق على حاله. (دسوقي)

(١١) قوله: بل إن كان الجزاء إلخ: قيل عليه: إن الجزاء في قولك: «إن ضربتك تضربني» خبر، مع أن الجملة إنشائية. ورُدَّ بأن حرف الاستفهام داخل في المعنى على الجزاء، كما صرح به الرضي، فليس بخبر. (تجريد)

(١٢) قوله: وأما نفس الشرط: أي الجملة الشرطية وحدها بدون الجزاء، وهذا مقابل في المعنى لقوله: «ولا يخرج ...». (دسوقي)

(١٣) قوله: عن الخبرية: أي عن كونه كلاما خبريا؛ لأنه صار مركبا ناقصا، وكما أخرجته الأداة عن الخبرية أخرجته أيضا عن الإنشائية؛ لأنه صار بالأداة مركبا ناقصا، والمحصور =

وما يقال[1] مِن أنَّ كلًّا من الشرط والجزاء خارج عن الخَبَرية واحتمال الصدق والكذب، وإنَّما الخبر[2] هو مجموع الشرط
أي كل واحد منهما لا بمجموعهما. (قي)

والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول: فإنما هو اعتبار المنطقيين، فمفهومُ قولنا: «كلّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود»
فمتى ثبت اللزوم صدقت القضية، ولو لم يقع واحد من الشرط والجزاء

باعتبار أهل العربية: الحكمُ بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار، والمحكوم به هو
والشرط قيد له

الموجود، وباعتبار المنطقيين: الحكم بلزوم وجود النهار بطلوع الشمس، فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود
أي الشرط أي الجزاء

النهار، فكم من فرق[3] بين الاعتبارَين[4].
والحكم اللزوم بينهما

ولكن لا بدَّ[5] من النظر ههنا في «إن» و«إذا» و«لو»؛ لأنَّ فيها أبحاثًا كثيرةً لم يتعرض لها في علم النحو. فـ«إِن» و«إذا» للشرط[6]
أي في معانيها

في الاستقبال، لكن أصل «إن»[7] عدم الجزم بوقوع الشرط[8]، فلا تقع في كلام الله تعالى على الأصل[9] إلَّا حكاية[10] أو على ضرب
أي في المستقبل
أي حقيقتها اللغوية أي عدم جزم المتكلم المراد به فعل الشرط لا التعليق

مِن التأويل[11]، وأصل «إذا» الجزم بوقوعه، فـ«إن» و«إذا» تشتركان في الاستقبال[12] بخلاف «لو»، وتفترقان بالجزم بالوقوع
أي جزم المتكلم أي وقوع الشرط في المستقبل فإنها شرط في الماضي هو أصل «إذا»

وعدم الجزم به، وأمَّا عدم الجزم[13] بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له؛ لكونه مشتركا بين «إِن» و«إذا»، والمقصودُ بيان وجه الافتراق،
هو أصل «إن»

ولذلك أي لأنَّ أصل «إنْ» عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادر لكونه غيرَ مقطوع به[14] ....
أي القليل الوقوع
علة لكونه نادرا، والأولى أن يجعل علة لكونه موقعا لـ«إن»

= عندهم في الخبر والإنشاء إنما هو المركب التام، فما قال الشارح في «المطول»: لأن الحرف قد أخرجه إلى الإنشاء يحمل على حذف المضاف، أي إلى حكم الإنشاء من حيث إنه لا يحتمل صدقا ولا كذبا فصار كالمفعول، وإلا فهو ليس إنشاء أيضا، كما سبق آنفا.

(١) قوله: وما يقال إلخ: قائله الشارح العلامة في «شرح المفتاح»، وهذا شروع في دفع التناقض بين ما قاله شارحنا سابقا وما قاله الشارح العلامة، وحاصل ذلك الإيراد: كيف يقال: إن الكلام عند أهل العربية هو الجزاء، والشرط لا دخل له فيه، وإنما هو قيد له، مع أن هذا يخالفه ما قاله الشارح العلامة من أن كل واحد من الشرط والجزاء ليس خبرا محتملا للصدق والكذب؛ لأن كل واحد منهما أخرجته الأداة عن أصله، فليس المعتبر في القضية حكم الجزاء لذلك، وإنما الكلام الخبري المحتمل للصدق والكذب هو مجموع الشرط والجزاء، فكل واحد منهما مذكور؛ قصدا لتوقف الكلام عليه؛ لأنه جزء منه. وحاصل الجواب: أن ما قاله الشارح العلامة اصطلاح للمناطقة، وما تقدم لشارحنا اصطلاح لأهل العربية، ولا يعترض باصطلاحٍ على اصطلاحٍ. (قي)

(٢) قوله: وإنما الخبر: أي: وإنما الكلام الخبري سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو إنشاء، حتى إنك إذا قلت: «إن جاءك زيد فأكرمه»، فالمراد: الحكم باللزوم بين المجيء والإكرام، ولو كانت صورة الجزاء إنشاء. (قي)

(٣) قوله: فكم من فرق إلخ: قال عبد الحكيم: فإن قلت: فما الفرق بين مذهَبَي أهل العربية وأهل الميزان؛ فإن المآل واحد؟ قلت: الفرق أن الشرط عند أهل العربية مخصص للجزاء ببعض التقديرات، حتى إنه لولا التقييد بالشرط كان الحكم الذي في الجزاء عاما لجميع التقديرات، فيكون التقييد مفهومه مفهوم مخالفة، كما ذهب إليه الشافعية، وعند أهل الميزان كل واحد من الشرط والجزاء بمنزلة جزء القضية الحملية لا يفيد الحكم أصلا، فلا يكون الشرط مخصصا للجزاء وببعض التقديرات، فلا يتصور مفهوم المخالفة بل مسكوت عنه، كما هو مذهب الحنفية. (دسوقي)

(٤) قوله: فرق بين الاعتبارين: [فبينهما فرق في المحكوم عليه، وبه، والحكم. (قي)]

(٥) قوله: ولكن لا بد إلخ: لما أحال معرفة الاعتبارات المفادة لأدوات الشرط على تبيينها ببيان معانيها المذكورة في علم النحو: أشار إلى أن ثلاثة منها لا يكفي في بيان الأغراض المفادة لها بيان معانيها المذكورة في علم النحو، فقال: «ولكن إلخ». (قي)

(٦) قوله: وإذا للشرط: [أي تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى.]

(٧) قوله: أصل إن إلخ: هو صادق بالشك في الوقوع وتوهمه وظنه والجزم بعدمه، أما ظن الوقوع والجزم بعدمه فليسا موقعا لها في الأصل، ولو شملتها عبارة المصنف وهو: «عدم الجزم بوقوع الشرط»، فافهم. (التجريد وغيره)

(٨) قوله: بوقوع الشرط: أي تحققه؛ ليدخل ما إذا كان الشرط سلبا. (تجريد)

(٩) قوله: على الأصل: وهو عدم الجزم بوقوع الشرط؛ لأنه تعالى عالم بحقائق الأشياء على ما هي عليه، فيستحيل في حقه تعالى الشك والتردد في شيء ما. (دسوقي)

(١٠) قوله: إلا حكاية: أي عن الغير، كما في: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ (يوسف: ٧٧) حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام. (قي)

(١١) قوله: أو على ضرب من التأويل: أي بأن يفرض أن هذا الكلام واقع على لسان شخص عربي تكلم بهذا الكلام، كما سيأتي في قوله: ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ (النساء: ٧٨) فهي حينئذ باقية على أصلها من الشك والتوهم، فقوله: «إلا حكاية أو على ضرب إلخ» أي فتقع حينئذ في كلام الله تعالى على الأصل. (دسوقي)

(١٢) قوله: في الاستقبال: [أي يكون كل منهما شرطا في الاستقبال.]

(١٣) قوله: وأما عدم الجزم: جواب عن سؤال مقدر، حاصله: كما أنَّ «إن» لعدم الجزم بوقوع الشرط كذلك هي لعدم الجزم بلا وقوعه، كما صرح به النحاة من أنها إنما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وكما أنَّ «إذا» للجزم بوقوع الشرط هي أيضا لعدم الجزم بلا وقوعه، بل ذلك لازم للجزم بوقوعه، فعدم الجزم باللاوقوع مشترك بينهما، فيشترط فيهما أن يكون مدخولهما غير مجزوم بعدم وقوعه؛ إذ لو حصل الجزم بعدم وقوعه لم يستعمل فيه لا هذا ولا هذا؛ لكونه محالا، فكان على المصنف أن يتعرض لبيان ذلك بحيث يقول: لكن أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط وبلا وقوعه، وأصل «إذا» الجزم بوقوعه وعدم الجزم بلا وقوعه. وحاصل الجواب: أنَّ المصنف بصدد بيان الفرق بينهما ولا وجه لدخول ما كان مشتركا في مقام الافتراق. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: غير مقطوع به: اعلم أن غير المقطوع بوقوعه إما محتمل للوقوع وعدمه على حد سواء، فيكون مشكوكا فيه، و«إن» للشك، وإما أن يكون مترجحا عدمه على وجوده، فيكون متوهما، وهي تستعمل في المتوهم. (كذا في الدسوقي)

في الغالب(١) موقعًا لـ«إن»(٢)، ولأنَّ أصل «إذا» الجزم بالوقوع غلب لفظ الماضي(٣)؛ لدلالته على الوقوع قطعًا؛ نظرًا إلى نفس اللفظ،
(متعلق بـ«كونه» - أي محلا - عطف على «كان» - يقينا)

وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال مع «إذا» نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَتۡهُمُ﴾(٤) أي قوم موسى(٥) ﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾ كالخِصْب(٦) والرَّخاء ﴿قَالُواْ لَنَا
(أي مع «إذا» - لأن «إذا» الشرطية تقلب الماضي إلى المستقبل - عليه السلام - فرائي بثى - بفتح الراء)

هَٰذِهِۦ﴾ أي هي مختصة بنا ونحن مستحقوها(٧)، ﴿وَإِن تُصِبۡهُمۡ سَيِّئَةٞ﴾ أي جَدْب وبلاء ﴿يَطَّيَّرُواْ﴾ أي يتشاءموا ﴿بِمُوسَىٰ وَمَن
(أخذه من تقديم المعمول أي «لنا». (قي) - ضد الخصب - التشاؤم: ترقب حصول المكروه. (قي))

مَّعَهُۥٓ﴾ من المؤمنين، فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع «إذا»؛ لأنَّ المراد بـ﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾ الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به،
((الأعراف: ١٣١) - أي «جاءت» - أي الغير المقيدة بنوع مخصوص)

ولهذا(٨) عرفت ﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾ تعريف الجنس أي الحقيقة(٩)؛ لأنَّ وقوع الجنس كالواجب(١٠)؛ لكثرته واتساعه؛ لتحققه في كل نوع
(علة لقوله: «مقطوع به» - علة للعلة - علة لكثرته)

بخلاف النوع(١١)، وجيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع «إن» لما ذكر بقوله: والسيئة نادرة(١٢) بالنسبة إليها أي إلى الحسنة المطلقة،
(أي «تصب»)

ولهذا نكرت السيئة؛ ليدل(١٣) تنكيرها على التقليل.

وقد تُستعمل(١٤) «إن» في مقام الجزم(١٥) بوقوع الشرط(١٦) تجاهلًا، كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه
(أي لأجل تكلف الجهل عند اقتضاء المقام التجاهل. (قي))

فيها. فيقول: إن كان فيها أُخبرك، فيتجاهل؛ خوفًا من السيد(١٧). أو لعدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، فيجري الكلام على
(عطف على «تجاهلا» - والحال أن المتكلم عالم بوقوعه)

سَنَن(١٨) اعتقاده، كقولك(١٩) لمن يكذبك(٢٠): «إن صدقت فماذا تفعل؟» مع علمك بأنك صادق، أو تنزيله أي لتنزيل العالم بوقوع
(الاستفهام للتقرير، أي لا تقدر على ما يدفع خجلتك. (أطول))

---

(١) قوله: في الغالب: إنما قيد به؛ لأن النادر قد يقطع بوقوعه كيوم القيامة؛ فإنه نادر الوقوع؛ لأنه إنما يقع مرة مع أنه مقطوع بوقوعه. (تج)

(٢) قوله: موقعا لـ«إن»: أي حقيقة وتجوزا؛ فإنه مع ندرته إما مشكوك فيه، فيكون موقع «إن» حقيقة، وإما مجزوم به، فهو لكونه ملحقا بالمشكوك؛ لندرته موقع لـ«إن» تجوزا. (تجريد بتوضيح ما)

(٣) قوله: لفظ الماضي: أي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي، سواء كان الفعل الماضي أو المضارع مع «لم»، ولذا قال: «لفظ الماضي»، ولم يقل: الماضي؛ لئلا يتبادر منه الفعل الماضي. (تجريد)

(٤) قوله: فإذا جاءتهم إلخ: أورد آية من كلام الله تعالى تحقيقا وتوضيحا؛ لاستعمال «إذا» في المقطوع و«إن» في المحتمل. والمراد: القطع وعدمه بالنظر إلى حال الشيء في نفسه، وفرض الكلام على لسان من يجوز عليه الشك والتردد، وإلا فبالنظر إلى علم الله تعالى ليس إلا العلم بالوقوع أو اللاوقوع. (چلپي)

(٥) قوله: قوم موسى: أي فرعون وقومه. وسماهم قوم موسى؛ لأنه مبعوث إليهم. (كذا في التجريد وغيره)

(٦) قوله: كالخصب: بكسر الخاء، يقال للسنة الكثيرة المطر، فعطف «الرخاء» عليه من عطف اللازم على الملزوم، وإتيانه بالكاف إشارة إلى أن الحسنة لا تنحصر فيهما أي ونمو المال وصحة البدن وكثرة الأولاد وغير ذلك. (دسوقي)

(٧) قوله: ونحن مستحقوها: [أي اللام في «لنا» للاستحقاق.] إشارة إلى أنهم ادعوا اختصاص الحسنة بحسب الاستحقاق لا بحسب الوقوع؛ فإن الحسنة لم تكن مختصة بهم. (تجريد)

(٨) قوله: ولهذا: [أي لإطلاق الحسنة وعدم تخصيصها.]

(٩) قوله: أي الحقيقة: [أي في ضمن فرد غير معين، فـ«ال» في ﴿ٱلۡحَسَنَةُ﴾ للعهد الذهني. (تجريد)]

(١٠) قوله: كالواجب: أي في القطع بوقوعه عادة، وإن كان يمكن عقلا عدم وقوعه. (كذا في الدسوقي) وقال صاحب «التجريد»: لم يقل أي الشارح: «واجب»؛ لأن هناك من الأجناس ما لم يقع أصلا، كالعنقاء.

(١١) قوله: بخلاف النوع: أي المعين كالجدب؛ فإنه ليس مقطوعا بوقوعه، فقد لا يحصل ذلك النوع بأن يحصل نوع آخر. (دسوقي)

(١٢) قوله: السيئة نادرة إلخ: [لأن المراد بالسيئة: نوع مخصوص معين، أي الجدب والبلاء، والمعين ليس بمحقق الوقوع. (من قي)]

(١٣) قوله: ليدل إلخ: فيه إشكال؛ لأن المطلوب تقليل الوقوع، والتنكير إنما يدل على تقليلها في نفسها بمعنى أنها شيء يسير واحد لا كثير. وقد يجاب: بأن المراد بالدلالة ما يكون على سبيل المناسبة، وتقليلها في نفسها يناسب تقليل وقوعها، فهو أمارة في الجملة عليه. (تج)

(١٤) قوله: وقد تستعمل إلخ: هذا مقابل لقوله سابقا: «أصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط»، وحينئذ فكان عليه أن يذكر أيضا مقابل قوله: «وأصل «إذا» الجزم بوقوعه»، فيقول: وقد تستعمل «إذا» في مقام الشك؛ للإشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي، وكعدم شك المخاطب وكتنزيله منزلة الجازم، وكتغليب الجازم على غيره، ولعله لم يذكره؛ لقلته بالنسبة لخروج «إن» عن أصلها. (من قي وتج)

(١٥) قوله: في مقام الجزم: أي حالته. وقدر «مقام»؛ تبعا لعبارة «المفتاح» و«الإيضاح». قال في «الأطول»: وهي الصواب؛ لأن «إن» لم تستعمل في الجزم. (تج)

(١٦) قوله: بوقوع الشرط: قيد به؛ نظرا إلى الأمثلة المذكورة، وإلا فقد تستعمل في الجزم بعدم وقوعه أيضا الذي هو خلاف أصلها أيضا؛ لأن أصلها أن تستعمل في الأمور المحتملة. (تجريد)

(١٧) قوله: خوفا من السيد: لكونه أوصاه أن لا يعلم أحدا بوجوده في الدار إلا بعد مشاورته، وهذا التجاهل يعد من نكات علم المعاني، حيث اقتضاه الحال كما في المثال، فإن كان إيراده لمجرد الظرافة كان من البديع. فلا يرد ما قيل: إن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، وهو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تطفلا. (دسوقي)

(١٨) قوله: على سنن إلخ: أي مقتضى اعتقاد المخاطب. واعلم أن هذا وما بعده قد اعتبر فيهما حال المخاطب، لكن على سبيل الحقيقة هنا وعلى سبيل التنزيل فيما بعد، لا يقال: اعتبار حال المخاطب يخالف ما تقدم من اعتبار حال المتكلم، وهو عدم جزمه بوقوع الشرط؛ لأنا نقول: اعتبار حال المتكلم إنما هو إذا استعملت «إن» على سبيل الحقيقة، وإلا اعتبر حال المخاطب في سبيل الحقيقة أو التنزيل، كما هنا. (دسوقي)

(١٩) قوله: كقولك إلخ: المثال يحتمل التجاهل للملامة وقطع المنازعة وعدم جزم المخاطب، فلذلك اكتفى به، إلا أن عدم تنبيهه على كونه محتملا -كما نبه عليه في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾ (البقرة: ٢٣)- ربما يشعر بأنه خصه بالثاني، فلذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني، وإن جعله في «شرح المفتاح» لهما. (أطول من تجريد)

(٢٠) قوله: لمن يكذبك: المراد به مَن لا يصدقك -أي لا يعتقد صدقك- فكني =

الشرط منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى العلم، كقولك لمن يؤذي[١] أباه: «إن كان أباك فلا تؤذه».

أي أو بلا وقوعه، واقتصر على العلم بالوقوع؛ نظرا للمثال. (تج)

أو التوبيخِ أي لتعيير المخاطب[٢] على الشرط، وتصويرِ[٣] أنّ المقام لاشتماله[٤] على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلّا لفرضه، أي لفرض الشرط، كما يفرض المحال[٥] لغرض من الأغراض نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ[٦] عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ﴾ أي أنهملكم فنضرب[٧] عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، ﴿صَفْحًا﴾ أي إعراضًا[٨]، أو للإعراض، أو معرضين ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ فيمن قرأ[٩] «إن» بالكسر، فكونُهم مسرفين أمرٌ مقطوع به، لكن جيء بلفظ «إن»؛ لقصد التوبيخ وتصوير أن الإسراف من العاقل يجب أن لا يكون إلّا على سبيل الفرض والتقدير، كالمحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أنّ الإسراف ممّا لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلًا، فهو بمنزلة المحال، والمحال وإن كان[١٠] مقطوعًا بعدم وقوعه، لكنهم يستعملون فيه «إن»؛ لتنزيله منزلة ما لا قطعَ بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت[١١]، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾.

أي على وقوع الشرط منه أو اعتقاده إياه / أي القرآن / كالتبكيت والإلزام والمبالغة / (الزخرف:٥) / المهمل: الترك. (ق) / فعلى هذا الصفح مفعول له / فيكون حالا بمعنى الفاعل / أي تبيين / متعلق بـ«لا يكون» / أي الإسراف / أي الإسكات / (الزخرف:٨١)

أو تغليبِ غير المتصف به أي بالشرط على المتصفِ به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد غير قطعي لعمرو[١٢]، فتقول لهما[١٣]:

عطف على «عدم جزم». (قي) / أي غير محقق الاتصاف بالشرط، وهو المشكوك. (قي) / بالفعل أو في المستقبل

= بالتكذيب عن عدم التصديق، وهو صادق بمن يشك في صدقك أو يتوهمه، وليس المراد من يجزم بكذبك، وإلا كان مدخول «إن» مجزوما بعدم وقوعه عند المخاطب، كما أنه مجزوم بوقوعه عند المتكلم، فلا يصح جري الكلام على حال المتكلم ولا على حال المخاطب. أو يقال: المراد بالتكذيب قول المكذوب: «كذبت»؛ فإنه يقال: «صدقت فلانا» أي قلت له: صدقت، و«كذبته» أي قلت له: كذبت، والتكذيب بهذا المعنى لا يستلزم جزم القائل بكذب المتكلم. (تجريد)

(١) قوله: كقولك لمن يؤذي إلخ: أي فعلم المخاطب بأنه أبوه محقق، ومقتضاه أنه لا يؤذيه، لكنه لما آذاه نزله المتكلم بمنزلة الجاهل بالأبوة، فعبر بـ«إن»؛ لأجل أن يجري الكلام على سنن اعتقاده تنزيلا. قال الفناري: لك أن تعتبر في هذه الصورة تنزيل المتكلم نفسه منزلة الشاك؛ لأن فعل المخاطب من إيذاء أبيه كأنه أوقعه في الشك، وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم، كما هو الأصل في «إن». (دسوقي)

(٢) قوله: لتعيير المخاطب: التقييد بالمخاطب؛ نظرا إلى المثال المذكور، وإلا فالتعيير قد يكون لغير المخاطب نحو: «إن كان هذا أبا زيد فلا يؤذه». (تج وقي)

(٣) قوله: وتصوير: [عطف سبب على مسبب، أي تصوير المتكلم للمخاطب، يعني التبيين والتفهيم.]

(٤) قوله: لاشتماله: [علة لقوله: «لا يصلح» ومقدم عليه.]

(٥) قوله: كما يفرض المحال: يعني كما أن استعمال «إن» في المحال المحقق شائع كثير: استعمل هنا في المحال المقدر. (عبد الحكيم)

(٦) قوله: أفنضرب إلخ: أي أفنضرب عنكم القرآن بترك إنزاله لكم، وترك إنزال ما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد، وإنزال ذلك لغيركم. (دسوقي)

(٧) قوله: أنهملكم فنضرب إلخ: أشار بذلك إلى أن «الفاء» عاطفة على جملة مقدرة تناسب الجملة المعطوفة في المعنى، و«الهمزة» الاستفهامية باقية في محلها الأصلي داخلة على تلك الجملة المقدرة. وقيل: إن الهمزة مقدمة في تأخير، والأصل: «فأنضرب»، بتقديم الفاء على الاستفهام، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (التكوير:٢٦)، ثم قدمت «الهمزة»؛ تنبيها على أصالتها في الصدارة، فلا تحتاج لتقدير جملة على هذا. والوجه الأولى للزمخشري، والثاني للسيبويه والجمهور، واختار الشارح الوجه الأول تبعا للكشاف؛ لجزالة المعنى. (من الدسوقي)

(٨) قوله: أي إعراضا: [أي فيكون ﴿صَفْحًا﴾ مفعولا مطلقا لـ﴿أَفَنَضْرِبُ﴾ من غير لفظه.]

(٩) قوله: فيمن قرأ إلخ: أي في قراءة من قرأ بالكسر، وأما في قراءة من قرأ بالفتح فهو في محل المفعول من أجله. والمعنى: لأن كنتم قوما مسرفين، أي مستهزئين بآيات الله وكتابه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: والمحال وإن كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إذا كان الإسراف بمنزلة المحال، فلا تستعمل فيه «إن»؛ لما مر أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه، والمحال مقطوع بعدم وقوعه، وحينئذ فلا تستعمل فيه «إن». وحاصل الجواب: أن المحال وإن كان ليس محلا لـ«إن» بحسب الأصل؛ لكونه مقطوعا بعدم وقوعه، لكن كثيرا ما ينزل منزلة المشكوك، -وهو ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده- لإرخاء العنان؛ لتبكيت الخصم، فدخل عليه «إن». وحاصل كلام الشارح أن في الآية تنزيلين، الأول: تنزيل الإسراف المقطوع به منزلة المحال المقطوع بعدمه. الثاني: تنزيل المحال منزلة المشكوك فيه الذي لا قطع بعدمه ولا بوجوده على سبيل المساهلة وإرخاء العنان؛ لقصد التبكيت، فأدخلت عليه «إن». (من دسوقي)

(١١) قوله: لقصد التبكيت: أي إسكات الخصم وإلزامه من حيث إن المتكلم إذا تنزل مع مدعي المحال، وأظهر مدعاه المحال في صورة المشكوك اطمأن لاستماعه، فحينئذ يترتب عليه لازما مسلم الانتفاء، كما في آية ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ (البقرة: ٢٣)، وكأن يقال لمن يعتقد أن العالم قديم وأنه ممكن بذاته: لو كان العالم قديما للزم استغناؤه عن الفاعل، فلا يكون ممكنا وأنت تقول بإمكانه، أو يترتب عليه لازما قاطعا؛ لرجائه بتمكنه في ذهنه، كما في آية ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾؛ بناء على أن المراد فأنا أول النافين لذلك الولد العابدين لله. والوجه الآخر: إن كان للرحمن ولدا موجودا خارجا فأنا أول المطيعين لذلك الولد، لكنه لم يكن فأعبد ربي وحده، فكون الرحمن له ولد محال، فنزل ذلك الأمر المقطوع بانتفائه منزلة المشكوك فيه، واستعمل فيه «إن»؛ تبكيتا للمخاطبين. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: لعمرو: [بل مشكوك في اتصافه في المستقبل.]

(١٣) قوله: فتقول لهما إلخ: أي تغليبا لمن لم يقطع له بالقيام على من قطع بالقيام.

«إن قُمتُما كان كذا»، وقوله تعالى للمخاطبين المرتابين(١): ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ يحتملهما، أي يحتمل أن(٢)
(البقرة:٢٣)

يكون للتوبيخ والتصوير(٣) المذكور، وأن يكون لتغليب(٤) غير المرتابين على المرتابين؛ لأنه كان في المخاطبين مَن يعرف الحق وإنما ينكر
أي من المخاطبين — منهم — علة لكونه غير المرتابين

عنادًا، فجعل الجميع كأنه لا ارتيابَ لهم.

وههنا بحث(٥)، وهو: أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط(٦) قطعيَّ اللاوقوع، فلا يصح استعمال «إن» فيه، كما
أي وارد على الاحتمال الثاني أي التغليب — أي في صورة التغليب — هو كون الريب

إذا كان قطعيَّ الوقوع؛ لأنها إنَّما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، وليس المعنى(٧) ههنا على حدوث الارتياب في المستقبل،

ولهذا(٨) زعم الكوفيون: أنَّ «إن» ههنا بمعنى «إذ»(٩)، ونصَّ المبرد(١٠) والزجاج على أنَّ «إن» لا تقلب «كان» إلى معنى الاستقبال؛
في هذه الآية ومثلها

لقوة دلالته(١١) على معنى المضي، فمجرد التغليب لا يصحح استعمال «إن» ههنا، بل لا بد من أن يقال: لمَّا غلّب صار الجميع بمنزلة
هذا هو البحث السابق، أعاده؛ ليترتب عليه الجواب — أي بل يجب الجواب بذلك. (قي)

غير المرتابين، وصار الشرط قطعي الانتفاء، فاستعمل فيه «إن» على سبيل الفرض والتقدير(١٢) للتبكيت والإلزام(١٣)، كقوله تعالى:
أي لأجل إسكات الخصم

﴿فَإِنْ آمَنُوا(١٤) بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا﴾ و﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ والتغليبُ(١٥) باب واسع يجري
(البقرة:١٣٧) — فكون الولد له سبحانه محال، فنزل منزلة المشكوك (الزخرف:٨١) — هو داخل في المجاز. (مطول)

في فنون كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ غلّب الذكر(١٧) على الأنثى بأن أجرى الصفة المشتركة بينهما على طريقة إجرائها
أي في تراكيب وأساليب مختلفة لا يختص بنوع — (التحريم:١٢) — وهي القنوت — وهي جمعها بالياء والنون

= فاستعملت «إن» في المجزوم، وهو من القيام قطعي الحصول له بسبب تغليب من القيام غير قطعي له عليه. (قي)

(١) قوله: المرتابين: جعلهم مرتابين وإن كان بعضهم غير مرتاب باعتبار التغليب الذي سنبينه. (تجريد)

(٢) قوله: يحتمل أن إلخ: أي يحتمل أن تكون «إن» ههنا مستعملة في الأمر المجزوم به للتوبيخ بناء على أن الخطاب للمرتابين وأن الريب نزل منزلة المستحيل؛ لوجود الدلالة الدالة على أن الريب فيما أنزل لا ينبغي صدوره من عاقل، ثم نزل ذلك المستحيل منزلة ما لا قطع بعدمه ولا بوجوده، وهو المشكوك فيه، فلذا استعمل فيه «إن». (قي)

(٣) قوله: والتصوير: [أي تبيين أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لهم إلا على سبيل الفرض. (قي)]

(٤) قوله: وأن يكون لتغليب إلخ: اعلم أن المراد بـ«غير المرتابين» في هذا المقام مَن لم يتصف بالريب أصلا، بل يعرف الحق وينكره عنادا. لا مَن شك في ريبه؛ لأمرين: الأول ما علم من أن المخاطبين منهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا، قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ (الأنعام: ٣٣) ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٤٦)، والثاني ما قيل: إن المخاطِب -بالكسر- بهذا الكلام هو الله تعالى، ولا معنى لكون غير المرتاب هو المشكوك في ريبه بالنسبة إليه تعالى؛ لاستحالة الشك عليه تعالى. (قي)

(٥) قوله: وههنا بحث: حاصل البحث: أن حقيقة التغليب: أن يؤخذ ما للكلمة وما ليس لها، ويغلب ما لها على ما ليس لها، وههنا ليس كذلك؛ لأن البعض مرتاب قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا، فلم يوجد ما يليق بـ«إن»، فمجرد التغليب لا يكفي، بل لا بد من انضمام شيء آخر يصح به استعمال «إن» ههنا. (تجريد)

(٦) قوله: كان الشرط إلخ: أي لأن المغلبين لم يحصل منهم ريب أصلا، فإذا غلبوا على المرتابين صار الجميع لا ارتياب لهم، وحينئذ فيكون الشرط مقطوعا بانتفائه، فلا يصلح لاستعمال «إن» فيه ولا «إذا»، فلا يتم ما قال المصنف من احتمال كون «إن» في الآية مستعملة في الأمر المجزوم به للتغليب؛ لأن التغليب يؤدي لعدم صحة التعبير بها. وأشار الشارح لجواب ذلك البحث بقوله الآتي: «بل لا بد إلخ»، وحاصله: أنه بعد التغليب وتصيير الجميع غير مرتابين وتصيير الريب منفي الوقوع: فرض ذلك الريب كما يفرض المحال؛ لتبكيت الخصم وإلزامه. وذلك بأن نزل ذلك الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه، فصح استعمال «إن» فيه؛ لأنها صارت مستعملة في موضعها الأصلي وهو المشكوك فيه، ففيه تصرفان كما في قوله تعالى: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (الزخرف: ٥) في قراءة الكسر، على ما مر. (من الدسوقي)

(٧) قوله: وليس المعنى إلخ: هذا جواب عما يقال: أي حاجة إلى هذا التغليب المستلزم لإيراد الإشكال المذكور المحتاج في دفعه إلى التنزيل الآتي، مع أن أداة الشرط وهي «إن» تقلب الماضي الواقع بعدها إلى الاستقبال، والأمور المستقبلة من شأنها أن يشك فيها، وإن كان الشك بالنسبة إليه تعالى محالا، لكن يجري الكلام على النسق العربي.

وحاصل الجواب: أن محل كون «إن» الشرطية تقلب الفعل الماضي إلى الاستقبال ما لم يكن الفعل الواقع بعدها «كان» وإلَّا بقي على مضيه، وحينئذ فليس الشرط ههنا وقوع الارتياب منهم في المستقبل، بل في الماضي، وحينئذ فلا بد من التغليب والفرض المذكور -أي فرض قطعي اللاوقوع- كما يفرض المحال بأن ينزل منزلة المشكوك فيه؛ لتبكيت الخصم؛ ليصح كونه موقعا لـ«إن»، هذا محصل كلام الشارح. (دسوقي)

(٨) قوله: ولهذا: [أي لأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب في المستقبل. (قي)]

(٩) قوله: بمعنى إذ: أي ومعلوم أنَّ «إذ» ظرف بمعنى الزمان الماضي. (قي)

(١٠) قوله: ونص المبرد إلخ: ومذهب الجمهور: أن لفظ «إن» تقلب «كان» إلى الاستقبال كغيرها من الأفعال الماضية، قيل: هو الصحيح. قال العلامة الدسوقي: كان الأولى تقديم قوله: «ونص المبرد إلخ» على قوله: «ولهذا»؛ لأن هذا دليل للدعوى، وهي قوله: «وليس المعنى ههنا إلخ».

(١١) قوله: لقوة دلالته إلخ: قال في «المطول»: لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلا الزمان.

(١٢) قوله: على سبيل الفرض والتقدير: بأن نزل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه. ففيه تنزيلان، الأول: تنزيل المرتابين منزلة غير المرتابين؛ بسبب تغليبهم عليهم. والثاني: تنزيل الريب المقطوع بعدمه منزلة المشكوك فيه. (قي)

(١٣) قوله: والإلزام: [أي إلزام الخصم بما لا يقوله.]

(١٤) قوله: فَإِنْ آمَنُوا إلخ: أي فإن آمن غيركم من أهل الأديان بمماثل دينكم أو كتابكم في الحقيقة فقد اهتدوا، ولا شك أن وجود دين أو كتاب غير الإسلام والقرآن حقا محال، فنزل قطعي الانتفاء منزلة المشكوك فيه، واستعمل فيه «إن» على سبيل الفرض والتقدير. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: والتغليب: [هو ترجيح أحد المعلولين على الآخر في إطلاق لفظه عليهما. (قي)]

(١٦) قوله: غلب الذكر إلخ: مبنى التغليب على أن «من» للتبعيض، فإن جعلت ابتدائية =

على الذكور خاصة؛ فإنَّ القنوت مما يوصف به الذكور والإناث، ولكن لفظ ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ إنَّما يجري[1] على الذكور فقط، ونحو قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (النمل:٥٥)[2] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأنَّ القياس «يجهلون» بياء الغيبة؛ لأنَّ الضمير عائد إلى «قوم» ولفظ الغائب؛ لكونه اسمًا مظهرًا، لكنه في المعنى[3] عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

ومنه[4] أي مِن التغليب: أبوان للأب والأم ونحوه كالعمرَين لأبي بكر وعمر، والقمرَين للشمس والقمر، وذلك بأن يغلب[5] أحد المصاحبين أو المتشابهين على الآخر بأن يجعل الآخر متفقًا له في الاسم، ثم يثنى[6] ذلك الاسم ويقصد إليهما[7] جميعا، فمثل «أبوان» ليس مِن قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ كما توهَّمه بعضهم؛ لأنَّ الأبوة ليس صفة مشتركة بينهما كالقنوت، فالحاصل: أنَّ مخالفة الظاهر في مثل ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ من جهة الهيئة[8] والصيغة، وفي مثل «أبوان»[9] من جهة المادة وجوهر اللفظ والكلمة بالكلية.

ولكونهما[10] أي «إن» و«إذا» لتعليق أمر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق بـ«غيره»[11] على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتبًا ومتعلقًا على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن[12] يتعلق بـ«تعليق أمر»؛ لأنَّ التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا ترى أنك إذا قلت: «إن دخلت الدار فأنت حر» فقد علقت في هذه الحالة حريته على دخول الدار في الاستقبال، كان كلٌّ من جملتَي كلٍّ منهما أي من «إن» و«إذا» -يعني الشرط والجزاء[13، 14]- فعلية

= -أي ناشئة من القوم القانتين؛ لأنها من ذرية هارون أخي موسى- فلا تغليب، لكن لأوجه جعلها للتبعيض؛ لأن الغرض مدحها بالحسب لا بالنسب، لكن يحتمل أن يكون لفظ ﴿ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ صفة لـ«جمع» أي «من الجمع القانتين»، ولفظ «الجمع» مذكر فيوصف حقيقة بوصف الذكور وإن كان واقعا على مؤنث، فلا تغليب حينئذ. (تجريد وغيره)

(١) قوله: إنما يجري إلخ: أي لأن صيغة الجمع بالواو والياء والنون خاصة بالذكور. ونكتة هذا التغليب الإشعار بأن طاعتها لم تقتصر عن طاعة الرجال حتى عدت -أي مريم- من جملتهم وأدخلت في التعبير عنهم. (قي)

(٢) قوله: بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ: اعترض بأن هذا من قبيل الالتفات لا من التغليب؛ لأن ﴿قَوْمٌ﴾ اسم ظاهر غائب، فلما عدل عنه إلى الخطاب في ﴿تَجْهَلُونَ﴾ تحقق الالتفات. وأجيب بأنا لا نسلم أنه من الالتفات؛ لأن لفظ ﴿قَوْمٌ﴾ له جهتان: جهة غيبة وجهة خطاب، ومراعاة كل منهما جري على مقتضى الظاهر، فلا تكون التفاتا. وذلك لأن «قوما» اسم ظاهر غائب وقد حمل على «أنتم»، فصار عبارة عن المخاطبين، ثم إنه وصف بـ﴿تَجْهَلُونَ﴾؛ اعتبارا لجهة خطابه الحاصلة بحمله على «أنتم»، وترجيحا لها على جهة غيبته الثابتة له في نفسه؛ لأن الخطاب أشرف وأدل، وجانب المعنى أقوى وأكمل، وهذا في الحقيقة اعتبار لجانب المعنى وترجيح له على جانب اللفظ، وبهذا القدر لا يتغير الأسباب ولا يتحقق النقل من طريق إلى طريق آخر الذي هو الالتفات، وبهذا يتضح صحة أنه من التغليب على ما في الشرح. (من دسوقي)

(٣) قوله: لكنه في المعنى إلخ: أي لأنه محمول على «أنتم»، فمدلول ﴿قَوْمٌ﴾ هنا الذوات المخاطبون؛ لأن الخبر عين المبتدأ في المعنى. (دسوقي)

(٤) قوله: ومنه إلخ: فصله بـ«من» عن النوعين السابقين؛ تنبيها على أن بينه وبينهما تفاوتا. وذلك لشهرته وتداوله في مقامات عديدة، كـ«الأبوين» و«العمرين»، فكأنه قال: ومنه ما اشتهر من «أبوين» ونحوه، وهذا التغليب يسمى «تغليب التثنية» وظاهر كلامهم أنه سماعي، بل صرح بذلك بعضهم. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن يغلب إلخ: [واعلم أن شأنهم أن يغلبوا المذكر أو الأخف أو الأشرف، والمذكر يغلب على غيره وإن كان غيره أخف، والأخف يقدم على غيره وإن كان غيره أشرف، والادعاء في سبب التغليب كاف. (دسوقي)]

(٦) قوله: ثم يثنى إلخ: أي على مذهب ابن الحاجب القائل بأن مجرد التوافق في الاسم يكفي في التثنية الحقيقية، وإن لم يحصل اتفاق في المعنى، لا على مذهب الجمهور القائلين: لا بد فيها من الاتفاق في المعنى أيضا، وإلا لم يكن مثنى حقيقة، بل ملحق به، ولذلك تأولوا «الزيدين» بالمسميين بـ«زيد»، وجعلوا مثل: «قرأين» للحيض والطهر، و«العينين» للشمس والذهب ملحقا بالمثنى، إلا إذا أول نحو: «القمرين» بالمسميين بذلك. (قي)

(٧) قوله: إليهما: [أي إلى المصاحبين أو المتشابهين بذلك الشيء.]

(٨) قوله: جهة الهيئة: [لا من جهة المادة؛ لأن مادة «القنوت» مشتركة بين المذكر والمؤنث.]

(٩) قوله: وفي مثل أبوان إلخ: [لأن مادة «الأب» غير مادة «الأم».]

(١٠) قوله: ولكونهما إلخ: علة مقدمة على المعلول، وهو «كان كل إلخ»؛ ليقع في ذهن السامع الحكم معللا من أول الأمر، فيكون أثبت وأوقع في النفس من الحكم المنتظر علته. (دسوقي)

(١١) قوله: متعلق بغيره: أي فمعنى الكلام: أن «إن» و«إذا» يفيدان أن المتكلم علق في حال التكلم حصول الجزاء في الاستقبال على حصول الشرط في ذلك الاستقبال. (دسوقي)

(١٢) قوله: ولا يجوز أن إلخ: نوقش هذا بأن التعليق وإن لم يكن مستقبلا بحسب ذاته؛ لأنه جعل شيء معلقا على شيء وهو حالي، إلا أنه مستقبل من حيث متعلقه -أعني المعلق والمعلق عليه- فما المانع من جواز التعلق به؛ للعلم باستقباليته من حيث متعلقه؟ (قي)

(١٣) قوله: يعني الشرط والجزاء: [بيان للجملتين اللتين هما بيان لـ«كل» الأولى. (قي)]

(١٤) قوله: يعني الشرط والجزاء: فيكون حاصل المعنى: ولأجل إفادة «إن» و«إذا» ما تقدم كانت كل جملة من جملتي الشرط والجزاء المنسوبتين لكل واحد من «إن» و«إذا» فعلية استقبالية بأن تصدر بالمضارع، فيقال فيهما مثلا: «إن تجئ أكرمك»، و«إذا تجئ أكرمك»، فلا تكون منهما اسمية ولا ماضوية. (العلامة الدسوقي)

استقبالية، أمَّا الشرط؛[١] فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه، وأمَّا الجزاء[٢] فلأنَّ حصوله معلَّق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق[٣] حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل، ولا يخالَف[٤] ذلك لفظا إلَّا لنكتة[٥]؛ لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة. وقوله: «لفظا» إشارة إلى أنَّ الجملتين وإن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية[٦] أو فعلية ماضية: فالمعنى على الاستقبال، حتى إنَّ قولنا[٧]: «إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمسِ» معناه: إن تعتدَّ[٨] بإكرامك إياي الآن فأعتد بإكرامي إياك أمس. وقد يُستعمل «إن»[٩] في غير الاستقبال قياسًا مطردًا مع «كان» نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ[١٠] فِي رَيْبٍ﴾ (البقرة:٢٣) أي وإن كنتم في شك، كما مرَّ، وكذا إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال؛ لمجرد الوصل والربط دون الشرط[١١] نحو: «زيد وإن كثُر ماله بخيل»، و«عمرو وإن أعطي جاهًا لئيم»، وفي غير ذلك قليلًا[١٢] كقوله[١٣]:

فيا وطني إن فاتني بك سابق ... من الدهر فلينعم لساكنك البال

ثم أشار إلى تفصيل النكتة الداعية إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل[١٤]؛ لقوة الأسباب المتآخذة[١٥] في حصوله نحو: «إن اشترينا كان كذا» حالَ انعقاد أسباب الاشتراء[١٦]، أو كون ما هو للوقوع كالواقع[١٧]، هذا

(الحواشي بين السطور: الذي هو مفاد للاسمية؛ لا ماضوية ولا حالية؛ لأن الشرط هو الذي إذا حصل في الاستقبال حصل غيره؛ الذي هو مفاد الماضوية؛ أي فيما مضى أو الآن؛ أي كون كل منهما فعلية استقبالية؛ لفائدة؛ أي فالمعنى لا يمكن المخالفة فيه، بخلاف اللفظ؛ فإنه قد يخالف لنكتة؛ أي في الماضي حقيقة أي لفظا أو معنى؛ صيغة أمر أو مضارع. (تج)؛ أي بـ«إن»؛ أي تأكيد الحكم؛ ولا يذكر له حينئذ جزاء. (مطول)؛ أي بخيل في حالة كثرة ماله، ففيه تأكيد البخل؛ أي أبي العلاء؛ أي فيك؛ بيان السابق؛ القلب أو الحال؛ أي إلى تفصيل سبب النكتة؛ إلى لفظ الماضي؛ أي إظهار؛ وهو الأمر المستقبل؛ «ال» للجنس، فيشمل ما له سبب واحد. (تج)؛ أي آئل للوقوع؛ في ترتب ثمرته في الماضي)

---

(١) قوله: أما الشرط: أي أما اقتضاء العلة لكون جملة الشرط فعلية استقبالية. (دسوقي)

(٢) قوله: وأما الجزاء: [أي وأما اقتضاء العلة لكون جملة الجزاء فعلية استقبالية. (قي)]

(٣) قوله: ويمتنع تعليق إلخ: لقائل أن يقول: إن كان معنى تعليق الجزاء على الشرط أن الشرط إذا حصل يحصل الجزاء بعده، فالامتناع المذكور مسلم، لكن لا نسلم أن هذا معنى التعليق، بل معناه جعل الشرط سببا في حصول الجزاء، وإذا كان كذلك فيقال: إنه لا مانع من كون ما يأتي سببا فيما يحصل الآن، كما إذا قلت: «إن كان زيد يبرأ غدا فنحن نفرح الآن». وقد يجاب بأنا نمنع أن يكون الفرح الحاصل الآن سببا عما يحصل في المستقبل وهو البرء بالفعل، بل هو مسبب عن شيء حصل الآن، وهو إخبار الصادق بأن البرء يحصل في المستقبل، ولا شك أن هذا سابق على الفرح، فمعنى التركيب حينئذٍ: إن يثبت أن زيدا يبرأ في المستقبل فنحن نفرح الآن. (من الدسوقي)

(٤) قوله: ولا يخالف إلخ: ما ذكر من كون كل من جملتي الشرط والجزاء فعلية استقبالية، بأن تكون الجملتان غير فعليتين أو غير استقباليتين في لفظهما. (قي)

(٥) قوله: إلا لنكتة: وذلك لأن ظاهر الحال يقتضي مراعاة الموافقة بين اللفظ والمعنى، فلا يعدل عن الموافقة المذكورة إلا لنكتة؛ لأن العدول عنها بلا نكتة ممنوع في البلاغة. (من دسوقي)

(٦) قوله: اسمية: راجع لقوله: «أو إحداهما»، وقوله: «أو فعلية ماضوية» راجع لكل من الأمرين. وأورد عليه أن جملة الشرط لا تكون إلا فعلية. والجواب: أن بعض النحويين كالأخفش جوز كون شرط «إذا» جملة اسمية، كما في ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق:١)، فلعل الشارح بنى كلامه على ذلك، أو أراد بقوله «أو إحداهما» أحدا معينا، وهو جملة الجزاء. (الدسوقي)

(٧) قوله: حتى إن قولنا إلخ: مبالغة في كون المعنى على الاستقبال، فكأنه قال: فالمعنى على الاستقبال حتى في المثال المتوهم فيه عدم الاستقبال بسبب التقييد بـ«الآن» و«الأمس»، ولما كان ظاهر الجملتين أنهما ماضويتان لفظا ومعنى احتيج فيهما لهذا التأويل؛ لئلا تنخرم القاعدة. (قي)

(٨) قوله: إن تعتد: أي إن تعد إكرامك إياي الآن وتمن به عليّ، فأعتد بإكرامي إياك أمس، فالاعتداد الواقع شرطا وجزاء استقبالي، و«الآن» و«الأمس» ظرفان للإكرام لا للاعتداد. (دسوقي)

(٩) قوله: وقد يستعمل إن إلخ: وقد يستعمل «إذا» للماضي، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ﴾ (الكهف: ٩٣)، وللاستمرار نحو: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾ (البقرة: ١٤)، وعلم من استعمال «إن» في غير الاستقبال أن قوله سابقا: «أما الشرط فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال» مبني على الغالب. (مطول وتجريد)

(١٠) قوله: وإن كنتم إلخ: فيه أنه إن كان المعلق عليه حقيقة هذا الفعل فهو مشكل؛ لأن المعلق مستقبل ولا يمكن تعليقه بالماضي، وإن كان التقدير «وإن ثبت في المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى فأتوا بسورة إلخ» كانت «إن» لم تستعمل حقيقة إلا مع المستقبل، وقد يجاب باختيار الأول، إلا أن في الكلام حذفا، أي: وإن كنتم في ريب في ما مضى واستمر ذلك الريب لوقت الخطاب فأتوا بسورة؛ للعلم بأن المأمور بطلب المعارضة هو المرتاب في الحين لا المرتاب الذي سبق منه الريب، وهو الآن مؤمن. (من الدسوقي)

(١١) قوله: دون الشرط: أي التعليق، فلا يكون لـ«إن» هذه جواب؛ لأنه انسلخت عن التعليق، فهي خارجة عما نحن فيه، وهو شرطية وهذه حالية. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: قليلا: [أي تستعمل في غير الاستقبال قليلا، مع كونها للشرط. (تج)]

(١٣) قوله: كقوله: أي قول أبي العلاء المعري. وجواب «إن» محذوف، ومعنى البيت: أنه كان زمن سابق من الدهر فوت على الإقامة والسكنى في وطني ولم يتيسر لي الإقامة فيه، وتولاه غيري: فلا لوم علي؛ لأني تركته من غير عيب فيه، وحينئذٍ فلتطب نفس ساكنه. والغرض إظهار التحسر والتحزن. والشاهد في قوله: «إن فاتني»؛ فإنها مستعملة في الماضي لفظا ومعنى بقلة. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: في معرض الحاصل: «معرض» كـ«مسجد» اسم لموضع عرض الشيء أي ذكره وظهوره، وموضع الذكر والظهور للشيء: عبارة عن اللفظ الدال عليه، فهو مكان اعتباري لا حقيقي، والمعنى كإظهار المعنى الاستقبال الغير الحاصل باللفظ الدال على المعنى الحاصل في الحال أو في الماضي. (دسوقي)

(١٥) قوله: المتآخذة: بالمد مع تخفيف الخاء، أي التي أخذ بعضها بعضد بعض، والمراد المجتمعة في حصوله، ومعلوم أن الشيء إذا قويت أسبابه يعد حاصلا.

(١٦) قوله: أسباب الاشتراء: [أي اجتماع وانتظام أسباب الاشتراء، والحال أنه لم يحصل بالفعل، وهو ظرف للقول المقدر. (قي)]

(١٧) قوله: كالواقع: يعني يعبر بالماضي عن المعنى المستقبل في جملة الشرط؛ لقصد إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لكون ذلك المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، فهو كالواقع في ترتب ثمرة الوقوع في الجملة، كقول المريض: «إن مت كان كذا». (من قي)

عطف على[1] «قوة الأسباب»، وكذا المعطوفات بعد ذلك؛ لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل على ما أشار إليه[2] في «إظهار الرغبة». ومَن زعم أنها كلها عطف على «إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل»: فقد سَهَا[3] سهوًا ظاهرًا، أو التفاؤل[4]، أي من السامع أو إظهار الرغبة[5] في وقوع الشرط نحو: «إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام»، أي من المتكلم أي الظفر هذا يصلح مثالًا للتفاؤل ولإظهار الرغبة.

ولمَّا كان اقتضاء إظهار الرغبة إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يحتاج إلى بيان ما: أشار إليه بقوله: فإنَّ الطالب[6] إذا أي في المستقبل عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره أي الطالب إياه أي ذلك الأمر، فربما يخيل ذلك الأمر إليه أي إلى ذلك الطالب حاصلا فيما مضى أي فبسبب الكثرة المذكورة ربما إلخ. (قي) أي حصول صورته في الذهن. (تج) فيعبر عنه بلفظ الماضي. وعليه[7] أي على استعمال الماضي مع «إن» لإظهار الرغبة[8] وهذا معنى الإبراز المذكور في الوقوع، ورد قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ[9] إِنْ أَرَدْنَ[10] تَحَصُّنًا﴾ عفة أي الإماء جمع «أمة» (النور:٣٣) حيث لم يقل: «إن يردن». فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإراد تهن التحصن يشعر[11] أي: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟﴾ صلة للتعليق بجواز الإكراه عند انتفائها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط. أجيب[12] بأن القائلين بأن التقييد بالشرط يدل على نفي الحكم عند إرادة التحصن وهم القائلون لمفهوم المخالف كإرادة التحصن هنا كحرمة الإكراه هنا انتفائه إنما يقولون به إذا لم يظهر[13] للشرط فائدة أخرى، ويجوز أن يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهن[14] سوى إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم. (تج) إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها، وأيضًا[15] دلالة الشرط على انتفاء الحكم إنما هو بحسب الظاهر، والإجماع القاطع على حرمة لكماله وقلة ميله أي عند انتفاء الشرط الإكراه مطلقًا قد عارضه، والظاهر يدفع بالقاطع. سواء يردن التحصن أو لا

قال السكاكي: أو للتعريض[16] أي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل، إمَّا لما ذكر، وإمَّا للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد بعد ذكر قوة الأسباب. (أطول)

---

(١) قوله: عطف على إلخ: فالمعنى أنه يبرز غير الحاصل في صورة الحاصل؛ لقوة الأسباب، أو لكون المعنى الاستقبالي شأنه الوقوع، أو للتفاؤل إلخ. فالنكتة التي ذكرها المصنف للعدول واحدة تعددت أسبابها. (من دسوقي)

(٢) قوله: على ما أشار إليه إلخ: [متعلق بقوله: «لأنها كلها علل إلخ». (قي)] أي مصنف في قوله الآتي: «فإن الطالب إلخ»؛ فإن محصله: أن في إظهار الرغبة تقدير غير الحاصل حاصلا وتخيله كذلك، ولو كان العطف على «إبراز» لما تأتى هذا البيان. (تجريد)

(٣) قوله: فقد سها إلخ: أي من وجوه، الأول: أنه خلاف ما أشار إليه المصنف في إظهار الرغبة من أنها -أي المعطوفات- علل للإبراز. الثاني: أن إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل يشتمل عليه كل ما بعده، وحينئذ فلا يصح أن يكون قسيما له. الثالث: أن التفاؤل لا يحصل بمجرد المخالفة، بل لا بد من تنزيل غير الحاصل منزلة الحاصل لذلك. (دسوقي)

(٤) قوله: أو التفاؤل: هو أن يذكر ما يسر به السامع؛ فإن المخاطب إذا كان يتمنى شيئا فعبر له عنه بما يشعر بحصوله، وهو معنى إبرازه في معرض الحاصل: أدخل عليه ذلك الإبراز السرور. (تج)

(٥) قوله: أو إظهار الرغبة إلخ: أي يظهر غير الحاصل في معرض الحاصل؛ لأجل إظهار المتكلم الرغبة في وقوع ذلك الشرط بسبب ذلك الإبراز الحاصل بالتعبير بالماضي عن المستقبل. (قي)

(٦) قوله: فإن الطالب: [علة لكون إظهار الرغبة علة لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل. (تجريد)]

(٧) قوله: وعليه: وإنما قال: «وعليه»؛ للتفاوت بينهما؛ لأن الله تعالى منزه عن الرغبة، والمراد بها ههنا لازمها، وهو كمال الرضا، وأيضا ما ذكره المصنف من بيان اقتضاء إظهار الرغبة للإبراز لا يجري في حقه تعالى؛ لأن كثرة التصور وتخيل الحصول محال في حقه تعالى. (دسوقي)

(٨) قوله: لإظهار الرغبة إلخ: معنى إظهار الرغبة في حقه تعالى: إظهار شدة رضاه بإرادة التحصن، فهو مجاز في لازمه. وقيل: المراد إظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الأمر لا إظهار الرغبة القائمة بالمتكلم. (تجريد)

(٩) قوله: ٱلْبِغَآءِ: [أي الزنا، كانت الجاهلية تكره الإماء على الزنا، فجاء تحريمه في الإسلام.]

(١٠) قوله: إِنْ أَرَدْنَ إلخ: فقد جيء بلفظ الماضي، وهو ﴿أَرَدْنَ﴾، ولم يقل: «يردن»، مع أن النهي عن الإكراه المعلق على ذلك استقبالي، حيث قيل: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟﴾ إلخ؛ للدلالة على رغبة المولى سبحانه في إرادتهن التحصن، أي للدلالة على رضى المولى بذلك. (دسوقي)

(١١) قوله: يشعر إلخ: لأن قوله: ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ يقتضي بمفهوم المخالفة أنهن إذا لم يردن تحصنا يجوز للموالي إكراههن على البغاء، مع أنه لا يجوز أصلا. (قي)

(١٢) قوله: أجيب: وأجيب أيضا بأن الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن الموالي على الزنا، وأيضا إذا لم يردن التحصن لم يكرههن على الزنا، فلا يتصور إكراههن عليه، فالشرط لموافقة الواقع؛ لأن الإكراه إنما هو حال إرادة التحصن. (تجريد البناني)

(١٣) قوله: إذا لم يظهر إلخ: حاصل هذا الجواب: أن اعتبار مفهوم المخالفة مشروط بأن لا يكون للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير إخراج ما لم يكن فيه الشرط عن الحكم، وههنا يجوز أن تكون الفائدة في التقييد به المبالغة في نهي الموالي عن الإكراه؛ لما في ذلك من التوبيخ للموالي، وحيث كان للتقييد بالشرط فائدة أخرى غير الإخراج سقط اعتبار مفهوم الشرط؛ لأن مفهوم المخالفة إنما يعتبر إذا كان القيد للإخراج لا لفائدة أخرى. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أنهن: [أي الإماء مع خستهن وشدة ميلهن ونقصهن.]

(١٥) قوله: وأيضا إلخ: هذا جواب ثان عن أصل الإشكال مقابل لقوله: «أجيب بأن القائلين إلخ» لا بيان فائدة أخرى للشرط، وحاصله: أن الآية وإن دلت على انتفاء حرمة الإكراه عند انتفاء الشرط، فتلك الدلالة بحسب الظاهر؛ نظرا لمفهوم المخالفة، لكن قد عارض ذلك المفهوم الإجماع القاطع، والقاطع دافع للظاهر. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: أو للتعريض: [عطف على «لقوة الأسباب».]

والمراد غيره(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ(٢) وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ(٣) لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥) فالمخاطب هو النبي ﷺ(٤)، وعدم إشراكه مقطوع به(٥) [أي عنه ﷺ]، لكن جيء بلفظ الماضي [وإن كان المعنى على الاستقبال. (تج)]؛ إبرازًا للإشراك الغير الحاصل [أي من النبي ﷺ لا في الماضي ولا في الحال] في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير [متعلق بـ«الحاصل» الثاني. (قي)]؛ تعريضًا(٦) لمن صدر عنهم الإشراك بأنه قد حبطت أعمالهم [لتحقق سببه فيهم. (تج)]، كما إذا شتمك أحد فتقول: «والله إن شتمني الأمير لضربته» [أي تعريضا بأن من شتمك يستحق الضرب. (تج)]. ولا يخفى(٧) أنه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض؛ لِكونه على أصله(٨)، ولمّا كان(٩) في هذا الكلام(١٠) نوع خفاء [أي دقة] وضعف نَسَبه إلى السكاكي [أي عند المصنف]، وإلّا فهو قد ذكر جميع ما تقدم.

ثم قال: ونظيره أي نظير ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾ (الزمر: ٦٥) في التعريض لا في(١١) استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض [أي السكاكي] قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾ أي وما لكم(١٢) لا تعبدون الذي فطركم؛ بدليل ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ (يس: ٢٢) إذ لولا التعريض لكان المناسب أن يقال: «وإليه أرجع» على ما هو الموافق للسياق(١٣). ووجهُ حسنه أي حسن هذا التعريض(١٤) إسماعُ المتكلم المخاطبين الذين هم أعداؤه الحق هو المفعول الثاني(١٥) [فلا يتوهم أن «الحق» صفة لـ«إسماع»] للإسماع على وجهٍ لا يزيد ذلك الوجهُ(١٦) غضبَهم، وهو أي ذلك الوجه تركُ التصريح(١٧) بنسبتهم

---

(١) قوله: والمراد غيره: [لكن لا بد فيه من القرائن لفهم الغير، وإلا فقولك: «جاءني زيد» مريدا ابنه ليس من التعريض في شيء. (قي)]

(٢) قوله: ولقد أوحي إليك إلخ: في التعريض فائدتان، الأولى: أن من هو أعلى مرتبة عند الله إذا كان الإشراك محبطا لعمله فما حال غيره؟! والثانية أن الكفار لا يستحقون الخطاب كالبهائم، ففي ذلك غاية الإذلال لهم. (من التجريد)

(٣) قوله: لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ إلخ: اعترض بأن النبي ﷺ معصوم من الإشراك، فكيف يسند إليه؟ وأجيب بأن هذه قضية شرطية لا تستلزم الوقوع، فالإسناد على سبيل الفرض. وإنما عبر بالفعل الماضي المقتضي لوقوع ذلك؛ تعريضا بالمخاطبين، فالإشراك في الحقيقة منسوب لغيره؛ لأن التعريض أن ينسب الفعل لواحد والمراد غيره، فالإشراك نسب لواحد -وهو النبي ﷺ- والمراد غيره ممن وقع منه الإشراك. (من قي)

(٤) قوله: هو النبي ﷺ: [أي لا أمته، وإلا فغيره من الأنبياء مخاطب أيضا بدليل ﴿وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾ (الزمر: ٦٥). (تج)]

(٥) قوله: مقطوع به: أي في جميع الأزمنة؛ لأن الأنبياء عليهم السلام معصومون من الشرك قبل البعثة وبعدها. (قي)

(٦) قوله: تعريضا إلخ: علة للإبراز، ووجه التعريض المذكور: أن الفعل إذا رتب عليه وعيدٌ في حال نسبته فرضا وتقديرا إلى ذي شرف وهو لم يحصل منه: فهم منه المخاطبون أن الوعيد واقع بهم إن صدر منهم ذلك الفعل. (دسوقي)

(٧) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا رد لاعتراض الخلخالي على السكاكي، وحاصل ذلك: أن التعريض عام لمن صدر منهم الإشراك في الماضي وغيرهم، وهذا التعريض يحصل بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان بصيغة الماضي أو المضارع -أعني لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ-، فما قاله السكاكي من أن العدول عن المستقبل إلى الماضي قد يكون للتعريض لا يتم. وحاصل رد الشارح عليه: أن من لم يصدر منهم الإشراك لا يستحقون التعريض بهم؛ لأن القصد من التعريض التوبيخ، وهو إنما يكون على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه، ولا نسلم أن التعريض يحصل هنا بإسناد الفعل إلى من يمتنع منه ذلك الفعل، سواء كان ذلك الفعل ماضيا أو مضارعا، بل إنما نشأ من إسناد الفعل الماضي فقط؛ لأنه وإن كان بمعنى المستقبل، لكن التعبير به مع «إن» لإبراز ذلك في صورة الحاصل خلاف الأصل، فلا بد من نكتة لارتكابه، وهي هنا التعريض، بخلاف المضارع؛ فإنه لو عبر به مع «إن» لكان على أصله، فلا يحتاج لنكتة، فلا وجه لإفادته التعريض. (قي)

(٨) قوله: أصله: [أي أصل الشرط المعلوم من المقام، وإنما يفهم التعريض مما خالف مقتضى الظاهر.]

(٩) قوله: ولما كان في إلخ: أما الخفاء فظاهر، وأما الضعف فإما لما يوهم من أن ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع -وقد عرفت اندفاعه من الشارح- وإما لما ذكره البعض من أن اللام الموطئة يوجب كون الشرط ماضيا؛ لما تقرر في النحو من أن الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام قصد أن لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا، فلا مدخل في التعريض؛ لكون الشرط ماضيا. وحاصله: أن العدول عن المضارع إلى الماضي ليس للتعريض، بل لضعف أداة الشرط، وهذا أيضا مدفوع بما ذكره مرارا من أنه لا تنافي بين المقتضيات، فجاز تعددها على أنه قد يقال: المقصود من الإتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض. (چلپی بر مطول)

(١٠) قوله: هذا الكلام: [أي قوله: «أو للتعريض نحو قوله تعالى... إلخ». (قي)]

(١١) قوله: في التعريض لا في إلخ: عبارة الأطول: ونظيره في التعريض مع ما بينهما من التفاوت لفظا؛ فإن أحدهما -أي: قوله: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾- شرط دون الآخر -أي قوله: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ إلخ- وأحدهما إبراز في معرض الحاصل دون الآخر، ومعنى من حيث إن قوله: ﴿لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ﴾ ليس محض تعريض، بل للمخاطب منه نصيب؛ لأن هذا الحكم في حقه متحقق، بخلاف ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ ٱلَّذِي فَطَرَنِي﴾؛ فإنه محض تعريض. (تجريد)

(١٢) قوله: أي وما لكم إلخ: ليس هذا بيانا للمعنى الذي استعمل فيه: ﴿وَمَا لِيَ﴾ الآية، بل هو بيان للمعرض بهم، وهو المراد من الكلام، وذلك لأن المراد الإنكار على المخاطبين في عدم العبادة بطريق التعريض، لا إنكار المتكلم على نفسه، وإنما كان المراد ذلك؛ بدليل قوله تعالى بعد: ﴿وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾؛ إذ لولا الإشارة إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التعريض لكان المناسب «وإليه أرجع»؛ لأنه الموافق للسياق. (قي)

(١٣) قوله: الموافق للسياق: [أي سياق الآية، وهو متعلق بقوله: «لكان المناسب أن يقال». (قي)]

(١٤) قوله: هذا التعريض: [أي: الواقع في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعۡبُدُ﴾ لا مطلق التعريض.]

(١٥) قوله: المفعول الثاني: [والمفعول الأول قوله: المخاطبين.]

(١٦) قوله: لا يزيد ذلك الوجه إلخ: أي مع أن من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلم تضاعف غضبه عند سماع الحق من المتكلم. (قي)

(١٧) قوله: ترك التصريح إلخ: [لأن المتكلم إنما أنكر على نفسه صراحة، وإن فهم منه بالقرينة إرادة الغير. (قي)]

إلى الباطل، ويعين عطف على «لا يزيد»، وليس هذا في كلام السكاكي، أي على وجه يعين على قبوله أي على قبول الحق؛ لكونه أي

أي صراحة

لكون ذلك الوجه أدخلَ في إمحاض النصح حيث لا يريد[1] المتكلم بهم إلَّا ما يريد لنفسه.

فيكون في غاية القبول أي في إخلاص النصح

و«لو» للشرط[2] أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضًا[3] في الماضي[4] مع القطع[5] بانتفاء الشرط،

الباء بمعنى «على» متعلق بـ«حصول مضمون الشرط» أيضا

فيلزم انتفاء الجزاء[6] كما تقول[7]: «لو جئتني لأكرمتك»، معلقًا للإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام، فهي

أي «لو»

لامتناع[8] الثاني -أعني الجزاء-؛ لامتناع الأول -أعني الشرط-، يعني أنَّ الجزاء منتفٍ[9]؛ بسبب انتفاء الشرط، هذا[10] هو المشهور

هذا يوافق ما يأتي عن الشارح دون ابن الحاجب

بين الجمهور. واعترض عليه ابن الحاجب بأنَّ الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب؛ لجواز أن يكون

أي الشرط أي الجزاء

للشيء أسباب متعددة[11]، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي[12] لامتناع الأول؛[13] لامتناع

أي: مختلفة تامة يكفي كل واحد منها في وجوده. (الدسوقي)

الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ إنما سيق؛ ليستدل[14] بامتناع الفساد على امتناع تعدد آلهة دون

(الأنبياء:٢٢)

العكس[15]؟! واستَحسن المتأخرون رأيَ ابن الحاجب، حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول؛ لامتناع الثاني إمَّا لما ذكره[16]

كما قال الجمهور

وإمَّا لأن الأول[17] ملزوم والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاءَ الملزوم من غير عكس؛ لجواز أن يكون اللازم أعم.

نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا

---

(١) قوله: حيث لا يريد إلخ: أي حيث أظهر لهم أنه لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه، وذلك لأنه نسب ترك العبادة إلى نفسه، فبين أنه على تقدير تركه للعبادة يلزمه من الإنكار ما يلزمهم، فقد أدخل نفسه معهم في هذا الأمر، فلا يريد لهم فيه إلا ما يريد لنفسه. (دسوقي)

(٢) قوله: ولو للشرط إلخ: [أي في الأصل، وقد يجي لغير ذالك، كما يأتي.]

(٣) قوله: فرضا: متعلق بـ«حصول مضمون الشرط» لا بـ«التعليق»؛ لأنه محقق، وهو نصب على المصدرية -أي حصول فرض- أو على الحالية -أي حال كون ذلك الحصول مفروضا ومقدرا- أو على التمييز -أي على حصول مضمون الشرط من جهة الفرض-. وإنما قيد الشارح ذلك الحصول بالفرض؛ لئلا يلزم المنافاة بين قول المصنف الآتي: «مع القطع بانتفاء الشرط» وبين كلام الشارح. (قي)

(٤) قوله: في الماضي: متعلق بحصول مضمون الشرط الذي تضمنه لفظ «الشرط» في كلام المصنف، لا بالتعليق ولا بـ«حصول مضمون الجزاء» اللذين تضمنهما أيضا لفظ «الشرط» في كلامه. أما الأول: فلأن التعليق في الحال لا في الماضي. وأما الثاني: فلأن حصول مضمون الجزاء غير مقيد بالماضي، بل معلق على حصول الشرط، وإن لزم تقييده بالماضي؛ لأن المعلق بأمر مقيد بالماضي يلزم تقييده بالماضي. (كذا في التجريد والدسوقي)

(٥) قوله: مع القطع إلخ: أي مع القطع بانتفاء مضمون الشرط في الواقع، فلا ينافي فرض حصوله، وقوله: «مع القطع إلخ» حال من الشرط، أي حالة كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشرط، والمراد بالشرط الثاني: الجملة الشرطية، بخلاف الشرط الأول؛ فإنه بمعنى التعليق، كما صرح به الشرح، وكون المعرفة وقت الإعادة عين الأولى أكثري. (من الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: فيلزم انتفاء الجزاء: فيه بحث؛ لأنه لا يتفرع على القطع بانتفاء الشرط انتفاء الجزاء؛ لجواز أن يكون للجزاء سبب آخر غير الشرط. وأجيب بأن المراد: فيلزم انتفاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط. وأجيب أيضا بأن قوله: «فيلزم انتفاء الجزاء» ليس تفريعا على ما قبله، بل من جملة الموضوع له، فهي للقطع بانتفاء الشرط وانتفاء الجزاء، بمعنى أنه لما كان المتبادر انتفاء الجزاء عند انتفاء الشرط وإن أمكن أن يكون له سبب آخر: اعتبر الواضع هذا التبادر، فقوله: «فيلزم إلخ» أي مع القطع بانتفاء الشرط الذي يتسبب عنه انتفاء الجزاء بمقتضى اعتبار الواضع بناء على التبادر المذكور. (قي وتج)

(٧) قوله: كما تقول إلخ: حاصله: أن ذلك القول يفهم بحسب عرف اللغة أن المجيء شرط في الإكرام وأنه على تقدير وقوعه يقع الإكرام، ويفهم أن المجيء لم يقع، فيلزم حيث كان المجيء شرطا، وانتفى انتفاء المشروط الذي هو الجزاء. (قي)

(٨) قوله: فهي لامتناع إلخ: أي مفيدة لامتناع إلخ، فلا ينافي قوله سابقا: «فلتعليق حصول إلخ»، فصريح معنى «لو» هو ذلك التعليق، ومآله امتناع الثاني؛ لامتناع الأول. (تجريد)

(٩) قوله: منتف إلخ: [بسبب انتفاء الشرط، أي من حيث ترتبه عليه، فلا ينافي أنه يوجد بسبب آخر. (قي)]

(١٠) قوله: هذا: [أي كونها لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول]

(١١) قوله: متعددة: [بناء على جواز تعدد العلل لمعلول واحد.]

(١٢) قوله: فهي إلخ: [أي فهي يعني «لو» مفيدة لذلك، وليست مفيدة لِما قال الجمهور.]

(١٣) قوله: فهي لامتناع الأول إلخ: الحاصل: أن في «لو» أربع استعمالات، **أحدها**: أنها لا تقتضي الامتناع أصلا، بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كـ«إن» الوصلية، نحو: «زيد ولو كثر ماله بخيل». **ثانيها**: أنها للترتيب الخارجي، فتكون؛ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول. **ثالثها**: أنها للاستدلال العقلي فتكون لامتناع الأول؛ لامتناع الثاني على العكس مما قبله. **رابعها**: أنها لبيان استمرار شيء بربطه ما بعد النقيضين بقوله: «لو لم يخف الله لم يعصه». (تجريد)

(١٤) قوله: ليستدل إلخ: [لأن المعلوم انتفاء الفساد؛ لكونه مشاهدا، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول دون العكس. (تج)]

(١٥) قوله: دون العكس: [لأنه لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد؛ لصحة وقوعه بإرادة الواحد لحكمة. (قي)]

(١٦) قوله: لما ذكره: [وهو: أن الأول سبب والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب، بخلاف العكس.]

(١٧) قوله: وإما لأن الأول إلخ: هذا التعليل علل به الرضي وجماعة، وإنما عدلوا عما قاله =

وأنا أقول[١]: منشأ هذا الاعتراض قلةُ التأمُّل[٢]؛ لأنه ليس معنى قولهم: «لَوْ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول»: أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرِد عليه أن انتفاء السبب[٣] أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه: أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول[٤]، فمعنى ﴿لَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ﴾: أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة[٥]، يعني أنها تستعمل للدلالة على أنَّ علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات[٦] إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي؟ ألا ترى أنَّ قولهم: لَوْ لامتناع الثاني؛ لوجود الأول نحو: «لولا علي لهلك عمر»: معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر ﷺ، لا أنَّ[٧] وجوده دليل على أن عمر لم يهلك، ولهذا صحَّ[٨] مثل قولنا: «لو جئتني لأكرمتك لكنك لم تجئ»، أعني عدم الإكرام بسبب عدم المجيء، قال الحماسي[٩]: شعر:

ولو طار[١٠] ذو حافر قبلها ... لطارت ولكنه لم يطر

يعني أنَّ عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر.

وقال المعري: شعر:

ولو دامت الدولات[١١] كانوا كغيرهم ... رعايا ولكن ما لهن دوام

(حواشٍ بين السطور: كما فهم ابن الحاجب - أي اعتراض ابن الحاجب على الجمهور - المراد بهما الأول - لجواز كونه أعم، كما مر - المراد بهما الثاني - وضعت - أي في الخارج - (الأنعام: ١٤٩) - أي الثاني - أي الأول - أي «لو» - هذا تنظير، أتى به؛ توضيحا للمقام - لأن «لو» للنفي، فلما زيدت عليها «لا» النافية نفت النفي، وهو إثبات - أي في الخارج - صاحب سم - أي الفرس - منسوب إلى «معرة» بلدة بالشام - أي أبو العلاء المعري - أي أهل دولة زماننا - خبر لـ«كان» - خبر بعد خبر - أي للدولات)

= ابن الحاجب عن قوله: «لأن الأول سبب إلخ» إلى ما قالوه؛ لأن ما قاله ابن الحاجب من سببية الأول قاصر وليس كليا؛ إذ الشرط النحوي عندهم أعم من أن يكون سببا نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا»، أو شرطا نحو: «لو كان لي مال لحججت»؛ فإن وجود المال ليس سببا في الحج بل شرط، أو غيرهما نحو: «لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة»؛ إذ وجود النهار ليس سببا لطلوع الشمس، بل الأمر بالعكس، ولا شرطا في طلوعها، ولكن كل من وجود النهار ووجود المال ملزوم لطلوع الشمس والحج، فلذا عدلوا إلى التعبير باللازم والملزوم. (من الدسوقي)

(١) قوله: وأنا أقول إلخ: أي في رد اعتراض ابن الحاجب على الجمهور. وحاصله: أن «لو» لها استعمالان، أحدهما: أن تكون للاستدلال العقلي، وذلك فيما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما وانتفاء الشرط غير معلوم، فيؤتى بها؛ للاستدلال بالمعلوم على المجهول، فهي حينئذ للاستدلال على امتناع الأول بامتناع الثاني، كما قال ابن الحاجب. وثانيهما: أن تكون للترتيب الخارجي، وذلك فيما إذا كان كل من انتفاء الطرفين معلوما، لكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة، فيؤتى بها؛ لبيان أن علة انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الأول، فهي حينئذ لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول، كما يقول الجمهور، والاستعمال الأول اصطلاح المناطقة، والثاني اصطلاح أهل العربية.

فابن الحاجب فهم من قول أهل العربية أنها لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول اصطلاح المناطقة -وهو أنها للاستدلال-، وحينئذ فالمعنى: أنها يؤتى به؛ للاستدلال على امتناع الثاني بامتناع الأول، واعترَض عليهم بما مرَّ في الشرح، ولم يَهتدِ لمرادهم مِن أنها للدلالة على أن العلة في انتفاء الثاني في الخارج انتفاء الأول، فلو اطلع ابن الحاجب على حقيقة الحال ما اعترض عليهم. (من قي)

(٢) قوله: قلة التأمل: [في قولهم: «لو لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول».]

(٣) قوله: انتفاء السبب: المراد به الأول، والتعبير الأول منظور فيه لتعليل ابن الحاجب، والثاني لتعليل الرضي. (قي)

(٤) قوله: بسبب انتفاء الأول: أي لكون انتفاء الأول علة في انتفائه في الخارج، فالنفيان معلومان، ولكن العلة في انتفاء الثاني في الخارج مجهولة للمخاطب، فيؤتى بـ«لو»؛ لإفادة تلك العلة. (دسوقي)

(٥) قوله: بسبب انتفاء المشيئة: [أي انتفاء المشيئة علة لانتفاء الهداية في الخارج.]

(٦) قوله: من غير التفات: أي: لم يلتفت الجمهور لما ذكر في قولهم: «لو لامتناع الثاني؛ لامتناع الأول»، كما زعمه ابن الحاجب، حيث فهم أن مرادهم أن انتفاء الأول علة في العلم بانتفاء الثاني ودليل عليه، فاعترض عليهم بما مر. (تجريد)

(٧) قوله: لا أن إلخ: إذ لم يقصد إفادته للعلم بعدم هلاك عمر ﷺ؛ لأنه معلوم للمخاطب، وإنما المراد: بيان السبب المانع من الهلاك بعد العلم بالامتناع.

(٨) قوله: ولهذا صح: أي لكون معنى «لو»: الدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، لا الاستدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني كما فهم ابن الحاجب: صح إلخ؛ إذ لو كانت للاستدلال لما صح ذلك القول؛ لما فيه من استثناء نقيض المقدم، وهو لا ينتج شيئا، كما نص عليه علماء المنطق؛ لجواز أن يكون اللازم أعم، فتعين أن يكون ذلك الاستثناء إشارة إلى علة انتفاء الجزاء. (دسوقي)

(٩) قوله: قال الحماسي: بكسر السين، نسبة لـ«حماسة»، وهي في الأصل الشجاعة، ثم سمي بها كتاب أبي تمام الذي جمع فيه أشعار البلغاء المتعلقة بالشجاعة، فإذا قيل: «شاعر حماسي» معناه: أن شعره مذكور في «ديوان الحماسة» أي الكتاب المذكور. وإذا قيل: «هذا البيت حماسي» يراد أنه مذكور في ذلك الكتاب، وإذا أطلق «الحماسي» بأن قيل: «قال الحماسي» فالمراد به أحد الشعراء المذكورين في ذلك الكتاب. (دسوقي وتجريد)

(١٠) قوله: ولو طار إلخ: البيت من المتقارب، يصف فرسا بسرعة العَدْو ويقول: لو طار حيوان ذوحافر قبل هذا الفرس لطارت هي البتة، ولكن امتناع طيرانها لأجل أنه لم يطر ذو حافر قبلها. (حل)

(١١) قوله: ولو دامت الدولات إلخ: [بضم الدال جمع «دولة» أي الملك.] أي أهل الدولات يعني الملوك الماضية. والأولى أن يقال في معنى البيت: لو دام أهل الدولات -أي الملوك الماضية- إلى آخر الزمان لكانوا رعايا لهذا الممدوح؛ لاستحقاقه الإمارة عليهم؛ لما فيه من الفضائل، فنفي دوام الدولات الماضية سبب في عدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح؛ لأنهم لا يعيشون معه إلا رعايا، ومعلوم أن بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له، فليس الغرض الاستدلال على نفي كونهم رعايا له، وإنما المراد بيان سبب ذلك الانتفاء في الخارج، ولهذا صح استثناء نقيض المقدم. ومن هذا القبيل ما قيل في الفارسية: شعر:

ہر کہ غم جہاں خورد کے خورد از حیات بر ... رو تو غم جہان مخور تاز حیات بر خوری

(دسوقي وغيره)

وأمّا المنطقيون(١) فقد جعلوا «إن» و«لو» أداة اللزوم، وإنّما يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج، فهي عندهم(٢)
ونحوهما. (مطول) — أي أداة اللزوم — أي لاكتسابه — موضوعة

للدلالة على أنَّ العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول؛ ضرورةَ انتفاء الملزوم؛ بانتفاء اللازم من غير التفات(٣) إلى أن علة انتفاء
وهو الأول — أي بسببه — وهو الثاني — كما التفت إلى ذلك علماء اللغة. (تج)

الجزاء في الخارج ما هي؟ وقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وارد(٤) على هذه القاعدة(٥)، لكن الاستعمال على
(الأنبياء: ٢٢) — من «الورود» أي المجيء لا من «الإيراد»

قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض. وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا مِن أسرار هذا الفن. وفي هذا المقام مباحث أخرى شريفة
المشهور — أي المسألة

أوردناها في الشرح.

بالرفع عطف على «عدم» — راجع لقوله: «للشرط». (تج)

فإذا(٦) كان «لو» للشرط في الماضي فيلزم عدمُ الثبوت(٧) والمضيُّ في جملتيها؛ إذ الثبوت(٨) ينافي التعليق، والاستقبال ينافي المضي،
أي غالبا، كما يستفاد من الكلام الآتي — راجع إلى قول الماتن في الماضي

فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة. ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال «إن»(٩)، وهو مع قلته ثابت
لفظا ومعنى، أي إلى المضارعية في اللفظ، وإن كان المعنى ماضيا — أي استعمالها في المستقبل

نحو قوله ﷺ(١٠): «اطلبوا العلمَ ولو بالصين»، و«إني أباهي(١١) بكم الأممَ يوم القيامة ولو بالسقط»، فدخولها(١٢) على المضارع في:
قال ابن حبان: لا أصل له — أي أفاخر — هو الولد غير تمام. (قاموس)

﴿وَلَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ أي لوقعتم في جَهد وهلاك(١٣) لقصد(١٤) استمرار الفعل(١٥) فيما مضى وقتا فوقتا(١٦)، والفعل(١٧)
أي النبي ﷺ — خطاب إلى الصحابة — (الحجرات:٧) — بفتح الجيم: المشقة — أي الاستمرار التجددي

---

(١) قوله: وأما المنطقيون: هذا مقابل لمحذوف أي ما ذكر من أن «لو» للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج؛ بسبب انتفاء الأول قاعدة اللغويين، وأما قاعدة المنطقيين إلخ. (قي)

(٢) قوله: فهي عندهم إلخ: يرد عليه أن كلام الشارح يقتضي أن أداة اللزوم إنما تستعمل عند المنطقيين؛ للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول، مع أنها قد تستعمل عندهم للدلالة على أن العلم بوجود الأول علة للعلم بوجود الثاني، كما إذا استثنى عين المقدم نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة»: ينتج: «فالنهار موجود». ويجاب بأن الشارح اقتصر على ما ذكره؛ لأنه الأغلب، و أن ما قاله على سبيل التمثيل. (قي)

(٣) قوله: من غير التفات إلخ: اعلم أن استعمال «لو» على قاعدة اللغويين أكثر في القرآن والحديث وأشعار العرب، وعلى قاعدة المناطقة أكثر في استعمالات أرباب التأليف، خصوصا في كتب المنطق والحكمة؛ لأن المقصود عندهم تحصيل العلوم، لا بيان أن سبب الثبوت أو الانتفاء في الواقع ماذا؟ وثمرة الخلاف بين الطريقين يظهر في استثناء نقيض المقدم؛ فإنه جائز عند أهل العربية دون أهل الميزان، وفي استثناء عين المقدم؛ فإنه بالعكس، وأما استثناء نقيض التالي فجائز اتفاقا، واستثناء عينه باطل اتفاقا. (قي)

(٤) قوله: وارد إلخ: إنما كان واردا على هذا؛ لأن المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانية بأن يستدلوا بالتصديق بانتفاء الفساد على التصديق بانتفاء التعدد، وليس المقصود بيان أن انتفاء الفساد في الخارج علة انتفاء التعدد. (تجريد)

(٥) قوله: على هذه القاعدة: اعلم أن ظاهر كلام الشارح يدل على أن هذه القاعدة غير لغوية، وأن الآية وردت على مقتضاها على لغة العرب، وفيه أن هذا بعيد جدا. وأجيب بأن وروده على هذه اللغة لا ينافي كونه عربيا؛ لأن ذلك إنما هو باعتبار الغالب، فهذه القاعدة عربية أيضا جرى عليها أهل الميزان، ولكنها قليلة الاستعمال عند أهل العربية بالنسبة للقاعدة الأخرى؛ فإن العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفية، كما يقال: «هل زيد في البلد؟» فتقول: «لا، لو كان فيها لحضر مجلسنا»، فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد، وليس المراد أن العرب لا يقولون بها. (من دسوقي)

(٦) قوله: فإذا كان إلخ: [أشار بذلك إلى أن «الفاء» في قول المصنف: «فيلزم» فاء الفصيحة، والشرط مقدر.]

(٧) قوله: عدم الثبوت: أي عدم الحصول في الخارج، وقيل: عدم الاستمرار، والمقصود به نفي اسمية شيء من جملتيها، وليس المراد بعدم الثبوت الانتفاء. (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: إذ الثبوت إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التفريع في المتن على طريق اللف والنشر المرتب، فقوله: «فيلزم عدم الثبوت في جملتيها» مفرع على قوله: «ولو للشرط» أي للتعليق، وقوله: «ويلزم المضي في جملتيها» مفرع على قوله: «في الماضي». (دسوقي)

(٩) قوله: المستقبل: [أي في المستقبل، فلا تحتاج إلى نكتة. (تجريد)]

(١٠) قوله: نحو قوله ﷺ إلخ: قد يقال: إن «لو» هذه لا جواب لها، وإنما هي للربط في الجملة الحالية، كما تقدم في «إن»، وكلامنا في «لو» الشرطية، وحينئذ فلا يصح التمثيل بما ذكر. وقد يجاب بأن كلامه مبني على القول بأن «لو» هذه جوابها مقدر، والأصل: ولو يكون الطلب بالصين فاطلبوه، ولو تكون المباهاة بالسقط فإني أباهي به، فالشرط في هذين المثالين مستقبل؛ بدليل أنه في حيز «اطلبوا» و«أباهي بكم الأمم يوم القيامة»، الذي هو مستقبل. (دسوقي)

(١١) قوله: إني أباهي إلخ: هذا ليس من تتمة ما قبله بل من حديث آخر، وهو قوله ﷺ: «تناكحوا تناسلوا؛ فإني أباهي إلخ»، فمراد الشارح تعداد الأمثلة. (دسوقي)

(١٢) قوله: فدخولها إلخ: تفريع على قوله: «فيلزم المضي في جملتيها»، أي وحيث كان ذلك لازما فدخولها على المضارع إلخ. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهلاك: [الواو بمعنى «أو»؛ لأنه لا يجوز إرادة معنيين من لفظ واحد.]

(١٤) قوله: لقصد إلخ: أي للإشارة إلى قصد استمرار الفعل، وحاصله أن دخول «لو» على المضارع في الآية على خلاف الأصل؛ لنكتة اقتضاها المقام، وهي الإشارة إلى أن الفعل الذي دخلت عليه «لو» يقصد استمراره فيما مضى وقتا فوقتا، ولفظة «لو» نفت ذلك الاستمرار، واستمرار الفعل على وجه التجدد إنما يحصل بالمضارع لا بالماضي الذي شأنه أن تدخل عليه «لو»، فالعدول عن الماضي إلى المضارع لهذه النكتة التي اقتضاها المقام. (قي)

(١٥) قوله: الفعل: [المراد: الفعل اللغوي، وهو الحدث.]

(١٦) قوله: فيما مضى وقتا فوقتا: أشار بقوله: «فيما مضى» إلى أن «لو» على معناها، والمضارع الواقع موقع الماضي أفاد الاستمرار فيما مضى، وبقوله: «وقتا فوقتا»، إلى أن الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود؛ فإن الإطاعة توجد في العرف وقتا فوقتا فيلاحظ انتفاؤها كذلك، فيكون المضارع المنفي كالمثبت في أن المستفاد منه تجددي لا ثبوتي. (دسوقي)

(١٧) قوله: والفعل إلخ: [أي الذي قصد استمراره في الآية.] حاصل ما ذكره الشارح أن الكلام مشتمل على نفي وهو «لو»، وقيد وهو الاستمرار المفاد بالمضارع، فيجوز أن يعتبر نفي القيد وأن يعتبر تقييد النفي، فالمعنى على الأولى: انتفى عنتكم بسبب امتناع الاستمرار على الإطاعة في الكثير، وعلى الثاني: انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمر على إطاعتكم في الكثير. (دسوقي)

هو الإطاعة، يعني: أنَّ امتناع عَنَتِكم بسبب امتناع[١] استمراره على إطاعتكم؛ فإنَّ المضارع يفيد الاستمرار، ودخول «لو» عليه يفيد امتناع الاستمرار، ويجوز أن يكون[٢] الفعل امتناع الإطاعة، يعني: أن امتناع عنتكم بسبب استمرار[٣] امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أنَّ المضارع المثبت يُفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه «لو» يفيد استمرار الامتناع، كما[٤] أنَّ الجملة الاسمية المثبتة تُفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تُفيد[٥] تأكيد النفي ودوامه، لا نفي التأكيد والدوام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ (البقرة:٨)؛ ردًّا لقولهم: إنا آمنا[٦] على أبلغ وجه وآكده، كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (البقرة:١٥)[٧] حيث لم يقل[٨]: «الله مستهزئ بهم»؛ قصدًا إلى استمرار الاستهزاء وتجدده[٩] وقتا فوقتا، ودخولها على المضارع في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ (الأنعام:٢٧)[١٠] الخطاب لمحمد ﷺ أو لكلِّ مَن يتأتَّى[١١] منه الرؤية ﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ أي أُرُوها حتى يعاينوها، أو أُطلعوا عليها إطلاعا هي تحتهم[١٢]، أو أُدخلوها[١٣] فيعرفوا[١٤] مقدار عذابها، وجواب «لو» محذوف[١٥]........................

(Interlinear glosses: أي النبي ﷺ؛ أي الذي قصد استمراره؛ فيه إشارة على رجحان الوجه الأول؛ علة لقوله: «ويجوز إلخ»؛ الذي هو معنى «لو»؛ أي استمرار النفي؛ بالمد لا بهمزتين. (قي)؛ علة لقوله: «حيث لم يقل إلخ»؛ أي «لو»؛ أي بتيسر ويحصل؛ تفسير للوقوف؛ تعليلية؛ تفسير ثان للوقوف)

---

(١) قوله: بسبب امتناع إلخ: هذا يفيد أصل إطاعته ﷺ لهم في بعض الأمور وهو كذلك، فموافقته لهم في بعض الأمور التي لا تضر لا توجب الهلاك، بل فيها تطييب لخواطرهم، ولذا أمر ﷺ بمشاورتهم وإلا فهو غني عنها. (قي)

(٢) قوله: ويجوز أن يكون إلخ: أي الفعل الذي قد قصد استمراره امتناع الإطاعة بأن لوحظت «لو» قبل دخول الفعل المفيد للاستمرار عليها، فلما دخل عليها صارت كأن «لو» جزء منه، والاستمرار ملاحظ بعد النفي، فهو حينئذ من تقييد النفي، بخلافه على الوجه الأول؛ فإن الفعل الدال على الاستمرار ملحوظ قبل النفي فهو من نفي القيد. وفي تأخير هذا الوجه الثاني وتعبيره بالجواز إشارة إلى رجحان الوجه الأول في المراد بالفعل، وهو كذلك أما بحسب اللفظ فظاهر؛ لأن النفي في الغالب إذا توجه إلى مقيد بقيد كان مورد النفي هو القيد، وهو ههنا الاستمرار، وأما بحسب المعنى؛ فلأن عنتهم -أي وقوعهم في المشقة والهلاك- إنما يلزم من استمراره ﷺ على إطاعتهم؛ لأن فيه اختلال أمر الرسالة، وأما موافقته إياهم في بعض الأمور فلا مضرة فيها، بل فيها استجلاب قلوبهم، كما لا يخفى. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: بسبب استمرار: [فيكون الإطاعة منفيا من أصلها، بخلاف الوجه الأول، كما مر.]

(٤) قوله: كما أن الجملة: [هذا تنظير للفعلين: المثبت والمنفي. (تج)]

(٥) قوله: والمنفية تفيد إلخ: من هذا يخرج الجواب عن النفي في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ۝٤٦﴾ (فصلت: ٤٦) بأن ترجع المبالغة إلى نفي الظلم، فالمعنى انتفى الظلم من المولى سبحانه انتفاء مبالغا فيه، فالجملة مفيدة لتأكيد النفي والمبالغة فيه، لا لنفي التأكيد والمبالغة، وإلا لاقتضت أن المنفي إنما هو المبالغة في الظلم، فيفيد ثبوت أصل الظلم، وهو باطل. (دسوقي)

(٦) قوله: ردا لقولهم إنا آمنا: بيان ذلك أن قولهم: «آمنا» يفيد حدوث الإيمان منهم وصدوره في الماضي ولو مرة، فرد المولى سبحانه عليهم بقوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ (البقرة: ٨) مؤكدا للنفي بالباء الزائدة في الخبر، فالنفي ملحوظ أولا قبل التأكيد، فهي مفيدة لتأكيد المعنى النفي، والمعنى حينئذ إيمانهم منفي نفيا مؤكدا، فقوله: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨﴾ سالبة كلية مناقضة للموجبة الجزئية التي هي قولهم: «آمَنَّا» وليس التأكيد ملحوظا أولا قبل النفي بحيث يكون الكلام من نفي التأكيد، وإلا لم يكن ردا لقولهم؛ لأن نفي التأكيد يقتضي ثبوت أصل إيمانهم، وهذا عين دعواهم. (دسوقي)

(٧) قوله: ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ: بعد قوله حكاية عنهم: ﴿وَإِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ حيث لم يقل: «الله مستهزئ بهم» بلفظ اسم الفاعل؛ قصدا إلى استمرار الاستهزاء -أي حدوثه وتجدده وقتا فوقتا- أي كما أريد بالمضارع الاستمرار في هذه الآية، فيكون مطابقا لقول المنافقين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾؛ لأنه جمله اسمية دالة على الثبوت والاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتا فوقتا، وهكذا كان استهزاء الله تعالى بالمنافقين. والمراد بالاستهزاء: لازمه، وهو إنزال الهوان والحقارة عليهم، أو يكون من باب المشاكلة بأن سمي جزاء الاستهزاء باسمه؛ لوقوعه في صحبته، كما في ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠). (تجريد وغيره)

(٨) قوله: حيث لم يقل إلخ: أشار بذلك إلى أن التنظير من حيث مطلق العدول إلى المضارع، وإن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، وفيما سبق أي «لو يطيعكم إلخ» كان العدول عن الماضي إلى المضارع. وإنما كان الأصل المعدول عنه هنا اسم الفاعل؛ لاقتضاء المقام إياه؛ لمشاكلة ما وقع منهم؛ لأنهم قالوا ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤﴾ (البقرة: ١٤). (قي)

(٩) قوله: وتجدده إلخ: تفسير لما قبله وهو محط القصد، وإلا فالاستمرار مفاد بالاسمية المعدول عنها أيضا بمعونة المقام، لكن فرق بين الاستمرارين؛ لأن الاستمرار في الاسمية في الثبوت، والاستمرار في وضع المضارع موضع الماضي في التجدد وقتا فوقتا، والثاني أبلغ. (دسوقي)

(١٠) قوله: وَلَوْ تَرَىٰٓ إلخ: نزل ﴿تَرَىٰٓ﴾ منزلة اللازم؛ مبالغة في أمرهم الفظيع، بحيث إذا اتصف الرائي بالرؤية مطلقا حين وقوفهم على النار: رأى أمرا فظيعا. وقال عبد الحكيم: إن المفعول محذوف، أي ولو ترى الكفار في وقت وقوفهم. ولا يجوز أن يكون «إذ» مفعولا؛ لأنه إخراج لـ«إذ» والرؤية عن الاستعمال الشائع، أعني الظرفية والإدراك البصري من غير ضرورة. (دسوقي)

(١١) قوله: أو لكل من يتأتى إلخ: أي بناء على أن الخطاب موجه لغير معين، ففي التخصيص تسلية للرسول ﷺ، وفي التعميم تفضيح لهم؛ لظهور إشاعة حالهم لكل أحد. (دسوقي ﵀)

(١٢) قوله: هي تحتهم: [الجملة حال من ضمير «عليها»، أي حال كونها تحتهم. (دسوقي)]

(١٣) قوله: أو أدخلوها: [تفسير ثالث، فيه مسامحة؛ إذ لم يرد الوقوف بمعنى الدخول.] يعني أن وقوفهم على النار إما أن يفسر بإراءتها، أو بالاطلاع عليها، كما تقدم، أو يفسر بالإدخال فيها. (دسوقي)

(١٤) قوله: فيعرفوا إلخ: راجع للتفاسير الثلاثة، وهي الإراءة والاطلاع والإدخال، وكان الأحسن أن يقول: «أو عرفوا إلخ»؛ للإشارة إلى أن هذا معنى آخر للوقوف على النار، ويوضح لك ذلك قول الزجاج: إن قوله تعالى: ﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ يحتمل ثلاثة أوجه، الأول: أن يكونوا قد وقفوا عندها حتى يعاينوها، فهم موقوفون إلى أن يدخلوها. الثاني: أن يكونوا قد وقفوا عليها وهي تحتهم، أي إنهم وقفوا على النار فوق الصراط، وعلى هذين الوجهين ﴿وُقِفُوا۟﴾ من «وقفت الدابة». الثالث: أنهم عرفوها من «وقفت على كلام فلان» أي علمت معناه. (دسوقي)

(١٥) قوله: وجواب لو محذوف: أتى الشارح بهذا؛ دفعا لما يقال: إنَّ «لو» للتمني وهي =

أي لرأيتَ أمرًا فظيعًا(١) لتنزيله أي المضارع منزلةَ الماضي؛ لصدوره(٢) أي المضارع أو الكلام عمَّن لا خلافَ في إخباره، فهذه الحالة(٣)
الأولى أن يقول: «أي لترى» علة لدخول «لو» والماضي تناسبه «لو»، كما تقدم أي تخلف، وهو الله تعالى

إنما هي في القيامة، لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق، فاستعمل فيها «لو» و«إذ» المختصان بالماضي، لكن عدل عن لفظ الماضي
إلى المستقبل

ولم يقل: «لو رأيتَ»؛ إشارة إلى أنه كلام مَن لا خلاف في إخباره، والمستقبل عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع، فهذا الأمر مستقبل
أي ما ذكر من رؤيتهم

في التحقيق ماض بحسب التأويل، كأنه قيل: قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته، ولو رأيته لرأيته أمرًا فظيعًا.
لأنه يوم القيامة أي التنزيل أي رؤيتهم إشارة إلى معنى «لو». (تج)

كما عدل عن الماضي إلى المضارع في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ لتنزيله منزلةَ الماضي؛ لصدوره عمَّن لا خلاف في إخباره. وإنما كان
(الحجر:٢) أي المضارع علة للتنزيل

الأصل ههنا هو الماضي؛ لأنه قد التزم(٤) ابن السراج وأبو علي في «الإيضاح» أنَّ الفعل الواقع بعد «رب» المكفوفة بـ«ما» يجب أن
أي الشأن أي عن عمل الجر

يكون ماضيًا؛ لأنها للتقليل(٥) في الماضي. ومعنى التقليل(٦) ههنا: أنه قد يُدهشهم أهوال القيامة فيبهتون، فإن وجدت منهم إفاقة
أي «رب» المكفوفة جمع «هول» الإدهاش: مدهوش كردن أي يتحيرون. (قي)

ما تمنَّوا ذلك(٧)، وقيل: هي مستعارة للتكثير(٨) أو للتحقيق. ومفعول ﴿يَوَدُّ﴾ محذوف(٩)؛ لدلالة ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾(١٠) عليه، و﴿لَوْ﴾
أي منقولة والعلاقة الضدية والعلاقة اللازمية؛ لأن التقليل في الماضي يلزمه التحقيق. (قي) (الحجر:٢)

للتمني حكاية(١١) لودادتهم. وأمَّا على رأي مَن جعل «لو»(١٢) للتمني حرفًا مصدرية فمفعول «يَوَدُّ» هو قوله: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾.
فلا جواب لها. (قي) أي لحبهم أي التي للتمني أي كونهم مسلمين

أو لاستحضار(١٣) الصورة عطف على قوله: ....

= تدخل على المضارع، وحينئذ فلا يصح الاستشهاد بهذه الآية على دخول «لو» الشرطية على المضارع. وحاصل الجواب: أنا لا نسلم أنها هنا للتمني، بل هي شرطية وجوابها محذوف. (قي)

(١) قوله: فظيعا: [أي شنيعا تقصر العبارة عن تصويره. (قي)]

(٢) قوله: لصدوره إلخ: يحتمل أن يكون علة للتنزيل، أي وإنما نزل ذلك المعنى الاستقبالي منزلة الماضي حتى دخلت عليه «لو» التي هي في الأصل للماضي؛ لصدوره -أي صدور الإخبار عن ذلك المعنى الاستقبالي بالفعل المضارع- عمن لا خلف في إخباره، فكأنه وقع، لكن هذا الاحتمال بعيد من كلام الشارح، بل الذي يدل عليه قول الشارح: «لكن عدل عن لفظ الماضي إلخ» أنه علة لمحذوف، أي وإنما لم يعبر عن ذلك المعنى الاستقبالي بعد تنزيله منزلة الماضي بصيغة الماضي؛ ليكون هناك مناسبة بين الدال والمدلول؛ لصدور ذلك الإخبار بذلك الفعل المضارع من لا تخلف في إخباره والمستقبل والماضي عنده سواء، فلا يحتاج إلى التحويل بصيغة الماضي، إلا لو كان الإخبار بذلك الفعل صادرا ممن يمكن التخلف في إخباره، هذا تحقيق ما في المقام. فإن قلت: إن تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقيق ينافي دخول «لو» الدالة على الامتناع. قلت: لا منافاة؛ لأن الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب، والتحقق باعتبار أصل الفعل، فالمنزل منزلة الماضي لتحققه هو أصل الرؤية، والذي فرض وقوعه وأدخل عليه «لو» هو الرؤية بالنسبة للمخاطب، فذكر «لو» يدل على أن الرؤية بمثابة من الفظاعة يمتنع معها رؤية المخاطب. (من دسوقي)

(٣) قوله: فهذه الحالة: [أي رؤيتهم واقفين على النار.]

(٤) قوله: قد التزم إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن التمثيل بهذه الآية مبني على هذا المذهب فقط، وأما الجمهور فأجازوا وقوع الفعل المستقبل بعدها، فلا يتأتى ذلك. (كذا في دسوقي)

(٥) قوله: لأنها للتقليل: أي لأن «رب» المكفوفة للتقليل، والتقليل إنما يظهر في الماضي؛ لأن التقليل إنما يكون في ما عرف حده، والمعروف حده إنما هو الواقع في الماضي، والمستقبل مجهول لم يعرف حتى يوصف بقلة أو كثرة، وحينئذ فلا تدخل عليه «رب»، كذا قال أبو علي وابن السراج. وفيه بحث؛ لإمكان العلم بالمستقبل، كما في الآية؛ لأن المتكلم هو الله تعالى الذي يعلم غيب السموات والأرض، وحينئذ فإفادتها للتقليل لا تمنع من دخولها على المستقبل، فيكون معنى الآية: قليل من يوجد منه ذلك الفعل في المستقبل، أو حصول ذلك الفعل في المستقبل قليل. (قي)

(٦) قوله: ومعنى التقليل إلخ: دفع لما يقال: إن ودادتهم الإسلام تحصل منهم كثيرا، فما معنى التقليل؟ وقد يجاب أيضا بأن ودادتهم وإن كانت كثيرة لكنها بمنزلة القليل؛ لعدم نفعها. (من تجريد)

(٧) قوله: ما تمنوا ذلك: [فالتمني كثير في نفسه، قليل لقلة الزمان الذي يقع فيه.]

(٨) قوله: مستعارة للتكثير: بل هي عند بعضهم حقيقة فيه، وعليه تختص أيضا بالماضي عند ابن السراج وأبي علي؛ فإن التكثير كالتقليل إنما يكون فيما عرف حده، والتكثير باعتبار أن الكفار في حال إفاقتهم دائما يودون كونهم مسلمين، فالتكثير نظرا للتمني في نفسه، والتقليل نظرا إلى أن أكثر أحوالهم الغيبوبة والدهشة. (من قي وتج)

(٩) قوله: محذوف: أي على كل من الوجوه السابقة من كونه «رب» للتقليل أو التكثير أو التحقيق، تقديره: الإسلام أو كونهم مسلمين أو نحو ذلك. وجملة ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ في موضع الحال، أي قائلين: لو كانوا مسلمين، ويجوز أن تكون «لو» للشرط، والجواب محذوف، أي: لنجوا من العذاب. (قي وتج)

(١٠) قوله: لدلالة لو كانوا مسلمين: ولا يجوز أن يكون ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ مفعولًا لـ﴿يَوَدُّ﴾ كما قد يتوهم؛ لأن «لو» التي للتمني للإنشاء ولا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده؛ ولأنه لا معنى لكونهم يودون التمني. (تجريد)

(١١) قوله: حكاية إلخ: أي بناء على أن الجملة معمولة لمحذوف حالا، أي قائلين: ﴿لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾. واعترض بأن الظاهر حينئذ أن يقال: «لو كنا مسلمين»؛ لأن هذه الودادة التي تصدر عنهم، إلا أنه لما عبر عنهم بطريق الغيبة في الودادة حيث قال: ﴿يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ولم يقل: «وددتم»، جاز أن يعبر بطريق الغيبة في ضميرهم كما تقول: «حلف فلان ليفعلن كذا»، وإنما الواقع في حلفه «لأفعلن». (من التجريد وغيره)

(١٢) قوله: من جعل لو إلخ: فيه إشكال؛ لأن «لو» إذا كان حرفا مصدريا فكيف تكون للتمني؟ ويجاب بأن معنى كلام الشارح: وأما من جعل «لو» -التي تجعلها للتمني- حرفا مصدريا، أو يقال: بأن «لو» الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني كما هنا، وهو ﴿يَوَدُّ﴾. (من تج)

(١٣) قوله: أو لاستحضار: «السين» و«التاء» ليستا للطلب، بل للتأكيد، أي لإحضارها، ويجوز أن يكونا للطلب كأن المتكلم يطلب من نفسه الإحضار. (تجريد)

«لتنزيله» يعني[1]: أنَّ العدول إلى المضارع في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ (الأنعام: ٢٧) إمَّا لما ذكر، وإمَّا لاستحضار صورة رؤية الكافرين الموقوفين على النار؛ لأنَّ المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي مِن شأنه أن يشاهد، فكأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة[2]؛ ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلَّا في أمر يهتم بمشاهدته؛ لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[3] (الروم: ٤٨) بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ﴾ (فاطر: ٩) استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة، يعني صورة إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة[4].

(بخلاف الماضي والمستقبل — أي الأمر الحاضر — أي ندرة — شناعة — كلطافة. (قي) — أي اللفظ المضارع — الغالبة على كل قدرة)

وأمَّا تنكيره أي المسند فلإرادة[5] عدم الحصر والعهد الدالِّ عليهما التعريف كقولك: «زيد كاتب»[6] (أي ناثر) و«عمرو شاعر» (أي ناظم)، أو للتفخيم[7] نحو: ﴿هُدًى[8] لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢) على أنه خبر[9] (أي: ﴿هُدًى﴾) مبتدأ محذوف أو خبر ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (البقرة: ٢) أو للتحقير نحو: «ما زيد شيئا»[10].

وأمَّا تخصيصه أي المسند بالإضافة نحو: «زيد غلام رجل»، أو الوصف نحو: «زيد رجل عالم»[11] فلكون الفائدة أتمَّ؛ (أي الإتيان بالمسند مخصصا بالإضافة أو الوصف) لما مرَّ مِن أنَّ زيادة الخصوص توجب أتمِّيَّة الفائدة. واعْلَم[12] أنَّ جعل معمولات المسند -كالحال ونحوه- من المقيدات، وجَعْلُ الإضافة والوصف من المخصصات: إنما هو مجرد اصطلاح، وقيل[13]: لأنَّ التخصيص عبارة عن نقص الشيوع، ولا شيوع للفعل (أي العموم)؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم[14] والحال تقيده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه (أي الوصف). وفيه نظر[15].

---

(١) قوله: يعني إلخ: والحاصل: أن المضارع في هذه الأمثلة على حقيقته؛ لأن مضمونها إنما يتحقق في المستقبل، لكن نزل منزلة الماضي؛ سعيا في قضاء حق ما دخلت عليه من «لو» و«رب» و«إذ». وإنما نزل منزلته؛ لكونه محقق الوقوع، أو يجعل كأنه كان ماضيا، ثم عبر عنه بالمضارع؛ استحضارا لصورته العجيبة؛ تفخيما لشأنها، وهو حكاية الحال الماضية. (تجريد)

(٢) قوله: تلك الصورة: [أي صورة رؤية الكافرين واقفين على النار. (قي)]

(٣) قوله: فتثير سحابا: [إسناد «الإثارة» إلى «الرياح» مجاز عقلي من الإسناد إلى المسبب. (قي)] الشاهد في قوله: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ حيث عبر بـ﴿تُثِيرُ﴾ في موضع «أثارت» المناسب لقوله أولا: ﴿أَرْسَلَ﴾ ولقوله بعد: ﴿فَسُقْنَٰهُ﴾ و﴿أَحْيَيْنَا﴾؛ قصدا لإحضار تلك الصورة البديعة، وهي إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض، لدلالة المضارع على الحضور في الجملة، ويحتمل أن يكون التعبير بالمضارع؛ لكون إثارة الرياح للسحاب مستقبلة بالنسبة إلى زمان إرسال الرياح، وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمان التكلم. (من دسوقي)

(٤) قوله: والانقلابات المتفاوتة: أي التبدلات والاختلافات المتفاوتة من كونه متصل الأجزاء أو منقطعها، متراكما أو غير متراكم، بطيئا أو سريعا، بلون السواد أو البياض أو الحمرة. (قي)

(٥) قوله: فلإرادة إلخ: أي فلإرادة إفادة عدم الحصر، يعني: فلإرادة المتكلم إفادة السامع عدم حصر المسند في المسند إليه، وعدم العهد والتعيين في المسند حيث يقتضي المقام ذلك. فإن قلت: إن إرادة عدم الحصر والعهد يمكن مع التعريف أيضا؛ لأن التعريف قد يكون لغير الحصر والعهد، فهذه النكتة لا تختص بالتنكير. قلت: ذلك لا يضر؛ لأنه لا يجب في النكتة الانعكاس بحيث إذا عدم ما كان مسببا لها تنعدم النكتة سببا للتنكير، وإن أمكن حصولها بغيره أيضا. (دسوقي وغيره)

(٦) قوله: زيد كاتب: أي حيث يراد مجرد الإخبار بالكتابة والشعر، لا حصر الكتابة في زيد، والشعر في عمرو، ولا أن أحدهما معهود بحيث يراد الكتابة المعهودة أو الشعر المعهود. (قي)

(٧) قوله: أو للتفخيم: كأن المراد التفخيم على وجه مخصوص، وهو الإشارة إلى أن هذا الفرد بلغ من العظمة بحيث صار مجهولا لا يدرك كنهه، وإلا فيمكن التفخيم بالتعريف أيضا بأن يجعل المعهود هو الفرد العظيم على أن حصول التفخيم مع التعريف لا يضر؛ لأن النكتة لا يجب انعكاسها، كما تقرر. (تجريد)

(٨) قوله: هُدًى: فالتنكير في ﴿هُدًى﴾ للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها، وقد أكد ذلك التفخيم؛ بكونه مصدرا مخبرا به عن ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ المفيد أن ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ نفس الهداية مبالغة. (دسوقي)

(٩) قوله: على أنه خبر إلخ: أي والتمثيل بالآية لتنكير المسند للتفخيم بناء على أن يكون ﴿هُدًى﴾ خبرا، وأما إن أعرب حالا من ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ فهو خارج عن باب المسند الذي كلامنا فيه، وإن كانت التنكير فيه للتعظيم أيضا. (من قي)

(١٠) قوله: ما زيد شيئا: أي إنه ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا فضلا عن أن يكون شيئا عظيما. قال بعضهم: والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية، فالأولى التمثيل بقولك: «الحاصل لي من هذا المال شيء» أي حقير. (دسوقي)

(١١) قوله: زيد رجل عالم: كان الأولى التمثيل بقوله: «زيد كاتب بخيل»؛ لأن الوصف في مثال الشارح محصل لأصل الفائدة لا لتمامها، إلا أن يقال: قد يكون كلاما مع من يتوهم أن زيدا لم يبلغ أوان الرجولية بل صبي، أو أنه اسم امرأة. (قي)

(١٢) قوله: واعلم إلخ: هذا جواب عما يقال: لم قال المصنف فيما تقدم في الإتيان مع المسند ببعض معمولاته -كالحال والمفعول به والتمييز-: «وأما تقييده»، وقال في الإتيان مع المسند بالمضاف إليه والوصف: و«أما تخصيصه»؟ وحاصل الجواب: أن هذا اصطلاح مجرد عن المناسبة، ولو اصطلح على عكسه أو جعل على كل منهما من المخصصات أو من المقيدات لكان صحيحا. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وقيل إلخ: أي قيل: إن ما ارتكبه المصنف ليس مجرد اصطلاح، بل مبني على المناسبة؛ لأن التخصيص إلخ. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: على مجرد المفهوم: أي على الماهية المطلقة، وهو الحدث، والمطلق لا يكون فيه التخصيص، وإنما يكون فيه التقييد بالمعمولات. (قي)

(١٥) قوله: وفيه نظر: قال الشارح في «المطول» في تقرير النظر: حاصله: أن ذلك القائل إن أراد بالعموم: العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة، فلا يكون وصفها مخصصا، وإن أراد به: العموم البدلي فهو موجود في الفعل أيضا؛ لأن قولك: «جاءني =

وأمَّا تركه أي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف فظاهر ممَّا سبق[1] (أي تعليله) في ترك تقييد المسند؛ لمانعٍ من تربية الفائدة.

وأمَّا تعريفه فلإفادة السامع (للسامع) حكمًا على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف (من علَمية وإضمار وموصولية وغير ذلك. (قي))، يعني[2] أنه يجب عند تعريف المسند تعريفُ المسند إليه؛ إذ ليس في كلامهم[3] (أي العرب) مسند إليه نكرة والمسند معرفة في الجملة الخبرية[4]، بآخرَ مثله،[5] (أراد ذلك لربط العبارة) أي حكمًا على أمر معلوم بأمرٍ آخرَ مثله في كونه معلومًا للسامع بإحدى طرق التعريف (أي المراد: المماثلة في مطلق التعريف)، سواء يتَّحد الطريقان نحو: الراكب هو المنطلق (فكلاهما معرفان باللام)، أو يختلفان نحو: زيد (معلوم بالعلمية) هو المنطلق (معلوم بالتعريف)، أو لازمَ حكمٍ[6] عطف على «حكما»، كذلك أي على أمر معلوم بآخر مثله، وفي هذا[7] (أي قوله: «وأما تعريفه») تنبيهٌ على أنَّ كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي إفادة الكلام للسامع فائدة مجهولة؛ لأنَّ العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم[8] العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر (وهي الحكم أو لازمه)، نحو: زيد أخوك[9]، وعمرو المنطلق حال كونه[10] (أي المنطلق) معرَّفًا باعتبار تعريف العهد (أي الخارجي) أو الجنس[11]، وظاهر لفظ[12] الكتاب[13] أنَّ نحو: «زيد أخوك» إنَّما يقال لمن يعرف أنَّ له أخًا، والمذكور في «الإيضاح»: أنه يقال لمن يعرف زيدًا بعينه (كما في المتن)، سواء يعرف أنَّ له أخًا (أي إجمالا، ويعرف زيدا بعينه، ولا يعلم أن زيدا هو أخوه) أو لم يعرف، ووجهُ التوفيق (هي محل الخلاف) (بين كلام المتن و«الإيضاح») ما ذكره بعض المحققين من النحاة (أي الرضي): أنَّ أصلَ وضعِ تعريفِ الإضافة اعتبار العهد (أي الخارجي)، وإلَّا[14] لم يبقَ فرق بين «غلام زيد» و«غلام لزيد»، ....

= زيد» يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره، ويحتمل على حالة السرعة وغيرها، وكذا «طاب زيد» يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها، ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص للفعل، فما وجه الفرق بين الحال والتمييز وبين الإضافة والوصف، حتى عد المصنف الأول من المقيدات والثاني من المخصصات؟ وأجيب باختيار الشق الأول وأن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة، -ألا ترى إلى النكرة الواقعة في سياق النفي- ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي، بخلاف الفعل؛ فإنه لا يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، وإنما يدل على معنى مطلق، فناسب فيه التقييد. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: فظاهر مما سبق: أي فظاهر تعليله مما سبق في بيان السبب في ترك التقييد للمسند بالحال أو المفعول أو نحو ذلك، وهو وجود مانع من تربية الفائدة وعدم العلم بما يتخصص به من وصف أو إضافة، وكقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلك. (دسوقي)

(٢) قوله: يعني: وجه أخذ هذا من المتن أنه جعل علة تعريف المسند الإفادة المذكورة، أي إفادة المتكلم السامع الحكم على أمر معلوم للسامع، وتعريف المسند إليه مأخوذ منها، فدل ذلك على أنه لا يوجد المسند معرفا إلا إذا عرف المسند إليه. (قي)

(٣) قوله: ليس في كلامهم إلخ: أورد عليه قول القطامي: شعر:

قفي قبل التفرق يا ضباعا :: ولا يك موقف منك الوداعا

فأجاز بعضهم ذلك في باب «كان وإن». وقال البعض: إن هذا من باب القلب، وكلام الشارح فيما لا قلب فيه. (قي وتج)

(٤) قوله: في الجملة الخبرية: بخلاف الإنشائية نحو: «من أبوك؟» و«كم درهم مالك؟» ومثلها جملة الصفة في نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه»، وهذا عند سيبويه؛ فإنه يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام، أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة، وغيره يجعل النكرة وأفعل التفضيل خبرين مقدمين، فلا إشكال عند غيره. (من تجريد)

(٥) قوله: بآخر مثله: إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم؛ ليكون الكلام مفيدا، ولو اتحدا في المصدوق الخارجي، ولا يكفي في الإفادة مجرد التغاير؛ لوجود التغاير مع عدم الإفادة في الحيوان الناطق حيوان، بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به. (تجريد)

(٦) قوله: أو لازم حكم: المراد به لازم فائدة الخبر، وذلك إذا كان المخاطب عالما بالحكم كأن تقول لمن مَدَحَك أمس في غيبتك: «أنت المادح لي أمس»، فالقصد بهذا إخباره بأنك عالم بمدحه لك أمس. (دسوقي)

(٧) قوله: وفي هذا: دفع الشارح بهذا شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة؛ لأنه من قبيل إفادة المعلوم. (دسوقي)

(٨) قوله: لا يستلزم إلخ: لأنك قد تعلم أن الشخص الفلاني يسمى زيدا، وأن ثَم رجلا موصوفا بالانطلاق، فقد تحققت مدلول «زيد» ومدلول «المنطلق» في الخارج، ولا تعلم أن الموصوف بذلك الانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بـ«زيد» إلا بالكلام المعرف الجزئين المفيد لذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: زيد أخوك إلخ: كل من هذين المثالين صالح لأن يكون مفيدا للحكم ولازمه، فإن كان المخاطب يعلم زيدا ويعلم أن ثم رجلا موصوفا بالانطلاق ولا يعلم أن المسمى بـ«زيد» هو الموصوف بالانطلاق، وقلت له: «زيد المنطلق»: فقد أفدته الحكم، وإن كان يعلم أن الموصوف بالانطلاق هو ذلك الشخص المسمى بـ«زيد» وقلت له هذا الكلام: فقد أفدته أنك عالم بذلك، وهذا لازم فائدة الخبر والحكم، وكذا يقال في «زيد أخوك». (قي)

(١٠) قوله: حال كونه إلخ: أشار بهذا إلى أن الجار والمجرور في قول المصنف: «باعتبار» متعلق بمحذوف وقع حالا من «عمرو المنطلق». (من تجريد)

(١١) قوله: تعريف العهد أو الجنس: والفرق بينهما أنك تقول: «عمرو المنطلق» باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أن إنسانا يسمى بـ«عمرو»، ويعلم أن شخصا معينا ثبت له الانطلاق، ولكن لا يعلم أنه عمرو، وباعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهية المنطلق من حيث هو، ولا يعلم هل هي متحققة في الذات المسمى بـ«زيد» أو «عمرو» أم لا؟ (من قي)

(١٢) قوله: وظاهر لفظ إلخ: وجهه: أنه مثل بمثالين مذكورين لتعريف المسند؛ لأجل إفادة الحكم بمعلوم على معلوم، لكن الأول باعتبار تعريف العهد فقط، والثاني باعتبار التعريفين، أي: العهد والجنس، فلزم أن المثال الأول إنما يقال لمن يعرف أن له أخا، وهو مخالف لما ذكره المصنف في «الإيضاح» الذي هو كالشرح لهذا المتن. (قي)

(١٣) قوله: الكتاب: [أي المتن، وهو قوله: «بآخر مثله». (تج)]

(١٤) قوله: وإلا: أي: وإن لم نقل: إن أصل وضع الإضافة مبني على اعتبار تعريف العهد بل على اعتبار الجنس وأن المعنى زيد ثبت له جنس الأخوة المنسوبة إليك: فلا يصح؛ لأنه لم يبق فرق بين «غلام زيد» و«غلام لزيد» من جهة المعنى. (من دسوقي)

فلم يكن[1] أحدُهما معرفةً والآخَر نكرة، لكن كثيرًا ما[2] يقال: «جاءني غلام زيد» من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام[3]، وهو خلاف وضع الإضافة، فما في الكتاب[4] ناظر إلى أصل الوضع، وما في «الإيضاح»[5] إلى خلافه[6]، وعكسهما، أي: نحو عكس المثالين المذكورين، وهو «أخوك زيد» و«المنطلق عمرو».

والضابطةُ[7] في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان[8] من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى[9]، فأيهما[10] كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، يجب أن تقدِّمَ اللفظ الدال عليه[11] وتجعلَه مبتدأ، وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه، يجب أن تؤخِّر اللفظ الدال عليه وتجعله خبرًا. فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه، ولا يعرف[12] اتصافه بأنه أخوه، وأردتَّ أن تُعَرِّفَهُ ذلك قلتَ: «زيد أخوك»، وإذا عرف أخًا له ولا يعرفه على التعيين، وأردتَّ أن تعيِّنه عنده، قلتَ: «أخوك زيد»، ولا يصحُّ[13] «زيد أخوك». ويظهر ذلك[14] في قولنا: «رأيت أسودًا غابها[15] الرماح»، ولا يصحُّ[16] «رماحها الغاب».

والثاني[17] يعني اعتبار تعريف الجنس، قد يفيد قصر الجنس[18] على شيء تحقيقًا[19]، نحو: «زيد الأمير» إذا لم يكن أمير سواه، أو مبالغةً؛[20]

(تعليقات بين السطور: تفريع على النفي؛ أي «غلام زيد»؛ أي «غلام لزيد»؛ من غلمان زيد؛ من كونه معرفة باعتبار العهد؛ أي ناظر إلى خلاف الأصل؛ أي عكس المثالين؛ أي الشأن؛ في الواقع؛ شرط؛ أي وجد؛ أي بالفعل أو من شأنه أن يعرف. (قي)؛ جزاء؛ أي الوصفين؛ السامع؛ أي ظنك وفهمك. (قي)؛ ٢؛ ٢؛ أي بالعلمية؛ جمع «أسد»؛ مفرده «رمح»؛ أي لعدم العلم بالرماح للأسود؛ أي المحلى باللام؛ مسند إليه أو مسند؛ بيان لكون القصر حقيقة)

---

(١) قوله: فلم يكن إلخ: أي إذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفة والثاني نكرة مع أن الأول معرفة والثاني نكرة؛ لأن المراد من الأول غلام معين في الخارج من غلمان زيد، والمراد من الثاني غلام ما من غلمان زيد. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: لكن كثيرا ما إلخ: هذا استدراك على قوله: «إن أصل وضع تعريف الإضافة إلخ» ، دفع به توهم أنها لم تخرج عن أصل وضعها. (قي)

(٣) قوله: كالمعرف باللام: تشبيه في الطرفين، أي: أصل الوضع وخلافه، فكما أن المعرف باللام أصل وضعه لواحد معين، وقد يستعمل في الواحد غير المعين على خلاف الأصل، كما في: «ولقد أمر على اللئيم يسبني»، فكذا حال الإضافة في الأصل وخلافه. (من قي)

(٤) قوله: فما في الكتاب إلخ: وهو أن «زيد أخوك» إنما يقال لمن سبقت له معرفة بأن له أخا، فيشار إليه بعهد الإضافة. (دسوقي)

(٥) قوله: وما في الإيضاح إلخ: وهو أن نحو: «زيد أخوك» يقال لمن يعرف زيدا ولا يعرف أن له أخا أصلا. (دسوقي)

(٦) قوله: إلى خلافه: [من كونه معرفة باعتبار العهد والجنس.]

(٧) قوله: والضابطة إلخ: أي في جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا عند تعريف الجزئين. وهذا جواب عما يقال: إذا كان كل من الجزئين معرفة، هل يجوز جعل أحدهما مبتدأ والآخر خبرا؟ ومن هذه الضابطة يعلم سر قول النحويين: إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما. (دسوقي)

(٨) قوله: صفتان: [تعلم كل منهما بطريق من طرق التعريف، كالأخوة وكونه مسمى بـ«زيد» في المثال الآتي. (تج)]

(٩) قوله: دون الأخرى: أي دون اتصافه بالصفة الأخرى كأن عرف المخاطب هذه الذات بكونها مسماة بـ«زيد» ولا يعرفها بكونها أخا له. (قي)

(١٠) قوله: فأيهما إلخ: أي الوصفين، ولو راعى لفظ «صفتان» لقال: «فأيتهما». و«أي» شرطية، وجوابها قوله: «يجب أن يقدم إلخ»، لكن يصح قراءته بالجزم والرفع، كما في «الخلاصة»:

وبعد ماض رفعك الجزا حسن. (دسوقي)

(١١) قوله: الدال عليه: [أي على الوصف الذي يعرف السامع اتصاف الذات به.]

(١٢) قوله: ولا يعرف: أي: سواء عرف أن له أخا أم لم يعرفه، فالضابط جار على ما في المتن «والإيضاح». (قي)

(١٣) قوله: ولا يصح: أي لا يصح بالنظر إلى البلاغة؛ لأن المستحسن في نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلا لنكتة، فهو واجب بلاغة، وإن لم يكن واجبا عقلا، فلا يرد ما يقال: ينبغي أن يصح لحصول المقصود عليه من إفادة السامع أن الأخ متصف بأنه مسمى بـ«زيد»، غاية الأمر أن غيره أولى، فكيف جعل واجبا؟ وتحصل من كلام الشارح: أن السامع على كل تقدير يعلم أن له أخا ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها، لكن تارة يعلم اتصاف تلك الذات بذلك الاسم، ويجهل اتصافها بالأخوة، وتارة بالعكس، ففي الأول يجب أن يقال له: «زيد أخوك»، وفي الثاني يجب أن يقال له: «أخوك زيد»؛ لأنه إنما يقدم ويحكم على ما يتصور أن المخاطب طالب للحكم عليه، وهذا هو المعبر عنه عندهم بدفع الالتباس؛ لأنه لو تقدم الخبر على المبتدأ فيهما لأوهم قلب المعنى المقصود (دسوقي)

(١٤) قوله: ويظهر ذلك: أي الضابطة في قولنا: «رأيت أسودا غابها الرماح»، وذلك؛ لأن المعلوم للأسود إنما هو الغاب؛ لأنه مبيتها دون الرماح، فالخبر الذي من شأنه أن يعلم عند ذكر الأسود إنما هو الغاب، فيقدم ويجعل مبتدأ، والمراد بالأسود ههنا: المعنى المجازي، وهو الشجعان، ففيه استعارة تصريحية، و«غابها الرماح» قرينة. (دسوقي)

(١٥) قوله: غابها: [جمع «غابة»، وهي ملتف الشجر يسكن فيه الأسد.]

(١٦) قوله: ولا يصح: لأن المعلوم للأسود هو الغاب دون الرماح. (تجريد)

(١٧) قوله: والثاني إلخ: اعلم أن كلام المصنف يفيد أن الأول وهو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر، وهو كذلك؛ لأن الحصر إنما يتصور فيما يكون فيه العموم كالجنس، فينحصر في بعض الأفراد، والمعهود الخارجي لا عموم فيه، فلا حصر، كذا قيل، وهو ظاهر في قصر الإفراد، وأما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضا، فيقال لمن اعتقد أن ذلك المنطلق المعهود هو عمرو: «المنطلق زيد» أي لا عمرو كما تعتقده. (دسوقي)

(١٨) قوله: قصر الجنس: [أي قصر جنس معنى الخبر، كالانطلاق في المثال المذكور، أو جنس معنى المسند إليه في عكسه. (قي)]

(١٩) قوله: تحقيقا: أي قصرا محققا؛ لعدم وجود معنى الجنس في غير ذلك المقصور عليه في الواقع أو اعتقاد المتكلم. (تجريد)

(٢٠) قوله: أو مبالغة: أي على سبيل المبالغة؛ لوجود المعنى في غير المقصور عليه، والمراد بالحقيقة خلاف المبالغة. (دسوقي)

لكماله فيه،[١] أي لكمال ذلك الشيء في ذلك الجنس، أو بالعكس[٢]، نحو: «عمرو الشجاع» أي الكامل في الشجاعة كأنّه لا اعتدادَ

يعني بكون الضمير الأول راجعا إلى الجنس، والثاني إلى الشيء، على عكس البيان الأول.

بشجاعة غيره؛ لقصورها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ، نحو: «الأمير زيد»، و«الشجاع عمرو»،

أي بين المثالين اللذين ذكرنا في الشرح — أي فيفيد قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقا أو مبالغة. (قي)

ولا تَفاوُتَ[٣] بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو. والحاصل[٤]: أنَّ المعرف بلام الجنس إن جعل

من «زيد الأمير» و«عمرو الشجاع».

مبتدأ فهو مقصور على الخبر، سواء كان الخبر[٥] معرفة أو نكرة، وإن جعل خبرا[٦] فهو مقصور على المبتدأ.

كما في «الأمير زيد» — كما في «الإمام من قريش». (مط)

والجنس قد يبقى على إطلاقه كما مر، وقد يقيد[٧] بوصف أو حال أو ظرف أو نحو ذلك، نحو: «هو الرجل الكريم»، و«هو

أي المقصور مبتدأ كان أو خبرا. (قي) — نحو: «الأمير زيد» وعكسه، و«عمرو الشجاع» وعكسه — كالمفعول به وله ومعه

السائر راكبًا»، و«هو الأمير في البلد»[٨]، و«هو الواهب[٩] ألفَ قنطارٍ»، وجميع ذلك معلوم بالاستقراءِ وتصفُّحِ تراكيب البلغاء.

أي انحصر فيه السير حال الركوب دون مطلق السير — أي المعرف بلام الجنس — أي ما ذكر في هذا الحاصل

وقوله: «قد يفيد» -بلفظ «قد»- إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء: شعر:

أي الماتن — في مرثية أخيها صخر — لأن «قد» سور القضية الموجبة الجزئية — مفعول أول لـ«رأيت»

إذا قبُح البكاءُ على قتيل[١٠] رأيت بكاءَك الحسنَ الجميلَا

أي بكائي عليك. (قي) — مفعول ثان

فإنه يعرف بحسب الذوق السليم والطبع المستقيم، والتدرُّب في معرفة كلام العرب أن ليس المعنى[١١] ههنا على القصر، وإن

أي التجربة — أي قصر الجنس على البكاء

أمكن ذلك بحسب النظر الظاهر[١٢] والتأمل القاصر.

أي بتكلف. (تج)

وقيل[١٣]: في نحو "زيد المنطلق"، و"المنطلق زيد" الاسم متعين للابتداء تقدم أو تأخر؛ ....

قائله الإمام الرازي. (تج) — أي زيد

---

(١) قوله: لكماله فيه: جواب عما يقال: كيف صح قصر الجنس على فرد من أفراده مع وجود معنى الجنس في غير المقصور عليه. (دسوقي)

(٢) قوله: أو بالعكس: أي لكمال ذلك الجنس في المقصور عليه؛ لأن الكمال أمر نسبي، فلك أن تعتبره في كل، أي وإذا كان الجنس كاملا في ذلك الشيء المقصور عليه، فيعد وجوده في غيره كالعدم؛ لقصور الجنس في ذلك الغير عن رتبة الكمال، فصح القصر حينئذ. (دسوقي)

(٣) قوله: ولا تفاوت إلخ: ما ذكره من عدم التفاوت إنما يصح على مذهبه من أن الجزئي حقيقي يكون محمولا من غير تأويل، أما على مذهب «السيد» من أنه لا يكون محمولا، وأن قولنا: «المنطلق زيد» مؤول بقولنا: «المنطلق المسمى بزيد» فلا بد من التفاوت؛ لأن مفهوم «زيد الأمير» غير مفهوم «الأمير زيد»، أي الأمير المسمى بزيد؛ لأن موضوع الأول جزئي حقيقي، ولا تأويل فيه؛ لأنه يكون موضوعا، ومحموله كلي، وموضوع الثاني ومحموله كلاهما كلي، ولا شك أن ذلك يوجب التغاير، فيلزم التفاوت، فالمقصور عليه الإمارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها بـ«زيد»، وعلى الثاني هو المفهوم الكلي المسمى بـ«زيد». (كذا في التجريد والدسوقي)

(٤) قوله: والحاصل: [خلاصته: أن المعرف بلام الجنس وهو المقصور، سواء جعل مبتدأ أو جعل خبرا. (تجريد)]

(٥) قوله: سواء كان الخبر إلخ: هذا التعميم أخذها الشارح من قول المصنف: «قصر الجنس على شيء»؛ فإنه يعم المعرفة والنكرة. (قي)

(٦) قوله: وإن جعل خبرا إلخ: أي: وإن جعل المعرف بلام الجنس خبرا بأن لا يكون المبتدأ معرفا بلام الجنس، والخبر معرفا بها، بقي ما إذا عرف كل من المبتدأ والخبر بلام الجنس، وحينئذ يحتمل أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر وأن يكون الخبر مقصورا على المبتدأ، فالراجح عند «السيد» هناك قصر المبتدأ على الخبر، وقال البعض: لا تنافي بين الاحتمالين فليكن هذا الكلام مفيدا لكلا القصرين. والصواب أن يقال: إنه إن كان أحدهما أي: المبتدأ والخبر أعم من الآخر فهو المقصور، وإذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه يفوض إلى القرائن، وإن لم توجد قرينة فالأظهر قصر المبتدأ على الخبر؛ لأن القصر مبني على قصد الاستغراق وشمول جميع الأفراد، وذلك أنسب بالمبتدأ؛ لأن القصد فيه إلى الذات، وفي الخبر إلى الصفة. (من تجريد)

(٧) قوله: وقد يقيد إلخ: أي فيكون المقصور حينئذ الجنس باعتبار قيده، فقولك: «زيد الرجل الكريم» المحصور في زيد الرجولية الموصوفة بالكرم، فلا توجد في غيره، بخلاف مطلق الرجولية. (دسوقي)

(٨) قوله: وهو الأمير في البلد: [أي انحصر فيه إمارة البلد دون مطلق الإمارة. (تج)]

(٩) قوله: وهو الواهب إلخ: أي هو مختص بالهبة للألف، بخلاف مطلق الهبة فهي لغيره أيضا، وفي تفسير «القنطار» اختلاف، قيل: ملء جلد الثور ذهبا، وقيل: المال الكثير. وقيل: مائة ألف دينار، وهو «فنعال» أو «فعلال». (قي)

(١٠) قوله: على قتيل: أي على أيّ قتيل كان بقرينة المقام وإن كانت النكرة في سياق الإثبات لا تعم. (دسوقي)

(١١) قوله: أن ليس المعنى إلخ: لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثي قبيح كغيره، فالرد على ذلك المتوهم لمجرد إخراج بكائه من القبح إلى كونه حسنا، وليس هذا الكلام واردا في مقام من يسلم حسن البكاء، إلا أنه يدعى أن بكاء غير المرثي حسن أيضا، حتى يكون معناه أن بكاءك هو الحسن الجميل فقط؛ إذ لا يلائمه «إذا قبح البكاء إلخ». وإنما الملائم له إذا ادعى حسن البكاء عليك وعلى غيرك، فيقال حينئذ: فإن بكاءك فقط هو الحسن الجميل. (تجريد)

(١٢) قوله: بحسب النظر الظاهر: وهو أن التعريف في قوله: «الحسن الجميلا» لا يؤتى به بدلا عن التنكير إلا لفائدة، وهو ههنا القصر، وأنت خبير بأنه غير مناسب للمقام، كما تقدم، فالعدول عن التنكير إلى التعريف إنما هو للإشارة إلى معلومية الحسن لذلك البكاء، فلا ينكر؛ لأن اللام الجنسية يشار بها إلى معلوم معهود. (قي)

(١٣) قوله: وقيل إلخ: الجملة معطوفة على ما فهم من قوله: «فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم إلخ»؛ فإنه يفهم منه أن الأمر المعلوم بأحد طرق التعريف، سواء كان اسما أو صفة يكون محكوما عليه بآخر مثله اسما كان أو صفة، فكأنه قيل: هذا أي صحة كون الاسم والصفة المعرفين محكوما عليه وبه عند الجمهور. وقيل: «الاسم متعين للابتداء إلخ» والمراد بالصفة هنا: ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى قائم به، فمقابلها الاسم ما يدل على الذات فقط، أو المعنى فقط، أو الذات المعينة باعتبار المعنى كاسم الزمان =

لدلالته على الذات[١]، والصفة متعينة للخبرية تقدمت أو تأخرت؛ لدلالتها على أمر نسبي؛ لأنَّ معنى المبتدأ: المنسوب إليه ومعنى
أي المنطلق — وهو المعنى القائم بالذات. (عبد الحكيم)
الخبر: المنسوب، والذات هي المنسوب إليه والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: «زيد المنطلق» أو «المنطلق زيد»، يكون «زيد» مبتدأً
و«المنطلق» خبرًا، وهذا رأي الإمام الرازي. ورُدَّ[٢] بأن المعنى: الشخص[٣] الذي له الصفة صاحب الاسم يعني أنَّ الصفة تُجعل دالةً
أي صفة الانطلاق — أي صاحب اسم «زيد» — أي «المنطلق»
على الذات ومسندًا إليها، والاسم يُجعل دالًّا على أمر نسبي ومسندًا.
أي «زيد»

وأمَّا كونه أي كون المسند جملةً فللتقوِّي[٤] نحو: زيد قام، أو لكونه سببيا[٥] نحو: «زيد أبوه قائم» كما مرَّ من أنَّ إفراده يكون[٦]
وما زيد قائم — في ما سبق — أي جعل المسند مفردا غير جملة
لكونه غير سببي مع عدم إفادة التقوي، وسببُ التقوي في مثل: «زيد قام» على ما ذكره صاحب «المفتاح» هو أنَّ المبتدأ[٧] لكونه
مسندًا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ: صرفه المبتدأ إلى نفسه[٨]، سواء كان خاليًا
أي لفظ. (تجريد) — أي المسند
عن الضمير أو متضمنًا له، فينعقد بينهما[٩] حكم، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتدِّ به بأن لا يكون[١٠] مشابها للخالي عن الضمير، كما
نحو: «زيد حيوان» — المسند — فيتكرر الإسناد مرتين — أي المبتدأ — كما في «زيد قام»
في «زيد قائم»[١١]: صرفه ذلك الضمير[١٢] إلى المبتدأ ثانيا، فيكتسي الحكم[١٣] قوةً، فعلى هذا[١٤] يختص التقوي بما يكون[١٥] مسندًا إلى
مثال للمنفي — أي صرفا ثانيا — بالإسناد التام. (قي)
ضمير المبتدأ، ويخرج عنه[١٦] نحو: «زيد ضربته»..............................
أي عن التقوي

= والمكان والآلة. (تجريد البناني)

(١) قوله: على الذات: [ومن شأنها أن يحكم عليها لا بها. (قي)]

(٢) قوله: ورد إلخ: هذا الرد جواب بالمنع، محصله: لا نسلم أن الوصف يلاحظ منه الأمر النسبي دائما، ولا نسلم أن الاسم يلاحظ منه الذات دائما، بل تارة يراعى منه الذات إذا تقدم، وتارة يراعى منه المفهوم إذا تأخر، وكذا يقال في الصفة؛ لأن «المنطلق» إذا قدم وجعل مبتدأ لم يرد مفهومه المشتمل على أمر نسبي، أي ثبوت الانطلاق لشيء، بل يراد منه ذاته، أي ما صدق عليه. و«زيد» إذا أخر وجعل خبرا لم يرد به الذات، بل يراد به مفهوم مسمى بـ«زيد» وهو مشتمل على معنى نسبي، وهو التسمية به، فيكون الوصف مسندا للذات دون العكس، فيكون معنى «المنطلق زيد»: الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم.

واعترض عليه بأن «المنطلق» بهذا المعنى صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات و«زيد» بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره، فالمبتدأ هو الاسم أو ما في تأويله، وهذا هو مراد القائل المذكور لامتناع كون «المنطلق» ونحوه مبتدأ أو امتناع كون «زيد» ونحوه خبرا مطلقا، فالتحقيق أن النزاع لفظي. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: الشخص: [قدر «الشخص»؛ لأن الصفة المبتدأ بها لها موصوف مقدر لا محالة. (أطول)]

(٤) قوله: فللتقوي: [أي تقوي الحكم الذي هو ثبوت المسند للمسند إليه أو سلبه عنه. (قي)]

(٥) قوله: لكونه سببيا: المراد بالمسند السببي -كما تقدم-: كل جملة علقت على مبتدأ بعائد لم يكن مسندا إليه، كما في «زيد أبوه قائم»، و«زيد قام أبوه»، و«زيد مررت به». (دسوقي)

(٦) قوله: إفراده يكون: [أي وحينئذ، فكونه جملة يكون للتقوي أو لكونه سببيا. (قي)]

(٧) قوله: هو أن المبتدأ إلخ: لو قال: «هو أن المسند إليه لكونه مسندا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء»: لكان أعم وأوضح. ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولًا يصرف الجملة الصالحة إلى المبتدأ مع قطع النظر عن إسناد فيها، وثانيا يصرفها إليه باعتبار إسناد فيها، والأظهر أنه يصرفها الضمير أولا؛ لأن كونها صالحة للصرف إليه بملاحظة الضمير، ثم يصرفها المبتدأ إلى نفسه لكونها صالحة. (تجريد)

(٨) قوله: إلى نفسه: [أي من حيث اقتضائه ما يسند إليه. (قي)]

(٩) قوله: بينهما: أي بين المبتدأ والصالح لأن يسند إليه حكم هو ثبوت الثاني للأول، وهذا كالبيان لقوله: «صرف ذلك المبتدأ لنفسه». (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: بأن لا يكون إلخ: أي، وذلك مصور بأن لا يكون مشابها للخالي، فالباء للتصوير. (دسوقي)

(١١) قوله: كما في زيد قائم: هذا مشابه للخالي، وإنما كان مشابها له؛ لأنه لا يتغير في تكلم ولا خطاب ولا غيبة، فهو مثل: «أنا رجل، وأنت رجل، وهو رجل»، وأما الذي لم يشابه الخالي فهو كـ«زيد قام». (قي)

(١٢) قوله: صرفه ذلك الضمير إلخ: وذلك؛ لأن الضمير مسند إليه، وهو عين المبتدأ، فقد أسند إلى المبتدأ ثانيا بواسطة إسناده إلى الضمير الذي هو عبارة عن المبتدأ، فتكرر الإسناد، وهذا الكلام يفيد أن المسند إلى المبتدأ الفعل وحده، لا الجملة التي هي مجموع الفعل مع الضمير الذي فيه. وظاهره أن الفعل أسند أولا إلى المبتدأ، ثم أسند بعد ذلك إلى الضمير، وليس كذلك، بل «قام» مسند إلى الضمير أولًا، ثم أسند إلى المبتدأ، وكأنه نظر إلى المقصود بالحكم، وهو القيام. (دسوقي)

(١٣) قوله: فيكتسي الحكم: أي الحكم الذي هو ثبوت الفعل قوةً لتكرر الإسناد، وهذا واضح في الإثبات، وأما في النفي كقولك: «ما زيد أكل»، فيقال فيه: إن سلب الأكل المحكوم به يطلبه المبتدأ، وضميره يطلب الفعل، وهو منفي، فيحصل إسناد نفي الفعل مرتين، فيلزم التقوي، كذا في «دسوقي». والأظهر أن يقال: إن في «زيد أكل»، تكرر الإسناد، فلما دخل حرف النفي عليه انتفى الإسنادان، فكأنما تكرر النفي.

(١٤) قوله: فعلى هذا إلخ: لأنه إذا كان مسندا إلى غير ضمير المبتدأ لا يصلح لأن يسند إلى المبتدأ، ولا يكتسي الحكم به قوة؛ فإن الحكم الأول على المبتدأ، والمستفاد من الضمير الحكم على غيره. (تجريد)

(١٥) قوله: بما يكون: [أي بمسند يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ. (قي)]

(١٦) قوله: ويخرج عنه إلخ: عطف على «يختص» عطف لازم على ملزوم، أي يخرج عن لتقوي المسند في «زيد ضربته»؛ لأنه لم يسند إلى ضمير المبتدأ، بل أسند إلى غيره، وهو ضمير المتكلم، ووجه خروجه: أن التقوي سببه صرف الضمير إلى ذلك المبتدأ، فيتكرر =

ويجب أن يجعل[1] سببيا. وأمّا على ما ذكره الشيخ في «دلائل الإعجاز» وهو أنَّ الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث[2] قد نوى إسناده إليه، فإذا قلتَ: «زيد» أشعرتَ قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به. فإذا قلتَ: «قام» دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشدُّ للثبوت وأمنع مِن الشبهة والشك، وبالجملة: ليس الإعلام بالشيء بغتةً[3] مثلَ الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة؛ فإنَّ ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام[4] في التقوي والإحكام، فيدخل فيه[5] نحو «زيد ضربته» و«مررت به»[6].

ومِمَّا يكون[7] المسند فيه جملة لا للسببية ولا للتقوي خبر ضمير الشأن، ولم يتعرض له[8] لشهرة أمره، وكونه معلومًا مما سبق[9].

وأمَّا صورة التخصيص[10] نحو: «أنا سعيتُ في حاجتك»، و«رجل جاءني»، فهي داخلة في التقوي على ما مرَّ[11]، واسميتها[12] وفعليتها وشرطيتها[13] لما مرَّ يعني أنَّ كون المسند جملة للسببية والتقوي، وكوْن تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكوْنها فعليةً للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه[14]، وكوْنها شرطيةً للاعتبارات المختلفة[15] الحاصلة من أدوات الشرط، وظرفيتها؛ لاختصار الفعلية؛ إذ هي أي الظرفية مقدرة بالفعل[16] على الأصح؛ لأنَّ الفعل[17] هو الأصل في العمل وقيل: باسم الفاعل؛ لأنَّ الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، ....

(حواشي ما بين السطور: عطف على قوله: «فعلى هذا» - «زيد ضربته» - أي لإرادة الإخبار - أي الإتيان به معرى - أي أعلمت - أي هذا الإسناد - أي ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه - الذي هو مقتضى تأخير المحكوم به. (قي) - أي الإعلام بعد التنبيه عليه. (قي) - أي الإخبار - الإتقان - أي في التقوي - أي زيد مررت به - من أنه لا يخبر عنه إلا بجملة - إيراد على المصنف - جواب عن الإيراد المذكور - [وفي نسخة: «أو التقوي».] - أي بطريق الإشارة - مثل: زيد أبوه منطلق - أي مثل: زيد قام - أي والمقتضي لخصوص اسميتها وفعليتها إلخ. (قي) - خبر «أن» - لأن «زيد في الدار» أخصر من «زيد استقر في الدار». - هذا مقابل للأصح. (قي))

= الحكم فيحصل التقوي، والضمير هنا لا يصلح للصرف المذكور؛ لأنه ليس عبارة عن المبتدأ، والذي يصلح للصرف ما كان عبارة عن المبتدأ السابق. (دسوقي)

(١) قوله: ويجب أن يجعل إلخ: أي «نحو زيد ضربته» سببيا، وذلك لأن الإتيان بالمسند جملة إما للتقوي أو لكونه سببيا، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر. (قي)

(٢) قوله: إلا لحديث: أي إلا لمحكوم به. واعترض بأن هذا شامل لما إذا كان الخبر مجردا، فيفيد أن التقوي مشترك بين الأخبار المبتدأ المتأخر، سواء كان جملا أو مفردات، هو ظاهر الفساد؟ وقد أجاب بعضهم بأن المراد بالحديث: هو الكلام المحدث به، وهو لا يطلق على المفرد، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن الاسم لا يعري عن العوامل اللفظية إلا إذا كان الخبر جملة، وهو غير صحيح. (من دسوقي)

(٣) قوله: بغتة: [الذي هو مقتضى تقدم المحكوم به.]

(٤) قوله: تأكيد الإعلام: [فهو بمنزلة قولك: «زيد قام زيد قام». (دسوقي)]

(٥) قوله: فيدخل فيه إلخ: هذا جواب «أما» من قوله: وأما على ما ذكره الشيخ. (دسوقي)

(٦) قوله: ومررت به: [بل يدخل «زيد حيوان» و«زيد قائم» أيضا على ما مر. (قي)]

(٧) قوله: ومما يكون إلخ: هذا شروع في اعتراض يرد على المصنف وجوابه. وحاصل الإيراد: أن ظاهر قول المصنف أن الإتيان بالمسند جملة إنما يكون للتقوي أو لكونه سببيا، مع أنه قد يكون المسند جملة، ولا يوجد فيه التقوي، ولا كونه سببيا، ككونه خبرا عن ضمير الشأن، نحو: «هو زيد عالم»؛ فإن الخبر هنا جملة، ولا يفيد التقوي، وليس سببيا. (من دسوقي)

(٨) قوله: ولم يتعرض له: أي لكون المسند يؤتى به جملة؛ لكونه خبرا عن ضمير الشأن. (قي)

(٩) قوله: مما سبق: أي في بحث ضمير الشأن في قول المصنف في الكلام على التخريج على خلاف مقتضى الظاهر، وقولهم: «هو» أو «هي زيد عالم» مكان الشأن والقصة؛ فإنه يعلم من هذا أن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة ولو كان مفردا لمثل به؛ لأنه أخصر. (دسوقي)

(١٠) قوله: وأما صورة: هذا جواب اعتراض يرد على المصنف بأن حصر الإتيان بالمسند جملة في التقوي وكونه سببيا لا يصح؛ لأنه يؤتى به جملة لقصد التخصيص، نحو: «أنا سعيت في حاجتك»، و«رجل جاءني». وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه عند قصد التخصيص يكون التقوي حاصلا إلا أنه غير مقصود، فصورة التخصيص داخلة في التقوي. (قي)

(١١) قوله: على ما مر: من أن التقوي أعم من أن يكون مقصودا أو حاصلا من غير قصد، فصورة التخصيص يتحقق فيهما تكرر الإسناد، فيستفاد منها التقوي، وإن لم يكن مقصودا. (قي)

(١٢) قوله: واسميتها إلخ: أي المقتضي لإيراد الجملة مطلقا إما التقوي أو كونه سببيا، والمقتضي لخصوص كونها اسمية إفادة الثبوت، ولكونها فعلية إفادة التجدد، ولكونها شرطية إفادة التقييد بالشرط. (تجريد)

(١٣) قوله: وشرطيتها: [مثل: زيد إن تكرمه يكرمك.]

(١٤) قوله: على أخصر وجه: لأن قولنا: «يقرأ العلم» أخصر من قولنا: «حاصل منه قراءة العلم في الزمان المستقبل». (قي)

(١٥) قوله: للاعتبارات المختلفة: أي التي لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل نحو: «زيد إن تلقه يكرمك» حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الذي يحصل على تقدير اللقي المشكوك فيه، و«زيد إذا لقيته يكرمك» حيث يقتضي المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللقي المحقق، وعلى هذا. (تجريد)

(١٦) قوله: مقدرة بالفعل: لم يقل: «مقدرة بالجملة الفعلية»؛ إشارة إلى الصحيح من أن المحذوف الفعل وحده، وانتقل ضميره إلى الظرف. (دسوقي)

(١٧) قوله: لأن الفعل إلخ: وذلك لأن العامل إنما يعمل لافتقاره إلى غيره، والفعل أشد افتقارا؛ لأنه حدث يقتضي صاحبا ومحلا وزمانا وعلة، فيكون افتقاره من جهة الإحداث ومن جهة التحقق، وليس في الاسم إلا الثاني. (تجريد)

ورجح الأول[١] بوقوع الظرف صلةً للموصول نحو: «الذي في الدار أخوك»، وأجيب[٢] بأنَّ الصلة من مظانِّ الجملة[٣] بخلاف
ومتى وقع صلة لا بد من تقدير الفعل. (قي)

الخبر[٤]. ولو قال: «إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح»: لكان أصوبَ[٥]؛ لأنَّ ظاهر عبارته يقتضي[٦] أنَّ الجملة الظرفية[٧] مقدرة
أي مكان «إذ هي مقدرة بالفعل»

باسم الفاعل على القول الغير الأصح، ولا يخفى فساده[٨].

وأمَّا تأخيره أي المسند فلأن ذكر المسند إليه أهم، كما مر[٩] في تقديم المسند إليه، وأمَّا تقديمه أي المسند فلتخصيصه بالمسند إليه، أي لقصر المسند إليه على المسند على ما حققناه[١٠] في ضمير الفصل؛ لأنَّ معنى قولنا: «تميمي أنا» هو أنه مقصور[١١] على
أشار بذلك إلى أن الباء داخلة على المقصور. (قي) — بفتح الغين: خمار ودوسر

التميمية، لا يتجاوزها إلى القيسية، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ[١٢]﴾ أي بخلاف[١٣] خمور الدنيا؛ فإنَّ فيها غولًا.
أي في خمور الجنة (الصافات: ٤٧) — أي فإن الكون فيها غول

فإن قلتَ[١٤]: المسند هو الظرف أعني ﴿فِيهَا﴾ والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه، أعني الضمير المجرور الراجع إلى خمور الجنة؟
أي في خمور الجنة — فلا يصح التمثيل بهذه الآية

قلتُ[١٥]: المقصود أنَّ عدم الغول مقصور على الاتصاف[١٦] بـ«في خمور الجنة» لا يتجاوزه إلى الاتصاف[١٧] بـ«في خمور الدنيا».
أي مقصود المصنف

وإن اعتبرت[١٨] النفي في جانب المسند، ....

---

(١) قوله: ورجح الأول: حاصله: أنه قد تعين تقدير الفعل، فيما إذا وقع الظرف صلة، فيحمل غير الصلة الذي ترددنا في أنه مقدر بالفعل أو بالاسم على الصلة؟ فيقدر بالفعل حملا للمشكوك على المتيقن؛ لأن الحمل عند الشك على المتيقن أولى. (دسوقي)

(٢) قوله: وأجيب إلخ: حاصله: أن قياس غير الصلة على الصلة قياس مع وجود الفارق، ولا نسلم أن الحمل على المتيقن كلي. وأجاب غير الشارح بالمعارضة، وذلك؛ لأنه قد يتعين تقدير الاسم، وذلك في موضع لا يصلح للفعل، نحو «أما في الدار فزيد»، و﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾ (يونس: ٢١)؛ لأن «أما» لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرطية دون جوابه؛ ولأن «إذا» الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح، وإذا تعين تقدير الاسم في موضع من مواضع الخبر، فيحمل المشكوك فيه من ذلك الجنس على ذلك المتيقن فيه دون الصلة. (دسوقي)

(٣) قوله: من مظان الجملة: [أي من المحالّ التي يظن فيها وقوع الجملة لا غير. (قي)]

(٤) قوله: بخلاف الخبر: فإنه ليس من مظان الجملة؛ إذ الأصل فيه الإفراد، فكيف يقاس الخبر على الصلة مع وجود الفارق؟ (قي)

(٥) قوله: أصوب: إنما قال: «أصوب» لإمكان تأويل عبارة المصنف على معنى «إذ هي» أي كلمة الظرف. (تجريد)

(٦) قوله: يقتضي: ويقتضي أيضا أن نفس الظرف جملة؛ لأنه قال: «إذ هي»، أي الظرفية مقدرة بالفعل بجعل الجملة نفس الظرف والفعل شيئا آخر، ولا يخفى فساده أيضا؛ لأن الظرف لا يقال له جملة إلا باعتبار متعلقه. (تجريد)

(٧) قوله: الجملة الظرفية: [التي هي معنى قوله: «إذ هي»]

(٨) قوله: ولا يخفى فساده: لأنه جزم بجملية الظرف حيث قال: «إذ هي» أي الجملة الظرفية، ثم ذكر خلافا هل المقدر فعل أو اسم؟ وهو فاسد؛ إذ عند تقدير المتعلق اسما يكون الظرف مفردا قطعا؛ لأن الظرف لا يقال له: جملة أو مفرد، إلا باعتبار متعلقه، فحيث كان متعلقه اسم فاعل كان مفردا. (من الدسوقي)

(٩) قوله: أهم كما مر: يعني الأهمية المقتضية لتقديم المسند إليه على المسند -كما عرفتها قبل- مقتضية لتأخير المسند عن المسند إليه، وهذا الكلام وإن علم مما تقدم، لكنه نبه عليه هنا؛ لئلا يوهم أنه أغفله في بابه ولم يذكره مع مقابله، وهو التقديم. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: ما حققناه: [من أن الباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على المقصور. (قي)]

(١١) قوله: أنه مقصور: [فهو من قصر الموصوف على الصفة قصرا إضافيا. (قي)]

(١٢) قوله: لَا فِيهَا غَوْلٌ: أي ليس في خمور الجنة غول، فعدم الغول مقصور على الكون في خمور الجنة، لا يتعداه إلى الكون في خمور الدنيا. و«الغول» بفتح الغين ما يتبع شرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء، يقال: «غاله الشيء واغتاله»، إذا أخذه من حيث لا يدري. (من قي)

(١٣) قوله: أي بخلاف إلخ: فيه بحث؛ لأن هذا مناقض لما صرح به في بحث المساواة ردًّا على من زعم أن تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل: «في الدار رجل» لا يفيد الاختصاص، نعم، لو لم يجعل قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات: ٤٧) معدولة بل سالبة لأمكن أن يفرق بين المثالين بأن المفيد للاختصاص تقديم ما حقه التأخير، كما صرح به الشارح في بحث القصر، وحق الخبر في نحو: «في الدار رجل» التقديم؛ ليتخصص المبتدأ المنكر به، فلا يفيد الاختصاص. وأما في ما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي، فكان حق الخبر التأخير، ولذا أفاد تقديمه الاختصاص. (تجريد)

(١٤) قوله: فإن قلت إلخ: هذا وارد على قول المصنف: «بخلاف خمور الدنيا» المفيد أن القصر إنما هو على جزء المسند الذي هو الضمير العائد على «خمور الجنة»، وخلافه خمور الدنيا. (دسوقي)

(١٥) قوله: قلت: [جواب بمنع قوله: «بل على جزء منه». (قي)]

(١٦) قوله: مقصور على الاتصاف: أي مقصور على الكون والحصول في خمور الجنة، فالمقصور عليه هو المتعلق؛ لأن الحكم الثابت للظرف إنما يثبت له باعتبار متعلقه، ولم يصرّح الشارح بالمتعلق؛ لظهوره. (قي)

(١٧) قوله: لا يتجاوزه إلى الاتصاف إلخ: أي لا يتجاوزه إلى الكون في خمور الدنيا، أي وإن تجاوزه لغيره من المشروبات كاللبن والعسل، وأشار بقوله: «لا يتجاوزه إلخ» إلى أنه قصر إضافي لا حقيقي. (دسوقي)

(١٨) قوله: وإن اعتبرت إلخ: عطف على محذوف، أي هذا إن اعتبرت النفي في جانب المسند إليه وجعلته جزءا منه، «وإن اعتبرت إلخ»، أي أن ما ذكر من أن المعنى أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بكونه في خمور الجنة لا يتعداه إلى الاتصاف بكونه في خمور الدنيا، إن اعتبرت النفي الذي هو «لا» في جانب المسند إليه المؤخر، أي إن اعتبرته جزءا منه، وأما إن اعتبرت النفي في جانب المسند المقدم، أي جزءا منه «فالمعنى إلخ». والحاصل: أن القضية موجبة معدولة الموضوع على الأول، ومعدولة المحمول على الثاني، وليست سالبة. (من دسوقي)

فالمعنى[1] أنَّ الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرًا غير حقيقي[2]، وكذا القياس في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ[3]﴾. ونظيره[4] ما ذكره صاحب «المفتاح» في

على كلا الاحتمالين، أعني اعتبار النفي جزءا من المسند إليه أو من المسند. (قي) — (الكافرون: ٦)

قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي﴾ مِن أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بـ«على ربي» لا يتجاوزه إلى الاتصاف بـ«على

(الشعراء: ١١٣) — أي بكونه على ربي

غيره»، فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة[5] دون العكس[6]، كما توهَّمه بعضهم[7]، ولهذا أي ولأن التقديم يفيد التخصيص

جميع الأمثلة في المتن والشرح — وهو «الغول» و «دينكم» و«دينى» و«حسابهم»

لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند إليه في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ولم يقل: «لا فيه ريب»؛ لئلَّا يفيد[8] تقديمه عليه ثبوتَ الريب في

أي دون أن يقول: سائر الكتب. (تج) — علة للنفي — (البقرة: ٢)

سائر[9] كتب الله تعالى بناءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنما قال: «في سائر كتب الله تعالى»؛ لأنه المعتبر في مقابلة القرآن، كما

أي الباقي — علة لقوله: «يفيد ثبوت الريب» — دون سائر الكتب

أنَّ المعتبر في مقابلة خمور الجنة هي خمور الدنيا لا مطلق المشروبات وغيرها.

من المطعومات

أو التنبيه عطف على «تخصيصه»، أي تقديم المسند للتنبيه مِن أوَّل الأمر على أنه أي المسند خبر لا نعت[10]؛ إذ النعت لا يتقدم[11]

على المسند إليه — أي في أول زمان إيراد الكلام. (قي) — بخلاف الخبر

على المنعوت[12]، وإنما قال: «من أوَّل الأمر»؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى[13] والنظر إلى أنه لم يَرِد في الكلام خبرُ

أي حسان بن ثابت يمدح النبي ﷺ — أي مع التأخير. (قي)

المبتدأ[14] كقوله: شعر:

وهمَّته الصغرى أَجَلُّ[15] من الدَّهرِ	له هِمَمٌ لا مُنتَهى لكبارِها

أي جمع «همة»: وهي الإرادة. (قي)

حيث لم يقل: «هِمم له»[16]. ....

---

(١) قوله: فالمعنى إلخ: أي مقصور على الاتصاف بعدم حصوله في خمور الجنة، فهو من سر الموصوف، أي الغول على الصفة التي هي عدم الحصول في خمور الجنة. (قي)

(٢) قوله: غير حقيقي: [بل إضافي؛ لأنه في مقابلة خمور الدنيا دون سائر المشروبات. (تج)]

(٣) قوله: لكم دينكم ولي دين: أي إن دينكم مقصور على الاتصاف بكونه لكم لا يتجاوز إلى الاتصاف بكونه لي، وديني مقصور على الاتصاف بكونه لي لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه لكم، وهذا لا ينافي أنه يتصف به أمته المؤمنون فهو قصر إضافي. (قي)

(٤) قوله: ونظيره: أي في كونه قصر موصوف على صفة في باب الظرف لا نظيره في التقديم؛ لأن المسند فيه مؤخر على الأصل، والحصر جاء من النفي لا من التقديم. (قي)

(٥) قوله: على الصفة: [وهي الكون في «خمور الجنة» والكون «لكم ولي»، والكون ﴿عَلَىٰ رَبِّي﴾. (قي)]

(٦) قوله: دون العكس: لأن الحمل على العكس يستدعي كون التقديم لقصر المسند على المسند إليه، والقانون أنه لقصر المسند إليه على المسند، كما دل عليه سياق كلامه. (تجريد)

(٧) قوله: كما توهم بعضهم: وهو العلامة الخلخالي، فتوهم أن القصر في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (الصافات: ٤٧) من قصر الصفة على الموصوف، والمعنى أن الكون في خمور الجنة وصف مقصور على عدم الغول، لا يتعداه إلى الغول، وهذا القصر إضافي لا حقيقي، حتى يلزم أنه ليس لخمورها صفة إلا عدم الغول، مع أن له صفات أخر كالسلامة والراحة. ويرد عليه أن الكلام مع من يعتقد أن الغول في خمور الجنة كخمور الدنيا لا مع من يعتقد أن الاتصاف بعدم الحصول في خمور الجنة محقق للغول ولغيره من الراحة والصحة أو لغيره فقط، وبأن التقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند، لا لقصر المسند على المسند إليه، كما هو مقتضى كلام ذلك البعض. (من الدسوقي)

(٨) قوله: لئلا يفيد إلخ: فيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص، بل قد يكون لغيره كالاهتمام، إلا أن يقال: المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الريب، فالكلام على حذف المضاف. (من تجريد)

(٩) قوله: في سائر إلخ: أي مع انتفائه عنها؛ لأن المراد بالريب هنا: كونها مظنة له لا بالفعل؛ لوقوعه في القرآن، بخلاف الكون مظنة له؛ فإنه منتف عن سائر كتب الله؛ لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات. (من التجريد)

(١٠) قوله: لا نعت: أي بخلاف ما لو أخر؛ فإنه ربما يظن أنه نعت؛ فإن الخبر سيذكر. (قي)

(١١) قوله: إذ النعت لا يتقدم: بخلاف الخبر مع المبتدأ؛ فإنه يتقدم، فلو أخّر ذلك المسند لربما يظن أنه نعت. (قي)

(١٢) قوله: المنعوت: أي بوصف كونه نعتا وإلا فنعت المعرفة يتقدم عليها، ويعرب بحسب العوامل، كما أن نعت النكرة يتقدم عليها، ويعرب حالا. (قي)

(١٣) قوله: بالتأمل في المعنى: ويعلم بغير ذلك أيضا ككونه لا يصلح للنعت؛ لكونه نكرة والجزء الآخر معرفة، والشارح لم يرد الحصر. (تجريد)

(١٤) قوله: خبر المبتدأ: [أي بعده، فيفهم السامع أن غرض المتكلم به الإخبار لا النعت. (دسوقي)]

(١٥) قوله: أجل: أي باعتبار متعلقها من الدهر الذي كانت تضرب بهممه المثل؛ لأن الدهر لوقوع العظائم فيه كان له همم تتعلق بتلك العظائم، فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن هممه، أو في الكلام حذف مضاف، أي أجل باعتبار متعلقها من همم الدهر، أي باعتبار متعلقها، أو حذف مضافين، أي من همم أهل الدهر، أي باعتبار متعلقها أيضا. وإنما قلنا: «باعتبار متعلقها»؛ لأن «الهمة» هي الإرادة، ولا تفاضل فيها باعتبار نفسها، وهذا البيت من كلام حسان ﷺ يمدح به النبي ﷺ وبعده:

على البر كان البر أندى من البحر	لــه راحــة لــو أن معــشار جودهــا

(تجريد)

(١٦) قوله: حيث لم يقل همم له: أي لخوف توهم أن «له» صفة لـ«همم»، وقوله: «لا منتهى لكبارها» خبر لها، أو صفة بعد صفة والخبر محذوف، وكلاهما خلاف المقصود، وهو =

هو البياض في جبهة الفرس. والمراد هنا: الحسن والجمال

أو التفاؤل نحو: ع: سَعِدَتْ[١] بغُرَّةِ وجهكَ الأيَّامُ.

هو سماع المخاطب من أول وهلة ما يسره

أو التشويق إلى ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند المتقدم طولٌ يشوِّق[٢] النفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون لهٍ وَقْعٌ في النفس

للسامعين

ومحلٌّ من القبول؛ لأنَّ الحاصل بعد الطلب أعزُّ من المنساق بلا تعب، كقوله[٣]: شعر: ثلاثة هذا هو المسند[٤] المتقدم الموصوف بقوله: تشرق من «أشرق»[٥] بمعنى: صار مضيئًا، الدنيا فاعل «تشرق»[٦]، والعائد[٧] إلى الموصوف هو الضمير المجرور في ببهجتها،

فيكون من اللازم

أي بحسنها ونضارتها، أي تصير الدنيا منورةً ببهجة هذه الثلاثة وبهائها، والمسند إليه المتأخر هو قوله: شمس الضحى[٨] وأبو

عطف على «البهجة» مفسر لها. (قي)

إسحاق[٩] والقمر.

تنبيه: كثير ممَّا ذُكر في هذا الباب، يعني باب المسند، والذي قبله، يعني باب المسند إليه غير مختص بهما[١٠] كالذكر والحذف

من الأحوال

وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق. وإنما قال: «كثير»؛ لأنَّ بعضَها[١١] مختص

كالإبدال والتأكيد والعطف. (تجريد) ولم يقل: «جميع» أي بعض الأحوال

بالبابين، كضمير الفصل[١٢] المختص بما بين المسند والمسند إليه وككون المسند فعلًا؛ فإنه مختص بالمسند؛ إذ كل فعل مسند[١٣] دائمًا،

أي بالحكم الذي بين المسند إلخ. (قي) أي الكون فعلا. (قي)

وقيل[١٤]: هو إشارة إلى أنَّ جميعَها لا يجري في غير البابين كالتعريف؛ فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم؛ فإنه لا يجري في

أي قوله: «كثير»

المضاف إليه، وفيه نظر[١٥]؛ لأنَّ قولنا: «جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما» لا يقتضي أن يجري شيء مِن المذكورات في كل واحد من

= إثبات الهمم الموصوفة له ﷺ لا إثبات الصفة المذكورة لهممه، ولا إثبات صفة أخرى للهمم الموصوفة؛ لأنه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه ﷺ لا لمدحه ﷺ، فقدم للتنبيه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت. (دسوقي)

(١) قوله: سعدت إلخ: حيث اختير هذا التركيب على تركيب آخر وهو: «الأيام سعدت بغرة وجهك»، وتمامه: «وتزينت ببقائك الأعوام». إن قيل: هذه الجملة فعلية فتقديم المسند واجب، فكيف يقال: قدم المسند للتفاؤل، مع أنه لا يمكن تأخيره أصلا؟ والجواب أنه يمكن تأخيره في تركيب آخر بأن يقال: «الأيام سعدت إلخ» فتقديم «سعدت» في هذا التركيب المؤدي إلى كون المسند إليه فاعلا مع صحة تأخيره باعتبار تركيب آخر؛ لأجل ما ذكر من التفاؤل. (من الدسوقي والتجريد)

(٢) قوله: طول يشوق إلخ: [أي بسبب اشتماله على وصف أو أوصاف متعلقة بالمسند إليه. (دسوقي)]

(٣) قوله: كقوله: أي قول الشاعر، وهو محمد بن وهيب في مدح المعتصم بالله. (دسوقي)

(٤) قوله: هذا هو المسند إلخ: ولا يجوز كونه مبتدأ وإن تخصص بالوصف؛ لأنه يلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة وهو لا يجوز في غير الإنشاء، نحو: من زيد؟ نعم، يجوز كونه خبر مبتدأ محذوف، و«شمس الضحى إلخ» بدل، لكنه تكلف. (تج)

(٥) قوله: من أشرق إلخ: أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل وإلى ضبطه بضم التاء؛ احترازا عن كونه من «شرق» بمعنى طلع، فيكون مفتوح التاء. (من دسوقي)

(٦) قوله: فاعل تشرق: أي لا ظرف لـ«تشرق»، كما قال بعضهم؛ لأن جعله فاعلا أبلغ. (قي)

(٧) قوله: والعائد إلخ: أي والرابط للموصوف النكرة بالجملة الواقعة صفة «هو الضمير المجرور إلخ». (قي)

(٨) قوله: شمس الضحى: [أضاف «الشمس» إلى «الضحى»؛ لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إيذائها. (تجريد)]

(٩) قوله: أبو إسحاق: كنية للمعتصم بالله الممدوح، وفي توسطه بين الشمس والقمر إشارة لطيفة، وهو أنه خير منهما؛ لأن خير الأمور أوسطها، ولما فيه من إيهام تولده من الشمس والقمر، وأن الشمس أمه والقمر أبوه. (دسوقي)

(١٠) قوله: غير مختص بهما: [بل يكون الكثير في المفعول به والحال والتمييز والمضاف إليه. (قي)]

(١١) قوله: لأن بعضها: أي بعض الأحوال -وهو غير كثير- مختص بالبابين، فلو قال: «جميع ما ذكر غير مختص بالبابين» ورد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا؛ لأن نقيض السالبة الكلية موجبة جزئية. (دسوقي)

(١٢) قوله: كضمير الفصل: بأنه مختص بالنسبة التي بين المسند والمسند إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: فعل مسند: [ما لم يكف بـ«ما» نحو: قلما وطالما. (تج)]

(١٤) قوله: وقيل إلخ: قائله الشارح الزوزني، وحاصل كلامه: أنه لو قال المصنف: «وجميع ما ذكر غير مختص بالبابين»، أي بل يجري في غيرهما: اقتضى أن كلا مما مر يجري في كل فرد فرد مما يغايرهما، وكان يرد عليه التعريف والتقديم؛ فإن كلا منهما لا يجري في سائر أفراد الغير؛ إذ من أفراد الغير الحال والتمييز والمضاف إليه، والتعريف لا يجري في الحال والتمييز، والتقديم لا يجري في المضاف إليه.

ولا يخفى أن ما ذكره إنما يصح لو كان معنى قولنا: «جميعها غير مختص بالبابين، أي بل يجري في غيرهما»: أن كل واحد من تلك الأحوال المذكورة في البابين يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، حتى ينتقض بالتعريف والتقديم وليس كذلك، بل معناه: أن كلا منهما يجري في بعض ما يصدق عليه الغير؛ لأنه يكفي في سلب الاختصاص بالبابين عن الجميع تحقق كل منها في بعض ما يصدق عليه الغير، فلا يلزم جريان واحد في تلك الأحوال في كل ما يصدق عليه الغير، فضلا عن جريان كل واحد منها في كل ما يصدق عليه الغير، فغاية الأمر، أنه يرد عليه ضمير الفصل وكون المسند فعلا، وهذا هو الذي حمل المصنف على العدول عن جميع إلى كثير، كما قال الشارح.

والحاصل: أن الزوزني حمل غير البابين على كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، فقال ما قال، فرده الشارح بما حاصله: أن المراد الغير في الجملة، فافهم. (من تجريد)

(١٥) قوله: وفيه نظر: أي في هذا القيل نظر. وحاصل النظر: أن ما ذكره هذا القائل إنما يصح لو كان معنى قولنا: «جميع ما ذكر غير مختص بالبابين»: أن كل واحد من تلك الأحوال يجري في كل ما يصدق عليه أنه غيرهما، حتى ينتقض بالتعريف والتقديم، =

مِن الأمور التي هي غير المسند إليه، والمسند، فضلًا عن أن يجري[1] كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص[2] بالبابين ثبوته[3] في شيء مما يغايرهما[4]، فافهَمْ. والفطِن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما أي في البابين لا يخفى عليه[5] اعتباره في غيرهما مِن المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه.

أي الأحوال — أي في كل فرد مما يصدق عليه أنه غير البابين. (قي) — ولو واحدا — الكثير — كالمجرور والحال والتمييز

أحوال[6] متعلِّقات[7] الفعل

الباب الرابع من الفن الأول

قد أشير[8] في التنبيه إلى أنَّ كثيرًا مِن الاعتبارات السابقة يجري في متعلقات الفعل، لكن ذَكر في هذا الباب تفصيلَ بعض من ذلك[9]؛ لاختصاصه بمزيد بحث، ومهَّدَ لذلك[10] مقدمة، فقال: الفعلُ[11] مع المفعول[12] كالفعل مع الفاعل في أنَّ الغرَضَ مِن ذكره معه، أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما إفادة تلبسه[13] به، أي تلبس الفعل بكل منهما، إمَّا بالفاعل[14] فمِن جهة وقوعه عنه[15]، وإمَّا بالمفعول فمِن جهة وقوعه عليه، لا إفادة وقوعه مطلقًا[16]، أي ليس الغرضُ من ذكره[17] معه إفادةَ وقوعِ الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم: ممَّن وقع؟ وعلى مَن وقع؟ إذ لو أريد ذلك لَقيل: وقع الضرب، أو وُجد، أو ثبت، مِن غير ذكر الفاعل أو المفعول؛ لكونه عَبَثًا[18].

أي من ذلك الكثير — أي ذلك البعض — زائد على البحث السابق — مبتدأ — حال — خبر — حال، والعامل في الحالين حرف التشبيه. (تج) — أي نفيا أو إثباتا — أي فاعل الضرب. (قي)

= وليس كذلك، بل معناه: أن كلا منَ الأحوال يجري في بعض ما يصدق عليه أنه غير البابين، كما مر تفصيله في الحاشية السابقة.

(١) قوله: فضلا عن أن يجري إلخ: فيه إشارة إلى أن مراد هذا القيل أنه لو عبر المصنف بقوله: «جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما» أفاد أن كل واحد مما ذكر يجري في كل واحد من غيرهما. (تج)

(٢) قوله: لعدم الاختصاص: [أي عدم اختصاص كل فرد من الأحوال.]

(٣) قوله: ثبوته: [أي ثبوت كل واحد من الأحوال المذكورة.]

(٤) قوله: يغايرهما: [أي المسند إليه والمسند.]

(٥) قوله: لا يخفى عليه إلخ: مثلا إذا علم مما تقدم أن تعريف المسند إليه بالعلمية لإحضاره في ذهن السامع باسم مختص به حيث يقتضيه المقام، كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفراده؛ لئلا يخالج قلب السامع غير الممدوح من أول وهلة: عرف أن المفعول به يعرف بالعلمية لذلك، وإذا عرف مما تقدم أن الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضَّجَر والسآمة: عرف أن حذف المفعول به كذلك، وإذا عرف أن الإبدال من المسند إليه لزيادة تقرير النسبة الحكمية: عرف أن الإبدال من المفعول به بزيادة تقرير النسبة الإيقاعية، وقس على ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: أحوال إلخ: ذكر المصنف في هذا الباب ثلاثة مطالب: **الأول** نكات حذف المفعول به. **والثاني** نكات تقديمه على الفعل. **والثالث** نكات تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وذكر مقدمة للمطلب بقوله: «الفعل مع المفعول إلخ». (من دسوقي)

(٧) قوله: متعلقات: المحققون على كسر اللام في «المتعلق»، وإن صح الفتح أيضا؛ إذ المراد بها معمولات الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلِّق بالكسر والعامل متعلَّق بالفتح، وسِرُّه أن التعلق هو التشبث، والمتشبث بالكسر هو المعمول، وبالفتح هو العامل؛ لأن المتشبث أضعف من المتشبث به. (من تجريد)

(٨) قوله: قد أشير: لم يقل: «قد صرح»؛ لأنه لا يلزم من جريان الكثير في غيرهما أن يجري في تلك المتعلقات؛ لصدق الغير بغيرها، كمتعلقات اسم الفاعل. والحاصل: أنه لم ينص في التنبيه على جريان تلك الاعتبارات في متعلقات الفعل خصوصا. (تجريد)

(٩) قوله: بعض من ذلك: [وهو حذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعض، والحذفُ والتقديمُ تقدَّما في البابين. (قي)]

(١٠) قوله: ومهد لذلك: أي لذلك البعض، أي لبعض ذلك البعض؛ لأن قول المصنف: «الفعل مع المفعول» إلى قوله: «لإفادة وقوعه مطلقا» توطئة لبحث حذف المفعول به المذكور في قوله: «فإذا لم يذكر إلخ». (تجريد)

(١١) قوله: الفعل إلخ: «الفعل» مبتدأ، وقوله: «مع المفعول» حال من ضمير الخبر الذي هو قوله: «كالفعل»، وقوله: «مع الفاعل» حال من «الفعل»، والعامل في الحالين حرف التشبيه، أي: الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه حال كونه مصاحبا للفاعل. وهذا التركيب نظير قولك: «زيد قائما كهو جالسا»، وفي «الفناري»: أن الظرف معمول لمضاف مقدر، أي ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع المفعول إلخ: أي المفعول به بدليل قول الشارح: «فمن جهة وقوعه عليه» وقول المصنف: «نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم»؛ لأن هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك؛ فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها مِن جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك، لكن خص البحث بالمفعول به؛ لقربه من الفاعل ولكثرة حذفه كثرةً شائعةً، وسائر المتعلقات تعلم بالمقايسة. (تج)

(١٣) قوله: إفادة تلبسه به: أي إفادة المتكلم السامع تلبسه، أي تعلقه وارتباطه به نفيا أو إثباتا، فدخل «ما ضرب زيد» و«ما ضربت زيدا». (الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: إما بالفاعل: أشار بذلك إلى أن تلبس الفعل بهما مختلف، فتلبسه بالفاعل من جهة وتلبسه بالمفعول من جهة أخرى. (دسوقي)

(١٥) قوله: فمن جهة وقوعه عنه: لم يقل: «أو قيامه به» مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كـ«ضرب زيد عمرا»، وإلى ما يقوم به كـ«مرض زيد»، و«مات عمرو»؛ لأن الكلام في الفعل المتعدي إلى المفعول به، ولا يكون إلا واقعا من الفاعل بالاختيار. (دسوقي)

(١٦) قوله: مطلقا: [عن إرادة العلم بمن وقع عنه أو عليه. (قي)]

(١٧) قوله: من ذكره: [أي ذكر كل منهما مع الفعل. (قي)]

(١٨) قوله: لكونه عبثا: علة لقوله: «من غير ذكر»، أي لكون ذكر الفاعل أو المفعول عبثا، أي غير محتاج له، بل زائد على الغرض المقصود، وغير المحتاج إليه عبث عند البلغاء، وإن أفاد فائدة؛ لأنه زائد على المراد، فاندفع ما يقال: كيف يكون عبثا مع أنه أفاد فائدة، وهي بيان من وقع منه الفعل أو عليه؟ (دسوقي)

فإذا لم يذكر(١) المفعول به معه أي مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله، فالغَرَض(٢) إن كان إثباته أي إثبات الفعل لفاعله أو نفيه عنه
تفريع على المقدمة المذكورة / أخذ الشارح قيد المتعدي من كون الكلام في المفعول به / في الكلام المثبت / في الكلام المنفي

مطلقًا أي من غير اعتبار عموم(٣) في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمَن وقع عليه
تصوير لاعتبار العموم. (قي) / تصوير لاعتبار الخصوص

فضلًا عن عمومه وخصوصه(٤)، نزِّل الفعل المتعدي منزلة اللازم(٥)، ولم يقدر(٦) له مفعول؛ لأنَّ المقدر كالمذكور في أنَّ السامع يفهم
عطف اللازم على الملزوم / بواسطة دلالة القرينة. (مط)

منهما أنَّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه؛ فإنَّ قولنا(٧): «فلان يعطي الدنانير» يكون لغرض
من المقدر والمذكور / استدلال على فهم السامع ما ذكر (تج) / أي إعطاء فلان. (قي)

بيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان(٨) كونه معطيًا، ويكون كلامًا مع مَن أثبت له الإعطاء غير الدنانير(٩) لا مع مَن نفى أن يوجد منه الإعطاء.
كالدنانير في المثال / أي للرد عليه / أو تردد فيه أو غفل عنه

وهو أي هذا القسم الذي نزِّل منزلة اللازم ضربان؛ لأنه إمَّا أن يجعل الفعل حالَ كونه مطلقًا أي من غير اعتبار عموم أو
أي الشأن

خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه(١٠)، أي عن ذلك الفعل حالَ كونه متعلقًا بمفعول مخصوص دلَّت عليه
أي على ذلك المفعول المخصوص. (قي)

قرينة أَوْ لا يجعل(١١) كذلك. الثاني: كقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى(١٢) ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أي لا يستوي مَن يوجد له

حقيقة العلم ومَن لا يوجد، وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتمامًا بحاله.
الضرب الثاني

السكاكي ذكر في بحث(١٣) إفادة اللام الاستغراق: أنه إذا كان المقام(١٤) خطابيًّا(١٥) لا استدلاليًّا، ....
ظنيا / يطلب فيه اليقين

---

(١) قوله: فإذا لم يذكر: مفرع على قوله: «الفعل مع المفعول إلخ». وجعل الشارح ضمير «يذكر» راجعا لـ«المفعول به» لا لواحد من الفاعل والمفعول، مع أن ذلك مقتضى كلامه السابق؛ لأنه يدل على ما صنعه قول المصنف: «فالغرض إلخ». (من تج)

(٢) قوله: فالغرض: [مِن ذلك التركيب الذي يسند فيه الفعل إلى فاعله بدون ذكر المفعول. (قي)]

(٣) قوله: من غير اعتبار عموم أو خصوص إلخ: الأولى إسقاط ذلك، والاقتصار في تفسير الإطلاق على قوله: «من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه الفعل»؛ لأن التنزيل المذكور إنما يتوقف على عدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، ولا يتوقف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التعميم وينزل منزلة اللازم.

فأجاب البعض بما حاصله: أنه إنما أتى بما ذكر في التفسير؛ لأجل مطابقة قول المصنف الآتي. وبيان ذلك: أن المصنف أفاد فيما يأتي أنه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقة، وإذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونة المقام الخطابي، فتفصيله الفعل فيما يأتي إلى إفادة العموم أو الخصوص يدل على أنه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فلذلك أدخل الشارح ذلك في تفسير «الإطلاق»، وإن كان تنزيل الفعل منزلة اللازم لا يتوقف على ذلك.

وأجاب ابن يعقوب: أن عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لازم لعدم اعتبار تعلقه بمن وقع عليه، وحينئذ فلا إيراد، تأمل. (من الدسوقي)

(٤) قوله: عن عمومه وخصوصه: [اعلم أن عموم الفعل غير عموم المفعول، وكذا خصوصه؛ لأن أفراد الفعل كالإعطاءات وأفراد المفعول الأشخاص المُعطَون. (قي)]

(٥) قوله: اللازم: [الذي وضع من أصله غير طالب للمفعول. (قي)]

(٦) قوله: ولم يقدّر إلخ: وإنما لم يقدر له مفعول؛ لأن الغرض مجرد إثباته للفاعل، والمقدر كالمذكور بواسطة دلالة القرينة، فالسامع حيث قامت عنده قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب، كما يفهم من التركيب الذي صرح فيه مفعول الفعل أن الغرض هو الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله، لا مجرد إفادة نسبته إلى الفاعل فينتقض غرض المتكلم. (قي)

(٧) قوله: فإن قولنا إلخ: حاصله: الإشارة للفرق بين اعتبار تعلق الفعل بالمفعول وعدم اعتباره، وتوضيحه: أنك إذا قلت: «فلان يعطي الدنانير» كان معناه: الإخبار بالإعطاء المتعلق بالدنانير، ويكون كلاما مع من سلم وجود الإعطاء، وجهل تعلقه بالدنانير، فتردد أو غفل أو اعتقد خلافه. وإذا قلت: «فلان يعطي» كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء أو أنكره من أصله. (قي)

(٨) قوله: لا لبيان: [وإلا اقتصر على قولنا: «فلان معط».]

(٩) قوله: غير الدنانير: [وإلا لاقتصر على قوله: «فلان يعطي». (قي)]

(١٠) قوله: كناية عنه: أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريق الكناية، وصح جعل الفعل المنزل منزلة اللازم كناية عن نفسه متعديا لاختلاف اعتباريه، فصح أن يجعل باعتبار أحدهما ملزوما وبالاعتبار الآخر لازما، فالفعل عند تنزيله منزلة اللازم يكون مدلوله الماهية الكلية، ثم بعد ذلك يجعل الفعل كناية عن شيء مخصوص، فيكون مدلوله جزئيا مخصوصا. (دسوقي)

(١١) قوله: لا يجعل: [أي لا يجعل الفعل المذكور كناية عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص.]

(١٢) قوله: قُلْ هَلْ يَسْتَوِى إلخ: الأصل: هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمونه، ثم حذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم بحيث صار المراد من الفعل: الماهية الكلية، أي هل يستوي الذين وجدت منهم حقيقة العلم، والذين لم توجد عندهم، بعد أن كان المراد علم شيء مخصوص؛ مبالغة في الذم، إشارة إلى أن الجهال الذين لا علم عندهم بالدين، كأنهم لا علم عندهم أصلا وصاروا كالبهائم. والحاصل: أن الغرض نفي المساواة بين مَن هو مِن أهل العلم وبين مَن ليس مِن أهل العلم، لا بين مَن هو مِن أهل علم مخصوص وبين مَن هو ليس مِن أهل العلم المخصوص، فلذلك نزل الفعل منزلة اللازم، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة. (دسوقي)

(١٣) قوله: ذكر في بحث إلخ: الغرض من سوقه -مع أن المتعلق بالمقام إنما هو ما بعده، وهو قوله: «ثم ذكر إلخ»- الحوالة عليه بقوله فيما بعد بالطريق المذكور، تأمل. (تجريد)

(١٤) قوله: المقام: [الذي أورد فيه المحلى باللام. (قي)]

(١٥) قوله: خطابيا: بفتح الخاء، أي يكتفى فيه بالقضايا الخطابية، وهي المفيدة للظن، كالواقعة في المحاورات، أي في مخاطبة الناس بعضهم مع بعض، كقولك: «كل من يمشي =

كقوله عليه السلام[١]: «المؤمن غِرٌّ كريم والمنافق خَبٌّ لئيم»، حمل المعرف باللام مفردًا كان أو جمعًا[٢] على الاستغراق[٣] بعلة إيهام[٤] أنَّ القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر. ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون القصد إلى نفس الفعل لتنزيل المتعدي منزلة اللازم؛ ذهابًا في نحو: «فلان يعطي» إلى معنى يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة؛ إيهامًا للمبالغة بالطريق المذكور[٥] في إفادة اللام الاستغراق، فجعل المصنف قوله: «بالطريق المذكور» إشارة إلى قوله: «ثم إذا كان المقام خطابيًا لا استدلاليًا حمل المعرف باللام على الاستغراق».

وإليه أشار بقوله: **ثم**[٦] أي بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية، **إذا كان المقام**[٧] **خَطابيًا**[٨] يكتفى فيه بمجرد الظن، **لا استدلاليًا**[٩] يطلب فيه اليقين البرهاني: **أفاد المقام** أو الفعل **ذلك**[١٠]، أي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا **مع التعميم** في أفراد الفعل **دفعا للتحكم**[١١] اللازم من حمله على فرد دون آخر. وتحقيقه: أنَّ معنى «يعطي» حينئذ[١٢] يفعل الإعطاء، فـ«الإعطاء» المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها مبالغةً؛ لئلَّا يلزمَ ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

لا يقال: إفادة التعميم ينافي[١٣] كون الغرض الثبوت والنفي مطلقًا، أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص؛ لأنا نقول: لا نسلِّم ذلك؛ فإنَّ عدم كون الشيء معتبرًا في الغرض لا يستلزم عدم كونه[١٤] مفادًا من الكلام، فالتعميم مفاد غير مقصود. ولبعضهم في هذا

= في الليل فهو سارق»، وإنما قيد بـ«الخطابي»؛ لأنه إذا كان المقام الذي أورد فيه المحلى استدلاليا، كما لو أردت إقامة دليل على عدم تعدد الإله؛ فإن المعرف حينئذٍ إنما يحمل على المتيقن، وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع، كما في القضية المهملة عند المناطقة إذا عرف فيها الموضوع بلام الحقيقة؛ فإنه يؤخذ فيها بالمحقق وهو البعض. (دسوقي)

(١) قوله: كقوله عليه السلام إلخ: مثال للخطابي، فالنبي ﷺ إنما قال ذلك؛ لحسن الظن بالمؤمن، لا لدليل قطعي قام عنده على ذلك، فكل من القضيتين ظنية؛ إذ قد يوجد في بعض المؤمنين من هو شديد في المكر والخداع، وحينئذٍ فالمقام خطابي لا استدلالي، كذا في «الدسوقي». ويمكن توجيه القضيتين بما يخرجهما عن الظنية ويدخلهما في اليقينيات، كما هو مذكور في كتب شرح الحديث وأليق بكلامه عليه الصلاة والسلام.

(٢) قوله: أو جمعا: [نحو: «المؤمنون أحق بالإحسان». (قي)]

(٣) قوله: على الاستغراق: أي استغراق الآحاد في المفرد والمجموع في الجمع. (دسوقي)

(٤) قوله: بعلة إيهام إلخ: حاصله: أن المتكلم لما عرف الاسم بلام الحقيقة، ولم ينصب قرينة ظاهرة على إرادة معين من الأفراد: فقد أتى بما يوهم أن قصده إلى فرد دون آخر، تحكم، فيحمله السامع على العموم؛ قضاءً لحق ما أفاده ظاهر ما أتى به، وهو أن عدم العموم فيه تحكم. والباء في قوله: «بعلة» للسببية متعلقة بـ«حمل»، وإضافة «علة» إلى «الإيهام» بيانية، أي بسبب علة هي إيهام السامع، أي الإيقاع في وهمه، وإنما أقحم لفظ «الإيهام»؛ إيماء إلى جواز وجود مرجح للحمل على بعض الأفراد في الواقع، وإن تساوى الكل في تحقق الحقيقة وصحة الحمل عليه. (من دسوقي)

(٥) قوله: بالطريق المذكور: وهي قوله: «أن القصد إلى فرد دون الآخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على «الآخر» وذلك؛ لأنه حيث كان المقام خطابيا وكانت الحقيقة التي أرادها المتكلم توجد في جميع أفرادها، فالتفات السامع فيه إلى فرد دون آخر تحكم، فلا بد من الحمل على العموم؛ لأجل أن ينتفي ذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: ثم: [«ثم» هنا للتراخي في الرتبة؛ لأن إثبات العموم أعظم من إثبات أصل الفعل. (قي)]

(٧) قوله: المقام: [الذي أورد فيه الفعل منزلة اللازم من غير اعتبار كناية.]

(٨) قوله: خطابيا: قال العصام: هو بالفتح؛ لأنه منسوب إلى «الخطابة» بالفتح مصدر «خطب» أي إنشاء الخطب، سمي «خطابيا»؛ لأن الخطب معادن الظنون والإقناعات. (تجريد)

(٩) قوله: لا استدلاليا: لم يفد ذلك مع التعميم؛ لأن التعميم ظني، فلا يعتبر فيما يطلب فيه اليقين. (تجريد)

(١٠) قوله: أفاد المقام أو الفعل ذلك: فيه بحث من وجهين:

الأول: أن المقام الخطابي لا يفيد الغرض المذكور، وهو ثبوت الفعل لفاعل أو نفيه عنه مطلقا، وإنما يفيد التعميم، والفعل بالعكس، أي يفيد الثبوت المذكور مطلقا ولا يفيد العموم. والفرق بين الإطلاق والتعميم ظاهر، فلما كان مفاد المقام الخطابي التعميم دون الإطلاق ومفاد الفعل الإطلاق دون التعميم: فلا يصح أن يستقل أحدهما بإفادة الإطلاق والتعميم جميعا، بل المقام والفعل متعاونان في إفادة الجميع. **الثاني**: أن الظاهر أن المفاد نفس الثبوت لا كون الغرض إلخ، فكان الأولى للشارح أن يقول: «أفاد الفعل بمعونة المقام الخطابي ذلك»، أي ثبوته لفاعل أو نفيه عنه مطلقا مع التعميم.

ويمكن الجواب عن الأول بأن «أو» في قوله: «المقام أو الفعل» بمعنى «الواو»، وعن الثاني بأن ما ذكره من «كون الغرض» كذا من مستتبعات التراكيب التي يفيدها، وإن لم يستعمل فيها. (الدسوقي)

(١١) قوله: للتحكم: [لأن حمله على خصوص فرد دون آخر مع وجود الحقيقة في حمل يلزم منه التحكم المذكور. (قي)]

(١٢) قوله: حينئذ: [أي حين يكون الغرض ثبوته لفاعله. (تجريد)]

(١٣) قوله: ينافي: أي التعميم ينافي الإطلاق؛ لأن العموم معتبر في التعميم، ومعنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها ولا تعلقه لمن وقع عليه، فكيف يجتمعان؟ (كذا في المطول)

(١٤) قوله: لا يستلزم عدم كونه إلخ: أي لأن عدم اعتبار الشيء ليس اعتبارًا لعدمه، =

المقامِ تخييلات فاسدة، لا طائلَ تحتها، فلم نتعرَّض لها.
فالصحيح ما قاله المصنف وحققه الشارح

والأول وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص، كقول البُحْتَرِي[١] في المعتز بالله[٢] تعريضًا بالمستعين بالله: شعر:
أي في مدحه — أخو المعتز الممدوح

شَجْوُ حُسّادِهِ[٣] وغَيْظُ عداهُ ... أن يرى[٤] مبصرٌ ويسمع واعِ
حزن — مرادف لما قبله — خبر عن «شجو حساده» — هو الحافظ لما يسمع. (قي)

أي[٥] أن يكون ذو رؤية وذو سمع، فيدركَ[٦] بالبصر محاسنه، وبالسمع أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره،
فيكون بمنزلة اللازم — عند كل أحد — مفعول ثان لـ«منازعة» (تج)

فلا يجدوا نصب[٧] عطفًا على «يدرك» المنصوب، أي فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنّون الإمامة إلى منازعته الإمامة سبيلا.
مفعول «يجدوا»

فالحاصل: أنه نزل «يرى» و«يسمع» منزلة اللازم، أي مَن يصدر عنه السماع والرؤية من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم
لو حذف «من» لكان مستقيما. (تجريد)
جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص[٨]، وهو محاسنه وأخباره بادِّعاء[٩] الملازمة بين مطلق الرؤية
أي الشاعر
ورؤية آثاره ومحاسنه. وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره؛ للدلالة[١٠] على أنَّ آثاره وأخباره قد بلغت من الكثرة والاشتهار إلى
أي آثار الممدوح — ادعاء للملازمة
حيث يمتنع خفاؤها، فيبصرها كلُّ راءٍ ويسمعها كلُّ واعٍ، بل لا يبصر الرائي[١١] إلَّا تلك الآثار، ولا يسمع الواعي إلا تلك
على مطلق الرائي والسامع — هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (تجريد)
الأخبار، فذكر الملزوم وأراد اللازم[١٢] على ما هو طريق الكناية[١٣]، ففي ترك المفعول[١٤] والإعراض عنه إشعارٌ بأنَّ فضائلَه قد بلغت
يعني مطلق الرؤية والسماع. (تجريد) — في اللفظ — في النية

= فيصح أن لا يعتبر الشيء ويوجد مع ذلك بلا قصد، كما تقدم في أن قصد التخصيص يصح معه وجود التقوي في قولنا: «زيد يعطي» ولو لم يقصد، لأن موجبه -وهو تكرار الإسناد- موجود فيه، وكذلك الفعل إذا كان الغرض إثباته لفاعله كان عموم أفراده غير معتبر وإن كان ذلك العموم مفادا من الفعل بواسطة المقام الخطابي؛ حذرا من التحكم.

واعترض السيد الشريف هذا الاعتذار بأنه ركيك جدا؛ فإن المعتبر عند أرباب البلاغة -كما مر- هو المعاني المقصودة للمتكلم وما يفهم من العبارة، وما لا يكون مقصودا لا يعتد به، ولا يعد من خواص التراكيب، ولا يمدح به التراكيب. ثم قال: والأظهر في الاعتذار أن يقال: إن المفيد للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي، وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الإطلاق. غاية ما في الباب: أن لا يكون العموم بنفس الفعل، بل به مع معونة المقام. انتهى. ولا يخفى أن جواب الشارح يمكن حمله على جواب السيد بأدنى مسامحة، فلا ركاكة فيه، فتأمل. (من دسوقي وتجريد)

(١) قوله: كقول البحتري: بضم الباء الموحدة وسكون الحاء المهملة وفتح التاء المثناة، هو أبو عبادة، الشاعر المشهور من شعراء الدولة العباسية، نسبة إلى «بحتر» بضم الباء الموحدة وسكون الحاء وفتح التاء، أبو حي من طي. (دسوقي)

(٢) قوله: في المعتز بالله: هو أحد الخلفاء العباسية، وهو ابن المتوكل على الله. وهو إما اسم فاعل يقال: «اعتز فلان» إذا عد نفسه عزيزة، أو اسم مفعول، أي المعز بإعزاز الله. (دسوقي)

(٣) قوله: حساده: [مراد الشاعر من الحساد والأعداء: المستعين بالله وأمثاله.]

(٤) قوله: أن يرى: أنت خبير بأن رؤية المبصر وسماع الواعي ليس نفس الشجو والغيظ حتى يخبر بهما عنه، ولكن لما كانا سببا في الحزن والغيظ جعلهما خبرا عنه، فهو من إقامة السبب مقام المسبب، فكأنهما لكمالهما في السببية خرجا عنها وصارا عين المسبب. (دسوقي)

(٥) قوله: أي إلخ: تفسير للجملة بتقدير مضاف، أي أن يكون رؤية ذي رؤية وسمع ذي سمع، لا للفعل فقط بدليل قوله: «ذو». (تجريد)

(٦) قوله: فيدرك: أي لأنهما إذا وجدا تعلقا بمحاسنه «فيدرك إلخ». وهذا بيان للمفعول المخصوص الذي تعلق به الفعل. وحاصله: أنه جعل السبب في شجو الحساد وغيظهم وجود رؤية راء وسمع سامع في الدنيا. ثم بين المصنف وجه إيجاب الرؤية للشجو والسمع للغيظ بأنه يلزم من وجودهما تعلقهما بمحاسن الممدوح بادّعاء الملازمة بين مطلق وجودهما وتعلقهما بتلك المحاسن، فعبّر بفعلين لازمين؛ لينتقل من ذلك إلى لازمهما، وهو كونهما متعلقين بمفعول مخصوص. (دسوقي)

(٧) قوله: نصب: أي ليس مجزوما بأن يكون جزاء لشرط محذوف؛ إذ الحذف لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولأنه ليس المعنى على التعليق. (عبد الحكيم)

(٨) قوله: بمفعول مخصوص: [لأنه هو الذي يغيظ العدو، لا مطلق وجود رؤية وسماع. (قي)]

(٩) قوله: بادعاء: متعلق بقوله: «كنايتين»، أي جعلهما كنايتين بواسطة ادعاء الملازمة المذكورة. وإنما احتيج للادّعاء المذكور؛ لأجل صحة الكناية، وإلا فالقيد ليس لازما للمطلق. والدليل على هذه الكناية جعلهما خبرا عن الشجو والغيظ. (دسوقي)

(١٠) قوله: للدلالة إلخ: علة لـ«جعلهما كنايتين»، أي جعلهما كنايتين ولم يصرح بالمفعول المخصوص من أول الأمر، ولم يلاحظ تقديره «للدلالة إلخ». وهذا جواب عما يقال: لا حاجة إلى اعتبار الإطلاق أولا، ثم جعله كناية عن نفسه مقيدا بمفعول مخصوص، وهل هذا إلا تلاعب، ولِمَ لم يجعل من أول الأمر متعلقا بمفعول مخصوص؟ وحاصل الجواب: أنه لو جعل كذلك لفاتت المبالغة في المدح؛ لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق، ثم بجعل كناية عن تعلقه بمفعول مخصوص. (دسوقي)

(١١) قوله: بل لا يبصر الرائي: أي من المزايا والمحاسن. واعترض بأنه ليس هنا ما يدل على الحصر؛ إذ لا يلزم من كون رؤية آثاره وسماع أخباره لازمين لمطلق الرؤية والسماع أن لا يكون غير آثاره وأخباره كذلك؛ إذ يجوز حصول الأمرين معًا. وأجيب بأنه علم من قرينة السياق والمقام أنه مستحق للإمامة دون غيره؛ فإن هذا لا يتم إلا إذا كان فيه من المزايا والمحاسن ما ليس في غيره. (تجريد)

(١٢) قوله: اللازم: [هو رؤية آثاره وسماع أخباره. (تج)]

(١٣) قوله: على ما هو طريق الكناية: أي عند المصنف من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم، كما في «زيد طويل النجاد»، فقد أطلق الملزوم وهو طول النجاد، وأريد اللازم وهو طول القامة. (دسوقي)

(١٤) قوله: ففي ترك المفعول إلخ: أي في اللفظ. وقوله: «الإعراض عنه» أي في النية والتقدير، فالعطف مغاير، ويصح أن يكون تفسيريا، وأتى به؛ للإشارة إلى أن ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتى التنزيل، والأول أنسب بقوله الآتي: =

مِن الظهور والكثرة إلى حيث يكفي فيها مجرد أن يكون ذو سمع وذو بصر حتى يَعْلَمَ[١] أنه المتفرد بالفضائل، ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره.
في الدنيا

وإلّا أي وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباتَه لفاعله أو نفيَه عنه مطلقًا، بل قصد تعلقه بمفعول[٢] غير مذكور، وجب التقدير بحسب القرائن[٣] الدالة على تعيين المفعول إنْ عامًّا فعامٌّ[٤]، وإنْ خاصًّا فخاصٌّ[٥].
أي من غير قصد إلى تعلقه بمفعول. أي مخصوص. أي تقدير المفعول

ولمّا وجب التقدير تعين أنه مراد ومحذوف[٦] من اللفظ لغرضٍ، فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: ثم الحذف إمّا للبيان[٧] بعد الإبهام، كما في فعل[٨] المشيئة والإرادة ونحوهما[٩] إذا وقع[١٠] شرطا؛ فإنّ الجواب يدلُّ عليه ويُبيِّنه، لكنه إنَّما يحذف ما لم يكن تعلقه به، أي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبًا نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩)، أي لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين؛ فإنه لمّا قيل: «لو شاء» عَلم السامعُ أن هناك شيئا عُلِّقت المشيئة عليه[١١]، لكنه مبهم، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبيّنًا، وهذا أوقع[١٢] في النفس، بخلاف[١٣] ما إذا كان تعلق فعل المشيئة غريبًا؛ فإنه لا يحذف حينئذ كما في قوله[١٤]: شعر:
أي حذف المفعول. كالمحبة. أي فعل المشيئة. أي على المفعول. مثال للنفي. أي البيان بعد الإبهام. ذلك الشيء، وهو المفعول. أي بالمفعول. نادرا. أي لا يستحسن حذفه. (تج)

ولو شئتُ أن أبكي دما لبكيتُه ... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
متعلق بـ«أبكي». من ساحة البكاء. (تجريد)

فإنَّ تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريبٌ، فذكره[١٥]؛ ليتقرَّرَ في نفس السامع فيأنس به السامع. وأمَّا قوله:
لقلة ذكره. (قي) لتكرره. أي قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري. (قي)

فلم يُبق مني الشَّوقُ غيرَ تفكُّري ... فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكُّرا

= «ولا يخفى إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: حتى يعلم: أي فيعلم ذو السمع وذو البصر أن الممدوح هو المنفرد بالفضائل، أي فيستحق الخلافة دون غيره. وما أحسن ما قيل في هذا المعنى في الهندية:

تیرے حاسد کا ساسودا تو نہ دیکھا نہ سُنا
چاہتا ہے کوئی عالم میں نہ دیکھے نہ سُنے

(٢) قوله: بل قصد تعلقه بمفعول: أي مخصوص، أتى الشارح بهذا الإضراب؛ لأجل صحة ترتب قوله: «وجب التقدير» على قوله: «وإلّا»؛ إذ قوله: «وإلا» بحسب الظاهر نفي لما ذكر من المعطوف عليه، وهو قوله: «إن كان إثباته أو نفيه عنه مطلقا»، وذلك على مقتضى ما فسر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص، وحينئذ فلا يصح الترتب. والحاصل: أنه إنما أتى بهذا الإضراب للإشارة إلى أن الصور الداخلة تحت «إلّا» لا يصح إرادة جميعها؛ إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهة العموم أو الخصوص، وهو لا يصح رجوع وجب التقدير إليه. (قي)

(٣) قوله: بحسب القرائن: الجمع باعتبار المواد والأماكن، وإلا فقد يكون الدال قرينة واحدة، وللإشارة إلى أن قرائن الحذف كثيرة متنوعة. (تجريد)

(٤) قوله: إن عاما فعام: أي إن كان المدلول عليه بالقرينة عاما فاللفظ المقدر عام، وذلك نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ (يونس: ٢٥)، أي كل أحد. (قي)

(٥) قوله: وإن خاصا فخاص: أي وإن كان المدلول عليه بالقرينة خاصا فاللفظ المقدر خاص نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ (الفرقان: ٤١)، أي بعث الله رسولا؛ لأن الموصول يستدعي أن يكون في صلته ما يرجع إليه، وكقول عائشة ﵂: «ما رأيت منه، ولا رأى مني». (قي)

(٦) قوله: ومحذوف إلخ: لأن المحذوف بعد دلالة القرينة عليه يحتاج في باب البلاغة إلى غرض موجب لحذفه. (دسوقي)

(٧) قوله: إما للبيان إلخ: أي الإظهار بعد الإخفاء. والحاصل: أن حذف المفعول فيما وجب تقديره، له شرطان: **الأول**: وجود القرينة الدالة على التعيين لذلك المحذوف. **والثاني**: الغرض الموجب للحذف، ولما ذكر المصنف الشرط الأول شرع في تفصيل الثاني بقوله: «إما للبيان». (دسوقي)

(٨) قوله: كما في فعل إلخ: [أي كالحذف الذي في مفعول فعل المشيئة.]

(٩) قوله: ونحوها: كالمحبة كما في «لو أحبكم لأعطاكم» أي لو أحب إعطاءكم لأعطاكم. (دسوقي)

(١٠) قوله: إذا وقع إلخ: إنما اقتصر على كون فعل المشيئة شرطا؛ لأنه أظهر وأكثر، وإلّا فقد يكون في غير الشرط، كما في قولك: «بمشيئة الله تهتدون»؛ إذ التقدير: بمشيئة الله هدايتكم تهتدون، كذا قيل. وفيه أنه ليس هنا فعل، والكلام في متعلقات الفعل، إلّا أن يقال: المراد من الفعل ما يكون حقيقة أو حكما. (قي)

(١١) قوله: علقت المشيئة عليه: ظاهره أن فعل المشيئة معلق على المفعول به، مع أنه ليس كذلك، وأجيب بأن «على» بمعنى «الباء» و«علقت» بمعنى «تعلقت»، أي تعلقت المشيئة به تعلق العامل بالمعمول. (دسوقي)

(١٢) قوله: أوقع إلخ: [لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز.]

(١٣) قوله: بخلاف: متعلق بالمثال، أي عدم غرابة التعلق نحو: ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الأنعام: ١٤٩)، بخلاف إلخ. هذا هو المناسب في المتن. والمناسب لقول الشارح: «بخلاف ما إذا كان إلخ» أن يتعلق بقوله: «ما لم يكن تعلقه». (تجريد)

(١٤) قوله: قوله: [أي قول أبي الهندام الخزاعي يرثي ابنه الهندام. (قي)]

(١٥) قوله: فذكره: أي فذكر بكاء الدم الذي هو مفعول المشيئة، وإن كان الجواب دالًا عليه. «ليتقرر» ذلك المفعول في نفس السامع؛ لأنه صار مذكورا مرتين، المرة الثانية بإعادة الضمير عليه. ومعنى البيت: أن ما بي من الأحزان يوجب بكاء الدم عليه، لكن أعانني على ترك ذلك الصبر. (من الدسوقي)

فليس منه،⁽¹⁾ أي مما ترك فيه⁽²⁾ حذف مفعول «المشيئة» بناءً على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه صدرُ الأفاضل⁽³⁾ في «ضِرام السِقط»⁽⁴⁾ مِن أنَّ المراد: لو شئتُ أن أبكيَ تفكرًا بكيتُ تفكرًا، فلم يحذف⁽⁵⁾ مفعول «المشيئة»، ولم يقل: لو شئتُ بكيتُ تفكرا؛ لأنَّ تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب، كتعلقها ببكاء الدم، وإنما لم يكن مِن هذا القبيل؛ لأنَّ المراد بالأول البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري⁽⁶⁾؛ لأنه لم يرد أن يقول⁽⁷⁾: لو شئتُ أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا، بل أراد أن يقول: أفناني النحولُ فلم يُبْقِ مني غيرَ خواطر تجُولُ فيَّ، حتى لو شئت البكاء فمريتُ⁽⁸⁾ جُفُوْني وعصرتُ عينيَّ ليسيل منها دمعٌ لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكُّرُ، فالبكاءُ الذي أراد إيقاعَ المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم⁽⁹⁾ غيرَ معدًّى إلى التفكر البتة، والبكاء الثاني مقيد معدًّى إلى التفكر، فلا يصح⁽¹⁰⁾ تفسيرًا للأول وبيانًا له، كما إذا قلتَ: «لو شئتَ⁽¹¹⁾ أن تعطي درهما أعطيت درهمين»، كذا في «دلائل الإعجاز».

وممَّا نشأ في هذا المقام مِن سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل⁽¹²⁾: إن الكلام⁽¹³⁾ في مفعول «أبكي»، والمراد⁽¹⁴⁾: أنَّ البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل إنما حذف لغرض آخر⁽¹⁵⁾.

وقيل: يحتمل⁽¹⁶⁾ أن يكون المعنى: لو شئتُ أبكي تفكرا بكيتُ تفكرا، أي لم يبق فيَّ مادة الدمع، فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر،

---

(١) قوله: فليس منه: أي ولا من الحذف للبيان بعد الإبهام، بل ليس من الحذف مطلقا؛ لأن مفعول «المشيئة» مذكور، وهو قوله: «أن أبكي» المتبادر منه البكاء الحقيقي. (تجريد)

(٢) قوله: أي مما ترك: والحاصل أن مفعول «المشيئة» هنا مذكور باتفاق المصنف وصدر الأفاضل، وإنما الخلاف بينهما في علة ذكره، فالمصنف يعلل ذكره بعدم الدليل عليه لو حذف، وصدر الأفاضل يعلله بغرابة تعلق الفعل به، إذا علمت هذا تعلم أن النفي بـ«ليس» مسلط على القيد الذي هو قوله: «بناء على غرابة تعلقها به»، والمعنى أن ترك الحذف لعدم الدليل عليه لو حذف. (دسوقي)

(٣) قوله: صدر الأفاضل إلخ: [متعلق بالنفي الذي هو ترك الحذف لأجل الغرابة. (قي)]

(٤) قوله: في ضرام السقط: بكسر الضاد المعجمة وبكسر السين المهملة، شرح لصدر الأفاضل على ديوان أبي العلاء المعري المسمى بـ«سقط الزند». و«سقط الزند» في الأصل عبارة عن النار الساقطة من الزناد. و«الضرام» في الأصل معناه التأجيج. (من الدسوقي)

(٥) قوله: فلم يحذف إلخ: قد يقال: قد حذف متعلق المفعول الذي هو السبب في الغرابة وهو تفكرا، فكان مقتضى كون الغرابة تقتضي عدم الحذف أن لا يحسن حذف المتعلق وإن كان هناك ما يدل عليه، إلا أن يقال: إن في الكلام تنازعا؛ لأن كلا من الشرط والجزاء طالب لـ«التفكر» المذكور، فمفعول «أبكي» إما مذكور إن أعملنا الأول، وإما مقدر إن أعملنا الثاني، والمقدر كالمذكور، ويرد على الشق الأول: أنه لو كان كذلك لوجب الإتيان بالضمير في الثاني، إلا أن يجري على مذهب من يجوز الحذف من الثاني كالأول، تأمل. (تجريد)

(٦) قوله: لا البكاء الفكري: أي فحينئذ لا يصح ما قاله صدر الأفاضل من أن الأصل: لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرًا. وبطل القول بأن البيت مما ذكر فيه مفعول «المشيئة» لغرابته؛ لأن مفعول «المشيئة» فيه ليس غريبا حينئذ، وتعين القول بأن مفعول «المشيئة» إنما ذكر؛ لعدم الدليل الدال عليه لو حذف. (دسوقي)

(٧) قوله: لأنه لم يرد أن يقول إلخ: لأنه يفوت حينئذٍ المبالغة التي يحصل وقت إرادة البكاء الحقيقي، ولا يكون مناسبا بقول الشاعر: «فلم يبق مني الشوق غير تفكري»، كما لا يخفى على المتأمل.

(٨) قوله: فمريت: بتخفيف الراء، أي مسحتها وأمررت يدي عليها ليسيل الدموع. و«عصرت» مرادف لما قبله. (قي)

(٩) قوله: مطلق مبهم إلخ: [أي بحسب اللفظ، وإن كان المقصود به البكاء الحقيقي، فلا ينافي ما سبق من أن المراد: البكاء الحقيقي. (تج)] المراد بإطلاقه وإبهامه: عدم إرادة تعلقه بمفعول مخصوص، والمعنى: لو شئت أن أوجد حقيقة البكاء ما قدرت عليها؛ لعدم مادة الدمع في، وحينئذ فـ«أبكي» نزل منزلة اللازم، كما قيل. والأليق بقول المصنف: «أن المراد بالبكاء الأول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري» أن يقال: إن المعنى: فلو شئت أن أبكي دمعا لبكيته، فحذف المفعول للاختصار. (من ق)

(١٠) قوله: فلا يصح إلخ: لأنه مباين له، وحينئذ فذكر مفعول «المشيئة»؛ لعدم الدليل الدال عليه عند الحذف، لا لكون تعلق الفعل به غريبا. (دسوقي)

(١١) قوله: كما إذا قلت لو شئت إلخ: أي فلو حذف «درهما» لتوهم أن المراد: لو شئت أن تعطي درهمين أعطيتهما. والحاصل: أن مفعول «المشيئة» يحذف بشرطين، أحدهما: وجودي، وهو أن يكون له بيان. والآخر: عدمي، وهو أن لا يكون في تعلق الفعل به غرابة، والشرط الأول مفقود هنا، والأنسب أن يقال: «لو شئت أن تعطي عطاء ما أعطيت درهمين»؛ لأن البكاء في البيت ليس مقيدا بالمفعول به، فالأنسب أن لا يقيد الإعطاء في النظير أيضا. (من تجريد)

(١٢) قوله: ما قيل إلخ: حاصله: أن بعض الشراح جعل قول المصنف: «وأما قوله» راجعا إلى قوله: «كما في فعل المشيئة» لا إلى قوله: «بخلاف». وجعل المراد منه أن حذف مفعول «أبكي» ليس للبيان بعد الإبهام، بل لأمر آخر؛ لأن قوله: «بكيت تفكرا» لا يصلح بيانا لمفعول «أبكي»؛ لأنه ليس التفكر. (من تجريد)

(١٣) قوله: إن الكلام إلخ: أي إن كلام المصنف وهو قوله: «وأما قوله» إلى قوله: «فليس منه» مسوق في مفعول «أبكي» لا في مفعول المشيئة، كما هو في التقرير الأول. (دسوقي)

(١٤) قوله: والمراد: [أي مراد المصنف بقوله: «فليس منه».]

(١٥) قوله: لغرض آخر: أي كالاختصار، وإنما كان هذا القيل ناشئا من سوء الفهم؛ لأمرين، الأول: أن ذلك خلاف سياق كلام المصنف؛ لأن كلامه السابق إنما هو في حذف مفعول «المشيئة» لا في مفعول «أبكي». الثاني: أن قول المصنف: «وأمَّا قوله: فلم يبق إلخ» إنما ذكره؛ لأجل الرد على صدر الأفاضل القائل: إنه ذكر مفعول «المشيئة» هنا للغرابة، ولذا قال: «لأن المراد بالأول: البكاء الحقيقي»، وليس لك على مَن زعم أن الحذف في البيت للبيان بعد الإبهام، وإلا لقال: «لأن الحذف للاختصار». (دسوقي)

(١٦) قوله: وقيل يحتمل إلخ: الفرق بين هذا وبين ما قاله صدر الأفاضل: أن قائل =

فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة؛ لغرابته. وفيه نظر؛ لأنَّ ترتب هذا الكلام[١] على قوله: «لم يبق مني الشوق غير تفكري» يأبى هذا المعنى عند التأمل الصادق؛ لأنَّ القدرة[٢] على بكاء التفكر لا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر، فافهم.

وإمَّا لدفع توهم إرادة غير المراد عطف على «إما للبيان»، ابتداءً متعلق بـ«توهم»[٣]، كقوله: شعر: وكم ذدتُّ[٤] أي دفعتُ، عني مِن تحامل حادث[٥]، يقال: «تحامل فلان علي» إذا لم يعدل، و«كم» خبرية[٦] مميزها قوله: «مِن تحامل»، قالوا: وإذا فصل بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بـ«من»؛ لئلا يلتبس[٧] بالمفعول، ومحل «كم» النصب على أنها مفعول «ذدت». وقيل: المميز محذوف[٨] أي كم مرة، و«مِن» في «مِن تحامل» زائدة، وفيه نظر؛ للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة مما ذكرنا. وسَورة أيام أي شدتها وصولتها حززن[٩] أي قطعن اللحم إلى العظم، فحذف المفعول[١٠]، أعني اللحم؛ إذ لو ذكر اللحم لربما تَوهَّم قبل ذكر ما بعده أي ما بعد اللحم، يعني إلى العظم أنَّ الحزَّ لم ينته إلى العظم، وإنما كان في بعض اللحم، فحذف؛ دفعا لهذا التوهم.

وإمَّا لأنه أريد[١١] ذكره أي ذكر المفعول ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه[١٢] لا على الضمير العائد إليه؛ إظهارًا[١٣] لكمال العناية بوقوعه أي وقوع الفعل، عليه أي المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره[١٤] وإن كان كناية عنه،

(حواشٍ بين السطور: في هذا القيل — معا — أي البحتري في مدح أبي الصقر — هو الظلم — نحو: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ (القصص: ٥٨) — حذف المميز — أي زيادة «من» — من الوجه الأول — عطف على «تحامل حادث» — «الحز» بالحاء المهملة: القطع — أي السامع — أي من السامع ابتداء. (ق) — ذلك الوجه — «كان» هنا للتحقيق. (تج) — أي الضمير)

= هذا يجوز ما قاله المصنف، كما يجوز ما قاله صدر الأفاضل بقرينة قول الشارح: «يحتمل» بما أوجهه صدر الأفاضل جوزه صاحب هذا القيل. وفرق بعضهم: بأن هذا القول يغاير قول صدر الأفاضل من جهة أن صدر الأفاضل اعتبر أن المعنى: لو أردت أن أبكي تفكرا لبكيته، ولم يعتبر عدم بقاء مادة الدمع، بخلاف هذا القائل؛ فإنه اعتبر أن المعنى: لم يبق في الشوق مادة دمع، وصرت أقدر على بكاء التفكر، فلو شئت أن أبكي تفكرا لبكيت تفكرا، وعلى كل حال فيرد عليهما بما قال الشارح بقوله: «وفيه نظر»، هذا، ولا يخفى أن الفرق لا يخلو عن تعسف، بل الظاهر: أن هذا القيل عين ما قاله صدر الأفاضل، وإنما أعاده الشارح؛ لأجل بيان توجيهه، ولا اعتراض عليه. (العلامة الدسوقي)

(١) قوله: هذا الكلام: [أعني قوله: «فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا».]

(٢) قوله: لأن القدرة إلخ: يقال في تقريره: إن القدرة على بكاء التفكر وإن لم تتوقف في حد ذاتها على حالة عدم إبقاء الشوق غير الخواطر، بل كما تجامعه تجامع القدرة على البكاء بالدمع، لكنها باعتبار التخصيص بتلك الحالة ونفي ما عداها من القدرة على بكاء الدمع، والدم تتوقف على ذلك، وهذا هو الذي أراده ذلك القائل، كما يدل عليه قوله: «أي لم يبق في الشوق مادة الدمع إلخ»، ولأجل إمكان رد النظر الذي قاله الشارح بما علمت من البحث قال الشارح: «فافهم». (دسوقي)

(٣) قوله: متعلق بتوهم: أي إن توهم المخاطب في ابتداء الكلام أن المتكلم أراد غير المراد، فيندفع بحذف المفعول، ويجوز تعلقه بـ«دفع» أيضا، لكن الأول هو المناسب، كما يأتي في المتن. (من قي وج)

(٤) قوله: وكم ذدت: قد يروى بصيغة الخطاب، وهو الظاهر، وقد يروى بصيغة المتكلم، فحينئذ لا يكون مدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا، ويفتخر بحسن صبره على الوقائع والبلايا. (كذا قال الجلبي)

(٥) قوله: من تحامل حادث: التحامل هو الظلم، وإضافته إلى «الحادث» إما حقيقية، أي: كم دفعت مِن تعدي الحوادث الدهرية علي، أو إن الإضافة بيانية، أي من الظلم الذي هو حادث الزمان، وعلى هذا فجعل حادث الزمان ظلما؛ مبالغة كـ«رجل عدل». (دسوقي)

(٦) قوله: وكم خبرية: وجعلها استفهامية محذوفة المميز -أي كم مرة أو زمانا؛ لادعاء الجهل بعدده لكثرته- تعسف. (تجريد)

(٧) قوله: لئلا يلتبس إلخ: أي المميز بالمفعول لذلك الفعل المتعدي؛ لأنه إذا فصل بين «كم» الخبرية ومميزها وجب نصبه، فيلتبس بمفعول ذلك الفعل، فوجب الإتيان بـ«من»؛ لئلا يلتبس بالمفعول. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: وقيل المميز محذوف: أي و«كم» خبرية على حالها، وقوله: زائدة أي في الإثبات على مذهب الأخفش، و«تحامل» مفعول لـ«ذدت» على هذا، والجملة خبر عن «كم»، والرابطة محذوف، أي مرات كثيرة دفعت ظلم الحوادث منها. (قي)

(٩) قوله: حززن: الجملة في محل خبر، صفة لـ«أيام» أي من وصف الأيام أنهن حززن إلخ. ويحتمل أن يكون ضمير «حززن» للسورة، فتكون الجملة صفة لها، وأتي بضمير الجمع نظرا إلى أن لكل يوم سورة، أو أن المضاف اكتسب الجمعية من المضاف إليه. (قي)

(١٠) قوله: فحذف المفعول إلخ: فيه أن هذا الغرض من دفع التوهم ابتداء لا يتوقف على الحذف، بل يمكن حصوله مع ذكر المفعول أيضا، لكن مع تأخير المفعول أي اللحم عن قوله: «إلى العظم». وجوابه: أنه لا يجب في النكتة أن تكون مطردة منعكسة، فحصولها مع شيء لا ينافي أن تحصل مع شيء آخر، وأيضا تأخر المفعول بلا واسطة -وهو اللحم- عن المفعول بواسطة -وهو العظم- خلاف الظاهر. (تجريد)

(١١) قوله: وإما لأنه أريد إلخ: أي يحذف المفعول إما للبيان بعد الإبهام، وإما لأن المفعول المحذوف أريد ذكره ثانيا، أي في محل ثان مع فعل آخر، وليس المراد أنه أريد ذكره ذكرا ثانيا؛ لأنه لم يذكر أولًا، إلَّا أن يقال: المقدر كالمذكور. (قي)

(١٢) قوله: على صريح لفظه: رد بأن ذكر المفعول أولًا لا ينافي ذكره ثانيا، غايته أنه وضع المظهر موضع المضمر؛ لكمال العناية به. وأجيب بأن الحذف في المفعول أكثر من الوضع المذكور على أنه يوهم تعدد المثل في الشعر الآتي؛ لأنه نكرة أعيدت نكرة، فيكون المعنى: قد طلبنا لك مثلا، فلم نجد لك مثلا آخر مخالفا للمطلوب، وإنما وجدنا المطلوب، وهو فاسد. (من دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: إظهارا إلخ: علة لإرادة الإتيان بصريح اسمه ثانيا، وأما نكتة الحذف أولًا فلأنه مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزمه التكرار. (تجريد)

(١٤) قوله: ضميره: [لأن الضمير يحتمل أن يعود على شخص آخر. (ق)]

كقوله: شعر:
البحتري في مدح المعتز

قد طلبنا، فلم نجد لك في السو ... دد والمجد والمكارم مثلا
السيادة — جمع «مكرمة»، بفتح الميم وضم الراء. (تح)

أي قد طلبنا لك مثلا، فحذف «مثلا»؛ إذ لو ذكره لكان المناسب[١]: «فلم نجده»، فيفوت الغرض[٢]، أعني إيقاع عدم الوجدان[٣] على صريح لفظ المثل، ويجوز[٤] أن يكون السبب في حذف مفعول «طلبنا» ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدًا[٥] إلى المبالغة في التأديب، حتى كأنه[٦] لا يجوز وجود المثل له ليطلبه؛ فإنَّ العاقل لا يطلب[٧] إلَّا ما يجوز وجوده.
ففيه تنازع وإعمال للثاني. (تح) — أي بالضمير — متعلق بـ«المواجهة»

وإمَّا للتعميم في المفعول مع الاختصار، كقولك: قد كان منك ما يؤلم، أي كلَّ أحد بقرينة[٨] أنَّ المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وإن أمكن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكن يفوت الاختصار حينئذٍ، وعليه[٩] أي وعلى حذف المفعول للتعميم مع الاختصار ورد قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ أي جميعَ عباده[١٠]، فالمثال الأول[١١] يفيد العموم مبالغة[١٢]، والثاني[١٣] تحقيقًا.
أي المحذوف — من «الإيلام» — أي حين ذكر المفعول — وهو الجنة — من «الورود» لا من «الإيراد» — (يونس: ٢٥). — أي السلامة من الآفات. (ق) — هو «قد كان منكر ما لم يؤلم» — أي يفيد العموم حقيقة

وإمَّا لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره. وفي بعض النسخ: «عند قيام قرينة»، وهو تذكرة[١٤] لما سبق، ولا حاجةَ إليه[١٥]. وما يقال من أنَّ المراد[١٦] عند قيام قرينة دالة على أنَّ الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد؛ لأنَّ هذا المعنى[١٧] معلوم، ومع هذا جارٍ في سائر الأقسام، فلا وجهَ[١٨] لتخصيصه بمجرد الاختصار[١٩]، نحو: أصغيتُ إليه أي أذني[٢٠].
أي على المفعول — في المفعول — كالتخصيص — من جانب المصنف — وليس المراد عند قيام قرينة دالة على المفعول المحذوف — أي مع كونه معلوما — أي في باقي أقسام الحذف — أي لتخصيص قوله: «عند قيام قرينة» — الإصغاء: گوش داشتن

---

(١) قوله: لكان المناسب إلخ: أي نظرا إلى الكثير، وهو عدم الإظهار موضع الإضمار. (دسوقي)

(٢) قوله: فيفوت الغرض إلخ: لأن الفعل الثاني -وهو «نجد»- ليس واقعا على صريح لفظ المفعول بل على ضميره، وإنما كان الغرض هو ما ذكر؛ لأن الآكد في كمال مدح الممدوح نفي وجدان مثله على وجه لا يتوهم فيه، بل ولا يخطر بالبال أن الذي نفي وجدانه غير المثل، ولا شك أن الضمير من حيث هو محتمل لذلك أي نفي وجدان غير المثل؛ لاحتمال رجوع الضمير لشيء آخر غير المثل، وإن تعين المعنى بالمقام والمراد، ولكن المبالغة في المدح لا يناسبها إلا ما لا يأتيه الباطل بوجه ولو تخييلا. (دسوقي)

(٣) قوله: عدم الوجدان: [الأولى إيقاع الوجدان المنفي. (ق)]

(٤) قوله: ويجوز إلخ: ويجوز أيضا أن يكون السبب في حذفه البيان بعد الإبهام؛ لأنه أبهم المطلوب أولا، ثم بين أنه المثل. (دسوقي)

(٥) قوله: قصدا: علة الترك، أي إنما ترك الشاعر مواجهة الممدوح بطلب مثل له؛ لقصده المبالغة في التأدب تعظيما له. (قي)

(٦) قوله: حتى كأنه إلخ: أي ولو قال: «طلبنا لك مثلا» لكان ذلك مشعرا بتجويزه وجود المثل؛ لأن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده، والغرض الذي يناسب المبالغة في المدح إحالة المثل بترك التصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده. (دسوقي)

(٧) قوله: فإن العاقل لا يطلب إلخ: اعترض عليه بأن العاقل يقع منه التمني، وهو طلب متعلق بالمحال، فلا يتم قولكم: «إن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده». قلت: المراد بالطلب هنا: الطلب بالفعل، وهو الحب القلبي المقرون بالسعي، وأما التمني فهو عبارة عن مجرد حب القلب، فمن ثم تعلق بالمحال. (دسوقي)

(٨) قوله: بقرينة إلخ: أي المبالغة في الوصف بالإيلام، فيكون هذا المقام قرينة على إرادة العموم في ذلك المفعول، وأنه ليس المراد «ما يؤلمني» أو «يؤلم بعض الناس» أو نحو ذلك. (دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: وعليه: [فيه إشارة إلى التفاوت بين المثالين.]

(١٠) قوله: جميع عباده: إنما قدر المفعول هنا عاما؛ لأن الدعوة من الله إلى دار السلام بسبب التكليف عامة لجميع العباد المكلفين، إلا أنه لم يُجب منهم إلا السعداء. بخلاف الهداية بمعنى الدلالة الموصلة؛ فإنها خاصة، ولهذا أطلق الدعوة في هذه الآية، وقيد الهداية في قوله بعد ذلك: ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ (يونس: ٢٥). (قي)

(١١) قوله: فالمثال الأول: أي «قد كان منك ما يؤلم»، وهذا بيان من الشارح للتفاوت بين المثالين. (تجريد)

(١٢) قوله: مبالغة: أي حالة كون العموم مبالغة، وذلك؛ لأن إيلام كل أحد من شخص واحد محال عادة على وجه الحقيقة. (ق)

(١٣) قوله: والثاني: [أي ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾.]

(١٤) قوله: تذكرة إلخ: أي مذكرة ومنبهة على ما سبق، وهو قوله: «وإلا وجب التقدير بحسب القرائن»؛ خوف أن يغفل عنه. (ق)

(١٥) قوله: ولا حاجة إليه: [أي لا فائدة فيه غير التذكرة.]

(١٦) قوله: أن المراد: [أي مراد المصنف من قيام قرينة.]

(١٧) قوله: لأن هذا المعنى إلخ: وهو كون المراد القرينة الدالة على خصوص النكتة التي هي مجرد الاختصار. وقوله: «معلوم» أي فلا حاجة للنص عليه. وقد يقال: إن كان المراد أنه معلوم من المتن ففيه أنه لم يعلم، وإن كان المراد أنه معلوم من خارج ففيه أنه لا يعترض بالعلم من خارج، فكان الأولى للشارح الاقتصار على الوجه الثاني -أعني قوله: «جار في سائر الأقسام»- ثم إن قوله: «معلوم» يفيد أنه لا بد من قرينة على أن الحذف للنكتة الفلانية كالاختصار، وهو كذلك. (دسوقي)

(١٨) قوله: فلا وجه: وقد يقال: له وجه، وهو أن مجرد الاختصار ضعيفة لا يصار إليها إلا إذا تعينت، ونظير ذلك ما مر في ذكر المسند إليه، حيث علل بالأصالة، وقيد الشارح ذلك بقوله: «ولا مقتضي للعدول عنه». (دسوقي)

(١٩) قوله: الاختصار: [دون غيره من نكات الحذف. (ق)]

(٢٠) قوله: أي أذني: إنما قدر المفعول هكذا؛ لأن الإصغاء مخصوص بالأذن. (دسوقي)

وعليه[١] أي على الحذف بمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ (الأعراف:١٤٣) أي ذاتك. وههنا بحث[٢]، وهو أنَّ الحذف للتعميم مع الاختصار إن لم يكن[٣] فيه قرينة دالة على أنَّ المقدر عام، فلا تعميمَ أصلا، وإن كانت[٤] فالتعميم من عموم المقدر، سواء حذف أو لم يحذف، فالحذف لا يكون[٥] (ولا يفيد التعميم) إلَّا لمجرد الاختصار.

وإمَّا للرعاية على الفاصلة[٦] (أي المحافظة)، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ٢ مَا وَدَّعَكَ (أي ما تركك) رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ (ما أبغضك) ٣﴾ (الضحى:١-٣)، أي ما قلاك[٧]، وحصول الاختصار أيضًا ظاهر[٨].

وإمَّا لاستهجان ذكره أي ذكر المفعول، كقول عائشة رضي الله عنها: ما رأيتُ منه[٩] أي مِن النبي ﷺ، ولا رأى مني، أي العورة (هو الاستقباح).

وإمَّا لنكتة أخرى كإخفائه، أو التمكُّن من إنكاره[١٠] إن مسَّت إليه[١١] (أي إخفاء المفعول) حاجة، أو تعينه حقيقةً[١٢] (أي تعين المفعول) أو ادعاءً أو نحو ذلك[١٣].

وتقديم مفعوله[١٤] أي مفعول الفعل ونحوه أي نحو المفعول من الجار والمجرور (نحو «في الدار صليت») والظرف (نحو «عند زيد جلست») والحال (نحو «راكبا جئت») وما أشبه[١٥] ذلك، عليه أي على الفعل، لردِّ الخطأ[١٦] في التعيين، كقولك: "زيدًا عرفت" لمن اعتقد أنك عرفتَ إنسانا، وأصاب في ذلك[١٧]، واعتقد أنه غير زيد (أي مع الاعتقاد الأول)، وأخطأ فيه، وتقول لتأكيده[١٨] أي تأكيد هذا الرد[١٩] (المسمى بقصر القلب): ....

---

(١) قوله: وعليه: إنما قال: «وعليه»، ولم يقل: «ونحوه»؛ للتفاوت بين قرينتي المثالين؛ فإن القرينة في الأول لفظ الفعل -وهو «أصغيت»-، وفي الثاني جواب الطلب. (ق)

(٢) قوله: وههنا بحث: [أي في قول المصنف: «وإما للتعميم مع الاختصار». (ق)]

(٣) قوله: إن لم يكن: [وذلك بأن لا يكون هناك قرينة غير الحذف بأن يقال: «قد كان منك ما يؤلم». (قي)]

(٤) قوله: وإن كانت: [بأن يذكر في الكلام «كل أحد»، ثم يقال: «قد كان منك ما يؤلم». (قي)]

(٥) قوله: فالحذف لا يكون إلخ: أي فلا يفيد حذف المفعول بالتعميم أصلا، فكيف يصح قوله: «وإما للتعميم مع الاختصار»؟ وأجاب الشارح في «شرح المفتاح» عن هذا باختيار الشق الأول من الترديد، وهو أنه لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام، وقوله: «فلا تعميم أصلا» ممنوع؛ لأنه إذا لم يكن قرينة على ذلك يحمل ذلك المحذوف على العموم في المقام الخطابي؛ حذرا من ترجيح خاص على خاص آخر بلا مرجح، فللحذف مدخل في تقديره عاما؛ لأنه توصل به إلى تقديره عاما في ذلك المقام. وفيه نظر؛ لأن العموم حينئذ مستفاد من المقام الخطابي، لا من الحذف، وأجيب بأن العموم ما في المقام الخطابي مستفاد من المقام والحذف جميعا، فيكون للحذف دخل في العموم في الجملة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: على الفاصلة: وفيه: أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله، فإن التزم فيه الختم بحرف فهو سجعة أيضا، فهي أخص من الفاصلة، والمحافظ عليه بحذف المفعول الحرف الأخير من ذلك الكلام، وهو الروي. وأجيب بأن في الكلام حذف مضاف، أي المحافظة على روي الفاصلة. (دسوقي)

(٧) قوله: أي ما قلاك: فحذف المفعول، ولم يقل: «ما قلاك»؛ للمحافظة على روي الفاصلة؛ لتوافق ما قبلها وما بعدها. (دسوقي)

(٨) قوله: وحصول الاختصار أيضا ظاهر: يريد أنه لا مدافعة بين ما ذكره المصنف وقول «الكشاف»: «إن الحذف في هذه الآية للاختصار»؛ إذ لا تزاحم في النكات، فيجوز اجتماع عدة من الأغراض في مثال واحد. وذكر السيد الصفوي وجها أحسن مما ذكره المصنف والكشاف في الآية، وهو ترك مواجهته عليه السلام بإيقاع «قلى» الذي معناه: «أبغض» على ضميره وإن كان منفيا؛ لأن النفي فرع الإثبات في التعقل، ولم يفعل ذلك في «ودعك»، بل أوقع على ضميره ﷺ؛ لأن لفظ «ودع» ليس كلفظ «قلى»؛ لأن «ودع» معناه: ترك، وهو لا يستلزم البغض. (دسوقي)

(٩) قوله: ما رأيت منه: صدرُ الحديث. «كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ما رأيت منه، ولا رأى مني»، أي ما رأيت منه العورة، ولا رآها مني، ويمكن أن الحذف هنا إشارة لتأكيد أمر ستر العورة حسا من حيث إنه قد ستر لفظها على السامع؛ ليكون الستر اللفظي موافقا للستر الحسي. (دسوقي)

(١٠) قوله: أو التمكن من إنكاره: كأن يقال: «لعن الله»، ويراد زيد عند قيام القرينة، فيحذف المتكلم ذلك المفعول؛ ليتمكن من الإنكار عند الضرورة. (من ق)

(١١) قوله: إليه: [إلى ما ذكر من الإخفاء والإنكار.]

(١٢) قوله: أو تعينه حقيقة: كما يقال: «نحمد ونشكر»، أي الله تعالى؛ لتعين أنه المحمود والمشكور حقيقة. وقوله: «أو ادعاء»، كما يقال: «نخدم ونعظم»، والمراد: الأمير؛ لادعاء تعينه، وأنه لا يستحق ذلك في البلد غيره. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو نحو ذلك: أي كإيهام صونه عن اللسان، كقولك: «نمدح ونعظم»، وتريد محمدا ﷺ عند قيام القرينة، وكإيهام صون اللسان عنه، كقولك: «لعن الله وأخزى»، وتريد الشيطان. (الدسوقي)

(١٤) قوله: وتقديم مفعوله: هذا هو المطلب الثاني من مطالب هذا الباب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم معمول الفعل عليه، وإنما لم يعبر بمعموله؛ ليستغني عن «ونحوه»؛ لأن الكلام السابق مفروض في المفعول؛ لأنه الأصل في المعمولية. (دسوقي)

(١٥) قوله: وما أشبه: من جميع معمولات الفعل التي يجوز تقديمها على الفعل، كالمفعول له ومعه وفيه والتمييز. وخرج بقولنا: «التي يجوز إلخ» الفاعل؛ فإنه لا كلام لنا فيه؛ لأنه عند تقديمه لا يكون معمولا للفعل بل مبتدأ. (دسوقي)

(١٦) قوله: لرد الخطأ: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده تعين مفعول الفعل ونحوه، فيكون القصر قصر قلب، كما يصرح به قوله: «لمن اعتقد إلخ». (دسوقي)

(١٧) قوله: في ذلك: [أي في اعتقاده المعرفة لإنسان ما.]

(١٨) قوله: لتأكيده: [أي إذا لم يكتف المخاطب بالرد الأول. (قي)]

(١٩) قوله: أي تأكيد هذا الرد: قال في «الأطول»: أي تأكيد هذا التقديم لا تأكيد رد =

زيدًا عرفت لا غيره[١]، وقد يكون[٢] لردِّ الخطأ في الاشتراك،[٣] كقولك: «زيدا عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت زيدا وعمرا، وتقول لتأكيده: «زيدًا عرفت وحده»[٤]، وكذا في نحو: «زيدًا أكْرِم[٥]، وعَمرًا لا تُكرِم» -أمرًا ونهيًا-، فكان الأحسن[٦] أن يقول[٧]: «لإفادة الاختصاص»، ولهذا أي ولأنَّ التقديم لردِّ الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما، لا يقال[٨]: «ما زيدًا ضربت ولا غيره»؛ لأنَّ التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تحقيقًا لمعنى الاختصاص[٩]، وقولُك: «ولا غيره» ينفي ذلك، فيكون مفهوم التقديم مناقضًا لمنطوق «لا غيره»، نعم، لو كان التقديم لغرض آخر[١٠] غير التخصيص لجاز «ما زيدًا ضربت ولا غيره» وكذا «زيدًا ضربت وغيره»[١١]. ولا «ما زيدًا ضربت، ولكن أكرمته»؛ لأنَّ مبنى الكلام[١٢] ليس على[١٣] أنَّ الخطأ واقع في الفعل بأنه الضرب، حتى ترده إلى الصواب بأنه الإكرام، وإنَّما الخطأ في تعيين المضروب، فالصواب أن يقال: «ما زيدًا ضربت ولكن عمرا»،

وأمَّا نحو: زيدًا عرفته[١٤] فتأكيد إن قُدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب، أي عرفتُ زيدا عرفته[١٥]، وإلَّا فتخصيص[١٦] أي زيدًا عرفت عرفته؛ لأنَّ المحذوف المقدر كالمذكور، فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في إفادة الاختصاص، كما

(حواشٍ بين السطور: أي تقديم المفعول - أي لتأكيد ذلك الرد - أي إصابة المخاطب - أي تقديم المفعول - الذي دل عليه التقديم - أي وقوع الضرب على غير زيد - والجمع بين المتناقضين باطل - كالاهتمام - أي «ما زيدا ضربت» - الباء للتصوير أو بمعنى «في» - فقط بلا تخصيص - مرتبط بقوله: «كقولك: زيدا عرفت». (تج) - أي ذو تأكيد. (تج) - أي فالكلام ذو تخصيص)

= الخطأ؛ لأن المؤكد في المتعارف هو المفيد الأول لا مفاده، ألا ترى أنك تجعل في «جاء زيد زيد» الثاني تأكيدا للأول، فلا يغرنك قول الشارح المحقق: «أي تأكيد هذا الرد». (تجريد)

(١) قوله: لا غيره إلخ: إنما كان «لا غيره» تأكيدا له؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم «زيدا عرفت». (دسوقي)

(٢) قوله: وقد يكون إلخ: أي إن تقديم المفعول قد يكون لرد الخطأ في الاشتراك، وأشار الشارح بهذا الاعتراض على المصنف حيث ذكر أن التقديم يفيد قصر القلب، ولم يذكر إفادته لقصر الإفراد، مع أنه قد يفيده، والاقتصار على ذكر الشيء في مقام البيان يفيد الحصر. (دسوقي)

(٣) قوله: في الاشتراك: [أي لرد المتكلم خطأ المخاطب في اعتقاده الاشتراك في مفعول الفعل، ويسمى ذلك الرد بقصر الإفراد. (ق)]

(٤) قوله: زيدا عرفت وحده: وإنما كان «وحده» مؤكدا؛ لأن منطوقه موافق لمفهوم «زيدا عرفت»، وترك المصنف والشارح بيان إفادة التقديم قصر التعيين مع أنه يفيده، كما يستفاد من «المطول»، كأن تقول: «زيدا عرفت» لمن اعتقد أنك عرفت إنسانا، ولكنه جاهلٌ لعينه وشاكٌّ في ذلك. (دسوقي)

(٥) قوله: وكذا في نحو زيدا أكرم إلخ: أشار بذلك إلى أن رد الخطأ في قصري القلب والإفراد كما يكون في الإخبار يكون في الإنشاء، فنحو: «زيدا أكرم وعمرا لا تكرم»، يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام مختص بغير عمرو، أو الأمر به مختص بغير زيد في قصر القلب، وكذا يقال ذلك ردا على من اعتقد أن النهي عن الإكرام أو الأمر بالإكرام مستوٍ فيه زيد وعمرو في قصر الإفراد. (دسوقي)

(٦) قوله: فكان الأحسن إلخ: ليدخل فيه القصر بأنواعه الثلاثة، ويدخل فيه نحو: «زيدا أكرم وعمرا لا تكرم»؛ فإن اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تكلف، وإنما عبر بـ«الأحسن» دون «الأصوب»؛ لأن الاعتذار عن المصنف ممكن بأنه لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك وما يتعلق به من التأكيد بـ«وحده»؛ اعتمادا على المقايسة بما سبق، ولم يعمم بحيث يتناول الإنشاء؛ لأن كلامه في مبحث الخبر. (كذا في التجريد)

(٧) قوله: الأحسن أن يقول: [مكان قوله: «لرد الخطأ في التعيين»]

(٨) قوله: لا يقال: [أي عند إرادة الرد على المخاطب في اعتقاده وقوع الضرب منك على زيد. (قي)]

(٩) قوله: الاختصاص: أي اختصاص نفي الضرب بزيد وثبوته لغيره. (تجريد وغيره)

(١٠) قوله: نعم لو كان التقديم لغرض آخر: كالاهتمام به في نفي الفعل عنه، أو الاستلذاذ بذكره من غير إرادة الإعلام بثبوت الفعل لغيره، فيجوز «ما زيدا ضربت ولا غيره»، وذلك؛ لأنه ليس في التقديم ما ينافي النفي عن الغير؛ لأن المعنى المفاد بالتقديم -وهو الاهتمام مثلا- يصح معه النفي عن الغير وثبوته، وأشار الشارح بذلك إلى أن التقديم لا يلزم أن يكون للاختصاص، بل ذلك هو الغالب، وقد يكون لأغراض أخر، كما سيأتي. (قي)

(١١) قوله: وكذا زيدا ضربت وغيره: أي إنه مثل «ما زيدا ضربت ولا غيره» في المنع عند التخصيص، وفي الجواز عند قصد غير التخصيص؛ لأن التخصيص يفيد نفي مشاركة الغير، والعطف يفيد ثبوت المشاركة، وهو تناقض، فإن جعل التقديم للاهتمام أو الاستلذاذ جاز ذلك؛ إذ ليس في التقديم ما ينافي مقتضى العطف. (من دسوقي)

(١٢) قوله: مبنى الكلام: [هو الذي ذكر لأجله الكلام.]

(١٣) قوله: ليس على إلخ: أي والاستدراك بـ«لكن» يفيد أن مبنى الكلام على أن الخطأ واقع في الفعل الذي هو الضرب، فيكون في الكلام تدافع؛ إذ أوله يقتضي عدم الخطأ في الفعل، وآخره يقتضي الخطأ فيه، ولو أريد الخطأ في الفعل لقيل: «ما ضربت زيدا ولكن أكرمته» بلا تقدم المفعول. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأما نحو زيدا عرفته إلخ: أي إنَّ ما تقدم من أنَّ «زيدا عرفت» مفيد للاختصاص قطعا، محله ما لم يكن هناك ضمير الاسم السابق يشتغل الفعل بالعمل فيه، وأمَّا إذا كان هناك اشتغال فتأكيد إن قدر إلخ. وفي هذا رد على صاحب «الكشاف» حيث جزم بأن «زيدا عرفته» للتخصيص فقط. (دسوقي)

(١٥) قوله: عرفت زيدا عرفته: لأن فيه تكرار الإسناد، وهو يفيد تأكيد الفعل. فإن قلت: كيف يستلزم التفسير التأكيد مع أن المفسر لم يفهم منه، حتى يكون تأكيدا؟ قلت: بعد ذكر المفعول يعلم أن ثم مقدرا بمعناه، والمقدر كالملفوظ، فصار مذكورا مرتين، فالتأكيد لازم للتفسير، يتحقق ذكر مضمونه مرتين، ولو كان أحد المذكورين تقديريا. (من ق)

(١٦) قوله: وإلا فتخصيص: [أي إن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده.] اقتصر على التخصيص، وإن كان فيه تأكيد أيضا؛ لأن التخصيص لازم للتقديم غالبا، فنزل التأكيد مع التقديم هنا منزلة العدم. (تج)

في «بسم الله»، فنحوُ: «زيدًا عرفته»[1] محتملٌ للمعنيين[2]، والرجوع في التعيين إلى القرائن، وعند قيام القرينة الدالّة على أنه للتخصيص يكون أوكد[3] مِن قولنا: «زيدًا عرفت»؛ لما فيه مِن التكرار[4]، وفي بعض النسخ: وأمَّا نحو: [5] ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ[6] فَهَدَيْنَـٰهُمْ﴾ (فصلت:١٧) فلا يفيد إلَّا التخصيص[7]؛ لامتناع أن يقدر الفعل مقدمًا، نحو: أمَّا فهدينا ثمود؛ لالتزامهم[8] وجودَ فاصل بين «أمَّا» و«الفاء»، بل التقدير: «أمَّا ثمود فهدينا فهديناهم» بتقديم المفعول، وفي كون هذا التقديم للتخصيص نظر؛ لأنه قد يكون[9] مع الجهل بثبوت أصل[10] الفعل، كما إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل: ما فعلت بهما؟ فتقول: «أمَّا[11] زيدا فضربته، وأمَّا عمرا فأكرمته»، فليتأمل[12].

وكذلك أي ومثل «زيدًا عرفت» في إفادة التخصيص قولك: «بزيد مررت» في المفعول بواسطة لمن اعتقد أنك مررتَ بإنسان وأنه غير زيد، وكذلك «يومَ الجمعة[13] سرت»، و«في المسجد صليت»[14]، و«تأديبًا[15] ضربته»، و«ماشيًا[16] حججت».

والتخصيص[17] لازم للتقديم[18] غالبًا، أي لا ينفكُّ عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق[18]، وإنَّما قال: «غالبًا»؛ لأنَّ اللزوم الكلي غير متحقق فيه؛ إذ التقديم قد يكون لأغراض أخر، ....

[حواشي بين السطور: تشبيه في إفادة الاختصاص. (ق) — أي تعيين كون التقديم للتأكيد أو التخصيص. (ق) — أي «زيدا عرفته» — بخلاف «زيدا عرفت» — لا بمجرد التأكيد — على المفعول — ولو قدر الفعل مقدما يكون لمجرد التأكيد — فيفيد التخصيص — أي الحاصل مع «أما» — بل هو لإصلاح اللفظ. (ق) — ومع الجهل بذلك لا معنى للقصر. (ج) — إشارة إلى دقته وحسنه. (تج) — بواسطة حرف الجر — وأصاب في ذلك — أخطأ في هذا — في ظرف الزمان — في المكان — في المفعول له — في الحال — أي لتقديم ما حقه التأخير. (ج) — التخصيص — غير التخصيص]

---

(١) قوله: فنحو: زيدا عرفته: أعاده وإن كان هو معنى كلام المتن؛ ليرتب عليه قوله: «والرجوع» إلى آخره. (دسوقي)

(٢) قوله: محتمل للمعنيين: هما التأكيد والتخصيص، فعلى احتمال التأكيد يكون الكلام إخبارا بمجرد معرفة متعلقة بزيد، وعلى احتمال التخصيص يكون الكلام إخبارا بمعرفة مختصة بزيد؛ ردا على من زعم تعلقها بعمرو مثلا دون زيد، أو زعم تعلقها بهما. وقال في «المطول»: يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد، فيفهم منه أنه إذا كان للتأكيد لا يكون للتخصيص، وإذاكان للتخصيص يكون للتأكيد أيضا. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: يكون أوكد: أي زائدا في التأكيد من قولنا: «زيدا عرفت»، وهذا يقتضي أن «زيدا عرفت» فيه تأكيد، وليس كذلك بل لمجرد الاختصاص، كما تقدم، فالأولى أن قول: يكون مفيدا للتأكيد أيضا؛ لما فيه من التكرار. وأجيب بأن التخصيص يستلزم التأكيد، بخلاف العكس؛ إذ ليس التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد. (دسوقي)

(٤) قوله: لما فيه من التكرار: أي تكرار الإسناد المفيد للتأكيد وإن كان غير مقصود منه التأكيد بل التفسير. (الدسوقي بزيادة)

(٥) قوله: وأما نحو: [هذا مقابل لقوله: نحو زيدا عرفته. (تج)]

(٦) قوله: وَأَمَّا ثَمُودُ إلخ: المراد به كل تركيب تقدم فيه المشغول عنه متصلا لـ«أما» التي هي بمعنى «مهما يكن»، وهذا تخصيص للمسألة السابقة التي هي من باب الاشتغال، وحاصله: أنه كما ذكر أن نحو «زيدا عرفته» محتمل للتأكيد والتخصيص ربما يتوهم أن نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ﴾ (فصلت: ١٧) بنصب «ثمود» على القراءة الشاذة يحتملهما، دفع ذلك المتوهم بأنه متعين للتخصيص لتعين التقدير مؤخرا هكذا: «وأمَّا ثمود فهدينا هديناهم»، وأمَّا على قراءة الرفع فالتقديم مفيد لتقوي الحكم بتكرر الإسناد. (دسوقي)

(٧) قوله: فلا يفيد إلا التخصيص: أي دون مجرد التأكيد، فالحصر بالنسبة إلى مجرد التأكيد، فلا يرد أن مع كل تخصيص تأكيدا. (تجريد)

(٨) قوله: لالتزامهم إلخ: فيه بحث، وهو أنه لم لا يجوز أن يقدر الفعل مقدما بدون الفاء هكذا: «أما هدينا ثمود فهديناهم»، فيحصل الفصل بين «أما» والفاء، ويكون التركيب حينئذٍ مفيدا للتأكيد. وأجيب بأن الفعل المقدر هو الجواب، والمذكور إنما هو مفسر له، وجواب «أما» لا بد من اقترانه بالفاء، فلا يجوز أن يقدر بدونها، وإلا لزم خلو الجواب عن «الفاء»، وهو لا يجوز. (دسوقي)

(٩) قوله: لأنه قد يكون إلخ: أي التقديم قد يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، ومع الجهل بذلك لا يتأتى التخصيص؛ لأنه إنما يكون عند العلم بأصل الفعل، وأيضا لو كان التقديم في هذه الآية مفيدا للتخصيص -كما قال المصنف-: لاقتضى أنه ليس أحد من الكفار هُدي -أي دل على الطريق الموصل- واستحب العمى على الهدى غير ثمود، وليس كذلك. وفي «عقود الجمان» وشرحه: أن شرط إفادة التقديم التخصيص أن لا يكون لإصلاح التركيب، مثل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَـٰهُمْ﴾ (فصلت: ١٧)، وحينئذ ففي كون هذا التقديم للتخصيص نظر من هذا الوجه أيضا، وفي قول الشارح: «لأنه قد يكون مع الجهل» إشعار بأنه قد يكون مع العلم أيضا، وحينئذ فمنازعة الشارح للمصنف إنما هي في كلية كون التقديم الحاصل مع «أما» للتخصيص. (دسوقي)

(١٠) قوله: بثبوت أصل إلخ: [فيكون المقصود بالكلام: إثبات أصل الفعل.]

(١١) قوله: فتقول: أما إلخ: أي فالسائل جاهل بالفعل، وأنت لم ترد التخصيص، بل أردت بيان ما تعلق بهذين الرجلين، فالغرض من التركيب المذكور -أعني قولك: «أما زيدا إلخ»- إفادة أصل الفعل المتعلق بهما، والتقديم فيه؛ لإصلاح اللفظ بالفصل بين «أما والفاء». (دسوقي)

(١٢) قوله: فليتأمل: أي في هذا البحث؛ ليظهر لك أنه ليس الغرض من الآية بيان أن ثمود هدوا، فاستحبوا العمى على الهدى دون غيرهم؛ ردا على من زعم انفراد غيرهم بذلك أو مشاركته لهم، كما قال المصنف؛ لأن من المعلوم أن الكفار كلهم كذلك، وإنما الغرض بيان أن أصل الهداية أي الدعوة للحق حصلت لهم، والإخبار بسوء صنيعهم؛ ليعلم أن إهلاكهم كان بعد إقامة الحجة عليهم. (دسوقي)

(١٣) قوله: يوم الجمعة سرت: هذا يقال ردا على من اعتقد أن سيرك في غير يوم الجمعة. (ق)

(١٤) قوله: وفي المسجد صليت: يقال ردا على من اعتقد أنك صليت في غير المسجد.

(١٥) قوله: وتأديبا إلخ: يرد به على من اعتقد أن سبب الضرب العداوة مثلا. (دسوقي)

(١٦) قوله: وماشيا: يرد به على من اعتقد أن الحج وقع منك راكبا. (ق)

(١٧) قوله: والتخصيص: اعلم أن الجمهور على أن التخصيص هو الحصر. وقال السبكي: هو غيره. فالتخصيص: قصد المتكلم إفادة السامع خصوص شيء من غير تعرض لغيره بإثبات ولا نفي بسبب اعتناء المتكلم بذلك الشيء وتقديمه له في كلامه، فإذا قلت: «زيدا ضربت» كان المقصود الأهم إفادة خصوص وقوع الضرب على زيد، لا إفادة حصول الضرب منك، ولا تعرض في الكلام لغير زيد بإثبات ولا نفي، وأمَّا الحصر فمعناه: نفي غير المذكور وإثبات المذكور، ويعبر عنه بـ«ما» و«إلا» وبـ«إنما»، فهو زائد على الاختصاص، ولا يستفاد بمجرد التقديم. (تجريد)

(١٨) قوله: للتقديم: [أي لزوما جزئيا] [سواء كان المتقدم مفعولا أو غيره أو بعض المعمولات على بعض. (الدسوقي رحمه الله)]

كمجرد الاهتمام[١] والتبرك والاستلذاذ[٢] وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والسجع[٣] والفاصلة ونحو ذلك، قال الله تعالى[٤]:
أي تعجيل التبرك نحو: محمدا ﷺ أحببت. (ق) نحو: «زيدا أكرمت» في جواب «من أكرمت؟» في غير القرآن في القرآن كتعجيل المسرة والمساءة

﴿خُذُوهُ[٥] فَغُلُّوهُ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ۝٣١ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَٱسْلُكُوهُ۝٣٢﴾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ
فيه الشاهد فيه الشاهد أيضا (الحاقة: ٣٠-٣٣)

لَحَٰفِظِينَ۝١٠[٦]﴾، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ[٧] فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾، وقال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ
(الانفطار: ١٠) (الضحى: ٩،١٠)

أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ[٨] ۝١١٨﴾ إلى غير ذلك ممَّا لا يحسن[٩] فيه اعتبار التخصيص عند مَن له معرفة بأساليب الكلام.
(النحل: ١١٨) جمع «أسلوب»

ولهذا أي ولأن التخصيص لازم للتقديم غالبًا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ[١٠] وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ۝٥﴾، معناه: نخُصُّك بالعبادة والاستعانة
(الفاتحة: ٥)

بمعنى: نجعلك مِن بين الموجودات مخصوصًا بذلك، لا نعبد ولا نستعين غيرك[١١]، وفي ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ۝١٥٨﴾، معناه: إليه
أي العبادة والاستعانة (آل عمران: ١٥٨)

تحشرون لا إلى غيره، ويفيد التقديمُ في الجميع أي في جميع صور التخصيص وراء التخصيص أي بعده[١٢] اهتمامًا بالمقدم[١٣]؛ لأنهم
فالتقدم للاختصاص. (ق) من جهة الاختصاص أو من غيره.

يقدمون الذي شأنُه أهمُّ وهُم ببيانه أعنَى، ولهذا يقدَّر[١٤] المحذوف في «بسم الله» مؤخرًا أي «بسم الله أفعل كذا»؛ ليفيد مع
أشد عناية أي لأجل أن التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام معه. (ق)

الاختصاص الاهتمام؛ لأنَّ المشركين كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم، فيقولون: باسم اللات وباسم العزى، فقصدُ الموحد[١٥] تخصيصُ

اسم الله بالابتداء؛[١٦] للاهتمام والرد عليهم.

وأورد[١٧] ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾، يعني لو كان[١٨] التقديم مفيدًا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل، ويقدم «باسم ربك»؛
أي اعتراض (العلق: ١) أي «اقرأ»

---

(١) قوله: كمجرد الاهتمام: أي كالاهتمام المجرد عن التخصيص نحو: العلم لزمت؛ فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم. (دسوقي)

(٢) قوله: والاستلذاذ: [أي تعجيله نحو: «ليلى أحببت».]

(٣) قوله: السجع: أي السجع من النثر غير القرآن. قوله: «والفاصلة» أي من القرآن؛ لأن ما يسمى في غير القرآن سجعة يسمى في القرآن فاصلة؛ رعاية للأدب؛ لأن السجع في الأصل هدير الحمام إلخ. (دسوقي)

(٤) قوله: قال الله تعالى: [كلها أمثلة لما كان التقدم فيه لغرض آخر غير التخصيص.]

(٥) قوله: خُذُوهُ إلخ: أي يقول الله تعالى لخزنة النار: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ۝٣٠﴾ أي أجمعوا يديه إلى عنقه في الغل، ﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ۝٣١﴾ (الحاقة: ٣١) أي أدخلوه في النار. (دسوقي)

(٦) قوله: وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ: من المعلوم أنه ليس فيه تقديم المعمول على عامله، بل أحد المعمولين على الآخر؛ فإن «عَلَيْكُمْ» خبر «إِنَّ» و«الحافظين» اسمها، فالتقديم لرعاية الفاصلة دون التخصيص؛ لأن المراد الإخبار بأن على الآدميين ملائكة يكتبون، لا الرد على من يعتقد أنهم على غيرهم. (ق، ج)

(٧) قوله: فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ إلخ: التقديم هنا لتصحيح اللفظ؛ لأن «أمّا» لا تليها «الفاء»، ولرعاية الفاصلة أيضا، وليس التقديم هنا للتخصيص؛ لأن المراد: النهي عن قهر اليتيم وانتهار السائل، لا الرد على من زعم أن النهي عن قهر غير اليتيم وانتهار غير السائل. (دسوقي)

(٨) قوله: أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ: التقديم هنا أيضا لرعاية الفاصلة؛ لأن المراد الإخبار بظلمهم أنفسَهم، لا الرد على مَن زعم ظلمهم غير أنفسهم، فظهر لك أن التقديم في الآيات المذكورة لرعاية الفواصل، ولا يخلو عن الاهتمام، ولا يناسب إرادة الحصر فيهما عند من له ذوق ومعرفة بأساليب الكلام. (ق)

(٩) قوله: مما لا يحسن إلخ: نفي الحسن لا يستلزم نفي الصحة، ولهذا حمل صاحب «الكشاف» والقاضي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ۝٣١﴾ (الحاقة: ٣١) على التخصيص، أي لا تصلوه إلا الجحيم، ويمكن حمل الآية: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ۝١١٨﴾ (النحل: ١١٨) على التخصيص بتنزيل ظلمهم على غيرهم بالنسبة إلى ظلمهم أنفسهم منزلة العدم. (تجريد)

(١٠) قوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ إلخ: [كون تقديم «إياك» للاختصاص لا ينافي أنه لرعاية الفاصلة، كما مر. (تجريد)]

(١١) قوله: ولا نستعين غيرك: [وهذا المعنى يفيد أن التقديم للاختصاص.]

(١٢) قوله: أي بعده: أي بعد ذلك التخصيص المفاد للتقديم. وإنما لم يقل: «غيره» مع أنه المراد؛ إشارة إلى تأخره في الاعتبار عن الاختصاص بحسب الرتبة، فبعدية الاهتمام بالنظر إلى أن المقصود بالذات هو التخصيص، والاهتمام تابع له ومتأخر عنه في الاعتبار. (دسوقي)

(١٣) قوله: اهتماما بالمقدم: [سواء كان ذلك من جهة الاختصاص أو من غيرها. (ج)]

(١٤) قوله: يقدر إلخ: أي إنه يقدر ما يتعلق به الجار والمجرور مؤخرا حيث كان ذلك مما له شرف، وكان المقام يناسبه إرادة الاختصاص، كما في «بسم الله»، فإذا قدر مؤخرا أفاد الاختصاص والاهتمام معا، والاهتمام هنا ظاهر؛ لأن الجلالة يهتمّ بها لشرف ذاتها. (دسوقي)

(١٥) قوله: فقصد الموحد إلخ: أي على طريق قصر الإفراد؛ لأن معتقد الكفار أنه يبتدأ باسم الله تعالى وباسم غيره من آلهتهم الباطلة. (تجريد)

(١٦) قوله: بالابتداء: [لو قال: «بالابتداء والاهتمام للرد عليهم» لكان أوضح وأنسب بما قدمه. (تجريد)]

(١٧) قوله: وأورد: أي على أن التقدم يفيد التخصيص والاهتمام. (تجريد)

(١٨) قوله: يعني لو كان إلخ: هذا يدل على أنه إيراد على قوله: «ويفيد التقديم وراء التخصيص اهتماما»، ويرد عليه بأن كون كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته مسلم، لكن إذا ثبت أن الاختصاص مع الاهتمام واجب الرعاية في ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١)، وهو ممنوع، فالوجه أن يكون واردا على قوله: «ولهذا يقدر المحذوف مؤخرا»، كما قرره في شرح «المفتاح» حيث قال: وإذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا، فما بال قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) قدم الفعل فيه؟ والحال أن كلام الله تعالى أحق برعاية ما تجب رعايته. (قي)

لأنَّ كلام الله تعالى أحقُّ برعاية ما يجب رعايته. وأجيبَ بأنَّ الأهم فيه[١]: القراءة؛ لأنها أولُ سورة[٢] نزلت، فكان الأمر بالقراءة[٣]
(في البلاغة — أي نكات)
أهمَّ باعتبار هذا العارض، وإن كان ذكر الله أهمَّ في نفسه، هذا جوابُ صاحب «الكشاف»، وبأنه أي ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ متعلق بـ﴿ٱقۡرَأۡ﴾
(أي باعتبار ذاته — باسمه — أي كونها أول ما نزل)
الثاني، أي هو مفعول[٤] ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الذي بعده، ومعنى[٥] ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ الأول: أوجِد القراءة من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به[٦]، كما في
(فنزل المتعدي منزلة اللازم)
«فلان يعطي»، كذا في «المفتاح»[٧].

وتقديمُ بعض[٨] معمولاته أي معمولات الفعل على بعض؛ إمَّا لأنَّ أصله أي أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر،
(المتقدم)
ولا مقتضِيَ[٩] للعدول عنه أي عن ذلك الأصل، كالفاعل في نحو «ضرب زيد عمرا»؛ لأنه عمدة[١٠] في الكلام، وحقه أن يليَ الفعل،
(لأنه كالجزء للفعل — وهو لزوم الإضمار قبل الذكر رتبة ولفظا)
وإنما قال: في نحو: «ضرب زيد عمرا»؛ لأنَّ في نحو: «ضرب زيدًا غلامُه» مقتضيًا للعدول عن الأصل، والمفعول الأول في نحو
«أعطيتُ زيدًا درهمًا»؛ فإنَّ أصلهِ التقديم؛ لِما فيه مِن معنى الفاعلية، وهو أنه عاطٍ أي آخذ للعطاء[١١]، أو لأنَّ[١٢] ذكره أي ذكر ذلك
(من «عطوت الشيء» أي تناولته. (ق) — بيان للغير)
البعض الذي تقدم أهمُّ، جعل الأهمية[١٣] ههنا قسيمًا لكون الأصل التقديم، وجعلها في المسند إليه شاملًا له ولغيره مِن الأمور
(أي لكون الأصل التقديم — لأن العطف يقتضي المغايرة)
المقتضية للتقديم، وهو[١٤] الموافق لـ«المفتاح»، ولِما ذكره الشيخ عبد القاهر حيث قال: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري
(أي في علة التقدم — الشيخ — تعليلية. (ق))

---

(١) قوله: بأن الأهم فيه: [أي في قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾] الحاصل أن الاهتمام بذكر الله باسمه أمر ذاتي، والاهتمام بالقراءة أمر عارض من حيث إن المقصود من الإنزال حفظ المتوقف على القراءة، فقدم الاهتمام العرضي على الاهتمام الذاتي لاقتضاء المقام الأول؛ لأن رعاية مقتضى المقام أصل البلاغة التي هي أعظم ما وقع به إعجاز القرآن. (من الدسوقي)

(٢) قوله: لأنها أول سورة إلخ: وقيل: أول ما نزل سورة الفاتحة. وقيل: أول ما نزل سورة المدثر. والتحقيق أن الخلاف لفظي؛ لأن أول سورة نزلت بتمامها: سورة الفاتحة، وأول آية نزلت على الإطلاق: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ (العلق: ١) إلى قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ۝﴾ (العلق:٥)، وأولُ آية نزلت بعد فترة الوحي: أولُ «المدثر»، إذا علمت هذا فقول الشارح: «لأنها أول سورة نزلت» فيه مسامحة، والأولى أن يقول: «أول آية نزلت من سورة». (الدسوقي)

(٣) قوله: أي الأمر بالقراءة: دون بيان ملابسها المتوقف على العلم بأصلها. (تجريد)]

(٤) قوله: أي هو مفعول إلخ: أي مفعول به بواسطة الحرف على أن «الباء» للاستعانة أو المصاحبة، ونظير التركيب «بالقلم كتبت» أو «بثيابي ذهبت» هذا هو المتجه. وقيل: مفعول به بلا واسطة في الأصل، فالمعنى: «اقرأ اسم ربك»، وإنما أدخلت «الباء» على ما هو مفعول بلا واسطة دلالة على التكرير والدوام، ونظيره: «بالخطام أخذت» أي أخذت الخطام. (تجريد)

(٥) قوله: ومعنى إلخ: يعني: نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم، وعلى هذا لا يكون «اقرأ» الثاني تأكيدا للأول، بل هو مستأنف استئنافا بيانيا جواب لقوله ﷺ: «كيف أقرأ؟»، وذلك لأن الثاني أخص من الأول ولا تأكيد بين أخص وأعم. (دسوقي)

(٦) قوله: من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به: أي إلى ما تعلقت به القراءة ووقعت عليه، وأما على الجواب الأول فقد اعتبر تعديته إلى مقروء، وهو «اسم ربك»، فتكون «اسم ربك» على الجواب الأول مقروءا به؛ لأنه مستعان به، أو متبرك به في القراءة لا مقروء؛ لأن المراد: «اقرأ القرآن»، أي أوجد القراءة مستعينا أو متبركا باسم ربك. (دسوقي ملخصا)

(٧) قوله: كذا في المفتاح: فيه إشارة إلى أن في الجواب الثاني شيئا، ولعل وجهه أن المتبادر والمناسب أن المطلوب من المصطفى ﷺ قراءة مخصوصة لا إيجاد مطلق القراءة. (تجريد)

(٨) قوله: وتقديم بعض إلخ: هذا هو المطلب الثالث من مطالب هذا الباب، أي من أحوال متعلقات الفعل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، وأراد بمعمولاته كل ما له ارتباط به الشامل للمسند إليه وإن كان الباب معقودا للمتعلقات التي هي ما عدا المسند إليه، والقرينة على هذا قوله: «كالفاعل إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: ولا مقتضي: [مثل اتصال الفاعل بضمير المفعول، نحو: ضرب زيدا غلامه. (قي)]

(١٠) قوله: لأنه عمدة إلخ: أي إنما كان أصل الفاعل التقديم؛ لأنه عمدة في الكلام، أي لا يتقوم الكلام بدونه، بخلاف المفعول، فسقط ما في «الحفيد» من توهم العمدية للمفعول. (من دسوقي)

(١١) قوله: للعطاء: [أي الشيء المعطى مثل الدراهم.]

(١٢) قوله: أو لأن إلخ: كما لو كان تعلق الفعل بذلك المقدم هو المقصود بالذات لغرض من الأغراض فيقدم على المعمول الآخر، كما في المثال الآتي؛ فإن تعلق القتل بالخارجي هو المقصود بالذات؛ ليستريح الناس من أذاه دون تعلقه بالقاتل، ولو كان فاعلا فيذكر أولا؛ لكونه أهم. (دسوقي)

(١٣) قوله: جعل الأهمية إلخ: هذا اعتراض على المصنف حيث خالف صنيعه هنا ما ذكره في «باب المسند إليه»، وذلك؛ لأنه فيما تقدم جعل الأهمية أمرا شاملا لكون الأصل التقديم ولغيره إلخ، حيث قال: «وأما تقديمه فلكون ذكره أهم، إما لأنه الأصل ولا مقتضي للعدول عنه، وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع، وإما لتعجيل المسرة أو المساءة إلخ»، وهنا جعل الأهمية قسيما؛ لكون الأصل التقديم، فمقتضى ما تقدم أن يكون المصنف هنا عطف العام على الخاص بواسطة «أو»، وهو لا يجوز.

وأجاب الشارح عن هذا بالتوفيق بين الكلامين وعدم لزوم العطف المذكور بقوله: فمراد المصنف بالأهمية فيما تقدم: مطلق الأهمية، ومراده بالأهمية هنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم، وتوضيحه: أن الأهمية المطلقة أي الغير المقيدة بذاتية أو عرضية لها أسباب: منها أصالة التقديم، وتمكين الخبر في ذهن السامع، وتعجيل المسرة أو المساءة إلى غير ذلك مما تقدم، فإن كان سببها غير كون الأصل التقديم من تعجيل المسرة أو المساءة أو تمكين الخبر في ذهن السامع فالأهمية عرضية، وإن كان سببها كون الأصل التقديم فالأهمية ذاتية، فالمصنف أراد بالأهمية هنا: الأهمية العارضة المقابلة للأهمية الذاتية، وأراد بالأهمية السابقة في «باب المسند إليه»: مطلق الأهمية الشاملة للذاتية والعرضية، فصح جعله هنا الأهمية قسيما؛ لكون الأصل التقديم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: وهو: أي جعل الأهمية أمرا شاملا لأصالة التقديم وغيره موافق للمفتاح ولما ذكره الشيخ عبد القاهر في «دلائل الإعجاز». (دسوقي)

مجرى الأصل[١] غير العناية والاهتمام[٢]، لكن ينبغي[٣] أن يفسَّر وجه العناية بشيء، ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: «قدم للعناية ولكونه أهم» من غير أن يذكر مِن أين كانت تلك العناية، وبم كان أهمَّ؟ فمراد المصنف[٤] بالأهمية ههنا: الأهمية العارضة[٥] بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه والاهتمام بحاله لغرض من الأغراض، كقولك: «قتل الخارجيَّ[٦] فلان»؛ لأنَّ الأهم في تعلق القتل هو الخارجي المقتول؛ ليتخلَّص الناس مِن شره، أو لأنَّ في التأخير[٧] إخلالًا ببيان المعنى، نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ (غافر: ٨٢)، فإنه لو أخِّر قولُه: «مِن آل[٨] فرعون» عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ لتوهِّم أنه مِن صلة ﴿يَكْتُمُ﴾، أي يكتم إيمانه من آل فرعون، فلم يفهم[٩] أنه أي ذلك الرجلَ كان منهم، أي مِن آل فرعون. والحاصل: أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف، قدم الأول أعني ﴿مُّؤْمِنٌ﴾ لكونه أشرف، ثم الثاني؛ لئلَّا يتوهم خلاف المقصود، أو لأنَّ في التأخير إخلالًا بالتناسب كرعاية الفاصلة، نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ۝٦٧﴾ (طه: ٦٧) بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأنَّ فواصل الآي على الألف.

القصر

في اللغة: الحبس[١٠]، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء[١١] بطريق مخصوص،[١٢] وهو حقيقي وغير حقيقي[١٣]؛ لأنَّ تخصيص

---

(١) قوله: مجرى الأصل: أي القاعدة الكلية، فجعل العناية قاعدة كلية تشمل جميع أغراض التقديم. (تجريد)

(٢) قوله: والاهتمام: عطف تفسير، فجعل الاهتمام كالقاعدة الكلية في مطلق الشمول، وذلك؛ لأن الاهتمام بالشيء صادق بأن يكون من جهة أصالة تقديمه، أو من جهة تمكنه في ذهن السامع، أو من جهة تعجيل المسرة أو المساءة إلخ، وجعله كالقاعدة حيث قال: «يجري مجرى الأصل»، ولم يجعله قاعدة بحيث يقول: «شيئا هو الأصل»؛ لأن شمول القاعدة لجزئياتها وشمول الاهتمام لأسبابه، كما مر. (دسوقي)

(٣) قوله: ينبغي إلخ: علم من كلام الشيخ أنه لا يكفي أن يقال: «قدم هذا الشيء للاهتمام به»، بل لا بد من بيان سبب الاهتمام بأن يقال: «اهتم به»؛ لكون الأصل تقديمه، ولا مقتضي للعدول عن تلك الأصالة، أو لأجل أن يتمكن الخبر في ذهن السامع إلخ. (ق)

(٤) قوله: فمراد المصنف: تفريع على قوله: «وهو الموافق إلخ»، أي إذا كان كلام المصنف الموافق لما في «المفتاح»، ولما ذكره الشيخ: فتعين أن مراد المصنف إلخ. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: الأهمية العارضة: أي لا مطلق الأهمية، بخلاف ما مر في المسند إليه؛ فإن مراده بها: الأهمية المطلقة الشاملة للذاتية والعرضية. والدليل على أن مراد المصنف هنا الأهمية العارضة؛ لما تقرر من أن العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص. (من دسوقي)

(٦) قوله: قتل الخارجي إلخ: [وهو الخارج على السلطان. (تج)] أي يقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض الأهم معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد، وكثر به الأذى فقتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: «قتل الخارجي فلان» بتقديم «الخارجي»؛ إذ ليس للناس فائدة أن يعرفوا قاتله، وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به؛ ليتخلصوا من شره. (إيضاح)

(٧) قوله: أو لأن في التأخير إلخ: أي تأخير ذلك المفعول المقدم إختلالا ببيان المعنى المراد، وذلك بأن يكون التأخير موهما لمعنى آخر غير مراد، فيقدم لأجل التحرز عن ذلك الإبهام. (دسوقي)

(٨) قوله: لو أخر قوله مِّنْ ءَالِ إلخ: فإن قلت: إن تقديم الجار والمجرور على الجملة إذا كان كل منهما نعتا هو الأصل؛ إذ القاعدة عند اختلاف النعوت تقديم النعت المفرد، ثم الظرف، ثم الجملة، وحينئذ فالآية المذكورة مما جرى فيه التقديم على الأصل، لا مما قدم لغرض آخر. يجاب بأن النكات لا تتزاحم، فيجوز تعددها ويرجح بعضها على بعض اعتبار المتكلم، فيجوز أن يقال: «قدم الجار والمجرور»؛ لأنه الأصل لقربه من المفرد؛ لأن الأصل تقديره بالمفرد، وأن يقال: «قدم»؛ لأن في تأخيره إخلالا بالمراد. (دسوقي)

(٩) قوله: فلم يفهم: أنه منهم مع أن المراد إفهام أنه منهم؛ لإفادة ذلك مزيد عناية الله تعالى به، فتأخيره فيه إخلال بالمعنى المقصود. (كذا في التجريد)

(١٠) قوله: الحبس: ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ۝٧٢﴾ (الرحمن: ٧٢)، أي محبوسات فيها. وقال بعضهم: هو في اللغة عدم المجاوزة إلى الغير، فهو من «قصر الشيء على كذا» إذا لم يتجاوز به إلى غيره، لا من «قصرت الشيء: حبسته» بدليل التعبير بـ«على». (قي)

(١١) قوله: تخصيص شيء بشيء: إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معين، فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية. والمراد بتخصيص الشيء بالشيء: الإخبار بثبوت الشيء الثاني للشيء الأول دون غيره، فالقصر مطلقا حقيقيا كان أو إضافيا يستلزم النفي والإثبات، والشيء الأول إن أريد به الموصوف كان المراد بالشيء الثاني الصفة أو بالعكس. (تجريد ودسوقي)

(١٢) قوله: بطريق مخصوص: أي معهود معين عندهم، وهو واحد من الطرق الأربع الآتية في كلامه، واحترز بقوله: «بطريق مخصوص» عن قولك: «زيد مقصور على القيام»، فإنه لا يسمى قصرا في الاصطلاح. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهو حقيقي وغير حقيقي: حاصل ما ذكره الشارح في انقسام القصر إلى حقيقي وغير حقيقي: أن الحقيقي نسبة إلى الحقيقة بمعنى نفس الأمر؛ لأن عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر، وأن الإضافي نسبة للإضافة؛ لأن عدم التجاوز فيه بالإضافة إلى شيء معلوم، وفيه نظر؛ لأن عدم التجاوز في كل من الحقيقي والإضافي بحسب نفس الأمر؛ إذ لا بد في كل منهما من المطابقة لنفس الأمر وإلا كان كاذبا، فلا تظهر مقابلة عدم التجاوز بحسب الإضافة إلى شيء لعدم التجاوز بحسب نفس الأمر كما فعله الشارح. وقال السيد في حواشي المطول: إن الحقيقي نسبة للحقيقة بالمعنى المقابل للمجاز، وأن المراد بالإضافي المجاز بمعنى أن تخصيص الشيء بالشيء بحسب الإضافة إلى شيء معين مجازي له، وفيه نظر أيضا؛ لأن كلا من المعنيين حقيقي للقصر.

فالأولى ما قاله البعض: إن المراد بالحقيقي: ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر بدون ملاحظة حال المخاطب من تردد أو اعتقاد خلاف أو شركة، والإضافي: ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السابق، ومِن ثَم صرَّحوا بأن قصر الإفراد والقلب والتعيين أقسام للقصر الغير الحقيقي؛ لأنه هو الذي يعتبر فيه حال =

الشيء بالشيء إمَّا أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره[١] أصلًا وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن[٢] أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة[٣]، وهو غير حقيقي بل إضافي[٤]، كقولك: «ما زيد إلَّا قائم» بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلًا، وانقسامُه[٥] إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كونَ التخصيص مطلقًا مِن قبيل الإضافات.

وكلٌّ منهما أي مِن الحقيقي وغيره نوعان: قصرُ الموصوف على الصفة، وهو أن لا يتجاوز الموصوف[٦] من تلك الصفة إلى صفة أخرى[٧]، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر، وقصرُ الصفة على الموصوف وهو أن لا يتجاوز تلك الصفة[٨] عن ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوفِ صفاتٌ أخر، والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية، أعني المعنى القائم[٩] بالغير، لا النعت النحوي[١٠] أعني التابع الذي يدل على معنى في متبوعه غير الشمول، وبينهما عموم[١١] من وجه؛ لتصادقِهما[١٢] في مثل: «أعجبني هذا العلمُ»،[١٣] وتفارقِهما في مثل: «العلم حسن»[١٤] و«مررت بهذا الرجل»،[١٥] ....

= المخاطب، وانقسام القصر إلى هذه الأقسام إنما هو باعتبار حال المخاطب، ويمكن أن ينزل كلام الشارح على ذلك وإن كان ظاهر كلامه يأبى عنه، فافهم. (من الدسوقي)

(١) قوله: بأن لا يتجاوزه إلى غيره: الضمير المستتر في «يتجاوزه» راجع للشيء الأول، والبارز فيه وفي «غيره» راجع للشيء الثاني، أي بأن لا يتجاوز الشيءُ الأول المقصور الشيءَ الثاني المقصور عليه إلى غير هذا الشيء الثاني، كقولك: «ما خاتم الأنبياء والرسل إلا محمد ﷺ»، فقد قصرت ختمها على محمد ﷺ، ونفيته عن كل ما عداه، فلم يتجاوز الختم إلى غيره عليه السلام أصلا. (دسوقي)

(٢) قوله: وإن أمكن إلخ: فيه إشارة إلى أنه قد يمكن، فالحقيقي والإضافي بحسب اعتبار المعتبر، إن اعتبر التخصيص بالنسبة إلى جميع الصفات الباقية فهو حقيقي، سواء وجد الجميع أو لم يوجد شيء منه، أو إلى بعضها فهو إضافي، وإن لم يكن موجودا إلا ذلك البعض. (تجريد)

(٣) قوله: في الجملة: أي في بعض أمثلة القصر لا في كلها؛ إذ قد يتجاوز إلى شيء آخر، كما إذا اعتبر القصر الذي في «لا إله إلا الله» بالنسبة إلى آلهة بعض البلدان فهو إضافي مع عدم التجاوز لشيء آخر أصلا. (التجريد)

(٤) قوله: بل إضافي: [دفع به توهم أن المراد بكونه غير حقيقي أنه مجازي، كما قال السيد. (ق)]

(٥) قوله: وانقسامه إلخ: هذا جواب عما يقال: إن القصر هو التخصيص وهو من الأمور الإضافية، فيمتنع اتصافه بالحقيقي، وتقسيمه إلى الحقيقي والإضافي من تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره. وحاصل الجواب: أنه ليس المراد الحقيقي ما يكون تعقله في حد ذاته لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به ما كان بالإضافة إلى جميع ما يغاير، فهو حينئذ نوع من الإضافي، كما أن الإضافي هنا نوع منه أيضا؛ لتوقف كل من الحقيقي والإضافي على تعقل المقصور، والمقصور عليه ممكن في الحقيقي بالإضافة إلى الجميع وفي الإضافي إلى البعض، وخصّ أحدهما باسم الإضافة؛ لأن المضاف إليه فيه متعين، والآخر باسم الحقيقة؛ لأنه أنسب بحقيقة التخصيص التي هي ضد المشاركة. (الدسوقي)

(٦) قوله: أن لا يتجاوز الموصوف إلخ: كقولك: «ما زيد إلا قائم» فقد قصرت زيدا على القيام، لم يتجاوزه للقعود، ويصح أن تكون تلك الصفة، -وهي القيام- لموصوف آخر. (دسوقي)

(٧) قوله: إلى صفة أخرى: إن أراد إلى صفة من غير التعيين كان القصر حقيقيا، وإن أراد إلى صفة معينة كان إضافيا، وكذا يقال فيما بعد. (ق)

(٨) قوله: لا يتجاوز تلك الصفة: كقولك: «ما قائم إلا زيد» فقد قصرت القيام على «زيد» بحيث لا يتجاوز إلى غيره وإن كان «زيد» متصفا بصفات أخر، كالأكل والشرب. (دسوقي)

(٩) قوله: المعنى القائم إلخ: سواء دل عليه بلفظ «النعت النحوي» كقائم، أو غيره كالفعل، نحو «ما زيد إلا يقوم». (تجريد)

(١٠) قوله: لا النعت النحوي: ليس المراد: «لا النعت النحوي» فقط، بل المراد: من هو أعم منه، أي نفيه بالكلية؛ لأن النعت النحوي لا يدخل في شيء من طرق القصر: فلا يعطف، ولا يقع بعد «إلا»، ولا بعد «إنما»، ولا يتقدم، ولا يتوسط بينه وبين منعوته ضمير الفصل، وليس مسندا ولا مسندا إليه، حتى يقصد بتعريفه باللام القصر، فالمراد: نفيه بالكلية، أي إنه لا يصح إرادته في باب القصر؛ إذ لا يتأتى قصره بطريق من طرقه، ولا يعكر على هذا قول الشارح: «وبينهما عموم من وجه»؛ لأن المراد: بيان النسبة بينهما في حد ذاتها ونفس الأمر لا في هذا الباب، تأمل. (دسوقي)

(١١) قوله: وبينهما عموم إلخ: أي بين المعنوية والنحوية من حيث مدلولها، أو بين النحوية والمعنوية من حيث دالها، وإلا فالنحوية لفظ، وهو مباين للمعنى. (دسوقي)

(١٢) قوله: لتصادقهما: فيه إشكال قوي؛ لأن النعت النحوي اسم للفظ، والصفة المعنوية اسم لمعنى، واللفظ والمعنى متباينان، فكيف يتصادقان؟ إلَّا أن يقال: الكلام على المسامحة، والمراد: أن التصادق بين الصفة المعنوية وبين معنى النعت النحوي، إلا أنه لشدة الارتباط بين اللفظ والمعنى نسب ما للمعنى إلى اللفظ على المسامحة. (تجريد)

(١٣) قوله: أعجبني هذا العلم: في دلالة العلم على معنى في متبوعه حتى يكون نعتا نحويا نظر؛ لأن مدلوله نفس الموصوف. وأجيب بأن اسم الإشارة لا دلالة له على حقيقة المشار إليه، والعلم بينها؛ لأنه يدل على ذات ومعنى فيها؛ لأن المراد به فرد في هذه الماهية، كما في قولك: «مررت بهذا الرجل». (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: العلم حسن: مثال لافتراق الصفة المعنوية؛ فإن العلم صفة معنوية لا نحوية؛ لأنه مبتدأ. (دسوقي)

(١٥) قوله: مررت بهذا الرجل: مثال لانفراد النعت النحوي؛ فإنَّ لفظ «الرجل» نعت لاسم الإشارة، ولم يدل على معنى قائم بالغير. فإن قيل: إنَّ «الرجل» في هذا التركيب يدل على معنى قائم بالغير؛ إذ هو دال على كون المشار إليه موصوفًا بالرجولية، ولذلك صح كونه نعتًا فيكون صفة معنوية. قلنا: هو مِن أصله لم يوضع إلا للذات، بخلاف «العلم» في مثال السابق، فليس صفة معنوية باعتبار الأصل. ويرد على هذا الجواب: =

وأمَّا نحو قولك[١]: «ما زيد إلَّا أخوك» و«ما الباب إلَّا ساج» و«ما هذا إلَّا زيد» فمِن قصر الموصوف على الصفة تقديرًا؛ إذ المعنى أنه
أي حال كون الصفة مقدرة. (ق)

مقصور على الاتصاف بكونه أخًا أو ساجًا أو زيدًا.

والأول أي قصر الموصوف على الصفة مِن الحقيقي[٢]، نحو: «ما زيد إلَّا كاتب» إذا أريد[٣] أنه لا يتصف بغيرها، أي غير
من البليغ المتحري للصدق. (ج) — من الصفات

الكتابة، وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء[٤] حتى يمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، بل هذا محال؛ لأنَّ
أي قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا. (في) — إحاطة المتكلم — تفريع على إحاطة — إضراب على قوله: «لا يكاد إلخ»

للصفة المنفية نقيضًا، وهو مِن الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورةَ امتناع ارتفاع النقيضين، مثلًا إذا قلنا: «ما زيد إلَّا كاتب» وأردنا

أنه لا يتصف بغيرها: لزِم أن لا يتصف بالقيام ولا بنقيضه[٥] وهو محال.

والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير، نحو: «ما في الدار إلَّا زيد» على معنى أنَّ الحصول[٦] في الدار المعيَّنة[٧]
لعدم التعذر بالإحاطة

مقصور على «زيد»، وقد يقصد به أي بالثاني[٨] المبالغة[٩] لعدم الاعتداد بغير المذكور، كما يقصد بقولنا: «ما في الدار إلَّا زيد» أنَّ جميع
أي قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا

مَن في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم، فيكون قصرًا حقيقيًّا ادِّعائيًّا[١٠]، وأمَّا في القصر الغير الحقيقي[١١] فلا يجعل غير المذكور بمنزلة
أي الإضافي على وجه الحقيقة دون المبالغة.

العدم، بل يكون المراد أنَّ الحصول في «الدار» مقصور على «زيد» بمعنى أنه ليس حاصلًا لعمرو وإن كان حاصلًا لبكر وخالد.
وهو ليس في الدار — اللذين هما في الدار

= لو كان المعتبر في الصفة المعنوية الدلالة الأصلية فلا يكون «ما زيد إلا أخوك» و«ما الباب إلا ساج» و«ما هذا إلا زيد» من قصر الموصوف على الصفة المعنوية، وهو مسلم عندهم، فإما أن يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الحال، أو لا يجعل الكل من الصفة المعنوية باعتبار الأصل، فإن جعل منها كانت الصفة المعنوية أعم مطلقا من النعت النحوي، وهو الأقرب. (من الدسوقي)

(١) قوله: وأما نحو قولك إلخ: قصد بهذا دفع ما يرد على قوله: «وكل منهما نوعان»؛ فإن القصر في الأمثلة المذكورة ليس من النوعين. وحاصل الجواب: أنها من باب قصر الموصوف على الصفة المعنوية تأويلا، وقد يقال: كان ينبغي ترك المثال الأول؛ لعدم احتياج «الأخ» للتأويل؛ لأنه يدل على معنى هو الأخوة، فهو مما يدل على المعنى القائم بالغير دلالة ظاهرة، وإن لم يكن مشتقا، فتدبر. (دسوقي)

(٢) قوله: من الحقيقي: حال من المبتدأ أو الخبر على القول بجوازه منهما، وحاصل ما ذكره المصنف: أن القصر إما حقيقي أو إضافي، والحقيقي: إما قصر موصوف على الصفة أو بالعكس، وكل منهما إما حقيقي غير ادّعائي أو ادّعائي، فهذه أربعة. والإضافي: إما قصر موصوف على صفة أو بالعكس، وكل منهما إما قصر إفراد أو قلب أو تعيين، فهذه ستة، تلك عشرة كاملة. (دسوقي)

(٣) قوله: إذا أريد إلخ: هذا قيد في المثال، أي إن هذا المثال إنما يكون من الحقيقي إذا أريد أن زيدا لا يتصف بغيرها، أي بكل مغاير لها من الصفات، وأما إذا أريد أنه يتصف بها لا بمقابلها فقط من الشعر مثلا: كان من القصر الإضافي. (دسوقي ﷺ)

(٤) قوله: بصفات الشيء: [لكثرة الصفات وخفاء الكثير منها. (ج)]

(٥) قوله: ولا بنقيضه: لا يقال: المراد من قولنا: «ما زيد إلا كاتب» نفي اتصافه بغير الكتابة من الصفات الوجودية، والنقيض أمر عدمي، وحينئذ فلا يكون إثبات صفة ونفي ما عداها محالا؛ لأنا نقول: الكلام في القصر الحقيقي وهو لا يتصور إلا بنفي كل ما هو غير المثبت، وجوديا كان أو عدميا، فلو فرض نفي الصفات الوجودية خاصة، فإنما يلزم منه عدم ارتفاع النقيضين لا صحة القصر الحقيقي؛ لأن صحته موقوف على نفي كل ما هو غير المثبت من الصفات الوجودية والعدمية معا، على أن من الصفات الوجودية ما يستلزم نقيض أحدهما عين الآخر كحركة الجسم وسكونه؛ فإن واحدا منهما ليس بعدمي، بل كلاهما وجوديان، فلا يفيد تخصيص الصفات بالوجودية، فافهم. (من الدسوقي)

(٦) قوله: على معنى أن الحصول: أي حصول الإنسان، لا حصول مطلق الشيء، فلا يرد أن «الدار» لا تخلو عن شيء غير «زيد» أقلّه الهواء، لكن يلزم عليه أن القصر بهذا التوجيه صار إضافيا، وأيضا يلزم صحة هذا في قصر الموصوف على الصفة الذي جعل متعذرا أو محالا؛ إذ يصح قولك: «ما هذا الثوب إلا أبيض» بتقدير أنه لا يتصف بشيء من الألوان غير البياض، فالأولى التمثيل بنحو: «لا إله إلا الله» و«ما خاتم الأنبياء إلَّا محمد ﷺ». (من التجريد)

(٧) قوله: المعينة: أخذ هذا القيد من جعل اللام «في الدار» للعهد، ولا بد من هذا القيد، وذلك لأنه إذا أراد دارا معينة صح حصر هذه الصفة، وهي «الكون فيها» في «زيد»، فلا يكون فيها غيره أصلا، ولو أراد مطلق الدار فلا يصح؛ إذ لا يتأتى عادة حصر الكون في مطلق الدار في «زيد». (من الدسوقي)

(٨) قوله: بالثاني: وهو قصر الصفة على الموصوف قصرا حقيقيا. وقيل: إرجاع الضمير، أي في قوله «به» إلى مطلق القصر أشمل؛ إذ لا مانع من اعتبار القصر الادعائي في الإضافي، اللهم إلا أن يقال: لم يقع مثله في كلام البلغاء، وإن جاز وأفاد عقلا. (تجريد)

(٩) قوله: المبالغة: أي في كمال الصفة في ذلك الموصوف، فتنفي عن غيره على العموم، وتثبت له فقط دون ذلك الغير، ولو كانت في نفس الأمر للغير أيضا. (تجريد)

(١٠) قوله: قصرا حقيقيا ادعائيا: فالقصر الحقيقي نوعان: أحدهما الحقيقي تحقيقا، والثاني الحقيقي مبالغة. (مطول)

(١١) قوله: وأما في القصر الغير الحقيقي: هذا الذي ذكره الشارح إشارة للفرق بين الإضافي والقصر الحقيقي الادعائي، وحاصله: أن الإضافي يعتبر بالإضافة إلى شيء معين من غير اعتبار المبالغة والتنزيل، والحقيقي الادّعائي مبني على المبالغة والتنزيل، فإذا قلت: «ما في الدار إلا زيد» وأردت «لا غيره»، وكان فيها غيره، ونزلته منزلة العدم: كان القصر حقيقيا ادعائيا، وإن أردت «لا عمرو»، وكان فيها بكر وخالد أيضا: كان إضافيا. وقد يعتبر في الإضافي تلك المبالغة بأن يجعل ما يكون القصر بالإضافة إليه منزلة العدم، فإذا قلت: «ما في الدار إلا زيد» بمعنى أن الحصول في الدار مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو وإن كان حاصلا لبكر وخالد، فذلك قصر إضافي على وجه الحقيقة، فإذا جعل ما يكون القصر بالإضافة إليه –وهو عمرو– منزلة العدم كان قصرا إضافيا على وجه المبالغة.

والحاصل: أن الأقسام أربعة: قصر حقيقي على وجه الحقيقة، وقصر حقيقي على وجه المبالغة، وقصر إضافي على وجه الحقيقة، وقصر إضافي على وجه المبالغة. =

والأول[١] أي قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي[٢] تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى أو مكانها،[٣] أي تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى. والثاني أي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر أو مكانه.

وقوله: «دون أخرى» معناه[٤]: متجاوزًا[٥] عن الصفة الأخرى؛ فإنَّ المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين[٦]، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز عن الأخرى، ومعنى «دون»[٧] في الأصل: أدنى مكان من الشيء، يقال: «هذا دون ذاك» إذا كان أحطَّ منه قليلًا، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ وتخطي حكم إلى حكم.

ولِقائل[٨] أن يقول: إن أريد بقوله: «دون أخرى» و«دون آخر» دون صفة واحدة أخرى ودون أمر واحد آخر: فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين، كقولنا: «ما زيد إلَّا كاتب» لمن اعتقده كاتبًا وشاعرًا ومنجمًا، وقولنا: «ما كاتب إلَّا زيد» لمن اعتقد الكاتب زيدًا وعمرًا وبكرًا، وإن أريد[٩] أعم من الواحد وغيره فقد دخل في هذا التفسير القصر الحقيقي، وكذا الكلام[١٠] على «مكان أخرى» و«مكان آخر».

فكل منهما أي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ «أو» فيه أنَّ كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان: الأول التخصيص بشيء دون شيء، والثاني التخصيص بشيء مكان شيء. والمخاطب بالأول مِن ضربَي كلٍّ[١١]

= (كذا في الدسوقي)

(١) قوله: والأول إلخ: لما فرغ من الأقسام الأربعة للحقيقي وهي قصر الموصوف على الصفة أو بالعكس والحقيقي والادعائي: شرع في أقسام الإضافي وهي ستة، كما مر في الحاشية سابقا. (دسوقي)

(٢) قوله: غير الحقيقي: [يصرف منه عدم جريان الانقسام إلى الإفراد والقلب والتعيين في الحقيقي، بل هي خاصة بالإضافي. (قي)]

(٣) قوله: أو مكانها: هذا قصر القلب، وما قبله قصر الإفراد، وأما قصر التعيين فداخل في قوله: «أو مكانها» على طريقة المصنف، وفيما قبله على طريقة السكاكي، كما سيأتي. (تجريد)

(٤) قوله: معناه إلخ: ذكره ليتبين به المراد من قوله: «دون أخرى»؛ فإنه يمكن أن يصدق بالسكوت عن تلك الصفة وعدم التعرض؛ لانتفائها مع أنه ليس مرادا؛ إذ المراد التعرض لانتفائها. (دسوقي)

(٥) قوله: متجاوزا إلخ: قال العنزي: إشارة إلى أن «دون» وقع حالا، وذو الحال إما المفعول المذكور وهو الأمر، وإما الفاعل وهو المخصص؛ فإنه مراد بحسب المعنى، فهو في قوة الملفوظ به. وأما «مكانها» فقيل: حال، ومعناه: أو واضعا تلك الصفة مكان أخرى، وقيل: منصوب على الظرف، أي بصفة واقعة في مكان صفة أخرى. أقول: جعلُه حالا من الفاعل هو الذي يدل عليه كلام الشارح، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى مع أن في جعله حالا من المفعول إتيان الحال من النكرة. (تجريد)

(٦) قوله: ومعنى دون إلخ: أصل «دون» أن يستعمل في المكان المحسوس المنحطّ، يقال: «هذا البيت دون ذلك البيت» إذا كان أحط منه قليلا، ثم استعمل في الكلام المعنوي من الأحوال والرتب، فيقال: «زيد دون عمرو في الشرف»، ثم نقلت إلى تخطي حكم إلى حكم وتجاوز حد إلى حد. (من الدسوقي)

(٧) قوله: في صفتين: [في الكلام قلب، وأصله: اعتقد اشتراك صفتين فيه، كما يأتي. (قي)]

(٨) قوله: ولقائل إلخ: هذا اعتراض على تعريف المصنف لقصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قصرا غير حقيقي، حاصله: أنه إن اختار الشق الأول من شِقَّي الترديد كان التعريف غير جامع؛ لبعض أفراد القصر الإضافي، وهو ما يكون لنفي أكثر من صفة واحدة أو أمر واحد، وإن اختار الشق الثاني كان التعريف غير مانع؛ لصدقه على القصر الحقيقي؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات وتخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور. (دسوقي)

(٩) قوله: وإن أريد إلخ: أجيب عن الإشكال المذكور باختيار الشق الثاني، لكن المراد الواحد وغيره على سبيل التفصيل بأن يلاحظ الصفات أو الأمور الموصوفة المتجاوز عنها تفصيلا، بخلاف القصر الحقيقي؛ فإنه يلاحظ فيه النفي عن الغير على سبيل الإجمال، مثلا إذا قيل: «ما قائم إلا زيد» إن لوحظ لا غيره إجمالا كان القصر حقيقيا، وإن لوحظ لا عمرو ولا بكر ولا خالد على التفصيل كان إضافيا. وأجيب أيضا بأن المراد أعم من الواحد وغيره بشرط أن لا يكون الأعم هو الجميع، وحينئذ فلا يدخل القصر الحقيقي في التعريف. وأجاب في «المطول» عن هذا باختيار الشق الثاني، وهذا المعنى وإن كان مشتركا بين الحقيقي وغيره لكنه خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدد التفسير للقصر الغير الحقيقي لأجل أن يتميز عن القصر الحقيقي؛ لأن ذلك قد علم سابقا، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الإفراد والقلب والتعيين، وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي. (ق)

(١٠) قوله: وكذا الكلام: أي من أنه إن أريد مكان صفة واحدة أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج ما إذا اعتقد المخاطب أكثر من صفتين أو أمرين، وإن أريد أعم دخل القصر الحقيقي؛ لأنه يصدق عليه أنه تخصيص بصفة مكان سائر الصفات وتخصيص بأمر مكان سائر الأمور. (دسوقي)

(١١) قوله: قوله: من ضربي كل إلخ: المراد به كل ما بينه الشارح بقوله: «من قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف»، والقسم الأول من قصر الموصوف على الصفة هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفة دون صفة أخرى»، والقسم الثاني منه هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى». والقسم الأول من قصر الصفة على الموصوف هو المعبر عنه بقوله: «تخصيص صفة بأمر دون أمر آخر»، والقسم الثاني =

مِن قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف، ويعني بالأول[1] التخصيص بشيء دون شيء[2]، مَن يعتقد الشركة[3]، أي شركة صفتين في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف، فالمخاطب[4] بقولنا: «ما زيد إلَّا كاتب» مَن يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة، وبقولنا: «ما كاتب إلَّا زيد» مَن يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة. ويسمَّى هذا القصر قصرَ إفراد؛ لقطع الشركة[5] التي اعتقدها المخاطب.

والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء مكان شيء من ضربي كلٍّ من القصرين مَن يعتقد العكس[6]، أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، فالمخاطبُ بقولنا: «ما زيد إلَّا قائم» مَن اعتقد اتصافه بالقعود دون القيام، وبقولنا: «ما شاعر إلَّا زيد» مَن اعتقد أنَّ الشاعر عمرو لا زيد. ويسمَّى هذا القصر قصرَ قلب؛ لقلب حكم المخاطب[7]. أو تساويا عنده، عطف على قوله: «يعتقد العكس» على ما يفصح عنه لفظ «الإيضاح»[8]، أي المخاطب بالثاني إمَّا مَن يعتقد العكس، وإمَّا مَن تساوى عنده الأمران[9]، أعني الاتصاف بالصفة المذكورة وغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الأمر المذكور وغيره بالصفة في قصر الصفة، حتى يكون المخاطب بقولنا: «ما زيد إلَّا قائم» مَن يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود مِن غير علم بالتعيين، وبقولنا: «ما شاعر إلَّا زيد» مَن يعتقد أنَّ الشاعر زيد أو عمرو مِن غير أن يعلمه على التعيين، ويسمَّى هذا القصر قصرَ تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب.

فالحاصل: أنَّ التخصيص بشيء دون شيء «قصر إفراد»، والتخصيص بشيء مكان شيء إنْ اعتقد المخاطب فيه العكس «قصر قلب»، وإنْ تساويا عنده «قصر تعيين». وفيه نظر؛ لأنا لو سلَّمنا[10] أنَّ في قصر التعيين تخصيصَ شيء بشيء مكان آخر فلا يخفى أنَّ

= منه هو ما عبر عنه بقوله: «تخصيص صفة بأمر مكان أمر آخر»، فبذلك ظهر أن قول الشارح: «ويعنى بالأول إلخ» أي بالقسم الأول من النوع الأول والقسم الأول من النوع الثاني. والحاصل: أن المراد بالأول هو الذي أتى فيه بـ«دون»، سواء كان من قصر الموصوف على الصفة أو العكس، والمراد بالثاني ما كان فيه لفظ «مكان». (من الدسوقي رحمه الله)

(١) قوله: ويعني بالأول إلخ: إنما أتى بالعناية هنا وفي قوله: «وبالثاني»؛ لخفاء مراد بالأول والثاني؛ لأنه لم يبين الأول من الضربين والثاني منهما، لكن بداءة المصنف فيما تقدم بـ«التخصيص بشيء دون شيء»، وتثنيته بـ«التخصيص بشيء مكان شيء» قرينة على المراد. (تجريد)

(٢) قوله: بشيء دون شيء: [أي لا التخصيص بشيء مكان شيء، فإنه الثاني، كما يأتي. (الدسوقي)]

(٣) قوله: من يعتقد الشركة: أي غالبا، وقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد الشركة ولو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد، كأن يعتقد مخاطب اتصاف زيد بـ«الشعر» فقط، ويعتقد أنك تعتقد اتصافه بـ«الشعر والكتابة أو التنجيم» مثلا، فتقول له: «ما زيد إلا شاعر» لتعلمه أنك لا تعتقد ما يعتقده فيك. (دسوقي)

(٤) قوله: فالمخاطب إلخ: اعلم أن المقصور أبدا ما بعد «إلا»، والمقصور عليه ما قبلها، وحاصل ما قال الشارح: أنه إذا اعتقد المخاطب أن زيدا شاعر وكاتب ومنجم مثلا: قلت في نفي ذلك الاعتقاد: «ما زيد إلا شاعر»، هذا في قصر الموصوف، وإذا اعتقد أن زيدا وعمرا وخالدا اشتركوا في صفة الشعر، فإنك تقول في نفيه: «ما شاعر إلا زيد»، هذا في قصر الصفة. (ق)

(٥) قوله: لقطع الشركة: أي لقطع ذلك القصر أو ذلك المتكلم الشركة التي اعتقدها المخاطب. (دسوقي)

(٦) قوله: من يعتقد العكس: هذا بالنظر للغالب وإلا فقد يخاطب به من يعتقد أن المتكلم يعتقد العكس وإن كان هو لا يعتقد العكس، وذلك عند قصد أن يكون الخطاب لإفادة لازم الفائدة ببيان المتكلم أن ما هو عنده هو ما عند المخاطب لا ما توهمه فيه. (ق)

(٧) قوله: لقلب حكم المخاطب: أي تبديل حكمه كله بغيره، بخلاف قصر الإفراد فليس فيه تبديل كله، بل فيه إثبات البعض ونفي البعض. (تجريد)

(٨) قوله: على ما يفصح عنه لفظ الإيضاح: قال المصنف في «الإيضاح»: والمخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس، وإما من تساوى الأمران عنده، فهي صريحة في العطف الذي قاله الشارح، فالأولى أن يحمل كلامه هنا على ما في «الإيضاح»؛ ليتطابقا ولا يتعارضا، وإن احتمل على بعد أن يعطف قول «أو تساويا» على قوله: «يعتقد الشركة»، أي أن المخاطب بالأول من يعتقد الشركة أو تساوى عنده الاتصافان، أي الاتصاف بالصفة، والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف، واتصاف الموصوف بصفة واتصاف غيره بها في قصر الصفة، وعلى هذا فيكون قصر التعيين داخلا في الأول، فيوافق ما في «المفتاح»، لكن عبارة «الإيضاح» -على ما مر- يمنعه، فالأول أولى كما قال الشارح. (من الحواشي)

(٩) قوله: الأمران: أشار بذلك إلى أن ضمير «تساويا» راجع إلى معلوم من السياق، وهو الأمران الشاملان للصفتين في قصر الموصوف، وللأمرين في قصر الصفة. (تجريد)

(١٠) قوله: لأنا لو سلمنا إلخ: فيه إشارة إلى منع كون قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر، كما فعله المصنف. وحاصل ذلك النظر: أنا لا نسلم أن في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان شيء آخر؛ لأن المخاطب به لم يثبت الصفة الأخرى في قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يعينه، بل هو متردد بينهما، سلمنا أن فيه تخصيصا بشيء مكان شيء آخر ولو احتمالا، فلا يخفى أن فيه أيضا تخصيصا بشيء دون شيء =

فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر؛ فإنَّ قولنا: «ما زيد إلَّا قائم» لمن يردِّد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود. ولهذا[١] جَعَل السكاكي التخصيص بشيء دون شيء مشتركًا بين قصر الإفراد والقصر الذي سمَّاه المصنف[٢] «قصر تعيين»، وجَعَل التخصيص بشيء مكان شيء «قصر قلب»[٣] فقط.

وشرط قصر الموصوف على الصفة[٤] إفرادًا عدم تنافي الوصفين[٥]؛ ليصحَّ اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتى تكون[٦] الصفة المنفية في قولنا: «ما زيد إلَّا شاعر» كونه كاتبًا أو منجمًا لا كونه مفحمًا، أي غير شاعر؛ لأنَّ الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر ينافي الشاعرية. وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبًا[٧] تحقق تنافيهما[٨] أي تنافي الوصفين، حتى يكون المنفي في قولنا: «ما زيد إلَّا قائم» كونه قاعدًا أو مضطجعًا أو نحو ذلك ممَّا ينافي القيام[٩]. ولقد أحسَنَ[١٠] صاحبُ «المفتاح» في إهمال هذا الاشتراط؛ لأنَّ قولنا: «ما زيد إلَّا شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب وليس بشاعر قصر قلب على ما صرَّح[١١] به في «المفتاح»، مع عدم تنافي الشعر والكتابة، ومثل هذا خارج عن أقسام القصر[١٢] على ما ذكره المصنف. ....

(Interlinear glosses: فيدخل في الأول — فإدخاله في الثاني دون الأول تحكم — أي لا قصر قلب وتعيين — علة لعدم التنافي — أي للإفراد، أو قصر إفراد، فهو مفعول له، أو مفعول مطلق — لأنها لا يمتنع اجتماعهما مع كونه شاعرا بخلاف الإفحام — فيفوت الشرط — ككونه مستلقيا. (ق) — هو تحقق التنافي — الإضافي — أي «ما زيد إلا شاعر» لمن اعتقد أنه كاتب — من شرط التنافي)

= آخر، فيكون داخلا في الأول أي الإفراد، وحينئذٍ فجعل قصر التعيين من «تخصيص شيء بشيء مكان شيء» لا من «تخصيص شيء بشيء دون آخر» تحكم. (ق)

(١) قوله: ولهذا إلخ: أي ولأجل أن قصر التعيين فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر، وأن كونه من تخصيص شيء بشيء دون آخر أظهر من كونه من تخصيص شيء مكان آخر: جعل السكاكي إلخ. وهذا اعتراض ثان غير التحكم، بل يلزمه التحكم ومخالفة من تقدمه من المؤلفين بلا موجب. (دسوقي)

(٢) قوله: سماه المصنف إلخ: تبرأ الشارح من هذه التسمية إشارة إلى أن السكاكي لا يقول بهما؛ إذ القصر الإضافي عنده نوعان فقط: قصر قلب لمن يعتقد العكس، وقصر إفراد لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئا، فأدرج ما يسميه المصنف تعيينا في الإفراد، ولا مشاحة في الاصطلاح، إلا أن في قصر التعيين إزالة الشركة الاحتمالية، بخلاف القسم الثاني من الإفراد؛ فإن فيه إزالة الشركة الحقيقية. (دسوقي)

(٣) قوله: قصر قلب فقط: أي لا قصر قلب وتعيين، كما جعله المصنف، وتحصل مما تقدم أن قصر التعيين لم يدرجه أحد في قصر القلب؛ لظهور أن لا عكس فيه أصلا، وأما عند السكاكي فالتعيين من أفراد الإفراد لا قسيم له؛ لأن الإفراد عنده عبارة عن قطع الشركة، سواء كانت بطريق الاحتمال أو الاعتقاد، وعند المصنف الإفراد قطع الشركة الاعتقادية، فلا يتناول التعيين؛ لأنه قطع الشركة الاحتمالية لاشتراك الصفتين أو الموصوفين في أن كل منهما يحتمل أن يكون ثابتا بدلا عن الآخر، فعليه يكون التعيين قسيما لكل من الإفراد والقلب. (دسوقي)

(٤) قوله: وشرط قصر الموصوف على الصفة إلخ: قد يقال: لا حاجة إلى هذا الاشتراط؛ لعلمه مما تقدم من أن المخاطب بقصر الإفراد من يعتقد الشركة؛ فإن هذا يفيد أن قصر الإفراد إنما يكون عند اعتقاد الاشتراك في الوصفين، فهو -أي ما قاله المصنف هنا- تصريح بما علم التزاما.

ثم ظاهر كلامه أنه لا اشتراط في قصر الصفة على الموصوف إفرادا مع أنه يشترط فيه عدم تنافي الاتصافين؛ إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين، فلا يتأتى فيه قصر الإفراد، نحو: لا أب لزيد إلا عمرو؛ فإنه لا يجتمع موصوفان في وصف الأبوة لزيد، فلا يتأتى فيه قصر الإفراد. وأجيب بأن المصنف تركه إما لندرة ذلك وإما للتعويل على ظهور المقايسة. (تجريد)

(٥) قوله: عدم تنافي الوصفين: عدم تنافيهما صادق بأن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق أو من وجه. وفي «عبد الحكيم» مراد المصنف بعدم تنافي الوصفين: أن لا يكون مفهوم أحدهما عين نفي الآخر، كالمفحمية والشاعرية، ولا ملزوما لنفي الآخر لزوما بينا يحصل في الذهن بحصوله، كالقعود والقيام، إذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما؛ لأن امتناع اجتماع النفي والإثبات من أجلى البديهيات، فلا يتحقق قصر الإفراد؛ لابتنائه على اعتقاد الشركة. (دسوقي)

(٦) قوله: حتى تكون: حتى تفريعية بمنزلة الفاء. (ق)

(٧) قوله: وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا إلخ: إنما سكت عن قصر الصفة على الموصوف قلبا، نحو: «إنما الكاتب زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن الكاتب عمرو لا زيد؛ لأنه لا يخفى عليك أن وصف الكتابة يمكن اجتماع الموصوفين فيه، وحينئذ فلا يشترط فيه تحقق التنافي، بل تارة لا يتحقق التنافي، كما مثلنا، وتارة يتحقق، نحو: لا أب لزيد إلَّا عمرو؛ فإنه قصر صفة على موصوف قصر قلب، ولا يمكن اجتماع موصوفين في وصف أبوة زيد. (كذا في الدسوقي)

(٨) قوله: تحقق تنافيهما: أي تحقق تنافي الوصفين في الواقع لأجل أن يكون إثبات المتكلم إحدى الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها، وهي الصفة التي تنافيها، فيكون القصر قصر قلب بيقين، بخلاف ما إذا لم تكن إحداهما منافية للأخرى؛ فإن المخاطب يجوز اجتماعهما في بادئ الرأي، فيحتمل أن يكون قصر إفراد، ويحتاج في كونه قصر قلب إلى أمر خارجي يعرف به أن المخاطب يعتقد العكس. (دسوقي)

(٩) قوله: مما ينافي القيام: [ككونه مستلقيا، أي وليس المنفي بقصر القلب كونه كاتبا أو شاعرا؛ لعدم منافاتهما القيام. (ق)]

(١٠) قوله: ولقد أحسن إلخ: تعريض بالمصنف من كونه أساء في اشتراط هذا الشرط، وهو تحقق التنافي في قصر الموصوف على الصفة قصر قلب، فكان ينبغي له إهماله، كما أهمله السكاكي. (دسوقي)

(١١) قوله: ما صرح إلخ: لأن الشرط في قصر القلب على كلام صاحب «المفتاح» اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء كان التنافي بينهما محققا في الواقع أم لا. (دسوقي)

(١٢) قوله: خارج عن أقسام القصر: [مع أن القصر لا يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة قطعا. (ج)] أي القصر الإضافي، أما خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتصافه بصفة واحدة هي الكتابة، وفي قصر الإفراد لا بد أن يعتقد المخاطب اجتماعهما واتصافه بهما، وأما خروجه عن قصر التعيين فلكون المخاطب به مترددا لا اعتقاد عنده، والمخاطب هنا معتقد ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، وأما خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقق تنافي الوصفين هنا في الواقع وهو شرط فيه عند المصنف، وأما على مذهب السكاكي من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثلاثة، بل داخل في =

لا يقال: هذا شرط الحسن[١]، أو المراد التنافي في اعتقاد المخاطب[٢]؛ لأنا نقول: أمّا الأول فلأنه لا دلالةَ[٣] للفظ عليه، مع أنّا لا نسلِّم
(أي تحقق التنافي في الوصفين — لا في نفس الأمر — هو كونه شرطا للحسن — أي لفظ المتن)

عدم حسن قولنا: «ما زيد إلّا شاعر» لمن اعتقده كاتبًا غير شاعر. وأمّا الثاني[٤] فلأنَّ التنافي بحسب اعتقاد المخاطب معلوم مما ذكره

في نفس تفسيره[٥] أنَّ قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس، فيكون هذا الاشتراط ضائعًا. وأيضًا لم يصح[٦] قول
(أي تعريفه — على الاحتمال الثاني)

المصنف: إنَّ السكاكي لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين، وعلل المصنف[٧] اشتراط تنافي الوصفين بقوله: «ليكون[٨] إثبات
(في «الإيضاح» — في «الإيضاح»)

الصفة مشعرًا بانتفاء غيرها». وفيه نظر بيِّن في الشرح[٩]. وقصر التعيين أعم[١٠] مِن أن يكون الوصفان متنافيين فيه أَوْ لا، فكل
(فالحق مع السكاكي في إهمال هذا الشرط. (قي))

مثال[١١] يصلح لقصر الإفراد أو القلب يصلح لقصر التعيين من غير عكس[١٢].

(أسباب تفيده. (قي) — العطف والاستثناء و«إنما» والتقديم)

وللقصر طرق، والمذكور ههنا أربعة، وغيرها[١٣] قد سبق ذكره، فالأربعة المذكورة ههنا: منها: العطف،[١٤] كقولك في قصره أي
(حقيقيا كان أو غيره — في باب القصر — أي بـ«لا» و«بل» و«لكن». (ق))

قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: «زيد شاعر لا كاتب»، أو «ما زيد كاتبًا بل شاعر»[١٥]، مثل بمثالين أولهما الوصف المثبت فيه
(لمن اعتقده كاتبا وشاعرا. (ق) — لمن اعتقد أنه قائم. ومثل بمثالين؛ لما سبق. (قي))

معطوف عليه والمنفي معطوف، والثاني بالعكس. وقلبًا:[١٦] «زيد قائم لا قاعد»، أو «ما زيد قائمًا بل قاعد». ....
(أي المنفي معطوف عليه والمثبت معطوف — لمن اعتقد أنه قاعد، والشرط -وهو تنافي الوصفين- موجود)

= قصر القلب، كما علمت. (الدسوقي)

(١) قوله: شرط الحسن: أي لحسن قصر القلب لا لصحته، وحينئذ فلا يخرج: «ما زيد إلّا شاعر» -لمن اعتقد أنه كاتب- عن أقسام القصر، بل يكون من قصر القلب، وإن كان غير حسن. (دسوقي)

(٢) قوله: اعتقاد المخاطب: من حيث اعتقاده ثبوت أحدهما وانتفاء الآخر، لا بحسب نفس الأمر بأن لا يمكن اجتماعهما. (تجريد)

(٣) قوله: لا دلالة إلخ: حاصل هذا الرد: أنا لا نسلم أن هذا مراد المصنف لعدم إشعار لفظ الكتاب به؛ إذ الأصل في الشروط أن تكون للصحة لا للحسن، بل كلامه في «الإيضاح» الذي هو كالشرح لهذا الكتاب ينافي كونه شرطا للحسن، ولو سلمنا كونه شرطا للحسن فلا نسلم عدم حسن إلخ. (ق)

(٤) قوله: وأما الثاني: أي كون المصنف أراد تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر. (ق)

(٥) قوله: ذكره في نفس تفسيره: أي مما ذكره في التفريع على تفسيره، أي تعريفه، وذلك لأنه عرفه بأنه تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى، ثم فرع على ذلك قوله: والمخاطب بالثاني من يعتقد العكس. (دسوقي)

(٦) قوله: لم يصح إلخ: حاصل كلام الشارح: أنه لو كان مراد المصنف التنافي بحسب الاعتقاد لم يصح قول المصنف في «الإيضاح» معترضا على السكاكي أنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين كما شرطناه، وذلك لأن التنافي في اعتقاد المخاطب موجود في كلام السكاكي، فدل هذا على أن مراد المصنف تنافي الوصفين في الواقع لا بحسب الاعتقاد؛ إذ يبعد أن يعترض المصنف على السكاكي بما هو معترف به. (دسوقي)

(٧) قوله: وعلل المصنف: أي في «الإيضاح» وأشار الشارح بهذا إلى بطلان دليل المصنف بعد إبطال مدعاه في اشتراط الشرط المذكور. (دسوقي)

(٨) قوله: ليكون إلخ: أي إنما اشترط في قصر القلب تنافي الوصفين؛ لأجل أن يكون إثبات الصفة مشعرا بانتفاء الأخرى، فإذا قيل: «ما زيد إلا قائم» كان إثبات القيام مشعرا بانتفاء القعود، ولم يحصل ذلك الإشعار إلا إذا كان الوصفان متنافيين في نفس الأمر. (دسوقي)

(٩) قوله: وفيه نظر بين في الشرح إلخ: حاصله: أنه إن أراد أن إثبات المتكلم الصفة هو المشعر بنفي غيرها، فأداة القصر مشعرة بذلك من غير حاجة للتنافي، وإن أراد أن إثبات المخاطب الصفة هو المشعر، فلا يتوقف أيضا على التنافي، بل يفهمه منه المتكلم بقرينة أو بعبارة كأن يقول: «ما زيد إلا كاتب»، فيقول المتكلم ردًّا عليه: «ما زيد إلا شاعر». والحاصل: أن شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلم، سواء تحقق التنافي بينهما أم لا، وما ذكره المصنف من اشتراط تنافي الوصفين لا يتم. (تجريد وغيره)

(١٠) قوله: وقصر التعيين أعم: أي من كل واحد منهما على انفراده، وليس المراد أنه أعم من مجموعهما بأن يتحقق بدون هذا المجموع؛ لأنه لا يمكن؛ لأن الوصفين فيه إمّا متباينان أو لا، ولا واسطة بينهما، فإن كانا متباينين تحقق القلب مع التعيين دون الإفراد، وإن كانا غير متباينين تحقق الإفراد مع التعيين دون القلب، والعموم باعتبار المحل، وليس العموم باعتبار نفس حقيقة قصر التعيين؛ لأنها مباينة لكل من حقيقة القصرين، وقسيم لهما؛ إذ لا يصدق قصر الإفراد إلا عند اعتقاد المشاركة، ولا يصدق قصر القلب إلا عند اعتقاد العكس، ولا يصدق قصر التعيين إلا عند عدم الاعتقادين.

وإنما كان قصر التعيين أعم محلا من كل من قصري الإفراد والقلب؛ لأن الأول على ما مرَّ عليه المصنف محله ما لا تنافي فيه، والثاني محله ما فيه التنافي، وقصر التعيين محله ما فيه التنافي وغيره فيكون أعم. (دسوقي)

(١١) قوله: فكل مثال إلخ: إشارة إلى أن العموم بحسب التحقق باعتبار الصلاحية لا بحسب الصدق، أو التحقق بالفعل. (دسوقي)

(١٢) قوله: من غير عكس: لأنه ربما صلح للتعيين ما لا يصلح للإفراد وهو القلب، وربما صلح له ما لا يصلح للقلب وهو الإفراد. (دسوقي)

(١٣) قوله: وغيرها: كضمير الفصل وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس. (تج)

(١٤) قوله: منها العطف: إنما قدم العطف على بقية الطرق؛ لأنه أقواها للتصريح فيه بالطرفين: المثبت والمنفي، بخلاف غيره؛ فإن النفي هناك ضمني، ثم النفي والاستثناء أصرح من «إنما». وأخر «التقديم» عن الكل؛ لأن دلالته على القصر ذوقية لا وضعية.

واعلم أن العطف يكون للقصر الحقيقي والإضافي، وذلك لأنه إن كان المعطوف خاصا، نحو: زيد شاعر لا عمرو، فالقصر إضافي، وإن كان عاما، نحو: زيد شاعر لا غير زيد، فالقصر حقيقي. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو ما زيد كاتبا بل شاعر: إنما ذكر «بل» بعد النفي دون الإثبات؛ لأنها بعد النفي تفيد الإثبات للتابع، لتفيد القصر وبعد الإثبات لا ترفعه عن المتبوع بل تجعله في حكم المسكوت عنه، فلا تفيد القصر فنحو «ما زيد كاتبا بل شاعر» معناه: نفي الكتابة عن زيد وإثبات الشعر له، ونحو «زيد كاتب بل شاعر» معناه: إثبات الشعر لزيد مع السكوت عن نفي الكتابة وإثباتها لزيد. (تجريد)

(١٦) قوله: وقلبا إلخ: اقتصاره على القصرين ربما يوهم عدم جريان طريق العطف في قصر التعيين، لكن المفهوم من «دلائل الإعجاز» جريانه فيه، فالاقتصار لما سيصرح به الشارح =

فإن قلتَ:(١) إذا تحقَّق تنافي الوصفين في قصر القلب فإثبات أحدهما يكون مشعرًا بانتفاء الغير، فما فائدة نفي الغير وإثبات المذكور
أي ثبت، سواء كان شرطا كما قال المصنف، أو لا، فالإشكال عام. (تجريد)

بطريق الحصر؟ قلتُ(٢): الفائدة فيه التنبيه على ردِّ الخطأ؛ إذ المخاطب اعتقد العكس؛ فإنَّ قولنا: «زيد قائم» وإن دلَّ على نفي القعود
في نفي الغير. تنبيه المخاطب وغيره. الواقع من المخاطب.

لكنه خالٍ عن الدلالة على أنَّ المخاطب اعتقد أنه قاعد.
فإذا جيء بالعطف دل بالذوق السليم على أنه معتقد لذلك خطأ. (قي)

وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف إفرادًا وقلبًا بحسب المقام(٣)، نحو: «زيد شاعر لا عمرو»، أو «ما عمرو شاعرًا بل زيد»، ويجوز «ما شاعر عمرو بل زيد» بتقديم الخبر(٤)، لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين؛ لبطلان العمل(٥). ولمَّا لم يكن في قصر
على الاسم

الموصوف مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الإفراد وتحقق التنافي(٦) في القلب على زعمه(٧): أورد للقلب مثالًا(٨)
أي المصنف جواب «لما»

يتنافى فيه الوصفان، بخلاف قصر الصفة؛ فإنَّ مثالًا واحدا يصلح لهما(٩)، ولمَّا كان كل ما يصلح مثالًا لهما يصلح مثالًا لقصر التعيين(١٠)
أي للإفراد والقلب في قصري الموصوف والصفة. (ق) هي «إنما» والاستثناء والتقديم أي للإفراد والقلب

لم يتعرض لذكره، وهكذا في سائر الطرق.
لا في قصر الموصوف ولا في قصر الصفة. (قي)

ومنها النفي والاستثناء(١١)، كقولك في قصره إفرادًا: «ما زيد إلا شاعر»، وقلبًا: «ما زيد إلَّا قائم»(١٢)، وفي قصرها إفرادًا وقلبًا:
أي الموصوف لمن يعتقد اتصافه بالشعر وغيره لمن اعتقد أنه قاعد أي الصفة بحسب المقام

«ما شاعر إلَّا زيد»(١٣)، والكل(١٤) يصلح مثالًا للتعيين، والتفاوت(١٥) إنَّما هو بحسب اعتقاد المخاطب.

ومنها «إنَّما»، كقولك في قصره إفرادًا: «إنما زيد كاتب»، وقلبًا: ....
أي الموصوف لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر

= في قوله: «ولما كان إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: فإن قلتَ إلخ: حاصله أن قصر القلب بطريق العطف لا فائدة له على مذهب المصنف مطلقا، وذلك لأنه شرط فيه تحقق تنافي الوصفين، وإذا تحقق تنافيهما -كما في المثالين- علم من نفي أحدهما ثبوت الآخر، وكذا من ثبوت أحدهما نفي الآخر، وحينئذ فلا فائدة في عطف المثبت على المنفي، أو عطف المنفي على المثبت، وكذا على مذهب غيره في صور تحقق التنافي. (من دسوقي)

(٢) قوله: قلتُ إلخ: حاصله أن فائدة التعرض لنفي الغير بعد إثبات المطلوب بطريق الحصر الإشعار بأن المخاطب اعتقد العكس؛ لأن القيد الزائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائدة، وأقرب شيء يعتبر فائدة له بالذوق السليم الرد على المخاطب؛ فإن المتبادر من قولنا: «كان كذا لا كذا» أن المعنى لا كذا كما تزعم أيها المخاطب، وكذا قولنا: «ما كان كذا بل كذا»، معناه بالذوق السليم «ما كان كذا» كما تزعم أيها المخاطب. (قي)

(٣) قوله: بحسب المقام: أي حال المخاطب، فإن اعتقد المخاطب شركة زيد وعمرو في الشاعرية أو في انتفائها كان قصر إفراد، وإن اعتقد العكس كان قصر قلب، ولا تغفل عن كون تنافي الوصفين إنما يشترط عند المصنف في قصر القلب إذا كان قصر موصوف على صفة، لا قصر صفة على موصوف؛ لئلا يشكل عليك كون زيد شاعرا لا عمرو قصر قلب. ومثل المصنف بمثالين؛ لما سبق. (دسوقي)

(٤) قوله: بتقديم الخبر: نبه بذلك على أن جواز «ما شاعر عمرو» على إعراب «شاعر» خبرا مقدما و«عمرو» مبتدأ مؤخرا، لا على أن «شاعرا» مبتدأ و«عمرا» فاعل، إذ حينئذ لا يجوز؛ لأنه بطل النفي فيما بعد «بل»، فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد على النفي، وقد يقال: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. (تجريد)

(٥) قوله: لبطلان العمل: أي عمل «ما»؛ لأن شرط عملها ترتيب معموليها، وقد فقد الترتيب بين الاسم والخبر؛ لأن «شاعر» خبر مقدم و«عمرو» مبتدأ مؤخر، وهذا البطلان عند الجمهور، وإلَّا فقد جوز قوم الإعمال مع تقدم الخبر ظرفا كان أو غيره، وجوزه ابن عصفور إذا كان ظرفا. (دسوقي)

(٦) قوله: وتحقق التنافي إلخ: أي تحقق التنافي وعدم التنافي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد. (ق)

(٧) قوله: على زعمه: أي زعم المصنف لا على مذهب السكاكي الذي لا يشترط تحقق التنافي فيه، وحينئذ فالمثال الواحد عنده يصلح لهما. (ق)

(٨) قوله: مثالا: [أي غير مثال الإفراد]

(٩) قوله: يصلح لهما: لأن ما ذكر من اشتراط التنافي وعدمه إنما يتأتى في قصر الموصوف على الصفة، ولا يتأتى في قصر الصفة على الموصوف؛ لظهور التنافي بين كل موصوفين، والفرق بين القصرين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب، فقولك: «ما قائم إلا زيد» صالح للإفراد والقلب. (من قي)

(١٠) قوله: لقصر التعيين: [لكونه أعم منهما بحسب الاشتراط.]

(١١) قوله: النفي والاستثناء: وههنا لم يقل المصنف: «الاستثناء مطلقا»؛ إذ الاستثناء من الإثبات لا يفيد القصر، بل المقصود منه تصحيح الحكم الإيجابي، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم، فكما أنَّ «جاءني الرجال العلماء» ليس قصرا، كذلك «جاءني الرجال إلَّا الجهال» ليس قصرا، بخلاف «ما جاءني إلا زيد»؛ فإن المقصود منه قصر الحكم على زيد، لا تحصيل الحكم فقط، وإلا لقيل: «جاءني زيد». (تجريد)

(١٢) قوله: ما زيد إلا شاعر وما زيد إلا قائم: ليس لتعداد الأمثلة هنا كبير فائدة؛ إذ المثال الواحد نحو «ما زيد إلَّا قائم» إذا يضاف لما لا ينافيه -كالكاتب- يكون قصر إفراد، وإذا يضاف لما ينافيه -كالقاعِد- يكون قصر قلب، فكان الأولى الاقتصار على مثال واحد، كما صنع في قصر الصفة، ولا يقال مثله في العطف؛ لأنه متوقف على التصريح بالطرفين، فلا يتطرق له الاحتمال بالإضافة. (تجريد)

(١٣) قوله: ما شاعر إلا زيد: أي لمن اعتقد أن زيدا وعمرا شاعر أو عمرا فقط، فيكون في الأول قصر إفراد، وفي الثاني قصر قلب. (من دسوقي)

(١٤) قوله: والكل: أي من الأمثلة المذكورة لقصر الموصوف والصفة يصلح مثالا للتعيين. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: والتفاوت: أي التغاير بين ما تقدم من الإفراد والقلب بين التعيين إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب وعدمه، فإن اعتقد المخاطب الاشتراك فهو إفراد، وإن اعتقد العكس فقلب، وإن لم يعتقد شيئا فتعيين. (ق)

«إنما زيد قائم»[١]، وفي قصرها إفرادًا وقلبًا[٢]: «إنما قائم زيد». وفي «دلائل الإعجاز»[٣]: أنَّ «إنَّما» و«لا» العاطفة إنما يستعملان[٤] في الكلام المعتد به؛ لقصر القلب دون الإفراد[٥]، وأشار[٦] إلى سبب إفادة «إنما» القصر بقوله: لتضمنه[٧] معنى «ما» و«إلَّا»، وأشار بلفظ «التضمن» إلى أنه ليس[٨] بمعنى «ما» و«إلَّا»، حتى كأنهما[٩] لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق، فليس كل كلام[١٠] يصح فيه «ما» و«إلَّا» يصح فيه «إنَّما»، صرَّح بذلك الشيخ في «دلائل الإعجاز».

ولمَّا اختلفوا[١١] في إفادته القصر وفي تضمُّنه معنى «ما» و«إلَّا» بَيَّنه[١٢] بثلاثة أوجه، فقال: لقول المفسرين[١٣] ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ بالنصب معناه: ما حرم عليكم إلَّا الميتة، وهذا المعنى هو المطابق[١٤] لقراءة الرفع أي رفع ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾، وتقريرُ هذا الكلام أنَّ في الآية ثلثَ قراءات: ﴿حَرَّمَ﴾ مبنيًّا للفاعل مع نصب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ ورفعها، و«حرم» مبنيًّا للمفعول مع رفع «الميتة»، كذا في تفسير الكُوَاشِي[١٥]. فعلى القراءة الأولى[١٦] «ما» في ﴿إِنَّمَا﴾ كافَّة؛ إذ لو كانت موصولة لبقي «إنَّ» بلا خبر[١٧] والموصول بلا عائد.

(interlinear glosses: لمن اعتقد أنه قاعد – أي الصفة – بحسب المقام – أي البليغ. (ج) – أي «إنما» – تفريع على النفي. (تجريد) – علة للنفي – من كل وجه. (ج) – أي إفادة «إنما» – المذكور – (البقرة: ١٧٣) – أي نصب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ – على أنه مفعول ﴿حَرَّمَ﴾ – مع بناء ﴿حَرَّمَ﴾ للفاعل – هذا الوجه الأول – على أنه خبر «إن» – على أنه نائب فاعل)

---

(١) قوله: إنما زيد قائم: ويرد على تعدد المثال مثل ما مر من أن المثال الواحد يصلح للإفراد والقلب؛ لأن القائمية قد تضاف لما ينافيها كالقاعدية، فيكون القصر قلبا، وإلى ما لا ينافيها، كالشاعرية فيكون إفرادا، فلا حاجة لتعداد المثال. (قي)

(٢) قوله: إفرادا وقلبا: أي بحسب المقام واعتقاد المخاطب، فإن كان معتقدا أنَّ القائم زيد وعمرو فإفراد، وإن اعتقد أنه عمرو فقلب، ولا تغفل عما تقدم أن الأمثلة المذكورة لقصره أو قصرها تصلح للتعيين. (دسوقي)

(٣) قوله: وفي دلائل الإعجاز إلخ: ظاهره الاعتراض على المصنف، حاصله: أن المصنف جعل «إنما» لقصر القلب وقصر الإفراد، وكذلك جعل «لا» فيما تقدم لهما، مع أن في «دلائل الإعجاز» أن «إنما» و«لا» العاطفة إنما يستعملان في الكلام البليغ في قصر القلب دون الإفراد، وهذا الاعتراض من الشارح إنما يرد على المصنف بالنسبة لـ«إنما» بحسب ما شرح الشارح كلامه. ولو يخص جميع أمثلة «إنما» في كلام المصنف بقصر القلب، فلا يرد أصلا، ويحتمل أن لا يكون غرض الشارح من نقل كلام «دلائل الإعجاز» الاعتراض على المصنف، بل مقصوده تبيين المذهبين فقط. (من الحواشي)

(٤) قوله: إنما يستعملان إلخ: أقول: إن كان الشارح نقل عبارة «دلائل الإعجاز» بالمعنى ولفظ «إنما» من الشارح ورد عليه أنه استعمل «إنما» في قصر الإفراد، فما فر منه وقع فيه إلا أن يقال: إنه قصد تبيين المذهبين لا إفساد كلام المصنف، حتى يعترض عليه بأنه استعمله في قصر الإفراد، وإن كانت في عبارة «دلائل الإعجاز» رد الاعتراض على صاحب «الدلائل»، تدبر. (تجريد)

(٥) قوله: دون الإفراد: أي على خلاف ما مشى عليه المصنف؛ فإنه صرح باستعمال «لا» في قصر الإفراد في بحث العطف السابق قريبا، وأما «إنما» فليس في كلام المصنف تصريح باستعمالها لقصر الإفراد، لكن شرح الشارح على أنها تستعمل له. (تجريد)

(٦) قوله: وأشار إلى سبب إلخ: فائدة هذه التوطئة دفع توهم أن قول المصنف: «لتضمنه» راجع لقوله: «وفي قصرها» فقط، دون ما قبله أيضا، وإنما تعرض المصنف لبيان سبب إفادة «إنما» القصر؛ لمخالفة بعضهم في ذلك. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لتضمنه معنى ما وإلا: أي لاشتماله على معنى «ما» و«إلا» اللتين هما في إفادة الحصر أبين، ومعناهما هو الإثبات والنفي. (دسوقي)

(٨) قوله: إلى أنه ليس إلخ: أي أشار بلفظ «التضمن» إلى أن معنى «إنما» ليس هو معنى «ما» و«إلا» بعينه، حتى كأنها مترادفة لهما، ووجه تلك الإشارة أن تضمن الشيء معنى الشيء لا يقتضي أن يكون كهو من كل وجه، بخلاف كونه نفسه، ولهذا يقال: إن «إنما» لو شاركت «ما» و«إلا» في إفادة القصر لكن تختلف معهما في أن «إنما» تستعمل في ما من شأنه أن لا ينكر، و«ما» و«إلا» بالعكس، ولو كانا مترادفين لما اختلفا في الإفادة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: كأنهما: [أي «إنما» و«ما وإلا».] إنما قال: «كأنهما» ولم يقل: «حتى أنهما»؛ لأنه -أي «إنما»- إذا كان بمعنى «ما» و«إلا» لا يكونان مترادفين، بل كالمترادفين؛ لأن من شرط المترادفين أن يتحدا معنى وإفرادا في اللفظ، وهنا ليس كذلك؛ لأن «إنما» مفرد و«ما» و«إلا» مركب، ولهذا لا يقال: الإنسان مرادف للحيوان الناطق. (تجريد البناني)

(١٠) قوله: فليس كل كلام إلخ: تفريع على قوله: «ليس بمعنى ما وإلا»؛ لأن «إنما» تستعمل فيما من شأنه أن لا ينكره المخاطب و«ما» و«إلا» بالعكس وكـ«مِنْ» الزائدة؛ فإنه يصلح معها «ما» و«إلا» دون «إنما»، نحو: «ما من إله إلا الله»، ولا يصح «إنما من إله إلا الله»، فلو كان «إنما» بمعناهما يقوم كل واحد مقام الآخر. (دسوقي وتجريد)

(١١) قوله: ولما اختلفوا إلخ: فقال بعضهم: إنها لا تفيده. وقيل: تفيده عرفًا. وقيل: عرفًا واستعمالًا. (دسوقي)

(١٢) قوله: بينه: أي المذكور من إفادة «إنما» القصر، ومن تضمنها معنى «ما وإلَّا». (ق)

(١٣) قوله: لقول المفسرين: أي من العرب العارفين بموضوعات الألفاظ، كابن عباس وابن مسعود ومجاهد، فالاستدلال بقولهم من حيث ذلك، فصح الاستدلال، واندفع الاعتراض بأن التفسير مستمد من هذا الفن، فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول أصحاب التفسير وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم. (تجريد)

(١٤) قوله: هو المطابق إلخ: أي الموافق لها في إفادة القصر، وإن اختلف طريق القصر في القراءتين، فالطريق في القراءة الأولى «إنما»، وفي القراءة الثانية تعريف الطرفين، كما سيجيء. (من دسوقي)

(١٥) قوله: الكواشي: بضم الكاف وتخفيف الواو، نسبة إلى «الكواشة» حصن من أعمال الموصل، وهو الإمام موفق الدين أحمد بن يوسف بن الحسين الكواشي، كان من الأكابر، وله كرامات. (دسوقي)

(١٦) قوله: القراءة الأولى: وهو ﴿حَرَّمَ﴾ مبنيا للفاعل مع نصب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾. (قي)

(١٧) قوله: لبقي إن بلا خبر: وجعلها موصولة والعائد ضميرا مستترا يعود على «الذي» والخبر محذوفا، والتقدير: «إن الذي حرم -أي هو الميتة- الله تعالى»، عكس للمعنى المقصود، وهو بيان المحرَّم -بالفتح-؛ لأن الكلام حينئذ يكون بيانا للمحرِّم -بالكسر-، مع ما فيه من التكلف. وجعلها موصولة والعائد ضمير المفعول محذوفا، والميتة بدلا منه أو مفعولا لمحذوف، تقديره: «أعني»، والخبر محذوفا، والتقدير: «أن الذي حرمه الله الميتة -أو: أعني الميتة- ثابت تحريمه»: تكلف لا ينبغي ارتكابه في كلام الله تعالى، مع وجود وجه صحيح على أنه خلاف المقصود؛ لأن المقصود بيان حرمة الميتة لا بيان الميتة المحرمة حاصلة وثابتة. (كذا في الدسوقي والتجريد)

وعلى الثانية[١] موصولة؛ ليكون «الميتة» خبرا[٢]؛ إذ لا يصح ارتفاعها بـ﴿حَرَّمَ﴾ المبني للفاعل على ما لا يخفى[٣]، والمعنى أنَّ الذي حرمه الله عليكم هو الميتة، وهذا يفيد القصر[٤]؛ لما مر في تعريف المسند من أنَّ نحو «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق»[٥] يفيد حصر الانطلاق على زيد، فإذا كان «إنما» متضمنًا معنى «ما» و«إلَّا» وكان معنى القراءة الأولى[٦]: «ما حرم الله عليكم إلَّا الميتة» كانت مطابقة[٧] للقراءة الثانية، وإلَّا[٨] لم تكن مطابقة لها؛ لإفادتها القصر، فمرادُ السكاكي والمصنف بقراءة النصب والرفع هي القراءة الأولى والثانية[٩]، ولهذا لم يَتعرَّضا للاختلاف في لفظ ﴿حَرَّمَ﴾ بل في لفظ ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾ رفعًا ونصبًا.

(والعائد محذوف — لـ«إن» — هذا حل معنى، وإلا فلا حاجة إلى قوله: «هو» — أي الحمل المعرفة الطرفين — في إفادة القصر — أي القراءة الأولى — للثانية — أي الثانية — بخلاف الأولى على هذا التقدير — لكون مرادهما بقراءة الرفع والنصب ما ذكر. (ق) — حال من «حرم». (ج) — أي بل تعرضا للاختلاف في لفظ الميتة)

وأمَّا على القراءة الثالثة أعني رفع «الميتة» و«حُرم» مبنيا للمفعول، فيحتمل أنْ يكون «ما» كافة، أي: ما حُرِّم عليكم إلَّا الميتة، وأنْ تكون موصولة[١٠]، أي: إنَّ الذي حُرِّم عليكم هو الميتة، ويرجَّح هذا ببقاء «إنَّ» عاملة على ما هو أصلها، وبعضهم توهم أنَّ مراد السكاكي والمصنف بقراءة الرفع هذه القراءة الثالثة، فطالبهما بالسبب في اختيار[١١] كونها موصولة مع أنَّ الزجاج[١٢] اختار أنها كافة.

(عطف على «رفع» — أي كون «ما» موصولة — أي كونها عاملة)

ولقول النحاة[١٣]: «إنما» لإثبات[١٤] ما يذكر بعده ونفي ما سواه أي سوى ما يذكر بعده، أمَّا في قصر الموصوف، نحو: «إنما زيد قائم» فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأمَّا في قصر الصفة، نحو: «إنَّما يقوم زيد» فهو لإثبات قيامه ونفي ما سواه مِن قيام عمرو وبكر وغيرهما.

(هذا هو الوجه الثاني — أي الحكم الذي يذكر — أي مما يقابله؛ لأن الكلام في القصر الإضافي — كالاضطجاع)

ولصحة انفصال[١٥] الضمير معه، أي مع «إنما»، نحو: «إنما يقوم أنا»؛ فإنَّ الانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال، ولا تعذُّرَ ههنا

(هذا هو الوجه الثالث)

---

(١) قوله: وعلى الثانية: [وهو ﴿حَرَّمَ﴾ مبنيا للفاعل مع رفع «الميتة».]

(٢) قوله: خبرا: [أي لـ«إن» لا فاعل لـ«حرم»، والتقدير: إن الذي حرمه الله عليكم. (دسوقي)]

(٣) قوله: على ما لا يخفى: [لأن المحرِّم هو الله تعالى، وهو مرجع الضمير المستتر في ﴿حَرَّمَ﴾.]

(٤) قوله: وهذا يفيد القصر: أي هذا المعنى يفيد قصر التحريم على الميتة وما عطف عليها؛ لأن «ما حرم» في قوة «المحرم»، فهو كـ«المنطلق» في «المنطلق زيد» و«زيد المنطلق». (تجريد)

(٥) قوله: وزيد المنطلق: ذكر على وجه الاستطراد، وإلا فالمسألة من الأول. فإن قلت: تعريف المسند إليه بلام الجنس ليس بلازم أن يكون للحصر. قلت: إنما يحتمل عدم إفادته لذلك إذا ظهر له فائدة أخرى، وهنا لم يظهر له فائدة أخرى، فيحمل على القصر المتبادر. (تجريد)

(٦) قوله: القراءة الأولى: وهو ﴿حَرَّمَ﴾ مبنيا للفاعل مع نصب ﴿ٱلْمَيْتَةَ﴾. (الدسوقي)

(٧) قوله: كانت مطابقة: أي في إفادة القصر وإن كان سبب القصر مختلفا فيهما؛ لأن القصر في قراءة النصب من «إنما»، وفي الرفع من التعريف الجنسي، كما عرفت من أن الموصول مع صلته في قوة المحلى باللام. وقوله: «كانت مطابقة» أي كما هو الواجب في القراءات من التطابق لا التنافي. (دسوقي)

(٨) قوله: وإلا: أي وإلا تكن «إنما» متضمنا معنى «ما» و«إلا» لم تكن -أي الأولى- مطابقة لها -أي للثانية- لإفادتها، أي الثانية القصر دون الأولى. (تجريد)

(٩) قوله: هي القراءة الأولى والثانية: يعني ليس مرادهما بقراءة الرفع القراءة الثالثة، وقد علمت أن المراد بالقراءة الأولى قراءة النصب، والقراءة الثانية هي قراءة الرفع مع بناء ﴿حَرَّمَ﴾ للفاعل فيهما. (دسوقي)

(١٠) قوله: وأن تكون موصولة: أي وعلى كل، فالقصر حاصل بـ«إنما» على الأول، والتعريف الجنسي على الثاني. (دسوقي)

(١١) قوله: فطالبهما بالسبب في اختيار إلخ: إن قلت: من أين أتى له ذلك الاختيار؟ قلت: من قوله: «وهو المطابق لقراءة الرفع» لما مر؛ لأنه لا يصح الإحالة على ما مر إلَّا إذا كانت موصولة؛ لأنها لو كانت كافة لم يستند في إفادة القصر إلى ما مر في تعريف المسند، بل لتضمنه معنى «ما» و«إلا»، كما في قراءة النصب، وقد يقال: السبب في اختيار كونها موصولة موجود، وهو بقاء «إن» عاملة على ما هو أصلها من العمل. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع أن الزجاج إلخ: نظر الزجاج إلى أن «إنما» في الآية المذكورة يرسم في المصحف متصلة، ورسم كتابة «ما» الموصولة الاتصال فحكم بكونها كافة، ورد عليه بأن رسم القرآن لا يجري على القياس المقرر في الكتابة، بل هو سنة تُتبع، وكم من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه، كما أشار إليه القاضي في تفسير أواخر آل عمران. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ولقول النحاة: أي الذين أخذوا النحو من كلام العرب مشافهة، فهم إنما يقولون ما تقرر عندهم من جهة اللغة، فالنقل عنهم نقل عن اللغة، وليس المراد النحاة الذين تلقوا القواعد من الكتب المدونة، والمراد النحاة غير المفسرين، فلا تكرار مع ما تقدم، والمراد أيضا بالنحاة بعضهم لا كلهم؛ لما تقدم من الخلاف في إفادتها للقصر وعدمه، فلا يعارض ما تقدم من الشارح. (دسوقي)

(١٤) قوله: إنما لإثبات إلخ: أي فدلالتها على ذلك دليل على تضمنها معنى «ما» التي هي للنفي، وعلى معنى «إلا» التي هي للإثبات، والحاصل: أنه لما كان مفاد «إنما» ومفاد «ما وإلا» واحدا دل على أنها بمعناهما. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ولصحة انفصال إلخ: [في مقام لا يصح الفصل فيه بدون «إنما». (ج)] أي الإتيان به منفصلا مع «إنما» والحال أنه يمكن وصله، والقاعدة أن الضمير إذا أمكن وصله وجب، ولا يعدل عن وصله إلى فصله إلا لموجب، وموجبات الفصل: إما تقديمه على عامله، وإما وجود فاصل بينه وبين عامله من الفواصل التي علم أنها توجب فصل الضمير عن عامله، والتقدم هنا لم يحصل والفواصل المعلومة في النحو لا يصلح ههنا للتقدير في موضع «إنما» إلَّا «ما وإلَّا»؛ فتعين كونها للحصر، كـ«ما وإلَّا» هذا حاصله. واعترض على هذا الدليل بأن فيه دورا؛ لأن صحة الانفصال متوقفة على التضمن =

إلَّا بأن يكون المعنى: ما يقوم إلا أنا، فيقع بين الضمير وعامله[١] فصل لغرض، ثم استشهد على صحة هذا الانفصال ببيت من هو ممن يستشهد بشعره، ولهذا صرح باسمه، فقال: قال الفرزدق شعر: أنا الذائد من «الذَّود»، وهو الطرد[٢]، الحامي الذمار أي العهد[٣]، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه لِيمَ وعُنِّف من «حماه[٤] وحريمه»، وإنَّما :: يدافع[٥] عن أحسابهم[٦] أنا أو مثلي، لمَّا كان غرضه[٧] أن يخص المدافِع[٨] لا المدافَع عنه فَصَل الضمير عن عامله وأخره؛ إذ لو قال[٩]: «وإنما أدافع عن أحسابهم» لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، وهو ليس بمقصود[١٠]. ولا يجوز أن يقال[١١]: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان[١٢] يصح أن يقال: «إنما أدافع عن أحسابهم أنا»، على أن يكون[١٣] «أنا» تأكيدًا، وليست «ما» موصولة[١٤]، و«أنا» خبرها؛ إذ لا ضرورة[١٥] في العدول عن لفظ «من» إلى لفظ «ما».

ومنها: التقديم، أي تقديم ما حقُّه[١٦] التأخير، كتقديم الخبر[١٧] على المبتدأ أو المعمولات على الفعل، كقولك في قصره، أي في قصر

(حواشي بين السطور: وهو «يقوم» – هو الحصر – هو «أنا» – بـ«إلا» المقدرة. (دسوقي) – تقوية للشاهد. (ج) – كـ«سفرجل» – الحافظ – بالذال – بيان لـ«ما» – من «الملامة» – أي شدد عليه – أحساب القوم – أي الشاعر – وهو «الأحساب» – عن «الأحساب» – فيكون من قصر الموصوف على الصفة. (قي) – في منع الاستشهاد – كتقديم المفعول والمجرور والحال عليه)

= المذكور في كلام الشارح، وتوقف معرفة التضمن على صحة الانفصال للاستدلال بها عليه، وقد يجاب باختلاف الجهة، فالتوقف الأول توقف حصول والثاني توقف معرفة، فتأمل. (تجريد)

(١) قوله: وعامله: وهو «يقوم»، فإن قيل: إن «يقوم» للغائب و«أنا» للمتكلم. يجاب بأن الفاعل في الحقيقة محذوف، أي ما يقوم أحد إلا أنا. (كذا في التجريد)

(٢) قوله: الطرد: [أي الدفع بسيف أو غيره. (قي)]

(٣) قوله: أي العهد: هذا معنى «الذمار» لغة، يقال: «فلان حمى ذماره»، أي وفى بعهده، ومعناه عرفا هو ما ذكر الشارح عن «الأساس»، وهو ما يلام الإنسان على عدم حمايته من حماه وحريمه، مأخوذ من «الذمر» وهو الحث؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون، أي يحث بعضهم بعضا على الدفع عنه. (من الدسوقي)

(٤) قوله: من حماه: الحمي ما يحميه الإنسان من مال أو نفس أو غيره، فعطف «الحريم» عليه عطف خاص على عام. (الدسوقي)

(٥) قوله: وإنما يدافع: ليست الواو بعاطفة؛ لأن الجملة تذييلية، والواو في مثلها اعتراضية، وفيها معنى التعليل، كأنه قيل: «أنا الذائد الحامي»؛ لأني شجاع مطاع. قال السيرافي: والقصر في «إنما» محتمل للأقسام الثلاثة بحسب اعتقاد المخاطب. (تجريد)

(٦) قوله: أحسابهم: [جمع «حسب»] وهو ما يعده المرء من مفاخر نفسه وآبائه، والمراد به هنا الأعراض، وأما النسب فهو الانتساب للأب. (ق)

(٧) قوله: لما كان غرضه إلخ: حاصله أنه إذا أخر الضمير عن «الأحساب» بعد فصله عن الفعل كان الضمير محصورا فيه؛ لأن المحصور فيه يجب تأخيره، فيكون المعنى حينئذ: لايدافع عن أحسابهم إلا أنا لا غيري، وهذا لا ينافي مدافعته عن أحساب غيرهم أيضا، ولو أخر «الأحساب» لكانت محصورا فيها، وكان الواجب حينئذ وصل الضمير وتحويل الفعل إلى صيغة التكلم، فيكون التقدير هكذا: وإنما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، ولما كان غرض الفرزدق الحصر الأول دون الثاني ارتكب التعبير الأولى المفيد له، وعلمنا أن ذلك غرضه من خارج، وهو قرينة المدح. (دسوقي)

(٨) قوله: أن يخص المدافع: أي بالمدافعة فهو من قصر الصفة على الموصوف، و«المدافع» على صيغة اسم الفاعل. (دسوقي)

(٩) قوله: إذ لو قال: علة لمحذوف، أي ولو أخر «الأحساب» وأوصل الضمير بالفعل لفات ذلك الغرض؛ إذ لو قال إلخ. (ق)

(١٠) قوله: وهو ليس بمقصود: لما فيه من القصور في المدح، مع أن المقام مقام المبالغة؛ لأنه في معرض التفاخر وعد المآثر. (تجريد)

(١١) قوله: ولا يجوز أن يقال إلخ: أي في منع الاستشهاد بالبيت، وحاصله: أن ما ذكرتموه من أن فصل الضمير وتأخيره دليل على الحصر؛ لأن ذلك الفصل إنما هو لتقدير فاصل وهو «إلا» ممنوع؛ إذ لا نسلم أن ذلك الفصل لتقدير فاصل، بل نقول: هذا الفصل لضرورة الشعر؛ إذ لو قيل: وإنما أدافع عن أحسابهم أو مثلي لانكسر البيت، فعدل إلى فعل الغيبة، فلا يكون فصل الضمير مع «إنما» في البيت؛ لتضمنه معنى «ما وإلا»، فلم يتم الاستدلال. (ق)

(١٢) قوله: لأنه كان إلخ: حاصل ذلك الجواب أن هنا مندوحة عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبة، وهو أن يؤتى بفعل المتكلم، ثم يؤتى بالضمير؛ لتأكيد المستكن، وذلك بأن يقال مثلا: «وإنما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» والوزن واحد، فحينئذ لا فصل للفاعل، فلا قصر. (دسوقي)

(١٣) قوله: على أن يكون إلخ: فإن قلت: كيف يجوز حينئذ عطف «أو مثلي» على المستتر في «أدافع» مع أنه لا يصح «أدافع مثلي». قلت: يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ﴾ (البقرة: ٣٥) مع أنه لا يصح «اسكن زوجك». أو أن «مثلي» فاعل فعل محذوف، أي: أو يدافع مثلي، وهو من عطف الجمل. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: وليست ما موصولة: هذا جواب عن منع وارد على الاستشهاد بالبيت المذكور، وهو أن يقال: عندنا وجه يوجب فصل الضمير من غير تقدير كون «إنما» بمعنى «ما وإلا»، فلا يتم هذا الشاهد على المراد، وهو أن تجعل «ما» موصولة و«أنا» خبرها، وجملة «يدافع عن أحسابهم» صلتها، والمعنى حينئذ أن الذي يدافع عن أحسابهم أنا، كما تقول: إن الذي ضرب زيدا أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف الجزأين، كما في قراءة ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾ (البقرة: ١٧٣) بالرفع، ويكون فصل الضمير؛ لكونه خبرا، وليس مرفوعا بالفعل، حتى يكون مفصولا عنه.

وحاصل الجواب: أن المقام مقام الافتخار، فلا يناسبه التعبير بـ«ما» التي هي لغير العاقل مع إمكان التعبير بـ«من» واستقامة الوزن، فلا وجه للتعبير من البليغ بـ«ما» في موضع «مَن»، وأيضا لو كانت موصولة لكتبت مفصولة عن «إن». (دسوقي)

(١٥) قوله: إذ لا ضرورة: [وإذا كان لا ضرورة في العدول علم أنه لم يقصد هذا المعنى. (قي)]

(١٦) قوله: أي تقديم ما حقه التأخير: هذا يشمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، وفي إفادته القصر كلام، والمرجح عدم الإفادة، واحترز بقوله «ما حقه التأخير» عما وجب تقديمه؛ بصدارته كـ«أين» و«متى». وقوله: «ما حقه التأخير»، أي سواء بقي بعد التقديم على حاله، نحو: «زيدا ضربت» أو لا كما في «أنا كفيت مهمك». (من الدسوقي)

(١٧) قوله: كتقديم الخبر إلخ: محل كون تقدم الخبر على المبتدأ يفيد الحصر ما لم يكن المبتدأ نكرة وقدم عليه الخبر، وإلا فلا يفيده، كما صرح به الشارح. (دسوقي)

الموصوف: «تميمي أنا»[١]، كان الأنسب[٢] ذكر المثالين؛ لأنَّ التميمية والقيسية إن تنافيا[٣] لم يصلح هذا مثالًا لقصر الإفراد، وإلَّا[٤] لم يصح لقصر القلب، وفي قصرها: «أنا كفيت مهمك»[٥] إفرادًا أو قلبًا أو تعيينًا بحسب اعتقاد المخاطب.

وهذه الطرق الأربعة بعد اشتراكها في إفادة القصر تختلف من وجوه، فدلالة الرابع أي التقديم بالفحوى أي بمفهوم الكلام
(هذا الوجه الأول)
بمعنى أنه إذا تأمَّل صاحبُ الذوق السليم فيه فَهِم القصر، وإن لم يعرف اصطلاحَ البلغاء في ذلك، ودلالة الثلاثة[٦] الباقية[٧]
(بيان لطريق فهم القصر من التقديم. (ج))
بالوضع[٨]؛ لأنَّ الواضع وضعها لمعان[٩] تفيد القصر. والأصلُ أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أنَّ الأصل في الأول أي طريق
(أي الكثير الغالب)
العطف النص على المثبت والمنفي[١٠]، كما مرَّ، فلا يترك النص عليهما إلا لكراهة الإطناب[١١] كما إذا قيل: «زيد يعلم النحو
(من الأمثلة) (أي التصريح عليهما)
والتصريف والعروض»، أو «زيد يعلم النحو وعمرو وبكر»، فتقول فيهما، أي في هذين المقامين: «زيد يعلم النحو لا غير»، أمَّا في الأول فمعناه: لا غير[١٢] النحو، أي لا التصريف ولا العروض. وأمَّا في الثاني فمعناه: ولا غير زيد[١٣]، أي لا عمرو ولا بكر، وحذف
(فيكون من قصر الصفة. (ج)) (فيكون من قصر الموصوف. (ج))
المضاف إليه من «غير»، وبني على الضم[١٤]؛ تشبيهًا بالغايات، وذكر بعض[١٥] النحاة أنَّ «لا» في «لا غير» ليست عاطفة[١٦]، بل لنفي
(أي الرضي) (أي «قبل وبعد») (لقطعه عن الإضافة)
الجنس[١٧]، أو نحوه، أي نحو «لا غير»، مثل: «لا ما سواه»، و«لا من عداه»، وما أشبه ذلك، والأصلُ في الثلاثة الباقية النصُّ على
(وهي «ما وإلا» و«إنما» و«التقديم». (ق)) (نحو: «ليس غير») (من عدا زيد) (أي ما سوى النحو)

---

(١) قوله: تميمي أنا: يعني فتقديم الخبر على المبتدأ مفيد لقصر المتكلم على التميمية، لا يتعداها الى القيسية مثلا. (ق)

(٢) قوله: كان الأنسب إلخ: حاصله أن الأنسب بصنيعة الإتيان بمثالين، أحدهما لقصر القلب، وهو ما يتنافى فيه الوصفان، والآخر لقصر الإفراد، وهو ما لا يتنافيان فيه، والتميمية والقيسية إن تنافيا كان القصر للقلب ولا يصلح للإفراد، وإن كانا غير متنافيين كان القصر للإفراد ولا يصلح للقلب، وقد يجاب بأن التميمية يصح أن يكون المنفي بإثباتها القيسية التي تنافيها، وهي الحقيقية، فيكون لقصر القلب باعتقاد المخاطب تلك القيسية، ويصح أن يكون المنفي القيسية المجامعة للتميمية، وهي القيسية الحلفية، أي المنسوب إلى الحلف والنصرة، فيكون لقصر الإفراد حيث كان المخاطب يعتقد الاتصاف بهما معا، والحاصل: أن قول المصنف «تميمي أنا» قصر تعيين إذا كان المخاطب يرددك بين قيس وتميم، وقصر قلب إذا كان المخاطب ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس، وقصر إفراد إذا كان المخاطب معتقدا أنك تميمي وقيسي من وجهين، وأشار الشارح لإمكان الجواب بتعبيره بـ«الأنسب». (من الدسوقي)

(٣) قوله: إن تنافيا: [أي إذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الأب فقط. (التجريد)]

(٤) قوله: وإلا: [أي وإن لم يتنافيا يعني إذا جعلنا المعتبر في النسب طرف الأم أيضا.]

(٥) قوله: أنا كفيت مهمّك: أي فتقديم «أنا» عن الفاعلية المعنوية أوجب حصر كفاية المهم في المتكلم بحيث لا تتعداه إلى غيره، فإن اعتقد المخاطب كفاية المتكلم مع غيره كان إفرادا، وإن اعتقد كفاية الغير فقط كان قلبا، ولهذا لم يأت إلا بمثال واحد لقصر الصفة؛ لما تقدم أن المثال الواحد يكفي في قصرها، وأما قصر التعيين فيصح في مثال قصره وقصرها، كما تقدم أيضا. فإن قلت: الكلام في تقديم ما حقه التأخير و«أنا» مبتدأ حقه التقدم. قلت: يلاحظ أنه في الأصل توكيد، فقدم وجعل مبتدأ، كما سبق عن السكاكي فكان أصله: «كفيتك أنا»، فقدم «أنا» وجعل مبتدأ. (من الدسوقي)

(٦) قوله: ودلالة الثلاثة: [أي «العطف» و«النفي والاستثناء» و«إنما»]

(٧) قوله: والباقية: بالجر عطفا على «الرابع»، كما نبه عليه الشارح، ففيه عطف معمولي عاملين مختلفين. (تجريد)

(٨) قوله: بالوضع: أي بسبب الوضع بمعنى أن الواضع وضعها؛ لمعان يجزم العقل عند ملاحظة تلك المعاني بالقصر، وليس المراد أنها موضوعة للقصر، كما أشار الشارح إلى ذلك بقوله: «لأن الواضع إلخ»، فاندفع ما يقال: إنه إذا كان دلالتها على القصر بالوضع لم يكن البحث عنها من وظيفة هذا العلم؛ لأنه إنما يبحث عن الخصوصيات والمزايا الزائدة على المعاني الوضعية، أو يقال: إن هذه الثلاثة وإن دلت على القصر بالوضع له، إلا أن أحواله من كونه إفرادا أو قلبا أو تعيينا إنما تستفاد منها بمعونة المقام، وهي المقصودة من هذا الفن دون ما استفيد منها بمجرد الوضع. (من الدسوقي)

(٩) قوله: وضعها لمعان: أي إثبات المذكور ونفي ما سواه في كل من الثلاثة، وهذا يفيد القصر؛ فإن حرف النفي وضع للنفي، وحرف الاستثناء للإخراج عن حكم النفي، ويلزم من اجتماعهما القصر، وهكذا غيره. (تجريد)

(١٠) قوله: النص على المثبت والمنفي: [فتقول في قصره «زيد قائم لا قاعد»، وفي قصرها «قام زيد لا عمرو» فقد نصصت على المثبت والمنفي.]

(١١) قوله: لكراهة الإطناب: [لضيق المقام أو لقصد الإبهام أو لتأتي الإنكار. (قي)]

(١٢) قوله: لا غير: حكي في «القاموس» عن السيرافي أن حذف ما تضاف إليه «غير»، إنما يستعمل إذا كانت «غير» بعد «ليس»، وأما لو كانت بعد غيرها من ألفاظ الجحود لم يجز الحذف، ولا يتجاوز بذلك مورد السماع. وحكم في «المغني» أن قولهم: «لا غير» لحن، والمختار أنه يجوز، فقد حكى ابن الحاجب «لا غير» وتبعه شارح كلامه.

واعلم أن كلمة «غير» في «ليس غير» في محل نصب عند المبرد على أنه خبر «ليس» واسمها ضمير مستتر، تقديره: ليس هو، أي معلومه غير النحو، وفي موضع رفع عند الزجاج على أنه اسم «ليس» وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غير النحو معلومه، وأما «غير» في «لا غير» فمحلها بحسب المعطوف عليه، فـ«لا غير» عطف على «النحو» في الأول في محل نصب وعطف على «زيد» في الثاني في محل رفع. (قي)

(١٣) قوله: لا غير زيد إلخ: [أي لاعمرو ولا بكر، قيل عليه: إن «غير زيد» ليس نصا على «لا عمرو» و«لا بكر»، فيكون المنفي متروك النص لا منصوصه، ويجاب بأن هذا من أمثلة متروك التنصيص لا من منصوصه، فلا ورود للإشكال. (الملخص)]

(١٤) قوله: على الضم: هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فيبنونه على الفتح، نحو: لا ريب فيه. (تج)

(١٥) قوله: وذكر بعض: [إيراد على عد المصنف لها من طريق العطف. (ج)]

(١٦) قوله: ليست عاطفة: [لأن العاطفة ينص معها على المثبت والمنفي جميعا، وهنا ليس كذلك. (قي)]

(١٧) قوله: بل لنفي الجنس: وعلى هذا القول فالقصر حاصل نظرا للمعنى؛ لأن معنى «زيد شاعر لا غير» ما زيد إلا شاعر، فيرجع إلى النفي والاستثناء، وحينئذ فما في كلام البعض أن نحو «لا غير» طريق آخر للقصر على هذا القول وهمٌ، ثم إن «غير» على هذا =

المثبت[١] فقط أي دون المنفي[٢]، وهو ظاهر.
أي لا يصرح فيها على المنفي، وإنما تدل عليه ضمنا. (قي)

والنفي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أنَّ النفي بـ«لا»[٣] العاطفة لا يجامع الثاني، أعني النفي والاستثناء، فلا يصح «ما زيد إلَّا قائم لا قاعد»، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين؛ لأن شرط المنفي بـ«لا» العاطفة أن لا يكونَ ذلك المنفي منفيًّا قبلها
أي لا في كلام الله ولا في كلام البلغاء. (تجريد)

بغيرها[٤] مِن أدوات النفي؛ لأنها موضوعة لأن تنفي بها[٥] ما أوجبته للمتبوع، لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته، وهذا
وإلا كان تكرارا، وهو ممنوع — أولا. (ق)

الشرط مفقود في النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: «ما زيد إلَّا قائم» فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت:
وإن كان المنفي مجملا — أي عدم كون المنفي بها منفيا قبلها بغيرها. (قي)

«ليس هو بقاعد ولا نائم ولا مضطجع» ونحو ذلك، فإذا قلت: «لا قاعد» فقد نفيت[٦] بـ«لا» العاطفة شيئًا هو منفي قبلها بـ«ما»
فلزم التكرار وهو ممنوع — كـ«المستلقي». (تجريد)

النافية. وكذا الكلام[٧] في «ما يقوم إلَّا زيد». وقوله: «بغيرها» يعني[٨] من أدوات النفي على ما صرح به في «المفتاح»، وفائدته[٩] الاحتراز عمَّا إذا كان منفيا بفحوى الكلام[١٠] أو علم المتكلم[١١] أو السامع أو نحو ذلك،[١٢] كما سيجيء في «إنما»، لا يقال:
راجع إلى قوله: «ونحو ذلك». (قي) — نحو: «امتنع» و«كف» — أي التقديم. (قي)

هذا[١٣، ١٤] يقتضي جواز أن يكون منفيا قبلها بـ«لا» العاطفة الأخرى، نحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند. لأنا نقول:[١٥] الضمير
في قوله: «بغيرها» — أي المنفي

لذلك المشخص، أي بغير «لا» العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي، ومعلوم[١٦] أنه يمتنع نفيه قبلها بها، لامتناع أن يُنفى[١٧] شيءٌ بـ«لا»
أي قبل «لا»

= القول في محل نصب على أنه اسم «لا» والخبر محذوف، أي: «لا غيره عالم» في قصر الصفة، أو «لا غيره معلوم له» في قصر الموصوف. (دسوقي)

(١) قوله: النص على المثبت: له الحكم في قصر الصفة، والمثبت لغيره في قصر الموصوف، فنقول في «ما وإلا» في قصر الصفة: «ما قائم إلا زيد» فقد نصصت على المثبت له القيام، وهو زيد، ولم تنص على الذي نفي عنه، وهو عمرو مثلا، وتقول في قصر الموصوف: «ما زيد إلا قائم»، فقد نصصت على الذي أثبت، وهو القيام، ولم تنص على الذي نفي، وهو القعود مثلا، وهكذا في «إنما» وغيره. (ق)

(٢) قوله: دون المنفي: يرد عليه أنه يلزم منه أن يكون نحو «ما جاءني القوم إلا زيد» على خلاف الأصل؛ لأنه نص فيه على المنفي والمثبت جميعا، ولم يقل بذلك أحد. وأجاب بعضهم بأن الكلام في الاستثناء المفرغ؛ لأنه هو الذي من طرق القصر اصطلاحا، ولا يخفى ضعفه؛ لأن معنى الحصر موجود فيه قطعا. فالأحسن في الجواب أن يقال: إنا نمنع أنه نص فيه على المنفي؛ لأن المراد بالنص التفصيل، والمنفي في المثال -وهو القوم- مجمل؛ لعدم النص فيه على الإفراد واحدا واحدا. (قي وتج)

(٣) قوله: أن النفي بـ«لا»: إنما قيد بذلك؛ للاحتراز عن النفي بغيرها كـ«ليس»؛ إذ لا دليل على امتناع «ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد». (من الدسوقي)

(٤) قوله: منفيا قبلها بغيرها: [هذا صادق بما إذا كان غير منفي أصلا، وبما إذا كان منفيا بغير أدوات النفي كالفحوى أو علم المتكلم. (قي)]

(٥) قوله: لأن تنفي بها إلخ: أي تنفي عن التابع ما أوجبته للمتبوع، هذا ظاهر في قصر الصفة على الموصوف، مثل: «جاء زيد لا عمرو»؛ فإنك نفيت بها عن عمرو ما أوجبته لزيد، وهو المجيء، ومشكل في قصر الموصوف، مثل: «زيد قائم لا قاعد»؛ فإن المنفي بها القعود ولم يثبت للمتبوع الذي هو قائم، كما هو ظاهر. وأجيب بأن المراد بما أوجب للمتبوع المحكوم به، أو الثبوت للمحكوم عليه، ففي المثال المذكور المتبوع -وهو قائم- أوجب له الثبوت للمسند إليه، وهو زيد، وقد نفي بها هذا الثبوت عن التابع، وهو قاعد؛ لأن معنى «زيد قائم لا قاعد» أن زيدا محكوم عليه بالقيام، وليس محكوما عليه بالقعود، بل هو منفي عنه. (دسوقي)

(٦) قوله: فقد نفيت إلخ: أي فلزم التكرار، وحينئذ لا يصح ورودها، أي ورود «لا» بعد النفي والاستثناء. (قي)

(٧) قوله: وكذا الكلام إلخ: يعني أنه لا فرق بين قصر الموصوف على الصفة، وهو ما مر، وقصر الصفة على الموصوف، وهو في هذا المثال؛ فإنك قد نفيت فيه القيام عن عمرو وبكر وغيرهما من كل ما هو مغاير لزيد، فلا يصح أن تقول: «ما يقوم إلا زيد لا عمرو». (دسوقي)

(٨) قوله: يعني إلخ: لما كان الغير شاملا لغير أدوات النفي، كفحوى الكلام، وكان غير مراد: أتى بالعناية. (دسوقي)

(٩) قوله: فائدته: [أي فائدة تقييد «الغير» بكونه من أدوات النفي. (قي)]

(١٠) قوله: بفحوى الكلام إلخ: [أي التقديم؛ فإن دلالته على القصر بالفحوى، كما مر، فجاز أن تقول «تميمي أنا لا قيسي» وكذا «زيدا ضربت لا عمرا». (الملخص)]

(١١) قوله: أو علم المتكلم: أي والحال أن السامع يعلم خلافه، كما إذا كنت تعلم بضرب زيد دون عمرو، والسامع يعلم بعلمك ذلك، إلا أنه يعلم خلاف ما تعتقده فتقول: «ضربت زيدا إلا عمرا». ق

(١٢) قوله: أو نحو ذلك: أي من الأفعال المتضمنة للنفي، وليس هو معناها صريحا كـ«أبى وامتنع وكف»؛ فإن معناها الصريح ثبوت الامتناع والإباء والكف. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا يقال هذا إلخ: لأن المصنف لم يشترط إلا أن لا يكون المنفي منفيا قبلها بغيرها لا بها، والمتبادر أن المراد بغير «لا غير» نوعها من أدوات النفي، وحينئذ يلزم أن يكون المثال المذكور، أي «جاءني الرجال لا النساء لا هند» صحيحا؛ لأن «هند» ليس منفيا قبلها بغير نوعها، أي نوع «لا»، بل منفي بها. (ق)

(١٤) قوله: هذا: [أي ما ذكر في بيان قوله: «بغيرها»]

(١٥) قوله: لأنا نقول إلخ: حاصله أن المراد غير شخص «لا»، ومنه «لا» أخرى التي سبقت قبلها، وحينئذ فلا يصح المثال؛ لأن «هندا» منفي بغير شخص «لا» الداخلة عليها قبل التصريح بها. (ق)

(١٦) قوله: ومعلوم: جواب عما يقال: إن ما ذكر من الجواب وهو أن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفيا قبلها بغير شخصها الذي وقع النفي به يقتضي أن نفيه قبلها بشخصها الذي وقع النفي به جائز، مع أنه باطل، فكان الواجب الاحتراز عنه. وحاصل الجواب أن هذا معلوم استحالته، وإن كانت العبارة صادقة به، وإذا كان محالًا لا يتأتى وجوده، فلا معنى للاحتراز عنه. (دسوقي ﷺ)

(١٧) قوله: أن ينفي شيئا: [بل إنما يكون منفيا بـ«لا» أخرى مماثلة لها. (قي)]

قبل الإتيان بها، وهذا[1] كما يقال: «دأب الرجل الكريم أن لا يؤذي غيره»[2]؛ فإنَّ المفهوم منه أن لا يؤذي غيره، سواء كان ذلك الغير كريما أو غير كريم.

ويجامع[3] النفي بـ«لا» العاطفة الأخيرين، أي «إنما» والتقديم، فيقال: «إنما أنا تميمي لا قيسي»، و«هو يأتيني[4] لا عمرو»؛ لأنَّ[5] النفي فيهما، أي في الأخيرين غير مصرح به، كما في النفي والاستثناء، فلا يكون[6] المنفي بـ«لا» العاطفة منفيًّا بغيرها من أدوات النفي، وهذا كما يقال: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو»؛ فإنه يدل على نفي المجيء عن زيد، لكن لا صريحًا بل ضمنًا. وإنَّما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء[7] عن زيد، فيكون «لا»[8] نفيا لذلك الإيجاب، والتشبيه بقوله: «امتنع زيد عن المجيء» مِن جهة أنَّ النفي الضمني ليس في حكم النفي[9] الصريح، لا مِن جهة أنَّ المنفي بـ«لا» العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في «إنما أنا تميمي لا قيسي»؛ إذ لا دلالةَ لقولنا: «امتنع زيد عن المجيء» على نفي[10] مجيء عمرو لا ضمنًا ولا صريحًا.

[بل ضمني — راجع للمنفي. (ج) — أي ما ذكر من المثالين — أي انتفائه. (قي) — المتضمن للنفي — أي بدون قولنا: «لا عمرو». (قي)]

قال السكاكي: شرط مجامعته، أي مجامعة النفي بـ«لا» العاطفة للثالث، أي «إنما» أن لا يكون الوصف مختصًّا[11] بالموصوف[12]؛ لتحصيل الفائدة[13]، نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ[14] ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ (الأنعام: ٣٦)؛ فإنه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون؛ لأنَّ الاستجابة لا تكون إلا ممَّن[15] يسمع، بخلاف «إنما يقوم زيد لا عمرو»؛ إذ القيام ليس مما يختص بزيد. وقال عبد القاهر: لا تحسن[16]، أي مجامعته للثالث

[مثال للمنفي — وهو «إنما» — أي مجامعة النفي]

---

(١) قوله: وهذا: أي قول المصنف: «بغيرها» حيث جعلنا الضمير راجعا للشخص لا للنوع، كما يقال: «دأب الرجل إلخ» فهو تنظير في أن الضمير في كل عائد على الشخص دون النوع. (ق)

(٢) قوله: لا يؤذي غيره: أي غير شخص أعم من أن يكون غير شخصه كريما أو بخيلا، بخلاف ما لو جعل الضمير راجعا للنوع؛ فإن المعنى حينئذ أن لا يؤذي غير نوعه وهم البخلاء، فيقتضي بمفهومه أنه يؤذي الكرماء، وهذا غير مراد. (دسوقي)

(٣) قوله: ويجامع الأخيرين: بقي أنه يسند القصر حينئذ إلى أيهما، وفيه تفصيل: ففي «لا» مع «إنما» نحو: «إنما ضربت زيدا لا عمرا» يسند إلى «إنما» اتفاقا؛ لأنها أقوى، وفي «لا» مع التقديم، نحو: «زيدا ضربت لا عمرا» يسند إلى التقديم اتفاقا أيضا. واختلف في التقديم و«إنما» فذهب الشارح إلى أنه يسند إلى التقديم؛ لأنه أقوى، وعكس السيد؛ لأن «إنما» أقوى. (تجريد)

(٤) قوله: وهو يأتيني إلخ: هو فاعل معنى، قدم لإفادة الحصر، والأصل: يأتيني هو، فظهر لك أن التمثيل المذكور مبني على مذهب السكاكي، كما مر سابقا. (من ق)

(٥) قوله: لأن إلخ: [علة لجواز مجامعة النفي لهما]

(٦) قوله: فلا يكون إلخ: علم من هذا أن النفي الصريح ليس كالضمني؛ لأن الضمني يجامعه النفي بـ«لا»، بخلاف الصريح؛ فإنه لا يجامعه. (دسوقي)

(٧) قوله: امتناع المجيء إلخ: [في العبارة قلب، والأصل امتناع زيد عن المجيء، كما في المتن. (تجريد)]

(٨) قوله: فيكون لا: أي لفظ «لا» في قولنا: «لا عمرو» نفيا لذلك؛ ولو صرح بالنفي وقيل: «لم يجئ زيد» لم يصح أن يقال: «لا عمرو». (دسوقي)

(٩) قوله: في حكم النفي إلخ: [لأنه حكم بصحة العطف بـ«لا» مع الأول دون الثاني. (قي)]

(١٠) قوله: على نفي إلخ: لأنه لا حصر فيه حتى يتضمن النفي، كـ«إنما»، وإنما استفيد نفي مجيء عمرو المفيد للحصر من قوله: «لا عمرو»، بخلاف «إنما» والتقديم؛ فإنهما يدلان على النفي ضمنا، فيكون «لا» بعدهما لتأكيد ذلك النفي الضمني، كما مر. (دسوقي)

(١١) قوله: لا يكون الوصف مختصا: [الذي أريد حصره في الموصوف (قي)] وذلك كما في قولك: «إنما تميمي أنا»؛ فإن التميمية لا يجب اختصاصها بالمتكلم، وهذا شرط بالنسبة إلى قصر الصفة، ويقاس عليه قصر الموصوف على الصفة، فيقال شرط مجامعة النفي بـ«لا» العاطفة لـ«إنما» أن لا يكون الموصوف مختصا بتلك الصفة، فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: «إنما المتقي متبع مناهج السنة لا البدعة»؛ لاختصاص الموصوف بتلك الصفة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: بالموصوف: [الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال. (ج)]

(١٣) قوله: لتحصيل الفائدة: أي في مجامعة النفي بـ«لا» مع «إنما»، فلو كان الوصف مختصا بالموصوف لعدمت الفائدة؛ لأن الوصف إذا كان مختصا بالنظر إلى نفسه تنبه المخاطب للاختصاص بأدنى تنبيه على ذلك، ويكفي فيه كلمة «إنما»، فلا فائدة في جمع «لا» معه، والقصد إلى زيادة التحقيق إنما يناسب الحكم الذي يحتمل عدم الاختصاص، فيصر المخاطب على إنكاره. (دسوقي)

(١٤) قوله: نحو إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ إلخ: هذا مثال للمنفي، أي فإن كان الوصف مختصا فلا يجيء النفي بـ«لا»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾ الآية (الأنعام: ٣٦) أي إنما يستجيب دعاءك للإيمان الذين يسمعون سماع تدبر، وهم المؤمنون. (دسوقي)

(١٥) قوله: لا تكون إلا ممن إلخ: فإذا قيل: «لا الذين لا يسمعون» كان ذلك حشوا في الكلام. فإن قيل: إن فائدة القصر أن يعتقد المخاطب خلافه، والمخاطب ههنا ليس كذلك؛ لأن كل عاقل يعلم أن الاستجابة إنما تكون ممن يسمع. أجيب بأن الكفار نزلوا منزلة من لا سمع له لعدم قبولهم الحق، والنبي ﷺ لشدة حرصه على إيمان الكفار نزل منزلة من يعتقد الاستجابة ممن لا يسمع، فخوطب بقصر الاستجابة على من يسمع قصر قلب، فالقصر هنا حقيقي لكن بعد تنزيل المخاطب منزلة من يعتقد العكس لأجل ذلك الاعتبار الخطابي. (الدسوقي)

(١٦) قوله: لا تحسن: أي مجامعته للثالث أي لا تحسن مجامعة النفي بـ«لا» مع الثالث، وهو «إنما»، والحاصل أن عدم اختصاص الوصف شرط في كمال الحسن عند الشيخ لا شرط أصل المجامعة، كما قال به السكاكي، فعلى هذا يصح أن يقال في غير القرآن: «إنما يستجيب الذين يسمعون لا الذين لا يسمعون»، وإن كان غير كامل في الحسن. (دسوقي)

في الوصف المختص كما تحسن في غيره. وهذا أقرب إلى الصواب[١]؛ إذ لا دليلَ على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد[٢].

أي غير وصف المختص — امتناع المجامعة المذكورة

وأصل الثاني أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء أن يكون ما استعمل له، أي الحكم الذي استعمل فيه النفي والاستثناء[٣] ممَّا يجهله المخاطب[٤] وينكره[٥]، بخلاف الثالث أي «إنَّما»؛ فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه ممَّا يعلمه المخاطب ولا ينكره، كذا في «الإيضاح» نقلًا عن «دلائل الإعجاز».

أي الكثير الغالب — تفسير لـ«ما» — إشارة إلى أن اللام في كلام الماتن بمعنى «في».

وفيه بحث؛ لأنَّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم. وجوابه[٦]: أنَّ مرادهم أن «إنما» يكون لخبر من شأنه أن لا يجهلَه المخاطب ولا ينكره، حتى إنَّ إنكاره يزول بأدنى تنبيه؛ لعدم إصراره عليه، وعلى هذا يكون موافقًا لما في «المفتاح». كقولك[٧] لصاحبك وقد رأيتَ شَبَحًا مِن بعيد: «ما هو إلَّا زيد» إذا اعتقده غيره أي إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبحَ غيرَ زيد مصرًّا[٨] على هذا الاعتقاد.

اعتراض على قوله: «بخلاف الثالث» — أي قصر كان — هو إعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم. (ق) — ولكنه جاهل ومنكر بالفعل — معا — مقول لقوله: «كقولك». (ق) — شخصا — الجملة حالية — التأويل — فهو قصر قلب

وقد ينزل المعلوم[٩] منزلة المجهول لاعتبار مناسب[١٠]، فيستعمل له أي لذلك المعلوم الثاني أي النفي والاستثناء إفرادًا أي حال كونه قصر إفراد، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ[١١] إِلَّا رَسُولٌ﴾[١٢] أي مقصور[١٣] على الرسالة لا يتعدَّاها إلى التبرُّؤ مِن الهلاك، فالمخاطبون وهم الصحابة ﷺ كانوا عالمين بكونه مقصورًا على الرسالة غير جامع[١٤] بين الرسالة والتبرؤ عن الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدُّون هلاكه أمرًا عظيمًا نزِّل استعظامهم هلاكَه منزلة إنكارهم[١٥] إياه أي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب[١٦] هو

أي فيه. (ق) — حال من «الثاني» — (آل عمران: ١٤٤) — أي الموت وهو الخلود — أي فيه

---

(١) قوله: وهذا أقرب إلى الصواب إلخ: أي هذا الذي قاله الشيخ أقرب إلى الصواب مما قاله السكاكي من المنع؛ لابتناء كلام الشيخ على شهادة الإثبات، وكلام السكاكي على شهادة النفي، وشهادة الإثبات مقدم؛ ولأنه يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ أو المتردد لداع. (دسوقي وغيره)

(٢) قوله: عند قصد زيادة التحقيق: أي عند قصد زيادة تحقيق النفي عن ذلك الغير، وهذا رد على السكاكي بأنا لا نسلم عدم الفائدة؛ إذ قد تحصل فائدة وهي زيادة التحقيق والتأكيد، فلا وجه للامتناع. (ق)

(٣) قوله: النفي والاستثناء: [بيان للضمير المستتر في قوله: «استعمل»؛ فإنه عائد على «الثاني» الذي هو النفي والاستثناء. (قي)]

(٤) قوله: مما يجهله المخاطب إلخ: أي مما يجهله المخاطب بالفعل وشأنه أن يكون مجهولا، وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في الحصر مطلقا بأي طريق كان، فلا وجه لتخصيصه بالنفي والاستثناء. (قي)

(٥) قوله: وينكره: المراد منه الإنكار التام، كما يظهر من كلام الشيخ، فاندفع بقيد الإنكار ما قيل: إن جهل المخاطب بما لا بد منه في جميع الطرق، فلا وجه لتخصيص الوجه الرابع بالطريق الثاني. (من التجريد)

(٦) قوله: وجوابه إلخ: يعني أن قولهم «أصل «إنما» أن يكون الحكم المستعملة فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره» مرادهم بذلك أن يكون الحكم مما من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه وإن كان مجهولا بالفعل، فلا ينافي كونه مجهولا بالفعل، فالحاصل أن محل الطريق الأول، أعني النفي والاستثناء، الحكم الذي يحتاج للتأكيد؛ لإنكاره وكونه مما شأنه أن يجهل، ومحل الثاني ما لا يفتقر إلى ذلك؛ لكونه مما شأنه أن يكون معلوما، وإن كان الجهل والإنكار بالفعل لا بد منهما فيهما. (من الدسوقي)

(٧) قوله: كقولك: [تمثيل للأصل الثاني، أعني النفي والاستثناء.]

(٨) قوله: مصرا: أي مصمما على ذلك الاعتقاد، فهذا المثال قد تحقق فيه الجهل والإنكار فيما من شأنه أن يجهل وينكر جهلا لا يزول إلا بالتوكيد، فاستعملت فيه «ما» و«إلا» على أصله. (ق)

(٩) قوله: وقد ينزل المعلوم إلخ: هذا مقابل لقوله: «وأصل الثاني»، وقوله: «المعلوم»، أي الحكم الذي من شأنه أن يعلم، وذلك كقيام الهلاك به ﷺ في المثال الآتي. وقوله: «منزلة المجهول» أي الحكم المجهول الذي من شأنه أن ينكر ويحتاج إلى تأكيد لدفع إنكاره. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: لاعتبار مناسب: أي لأجل أمر معتبر مناسب للمقام، كالإشعار بأنهم في غاية الاستعظام لهلاكه ﷺ في المثال الآتي. (دسوقي)

(١١) قوله: وَمَا مُحَمَّدٌ إلخ: وتمام الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ۝١٤٤﴾ (آل عمران: ١٤٤)

(١٢) قوله: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ: هذا استثناء من مقدر عام، يكون التقدير: ما محمد موصوفا بحقيقة من الحقائق التي تعتقدون إلا حقيقة الرسول ﷺ؛ فإنه كائن إياها، فكأنه قيل: ما محمد متبرئا من الهلاك ولا غير ذلك مما لا يناسب. (ق)

(١٣) قوله: أي مقصور إلخ: أي فهو من قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد على ما قال المصنف، وأشار بقوله: «لا يتعداها إلى التبري من الهلاك» إلى أن ذلك القصر إضافي لا حقيقي. (الدسوقي)

(١٤) قوله: غير جامع إلخ: بل جامع بين الرسالة والهلاك؛ لأنهم لا يعتقدون أن النبي لا يهلك أبدا، فلما نزل علمهم بموته منزلة الجهل به والإنكار؛ لاستعظامهم إياه صاروا كأنهم أثبتوا له ﷺ صفتين: الرسالة والتبري من الهلاك، فقصر على الرسالة قصر إفراد. (دسوقي)

(١٥) قوله: منزلة إنكارهم: ولزم من ذلك تنزيل علمهم بهلاكه منزلة جهلهم به؛ لأن الإنكار يستلزم الجهل، وبهذا اندفع ما يقال: إن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول تنزيل علمهم بهلاكه منزلة الجهل؛ لاستعظامهم إياه، لا تنزيل استعظامهم منزلة إنكارهم إياه. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: والاعتبار المناسب: أي المناسب لمقام الرسالة. وقال العصام: ونحن نقول: =

الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه صلى الله عليه و آله وسلم.

أو قلبًا عطف(١) على قوله: إفرادًا، نحو: ﴿إِنْ أَنتُمْ(٢) إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠) فالمخاطبون وهم الرسل صلوات الله عليهم لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين وهم الكفار أنَّ الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين(٣) على دعوى الرسالة(٤) فنزلهم القائلون منزلةَ المنكرين للبشرية، لما اعتقدوا(٥) اعتقادًا فاسدًا مِن التنافي بين الرسالة والبشرية فقلبوا هذا الحكم وقالوا: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠) أي أنتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة تدعونها.

ولمَّا كان ههنا مظنة سؤال، وهو أنَّ القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وقصروا المخاطبين على البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١) فإنهم سلَّموا انتفاء الرسالة عنهم: أشار إلى جوابه بقوله: وقولُهم أي قول الرسل المخاطبين ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (إبراهيم: ١١) مِن باب مجاراة الخصم(٦) وإرخاء العنان إليه بتسليم بعض(٧) مقدماته؛ ليعثر الخصم -من «العِثار»، وهو الزلة-، وانما يفعل ذلك حيث يراد تبكيته، أي إسكات الخصم وإلزامه، لا لتسليم(٨) انتفاء الرسالة، فكأنهم قالوا: إنَّ ما ادَّعيتم مِن كوننا بشرًا فحقٌّ لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يمنَّ الله علينا بالرسالة، فلهذا أثبتوا البشرية لأنفسهم، وأمَّا إثباتها(٩) بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم(١٠).

وكقولك: عطف على قوله: «كقولك لصاحبك»، وهذا مثال لأصل «إنما»، أي الأصل في «إنما» أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب، كقولك: «إنما هو أخوك» لمن يعلم ذلك ويقر به، وأنت تريد أن ترفقه(١١) عليه، أي تجعل مَن يعلم ذلك رفيقًا مشفقًا على أخيه، والأولى بناء على ما ذكرنا(١٢) أن يكون هذا المثال ....

(حواشي بين السطور: وصحبه - هذا هو الاعتبار المناسب. (ح) - بل يكون ملكا - أي بهذا الخطاب وهم الرسل - بيان لـ«ما» - أي المستلزم لنفي البشرية في زعمهم. (قي) - بحسب زعمهم - أي الرسل - لا ملائكة - مع أنه ليس كذلك. (ق) - بفتح الزاي: الوقوع والسقوط - عطف لازم - متعلق بالمجاراة - لا من «العثور»، وهو الاطلاع - أي المجاراة - أي لعدم التنافي - أي يعلم بالقلب ويقر باللسان - أي كون المخبر عنه أخاه. (قي))

= الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى لحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه، كما يحذر عن الجهل. (دسوقي)

(١) قوله: عطف إلخ: فالمعنى حينئذ أن القصر الذي استعملت فيه «ما» و«إلا» للتنزيل إما أن يكون قصر إفراد، كما تقدم، وإما أن يكون قصر قلب. (ق)

(٢) قوله: إن أنتم إلخ: أي نحو قوله تعالى حكاية عن الكافرين في خطاب الرسل: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (إبراهيم: ١٠) أي ما تتصفون إلا بالبشرية مثلنا لا بنفيها، وإنما خاطبوهم بهذا الخطاب ولم يقولوا: «ما أنتم رسل» الذي هو مرادهم؛ لأنه في زعمهم أبلغ؛ إذ كأنهم قالوا: أنكرتم ما هو من الضروريات، وهو ثبوت البشرية، وأنتم لا تتعدون الاتصاف بها إلى الاتصاف بنقيضها الذي تثبت معه الرسالة، ولهذا كان قصر قلب. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: مع إصرار المخاطبين: حيث كان الرسل مصرين على دعوى الرسالة المنافية للبشرية بحسب اعتقاد المتكلم صاروا عندهم بمنزلة من ادعى نفي البشرية صريحا، ولذلك جعلوهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم، فظهر من هذا أن القصر في هذا المثال مبني على مراعاة حال المتكلم والمخاطب، بخلاف المثال السابق؛ فإن القصر فيه مبني على رعاية حال المخاطب فقط. (دسوقي)

(٤) قوله: دعوى الرسالة: [أي المستلزمة لنفي البشرية بحسب زعم المتكلمين. (قي)]

(٥) قوله: لما اعتقدوا إلخ: إنما اعتقدوا التنافي؛ لأن الرسول لجلالة قدره ينزه في رأيهم عن البشرية، وانظر سخافة عقولهم حيث لم يرضوا ببشرية الرسول ﷺ ورضوا بأن يكون الإله حجرا. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: من باب مجاراة الخصم: أي مماشاته والجري معه في الطريق من غير مخالفة في السلوك، ومثاله: أن تريد إزلاق صاحبك فتماشيه في الطريق المستقيم، حتى إذا وصلت إلى مزلقة أزلقته. (دسوقي)

(٧) قوله: بتسليم بعض إلخ: الباء للسببية، متعلقة بـ«مجاراة الخصم»؛ لأنه إذا سلم له بعض مقدماته كان ذلك وسيلة لإصغائه لما يلقى له بعد ذلك، فيعثر مما يلقى له ذلك ويفحم، وأما إذا عورض من أول الوهلة ربما كان ذلك سببا لنفرته وعدم إصغائه، والمراد ببعض المقدمات التي سلمها الرسل المقدمة الصغرى، أعني كونهم بشرا، وأما كون البشر لايكون رسولا، وهو الكبرى، فلم يسلم الخصم. (دسوقي)

(٨) قوله: لا لتسليم إلخ: عطف على قوله: «من باب مجاراة الخصم» يعني ما قاله الرسل للمجاراة، ولم يقولوه لتسليم انتفاء الرسالة عنهم . (من دسوقي)

(٩) قوله: وأما إثباتها إلخ: جواب عما يقال: إنه كان يكفي في المجاراة أن يقولوا: نحن بشر مثلكم، فالنفي والاستثناء لغو. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: على وفق كلام الخصم: حاصل توجيه الشارح أن الرسل لم يريدوا القصر، بل أصل الإثبات على سبيل التجريد، وإنما عبروا بصيغة القصر؛ لموافقة كلام الخصم، والأحسن التوجيه بأن مرادهم القصر، أعني إثبات البشرية ونفي الملكية لا نفي الرسالة، فمرادهم: ما نحن إلا بشر مثلكم لا ملائكة كما تقولون، لكن لا ملازمة بين البشرية وانتفاء الرسالة. (تجريد)

(١١) قوله: ترفقه: إما بقافين من «الرقة» ضد الغلظة، والتعدية بـ«على» بتضمين معنى الإشفاق، كما أشار إليه الشارح، وحينئذ يقرأ «رقيقا» أيضا بقافين، وإما بالفاء والقاف من «الرفق» بمعنى اللطف، فالمراد أنك تحدث في قلب من يعلم ذلك شفقة ورحمة على أخيه بسبب ذكرك الأخوة له؛ لأن الشيء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرد علمه. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: بناء ما ذكرنا: أي من أن «إنما» تستعمل في مجهول شأنه أن لا يجهله =

من الإخراج[1] لا على مقتضى الظاهر، وقد ينزل المجهول (أي الحكم المجهول عند المخاطب) منزلةَ المعلوم[2] لادّعاء (المتكلم) ظهوره، فيستعمل له (أي فيه)[3] الثالث أي «إنما»، نحو قوله تعالى حكايةً عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (البقرة: ١١) ادّعوا أنَّ كونهم مصلحين أمر ظاهر مِن شأنه أن لا يجهلَه المخاطب (وهم المسلمون)[4] ولا ينكره[5]، ولذلك (أي لادعاء ظهور إصلاحهم) جاء ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ (البقرة: ١٢)؛ للرد عليهم مؤكَّدًا بما ترى (أي بما تعلمه من تأكيدات شتى) مِن إيرادِ الجملة الاسمية الدالة على الثبات، وتعريفِ الخبر (أي «المفسدون»)[6] الدال على الحصر وتوسيطِ ضمير الفصل (أي ضمير «هم») المؤكد لذلك (الحصر) وتصديرِ الكلام بحرف التنبيه (أي «ألا») الدال على أنَّ مضمون الكلام ممَّا له خطر وبه عناية[7]، وتأكيده (بالجر عطف على «تصدير». (قي)) بـ«إنَّ»، ثم تعقيبه بما يدل على التقريع والتوبيخ (عطف تفسيري. (قي)) وهو قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ (البقرة: ١٢)[8].

ومزية (أي شرفها) «إنَّما»[9] على العطف[10] أنه يعقل منها أي من «إنما» الحكمان[11]، أعني الإثبات للمذكور والنفي عمَّا عداه معًا[12] بخلاف العطف؛ فإنه يفهم منه أولًا الإثبات ثم النفي، نحو: «زيد قائم لا قاعد»، أو بالعكس، نحو: «ما زيد قائمًا بل قاعد».

وأحسن مواقعها (أي مواضعها) أي مواقع «إنما» التعريض[13]، نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ[14] أُولُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (الرعد: ١٩)؛ فإنه تعريض بأنَّ الكفار من فرط جهلهم كالبهائم، فطمع النظر منهم كطمعه منها، أي كطمع النظر من البهائم.

ثم القصر (عن كونه حقيقيا، أو إضافيا قصر صفة أو موصوف. (ج)) كما يقع بين المبتدأ والخبر على ما مرَّ يقع بين الفعل[15] والفاعل، نحو: «ما قام إلَّا زيد» وغيرهما (من سائر المتعلقات) كالفاعل والمفعول[16]، نحو: «ما ضرب زيد إلَّا عمرًا»، و«ما ضرب عمرًا إلا زيد»، والمفعولَين، نحو: «ما أعطيت زيدًا إلَّا درهما» وغير ذلك من المتعلقات (كالحال والتمييز)[17].

= المخاطب ولا ينكر، حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه؛ لكونه لا يصر عليه. (دسوقي)

(١) قوله: من الإخراج إلخ: أي فالحكم في هذا المثال -وهو الأخوة- وإن كان معلوما للمخاطب، لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوة؛ -إذ موجب علمه بها أن يشفق عليه ولا يضربه- نزل منزلة المجهول، واستعمل فيه «إنما» على خلاف مقتضى الظاهر. (قي)

(٢) قوله: منزلة المعلوم: أي ما من شأنه أن يعلم عند المخاطب بحيث لا يصر على الإنكار، وليس المراد المعلوم بالفعل أن المعلوم بالفعل ليس محلا للقصر. (تجريد)

(٣) قوله: فيستعمل له: أي فبسبب ذلك التنزيل يستعمل الطريق الثالث من طرق القصر وهو «إنما». (دسوقي)

(٤) قوله: لا يجهله المخاطب: الحاصل: أن إصلاح اليهود أمر مجهول عند المخاطبين وينكرونه إنكارا قويا، ولكن اليهود -لعنة الله عليهم- يدعون أن إصلاحهم أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهل، فنزلوا لتلك الدعوى إصلاحهم منزلة الأمر الذي من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطبين بحيث يزول إنكاره بأدنى تنبيه، فاستعملوا في إثباته للرد عليهم «إنما» التي شأنها أن تستعمل في ما من شأنه أن يكون معلوما، وإن كان مقتضى الظاهر التعبير بالنفي والاستثناء؛ لأن إصلاحهم أمر مجهول منكر. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا ينكره: [إنكارا قويا وإن كان جاهلا بالفعل. (ق)]

(٦) قوله: وتعريف الخبر إلخ: أي الدال على حصر المسند في المسند إليه، والمعنى لا مفسد إلا هم؛ لما تقرر أن تعريف الخبر وضمير الفصل لقصر المسند على المسند إليه. (دسوقي)

(٧) قوله: وبه عناية: عطف مسبب على سبب، أي مما له خطر يوجب العناية بإثباته. (دسوقي)

(٨) قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾: إنما كان هذا يدل على التقريع والتوبيخ؛ لإفادته أنهم من جملة الموتى الذين لا شعور لهم، وإلا لأدركوا إفسادهم بلا تأمل. (دسوقي)

(٩) قوله: ومزية إنما: هو مبتدأ، وقوله: «أنه يعقل» على حذف الجار خبر، أي ثابتة بأنه يعقل إلخ، ولو قيل: إن هذا وجه خامس من أوجه الاختلاف لما بعد. (دسوقي)

(١٠) قوله: على العطف: وأما النفي والاستثناء والتقديم ففيهما تعقل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزية لـ«إنما» عليهما؛ ولذلك لم يتعرض لهما. (تجريد)

(١١) قوله: يعقل منها الحكمان: أي بحسب وضع بمعنى أن الواضع وضعها للمجموع، فلا يرد أنه قد يلاحظ أحدهما قبل الآخر. (تجريد)

(١٢) قوله: معا: يعني وتعقل الحكمين معا أرجح؛ إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر، كما في المعطوف. (مطول)

(١٣) قوله: وأحسن مواقعها التعريض: أي الكلام الذي يراد به التعريض، وهو كما يأتي أن يستعمل الكلام في معنى ليلوح بغيره، أي يفهم منه معنى آخر، وإنما كان التعريض أحسن مواقعها؛ لأن إفادة الحكم الذي شأنها أن تستعمل فيه لا يهم المخاطب؛ لكونه معلوما أو من شأنه العلم، بخلاف المعنى الآخر الملوح إليه؛ فإنه أهم؛ لكون المخاطب جاهلا به مصرا على إنكاره. (دسوقي)

(١٤) قوله: إنما يتذكر إلخ: أي إنما يتعقل الحق أصحاب العقول، فنحن نجزم بأنه ليس المراد من هذا الكلام ظاهره، وهو حصر التذكر أي تعقل الحق في أصحاب العقول؛ لأن هذا أمر معلوم بل هو تعريض بذم الكفار بأنهم من شدة جهلهم وتناهيه الغاية القصوى كالبهائم، ويترتب على ذلك التعريض التعريض بالنبي ﷺ بأنه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقع التذكر من البهائم، فمحل الفائدة من هذا الكلام هو التعريض المتوسل إليه. (الدسوقي)

(١٥) قوله: يقع بين الفعل إلخ: أي بحيث يكون الفعل مقصورا على الفاعل كما يؤخذ من تمثيل المصنف، فالقصر الواقع بينهما من قبيل قصر الصفة على الموصوف، وأما عكسه وهو حصر الفاعل في الفعل فلا يتوهم إمكانه؛ لأن المنحصر فيه يجب تأخيره على ما يأتي، والفعل لا يؤخر عن الفاعل مادام فاعلا، فإن خرج عن الفاعلية رجع الأمر إلى قصر المبتدأ على الخبر. (الدسوقي)

(١٦) قوله: كالفاعل والمفعول: أي بحيث يكون الفاعل مقصورا على المفعول وبالعكس، وقد مثل الشارح لكل منهما، فالمثال الأول من حصر الفاعل في المفعول، والمثال الثاني من حصر المفعول في الفاعل. (الدسوقي)

(١٧) قوله: وغير ذلك من المتعلقات: أي كالحال، فتقول في قصرها على صاحبها: =

ففي الاستثناء[١] يؤخَّر المقصور عليه مع أداة الاستثناء حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل: «ما ضرب عمرًا إلَّا زيدٌ»، ولو أريد القصر على المفعول قيل: «ما ضرب زيدٌ إلَّا عمرًا»، ومعنى قصر[٢] الفاعل على المفعول مثلا[٣]: قصر الفعل المسند[٤] إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي[٥]، فيرجع إلى قصر الصفة على الموصوف، أو العكس، ويكون حقيقيًّا وغيرَ حقيقي، إفرادًا وقلبًا وتعيينًا، ولا يخفى اعتبارُ ذلك[٦].

(للتفريع بمعنى الفاء. (قي)) (فالفاعل مقصور عليه والمفعول مقصور) (فالمفعول مقصور عليه والفاعل مقصور) (أي على قصر الفاعل على المفعول)

وقلَّ أي وجاز على قلة تقديمُهما أي تقديم المقصورِ عليه وأداةِ الاستثناء على المقصور حال كونهما بحالهما وهو أن يلي المقصور عليه الأداة، نحو: «ما ضرب إلَّا عمرًا زيدٌ» في قصر الفاعل على المفعول و«ما ضرب إلَّا زيدٌ عمرًا» في قصر المفعول على الفاعل. وإنما قال: «بحالهما»؛ احترازًا عن تقديمهما مع إزالتهما عن حالهما بأن تؤخَّر الأداة عن المقصور عليه، كقولك في «ما ضرب زيدٌ إلَّا عمرًا»: «ما ضرب عمرًا إلَّا زيدٌ»؛ فإنه لا يجوز ذلك؛ لِما فيه مِن اختلاف المعنى وانعكاس المقصود[٧]، وإنما قلَّ تقديمهما[٨] بحالهما؛ لاستلزامه[٩] قصر الصفة قبل تمامها[١٠]؛ لأنَّ الصفة[١١] المقصورة[١٢] على الفاعل مثلًا[١٣] هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتمُّ المقصور قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره، ....

(أي متلبسين بحالهما) (أي استلزام التقدم في المثالين المذكورين (قي))

= «ما جاء راكبا إلا زيد»، وفي عكسه: «ما جاء زيد إلا راكبا»، فالأول من قصر الصفة والثاني من قصر الموصوف، وقس عليه التمييز والمجرور والظرف والبدل؛ فإنه يقع القصر فيها ما عدا المصدر المؤكد؛ فإنه لا يقع القصر بينه وبين الفعل إجماعا، فلا تقول: «ما ضربت إلا ضربا»، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (الجاثية: ٣٢) فمعناه: إلَّا ظنا ضعيفا، فهو مصدر نوعي، وما عدا المفعول معه؛ فإنه لا يجيء بعد «إلَّا»، فلا يقال: «ما سرت إلا والليل». (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: ففي الاستثناء: أي فالقصر في الاستثناء يؤخر فيه المقصور عليه مع أداة الاستثناء، وتأخر المقصور عليه مع الأداة بأن يكون المقصور مقدما على أداة الاستثناء، وهي مقدمة على المقصور عليه. (ق)

(٢) قوله: ومعنى قصر إلخ: هذا جواب عما يقال: إن القصر لا يكون إلا قصر صفة على موصوف أو قصر موصوف على صفة، وكل من الفاعل والمفعول ذات، وحينئذ فلا يصح القصر. وحاصل ما أجاب به الشارح أنَّ قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف، أي من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، وقصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، لا أنَّ ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصورة، كما توهم السائل. (دسوقي)

(٣) قوله: مثلا: أي أو قصر المفعول على الفاعل أو أحد المفعولين على الآخر أو صاحب الحال عليها. (تجريد)

(٤) قوله: قصر الفعل المسند إلخ: هذا بالنظر لخصوص ما قبل مثلا أعني قصر الفاعل على المفعول، ثم إن ظاهر كلام الشارح أن معنى قصر الفاعل على المفعول في قولك: «ما ضرب زيد إلا عمرا» قصر ضاربية زيد على عمرو؛ لأنها فعل الفاعل وليس كذلك؛ لأن الضاربية صفة للفاعل، فلا يتأتى قصرها على المفعول، بل المراد قصر المضروبية على عمرو؛ لأنها صفة للمفعول، فالمعنى: ما مضروب زيد إلا عمرو، وقد يقال: مراده قصر الفعل المسند للفاعل بعد تحويل صيغته إلى صيغة مفعول، تأمل. (من الدسوقي)

(٥) قوله: قياس البواقي: فمعنى قصر المفعول على الفاعل قصر الفعل المتعلق بالمفعول على الفاعل، وهكذا فقس، فمعنى «ما ضرب عمرا إلا زيد»: «ما ضارب عمرا إلَّا زيد» فيرجع لقصر الصفة على الموصوف أو قصر المفعول نفسه على الفعل المتعلق بالفاعل، فمعنى «ما ضارب عمرا إلَّا زيد»: «ما عمرو إلَّا مضروب زيد»، فيرجع لقصر الموصوف على الصفة، لكن الأظهر الأول. (دسوقي)

(٦) قوله: ولا يخفى اعتبار ذلك: فإذا قلت في قصر الفاعل «ما ضرب زيد إلَّا عمرا»، إن أريد ما مضروب زيد إلا عمرو دون كل ما هو غير عمرو: كان قصرا حقيقيا، وإن أريد دون خالد مثلا: كان إضافيا، ثم إن أريد الرد على من زعم أن مضروب زيد عمرو وخالد مثلا: كان إفرادا، وعلى من زعم أن مضروبه خالد دون عمرو: كان قلبا أو على من شك في مضروبه منهما: كان تعيينا، وقس عليه سائر المتعلقات. (تجريد)

(٧) قوله: وانعكاس المقصود: تفسير للجملة السابقة، وذلك لأن معنى قولنا: «ما ضرب زيد إلا عمرا»: «ما مضروب زيد إلا عمرو» ومعنى قولنا: «ما ضرب عمرا إلا زيد»: «ما ضارب عمرو إلا زيد»، فالمقصود في الأول حصر مضروبية زيد في عمرو، والمقصود في الثاني حصر ضاربية عمرو في زيد. (دسوقي)

(٨) قوله: قل تقديمهما: [أي المقصور عليه وأداة الاستثناء]

(٩) قوله: لاستلزامه إلخ: هذا التعليل قاصر؛ لأنه لا يجري في قصر الموصوف، كما إذا جعل قولك: «ما ضرب إلا عمرا زيد» من قصر الموصوف؛ لتأوله بمعنى «ما زيد إلَّا ضارب عمرو»، فهذا لا يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، وإنما فيه حال التقدم تأخير الموصوف عن جميعها، وكذا في قولك: «ما ضرب إلا زيد عمرا»؛ فإنه إذا جعل من قصر الموصوف بتأوله على معنى «ما عمرو إلا مضروب زيد» لم يتضح فيه قصر الصفة قبل تمامها، إنما يلزم عليه حال التقديم تأخيره عن جميعها، فافهم. (تجريد)

(١٠) قوله: قبل تمامها: والأقرب أن يحمل على حذف المضاف، أي لإيهام استلزامه، وإلَّا فلا استلزام في نفس الأمر؛ لأن الكلام إنما يتم بآخره. (تجريد)

(١١) قوله: لأن الصفة إلخ: فإذا قلت: «ما ضرب زيد إلا عمرا» وحمل على أن المعنى «ما مضروب زيد إلا عمرو» لزم -لو قدم المقصور عليه وقيل: «ما ضرب عمرا إلا زيد»- قصر الصفة، وهو الضرب قبل تمامها؛ إذ تمامها بذكر الفاعل، وكذلك الفعل المتعلق بالمفعول في قصره على الفاعل، فإذا قلت: «ما ضرب عمرا إلا زيد» وحمل على أن المعنى «ما ضارب عمرو إلا زيد» لزم -لو قدم المقصور عليه وقيل: «ما ضرب إلا زيد عمرا»- قصر الضرب قبل ذكر متعلقه، وهو ظاهر. (دسوقي)

(١٢) قوله: المقصورة إلخ: [أي في قصر المفعول على الفاعل، كما في المثال الثاني. (قي)]

(١٣) قوله: مثلا: أي أو المقصورة على المفعول في قصر الفاعل على المفعول، كما في المثال الأول، وهو «ما ضرب زيد إلا عمرا». (دسوقي)

وعلى هذا فقس[١]، وإنَّما جاز على قلة؛ نظرا إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

ووجهُ الجميع[٢] أي السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك[٣] أنَّ النفي في الاستثناء المفرغ[٤] الذي حذف فيه المستثنى منه وأعرب ما بعد «إلَّا» بحسب العوامل يتوجه إلى مقدر، وهو مستثنى منه؛ لأنَّ «إلَّا» للإخراج[٥]، والإخراج يقتضي مخرجًا منه[٦]، عامٍّ؛ ليتناول المستثنى وغيره، فيتحقق الإخراج مناسبٍ للمستثنى في جنسه[٧] بأن يقدر في نحو «ما ضرب إلَّا زيد» «ما ضرب أحد»[٨]، وفي نحو «ما كسوته إلَّا جبة» «ما كسوته لباسًا»، وفي نحو «ما جاء إلَّا راكبًا» «ما جاء كائنًا على حال من الأحوال»، وفي نحو «ماسرت إلَّا يوم الجمعة» «ماسرت وقتًا من الأوقات»، وعلى هذا القياس[٩]، وفي صفته يعني في الفاعلية والمفعولية والحالية ونحو ذلك، وإذا كان النفي متوجهًا إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته.

فإذا أوجب[١٠] منه أي من ذلك المقدر شيء بـ«إلَّا» جاء القصر ضرورةَ بقاء ما عداه على صفةِ الانتفاء.

وفي «إنَّما» يؤخر المقصور عليه تقول: «إنَّما ضرب زيد عمرًا»، فيكون القيد الأخير[١١] بمنزلة الواقع بعد «إلَّا»، فيكون هو المقصور عليه، ولا يجوز تقديمه أي تقديم المقصور عليه بـ«إنَّما» على غيره؛ للالتباس[١٢] كما إذا قلنا في «إنما ضرب زيد عمرًا»: «إنما ضرب عمرًا زيد»، بخلاف النفي والاستثناء؛ فإنه لا التباسَ فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد «إلَّا» سواء قدِّم أو أخِّر، وههنا ليس «إلَّا»[١٣] مذكورًا في اللفظ بل تضمُّنًا. و«غير» كـ«إلَّا»[١٤] في إفادة القصرين[١٥] قصر الموصوف[١٦] على الصفة ....

---

(١) قوله: وعلى هذا فقس: [أي البيان المذكور للصفة المقصورة على الفاعل (تجريد)] فتقول في قصر الفاعل على المفعول الصفة المقصورة على المفعول هي الفعل المتعلق بالفاعل، فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره وهكذا. (تجريد)

(٢) قوله: ووجه الجميع: أي وجه إفادة النفي والاستثناء القصر في جميع ما ذكر مما بين المبتدأ والخبر وغير ذلك. (دسوقي)

(٣) قوله: وغير ذلك: كالحال وصاحبها والمفعول الأول والثاني. (قي)

(٤) قوله: أن النفي في الاستثناء المفرغ إلخ: إنما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء المفرغ دون غيره؛ لأن إفادة التقديم للقصر لا يدركه إلا صاحب الذوق، وإفادة طريق العطف وكذلك النفي والاستثناء إذا كان المستثنى منه مذكورا بين، وكذا إفادة «إنما» له؛ لكونه بمعنى «ما وإلا»، فما بقي الخفاء إلا الاستثناء المفرغ؛ لعدم ذكر المستثنى منه. (دسوقي)

(٥) قوله: لأن إلا للإخراج: هذا ظاهر في الاستثناء المتصل؛ لأن «إلا» فيه للإخراج، وأما المنقطع فـ«إلا» فيه ليست للإخراج، بل بمعنى «بل»، فلا يتأتى فيه هذا التوجيه مع أنه مفيد للحصر أيضا، فإذا قيل: «ما جاء القوم إلا الحمير»، فالمعنى أن المجيء لا يتجاوز إلى القوم ولا إلى ما يتعلق بهم مما عدا الحمير. وأجيب بأن كلامه في الاستثناء المتصل؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يقدر فيه المستثنى منه إلَّا متناولا للمستثنى، فيكون متصلا دائما ويكون «إلَّا» فيه للإخراج؛ بدليل قول المصنف «أن النفي في الاستثناء المفرغ يتوجه إلى مقدر مناسب للمستثنى في جنسه». (دسوقي)

(٦) قوله: مخرجا منه: [أي وليس ههنا إلَّا هذا المقدر فهو مخرج منه. (قي)]

(٧) قوله: في جنسه: أي في كونه جنسه لأن المستثنى من أفراد المستثنى منه، لا أنه أمر مشارك له في الجنس، كما هو ظاهر المتن، ففيه مسامحة. وحاصل الجواب أن في الكلام حذفا، أي كونه جنسه. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ما ضرب أحد: أي فـ«أحد» عام شامل لزيد وغيره ومناسب له من حيث إنه جنس له، أي صالح لأن يحمل عليه، وكذا يقال في ما بعده. (دسوقي)

(٩) قوله: وعلى هذا القياس: أي فيقدر في «ما صليت إلا في المسجد» «ماصليت في مكان»، ويقدر في مثل «ما اشتريت من الجارية إلا نصفها» «ما اشتريت جزءا من الجارية». (من ق)

(١٠) قوله: فإذا أوجب: الفاء رابطة لهذا الكلام بالشرط الذي قدره الشارح قبله. (دسوقي)

(١١) قوله: فيكون القيد الأخير: أي من قيدي الفعل وهما الفاعل والمفعول؛ لما تقدم أن كلا من الفاعل والمفعول قيد للفعل، والفعل مقيد بهما، فالمراد بالقيد الأخير ما أخر من فاعل أو مفعول. (قي)

(١٢) قوله: للالتباس: أي التباس المراد بغير المراد في التقديم، وذلك لأن كلا من الفاعل والمفعول الواقعين بعد الفعل يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر، ولم يقترن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه، فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: ليس إلا إلخ: أي ليس لفظ «إلا» مذكورا في الكلام بل تضمنه معنى الكلام. (دسوقي)

(١٤) قوله: وغير كـ إلا: أي ولفظ «غير» كلفظ «إلا» أي الاستثنائية؛ لأنها هي التي تفيد القصرين، بخلاف «إلا» التي تقع صفة، وإنما خص «غير» بالذكر دون بقية أدوات الاستثناء؛ لأنه لا تستعمل في التفريغ من أدوات الاستثناء «غير» إلا غيرها، وهذا مبني على أن «سوى» ملازمة للنصب على الظرفية، و«إلا» فهي كـ«غير» في إفادة القصرين. (دسوقي)

(١٥) قوله: في إفادة القصرين: تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه، والأولى الاقتصار على قوله: و«غير» كـ«إلا»؛ إذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ؛ لأنه يفيد المشاركة في جميع أحكام «إلا». (مطول)

(١٦) قوله: قصر الموصوف إلخ: نحو «ما زيد غير عالم» و«ما كريم غير زيد»، فقد قصر =

وقصر الصفة على الموصوف إفرادًا وقلبًا[١] وتعيينًا، وفي امتناع مجامعة «لا» العاطفة؛ لِما سبق[٢]، فلا يصح[٣] «ما زيد غير شاعر لا كاتب» ولا «ما شاعر غير زيد لا عمرو».

أي في قصر الموصوف — أي في قصر الصفة

الإنشاء

هو الباب السادس من الفن الأول

اعلم أنَّ «الإنشاء»[٤] قد يطلق على نفس الكلام الذي ليس لنسبته[٥] خارج تطابقه أو لا تطابقه[٦]، وقد يقال[٧] على ما هو فعل المتكلم أعني إلقاء مثل هذا الكلام كما أنَّ الإخبار كذلك[٨]، والأظهر أنَّ المراد[٩] ههنا هو الثاني[١٠] بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب، وتقسيم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، والمراد بها[١١] معانيها المصدرية[١٢]، لا الكلام المشتمل عليها بقرينة[١٣] قوله: واللفظ الموضوع له كذا وكذا؛ لظهور أنَّ لفظ «ليت» مثلًا مستعمل لمعنى التمني لا لقولنا: «ليت زيدًا قائم» فافهم.

أي اصطلاحا، ومعناه لغة: الإبداع — أي نسبة خارجية — لفظ «مثل» زائدة — بالإنشاء — أي تقسيم المصنف الإنشاء. (قي) — كالأمر والنهي — هكذا في بعض النسخ — أي في معنى التمني. (تج) — أي لا في قولنا أي مقولنا. (تجريد)

فالإنشاء إن لم يكن طلبًا[١٤] -كأفعال المقاربة، وأفعال المدح والذم، وصيغ العقود والقسم[١٥] و«رُبَّ»[١٦] ونحو ذلك- فلا يبحث عنها ههنا؛ لقلة المباحث البيانية المتعلقة بها، ولأنَّ أكثرها[١٧] في الأصل إخبار نقلت إلى الإنشاء إن كان طلبًا[١٨] استدعى مطلوبًا غير حاصل[١٩] وقتَ الطلب؛ لامتناع طلب الحاصل[٢٠]، فلو استعمل صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية،

أي إلقاء الكلام الإنشائي. (تج) — أي كإلقاء أفعال المقاربة، وكذا فيما بعد. (تج) — كـ«بعت وتزوجت» — مثل فعلي التعجب — أي لطلب مطلوب. (قي)

= في الأول زيد على العلم، وفي الثاني الكرم على زيد. (دسوقي)

(١) قوله: إفرادا وقلبا إلخ: ظاهره أنهما لا تستعملان في القصر الحقيقي؛ لأن الإفراد والقلب والتعيين أقسام للإضافي، وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: ويكون حقيقيا نحو «لا إله غير الله» «وما خاتم الأنبياء غير محمد ﷺ» وغير حقيقي إفرادا وقلبا وتعيينا. (دسوقي)

(٢) قوله: لما سبق: أي من أن شرط المنفي بـ«لا» أن لا يكون منفيا قبلها بغيرها. (تجريد)

(٣) قوله: فلا يصح إلخ: أي فلا يصح أن يقال في قصر الموصوف: «ما زيد غير شاعر لا كاتب»، ولا يصح أن يقال في قصر الصفة: «ما شاعر غير زيد لا عمرو»، وذلك لفقد الشرط السابق. والله أعلم. (دسوقي)

(٤) قوله: اعلم أن الإنشاء: أعاد المظهر؛ إشارة إلى أنه ليس المراد الإنشاء بالمعنى المتقدم بل بمعنى اللفظ، أي: اعلم أن لفظ الإنشاء. (ف)

(٥) قوله: ليس لنسبته: أي ليس للنسبة المفهومة منه، وهي النسبة الكلامية. (ق)

(٦) قوله: تطابقه أو لا تطابقه: أي تقصد مطابقته أو لا مطابقته، وهذا محط النفي، وإلا فالإنشاء لا بد له من نسبة خارجية، تارة لا تكون مطابقة لنسبته الكلامية، وتارة تكون مطابقة لها، إلا أنه لا يقصد مطابقتها لها، فـ«اضرب» مثلا نسبته الكلامية طلب الضرب، ولا بد له من نسبة خارجية.

فإن كان المتكلم طالبا للضرب في نفسه كانت الخارجية طلب الضرب أيضا وكانت مطابقة للكلامية، إلا أنه لم يقصد مطابقتها لها، وإن كان المتكلم غير طالب له في نفسه كانت الخارجية عدم الطلب، فلم يكونا مطابقتين؛ فإن قصد المتكلم المطابقة كان من باب استعمال الإنشاء في الخبر، فافهم.

(٧) قوله: وقد يقال إلخ: أي وقد يطلق الإنشاء على ما -أي على شيء- هو فعل المتكلم، أعني الإتيان بالكلام الذي ليس لنسبته خارج. (دسوقي)

(٨) قوله: كذلك: أي يطلق على الكلام الخبري وعلى فعل المتكلم، أعني إلقاء هذا الكلام. (ق)

(٩) قوله: والأظهر أن المراد: أي بالإنشاء، ههنا أي في قول المصنف الآتي: «إن كان طلبا»، وليست الإشارة إلى الترجمة، كما يوهمه كلام الشارح؛ لأن الإنشاء الواقع ترجمة لا يصح أن يراد به واحد من هذين الأمرين. (من دسوقي)

(١٠) قوله: هو الثاني: [أي فعل المتكلم لا الكلام الذي ليس لنسبته خارج. (قي)]

(١١) قوله: والمراد بها: أي بالتمني والاستفهام وغيرهما، وهذا في معنى العلة أي لأن المراد بها إلخ، أي إنما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر؛ لأن المراد إلخ، وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك؛ لئلا يكون بين المقسم والأقسام تباين. (من التجريد)

(١٢) قوله: معانيها المصدرية: أعني الإلقاءات، فالتمني بالمعنى المصدري إلقاء عبارة التمني، وكذا الاستفهام إلقاء عبارة الاستفهام، وهكذا. (دسوقي)

(١٣) قوله: بقرينة إلخ: فيه أنه لا يصلح لأن يكون قرينة لما ادعاه؛ لأن المتبادر أن «اللام» في قوله: «الموضوع له» للتعدية، ومن المعلوم أن الذي وضع له «ليت» مثلا للطلب القلبي، لا إلقاء الكلام المخصوص وهو الذي فيه «ليت»، اللهم إلا أن يتكلف بجعل «اللام» للعلة الغائية لا للتعدية، فافهم. (قي)

(١٤) قوله: إن لم يكن طلبا: أشار إلى أن قسيم قول المصنف: «إن كان طلبا» محذوف؛ لعدم البحث عنه هنا. (تجريد)

(١٥) قوله: والقسم: أي وكإلقاء القسم لإفادة إنشاء القسم مثل: أقسم بالله. (من دسوقي)

(١٦) قوله: ورب: أي وكإلقاء «رب» لإفادة إنشاء التكثير بناء على أنها للإنشاء وباعتبار أنك إذا قلت مثلا: «رب جاهل في الدنيا»، فالمراد أنك تظهر كثرة الجاهلين، ولا يعترضك تكذيب ولا تصديق في ذلك الاستكثار، فيكون إنشاء بهذا الاعتبار. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: ولأن أكثرها: [أي أكثر هذه الأشياء الإنشائية الغير الطلبية. (قي)]

(١٨) قوله: إن كان طلبا: المراد بـ«الطلب». معناه الاصطلاحي، أعني إلقاء الكلام المخصوص لا اللغوي الذي هو فعل القلب. (چلپى)

(١٩) قوله: غير حاصل: أي في اعتقاد المتكلم، فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطلب؛ لعدم علم المتكلم بحصوله. (قي)

(٢٠) قوله: لامتناع طلب الحاصل: فيه أن الممنوع تحصيل الحاصل لا طلبه، إلا أن يقال: المراد بالامتناع عدم اللياقة لا الامتناع العقلي، وهو مبني على أن المراد بالطلب: الطلب اللفظي الذي كلامنا فيه، ولك أن تحمله على الامتناع العقلي، ويراد بالطلب: الطلب القلبي، ولا شك أن طلب تحصيل الحاصل بالطلب القلبي محال، فافهم. (من الدسوقي)

ويتولَّد منها[١] بحسب القرائن ما يناسب المقام، وأنواعه أي أنواع الطلب كثيرة[٢].

منها: التمني[٣] هو طلب حصول[٤] الشيء على سبيل المحبة[٥]، واللفظ الموضوع له: «ليت»، ولا يشترط إمكان المتمنَّى[٦] (ولو على وجه النفي. (ج)) (أي في صحة التمني)

بخلاف الترجي[٧]، تقول: «ليت الشباب يعود» (وعوده محال) ولا تقول: «لعله يعود»، ولكن إذا كان المتمنَّى (أي في التمني) ممكنا يجب[٨] أن لا يكون لك توقع

وطماعية في وقوعه، وإلَّا لصار ترجيا[٩]، وقد يُتمنَّى بـ«هل»[١٠] (فيؤتى بـ«لعل») نحو: «هل لي من شفيع» حيث يعلم أن لا شفيعَ له (هذا العلم قرينة المجاز. (تج))؛ لأنه حينئذ يمتنع (على وزن «كراهية»، مصدر)

حمله على حقيقة الاستفهام؛ لحصول الجزم بانتفائه[١١]، والنكتة في التمني بـ«هل» والعدول عن «ليت»: هو إبْراز المتمنى لكمال

العناية بحصوله في صُورة الممكن[١٢] الذي لا جزم بانتفائه، وقد يُتمنَّى بـ«لو»[١٣]، نحو: لو تأتيني فتُحدثَني[١٤]، بالنصب[١٥] على (أي لإظهار الرغبة فيه. (قي))

تقدير: فأن تحدثني؛ فإنَّ النصب قرينة على أنَّ «لو» ليست على أصلها (وهو الشرطية والتعليق)؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أن»، وإنما يضمر بعد

الأشياء الستة[١٦]، والمناسب ههنا (أي في المثال المذكور) هو التمني[١٧].

قال السكاكي: كأنَّ[١٨] حروفَ التنديم (أي جعل المخاطب نادما) والتحضيض (أي حث المخاطب) نحو: «هلَّا»[١٩] و«ألَّا» -بقلب الهاء همزةً- و«لولا» و«لوما» مأخوذةٌ مِنهما (أي من «هل» و«لو»)

---

(١) قوله: ويتولد منها: أي من تلك الصيغ من تلك الصيغ ما يناسب المقام، كطلب دوام الإيمان والتقوى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ﴾ (النساء:١٣٦) و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب:١)، ثم إن الغرض من ذكر هذه المقدمة التي ذكره المصنف التمهيد لبيان المعاني المتولدة من صيغ الطلب المستعملة في مطلوب حاصل. (دسوقي)

(٢) قوله: كثيرة: [هي خمسة على ما ذكره المصنف: التمني، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء. (قي)]

(٣) قوله: منها التمني: [قدمه لعمومه؛ لجريانه في الممكن والممتنع، وعقبه بالاستفهام؛ لكثرة مباحثه، ثم بالأمر؛ لاقتضائه الوجود، ثم بالنهي؛ لمناسبته له في الأحكام. (دسوقي)]

(٤) قوله: هو طلب حصول إلخ: هذا يخالف مقتضاه سياق الشارح السابق، وموافق لما قلناه سابقا من أن المراد الطلب القلبي، اللهم إلا أن يحمل الطلب في التعريف على الطلب اللفظي، وهو إلقاء الكلام، فكأنه قال: وهو إلقاء كلام يدل على حصول شيء. (من الدسوقي)

(٥) قوله: على سبيل المحبة: أي على طريق يفهم منه المحبة، فتخرج البواقي من أنواع الطلب. وقيل: ينبغي أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع؛ احترازا عن الأمر والنهي ونحوهما التي وجدت المحبة فيها. وقيل: قيد الحيثية المرادة يكفي في اندفاع النقض. وقيل: هو تعريف بالأعم، وقد أجازه المتقدمون. (تجريد)

(٦) قوله: إمكان المتمنّى: أي إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود والعدم، بل يصح مع استحالته لذاته، وأما وجوبه فقد تقدم أن الحاصل يستحيل طلبه، والواجب حاصل. (قي)

(٧) قوله: بخلاف الترجي: فإنه يشترط إمكانه، كما أن الأمر والنهي والاستفهام والنداء يشترط فيها أن يكون المطلوب ممكنا، فلا تستعمل صيغها إلا فيما كان كذلك، ولعل مراده أن الأصل ذلك، وإلا فالأمر بالمحال بل التكليف به واقع. ثم إن قوله: «بخلاف الترجي» يقتضي أن بين التمنّي والترجي مشاركة في مطلق الطلب، وأنه لا فارق بينهما إلَّا اشتراط إمكان الترجي دون اشتراط إمكان التمني، وليس كذلك؛ إذ الترجي ليس من أقسام الطلب على التحقيق، بل هو ترقب الحصول. (دسوقي)

(٨) قوله: يجب: [لأن التمني يجب أن لا يكون فيه طماعية. (قي)]

(٩) قوله: وإلا لصار ترجيا: أي إن كان هناك طماعية في الوقوع صار ترجيا، فلا يستعمل فيه إلا الألفاظ الدالة على الترجي، كـ«لعل» و«عسى»، مثلا: إذا كنت تطلب حصول مال في العام متوقعا وطامعا في حصوله. قلت: لعل لي مالا في هذا العام أحج به، وإن كان غير متوقع ولا طماعية لك في حصوله. قلت: ليت لي مالا. (دسوقي)

(١٠) قوله: وقد يتمنى بهل: لما ذكر بما هو موضوع للتمني، أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازا فقال: «وقد يتمنى بـ«هل» إلخ». (تجريد)

(١١) قوله: لحصول الجزم بانتفائه: والاستفهام يقتضي عدم الجزم بالانتفاء، بل الجهل بالشيء، فلو حمل على الاستفهام الحقيقي لحصل التناقض، فتعين الحمل على التمني. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: في صورة الممكن إلخ: أي والممكن الذي لا جزم بانتفائه حاصل مع الاستفهام؛ لأن المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم بانتفائه، بخلاف التمني؛ فإنه قد يكون مجزوما بانتفائه، وإن كان ممكنا. (دسوقي)

(١٣) قوله: وقد يتمنى بلو: أي على طريق المجاز؛ لأن أصل وضعها الشرطية، ولم يذكر الشارح نكتة العدول عن التمني بـ«ليت» إلى التمني بـ«لو»، كما ذكر في «هل»، وقد يقال: إن نكتة الإشعار بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد؛ لأن «لو» بحسب أصلها حرف امتناع. (دسوقي)

(١٤) قوله: فتحدثني: [أي بنصب «تحدثني» بـ«أن» مضمرة بعد الفاء في جواب التمني. (قي)]

(١٥) قوله: بالنصب: قال العنزي: ولا تحتاج «لو» حينئذ إلى الجزاء؛ لخروجها عن معنى التعليق، وهو مبني على أن «لو» التي للتمني قسم برأسه، والذي يدل عليه كلام المصنف أنها «لو» الشرطية أشربت معنى التمني، فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه. وقيل: «لو» مصدرية بتقدير: «أو» ولو تأتيني، كما في «الأطول». (من التجريد)

(١٦) قوله: بعد الأشياء الستة: وهي الاستفهام والتمني والعرض، ودخل فيه التحضيض والأمر والنهي والنفي، وأما الترجي فساقط؛ لأنه لا ينتصب في جوابه عند البصريين، والدعاء داخل في الأمر والنهي، فاندفع ما يقال: إن عند الأشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء بأن في جوابها تسعة لا ستة. (دسوقي)

(١٧) قوله: هو التمني: [من الأشياء الستة دون غيره]

(١٨) قوله: كأن إلخ: أورد لفظ «كأن»؛ لعدم الجزم بما ذكره من التركيب؛ لجواز أن يكون كل كلمة برأسها؛ لأن التصرف في الحروف بعيد. وسميت حروف التنديم؛ لأنها إذا دخلت على الفعل الماضي أفادت جَعْل المخاطب نادما على ترك الفعل، وسميت حروف التحضيض؛ لأنها إذا دخلت على المضارع أفادت حض المخاطب وحثه على الفعل. (دسوقي)

(١٩) قوله: نحو هلا إلخ: ذكر من حروف التحضيض أربعة، وبقي اثنان: «لو» و«ألا» بالتخفيف؛ لأن لهما خصوصية بأنهما لطلب لا توبيخ فيه أبدا، بخلاف الأربعة. (تجريد)

خبر «كأن»، أي كأنها مأخوذة من «هل» و«لو» اللتين للتمنِّي حال كونهما مركبتين مع «لا» و«ما» المزيدتين؛ لتضمينهما[١] علة

حال من الضمير المجرور بـ«من». (قي)

لقوله[٢]: «مركبتين»، والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء، تقول: ضمَّنتُ الكتاب كذا بابًا بابًا إذا جعلته متضمنًا[٣] لتلك

أي محتويا عليه. (ج) — الإضافة بيانية

الأبواب، يعني أنَّ الغرض والمطلوب من هذا التركيب والتزامه هو جعل «هل» و«لو» متضمنتين معنى التمني؛ ليتولَّد علة

أي مستلزمتين

«لتضمينهما»، يعني أنَّ الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني[٤]، بل أن يتولد[٥] منه أي مِن معنى التمني المتضمنتين

أي «لو» و«هل»

هما إياه في الماضي التنديم[٦] نحو: هلَّا أكرمتَ زيدًا ولوما أكرمته، على معنى[٧]: ليتك أكرمته؛ قصدًا إلى جعله نادمًا على ترك

أي مع الفعل الماضي. (قي)

الإكرام، وفي فعل[٨] المضارع التحضيض نحو: هلَّا تقوم، ولوما تقوم، على معنى: ليتك تقوم؛ قصدًا إلى حثِّه على القيام.

أي المستقبل

والمذكور في الكتاب ليس عبارةَ السكاكي، لكنه حاصل كلامه. وقولُه: «لتضمينهما» مصدر مضاف إلى المفعول الأول و«معنى

المتن — فتقدير الكلام: لتضمين المتكلم «هل» و«لو» معنى التمني. (ق)

التمني» مفعوله الثاني، وقد وقع في بعض النسخ: «لتضمُّنهما» على لفظ «التفعُّل»، وهو لا يوافق[٩] معنى كلام «المفتاح»، وإنما

ذكر هذا بلفظ «كأنَّ»؛ لعدم القطع بذلك[١٠].

السكاكي

وقد يُتمنَّى بـ«لعل»[١١] فيعطى له حكم «ليت»، وينصب في جوابه[١٢] المضارع على إضمار «أنْ» نحو: «لعلي أحجُّ فأزورَك»

بالنصب؛ لبعد المرجوِّ[١٣] عن الحصول، وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماعيةَ في وقوعها، فيتولَّد منه معنى التمني.

أي بسبب هذا البعد — أي من ذلك البعد أو الشبه. (قي)

ومنها أي ومِن أنواع الطلب الاستفهام، وهو طلب حصول[١٤] صورة الشيء في الذهن، ....

---

(١) قوله: لتضمينهما معنى التمني: فيه أنهما أي «لو» و«هل» قبل تركيبهما مع «لا» و«ما» للتمني، فما معنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التمني. ويجاب بأنهما قبل التركيب للتمني جوازا واحتمالا، وبعده للتمني وجوبا ونصا، فكأنه قال: «لتضمينهما معنى التمني على التنصيص واللزوم». (تجريد)

(٢) قوله: علة لقوله إلخ: فالمعنى أن تركيب «هل» و«لو» مع ما ذكر إنهما هو لأجل تضمينهما، أي جعلهما متضمنتين أي مشتملتين دالتين على معنى التمني، فالمراد بالتضمين ههنا: جعل الشيء مدلولا للفظ، لا جعله جزءا من المدلول الذي هو التضمن اصطلاحا، ونظير ذلك قولك: «ضمنت هذا الكتاب، كذا بابا بابا»، فليس المراد أني جعلت الأبواب جزءا من أجزاء الكتاب، بل جعلت الأبواب نفس أجزاء الكتاب، لا مع زائد عليها. (دسوقي)

(٣) قوله: متضمنا: [أي مشتملا عليها اشتمال الكل على أجزائه. (قي)]

(٤) قوله: ليس إفادة التمني: فالتمني ليس مقصودا بالذات، بل ليتوصل به إلى التنديم والتحضيض. (تجريد)

(٥) قوله: بل أن يتولد إلخ: فإن قلت: ما المانع من جعل تركيبهما للتحضيض والتندم من أول الأمر من غير توسط التمني؟ قلت: لو لم يضمنا معنى التمني بعد التركيب لزم بناء مجاز على مجاز وهو ممنوع، وهذا منفي عند التضمين المذكور؛ لأن التمني بالوضع تركيبي معنى حقيقي لهما بالوضع الثاني. (دسوقي)

(٦) قوله: التنديم: أي جعل المخاطب نادما، ووجه التولد: أن التمني إنما يكون في الأمور المحبوبة، فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه، وإن كان مستقبلا حضه عليه. (قي)

(٧) قوله: على معنى: أي بمعنى «ليتك أكرمته»، وذلك لأن الفعل بعد فوات وقته لا يمكن طلب فعله في وقته حقيقة، نعم يمكن تمنيه؛ لصيرورته محالا، ولما فات وقت إمكانه مع ما فيه من الحكمة والمصلحة للمخاطب صار في الكلام إشارة إلى أنه كان مطلوبا من المخاطب فعله، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما. فقوله: «على معنى إلخ» إشارة إلى أصل التمني. وقوله: «قصدا إلخ» إشارة إلى تولد التندم. (دسوقي)

(٨) قوله: وفي المضارع: كان المناسب أن يقول: «وفي المستقبل»؛ لأن صيغة المضارع مع هذه الحروف تحتمل الحال والاستقبال، والتحضيض إنما يكون في المستقبل، وأيضا صيغة المضارع إذا كانت بمعنى الماضي كانت تلك الحروف معها للتندم. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٩) قوله: وهو لا يوافق إلخ: لأن صاحب «المفتاح» عبر بالإلزام، فهو يدل على أنَّ دلالة «هل» و«لو» على التمني بفعل الفاعل وجعل جاعل، فيوافق النسخة التي فيها التضمين على لفظ «التفعيل»؛ لأن الإلزام في كلامه فعل الملزوم وهو المتكلم، بخلاف التضمُّن على وزن «التفعُّل»؛ فإنه يقتضي أن دلالتهما على التمني أمر ذاتي لا بفعل فاعل، فلا تكون هذه النسخة موافقة لكلام المفتاح. (دسوقي)

(١٠) قوله: لعدم القطع بذلك: لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها ولا تصرف فيها، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر. (تجريد)

(١١) قوله: وقد يتمنى بـ لعل: التي هي موضوعة للترجي، وهو ترقب حصول الشيء، سواء كان محبوبا، ويقال له: طمعٌ، نحو: «لعلك تعطينا»، أو مكروها ويقال له: إشفاق نحو: «لعلي أموت الساعة»، فليس الترجي من أنواع الطلب في الحقيقة؛ لأن المكروه لا يطلب. (ق)

(١٢) قوله: وينصب في جوابه إلخ: بيان لإعطائه حكم «ليت»، فلو استعملت «لعل» في موضعها الأصلي -وهو الترجي- لم ينصب المضارع بعدها، ثم إن نصب المضارع بعد «لعل» لا يدل على أنها مستعملة في التمني إلَّا على مذهب البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب الترجي؛ إذ لا جواب له عندهم، لا على مذهب الكوفيين الذين يثبتون له جوابا، ويجوزون نصب المضارع في جوابه. (ق)

(١٣) قوله: لبعد المرجوّ: أي إنما يتمنى بـ«لعل» إذا كان المرجو -كالحج في المثال المذكور- بعيد الحصول، فالحاصل: أن «لعل» مستعملة في مرجو شبيه بالتمني في البعد، فتولد من ذلك الشبه تمنيه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: طلب حصول إلخ: أي طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن =

فإن كانت[1] وقوع النسبة بين أمرين أو لا وقوعها[2] فحصولها هو التصديق، وإلّا فهو التصور[3]، والألفاظ الموضوعة له: الهمزة وهل[4] وما ومَن وأيّ وكم وكيف وأين وأنّى ومتى وأيّان.

فالهمزة لطلب التصديق[5] أي انقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة تامة[6] بين الشيئين، كقولك: «أقام زيد»[7] في الجملة الفعلية، و«أزيدٌ قائم» في الجملة الاسمية[8]، أو لطلب التصور أي إدراك غير النسبة[9] كقولك في طلب تصور المسند إليه[10]: «أدِبْسٌ[11] في الإناء أم عسل» عالمًا بحصول شيء في الإناء طالبًا لتعيينه، وفي طلب تصور المسند: أفي الخابية[12] دبسُك أم في الزق عالمًا بكون الدبس في واحد من الخابية أو الزِقّ طالبًا لتعين ذلك، ولهذا أي لمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل «أزيدٌ قام» كما قبح «هل زيد قام» ولم يقبح في طلب تصور المفعول «أعمرًا عرفت» كما قبح «هل عمرًا عرفت»، وذلك[13] لأنّ التقديم[14، 15]

(حواشٍ بين السطور: المراد بوقوعها مطابقتها للواقع. (قي) — أي إدراكها — بفتح الهمزة وبالكسر قليلا. (تج) — عطف تفسير — شيرە انگور يا خرما — شهد — ثم — مشك — أي الواحد — أي الفاعل المعنوي)

= المستفهم، وفي هذا التعريف إشارة إلى أن «السين» أو «التاء» في استفهام للطلب، أي طلب الفهم وأن الفهم هو العلم؛ لأن الحصول هو الإدراك.

واعترض على هذا التعريف بأنه غير مانع، وذلك لأنه يشمل مثل: «علمني» و«فهمني» على صيغة الأمر؛ فإنه دال على طلب حصول صورة في الذهن. وأجيب بأنه تعريف بالأعم أو أن الإضافة للعهد أي طلب معهود، وهو ما كان بالأدوات المخصوصة، أو أن اللام في «الذهن» عوض عن المضاف إليه أي في ذهن المتكلم، وأما «علم» و«فهم» فإنّ كلًّا منهما يدل على طلب حصول صورة في أيّ ذهن كان، ولا يقال: إنّ «علمني» و«فهمني» يدل على طلب حصول صورة في ذهن المتكلم؛ لأن هذا ليس من صيغة «علم» و«فهم»، بل من الإتيان بضمير المتكلم. (دسوقي)

(١) قوله: فإن كانت: [أي الصورة التي تطلب حصولها في الذهن. (قي)]

(٢) قوله: لا وقوعها: [المراد بـ«لا وقوعها» عدم مطابقتها للواقع. (قي)]

(٣) قوله: وإلا فهو التصور: أي وإلا تكن الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها، بل كانت تلك الصورة موضوعا أو محمولا أو نسبة مجردة أو اثنتين من هذه الثلاثة أو الثلاثة، فحصولها أي إدراكها تصور. (من قي)

(٤) قوله: الهمزة وهل إلخ: اعلم أن هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام: منها ما يستعمل لطلب التصور فقط، ومنها يستعمل لطلب التصديق فقط، ومنها ما يستعمل لطلب التصور تارة وطلب التصديق تارة أخرى، فالقسم الثالث: هو الهمزة، والقسم الثاني: «هل»، والقسم الأول: بقية الألفاظ، فالهمزة بهذا الاعتبار أعم، فلذا قدمها المصنف على غيرها. (من الدسوقي)

(٥) قوله: لطلب التصديق: قدم طلبه؛ لأنه لا طلب في التحقيق إلا للتصديق، وأما طلب التصور فكلام ظاهري، كما ستعرفه، كذا في «الأطول». (تجريد)

(٦) قوله: تامة: فإدراك وقوع النسبة الناقصة تصور. (تجريد)

(٧) قوله: أقام زيد: فقد تصورت «القيام» و«زيدا»، والنسبة بينهما، وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا. فإذا قيل: «قام» حَصَل ذلك التصديق. (تجريد)

(٨) قوله: في الجملة الاسمية: لكن دخول الهمزة على الجملة الفعلية أكثر، فلذا قدمها. (من ق)

(٩) قوله: أي إدراك غير النسبة: اللام للعهد، والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة، ولو قال: «غير وقوع النسبة» لكان أولى؛ لأن كلامه يفيد أن إدراك النسبة من حيث ذاتها ليس تصورا، مع أنه تصور، إلا أن يقال: المراد غير النسبة من حيث وقوعها أو لا وقوعها، فدخل فيه أي في التصور إدراك ذات النسبة. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: تصور المسند إليه: أي من حيث إنه مسند إليه وإلا فتصور ذاته حاصل قبل السؤال، وكذا يقال فيما بعده. (ق)

(١١) قوله: أدبس إلخ: فهذا الكلام يدل على أنك عالم بوقوع النسبة، وهي الحصول في الإناء وجهلتَ الحاصل الذي هو المسند إليه؛ لأنه هو المتصف بكونه حاصلا، فسألت عنه، فإذا قيل مثلا: «عسل» تصورت المسند إليه بخصوصه وأنه عسل.

اعلم أن ههنا نكتتين ينبغي التنبيه لهما: **إحداهما**: أنه يظهر من هذا الكلام تأخر التصور عن التصديق وهو خلاف المعهود. وجوابه: أن التصور المتأخر تصور خاص، كما سبق، وأما مطلق التصور أعني تصور المسند إليه فهو متقدم؛ لأنك تعلم أن ثَمّ شيئا حاصلا دائرا بين العسل والدبس. **والأخرى**: أن المسؤول عنه في الظاهر في المثال المذكور وإن كان التصور فقط، لكن في الحقيقة المسؤول عنه هو التصور مع التصديق؛ فإن نفس حقيقة الدبس أو العسل المجاب بأحدهما معلومة قبل الجواب، والمستفاد من الجواب كون الواقع في الإناء خصوص العسل مثلًا لا حقيقة العسل، فالسؤال في الحقيقة عن حصول مخصوص، ويتبين ببيان خصوص الحاصل، فالسؤال في الحقيقة عن التصديق الخاص الكائن بالتصور الخاص لا عن مطلق التصور، لكن لما حصل معه تعيين المسند إليه أو المسند سموه تصورا؛ توسعا. (من التجريد للعلامة البناني)

(١٢) قوله: أفي الخابية إلخ: فيه النكتتان السابقتان، فههنا أيضا تصور سابق هو الموقوف عليه التصديق، وهو كون المحصول فيه أحد هذين، وتصور خاص متأخر هو المسؤول عنه، وهو نفس الخابية بخصوصها أو الزق بخصوصه، ثم الظرفان متصوران لذاتهما أيضا، إنما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص، ففي هذا التصور تصديق كما في المسند إليه؛ لأن التصديق المعلوم مطلق الحصول في أحدهما، ثم سئل عن حصول خاص يتبين بذكر المحصول فيه الخاص، ولكن قبح الأمثلة وعدمه مع «هل» إنما بنوا عللها على ما يتبادر من إفادة التصور فيما ذكر على ما يأتي، تأمل. (تجريد)

(١٣) قوله: وذلك: [أي بيان ذلك القبح مع «هل»، وعدمه مع الهمزة]

(١٤) قوله: لأن التقديم إلخ: توضيح ذلك: أن التقديم يفيد الاختصاص، فيكون مفاد المثال الأول السؤال عن خصوص الفاعل بمعنى أنه يسأل عن المختص بالقيام هل زيد أو عمرو بعد تعقل وقوع القيام، فيكون أصل التصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده، فلزم كون السؤال عن تعيين الفاعل، ومفاد الثاني السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يسأل عن الذي يصدق عليه أنه المعروف فقط دون غيره بعد العلم بوقوع المعرفة على عمرو وغيره، فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم، وإنما سئل عن تعيين المفعول، فالسؤال في الجملتين لطلب التصور، فلو استعملت فيهما «هل» لأفادت طلب التصديق، وأصل التصديق معلوم فيهما، فيكون الطلب بها تحصيل الحاصل، بخلاف استعمال الهمزة؛ فإنه لا ضرر فيه؛ لأنها لطلب التصور.

فإن قلت: مقتضى هذا أن استعمال «هل» فيما ذكر من التركيبين ممنوع؛ لا أنه قبيح فقط. قلت: إنما لم يكن ممنوعا؛ لجواز أن يكون التقديم لغير التخصيص؛ لأنه لا يتعين أن يكون للتخصيص، فلذا لم يمنع أصل التركيب. (دسوقي)

(١٥) قوله: التقديم: [أي المرفوع والمنصوب. (قي)]

يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون «هل»[١] لطلب حصول الحاصل وهو محال، بخلاف الهمزة؛ فإنها تكون لطلب التصوُّر وتعيين الفاعل أو المفعول، وهذا ظاهر[٢] في «أعمرًا عرفت» لا في «أزيد قام»[٣]، فليتأمَّل[٤]، والمسؤول عنه بها أي بالهمزة هو ما يليها، كالفعل في «أضربت زيدًا» إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده، فيكون لطلب التصديق، ويحتمل[٥] أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام، والفاعل في «أأنتَ ضربت زيدًا» إذا كان الشك في الضارب[٦]، والمفعولِ في «أزيدًا ضربت» إذا كان الشك في المضروب[٧]، وكذا قياس سائر المتعلقات[٨].

و«هل»[٩] لطلب التصديق فَحَسبُ[١٠]، وتدخل على الجملتين نحو: «هل قام زيد» و«هل عمرو قاعدٌ» إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو، ولهذا أي ولاختصاصها لطلب التصديق امتنع «هل زيد[١١] قام أم عمرو»؛ لأنَّ وقوع المفرد[١٢] ههنا دليل على أن «أم» متصلة، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين[١٣] مع العلم[١٤] بثبوت أصل الحكم، و«هل» إنما يكون لطلب الحكم[١٥]، ولو قلت[١٦]: «هل زيد قام» بدون «أم عمرو» فيقبح ولا يمتنع لما سيجيء. ولهذا أيضًا قبح[١٧] «هل زيدًا

(تعليقات بين السطور: لأنها لا تجيء لطلب التصور – أي للمتكلم – أي تصور ما يليها والتصديق به – أي من حيث صدوره من المخاطب لا في ذات الفعل – أي وجد الضرب من المخاطب أم لا – أي المعنوي – فأردت بالاستفهام تبيينه. (تج) – عطف على الفعل – أي المعمولات – أي الاسمية والفعلية بشرط أن تكون مثبتة. (ق) – علة للعلية – بعد «أم» – أي التصديق – أي التصديق)

---

(١) قوله: فيكون هل: [أي لو أتي بها في هذا التركيب. (قي)]

(٢) قوله: وهذا ظاهر إلخ: [أي استدعاء التقديم حصول التصديق بنفس الفعل ظاهر. (قي)] لأن التقديم المنصوب يفيد الاختصاص ولم تكن قرينة على خلافه، فالغالب فيه الاختصاص. (تجريد)

(٣) قوله: لا في أزيد قام: لأن تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص بل للتقوي. (تجريد وغيره)

(٤) قوله: فليتأمل: إنما قال ذلك؛ لأن تقديم المنصوب يكون أيضا لغير الاختصاص كالاهتمام، فيساوي تقديم المرفوع من حيث إن كلا قد يكون للاختصاص ولغيره، فلا فرق بينهما، ويجاب عنه بأن النظر في الفرق بينهما للغالب، فتقديم المرفوع والمنصوب وإن اشتركا في أن كلا يكون للاختصاص ولغيره، لكن الغالب في تقديم المنصوب التخصيص، وفي تقديم المرفوع غير التخصيص، فيكون الإتيان بـ«هل» قبيحا دون «الهمزة» في تقديم المنصوب دون المرفوع؛ نظرا للغالب فيهما. (من الدسوقي)

(٥) قوله: ويحتمل إلخ: أي فهذا التركيب أعني «أضربت زيدا» وكذا ما يماثله من كل تركيب ولي فيه الفعل الهمزة محتمل لأن يكون لطلب التصديق ولطلب التصور، وتعيين أحد الأمرين بالقرائن كاقتران المعادل لما يلي الهمزة بـ«أم» المنقطعة أو المتصلة، فمثل «أضربت زيدا أم لا» لطلب التصديق، وقولك: «أضربت زيدا أم أكرمته» لطلب التصور. (دسوقي)

(٦) قوله: إذا كان الشكُّ في الضارب: أي تقول هذا الكلام لمخاطبك إذا كنت تعلم أن شخصا صدر منه الضرب وشككت في كونه المخاطب أو غيره، فكأنك تقول له: «الذي صدر منه الضرب أأنت أم غيرك»، فالشك هنا في الفاعل، فالسؤال هنا لطلب التصور. (دسوقي)

(٧) قوله: في المضروب: أي هذا الكلام إنما تقوله إذا عرفت أن مخاطبك ضرب أحدا وجهلت عينَ ذلك الأحد، فالشك هنا في المفعول، والسؤال هنا للتصور، لا يذهب عنك ما نبهنا عليه آنفا من أن الاستفهام الذي ذكروا أنه يراد به التصور هنا لا يخلو عن مراعاة التصديق المخصوص، ولهذا صح إطلاق الشك فيما هو سؤال عن تصور الفاعل أو المفعول مع أن الشك إنما يتعلق بالنسبة لا بالفاعل والمفعول من حيث ذاتهما. (دسوقي)

(٨) قوله: سائر المتعلقات: نحو «أفي الدار صليت» و«أيومَ الجمعة سرت» و«أتأديبًا ضربته» و«أراكبًا جئت» ونحو ذلك. (تجريد)

(٩) قوله: وهل: أي لطلب أصل التصديق، وهو مطلق إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، فلا يرد أن الهمزة أيضا لطلب التصديق دائما؛ لأنها لطلب تصديق خاص وإن كان الغرض منه قد يكون تصور المسند إليه أو المسند كما مر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فحسب: أي إذا عرفت أنها لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة. «فحسب» مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا؛ لأنه يبني بعد حذف المضاف إليه على الضم، ومآله القصر على طلب التصديق وإن كان ليس من طرقه. (تجريد)

(١١) قوله: امتنع هل زيد إلخ: أي امتنع الجمع بين «هل» وبين ما يدل على السؤال عن التصور. (قي)

(١٢) قوله: لأن وقوع المفرد إلخ: لأن «أم» المنقطعة لا يليها إلا جملة، وإن وقع بعدها مفرد فهو خبر لمبتدأ محذوف، نحو: إنها لإبلٌ أم شاةٌ، وهي بمعنى «بل»، فعلم أن «أم» مطلقا لا تعادل «هل»، لكن يرد عليه قوله ﷺ: «هل تزوجت بكرا أم ثيبا»، وأجيب: بأن «هل» هنا بمعنى الهمزة، فتقع «أم» معادلا لها، أو يقال: «أم» في الحديث منقطعة بمعنى «بل»، والمعنى: «هل تزوجت ثيبا»، والامتناع المذكور كان إذا يكون «أم» متصلة. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: وهي لطلب تعيين أحد الأمرين: أي المفرد الذي قبلها والمفرد الذي بعدها، وأما المنقطعة وهي التي بمعنى «بل» فلطلب التصديق، فيجوز وقوعها بعد «هل» تأكيدا. (ق)

(١٤) قوله: مع العلم إلخ: المراد من «الحكم» المحكوم به، والعلم بثبوت المحكوم به تصديق، وحاصله أنها أي «أم» المتصلة لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، فينافي لـ«هل». (من الدسوقي)

(١٥) قوله: هل إنما يكون لطلب الحكم: أي فـ«أم» المتصلة تفيد أن السائل عالم بالحكم، و«هل» تفيد أن السائل جاهل به، فبين «هل» و«أم» المذكورة تدافع وتناقض، فيمتنع الجمع بينهما. إذا حققت هذا علمت رد ما قيل: ما المانع من طلب كل من التعيين وأصل الحكم؟ وحينئذ يسوغ الجمع بينهما. (دسوقي وغيره)

(١٦) قوله: ولو قلت إلخ: أفاد بهذا أن محل امتناع المثال المتقدم عند الإتيان بـ«أم» بعد «هل»، فلو لم تذكر فإنه لا يمتنع، بل يكون قبيحا لما سيجيء من قول المصنف: «لأن التقديم يستدعي إلخ». (دسوقي)

(١٧) قوله: ولهذا أيضا قبح: أي ولأجل اختصاصها بالتصديق قبح استعمالها في تركيب =

ضربت»؛ لأنَّ التقديم[١] يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل، وهو محال[٢]، وإنما
أي غالبا. (ق) — أي للمتكلم — أي بنفس وقوع الفعل — لأنها لحصول التصديق
لم يمتنع[٣]؛ لاحتمال أن يكون «زيدا» مفعول فعل محذوف، أو يكون التقديم لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر[٤] دون «هل
أي المثال المذكور — بل لمجرد الاهتمام. (تج) — راجع للاحتمالين
زيدًا ضربته»[٥]؛ فإنه لا يقبح؛ لجواز[٦] تقدير المفسَّر قبل «زيدًا» أي «هل ضربتَ زيدًا ضربتَه».

وجعل السكاكي قبحَ «هل رجل عرف» لذلك، أي لأنَّ التقديم[٧] يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق[٨] مِن مذهبه مِن أنَّ الأصل «عرف رجل» على أنَّ رجلا بدل من الضمير في «عرف»، قُدِّم للتخصيص[٩]، ويلزمه[١٠] أي السكاكيَّ أن لا يقبح «هل زيد عرف»؛ لأنَّ تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص[١١] عنده حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل مع أنه
بل للاهتمام أو التقوى — تفريع على المنفي. (قي)
قبيح[١٢] بإجماع النحاة. وفيه نظر[١٣]؛ لأنَّ ما ذكره مِن اللزوم ممنوع؛ لجواز أن يقبح[١٤] لعلَّة أخرى[١٥]. وعلَّل غيرُه[١٦] أي غيرُ
أي في هذا اللزوم — المصنف — بهمزة الاستفهام
السكاكي قبحَهما أي قبح «هل رجل عرف» و«هل زيد عرف» بأنَّ «هل» بمعنى «قد»[١٧] في الأصل، وأصله «أَهَلْ» وتركت الهمزة
أي أصل «هل» بمعنى «قد». (قي)
قبلها؛ لكثرة[١٨] وقوعها في الاستفهام، فأقيمت هي مقام الهمزة، وتطفَّلت عليها في الاستفهام، و«قد» من خواصِّ الأفعال، فكذا ما
أي قبل «هل» — أي «هل» — وألقي فيها معنى قد. (قي) — أي في إفادته

= هو مظنة للعلم بحصول أصل النسبة، وهو ما يتقدم فيه المعمول على الفعل، سواء كان المعمول مفعولا نحو: «هل زيدا ضربت» أو غيره نحو: «أفي الدار جلست، وأراكبا جئت». (دسوقي)

(١) قوله: لأن التقديم: [أي تقديم المعمول على الفعل. (قي)]

(٢) قوله: وهو محال: أي حصول الحاصل لا طلبه؛ إذ هو عبث لا محال. وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم. (تجريد)

(٣) قوله: وإنما لم يمتنع إلخ: أي مع أن العلة المذكورة تقتضي منعه؛ لاحتمال أن يكون «زيدا» من المثال لمفعول فعل محذوف أي مقدر قبله، والتقدير: «هل ضربت زيدا ضربته»، وحينئذ فلا يكون هناك تقديم حتى يقتضي التصديق بحصول نفس الفعل. (دسوقي)

(٤) قوله: خلاف الظاهر: لما يلزم على التقدير الأول من منع الفعل الظاهر من العمل بلا شاغل، وهو قبيح، ولما يلزم على الثاني من مخالفة الغالب المتبادر؛ إذ الغالب في تقديم المنصوب كونه للتخصيص، ومخالفة الغالب قبيح، فظهر لك أن كلا من الاحتمالين بعيد إلا أنه مع بعده يكفي في تصحيح قولك: «هل زيدا ضربت»، فلذا عده المصنف قبيحا لا ممتنعا. (دسوقي)

(٥) قوله: دون هل زيدا ضربته: أشار المصنف بهذا إلى أن القبح المذكور حيث لا يتصل العامل بشاغل كما في المثال السابق، أما إذا اتصل كهذا المثال فلا يقبح. (قي)

(٦) قوله: لجواز إلخ: أي جوازا راجحا؛ لأن الأصل تقديم العامل على المعمول، وحينئذ فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل؛ لأن السؤال حينئذٍ يكون عن أصل ثبوت الفعل لا عن المفعول بعد العلم بأصل الثبوت، وحيث كان لا يستدعي حصول التصديق، فتكون «هل» لطلبه فيحسن، وبما قلنا من أن المراد الجواز الراجح اندفع ما يقال: إن مطلق الجواز لا يخلص عن القباحة ولا يدفعها. (قي)

(٧) قوله: لأن التقديم إلخ: يقال عليه: إن مقتضى ذلك: الامتناع لا القبح؛ لأن مذهبه أن «رجل عرف» يفيد التخصيص قطعا، وأجاب البعض: بأنه يجوز أن لا يكون تقديمه للتخصيص بل لمجرد الاهتمام أو يكون الكلام بتقدير فعل رافع لـ«رجل». (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: لما سبق إلخ: أي وإنما حصل قبحه لأجل كون التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق إلخ. وفيه بحث، لأن اعتبار التقديم والتأخير في «رجل عرف» لأنه لا سبب سواه؛ لكون المبتدأ نكرة، وهو منتف مع حرف الاستفهام؛ لأنه يصح وقوع النكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ، صرح به الرضي. (تجريد ودسوقي)

(٩) قوله: قُدّم للتخصيص: أي والتقديم للتخصيص يستدعي حصول التصديق بنفس المعرفة، والجهل إنما هو بالفاعل، فالسؤال عن تعيينه، فيكون السائل طالبا لتصوره، و«هل» لطلب التصديق، فتكون لطلب حصول الحاصل. (دسوقي)

(١٠) قوله: ويلزمه: [حيث جعل علة القبح في المنكر كون التقدم لما كان مؤخرا للتخصيص. (قي)]

(١١) قوله: ليس للتخصيص: لأن اعتبار التقديم والتأخير لإفادة التخصيص لا بد منه في «رجل عرف»؛ لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة، وأما المعرفة فغنية عن اعتبار كون التقديم والتأخير فيها للتخصيص، وإذا كان تقديم المعرفة لغير التخصيص فلا ضرر في كون «هل» لطلب التصديق. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع أنه قبيح إلخ: مرتبط بقوله: «ويلزمه أن لا يقبح»، ووجه قبحه الفصل بين «هل» والفعل بالاسم، مع أنها إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته وعدم الانفصال عنه. (دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: وفيه نظر: هذا جواب عن اعتراض المصنف على السكاكي. حاصله: أن ما ذكره المصنف من اللزوم غير لازم للسكاكي؛ لأن انتفاء علة من علل القبح -وهي كون التقديم للتخصيص- لا يستلزم انتفاء جميع العلل، فلا يلزمه أن يقول بحسن هذا التركيب، بل يجوز أن يقول فيه بالقبح لعلة أخرى؛ إذ لا يلزم من نفي علة نفي جميع العلل. (دسوقي)

(١٤) قوله: أن يقبح: [أي «هل زيد عرف» عند السكاكي. (قي)]

(١٥) قوله: لعلة أخرى: وهي ما ذكره غيره من أن «هل» في الأصل بمعنى «قد»، و«قد» مختصة بالفعل، وكذا ما كان بمعناها، فيكون السكاكي قائلا بما علل به غيره في قبح هذا التركيب وقد يقال: يفهم من كلام المصنف أن السكاكي حصر القبح في العلة السابقة، فإن كان الأمر كذلك فاعتراض المصنف وارد. (دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: وعلّل غيره: أي علل غيره قبحهما بعلة أخرى غير ما علل بها السكاكي، وهي أن «هل» دائما بمعنى «قد» في استعمالها الأصلي، والاستفهام مأخوذ من همزة مقدرة قبلها، فأصل «هل عرف زيد» «أهل عرف زيد» بإدخال همزة الاستفهام على «هل» التي بمعنى «قد»، فكأنه قيل «أقد عرف زيد». (دسوقي)

(١٧) قوله: بمعنى قد: أي ملتبسة بمعنى «قد»، وهو التقريب والتحقيق أو التوقع على الخلاف في ذلك. (قي)

(١٨) قوله: لكثرة إلخ: فيه إشارة إلى أن «هل» قد يقع في الخبر نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾. (الإنسان: ١). (دسوقي)

هي بمعناه[١]. وإنَّما لم يقبح[٢] «هل زيد قائم»؛ لأنها إذا لم تر الفعل في حيِّزها ذَهَلَتْ عنه ونَسِيَتْ، بخلاف ما إذا رأته؛ فإنها تذكَّرت
أي غفلت

العهود وحَنَتْ إلى الإلف[٣] المألوف فلم ترض بافتراق الاسم[٤] بينهما.
تأكيد. (تج) — بالتخفيف أي مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت. (تجريد) — أي بين «هل» والفعل

وهي أي «هل»[٥] تخصص المضارع بالاستقبال[٦] بحكم الوضع كالسين و«سوف»، فلا يصحُّ[٧] «هل تضرب زيدًا» في أن
أي تخلصه — أي بالقرائن

يكونَ[٨] الضرب واقعًا في الحال على ما يفهم عرفًا[٩] من قوله: «وهو أخوك»، كما يصح «أتضرب زيدًا وهو أخوك» قصدًا[١٠] إلى

إنكار الفعل الواقع في الحال بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك[١١]؛ لأن «هل» تخصِّص المضارع بالاستقبال، فلا يصلح[١٢] لإنكار
متعلق بإنكار، أي قاصدا إنكاره بهذا المعنى. (ق)

الفعل الواقع في الحال، بخلاف الهمزة[١٣]. وقولُنا: «في أن يكون الضرب واقعًا في الحال» ليعلم أنَّ هذا الامتناع جارٍ في كلِّ ما
مبتدأ — خبره

يوجد[١٤] فيه قرينة تدل على أنَّ المراد إنكار الفعل الواقع في الحال[١٥]، سواء عمل[١٦] ذلك المضارع في جملة حالية كقولك: «أتضرب

زيدًا وهو أخوك» أو لا كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ[١٧] عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٠﴾ وكقولك: «أتؤذي أباك» و«أتشتم الأمير»، ولا يصح
(البقرة: ٨٠)

وقوع «هل»[١٨] في هذه المواضع.

ومِن العجائب[١٩] ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أنَّ هذا الامتناع بسبب أنَّ الفعل المستقبل ....
هو العلامة الشيرازي — أي من «المفتاح»

---

(١) قوله: فكذا ما هي بمعناه: ولما كان الفرع لا يعطى له حكم الأصل من كل وجه، جاز دخول «هل» على غير الفعل بقبح إذا كان في الجملة فعل، وانتفى القبح في نحو: «هل زيد قائم»؛ لما ذكره الشارح، بخلاف «قد»؛ فإن دخولها على غير الفعل ممنوع. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: لم يقبح إلخ: هذا جواب عما يقال: إن مقتضى هذا التعليل أن يقبح دخول «هل» على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو: «هل زيد قائم»، مع أنه جائز بلا قبح، فأي فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا قلتم بقبحه، وإذا كان اسما قلتم بعدم قبحه، مع أن مقتضى التعليل استواء الأمرين في القبح؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أنه فرق بين الأمرين؛ لأنه إذا كان طرفا الجملة اسمين لم تر «هل» الفعل في حيزها، فتذهل عنه، ويراعى فيها معنى الاستفهام الذي نقلت له، وإذا كان الخبر فعلا رأت «هل» الفعل في حيزها، فلا ترضى إلا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلي، وهو كونها بمعنى «قد» المختصة بالدخول على الفعل. (دسوقي)

(٣) قوله: وحنت إلى الألف إلخ: المراد بـ«الألف المألوف» الفعل. و«حنت» بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت، من «حنى يحنو حنوا». وبالتشديد بمعنى اشتاقت من «حنّ يحن حنا». و«المألوف» تأكيد لما قبله. (دسوقي)

(٤) قوله: بافتراق الاسم: كان المناسب إبدال «افتراق» بـ«تفريق»؛ إذ لا يقال: «افترق زيد بين بكر وعمرو»، وإنما يقال: «فرق بينهما» أو «افترق منهما». وفي بعض النسخ: «فلم ترض باقتران الاسم» بدل «الافتراق»، ومعنى الاقتران: التوسط أي توسط الاسم بين «هل» والفعل، وهو الظاهر. (من دسوقي وغيره)

(٥) قوله: وهي أي هل: يعني «هل» الاستفهامية، فلا ينافي صحة دخول «هل» التي بمعنى «قد» على الحال. (دسوقي)

(٦) قوله: بالاستقبال: [بعد أن كان محتملا له وللحال. (قي)]

(٧) قوله: فلا يصح إلخ: أي فلأجل أن «هل» تخصص المضارع بالاستقبال لا يصح أن تستعمل فيما يراد به الحال، كما في قولك: «هل تضرب زيدا وهو أخوك»، ووجه عدم الصحة: أن «هل» للاستقبال، والفعل الواقع بعدها ههنا حال، فقد تنافى الأمران. (من دسوقي)

(٨) قوله: في أن يكون: متعلق بقول محذوف، أي فلا يصح قولك هذا في حالة كون الضرب واقعا في الحال، فلفظ «أن» في كلام الشارح مصدرية. (من الدسوقي)

(٩) قوله: على ما يفهم عرفا إلخ: أي وههنا كذلك؛ لأن المتبادر أن الأخوة حالية، فكذا الضرب؛ لأن الحال قيد في عاملها، والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد. وإنما قيد بـ«العرف»؛ لأن معنى «زيد أخوك» بحسب الوضع أنه ثبت له الاتصاف بالأخوة ساعة ما، ولو في الماضي. (من التجريد وغيره)

(١٠) قوله: قصدا: أي يقال: كل من المثالين في حالة القصد إلى إنكار الفعل الواقع في الحال لا قاصدا الاستفهام عن وقوع الضرب؛ إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن؛ لكون المضروب أخا. (دسوقي)

(١١) قوله: ذلك: [أي عدم صحة «هل تضرب زيدا وهو أخوك» وصحة الثاني.]

(١٢) قوله: فلا يصلح: [وكل ما خصص المضارع بالاستقبال لا يصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال، ينتج: «هل» لا تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال. (من ق)]

(١٣) قوله: الهمزة: [فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع في الحال؛ لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال. (قي)]

(١٤) قوله: في كل ما يوجد إلخ: أي في كل تركيب يوجد فيه قرينة، بل في كل ما أريد به الحال وإن لم يكن قرينة، غاية الأمر أنا لا نطلع على البطلان بدون القرينة، إلا أنه في نفسه غير صحيح لا يسوغ للمستعمل، وكلام الشارح يوهم حصر الامتناع في القرينة. (دسوقي)

(١٥) قوله: في الحال: [المنافي لمقتضى «هل» من الاستقبال. (ج)]

(١٦) قوله: سواء عمل إلخ: الأوضح أن يقول: سواء كانت القرينة لفظية كما إذا عملت المضارع في جملة حالية كقولك: «أتضرب زيدا وهو أخوك»؛ فإن قولك: «وهو أخوك» قرينة على أن الفعل المنكر واقع في الحال، أو كانت حالية كقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٨٠﴾ (البقرة: ٨٠) إلخ؛ فإن القرينة في الأمثلة الثلاثة المذكورة حالية، وهي التوبيخ؛ لأنه لا يكون إلا على فعل في الحال أو في الماضي لا على المستقبل. (دسوقي)

(١٧) قوله: أتقولون إلخ: [خطاب لليهود والنصارى ومن زعم أن الملائكة بنات الله تعالى. (قي)] في كون المراد ههنا إنكار الفعل الواقع في الحال بعد ظاهر؛ إذ القول وقع فيما مضى قبل التكلم، إلا أن يقال: لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال، أو أنه حال من حيث المداومة عليه، أي الإصرار عليه وعدم العزم على تركه. (تجريد)

(١٨) قوله: وقوع هل: [لأن «هل» للاستقبال المنافي لحصول الفعل الحال. (قي)]

(١٩) قوله: ومن العجائب إلخ: اعلم أن السبب في عدم صحة المثال -أي «هل تضرب =

لا يجوز تقييده[١] بالحال أو إعماله فيها، ولعَمري[٢] أنَّ هذه لفِرية ما فيها مِريةٌ؛ إذ لم يُنقَل عن أحد من النحاة امتناعُ مثل: «سيجيء زيدٌ[٣] راكبًا» و«سأضرب زيدًا» وهو بين يدي الأمير، كيف[٤]، وقد قال الله تعالى: ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠) و﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ[٥] لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ۝ مُهۡطِعِينَ﴾ (إبراهيم: ٤٢-٤٣)؟! وفي «الحَماسة»[٦]: (شعر)

لعدم المقارنة. (ج) — عطف لازم على الملزوم — أي ولحياتي — هو الكذب — أي شك — أي صاغرين — أي مسرعين — شخوص: چشم بازماندن. (صراح)

سأغسل[٧] عني العار بالسيف جالبا ... علي قضاء الله ما كان جالبا

وأمثالُ[٨] هذه أكثر مِن أن تُحصى.

وأعجبُ من هذا أنه[٩] لمَّا سمع قولَ النحاة: إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن عَلَم الاستقبال؛ لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر[١٠] على ما سنذكره حتى لا يجوز[١١] «يأتيني زيد سيركب أو لن يركب»: فَهِم منه أنه[١٢] يجب تجريد الفعل العامِل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح[١٣] تقييد مثل: «هل تضرب»[١٤] و«ستضرب» و«لن تضرب» بالحال، وأورد هذا المثال[١٥] دليلًا على ما ادَّعاه، ولم يَنظر في صدر هذا المثال[١٦] حتى يَعرِفَ أنه لبيان امتناع تصدير[١٧] ....

أي علامة الاستقبال كـ«السين» و«سوف» و«لن» و«هل» — في بحث الحال من الفصل والوصل. (ج) — جواب «لما» — وفي بعض النسخ «المقال» بالقاف — أي «يأتيني زيد سيركب»

= زيدا وهو أخوك»- عند الشارح هو كون الفعل المضارع فمعناه واقعا في الحال، و«هل» لا تدخل عليه؛ لأنها إذا دخلت على مضارع خلصته للاستقبال، فلو دخلت على الحاصل في الحال لحصل التنافي، والسبب في عدم صحة المثال المذكور على كلام ذلك البعض هو أن «هل» لمَّا دخلت على الفعل المضارع صيرته نصا في الاستقبال، فلا يجوز تقييده بالحال، وفي هذا المثال قيد بها. (دسوقي)

(١) قوله: لا يجوز تقييده إلخ: وذلك لعدم مقارنة الحال للاستقبال، والقيد والمقيد يجب اقترانهما في الزمان، وفي المثال المذكور قيد الاستقبال بالحال وعمل فيها. (من دسوقي)

(٢) قوله: ولعمري إلخ: أي وحياتي أن مقالة ذلك البعض كذبة من غير شك، وفي تسمية ذلك فرية تسمُّح؛ لأن الافتراء تعمد الكذب، وهو غير موجود هنا. (دسوقي)

(٣) قوله: سيجيء زيد إلخ: أي فالمجيء مستقبل بدليل السين، وقد قيد بالحال المفردة أي «راكبا»، وكذلك قوله بعد: «وسأضرب زيدا إلخ»؛ فإنه مستقبل بدليل السين، وقيد بالحال التي هي جملة اسمية -أي «وهو بين يدي الأمير»-؛ لنكتة. وفي تعدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون الحال التي قيد بها الفعل المستقبل مفردة أو جملة. (دسوقي)

(٤) قوله: كيف وقد قال إلخ: أي كيف تصح مقالة هذا البعض، والحال أن الله تعالى قال ﴿سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر: ٦٠)؛ فإن الدخول استقبالي بدليل السين، وقد قيد بالحال وهي قوله: ﴿دَاخِرِينَ﴾. قيل في تمثيل الشارحين بهذه الآية وما بعدها تعريض بذلك البعض، وهذا خلاف الظن بالشارح. (دسوقي)

(٥) قوله: إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ إلخ: [فالتأخير لذلك اليوم -وهو يوم القيامة- استقبالي، وقد قيده بالحال، وهي قوله: ﴿مُهۡطِعِينَ﴾ أي مسرعين. (دسوقي)]

(٦) قوله: وفي الحماسة: [ديوان لأبي تمام، جمع فيه كلام العرب المتعلق بالحماسة أي الشجاعة. (قي)]

(٧) قوله: سأغسل إلخ: المراد بالغسل: الدفع والإزالة من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. و«بالسيف» متعلق بـ«أغسل»، وهو على تقدير مضاف، أي: باستعمال السيف وضربه في الأعداء. و«جالبا» حال من فاعل «أغسل»، وهو محل الاستشهاد؛ لأن عامل الحال فعل مستقبل بدليل اقترانه بـ«السين». و«علي» متعلق بـ«جالبا». و«قضاء الله» بالرفع فاعل «جالبا» الأول، و«ما كان جالبا» مفعوله. و«القضاء» بمعنى الحكم.

والمعنى: سأدفع عن نفسي العار باستعمال السيف في الأعداء في حال جلب حكم الله تعالى على الشيء الذي كان يجلبه من عداوة الأعداء وأذيتهم، فالمقصود المبالغة في أنه لا يترك دفع العار في حال من الأحوال. ويصح نصب «القضاء» على مفعول لـ«جالبا»، وفاعله «ما كان جالبا»، وعلى هذا فالمراد بالقضاء: الموت المحتوم والقدر المقدور. (من الدسوقي)

(٨) قوله: وأمثال إلخ: أي ونظائر هذه الأمثلة والشواهد أكثر من أن تحصى، أي من الذي أن تحصى يعني أكثر مما يمكن أن يحصى، فلا يرد ما يقال: إن ما بعد «من» -وهو الإحصاء أي الضبط بالعد- لا يصلح أن يكون مفضلا عليه؛ إذ ليس مشاركا لما قبله في أصل الكثرة. (دسوقي)

(٩) قوله: وأعجب من هذا أنه إلخ: إنما كان أعجب؛ لأن هذا استدلال على تلك الفرية، وهو متضمن لها، ففيه الفرية وزيادة تقويتها. وقال البعض: إنما كان أعجب؛ لأن دليل إفساده يظهر ممَّا جعله دليلا على دعواه، أعني قول النحاة؛ فإن ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها. (تجريد)

(١٠) قوله: بحسب الظاهر: وأما في نفس الأمر فلا منافاة؛ إذ الكلام في الحال النحوية وهي لا تنافي الاستقبال، بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا؛ لأن الواجب إنما هو مقارنتها لعاملها، فزمنها زمن عاملها أيًّا ما كان، والمنافي له إنما هو الحال الزمانية المقابلة للماضي والمستقبل. (دسوقي)

(١١) قوله: حتى لا يجوز: [تفريع على قوله: «يجب تجريد» أو على التنافي. (قي)]

(١٢) قوله: فهم منه أنه إلخ: هذا الذي فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالذي ادعاه النحاة: وجوب تجريد الحال من علامة الاستقبال، والذي فهمه: وجوب تجريد الفعل العامل في الحال من علامة الاستقبال لا نفس الحال، وبين الأمرين بون بعيد، ولعل منشأ فهمه -كما في «عبد الحكيم»- أنه فهم من الجملة الحالية الواقعة في كلام النحاة الجملة التي وقعت الحال قيدا لها، مع أن مرادهم بالجملة الحالية التي وقعت حالا. (دسوقي)

(١٣) قوله: حتى لا يصح إلخ: غاية لوجوب تجريد الفعل العامل في الحال من عَلَم الاستقبال؛ لامتناع عمل المستقبل في الحال. (دسوقي)

(١٤) قوله: مثل هل تضرب: أي فلا يقال: «هل تضرب زيدا وهو راكب» ولا «ستضرب زيدا وهو راكب» ولا «لن تضرب زيدا وهو راكب». (دسوقي)

(١٥) قوله: وأورد هذا المقال: [أي «يأتيني زيد سيركب» أو «لن يركب»، فالمراد بالمثال جنسه.(قي)] أي كلام النحاة، وهو أنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال؛ لتنافي الحال والاستقبال في الظاهر؛ دليلا على ما ادعاه من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال. وفي بعض النسخ: «أورد هذا المثال» بالثاء المثلثة. (دسوقي)

(١٦) قوله: في صدر هذا المثال: يعني «يأتيني زيد سيركب»، فلو نظر في صدره لعرف أنه ليس في صدره علم استقبال، وإنما هو في آخره في الجملة الحالية، وفي بعض النسخ: «في صدر هذا المقال» بالقاف، فالمراد به كلام النحاة، وهو قولهم: «يجب تجريد صدر الجملة الحالية إلخ»، فلو تأمل أدنى تأمل فيما قالوه لوجد أن الذي يجرّد صدره هو الجملة الحالية لا عامل الحال، فسبحان من لا يسهو. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: تصدير: [لا لامتناع تصدير العامل في الحال بعلم الاستقبال.]

الجملة الحالية بعلَم الاستقبال.

ولاختصاص[١] التصديق بها أي لكون «هل»[٢] مقصورة علَى طلب التصديق وعَدم مجيئها لغير التصديق، كما ذكر فيما سبق[٣]، وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص[٤] بما كونه زمانيًا أظهر «ما» موصولة، و«كونه» مبتدأ وخبره «أظهر»، و«زمانيا» خبر «الكون» أي بالشيء الذي زمانيته أظهر، كالفعل[٥]؛ فإنَّ الزمان[٦] جزء من مفهومه، بخلاف الاسم؛ فإنه إنَّما يدل عليه حيث يدل[٧] بعروضه له[٨]، أمَّا اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال[٩] لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر[١٠]، وأمَّا اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك، فلأنَّ التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنَّما يتوجهان إلى المعاني والأحداث[١١] التي هي مدلولات الأفعال[١٢] لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

ولهذا أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل[١٣] كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾[١٤] (الأنبياء: ٨٠) أدلَّ على طلب الشكر مِن «فهل تشكرون»[١٥] و«فهل أنتم تشكرون» مع أنه مؤكد بالتكرير؛ إذ «أنتم» فاعل فعلٍ محذوف[١٦]؛ لأنَّ إبرازَ ما سيتجدد[١٧] في معرض الثابت[١٨] أدلُّ على كمال العناية بحصوله مِن إبقائه[١٩] على أصله، كما في «تشكرون» و«هل أنتم تشكرون»؛ لأنَّ «هل»[٢٠] في «هل تشكرون» و«هل

---

(١) قوله: ولاختصاص إلخ: علة مقدمة على المعلول أعني قوله: «كان لها مزيد إلخ» أي وكان لها أي لـ«هل» مزيد اختصاص بما زمانيته أظهر؛ لأجل اختصاص التصديق بها، ولأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال. وقدم العلة؛ اهتماما بها أو لأجل أن يكون اسم الإشارة في قوله بعدُ: «ولهذا كان إلخ» عائدا على أقرب مذكور. (دسوقي)

(٢) قوله: أي لكون هل إلخ: أشار الشارح بذلك التفسير إلى الأمرين: أحدهما: أن الباء في قول الماتن: «بها» داخلة على المقصور، وثانيهما: أن في الكلام حذف مضاف، أي لاختصاص طلب التصديق بها. (من الدسوقي)

(٣) قوله: فيما سبق: [في قوله: «هل لطلب التصديق فحسب»]

(٤) قوله: مزيد اختصاص: أي اختصاصا زائدا. وإنما قال: «مزيد»؛ لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل. والمراد بالاختصاص: الارتباط والتعلق لا الحصر؛ لأنه لا يقبل التفاوت أي إن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم. (من الدسوقي)

(٥) قوله: كالفعل: وكان الأولى أن يقول: «وهو الفعل» ويحذف الكاف؛ إذ ما زمانيته أظهر من غيره قاصر على الفعل، والإتيان بالكاف يقتضي أن ما زمانيته أظهر من غيره يشمل الفعل وغيره، وليس الأمر كذلك، إلا أن تجعل الكاف استقصائية. ولم يعبر بالفعل من أول وهلة بأن يقول: «كان لها مزيد اختصاص بالفعل»؛ إشارة إلى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانه، لا من جهة أخرى، كدلالته على الحدث مثلا. (من دسوقي)

(٦) قوله: فإن الزمان إلخ: علة لكون الفعل زمانيته أظهر من الاسم. (دسوقي)

(٧) قوله: حيث يدل: [بأن كان وصفا كـ«أنا ضارب الآن أو غدا». (ق)]

(٨) قوله: بعروضه له: أي بسبب عروض الزمان لذلك الاسم أي لمدلوله، وذلك لأن اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، ومن لوازم الحدث زمان يقع فيه، فالحاصل: أن الفعل من حيث هو فعل لا ينفك عن الزمان بحسب الوضع، بخلاف الاسم؛ فإنه قد ينفك عنه من حيث هو اسم، وهذا لا ينافي عروضه إذا كان وضعا. (من)

(٩) قوله: بالاستقبال: [الباء داخلة على المقصور عليه. (قي)]

(١٠) قوله: فظاهر: وذلك لأن «هل» إذا كانت تخصص المضارع بزمان الاستقبال كان لها ارتباط وتعلق بالفعل؛ لأن المضارع نوع من الفعل، وما كان له تعلق بالنوع كان له تعلق بالجنس؛ ولأنها إذا كانت تخصص المضارع بالاستقبال صار لها فيه تأثير، وتأثيرها في المضارع دليل على أن لها مزيد تعلق بجنس الفعل، وإلا لما أثرت في بعض أنواعه. (من دسوقي)

(١١) قوله: والأحداث إلخ: [والمراد بها ما يشمل الصفات القائمة بالغير.]

(١٢) قوله: التي هي مدلولات الأفعال: في هذا التوجيه نظر؛ لأنه يقتضي أنه لا يجوز دخول «هل» على الجملة الاسمية؛ لعدم دلالتها على المعاني والأحداث، والمدعى أن لها زيادة تعلق بالفعل لا أنها مختصة به. وأجيب: بأن تلك المعاني والأحداث كما هي مدلولات الأفعال مدلولات أيضا للأسماء المشتقة، لكنها مدلولات للأفعال بطريق الأصالة، وللمشتقات بطريق التبعية، فلذا كان لها مزيد تعلق بالأفعال. (دسوقي)

(١٣) قوله: مزيد اختصاص بالفعل: أي بحيث إذا عدل بها عن موالاتها الفعل كان للاعتناء بالمعدول إليه. (دسوقي)

(١٤) قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾: [أي الذي عدل فيه عن الفعل إلى الجملة الاسمية. (قي)]

(١٥) قوله: من فهل تشكرون: الحاصل: أن الصور ست؛ لأن الاستفهام إما بـ«هل» أو بـ«الهمزة»، وكل منهما إما داخل على جملة فعلية أو اسمية خبرها فعل أو اسم، و﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ (الأنبياء: ٨٠) أدل على طلب الشكر من الخمسة الباقية بعدها؛ لما ذكره المصنف. (الدسوقي)

(١٦) قوله: فعل محذوف: فالأصل «هل تشكرون تشكرون»، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير، وإنما كان «أنتم» فاعلا لمحذوف؛ لما تقدم من أن «هل» إذا رأت الفعل في حيزها لا ترضى إلا بمعانقته. (دسوقي)

(١٧) قوله: ما سيتجدد: أي ما يتقيد وجوده بزمن الاستقبال الذي هو مضمون الفعل المضارع الواقع بعد «هل» كالشكر؛ لأنها تخصص المضارع بالاستقبال. (ق)

(١٨) قوله: في معرض الثابت: أي في صورة الأمر الثابت في الحال الغير المقيد بالزمان. (ق)

(١٩) قوله: من إبقائه: أي من إبقاء ما سيتجدد. وقوله: «على أصله» أي الذي هو إبرازه في صورة المتجدد، وهي الجملة الفعلية والاسمية التي خبرها فعل، ووجه كون إبرازه ما سيتجدد في معرض الثابت يدل على كمال العناية بما سيتجدد: أن إبراز ما كان وجوده مقيدا بالاستقبال في صورة الثابت الغير المقيد بزمان يدل على طلب حصول غير مقيد بزمان من الأزمنة، ولا شك أن المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلالة مما ينبئ عن طلب حصول مقيد بزمن. (دسوقي)

(٢٠) قوله: لأن هل: [علة لكون المثالين المذكورين فيهما إبقاء ما سيتجدد على أصله. (قي)]

أنتم تشكرون» على أصلها؛ لكونها داخلةً على الفعل تحقيقًا في الأول وتقديرًا في الثاني[1]، و﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ أدلُّ على طلب
(فلا يكون إبراز المتجدد في معرض الثابت. (الدسوقي ملخصا))
الشكر مِن «أفأنتم شاكرون[2]» أيضًا، وإن كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية؛ لأنَّ «هَلْ» أدعى للفعل مِن الهمزة، فتركُه معها
(أي «أفأنتم شاكرون») (أي أقوى طلبا له. (قي))
أي ترك الفعل مع «هل» أدلُّ على ذلك[3] أي كمال العناية بحصول ما سيتجدد.

ولهذا أي ولأنَّ «هل» أدعى للفعل من الهمزة لا يحسن «هل زيد منطلق» إلَّا مِن البليغ؛ لأنه الذي[4] يقصِد به الدلالة على الثبوت وإبراز ما سيوجد في معرض الموجود وهي أي «هل» قسمان[5]: بسيطة[6]، وهي التي يطلب بها وجود الشيء[7] أو لا وجوده
(أي غير الوجود) (أي الموضوع) (أي وجوده الخارجي)
كقولنا: «هل الحركة موجودة» أو لا موجودة[8]، ومركبة: وهي التي يطلب بها وجود شيء[9] لشيء أو لا وجوده له، كقولنا: «هل
(أي ثابتة في الخارج) (أي ليست ثابتة في الخارج بل أمر وهمي. (قي)) (أي ثبوت) (هو المحمول) (هما الحركة والدوام)
الحركة دائمة» أو لا دائمة؛ فإن المطلوب[10] وجود الدوام للحركة أو لا وجوده لها، وقد اعتبر[11] في هذه شيئان غير الوجود، وفي
(في المركبة) (أي ثبوته لها) (أي المركبة) (أي النسبة التي هي الثبوت)
الأولى شيء واحد، فكانت مركبة بالنسبة[12] إلى الأولى، وهي بسيطة بالنسبة إليها.
(هو الحركة)

والباقية من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها لطلب التصور فقط، وتختلف من جهة أنَّ المطلوب بكل منها تصور شيء آخر[13]،
(وهي تسعة) (المذكورة سابقا) (دون التصديق)
قيل[14]: فيطلب بـ«ما» شرح الاسم[15] كقولنا: «ما العنقاء؟»[16] ....
(الاستفهامية) (مرةً)

---

(١) قوله: في الثاني: [لأن «أنتم» فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر كما مر.]

(٢) قوله: من أفأنتم شاكرون: [وكذا من «أفأنتم تشكرون» ومن «أفتشكرون». (قي)]

(٣) قوله: أدل على ذلك: أي بخلاف الترك مع الهمزة، وذلك لأن الفعل لازم بعد «هل»، بخلافه بعد الهمزة، وترك اللازم لا يكون إلا لنكتة، كشدة الاعتناء والاهتمام وشدة الطلب، بخلاف ترك غير اللازم. (دسوقي)

(٤) قوله: لأنه الذي إلخ: فإذا صدر منه مثلا: «هل زيد منطلق»، فإنه يقصد به الدلالة على الثبوت والاستمرار، ويقصد به إبراز ما سيوجد في معرض الموجود المناسبين للجملة الاسمية، وحاصله أنه إذا صدر هذا القول من البليغ يكون بليغا، وإذا صدر من غير البليغ يكون قبيحا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وهي قسمان: لا يخفى أن هذا التقسيم لا يختص بـ«هل»؛ لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضا قسمان، إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية «هل» بسيطة ومركبة، فلذا خص بها التقسيم، واعتمد على أن الطالب بعد معرفة «هل» مستغن في الهمزة عن التعليم. (تجريد)

(٦) قوله: بسيطة: يطلق «البسيط» على ما لا جزء له، كالجوهر الفرد، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة لغيره المقابل له، والبساطة بهذا المعنى أمر نسبي، وهذا المعنى هو المراد ههنا، وبساطة «هل» وتركيبها بالنظر لما تدخل عليه كالحركة والوجود في البسيطة والحركة والدوام في المركبة، وسيأتي إيضاحه. (ق)

(٧) قوله: وجود الشيء: أي التصديق بوقوع وجود الشيء ليوافق ما مر من أن «هل» لطلب التصديق، فيكون الوجود محمولا على مدخول «هل»، كما في «هل زيد موجود» و«هل النار موجودة» أي هل زيد ثبت له الوجود في الخارج، وهل النار ثبت لها الوجود والتحقق في الخارج، فقد ظهر لك أن المطلوب بها التصديق بوقوع النسبة التي بين الموضوع ووجوده أو بعدم وقوعها، وأن المراد بالشيء في كلام المصنف الموضوع وبالوجود الواقع محمولا الوجود الخارجي، وهو التحقق في الخارج لا الوجود بمعنى النسبة. (دسوقي)

(٨) قوله: أو لا موجودة: فيه أنه ينافي ما تقرر بينهم من أن «هل» لا تدخل على منفي، وإن كانت لطلب التصديق مطلقا إيجابيا أو سلبيا، على ما مر. وأجيب بأنه ليس مراد الشارح أنه يفرد هذا السلب بالسؤال بأن يقال هل الحركة لا موجودة، بل قصده بيان أن ذلك السؤال إذا وقع على وجه الإيجاب كان المراد منه طلب بيان أحد الأمرين: إما الإيجاب أو السلب، وبعض الأفاضل حمل النفي في قولهم: «هل لا تدخل على النفي البسيط، وقولنا: «هل الحركة لا موجودة» معدولة، فلا منافاة. (من الدسوقي)

(٩) قوله: وجود شيء لشيء: المراد بالوجود هنا: الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأولى؛ فإن المراد به التحقق في الخارج، والمراد وجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة، والقرينة على ذلك المقابلة، وإلا فالمطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كالحركة. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: فإن المطلوب إلخ: اعلم أن المركبة وإن شاركت البسيطة في أنه يطلب بها وجود الشيء، إلا أنها تخالفها من جهتين، إحداهما: أن البسيطة يطلب بها وجود نفس الموضوع، والمركبة يطلب بها وجود المحمول للموضوع. وثانيهما: أن الوجود في البسيطة مقصود في ذاته؛ لأنه مثبت للموضوع، والوجود في المركبة ليس مقصودا في ذاته؛ لأنه رابطة بين المحمول والموضوع. (كذا في الدسوقي)

(١١) قوله: وقد اعتبر إلخ: حاصله أنه إذا نظر لغير الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الأولى أي البسيطة شيئا واحدا، وهو الحركة، وفي ثانيهما أي المركبة شيئين هما الحركة ودوامها، وإن اعتبر الوجود الواقع رابطة في الأمرين كان المعتبر في الأول شيئين، وفي الثاني ثلاثة، وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة إلى الثاني بمعنى قلة المعتبر وكثرته. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: مركبة بالنسبة: [إشارة إلى أن البساطة هنا نسبي.]

(١٣) قوله: تصور شيء آخر: حاصله أن ما سوى الهمزة و«هل» من الألفاظ الاستفهام اشتركت في طلب التصور واختلفت في المتصورات، ولا يقال: إنَّ «متى» و«أيان» كل منهما لطلب تعيين الزمان وتصوره، فقد اتحدا في المتصور؛ لأنا نقول: إنَّ أحدهما للزمان المطلق، والآخر للمستقبل كما يأتي، فهما مختلفان أيضًا. (ق)

(١٤) قوله: قيل: القصد بذلك مجرد الفرد والنسبة للقائل دون التبرئ من هذا «القيل»؛ فإنه كلام حق، ومقابل هذا القيل قول السكاكي. (دسوقي)

(١٥) قوله: شرح الاسم: أي الكشف عن معناه وبيان مفهومه الإجمالي الذي وضع له في اللغة والاصطلاح، فذلك المفهوم الموضوع له هو المطلوب شرحه، كما يقال في جواب «ما العُقار»: «خمر». (من الدسوقي)

(١٦) قوله: ما العنقاء: حكى الزمخشري في «ربيع الأبرار» ما حاصله: أن العنقاء كانت طائرا، وكان فيها من كل شيء من الألوان، وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى أطفالهم، فتختطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى نبيهم حنظلة بن صفوان عليه السلام، فدعا الله عليها، فأهلكها وقطع نسلها، فسميت عنقاء مغرب لذلك. (دسوقي)

طالبًا أن يشرح(١) هذا الاسم ويبين مفهومه(٢)، فيجاب بإيراد لفظ أشهر أَوْ ماهية(٣) المسمى أي حقيقته(٤) التي هو(٥) بها هو كقولنا:
كأن يقال: طائر أو طائر عجيب

«ما الحركة؟» أي ما حقيقة مسمَّى هذا اللفظ، فيجاب بإيراد ذاتياته(٦)، وتقع «هل» البسيطة(٧) في الترتيب بينهما أي بين «ما» التي

لشرح الاسم والتي لطلب الماهية، يعني أنَّ مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولًا شرح الاسم، ثم(٨) وجود المفهوم في نفسه ثم
أي العقلي. (قي) أي بيان مفهومه الإجمالي

ماهيته وحقيقته(٩)؛ لأنَّ مَن لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومَن لا يعرف أنه موجود استحال
أي ثم يطلب ماهيته بـ«ما» الحقيقية علة الترتيب العقلي. (تج) أي الإجمالي لاحتمال أن يكون اللفظ المسموع مهملا. (ق) الإجمالي

منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية(١٠).
المفصلة. (قي) العطف مرادف

والفرق(١١) بين المفهَوم من الاسم بالجُمَلة وبين الماهية التي تفهَم من الحدِّ بالتفصَيل غير قليل؛ فإن كل من خوطب باسم فهم
أي ما يفهم من اللفظ بالإجمالي أي من لفظ الحد أي ظاهر، فلا يتوهم اتحادهما. (قي)

فهما مَّا، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالما(١٢) باللغة، وأمَّا الحدُّ فلا يقف عليه إلَّا المرتاض(١٣) بصِناعة المنطق،
أي فهما إجماليا وقوفا إجماليا أي الماهية التفصيلية. (قي) أي العالم المتقن لها. (قي)

فالموجودات(١٤) لمَّا كان لها حقائق ومفهومات فلها حدود حقيقية واسمية، وأما المعدومات فليس لها إلا المفهومات فلا حدود لها
إن علم وجودها
أي ماهيات محققة صور حاصلة في العقل إن لم يعلم وجودها

إلَّا بحسب الاسم(١٥)؛ لأنَّ الحد بحسب الذات لا يكون إلَّا بعد أن يعرف أن الذات موجودة، حتى إنَّ ما يوضع(١٦) في أول
لا بحسب الذات أي الحقيقة

التعاليم(١٧) مِن حدود الأشياء التي بُرهن عليها في أثناء التعاليم إنَّما هي حدود اسمية، ثم إذا برهن(١٨) عليها وأثبت وجودها صارت
هي بمنزلة الأبواب أي على وجودها أي في أثناء الباب والترجمة أي رسوم بالبرهان الخارجي

---

(١) قوله: طالبا أن يشرح إلخ: حال من ضمير المتكلم في «كقولنا» أي كل منا، أو أن «نا» في «كقولنا» للواحد المعظم نفسه، وهذا وإن صح به إفراد الحال لكن الأنسب طالبين. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: ويبين مفهومه: أي الإجمالي الذي لا يعرف منه الماهية، هذا هو المناسب لقول الشارح، فيجاب بإيراد لفظ أشهر، وإن كان قد يطلب بـ«ما» الشارحة تفصيل المعنى، كما يأتي. (تجريد)

(٣) قوله: أو ماهية: [مرة أخرى، ويتعين المراد بالقرينة.]

(٤) قوله: أي حقيقته: تفسير للماهية، وفيه تنبيه على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد، هو ما به الشيء هو هو، وقد يفرق بأن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة، وباعتبار تشخصه هوية، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية. (تجريد) وقال الفاضل الجلبي: قوله: أي «حقيقته التي هو بها هو» أشار إلى أن المراد بالماهية هنا: الحقيقة، أعني ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق، لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر فيه التحقق بقرينة حكمه بتقدم مطلب «هل» البسيطة عليه.

(٥) قوله: التي هو: أي المسمى، وقوله: «بها» أي بالحقيقة أي بسببها. وقوله: «هو» أي نفسه، مثلا: مفهوم الإنسان الإجمالي -وهو النوع المخصوص من الحيوان- صار بسبب ماهيته -وهي الحيوانية والناطقية- إنسانا، فالمسمى ملاحظته إجمالا، والحقيقة ملاحظته تفصيلا، واختلف السبب والمسبب باعتبار الإجمال والتفصيل. (من الدسوقي)

(٦) قوله: بإيراد ذاتياته: من الجنس والفصل، وقد تذكر الرسوم مقام الحدود توسعا، كأن يقال في جواب «ما الإنسان»: «حيوان ناطق»، وأما الحركة هي الكون الأول في الحيز الثاني، والسكون عكسها، أو الحركة كونان في مكانين في زمانين، والسكون كونان في زمانين في مكان واحد. (تجريد وغيره)

(٧) قوله: وتقع هل البسيطة: وهي التي يطلب بها نفس وجود الشيء، أي ويقع السؤال بـ«هل» البسيطة بين السؤال بـ«ما» التي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية. (دسوقي)

(٨) قوله: ثم: [أي ثم يطلب بـ«هل» وجود ذلك المفهوم.]

(٩) قوله: ثم ماهيته وحقيقته: وترك الرابع وهو السؤال عن حاله بـ«هل» المركبة بعد السؤال عن ماهيته وحقيقته بـ«ما» التي لطلب الحقيقة، ولذا يقال: «هل» تقع بين «مائين» و«ما» تقع بين «هلين»، فيقال مثلا أولا: «ما العنقاء»، ثم ثانيا: «هل هي موجودة»، ثم ثالثا: «ما هي» أي ما ماهيتها وحقيقتها، ثم: رابعا «هل العنقاء دائمة». وكذا تقول: «ما البشر»، فتجاب بـ«إنسان»، ثم تقول: «هل هو موجود أو لا»، فتجاب بـ«موجود»، ثم تقول: «ما ماهيته وحقيقته»، فتجاب بـ«حيوان ناطق»، ثم تقول: «هل يمشي على أربع أو رجلين» ونحو ذلك من الأحوال العارضة له. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: ولا ماهية له: لأن الماهية المرادة هنا: ما به الشيء بالمعنى المتعارف أعني الموجود هو هو، والمعدوم لا وجود له، فلا ماهية أيضًا بالمعنى المراد هنا. (تجريد)

(١١) قوله: والفرق إلخ: لما كان الحد والمحدود متحدين ذاتا مختلفين من جهة الإجمال والتفصيل، فربما يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا: دفعه بقوله: «والفرق إلخ» أي الفرق بينهما كثير واضح غير خفي. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: إذا كان عالما: [وإذا كان غير عالم لم فلا يفهم شيئا.]

(١٣) قوله: إلا المرتاض: وفيه أن الذاتيات إنما تعرف بالنقل أو بمحض فرض العقل على الأصح، فالارتياض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الأشياء، وقد يقال: المرتاض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجنس والفصل عند عدم النقل، تأمل. (تجريد)

(١٤) قوله: فالموجودات: مرتبط بقوله السابق: «ومن لا يعرف أنه موجود إلخ»، والغرض من هذا بيان الفرق بين حدود الموجودات والمعدومات. (تجريد بزيادة)

(١٥) قوله: إلا بحسب الاسم: كان الأولى أن يقول: «فلا تعريف لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد ما كان بالذاتيات، وهي لا ذاتيات لها». (دسوقي)

(١٦) قوله: حتى أن ما يوضع إلخ: غاية لقوله: «لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد إلخ» وحاصل كلامه: أن الحد الاسمي قد ينقلب حدا حقيقيا، فالواضع إذا تعقل نفس الحقيقة ووضع الاسم بإزائها فقبل العلم بوجود تلك الحقيقة يكون تعريفا اسميا، وبعد العلم بوجودها ينقلب حدا حقيقيا، فالحد الحقيقي والحد الاسمي لا منافاة بينهما إلا بذلك الاعتبار، مثلا: تعريف الشكل المثلث المتساوي الأضلاع بـ«ما أحاط به ثلاث خطوط متساوية» حد اسمي، وبعد علمك بوجوده بالشكل الأول من التحرير يصير حدا حقيقيا. (دسوقي)

(١٧) قوله: في أول التعاليم: جمع «تعليم»، والمراد به التراجم، كالفصل والأبواب. وقوله: «من حدود الأشياء» بيان لما يوضع، وذلك مثل حد الصلاة المذكور في أول بابها. (دسوقي)

(١٨) قوله: إذا برهن: [أي أقيم البرهان على وجودها.]

تلك الحدود[1] بعينها حدودًا حقيقيةً، جميع ذلك مذكور في «الشفاء»[2]. (كتاب لابن سينا)

ويطلب بـ«مَن» العارض المشخص[3] أي الأمر الذي يعرض لذي العلم[4] (أي ذي العقل)، فيفيد تشخيصه وتعيينه (شخصيا أو نوعيا) كقولنا: «مَن في الدار[5]»، فيجاب[6] بـ«زيد» ونحوه ممَّا يفيد تشخيصه. وقال السكاكي: يسأل بـ«ما» عن الجنس، تقول: «ما عندك» أي: أيُّ أجناس[7] الأشياء عندك، وجوابه «كتاب» ونحوه، ويدخل فيه السؤالُ عن الماهية[8] والحقيقة نحو: «ما الكلمة» أي: أيُّ[9] أجناس الألفاظ، وجوابه: «لفظ موضوع مفرد»، أو عن الوصف، تقول: «ما زيد»، وجوابه: «الكريم» ونحوه، ويسأل بـ«مَن»[10] عن الجنس من ذوي العلم، تقول: «مَن جبرئيل[11]» أي أبشر هو أم ملك أم جنِّي، وفيه نظر[12]؛ إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب «من جبرئيل» أن يقال: «ملَك»، بل جوابه: «ملك يأتي بالوحي كذا وكذا» ممَّا يفيد[13] تشخيصه.

ويسأل بـ«أيّ» عمَّا يميّز به أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما وهو مضمون ما أضيف إليه «أيّ» نحو: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ[14] خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ (مريم: ٧٣) أي أنحن أم أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فالمؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقيَّة، وسألوا عمَّا يميز أحدهما عن الآخر مثل الكون كافرين[15] قائلين لهذا القول، ومثل الكون مؤمنين أصحاب محمد ﷺ.

ويسأل بـ«كم» عن العدد[16] نحو: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ (البقرة: ٢١١) أي كم آيةً آتيناهم أعشرين أم ثلاثين، فـ﴿مَنْ

(أي ذي العقل) (شخصيا أو نوعيا) (في الفرق بين ما ومن. (ج)) (عن ذوي العلم أو من غيرهم. (قي)) (أي جواب «ما عندك») (كفرس وحمار) (أي في السؤال عن الجنس) (عطف على قوله: «عن الجنس») (في السؤال عن الوصف) (كالشجاع) (الكائن من ذوي العلم. (قي)) (أي إلى الأنبياء من عند الله. (قي)) (أو المتشاركات) (تفسير للفريقين) (أي المشركون اليهود) (حال من «الكافرين». (تج))

---

(١) قوله: صارت تلك الحدود: أي التعاريف، وقوله: «حدودا حقيقية» أي بحسب الحقيقة، فانقلب الاسمي حقيقيا، وجعل هذا كليا غير مسلم؛ لأن الحد الاسمي عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع في مفهوم اللفظ، وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لا ذاتيا، فلا يمكن بعد إثبات الوجود أن يصير حدا حقيقيا، مثلا: مفهوم الشيء حد اسمي للإنسان، وبعد إثبات الوجود لا يكون حدا حقيقيا؛ لأنه ليس عبارة عن جميع ذاتيات الأفراد كزيد وعمرو، فلا بد من تأويل كلامه بأن المراد أنه بعد إثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقيا بأن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الأفراد، كذا ذكره السيد في «حواشي المطول». وهذا إذا أريد بالحد والرسم: المعنى المصطلح عليه عند أرباب المعقول، وأما إذا أريد بالحد: المعرف مطلقا فالأمر ظاهر. (دسوقي)

(٢) قوله: مذكور في الشفاء: وعلم من كلامه أن الجواب الواحد يجوز أن يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين. (دسوقي)

(٣) قوله: العارض المشخص إلخ: [خرج العارض العام كـ«الضاحك» و«الكاتب».] لما كان المتبادر منه أن المراد بالعارض المشخص: خصوص الوصف الذي يعين ذا العلم -كقولنا في جواب السؤال المذكور «الرجل الطويل الذي لقيته بالأمس» إذا كان التعيين يحصل بتلك الأوصاف-: أشار الشارح بقوله: فيجاب بـ«زيد» أو نحوه إلى أن المراد بالعارض المشخص لذي العلم الأمر المتعلق به، سواء كان علما له أو وصفا خاصا به. (من الدسوقي)

(٤) قوله: لذي العلم: عبّر بـ«العلم» دون «العقل»؛ ليتناول الباري جلّ اسمه نحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾. (طه: ٤٩). (تجريد)

(٥) قوله: من في الدار: أي إذا علم السائل أن في الدار أحدا لكن لم يتشخص عنده، فيسأل بـ«من» عن مشخصه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٦) قوله: فيجاب: [ولا شك أن «زيدًا» عارض للذات بمعنى أنه خارج عن ماهيته أو جنسه. (من قي)]

(٧) قوله: أي أجناس: [يعني أيّ جنس من أجناس الأشياء. (قي)]

(٨) قوله: ويدخل فيه السؤال عن الماهية: أي تفصيلا بالحد؛ إذ ليس المراد بالجنس: الجنس المنطقي، حتى لا يشمل النوع، بل اللغوي، وهو ما دل على متعدد. (تجريد)

(٩) قوله: أي أيّ: [أي أيّ نوع من أنواع الألفاظ هي. (تجريد)]

(١٠) قوله: ويسأل بمن عن الجنس: عطف على «ما» من قوله: «يسأل بـ«ما» عن الجنس»، فهو من جملة مقول السكاكي، والمراد الجنس اللغوي، فيشمل النوع والصنف. (دسوقي)

(١١) قوله: تقول من جبرئيل: أي تقول في السؤال عن الجنس من ذوي العلم: «من جبرئيل»، أي ما جنسه إذا كنت عالما بأنه من ذوي العلم جاهلا جنسه، وجوابه: «ملك». (دسوقي)

(١٢) قوله: وفيه نظر: أي فيما قاله السكاكي بالنظر للشق الثاني -وهو جعل «مَن» للسؤال عن الجنس- نظر، وحاصله: أنا لا نسلم ورود «مَن» في اللغة للسؤال عن الجنس، فالصواب ما مر من أنها للسؤال عن العارض المشخص. ورجع بعضهم النظر إلى قوله: «أو عن الوصف» أيضًا؛ فإن المنطقيين قالوا: لا يسأل بـ«ما» عن الصفات المميزة بل بـ«أي». وأجاب بأن مراد السكاكي أنها قد تخرج عن حقيقتها، فيستفهم بها عن الصفات. (دسوقي)

(١٣) قوله: مما يفيد إلخ: بيان لـ«كذا وكذا» أي وإذا كان لا يجاب إلا بذلك، فتكون «مَن» لطلب العارض المشخص، كما سبق. فإن قلت: إن السكاكي ادعى أن «من» في قوله تعالى حكاية عن فرعون ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ (طه: ٤٩) للسؤال عن الجنس. قلت: كلامه ممنوع، لم لا يجوز أن يكون للسؤال عن الوصف كما يدل عليه الجواب على أنه يجوز أن يكون الجواب من الأسلوب الحكيم، كما هو معروف. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: نحو: أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ إلخ: هذا حكاية كلام المشركين لعلماء اليهود، فهم معتقدون أن أحد الفريقين ثبت له الخيرية والفريقية تصدق على كل منهما ولم يتميز عندهم من ثبتت له الخيرية، فكأنهم قالوا: نحن خير أم أصحاب محمد ﷺ، وقد أجابهم اليهود بقولهم: «أنتم»، وقد كذبوا في هذا الجواب، والجواب الحق هو أصحاب محمد ﷺ، وكل من الجوابين حصل به التمييز. (دسوقي)

(١٥) قوله: مثل كون الكافرين: اسم «الكون» ضمير نابت عنه اللام، و«كافرين» خبره. (ق)

(١٦) قوله: عن العدد: أي المعين، إذا كان مبهما فيقع الجواب بما يعين قدره، كما يقال: «كم غنما ملكت»، فيقال: «مائة أو ألفا»، ولا يصح الجواب بـ«ألوف»؛ لأنه غير معين. (من الدسوقي)

﴿ءَايَةِۭ﴾ مميِّزُ ﴿كَمْ﴾[1] بزيادة «مِن»؛ لما وقع[2] من الفصل بفعل متعدٍّ بين «كم» ومميِّزه، كما ذكرنا[3] في الخبرية، فـ«كم» ههنا للسؤال[4]
هو ﴿ءاتيناهم﴾ — أي في الآية
عن العدد، لكن الغرض من هذا السؤال هو التقريع والتوبيخ[5].
على عدم اتباع مقتضى الآيات

ويُسأل بـ«كيف» عن الحال[6]، وبـ«أينَ» عن المكان، وبـ«متى» عن الزمان ماضيًا كان أو مستقبلًا، وبـ«أيَّان» عن الزمان
فيقال: «أين جلست» — نحو: متى جئت — نحو: متى تأتي
المستقبل. قيل: ويستعمل في مواضع التفخيم[7] مثل: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ (الذاريات:١٢). و«أنى» تستعمل تارة بمعنى «كيف»، ويجب أن يكون
فيقال: «أيان يثمر هذا النخل؟» — أي أيان وقوع يوم الدين — أي الاستفهامية — وهو القبل دون الدبر
بعدها فعل[8] نحو: ﴿فَأْتُوا[9] حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ أي على أيِّ حال شئتم ومن أيِّ شق أردتم بعد أن يكون المأتي موضع الحرث.
أي موضع حرثكم (البقرة:٢٢٣) — من قيام أو اضطجاع — أي خلف أو أمام — بفتح التاء: مكان الإتيان. (ق)
ولم يجئ «أنّى زيد»[10] بمعنى «كيف» هو. وأخرى بمعنى «مِن أين»[11] نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي مِن أين[12] لكِ هذا الرزق الآتي في
صحيح أم سقيم — (آل عمران:٣٧)
كل يوم[13]، وقوله: «يستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقةً وفي الآخر مجازًا،
أي دون أن يقول: «وضعت». (ق) — أي «أنى» — أي لفظيا — أي «كيف» و«من أين» — صفة «عشرون»
ويحتمل أن يكون[14] معناه «أين»[15]، إلا أنه في الاستعمال يكون مع «مِنْ» ظاهرة كما في قوله: «مِن أَنّى عشرون لنا» أي «مِن أين»،
أي معنى «أنى» — أي «أنى» — خبر مقدم — مبتدأ مؤخر
أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي من أين، على ما ذكره بعض النحاة.
متعلق بقوله: أن يكون معناه إلخ. (تجريد)

ثم إنَّ هذه الكلمات[16] الاستفهامية كثيرًا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقامَ بحسب معونة القرائن كالاستبطاء نحو:
على سبيل المجاز المرسل. (تجريد) — أي تأخر الجواب

---

(١) قوله: مميزكم: و﴿كَمْ﴾ مفعول ثان لـ﴿ءَاتَيْنَٰهُم﴾ مقدم عليه. وقوله: ﴿مِّنْ ءَايَةِۭ﴾ مميِّز ﴿كَمْ﴾ في الكلام حذف، أي وإنما كان المعنى ما ذكر؛ لأن «من آية» مميز «كم». (دسوقي)

(٢) قوله: لما وقع: هذا علة لزيادة «مِن»، يعني فلو لم يدخل «مِن» الزائدة على هذا التمييز لتوهم أنه مفعول للفعل.

(٣) قوله: كما ذكرنا: في «كم» الخبرية في شعر:

وكم ذُدتَ عني من تحامل حادث … وسَورة أيّام حززن إلى العظم

وإن كانت «كم» في الآية هنا استفهامية على أنه يجوز أن تكون خبرية أيضًا، كما بينه الزمخشري. اعلم أن الفرق بين «كم» الاستفهامية و«كم» الخبرية أن «كم» الاستفهامية عدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم، و«كم» الخبرية لعدد مبهم عند المخاطب ربما يعرفه المتكلم، وأما المعدود فهو مجهول في كليهما، فلذا احتيج إلى المميز المبين للمعدود ولا يحذف إلا بدليل، وأن الخبرية يحتمل الصدق والكذب، بخلافه مع الاستفهامية، وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا؛ لأنه مخبر، والمتكلم مع الاستفهامية يستدعيه؛ لأنه مستخبر وغير ذلك. (من الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: للسؤال: هذا صريح في بقاء «كم» على حقيقتها من الاستفهام، وأن الغرض منه التوبيخ، فهو وسيلة إليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات، ففيه توبيخ لهم بعدم إيقاظهم مع كثرة الآيات. (دسوقي)

(٥) قوله: هو التقريع والتوبيخ: أي وليس الغرض به استعلام مقدار عدد الآيات من جهة بني إسرائيل؛ لأنه تعالى علّام الغيوب، فلو كان المراد مجرد علم مقدار الآيات لأعلم الله تعالى نبيه قدرها، فثبت كونه للتوبيخ. قيل: يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من غير استحالة؛ لأن المقصود أمر النبي ﷺ بالسؤال، وسؤاله لا يستحيل، لكنه خلاف المتبادر (ق وج)

(٦) قوله: عن الحال: أي الصفة التي عليها الشيء كالصحة والمرض والركوب والمشي. (ق)

(٧) قوله: في مواضع التفخيم: أي في المواضع التي يقصد فيها تعظيم المسؤول عنه والتهويل بشأنه، ثم إن هذا الكلام يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، فتكون مختصة بالأمور العظام، نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ (الأعراف: ١٨٧) و﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ (الذاريات: ١٢)، ولا يقال: «أيان تنام» كما قاله السيد، ويحتمل أن المراد منه أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره، وهو ظاهر كلام النحويين؛ حيث قالوا: إنها كـ«متى» تستعمل للتفخيم وغيرها. (دسوقي)

(٨) قوله: ويجب أن يكون بعدها فعل: أي بخلاف «كيف»، وظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره، وهو كذلك، فالأول كالآية المذكورة، والثاني كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. (دسوقي)

(٩) قوله: نحو فَأْتُوا إلخ: سبب نزولها أن اليهود كانوا يقولون: مَن جامع امرأته من جهة دبرها في قبلها كان الولد أحول.

(١٠) قوله: ولم يجئ أنى زيد: أي من غير إيلاء الفعل لها، وهذا محترز قوله «ويجب أن يكون بعدها فعل». (دسوقي)

(١١) قوله: بمعنى من أين: أي هذه لا يجب أن يكون بعدها فعل، قال في «العروس الأفراح»: والفرق بين «أنى» و«من أين» أن «أنى» سؤال عن المكان الذي دخل فيه الشيء، و«من أين» سؤال عن المكان الذي برز عنه الشيء. (دسوقي)

(١٢) قوله: أي من أين: [وليس المراد: «وكيف لك هذا» بدليل قولها ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾. (آل عمران: ٣٧) (الدسوقي)]

(١٣) قوله: الآتي في كل يوم: لأنه كان يجد عندها فاكهة الشتاء في الصيف وفاكهة الصيف في الشتاء. ثم إنه ليس المراد: المكان حقيقة، وإنما يراد به ما يراد من قولهم: «من أي وجه نلت ما نلت». (دسوقي)

(١٤) قوله: ويحتمل أن يكون إلخ: عطف على «يحتمل» الأول، أي إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون معناه إلخ، وحاصل كلام الشارح أن المصنف عبر بـ«تستعمل» إما للإشارة إلى أنه -أي «أنى»- يحتمل أن يكون مشتركا بين المعنيين وأنه حقيقة فيهما، وأن يكون حقيقة في أحدهما مجازا في الآخر، وإما للإشارة إلى ما قاله بعض النحاة: إن «أنى» إذا لم تكن بمعنى «كيف» معناه «أين» على الدوام، لكن تكون «مِن» قبلها «أما» مقدرة، كما في الآية أو ظاهرة، كما في البيت، والذي في «الحفيد» أن قوله: «ويحتمل» متعلق بالاستعمال الثاني الذي ذكره المصنف بقوله: «وأخرى بمعنى من أين»، فتأمل. (من دسوقي)

(١٥) قوله: أين: [لا مجموع من أين. (ق)]

(١٦) قوله: هذه الكلمات إلخ: إنما عبر بـ«الكلمات»؛ ليشمل الاسم منها والحرف. (دسوقي رحمه الله)

كم دعوتك[١]، والتعجبِ نحو: ﴿مَا لِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ (النمل: ٢٠)؛ لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام بلا إذنه، فلمّا لم يبصره في مكانه تعجّب عن حال نفسه في عدم إبصاره[٢] إياه، ولا يخفى[٣] أنه لا معنى لاستفهام العاقل[٤] عن حال نفسه، وقولُ صاحب الكشاف: إنه نظر سليمان عليه السلام إلى مكان الهدهد فلم يبصره، فقال: مالي لا أراه على معنى[٥] أنه لا يراه وهو حاضر؛ لساتر ستره أو غير ذلك، ثم لاح له[٦] أنه غائب، فأضرب[٧] عن ذلك وأخذ يقول: أهو غائب، كأنه يسأل عن صحة ما لاح له: لا يدل[٨] على أنّ الاستفهام على حقيقته.

والتنبيهِ على الضلال نحو: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ (التكوير: ٢٦)[٩] والوعيدِ[١٠] كقولك لمن يسيء الأدب: «ألم أؤدب فلانا» إذا علم المخاطب ذلك وهو أنك أدبت فلانا فيفهم منه معنى الوعيد والتخويف، ولا يحمله على السؤال. والأمر نحو: ﴿فَهَلۡ أَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ (هود: ١٤) أي أسلموا. والتقرير[١١] أي حمل المخاطب[١٢] على الإقرار بما يعرفه وإلجاؤه إليه بإيلاء المقرر به الهمزة أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به كما مرَّ في حقيقة الاستفهام مِن إيلاء المسؤول عنه الهمزة[١٣]، تقول: «أضربت زيدًا» في تقريره بالفعل[١٤]، و«أأنت ضربت» في تقريره بالفاعل، و«أزيدًا ضربت» في تقريره بالمفعول، وعلى هذا القياس[١٥]. وقد يقال[١٦]: التقرير بمعنى التحقيق

(هامش بين السطور: مبتدأ - لفقد حضوره - الجملة الحالية. (قي) - كـكونه خلفه. (تج) - خبر - فتكون «أم» منقطعة - وأنت تعلم أنه يعلم ذلك. (قي) - لأنه يستدعي الجهل - أي الاستفهام الحقيقي - أي الاعتراف - أي لفظ حمل المخاطب - أي بمدلوله - أي المخاطب - لكن المراد هنا الأول)

---

(١) قوله: كم دعوتك: أي قولك لمخاطب دعوته، فأبطأ في الجواب: «كم دعوتك»، فليس المراد استفهام المتكلم عن عدة الدعوة لجهله به؛ إذ لا يتعلق به غرض، بل للاستبطاء، والمعنى: دعوتك كثيرا وأنت أبطأت وما امتثلت أمري. والعلاقة السببية، فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة؛ إذ يبعد جهل القليل، وكثرته مسببة عن الاستبطاء، فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط. وقوله: «والتعجب إلخ» فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: في عدم إبصاره: أي وهو عدم إبصاره له، فـ«في» بمعنى «من» البيانية، أو أنه من ظرفية المطلق في المقيد أي تعجب من حال نفسه المتحقق في عدم إبصاره إياه، هذا مبني على أن المستفهم عنه عدم إبصاره وليس كذلك؛ إذ معنى العبارة: أيّ شيء ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد، أي أيّ حالة حصلت لي منعتني الرؤية، فالأولى أن يقال: المعنى تعجب من حال نفسه في وقت عدم إبصاره، فالمراد بحال نفسه ههنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤية الهدهد مع حضوره بحسب ظنه، وتلك الحالة إما الغفلة أو مرض عينيه أو نحو ذلك. (من دسوقي)

(٣) قوله: ولا يخفى إلخ: علة لمحذوف، عطف على قوله: «تعجب عن حال نفسه» أي لأنه استفهم عنها؛ إذ لا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل كسليمان عليه السلام عن حال نفسه؛ لأن العاقل أدرى بحال نفسه من غيره. ولما امتنع حمل الكلام على ظاهره حمل على التعجب مجازا. (من دسوقي)

(٤) قوله: لا معنى لاستفهام العاقل إلخ: هذا ظاهر بالنسبة إلى الأحوال التي لا تخفى على صاحبها، كقيامه وقعوده وجوعه وعطشه، وأما الأحوال المنفصلة أو ما في حكمها مما تخفى عليه فيجوز أن يستفهم الإنسان عنها، كأن يقال: «ما بالي أوذى دون سائر المسلمين»، ومن المعلوم أن السبب في عدم رؤيته للهدهد حال منفصلة عنه، وحينئذٍ فلا يتم ما ذكره الشارح من التعليل، ولما أمكن حمل السؤال في الآية على الحال المنفصلة التي يمكن السؤال عنها أجري الاستفهام الواقع فيها على الاستفهام الحقيقي عند الزمخشري، وإليه أشار الشارح بقوله: «قول صاحب الكشاف إلخ». (من الدسوقي)

(٥) قوله: على معنى إلخ: حاصله أن سليمان عليه السلام جازم بعدم رؤيته مع حضوره، ومتردد في السبب المانع من الرؤية مع حضوره هل هو ساتر يستره أو غيره، فسأل الحاضرين عن ذلك السبب. وقال البعض: محصله أن سليمان عليه السلام لما نظر إلى مكان الهدهد فلم يبصر تردد في السبب المانع له من الرؤية هل هو ساتر مع كونه حاضرا أو غيبته بلا إذن، فلما تردد سأل الحاضرين عن ذلك، والتقرير الأول أقرب لكلام الشارح، وعلى كل من التقريرين فالمسؤول عنه ليس حالا من أحوال نفسه، فلذا صح السؤال عنه. (من الدسوقي)

(٦) قوله: لاح له: [أي ظهر له لا على وجه القطع بدليل قوله فيما بعد: «كأنه يسأل». (ج)]

(٧) قوله: فأضرب إلخ: أي عما ذكر من الجزم بحضوره المشار إليه بقوله: «وهو حاضر»، والمراد: أضرب السؤال الذي كان على وجه الاحتمال وتساوي الأمرين، وفي «أضرب» تنبيه على أن «أم» في الآية منقطعة. (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: لا يدل إلخ: في بعض النسخ: «يدل» من غير زيادة «لا» قبل «يدل» وهي ظاهرة، وفي البعض «لا يدل» بزيادة «لا» وهذه النسخة مشكلة. وأجيب عن هذه النسخة أن مراد الشارح عدم الدلالة قطعًا، لاحتمال إرادة التعجب، وهذا لا ينافي ظهوره في حقيقة الاستفهام. (من الدسوقي)

(٩) قوله: فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ: إذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم، بل التنبيه على ضلالهم وأنه لا مذهب لهم ينجون به. (تجريد)

(١٠) قوله: والوعيد: أي لأن الاستفهام ينبهه على جزاء إساءة الأدب، وهو يستلزم وعيده؛ لاتصافه بها. (تجريد)

(١١) قوله: والتقرير: [أي وليس التقرير هنا بمعنى التحقيق. (تجريد)]

(١٢) قوله: أي حمل المخاطب: من إضافة المصدر إلى المفعول، أي حمل المتكلم المخاطب على الاعتراف بالأمر الذي استقر عنده من ثبوت شيء أو نفيه كما يأتي ﴿أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥ﴾ (الزمر: ٣٦). (من الدسوقي)

(١٣) قوله: من إيلاء المسؤول عنه الهمزة: فإن الهمزة تأتي للاستفهام، وقد تأتي للتقرير والإنكار، فإذا أتت لهما وليها المقرر به والمنكر، كما يليها المستفهم عنه حال كونها للاستفهام، وحينئذٍ فيأتي في حالة كونها للتقرير والإنكار، والتفصيل الذي مرّ في الاستفهام من كون المقرر به أو المنكر إما الفعل أو الفاعل أو المفعول أو الحال أو غيرها، فمتى كان المقرر به أو المنكر واحدا من هذه كان واليا للهمزة، كما أن المستفهم عنه إذا كان واحدا من هذه كان واليا للهمزة. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: بالفعل: [أي المعنوي لا الاصطلاحي؛ لأن «أنت» مبتدأ. (ق)]

(١٥) قوله: وعلى هذا القياس: أي قياس بقية الفضلات، فتقول: «أفي الدار زيد» في تقريره بالمجرور، و«أراكبا جئت؟» في تقريره بالحال. (ق)

(١٦) قوله: وقد يقال إلخ: أي كما يقال: التقرير بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، كما سبق، كذلك يقال: بمعنى التحقيق والتثبيت أي تحقيق النسبة وتثبيته، ومقصود المصنف من المعنيين هو المعنى الأول، أعني حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه، ولهذا =

والتثبيت، فيقال: «أضربت زيدًا» بمعنى أنك ضربته البتة.
عطف تفسير. (ج)

والإنكار كذلك نحو: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾[١] أي بإيلاء المنكر[٢] الهمزة كالفعل في قوله ع: أتقتلني[٣] والمشرفيُّ مضاجعي،
بالجر عطف على «التقرير» (الأنعام: ٤٠) بيان للمراد من التشبيه أي امرئ القيس

والفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[٤] والمفعول في قوله تعالى: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[٥]. وأمَّا غير الهمزة[٦] فيجيء
أي اللغوي لا الاصطلاحي. (ق) (الزخرف: ٣٢) (الأنعام: ١٤)

للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل[٧]، ولا يكثر كثرة الهمزة، ولهذا لم يبحث عنه، ومنه[٨] أي من مجيء الهمزة للإنكار

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[٩] أي الله كاف[١٠]؛ لأنَّ إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات، وهذا المعنى مراد مَن قال: إنَّ الهمزة
(الزمر: ٣٦) هذه كبرى للمنفي أي تحقيق أن الله كاف عبده. (ق)

فيه للتقرير أي لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفي[١١] وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف، فالتقرير لا يجب[١٢] أن
في هذا التركيب فيصح أن يقال: إن الهمزة فيه للتقرير، كما يصح كونه للإنكار. (ق)

يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة، بل بما يعرِّف المخاطب من ذلك الحكم إثباتًا[١٣] أو نفيًا، وعليه[١٤] قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ
الداخلة عليه الهمزة. (ج) كما في الآية

لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ فإنَّ الهمزة فيه للتقرير أي بما يعرفه عيسى صلوات الله عليه من هذا الحكم، لا بأنه[١٥] قد
(المائدة: ١١٦) وهو أنه لم يقل: «اتخذوني»

قال ذلك. وقولُه: «والإنكار كذلك» دلَّ على[١٦] أنَّ صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة.
مبتدأ مقول القول خبر

ولمَّا كان له صورة أخرى[١٧] -لا يلي فيها الفعل الهمزة- أشار إليها بقوله: ولإنكار الفعل صورةٌ أخرى، وهي نحو: أزيدًا
أي لإنكار الفعل

= اقتصر الشارح عليه في أصل المتن، والدليل على أن المصنف قصد ذلك المعنى لفظ «به» في قوله: «بإيلاء المقرر به»؛ إذ لو قصد المعنى الآخر لقال: «بإيلاء المقرر» وحذف قوله: «به»، فافهم. (من الدسوقي)

(١) قوله: أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ: فالدعاء مسلم، والمنكر كون المدعو غير الله. (تجريد)

(٢) قوله: بإيلاء المنكر: وذلك لأن مآل الإنكار إلى النفي، فكما أن أداة النفي تدخل على ما أريد نفيه، كذلك تدخل أيضًا على ما أريد إنكاره من الفعل وغيره. (من الدسوقي)

(٣) قوله: أتقتلني إلخ: تمامه: ومسنونة زرق كأنياب أغوال، «المشرفي» سيف نسب إلى «مشارف»، وهي قرى من أرض العرب تدنو من «الريف»، يقال: «سيف مشرفي». وقيل: «المشرفي» منسوب إلى «مشرف»، وهو قين يعمل السيوف. و«المسنونة» المحدودة وصفها بالزرقة؛ لدلالتها على صفائها وكونها مجلوة، أي أتقتلني والحال أن مضاجعي سيف منسوب إلى مشارف اليمن وسهام محدودة النصال صافية مجلوة، والغرض إنكار الفعل، وإنما لم يكن هذا من إنكار الفاعل أعني كون ذلك الرجل بخصوصه قاتلا وإنما يقتله غيره؛ لأن الشاعر ذكر ما هو مانع من الفعل، حيث قال: «والمشرفي إلخ»؛ فإنه مانع من قتل ذلك الرجل وغيره؛ لأنه معه لدفع كل واحد لا لهذا الرجل فقط، فتعين أن يكون الإنكار متوجها إلى نفس الفعل وأنه أليق بإظهار الشجاعة التي هي مقصود الشاعر. (الدسوقي وغيره)

(٤) قوله: أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ إلخ: فالمنكر كونهم هم القاسمين لا نفس القسمة للرحمة؛ لأن القاسم لها هو الله تعالى. (دسوقي)

(٥) قوله: أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا: فالمنكر كون المتخذ غير الله، وأما أصل الاتخاذ فلا يتعلق به الإنكار. (ج)

(٦) قوله: وأما غير الهمزة إلخ: جواب عما يقال: إن تقييد المصنف بالهمزة في قوله: «بإيلاء المقرر به الهمزة» وقوله بعد ذلك: «والإنكار كذلك»: يدل على أن كلا من التقرير والإنكار لا يكون بغير الهمزة، وليس كذلك. (دسوقي)

(٧) قوله: هذه التفاصيل: أي كون المقرر به أو المنكر الفعل أو الفاعل أو المفعول أو غير ذلك كما مر. (من تجريد)

(٨) قوله: ومنه إلخ: فصله عما قبله بـ«من»؛ لطول الكلام عليه بعض طول، ولأن فيه الاعتبارين: إنكار النفي وتقرير الإثبات، أو لما في هذا المثال من الخلاف، كما يأتي. (تجريد والدسوقي)

(٩) قوله: أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ: فليس المراد به الاستفهام، بل المراد إنكار ما دخلت عليه الهمزة وهو عدم الكفاية، فيكون المراد الإثبات، فلذا قال المصنف: «أي الله كاف له». (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أي الله كاف: قال في المغني: ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنَا﴾ (الشرح: ٢) على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ (الشرح: ١) لما كان معناه شرحنا، ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَىٰ ۝﴾ (الضحى:٦)، فلو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف؛ للزوم عطف الخبر على الإنشاء. (تجريد)

(١١) قوله: للتقرير بما دخله النفي: إن قلت: إن جعل الهمزة فيما ذكر للتقرير لا يناسب ما مر للمصنف من أن المقرر به يجب أن يلي الهمزة، والوالي للهمزة هنا النفي، والهمزة ليست لتقريره بل لتقرير المنفي. قلت: ما سبق محمول على ما إذا أريد تقرير المفرد من فاعل أو مفعول أو فعل أو غيرها، فمتى أريد التقرير بواحد منها وجب أن يلي الهمزة، وما هنا محمول على ما إذا أريد التقرير بالحكم، فإذا أريد ذلك فلا يكون بما دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم الذي اشتمل عليه الكلام الذي فيه الهمزة وإن لم يكن واليا لهما. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فالتقرير لا يجب إلخ: أي وقول المصنف سابقا: «والتقرير بإيلاء المقرر به الهمزة» ليس كليا، وكذا قوله: «والإنكار كذلك»، كما سيجيء. (تجريد)

(١٣) قوله: إثباتا: [كما في الآية السابقة]

(١٤) قوله: وعليه: [أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفيا. (ج)]

(١٥) قوله: لا بأنه إلخ: أي لا التقرير بأنه قد قال ذلك؛ إذ قول هذا مستحيل في حقه عليه السلام، ثم إن ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل، فعلى مقتضاه الظاهر أن يقول: لا بأنه قد قال ذلك دون غيره. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٦) قوله: دل على إلخ: يعني أن قول المصنف: «والإنكار كذلك» دل بعمومه على ما قال الشارح، كما هو ظاهر؛ إذ هو ليس مقصورا على إنكار غير الفعل، بل معناه أن المنكر سواء كان فعلا أو اسما فاعلا أو مفعولا أو غيرهما يجب أن يلي الهمزة كالمقرر به. (دسوقي)

(١٧) قوله: صورة أخرى: وضابطها: أن يلي الهمزة معمول الفعل المنكر، ثم يعطف على ذلك المعمول بـ«أم» أو بغيرها. (ق)

ضربت[١] أم عمرًا، لمن يردِّد الضرب بينهما من غير أن يعتقد[٢] تعلُّقه بغيرهما، فإذا أنكرت[٣] تعلُّقه بهما فقد نفيته عن أصله؛ لأنه
أي حالة كونه مقولًا لمن يردد إلخ. (ق) — أي زيد وعمرو — أي الضرب

لا بدَّ له من محلٍّ[٤] يتعلق به، والإنكار إمَّا للتوبيخ[٥] أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان نحو: أعصيت ربَّك[٦] فإنَّ
عطف — أي الاستفهام الإنكاري — هذا إذا كان التوبيخ على أمر واقع في الماضي. (ق)

العصيان واقع، لكنه منكر به، وما يقال[٧]: إنه للتقرير فمعناه التحقيق والتثبيت، أو لا ينبغي أن يكون نحو: أتعصي[٨] ربك. أو
فلا يكون الإنكار فيه للتكذيب. (ق) — أي الإنكار — هذا في المستقبل — عطف

للتكذيب في الماضي أي لم يكن نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم[٩] بِٱلْبَنِينَ﴾ أي لم يفعل ذلك، أو في المستقبل أي لا يكون، نحو:
عطف على قوله: «للتوبيخ» — أي خصصكم — (الإسراء: ٤٠)

﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا[١٠]﴾ أي أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الإسلام والحال أنكم لها كارهون،
(هود: ٢٨) — تفسير للضمير المنصوب — القائمة على العمل بالشرع — أي الحجة — القسر: هو القهر

يعني لا يكون هذا الإلزام[١١].

والتهكُّم عطف على «الاستبطاء» أو على «الإنكار»، وذلك أنهم اختلفوا[١٢] في أنه إذا ذكر معطوفات كثيرة أنَّ الجميع معطوف
الاستهزاء — أي في جواب أنه إلخ. (ق)

على الأول، أو كل واحد عطف على ما قبله، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ وذلك أنَّ شعيبًا على نبينا وعليه
(هود: ٨٧)

السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رأَوه يصلي تضاحكوا، فقصدوا بقولهم: «أصلاتك تأمرك» الهزءَ[١٣] والسخريةَ، لا حقيقةَ
أي بشعيب أو بصلاته

الاستفهام، والتحقير[١٤] نحو: مَن هذا؟ استحقارًا بشأنه مع أنك تعرفه. والتهويل[١٥] كقراءة ابن عباس ﭫ: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ
أعني السؤال عن كون الصلاة آمرة بما ذكر. (الدسوقي) — أي المشار إليه

---

(١) قوله: نحو أزيدا ضربت إلخ: هذا المثال المتقدم فيه المفعول، ومثله الفاعل المعنوي نحو: «أزيد ضربك أم عمرو»، وكذا غيرهما «أفي الليل كان هذا أم في النهار»، أو «أفي السوق كان هذا أم في المسجد». (التجريد وغيره)

(٢) قوله: من غير أن يعتقد إلخ: بيان لترديد المخاطب الضرب بينهما، والحاصل أن المراد بترديده الضرب بينهما أن يعتقد الحاضر تعلقه في نفس الأمر بأحدهما من غير تعيين له. (دسوقي)

(٣) قوله: فإذا أنكرت إلخ: فيه إشارة إلى أن المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل؛ فإن إنكارهما من هذه الحيثية يستلزم إنكار الفعل؛ لأنهما محله، ونفي المحل يستلزم نفي الحال، فإنكارهما من هذه الحيثية للتوسل إلى المقصود بالذات، وهو إنكار الفعل. (ق)

(٤) قوله: لأنه لا بد له من محل: وقد انحصر ذلك المحل في زيد وعمرو على الترديد باعتبار اعتقاد المخاطب، وقد نفيت ذلك المحل عنهما، فيلزم نفي الفعل من أصله، وبهذا الاعتبار صار إنكار المتعلق كناية عن إنكار أصل الفعل، فالهمزة استعملت هنا استعمال الكنايات، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ (الأنعام: ١٤٣)، فإن الغرض إنكار أصل التحريم لما في بطون الأنعام، وليس فيما في بطون الأنعام محلل ومحرم كما عليه الكفرة. (تجريد وغيره)

(٥) قوله: والإنكار إما للتوبيخ: ظاهره أن الإنكار لا يخرج عن هذه الأقسام، فتكون الأمثلة السابقة داخلة في هذه الأقسام، كقوله: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ (الأنعام: ٤٠)، فيجوز أن يكون للتوبيخ أي لا ينبغي أن يكون، ونحو قوله: «أتقتلني إلخ» للتكذيب في المستقبل أي لا يكون هذا. وقوله: «إما للتوبيخ» أي التعيير والتقريع على أمر قد وقع في الماضي، أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل بأن كان المخاطب بصدد أن يوقعه، ففي القسم الأول يفسر التوبيخ بما يقتضي الوقوع، أي ما كان ينبغي أن يكون ذلك الأمر الذي كان؛ لأن العرف أنك إنما تقول: ما كان ينبغي لك هذا يا فلان! إذ صدر منه، وفي القسم الثاني يفسر بما لا يقتضي الوقوع أي لا ينبغي أن يكون هذا الأمر الذي أنت أيها المخاطب بصدد عمله، فالغرض من التوبيخ الندم على ماض والارتداع عن مستقبل. (دسوقي)

(٦) قوله: أعصيت ربك: [أي ما كان ينبغي لك أن تعصيه. (ق)]

(٧) قوله: وما يقال إلخ: حاصله أن الإنكار التوبيخي إذا كان لما وقع في الماضي -لتضمنه الوقوع والتقرر- يقال في الاستفهام في أمثلته: إنه للتقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، أي تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة؛ لما سبق من أن التقرير يقال بهذا المعنى. (الدسوقي)

(٨) قوله: أتعصي: [أي لا ينبغي أن يصدر منك في الاستقبال.]

(٩) قوله: أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم إلخ: أي خصكم، وهذا خطاب لمن اعتقد أن الملائكة بنات الله، وأن المولى خصنا بالذكور وخص نفسه بالبنات، فليس المراد توبيخهم، بل تكذيبهم فيما قالوه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أَنُلْزِمُكُمُوهَا: الهمزة للاستفهام و«نلزم» فعل مضارع مرفوع بالضمة، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والواو للإشباع، وضم الميم؛ لاتصالها بضمير متصل. (من دسوقي)

(١١) قوله: يعني لا يكون هذا الإلزام: أي لا يكون مني إلزام الأمة الهداية ولا قبول الحجة الدالة على العمل بالشرع؛ لأن هذا لا يكون إلا من الله، فالذي عليّ الإبلاغ لا الإكراه. وهذا الكلام من نوح ﷺ لقومه الذين اعتقدوا أنه يقهر أمته على الإسلام. (دسوقي)

(١٢) قوله: اختلفوا إلخ: التحقيق من الخلاف: أنه إن كان العطف بحرف مترتب كـ«ثم» والفاء و«حتى» فعطف كل واحد على ما قبله، وإن كان بحرف غير مرتب كـ«الواو» و«أو» و«أم» فعطف الجميع على الأول، وفائدة الخلاف تظهر في نحو: «زيد مررت به وبعمرو وخالد»، فإن جعلت «خالدا» عطفا على ضمير الخفض وجب إعادة الجار عند الجمهور، وإن جعلته عطفا على «عمرو» لم تجب إعادة الجار اتفاقا. (تجريد)

(١٣) قوله: الهزء: فكأنهم -لعنة الله عليهم- يقولون: لا قربة لك توجب اختصاصك بأمرنا ونهينا إلا هذه الصلاة التي تلازمها، وليست هي ولا أنت بشيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: والتحقير: لأن الاستفهام يقتضي الجهل، والجهل بالشيء ربما يتسبب عنه تحقيره. والتحقير: جعل الشيء حقيرا، والاستهزاء: عدم المبالاة به، وإن كان كبيرا. وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوما؛ لما بينهما من الارتباط في الجملة؛ لصحة نشأة أحدهما من الآخر. (تجريد)

(١٥) قوله: والتهويل: أي التفظيع والتفخيم بشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الأغراض، وهو في الآية تأكيد شدة العذاب الذي نجا منه بنو إسرائيل، واستعمال أداة الاستفهام في التهويل مجاز مرسل، علاقته المسببية؛ لأنه أطلق اسم المسبب وأريد السبب؛ لأن الاستفهام عن الشيء مسبب عن الجهل به، والجهل به مسبب عن كونه هائلا؛ =

﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ۝ مَن فِرْعَوْنَ﴾ بلفظ الاستفهام أي «مَن» بفتح الميم ورفع فرعون، على أنه مبتدأ و«مَن» الاستفهامية خبره، أو (الدخان: ٣١،٣٠) والجملة استينافية
بالعكس على اختلاف الرأيين[١]؛ فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام ههنا، وهو ظاهر[٢]، بل المراد أنه لمّا وصف العذاب[٣] بالشدة أي المولى سبحانه
والفظاعة زادهم تهويلًا بقوله: «مَنْ فرعونُ؟» أي هل تعرفون مَن هو[٤] في فرط عتوه وشدة الشكيمة؟ فما ظنكم[٥] بعذاب يكون حيث قال: ﴿مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ﴾ طغيانه الطبع. (قاموس)
المعذّب به مثله؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا[٦] مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ۝﴾؛ زيادةً[٧] لتعريف حاله وتهويل عذابه. والاستبعاد[٨] نحو: ﴿أَنَّىٰ لَهُمُ بكسر الذال أي للتهويل (الدخان: ٣١) أي في تعريف حاله. (ق) (الدخان: ١٣)
ٱلذِّكْرَىٰ﴾؛ فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام، وهو ظاهر[٩]، بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله: ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ هي اسم للتذكرة. (من قاموس)
رَسُولٌ مُّبِينٌ۝ ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ﴾ أي كيف يذّكّرون[١٠] ويتّعظون ويوفون بما وعدوه من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم (الدخان: ١٣-١٤)
ما هو أعظم وأدخل في وجوب الإذكار من كشف الدخان[١١]؟ وهو ما ظهر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات أشد دخولا
البيِّنات من الكتاب المعجز وغيره، فلم يذَّكَّروا وأعرضوا عنه. فيكون الذكرى بعيدة جدا. (ق)

ومنها أي مِن أنواع الطلب الأمر[١٢]، وهو طلب فعل[١٣] غير كف[١٤] على جهة الاستعلاء. .... متعلق بقوله: «طلب»

= لأن الأمر الهائل من شأنه عدم الإدراك حقيقة أو ادعاء. (دسوقي)

(١) قوله: على اختلاف الرأيين: أي في الاسم الواقع بعد «من» الاستفهامية، فالأخفش يقول: إن الاسم مبتدأ مؤخر، و«من» الاستفهامية خبر مقدم، وسيبويه يقول بعكس ذلك. (دسوقي)

(٢) قوله: ظاهر: لأن الله تعالى لا يخفى عليه شيء حتى يستفهم عنه. (ق)

(٣) قوله: العذاب: [أي عذاب فرعون لبني إسرائيل.]

(٤) قوله: أي هل تعرفون من هو: أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية، فخبر «هو» محذوف، أي هل تعرفون فرعون الذي هو غاية في عتوه المفرط؟ (ق)

(٥) قوله: فما ظنكم إلخ: أي فهو أخوف وأشد، وقد نجيتكم منه، فلتشكروني. (ق)

(٦) قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا﴾: أي في ظلمه من المسرفين في عتوه، فكيف حال العذاب الذي يصدر من مثله. (دسوقي)

(٧) قوله: زيادة إلخ: تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله: «ولهذا»، فالعلة الأولى علة له مطلقا، والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى. (تجريد)

(٨) قوله: والاستبعاد: السين والتاء زائدتان، وهو عد الشيء بعيدا، والفرق بينه وبين الاستبطاء: أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع، والاستبطاء متعلقه متوقع، غير أنه بطيء في زمن انتظاره، واعلم أنه لا ينحصر المعاني المجازية فيما ذكره المصنف؛ فإن منها ما لم يذكره كالأمر نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ۝﴾ (هود: ١٤) أي أسلموا، والزجر نحو: أتفعل هذا؟ أي انزجر، والعرض نحو: ألا تنزل بنا. (من دسوقي)

(٩) قوله: وهو ظاهر: لاستحالة حقيقة الاستفهام من العالم بخفيات الأمور وظواهرها مع منافاته للجملة الحالية؛ لأن الجملة الحالية تنافي الحمل على الاستفهام الحقيقي، وإذا امتنع حمل الاستفهام ههنا على حقيقته طلب له معنى يناسب المقام فيحمل عليه، والمناسب ههنا هو الاستبعاد، أي استبعاد تذكيرهم بدليل قوله: ﴿وَقَدْ جَآءَهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ۝ ثُمَّ تَوَلَّوْاْ عَنْهُ﴾. (الدخان:١٣-١٤) (من الدسوقي ح)

(١٠) قوله: أي كيف يذكرون: هذا حل معنى مفيد للنفي والإنكار، فليست «كيف» مستفهما بها عن الحال، فلا يرد أن مقتضاه أن «أنّى» هنا بمعنى «كيف»، مع أنه يجب حينئذ أن يليها فعل ولم يلها هنا فعل، بل هي بمعنى «من أين»، فلو عبره به كان أحسن. ويجاب أيضا بأنه يمكن أن يكون وليها فعل تقديرا، أي: كيف يكون لهم الذكرى، فلا اعتراض. (دسوقي وتجريد)

(١١) قوله: من كشف الدخان: المراد بالدخان في الآية: ما يرى في السماء عند الجوع كهيئة الدخان؛ لأنه عليه السلام لما دعا قريشا فكذبوه واستعينوا عليه قال: «اللهم أعني عليهم بسبع كسبع يوسف»، فأخذتهم سنة حصت كل شيء، أكلوا فيها الجلود والميتة من الجوع، وينظر أحدهم إلى السماء، فينظر كهيئة الدخان. (ق)

(١٢) قوله: الأمر: اعلم أنه إذا أريد به النوع من الكلام كما هنا جمع على «أوامر»، وإذا أريد به الفعل جمع على «أمور»، وإرادة الفعل به قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ (آل عمران: ١٥٩) أي في الفعل الذي تعزم عليه، وهو حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل. وقيل: مشترك لفظي فيهما. وقيل: معنوي، وإنه موضوع للقدر المشترك بينهما، والمناسب أن يراد بالأمر هنا: الأمر اللفظي؛ لأن الكلام في الإنشاء، وهو لفظي، لا الأمر النفسي على ما عند الأصوليين، ولا ينافي هذا قول المصنف بعد: «وصيغته»؛ لأن الإضافة بيانية. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهو طلب فعل إلخ: هذا بحسب الظاهر تعريف للأمر النفسي، وليس الكلام فيه؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فلو قال: «طلب فعل بالقول» كان أولى. وقد يقال: إن التعريف صالح لكل من الأمرين النفسي واللفظي، فالمراد بالطلب: ما هو أعم من اللفظي والنفسي، أو أنه اللفظي فقط، وهو المناسب؛ لأن الكلام في أنواع الطلب اللفظي، فقوله: «طلب» كالجنس يشمل الدعاء والنهي والالتماس، وخرج عنه الإنشاء غير الطلب والخبر، وخرج بإضافة «الطلب» لـ«الفعل» النهي؛ بناء على أنه طلب ترك. وقيل: هو طلب كف فزاد «غير كف» لأجل أن يخرجه، فالنهي خارج من التعريف على كلا القولين. وقوله: «على جهة الاستعلاء» أي على طريق طلب العلو، سواء كان عاليا حقيقة، كقول السيد لعبده: «افعل كذا»، أو لا، كقول العبد لسيده: «افعل كذا» حال كونه طالبا للعلو، فيخرج الدعاء والالتماس؛ لأن الأول من الأدنى والثاني من المساوي بخلاف الأمر. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: غير كف: قيل: تعريف الأمر غير جامع؛ لأنه يخرج عنه نحو: «اكفف عن القتل»؛ لأن هذا أمر، وهو خارج عن الأمر بقوله: «غير كف»؛ لأن هذا طلب كف. وأجيب بأن المراد غير «كف عن الفعل» المأخوذ منه الصيغة، فدخل نحو: كف عن القتل؛ لأنه كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة بالتعريف، وهذا صادق بما إذا كان طلب القول غير كف، أو طلبا لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة، فالأول نحو: «قم»، والثاني نحو «كف عن القيام»؛ فإنه طلب لفعل هو كف عن غير الفعل المأخوذ منه الصيغة. وأورد على هذا الجواب: أنه يقتضي أن يخرج عن التعريف «اكف عن الكف عن القتل» بأنه طلب فعل هو «كف» عن الفعل المأخوذ منه الصيغة، مع أن هذا أمر. وأجيب بأن «كف» مأخوذ من الكف مطلقا، وهو إنما تعلق بالكف عن خصوص القتل، والمطلق والمقيد متغايران. (من دسوقي)

وصيغتُه[1] تُستعمل في معان كثيرة [نحو ستة وعشرين معنى، كما ذكر في الأصول]، فاختلفوا في حقيقته الموضوعة هي [أي الحقيقة] لها اختلافًا كثيرًا[2]، ولمَّا لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك [أي الأقوال المذكورة] قال المصنف[3]: والأظهر أنَّ صيغته [أي الصيغة] من المقترنة[4] [أي صيغة الأمر] باللام نحو: ليحضر زيد، وغيرها نحو: أكرم عمرًا ورويد [اسم فعل بمعنى «أمهل»] بكرًا، فالمراد بصيغته: ما دلَّ[5] على طلب فعل غير كف استعلاء، سواء كان اسمًا أو فعلًا[6] [ك«رويد»] موضوعة لطلب الفعل استعلاءً[7] [ظاهره ولو ندبا. (ج)] أي على طريق طلبِ العلو[8] وعدِّ الآمر نفسَه عاليا، سواء كان عاليا في نفسه أم لا؛ لتبادر الفهم[9] عند سماعها أي سماع الصيغة إلى ذلك المعنى، أعني طلب الفعل استعلاء، والتبادر [أي تبادر المعنى من اللفظ] إلى الفهم مِن أقوى أمارات الحقيقة.

وقد تُستعمل[10] صيغة الأمر لغيره[11] أي لغير طلب الفعل استعلاء كالإباحة[12] نحو: جالس الحسن[13] أو ابن سيرين، فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما وأن لا يجالس أحدًا أصلا. والتهديد[14] أي التخويف، وهو أعمُّ من الإنذار[15]؛ لأنه إبلاغ[16] [أي إبلاغه عن الغير] مع التخويف، وفي «الصحاح»[17]: الإنذار تخويف مع دعوة[18] [إلى الحق] نحو: ﴿ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ﴾ [أي فسترون ما أمامكم. (ج)]؛ لظهور أن ليس المرادُ الأمرَ بكل عملٍ شاؤوا. والتعجيز[19] نحو: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ[20] مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٣)؛ إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله؛ لكونه محالًا[21]، والظرف -أعني

---

(١) قوله: وصيغته: توطئة لما سيأتي في المتن: «والأظهر إلخ». (قي)

(٢) قوله: اختلافا كثيرا: فقيل: للوجوب. وقيل: للندب. وقيل: لهما. وقيل: للقدر المشترك بينهما. وقيل بالتوقف. وقيل: لكل منهما وللإباحة. وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة، والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب. (تجريد)

(٣) قوله: قال المصنف: [أي لم يجزم بشيء، وأشار إلى ما هو أظهر. (قي)]

(٤) قوله: من المقترنة إلخ: قضية كلام المصنف أن الصيغة الدالة على الطلب هي الفعل في قولنا: «ليضرب زيد» مثلا، وأن اللام قرينة على إرادة الطلب به، على هذا فالإضافة في قولهم: «لام الأمر لأدنى ملابسة، أي اللام المقترنة بصيغة الأمر، ويحتمل أن يكون المجموع من اللام، والفعل هو الدال على الطلب. (دسوقي)

(٥) قوله: ما دل: [لا خصوص فعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر على ما اشتهر. (الدسوقي)]

(٦) قوله: أو فعلا: [كفعل الأمر والمضارع المقرون بلام الأمر. (الدسوقي)]

(٧) قوله: استعلاء: أورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿مَاذَا تَأۡمُرُونَ﴾ (الأعراف: ١١٠)، فقد استعمل الأمر في طلب ليس فيه استعلاء؛ لأن فرعون لا يرى استعلاء في الطلب المتعلق به من غيره؛ لأنه يدعي الألوهية. وأجيب بأنه مجاز عن ما ذا تشيرون. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: على طريق طلب العلو: كان فيه إشارة إلى نصب «استعلاء» بنزع الخافض مع تقدير مضاف، ويحتمل أنه مفعول مطلق على حذف مضاف، أي طلب استعلاء. (تجريد)

(٩) قوله: لتبادر الفهم: يرد عليه أن المجاز الراجح يتبادر، ولا يدل ذلك على كونه حقيقة؛ لأن التبادر أصله كثرة الاستعمال. ويجاب بأن التبادر في المجاز إن افتقر فيه إلى قرينة مصاحبة، فلا إيراد؛ لأن التبادر في الحقيقة لا يفتقر إلى القرينة، وإن لم يفتقر فيه إلى ذلك فهو حقيقة عرفية. (تجريد)

(١٠) قوله: وقد تستعمل لغيره: لعلاقة بينه وبين معنى الأمر بحسب القرائن، فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فمجاز وإلا فكناية. ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر والاستفهام ليس من فن المعاني، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز بالأمر والاستفهام، ولا أثر لها فيما ذكره. (تجريد)

(١١) قوله: لغيره: صادق بما إذا كان ذلك الغير طلبا من غير استعلاء، وبأن لا يكون طلبا أصلا. (قي)

(١٢) قوله: كالإباحة: والفرق بينها وبين التخيير الذي له نحو هذا التركيب أنه لا يجوز الجمع بين الأمرين في التخيير دون الإباحة، وظاهر كلامه أن مفيد الإباحة هو الصيغة لا حرف «أو»، وكأنه على هذا قرينة، وعند النحويين: أن مفيد الإباحة «أو»، والتحقيق أن المستفاد من الصيغة مطلق الإذن، والمستفاد من «أو» الإذن في أحد الشيئين، وما وراء ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما فيه بالقرائن، تأمله. (تجريد)

(١٣) قوله: نحو جالس الحسن إلخ: قد اشتهر هذا المثال في الإباحة، وسره غير ظاهر؛ لأنه بالندب أشبه؛ إذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج إلى الإباحة. وقيل: إن المخاطب توهم عدم جواز مجالستهما؛ لما كان بينهما من سوء المزاج، فأبيح له مجالستهما. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: والتهديد: وذلك إذا استعملت صيغة الأمر في مقام عدم الرضى بالمأمور به، والعلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد، ولهذا يقال: التهديد لا يصدق إلا مع الحرام والمكروه. (ق وج)

(١٥) قوله: من الإنذار: [فيكون الإنذار داخلا في التهديد، فلذا لم ينص عليه. (قي)] [مثاله قوله تعالى: ﴿قُلۡ تَمَتَّعُواْ فَإِنَّ مَصِيرَكُمۡ إِلَى ٱلنَّارِ﴾].

(١٦) قوله: لأنه إبلاغ: كان الأوضح أن يقول: «لأنه تخويف مع إبلاغ»، والتهديد هو التخويف مطلقا، سواء كان مصحوبا بإبلاغ أو لا بأن كان من عند نفسه، فيكون أعم من الإنذار؛ لأنه تخويف مقيد، والمقيد أخص من المطلق. (دسوقي)

(١٧) قوله: وفي الصحاح إلخ: حاصله أن التهديد أعم من الإنذار؛ لأن الإنذار تخويف مع دعوة لما ينجي من المخوف، وأما التهديد فهو تخويف مطلقا، فالإنذار أخص من التهديد على ما في «الصحاح» وكذا على ما قبله، لكن الفرق بين ما في «الصحاح» وما قبله من جهة أن الإنذار على ما في «الصحاح» لا يكون إلَّا من الرسول؛ لكونه اعتبر في مفهومه الدعوة، والإنذار على ما قبله يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه اعتبر في مفهومه الإبلاغ، وهو أعم من الدعوة؛ لأنه يكون من الرسول ومن غيره؛ لأنه يقال لمن أعلم قوما بأن جيشًا يصحبهم: إنه أنذرهم، ولو لم يرسل بذلك. (دسوقي)

(١٨) قوله: مع دعوة: أي صريحة، وإلا فالتهديد يتضمن الدعوة إلى ما يهدد عن المخالفة فيه. (تجريد)

(١٩) قوله: والتعجيز: أي إظهار العجز، والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في متعلقهما؛ فإن التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات. (تجريد)

(٢٠) قوله: بسورة: صادق بأصغر سورة، وهي سورة الكوثر وهي ثلاث آيات، فأقل ما وقع به التحدي ثلاث آيات، كذا قالوا.

(٢١) قوله: لكونه محالا: لأن ذلك خارج عن وسعهم، لا يقال: لم لا يكون المراد من هذا =

قولَه: ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾- متعلَّق بـ﴿فَأۡتُواْ﴾[1] والضمير لـ﴿عَبۡدِنَا﴾، أو صفة ﴿بِسُورَةٖ﴾ والضمير لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾ أو ﴿عَبۡدِنَا[2]﴾. فإن قلت:

أي ﴿مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾ لا لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾ فالظرف مستقر. (ح) فمن تبعيضية مشوبة ببيان. (ح) فـ«من» ابتدائية واستعمال البلغاء

لِمَ لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾؟ قلت: لأنه يقتضي[3] ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق[4]؛

أي على هذا الاحتمال هو جعل الظرف لغوا متعلقا بـ﴿فَأۡتُواْ﴾ متعلق بـ«يقتضي»

إذ التعجيز إنما يكون عن المأتي به[5]، فكأنَّ مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفًا

علة للاقتضاء أي السورة أي من المثل الذي فرض وجوده الظرف

لـ﴿سُورَةٖ﴾؛ فإنَّ المعجز عنه هو السورة[6] الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف[7]. فإن قلت[8]: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه.

أي على هذا الاحتمال متعلق بالمعجز هو كونها مثل المنزل، ولا مثل له

قلت[9]: احتمال عقلي[10] لا يسبق إلى الفهم، ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم، فلا اعتدادَ به، ولبعضهم هنا

أراد به الطيبي في حواشي «الكشاف»

كلام طويل لا طائل تحته.

جمع «قرد» بالكسر (البقرة:٦٥)

والتسخير[11] نحو: ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ٦٥﴾. والإهانة[12] نحو: ﴿كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ٥٠﴾؛ إذ ليس[13] الغرضُ أن يطلب

جعل الشيء مسخرا منقادا لما أمر به أي صاغرين مطرودين (الإسراء:٥٠)

منهم كونهم قردة أو حجارة؛ لعدم قدرتهم على ذلك، ولكن[14] في التسخير يحصل الفعل، أعني صيرورتهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛

استدراك على قوله: «لعدم قدرتهم» أي الفعل أصلا

= الأمر الطلب، وغايته أن يكون من التكليف بالمحال وهي جائز أو واقع؛ لأنا نقول: القرائن شاهدة على إرادة التعجيز؛ لإقامة الحجة عليهم في ترك الإيمان.

(١) قوله: متعلق بـ فَأۡتُواْ: فهو ظرف لغو والضمير لـ﴿عَبۡدِنَا﴾ أي متعينًا، والمعنى حينئذٍ: وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا من شخص مماثل لعبدنا في كونه أميا لا يكتب بسورة، فالمأتي منه موجود والمأتي به معجوز عنه، و«من» على هذا ابتدائية. (دسوقي)

(٢) قوله: والضمير لما نزلنا أو لعبدنا: فيكون المعنى على الأول: فأتوا بسورة من وصفها أنها من مثل ما نزلنا في البلاغة وحسن النظم أي من جنسه. فـ«من» تبعيضية مشوبة بالبيان. وعلى الثاني: فأتوا بسورة كائنة من مثل عبدنا، فـ«من» على هذا ابتدائية، ويراد على هذا الوجه بمثل عبدنا مثله في مطلق البشرية من غير شرط الأمية لعجز الكل، فالمعجوز عنه على كلا الوجهين هو السورة الموصوفة بصفة هي كونها من جنس المنزل أو من مثل عبدنا. (من الدسوقي)

(٣) قوله: لأنه يقتضي إلخ: أي كون الضمير راجعا لـ«ما نزلنا» مع جعل الظرف لغوا متعلقا بـ«فأتوا» يقتضي إلخ؛ لأن المعنى حينئذ: فأتوا مما هو مماثل لما نزلناه من الكلام البليغ بسورة، ولا شك أنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وهذا غير صحيح؛ لأن القرآن لا مثل له. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بشهادة الذوق: فإنك إذا قلت: «ائتني ببيت من الحماسة»، أفاد وجود الحماسة عرفا بشهادة الذوق السليم، وحمله على مثل: «ائتني برجل أو جناح من العنقاء» على معنى أن العنقاء لم توجد فلا يوجد رجلها ولا جناحها احتمال عقلي لا يرتكب في تراكيب البلغاء، فتعين كون الضمير على تقدير كون الظرف لغوا عائدا لـ﴿عَبۡدِنَا﴾ لا لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾. ولا يخفى أن هذا إنما يتم بناء على أن إعجاز القرآن خارج عن طوق البشر وهو الراجح، وأما إن قلنا: إنه في طوقهم، ولكن الله سبحانه صرفهم عنه لم يفتقر لهذا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: عن المأتي به: وهو السورة، أي عن الإتيان بها مع وجود المأتي منه، وهو المثل. (الدسوقي)

(٦) قوله: هو السورة: [لا الإتيان بها، كما كان في الاحتمال الأول.]

(٧) قوله: باعتبار انتفاء الوصف: أي أن السورة الموصوفة معجوزة عنها باعتبار انتفاء وصفها وعدم وجوده؛ فإن وصفها هو كونها من مثل القرآن المنزل، والمنزل لا مثل له، وإذا انتفى الوصف انتفى الموصوف من حيث هو موصوف، والحاصل أنه إذا كان المعنى: فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة -أي جعل الظرف متعلقا بـ﴿فَأۡتُواْ﴾ وكون الضمير راجعا لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾- لزم وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيزه المأتي منه، والعرف قاض بذلك الاستعمال. وإن كان المعنى فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا -أي جعل الظرف صفة لـ﴿سُورَةٖ﴾ ويكون الضمير لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾، فلا يقتضي وجود المثل للقرآن؛ لوقوع المثل في حيز المأتي به المعجوز عنه. فإذا قلت: «ائتني من مثل العنقاء بجناح» اقتضى ذلك ثبوت مثلها، بخلاف ما لو قلت: «ائتني بجناح من مثل العنقاء»؛ فإنه لا يقتضي ثبوته، والذوق السليم شاهد صدق بذلك. (دسوقي)

(٨) قوله: فإن قلت إلخ: أي فإن قلت عند جعل الظرف لغوا متعلقا بـ﴿فَأۡتُواْ﴾ وترجيع الضمير لـ﴿مَا نَزَّلۡنَا﴾: لا يجعل التعجيز باعتبار المأتي به، حتى يلزم ثبوت المثل للقرآن، بل يجعل التعجيز باعتبار انتفاء المأتي منه -وهو المثل-، بأن يكون لهم قدرة على الإتيان بسورة من مثله، إلا أن المثل منتف، فهم قادرون على الإتيان بالسورة، إلا أنه لا مثل له، حتى يأتوا منه بسورة، وحينئذٍ فلا يقتضي ثبوت المثل، ولا ينتفي عجزهم باعتبار المأتي به. (دسوقي)

(٩) قوله: قلت إلخ: حاصل الجواب: أن الاستقراء دلت على أن مثل هذا التركيب يفهم من الذوق أن التعجيز باعتبار المأتي به، لا باعتبار المأتي منه، وحينئذ فيفيد ثبوت المثل. (دسوقي)

(١٠) قوله: احتمال عقلي: أي بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف؛ فإنه شائع كثير؛ لأن القيود محط القصد، كما سبق. (تجريد)

(١١) قوله: والتسخير: فيه أيضا إهانة، لكن لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الإهانة سمي بالتسخير دون الإهانة. وقيل: التسخير نقل الله الشيء من حالة إلى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد كان موجودا، والتكوين إبرازه من العدم إلى الوجود، ويحتمل أن يكون التكوين أعم بأن يراد به مطلق التبديل إلى حالة لم تكن، ويراد بالتسخير ما تقدم أي التبديل من حالة إلى أخرى فيها مهانة ومذلة. (تجريد)

(١٢) قوله: والإهانة: هي إظهار ما فيه تصغير المهان وقلة المبالاة به. وحاصله: أن صيغة الأمر ترد للإهانة، وذلك إذا استعملت في مقام عدم الاعتداد بشأن الأمور على أي وجه كان، والعلاقة بين الأمر والتسخير والإهانة مطلق الإلزام؛ فإن الوجوب إلزام المأمور به والتسخير والإهانة إلزام الذل والهوان، والصيغة فيهما -أي في التسخير والإهانة- يحتمل أن تكون إنشاء أي إظهارا لمعناها من هو الذلة والحقارة، ويحتمل أن تكون إخبارا بالحقارة والمذلة، فكأنه قيل على هذا: هم بحيث يقال فيهم: «إنهم أذلاء محتقرون ممسوخون»، وكونها للإخبار في الإهانة أظهر منه في التسخير، فتأمله. (دسوقي)

(١٣) قوله: إذ ليس إلخ: [علة لمحذوف، أي ليس الأمر في الآيتين على حقيقته؛ إذ ليس إلخ. (تجريد)]

(١٤) قوله: ولكن إلخ: لما أفاد اشتراك التسخير والإهانة في عدم القدرة فربما يتوهم عدم الفرق بينهما، وحينئذ فلا وجه لكون الأمر في المثال الأول للتسخير وفي الثاني للإهانة، فاستدرك على ذلك ببيان الفرق، وحاصل الفرق: أن التسخير يحصل فيه الفعل حال =

إذ المقصود قلةُ المبالاة بهم.
من الإهانة لا حصول الفعل

والتسوية(1) نحو: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ﴾ ففي الإباحة(2) كأنَّ المخاطبَ توهَّم أنَّ الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع
المذكورة سابقا (الطور: ١٦)

عدم الحرج في الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى

بينهما. والتمني(3) نحو: شعر
امرئ القيس

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي(4) بصبح وما الإصباح(5) منك بأمثل
الانجلاء: الانكشاف ظهور ضوء الصبح أي أفضل

إذ ليس الغرضُ طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه، لكنه يتمنى ذلك؛ تخلُّصًا عمَّا عَرَض له في الليل مِن تباريح
أي لعدها طويلة

الجَوَى(6)، ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طماعيةَ له في انجلائها، فلهذا يحمل على التمني دون الترجي. والدعاء أي الطلب(7) على
علة مقدمة معلول مؤخر الحرص أي لعدم الطماعية في الانجلاء

سبيل التضرع نحو: رب اغفر لي، والالتماس كقولك لمن يساويك رتبةً: «افعل» بدون الاستعلاء والتضرع. فإن قيل: أيُّ حاجة إلى
يقال له: السوال ولو بزعم المتكلم

قوله: «بدون الاستعلاء» مع قوله: «لمن يساويك»؟ قلت: قد سبق أنَّ الاستعلاء لا يستلزم العلو(8)، فيجوز أن يتحقق مِن المُساوي(9)،
مع أن المساواة تستلزم عدم الاستعلاء

بل مِن الأدنى أيضًا.

ثم الأمر قال السكاكي: حقُّه الفور(10)؛ لأنه الظاهر من الطلب(11) عند الإطلاق، كما في الاستفهام(12)، ولتبادُر الفهم عند الأمر
أي صيغته من القرائن

بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول، دون الجمع بين الأمرين وإرادة التراخي(13)؛ فإنَّ المولى إذا قال لعبده: «قم»، ثم قال له
أي بفعل أي بضده أي تراخي أحد الأمرين اللازم للجمع. (تج)

قبل أن يقوم: «اضطجع حتى المساء(14)» ....

= إيجاد الصيغة؛ فإن كونهم قردة أي مسخهم وتبديلهم بحال القردة واقع حال إيجاد الصيغة؛ والإهانة لا يحصل فيها الفعل أصلا؛ لأن المقصود فيها تحقير المخاطبين وقلة المبالاة بهم لا حصول الفعل. (من دسوقي)

(1) قوله: والتسوية: يعني أن صيغة الأمر تستعمل للتسوية بين الشيئين، وذلك في مقام توهم أن أحدهما أرجح من الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ﴾ (الطور: ١٦)؛ فإنه ربما يتوهم أن الصبر نافع، فدفع ذلك بالتسوية بين الصبر وعدمه. (ق)

(2) قوله: ففي الإباحة إلخ: شروع في الفرق بين الإباحة المتقدمة والتسوية المذكورة هنا، وحاصل الفرق بينهما: أن الإباحة يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم المنع من الفعل، فيخاطب بالإذن في الفعل مع عدم الحرج في الترك، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْ﴾ (المائدة: ٢)، والتسوية يخاطب بها من هو بصدد أن يتوهم أن أحد الطرفين المذكورين في محلهما من الفعل ومقابله أرجح من الآخر وأنفع منه، فيدفع ذلك ويسوى بينهما. والأقرب أن الصيغة في التسوية إخبار دون الإباحة، وتحتمل الإنشاء في التسوية والإخبار في الإباحة على بعد، والعلاقة بين الأمر وبينهما نسبة المضادة؛ لأن التسوية بين الفعل والترك وإباحة كل منهما تضاد إيجاب أحدهما. (من الدسوقي والتجريد)

(3) قوله: والتمني: أي تستعمل صيغة الأمر في التمني، وهو طلب الأمر المحبوب الذي لا طماعية فيه، والعلاقة بين الأمر وبينه مطلق الطلب. (دسوقي وتجريد)

(4) قوله: انجلي: الياء فيه ثابتة لإشباع الكسرة، لا أنها من أصل الكلمة. وقيل: لا يبعد أن يقال: الياء رد لما هو أصل؛ إذ الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها، وليست للإشباع، وإلا لما رسمت كياء «أمثل»؛ لأنه لا تكتب الياء الحاصلة من الإشباع. وقال بعض الأفاضل: الياء في «انجلي» ياء المؤنث، وحينئذ فالمراد من «الليل» الليلة، ولو كانت للإشباع ما رسمت، وفي قول الشارح: «ولاستطالته تلك الليلة» إشارة إليه. (ق)

(5) قوله: وما الإصباح إلخ: خلاصة الشعر كأنه يقول: هذا الليل لا طماعية في زواله؛ لطوله طولًا لا يرجى معه الانكشاف، وعلى تقدير الانكشاف فالإصباح لا يكون أفضل منه عندي؛ لمقاساتي الهموم والأحزان فيه، كما أقاسي في الليل، فالليل قد شارك النهار في مقاساة الهموم؛ لاشتراكهما في علتها، وهي فراق الحبيب، فطلب النهار ليس لخلوه عنها بل لأن بعض الشر أهون من بعض، والغريق يتشبث بكل حشيش. (من الدسوقي)

(6) قوله: تباريح الجوى: «التباريح» بالحاء المهملة: الشدائد، جمع «تبريح» بمعنى الشدة. و«الجوى» بالجيم: الحرقة وشدة الوجد من حزن أو عشق. (دسوقي)

(7) قوله: الطلب: [سواء كان الطالب أدنى أو أعلى أو مساويا.]

(8) قوله: أن الاستعلاء لا يستلزم العلو: أي لا يكون لازما للعلو بل قد يوجد العلو بدون الاستعلاء، وقد يوجد الاستعلاء بدون العلو؛ لأن الاستعلاء كما مر عدُّ الآمر نفسه عاليا بأن يكون الطلب الصادر منه على وجه الغلظة، وهذا المعنى يصح من المساوي ومن الأدنى؛ لأن دعاوى النفس لا تحصى، فيحتاج لقوله: «بدون استعلاء» مع قوله: «لمن يساويك» لإخراج الأمر. (دسوقي)

(9) قوله: من المساوي: [لأن المنافي للمساواة العلو لا الاستعلاء.]

(10) قوله: حقه الفور: أي حقه أن يدل على وجوب حصول الفعل المأمور به عقيب ورود الأمر في أول أوقات الإمكان، وجواز التراخي مفوض إلى القرينة. (من دسوقي)

(11) قوله: لأنه الظاهر من الطلب: لأن مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوبا أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين، كما إذا قلت: «اسقني» فالمراد طلب السقي حينئذ. (دسوقي)

(12) قوله: كما في الاستفهام: فإنه لا خفاء أنه يقتضي الفور، أي فورية الجواب عن المستفهم عنه، فكذا الأمر لاشتراكهما في الطلب. (من دسوقي)

(13) قوله: دون الجمع وإرادة التراخي: أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما، ومن غير أن يتبادر أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الأمرين، حتى يمكن الجمع بينهما، وبهذا تعلم أن الجمع والتراخي متقاربان؛ لأنه متى جاز التراخي أمكن الجمع؛ لأن أحد الأمرين أو كلاهما على التراخي. (دسوقي)

(14) قوله: حتى المساء: أي إلى المساء، فهي غاية، أو الغاية لا بد لها من مبدأ، والمناسب =

يتبادر الفهم إلى أنه غيَّر الأمر بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع، ولم يرد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما. وفيه نظر[(١)]؛ لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن[(٢)].

ومنها أي ومن أنواع الطلب النهي، وهو طلب الكفِّ عن الفعل[(٣)] استعلاءً، وله حرف واحد، وهو «لا» الجازمة في نحو: «لا تفعل»، وهو كالأمر في الاستعلاء[(٤)]؛ لأنه المتبادر إلى الفهم. وقد يستعمل[(٥)] في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض، أو طلب الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد[(٦)]، كقولك لعبدٍ لا يمتثل أمرك: «لا تمتثل أمري»[(٧)]، وكالدعاء والالتماس[(٨)]، وهو ظاهرٌ، وهذه الأربعة يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي يجوز تقدير الشرط[(٩)] بعدها[(١٠)]، وإيراد الجزاء عقيبها مجزومًا بـ«إن» المضمرة[(١١)] مع الشرط، كقولك في التمني: ليت لي مالًا أنفقه، أي إن أرزَقه أنفقه، وفي الاستفهام: أين بيتك أزرك؟ أي إن تعرِّفنيه أزرك، وفي الأمر: أكرمني أكرمك، أي إن تكرمني أكرمك، وفي النهي: لا تشتم يكن خيرًا لك، أي إن لا تشتم يكن خيرًا لك، وذلك[(١٢)] لأنَّ الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي[(١٣)] كونُ المطلوب مقصودًا للمتكلم لذاته، أو لغيره؛ لتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا[(١٤)] معنى الشرط. فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه[(١٥)] على المطلوب: غَلَب على ظن المخاطب كونُ المطلوب

= هنا أن مبدأها عقب ورود الصيغة، أي اضطجع زمانا طويلا من هذا الوقت إلى المساء، وإنما قيد بذلك؛ ليتحقق التراخي؛ فإنه إذا قال: «قم»، ثم قال: «اضطجع»، وفعل العبد كليهما على التعاقب يكون ممتثلا على الفور، بخلاف ما إذا أمره بعد الأمر بالقيام بالاضطجاع زمانا طويلا؛ فإنه يفهم منه أنه غير الأمر الأول بالأمر الثاني، ويلزم من تغيير الأول أنه على الفور. (من الدسوقي)

(١) قوله: وفيه نظر: أي في قول السكاكي: «حقه الفور». والنظر فيه راجع إلى النظر في دليله، أو في كل من دليليه نظر. (تجريد)

(٢) قوله: عند خلو المقام عن القرائن: وأما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية، وهو قوله: «حتى المساء» المقتضي مبدأ، وهو عقب ورود الصيغة أعني قول السيد: «اضطجع». والحاصل: أن الفورية والتراخي إنما يستفادان من القرائن، فإن انتفت تعين أن يكون المراد من الأمر طلب الماهية مطلقا. (دسوقي)

(٣) قوله: طلب الكف عن الفعل: أي من حيث إنه كف عن الفعل ينتقض بـ«كف»؛ لأنه ليس طلبا للكف عن الفعل من حيث إنه كف عن فعل؛ لأنه لما اقتصر عليه صار المقصود منه نفس الكف من حيث إنه فعل، لا من حيث إنه كف عن فعل آخر، وإن كان لازما. (ق)

(٤) قوله: كالأمر في الاستعلاء: فكما أن صيغة الأمر موضوعة لطلب الفعل استعلاء، كذلك صيغة النهي موضوعة لطلب الترك استعلاء. (ق)

(٥) قوله: وقد يستعمل: أي النهي بمعنى صيغته. وحاصله: أن صيغة النهي قد تستعمل في غير ما وضعت له على جهة المجاز، كالتهديد والدعاء والالتماس، واختلف فيما وضعت له، فقيل: إنما وضعت لطلب كف النفس بالاشتغال بأحد أضداده. وقيل: إنما وضعت لطلب ترك الفعل أي لطلب عدمه. (دسوقي)

(٦) قوله: كالتهديد: مثال لغير الطلب الذي تستعمل فيه صيغة النهي مجازا. (دسوقي)

(٧) قوله: لا تمتثل أمري: أي اترك أمري، وإنما كان هذا تهديدا للعلم الضروري بأن السيد لا يأمر عبده بترك امتثال أمره؛ لأن المطلوب من العبد الامتثال لا عدمه. (من دسوقي)

(٨) قوله: وكالدعاء والالتماس: أورد عليه: أن التمثيل لاستعمال صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك بالدعاء والالتماس: لا يصح؛ لأن كلا منهما طلب كف على القول الأول وطلب ترك على القول الثاني لا على سبيل الاستعلاء، وقد يجاب بأن في كلام المصنف حذفًا، والتقدير: وقد تستعمل في غير طلب الكف استعلاء، وهذا صادق بغير الطلب أصلا، كالتهديد. وبالطلب لا على وجه الاستعلاء، كالدعاء والالتماس، أو أن إضافة طلب الكف للعهد، أي في غير طلب الكف المعهود، وهو ما كان على جهة الاستعلاء. وحاصل ما ذكره الشارح: أن صيغة النهي قد تستعمل في الدعاء مجازا، وذلك إذا كانت على وجه التخضع والتذلل، كقولنا: ربنا لا تؤاخذنا، وقد تستعمل [في] الالتماس، وذلك إذا كانت من المساوي بدون استعلاء وتخضع، كقولك: لا تعص ربك أيها الأخ. (من ق)

(٩) قوله: تقدير الشرط: ويجوز أن يرفع ما بعدها على الاستيناف. (تجريد)

(١٠) قوله: يجوز تقدير الشرط بعدها: فيه بحث؛ لأنه إن أريد جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقية: دخل الدعاء والالتماس في قوله: «ويجوز في غيرها بالقرينة»، مع أنهما في سلك الأمر؛ لأن النحاة جعلوا التقدير في جواب الأمر والنهي وهما يشتملانهما عندهم، وإن أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها، فباطل. (من تجريد)

(١١) قوله: بـإن المضمرة: وقيل: الجواب مجزوم بنفس التمني والاستفهام والأمر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا؛ لأن كلا منها في معنى الشرط. (من التجريد)

(١٢) قوله: وذلك: أي بيان تقدير الشرط بعد الأربعة المذكورة أن هذه الأربعة للطلب، والمتكلم بالكلام الطلبي إما أن يكون مقصوده المطلوب لذاته وهو نادر، وإما أن يكون مقصوده المطلوب لغيره بحيث يتوقف ذلك الغير على المطلوب، فإذا ذكر بعد الكلام الطلبي ما يصلح توقفه على المطلوب: ظن المخاطب أن المطلوب مقصود لأجل ما ذكر بعد الطلب لا لنفسه، فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذلك الشيء الذي يصلح توقفه على المطلوب، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه في الكلام. (دسوقي)

(١٣) قوله: الطلبي: بخلاف الكلام الخبري؛ فإن الحامل عليه إفادة المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه. (تجريد البناني)

(١٤) قوله: وهذا: أي توقف ذلك الغير على حصول المطلوب هو معنى الشرط، فإذا أورد جزاء عقيب الأمر نحو: «أكرمني أكرمك»: كان المطلوب مقصودا لغيره، فإكرام المخاطب للمتكلم مقصود لأجل إكرام المتكلم للمخاطب، وإذا اقتصر على ذلك الأمر نحو: «أكرمني» بلا زيادة: كان محتملا لأن يكون مقصودا لذاته، ولأن يكون مقصودا لغيره، فإذا كان المطلوب مقصودا لذاته فلا يقدر الشرط، بخلاف ما إذا قصد لغيره. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: يصلح توقفه: أي توقف ذلك الشيء نحو «أكرمك» بعد «أكرمني» بأن قلت =

مقصودًا لذلك المذكور لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط في الطلب[1] مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا. ولمَّا جعل[2] النحاة الأشياء
بعد الطلب — أي نفس ذلك المطلوب — أي إذا ذكرت وغلب إلخ. (تج)

التي يضمر الشرط بعدها خمسة: أشار المصنف إلى ذلك بقوله: **وأمَّا العَرْضُ كقولك: ألا تنزل بنا تُصِبْ خيرًا**، أي إن تنزل بنا تصب
وقال المصنف: إنما أربعة — أي جواب ذلك — هو طلب الشيء، طلبا بلا حث وتأكيد. (ق)

خيرا، **فمولد من الاستفهام**[3]، وليس شيئًا آخَرَ برأسه؛ لأنَّ الهمزة[4] فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي، وامتنع حملها[5] على
الإنكاري — أي العرض — أي المثال المذكور

حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلا، وتولَّد عنه[6] بمعونة قرينة الحال غرض النزول على المخاطب وطلبه منه.
والاستفهام الحقيقي إنما يكون عند الجهل — وهو العلم بعدم النزول — الجملة دليل الجواب. (ج)

ويجوز تقدير[7] **الشرط في غيرها** أي في غير هذه المواضع[8] **بقرينة**[9] تدل عليه **نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾**[10] **أي إن أرادوا وليًّا بحق** فالله هو الذي يجب أن يُتولى وحده ويُعتقد أنه المولى والسيد. وقيل: لا شكَّ[11] أن قوله: ﴿أَمِ
لأن الاستفهام الحقيقي لا يصح هنا. (ج) — (الشورى:٩) — هذا هو الشرط المقدر — فهو قصر إفراد

ٱتَّخَذُواْ﴾ إنكار توبيخ[12] بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من دونه أولياء، وحينئذ يترتب عليه[13] قوله: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ من غير
أي حين كون الاستفهام إنكاريا — أي لفظ كالهمزة. (ج)

تقدير شرط، كما يقال: لا ينبغي أن يعبد غير الله، فالله هو المستحق للعبادة، وفيه نظر؛ إذ ليس[14] كل ما فيه معنى الشيء حكمَه حكمَ
في ذلك القيل — كالنفي في «لا» — بالنصب خبر ليس

ذلك الشيء، والطبع المستقيم شاهد صدق على صحة قولنا: «لا تضرب زيدًا فهو أخوك» بالفاء، بخلاف «أتضرب زيدًا فهو
أي العقل. (ج) — بضم الباء على أن «لا» نافية — التعليلية

أخوك» استفهام إنكار، فإنه لا يصح إلَّا بالواو الحالية[15].

= مثلا: «أكرمني أكرمك» فقد ذكرت الطلب وهو «أكرمني»، وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب الذي هو الإكرام المتعلق بالمخاطب، بخلاف «أين بيتك أضرب زيدا في السوق»؛ فإن ضرب زيد في السوق لا يصلح أن يتوقف على معرفة البيت. (من الدسوقي)

(١) قوله: في الطلب: أي في الكلام الطلبي، وهو متعلق بـ«ظاهر» الذي هو خبر «يكون»، وقوله: «مع ذلك الشيء» أي الذي يصلح توقفه على المطلوب -وهو الجزاء- وهو متعلق بالمطلوب، أي فيكون معنى الشرط ظاهرا في الكلام الطلبي المصاحب لذكر ذلك الجزاء، فناسب تقدير الشرط لوجود معناه. (من دسوقي)

(٢) قوله: ولما جعل إلخ: هذا جواب عما يقال: إن المصنف قد ذكر أن الأمور التي يقدر الشرط بعدها أربعة، مع أن النحاة عدوها خمسة بزيادة العرض، وحاصل الجواب: أن العرض لما كان مولدا من الاستفهام وليس مستقلا: كان داخلا فيه، فذكر الاستفهام مغن عنه، والنحاة نظروا إلى التفصيل، فعدوها خمسة. (من الدسوقي)

(٣) قوله: فمولد من الاستفهام: أي الإنكاري؛ لأنه في النفي، وقد دخل على فعل منفي، فيفيد ثبوت الطلب. وبما علمت من أن هذا الاستفهام إنكاري، وأن إنكار النفي إثبات ظهر لك صحة تقدير الشرط مثبتا بعده؛ لأن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها أعني الإثبات والنفي، فلا يجوز تقدير المثبت بعد المنفي وبالعكس. (من الدسوقي)

(٤) قوله: لأن الهمزة إلخ: حاصله: أن الهمزة في المثال المذكور للاستفهام دخلت على فعل منفي، ويمنع حمله على حقيقته -وهو الاستفهام عن عدم النزول للعلم به-، فحمل على الإنكار لعدم النزول، فتولد منه عرض النزول على المخاطب. (دسوقي)

(٥) قوله: حملها: [أي حمل الاستفهام. (قي)]

(٦) قوله: وتولد عنه: أي عن امتناع حمل الاستفهام على حقيقته بواسطة الحمل على الإنكار. (تجريد)

(٧) قوله: ويجوز تقدير: لما ذكر المصنف تقدير الشرط بعد الأمور السابقة: أشار إلى تعميم الحكم، وأنه جائز في غيرها أيضا؛ تكثيرا للفائدة. (ق)

(٨) قوله: في غير هذه المواضع: يعني التي يلزم فيها المضارع، فلا يرد أن قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ للاستفهام، فيكون داخلا فيما سبق؛ لأن الاستفهام هنا غير حقيقي بل توبيخي بمعنى لا ينبغي، والذي مر الاستفهام الحقيقي. (دسوقي)

(٩) قوله: بقرينة: وهي في الآية وجود الفاء الجوابية في الجملة مع دلالة الاستفهام في الجملة قبلها على إنكار اتخاذ سواه وليا. (تجريد)

(١٠) قوله: فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ: هذه الجملة دليل لجواب الشرط المحذوف، أي إن أرادوا وليا بحق فليتخذوا الله وحده؛ لأنه هو الولي لا نفس الجواب؛ لأن ولايته سبحانه وتعالى وجوبها ثابت مطلقا أي سواء أرادوا اتخاذ ولي أم لم يريدوه، وحينئذ فإرادة الولي لا تكون سببا في كون الله تعالى هو الولي، فلا معنى لتعليقه على ذلك الشرط. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١١) قوله: وقيل لا شك إلخ: حاصله: منع وجود القرينة على تقدير الشرط في المثال المذكور؛ لصحة تفرع ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾ على ما قبله؛ لأن الاستفهام هنا إنكاري بمعنى النفي، والنفي هنا يصح أن يترتب عليه ما بعد الفاء ترتب العلة على المعلول والسبب على المسبب؛ إذ لا شك أنه لو قيل: لا ينبغي أن يتخذ غير الله وليا بسبب أن الله هو الولي بحق كان المعنى صحيحا، وحينئذ فلا داعي لتقدير الشرط لعدم الحاجة إليه، فالفاء يكون للسببية عطف جملة السبب على المسبب. (دسوقي وغيره)

(١٢) قوله: إنكار توبيخ: لأن ﴿أَمِ﴾ منقطعة بمعنى «بل»، والأصل: بل اتخذوا، والاستفهام للإنكار، و﴿أَوْلِيَآءَ﴾ نكرة في سياق النفي، فتفيد العموم، فيكون قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ (الشورى:٩) إنكارًا لكل ولي غير الله سبحانه من غير خلاف بين القولين، وإنما الخلاف في «الفاء»، هل هي لمجرد العطف كما هو هذا القول، أو أنها رابطة لجواب الشرط المقدر كما يقول المصنف، فمحط المخالفة بين القولين قوله: «وحينئذ يترتب عليه إلخ». (ق)

(١٣) قوله: يترتب عليه: [أي ترتب السبب على المسبب وجودا، وترتب المسبب على السبب بحسب العلم. (قي)]

(١٤) قوله: إذ ليس إلخ: أي ليس كل لفظ فيه معنى لفظ آخر حكمه كحكم ذلك اللفظ الآخر، مثلا الهمزة التي للإنكار في قوله: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾ (الشورى: ٩) وإن كان فيها معنى «لا ينبغي» لكن ليس حكمها حكم «لا ينبغي»؛ لأن الفاء بعد «لا ينبغي» للتعليل، بخلافها بعد ﴿أَمِ ٱتَّخَذُواْ﴾. (دسوقي)

(١٥) قوله: إلَّا بالواو الحالية: أي لا بالفاء لما فيه من عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وإن كان الاستفهام بمعنى النفي فقولنا: «أتضرب زيدا» في معنى «لا تضرب زيدا»، أي لا ينبغي أن تضربه. (ق)

ومنها أي ومن أنواع الطلب النداء، وهو طلب الإقبال[١] بحرف نائب مناب «أدعو» لفظًا أو تقديرًا، وقد تستعمل صيغته أي صيغة النداء[٢] في غير معناه[٣] وهو طلب الإقبال كالإغراء في قولك لمن أقبل عليك يتظلَّم: يا مظلوم، قصدًا[٤] إلى إغرائه وحَثِّه على زيادة التظلم[٥] وبثِّ الشكوى[٦]؛ لأنَّ الإقبال حاصل[٧]، والاختصاص[٨] في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل[٩]. فقولنا: «أيها الرجل» أصله تخصيص[١٠] المنادى بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجردًا[١١] عن طلب الإقبال، ونقل[١٢] إلى تخصيص مدلوله[١٣] من بين أمثاله بما نسب إليه؛ إذ ليس المراد بـ«أيّ» ووصفه[١٤]: المخاطبَ، بل ما دلَّ[١٥] عليه ضمير المتكلم، فـ«أيها»[١٦] مضموم[١٧]، و«الرجل» مرفوع[١٨]، والمجموع[١٩] في محل النصب على أنه حال، ولهذا قال: أي متخصصًا[٢٠] من بين الرجال. وقد تستعمل[٢١] صيغة النداء في الاستغاثة نحو: يا لله[٢٢]، ....

(نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ - بكسر النون ويجوز ضمها. (تج) - الباء للآلة - نحو: يا لله - أي مجازا - الأصلي - بيان لمعناه الأصلي. (قي) - أي الحث وهذا بيان لغير معناه - أي مظهرا لظلم أحد له - عطف تفسير - أي شكاية من الظلم - أي النشر والإظهار. (قاموس) - هو الفعل الذي قبل النداء. (تجريد) - أي «أيها الرجل» - علة لقوله: «ونقل». (قي) - خبر «ليس» - أي مفسرا للمراد من الجملة الواقعة حالا. (تجريد))

---

(١) قوله: وهو طلب الإقبال: أي طلب المتكلم إقبال المخاطب حسا أو معنى، فالأول كـ«يا زيد»، والثاني نحو: يا جبال، ويا سماء. والمراد الطلب اللفظي؛ لأنه هو الذي من أقسام الإنشاء. (دسوقي)

(٢) قوله: صيغة النداء: [من إضافة الدال إلى المدلول. (قي)]

(٣) قوله: غير معناه: اعلم أن بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية، ومجازاته بيانية، ونكات اختيار الحقيقة والمجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم أي المعاني، وقد خلا عنه هذا البحث. (كذا نقل في الدسوقي والتجريد عن الأطول)

(٤) قوله: قصدا: حال من الكاف في «قولك»، أي كقولك: يا مظلوم، حالَ كونك قاصدا به إغراءه. (دسوقي)

(٥) قوله: زيادة التظلم: هو الشكاية من الظلم، وعبر بالزيادة؛ لأن أصل التظلم حاصل منه. (دسوقي)

(٦) قوله: الشكوى: يقال: شكوت فلانا شكوة وشكوى وشكاية: إذا أخبرت عنه بسوء فهو مشكي ومشكو. (دسوقي)

(٧) قوله: لأن الإقبال حاصل: علة لمحذوف، أي ولست قاصدا بقولك: «يا مظلوم» طلب إقباله؛ لأن الإقبال حاصل من قبل، فقولك: «يا مظلوم» لا يراد به حقيقة النداء، وإنما الغرض به إغراء ذلك المتظلم على زيادة التظلم وبث الشكوى. (من دسوقي)

(٨) قوله: والاختصاص: هو في الأصل: قصر الشيء على الشيء، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علق بضمير باسم ظاهر، صورته صورة منادى أو معرف باللام أو بالإضافة أو بالعلمية، فمثال كون الدال على التخصيص المذكور صورة المنادى قولك: أنا أفعل كذا أيها الرجل. ومثال المعرف باللام: نحن العرب أسخى مَن بَذَل، ومثال الإضافة قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»، ومثال العلمية كقوله: بنا تميما يكشف الضباب، ثم الغرض من الاختصاص إما الافتخار، أو المسكنة والتواضع، أو مجرد تأكيد مدلول الضمير. (خلاصة الدسوقي)

(٩) قوله: أنا أفعل كذا أيها الرجل: «أنا» مبتدأ، وجملة «أفعل كذا» خبره، و«أيّ» مبني على الضم في محل نصب، مفعول لمحذوف وجوبا أي أخص، و«الرجل» بالرفع نعت لـ«أي» باعتبار لفظها، والجملة في محل نصب على الحال.

واعلم أنك إذا قلت: يا أيها الرجل، كانت لفظ «يا» لطلب الإقبال، و«أيها» منادى مبني على الضم في محل نصب، و«الرجل» نعت لـ«أيّ»، وفي الحقيقة هو المنادى، و«أيّ» وصلة لندائه ومفيد لتخصيص المنادى بطلب الإقبال الذي استفيد من «يا». فإذا قلت: «أنا أكرم الضيف أيها الرجل»، كان معناه: أنا أكرم الضيف في حال كوني مختصا من بين أفراد الرجال بإكرام الضيف، فقولك: «أيها الرجل» أفاد تخصيص مدلول الرجل بالإكرام الذي نسب لمدلول «أنا» وهو المتكلم، فقولك: «أيها الرجل» بيان لمدلول «أنا»، فأصل «أيها الرجل» كما علمت في حال النداء تخصيص المنادى بطلب الإقبال، فأطلق عن قيده وهو طلب الإقبال، ثم قيد ذلك التخصيص بما نسب لمدلول الضمير كالإكرام، فيكون مجازا مرسلا، علاقته الإطلاق والتقييد. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أصله تخصيص: [أي الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص إلخ. (تج)]

(١١) قوله: مجردا إلخ: أي بنقله إلى مطلق التخصيص؛ لأن المتكلم لا يطلب إقبال نفسه؛ فإن هذا الباب يجيء في المتكلم إما وحده أو مع الغير. (دسوقي)

(١٢) قوله: ونقل: أي ثم نقل بعد التجريد عن طلب الإقبال إلى تخصيص مدلوله بما نسب إليه، فهو مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد، فـ«أيها الرجل» خبر مستعمل بصورة النداء تجوزا؛ كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو: أحسن بزيد، والأمر بصيغة الخبر نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ (البقرة: ٢٣٣). (دسوقي)

(١٣) قوله: مدلوله: [أي مدلول «أيها الرجل»، وهو المتكلم هنا.]

(١٤) قوله: ووصفه: [هو «الرجل» في المثال المذكور بمعنى الكامل المختص. (قي)]

(١٥) قوله: بل ما دل: أي المراد بـ«أيّ ووصفه» معنى دل عليه -أي على ذلك المعنى- ضمير المتكلم، فقوله: «ضمير» فاعل «دل»، وقوله: «المتكلم» أي الذي هو أنا في المثال السابق، فمراد المتكلم بالرجل نفسه. (دسوقي)

(١٦) قوله: فأيها إلخ: تفريع على ما تقدم من قوله: «ثم نقل إلخ» أي إذا علمت أنها نقلت عن معناها الأصلي -وهو النداء- فاعلم أنه التزم فيها حكم المنقول عنه من البناء على الضم. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: مضموم: أي مبني على الضم؛ لأنه نكرة مقصودة في محل نصب بفعل محذوف وجوبا تقديره: أَخُصُّ. (دسوقي)

(١٨) قوله: والرجل مرفوع: أي على أنه صفة لـ«أيّ» نظرا للفظها، والرفع هنا اتفاقا، بخلاف النداء؛ فإن بعضهم أجاز نصبها. (ق)

(١٩) قوله: والمجموع إلخ: ظاهره مجموع «أيها الرجل»، وفيه نظر؛ إذ الحال إنما هو جملة الاختصاص -أعني الفعل المقدر- أي أخص أيها الرجل كما يشير إلى ذلك قوله: «ولهذا قال إلخ» فكان الأولى أن يقول: «في محل نصب» على أنه مفعول الفعل المقدر الذي هو حال، واعتذر عنه بأن العامل لما كان واجب الحذف ومعناه ظاهر في متعلقه حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال تسمحا. (من ق)

(٢٠) قوله: متخصصا إلخ: أي أنا أفعل كذا حال كوني متخصصا بهذا الفعل من بين الرجال؛ لما في ذلك من الصعوبة. (ق)

(٢١) قوله: يا لله: أي يا الله، أقبل علينا لإغاثتنا. (دسوقي)

(٢١) قوله: وقد تستعمل: [أي على سبيل المجاز المرسل. (قي)]

والتعجب نحو: يا للماء[١]، والتحسر والتوجع كما في نداء الأطلال[٢] والمنازل والمطايا[٣] وما أشبه ذلك[٤].

ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إمَّا للتفاؤل[٥] بلفظ الماضي دلالةً على أنه كأنَّه وقع، نحو: وفَّقك الله للتقوى، أو لإظهار الحرص في[٦] وقوعه كما مرَّ في بحث الشرط مِن أنَّ الطالِبَ إذا عظمت رغبته في شيء يكثر تصوُّره إيَّاه، فربما يخيَّل إليه حاصلًا فيورد بلفظ الماضي نحو: رَزَقَني الله تعالى لقاءَك. والدعاءُ[٧] بصيغة الماضي من البليغ كقوله: «رحمه الله» يحتملهما أي التفاؤلَ وإظهارَ الحرص، أمَّا غير البليغ فهو ذاهل[٨] عن هذه الاعتبارات[٩]، أو للاحتراز[١٠] عن صورة الأمر[١١] كقول العبد للمولى: «ينظر المولى إليَّ ساعةً»، دون «أُنظُرْ»؛ لأنه في صورة الأمر[١٢] وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة[١٣]، أو لحمل المخاطب[١٤] على المطلوب بأن يكون المخاطب ممَّن لا يحب أن يكذِّب الطالبُ[١٥]، أي ينسب إلى الكذب، كقولك لصاحبك الذي لا يحبُّ تكذيبك: «تأتيني غدًا» مقام «ائتني»؛ لحمله[١٦] بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدًا صرتَ كاذبًا من حيث الظاهر[١٧]؛ لكون كلامك في صورة الخبر.

تنبيه: الإنشاء كالخبر في كثير[١٨] ممَّا ذُكر في الأبواب الخمسة السابقة، يعني أحوال الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ومتعلقات الفعل، والقَصر فليعتبره أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاءُ الخبرَ، الناظرُ بنور البصيرة في لطائف الكلام، مثلًا: الكلام الإنشائي أيضًا إمَّا مؤكَّد أو غير مؤكَّد[١٩]، والمسند إليه فيه إمَّا محذوف أو مذكور، إلى غير ذلك[٢٠].

(حواشٍ بين السطور: للأحبة - أي الكلام الخبري - متعلق بـ«يقع»؛ لأن التفاؤل لا يكون إلا به. (ق) - مبتدأ - خبر، أي كلا منهما على حدة أو معًا - المناسبة - غافل - إذا حول عنه وجهه. (قي) - أي السامع - على تحصيل المطلوب - الباء سببية - وهو المخاطب - مثل «اضرب اضرب» - كأن يقال في السؤال عن زيد بعد ذكره: «هل قائم؟» (تجريد))

---

(١) قوله: يا للماء: يقال ذلك عند مشاهدة كثرته أو كثرة حلاوته أو برودته. (ق)

(٢) قوله: الأطلال: [جمع «طلل». الشاخص من آثار الدار. (قاموس)]

(٣) قوله: المطايا: [جمع «مطية»، أي لأهل الأحبة مثلا.]

(٤) قوله: ذلك: [كالندبة، فهو عطف على الاستغاثة. (قي)]

(٥) قوله: إما للتفاؤل: أي إدخال السرور على المخاطب، كأن يقصد طلب الشيء، وصيغة الأمر هي الدالة عليه، فيعدل عنها إلى صيغة الماضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلا. (ق)

(٦) قوله: الحرص في إلخ: [عداه بـ«في» دون «على»؛ لتضمنه معنى الرغبة. (ج)]

(٧) قوله: والدعاء: أشار المصنف بذلك إلى أن إظهار الحرص والتفاؤل لا تنافي بينهما، فللبليغ إحضارهما معا في التعبير بصيغة الماضي، وله استحضار أحدهما. (قي)

(٨) قوله: فهو ذاهل إلخ: لأنه إنما يقول ما يسمع منه غير ملاحظ لشيء من الاعتبارات المناسبة لمقامات إيراد الكلام، وعلى هذا فالمراد بالبليغ من يراعي ما ذكر؛ لكونه له قوة على ذلك، ولو لم يكن له قوة في سائر الأبواب؛ بناء على تجزي البلاغة فيكفي لاعتبار النكتتين معرفتهما وقصدهما، ولا يلزم أن يكون لقصدهما ملكة يقتدر بها على كل كلام بليغ. (دسوقي)

(٩) قوله: عن هذه الاعتبارات: اعترض بأن الأولى أن يقول: «عن هذين الاعتبارين»، وأجيب بأن غير البليغ لما كان ذاهلا عن هذين الاعتبارين وغيرهما عبر الشارح بالجمع. (دسوقي)

(١٠) قوله: أو للاحتراز: أي التحرز والتباعد، ولا يكون هذا بلفظ الماضي وكذا ما بعده، بل بلفظ المضارع. (دسوقي)

(١١) قوله: عن صورة الأمر: الأولى أن يقال: عن «صورة الاستعلاء»؛ ليشتمل الاحتراز عن صورة النهي أيضًا. (تجريد)

(١٢) قوله: لأنه في صورة الأمر: المقتضي للاستعلاء، فيكون فيه إساءة أدب بحسب الصورة، وإن كان المقصود به الدعاء أو الشفاعة دون الأمر. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: أو الشفاعة: لم يذكر في الكتب المشهورة من الأصول «الشفاعة» من معاني الأمر، ولعلها داخلة في الدعاء؛ فإن الطلب على سبيل التفرع إن كان لنفسه فهو دعاء، وإن كانت لغيره فهو شفاعة، فالمراد بالدعاء هنا: ما يكون لنفسه بقرينة مقابلة الشفاعة، وقال بعض الأفاضل في وجه الفرق: إن الشفاعة لا يلاحظ فيها الخضوع، والدعاء يلاحظ فيه الخضوع. (دسوقي وغيره)

(١٤) قوله: أو لحمل المخاطب إلخ: والحاصل: أنه قد يعبر بالخبر موضع الإنشاء لأجل حمل المخاطب، وهو السامع على تحصيل المطلوب؛ لكون المخاطب لا يحب تكذيب المتكلم، فلما يلقى له الكلام الخبري المقصود منه الإنشاء يسعى ويبادر في تحصيل المطلوب؛ خوفا من نسبة المتكلم للتكذيب، والغرض أن المخاطب لا يحب ذلك. (ق)

(١٥) قوله: أن يكذب الطالب: بصيغة المبني للمفعول مع تشديد الذال ورفع «الطالب» على النيابة، كما يشير إلى ذلك قول الشارح: «أن ينسب إلى الكذب». (دسوقي)

(١٦) قوله: لحمله: [أي لحملك إياه، فالمصدر مضاف إلى المفعول.]

(١٧) قوله: من حيث الظاهر: وأما من حيث نفس الأمر فلا كذب؛ لأن كلامك في المعنى إنشاء، ولا يتصف بصدق ولا كذب. (دسوقي)

(١٨) قوله: في كثير: إنما قال: «في كثير»، ولم يقل: «جميعه»؛ لأن المسند في الخبر قد يكون مفردا، وقد يكون جملة، بخلاف المسند في الإنشاء؛ فإنه لا يكون إلا مفردا، كذا قيل. ويرد عليه: هل زيد أبوه قائم؟ وقيل: إنما قال: «في كثير»؛ لأن بعض ما تقدم لا يجري في الإنشاء؛ لأن التأكيد في الإنشاء لا يكون للشك أو الإنكار من المخاطب، ولا ترك التأكيد؛ لخلوه من الإيقاع والانتزاع، بل لكونه بعيدا من الإقبال أو قريبا منه.

وقيل: إنما قال: «في كثير»؛ لأن حذف المسند لا يكون في الإنشاء، بخلاف الخبر، أو يقال: إن ما ذكر من الأحوال في الأبواب الخمسة في الخبر لا يتأتى في كل باب من تلك الأبواب الخمسة بالنسبة لكل نوع من أنواع الإنشاء، وهي الاستفهام والتمني والأمر والنهي والنداء، وإن كان ما ذكر يأتي في بعضها، فتأمل. (دسوقي)

(١٩) قوله: أو غير مؤكد: ولا يجري في الإنشاء التخريج على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة للتأكيد أو تركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس، وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس. (دسوقي)

(٢٠) قوله: غير ذلك: [من كونه مقدمًا أو مؤخرًا، معرفًا أو منكرًا إلى غير ذلك.]

الفصل والوصل

هو الباب السابع من الفن الأول

بَدَأ بذكر الفصل؛ لأنه الأصل(١)، والوصل طارٍ عارض عليه حاصل بزيادة حرف، لكن لمَّا كان(٢) الوصل بمنزلة الملكة(٣)، والفصل بمنزلة العدم، والأعدام إنما تعرف بملكاتها: بدأ(٤) في التعريف بذكر الوصل، فقال: **الوصل: عطف(٥) بعض الجمل(٦) على بعض، والفصل: تركه** أي ترك عطفه عليه(٧). **فإذا أتت(٨) جملة بعد جملة: فالأولى(٩) إمَّا أن يكونَ لها محل من الإعراب(١٠) أو لا، وعلى الأول(١١)** أي على تقدير أن يكونَ للأول محل من الإعراب **إن قصد تشريك الثانية لها** أي للأولى **في حكمه** أي في حكم الإعراب الذي كان لها، مثل كونها خبرَ مبتدأ، أو حالًا، أو صفةً(١٢)، أو نحو ذلك، **عطف الثانية(١٣) عليها** أي على الأولى؛ ليدل العطف على التشريك المذكور، **كالمفرد**؛ فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو نحو ذلك: وجب(١٤) عطفُه عليه.

(أي على الجملتين — أي عدم الملكة — أي بعد معرفة ملكاتها. (تجريد) — جمع «جملة» — كالجملة الاستئنافية — أي جعل الثانية مشاركة للأولى. (قي) — أي حال الموجب للإعراب — نحو: زيد يعطي ويمنع — نحو: جاء زيد يعطي ويمنع — كالمفعولية نحو: ألم تعلم أني أحبك وأكرمك. (ق) — كالمبتدأ)

---

(١) قوله: لأنه الأصل: أي لأنه عدم العطف، وقوله: «والوصل طار»؛ لأن مرجعه إلى العطف، ومعلوم أن عدم العطف أصل لا يفتقر فيه إلى زيادة شيء على المنفصلين، والعطف الذي هو الوصل يفتقر فيه إلى وجود حرف مزيد ليحصل، وما يفتقر فيه إلى زيادة حرف فرع عما لا يفتقر فيه إلى شيء، وأيضًا العدم في الحادث سابق على وجوده. (دسوقي)

(٢) قوله: لكن لما كان إلخ: هذا الاستدراك لدفع ما يتوهم من الكلام السابق، وهو أنه حيث كان الفصل الأصل فلم لم يقدمه في التعريف؟ كما قدمه في الترجمة. (دسوقي)

(٣) قوله: بمنزلة الملكة: اعلم أن للملكة فردين: الأول: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار جنسه، بأن يكون جنسه شأنه أن يقوم به ذلك الأمر، كالبصر لأفراد الحيوان. والثاني: ما من شأنه أن يقوم بالشيء باعتبار شخصه، كالعلم لأفراد الإنسان. ولا شك أن الجملتين شأنهما الوصل جنسا، وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصا بأن كان بينهما كمال الانقطاع، فقول الشارح: «بمنزلة الملكة» إنما زاد لفظة «منزلة» نظرا للفرد الثاني. وقوله في المطول: «فبينهما تقابل العدم والملكة» بإسقاط لفظة «منزلة» ناظر للفرد الأول.

وقال البعض في توجيه زيادة «منزلة» في كلام الشارح بأن تقابل العدم والملكة إنما يكون في الأمور الوجودية الخارجية؛ لأن الملكة معنى موجود تتصف به الذات الموجودة، والعدم نفيه عن تلك الذات القابلة، بخلاف الأمور الاعتبارية، كالفصل والوصل؛ فإنهما عارضان اعتباريان لنوع من الكلام وإن كان متعلقهما وجوديا، فعلى هذا يحتاج إلى تأويل في عبارة «المطول»، بأن تجعل على حذف مضاف أي شبه تقابل العدم والملكة، فتدبر. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بدأ: [مع ما فيه من اللف والنشر المشوش، وهو أولى من المرتب. (تجريد)]

(٥) قوله: عطف إلخ: ظاهر تعريفه للفصل والوصل يدل على أنهما لا يجريان في المفردات، وليس كذلك، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات أيضًا، ولا يختصان بالجمل، كما يوهمه كلام المصنف، فإن كان بين المفردين جامع وصلتهما، كما إذا كان بينهما تقابل، نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ (الحديد: ٣)، وإن لم يكن بينهما جامع فصلتهما، كما في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ﴾ (الحشر: ٢٣). وقد يجاب عن المصنف بأن ما ذكره تعريف لنوع من الفصل والوصل -وهو الواقع في الجمل- لا أنه تعريف لحقيقتهما مطلقا. (من الدسوقي)

(٦) قوله: بعض الجمل: أي جنس الجمل، فيشمل العطف الواقع بين جملتين فقط، والواقع بين الجمل المتعددة -كعطف جملتين على جملتين-؛ فإنه ربما لا تتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل واحدة على ما قبلها، بل تتناسب الأوليان والأخريان، فيعطف في كل اثنتين أولا ويعطف الأخريان على الأوليين؛ لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين، ولو قال المصنف: «عطف جملة على جملة» لم يشمل هذه الصورة. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: أي ترك عطفه عليه: [أي ترك عطف بعض الجمل على بعض، لا ترك العطف مطلقا. (قي)] قال بعضهم: والمراد بقول المصنف: «ترك عطف بعض الجمل على بعض» أي مما شأنها العطف؛ إذ لا يقال لترك عطف الجملة الحالية على جملة قبلها: إنه فصل؛ لأنه ليس من شأن الجملة الحالية العطف على ما قبلها. ورد بأنه إن أراد بقوله: «مما شأنها العطف» أي في ذلك المحل: لزم أن لا يطلق «الفصل» في صور كمال الاتصال والانقطاع؛ لعدم الصلاحية في ذلك المحل، وإن أراد مما شأنها العطف في نفسها ولو في محل آخر: ورد أن الجملة الحالية أيضًا قابلة للعطف في نفسها، فلعل الأولى عدم التقييد بهذا القيد. (من دسوقي)

(٨) قوله: فإذا أتت إلخ: رتب على التعريف بيان الأحكام؛ إشارة إلى أن معرفة الحكم بعد معرفة الشيء. (تجريد)

(٩) قوله: فالأولى: يعني السابقة عن الآتية؛ ليشمل كثرة الجمل؛ فإن كلا منها سابقة عما بعدها، ولو لم تكن أولى. (تجريد)

(١٠) قوله: إما أن يكون لها محل من الإعراب: أي محل ذي الإعراب وهو المفرد، أي إما أن تكون واقعة في محل اسم مفرد، بحيث لو صرح به لكان معربا، وذلك بأن تكون واقعة في محل ذي رفع كالخبرية، أو ذي نصب كالمفعولية، أو ذي جر كالمضاف إليها. وقوله: «إما أن يكون لها محل» أي على تقدير اعتبار العطف عليها، سواء كان المحل ثابتا لها قبل اعتبار العطف، كما في: «زيد يعطي ويمنع»، أو لا، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ﴾ (آل عمران: ١٧٣)؛ فإنه لو لم يعتبر العطف كان المحل للمجموع لا للأولى؛ لكونها جزء المقول. (دسوقي)

(١١) قوله: وعلى الأول إلخ: حاصله: أن الأولى إذا كان لها محل من الإعراب فإن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم الإعراب، فإن وجدت جهة جامعة: جاز العطف بالواو وبغيرها، وإن لم توجد جهة جامعة في حكم الإعراب تعين الفصل. (دسوقي)

(١٢) قوله: صفة: [نحو: مررت برجل يعطي ويمنع.]

(١٣) قوله: عطف الثانية: أي بالواو وغيرها، لكن إن كان العطف بالواو فشرط قبوله أن توجد جهة جامعة، فقول المصنف بعد: «فشرط كونه إلخ» كالاستدراك على ما قبله. (دسوقي)

(١٤) قوله: وجب إلخ: [أي في الأغلب؛ لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار، وكذا في الصفات، كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ﴾ الآية (الحشر: ٢٣). (تج)]

المأخوذ من «عطفت». (ج) — أي حال كون العطف كائنا بالواو ونحوه. (قي)

فشرطُ كونه أي كون عطف الثانية على الأولى مقبولًا[١] بالواو ونحوه: أن يكون بينهما أي بين الجملتين جهةٌ جامعةٌ[٢]، نحو:

مبتدأ — وكذا عطف مفرد على آخر. (قي) — في باب البلاغة. (ج) — خبر — وكذا في المفردين

«زيد يكتب ويشعر»؛ لِما بين الكتابة والشعر مِن التناسب الظاهر، أو «يعطي ويمنع»؛ لِما بين الإعطاء والمنع مِن التضادِّ[٣]، بخلاف

أي إنشاء النثر — أي إنشاء النظم — إذ كل منهما تأليف كلام

«زيد يكتب ويمنع»، أو «يعطي ويشعر». وذلك لئلا يكون[٤] الجمع بينهما كالجمع بين الضبِّ والنون[٥]. وقولُه: «ونحوه» أراد به ما

أي اشتراط الجهة الجامعة — في عدم التناسب — سوسمار — ماهی

يدلُّ على التشريك، كالفاء و«ثم» و«حتى»، وذكره حشوٌ[٦] مُفْسِدٌ؛ لأنَّ هذا الحكم مختصٌّ بالواو؛ لأنَّ لكلٍّ مِن الفاء و«ثُمَّ» و«حتى»

في الحكم — أي الشرط

معنى محصَّلًا غير التشريك[٧] والجمعية، فإن تَحَقَّقَ هذا المعنى حسُنَ العطف وإن لم توجد جهةٌ جامعة، بخلاف الواو[٨]. ولهذا أي

أي حصله الواضع — عطف مرادف. (تج) — أي قصد التشريك — أي أمر يجمعهما في العقل أو الوهم أو الخيال. (قي)

ولأنه لا بُدَّ في الواو من جهة جامعة عِيبَ على أبي تمام قوله: شعر:

أي نسب إليه العيب

لا والذي[٩] هو عالم أنَّ النوَى صَبِرٌ[١٠] وأنَّ أبا الحسين كريم

أي الفراق — كنية الممدوح

ظاهرة

إذ لا مناسبة[١١] بين كرم أبي الحسين ومَرارة النوى، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد، كما هو

علة لقوله: «عيب» — بالفتح ضد الحلاوة — أي «وأن أبا الحسين كريم»

الظاهر[١٢]، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقعَ مفعولَي «عالم»؛ لأنَّ وجود الجامع[١٣] شرط في الصورتين. وقولُه[١٤]: «لا»

أي سدّه مسدهما — علة للتعميم — مبتدأ

محبته

نفيٌ لِما ادَّعت الحبيبة عليه مِن اندراس هواه، بدلالة البيت السابق[١٥].

خبر — بيان لما ادّعته، «اندرس»: انطمس

---

(١) قوله: فشرط: كونه مقبولا: «شرط» مبتدأ، وقوله: «أن يكون» خبر، والفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي وإذا أردت بيان شرط قبول العطف فنقول لك: «شرط كونه إلخ». (دسوقي)

(٢) قوله: جهة جامعة: [أي وصف له خصوص بجمعهما]

(٣) قوله: من التضاد: أي الموجب للتلازم خطورا بالبال؛ إذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره، فهما متناسبان. (تجريد)

(٤) قوله: لئلا يكون: [أي عند انتفاء الجهة الجامعة.]

(٥) قوله: كالجمع بين الضب والنون: في عدم التناسب؛ لأن النون وهو الحوت وهو حيوان بحري لا يعيش إلا في الماء، والضب حيوان بري لا يشرب الماء، وإذا عطش روي بالريح، فلا مناسبة بينهما. (دسوقي)

(٦) قوله: وذكره حشو إلخ: هذا الاعتراض إنما جاء من جعل قوله: «ونحوه» معطوفا على قوله: «بالواو»، وهو غير متعين؛ لجواز أن يكون عطفا على «مقبولا»، فيكون التقدير: وشرط كونه مقبولا، وكونه نحو المقبول، والمراد بنحو المقبول على هذا أن لا يبلغ النهاية في القبول، بأن يكون مستحسنا فقط. وفيه نظر؛ لأن المقبول يشمل المستحسن والكامل.

والأحسن أن يجعل قوله: «ونحوه» عطفا على الضمير في «كونه»، والتقدير: وشرط كون نحوه مقبولا، ويكون الضمير في «نحوه» عائدا على «العطف بين الجملتين»، ونحو ذلك العطف هو العطف بين المفردين، فيكون إشارة إلى ما قلناه من العطف في المفردات. أو يجعل عطفا على قوله: «بالواو»، ويراد بنحو الواو ما تستعمل مرادفا لها مجازا، كـ«أو» والفاء، وإذا انسلخا عن معناهما واستعملا في مجرد الجمع، لا ما يدل على التشريك، وحينئذٍ فلا يكون قوله: «ونحوه» حشوا مفسدا. (من قي)

(٧) قوله: غير التشريك: أي زائدا عليه، والحاصل: أن التشريك في حكم الإعراب موجود في جميع حروف العطف، لكن «ثم» والفاء و«حتى» لها معان أخر غير التشريك، وهو الترتيب مع التعقيب في الفاء، والترتيب مع التراخي في «ثم»، وترتيب الأجزاء ذهنا في «حتى». (دسوقي وتجريد)

(٨) قوله: بخلاف الواو: فإنه لا يحسن العطف بها إلا إذا وجدت جهة جامعة بين المسند إليهما والمسندين. (دسوقي)

(٩) قوله: لا والذي إلخ: أوله:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم

وبعد البيتين:

ما خلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف سواك تحوم

ومعنى هذه الأبيات الثلاثة: زعمت الحبيبة أن هواك يا أبا تمام، قد اندرس كما اندرس آثار ديارها التي بهذا الموضع، فقلت لها: ليس الأمر كذلك، وأقسم بالله الذي هو عالم بأن الفراق مرّ المذاق وأن أبا الحسين الممدوح كريم، ما بعدت عن المحبة ولا صارت نفسي تلتفت إلى غيرك. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: صبر: [كـ«كتف»، ولا تسكن إلا في ضرورة شعر، عصارة شجر مر. (قاموس)]

(١١) قوله: إذ لا مناسبة إلخ: وقد انتصر بعض الناس لأبي تمام، فقال: الجامع خيالي؛ لتقارنهما في خيال أبي تمام، أو وهمي وهو ما بينهما من شبه التضاد؛ لأن مرارة النوى كالضد لحلاوة الكرم؛ لأن كرم أبي الحسين حلو ويدفع بسببه ألم احتياج السائل، والصبر مر ويدفع به بعض الآلام، أو التناسب؛ لأن كلا دواء، فالصبر دواء العليل والكرم دواء الفقير، وكل هذه تكلفات باردة. وتكلف في «الأطول» الجواب عن أبي تمام بأن مراده أن مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه إلا الله، كما يتبادر إليه العرف من حوالة علم الشيء إلى الله، وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه العقول، فالجامع بينهما أنهما مما لا يحيط به علم أحد. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: كما هو الظاهر: [أي لأن «أن» تؤول مع مدخولها بمفرد. (ج)]

(١٣) قوله: لأن وجود الجامع إلخ: هذا تعليل للتعميم، أي وإنما عيب عليه سواء كان العطف من قبيل عطف المفرد أو الجملة؛ لأن وجود الجامع شرط في الصورتين، ولا جامع هنا بين المتعاطفين. (من ق)

(١٤) قوله: قوله: [أي قول أبي تمام في أول البيت.]

(١٥) قوله: بدلالة البيت السابق: متعلق بـ«نفي»، أي إنما كان نفيا لما ادعته بسبب دلالة البيت السابق، وهو قوله:

زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طـــلال بالـلــوى ورسوم

فاعل «زعمت» الحبيبة، و«هواك» مفعول أول، والخطاب للذات التي جردها من نفسه، أو أنه التفت من التكلم للخطاب، وجملة «عفا» مفعول ثان، بمعنى اندرس، و«الغداة» ظرف لـ«عفا»، و«عنها» بمعنى منها -أي من الدار- حال من «طلال» مقدمة عليه، =

وإلَّا أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها: فُصلت الثانية عنها؛ لئلَّا يلزمَ من العطف التشريك الذي ليس
أي ترك العطف

بمقصود، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا[1] إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ[2]﴾، لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ
لأن القصد الاستيناف — رؤسائهم من الكافرين — حتى يعطف على مقولهم. (قي) — أي بقلوبنا — أي بالمسلمين — (البقرة: ١٤-١٥)

بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنه ليس من مقولهم، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول ﴿قَالُوٓا۟﴾، فيلزم أن يكون مقول قول
أي ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ — بل من مقول الله سبحانه

المنافقين، وليس كذلك، وإنما قال[3]: «على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾»؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بيانٌ لقوله[4]: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فحكمه
ولم يقل: على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾. (ج)

حكمه[5]، وأيضًا العطف على المتبوع هو الأصل.
وجه آخر للاعتذار — أي الراجح. (ق)

وعلى الثاني[6] أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى[7] عاطف

سوى الواو عطفت الثانية على الأولى به، أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر، نحو: «دخل زيد فخرج عمرو»، أو «ثم
كالفاء و«ثم» — أي لصحة العطف. (قي)

خرج عمرو» إذا قصد التعقيب أو المهلة. وذلك لأنَّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معانيَ محصَّلة[8] مفصَّلة في
هذا في صورة الفاء — أي في «ثم» — أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو. (تجريد) — أي في الوجود الخارجي

علم النحو، فإذا عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة[9]، أعني حصول معاني هذه الحروف، بخلاف الواو[10]؛

فإنه لا يفيد إلَّا مجردَ الاشتراك، وهذا[11] إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، ....
في موجب الإعراب بدون لحاظ المعاني المحصلة

= والطلال -بالكسر- جمع «طلل» كـ«جبل» و«الجبال»: ما شخص من آثار الديار، وهو فاعل «عفا» الثاني، و«اللوى» بالقصر اسم موضع، و«الباء» فيه بمعنى «في»، و«الرسوم» بضم الراء جمع من «رسم» كـ«فلوس» جمع «فلس»: ما التصق بالأرض من آثار الديار، وهو عطف على «طلال». وجواب القسم في البيت الذي ذكره المصنف قوله بعد شعر:

ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسي على إلف سـواك تـحـوم

(دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: وإذا خلوا إلخ: ضمن ﴿خَلَوْا﴾ معنى «أفضوا» فعدي بـ﴿إِلَىٰ﴾، وإلَّا فكان حقه التعدية بالباء، وإن قوله: ﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ متعلق بمحذوف، أي وإذا خلا المنافقون من المؤمنين ورجعوا إلى شياطينهم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: الله يستهزئ بهم: من باب المشاكلة، أي يجازيهم بالطرد عن رحمته في مقابلة استهزائهم بالمؤمنين. (ق وغيره)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: أي وإنما قال المصنف: «لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾»، ولم يقل: «لم يعطفه على ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾». (من دسوقي)

(٤) قوله: بيان لقوله: فيه نظر؛ لأن عطف البيان في الجمل لا بد فيه من وجود الإبهام الواضح في الجملة الأولى، كما سيأتي في قول المصنف: «أو بيانا لها لخفائها»، ولم يوجد هنا في الجملة الأولى إبهام واضح، ومن ثم ذهب بعضهم إلى أن جملة ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تأكيد للجملة الأولى، أو بدل اشتمال منها، أو مستأنفة استئنافا بيانيا.

وأجيب بأن المراد بالبيان في كلام الشارح البيان اللغوي، وهو الإيضاح، لا الاصطلاحي، ولا شكَّ أنَّ كلًّا من التأكيد وبدل الاشتمال والاستئناف يحصل به البيان المذكور. أما التأكيد فلأن فيه رفع توهم التجوز أو السهو، والبدل فيه بيان المشتمل عليه بالصراحة، والاستئناف فيه بيان المسؤول عنه المقدر، كذا ذكر أرباب الحواشي. (من دسوقي)

(٥) قوله: فحكمه حكمه: أي فالعطف على الثانية كالعطف على الأولى في لزوم المحذور المذكور؛ لأن كلا منهما من مقول المنافقين، فاستغني بالنص على عدم صحة العطف على الأولى عن النص على عدم صحته على الثانية. ولا يقال: حيث كان حكمهما واحدا فهلا عكس؛ لأنا نقول: المتبوع أولى بالالتفات إليه؛ لأن العطف عليه هو الأصل، فقول الشارح: «وأيضًا» كان الأولى أن يقول: «لكن العطف على المتبوع هو الأصل» ويحذف «أيضًا». (دسوقي)

(٦) قوله: وعلى الثاني إلخ: حاصل ما ذكره المصنف: أنه إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب فإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي: فالفصل متعين في الأحوال الستة الآتية، وإن قصد ربطها بها فإن كان الربط على معنى عاطف سوى الواو بأن كان معنى ذلك العاطف متحققا ومقصودا: وجب العطف بذلك الغير في الأحوال الستة. وإن كان الربط على معنى عاطف هو الواو، فإن كان للأولى قيد لم يقصد إعطاؤه للثانية، فالفصل متعين في الأحوال الستة، وإن لم يكن للأولى قيد أصلًا أو لها قيد وقصد إعطاؤها للثانية، فالفصل متعين إن كان بين الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما أو التوسط بين الكمالين.

وصعوبة هذا الباب ليست من جهة تعداد هذه الصور، بل من جهة استخراج الجهة الجامعة في الحالتين الأخيرتين المتعين فيهما الوصل، أعني كمال الانقطاع مع الإيهام والتوسط بين الكمالين. (دسوقي)

(٧) قوله: معنى: [أي ربطا كائنا على معنى. (قي)]

(٨) قوله: محصلة إلخ: [حصلها الواضع ووضعها بإزائها. (قي)] وهو التعقيب في الفاء، والمهلة في «ثم»، وعلى هذا فقس، فإذا وجد معنى منها كان كافيا لصحة العطف بالحرف الدال عليه وإن لم توجد جهة جامعة.

(٩) قوله: ظهرت الفائدة: [ولا يتوقف ظهورها على شيء آخر حتى أنه يشترط لصحة العطف. (دسوقي)]

(١٠) قوله: بخلاف الواو: فإنه لا يفيد إلا اشتراك الجملتين في حكم الإعراب إن كان لهما محل من الإعراب، فإن لم يكن لهما محل لم تفد الواو إلا اشتراكهما في التحقق، ولا توجه للنفس إلى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما؛ لأنه ليس معنى يعجب النفس، وإنما يعجبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تتيسر معرفتها إلَّا لأوحدي. (تجريد)

(١١) قوله: وهذا: أي إفادة الواو مجردَ الاشتراك إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، كالمفردات والجمل التي لها محل، فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين، وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف، بخلاف العطف بالواو، فليس فيه إلا مجرد الاشتراك، فإن كان للجملة الأولى محل من الإعراب ظهر المشترك فيه، وهو الحكم، كما في المفردات، فتقرر للعطف بها فائدة، وإن لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه، فاحتيج إلى جامع مخصوص يكون مشتركا بين =

وأمَّا في غيره[١] ففيه خَفاءٌ وإشكالٌ[٢]، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل، حتى حصر[٣] بعضُهم البلاغةَ على معرفة الفصل والوصل.

أي ما ذكر من الخفاء والإشكال. (قي) — هو أبو علي الفارسي. (قي)

وإلَّا أي وإن لم يقصد[٤] ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو؛ فإن كان للأولى حكم[٥] لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل واجب؛ لئلا يلزم مِن الوصل التشريك[٦] في ذلك الحكم، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا[٧]﴾ الآية، لم يُعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوٓا﴾؛ لئلَّا يشاركه[٨] في الاختصاص بالظرف؛ لِما مرَّ مِن أنَّ تقديم المفعول ونحوه -من الظرف وغيره- يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاءُ الله تعالى بهم مختصًّا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك[٩]. فإن قيل[١٠]: ﴿إِذَا﴾ شرطية لا ظرفية؟ قلنا[١١]: «إذا» الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سلِّم[١٢] فلا ينافي ما ذكرناه[١٣]؛ لأنه اسمٌ معناه الوقت لا بد له من عامل[١٤]،

شروع في حواز الواو وامتناعه. (ج) — في الستة الآتية — (البقرة: ١٤) — (البقرة: ١٤-١٥) — علة للنفي أي نفي العطف — فتقديمها لا يكون للاختصاص، بل للصدارة — أي مع كونه شرطا. (قي) — جواب ثان بعد التسليم — أي فيكون تقديمها للاختصاص

= الجملتين جامعًا لهما، وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما والتوسط، والتفريق بين هذه من أخفى الأمور.

فإن قلت: هذا الكلام يقتضي كون الجملة التي لها محل من الإعراب في العطف بالواو وغير مفتقرة إلى جامع، وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله: «فشرط كونه مقبولًا بالواو» إلخ. وقد يجاب بأن مقتضاه عدم الافتقار إلى الجامع الذي يحتاج فيه إلى معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال ونحوهما، كما أشرنا، وهو صحيح؛ لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد، فلا يحتاج فيها إلا إلى جامع واحد كالمفرد، بخلاف التي لا محل لها، فتعتبر نسبتها وما يتعلق بها من المفردات، ويراعى في تلك النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما، ولهذا خصصوا التفصيل الآتي بالجملتين اللتين لا محل لهما، فلو كان ذلك التفصيل جاريا في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه بما لا محل له، فافهم. (تجريد وغيره)

(١) قوله: وأما في غيره: أي وأما إفادة الواو الاشتراك في غير ما له حكم إعرابي، وهو ما لا محل له من الإعراب. (ق)

(٢) قوله: خفاء وإشكال: أي دقة من حيث توقفه على الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجملتين بما يأتي من الأحوال الستة، وما له حكم إعرابي وإن توقف على الجهة الجامعة أيضًا، لكن ليس فيه الخفاء والإشكال؛ لأن الجامع فيه لا يحتاج فيه إلى معرفة ما يأتي، كما وضحه. (تجريد)

(٣) قوله: حتى حصر: [مراده التنبيه على دقة هذا الباب، لا حقيقة الحصر.]

(٤) قوله: وإن لم يقصد إلخ: وذلك صادق بصورتين، إحداهما: أن لا يقصد الربط أصلا، وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول الخارجي، كما إذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الإهمال وأخبر بأخرى، وهذه الصورة تعين الفصل فيها ظاهر، فلم يتعرض لها في الجواب، وأخرى: أن يقصد الربط بينهما، بأن يقصد اجتماع حصول مضمونهما خارجا، لكن على معنى عاطف هو الواو، وهذه هي التي فيها التفصيل المبين بقوله: «فإن كان إلخ»، فقوله «وإلا» شرط، وجوابه الشرط الثاني مع جوابه. (تجريد ودسوقي)

(٥) قوله: حكم: أي قيد زائد على مفهوم الجملة، كالاختصاص بالظرف في الآية التي مثل بها، والتقييد بحال أو ظرف أو شرط. وليس المراد الحكم الإعرابي؛ لأن الموضوع أن الأولى لا محل لها من الإعراب. (من الدسوقي)

(٦) قوله: التشريك: [أي تشريك الثانية للأولى، والتشريك نقيض المقصود. (قي)]

(٧) قوله: وَإِذَا خَلَوْا إلخ: هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف جملة ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وذكرت هنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة ﴿قَالُوٓا﴾؛ لمناسبة المحلين؛ إذ المنع هنا بالنسبة لما لا محل له، وهو ﴿قَالُوٓا﴾، وهناك لما له محل وهو ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ إذ هو معمول لـ﴿قَالُوٓا﴾، كما تقدم. (تجريد)

(٨) قوله: لئلا يشاركه: توضيح ذلك: أن جملة ﴿قَالُوٓا﴾ مقيدة بظرف، وهو ﴿إِذَا﴾، وتقديم الظرف يفيد الاختصاص، فيكون المعنى أنهم إنما يقولون: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ في حال خلوهم بشياطينهم، لا في حال وجود أصحاب محمد ﷺ، فلو عطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿قَالُوٓا﴾ للزم أن استهزاء الله تعالى بهم مختص بذلك الظرف؛ لإفادة العطف تشريك الجملتين في الاختصاص به، فيكون المعنى: لا يستهزئ الله بهم إلَّا إذا خلوا، كما أنهم لا يقولون إلَّا إذا خلوا، فانتفى العطف لأجل انتفاء المشاركة في الاختصاص بذلك الظرف. (دسوقي)

(٩) قوله: وليس كذلك: لأن المراد باستهزاء الله تعالى بهم مجازاته لهم بالخذلان واستدراجهم من حيث لا يعلمون، ولا شك أن ذلك متصل لا انقطاع له بحال. (من دسوقي)

(١٠) قوله: فإن قيل: هذا اعتراض على قول المصنف: «لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف، وحاصل هذا السؤال أن يقال: إنما يكون الاختصاص المذكور في الكلام إذا كانت «إذا» ظرفا، فيلزم من تقديمها على العامل وجود الاختصاص، كتقديم سائر المعمولات، وأما إذا كانت شرطية فتقديمها لاقتضائها صدارة الكلام، فلا يتحقق الاختصاص، وحينئذٍ فالعطف لا يوجب خلاف المراد؛ لصحة الدوام في الأولى أيضًا. (دسوقي)

(١١) قوله: قلنا إلخ: أجاب الشارح عن الاعتراض السابق بجوابين، حاصل الجواب الأول: أن «إذا» وإن كانت شرطية، لكن تقديمها مفيد للاختصاص؛ نظرا لأصلها؛ لأن «إذا» الشرطية هي الظرفية في الأصل، إنما توسع فيها باستعمالها شرطية، ولما كان في الأصل ظرفية أفاد تقديمها الاختصاص، ولو كانت شرطية؛ نظرا لأصلها. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: ولو سلم: أي ولو سلمنا شرطيتها وعدم كون الظرفية أصلا لها نقول: إنما ولو كانت شرطية هي اسم فضلة يحتاج إلى عامل، وهو هنا ﴿قَالُوٓا﴾، لا الشرط الذي هو ﴿خَلَوْا﴾؛ إذ ليس المراد قطعا أن لهم وقتا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم في ذلك الوقت نشأ عن ذلك قولهم في غير الخلوة أيضًا؛ لأنهم منافقون، وإنما يقولون ما ذكر في الخلوة على ما هو معلوم من الخارج. و﴿إِذَا﴾ كان معمولا لـ﴿قَالُوٓا﴾ وقد تقدم عليه لشرطيته: أفاد بمفهومه أن القول ليس إلا في وقت الخلوة، فيلزم من العطف على ﴿قَالُوٓا﴾ كون المعطوف مقيدا بحكم المعطوف عليه بشهادة الذوق والفحوى؛ فإنك إذا قلت: «يوم الجمعة سرت وضربت زيدا» على أن «ضربت» معطوف على «سرت» أفاد اختصاص الفعلين بالظرف، بخلاف ما إذا أخر المعمول وقيل: «سرت يوم الجمعة وضربت زيدا» إذ لا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن اختصاصها به. (علامة دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: ما ذكرناه: [من أن التقدم يفيد الاختصاص. (قي)]

(١٤) قوله: من عامل: [أي الذي هو الجزاء. (ج)]

وهو ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بدلالة المعنى[١]، وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به، كقولنا: «يوم
(البقرة: ١٤) أي الاستعمال هو إذا هنا لا أحدهما
الجمعة سرت وضربت زيدا»، بدلالة الفحوى[٢] والذوق.
متعلق بقوله: «يفهم»

وإلَّا عطف على قوله: «فإن كان للأولى حكم» أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها
أي النفي المذكور. (ج)
حكم زائد[٣] على مفهوم الجملة، أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا، فإن كان بينهما أي بين الجملتين كمال الانقطاع
للجملة الأولى حكم أي كما أعطي للأولى
بلا إيهام، أي بدون[٤] أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما[٥] أي أحد الكمالين: فكذلك[٦]
يتعين الفصل[٧]؛ لأنَّ الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة[٨]. وإلَّا أي وإن لم يكن[٩] بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام، ولا كمال الاتصال،
أي من جهة، فلا يناسب كمال الاتصال ولا شبهه
ولا شبه أحدهما، فالوصل متعين؛ لوجود الداعي[١٠] وعدم المانع[١١].
أي فالعطف بالواو متعين. (قي) إلى الوصل من الوصل

فالحاصل: أنَّ للجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم[١٢] لم يقصد إعطاؤه للثانية: ستة أحوال، **الأول**: كمال الانقطاع بلا إيهام. **الثاني**: كمال الاتصال. **الثالث**: شبه كمال الاتصال. **الرابع**: شبه كمال الانقطاع. **الخامس**: كمال الانقطاع مع إيهام. **السادس**: التوسط بين الكمالين. فحكم الأخيرين[١٣] الوصل، وحكم الأربعة السابقة[١٤] الفصل. فأخذ المصنف[١٥] في تحقيق الأحوال الستة وقال: أمَّا كمال الانقطاع بين الجملتين فلاختلافهما[١٦] خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى بأن تكون إحداهما[١٧] خبرًا
الذي يقتضي ترك العطف بالواو المذكورة منصوبات على التمييز، أو الأخيران بنزع الخافض. (تجريد)
لفظًا ومعنًى، والأخرى إنشاءً لفظًا ومعنًى، نحو شعر: وقال رائدُهم[١٨] هو الذي يتقدَّم القومَ لطلب الماء والكلأ: أرسوا أي أقيموا،
أي للنزول عليه. (تج)

---

(١) قوله: بدلالة المعنى: وهو أن قولهم مقيد بوقت الخلوة؛ لأنهم منافقون، وليس العامل ﴿خَلَوْاْ﴾؛ لعدم صحة المعنى؛ لأنه ليس المراد أن لهم وقتا يخلون فيه، وإذا وقعت خلوتهم فيه نشأ من ذلك قولهم في غير الخلوة أيضًا. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: بدلالة الفحوى إلخ: وذلك لأنه ليس طلب أحدهما له بالأولى من الآخر، بخلاف ما إذا أخر المتعلق عن أحدهما وقدم على الآخر، فقد صار المتقدم عليه هو المستحق له، فلا دليل ولا قرينة على طلب المتأخر له. (من دسوقي)

(٣) قوله: حكم زائد: أي حكم زائد على مفهومها يمكن إعطاؤه للثانية، فلا يرد أن كل جملة تقع في كلام البلغاء لها حكم زائد على أصل المراد. (دسوقي)

(٤) قوله: أي بدون: بمعنى أن الجملتين إذا فصلتا لم يحصل فيهما إيهام خلاف المراد، بل يظهر المراد مع الفصل ولا يظهر مع الوصل. (دسوقي)

(٥) قوله: أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما: فيه أنه يوجد الإيهام في كل من كمال الاتصال والشبه، كما يوجد مع كمال الانقطاع، فَلِمَ تعرض لكمال الانقطاع ولم يتعرض لهما؟ وأجاب بعضهم: تعرض له مع كمال الانقطاع؛ لكثرته فيه عن كمال الاتصال والشبه. (كذا في التجريد)

(٦) قوله: فكذلك: [هذا جواب الشرط قبله، والشرط وجوابه جواب الشرط الأول.]

(٧) قوله: يتعين الفصل: يعني في هذه الأحوال الأربعة، أما في الحالة الأولى -وهي أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع- فلأن العطف بالواو يقتضي كمال المناسبة بينهما، والمناسبة تنافي كمال الانقطاع. وأما في الحالة الثانية -وهي ما إذا كان بينهما كمال الاتصال- فلأن العطف فيها لشدة المناسبة بين الجملتين بمنزلة عطف الشيء على نفسه، ولا معنى له ضرورة، وأما في الحالة الثالثة والرابعة -وهما شبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال- فظاهر مما ذكرنا في الأولى والثانية؛ لأن شبيه الشيء حكمه حكم ذلك الشيء. (دسوقي)

(٨) قوله: ومناسبة: [أي من جهة، فلا يناسب كمال الانقطاع ولا شبهه.]

(٩) قوله: أي وإن لم يكن إلخ: أي بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام، أو التوسط بين الكمالين. (تجريد)

(١٠) قوله: لوجود الداعي: أي إلى الوصل وهو رفع الإيهام في كمال الانقطاع مع الإيهام، وقصد التشريك في التوسط. (تجريد)

(١١) قوله: وعدم المانع: المراد بالمانع أحد الأربعة السابقة، وهي وجود أحد الكمالين مع عدم الإيهام في كمال الانقطاع، أو وجود شبه أحدهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: ولم يكن للأولى حكم: أي بأن لم يكن للأولى حكم أصلا، أو كان حكم وقصد إعطاؤه للثانية. (دسوقي)

(١٣) قوله: فحكم الأخيرين: أي كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي)

(١٤) قوله: وحكم الأربعة السابقة: أي كمال الانقطاع بلا إيهام، وكمال الاتصال، وشبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال. (دسوقي)

(١٥) قوله: فأخذ المصنف: [أي إذا أردت تحقيقها فنقول: أخذ إلخ. (ج)]

(١٦) قوله: فلاختلافهما: اعلم أن كمال الانقطاع أمر كلي، والاختلاف المذكور أي اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية جزئي له، فاندفع ما يقال: إن كمال الانقطاع هو الاختلاف المذكور لا غيره. (من دسوقي)

(١٧) قوله: بأن تكون إحداهما إلخ: قصر الشارح كلام المصنف على صورتين، وهما ما إذا كانت الأولى خبرية لفظا ومعنى، والثانية إنشائية لفظا ومعنى، وبالعكس، وهذا القصر إنما جاء من جعل قوله: «لفظا ومعنى» راجعًا لكل من قوله: «خبرا وإنشاء»، مع أن مدلول هذه العبارة التي ذكرها المصنف يشمل أربع صور: الصورتين المذكورتين، وثالثها إذا كانت الأولى خبرية لفظا إنشائية معنى والثانية إنشائية لفظا خبرية معنى، ورابعها عكسها، وحينئذٍ فلا معنى لتخصيصها باثنين منها. (كذا في الدسوقي)

(١٨) قوله: وقال رائدهم إلخ: [الرود: الطلب والذهاب والمجيء. (قاموس)] نسبه سيبويه للأخطل، وقال في «شرح الشواهد»: لم أره في ديوانه. (دسوقي)

مِن «أرسيت السفينة»: حبستها بالمِرساة[١]، نزاولها[٢]، أي نحاول تلك الحرب ونعالجها :: فكلُّ حَتف[٣] امرئٍ يجري بمقدار، أي
(لنركشي) (أي في البحر. (قي))

أقيموا نقاتل[٤]؛ فإنَّ موت[٥] كل نفس يجري بقدر الله تعالى، لا الجبنُ ينجيه، ولا الإقدامُ يُرديه[٦]. لم يعطف «نُزاولها» على «أرسوا»؛
(أي بقضائه) (حتى يرتكب. (قي)) (حتى يجتنب) (هذا بيان لكمال الانقطاع وعدم الوصل. (قي))

لأنه خبرٌ لفظًا ومعنًى، و«أرسوا» إنشاءٌ لفظًا ومعنًى. وهذا مثال[٧] لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وإنشاء لفظا ومعنى،
(أي «نزاولها») (لأنه أمر) (الباء للسببية. (قي))

مع قطع النظر عن كون الجملتين ممَّا ليس له محل من الإعراب، وإلَّا فالجملتان في محل النصب؛ لكونهما مفعولَي «قال».

أو لاختلافهما خبرًا وإنشاءً معنًى فقط بأن تكون إحداهما[٨] خبرًا معنًى والأخرى إنشاءً معنًى، وإن كانتا خبريتين[٩] أو
(الواو للحال و«إن» وصلية. (ج))

إنشائيتين لفظا، نحو: مات فلان[١٠] رحمه الله، فلم يعطف «رحمه الله» على «مات»؛ لأنه إنشاءٌ معنًى و«مات» خبرٌ معنًى، وإن كانتا

جميعا خبريتين لفظا، أو لأنه عطف على «لاختلافهما»، والضمير للشأن، لا جامعَ بينهما[١١] كما سيأتي بيانُ الجامع، فلا يصح
(أي مع اتفاقهما في الخبرية والإنشائية)

العطف[١٢] في مثل: «زيد طويل وعمرو نائم».

وأمَّا كمال الاتصال بين الجملتين فلكون الثانية[١٣] مؤكدةً للأولى تأكيدا معنويا[١٤]؛ لدفع توهُّم تجوُّز أو غلط،[١٥] نحو: ﴿لَا رَيۡبَۛ
(الذي يكون بين الجملتين، فيمنع من العطف بالواو. (قي))

فِيهِۛ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ إذا جعلت ﴿الٓمٓ﴾[١٦] ....
(أي حالة كون ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ منسوبا إلى ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾. (ج))

---

(١) قوله: بالمرساة: هي بكسر الميم حديدة تلقى في الماء متصلة بالسفينة فتقف. وأما بفتح الميم فهي البقعة التي ترسى فيها السفينة. ويؤخذ من قوله: «حبستها» أن تفسير الإرساء بالإقامة تفسير باللازم؛ لأن الإقامة لازمة للحبس. ويؤخذ من «أرسيت» أن الهمزة في «أرسوا» مفتوحة، وهي همزة قطع. (من الدسوقي)

(٢) قوله: نزاولها: بالرفع، لا بالجزم؛ لأنه لم يقصد الجزاء؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، فكأنه قيل: لماذا أمرت بالإرساء؟ فقال: «نزاولها» أي لنزاول أمر الحرب. (دسوقي)

(٣) قوله: فكل حتف: [علة لمحذوف، أي ولا تخافوا من الحتف؛ لأن كل حتف إلخ. (قي)]

(٤) قوله: أي أقيموا نقاتل: أي قال رائد القوم ومقدمهم: أقيموا نقاتل، ولا يمنعكم من محاولة الحرب خوف الحتف -وهو الموت-؛ لأن موت كل نفس إلخ. (دسوقي)

(٥) قوله: فإن موت إلخ: أشار به إلى أن في البيت قلبا، و«كل» داخلة على «امرئ» لا على «الحتف»؛ لأنها لا تضاف إلا لمتعدد، والحتف -أي الموت- شيء واحد، والمتعدد هو «امرؤ»، فيناسب دخول «كل» على «امرئ» لا على «حتف». ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب، فلا حاجة إلى القلب، بل إلى اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب، حيث يكون فيه أسباب مختلفة للموت من السيف والرمح ونحوهما. (تجريد)

(٦) قوله: يرديه: بفتح الراء وتشديد الدال أي يوقعه في الردي والهلاك، ويصح سكون الراء وكسر الدال أي يهلكه. (دسوقي)

(٧) قوله: وهذا مثال إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضًا على المصنف: إن الكلام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والجملتان في البيت الذي مثل به لهما محل من الإعراب؛ لأنهما معمولتان لـ«قال». وحاصل الجواب: أن هذا مثال لكمال الانقطاع بين الجملتين، مع قطع النظر عن كونهما مما لا محل لهما من الإعراب، وحينئذٍ فهو مثال لمطلق كمال الانقطاع لا الذي كلامنا فيه. (من دسوقي)

(٨) قوله: بأن تكون إحداهما إلخ: أي الأولى أو الثانية، فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المفهومتين من قوله: «وإن كانتا إلخ» فالصور أربع. (تجريد)

(٩) قوله: وإن كانتا خبريتين إلخ: دخل تحت هذا أربع صور: الأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان لفظا، أو الأولى إنشائية معنى والثانية خبرية معنى، وهما خبريتان لفظا أو إنشائيتان كذلك. (دسوقي)

(١٠) قوله: مات فلان: ولم يمثل للإنشائيتين لفظا المختلفتين معنى؛ لقلة وجوده، وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي ﷺ: «ليتبوأ مقعده من النار، قل له أيها الصاحب» فالأولى خبرية معنى والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاء، ونحو: «أليس الله بكاف عبده، اتق الله أيها العبد» فالأولى خبرية معنى، والثانية إنشائية معنى، ولفظهما إنشاء. (تجريد ودسوقي)

(١١) قوله: لا جامع بينهما: اعلم أن ما لا يصلح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط، كقولك: «زيد طويل وعمرو قصير»، حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة غيرها، وإن كان بين الطول والقصر جامع التضاد. وإما عن المسندين فقط، كمثال الشارح عند فرض الصداقة بين زيد وعمرو. أو عنهما معا، نحو: «زيد قائم والعلم حسن»، وكمثال الشارح إذا لم يكن بين زيد وعمرو جامع مثل الصداقة وغيرها. (دسوقي وغيره)

(١٢) قوله: العطف: [مع اتفاقهما في الخبرية لفظا ومعنًى. (قي)]

(١٣) قوله: فلكون الثانية: أي فتحقيق ذلك الكمال بين الجملتين لأجل كون الثانية مؤكدة للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها. (دسوقي)

(١٤) قوله: تأكيدا معنويا: أي بأن يختلف مفهومهما، ولكن يلزم من تقرر معنى إحداهما تقرر معنى الأخرى، والمراد: تأكيدا معنويا لغة، وإلا فالتأكيد المعنوي في الاصطلاح إنما يكون بألفاظ معلومة كـ«العين» و«النفس»، وليس ما يأتي منها، وسيأتي مقابله، وهو التأكيد اللفظي، والمراد منه أيضًا تأكيد لفظي لغة لا اصطلاحا؛ لأن التأكيد اللفظي في الاصطلاح إنما يكون بتكرر اللفظ، وليس فيما يأتي تكرار اللفظ. (دسوقي وغيره)

(١٥) قوله: أو غلط: اعترضه العلامة السيد بأن التأكيد المعنوي في المفردات كما في «جاء زيد نفسه» لا يكون لدفع النسيان والغلط، بل لدفع التجوز فقط، وكذا ما هو بمنزلته، وهو المعنوي في الجمل، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾. وأجاب العلامة اللاهوري بأن التأكيد المعنوي يفيد دفع توهم الغلط بالنسبة للاختلاف إفرادا أو غيره، وإن لم يفد بالنسبة للآحاد، مثلا: «جاء زيد نفسه» يفيد دفع الغلط بالنسبة لمن توهم أن الجائي الزيدان، لا بالنسبة لمن توهم أنه عمرو. (دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: إذا جعلت الٓمٓ إلخ: وأما إن جعل ﴿الٓمٓ﴾ مبتدأ و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ خبرا؛ بناء على أنه اسم للقرآن، أو طائفة من الحروف أو جملة مستقلة و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ مبتدأ و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ خبر: فلا يناسب كلام المتن. (تجريد)

طائفة من الحروف[١] أو جملة مستقلة[٢]، و﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية[٣]، و﴿لَا رَيْبَ﴾ جملة ثالثة؛ فإنه[٤] لمَّا بولغ في وصفه أي في
لا محل لها — الضمير للشأن

وصف الكتاب ببلوغه متعلق بـ«وصفه»، أي في أن وصف بأنه بالغ الدرجة القصوى في الكمال، وبقوله: «بولغ» يتعلق الباء في
عط — أي لفظ ﴿ذَٰلِكَ﴾ — عط

قوله: بجعلِ[٥] المبتدأ «ذلك» الدال علَى كمال العناية بتميزه والتوسل ببعده إلى التعظيم وعلوِّ الدرجة، وتعريفِ الخبر باللام الدال
صفة لـ«جعل» أو لـ﴿ذَٰلِكَ﴾. (قي) — فكأنه في مرتبة لا يشار إليها إلا من بعيد. (قي)

على الانحصار[٦]، مثل: حاتم الجواد، فمعنى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أنه الكتاب الكامل الذي يستأهل أن يسمَّى كتابا، كأنَّ ما عداه مِن
أي المراد منه — أي يستحق

الكتب في مقابلته ناقص، بل ليس بكتاب[٧]: جاز جواب «لمَّا» أي جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهَّم السامعُ قبلَ التأمُّل أنه
السماوية — أي عن درجته — معرب گزاف. (قاموس) — إذ لا تخلو المبالغة غالبا من تجوز — أي في كمالات الكتاب

أعني قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ممَّا يرمى به[٨] جزافًا من غير صدور[٩] عن رويَّة وبصيرة، فأتبعه على لفظ المبني للمفعول، والمرفوع
أي المفيد للمبالغة في المدح. (قي) — مثلث الجيم. (قي) — تفسير للجزاف — عطف تفسير

المستتر عائد إلى ﴿لَا رَيْبَ﴾، والمنصوب البارز إلى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، أي جُعل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعًا لـ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ نفيًا لذلك

التوهم[١٠]، فوِزانه[١١] أي وزان ﴿لَا رَيْبَ﴾ مع ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: وزان «نفسه» مع زيد في «جاءني زيد نفسه»، فظهر[١٢] أنَّ لفظ
هي توهم المجازفة — مرتبة «نفسه»

«وزان» في قوله: «وزان نفسه» ليس بزائد كما توهم[١٣].
راجع للمنفي

أو تأكيدًا لفظيًّا[١٤] كما أشار إليه بقوله: ونحو: ﴿هُدًى﴾ أي هو هدى[١٥] ﴿لِّلْمُتَّقِينَ﴾ أي الضالِّين الصائرين[١٦] إلى التقوى؛ فإنَّ
عطف على قوله: «تأكيدا معنويا» — أي الهداية — أي الراجعين

معناه[١٧] أنه أي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها أي غايتها؛ لِما في تنكيرِ ﴿هُدًى﴾ مِن الإيهام والتفخيم، حتى كأنه هداية
متعلق بما بعده وهو «بالغ». (قي) — علة لقوله: «فإن معناه إلخ». (قي)

---

(١) قوله: طائفة من الحروف: واقعة في أوائل السور؛ إشارة إلى أن الكتاب المتحدَّى به مركب من جنس هذه الحروف، وعلى هذا فلا يكون لها محل من الإعراب؛ لأن المراد بها على هذا مجرد تعداد الحروف، فلا تكون مسندة ولا مسندا إليها. (دسوقي)

(٢) قوله: أو جملة مستقلة: أي أو جعلت ﴿الٓمٓ﴾ جملة مستقلة، أي مع حذف أحد جزئيها إما المبتدأ أو الخبر -إن جعلت اسمية- بأن يكون التقدير: «الٓمٓ هذا» أو «هذا الٓمٓ». (من دسوقي)

(٣) قوله: جملة ثانية: [لا محل لها من الإعراب. (قي)]

(٤) قوله: فإنه: [بيان لكون ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تأكيدا معنويا لـ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾.]

(٥) قوله: بجعل إلخ: المبالغة بمجموع الجعل والتعريف، لكن محصلها بالتعريف؛ لأن جعل المبتدأ ﴿ذَٰلِكَ﴾ إنما يفيد بلوغه الدرجة القصوى في الكمال، وهذا لا ينافي أن غيره كذلك. (دسوقي)

(٦) قوله: الدال على الانحصار: أي لأن تعريف الجزئين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار، إما حقيقة نحو قولك: «الله تعالى الواجب الوجود»، أو مبالغة مثل قوله: «حاتم الجواد» أي لا جواد إلا حاتم؛ إذ جود غيره بالنسبة إلى جوده كالعدم. (دسوقي)

(٧) قوله: بل ليس بكتاب: أي ولو كان ذلك الغير كتابا كاملا في نفسه، وهذا المعنى إن لوحظ أن المحصور أصل الكتاب. وقد يقال: إن المناسب لملاحظة كون المحصور الكتاب الكامل حذف الكائنية، ويقولون: وإن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص. وأجيب بأنه أتى بها إشارة إلى أن المقصود من حصر الجنس الدلالة على كماله فيه، لا التعريض بنقصان غيره؛ لما ذكروه من أن الحصر في قولك: «زيد الشجاع» قصد به مجرد كمال شجاعته، وقد يتوسل بذلك إلى التعريض بنقصان شجاعة غيره ممن يدعي مساواته لزيد في الشجاعة. (ق)

(٨) قوله: مما يرمى به: أي من المدح الذي يتكلم به مجازفة، والمجازفة في الشيء: عدم الإحاطة بأحواله، ونصبه في كلام المصنف على المصدرية، أي يرمى به رمي جزاف، أي رميا بطريق الجزاف. (ق وغيره)

(٩) قوله: من غير صدور إلخ: فيه شيء؛ لأن توهم كون الكلام مما يرمى به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله، ويمكن أن يجاب بأن المراد أن هذا الكلام لو كان مِن غيره لتوهم ما ذكر، فأتبع بـ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ دفعا لذلك التوهم على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية الجارية من الخلق؛ لأن القرآن ولو كان كلام الله تعالى جار على قاعدة عرفية من الخلق. (من تجريد)

(١٠) قوله: لذلك التوهم: فتوهم الجزاف في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ بمنزلة توهم التجوز في «جاءني زيد»؛ لاشتراكهما في المساهلة. ودفع هذا التوهم على تقدير كون الضمير المجرور في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ راجعا إلى الكلام السابق أعني ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ ظاهر، كأنه قيل: لا ريب فيه ولا مجازفة، وإن كان الضمير راجعا لـ«الكتاب» -كما هو الظاهر- فمبني على أنه إذا لم يكن ريب في كونه كاملا، غاية الكلام لم يكن قولك: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ بالمجازفة. (دسوقي)

(١١) قوله: فوزانه: الوزان مصدر قولك: «وازن الشيء الشيء» أي ساواه في الوزن، وقد يطلق على النظير باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل. وقد يطلق على مرتبة الشيء إذا كان مساويا لشيء آخر في أمر من الأمور، وهو المراد ههنا؛ إذ المعنى: فمرتبة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ مع ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ في دفع توهم الجزاف مرتبة «نفسه» مع «زيد» في قولك: «جاء زيد نفسه».

(١٢) قوله: فظهر: [أي مِن جعل «وزان» بمعنى المرتبة كما يؤخذ من قوله: «مع ذلك الكتاب».]

(١٣) قوله: كما توهم: أي توهم البعض أن «وزان» الثاني زائد؛ لجعله «وزان» الأول مصدرا بمعنى اسم الفاعل، وحينئذٍ فالمعنى: فموازنه ومشابهه «نفسه». (من دسوقي)

(١٤) قوله: أو تأكيدا لفظيا: أي بأن يكون مضمون الجملة الثانية هو مضمون الأولى، ووجه منع العطف في التأكيد كون التأكيد مع المؤكد كالشيء الواحد. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي هو هدى: إشارة إلى أنَّ ﴿هُدًى﴾ خبر لمبتدأ محذوف، وإنما لم يجعله مبتدأ محذوف الخبر على تقدير ﴿فِيهِ هُدًى﴾؛ لفوات المبالغة المطلوبة. (تجريد)

(١٦) قوله: الضالين الصائرين إلخ: به يندفع إشكال، وهو أن المتقين مهتدون، فما معنى هدايتهم؟ وحاصل هذا الجواب: أن المراد المتقون بالقوة، أي المشرفون على التقوى، وقد أجيب بأجوبة أخرى. (من تجريد)

(١٧) قوله: فإن معناه: أي معنى ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وهذا تعليل لكون ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ =

محضة حيث قيل: ﴿هُدًى﴾ ولم يقل: «هاد»، وهذا(١) معنى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ لأنَّ معناه -كما مرَّ- الكتاب الكامل، والمراد بكماله كمال
تعليلية — أي معناه المقصود، لا المعنى المطابقي. (قي) — أي المقصود منه — أي الكتاب

في الهداية؛ لأنَّ الكتب السماوية بحسبها أي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة في درجات الكمال، لا بحسب(٢) غيرها؛ لأنها المقصودة(٣)
إشارة إلى أن الحسب بمعنى القدر. (ق)

الأصلية من الإنزال. فوزانه أي وزان ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وزان «زيد» الثاني في «جاءني زيد زيد»؛ لكونه مقررًا لـ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مع
أي نسبته ومرتبته

اتفاقهما في المعنى، بخلاف ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ فإنه يخالفه معنى(٤).
المراد منهما

أو لكون الجملة الثانية بدلًا منها(٥) أي من الأولى؛ لأنها(٦) أي الأولى غيرُ وافية بتمام المراد،(٧) أو كغير الوافية حيث يكون في
معطوف على قوله «مؤكدة للأولى». (تج)

الوفاء قصورٌ ما أو خَفاءٌ، بخلاف الثانية؛ فإنها وافية كمال الوفاء، والمقامُ(٨) يقتضي اعتناءً بشأنه أي شأن المراد؛ لنكتة، ككونه أي
جملة حالية. (قي) — الاعتناء هو الاهتمام

المراد مطلوبًا في نفسه(٩)، أو فظيعًا(١٠)، أو عجيبًا(١١)، أو لطيفًا(١٢)، فنزلت الثانية من الأولى منزلة بدل البعض(١٣) أو الاشتمال،
أي شنيعا — أي ظريفا مستحسنا. (قي)

فالأول نحو: ﴿أَمَدَّكُم(١٤) بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝﴾ (الشعراء: ١٣٢-١٣٤)؛ فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نِعم الله تعالى، والمقامُ
أي المنزل منزلة بدل البعض — من هذا الخطاب — جمع «نعمة»

يقتضي اعتناءً(١٥) بشأنه؛ لكونه مطلوبًا في نفسه وذريعةً إلى غيره، والثاني أعني قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝﴾ (الشعراء: ١٣٣) إلى آخره أوفى
أي التنبيه — كالتقوى والعمل بالطاعة — بخلاف الأول؛ فإنه يدل عليها إجمالا

بتأديته أي بتأدية المراد الذي هو التنبيه؛ لدلالته أي الثاني عليها أي على نعم الله تعالى بالتفصيل من غير إحالة(١٦) على علم المخاطبين
من الأولى، وهو ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ — على نعم الله — يعني ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ — كما في الأول

المعاندين، فوزانه(١٧) وزان «وجهه» في «أعجبني زيد وجهه»، لدخول الثاني في الأول؛ لأن ﴿مَا تَعْلَمُونَ﴾ ....
أي مضمون ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾

= تأكيدا لفظيا لـ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا: [أي بلوغ الكتاب في الهداية درجة الغاية.]

(٢) قوله: لا بحسب: [هذا الحصر يستفاد من تقديم الجار والمجرور. (ج)]

(٣) قوله: المقصودة: [أي وإن تفاوتت الكتب السماوية في الجزالة والبلاغة أيضا، لكن المقصود من الإنزال إنما هو الهداية. (كذا في الدسوقي)]

(٤) قوله: معنى: [فلذا جعل ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تأكيدا معنويا، وجعل ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ تأكيدا لفظيا.]

(٥) قوله: بدلا منها: أي بدل بعض أو اشتمال، فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال، ثم البدل الذي يتحقق به كمال الاتصال ثلاثة أقسام، القسم الأول: بدل الكل من الكل، ولم يعتبره المصنف في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلَّا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية في البدلية دون التأكيدية، وهذا المعنى لا يتحقق في الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ لأنه لا نسبة بين الأولى منهما وبين شيء آخر، حتى ينتقل إلى الثانية ويجعل بدلا من الأولى، وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف إثباتها منزلة نقل النسبة، فأدخله في كمال الاتصال، ومثل له بقول القائل: «قنعنا بالأسودين، قنعنا بالتمر والماء». القسم الثاني: بدل البعض من الكل. القسم الثالث: بدل الاشتمال. وأما بدل الغلط فليس فيه كمال الاتصال، ولا يقع في فصيح الكلام. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: لأنها إلخ: علة لمحذوف، أي وتبدل الثانية من الأولى؛ لأنها إلخ. (دسوقي)

(٧) قوله: غير وافية بتمام المراد: كما في بدل البعض والاشتمال؛ فإن المراد بالجمل الإخبار بالبعض أو بالمشتمل عليه، والإجمال والعموم الأول لا يفي بالمراد. (تجريد)

(٨) قوله: حيث يكون: أي حيث يكون في وفاء الأولى بالمراد قصور؛ لكونها مجملة كما في الآية الآتية. وقوله «أو خفاء» أي أو يكون في الأولى خفاء في الدلالة على المراد، كما في البيت الآتي، وهذا راجع لقوله: «أو كغير الوافية». (من دسوقي)

(٨) قوله: والمقام إلخ: ولما كان هنا مظنة سؤال، وهو أن يقال: هَبْ أن الأولى غير وافية كل الوفاء بالمراد، والثانية وافية به كل الوفاء، فلِمَ لم يقتصر عليها؟ أشار إلى أن البدل إنما يؤتى به في مقام يقتضي الاعتناء بشأنه، فتقصد النسبة مرتين في الجمل، والمنسوب إليه من حيث النسبة مرتين في المفردات. (تجريد)

(٩) قوله: مطلوبا لنفسه: أي وشأن المطلوب أن يعتنى به ويبين، وذلك كما في الآية. (قي)

(١٠) قوله: أو فظيعا: مثاله قولك لامرأة تزني وتتصدق: «لا تجمعي بين الأمرين، لا تزني وتتصدقي»، ولا يخفى فظاعته، ولكن هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل. (تج)

(١١) قوله: أو عجيبا: مثاله: «قال زيد قولا، قال: أنا أهزم الجند وحدي»، وهو مثال لبدل الكل؛ بناء على ما تقدم. (تجريد)

(١٢) قوله: أو لطيفا: كما إذا رأيت زيدا رقيق القلب حسن السيرة، فتقول: «زيد جمع بين أمرين، جمع بين رقة القلب وحسن السيرة». (ق)

(١٣) قوله: بدل البعض: أي في المفرد، وإلا فهي بدل حقيقة، وكذا قوله: «أو الاشتمال». (تج)

(١٤) قوله: نحو أَمَدَّكُم: أي نحو قول الله تعالى حكاية عن قول نبيه هود ﷺ لقومه، ولا يقال: الكلام فيما لا محل له، و﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ (الشعراء: ١٣٣) محلها النصب؛ لأنها مفعول ﴿اتَّقُوا﴾ قبله. لأنا نقول: هذه الجملة صلة الموصول، وقد صرح ابن هشام بأن المحل الموصول دون الصلة، وصرح العلامة السيد بأن المحل لمجموع الصلة والموصول، فمجرد الصلة لا محل لها. (دسوقي)

(١٥) قوله: والمقام يقتضي اعتناء إلخ: الجملة حالية، أي والحال أن المقام يقتضي الاعتناء بشأن التنبيه المذكور؛ لكونه مطلوبا في نفسه؛ لأن إيقاظهم من سِنة غفلتهم عن نعم الله تعالى مطلوب في نفسه؛ لأنه تذكير للنعم لتشكر، والشكر عليها مبدأ لكل خير. (دسوقي رحمه الله)

(١٦) قوله: من غير إحالة: أي من غير أن يحال تفصيلها على علم المخاطبين المعاندين، كما أحيل في الأول؛ إذ ربما نسبوا تلك النعم إلى قدرتهم جهلا منهم، وينسبون نعما أخرى إلى الله سبحانه، كالإحياء والتصوير مثلا. (دسوقي)

(١٧) قوله: فوزانه: أي فمرتبة قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝﴾ بالنسبة لقوله: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ وزان «وجهه»، أي مرتبة قولك: «وجهه» بالنسبة لـ«زيد» في قولك: =

يشمَل الأنعامَ وغيرها[١]. والثاني أعني المنزَّل منزلة بدل الاشتمال[٢] نحو شعر:
من السمع والبصر والعز والراحة

أقول له: ارحل[٣] لا تقيمن عندنا ... وإلَّا فكن في السر والجهر مسلما

فإنَّ المراد به أي بقوله: «ارحل» كمال إظهار الكراهة[٤] لإقامته أي المخاطب، وقولُه: «لا تقيمن عندنا» أوفى بتأديته؛ لدلالته أي دلالة «لا تقيمن» عليه[٥] أي على كمال إظهار الكراهة بالمطابقة مع التأكيد الحاصل من النون، وكونها مطابقة[٦] باعتبار الوضع العرفي، حيث يقال: «لا تقم عندي» ولا يقصد كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهار كراهة حضوره. فوزانه أي وزان «لا تقيمن عندنا» وزان «حسنها»[٧] في «أعجبني الدار حسنها»؛ لأنَّ عدم[٨] الإقامة مغاير للارتحال، فلا يكون تأكيدًا[٩]، وغير داخل فيه[١٠]، فلا يكون بدل البعض، ولم يعتدَّ ببدل الكل[١١]؛ لأنه إنما يتميز عن التأكيد بمغايرة اللفظين[١٢]، وكون المقصود هو الثاني، وهذا[١٣] لا يتحقَّق[١٤] في الجمل لا سيما[١٥] التي لا محلَّ لها من الإعراب، مع ما بينهما أي بين عدم الإقامة والارتحال من الملابسة[١٦] اللزومية، فيكون بدل الاشتمال، ....

(حواشي بين السطور: لا اللغوي – للتعليل – أي مع قوله: «ارحل» – أي مرتبته – ولا بيانا. (أطول) – أي مع «الدار» في المثال المذكور – أي بحسب المفهوم، وإن تلازما بحسب الوجود. (ق) – بنقل نسبة العامل إليه – عطف – عطف – اللفظي – الذي هو مدلول الثانية – أي من البدل – الذي هو مدلول الأولى – هذا نتيجة الدليل)

= «أعجبني زيد وجهه». (دسوقي)

(١) قوله: يشمل الأنعام وغيرها: ههنا شيء لا بد من التنبيه عليه، وهو أن قوله: ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۝﴾ (الشعراء: ١٣٣-١٣٤) إن كان هو المراد فقط من الجملة الأولى كانت الثانية بدل بعض، ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومة لهم، وإن أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض، بل من ذكر الخاص بعد العام، فلا تكون أوفى؛ لأن الأولى أوفى من جهة إفادة العموم، والثانية أوفى من جهة التفصيل. (تجريد البناني)

(٢) قوله: منزلة بدل الاشتمال: أي في المفردات، فلا يقال: إن جملة «لا تقيمن عندنا» بدل اشتمال، فما معنى التنزيل؟! (ق)

(٣) قوله: أقول له ارحل إلخ: قال في «شرح الشواهد»: لا يعلم قائله، ومعنى البيت: أقول له: حيث لم يكن باطنك وظاهرك سالما من ملابسة ما لا ينبغي في شأننا فارحل ولا تقم في حضرتنا، «وإلا فكن إلخ» أي وإن لم ترحل فكن على ما يكون المسلم عليه من استواء الحالين في السر والجهر، أي الظاهر والباطن. (دسوقي)

(٤) قوله: كمال إظهار الكراهة: ليس المراد أن «ارحل» موضوع لكمال إظهار الكراهة؛ لأنه إنما وضع لطلب الرحيل، لكن لما كان طلب الشيء عرفا يقتضي غالبا محبته، ومحبة الشيء تستلزم كراهة ضده -وهو الإقامة هنا-: فهم منه كراهة الإقامة، والدليلُ على أن الأمر أجري على هذا الغالب، ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم الكراهة للضد: قولُه: «وإلا فكن في السر إلخ»، فظهر من هذا أن لفظ «ارحل» دال على كراهة الإقامة لزوما. (دسوقي)

(٥) قوله: لدلالته عليه إلخ: لأن دلالة لفظ «لا تقيمن» على كراهة الإقامة دلالة عرفية وضعية يدل عليه بالمطابقة العرفية، وذكر هذا اللفظ مفيد لإظهار كراهتها، ونون التأكيد دالة على كمال هذا الإظهار. (من دسوقي)

(٦) قوله: وكونها مطابقة إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قوله: «لا تقيمن عندنا» إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للنهي، وأما إظهار الكراهة بالنسبة إلى المنهي عنه -وهو الإقامة- فمن لوازمه ومقتضياته، وحينئذٍ فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة. وحاصل الجواب: أنا نسلم أن دلالته على إظهار كراهة الإقامة بالالتزام، لكن هذا بالنظر للوضع اللغوي، ودعوى المصنف أن دلالته عليه بالمطابقة بالنظر للوضع العرفي لا اللغوي؛ لأن «لا تقم عندي» صار حقيقة عرفية في إظهار كراهة إقامته، حتى إنه كثيرًا ما يقال: «لا تقم عندي» ولا يقصد بحسب العرف كفه عن الإقامة الذي هو المدلول اللغوي، بل مجرد إظهار كراهة حضوره وإقامته عنده، سواء وجد معها ارتحال أو لا. (دسوقي)

(٧) قوله: وزان حسنها إلخ: يريد أنه في حكم بدل الاشتمال، وهذا ظاهر على توجيه المصنف، وأما على قول من يقول: «الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بالمعنى المتبادر» فهو في حكم بدل البعض عن الكل. (چلپي)

(٨) قوله: لأن عدم إلخ: أي إنما كان وزانه وزان «حسنها»؛ لأن عدم الإقامة أي الذي هو مطلوب بـ«لا تقيمن» مغاير للارتحال، أي الذي هو مطلوب بقوله: «ارحل». (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: فلا يكون تأكيدا: اعترض بأنه إن أراد نفي التأكيد اللفظي فقط فلا يكون مخرجا للمعنوي، وحينئذ لم يتم التعليل، وإن أراد نفي التأكيد مطلقا فيرد عليه أن هذا يفيد أن التأكيد المعنوي لا يكون مغايرا في المعنى، وهو مشكل بما تقدم من قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (البقرة: ٢)؛ فإنه تأكيد معنوي لقوله: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة: ٢) مع مغايرته له في المعنى، وأجيب باختيار الثاني، وهو أن المراد نفي التأكيد مطلقا، إلا أن المراد بقوله: «مغاير للارتحال» أي مغايرة قوية لا يؤول الأمران فيها لشيء واحد، وإن تلازما في الوجود. (من ق)

(١٠) قوله: وغير داخل فيه: [أي عدم الإقامة غير داخل في مفهوم الارتحال]

(١١) قوله: ولم يعتد ببدل الكل: أي بحيث يذكر ما يخرجه، فالقصد بهذا نفي كون «لا تقيمن» بدل كل؛ ليتم الدليل، وليس قصد الشارح به الاعتذار عن عدم ذكر المصنف بدل الكل، حتى يرد عليه بأن الأولى له أن يقدم هذا الكلام عند قوله السابق منزلة بدل البعض أو الاشتمال أو يؤخره عن بقية التوجيه. (دسوقي)

(١٢) قوله: بمغايرة اللفظين: [أي دائما في البدل، والتأكيد تارة يغاير وتارة لا.]

(١٣) قوله: وهذا: [أي التمييز المذكور]

(١٤) قوله: وهذا لا يتحقق إلخ: أي وما ذكر من مغايرة اللفظين التي يحصل معها تميز بدل الكل من التوكيد، وكون المقصود الثاني: لا يتحقق في الجمل؛ لأن التوكيد اللفظي في الجمل فيه المغايرة بين اللفظين دائما، وكلّ من الجمل مستقل، فيكون كل منها مقصودا، فلو كان بدل الكل يجري في الجمل لما تميز عن التوكيد، فحينئذٍ لا بدل كل في الجمل؛ لإغناء التوكيد فيها عنه، فلذا لم يعتد المصنف ببدل الكل بحيث يخرجه. (دسوقي)

(١٥) قوله: لا سيما إلخ: لأن الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها أن تكون الثانية هي المقصودة بالنسبة؛ إذ لا نسبة هناك بين الأولى وبين شيء آخر، حتى تجعل الثانية بدلا عن الأولى في ذلك. (تجريد)

(١٦) قوله: من الملابسة: لأن الأمر بالشيء كالرحيل يستلزم النهي عن ضده كالإقامة. (دسوقي)

والكلام[1] في أنَّ الجملة الأولى أعني «ارحل» ذات محل من الإعراب مثل ما مرَّ في «أرسوا نزاولها». وإنما قال في المثالين: إن الثانية أوفى؛ لأنَّ الأولى[2] وافية مع ضرب من القصور باعتبار الإجمال[3] وعدم مطابقة الدلالة[4]، فصارت كغير الوافية. أو لكون الثانية بيانًا لها أي الأولى لخفائها[5] أي الأولى، نحو: ﴿فَوَسْوَسَ[6] إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ[7] ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾[8] (طه:١٢٠)؛ فإنَّ وزانه أي وزان ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ وزان «عمر» في قوله:

أقسمَ بالله[9] أبو حفصٍ عمر ما مسَّها من نقبٍ[10] ولا دَبَر

حيث جعل الثاني[11] بيانا وتوضيحا للأول[12]، وظاهرٌ أن ليس[13] لفظ﴿قَالَ﴾ بيانًا وتفسيرًا للفظ[14] ﴿وَسْوَسَ﴾، حتى يكون هذا مِن باب بيان الفعل دون الجملة، بل المبيَّن هو مجموع الجملة.

وأمّا كونُها أي الجملة الثانية كالمنقطعة عنها[15] أي عن الأولى فلكون عطفها عليها أي الثانية على الأولى موهمًا لعطفها على غيرها ممّا ليس بمقصود[16]، وشَبَّه هذا[17] لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع[18] من العطف، إلَّا أنه لمَّا كان خارجيا[19] يمكن

(أي الجملة الثانية — لكونها مفعول «أقول» — أي في البيت — أي الآية والبيت السابقتين — من الأول — أي في الآية — أي الأولى بالنسبة للثانية كغير الوافية. (قي) — والمقام يقتضي إزالة الخفاء — أي الناقة — بالتحريك جراحة الظهر — أي ﴿فَوَسْوَسَ﴾ إلخ و«أبو حفص» — أي فقط — فقط — وكذا المبين. (ق) — شروع في شبه كمال الانقطاع — بيان «لغيرها» — أي المصنف. (ج) — هو إيهام خلاف المقصود — أي ذلك المانع)

(١) قوله: والكلام إلخ: إشارة إلى جواب اعتراض يرد على المصنف، حاصله: أن الكلام هنا في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وما أتى به من البيت ليس الجملتان فيه كذلك؛ لأن قوله: «ارحل لا تقيمن» محكيان بالقول، فمحلّهما نصب.

وحاصل الجواب: أن ما ذكره المصنف من البيت مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بدل اشتمال من الأولى بقطع النظر عن كون الجملتين لهما محل من الإعراب أو لا. (دسوقي)

(٢) قوله: لأن الأولى: أي الجملة الأولى من القسمين: بدل البعض وبدل الاشتمال. (دسوقي)

(٣) قوله: باعتبار الإجمال: أي العموم؛ لأن الجملة الأولى في الآية دالة على النعم المذكورة بالعموم، بخلاف الجملة الثانية؛ فإنها تفوقها بدلالتها عليها بالخصوص.

(٤) قوله: وعدم مطابقة الدلالة: لأن المقصود في البيت من قوله: «ارحل لا تقيمن عندنا» كمال إظهار الكراهة لإقامته، ودلالة الجملة الأولى على ذلك باللزوم، كما تقدم بيانه، بخلاف الجملة الثانية؛ فإنها تفوقها بدلالتها على ذلك بالمطابقة باعتبار الوضع العرفي. (دسوقي)

(٥) قوله: لخفائها: والفرق بين البدل والبيان مع وجود الخفاء في كل من المبدل منه والمبين: أن المقصود في البدل هو الثاني لا الأول، والمقصود في البيان هو الأول، والثاني توضيح له، فالإيضاح في البدل حاصل غير مقصود منه بالذات، وفي البيان حاصل مقصود من البيان. (من تجريد)

(٦) قوله: فَوَسْوَسَ إلخ: ضمن «وَسْوَسَ» معنى «ألقى» فعدّي بـ«إلى»، فكأنه قيل: «فألقى إليه الشيطان وسوسة»، وهذه الجملة فيها خفاء؛ إذ لم تتبين تلك الوسوسة، فبينت بقوله: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ (طه: ١٢٠). واعترض في تمثيله بالآية بأن الظاهر أن جملة ﴿وَسْوَسَ﴾ إلخ في محل جر؛ لعطفهما على جملة ﴿قُلْنَا﴾ المضافة لـ﴿إِذْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ (البقرة: ٣٤)، الآية، إلَّا أن يقال: إنه مثال لكمال الاتصال بين الجملتين بسبب كون الثانية بيانا، بقطع النظر عن كون الأولى لها محل أو لا، تأمل. (من دسوقي)

(٧) قوله: على شجرة: [أضاف «الشجرة» إلى ﴿ٱلْخُلْدِ﴾؛ لادعائه أن الأكل منها سبب لخلود الآكل. (ج)]

(٨) قوله: لا يَبْلَىٰ: أي لا يتطرق إليه نقصان فضلا عن الزوال. (تجريد)

(٩) قوله: أقسمَ بالله إلخ: هذا البيت لأعرابي أتى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، واستحمل عمر، فظنه كاذبا، فقال: «والله ما نقبت»، ولم يحمله، فانطلق الأعرابي فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره: أقسم بالله أبو حفص عمر :: ما مسها من نقب ولا دبر :: اغفر له اللهم إن كان فجر، أي حنث في يمينه، وعمر مقبل من قبل الوادي، فجعل يقول: اللهم صدق! اللهم صدق! حتى التقيا، فأخذ بيده فقال: ضع عن ناقتك، فوضع فإذا هي نقباء عجفاء، فحمله على بعير وزوده وكساه. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: نقب: [النقب: الثقب، وفرجة تخرج في الجنب والجرب. (القاموس)]

(١١) قوله: حيث جعل الثاني [أي: ﴿قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ﴾ إلخ في الآية، و«عمر» في الشعر]

(١٢) قوله: حيث جعل الثاني بيانا للأول أي في المثالين، فكما جعل «عمر» بيانا وتوضيحا «لأبي حفص»؛ لأنه كنية يقع فيها الاشتراك كثيرا، كذلك وسوسة الشيطان بينت بالجملة بعدها؛ لخفاء تلك الوسوسة. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وظاهر أن ليس إلخ: هذا جواب عما يقال اعتراضا على المصنف: لم لا يجوز أن يكون البيان في الآية المذكورة من باب بيان الفعل بالفعل، فيكون البيان في المفردات لا في الجمل، وحينئذٍ فلا يصح التمثيل بالآية المذكورة، ووجه ما ذكره الشارح من الظهور: أنه إذا اعتبر مطلق القول بدون اعتبار الفاعل لم يكن بيانا لمطلق الوسوسة؛ إذ لا إيهام في مفهوم الوسوسة؛ فإنه القول الخفي بقصد الإضلال، ولا في مفهوم القول أيضًا، بخلاف ما إذا اعتبر الفاعل؛ فإنه حينئذٍ يكون المراد منها فردا صادرا من الشيطان، ففيه إبهام يزيله قول مخصوص صادر منه. (دسوقي)

(١٤) قوله: وتفسيرا للفظ: [إذ القول أعم من الوسوسة.]

(١٥) قوله: وأما كونها كالمنقطعة عنها: وهذا شروع في شبه كمال الانقطاع، وحينئذٍ فكان المناسب لما تقدم أن يقول: وأما شبه كمال الانقطاع فلكون عطفها عليها إلخ. (دسوقي)

(١٦) قوله: بمقصود: [لأداء العطف عليه لخلل في المعنى. (قي)]

(١٧) قوله: هذا: [أي كون عطفها على السابقة موهما. (ج)]

(١٨) قوله: على مانع إلخ: إن قلت: إن كمال الاتصال فيه مانع من العطف أيضًا، فمقتضاه أن يسمى شبه كمال الانقطاع. قلت: المراد أن العطف مع الإيهام مشتمل على مانع من العطف مع وجود المصحح له، وهو التغاير الكلي، بخلاف كمال الاتصال؛ فإن المصحح فيه منتف؛ لعدم التغاير الكلي بين الجملتين، فزال الوهم. (من دسوقي)

(١٩) قوله: لما كان خارجيا: أي عن ذات الجملتين، بخلاف المانع في كمال الانقطاع، فهو أمر ذاتي لا يمكن دفعه أصلا، وهو كون إحداهما خبرية والأخرى إنشائية، ولا جامع بينهما. (دسوقي)

دفعه بنصب قرينة: لم يجعل هذا من كمال الانقطاع. ويسمَّى الفصل لذلك[١] قطعًا[٢]، مثاله[٣] شعر:
أي ترك العطف - مفعول ثان لـ«يسمى»

وتَظن سلمى أنني أبغي بها ... بدلا أُراها في الضلال تهيم
الباء للمقابلة - على صيغة المجهول شاع في الظن، أي أظنها - أي تتحير

فبين الجملتين[٤] مناسبة ظاهرة؛ لاتحاد المسندين؛ لأنَّ معنى «أراها» أظنها، وكون المسند إليه في الأولى محبوبًا وفي الثانية[٥] محبًّا،
«تظن» و«أراها» - فظهر الاتحاد بين المسندين

لكن ترك[٦] العطف؛ لئلا يتوهم أنه عطف على «أبغي»، فيكون مِن مظنونات سلمى. ويحتمل[٧] الاستيناف، كأنه قيل: كيف تراها في
أي قوله: «أراها» - كما يحتمل غيره - أي الجملة الثانية

هذا الظن؟ فقال: أراها تتحير في أودية الضلال[٨].
مصيبة أو مخطئة - أي مخطئة تتحير - جمع «وادي»

وأمَّا كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي بالأولى، فلكونها[٩] أي الثانية جوابًا لسؤال اقتضته الأولى[١٠]، فتنزل الأولى منزلته أي
أي بسبب الاقتضاء

السؤال؛ لكونها مشتملةً عليه ومقتضيةً له، فتفصل الثانية عنها أي عن الأولى، كما يفصل الجواب عن السؤال؛ لِما بينهما من
أي السؤال المحقق والجواب - عطف تفسير

الاتصال[١١]، قال السكاكي[١٢]: فتنزل ذلك السؤال الذي تقتضيه الأولى وتدلّ عليه بالفحوى منزلة السؤال الواقع، ويطلب
بقرائن الكلام - أي المحقق - أي المحقق المصرح به. (قي) - أي بقصد

بالكلام الثاني وقوعه جوابا له، فيقطع عن الكلام الأول لذلك. وتنزيلُه منزلة[١٣] السؤال الواقع إنما يكون لنكتة، كإغناء السامع
التنزيل - أي للسؤال المقدر - أي السؤال المقدر - هو الجملة الثانية. (قي)

عن أن يسأل، أو مثل[١٤] أن لا يسمع منه أي من السامع شيء؛ تحقيرًا له، أو كراهةً لكلامه، أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه، أو
تعظيما له أو شفقة عليه - ولا ينفك عن اتصاله ونظامه

---

(١) قوله: لذلك: [أي لأجل كون العطف موهما. (قي)]

(٢) قوله: قطعا: وجه تسميته بالقطع إما لقطعه لتوهم خلاف المراد، وإما لأن كل فصل قطع، فيكون من تسمية المقيد بالمطلق. (دسوقي)

(٣) قوله: مثاله: أي مثال الفصل لدفع الإيهام المسمى بالقطع، وعبر بالمثال دون الشاهد؛ لأجل قوله الآتي: «ويحتمل الاستئناف»؛ لأن الاحتمال لا يضر في المثال ويضر في الشاهد. (دسوقي)

(٤) قوله: فبين الجملتين: أي الخبريتين أعني قوله: «وتظن سلمى» وقوله: «أراها في الضلال تهيم». وحاصل كلامه: أن هاتين الجملتين بينهما مناسبة؛ لوجود الجهة الجامعة، وهي الاتحاد بين مسنديهما، وهو «تظن» و«أرى»؛ لأن معنى «أرى»: أظن، وشبه التضايف بين المسند إليه فيهما، وهو ضمير «تظن» و«أراها» المستتر؛ فإن الأول عائد على «سلمى»، وهي المحبوبة، والثاني عائد على الشاعر وهو المحب، وكل من المحب والمحبوب يشبه أن يتوقف تعقله على تعقل الآخر، إلا أنه ترك العطف لمانع. (دسوقي)

(٥) قوله: في الثانية إلخ: [فبينهما تضايف أو تقارن في الخيال. (أطول)]

(٦) قوله: لكن ترك إلخ: حاصله: أنه لو عطف جملة «أراها» على جملة «تظن سلمى» لكان صحيحا؛ إذ لا مانع من العطف عليه؛ إذ المعنى حينئذٍ أن سلمى تظن كذا وأظنها كذا، وهذا المعنى صحيح ومراد للشاعر، إلا أنه قطعها ولم يقل: «وأراها»؛ لئلا يتوهم السامع أنها عطف على «أبغي»، فيفسد المعنى المراد؛ إذ المعنى حينئذٍ أن سلمى تظن أنني أبغي بها بدلا، وتظن أيضا أنني أظنها تهيم في الضلال، وليس هذا مراد الشاعر، بل مراده أنني أحكم على سلمى بأنها أخطأت في ظنها أني أبغي بها بدلا. (دسوقي)

(٧) قوله: ويحتمل إلخ: والحاصل: أن جملة «أراها في الضلال» يحتمل أن تكون غير استئناف، بأن يقصد الإخبار بها كالتي قبلها من غير تقدير سؤال تكون جوابا عنه، فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق. ويحتمل أن تكون مستأنفة، بأن يقدر السؤال قبلها وتكون هي جوابا عنه، فيكون المانع من العطف كون الجملة كالمتصلة بما قبلها؛ لاقتضاء ما قبلها السؤال، أو تنزيله منزلة السؤال، والجواب ينفصل عن السؤال؛ لما بينهما من الاتصال. (قي)

(٨) قوله: أودية الضلال: [أي في الضلال الشبيه بالأودية من إضافة المشبه به للمشبه. (سوقي)]

(٩) قوله: فلكونها إلخ: كلامه يقتضي أن وقوع الجملة جوابا لسؤال اقتضته الأولى موجب للفصل، وهو كذلك؛ لأن السؤال والجواب إن نظر إلى معنييهما فبينهما شبه كمال الاتصال، كما يأتي بيانه، وإن نظر إلى لفظيهما فبينهما كمال الانقطاع؛ لكون السؤال إنشاء والجواب خبرا، وإن نظر إلى قائليهما فكل منهما كلام متكلم، ولا يعطف كلام متكلم على كلام متكلم آخر، فعلى جميع التقادير الفصل متعين، لكنه مخالف لما ذكره في «المطول» في آخر بحث الالتفات. (دسوقي)

(١٠) قوله: اقتضته الأولى: لكونها مجملة في نفسها باعتبار الصحة وعدمها، أو مجملة السبب أو غير ذلك مما يقتضي السؤال. (تجريد)

(١١) قوله: من الاتصال: أي من الاتصال الشبيه أي من شبه كمال الاتصال، فكما أن الجملة الأولى في الأقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية، ولا توجد الثانية بدون الأولى، كذلك السؤال مستتبع للجواب، والجواب لا يوجد بدون السؤال. (من دسوقي)

(١٢) قوله: قال السكاكي إلخ: اعلم أن الفرق بين قول المصنف والسكاكي: أن مذهب المصنف أن الموجب لترك العطف بين الجملتين تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال في منع العطف، وعلى هذا لا مدخل للسؤال في منع العطف في الحالة الراهنة، وإن كان هو الأصل في المنع، ومذهب السكاكي أن السؤال الذي اقتضته الجملة الأولى ويفهم عنها بالفحوى -أي بقوة الكلام باعتبار القرائن- ينزل منزلة السؤال الواقع بالفعل، وتجعل الجملة الثانية جوابا عن ذلك السؤال، فتقطع الجملة الثانية عن الأولى؛ إذ لا يعطف جواب سؤال على كلام آخر، وعلى هذا فالمقتضى لمنع العطف كون الكلام جوابا لسؤال، لا تنزيل الجملة الأولى منزل السؤال، كما هو مذهب المصنف.

والحاصل: أنه على مذهب المصنف الجملة الأولى منزَّلة مَنزلة السؤال المقدر، وأما على مذهب السكاكي: الذي تعلق به التنزيل إنما هو السؤال المقدر الذي اقتضته الجملة الأولى، فينزل منزلة السؤال الواقع، فالجملة الثانية جواب للجملة الأولى على مذهب المصنف، وللسؤال المقدر على كلام السكاكي. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وتنزيله منزلة: أي وتنزيل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع؛ لأجل أن يكون الكلام الثاني جوابا له إنما يكون إلخ، وقضية كلام الشارح أن النكتة خاصة بالتنزيل على كلام السكاكي، مع أن التنزيل أيضًا على مذهب المصنف إنما يكون لنكتة، فكان الأولى للشارح أن يعمم في كلامه بأن يقول: «والتنزيل إنما يكون لنكتة»، يشمل التنزيلين، أعني تنزيل الجملة الأولى منزلة السؤال وتنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع. (ق)

(١٤) قوله: أو مثل: قدر الشارح لفظ «مثل» إشارة إلى أن قول الماتن: «أو أن =

مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو تقدير السؤال وترك العاطف، أو غير ذلك[١]. وليس في كلام السكاكي[٢] دلالة على
الباء بمعنى «مع» — أي تكثير المعنى مع تقليل اللفظ. (قي) — أي كما في كلام المصنف. (ج)

أنَّ الأولى تنزل منزلة السؤال، فكأنَّ المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون[٣] على تقدير
اعتذار عن المصنف — خبر «أن»

تنزيل الأولى منزلة السؤال وتشبيهها به، والأظهر أنه لا حاجةَ إلى ذلك، بل مجرد كون الأولى منشأ السؤال كاف في ذلك، وإليه
التنزيل — القطع

أشير[٤] في «الكشاف». ويسمَّى الفصل لذلك أي لكونه جوابًا لسؤال اقتضته الأولى استئنافًا. وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى
أي ترك العطف — تسمية اللازم باسم الملزوم. (ج)

استئنافا ومستأنفة.

وهو أي الاستئناف ثلاثة أضرب؛ لأنَّ السؤال[٥] الذي تضمنته الأولى إمَّا عن سبب الحكم مطلقًا[٦]، نحو شعر:
أي مطلقا — علة لحصر الاستئناف في الثلاثة — أي المحكوم به — حال من السبب

قال لي: كيف أنت؟ قلت: عليل[٧] سهر دائم[٨] وحزن طويل
أي «أنا عليل»، وهذه الجملة منشأ السؤال. (قي)

أي ما بالك عليلا؟ أو ما سبب علتك[٩]؟ بقرينة[١٠] العرف والعادة؛ لأنه إذا قيل: «فلان مريض»؛ فإنما يسأل عن مرضه[١١]
أي ما حالك حال كونك عليلا. (قي)

وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا؟ لا سيَّما السهَر والحزن[١٢]، حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.
أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص. (تج) — أي عدم النوم — تفريع على المنفي. (ج)

وإمَّا عن سبب[١٣] خاص لهذا الحكم، نحو: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ[١٤] إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾، كأنه قيل[١٥]: هل النفس أمَّارة
الكائن في الجملة الأولى. (ج) — (يوسف: ٥٣)

بالسوء؟ بقرينة التأكيد[١٦]، ....
بـ«إن» واللام

= لا يسمع إلخ» عطف على قوله: «إغناء» لا على «أن يسأل»، وإنما قدر كلمة «مثل» لا الكاف؛ لأنها حرف واحد يستكره مزجها من الشارح بالمتن. (من الدسوقي)

(١) قوله: أو غير ذلك: عطف على «إغناء» أو على «القصد»، وذلك مثل التنبيه على فطانة السامع بأن المقدر عنده كالمذكور. (ق)

(٢) قوله: وليس في كلام السكاكي إلخ: هذا شروع في اعتراض وارد على قول المصنف: فتنزل الجملة الأولى منزلة السؤال المقدر. وحاصله: أن المصنف مختصر لكلام السكاكي وتابع له، وهو لم يقل بما قاله المصنف، وحينئذٍ فالمصنف مخطئ في كلامه.

وحاصل ما أجاب به الشارح: أنا نسلم أن المصنف مختصر لكلام السكاكي، لكن لا نسلم خطأه؛ إذ هو مجتهد في هذا الفن، فتارة يخالف اجتهاده اجتهاد السكاكي، وتارة يوافقه. (دسوقي)

(٣) قوله: إنما يكون إلخ: أي إنه نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال إنما يكون في تلك الحالة، لا في حالة تنزيل السؤال المقدر منزلة الواقع، كما قال السكاكي. (من دسوقي)

(٤) قوله: أشير: [كما بينه الشارح في «المطول».]

(٥) قوله: لأن السؤال إلخ: أي لأن المبهم على السامع إما سبب الحكم الكائن في الجملة الأولى على الإطلاق، بمعنى أنه جهل السبب من أصله، وإما سبب خاص، بمعنى أنه تصور نفي جميع الأسباب إلا سبب خاص تردد في حصوله ونفيه، وإما غير السبب، بأن يهم عليه شيء مما يتعلق بالجملة الأولى. (تجريد)

(٦) قوله: مطلقا: حال من السبب، أي حال كون السبب مطلقا عن النظر إلى سبب خاص، بل ينظر إلى سبب مطلق، وذلك ككون السامع يجهل السبب من أصله، وذلك بأن يكون التصديق بوجود السبب حاصلا للسائل، والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب، كما قاله في البيت المذكور؛ فإن التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب، إلا أنه جاهل حقيقته، فيطلب بما شرح ماهيته، ولذا يسأل بـ«ما»، والتصديق الحاصل بسبب معين ضمني ليس مقصودا للسائل. (دسوقي)

(٧) قوله: عليل: أي أنا عليل، ولا شاهد فيه؛ لأنه جواب لسؤال ملفوظ، بل في قوله: «سهر إلخ». (من تجريد)

(٨) قوله: سهر دائم: خبر لمبتدأ محذوف، أي سبب علتي سهر دائم، وهذا محل الشاهد، حيث ترك العاطف؛ لما بين الجملتين من شبة كمال الاتصال، والمغايرة التي يقتضيها العطف لا تناسبه. (دسوقي)

(٩) قوله: أو ما سبب علتك: هذا تنويع في التعبير، والمعنى واحد؛ لأن كلا من العبارتين يفيد السؤال عن سبب العلة، وإن كانت العبارة الأولى تفيد ذلك بالتلويح والثانية تفيد بالتصريح. (دسوقي)

(١٠) قوله: بقرينة إلخ: مرتبط بمحذوف، أي وإنما كان السؤال عن السبب المطلق لا عن السبب الخاص بقرينة العرف، وإضافة القرينة لما بعده بيانية. (دسوقي)

(١١) قوله: عن مرضه: على تقدير مضاف، أي سبب مرضه، فقوله: «وسببه» تفسير للمراد من المعطوف عليه، ولو اقتصر على قوله: «عن سبب مرضه» لكان أوضح، كذا قيل. (من التجريد)

(١٢) قوله: لا سيّما السهر والحزن: أي خصوصا السهر أو الحزن، فهما أولى بعدم القول؛ لأنه يبعد كونهما سببين من الأسباب المحدثة للمرض، وحينئذٍ فلا يقال في السؤال: هل سبب علتك السهر أو الحزن؛ إذ لا يتوهم سببيتهما للمرض حتى يسأل عنهما. (من ق)

(١٣) قوله: وإما عن سبب إلخ: أي فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته، ولهذا يؤتى بالجواب مؤكدا. (تجريد)

(١٤) قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ﴾: هذه الجملة منشأ السؤال، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ هذا هو الاستئناف. والمعنى: وما أبرئ نفسي من الزلل، ولم أشهد لها بالبراءة الكلية ولا أزكيها. (من دسوقي)

(١٥) قوله: كأنه قيل إلخ: [لأن الفرض أن السؤال عن سبب خاص. (تج)] أي لأن الحكم بنفي تبرئة النفس من طهارتها من الزلل يتبادر منه أن ذلك لانطباعها من أصلها على طلب لا ينبغي، فكأن المقام مقام أن يتردد في ثبوت أمرها بالسوء بعد تصوره، فكأنه قيل: لم نفيت البراءة عن نفسك؟ هل لأن النفس أمارة بالسوء أي إنها منطبعة على ذلك، فالسائل متردد طالب للتعيين. (من دسوقي)

(١٦) قوله: بقرينة التأكيد: هذا مرتبط بمحذوف، أي فالسؤال عن سبب خاص بقرينة التأكيد؛ لأنه يدل على أن السائل سأل عن سبب خاص مع التردد فيه. فأجيب =

وهذا الضرب[1] يقتضي تأكيد الحكم، كما مرَّ في أحوال الإسناد، مِن أنَّ المخاطب[2] إذا كان طالبا متردِّدًا حسُن تقوية الحكم بمؤكد، ولا يخفى أنَّ المراد بالاقتضاء: الاقتضاء استحسانًا لا وجوبًا، والمستحسَن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

وإمَّا عن غيرهما[3] أي غير السبب المطلق والخاص، نحو: ﴿قَالُوا[4] سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ﴾[5]، أي فماذا قال إبراهيم[6] عليه السلام في جواب سلامهم؟ فقيل: ﴿قَالَ سَلَٰمٌ﴾ أي حَيَّاهم بتحية أحسن مِن تحيَّتِهم؛ لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت[7].

وقوله شعر: زعم[8] العواذل جمع «عاذلة» بمعنى جماعة عاذلة[9] أنني في غمرة وشدة :: صدقوا أي جماعاتُ العواذل التي في زعمهم أنني في غمرة، ولكن غمرتي[10] لا تنجلي أي لا تنكشف، بخلاف أكثر الغمرات والشدائد، كأنه قيل[11]: أصدقوا أم كذبوا؟ فقيل: صدقوا.

وأيضًا منه أي من الاستئناف، وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له، ما يأتي بإعادة[12] اسم ما استُؤنف عنه أي أوقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام[13]: استؤنف عنه الحديث، فحذف المفعول ونزل الفعل[14] منزلة اللازم، نحو: أحسنتَ أنت[15] إلى زيد، زيد حقيق بالإحسان بإعادة اسم زيد. ومنه ما يبنى[16] على صفته أي صفة ما استونف عنه دون اسمه، والمراد صفة تصلح لترتب الحديث عليها، نحو: أحسنت إلى زيد صديقك القديم[17] أهل لذلك، والسؤال المقدَّر فيهما[18]: لِماذا أحسن إليه[19]، أو هل هو[20] حقيق

= بالتأكيد؛ لأن السؤال عن مطلق السبب لا يؤكد جوابه. (من دسوقي)

(١) قوله: وهذا الضرب: [أي النوع من السؤال، وهو السؤال عن سبب خاص. (قي)]

(٢) قوله: من أن المخاطب إلخ: الأولى أن يقول: من أن المخاطب قد ينزل منزلة المتردد الطالب إذا قدم عليه ما يلوح بالخبر، فيستشرف استشراف المتردد الطالب، فحينئذٍ يحسن تقوية الحكم بمؤكد. (من الدسوقي)

(٣) قوله: وإما عن غيرهما: أي عن غير السبب الخاص وغير السبب المطلق، وهو شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى يقتضي المقام السؤال عنه، إما عام كما في الآية، وإما خاص كما في البيت؛ لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب، والسؤال عن تعيينه. (دسوقي)

(٤) قوله: نحو قالوا: أي الرسل أعني الملائكة المرسلين لقوم لوط، وقوله: ﴿سَلَٰمًا﴾ مفعول لمحذوف، أي نسلم عليك يا إبراهيم سلاما. (دسوقي)

(٥) قوله: قَالَ سَلَٰمٌ: أي قال في جواب سلام الملائكة: ﴿سَلَٰمٌ﴾ أي عليكم، فهو مبتدأ حذف خبره. (دسوقي)

(٦) قوله: قال إبراهيم عليه السلام: [فقول إبراهيم عليه السلام ليس سببًا لسلام الملائكة لا عامًّا ولا خاصًّا. (قي)]

(٧) قوله: على الدوام والثبوت: [أي بخلاف تحيتهم؛ فإنها بالجملة الفعلية. (قي)]

(٨) قوله: زعم: قال في «الشواهد»: لا أعرف قائله، والزعم أكثر استعماله في الاعتقاد الباطل، وقد يستعمل في الحق على ما في «القاموس»، ومن ذلك ما هنا بدليل قوله: «صدقوا». (دسوقي)

(٩) قوله: بمعنى جماعة عاذلة: لم يجعله جمع «عاذلة» واحدة من المؤنث؛ لقوله: «صدقوا» بضمير الذكور، ولم يجعله جمع «عاذل»؛ لأن «فاعلا» لا يطرد جمعه على «فواعل» إلا إذا كان صفة لمؤنث أو لما لا يعقل كـ«حائض» و«صاهل». (من تجريد)

(١٠) قوله: ولكن غمرتي إلخ: لما كان قوله: «صدقوا» مظنة أن يتوهم أن غمرته مما تنكشف، كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد: استدرك على ذلك بقوله: «ولكن غمرتي لا تنجلي»، والمعنى أني كما قالوا، ولكن لا مطمع في فلاحي. (دسوقي)

(١١) قوله: كأنه قيل إلخ: هذا تقدير للسؤال الناشئ من الجملة الأولى؛ فإنه لما أظهر الشكاية من جماعة العذال له على اقتحام الشدائد: كان ذلك جماعة يحرك السائل؛ ليسأل: هل صدقوا في ذلك الزعم أم لا؟ فالسائل متصور للصدق والكذب، وإنما يسأل عن تعيين أحدهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: بإعادة: [الباء للملابسة أو بمعنى مع.]

(١٣) قوله: وأصل الكلام: أي أصل قوله: «استونف عنه»، أي أصله بعد بنائه للمجهول، فهو بيان للأصل الثاني، وإلا فالأصل الأصيل: «بإعادة اسم ما استأنف المتكلم الحديث»، أي الكلام عنه، فبني الفعل للمجهول بعد حذف الفاعل وإقامة المفعول به مقامه، فصار «بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث»، ثم حذف المفعول الذي له الأصالة بالنيابة -وهو «الحديث»- اختصارا؛ لظهور ذلك المراد. ولما حذف ذلك المفعول نزل الفعل منزلة اللازم، فأنيب المجرور أو المصدر المفهوم من «استؤنف» بتأويل «استؤنف» بـ«أوقع» كما قال الشارح. (دسوقي)

(١٤) قوله: ونزل الفعل إلخ: أي بالنسبة للمفعول الصريح، حيث قطع النظر عن ذلك المفعول واقتصر على المفعول بالواسطة، وهو قوله: «عنه». (دسوقي)

(١٥) قوله: نحو أحسنت أنت: أشار الشارح بـ«أنت» إلى أن التاء في «أحسنت» تاء الخطاب لا تاء المتكلم، وإنما جعل الشارح التاء للخطاب مع أنه يصح جعلها للمتكلم؛ للتناسب مع «أحسنت» في المثال الآتي؛ لأنه يتعين أن تكون الثانية للخطاب، وإلا لقال: «صديقي القديم إلخ». (دسوقي)

(١٦) قوله: ما يبنى: أي الاستئناف يبنى ويركب من تركيب الكل على أجزائه، ولم يعبر بـ«الإعادة»؛ لأن الصفة لم تذكر أولا حتى تعاد. (دسوقي)

(١٧) قوله: صديقك القديم: أي فهذا استئناف مركب من صفة ما استؤنف الحديث لأجله، وهذه الصفة هي الصداقة تصلح لترتب الحديث عليها. (دسوقي)

(١٨) قوله: فيهما: أي فيما بني على الاسم وفيما بني على الصفة. (ق)

(١٩) قوله: لماذا أحسن إليه: بصيغة الماضي، وهذا راجع إلى المثال الأول، ويقدر السائل فيه غير المخاطب من السامعين، كما علم من ضبطه بصيغة الماضي؛ لعدم اشتمال الجواب فيه على خطاب. (من التجريد)

(٢٠) قوله: أو هل هو إلخ: راجع إلى المثال الثاني، وتقدير السؤال فيه من المخاطب؛ =

وهو الإحسان هنا

بالإحسان؟ وهذا أي الاستئناف المبني على الصفة أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم، كالصداقة القديمة في المثال

أي في قوله: «أبلغ لاشتماله إلخ». (تجريد) مثال للسبب الموجب للحكم. (ق)

المذكور؛ لِما يسبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف الصالح للعلِّية أنه علة له. وههنا بحث[1]، وهو أن السؤال إن كان عن

علة لقوله: «لاشتماله» ككونه أهلا للإحسان كالصداقة القديمة أي الوصف، وهو بدل من «ما». (تجريد) أي المقدر

السبب[2] فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلَّا[3] فلا وجهَ لاشتماله عليه، كما في[4] قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾، وقوله:

أي في كل منهما. (ق) أي الجواب أي على سبب الحكم (هود: ٦٩)

«زعم العواذل». ووجهُ التفصِّي عن ذلك مذكورٌ في الشرح[5].

أي التخلص البحث

وقد يحذف صدرُ الاستئناف[6] فعلًا كان[7] أو اسمًا، نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ[8] ٣٦ رِجَالٞ﴾ فيمَن قرأها مفتوحة الباء،

أي الجملة الاستئنافية كما في المثال الآتي جمع «غدوة» بالضم: البكرة. (ق) (النور: ٣٦، ٣٧)

كأنه قيل: من يُسبِّحه؟ فقيل: ﴿رِجَالٞ﴾، أي يسبِّحه رجال[9]. وعليه[10]: «نعم الرجل أو نعم رجلا زيد»، على قولِ أي على قولِ[11]

أي على حذف صدر الاستئناف

مَن يَجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، أي هو زيد، ويَجعل الجملة استئنافًا؛ جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

عطف لازم على ملزوم. (ق)

وقد يحذف[12] الاستئناف كلُّه إمَّا معَ قيام شيء مقامه، نحو شعر[13]: زعمتم أنَّ إخوتكم قريش[14]: : لهم إلْفٌ أي إيلاف في

قول الحماسي

الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة: رحلة في الشتاء إلى اليمن ورحلة في الصيف إلى الشام، وليس لكم إلافُ[15] أي مؤالفة في

لأنه حار لأنه بارد

الرحلتين المعروفتين، كأنه قيل: أصدقنا أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم، فحذف هذا الاستئنافُ كله ....

أي قوله: «كذبتم»

= لاشتمال الجواب فيه على الخطاب. (من التجريد)

(١) قوله: وههنا بحث: أي في الأبلغية المعللة بما ذكر، فهو إيراد على قوله: «وهذا أبلغ؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم». وحاصل الإيراد: أن السؤال إن كان عن سبب الحكم فلا بد من اشتمال الجواب عليه في أيِّ استئناف كان، أي سواء كان مبنيا على الاسم أو مبنيا على الصفة، وإن لم يكن سؤالا عنه. فالجواب غير مشتمل على السبب في أيِّ استئناف كان؛ إذ لا معنى لاشتماله على بيانه، وحينئذٍ فلا فرق بين الاستئنافين، فجعل المبني على الصفة أبلغ من المبني على الاسم وتعليله بما ذكر لا يتم. (ق)

(٢) قوله: كان عن السبب: أي كما في المثالين المذكورين. (تج) [أي في المبني على الاسم والمبني على الصفة (ق)]

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه وصفا أو اسما. (التجريد)

(٤) قوله: كما في: [تشبيه في عدم الاشتمال. (ج)]

(٥) قوله: مذكور في الشرح: قال فيه: وجهه أنه إذا ثبت لشيء حكم، ثم قدر السؤال عن سببه، وأريد أن يجاب بأن سبب ذلك أنه مستحق لهذا الحكم، فهذا الجواب يكون تارة بإعادة اسم ذلك الشيء، فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقا به، وتارة بإعادة صفة، فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف، ولهذا قال: «ومنه».

وحاصل التفصي: أن في الأول بيّن سبب الحكم فقط، وفي الثاني بين سبب سبب الحكم، فهو متضمن لسبب الحكم ومبين فيه سبب ذلك السبب، فكان أبلغ من الأول، كما يظهر من المثالين المذكورين، ففي المثال الأول كون زيد حقيقا بالإحسان سبب للحكم الذي هو ثبوت استحقاقه للإحسان، وفي الثاني -أعني ما بني على الصفة- الصداقة القديمة سبب لاستحقاق الإحسان. ومن الأول أيضًا ما إذا قيل: «ما بال زيد يركب الخيل؟» فقلت: «هو حقيق بركوبها»، ومن الثاني ما لو قلت في الجواب: «هو حقيق بركوبها»؛ لأنه من أبناء الملوك. (من التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: صدر الاستئناف: لا مفهوم للصدر، بل العجز كذلك، كما في «نعم الرجل زيد» على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والخبر محذوفا، فلو قال: وقد يحذف بعض استئناف لكان أحسن، ولعله إنما ترك المصنف الكلام على ذلك؛ لقلته في كلامهم، أو لضعف القول المذكور. (دسوقي)

(٧) قوله: كان: [ذلك الصدر كما في الآية. (ق)]

(٨) قوله: والآصال: [جمع «أصيل» بمعنى آخر النهار.]

(٩) قوله: أي يسبحه رجال: وحذف الفعل اعتمادا على «يسبح» الأول، لا على المذكور في السؤال المقدر؛ لأنه لا يجوز كما في «دلائل الإعجاز»، فلا مخالفة بينه وبين الشارح. (تجريد)

(١٠) قوله: وعليه: أي ويجري عليه أي على حذف صدر الاستئناف، نبه به على التفاوت بين المثالين، وهو كون المحذوف في أحدهما المسند وفي الآخر المسند إليه، وكون الحذف في الأول جائزا وفي الثاني واجبا. (تجريد)

(١١) قوله: أي على قول إلخ: أي لا على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، وإلا فيكون المحذوف العجز، ولا على قول من يقول: إن المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله، أو إنه بدل أو عطف بيان، وإلا فلا حذف أصلا، ولا يكون في الكلام استئناف. (قي)

(١٢) قوله: وقد يحذف إلخ: أي قد تحذف الجملة المستأنفة بتمامها، فلا يبقى منها صدر ولا عجز، وحينئذ فيكون الفصل الذي هو ترك العطف بين المحذوفة وما قبلها تقريريا؛ لأن الفصل الحقيقي إنما يكون بين الملفوظين. (ق)

(١٣) قوله: شعر: هو قول ساور بن هند بن قيس بن زهير، وبعد البيت المذكور: شعر

أولائك أومنوا جوعا وخوفا : : وقد جاعت بنو أسد وخافوا

ومراده هجو بني أسد وتكذيبهم في انتسابهم لقريش وادعائهم أنهم إخوتهم ونظائرهم، بأن لهم إيلافا في الرحلتين، وليس لكم شيء منهما، وأيضًا قد آمنهم الله من الجوع والخوف كما هو نص القرآن، وأنتم جائعون وخائفون. (دسوقي)

(١٤) قوله: قريش: هم أولاد النضر بن كنانة، وهو خبر «أن»، وأما قولهم: فهو منقطع عما قبله قائم مقام الاستئناف، و«الإلف» مصدر الثلاثي وهو «ألف» يقال: «ألف فلان المكان يألفه إلفا». و«الإيلاف» مصدر الرباعي، وهو «آلف»، وكلاهما بمعنى واحد، وهو المؤالفة والرغبة. (ق)

(١٥) قوله: ليس لكم إلاف: أي رغبة في الرحلتين المعروفتين، أي فقد افتريتم في دعوى الأخوة؛ لعدم التساوي في المزايا والرتب؛ إذ لو صدقتم في ادعاء الأخوة لهم لاستويتم مع قريش في مؤالفة الرحلتين. (دسوقي)

وأقيم[(١)] قولُه: «لهم إلف وليس لكم إلاف» مقامه؛ لدلالته عليه. أو بدون ذلك أي قيام شيء مقامه؛ اكتفاءً بمجرد القرينة، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ أي نحن على قولٍ، أي مَن يجعل[(٢)] المخصوص خبر المبتدأ، أي هم نحن.

ولمَّا فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في بيان الحالتين المقتضيتين[(٣)] للوصل فقال: وأمَّا الوصل[(٤)] لدفع الإيهام فكقولهم: «لا، وأيَّدكَ الله»[(٥)]، فقولهُم: «لا» ردٌّ لكلام سابق، كما إذا قيل: «هل الأمر كذلك»[(٦)]؟ فقالوا: «لا» أي ليس الأمر كذلك، فهذه[(٧)] جملة إخبارية، و«أيدك الله» جملة إنشائية دعائية، فبينهما كمال الانقطاع، لكن عطفت[(٨)] عليها؛ لأنَّ ترك العطف[(٩)] يوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، مع أنَّ المقصود الدعاء له بالتأييد، فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: «لا». وبعضُهم لمَّا لم يقف على المعطوف عليه في هذا الكلام نَقل عن الثعالبي حكاية مشتملة على قوله: «قلتُ: لا وأيدك الله»، وزَعم أنَّ قوله: «وأيدك الله» عطف على قوله: «قلت»، ولم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل[(١٠)] الدعاء تحت القول، وأنه لو لم يحك[(١١)] الحكاية فحين ما قال للمخاطب «لا وأيدك الله» فلا بدَّ له مِن معطوف عليه.

وأمَّا للتوسط[(١٢)] عطف على قوله: «أما الوصل لدفع الإيهام» أي أمَّا الوصل لتوسط الجملتين بين كمال الانقطاع[(١٣)] وكمال الاتصال، وقد صحَّفه بعضهم «وإمَّا» بكسر الهمزة، فركب[(١٤)] متنَ عمياء وخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَاء، ....

(١) قوله: وأقيم إلخ: اعلم أن ما ذكره الشارح من أن قوله: «لهم إلف إلخ» قائم مقام الاستئناف؛ لدلالته عليه: غير متعين؛ لجواز أن يكون جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف، فكأنه لما قال المتكلم: «كذبتم»، قالوا: «لم كذبنا؟» فقال له المتكلم: «لهم إلف»، فيكون في البيت استئنافان: أحدهما محذوف والآخر مذكور، وكل منهما جواب لسؤال مقدر. (ق)

(٢) قوله: أي من يجعل إلخ: أي إنما يكون مما حذف فيه المجموع على قول من يجعل المخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف، فيكون التقدير: هم نحن، وأما على قول من يجعله مبتدأ وما قبله خبرا فليس من الباب. (تج)

(٣) قوله: الحالتين المقتضيتين: وهما كمال الانقطاع مع الإيهام، والتوسط بين الكمالين. (الدسوقي)

(٤) قوله: وأما الوصل: أي الذي يجب مع كمال الانقطاع. وقوله: «لدفع الإيهام» أي لأجل دفع إيهام السامع خلاف مراد المتكلم لو لم يعطف هذا، وكان المناسب لكلامه سابقا أن يقول: وأما كمال الانقطاع مع الإيهام الذي يجب فيه الوصل لدفع الإيهام فهو كقولهم إلخ. (دسوقي)

(٥) قوله: لا وأيدك الله: ذكر صاحب «المغرب»: أن أبا بكر الصديق ﷺ مرَّ برجل في يده ثوب، فقال له الصديق ﷺ: أتبيع هذا؟ فقال: «لا يرحمك الله»، فقال له الصديق ﷺ: لا تقل هكذا، قل: «لا، ويرحمك الله». واعلم أن دفع الإيهام لا يتوقف على خصوص العطف، بل لو سكت بعد قوله: «لا» أو تكلم بما يدفع الاتصال، ثم قال: «رحمك الله» أو «أيدك الله» من غير عطف: لكان الكلام خاليا عن الإيهام. (دسوقي)

(٦) قوله: هل الأمر كذلك: أي هل أسأت إلى فلان؟ أو هل الأمر كما زعم فلان؟ (دسوقي)

(٧) قوله: فهذه: أي جملة «ليس الأمر كذلك» التي تضمنتها «لا». (دسوقي ﷺ)

(٨) قوله: لكن عطفت إلخ: هذا تصريح بأن الواو المذكورة عاطفة، لا زائدة لدفع الإيهام، وليست استئنافية كما قيل؛ لكونها في الأصل للعطف، فلا يصار إلى خلافه إلا عند الضرورة، ولعل ذلك القائل ارتكب هذا هربا من لزوم عطف الإنشاء على الإخبار، وفي «الفتاوى»: يحكى عن الصاحب ابن عباد أنه قال: هذه الواو أحسن من واوات الأصداغ على خدود المرد الملاح. (دسوقي)

(٩) قوله: لأن ترك العطف إلخ: قيل: إن هذا الوهم بعد إيراد العاطف باق؛ لأنه يجوز أن يكون للعطف على المنفي لا على النفي، وإذا كان العطف على المنفي كانت «لا» مسلطة على المعطوف. والجواب: أن العطف على المنفي المحذوف مع وجود المذكور مما لا يذهب إليه الوهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: فأينما وقع: «أين» شرطية جوابها قوله: «فالمعطوف إلخ» أي فأيّ محل وقع هذا الكلام، أي مثل هذا الكلام مما جمع فيه بين «لا» التي لرد كلام سابق وجملة دعائية نحو: «لا ونصرك الله»، أو «لا ورحمك الله»، أو «لا وأصلحك الله»، فالمعطوف عليه هو مضمون قوله: «لا» أي ما تضمنه «لا» من الجملة. (الدسوقي)

(١١) قوله: لم يدخل إلخ: أي وهو خلاف المقصود من هذا التركيب؛ فإن المقصود من هذا التركيب باعتبار الاستعمال العرفي والقصد الغالبي أنه من جملة المقول، وأن المعنى: قلت: لا، وقلت: أيدك الله. (قي)

(١٢) قوله: وأنه لو لم يحك إلخ: هذا اعتراض ثانٍ على ذلك القائل، وحاصله أن الذي ذكره من العطف على «قلت» إنما يتأتى في خصوص تلك الحكاية. وأما إذا قلت: «لا وأيدك الله» من غير «قلت» احتاج الأمر للمعطوف عليه، ولم يوجد معطوف عليه، ووجود العطف بدون معطوف عليه باطل، فبطل كلام ذلك القائل، وتعين كون المعطوف عليه مضمون «لا»، سواء صرح قبلها بالحكاية أو لا. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: وأما للتوسط: الجار والمجرور متعلق بالوصل محذوفا، والوصل مبتدأ، و«إذا» في قوله: «فإذا اتفقتا إلخ» خبره، وأصل الكلام: وأما الوصل لأجل التوسط فيتحقق بين الجملتين إذا اتفقتا إلخ، والفاء في جواب الشرط داخلة في المعنى على الجملة، لكنها زحلقت عن المبتدأ إلى الخبر، كما في «أما زيد فقائم»، والجملة عطف على جملة «وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم». (دسوقي)

(١٤) قوله: كمال الانقطاع: [بأن لا يكون بين الجملتين أحد الكمالين ولا شبه أحدهما]

(١٥) قوله: فركب إلخ: والمراد أنه وقع في خبط عظيم من جهة اللفظ والمعنى، أما من جهة اللفظ فلأن قراءته بالكسر تحوج إلى تقدير «إما» في المعطوف عليه قبلها، كما اعترف هو بذلك؛ لأن «إما» العاطفة لا بد أن يتقدمها «إما» في المعطوف عليه، فيصير =

فإذا اتفقتا(١) أي الجملتان خبرًا أو إنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنى فقط، ويكون بينهما جامع بدلالةِ(٢) ما سبق مِن أنه إذ لم يكن جامع(٣) فبينهما كمال الانقطاع، ثم الجملتان المتفقتان خبرًا أو إنشاءً لفظًا ومعنًى قسمان؛ لأنهما إمَّا خبريتان أو إنشائيتان، والمتفقتان معنى فقط(٤) ستة أقسام؛ لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى فاللفظان إمَّا خبران أو الأول خبر والثاني إنشاء أو بالعكس، وإن كانتا خبريتين معنى فاللفظان إمَّا إنشاءان(٥) أو الأولُ إنشاءٌ والثاني خبرٌ أو بالعكس، فالمجموع ثمانية أقسام، والمصنف أورد للقسمين الأولين(٦) مثالهما، كقوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ(٧) وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ (النساء: ١٤٢) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ(٨) لَفِي نَعِيمٖ ۝ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾ (الانفطار: ١٣،١٤) في الخبريتين لفظا ومعنى، إلَّا أنهما في المثال الثاني متناسبان في الاسمية، بخلاف الأول وقوله تعالى: ﴿وَكُلُواْ(٩) وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾ (الأعراف: ٣١) في الإنشائيتين لفظا ومعنى، وأورد للاتفاق معنى فقط مثالًا واحدًا؛ إشارة إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين(١٠) من الأقسام الستة(١١)، وأعاد فيه لفظ الكاف؛ تنبيهًا على أنه مثال للاتفاق معنى فقط(١٢) فقال: وكقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ(١٣) لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ(١٤) إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾ (البقرة: ٨٣)......................

(حواشي بين السطور: راجعان لكل من خبر أو إنشاء، وكذا قوله: «أو معنى فقط». (تجريد) — نحو: «تذهب إلى فلان وتكرمه». (ق) — وكلها من باب التوسط. (ق) — بيان لنكتة تعدد المثال. (ق) — فإن الجملة الأولى فيه فعلية والثانية اسمية. (ق) — أي المصنف — بين الجملتين — أي واذكر ﴿إِذۡ أَخَذۡنَا﴾ — في التوراة — أي برا — القرابة — أي: قولا حسنا، وصف به؛ مبالغة)

= تقدير الكلام هكذا: وأما الوصل فإما لدفع الإيهام وإما للتوسط. ويرد عليه أن حذف «إما»من المعطوف عليه لا يجوز في السعة، حتى يقال: إنها مقدرة قبل قوله: «لدفع الإيهام». ويرد عليه أيضًا أن الفاء في قوله: «فكقولهم»، وفي قوله: «فإذا اتفقتا» تكون ضائعة، وتبقى «إذا» بلا جواب في قوله: «فإذا اتفقتا» إن كانت شرطية، أو بلا متعلق ظاهر إن كانت لمجرد الظرفية، فيحتاج إلى جعل الفاء في قوله: «فكقولهم» مؤخرة عن التقديم، وأن المعطوف عليه المحذوف زحلقت عنه الفاء، فأدخلت على «كقولهم»، وإلى تقدير الجواب، أو متعلق الظرف، وفي ذلك من التعسف والخبط؛ لما فيه من الحذف الغير المعهود من العجرفة ما لا يخفى، مع عدم الحاجة لذلك. وأما من جهة المعنى فلأنه قد علم من قول المصنف سابقا في مقام تعداد الصور إجمالا: «وإلا فالوصل» أن الوصل يجب في صورة كمال الانقطاع مع الإيهام وفي صورة التوسط بين الكمالين، وحينئذٍ فيجب أن يجعل «ما» هنا تفصيلا للصورتين المذكورتين اللتين يجب فيهما وهو ما يقتضيه فتح «أما»؛ إذ المعنى: أما الوصل الذي يجب مع كمال الانقطاع مع الإيهام لأجل دفع الإيهام «فكقولهم إلخ»، وأما الوصل الذي يجب لأجل توسط الجملتين بين الكمالين ففيما إذا اتفقتا إلخ. (من الدسوقي والتجريد)

(١) قوله: فإذا اتفقتا: أي فكائن إذا اتفقتا. (تج)

(٢) قوله: بدلالة إلخ: أي إنما ذكرنا هذا القيد؛ لدلالة ما سبق عليه.

(٣) قوله: يكن جامعا: [أي والحال أنهما اتفقا خبرا لفظا ومعنى أو اتفقا إنشاء كذلك. (ق)]

(٤) قوله: والمتفقتان معنى فقط: فيه أن القسم الأول والرابع متفقان معنى ولفظا، فيكون التقسيم من باب تقسيم الشيء إلى أنواعه وإلى ما هو خارج عنه. والجواب أن في العبارة حذفا؛ لدلالة ما قبله عليه، والأصل: «والمتفقتان خبرا أو إنشاء معنى فقط». فقوله: «معنى فقط» مرتبط بالمحذوف لا بقوله: «المتفقتان»، فتنبه لذلك، فقد غفل عنه الناظرون. (تجريد)

(٥) قوله: إما إنشاءان: نحو «ألم أقل لك كذا وكذا» و«ألم أعطك» أي: قلت لك، وأعطيتك. (دسوقي)

(٦) قوله: للقسمين الأولين: أعني الجملتين المتفقتين خبرا لفظا ومعنى، والجملتين المتفقتين إنشاء لفظا ومعنى. (دسوقي)

(٧) قوله: يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ: أي بإظهار خلاف ما يبطنون، وقوله: «وهو خادعهم» أي مجازيهم على خداعهم، فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى، والجامع بينهما اتحاد المسندين؛ لأنهما معا من المخادعة، وكون المسند إليهما مخادعا والآخر مخادعا، فبينهما شبه التضايف، أو شبه التضاد؛ لما تشعر به المخادعة من العداوة. وأورد على المصنف أن هذه الآية في سورة النساء، فالجملة لها محل من الإعراب؛ لأنها خبر «إن» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ (النساء: ١٤٢) وليست آية البقرة؛ لأنه ليس فيها «وهو خادعهم»، والكلام الآن في ما لا محل له من الإعراب. وأجيب بأن المقصد بيان التوسط بين الكمالين بقطع النظر عن كون الجملة لها محل من الإعراب أو لا. (ق)

(٨) قوله: إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ إلخ: أي فالجملتان خبريتان لفظا ومعنى، والجامع بينهما التضاد بين المسندين والمسند إليهما؛ لأن الأبرار ضد الفجار، والكون في النعيم ضد الكون في الجحيم. (دسوقي)

(٩) قوله: كلوا إلخ: الجامع بين هذه الجمل الثلاث الإنشائية اتحادها في المسند إليه، مع ما بين الأكل والشرب والإسراف من المناسبة. (تجريد)

(١٠) قوله: على قسمين: المراد بالقسمين اللذين يمكن تطبيق المثال عليهما أن تكون الجملتان خبريتين لفظا إنشائيتين معنى، أو تكونا إنشائيتين معنى، والأولى خبرية في اللفظ والثانية إنشائية فيه. وبقي على المصنف أمثلة الأربعة تمام الستة، فمثاله ما إذا كانتا إنشائيتين معنى، والأولى إنشائية لفظا دون الثانية «قم الليل وأنت تصوم النهار». ومثال الخبريتين معنى مع كونهما معا إنشائيتين لفظا «ألم آمرك بالتقوى»، و«ألم آمرك بترك الظلم». ومثال الخبريتين معنى مع كون الأول خبرية لفظا والثانية إنشائية لفظا «أمرتك بالتقوى»، و«ألم آمرك بترك الظلم»، ومثال الخبريتين معنى مع كون الأولى إنشائية لفظا والثانية خبرية لفظا قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ﴾ (الأعراف: ١٦٩)؛ فإنَّ ﴿دَرَسُواْ﴾ عطف على قوله ﴿أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ﴾ وهو وإن كان إنشاء بوجود الاستفهام إلا أنه في تأويل الخبر وهو أخذه عليهم ميثاق الكتاب؛ لأن الاستفهام للإنكار، تأمل. (دسوقي)

(١١) قوله: الأقسام الستة: [وهي السابقة في قول الشارح: «والمتفقتان معنى فقط ستة إلخ». (ق)]

(١٢) قوله: معنى فقط: فيه نظر؛ لأنه يصح كونه مثالا للمتفقتين لفظا ومعنى، بأن يكونا خبريتين لفظا إنشائيتين معنى، كما صرح به الشارح بعد، وسيأتي في المتن. ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق الحقيقي لا الاحتمالي، والحقيقي هو الاتفاق معنى فقط. (من التجريد)

(١٣) قوله: بني إسرائيل: [أي قائلين لهم: ﴿لَا تَعۡبُدُونَ﴾. (ق)]

(١٤) قوله: وبالوالدين: متعلق بالفعل المقدر العامل في المصدر، ومحل الشاهد من نقل الآية قوله: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا﴾ (البقرة: ٨٣)؛ لأنه المحتمل للقسمين. وأمَّا قوله: ﴿وَقُولُواْ﴾ =

فعطف ﴿قُولُوا﴾(١) على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ مع اختلافهما لفظا؛ لكونهما إنشائيتين معنى؛ لأنَّ قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبار(٢) في معنى الإنشاء أي لا تعبدوا، وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾. لا بد له من فعل(٣)، فإمّا أن يقدر خبرا في معنى الطلب، أي وتحسنون بمعنى أحسنوا، فتكون الجملتان(٤) خبرًا لفظا إنشاءً معنى، وفائدة(٥) تقدير الخبر ثم جعله بمعنى الإنشاء أمّا لفظا: فالملاءمة مع قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، وأمّا معنى: فالمبالغة باعتبار أنَّ المخاطب كأنه سَارَعَ(٦) إلى الامتثال فهو يخبر عنه، كما تقول: «تذهب إلى فلان تقول له كذا وكذا»، تريد الأمر(٧). أو يقدر(٨) مِن أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر(٩)، أي وأحسنوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا، فتكونان(١٠) إنشائيتين معنى، مع أن لفظَ الأولى إخبار ولفظَ الثانية إنشاء.

والجامع بينهما أي بين الجملتين(١١) يجب أن يكون(١٢) باعتبار المسند إليهما(١٣) والمسندين جميعًا(١٤) أي باعتبار(١٥) المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا المسند في الأولى والمسند في الثانية نحو: يشعُرُ زيد ويكتب؛ للمناسبة(١٦) الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما(١٧) في خيال أصحابهما، ويعطي زيد ويمنع لتضاد الإعطاء والمنع(١٨)، هذا عند اتحاد المسند إليهما، وأمّا

= فليس محتملا إلّا بوجه واحد.

وحاصله أن جملة ﴿وَقُولُوا﴾ عطف على جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ لاتحادهما في الإنشائية معنى وإن اختلفا لفظا؛ لأن الأولى خبرية والثانية إنشائية. وأما جملة ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ﴾ فإن قدر الفعل العامل في المصدر خبرا بمعنى الطلب كانت تلك الجملة عطفا على جملة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾، والجملتان إنشائيتان معنى خبريتان لفظا، وإن قدر الفعل العامل طلبا كانت الأولى خبرية لفظا إنشائية معنى، والثانية إنشائية لفظا ومعنى. (من دسوقي)

(١) قوله: فعطف قولوا إلخ: أي والجامع بين هذه الجمل باعتبار المسند إليه واضح؛ لاتحاده فيها وباعتبار المسندات فالاتحاد كذلك؛ لأن كلا من تخصيص الله تعالى بالعبادة والإحسان بالوالدين والقول الحسن للناس عبادة مأمور بها وأخذ الميثاق عليها. دسوقي)

٢) قوله: إخبار إلخ: وذلك لأن أخذ الميثاق يقتضي الأمر والنهي، فإذا وقع بعده خبر أول بالأمر أو بالنهي كما هنا، أي «لا تعبدوا غير الله تعالى» وكل منهما إنشاء. (دسوقي)

(٣) قوله: لا بد له من فعل: لأن قوله: «وبالوالدين» معمول لا بد له من عامل يعمل في محله النصب، والأصل فيه أن يكون فعلا. (دسوقي)

(٤) قوله: الجملتان: [وهما قوله: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، وقوله: «وتحسنون» المقدر. (ق)]

(٥) قوله: وفائدة إلخ: هو مبتدأ محذوف الخبر، أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظا إلخ. (دسوقي)

(٦) قوله: كأنه سارع إلخ: إن قلت: ما ذكره إنما يصح لو كان الإخبار بلفظ الماضي. قلت: وكذلك بالحال، أفاده عبد الحكيم. (ق)

(٧) قوله: تريد الأمر: ولكن عبرت بـ«تذهب»؛ إظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب، كالواقع المتسارع إليه أو كالموعود بوقوعه، وذلك أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع، وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس في قولك: «اذهب إلى فلان». (تجريد)

(٨) قوله: أو يقدر: عطف على «يقدر» في قوله: سابقا «فإما أن يقدر خبرا». (من دسوقي)

(٩) قوله: على ما هو الظاهر: لأن الأصل في الطلب أن يكون بصيغته الصريحة، لا يقال: وبقرينة «وقولوا»؛ لأنا نقول: يعارضها قرينة ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾. (تجريد)

(١٠) قوله: فتكونان: [أي ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ و«أحسنوا»] الصواب: «فتكونا»؛ لأنه منصوب عطفا على «يقدر» المنصوب عطفا على «يقدر» السابق، ونصب ما هو من الأفعال الخمسة بحذف النون. ويمكن جعله مستأنفا، أي: إذا تقرر ذلك فتكونان إلخ، وإن كان فيه تكلف، فتدبر. (تجريد)

(١١) قوله: بين الجملتين: قيل: ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجملة، مثلا إذا قلت: «زيد كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره» يصح وإن لم يكن بين الأب وعمرو مناسبة، ونحو: زيد شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك، والظاهر أنهم لا يسمحون بذلك. (تج)

(١٢) قوله: يجب أن يكون إلخ: ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات، ولعله كذلك إن لم يكن القيد مقصودا بالذات في الجملتين. وفي «الأطول»: لا يخفى أن رعاية المناسبة بين الفضلات أيضًا مما لا بد منها. (تجريد)

(١٣) قوله: إليهما: الضمير راجع إلى الألف واللام الموصولة باعتبار المعنى أي اللذين أسند إليهما في الجملتين. (تجريد)

(١٤) قوله: جميعا: راجع للمسندين إليهما، فلا بد من المناسبة بين الأمرين أو الاتحاد فيهما، فلو وجدت مناسبة بين المسندين فقط، أو المسند إليهما فقط، أو اتحاد بين المسندين أو المسند إليهما فقط فلا يكفي. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي باعتبار إلخ: أي لا باعتبار المسند إليهما فقط ولا باعتبار المسندين فقط، ولا باعتبار المسند في الأولى والمسند إليه في الثانية، ولا باعتبار العكس أي المسند إليه في الأولى والمسند في الثانية. (دسوقي)

(١٦) قوله: للمناسبة إلخ: المناسبة بينهما من جهة أن كلا منهما تأليف كلام على وجه مخصوص، وذلك لأن الشعر تأليف كلام موزون، والكتابة تأليف كلام نثر. (دسوقي)

(١٧) قوله: وتقارنهما إلخ: هذا جامع آخر غير الأول، وذلك لأن التقارن المذكور جامع خيالي، كما يأتي، والحاصل أن الجامع بين المسند إليهما في الجملتين عقلي لا غير، وهو الاتحاد، وأما بين المسندين فيهما فيصح أن يعتبر أنه التماثل فيكون عقليا، ويصح أن يعتبر أنه التقارن في خيال أصحابهما فيكون خياليا، فتأمل. (دسوقي)

(١٨) قوله: لتضاد الإعطاء والمنع: [أي العطف صحيح؛ لتضادهما، فالجامع وهمي.] فيه نظر؛ لأن التقابل في الإعطاء والمنع تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد؛ لأن المنع عدم الإعطاء، اللهم إلا أن يكون مراده التضاد اللغوي، أعني مطلق التنافي أو يقال: إن المنع كف النفس عن الإعطاء فهو أمر ثبوتي، وحينئذ فالتضاد بينهما ظاهر ولا اعتراض. (ق)

عند تغايرهما فلا بد من مناسبتهما[١]، كما أشار إليه بقوله: وزيد شاعر وعمرو كاتب، وزيد طويل وعمرو قصير؛ لمناسبة بينهما[٢] أي بين زيد وعمرو، كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك، وبالجملة[٣] يجب أن يكون أحدهما مناسبًا للآخر وملابسًا له ملابَسَةً لها نوع اختصاص، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها، أي بدون المناسبة بين زيد وعمرو؛ فإنه لا يصح وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن اتحد المسندان، ولهذا حكموا[٤] بامتناع نحو: «خُفِّي ضيِّق وخاتمي ضيِّق»، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقًا، أي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن؛ فإنه لا يصح؛ لعدم تناسب الشعر[٥] وطول القامة.

السكاكي ذكر[٦] أنه يجب أن يكون بين الجملتين[٧] ما يجمعهما[٨] عند القوة المفكرة جمعا مِّن جهة العقل[٩] وهو[١٠] الجامع العقلي، أوْ من جهة الوهم[١١] وهو الجامع الوهمي، أوْ من جهة الخيال[١٢] وهو الجامع الخيالي. والمراد بالعقْل[١٣]: القوة العاقلة المدركة للكليات[١٤]. وبالْوهم: القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات[١٥] من غير[١٦] أن تتأدّى إليها من طرق الحواس كإدراك الشاة[١٧] معنى في الذئب. وبالْخيال: القوة[١٨] التي تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحِس المشترك[١٩]،

(كاشتراكهما في إمارة أو تجارة. (ح)) (أي أحد المسند إليهما) (عطف تفسير) (فلا يكفي الاشتراك في النوعية. (تج)) (أي هذا التركيب ونحوه) (أي بعدم المناسبة بين المسند إليهما. (ح)) (كعداوة وصداقة) (ذلك الجامع) (هي الآخذة من غيرها ما تتصرف فيه بالحل والتركيب. (ح)) (وهو الخزانة للحس المشترك) (تصل) (مثال للمعاني)

---

(١) قوله: فلا بد من مناسبتهما: أي أن يكون بينهما مناسبة وعلاقة خاصة، فلا يكفي كونهما إنسانين أو قائمين أو قاعدين مثلا على ما يأتي. والحاصل أنه إذا اتحد المسند إليه فيهما -كما في المثالين السابقين- لم يطلب جامع آخر غير ذلك الاتحاد، بل ذلك الاتحاد هو الجامع، وإن لم يتحد فلا بد من مناسبة خاصة بينهما، ولا تكفي المناسبة العامة. (دسوقي)

(٢) قوله: لمناسبة بينهما: متعلق بمحذوف، أي فالعطف فيهما صحيح؛ لمناسبة، ولم ينبه على المناسبة بين المسندين في هذين المثالين؛ للعلم بهما مما تقدم. (دسوقي)

(٣) قوله: وبالجملة: [أي ونقول قولا ملتبسا بالإجمال. (تجريد)]

(٤) قوله: حكموا إلخ: لأنه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم؛ ولا عبرة بمناسبة كونهما معا ملبوسين؛ لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال. وفي «عبد الحكيم»: أن محل منع العطف في «خفي ضيق وخاتمي ضيق» إذا كان المقام مقام الاشتغال بذكر الخواتم، أما إذا كان المقام بيان أحوال الأمور التي تتعلق بالشخص؛ فإنه يصح العطف بأن تقول: «كمي واسع، وداري واسعة، وخاتمي ضيق، وخفي ضيق، وغلامي آبق». (من دسوقي)

(٥) قوله: لعدم تناسب الشعر إلخ: علة لعدم صحة العطف مطلقا، وحاصله أنه على فرض وجود المناسبة بين زيد وعمرو، فهي مفقودة بين المسندين، أعني الشعر وطول القامة، فالمناسبة معدومة إما من جهة واحدة أو من جهتين. (دسوقي)

(٦) قوله: السكاكي ذكر إلخ: حاصله أن السكاكي قسم الجامع إلى عقلي ووهمي وخيالي، ونقل المصنف كلامه مغيرا لعبارته قصدا لإخلاصها، فلزم المصنف من الفساد على ذلك التعبير الذي عبر ما سيظهر لك في الشرح بعد الفراغ من شرح كلام المصنف. (ق)

(٧) قوله: أن يكون بين الجملتين: أي من حيث أجزائهما لا من حيث ذاتيهما، كما هو ظاهر. (ق)

(٨) قوله: ما يجمعهما: أي جامع يجمعهما كالاتحاد والتماثل والتضايف. (دسوقي)

(٩) قوله: من جهة العقل: أي جمعا ناشئا من جهته، وذلك بأن يتخيل العقل بسبب ذلك الجامع اجتماعهما في المفكرة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهو: أي ذلك الجامع الذي يجمع العقل بين الجملتين بسببه في القوة المفكرة الجامع العقلي، وليس المراد به ما يدركه العقل من المعاني الكلية. (ق)

(١١) قوله: أو من جهة الوهم: الجامع الوهمي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الوهم، كشبه التماثل والتضاد على ما يأتي، وليس المراد بالجامع الوهمي: ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات على ما يأتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو من جهة الخيال: فالجامع الخيالي عبارة عن أمر يجمع بين الشيئين في القوة المفكرة جمعا ناشئا من جهة الخيال، كالاقتران فيه على الجمع بينهما في القوة المفكرة. وليس المراد بالجامع الخيالي ما يجتمع في الخيال من صور المحسوسات على ما يأتي. (دسوقي)

(١٣) قوله: والمراد بالعقل: قال السيد في حاشية «المطول»: المفهوم إما كلي وإما جزئي، والجزئي إما صور، وهي المحسوسة بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وإما معان، وهي الأمور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة، ولكل واحد من الأقسام الثلاثة مدرك وحافظ، فمدرك الكلي وما في حكمه من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو العقل الفياض، ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال، ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة، ولا بد من قوة أخرى متصرفة، وتسمى مفكرة ومتخيلة، وبهذه الأمور السبعة تنتظم أحوال الإدراكات كلها. (من التجريد)

(١٤) قوله: المدركة للكليات: أي بالذات، وكذا يقال في بقية تعاريف القوى المذكورة بعد، وإنما قلنا بالذات في التعاريف؛ لأن كلا من القوى المذكورة يدرك غير ما له بالواسطة، كالعقل مثلا؛ فإنه يدرك الجزئي بواسطة تجريده عن العوارض الجسمانية والواهمة؛ فإنها تدرك صور المحسوسات بواسطة الحس المشترك. (دسوقي)

(١٥) قوله: في المحسوسات: [أي الأشياء المحسوسات بإحدى الحواس الظاهرة. (تج)]

(١٦) قوله: من غير إلخ: أي من غير أن تصل إليهما من طرق الحواس، وهذه زيادة توضيح؛ لأن المعاني عبارة عما يقابل الصور، والمتأدى بالحواس هو الصور، فالمسموعات والمشمومات والمذوقات والملموسات داخلة في الصور لا في المعاني، وليس المراد بالصور خصوص المبصرات، وبالمعاني ما عداها، حتى يدخل فيها ما ذكر. (دسوقي)

(١٧) قوله: كإدراك الشاة إلخ: أي كالقوة التي تدرك بها الشاة معنى في الذئب، وهو الإيذاء والعداوة، فالعداوة التي في الذئب معنى جزئي تدركه الشاة بالواهمة، ولم يتأد إليها من حاسة ظاهرة. (دسوقي)

(١٨) قوله: القوة: [أي فهي خزانة للحس المشترك وليست مدركة. (ق)]

(١٩) قوله: المشترك: [سميت مشتركة؛ لاشتراكها بين الحواس الخمسة

وهي القوة التي تتأدى(١) إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة. وبالمفكرة: التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك، والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض، ونعني بالصور: ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني: ما لا يمكن.

فقال السكاكي: الجامع بين الجملتين إما عقلي، وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما، مثل الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، وهذا ظاهر في أن المراد بالتصور الأمر المتصور. ولما كان مقررًا أنه لا يكفي(٢) في عطف الجملتين وجود الجامع بين المفردين من مفرداتها باعتراف السكاكي(٣) أيضًا غيَّر المصنف(٤) عبارة السكاكي، وقال: الجامع بين الشيئين(٥) إما عقلي، وهو أمر بسببه يقتضي العقل اجتماعها في المفكرة(٦)، وذلك بأن يكون بينهما اتحاد في التصور(٧) أو تماثل(٨) هناك؛ فإنَّ العقل(٩) بتجريده المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما، فيصيران متحدين، وذلك لأنَّ العقل يجرِّد الجزئي(١٠) عن عوارضه المشخِّصة الخارجية، وينتزع منه معنى الكلي فيدركه، على ما تقرر في موضعه. وإنما قال: في الخارج؛ لأنه لا يجرده عن المشخّصات العقلية؛ لأنَّ كل ما هو موجود في العقل فلا بد له من تشخص فيه به يمتاز عن سائر المعقولات.

وههنا بحث وهو أنَّ التماثل هو الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد وعمرو مثلًا في الإنسانية، وإذا كان التماثل جامعًا لم يتوقف صحة قولنا: «زيد كاتب وعمرو شاعر» على أخوة زيد وعمرو أو صداقتهما أو نحو ذلك؛ لأنهما متماثلان؛ لكونهما من أفراد الإنسان. والجوابُ أنَّ المراد(١١) بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما على ما سيتَّضح في باب التشبيه.

(حواشٍ بين السطور: أي التحليل – الخمسة – عطف – عطف – أي بعضها مع بعض – أي المدركة بالحس المشترك – أي المدركة بالوهم. (ق) – أي متصور ما. (ج) – عطف على قوله سابقا «ذكر». (ق) – نحو: زيد قائم وزيد قاعد – اسم «كان» – نحو: زيد كاتب وعمرو كاتب – أي قول السكاكي: «مثل الاتحاد إلخ». (ق) – خبر مقدم لـ«كان» – جواب «لما» – أي الجامع العقلي – الجامع العقلي – أي يتحقق – أي شيئا واحدا عند المفكرة – أي في الحقيقة – الباء سببية – مصدر مضاف لفاعله – خبر «إن» – أي الحاصل بين المثلين – أي التجريد حاصل؛ لأن إلخ. (ج) – الحقيقي – كالألوان والأشكال المخصوصة – أي الماهية الكلية – أي كتب الحكمة – أي ولم يطلق التشخص – كالناطقية والناهقية. (تجريد) – كماهية الإنسان – كماهية الفرس – أي في جعل التماثل جهة جامعة. (ج) – عند الحكماء – أي الحقيقة. (ق) – تأكيد لقوله «مثل». (ج) – كاشتراكهما في صنعة – فيتحدان في النوع – في كلام المصنف – من اشتراك المشبه والمشبه به في وصف خاص زائد على الحقيقة)

---

(١) قوله: تتأدى إلخ: أي تصل إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة، فهو كحوض يصبّ فيه من أنابيب خمسة، وهي الحواس الخمس: السمع والبصر والشم والذوق واللمس. (دسوقي)

(٢) قوله: لا يكفي إلخ: أي بل لا بد من جامع بين جميع الأجزاء الأربعة على الوجه السابق. (دسوقي)

(٣) قوله: باعتراف السكاكي: [وعبارته السابقة تؤذن بالكفاية. (ق)]

(٤) قوله: غير المصنف إلخ: حيث أبدل الجملتين بالشيئين الشاملين للركنين بجعل الألف واللام في الشيئين للعموم بمعنى أن كل شيئين من الجملتين يجب الجامع بينهما، فيقتضي ذلك وجوب وجود الجامع بين كل ركنين، وأبدل تصور المنكر بالتصور المعرف مرادا به الإدراك لا التصور؛ لأن التصور المنكر نكرة في سياق الإثبات، فلا يصدق إلَّا على فرد يقتضي كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل عنه إلى المعرف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، فيصدق بتصور المسندين والمسند إليهما، ولا يكفي تصور واحد.

والحاصل أن المصنف إنما عدل عن الجملتين إلى الشيئين؛ لأن الجامع يجب في المفردات أيضًا، فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين، وعدل عن تصور إلى التصور؛ لأن المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد، فعدل إلى المعرف؛ ليفيد أن الجامع الاتحاد في جنس المتصور، ولا يكفي الاتحاد في متصور واحد. (دسوقي)

(٥) قوله: الجامع بين الشيئين: أي بين كل شيئين من الجملتين، فاللام للاستغراق، فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين من أركانهما. (تج)

(٦) قوله: المفكرة: [وهي الآخذة من الوهم والحس المشترك.]

(٧) قوله: اتحاد في التصور: أي عند تصور العقل لهما، وذلك إذا كان الثاني هو الأول نحو: زيد كاتب وهو شاعر. (دسوقي)

(٨) قوله: أو تماثل: أي أو يكون بينهما تماثل، وذلك بأن يتفقا في الحقيقة ويختلفان في العوارض، فمثال ما إذا كان بينهما تماثل في المسند إليه كأن يقال: «زيد كاتب وعمرو شاعر»، فبين زيد وعمرو تماثل في الحقيقة الإنسانية، فكأنه قيل: «الإنسان كاتب والإنسان شاعر». ومثال التماثل في المسند نحو: زيد أبٌ لبكر، وعمرو أبٌ لخالد، فأبوة زيد وأبوة عمرو حقيقتهما واحدة وإن اختلفا بالشخص، فإذا جردتا عن الإضافة المشخصة صارتا شيئا واحدا. (دسوقي)

(٩) قوله: فإن العقل إلخ: هذا بيان لوجه كون التماثل جامعا عقليا، وهو في الحقيقة جواب عما يقال: إن المتماثلين قد يكونان جزئيين جسمانيين، والعقل لا يدرك الجزئيات الجسمانية؛ لأن العقل مجرد عن المادة ولواحقها، والجزئيات الجسمانية ليست مجردة عنها، فلا تناسب العقل المجرد، والذي يناسبه إنما هو الكلي والجزئي المجرد، وحيث كان الجزئي الجسماني لا يدركه العقل، فكيف يجمع بينهما في المفكرة؟ وحاصل ما أجاب به المصنف أن العقل يدركهما بعد تجريدهما عن المشخصات. (من دسوقي)

(١٠) قوله: لأن العقل يجرد الجزئي: المراد به الجزئي الجسماني، وهو ما يمنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه. واعترض بأن تجريد العقل للجزئي المذكور لا يكون إلَّا بعد إدراكه، والعقل لا يدركه؛ لأنه إنما يدرك الكلي أو الجزئي المجرد، وحينئذ فلا يمكن أن يجرد الجزئي؛ إذ فيه تجريد الشيء قبل إدراكه. والجواب أن المنفي عن العقل إدراكه للجزئي المذكور بالذات، وهذا لا ينافي استشعاره له بالوسائط، فالجزئيات الجسمانية تدرك أولًا بالحس، فإذا أدركها الحس استشعرها العقل، ثم يجردها بعد ذلك عن المشخصات بواسطة المفكرة، ثم يدركها بالذات. (دسوقي ﷫)

(١١) قوله: أن المراد إلخ: حاصله أن هذا البحث مغالطة منشأها توهم أن المراد بالتماثل هنا: التماثل بالمعنى المصطلح عليه عند الحكماء، وهو الاتحاد في الحقيقة. وجوابها منع أن المراد بالتماثل هنا التماثل بالمعنى المذكور، بل بالمعنى المصطلح عليه عند علماء البيان، وهو الاشتراك في وصف له مزيد اختصاص وارتباط بالشيئين بحيث يوجب اجتماعهما في =

أو تضايف[1]، وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما إلَّا بالقياس إلى تعقل الآخر، كما بين العلة والمعلول؛ فإنَّ[2] كل أمر يصدر عنه أمر آخر إمَّا بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والآخر معلول، والأقل والأكثر[3]؛ فإنَّ كل عدد يصير عند العدِّ[4] فانيًا قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر، والآخر أكثر منه[5].

(عطف على قوله: «أو تماثل» — أي يكون تصور أحدهما لازما لتصور الآخر — كما في العلة التامة — كما في العلة الناقصة جزءا وشرطا. (ح) — أي الفاني — أي قبل فناء عدد آخر)

أو وهمي[6]، وهو أمر بسببه يختال[7] الوهم في اجتماعهما عند المفكرة، بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلِّي ونفسَه لم يحكم بذلك. وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض[8] وصفرة؛ فإنَّ الوهم يُبرزهما في معرض المثلين[9] من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض، بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس، وهو اللون، ولذلك أي ولأن الوهم[10] يُبرزهما في معرض المثلين حسُنَ الجمعُ بين الثلاثة التي في قوله[11] شعر:

(عطف على قوله: «عقلي» — أي الجامع الوهمي — أي يتخيل — أي الشيئين — أي الاجتماع — أي مع نفسه بلا اتباع الوهم — الباء للتصوير — أي الجامع الوهمي — أي الشيئين — أي المراد بالتماثل الاتحاد في النوع — تعليل للتمثيل — أي يظهر اللونين المذكورين. (ق) — أي لعدم غاية الخلاف. (ق) — هو الكدرة أو الصفا — فلا يصح العطف بينهما — بالعطف — أي قول محمد بن وهيب يمدح المعتصم بالله. (ق))

ثلاثة[12] تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

(كنية المعتصم بالله)

فإنَّ الوهم يتوهَّم أنَّ الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض[13]، والعقل يعرف أنها أمور متباينة.

(وهو المشرق أو المنور للدنيا — ليست من نوع واحد)

أو يكون[14] بين تصوريهما تضاد، وهو التقابل بين أمرين وجوديين[15] يتعاقبان على محل واحد[16]، ....

(أي التعاند)

= المفكرة مع اشتراكها في الحقيقة. (دسوقي)

(١) قوله: أو تضايف: كأن يقال: «أبو زيد يكتب وابنه يشعر»، فالجامع بين الأب والابن المسند إليهما عقلي، وهو التضايف. (من ق)

(٢) قوله: فإن إلخ: [دليل لكون العلة والمعلول متضايفين]

(٣) قوله: والأقل والأكثر: أي وكالتضايف الذي بين مفهومي الأقل والأكثر، كأن يقال: «هذا العدد الأقل لزيد وذلك العدد الأكثر لصاحبه»، وإنما كان الأقل والأكثر من المتضايفين؛ لأن كلا منهما لا يفهم إلا باعتبار الآخر، كما يفسره الشارح. (من دسوقي)

(٤) قوله: عند العد: أي إذا عد بشيء واحد، كما إذا عد بالواحد أو بالاثنين أو غيرهما. (سيد السند ﷫)

(٥) قوله: أكثر منه: [فظهر التضايف بين الأقل والأكثر.]

(٦) قوله: أو وهمي: بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد، قال الفاضل في «شرح المفتاح»: لما كان العقل يميز بين الأشياء الملتبسة، وتنسب إليه الأمور الصحيحة المطابقة للواقع، وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع: نسب الجمع بها إلى العقل. ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الأمر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الأسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها إلى الوهم. ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت أو جزئية، موهومة أو محسوسة إلى الخيال، والضابط في الجامع أن الجمع إما بسبب التقارن في خزانة الصور أو لا، فالأول هو الخيالي، والثاني إما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو عقلي، وإلا فهو الوهمي. (چلبي من تجريد)

(٧) قوله: يختال: وذلك بأن يصور الوهم ذلك الأمر بصورة تصير سببا لاجتماعهما، وليس في الواقع سببا له، سواء كان ذلك الأمر يدركه الوهم، كشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد والجزئيات أو كان لا يدركه الوهم ككلياتها. والحاصل أن الجامع الوهمي ليس أمرا جامعا في الواقع، بل باعتبار أن الوهم جعله جامعا. (دسوقي)

(٨) قوله: كلوني بياض إلخ: الإضافة بيانية أي كلونين هما بياض وصفرة، فيصح العطف في نحو: «بياض الفضة تذهب الغم، وصفرة الذهب تذهب الهم». (دسوقي)

(٩) قوله: في معرض المثلين: أي فهما ليسا متماثلين؛ لعدم صدق تعريف التماثل السابق عليهما وهو الاتحاد في النوع؛ لأن البياض والصفرة مختلفان نوعا ولا متضادين؛ لأن المتضادين هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف، وليس بين البياض والصفرة غاية الخلاف، بل بين السواد والبياض. (دسوقي بتوضيح)

(١٠) قوله: ولأن الوهم: [أي ولأجل أن الوهم يبرز الشيئين بينهما شبه تماثل في معرض المثلين. (ق)]

(١١) قوله: في قوله: وكما حسن الجمع بين الثلاثة في هذا الشعر لجامع وهمي حسن الجمع بين الثلاثة في قول الشاعر:

إذا لم يكن للمرء في الخلق مطمع ... فذو التاج والسقَّاء والذَّر واحد

فالوهم هو الذي حسن الجمع بين الملك والسقا وصغار النمل؛ لاشتراكها في عدم التوقع منهم، مع كونها متباعدة غاية التباعد. (دسوقي)

(١٢) قوله: ثلاثة إلخ: يصح أن يكون خبرا مقدما على المبتدأ، وهو قوله: «شمس الضحى» وما عطف عليه، ويصح أن يكون «ثلاثة» مبتدأ محذوف الخبر، أي لنا أو في الوجود ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها، و«شمس الضحى» بدل أو عطف بيان أو خبر مبتدأ محذوف. (ق)

(١٣) قوله: بالعوارض: وهي كون الشمس كوكبا معينا نهاريا، وكون القمر كوكبا مشخصا ليليا، وكون أبي إسحاق إنسانا، فالحاصل أن هذه الثلاثة عند العقل والحس متباينة، إلَّا أنه يسبق إلى الوهم بسبب تماثل هذه الثلاثة في الإشراق أنها نوع واحد، وإنما تمايزت بالعوارض، وإن كان الإشراق في اثنين حسيا وفي الثالث عقليا بإضافة العدل والإحسان، لكن ينزل ذلك المعقول منزلة المحسوس؛ لكمال ظهوره. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو يكون: [عطف على قوله: «يكون بين تصوريهما شبه تماثل».]

(١٥) قوله: وجوديين: خرج به تقابل الإيجاب والسلب، وتقابل العدم والملكة من تعريف التضاد. (من دسوقي)

(١٦) قوله: يتعاقبان على محل واحد: دخل بهذا القيد التضاد بين الجواهر، أعني الصور النوعية كالإبريق والزير، ومن أراد أن يخرج من التعريف الأنواع المتنافية من الجواهر؛ لقصره التضاد على المعاني، كالسواد والبياض أو على المتصف بها باعتبارها، كالأسود والأبيض جعل مكان المحل الموضوع، فقال: يتعاقبان على موضوع واحد؛ وذلك لأن الموضوع مخصوص بالأعراض، فعلى هذا لا يتقابل إلا الأعراض فتخرج الأنواع وتبقى المعاني. (من دسوقي)

وبينهما غاية الخلاف[١]، كالسواد والبياض في المحسوسات، والإيمان والكفر في المعقولات، والحق أنَّ بينهما تقابل العدم والملكة؛
فيقال: «السواد قبيح والبياض محبوب» — فيقال: «الإيمان محبوب والكفر قبيح» — أي لا تقابل التضاد

لأنَّ الإيمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة، أعني قبول النفس لذلك، والإذعان له
أي فهو وجودي وملكة — وصحبه — كالوحدانية والرسالة والبعث

على ما هو تفسير التصديق في المنطق عند المحققين مع الإقرار به باللسان، والكفر عدم الإيمان عمَّا مِن شأنه أن يؤمن. وقد يقال:
كالقطب الشيرازي. (ح) — ولو مرة في العمر — فهو عدم الملكة — خرج به الجمادات والحيوانات والعجم. (ق)

«الكفر إنكار[٢] شيء من ذلك»، فيكون وجوديا فيكونان متضادين. وما يتصف بها أي بالمذكورات كالأبيض والأسود والمؤمن
مما علم مجيء النبي ﷺ به — فيصح تمثيل المصنف — أي السواد والبياض والإيمان والكفر

والكافر، فأمثال ذلك يُعدُّ من المتضادَّين باعتبار الاشتمال[٣] على الوصفين المتضادين.

أو شبهُ تضاد[٤] كالسماء والأرض في المحسوسات؛ فإنهما وجوديان، أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط،
فيقال: «السماء مرفوعة لنا والأرض موضوعة لنا». (ق) — أي شدة

وهذا[٥] معنى شبه التضاد، وليسا متضادين[٦]؛ لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من قبيل الأجسام دون الأعراض[٧]، ولا مِن قبيل[٨]
أي السماء والأرض

الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين ههنا ليسا بداخلين[٩] في مفهومَي السماء والأرض. والأول والثاني فيما يعمُّ المحسوسات
أي الارتفاع والانحطاط — نحو: الأب أول والابن ثان

والمعقولات، فإنَّ الأول[١٠] هو الذي يكون سابقًا على الغير[١١]، ولا يكون مسبوقًا بالغير، والثاني هو الذي يكون مسبوقًا بواحد
نحو: علم الأب أول وعلم الابن ثان. (ق)

فقط[١٢]، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما، ولم يجعلا متضادين كالأسود والأبيض؛ لأنه قد
كالأبيض والأسود — وهما عدم المسبوقية أصلا والمسبوقية بواحد. (ق)

يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف. ولا يخفى[١٣] أنَّ مخالفة الثالث والرابع وغيرهما للأول أكثر من مخالفة الثاني،
وهو أحد القولين كما مر

مع أنَّ العدم معتبر في مفهوم الأول فلا يكون وجوديا[١٤]؛ فإنه أي إنَّما جعل التضاد وشبهه جامعًا وهميًّا؛ لأنَّ الوهم ينزلهما منزلة
رد ثان — فلا يكونان ضدين — أي الوهم — أو الاتصاف بالمتضادين — أي التضاد وشبهه

---

(١) قوله: وبينهما غاية الخلاف: يخرج بهذا القيد التعاند كالتقابل بين السواد والحمرة، والبياض والصفرة، فيكون التعريف للتضاد الحقيقي لا للتضاد المشهور، أي الذي يشمل المعاند. (ق)

(٢) قوله: الكفر إنكار إلخ: أورد على هذا القول أنه يقتضي ثبوت الواسطة بين الإيمان والكفر، فالشاك والجاهل الذي لم يصدق ولم ينكر ليس بمؤمن ولا كافر، مع أنه لا واسطة بينهما. وأجيب بأن الجاهل -أعني من لم تبلغه الدعوة- ليس كلامنا فيه، ومن بلغته ودعي إلى التصديق فإن جحد فلا إشكال، وإن شك فهو جاحد للجزم والتصديق، فلا واسطة، وعلى المذهب الحق -أعني كون التقابل بين الإيمان والكفر تقابل العدم والملكة- عدم الواسطة بينهما ظاهر؛ لأن الشاك والجاهل داخلان في الكفر؛ لانتفاء التصديق بينهما. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: باعتبار الاشتمال إلخ: أي اشتمالا على وجه الدخول في المفهوم، لا باعتبار ذاتيهما؛ لعدم تواردهما على المحل؛ لكونهما من الأجسام لا الأعراض، ولعدم العناد بينهما بقطع النظر عن وصفيهما. (من التجريد)

(٤) قوله: أو شبه تضاد: بأن لا يكون أحد الشيئين ضدا للآخر، ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر، ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر، وهو قسمان: ما يكون في المحسوسات كالسماء والأرض، وما يعم المحسوسات والمعقولات كالأول والثاني. (دسوقي رحمه الله)

(٥) قوله: وهذا: [أي كون أحدهما في غاية الارتفاع والآخر في غاية الانحطاط معنى إلخ.]

(٦) قوله: متضادين: [فهما خارجان من تعريف التضاد. (دسوقي)]

(٧) قوله: دون الأعراض: ظاهر هذا الكلام يدل على أن التوارد على المحل إنما هو في الأعراض، وفيه نظر لما عرفت أن المحل أعم من الموضوع، والمختص بالأعراض هو الثاني لا الأول. (دسوقي)

(٨) قوله: ولا من قبيل إلخ: إشارة إلى جواب سؤال نشأ مما سبق أن الأبيض والأسود جعلا من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فلمَ لم يجعل السماء والأرض من هذا القبيل بهذا الاعتبار؟ وحاصل الجواب أنهما لم يجعلا من قبيل الأسود والأبيض؛ لأن الوصفين المتضادين في الأبيض والأسود جزءان من مفهوميهما؛ لأن الأسود شيء ثبت له السواد، والأبيض شيء ثبت له البياض، بخلاف السماء والأرض؛ فإن الوصفين المتضادين فيهما -وهما الارتفاع والانحطاط- لازمان لهما، وليسا داخلين في مفهوميهما. (من دسوقي)

(٩) قوله: بداخلين إلخ: [بخلاف الأسود والأبيض؛ فإن السواد والبياض داخل في مفهوميهما]

(١٠) قوله: فإن الأول: [تعليل لحصول شبه التضاد بين مفهوم الأول ومفهوم الثاني.]

(١١) قوله: على الغير: [محسوسا كان أو معقولا]

(١٢) قوله: فقط: أي لا غير، فبهذا الاعتبار صار مفهوم الثاني محتويا على قيدين: أحدهما وجودي، والآخر عدمي، كما أن مفهوم الأول كذلك. (ق)

(١٣) قوله: ولا يخفى: علة لمحذوف، أي وهذا الشرط غير موجود هنا؛ لأنه لا يخفى إلخ. (دسوقي)

(١٤) قوله: فلا يكون وجوديا: أي وحينئذٍ فلا يكونان ضدين؛ لأنهما الأمران الوجوديان، وظاهر هذا أن التقابل بينهما تقابل السلب والإيجاب أو العدم والملكة، وحاصل ما ذكره الشارح أن الأول والثاني لا يكونان متضادين عند من يشترط في المتضادين أن يكون بينهما غاية الخلاف، ولا عند من لم يشترط ذلك. أما عند من يشترط فظاهر؛ لأن مخالفة الثالث والرابع فما فوقهما للأول أكثر من مخالفة الثاني له. وأما عند من لم يشترط أن يكون بينهما غاية الخلاف فيمتنع أيضا جعلهما من المتضادين، لكن لا من هذه الحيثية بل من حيثية أخرى، وهو كون الأول معتبرا في مفهومه العدم فلا يكون وجوديا، فلا يكون ضدا لغيره؛ لما علم أن الضدين هما الأمران الوجوديان. (من دسوقي رحمه الله تعالى)

التضايف(١) في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبهين بهما إلَّا ويحضره(٢) الآخر، ولذلك تجد الضد أقرب خطورًا بالبال مع الضد من المغايرات(٣) الغير المتضادة، يعني أنَّ ذلك مبني على حكم الوهم، وإلَّا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر.

أو خيالي وهو أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وذلك بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف(٤) لأسباب مؤدِّية إلى ذلك. وأسبابُه(٥) أي أسباب التقارن في الخيال مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبًا ووضوحًا، فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال، وهي في خيال آخر ممَّا لا يجتمع أصلًا، وكم من صور لا تغيب(٦) عن خيال، وهي في خيال آخر ممَّا لا تقع قط.

ولصاحب(٧) علم المعاني فضل احتياج(٨) إلى معرفة الجامع؛ لأن معظم أبوابه(٩) الفصل والوصل، وهو مبني على الجامع(١٠)، لا سيما الجامع الخيالي؛(١١) فإنَّ جمعه على مجرى الإلف والعادة(١٢) بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال. وتباينُ الأسباب(١٣) ممَّا يفوته الحصر(١٤)، فظهر أن ليس المراد بالجامع العقلي: ما يدرك بالعقل(١٥)، وبالوهمي: ما يدرك بالوهم، وبالخيالي:

---

(١) قوله: ينزلهما منزلة التضايف: يعني أن التضاد عند الوهم كالتضايف عند العقل، فكما لا ينفك أحد المتضايفين عن الآخر عند العقل كذلك لا ينفك أحد المتضادين عن الآخر عند الوهم، وليس المراد أن الوهم يعتبر التضاد داخلا في التضايف، حتى يرد أنه إذا كان أحد الضدين لا ينفك عن الآخر عنده يكون التضاد جامعا عنده من غير حاجة إلى تنزيله منزلة التضايف على أنه إذا كان التضاد داخلا في التضايف فلا معنى للتنزيل. (دسوقي)

(٢) قوله: إلا ويحضره: كما أن العقل لا يخطر عنده أحد المتضايفين إلا وخطر الآخر. (تجريد)

(٣) قوله: من المغايرات إلخ: فإذا خطر السواد في الوهم كان ذلك أقرب لخطور البياض فيه من خطور القيام والقعود والأكل والشرب فيه لوجود الجامع الوهمي في الأول دون الثاني. (من دسوقي)

(٤) قوله: سابق على العطف: أي سابق ذلك التقارن في خيال المخاطب على العطف؛ إذ لا يكفي مطلق التقارن، وإلا فالعطف لا ينفك عن التقارن، وليس التقارن بأن يكونا ثابتين في الخيال؛ إذ الصور المتقاربة والمتباعدة كلها ثابتة في الخيال معا، والخيال خزانتها، بل المراد تقارنهما عند التذكر والإحضار. (ج ق)

(٥) قوله: وأسبابه: مختلفة، أي لأن تلك الأسباب وإن كان مرجعها إلى مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة في الخيال، بمعنى أن تلك المخالطة مآل تلك الأسباب ومنشأها، إلَّا أن أسباب تلك المخالطة مختلفة، فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، مثلا: إذا كان المخاطب صنعته الكتابة؛ فإنها تقتضي مخالطته لآلاتها من قلم ودواة ومداد وقرطاس، فتقترن صور المذكورات بخياله، فيصح أن يعطف بعضها على بعض، فيقول: «القلم عندي، والدواة عندك»، فظهر من هذا أن أسباب المخالطة توجد لشخص دون غيره. (ق)

(٦) قوله: وكم من صور لا تغيب إلخ: كصورة محبوب زيد؛ فإنها لا تغيب عن خيال زيد، ولا تقع في خيال عمرو الذي هو غير محب. (دسوقي)

(٧) قوله: ولصاحب إلخ: قصد المصنف بهذا حث صاحب هذا العلم على معرفة جزئيات الجامع الواقعة في التراكيب في مقام الفصل والوصل، وبهذا اندفع ما يقال: إن صاحب هذا العلم يعرف أن الجامع العقلي أمور ثلاثة، والوهمي ثلاثة، والخيالي واحد، فلا معنى لحثه على معرفتها، وإنما الذي يحث على معرفتها طالب هذا العلم، فكان الأولى للمصنف أن يقول: «ولطالب علم المعاني». (ق)

(٨) قوله: فضل احتياج: [أي زيادة احتياج، من إضافة الصفة للموصوف.]

(٩) قوله: لأن معظم أبوابه: هذا الكلام على وجه المبالغة، والمراد أن علم المعاني معياره باب الفصل والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب، بخلاف العكس. أو المراد بـ«المعظم» الأصعب. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وهو مبني على الجامع: أي وجودا وعدما؛ فإذا كان باب الفصل والوصل بمنزلة كل أبواب علم المعاني، وهذا الباب مبني على الجامع: تأكدت حاجة صاحب هذا العلم إلى معرفة الجامع. (ق)

(١١) قوله: لا سيما الجامع الخيالي: أي لا مثل الجامع الخيالي موجود في التأكيد بمعنى أنه أوكد أنواع الجامع الثلاثة. (دسوقي)

(١٢) قوله: على مجرى الإلف والعادة: أي على جريان الشيء المألوف والمعتاد، ومعنى الجريان: وقوع ذلك المألوف من الصور والمعتاد منها وقوعا متكررا في الخيالات والنفوس، فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع، وقد تقدم أن ذلك الوقوع حاصل بالمخالطة، وأن لها أسبابا، وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة، فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب. (تجريد)

(١٣) قوله: تباين الأسباب: من إضافة الصفة للموصوف، أي والأسباب المتباينة. (ج)

(١٤) قوله: مما يفوته الحصر: أي الضبط، ولكون تلك الأسباب لا تنحصر كان الجامع الخيالي أكثر الجوامع وقوعا والاحتياج إليه أشد.

واعلم أن تلك الأسباب المقتضية لإثبات الصور في الخيال تختلف باختلاف الأشخاص والأغراض والأزمنة والأمكنة؛ لما سبق لك أن منشأ تلك الأسباب المخالطة، وأسباب المخالطة مختلفة فيمكن وجودها عند شخص دون آخر، وحيث كانت تلك الأسباب لا تنحصر فاختلاف الصور باعتبار الحضور في الخيالات لا ينحصر أيضا، ولهذا تجد الشيء الواحد يشبه بصور من الصور الحسية المخزونة في الخيال، فيشبه كل شخص بصورة مخالفة لما يشبه بها الآخر؛ لكون تلك الصورة التي شبهه بها كل واحد هي الحاضرة في خياله.

كما روي أن سلاحيا وصائغا وبقارا ومؤدب أطفال طلع عليهم البدر بعد التشوف إليه، فأراد كل واحد أن يشبهه بأفضل ما في خزانة خياله، فشبهه الأول بالترس المذهب، والثاني بالسبيكة المدورة من الإبريز، والثالث بالجبن الأبيض يخرج من قالبه، والرابع برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي ثروة، فكل شخص شبهه بما هو ملائم لما هو مخالطه؛ فإن من خالط شيئا فلا بد أن يغترف من بحره. (من دسوقي)

(١٥) قوله: ما يدرك بالعقل إلخ: بل المراد بالجوامع في هذه القوى ما تتوصل به كل قوة إلى جمع عند المفكرة، لا ما يدرك بتلك بالخصوص، فالمراد بالعقلي: أمر بسببه يقتضي العقل الاجتماع في المفكرة، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وبالوهمي: أمر بسببه يقتضي الوهم الاجتماع في المفكرة، سواء كان من مدركاته بنفسه أو لا، وكذلك الخيال. (من ق وج)

ما يدرك بالخيال؛ لأنَّ التضاد[١] وشبهه ليسا من المعاني التي يدركها الوهم. وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال، بل جميع ذلك[٢] معان معقولة[٣].

وقد خفي هذا على كثير[٤] من الناس، فاعترضوا بأنَّ السواد والبياض مثلًا من المحسوسات دون الوهميات، وأجابوا بأنَّ الجامعَ كونُ كل منهما مضادًّا للآخر، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلَّا الوهم. وفيه نظر؛ لأنه ممنوع، وإن أرادوا أنَّ تضاد هذا السواد لهذا البياض معنى جزئي فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضًا معنى جزئي، فلا تفاوُتَ بين التماثل والتضايف والتضاد وشبهها في أنَّها إن أضيفت إلى الكليات كانت كليات، وإن أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات، فكيف يصح جعل بعضها[٥] على الإطلاق عقلية وبعضها وهمية. ثم إنَّ الجامع الخيالي[٦] هو تقارن الصور في الخيال، وظاهر أنه ليس بصورة ترتسم في الخيال بل هو من المعاني.

فإن قلت[٧]: كلام صاحب «المفتاح» مُشعِرٌ[٨] بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما، وهو نفسه معترف بفساد ذلك حيث منع[٩] صحة، نحو: «خُفِّي ضيق» و«خاتمي ضيق»، ونحو: «الشمس» و«مرارة الأرنب» و«ألف باذنجانة» محدثة[١٠]. قلنا: كلامه ههنا ليس إلا في بيان الجامع بين الجملتين. وأمَّا إن[١١] أيُّ قدرٍ من الجامع يجب لصحة العطف فمفوض إلى موضع آخر، وقد صرح فيه باشتراط المناسبة بين المسندين والمسند إليهما جميعًا.

والمصنف لمَّا اعتقد[١٢] أن كلامَه في بيان الجامع سهوٌ منه وأراد إصلاحه، غيَّره إلى ما ترى، فذكر مكان «الجملتين»: «الشيئين»،

(بل هو وصف الصور) (أي مدركة بالعقل. (ج)) (أي قولنا: «ليس المراد إلخ». (ق)) (عطف على «اعترضوا») (أي في هذا الجواب) (كزيد) (كعمرو) (المخصوص) (المخصوص) (أي فنقول: «تماثل هذا إلخ». (ج)) (استفهام إنكاري بمعنى النفي) (أي التماثل والتضايف والتضاد) (أي فتكون من مدركات العقل. (ق)) (أي فتكون من مدركات الوهم. (ق)) (سواء أضيف إلى كلي أو جزئي) (وهو التضاد، وشبه التضاد، وشبه التماثل. (ق)) (بل وصف لهما. (ج)) (المدركة بالعقل أو بالوهم. (ق)) (اعتراض على السكاكي) (أي السكاكي) (ففي كلامه منافاة) (هو قوله: «الجامع بين الجملتين إلخ») (مبتدأ) (خبر) (جوابا عن جانب السكاكي) (من حيث هو مع قطع النظر عن كونه كافيا في صحة العطف أو لا) (فلا منافاة في كلامه) (أي من السكاكي) (أي السكاكي) (خبر «أن») (الجملة حالية) (جواب «لما»)

---

(١) قوله: لأن التضاد إلخ: لم يلتفت في التعليل إلى الجامع العقلي لصحة إدراك العقل ما ذكره المصنف فيه من الاتحاد والتماثل والتضايف؛ وإن كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم. (تجريد)

(٢) قوله: بل جميع ذلك: أي جميع الجوامع المتقدمة.

(٣) قوله: معان معقولة: أي يدركها العقل لكونها معان كلية إن لم تضف إلى شيء أو أضيفت إلى كلي، فإن أضيفت إلى جزئي كانت من مدركات الوهم، فالتماثل مثلا إن اعتبر غير مضاف أو مضافا إلى كلي كان من مدركات العقل، وإن اعتبر مضافا إلى جزئي كان من مدركات الوهم، كذا في «الدسوقي». وقال حفيد: إنما حُكم بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا، مع كونهما معقولين؛ لأن التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال، فإذا التفت العقل وجد الجمع بينهما، بخلاف التضاد؛ فإنه في نفسه غير صالح لذلك، بل يحتاج إلى احتيال، فنسب إلى الوهم الذي من شأنه الحيلة.

(٤) قوله: خفي هذا على كثير: فظنوا أن الجامع العقلي: هو ما يدرك بالعقل، والجامع الوهمي: هو ما يدرك بالوهم، والجامع الخيالي: هو ما يدرك بالخيال «فاعترضوا إلخ». (دسوقي)

(٥) قوله: بعضها: [وهو الاتحاد والتماثل والتضايف]

(٦) قوله: ثم إن الجامع الخيالي إلخ: هذا اعتراض من الشارح على البعض القائل: «إن الجامع العقلي هو ما يدرك بالعقل، والمراد بالجامع الخيالي ما يدرك بالخيال». وتوضيحه: أن ذلك البعض لما فسر الجوامع المذكورة بما يدرك بهذه القوى، واعترض على التفسير المذكور بالجامع الوهمي: قال له الشارح: اعلم أن الاعتراض بالجامع الوهمي فيه قصور؛ إذ حيث كان المراد بالجوامع المذكورة ما يدرك بهذه القوى، فلا يصح هذا التفسير في الجامع الخيالي أيضا. (الدسوقي)

(٧) قوله: فإن قلت: أي معترضا على السكاكي بوقوع التنافي في كلامه، والغرض من ذكر الشارح لهذا الاعتراض والجواب عنه التوطئة والتمهيد للاعتراض على المصنف حيث وقع الخلل في كلامه. (ق)

(٨) قوله: مشعر إلخ: لأنه قال: «الجامع بين الجملتين إما عقلي: وهو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور ما إلخ»، ومن المعلوم أن الكلام في الجامع المصحح للعطف؛ إذ ما لا يصحح العطف لا يتعلق الغرض ببيانه. و«تصور» بمعنى متصور، وتنوينه يدل على الإفراد. (ق)

(٩) قوله: حيث منع إلخ: أي لعدم الجامع بين المسند إليهما، وإن كان الجامع بين المسندين موجودا. (دسوقي)

(١٠) قوله: محدثة: خبر حذف من الأولين؛ لدلالة الأخير عليه، فهو من عطف الجمل. (ق)

(١١) قوله: وأما إن إلخ: حاصل هذا الجواب: أنا لا نسلم أن كلام السكاكي هنا أعني قوله: «والجامع بين الجملتين إلخ» في بيان الجامع المصحح للعطف، حتى يلزم التنافي في كلامه، بل كلامه يتافي بيان حقيقة الجامع، وأما كونه كافيا أو لا فشيء آخر، وقد علم من سابق كلامه من عدم صحة، نحو: «الشمس وألف باذنجانة ومرارة الأرنب محدثة»، ومن لاحق كلامه من عدم صحة، نحو: «خاتمي ضيق» و«خُفِّي ضيق» مع اتحاد المسندين في المثالين أن الكافي في صحة العطف وجود الجامع في كلا الجزئين، فكلامه السابق واللاحق مما يعين المراد من كلامه ههنا.

وقال بعض الأفاضل: والأولى أن يجاب -كما تقدم- بأن الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع إن تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه. فإذا قلت: «خفي ضيق وخاتمي ضيق» وكان القصد ذكر الأشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي أشياء ضيقة: كفى الاتحاد المذكور؛ إذ حاصل المعنى: هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان. وأما إن كان القصد إلى الجملة الأولى برأسها ثم عطف الأخرى عليها فلا بد من الجامع بين الركنين. (من ق وج)

(١٢) قوله: لما اعتقد إلخ: حيث قال المصنف في «الإيضاح»: وأما ما يشعر به ظاهر كلام السكاكي في مواضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما، فهو منقوض بنحو: «هزم الأمير الجند يوم الجمعة»، و«خاط =

ومكان قوله: «اتحاد في تصور مَّا»: «اتحاد في التصور»، فوقع الخلل[١] في قوله: «الوهمي أن يكون بين تصوُّريهما شبه تماثل أو تضاد
أي السكاكي — أي قول المصنف

أو شبه تضاد، والخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن»؛ لأنَّ التضادَّ مثلًا إنما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما،
اللذين هما متصوران

أعني: العلم بهما، وكذا التقارن في الخيال إنما هو بين نفس الصور[٢] فلا بدَّ من تأويل كلام المصنف وحمله[٣] على ما ذكره السكاكي
أي بتصوريهما العلم بهما. (ق) — أي لا بين المتصورات. (ق)

بأن يراد بالشيئين: الجملتان، وبالتصور: مفرد من مفردات الجملة، ومع أنَّ ظاهر عبارته يأبى عن ذلك[٤].
أي الحمل على كلام السكاكي

ولِيَبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق أوردناها في الشرح؛ فإنه من المباحث التي ما وجدنا أحدًا حام حول تحقيقها.
أي ما ذكر من زيادة التفصيل. (ق)

ومن محسِّنات الوصل بعد وجود المصحح[٥] تناسب الجملتين[٦] في الاسمية والفعلية، وتناسب الفعليتين في المضي[٧]
أي العطف — للعطف — أي في كونهما اسميتين وفعليتين. (مطول)

والمضارعة، فإذا أردتَ مجرد الإخبار من غير تعرض[٨] للتجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى: قلتَ:[٩] «قام زيد وقعد عمرو»، وكذا «زيد قائم وعمرو قاعد» إلَّا لِمانع[١٠] مثل أن يراد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت، فيقال: «قام زيد وعمرو قاعد»، أو يراد في إحداهما المضي وفي الأخرى المضارعة، فيقال: «زيد قام وعمرو يقعد»، أو يراد في إحداهما الإطلاق[١١] وفي الأخرى التقييد

= زيد ثوبي فيه» مع القطع بامتناعه، ولعله سهو منه؛ فإنه صرح في موضع آخر منه بامتناع قول القائل: «خفي ضيق وخاتمي ضيق» مع اتحادهما في الخبر، انتهى. فأنت تراه قد حكم على السكاكي بالسهو في كلامه، ولم يصلحه بتقييده بالسابق واللاحق، كما ذكره سابقا. (دسوقي)

(١) قوله: فوقع الخلل إلخ: حاصله: أن المصنف لما ذكر مكان، «الجملتين»: «الشيئين»، وأقام قوله: «اتحاد في التصور» مقام قوله: «اتحاد في تصور ما» مثل الاتحاد في المخبر عنه أو به أو قيد من قيودهما: ظهر أنه أراد بالتصور المعنى المتعارف، وهو العلم، فلزمه الفساد في القولين المذكورين، كما بين الشارح، وهذا الفساد وإنما لزم من تغييره، ولا يرد ذلك على عبارة السكاكي؛ لأنه مثل الاتحاد في تصور بالاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما، فعلم أن مراده بتصوريهما في قوله: «الوهمي أن يكون بين تصوريهما، والخيالي أن يكون بين تصوريهما»، متصوريهما، لا المعنى المتعارف على قياس ما سبق. (من دسوقي)

(٢) قوله: بين نفس الصور: والمفاهيم، لا بين التصورات، وهذا إنما يظهر على التغاير بين العلم والمعلوم، والتحقيق أنهما متحدان بالذات، وإنما يختلفان بمجرد الاعتبار، كما تقرر في محله. (تجريد)

(٣) قوله: وحمله إلخ: عطف على «تأويل»، يعني يقال جوابا عن المصنف: إنه أراد بالشيئين الجملتين، وإنما غاير للاختصار والتفنن، وأراد بالتصور مفردا من مفردات الجملة إطلاقا للتصور على المتصور، وحملا للألف واللام على الجنس، لا على العهد، فيرجع كلامه بهذا الاعتبار إلى ما قاله السكاكي. (من دسوقي)

(٤) قوله: أن ظاهر عبارته يأبى عن ذلك: إذ ليس فيها ما يدل؛ إذ المتبادر من «الشيئين» أيّ شيئين من أجزاء الجملتين، لا نفس الجملتين، وكون المراد بالتصور معرفا مفردا من مفردات الجملة بعيد جدا؛ إذ المتبادر منه الإدراك، فتعبير المصنف بالتصور معرفا مما يأبى هذا الحمل، مع أن المصنف قد ردّ كلام السكاكي هذا في «الإيضاح»، وحمله على أنه سهو منه، وقصد بهذا التغيير إصلاحه، فكيف يحمل كلام المصنف على كلامه؟! (من ق)

(٥) قوله: بعد وجود المصحح: أي للعطف، ككونهما إنشائيتين لفظا ومعنى أو معنى فقط أو خبريتين كذلك، لكن مع جامع عقلي أو وهمي أو خيالي. ق

(٦) قوله: تناسب الجملتين إلخ: ذكر أرباب الحواشي أن النسبة الواقعة في الجملتين على ثلاثة أقسام: **أحدها**: أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية بأن يراد مطلق الحصول أو الدوام فيهما أو التجدد كذلك. **والثاني**: أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت، أو خصوصُ التجدد بأن يراد الدوام في إحداهما والتجدد في الأخرى.

وثالثها: أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أي خصوصية، فيتعين في الأول الاسمية في الجملتين، فيقال: «زيد قائم وصديقه جالس»؛ لأن الاسمية لا تدل إلا على مطلق الحصول بناء على أنها لا تفيد الدوام إلا بالقرائن، أو تتعين الفعلية فيهما بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت، فيقال: «قام زيد وقعد صاحبه»، فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه؛ لأنه يجب فيه التوافق. وفي الثاني إذا قصد التجدد في الأول والدوام في الثاني أو العكس: تعينت الفعلية في الأولى والاسمية في الثانية أو العكس، فلا محل لاستحسان التناسب فيه، بل يمتنع التناسب فيه، فهذان القسمان فيهما مانع من مراعاة التناسب المستحسن، بل يجب التوافق في الأول والتخالف في الثاني، كما مر فلا استحسان.

وأما الثالث وهو الذي يقصد فيه النسبة في ضمن أيّ خصوصية، فهو محل الاستحسان؛ لأنه يجوز كل من التناسب وتركه؛ لحصول المقصود بكل، لكن التناسب أولى، فيكون من المحسنات فتقول: «زيد قائم وصاحبه قاعد»، أو «قام زيد وقعد صاحبه». (من التجريد والدسوقي)

(٧) قوله: المضي: [بأن يكون فعل كل منهما ماضيا. (ق)]

(٨) قوله: من غير تعرض إلخ: هذا تقييد لقوله: «لمجرد الإخبار»، فالمراد منه: أن لا يكون المقصود اختلافهما في التجدد والثبوت مثلا، وذلك بأن يكون المقصود من الجملتين التجدد أو الثبوت أو لم يكن شيء منهما مقصودا فيهما، أو لم يكن مقصودا في إحداهما دون الأخرى، ففي جميع هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسنات العطف، كما مر توجيهه. (عبد الحكيم)

(٩) قوله: قلت إلخ: اعترض عليه بأن «قام زيد وقعد عمرو» يدلان على التجدد والمضي، «وزيد قائم وعمرو قاعد» يدلان على الثبوت، فكيف يصح التمثيل بهما بمجرد الإخبار؟ أجيب بأن المراد بالتعرض المنفي: التعرض بحسب القصد لا بحسب دلالة اللفظ، فقد يكون قصد المتكلم إفادة مجرد نسبة المسند إلى المسند إليه، فيأتي بالجملة، اسمية كانت أو فعلية، فيفيد الكلام مجرد تلك النسبة، وإن كانت الجملة دالة بحسب الأصل على التجدد أو الثبوت. (من دسوقي)

(١٠) قوله: إلا لمانع: استثناء من محذوف، أي فلا يترك هذا التناسب اللفظي إلا لمانع يمنع فيه، والمانع: هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: يراد في إحداهما الإطلاق إلخ: يؤخذ من هذا أن التوافق في الإطلاق والتقييد من محسنات الوصل إلا لمانع، وهو كذلك، كما يرشد إليه كلام المصنف حيث عبر بـ«من» المفيدة أن من المحسنات غير ما ذكره، وهو التوافق في الإطلاق والتقييد. (دسوقي)

بالشرط، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَآ أُنزِلَ[1] عَلَيۡهِ مَلَكٞۖ وَلَوۡ أَنزَلۡنَا مَلَكٗا لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ[2] لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ
(بفعل الشرط مثلا) (بهلاكهم) (الأنعام:٨) (أي من التقييد بالشرط) (هلا)

سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾، فعندي أن قوله: ﴿وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ عطف على الشرطية قبلها لا على الجزاء[3] أعني لا ﴿لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ﴾؛
(الأعراف: ٣٤) (الفاء للتعليل علة لقوله: «ومنه». (الدسوقي)) (أي مجموع الشرط والجزاء) (يعني وحده)

إذ لا معنى لقولنا: «إذا جاء أجلهم لا يستقدمون».
(لأنه لا يتصور التقدم بعد مجيء الأجل. (تج))

تذنيب:[4] هو جعل الشيء ذنابة للشيء، شبّه به[5] ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبدونها أخرى عقيبَ بحث
(أي مؤخر الشيء، ومنه الذنب. (ج)) (لا أنه نفس الذنابة. (ق)) (المصنف) (عطف على «بحث») (طرف لـ«ذكر»)

الفصل والوصل؛ لمكان التناسب[6]، **أصل الحال المنتقلة،** أي الكثير الراجح[7] فيها، كما يقال: الأصل في الكلام هو الحقيقة، **أن**
(الشائع) (لموافقته للقواعد) (علة للذكر المذكور) (أي الغير اللازمة لصاحبها المنفكة عنه. (ق)) (أي الكثير الراجح، والمرجوح أن يكون مجازا. (ق))

تكونَ بغير واو، احترز بـ«المنتقلة» عن المؤكدة[8] المقررة لمضمون الجملة[9]؛ فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة؛ لشدة ارتباطها بما
(نحو: زيد أبوك عطوفا) (أي دائما لا أن ذلك فيها كثير. (ق))

قبلها[10]، وإنّما كان الأصل في المنتقلة الخلو عن الواو؛ **لأنها في المعنى حكم[11] على صاحبها كالخبر** بالنسبة إلى المبتدأ؛ فإنّ في
(الحال المذكور) (محكوم به) (وإن كان الخبر محكوما به أيضا في اللفظ)

قولك[12]: «جاء زيد راكبًا» إثبات الركوب لـ«زيد» كما في «زيد راكب» إلّا أنه في الحال[13] على سبيل التبعية، وإنما المقصود إثبات
(أي إثبات الركوب) (لا مقصودا) (أي بالإخبار)

---

(١) قوله: وقالوا لو لا أنزل: أي هلاّ أنزل عليه ملك، فنؤمن به، فـ«قضي الأمر» معطوف على جملة ﴿قَالُواْ﴾، وجملة ﴿لَّقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ مقيدة بفعل الشرط. فالحاصل: أن الجملة الأولى مطلقة والثانية مقيدة بالإنزال؛ لأن الشرط مقيد للجواب، وإنما كانت عطفا على ﴿قَالُواْ﴾ لا على المقول؛ لأنها ليست من مقولهم، بل من مقول المولى سبحانه، ولا يخفى الجامع بينهما؛ لأن الأولى تضمنت أن نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده سبب نجاتهم وإيمانهم، وتضمنت الثانية أن نزوله سبب هلاكهم وعدم إيمانهم، وسوق الجملتين لإفادة غرض واحد، وهو بيان ما يكون نزول الملك سببا له، فقد اشتركتا في هذا المعنى، وإن كان الصحيح ما أفادته الثانية في نفس الأمر. (تجريد ودسوقي)

(٢) قوله: فإذا جاء أجلهم إلخ: أي لا يستأخرون ساعة إذا جاء أجلهم ولا يستقدمون، فقوله: ﴿وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ عطف على مجموع الجملة قبله شرطها وجزائها، فالمعطوف مطلق والمعطوف عليه مقيد بالشرط عكس الآية السابقة. (دسوقي)

(٣) قوله: لا على الجزاء: أي وحده من حيث إنه جزاء، وإلا لكان هو أيضا جواب لـ«إذا»؛ إذ المعطوف على الجواب جواب، فيرد عليه أنه لا يتصور التقديم بعد مجيء الأجل؛ لأن الوقت الذي جاء الأجل فيه بالفعل لا يمكن موت قبله، وحينئذ فلا فائدة في نفيه؛ لأنه نفي لما هو معلوم الاستحالة. فقوله: «إذ لا معنى له» أي لا معنى صحيح معتدا به في اللغة، وإن كان صادقا. وجوّز بعضهم جعل قوله: ﴿وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ استئناف إخبار، أي وأخبرك أنهم لا يستقدمون، أي لا يموتون قبل مجيء أجلهم، أي الوقت هو آخر عمرهم.

وفي بعض حواشي «البيضاوي»: يصح أن يكون قوله: ﴿وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ عطفا على قوله: ﴿لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ﴾، وفائدة العطف المبالغة في انتفاء التأخير؛ وذلك لأنه لمّا قرنه به ونظمه في سلكه: أشعر أنه بلغ في الاستحالة إلى مرتبة التقدم، فكما أنه يستحيل التقدم يستحيل التأخر. (من ق)

(٤) قوله: تذنيب: قيل: الفرق بين التذنيب والتنبيه مع اشتراكهما في أن كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة: أن ما ذكر في حيز التنبيه بحيث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهمه منها، بخلاف التذنيب. (حسن چلبي)

(٥) قوله: شبه به: الضمير في «به» للجعل المذكور، وحاصل ما ذكره: أن المصنف شبه ذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل بجعل الشيء ذنابة للشيء بجامع التكميل والتتميم في كل، أو بجامع إيجاد الشيء متصلا بآخر الشيء اتصالا يقتضي عده من أجزائه، وكونه من أذنابه لقصد التكميل. (من دسوقي)

(٦) قوله: لمكان التناسب: «المكان» مصدر ميمي بمعنى الكون والوجود من «كان» التامة، وهو علة لذكر بحث الجملة الحالية عقب بحث الفصل والوصل، أي إنما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل؛ لمكان التناسب؛ إذ اقتران الحالية بالواو شبيه بالوصل وعدمه شبيه بالفصل. وحاصل ما ذكره في هذا التذنيب: تقسيم الجملة الحالية إلى أقسام خمسة: ما يتعين فيه الواو، وما يتعين فيه الضمير، وما يجوز فيه الأمران على السواء، وما يترجح فيه الضمير، وما يترجح فيه الواو. (دسوقي وتجريد)

(٧) قوله: أي الكثير الراجح: أشار الشارح إلى أن مراد المصنف بالأصل: الكثير الراجح، ولم يرد بالأصل القاعدة، ولا الدليل، ولا غير ذلك مما يراد به في غير هذا الموضع. (من الدسوقي)

(٨) قوله: عن المؤكدة: الأنسب التعبير بـ«اللازمة»؛ لأنها هي التي تقابل المنتقلة، وأما المؤكدة فتقابل المؤسّسة. (تج)

(٩) قوله: لمضمون الجملة: أراد بـ«المضمون»: ما تضمنته واستلزمته الجملة قبلها، كما في قولك: «هذا أبوك عطوفا»، فإن الجملة الأولى تقتضي العطف، فلذا كان قوله: «عطوفا» تأكيدا. (دسوقي)

(١٠) قوله: لشدة ارتباطها بما قبلها: أي وصيرورتهما كالشيء الواحد. والحاصل: أن الحال المؤكدة لظهور ارتباطها بالمؤكدة لا يحتاج فيها إلى ربط بالواو، فلا يبحث عنها في هذا الباب، فلذا احترز المصنف عنها بالتقييد بالمنتقلة. (الدسوقي رحمه الله)

(١١) قوله: في المعنى حكم إلخ: أي أمر محكوم به على صاحبها؛ لأنك إذا قلت: «جاء زيد راكبا»، أفاد ذلك أن زيدا ثبت له المجيء حال وصفه بالركوب، وفي ضمن ذلك أن الركوب ثابت له، فالركوب محكوم به على زيد؛ لثبوته له، وإنما قال: «في المعنى»؛ لأن الحال في اللفظ غير محكوم بها؛ لأنها فضلة يتم الكلام بدونها. (دسوقي)

(١٢) قوله: فإن في قولك إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن كلا من الحال والخبر يقتضي الكلام كونه عارضا ثابتا لمعروض، فهما متساويان في ذلك، ومختلفان في أن المقصود الأصلي من التركيب بالنسبة للخبر ثبوته للمبتدأ، بخلاف الحال فليس ثبوته لصاحبه مقصودا من التركيب، بل المقصود ثبوت أمر آخر له، كالمجيء في المثال، وجيء بالحال قيدا؛ ليهوّن ذلك الأمر، وهو المجيء، فيستفاد ثبوت الحال بطريق اللزوم العرضي، كما مر. (ق)

(١٣) قوله: إلا أنه في الحال إلخ: فيه مخالفة لما تقرر أن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام، والحال من جملة القيود. ويمكن أن يقال: الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية، وأنه غير مقصود بالذات من حيث إنه فضلة يستقيم الكلام بدونه، والمسند هو المقصود بالذات من حيث إنه مسند وركن لا يستقيم الكلام إلا به، وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبليغ هو القيد، تدبر. (كذا في التجريد)

المجيء، وجئت بالحال لتزيدَ في الإخبار عن المجيء هذا المعنى، ووصف له، أي ولأنها في المعنى وصف[١] لصاحبها كالنعت[٢] بالنسبة إلى المنعوت إلَّا أنَّ المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت؛ فإنه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به. وإذا كانت الحال مثل الخبر والنعت فكما أنهما يكونان بدون الواو فكذلك الحال. وأمَّا ما أورده بعض النحويين من الأخبار والنعوت المصدَّرة بالواو، كالخبر في باب «كان»[٣] والجملة الوصفية[٤] المصدَّرة بالواو التي تسمى واو تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، فعلى سبيل التشبيه[٥] والإلحاق[٦] بالحال، لكن خولف هذا الأصل إذا كانت الحال جملة؛ فإنها[٧] أي الجملة الواقعة حالًا من حيث هي جملة مستقلة[٨] بالإفادة من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإنما قال: «من حيث هي جملة»؛ لأنها من حيث هي حال غير مستقلة، بل متوقفة على التعليق بكلام سابق قصد تقييده بها، فتحتاج الجملة الواقعة حالًا إلى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالًا عنه.

وكل من الضمير والواو صالح للربط[٩]، والأصل الذي لا يعدل عنه ما لم تمسّ حاجة[١٠] إلى زيادة ارتباط هو الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة[١١] والخبر والنعت[١٢]، فالجملة[١٣] التي تقع حالًا إن خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي حالا عنه: وجب فيها الواو[١٤]؛ ليحصل الارتباط[١٥]، فلا يجوز «خرجت زيد قائم»، ولمَّا ذكر[١٦] أنَّ كل جملة خلت عن الضمير وجب

---

(١) قوله: لأنها في المعنى وصف: فالحال ذات جهتين، لها شبه بالخبر في أنها تفيد حكما ربما لا يعلمه المخاطب قبل سماعها، ولها شبه بالنعت في دلالتها على معنى في الصاحب وكونها بحيث لو أسقطت لم يختل الكلام. (تجريد)

(٢) قوله: كالنعت: [وإن كان النعت وصفا للمنعوت في اللفظ أيضا]

(٣) قوله: كالخبر في باب كان: كما في بيت «الحماسة» من قول سهيل ابن شيبان:

فلما صرح الشرّ فأمسى وهو عريان

وأدخل بالكاف الخبر الواقع بعد إلا، نحو: ما أحد إلا وله نفس أمارة. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: والجملة الوصفية: أي الواقعة صفة للنكرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ (الحجر:٤)، وكقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ (البقرة: ٢٥٩)، فإن الجملة في الآيتين عند صاحب «الكشاف» صفة للنكرة والواو زائدة، دخولها وخروجها سواء، وفائدتها تأكيد وصل الصفة بالموصوف؛ إذ الأصل في الصفة مقارنة الموصوف، فهذه الواو أكدت اللصوق. (ق)

(٥) قوله: فعلى سبيل التشبيه إلخ: والحاصل: أن كون الحال أصلها عدم الاقتران بالواو مكتسب من مشابهتها للخبر والنعت، فلما خولف هذا الأصل المكتسب فيها واقترنت بالواو: حمل الخبر والنعت عليها؛ لورودها بعد ما قد يستقل، كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر. (دسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: والإلحاق: [لا على سبيل الأصالة، فلم يخرجا عن الأصل.]

(٧) قوله: فإنها إلخ: الفاء للتعليل، أي إنما خولف ذلك الأصل في الحال التي هي جملة؛ لأنها إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: مستقلة: يعني أن الجملة واقعة حالا مستقلة بالإفادة من حيث كونها جملة، ومقتضى ذلك الاستقلال أنها تحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها، والحاصل: أن الجملة الحالية وجد فيها جهتان: جهة كونها جملة، وهذه الجهة هي الأصل في الجملة الحالية، وجهة كونها حالا وهي عارضة، والأولى توجب احتياجها لما يربطها بما قبلها دون الثانية. (ق)

(٩) قوله: صالح للربط: أما الضمير فلكونه عبارة عن المرجع، وأما الواو فلكونها موضوعة للربط والجمعية. واختلف في أيهما أقوى في الربط؟ فقيل: الواو؛ لأنها موضوعة لذلك؛ إذ هي في أصلها للجمع، كما قيل: إن أصل هذه الواو الحالية هي العاطفة، وقيل: الضمير؛ لدلالته على المربوط، وإليه أشار بقوله: «والأصل إلخ». (ق وج)

(١٠) قوله: ما لم تمس حاجة إلخ: يعني فإن مست حاجة إلى زيادة الربط أتي بالواو؛ لأن الربط بها أقوى؛ لما مر من أنها موضوعة للربط، ويحتمل أن المراد: فإن مست الحاجة لزيادة الربط أتي بها. (دسوقي)

(١١) قوله: في الحال المفردة: فيه أن الضمير فيها ليس للربط؛ لأن الحال المفردة لا تحتاج لرابط، بل لضرورة الاشتقاق؛ لأن كل مشتق يتحمل الضمير، فالدليل لم ينتج المطلوب. وفي «عبد الحكيم»: أن المراد بالحال المفردة في كلام المصنف: المسندة إلى متعلق ذي الحال، نحو: «ضربت زيدا قائما أبوه»، وكذا يقال: في الخبر والنعت، وحينئذٍ فلا يرد أن الضمير في الثلاثة لكونها صفة محتاجة للفاعل لا أنه للربط. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والخبر والنعت: أي أعم أن يكونا مفردين أو جملتين، نحو: «زيد قائم، وزيد أبوه قائم»، نحو: «رجل كريم مررت به، ورجل أبوه كريم مررت به». (دسوقي)

(١٣) قوله: فالجملة: هذا شروع في تفصيل محل انفراد الواو والضمير، ومحل اجتماعهما. (ق)

(١٤) قوله: وجب فيها الواو: أي لفظا أو تقديرا، كما في قول الشاعر يصف غائصا لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله:

نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدري

فالواو مقدرة، أي «والماء غامره»، لكن قال الدماميني: الربط يحصل بالواو وبالضمير، فحيث لا واو ولا ضمير يقدر أحدهما، فلم قدرت الواو هنا على الخصوص، مع أنه يمكن تقدير الضمير، بل هو أولى؛ لأنه الأصل في الربط، فيقال: تقديره: «الماء غامره فيه». (تجريد)

(١٥) قوله: ولما ذكر إلخ: والحاصل أنه قد بين أن الجملة الواقعة حالا إذا كانت خالية عن الضمير وجب فيها الواو، فأراد أن يبين أن أيّ جملة تصلح لهذا الوصف، أعني وقوعها حالا خالية عن ضمير صاحبها مقارنة للواو وجوبا. (سيد السند)

أي الربط بالواو مع الخلو عن الضمير. (ق)

فيها الواو: أراد أن يبين أنَّ أيّ جملة يجوز ذلك فيها وأيّ جملة لا يجوز، فقال: **وكل جملة**(١) **خالية عن ضمير ما** أي الاسم الذي **يجوز**

ولو بواسطة حرف الجر

أن ينتصب عنه حال وذلك بأن يكون فاعلًا(٢) أو مفعولا معرفا أو منكرا مخصوصا، لا نكرة(٣) محضة أو مبتدأ أو خبرا؛ فإنه لا يجوز

أي الجواز المذكور — أي الاسم المذكور — راجع لكل من الفاعل والمفعول — بنعت أو إضافة أو غيرهما — خالية عن التخصيص

أن ينتصب عنه حال على الأصح. وإنَّما(٤) لم يقل: «عن ضمير صاحب الحال»؛ لأن قوله: «كل جملة» مبتدأ، خبره قوله: **يصح أن تقع**

راجع للثلاثة — مع أنه أخصر — وما بينهما قيود للمبتدأ

تلك الجملة **حالًا عنه**، أي عما يجوز أن ينتصب عنه **بالواو**، وما لم يثبت له هذا الحكم -أعني(٥) وقوع الحال عنه- لم يصح إطلاق اسم

بمعنى «مع» من تتمة العلة. (ج)

صاحب الحال عليه إلَّا مجازًا. وإنما قال: «ينتصب عنه حال»، ولم يقل(٦): «يجوز أن تقع تلك الجملة حالًا عنه»؛ ليدخل فيه(٧) الجملة

أي باعتبار مما يؤول إليه — في ذلك القول

الخالية(٨) عن الضمير المصدَّرة بالمضارع المثبت، فيصح استثناؤها بقوله: **إلَّا المصدَّرة بالمضارع**(٩) **المثبت، نحو: «جاء زيد ويتكلم**

أي متصلا — أي الجملة المصدرة

عمرو»؛ فإنه لا يجوز(١٠) أن يجعل «ويتكلم عمرو» حالًا عن «زيد» لِما سيأتي مِن أنَّ ربط مثلها يجب أن يكون بالضمير فقط(١١).

في قوله: «لأن الأصل إلخ» — أي في كونها مضارعية مثبتة

ولا يخفى أنَّ المرادَ بقوله: «كل جملة» الجملةُ الصالحة للحالية في الجملة(١٢)، بخلاف الإنشائيات؛ فإنها لا تقع حالًا(١٣) البتة، لا مع الواو ولا بدونها.

وهي الخبرية — أي في بعض الأحوال

وإلَّا عطف على قوله: «إن خلت» أي وإن لم تخل(١٤) الجملة الحالية عن ضمير صاحبها، **فإن كانت فعلية؛ والفعل مضارع**

لفظا ومعنى

مثبت: امتنع دخولها أي الواو، **نحو** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝﴾(١٥) (المدثر: ٦) أي لا تعط حال كونك تعد(١٦) ما تعطيه كثيرا؛ **لأنَّ الأصل**

أي وجب الاكتفاء بالضمير

---

(١) قوله: وكل جملة: لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير إذا كانت حالا، وليست كل جملة خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها، بل من الجملة الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا، ومنها ما لا يصح: أشار إلى بيانِ ذلك فقال: «وكل إلخ». (تجريد)

(٢) قوله: فاعلا: كقولك: «جاء زيد»، فزيد اسم يصح أن تجيء منه الحال، فإذا أتيت بجملة خلت عن ضميره، كقولك: «عمرو يتكلم»: جاز أن تقع هذه الجملة حالا بالواو عن هذا الاسم، وهو زيد، أي جاء زيد حال كون عمرو يتكلم. (تجريد)

(٣) قوله: لا نكرة: هذا محترز قوله: «يجوز أن ينتصب عنه الحال». (دسوقي)

(٤) قوله: وإنما: حاصله: أنه لو قال: «عن ضمير صاحب الحال» لزم جعله صاحب الحال قبل تحقق الحال، وهو مجاز، والحقيقة أولى لأصالتها. (دسوقي)

(٥) قوله: أعني: لما كان المتبادر عود الإشارة إلى صحة وقوعها حالا، مع أنه ليس مرادا قال: «أعني إلخ». (تج)

(٦) قوله: ولم يقل إلخ: [أي بدل قوله: «يجوز أن ينتصب عنه حال». (ق)]

(٧) قوله: ليدخل فيه: أي في ذلك القول، أعني قوله: «وكل جملة خالية عن ضمير «ما» يجوز أن ينتصب عنه حال»، بخلاف ما لو قال: «يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه»؛ فإنه لا يدخل فيه ما ذكر؛ لعدم جواز وقوعه حالا. (تجريد)

(٨) قوله: الجملة الخالية: أي ودخولها مطلوب لأجل إخراجها بعد ذلك بالاستثناء، وجه دخول الجملة المذكورة في كلامه أنه يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال، بخلاف ما لو قال: «يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه»؛ فإنها لا تدخل فيه؛ إذ لا يصدق عليها أنها خالية عن ضمير الاسم الذي يجوز أن تقع حالًا عنه؛ لعدم جواز وقوعها حالا، مع أن دخولها مطلوب لأجل أن تخرج بعد ذلك بالاستثناء. (دسوقي)

(٩) قوله: إلا المصدرة بالمضارع إلخ: قال في «الأطول»: يجب أن يستثنى المصدرة بالماضي الخالي عن «قد» لفظا وتقديرا أيضا. أقول: سيأتي في مبحث اقتران الماضي بـ«قد» جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة. (تجريد)

(١٠) قوله: فإنه لا يجوز إلخ: أي: ويجوز أن تجعل تلك الجملة عطفا على جملة «جاء زيد» عند وجود الجامع بينهما. (دسوقي)

(١١) قوله: بالضمير فقط: أي: وليس في «يتكلم عمرو» ضمير، فلو قيل: «معه» صح جعلها حالا. (دسوقي)

(١٢) قوله: في الجملة: زادها لإدخال الجملة المصدرة بالمضارع المثبت؛ فإنها تصلح للحالية في حال اشتمالها على ضمير ذي الحال. (تجريد)

(١٣) قوله: فإنها لا تقع حالا: أي إلا بتقدير القول يتعلق بها، فإذا قلت: «جاء زيد، هل ترى فارسا يشبهه؟» لم يصح أن يكون جملة «هل ترى إلخ» حالا إلَّا بتقدير: «مقولًا فيه: هل ترى إلخ»؛ لأن الحال كالنعت، وهو لا تكون إنشاء.

وتوضيحه على ما قيل: إنه يمتنع وقوع الإنشائية حالا؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمونها، فيجب أن يكون مضمونها حاصلا، وهذا إنما يظهر في الخبرية دون الإنشائية؛ لأن الإنشائية إما طلبية كـ«اضرب»، أو إيقاعية نحو: «بعت واشتريت» بالاستقراء، والمقصود من الأول مجرد الطلب، سواء وقع مضمونها أو لا، ومن الثانية الإيقاع، وأيًّا مّا كان فلا يصح أن يقيد مضمون العامل الحاصل بالفعل بطلب شيء لم يقع، أو بإيقاع شيء لم يقع؛ إذ لا معنى لتقييد ما وقع بما لم يقع؛ إذ لا بد في القيد أن يكون واقعا كالمقيد. (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: وإن لم تخل إلخ: أي بأن اشتملت على الضمير، فهي حينئذٍ إما أن تكون اسمية أو فعلية، والفعلية إما أن تكون فعلها مضارعا أو ماضيا، والمضارع إما أن يكون مثبتا أو منفيا، فبعض هذه يجب فيها الواو كالاسمية في بعض الأحوال، وبعضها يجب الضمير فيها كالمضارعية المثبتة، وبعضها يستوي فيها الأمران، وهي المضارعية المنفية والماضوية لفظا، وبعضها يترجح فيه أحدهما كالاسمية في بعض الأحوال. وقد أشار المصنف لتفصيل ذلك وبيان أسبابه بقوله: «فإن كانت فعلية إلخ». (دسوقي ﷺ)

(١٥) قوله: تَسْتَكْثِرُ: أي على قراءة الرفع، وهي المتواتر، وأما على قراءته بالجزم على أنه بدل اشتمال من «تَمْنُن» فليس مما نحن فيه، ولا يصح أن يجزم لكونه جوابا للنهي؛ لأن شرط الجزم في جوابه صحة تقدير «إن» الشرطية قبل «لا» على الراجح، وهذا الشرط مفقود هنا. (تجريد)

(١٦) قوله: تعدّ إلخ: أي فالسين والتاء للعد، وجعلهما بعضهم للطلب، فالمعنى حينئذٍ =

في الحال هي الحال المفردة[١]؛ لعراقة المفرد[٢] في الإعراب وتطفل الجملة عليه؛ لوقوعها موقعه.
أي أصالته

أي الحال
وهي أي المفردة تدل على حصولِ صفة[٣] أي معنى قائم بالغير[٤]؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول[٥]، والهيئة
في أصل وضعها. (ج) صراحة أو التزاما أي حال التلبس بالفعل. (ج)

معنى قائم بالغير[٦]، غير ثابتة؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة، مقارنٍ ذلك الحصول لِما جعلت الحال قيدًا له يعني العامل؛ لأن الغرض
بأن تنفك عن صاحبها. (ج) فـ«مقارن» صفة لـ«الحصول»

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقارنة[٧]. وهو أي المضارع المثبت كذلك أي
أي التخصيص المذكور

دال على حصول صفة غير ثابتة مقارن لِما جعلت قيدًا له كالمفردة، فيمتنع الواو[٨] فيه كما في المفردة.
أي الحال المفردة

أمّا الحصول أي دلالة المضارع المثبت على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلًا، فيدل على التجدد[٩] وعدم الثبوت[١٠]، مثبتًا
أي عدم الدوام

فيدل على الحصول، وأمّا المقارنة[١١] فلكونه مضارعًا، فيصلح للحال[١٢] كما يصلح للاستقبال. وفيه نظر[١٣]؛ لأن الحال الذي يدل
حصول معناه لما أثبت له. (ق) أي في هذا التعليل. (ج)

عليه المضارع هو زمان التكلم، وحقيقته أجزاء متعاقبة مِن أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال التي نحن بصددها يجب أن تكون
أي حقيقة الحال الزمانية. (ق)

مقارنة لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال، ماضيًا كان[١٤] أو حالًا أو مستقبلًا، فلا دَخْلَ للمضارعة في المقارنة، فالأَولى[١٥] أن
أي زمان وقوع مضمون الفعل العامل

يعلل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى[١٦].
لتوافقهما في عدد الحروف والحركات والسكنات

وأمّا ما جاء من نحو قول بعض العرب: قمتُ وأصكُّ وجهه، وقوله: شعر: فلمّا خشيتُ[١٧] أظافيرهم أي أسلحتهم :: نجوت
جواب عن وقوع الواو مع المضارع المثبت أي أضرب عبد الله بن همام. (ق) جمع «أظفار» جمع «ظفر»

= لا تعطه قليلا تطلب كثيرا. (ق)

(١) قوله: لأن الأصل المفردة: [علة لامتناع الواو والاكتفاء بالضمير. (ق)] وقيل: أصالة المفردة إما بمعنى كثرة ورودها دون الجملة، وإما بمعنى أن الحال فضلة، وكونها فضلة يقتضي إعرابها بالنصب، والإعراب يقتضي الإفراد؛ لعراقة المفرد، أي تأصله في الإعراب. (تجريد)

(٢) قوله: لعراقة المفرد: أي تأصله في الإعراب، وإنما تعرب الجملة محلا؛ لتطفلها على المفرد بوقوعها موقعه. (تجريد)

(٣) قوله: تدل على حصول صفة: أي صراحة، أو بطريق اللزوم، كما في قولك: «جاء زيد غير ماش»؛ فإن عدم المشي يستلزم الركوب، أو يقال: إن الكثير فيها ذلك، أي الدلالة على حصول صفة، فاندفع ما يقال: إن قولك: «جاء زيد غير ماش» لا يدل على حصول صفة، بل إنما يدل على عدم الصفة. (دسوقي)

(٤) قوله: قائم بالغير: [فالمراد: الصفة اللغوية لا النحوية.]

(٥) قوله: أو المفعول: [ولو بواسطة حرف الجر، فدخل المجرور.(ج)]

(٦) قوله: والهيئة معنى قائم بالغير: وذلك لأن ما يقوم بالغير باعتبار حصوله فيه يقال له: هيئة، وباعتبار قيامه به يقال له: صفة. (الدسوقي)

(٧) قوله: المقارنة: [أي معناها اللازمي لا المطابقي. (ج)]

(٨) قوله: فيمتنع الواو إلخ: اعترض بأنه قياس في اللغة، وقد منعه كثير من المحققين، وأجيب بأنا لا نسلم أن هذا قياس في اللغة؛ إذ التعليلات النحوية المذكورة في أمثال هذه المباحث مناسبات لما وقع عليه الاستعمال، وإلا فالأصل الاستعمال. (دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: على التجدد: أي الصفة التي هي معنى الفعل، والمراد بتجددها حدوثها في الزمان ووجودها بعد العدم. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: وعدم الثبوت: فيه أنه لا يدل على ذلك من جهة كونه فعلا؛ لأن التجدد الذي يدل عليه الفعل وضعا إنما هو الوجود بعد العدم، والمطلوب إنما هو الانتفاء بعد الوجود، والفعل لا يدل على ذلك. وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعونة أن شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت، فمبنى الأمر على ذلك. (تجريد)

(١١) قوله: وأما المقارنة: عطف على قوله: «أما الحصول»، أي وأما دلالة المضارع على مقارنة الحصول لما جعلت الحال قيدا له. (ق)

(١٢) قوله: فيصلح للحال: فحينئذٍ يكون مضمونه مقارنا للعامل إذا وقع حالا؛ لأن الحال يجب مقارنتها للعامل، وأنت خبير بأن قوله: «فيصلح للحال كما يصلح للاستقبال» لا يفيد المقارنة على التعيين، بل يحتملها كما يحتمل التأخر، فلو قال الشارح: بعد قول المصنف: «مضارعا» «وهو حقيقة في الحال» كان أولى. (دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: وفيه نظر: أي في قوله: «وأما المقارنة فلكونه مضارعا» نظر. وحاصل ذلك النظر أن الحال الذي يدل عليه المضارع زمان التكلم، وحقيقته عرفا أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال النحوية التي نحن بصددها ينبغي أن يكون مضمونها مقارنا لزمان مضمون عاملها ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا، فالمضارع إنما يدل على مقارنة مضمونه لزمن التكلم، وليس هذا مرادا ههنا؛ لأن المراد مقارنة مضمون الحال لزمن مضمون عاملها، فهذه المقارنة المرادة هنا لا ينتجها المضارع. (دسوقي)

(١٤) قوله: ماضيا كان: وإذا كان زمان العامل في الحال تارة يكون ماضيا، وتارة يكون حالا، وتارة يكون استقبالا كان أعم من زمان التكلم الذي يدل عليه فعل المضارع الواقع حالا، وحينئذ فلا يكون للمضارعة دخول في إفادة المقارنة المرادة هنا، وهي مقارنة مضمون الحال لمضمون العامل في زمانه أيّ زمان كان، وإن كانت تدل على المقارنة في بعض الأحوال وذلك إذا كان زمان العامل حاليا. (دسوقي)

(١٥) قوله: فالأولى: [بسلامة هذا التعليل من الخدش، مع كونه أخصر. (ق)] وأجاب البعض عن النظر المذكور بأن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة، واعترض عليه بأنه لا يفيد؛ لأن التعليل يصير وهميا لا حقيقيا، فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي عللنا بها امتناع الواو فيه. (كذا في التجريد)

(١٦) قوله: وبتقديره معنى: لأن المضارع إذا وقع حالا يؤول باسم الفاعل؛ لاشتراكهما في الحال والاستقبال، فقولك: «جاء زيد يتكلم» في معنى «جاء متكلما»، أي ولما كان اسم الفاعل إذا وقع حالا تمتنع فيه الواو كان المضارع مثله. ولا يقال: إن ما ذكره الشارح من التعليل موجود في المضارع المنفي، مع أنه يجوز ارتباطه بالواو؛ لأنا نقول: هذه حكمة تلتمس بعد الوقوع، فلا يلزم اطرادها. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: فلما خشيت إلخ: حاصل معنى البيت: لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم. (تج)

وأرهنهم مالكا، فقيل: إنما جاز الواو في المضارع المثبت الواقع حالًا على اعتبار حذف المبتدأ؛ لتكون الجملة اسمية، أي: وأنا أصك

اسم رجل أو فرس. (ج) — وهو «وأصك» و«أرهنهم» في المثالين — أي ونجوز ارتباطها بالواو، فيندفع الاعتراض

وأنا أرهنهم، كما في قوله تعالى[1، 2]: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ أي وأنتم قد تعلمون. وقيل: الأول أي «قمت

(الصف: ٥) — في الجواب عن ذلك

وأصكُّ وجهه» شاذ[3]، والثاني أي «نجوت وأرهنهم» ضرورة.

للشعر

وقال عبد القاهر: هي أي الواو فيهما للعطف لا للحال، وليس المعنى: قمت صاكا وجهه، ونجوت راهنا مالكًا، بل المضارع

جواب ثالث — أي المثالين — إذ يلزم عليه إما الشذوذ أو حذف المبتدأ، كما سبق

بمعنى الماضي، والأصل: قمت وصككت، ونجوت ورهنت، عدل عن لفظ الماضي إلى المضارع لحكاية الحال[4] الماضية، ومعناها[5]

اعتذار عن عطف المضارع على الماضي. (ج)

أن يفرض ما كان في الزمان الماضي واقعًا في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع.

الدال على الحضور — (يونس: ٨٩) والمعنى: فاستقيما غير متبعين

وإن كان الفعل مضارعا منفيا[6، 7] فالأمران جائزان: الواو وتركه، كقراءة ابن ذكوان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَبِعَانِ﴾ بالتخفيف أي

على السواء، وبعضهم رجح الترك. (ج) — أي ﴿فَٱسْتَقِيمَا﴾

بتخفيف النون، فيكون[8] ﴿لَا﴾ للنفي دون النهي؛ لثبوت «النون» التي هي علامة الرفع، فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فيكون الواو

لعدم صحة عطف الخبر على الإنشاء. (ج) — استفهام إنكار

للحال، بخلاف قراءة العامَّة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بالتشديد؛ فإنه نهي مؤكد معطوف على الأمر الذي قبله. ونحو قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا﴾

أي عامة القراء — (يونس: ٨٩) — بنون الثقيلة — أي وكل منهما إنشاء — أي المضارع المنفي

أي أيُّ شيء ثبت لنا ﴿لَا نُؤْمِنُ[9] بِٱللَّهِ﴾ أي حال كوننا غير مؤمنين، فالفعل المنفي حال بدون الواو. وإنَّما جاز فيه الأمران؛ لدلالته

فكان مانعا لنا من الإيمان. (ج) — (المائدة: ٨٤) — أي ﴿لَا نُؤْمِنُ﴾ — وصاحب الحال الضمير المجرور — أي الواو وتركه

على المقارنة[10]؛ لكونه مضارعا[11]، دون الحصول؛ لكونه منفيا، والمنفي إنما يدل مطابقة[12] على عدم الحصول.

والمقارنة يناسبها ترك الواو — وعدم حصول الصفة يناسبه دخول

وكذا يجوز الواو وتركه إن كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى، كقوله تعالى إخبارا عن زكريا ﷺ: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ[13] لِي غُلَٰمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ

أي كجواز الأمرين في المضارع المنفي — مثبتاكان أو منفيا — تامة — جملة حالية

ٱلْكِبَرُ[14]﴾ بالواو، وقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ[15]﴾ بدون الواو، وهذا في الماضي لفظًا، وأمَّا الماضي معنًى فالمراد به

(آل عمران: ٤٠) — جملة حالية بدون الواو — (النساء: ٩٠) — أي المذكور من المثالين — ومعنى — أي فقط

---

(١) قوله: في قوله تعالى إلخ: وفي «التسهيل»: أن المضارع المثبت إذا كان معه «قد» تجب فيه الواو، ولا يرتبط بالضمير، فلا يحتاج جعله اسمية بتقدير المبتدأ، فالكلام في غير المقرون بـ«قد»، فالتنظير بالآية لا يتم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: كما في قوله إلخ: وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ﴾ (البقرة: ٩١) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (الحج: ٢٥). وأجيب: أن الجمع بتقدير مبتدأ محذوف، أو أريد بالمضارع الماضي. (عروس الأفراح)

(٣) قوله: شاذ: أي واقع على خلاف القياس النحوي، فلا ينافي الفصاحة، ولا الوقوع في كلام الله تعالى، كما مر في تعريف الفصاحة. (مولوي عبد الحكيم ﷺ)

(٤) قوله: لحكاية الحال إلخ: أي فهي مانعة من رعاية التناسب بين المعطوفين؛ لما علمت من أن رعاية المعنى أوجب من رعاية اللفظ. (دسوقي)

(٥) قوله: ومعناها: أي معنى لحكاية الحال في المثال الذي كلامه فيه أن يفرض إلخ، وإنما يرتكب هذا الفرض في الماضي المستغرب، كأنه يحضره للمخاطب ويصوره؛ ليتعجب منه، كما تقول: «رأيت الأسد، فآخذ السيف فأقتله». (دسوقي)

(٦) قوله: وإن كان منفيا: عطف على معنى قوله: «والفعل مضارع مثبت»؛ لأنه في معنى قولنا: «فإن كان الفعل مضارعا مثبتا». (ق)

(٧) قوله: منفيا: أي بـ«ما» أو بـ«لا»، لا بـ«لن»؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال، والجملة الحالية يجب تجريدها عن عَلَم الاستقبال؛ للتنافي بحسب الظاهر. (تجريد)

(٨) قوله: فيكون إلخ: فيه أنَّ ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ (يونس: ٨٩) على تقدير كونه حالا يكون مؤكدة؛ لأن الاستقامة تتضمن عدم اتباع سبيل الذين لا يعلمون، وكلامنا في الحال المنتقلة لا في المؤكدة، كما سبق. (ق)

(٩) قوله: لا نؤمن: حال من الضمير، والعامل ما في اللام من معنى الفعل، أي أيّ شيء حصل لنا غير مؤمنين؟ فهو إن كان لحصول شيء في هذه الحال مستلزم لإنكارها على سبيل المبالغة؛ إذ حصول شيء مّا لازم في هذه الحالة، فإذا كان منكرا كانت تلك الحالة منكرة. (مولوي عبد الحكيم ﷺ)

(١٠) قوله: على المقارنة إلخ: حاصله أن المضارع المنفي أشبه المفرد في شيء دون شيء، فلذا جاز فيه الأمران. ولو أشبهه في الشيئين لامتنع دخول الواو عليه، كما امتنع دخولها على الحال المفردة، فلدلالته على المقارنة وجد فيه من مشابهة المفرد، فجاز الترك، وبعدم دلالته على الحصول يكون فيه عدمها، فجاز الإتيان. (من دسوقي وتجريد)

(١١) قوله: لكونه مضارعا: انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا، وفيما يأتي في الماضي المنفي استمرار النفي، مع أن الفعل في الموضعين منفي، ومع أن المقارن في الحقيقة النفي لا الفعل في الموضعين؟ ويمكن أن يجاب عنه بأن «لم» و«لما» لما كانا كالجزء من الفعل وقلّبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض. (تجريد)

(١٢) قوله: إنما يدل مطابقة إلخ: أي وإن دل التزاما على حصول ما يقابل الصفة المنفية؛ لأنه متى نفي شيء يثبت نقيضه؛ لأن النقيضين لا يرتفعان، لكن الأصل المعتبر دلالة المطابقة. (ق)

(١٣) قوله: أنى يكون: أي يوجد، والسؤال ليس على وجه الشك في المقدر، بل سؤال فرح وتعجب. (تجريد)

(١٤) قوله: وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ: جملة حالية ماضوية مرتبطة بالواو، فالحال بلوغ الكبر، وهو قد يحصل وقد لا يحصل، وإن كان بعد حصوله لازما، فصح كونه منتقلا، فلا يرد أن الكلام في الحال المنتقلة، والكبر بعد بلوغه غير منتقل، على أن الكبر يمكن عقلا زواله بعود الشباب، بل قد وقع كزليخا. (ق وج)

(١٥) قوله: حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ: أي حال كونهم ضاقت صدورهم عن قتالكم مع قومهم، أي جاؤوكم في هذه الحالة. (دسوقي ﷺ)

المضارع المنفي بـ«لم» أو «لمَّا»[1]؛ فإنهما يقلبان معنى المضارع إلى المضي. وأورد للمنفي بـ«لَم» مثالين: أحدهما مع الواو، والآخر بدونه. واقتصر في المنفي بـ«لمَّا» على ما هو بالواو، فكأنه لم يطلع على مثال[2] ترك الواو فيه، إلَّا أنه مقتضى القياس، فقال: وقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم﴾.

(أي ترك الواو) (عطف على «أورد») (مثال للمنفي بـ«لم» مع الواو) (آل عمران: ٤٧) (مثال بدون الواو) (آل عمران: ١٧٤) (مثال للمنفي بـ«لما» مع الواو) (البقرة: ٢١٤)

أمَّا المثبت أي أمَّا جواز الأمرين في الماضي المثبت فلدلالته على الحصول[3] يعني حصول صفة غير ثابتة[4]؛ لكونه فعلًا مثبتًا دون المقارنة؛ لكونه ماضيًا، فلا يقارن الحال، ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة شرط[5] أن يكون مع «قد» ظاهرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾، أو مقدرة[6] كما في قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾؛ لأنَّ «قد» تُقرِّب[7] الماضي مِن الحال، والإشكال المذكور وارد[8] ههنا، وهو أن الحال التي نحن بصددها غير الحال التي تقابل الماضي، ويقرِّب «قد» الماضي منها، فيجوز المقارنة إذا كان[9] الحال والعامل ماضيين، ولفظة «قد» إنما تقرب الماضي من الحال التي زمان التكلم، وربما تُبعده عن الحال التي نحن بصددها، كما في قولنا: «جاء زيدٌ في السَّنة الماضية وقد ركب[10] فرسه»، والاعتذار[11] عن ذلك مذكور في الشرح.

(أي الواو وتركه) (أراد به الماضي لفظا ومعنى. (ق)) (فاللام للعهد) (فلم يشبه الحال المفردة، فجاز الواو. (ج)) (أي الماضي) (أي الماضي) (أي مقارنة الحال) (آل عمران: ٤٠) (أي ضاقت) (النساء: ٩٠) (علة للمعلل مع علته. (ق)) (فيما مضى) (على قوله: لأن قد تقرب إلخ.) (وهي الحال النحوية) (وهي زمان التكلم) (تفريع على مغايرة الحالين. (ج)) (ولسنا بصددها) (أي تبعد «قد» الماضي. (ق)) (الإيراد) (أي «المطول»)

وأمَّا المنفي أي جواز الأمرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول[12]، أمَّا الأول أي دلالته على المقارنة فلأنَّ «لمَّا» للاستغراق[13] أي لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى زمان التكلم، وغيرها أي غير «لمَّا» مثل «لم» و«ما» لانتفاء متقدم على زمان

(لفظا ومعنى) (أي الإتيان بالواو وتركه) (فيجوز ترك الواو؛ لمشابهته بالحال المفردة. (الدسوقي)) (أي موضوع لانتفاء. (ق)) (بالإضافة والتنوين. (ج))

---

(١) قوله: المنفي بلم أو لما: وأما المنفي بغيرهما فإن كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال كـ«لن» لم تقع الجملة حالا، وإن كان «ما» أو«لا» فيجوز الأمران كما تقدم، وعند ابن هشام يجب ترك الواو. (تجريد)

(٢) قوله: فكأنه لم يطلع على مثال إلخ: أي مما يستشهد به، فلا يقال: المثال لا يشترط صحته. وقد مثل له في «التسهيل» بقول الشاعر: شعر

فقالت له العينان: سمعا وطاعة وحدرتا كالدر لما يثقب

أي وحدرتا دمعا شبيها بالدر في حال كونه غير مثقب. (دسوقي)

(٣) قوله: على الحصول: [فيشبه الحال المفردة، فجاز ترك الواو. (ج)]

(٤) قوله: حصول صفة غير ثابتة: قد تضمن هذا الكلام -أعني قوله: «لدلالته على حصول صفة غير ثابتة»- شيئين: أعني كون الحاصل صفة، وكون تلك الصفة غير ثابتة أي غير دائمة. وقوله: «لكونه فعلا مثبتا» علة لإفادة هذين الشيئين على سبيل اللف والنشر الغير المرتب، وذلك لأنه من حيث كونه ثابتا يفيد الحصول لصفة، ومن حيث كونه فعلا -والفعل يقتضي التجدد المستلزم للعدم- يفيد عدم الثبوت. (ق)

(٥) قوله: شرط إلخ: أي شرط في الماضي المثبت الواقع حالا أن يكون مع «قد»، وهذا الكلام مشعر بأنه عام، لكن مذهب البصريين أن «قد» إنما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا إذا لم يكن بعد «إلا». (من عبد الحكيم رحمه الله)

(٦) قوله: أو مقدرة: قال ابن مالك: هذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود «قد» مع الفعل المشار إليه لا يزيده معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر أن يدل على معنى لا يفهم بدونه.

فإن قلت: «قد» تدل على التقريب. قلنا: دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام. (عبد الحكيم رحمه الله)

(٧) قوله: لأن قد تقرب: اعترض على هذا التعليل بأن «قد» تفيد المقاربة (بالباء)، لا المقارنة (بالنون)، والمطلوب في الحال هو الثاني لا الأول، وحينئذ فلا تكون كلمة «قد» المقربة للحال كافية في ذلك المقام. وأجيب بأن المقاربة بمنزلة المقارنة؛ فإن القريب من الشيء في حكمه، ولذا أطلق «الآن» على الزمان القريب من الحال، فقول الشارح: لأن «قد» تقرب الماضي من الحال، أي والمقاربة في حكم المقارنة، فلا إشكال.

(٨) قوله: وارد: حاصل ما ذكره من الإشكال أن الحال التي انتفت عن الماضي، ويدل عليه المضارع، وتقرب «قد» إليها: هي زمان التكلم، وهي خلاف الحال التي نحن بصددها، وربما بعدت «قد» عنها، كما إذا قلت: «جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب»؛ فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمان التكلم الذي هو مفاد «قد». (دسوقي)

(٩) قوله: إذا كان إلخ: يعني فقولكم: «فلا يقارن الحال» غير مناسب. (تجريد)

(١٠) قوله: وقد ركب: فإن مجيئه في السنة الماضية في حال الركوب ينافيه قرب الركوب من زمن التكلم الذي مفاد قد. (دسوقي)

(١١) قوله: والاعتذار إلخ: حاصل ما ذكره في الشرح من الاعتذار: أن «قد» وإن قربت الماضي من الحال بمعنى زمن التكلم، والحال التي نحن بصددها الصفة التي يقارن مضمونها مضمون العامل بأن يكون زمانهما واحدا، وهما متباينان، لكنهما متشاركان في إطلاق اسم الحال عليهما، وفي الجمع بين الماضي والحال بشاعة وقبح من حيث اللفظ، فذكرت «قد»؛ لتقرب الماضي من الحال في الجملة؛ دفعا لتلك البشاعة اللفظية، فتصدير الماضي المثبت بـ«قد» لمجرد الاستحسان.

وقيل: الأولى في الجواب: أن المضي باعتبار العامل في الحال، والتقريب بـ«قد» باعتباره، فإذا قلت: «جاءني زيد ركب» ربما يفهم منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء، فيؤتى بـ«قد»؛ لتقربه منه، تأمل. (من الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: دون الحصول: [فيجوز الإتيان بالواو؛ لعدم مشابهته بالحال المفردة.]

(١٣) قوله: للاستغراق: يعني: نصا، بخلاف غيرها؛ فإنه وإن كان للاستغراق لكنه ليس نصا، بل بمعونة أن الأصل استمرار الانتفاء، فلا يجوز أن يقال: «لمّا يقدم زيد بالأمس، وقدم الآن». (ق)

التكلم، مع أنَّ الأصل استمراره أي استمرار ذلك الانتفاء -لِما سيجيء- حتى تظهر[١] قرينة على الانقطاع، كما في قولنا: «لم يضرب
أي الكثير الراجح — إلى وقت التكلم — أي في التحقيق الآتي — أي كالقرينة التي في قولنا
زيدٌ أمسِ، لكنّه ضرب اليوم»[٢]، فيحصل به أي بالنفي أو بأنَّ الأصل فيه الاستمرار الدلالة عليها أي على المقارنة عند الإطلاق
أي الانتفاء
وترك التقييد بما يدلُّ على انقطاع ذلك الانتفاء، بخلاف المثبت[٣]؛ فإنَّ وضع الفعل على إفادة التجدُّد من غير أن يكون الأصل
عطف تفسير — هو مطلق الثبوت بعد الانتفاء. (ق) — أي قبل زمن التكلم. (ق)
استمراره، فإذا قلت: «ضرب» مثلًا كفى في صدقه وقوعُ الضرب في جزء من أجزاء الماضي. وإذا قلت: «ما ضرب» أفاد استغراقَ
ردا لمن قال: «ضرب». (ق) — فإنها تفيد ذلك قطعا. (ق)
النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، لكن لا قطعيا، بخلاف «لما»، وذلك لأنهم قصدوا أن يكون الإثبات والنفي في طرفي نقيض[٤]،
أي كون النفي يفيد الاستمرار، والإثبات لا يفيده. (ج)
ولا يخفى أنَّ الإثبات في الجملة إنما ينافيه النفي دائما.

وتحقيقُه أي تحقيق هذا الكلام أنَّ استمرار العدم[٥] لا يفتقر إلى سبب[٦]، بخلاف استمرار الوجود، يعني أنَّ بقاء الحادث
أي تحقيق أن الأصل استمرار النفي. (تج) — فإنه يفتقر إلى وجود سبب مؤثر
-وهو استمرار وجودِه- يحتاج إلى سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود، ولا بدَّ لوجود الحادث من السبب، بخلاف استمرار
أي استمرار وجود الحادث — بقاء الحادث
العدم؛ فإنه عدم، فلا يحتاج إلى وجود سبب[٧]، بل يكفيه مجرد انتفاء سبب الوجود. والأصلُ في الحوادث[٨]: العدمُ حتى يوجد
عللها، ففي الجملة[٩] لمّا كان الأصل في المنفي الاستمرار حصل من إطلاقه[١٠] الدلالة على المقارنة[١١]. وأمّا الثاني أي عدم دلالته
على الحصول فلكونه منفيا[١٢]، هذا إذا كانت الجملة فعلية.
أي ما ذكر من التفصيل. (ج)

وإن كانت اسميةً فالمشهور جواز تركها[١٣] أي الواو؛ لعكس[١٤] ما مرَّ في الماضي المثبت، أي لدلالة الاسمية على المقارنة؛ لكونها
أي الجملة الواقعة حالا — عند علماء العربية. (تج)
مستمرةً، لا على حصول صفة غير ثابتة؛ لدلالتها على الدوام والثبات، نحو: «كلَّمته فوه إلى فيَّ» أي مشافهًا[١٥]، وأيضًا المشهور أنَّ
فهي تدل على حصول صفة ثابتة. (ق) — أي ويجوز أن يقال: «وفوه إلى فيَّ» بالواو. (ق)

---

(١) قوله: حتى تظهر: غاية لقول المصنف: «استمراره»، أي فإذا ظهرت قرينة على الانقطاع فلا يقال: الأصل بقاؤه. (ق)

(٢) قوله: لكنّه ضرب اليوم: أي فهذا قرينة على أن انتفاء الضرب لم يستمر من الأمس إلى وقت التكلم، فهو مخصص بالأصل، لا مناقض له. (دسوقي)

(٣) قوله: بخلاف المثبت: أي الماضي المثبت؛ فإنه لا يفيد الاستمرار المقتضي للمقارنة، لا وضعًا ولا استصحابا، كما في الماضي المنفي. (دسوقي)

(٤) قوله: في طرفي نقيض: المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعدد، والمراد: طرفان هما نقيضان، أو المراد بالنقيض التناقض، ولفظة «في» زائدة على الصورتين، تأمل. (تجريد)

(٥) قوله: أن استمرار العدم: أي الذي من جملة مفاد الماضي المنفي. (ق)

(٦) قوله: لا يفتقر إلى سبب: أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود، لما كان لا يفتقر إلى وجود سبب سهل فيه استصحاب الاستمرار المؤدي للمقارنة. (دسوقي)

(٧) قوله: إلى وجود سبب: أي إلى سبب موجود مؤثر، بل يكفيه إلخ، وهذا مراد من قال: إن العدم لا يعلل، أي لا يفتقر إلى علة وسبب موجود، فلا ينافي أنه يفتقر إلى انتفاء سبب الوجود، ومن هذا تعلم أن العدم أولى بالممكن من الوجود، بمعنى أن العدم أصل فيه دون الوجود؛ لأن العدم لا يتوقف على سبب موجود بخلاف الوجود. (دسوقي)

(٨) قوله: والأصل في الحوادث: أي الموجودات الحادثة «العدم»؛ لكون الانتفاء في سبب الوجود أصلا، ولا يحتاج العدم إلى انتفاء طار بعد سبب الوجود. (علامة دسوقي ﷺ)

(٩) قوله: ففي الجملة: أي وأقول قولا ملتبسا بالجملة، أي بالإجمال. (من الدسوقي ﷺ)

(١٠) قوله: من إطلاقه: أي من كونه غير مقيد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء. (ق)

(١١) قوله: الدلالة على المقارنة: قال في «المطول»: وقد عرفت ما فيه، أي من أن المطلوب في الحال المقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل ولو كان في الاستقبال، لا لزمان التكلم، واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم، فأين هذا من ذاك؟ (تج)

(١٢) قوله: فلكونه منفيا: والمنفي إنما يدل النفي فيه بالمطابقة على نفي صفة لا على ثبوتها، فتقرر بهذا أن الماضي المنفي يشبه الحال المفردة في إفادة المقارنة، فاستحق بذلك سقوط الواو، ولا يشبهها في الدلالة على حصول صفة غير ثابتة، فاستحق بذلك الإتيان بها، فجاز الأمران فيه كما جاز في المثبت. (ق)

(١٣) قوله: جواز تركها: أي والإتيان بها، وإنما نص على جواز الترك؛ لأنه هو المختلف فيه، وأما الإتيان فلم يقل أحد بامتناعه. (تجريد)

(١٤) قوله: لعكس إلخ: أي إنما جاز الترك لأجل أنه تحقق فيها عكس ما مر في الماضي المثبت، والذي مر في الماضي المثبت هو دلالته على حصول صفة غير ثابتة دون المقارنة، وعكسه الموجود في الجملة الاسمية هو دلالتها على المقارنة من جهة إفادتها الدوام والثبوت المقتضي للاستمرار حتى في زمن التكلم، وعدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة؛ لأن الغرض دوامها، فلا يمكن عدم الثبوت، فأشبهت المفردة من جهة إفادة المقارنة، وذلك يستدعي سقوط الواو، ولم تشبهها في جهة عدم دلالتها على حصول صفة غير ثابتة، وذلك يستدعي وصلها بالواو، فلما وجد فيها الداعي لكل منهما جاز فيها الأمران، كما مر في غيرها. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي مشافها: أشار بذلك إلى أن الجملة حال من التاء، أي كلّمته في حال كوني مشافها له، ويصح أن تكون حالا من الهاء، أي حال كونه مشافها لي، أو من التاء والهاء معا، أي حال كوننا مشافهين. (من الدسوقي ﷺ)

دخولها أي الواو أولى[1] مِن تركها؛ لعدم دلالتها أي الجملة الاسمية على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها[2]، فحسن[3] زيادة
أي لدلالتها على الثبوت؛ لأن نفي النفي إثبات. (ق)

رابط، نحو: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت.
(البقرة: ٢٢) فيكون الفعل بمنزلة اللازم فيكون مفعوله مقدرا. (ج)

وقال عبد القاهر: إن كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية ضمير ذي الحال[4] وجبت الواو، سواء كان خبره فعلا نحو: «جاء
هذا مقابل المشهور. (ج) ماضيا أو غيره. (ق)

زيد وهو يسرع»، أو اسما، نحو: «جاءني زيد وهو مسرع». وذلك[5] لأنَّ الجملة لا تترك فيها الواو، حتى تدخل في صلة العامل[6]
غاية في النفي. (تج) أي الحالية أي بيان ذلك

وتنضم إليه[7] في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد[8] في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا[9] ممَّا يمتنع في نحو: «جاءني زيد وهو يسرع» أو
أي الدخول والانضمام والتقدير عطف لازم أو تفسير مراد. (ج)

«مسرع»؛ لأنك إذا أعدتَ ذكر زيد وجئتَ بضميره المنفصل المرفوع: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحًا في أنك لا تجد سبيلًا إلى أن
طريقا الظاهر عطف تفسير

تدخلَ «يسرع» في صلة المجيء وتضمَّه إليه في الإثبات؛ لأنَّ إعادة ذكره لا تكون حتى يقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلَّا[10]
أي الإخبار أي عن زيد أي في ما بين الحال وعاملها. (تج) بأن تجعل «يسرع» قيدا للمجيء

لكنتَ تركتَ المبتدأ بمضيعة وجعلتَه لغوًا في البين، وأجري مجرى أن تقولَ: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه»، ثم تزعمَ[11] أنك
وهذا الزعم باطل كـ«معيشة»، مكان الضياع، وقيل: كـ«مسألة»

لم تستأنف كلامًا ولم تبتدئ للسرعة إثباتا، وعلى هذا[12] فالأصل والقياس أن لا يجيء الجملة الاسمية إلَّا مع الواو، وأمَّا ما جاء
أي حالا عطف تفسير

بدونه فسبيلُه سبيلُ الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل[13] ونوعٍ من التشبيه[14]. هذا كلامه في «دلائل الإعجاز»،
الشيخ عبد القاهر

وهو مشعر[15] بوجوب الواو في نحو: «جاءني زيد وزيد يسرع» أو «مسرع»، و«جاءني زيد وعمرو يسرع» أو «مسرع أمامه»[16]

بالطريق الأولى[17].

---

(١) قوله: وأن دخولها أولى: أي لأن الدخول وعدمه على حد سواء، كما يفهم من قوله: «جواز تركها». وأشار الشارح بتقدير المشهور إلى أن قول المصنف: «وأن دخولها أولى» عطف على قوله: «جواز تركها» لا على «المشهور». (دسوقي)

(٢) قوله: مع ظهور الاستئناف فيها: أي دون الفعلية، والحاصل أن الاسمية بعدت عن المفردة من حيث دلالتها على الثبوت، ومن ظهور الاستئناف فيها، فلذا ترجح فيها الواو. (ق)

(٣) قوله: فحسن إلخ: لظهور انفصالها عن العامل في صاحب الحال، والانفصال يحتاج إلى مزيد ربط. (من ق)

(٤) قوله: ضمير ذي الحال: لعل الأولى «عين ذي الحال»؛ ليشمل ما إذا كان المبتدأ ضميرا أو اسما ظاهرا، كما يؤخذ من كلامه. (دسوقي)

(٥) قوله: وذلك: أي بيان ذلك وجوب الربط بالواو في الحالين المذكورين، وحاصل ذلك البيان أن أمر الواو وجودا وعدما في الجملة يدور على كونها ليست في حكم المفردة أو في حكمها، فتأمل. (دسوقي)

(٦) قوله: في صلة العامل: أي في صلة عامل الحال، والمراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدا من قيوده تابعا له في الإثبات، وعدم جعله إثباتا مستقلا. (من التجريد)

(٧) قوله: وتنضم إليه إلخ: أي وتنضم إلى مضمون العامل، كالمجيء مثلا في قولك: «جاء زيد فهو يسرع» أو «وهو مسرع»، والمراد بانضمامها لمضمون العامل أن يكون إثباتها في إثباته، وتخصيص الإثبات لأنه الأصل، وإلا فالحكم في النفي أيضا كذلك نحو: لم يجئ زيد وهو يتبسم أو وهو متبسم. (دسوقي)

(٨) قوله: وتقدر تقدير المفرد: أي تنزل منزلة المفرد في أنه لا يستأنف لها استئناف زائد على إثبات العامل، كما في المفردة، فإذا قلت: «جاء زيد يركب» كان في تقدير «جاء زيد راكبا»، فالمثبت هو المجيء حال الركوب، لا مجيء مقيد بإثبات مستأنف للركوب، كما هو مقتضى أصل الجملة الحالية. (ق)

(٩) قوله: وهذا: أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام إليه في الإثبات وتقديره تقدير المفرد: مما يمتنع إلخ، وهذا المذكور المقتضي للترك ممتنع، فالترك ممتنع، فالإتيان بها واجب، وهو المطلوب. (تجريد)

(١٠) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا بأن أعدته بدون قصد استئناف الإخبار عنه بأنه يسرع، بل قصدت ضمه للعامل في الإثبات: لكنت إلخ. (ق)

(١١) قوله: ثم تزعم: بالنصب عطف على «تقول»، وقوله: «ولم تبتدئ إلخ» عطف تفسير، أي وهذا الزعم باطل لا يصدر عن العقلاء؛ لأن الاستئناف ظاهر فيه. والحاصل أنه لو لم يعتبر الاستئناف في إعادة الاسم الصريح لصح عدم اعتبار الاستئناف في مثل: «جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه»؛ لأنه بمنزلته، لكن عدم اعتبار الاستئناف في ذلك باطل؛ لئلا يلزم على عدم الاعتبار ترك المبتدأ بمضيعة. (دسوقي)

(١٢) قوله: هذا إلخ: [أي التوجيه المشار له بقوله: «لأن الجملة إلخ». (ق)]

(١٣) قوله: بضرب من التأويل: أي بالمفرد، وهو متعلق بقوله: «الخارج عن قياسه»، وذلك كما في قولك: «كلمته فوه إلى فيّ»، فترك الواو في هذه الجملة؛ لتأولها بالمفرد، وهو «مشافها». (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ونوع من التشبيه: أي كما في قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ (الأعراف: ٤)، فجملة ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ حال، وتركت الواو فيها لتشبه واو الحال بواو العطف، ولو أتي بالواو ولاجتمعت مع حرف عطف آخر، وهو «أو». (دسوقي)

(١٥) قوله: وهو مشعر: أي من جهة قوله: «لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره: كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا إلخ... وأجري مجرى أن تقول إلخ». (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٦) قوله: أمامه: راجع لقوله: «جاء زيد وعمرو يسرع أو مسرع»، وإنما ذكره لأجل أن يكون في الجملة ضمير يعود على صاحب الحال، وإلا كانت الواو متعينة من غير نزاع. (ق)

(١٧) قوله: بالطريق الأولى: أي من وجوبها في «وهو يسرع» أو «وهو مسرع»، ووجه الأولوية أنه جعلها مشبها بهما حيث قال أولا: «كان بمنزلة إلخ» وقال ثانيا: «أجري مجرى إلخ»، ولا ريب أن المشبه به أقوى، وعلل بعضهم الأولوية بأن الاستئناف هنا =

ثم قال الشيخ: وإن جعل نحو: «على كتفه سيف[١]» حالًا[٢] كثر فيها أي في تلك الحال تركها[٣] أي ترك الواو، نحو قول بشَّار: شعر:
مما تقدم فيه الظرف أو المجرور على اسم مرفوع. (تج)

إذا أنكرتني[٤] بليدة أو نكرتُها :: خرجتُ[٥] مع البازي[٦] عليَّ سواد
أي أهل بلدة — بسكون الياء، طائر معروف. (تج)

أي بقيةٌ من الليل، يعني إذا لم يعرف قدري أهلُ بلدة أو لم أعرفهم خرجتُ منهم مصاحِبا للبازي الذي هو أَبكر الطيور مشتملًا على شيء من ظلمة الليل، غير منتظر لإسفار الصبح، فقوله: «عليَّ سواد» حال[٧]، ترك فيه الواو. ثم قال الشيخ: الوجه[٨] أن يكون الاسم[٩] في مثل هذا فاعلًا للظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ، وينبغي أن يُقَدَّرَ ههنا[١٠] خصوصًا أنَّ الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، اللهم إلَّا أن يقدر[١١] فعل ماض مع «قد». هذا كلامه،
البكرة: بالهداد. (صراح) — أي الإضاءة — «سواد» — وهو «على» هنا — وما قبله خبر، حتى يكون جملة اسمية. (ق) — نائب الفاعل لـ«يقدر». (ق) — أي فهو في تأويل المفرد. (تج) — أي الشيخ

وفيه بحث[١٢]، والظاهر[١٣] أن مثل «على كتفه سيف» يحتمل أن يكون في تقدير المفرد، وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها، وأن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو بالمضارع، فعلى التقديرين يمتنع[١٤] الواو، وعلى التقديرين[١٥] لا يجب الواو، فمِن أجل هذا[١٦] كثر تركها.
وهذا أولى لرجوعه إلى الأصل. (ج) — بل يجوز — أي الواو

وقال الشيخ أيضا: ويحسن الترك أي ترك الواو في الجملة الاسمية تارةً لدخول حرف على المبتدأ يحصل[١٧] بذلك الحرف نوع من الارتباط، كقوله[١٨]: شعر: ....
غير الواو — أي الفرزدق

= أظهر؛ لأن الضمير أقرب إلى الاسم من الظاهر أو من الأجنبي. (تجريد)

(١) قوله: على كتفه سيف إلخ: قال الشيخ: فإن كان الخبر في الجملة الاسمية ظرفا، ثم كان قد تقدم على المبتدأ، كقولنا: «عليه سيف»، أو «في يده سوط»: كثر فيها أن تجيء بغير واو، ومما جاء منه كذلك قول بشار. (الدلائل)

(٢) قوله: حالا: أي من معرفة قبله نحو: «جاء زيد على كتفه سيف»، فلو كان صاحب الحال نكرة لوجبت الواو؛ لئلا يلتبس الحال بالنعت، كقولك: «جاء رجل طويل وعلى كتفه سيف»، فتجب الواو هكذا، وإلا كان نعتا. (ق)

(٣) قوله: كثر فيها تركها: لما ذكره عبد القاهر من التعليل الآتي، وهو جعل الاسم مرتفعا بالظرف؛ لاعتماده على ما قبله، فتكون الحال مفردة لا جملة اسمية، وحينئذ فلا يستنكر ترك الواو. (دسوقي)

(٤) قوله: أنكرتني: «أنكر» و«نكر» -بكسر العين- و«استنكر» كلها بمعنى واحد. ويقال: «نكرت الرجل -بالكسر- نكرا ونكورا» إذا كرهته، و«نكرت» بفتح العين إذا لم يعرف قدره. (من تجريد ودسوقي)

(٥) قوله: خرجت: أي من تلك البلدة التي أنكر في أهلها. (دسوقي)

(٦) قوله: مع البازي: ظرف لغو متعلق بـ«خرجت»، وكنى بخروجه مع البازي عن الخروج في بقية من الليل، ومعنى البيت: إذا كرهتني أهل بلدة وجهلوا قدري أو كرهتهم: خرجت مع البازي مسارعة؛ لأن البازي أبكر الطيور. (دسوقي)

(٧) قوله: حالٌ: أي مؤكدة؛ ولأنه قد علم من قوله: «خرجت مع البازي» أن خروجه في بقية من الليل، فمعناها مستفاد من غيرها. (دسوقي)

(٨) قوله: ثم قال الشيخ الوجه إلخ: حاصله: أن قوله: «علي سواد» وكذا «على كتفه سيف» في إعرابه احتمالان، أحدهما: أن يجعل الاسم فاعلا بالظرف؛ لاعتماده على صاحب الحال، وعلى هذا فالظرف إما مقدر باسم الفاعل أو بالفعل. ثانيهما: أن يجعل الاسم مبتدأ والمجرور قبله خبرا. ورجح الشيخ أن يجعل الاسم فاعلا مبتدأ؛ لسلامته من تقدم ما أصله التأخير. (دسوقي)

(٩) قوله: أن يكون الاسم: [وعلى هذا فالحال ليست جملة اسمية بل مفردة، فلا يستنكر ترك الواو. (ق)]

(١٠) قوله: ههنا: أي في مقام وقوع الظرف حالا، لا في مقام وقوع الظرف خبرا أو نعتا؛ لأنه يقدر بالفعل أيضا. (دسوقي)

(١١) قوله: إلا أن يقدر إلخ: لأن الترك كثير فيه أيضا، ولا يقدر مضارعا؛ لأن الواو يجب تركها معه. (تجريد)

(١٢) قوله: وفيه بحث: وجهه أنه إن كان سبب قوله: «خصوصا» كون الأصل في الحال الإفراد فيقال: كذلك الخبر والوصف، وإن كان غيره فلم يبينه. وفي البحث وجوه أخرى مذكورة في الحواشي. (تجريد)

(١٣) قوله: والظاهر إلخ: [في توجيه كثرة ترك الواو. (ق)] لا يخفى عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ؛ فإنه لم يتبين من هذا وجه اختيار الإفراد في الحال على الخصوص، بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء. (چلپي)

(١٤) قوله: فعلى التقديرين يمتنع إلخ: وهما التقدير باسم الفاعل والتقدير بالمضارع، فتمتنع الواو فيهما؛ لأن اسم الفاعل مقرر، والمضارع المثبت مثله في المنع. (من الدسوقي رحمه الله تعالى)

(١٥) قوله: وعلى التقديرين إلخ: أي التقدير بالجملة الاسمية والتقدير بالماضي لا سيما مع «قد»، «لا يجب الواو» بل يجوز؛ لجواز الواو في الجملة الاسمية وفي الماضي. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: فمن أجل هذا: أي امتناع الواو على تقديرين، وعدم وجوبها على تقديرين: كثر تركها؛ لأنه ثبت ترك الواو على الاحتمالات الأربعة، وإن كان الترك واجبا على الاحتمالين وجائزا على الاحتمالين. (دسوقي وغيره)

(١٧) قوله: يحصل إلخ: هذا يشير إلى أن العلة في حسن ترك الواو هي أن دخول الحرف يحصل به نوع من الارتباط، فأغنى عن الواو، وعلّله بعضهم بكراهة اجتماع حرفين زائدين على الجملة، وهذا التعليل أحسن؛ لأن ما علل به الشارح إنما يظهر في بعض الحروف التي تفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعدها في «كأن»، ولا يظهر في غيره، مع حسن الترك مع غيره أيضا، كـ«لا» التبرئة في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَحۡكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكۡمِهِۦ﴾ (الرعد: ٤١). (دسوقي)

(١٨) قوله: كقوله: أي الفرزدق يخاطب امرأته عذلته على اعتنائه بشأن بنيه، فهو يقول لها: لا تلوميني في ذلك، عسى أن تشاهديني والحال أن أولادي على يميني ويساري ينصروني كالأسود الحوارد أي الغضاب. (من الدسوقي)

فقلت: عسى أن تبصريني كأنّما بَنيَّ[١] حواليَّ الأُسود الحوارِدُ

من «حرِد»: إذا غضِب، فقوله: «بني الأسود» جملة اسمية وقعت حالًا من مفعول «تبصريني»، ولولا دخول «كأنّما» عليها لم يحسن الكلام إلّا بالواو[٢]. وقوله: «حواليّ» أي في أكنافي[٣] وجوانبي، حال من «بنيّ»؛ لِما في حرف التشبيه من معنى الفعل[٤].

ويحسن الترك تارةً أخرى؛ لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالًا بعقب مفرد حال، كقوله: شعر:

والله يبقيك لنا سالِمًا :: بُرداك[٥] تعظيم وتبجيل

فقوله: «برداك تبجيل» حال[٦]، ولو لم يتقدمها قوله: «سالما» لم يحسن[٧] فيها ترك الواو.

الباب الثامن: الإيجاز والإطناب والمساواة

قال السكاكي[٨]: أمّا الإيجاز والإطناب[٩] فلكونهما[١٠] نسبيين أي من الأمور النسبية التي يكون تعقُّلُها بالقياس إلى تعقل شيء آخر؛ فإنَّ الموجز إنما يكون موجزا بالنسبة إلى كلام أزيد منه، وكذا المطنب إنما يكون مطنبا بالنسبة إلى ما هو أنقص منه، لا يتيسر الكلام فيهما إلّا بترك التحقيق والتعيين[١١]، أي لا يمكن التنصيص على أنَّ هذا[١٢] المقدار من الكلام إيجاز وذلك إطناب؛ إذ رُبَّ كلام[١٣] مؤجز مطنب بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس، والبناء على أمر عرفي، أي وإلَّا بالبناء[١٤] على أمر يعرفه أهل العرف[١٥]، وهو متعارف الأوساط الذين ليسوا في مرتبة البلاغة ولا في غاية الفهاهة[١٦]، أي كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني

---

(١) قوله: بني: أصله «بنون لي» حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف، فصار «بنوي» اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء والضمة كسرة لمناسبة الياء، ثم أدغمت الياء في الياء، كما قيل في «مسلميّ». (دسوقي)

(٢) قوله: إلا بالواو: لما مر أن القياس أن لا تجيء الجملة الاسمية حالا إلا مع الواو. (ق)

(٣) قوله: أي في أكنافي: أشار به إلى أنه ليس المقصود من «حوالي» التثنية، وإن كان ملحقا بالمثنى في الإعراب، وفيما ذكره من التفسير إشارة إلى أن «حوالي» ظرف مكان. (دسوقي)

(٤) قوله: معنى الفعل: [فالمعنى: أشبه بني بالأسود حال كونهم حوالي. (ق)]

(٥) قوله: بُرداك: أي يبقيك الله تعالى سالما مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه- والبردان: الثوبان استعارهما الشاعر للوصفين، وثنى البرد باعتبار لفظي التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحدا. (دسوقي)

(٦) قوله: حال: أي من الكاف في «يبقيك سالما»، فهي حال مترادفة، أو من الضمير في «سالما»، فتكون متداخلة، لكن الاستشهاد بالبيت على المقصود إنما يتأتى على الأول، كما في «المطول». (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: لم يحسن: فتركت الواو في الجملة؛ لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة؛ إذ لا يؤتى معها بالواو. (دسوقي)

(٨) قوله: قال السكاكي: أي في الاعتذار عن ترك تعريف الإيجاز والإطناب تعريفا يعين القدر لكل منهما بحيث لا يزيد ولا ينقص. (تجريد)

(٩) قوله: أما الإيجاز والإطناب إلخ: لم يذكر أن المساواة من الأمور النسبية والأقرب أنها منها؛ إذ لا تعرف إلا بالنسبة إلى نفي الإطناب والإيجاز. أجاب عنه السيد في «شرح المفتاح» بأنه لم يتعرض للمساواة مع كونها نسبية أيضا؛ لأنه لا فضيلة لكلام الأوساط، فما يصدر عن البليغ مساويا له لا يكون بليغا؛ إذ ليس فيه نكتة يعتد بها. والمراد بكونه ليس بليغا من حيث أنه مساو لكلام الأوساط، وإن كان من حيث اشتماله على المزايا والخصوصيات التي تقتضيها المقام بليغا معتدا به؛ لأنه بهذا الاعتبار إيجاز بالقياس إلى المتعارف وإلى مقتضى المقام. (دسوقي)

(١٠) قوله: فلكونهما إلخ: الفاء داخلة على جواب «أما»، وهو قوله: «لا يتيسر إلخ». وقوله: «لكونهما نسبيين» علة للجواب مقدمة عليه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(١١) قوله: والتعيين: أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما، وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف، وأورد عليه النظر الآتي (دسوقي)

(١٢) قوله: على أن هذا إلخ: ظاهره إطلاق لفظ «الإيجاز» على نفس الألفاظ، وهو مخالف لما سيأتي في قوله قريبا: «فالإيجاز أداء المعنى بأقل إلخ»، فإن كان يطلق عليهما كما في لفظ «الخبر» و«الإنشاء» فالأمر واضح، وإن كان لا يطلق إلا على أحدهما فقط فيؤول أحد الموضعين؛ ليرجع إلى الآخر. (تجريد)

(١٣) قوله: إذ رب كلام: علة لقوله: «أي لا يمكن»، والمراد أن الكلام الواحد قد يكون مؤجزا بالنسبة لكلام ومطنبا بالنسبة لكلام آخر، فكيف يمكن أن يقال على طريق التحديد: إن هذا القدر إيجاز وهذا إطناب. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أي وإلا بالبناء إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: «والبناء» عطف على «ترك» أي لا يمكن الكلام فيهما إلا بترك التحقيق، وإلا بالبناء على أمر عرفي؛ لأن البناء على الأمر العرفي أقرب ما يمكن به ضبطهما المحتاج إليه لأجل تمايز الأقسام. (دسوقي)

(١٥) قوله: يعرفه أهل العرف: أي متعارف بين أهل العرف في أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية، فيعتبر كل من الإيجاز والإطناب بالنسبة إليه، فما زاد عليه إطناب وما نقص عنه إيجاز، كما قال المصنف بعد. (ق)

(١٦) قوله: غاية الفهاهة: الحاصل: أن المراد بالأوساط من الناس: العارفون باللغة وبوجوه صحة الإعراب دون الفصاحة والبلاغة، فيعبرون عن مرادهم بكلام صحيح الإعراب من غير ملاحظة النكات التي يقتضيها الحال. (دسوقي)

عند المعاملات والمحاورات، وهو أي هذا الكلام لا يحمد من الأوساط[١] في باب البلاغة؛ لعدم رعاية مقتضيات الأحوال، ولا يذم أيضًا منهم[٢]؛ لأنَّ غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات وضعية وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليف[٣] يخرجها عن حكم النعيق[٤].

فالإيجاز[٥]: أداء المقصود بأقلَّ[٦] مِن عبارة المتعارف[٧]، والإطناب[٨]: أداؤه بأكثر منها. ثم قال: الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارةً إلى ما سبق أي إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه، وتارةً أخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط ممَّا ذكر أي من الكلام[٩] الذي ذكره المتكلم، وتوهَّم بعضُهم أنَّ المراد بـ«ما ذكر» متعارف الأوساط، وهو غلط[١٠] لا يخفى على مَن له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، يعني كما أنَّ الكلام يوصف بالإيجاز؛ لكونه أقلَّ من المتعارف كذلك يوصف به؛ لكونه أقلَّ ممَّا يقتضيه المقام بحسب الظاهر، وإنما قلنا: «بحسب الظاهر»[١١]؛ لأنه لو كان أقل ممَّا يقتضيه المقام ظاهرًا وتحقيقًا لم يكن في شيء[١٢] مِن البلاغة.

مثاله قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤) الآية؛ فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف -أعني قولنا: يا رب، شِخْتُ- وإيجاز بالنسبة إلى مقتضى المقام ظاهرا؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يبسط[١٣] فيه الكلام غايةَ البسط، فللإيجاز معنيان[١٤] بينهما عموم من وجه[١٥].

وفيه نظر؛ لأنَّ كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسُّرَ[١٦] تحقيق معناه؛ إذ كثيرًا مَّا يتحقق معاني الأمور النسبية وتعرف بتعريفات تليق

(حواشٍ بين السطور: أي المخاطبات. (تج) — المتعارف — هو صوت الغراب أو الراعي — السكاكي — أي الإيجاز. (تج) — جديرا — أي ينظر في تعريفه. (ق) — الذي أورد فيه الكلام الموجز. (ق) — الشارح الخلخالي — عقل — أصغى — أي باطنا — حكاية عن سيدنا زكريا عليه السلام — النزول — الذي هو الاختصار عند السكاكي. (ق) — في ما ذكر السكاكي أولا وثانيا. (ق))

---

(١) قوله: من الأوساط: قيد بذلك؛ لأنه قد يحمد من البليغ؛ لأنه يورده؛ لكونه مقتضى المقام بأن يكون المخاطب من الأوساط. (دسوقي)

(٢) قوله: أيضا منهم: [وإن كان يذم من البلغاء إذا لم يقتضه الحال. (تج)]

(٣) قوله: ومجرد تأليف: أي تأليف مجرد عن النكات مع مطابقة اللغة والصرف والنحو مما يتوقف عليه تأدية أصل المعنى. (دسوقي وغيره)

(٤) قوله: عن حكم النعيق: النعيق: تصويت الراعي في غنمه، أو صوت الغراب، والمراد به هنا أصوات الحيوانات، والمراد بحكمه عدم دلالته. (تجريد)

(٥) قوله: فالإيجاز: أي إذا بيننا على أنه لا يتيسر الكلام في الإيجاز والإطناب إلا بالبناء على أمر عرفي: فيقال في تعريف الإيجاز: هو أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف إلخ. (من الدسوقي رحمه الله)

(٦) قوله: بأقل: أي بعبارة أقل يعني قليلة، فـ«أفعل» ليس على بابه. (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٧) قوله: عبارة المتعارف: فيه أن «العبارة» هي الكلام المعبر به، و«المتعارف» هو الكلام أيضا كما مر من أن متعارف الأوساط كلامهم الجاري على عادتهم في تأدية المعنى، وحينئذٍ فلا معنى لإضافة «العبارة» لـ«المتعارف»، إلا أن يقال: إن «العبارة» بمعنى المعبر به والإضافة بيانية، وبعد ذلك فالمطابق للسياق أن يقول: «بأقل من المتعارف»؛ إذ لا فائدة في زيادة «عبارة». (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: والإطناب إلخ: [والمساواة: أداء المقصود بقدر المتعارف] الإطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة، كما سيجيء، وهذا تفسير لا يلائمه، اللهم إلا أن يقال: هذا اصطلاح آخر. (تجريد)

(٩) قوله: أي من الكلام: أي من الكلام الموجز الذي ذكره المتكلم، سواء كان ما ذكره المتكلم أقل من عبارة المتعارف أو أكثر منها أو مساويا لها، مثلا: رب شخت، ويا رب شخت، ويا رب قد شخت، هذه الثلاثة أقل مما يقتضيه المقام كما يأتي، وأولها أقل من المتعارف، والثاني مساو له، والثالث أكثر منه. (دسوقي)

(١٠) قوله: وهو غلط: لأنه لا معنى لقولنا: «مرجع كون الكلام موجزا كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف»، وذلك لأن كون المقام خليقا بأبسط من المتعارف لا يناسب أن يكون علة للإيجاز؛ إذ لا معنى لقولنا: «هذا الكلام موجز لكون المقام خليقا بأبسط من المتعارف»، بل المناسب في التعليل أن يقال: «لكون المقام خليقا بأبسط منه» أي من هذا الكلام، ويلزم أيضا أن ما كان أقل من المتعارف أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون موجزا، ولم يعرف له قائل؛ إذ هو تحكم محض، فالتفسير الذي ذكره الشارح متعين. (من الدسوقي والتجريد)

(١١) قوله: بحسب الظاهر: أي بحسب ظاهر المقام لا بحسب باطنه؛ لأن باطن المقام يقتضي الاقتصار على ما ذكر؛ لأنه إنما عدل عما يقتضيه الظاهر؛ لغرض، كالتنبيه على قصور العبارة، أو لأجل التفرغ لطلب المقصود، فلذا كان ما هو أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر بليغا. (دسوقي)

(١٢) قوله: لم يكن في شيء إلخ: لعدم مطابقة لمقتضى المقام ظاهرا وباطنا، وإذا لم يكن في شيء من البلاغة فكيف يوصف بالإيجاز الذي هو وصف للكلام البليغ؟ (دسوقي)

(١٣) قوله: أن يبسط إلخ: أي بناء على ظاهر كأن يقال: «وهن عظم اليد والرجل»، و«ضعفت جارحة العين»، و«لانت حدة الأذن» إلى غير ذلك. (ق)

(١٤) قوله: معنيان: هما كون الكلام أقل من المتعارف، وكونه أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر، ويلزم من كون الإيجاز له معنيان أن يكون الإطناب كذلك، لكنه ترك ذلك؛ لانسياق الذهن إليه مما ذكره في الإيجاز. (دسوقي)

(١٥) قوله: عموم من وجه: فيتصادقان فيما إذا كان الكلام أقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا، كما إذا قيل: «رب شخت» بحذف حرف النداء وياء الإضافة؛ فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه أبسط منه؛ لكون مقام التشكي من إلمام الشيب وانقراض الشباب، وأقل من عبارة المتعارف أيضًا وهي «يا ربي شخت» بزيادة حرف النداء وياء الإضافة، وينفرد المعنى الأول دون الثاني في قوله للصياد: «غزال» عند خوف فوات الفرصة؛ فإنه أقل من المتعارف، وهو «هذا غزال»، وليس بأقل مما يقتضيه المقام؛ لأن المقام بضيقه يقتضي الحذف، وينفرد المعنى الثاني دون الأول في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ (مريم: ٤)؛ فإن المقام يقتضي أكثر منه لما مر، والمتعارف أقل منه كما لا يخفى، ولا يخفى عليك إجراء هذه النسبة -أعني نسبة العموم من وجه- على التفسيرين في الإطنابين أيضًا. (من الدسوقي وغيره رحمه الله)

(١٦) قوله: لا يقتضي تعسر: [والمتبادر من كلام السكاكي: أن كون الشيء نسبيا =

بها، كالأبوة والأخوة(١) وغيرهما. والجواب أنه لم يُرد تعسُّرَ بيان معناهما(٢)؛ لأنَّ ما ذكره بيان لمعناهما، بل أراد(٣) تعسُّر التحقيق والتعيين في أنَّ هذا القدر إيجاز وذلك إطناب.

ثم البناء(٤) على المتعارف والبسط الموصوف(٥) بأن يقال: الإيجاز هو الأداء بأقل مِن المتعارف أو مِمَّا يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور رَدٌّ إلى الجهالة؛ إذ لا تعرف(٦) كمية متعارف الأوساط وكيفيتها(٧)؛ لاختلاف طبقاتهم(٨)، ولا يعرف(٩) أن كل مقام أيَّ مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويرجع إليه.

والجواب(١٠) أن الألفاظ قوالب المعاني(١١)، والأوساطُ الذين لا يقدرون في تأدية المعاني على اختلافِ العبارات(١٢) والتصرفِ في لطائف الاعتبارات: لهم حدٌّ(١٣) معلوم من الكلام يجري بينهم في المحاورات والمعاملات، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعًا. وأمَّا البناء(١٤) على البسط الموصوف فإنما هو للبلغاء العارفين بمقتضيات الأحوال بقدر ما يمكن لهم، فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط.

والأقربُ إلى الصواب أن يقال: المقبول من(١٥) طرق التعبير عن المراد تأدية أصله(١٦) بلفظ مساوٍ له أي لأصل المراد أو بلفظ ناقص عنه وافٍ أو بلفظ زائد(١٧) عليه لفائدة، فالمساواة(١٨): أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز: أن يكون ناقصًا عنه وافيًا

(أي السكاكي — كالبنوة — بتعسر التحقيق — أي الإيجاز والإطناب — السكاكي — اعتراض ثان على السكاكي — أي الكلام المبسوط — في البناء على المتعارف. (ق) — أي أداء المعنى — في البناء على البسطان لـ«ما يليق». (ق) — أي عدد كلمات عباراتهم. (ق) — مفعول مقدم لـ«يقتضي». (ج) — عن الأول أي البناء على المتعارف — مبتدأ — خبر — جواب عن الثاني أي البناء على البسط — بكونه أبسط مما ذكره المتكلم — لأنهم عارفون بمقتضى المقامات وكيفياتها — في ضبط الإيجاز والإطناب. (ق) — أصل المراد — بأن يؤدّى بما وضع لأجزائه مطابقة. (ج) — بأن يؤدّى بأقل مما وضع لأجزائه مطابقة. (تج))

= يقتضي تعسر بيان معناه بالتعريف. (ق)]

(١) قوله: كالأبوة والأخوة: فإنهم عرفوها بكون الحيوان متولدا من نطفته آخر من نوعه من حيث هو كذلك، وعرفوا الأخوة بكون الحيوان متولدا هو وغيره من نطفة آخر من نوعهما. (دسوقي)

(٢) قوله: معناهما: [بالتعريف الجامع المانع.]

(٣) قوله: بل أراد إلخ: يعني ليس مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر التعريف المبين لمعنى كل منهما -كما فهم المصنف واعترض عليه-، بل أراد بتعسر التحقيق: تعسر التعريف المشتمل على تعيين المقدار لكل، والدليل على هذه الإرادة تعريفه للإيجاز والإطناب بما هو مبين لمعناهما بعد حكمه بتعسر تحقيقهما. (دسوقي)

(٤) قوله: ثم البناء إلخ: حاصله: أن ما ذكره السكاكي في تعريف الإيجاز والإطناب من بنائهما على متعارف الأوساط، ومن بنائهما على البسط الموصوف بأنه أبسط مما ذكره المتكلم: فيه بحث؛ لأن هذا في الحقيقة رد إلى الجهالة، والمطلوب من التعاريف الإخراج من الجهالة لا الرد إليها. (ق)

(٥) قوله: الموصوف: [بكونه أبسط مما ذكره المتكلم. (ق)]

(٦) قوله: إذ لا تعرف: [علة لثبوت الرد إلى الجهالة في البناء على الأول، وهو متعارف الأوساط.]

(٧) قوله: وكيفيتها: أي ولا كيفية متعارف الأوساط، وأنث الضمير باعتبار أن متعارف الأوساط عبارة، وأراد بكيفية متعارف الأوساط: تقدم بعض الكلمات وتأخير بعضها، ويصح أن يراد بكيفية متعارف الأوساط: كون كلماته طويلة أو قصيرة. (ق)

(٨) قوله: لاختلاف طبقاتهم: أي لاختلاف مراتب الأوساط، فمنهم من يعبر عن المقصود بعبارة قصيرة، ومنهم من يعبر عنه بعبارة طويلة، وهذا علة لقوله: «إذ لا تعرف إلخ». (ق)

(٩) قوله: ولا يعرف: [علة لكون البناء الثاني أي البناء على البسط سببا للرد إلى الجهالة]

(١٠) قوله: والجواب إلخ: حاصله أنا لا نسلم أن المتعارف غير معروف، بل يعرفه كل أحد من البلغاء وغيرهم؛ لأن الألفاظ قوالب المعاني، فهي على قدرها بحسب الوضع، فمن عرف الوضع عرف أيّ معنى يفرغ في ذلك القالب من اللفظ؛ للعلم بأن المعنى الذي يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة، وذلك سهل لمدرك الوضع، وإن كان عاميا. (تجريد وغيره)

(١١) قوله: قوالب المعاني: [فيكون الألفاظ على قدر المعاني ضرورة.]

(١٢) قوله: اختلاف العبارات: [بالطول والقصر عند إفادة المعنى الواحد. (ق)]

(١٣) قوله: لهم حد: أي لكل معنى أريد إفادته عندهم حد، أي عبارة محدودة أي معلومة، أي فلا يكون في البناء على متعارف الأوساط ردّ إلى الجهالة؛ لوضوحه للبلغاء. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأما البناء إلخ: حاصل الجواب أن البناء على البسط مقصور على البلغاء لايتجاوزهم إلى غيرهم، ولا نسلم عدم معرفة البلغاء لما يقتضيه كل مقام عند النظر فيه، وحينئذ فلا يكون في التعريف رد إلى الجهالة؛ للعلم بالبسط الموصوف عند البلغاء. (من دسوقي)

(١٥) قوله: المقبول من إلخ: أي المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة: المساواة والإيجاز والإطناب، كما أن غير المعتبر ثلاثة: الإخلال والتطويل والحشو. فبقوله: «المقبول» خرج الثلاثة الأخيرة من طرق التعبير. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: أصله: أي أصل المراد و«أصل» مقحم أي تأديته، وقال بعضهم: إضافته بيانية، أي تأدية الأصل الذي هو المراد. وإنما زاد لفظ «الأصل»؛ إشارة إلى أن المعتبر في المساواة والإيجاز والإطناب المعنى الأول، أعني المعنى الذي قصد المتكلم إفادته للمخاطب، ولا يتغير بتغير الاعتبارات واعتبار الخصوصيات، فقولنا: «جاءني إنسان وجاءني حيوان ناطق» كلاهما من باب المساواة، وإن كان بينهما تفاوت من حيث الإجمال والتفصيل، والقول بأن أحدهما إيجاز والآخر إطناب وهم. (ق)

(١٧) قوله: زائد: [بأن يكون بأكثر مما وضع لأجزائه مطابقة. (تج)]

(١٨) قوله: فالمساواة إلخ: المتبادر من هذا التقرير أن قول المصنف: «الفائدة» قيد في الإطناب فقط، وهو صريح الاحتراز الآتي في المتن أيضًا، وفيه نظر؛ لأنه يقتضي أن المساواة والإيجاز مقبولان مطلقا وليس كذلك؛ إذ كيف يقبلان عند البلغاء عند عدم الفائدة؟ فالأولى تقييدهما بهما أيضا. (دسوقي ﵀)

به، والإطناب: أن يكون زائدًا عليه لفائدة، واحترز بـ«واف» عن الإخلال وهو أن يكون اللفظ ناقصًا عن أصل المراد غير واف به[١]، كقوله: شعر: والعيشُ خير في ظلال النَّوك أي الحمق والجهالة ممَّن عاش[٢] كدًا أي مكدودًا متعوبًا أي الناعم[٣] وفي ظلال العقل يعني أنَّ أصل المراد أنَّ العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل، ولفظه غير واف بذلك، فيكون مُخلًّا، فلا يكون مقبولًا، واحترز بـ«فائدة» عن التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعينًا نحو قوله[٤]: شعر وقدَّدت الأديم لراهشَيه[٥]:: وألفى أي وجد قولَها كذبا ومَينا، والكذب والمين واحد. قولُه: «وقدَّدت» أي قطعت، و«الراهشان» العِرقان في باطن الذراعين، والضمير في «راهشيه» وفي «ألفى» لجذيمة[٦] الأبرش[٧]، وفي «قدَّدت» و«قولها» للزبَّاء[٨]، والبيتُ في[٩] قصة قتل الزباء الجذيمة، وهي معروفة. واحترز أيضًا بـ«فائدة» عن الحشو وهو زيادة معيَّنة[١٠] لا لفائدة المفسد للمعنى كـ«الندى» في قوله: شعر: ولا فضلَ فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى :: وصبر الفتى لولا لقاء شَعوب، هي عَلَم المنيَّة[١١] صرفها للضرورة، وعدمُ[١٢] الفضيلة على تقدير عدم الموت إنَّما يظهر في الشجاعة والصبر؛ لتيقُّنِ الشجاع بعدم الهلاك[١٣] وتيقُّنِ الصابر بزوال المكروه، بخلاف الباذل ماله؛ فإنه إذا تيقَّن بالخلود وعرف احتياجه إلى المال دائمًا فإنَّ بذله[١٤] حينئذ أفضل ممَّا إذا تيقَّن بالموْتِ وتخلُّفِ المال. وغايةُ اعتذاره[١٥] ما ذكره الإمام ابن جِنِّي: وهو أنَّ في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر ومن شدَّة إلى رَخاء ما يسكِّن النفوس ويسهِّل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضلٍ. وعن الحشو غير المفسد للمعنى كقوله:

(حال من ضمير «خير». (تح)) (حارث بن حِلِّزة اليشكري) (ما يتعيش به من مأكل ومشرب، وقيل: الحياة. (ق)) (فالمصدر بمعنى المفعول) (بيان لما أخل به الشاعر. (تح)) (الجلد) (القدّ القطع، والتقديد مبالغة فيه. (ق)) (فلا فائدة في الجمع بينهما فيكون تطويلا) (اسم للملك) (هذا لقبه) (أبي الطيب المتنبي. (ق)) (إعطاء) (فحرها بالكسر لضرورة موافقة القوافي. (ق)) (فلا فضل فيه أيضا) (اسم «أن») (بالفتح: سعة العيش. (قاموس)) (الشدة) (زهير بن أبي سلمى)

(١) قوله: غير واف به: [بأنه يحتاج على دلالته على المراد إلى تكلف.]

(٢) قوله: ممن عاش إلخ: أي من عيش من عاش كدا حالة كونه في ظلال العقل، وذلك لأن الجاهل الأحمق يتنعم على أيّ وجه ولا يضيق على نفسه بشيء، والعاقل يتأمل في عواقب والآفات، فلا يجد للعيش لذة. (دسوقي رحمه الله)

(٣) قوله: أي الناعم إلخ: بيان لما أخل به الشاعر، فالناعم تقييد للعيش المذكور، وقوله: «في ظلال العقل» تقييد لـ«من عاش»، وتوضيحُه: أن البيت يفيد أن العيش في حال الجهل سواء كان ناعما أو لا خيرٌ من عيش الكدّ والتعب سواء كان عاقلا أو لا، مع أن هذا غير مراد الشاعر، بل مراده أن العيش الناعم فقط مع الجهل والحماقة خير من العيش الشاق مع فضيلة العقل، والبيت لا يفي بهذا المعنى المراد؛ لأن اعتبار الناعم في الأول وفي ظلال العقل في الثاني لا دليل عليه، فنبه المصنف على أن في المصراع الأول حذف الصفة أي «والعيش الناعم»، وفي المصراع الثاني حذف الحال أي «ممن عاش كدا في ظلال العقل»، وكل منهما لا يعلم من الكلام، فجاء الإخلال.

وذكر العلامة السيوطي: أنه لا إخلال في البيت، بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك، حيث حذف من كل محل ما أثبت مقابله في الآخر، فما ذكر في كل محل قرينة معينة للمحذوف من المحل الآخر. (من الدسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: نحو قوله: أي قول عدي بن زيد العبادي من قصيدة يخاطب به النعمان بن المنذر حين كان حابسا له، ويذكره فيها حوادث الدهر وما وقع لجذيمة وللزباء من الخطوب. (دسوقي)

(٥) قوله: لراهشيه: اللام بمعنى «إلى» التي للغاية، أي قطعت الجلد الملاصق للعروق إلى أن وصل القطع للراهشين. (ق)

(٦) قوله: لجذيمة: [هو أول من ملك الحيرة. (ق)]

(٧) قوله: الأبرش: قال في «القاموس»: وجذيمة الأبرش ملك، وكان أبرص، فهابت العرب أن تقوله، فقالت: «الأبرش».

(٨) قوله: للزبّاء: [ملكة الجزيرة تعد من ملوك الطوائف. (قاموس)]

(٩) قوله: والبيت في إلخ: ملخص القصة أن جذيمة الأبرش قتل أباها فسكنت حتى تقوى ملكها، فبعثت إليه بأن ملك النساء لا يخلو من ضعف، فأردتُ رجلا أضيف إليه ملكي وأتزوجه، فلم أجد كفوا غيرك، فاقدم إلي لذلك، فقدم مصدقا لها غير مستعد للحرب، وقد أعدت لحربه فرسانا، فلما حضر أحاطوا به، فأدخلته بيتها وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالمفصود فقطعت راهشيه وأمرت بإحضار طشت يسيل فيه الدم، فاسترسل به الدم حتى مات. (من تجريد)

(١٠) قوله: زيادة معينة: مدار التعين وعدم التعين أنه إن لم يتغير المعنى بإسقاط أيهما كان فالزائد غير متعين، وإن تعين تغير المعنى بإسقاط أحدهما دون الآخر فالزائد هو الآخر، ولا يعتبر في ذلك كون أحدهما متقدما والآخر متأخرا، فلا يتوهم أن المتأخر متعين لزيادة؛ لأن التكرار حصل به. (عبد الحكيم رحمه الله)

(١١) قوله: علم المنية: أي علم جنس، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. وسميت المنية بذلك؛ لأنها تشعب بين الأحبة وفرقت بينها. (دسوقي)

(١٢) قوله: وعدم إلخ: بيان لمفهوم البيت، وتقدير لما يرد على قوله: «والندى» من كونه حشوا مفسدا للمعنى. وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود الموت؛ لأن «لولا» حرف امتناع لوجود، أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها، وقوله: «لا فضل فيها» هو جواب أي دليله، وهو منفي ونفي النفي إثبات، فيصير منطوق الكلام ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت. (تجريد وغيره)

(١٣) قوله: بعدم الهلاك: [فلا يكون له فضل إذا قدم على المعركة. (ح)

(١٤) قوله: فإن بذله: [لأن الخلود يوجب الحاجة إلى المال.]

(١٥) قوله: وغاية اعتذاره: الضمير عائد على الحشو، والكلام من باب الحذف والإيصال، أي غاية الاعتذار عن ذلك الحشو بحيث يخرجه عن الفساد، فحذف الجار واتصل الضمير بالمصدر، وحاصل ذلك الاعتذار: أن نفي الموت مما يوجب رجاء الانتقال من عسر إلى يسر، ومن فقر إلى غنى حسبما جرت به عادة الزمان الطويل من تقرر ذلك الانتقال فيه، وذلك مما يحمل على الكرم لكل أحد، فينتفي الفضل من الكرم =

وأَعْلَمُ عِلم اليوم[١] والأمْسِ قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي

فلفظُ «قبله» حشو غير مفسد[٢]، وهذا بخلاف[٣] ما يقال: «أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وكتبته بيدي» في مقام يفتقر إلى التأكيد.

المساواة قدمها؛ لأنها الأصل[٤] المقيس عليه نحو: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ[٥] إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، وقوله: شعر:

فإنك كالليل الذي هو مدركي :: وإن خلتُ أنَّ المُنتأى[٦] عنك واسع

أي موضع البعد عنك[٧] ذو سعة، شبَّهه في حال سخطه وهوله بالليل. قيل: في الآية حذف المستثنى منه[٨]، وفي البيت حذف جواب الشرط[٩]، فيكون كل منهما إيجازًا لا مساواةً. وفيه نظر؛ لأنَّ اعتبار هذا الحذف؛ رعاية لأمر لفظي[١٠] لا يفتقر إليه[١١] تأدية أصل المراد، حتى لو صرّح به لكان إطنابًا، بل تطويلا، وبالجملة لا نسلم أنَّ لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد.

والإيجاز ضربان[١٢]: إيجاز القصر وهو ما ليس بحذف[١٣] نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ فإنَّ معناه كثير ولفظه يسير؛ وذلك لأنَّ معناه أنَّ الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتِل كان ذلك داعيًا له إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاع القتل حياةً لهم، ولا حذفَ فيه أي ليس فيه حذف شيء ممَّا يؤدَّى به أصل المراد، واعتبار الفعل[١٤] الذي يتعلق به الظرف[١٥]؛ رعاية لأمر لفظي[١٦]، حتى لو ذكر لكان تطويلا[١٧].

وفضلُه[١٨] أي رجحانُ قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) على ما كان عندهم أوجزَ كلام في هذا المعنى -وهو قولهم: «القتل

= على تقدير نفي الموت؛ لأن الإنسان إذا تيقن الخلود وأنفق وهو موقن بالخلف؛ لكونه يعلم أن الله تعالى يخلفه وينقله من حالة العسر إلى حالة اليسر، بخلاف ما إذا أيقن بالموت؛ فإنه لا يوقن بالخلف؛ لاحتمال أن يأتيه الموت فجأة قبل تغير حاله، فيثبت الفضل للبذل على تقديره وجود الموت. (من الدسوقي)

(١) قوله: علم اليوم: مصدر مبين للنوع أي أعلم علما متعلقا بهذين اليومين أو مفعول به؛ بناء على أن «أعلم» بمعنى أجعل. (ق)

(٢) قوله: حشو غير مفسد: كونه حشوا؛ لأنه لا فائدة في ذكره، وقد تعين للزيادة، وكونه غير مفسد؛ لأنه لا يبطل بوجود المعنى. قال في «الأطول»: لك أن تقول: اللام في «الأمس» للاستغراق أي كل أمس، ووصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بما يعم كل فرد؛ تعيينا لعمومه، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ (الأنعام: ٣٨)، وحينئذ فلا يكون لفظ «قبله» حشوا. (دسوقي)

(٣) قوله: وهذا بخلاف إلخ: دفع لما يقال: هلا جعل «قبله» بمنزلة «بعيني» في قوله: «أبصرته بعيني» مثلا، فيكون تأكيدا، وإيضاح الجواب أن التأكيد لا يكون إلا عند خوف الإنكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك، ولا يصح شيء من ذلك هنا، فزيادته ليست لقصد التأكيد، فافترقا. (من التجريد)

(٤) قوله: لأنها الأصل: أي أصل يقاس عليه الإيجاز والإطناب؛ لأن تصورها من حيث ذاتها لا يتوقف على شيء، وإن كان من حيث الوصف بالمساواة من الأمور النسبية، والمراد بالحيثية الذاتية أن إدراك أن هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لأكثر من هذا لا يتوقف على شيء، فافهم. (من التجريد)

(٥) قوله: المكر السيئ: ووصف ﴿ٱلْمَكْرُ﴾ بـ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾؛ إيماء إلى أن بعض المكر ليس سيئا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ (آل عمران: ٥٤)؛ لأن مكر الله جزاء السيئ، وجزاء السيئ ليس سيئا، وكذلك مكر المقاتل المجاهد في حال التحرف والتحيز، اندفع ما قيل على المصنف: إن الآية من قبيل الإطناب؛ لأن السيئ زيادة؛ إذ كل مكر لا يكون إلا سيئا. (دسوقي)

(٦) قوله: أن المنتأى: و«المنتأى» بالنون الساكنة والتاء المفتوحة والهمزة المفتوحة الممدودة: محل الانتياء، وهو البعد. (من دسوقي)

(٧) قوله: البعد عنك: [إشارة إلى أن «عنك» متعلق بـ«المنتأى».]

(٨) قوله: حذف المستثنى منه: لأن المعنى: لا يحيق المكر السيئ بأحد إلا بأهله. (ق)

(٩) قوله: حذف جواب الشرط: لأن التقدير وإن خلت أن المنتأى عنك واسع، فأنت مدرك لي فيه. (دسوقي)

(١٠) قوله: رعاية لأمر لفظي: المراد بالأمر اللفظي: ما لا يتوقف إفادة المعنى عليه في الاستعمال، وإنما جرّ إلى تقديره مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام، وسماه أمرا لفظيا؛ لعدم توقف تبادر المعنى المقصود على تقديره. (من تجريد)

(١١) قوله: لا يفتقر إليه: [لأن معنى المستثنى منه مفهوم من الكلام، ومعنى الجزاء مفهوم من المصراع الأولى. (ق)]

(١٢) قوله: ضربان: يعني أن الإيجاز على ضربين؛ لأن اللفظ قد ينظر فيه إلى كثرة معناه بدلالة الالتزام من غير أن يكون في نفس التركيب حذف، فيسمى بهذا الاعتبار «إيجاز القصر»، وقد ينظر فيه من جهة أن التركيب فيه حذف، ويسمى «إيجاز الحذف». (دسوقي)

(١٣) قوله: بحذف: [الباء للملابسة، وقيل: للسببية. (ق)]

(١٤) قوله: واعتبار الفعل إلخ: جواب عما يقال: إن في الآية حذفا، فلا يصح النفي في قول المتن: «ولا حذف فيه». (دسوقي)

(١٥) قوله: الظرف: اللام للجنس؛ إذ هنا ظرفان: ﴿لَكُمْ﴾ و﴿فِى ٱلْقِصَاصِ﴾، أو أنه أراد الأول، والثاني تابع له في التعلق. (من دسوقي)

(١٦) قوله: لأمر لفظي: أي لقاعدة نحوية موضوعة لأجل سبك تركيب الكلام، وهي أن كل جار ومجرور لا بد له من متعلق يتعلق به، لا أن اعتبار ذلك الفعل يتوقف عليه أصل المعنى. (دسوقي)

(١٧) قوله: تطويلا: الأحسن أن يقول: «حشوا»؛ لأن الزائد متعين، ويمكن أن يقال: إن المراد التطويل اللغوي الشامل للحشو. (كذا في التجريد)

(١٨) قوله: وفضله: حاصله: أن المعنى المشار إليه في الآية وهو كون القتل بالقتل يمنع =

أنفى للقتل»- بقلة حروف ما يناظره أي اللفظ الذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» منه أي من قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)، وما يناظره منه[1] هو قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩)؛ لأنَّ «لكم» زائد على معنى قولهم: «القتل أنفى للقتل»، فحروفُ[2] ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) مع التنوين[3] أحد عشر، وحروفُ «القتل أنفى للقتل» أربعة عشر، أعني[4] الحروف الملفوظة؛ إذ الإيجاز يتعلق بالعبارة لا بالكتابة، والنص[5] أي وبالنص[6] على المطلوب يعني الحياة[7]، وما يفيده تنكير ﴿حَيَوٰةٌ﴾[8] مِن التعظيم لمنعه أي منع القصاص إياهم عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم -أعني القصاص- حياةٌ عظيمةٌ.

أو من النوعية[9] أي لكم في القصاص نوع من الحياة، وهي الحياة الحاصِّلة للمقتول[10] أي الذي يقصد قتله، والقاتل أي الذي يقصد القتل بالارتِّداع عن القتل لمكان العلم[11] بالاقتصاص، واطِّراده أي ولكون قوله: «ولكم في القصاص حياة» مطَّردًا؛ إذ الاقتصاص مطلقًا سبب للحياة بخلاف القتل[12]؛ فإنه قد يكون أنفى للقتل كالذي على وجه القصاص، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلمًا، وخلوه[13] عن التكرار بخلاف قولهم؛ فإنه يشتمل على تكرار «القتل»، ولا يخفى أنَّ الخالي عن التكرار أفضل[14] مِن المشتمل عليه وإن لم يكن مُخلًّا بالفصاحة، واستغنائه عن تقدير محذوف بخلاف قولهم؛ فإنَّ تقديره[15]: القتل أنفى للقتل مِن تركه[16]، والمطابقة أي وباشتماله على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة[17] كالقصاص والحياة.

= القتل فثبت له الحياة، قد نطقت العرب بكلام؛ قصدا لإفادته على وجه الإيجاز، وأراد المصنف أن يفرق بين الكلام القرآني والكلام الذي جرى في ألسنتهم وإن كان كلٌّ من إيجاز القصر، فذكر أوجها سبعة يتبين بها الفضل بين الكلامين. (دسوقي)

(١) قوله: وما يناظره منه: أي واللفظ الذي يناظر قولهم: «القتل أنفى للقتل» من جملة قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ (البقرة: ١٧٩) هو قوله: في القصاص حياة. (دسوقي)

(٢) قوله: فحروف إلخ: هذا بيان بقلة حروف ما يناظره قولهم. (دسوقي رحمه الله)

(٣) قوله: مع التنوين: قيل: الأولى ترك عد التنوين؛ لأنه تابع لحركة الآخر، فإن حرك وجد التنوين، وإن سكن للوقف سقط، وحينئذ فلا اعتبار للتنوين؛ لثبوته في حال دون حال، فحروفه الملفوظة الثابتة وصلا ووقفا عشرة. (دسوقي)

(٤) قوله: أعني إلخ: جواب عما يقال: إن حروف ﴿فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ ثلاثة عشر باعتبار التنوين؛ لأن من جملة حروفه ياء «في» وهمزة «أل»، وحينئذ فلا يتم قولكم: إن حروفه أحد عشر باعتبار التنوين. (ق)

(٥) قوله: والنص: بخلاف قولهم: فإنه إنما يدل على المطلوب باللزوم من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده. (تجريد)

(٦) قوله: وبالنص: [إشارة إلى أن قوله: «والنص» عطف على قوله سابقا: «قلة حروفه»، وكذا ما بعده من قوله: «وما يفيده» «واطراده». (دسوقي)]

(٧) قوله: يعني الحياة: إذ انتفاء القتل ليس مطلوبا لذاته بل لطلب الحياة، والنص على المطلوب أعون على القبول. (تجريد)

(٨) قوله: تنكير حياة إلخ: فمعنى الآية: ولكم في هذا الجنس الذي هو القصاص حياة عظيمة. (دسوقي)

(٩) قوله: أو من النوعية: أشار بتقدير «من» إلى أن قول المصنف: «أو النوعية» عطف على «التعظيم»، لا يقال: إن الحياة العظيمة نوع من الحياة، فكيف يصح المقابلة في كلام المصنف؛ لأنا نقول: حيثية النوعية غير حيثية التعظيم، وإن كانت الحياة العظيمة نوعا، فصحت المقابلة. (دسوقي)

(١٠) قوله: الحاصلة للمقتول: [في كلام المصنف مجرور صفة «النوعية»، والشارح غير الإعراب، كما ترى. (ق)]

(١١) قوله: لمكان العلم إلخ: «المكان» مصدر ميمي من «كان» التامة، أي وإنما ارتدع لوجود العلم بالقصاص، فالقاتل إذا علم بالقصاص حين يقصد القتل كف عنه، فيسلم هو وصاحبه من القتل، فصار القصاص سببا في استمرار حياتهما. (دسوقي)

(١٢) قوله: بخلاف القتل: فإنه لا اطراد فيه؛ إذ ليس كل قتل أنفى للقتل، بل تارة يكون أنفى له، وتارة يكون أدعى له، وجعل كلامهم هذا غير مطرد بالنظر لظاهر اللفظ، وإن كان المراد من القتل في قولهم هو القصاص المساوي للآية في الاطراد، فترجيح الآية على كلامهم بالاطراد بالنظر إلى ظاهر كلامهم، وهو كاف في الترجيح. (الدسوقي والتجريد)

(١٣) قوله: وخلوه: أي عورض بأن فيه نوعا من المحسنات، وهو رد العجز على الصدر، وأجيب بأن الحسن من جهة لا ينافي القبح من جهة أخرى، فكلامهم اشتمل على التكرار وعلى رد العجز على الصدر، فبالنظر إلى الجهة الأولى معيب، وبالنظر إلى الثانية حسن، فحسنه ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز على الصدر؛ ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن لا يكون كل من اللفظين بمعنى الآخر. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: أفضل: [لأن التكرار في نفسه من عيوب الكلام]

(١٥) قوله: فإن تقديره إلخ: اعترض عليه بأن الظاهر أن الاحتياج إلى تقدير محذوف إنما هو لأمر لفظي، كما مر في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ (فاطر: ٤٣). وأجيب بأن هذا التقدير يتوقف عليه أصل المراد؛ لأن تفضيل القتل على تركه لا على غيره من الضرب والجرح وغيرهما لا يفهم بدون تقدير هذا المحذوف، فالتقدير المذكور يتوقف عليه إفادة المعنى المراد، بخلاف التقدير في ما مر من الآية؛ فإنه لأمر لفظي، لكن مقتضى ذلك أنه من إيجاز الحذف، وظاهر كلام المصنف أنه من إيجاز القصر، فتأمل. (من دسوقي)

(١٦) قوله: من تركه: لا يخفى أن الترك لا ينفي القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلا عليه، فالمراد نفي من كل زاجر. (تجريد)

(١٧) قوله: في الجملة: أي ولو في الجملة، فالمعنى على المبالغة، يعني سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا، بل يكون في الجملة بحسب ما استلزماه كالقصاص والحياة؛ فإن =

وإيجاز الحذف، وهو ما يكون بحذف شيء، عطف على «إيجاز القصر» والمحذوفُ إمَّا جزءُ جملة(١) عمدةً كان أو فضلةً(٢)

أي الحاصل بسبب الحذف (يوسف: ٨٢)

مضَافٌ بدل من «جزء جملة» نحو(٣): ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ أي أهلَ القرية، أو موصوف نحو: شعر:

أي بدل كل لسحيم وقيل: للوحي

أنا ابن جَلا وطَلّاع(٤) الثنايا :: متى أضعِ العِمَامَةَ(٥) تعرفوني

عط عط هي واحدة «الثنايا». (ق)

الثنية العقبة، وفلان طلّاع الثنايا أي رَكَّاب لصعاب الأمور، فقولُه: «جلا» جملة وقعت صفة لمحذوف، أي أنا ابن رجل جلا

مرقى صعب في الجبال. (قاموس) والمعنى اللغوي صعاد العقبات. (تج) هو «رجل»

أي انكشف أمره أو كشف الأمور، وقيل: «جلا» ههنا(٦) علَم حذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعني الفعل مع الضمير

فيكون «جلا» فعلا لازما فيكون متعديا في البيت والعلم المنقول عن الجملة يحكى. (الدسوقي) المستتر

لا عن الفعل وحده(٧)، أو صِفَةٌ نحو: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ۝٧٩﴾ أي كل سفينة صحيحة أو نحوها كسليمة أو

والا لكان مصروفا. (ج) أي أمامهم (الكهف: ٧٩)

غير معيبة بدليل ما قبله وهو قوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾؛ لدلالته على أنَّ الملك كان لا يأخذ المعيبة، أو شرْطٌ كما مرَّ(٨) في آخر باب

أي إنما قلنا: الوصف محذوف. (ق) (الكهف: ٧٩) فيفهم أنه كان يأخذ السليمة. (ق)

الإنشاء، أو جوابُ شرط، وحذفه يكون إمَّا لمجرد(٩) الاختصار نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ(١٠) وَمَا خَلْفَكُمْ(١١)

بإنجائكم من العذابين. (ق)

لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝٤٥﴾، فهذا شرط حذف جوابه أي أعرَضُوا؛ بدليل ما بعده، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا

(يس: ٤٥) أي ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾

كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ۝٤٦﴾، أو للدلالة على أنه أي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف(١٢)، أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مذهب(١٣)

(يس: ٤٦) أي لا يحصره

ممكن، مثالُهما(١٤) ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ فحذف جواب الشرط(١٥)؛ للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف أو ليذهب نفس

(الأنعام: ٢٧) وهو: «لرأيت أمراً فظيعا»

السامع كل مذهب ممكن، أو غيرُ ذلك(١٦) المذكور كالمسند إليه والمسند والمفعول كما مرَّ في الأبواب السابقة، وكالمعطوف مع حرف

وهو المضاف والموصوف والصفة والشرط وجوابه أي غير المضاف، وإلا فقد سبق

العطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ﴾ أي: ومَن أنفق(١٧) من بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده(١٨) يعني قولَه:

(الحديد: ١٠) أي ما بعد هذا الكلام

= القصاص إنما كان مقابلًا للحياة ومضادًّا لهما باعتبار أن فيه قتلا، والقتل يقابل الحياة، فجعل ما يشتمل عليه مقابلا في الجملة. (من الدسوقي)

(١) قوله: إما جزء جملة: المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلا كالشرط وجوابه، وبالجملة ما كان مستقلا. (ق)

(٢) قوله: عمدة كان أو فضلة: أشار الشارح بذلك التعميم إلى أن المصنف أراد بـ«جزء الجملة» هنا: ما يعم الجزء الذي يتوقف عليه أصل الإفادة وغيره. (ق)

(٣) قوله: نحو: [مثال لما فيه حذف الجزء المضاف، وهو المفعول. (ق)]

(٤) قوله: وطلاع: [عطف على «جلا» أو على «ابن».]

(٥) قوله: أضع العمامة: يحتمل أن المعنى: متى أضع العمامة عن وجهي الساترة له عرفتموني ولا تجهلوا وجهي بشهرتي، ويحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب -وهي البيضة- والمغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتي. (تجريد)

(٦) قوله: ههنا: [فلا شاهد فيه؛ لعدم الحذف فيه. (ق)]

(٧) قوله: لا عن الفعل وحده: وإلا لنوّن؛ إذ ليس فيه وزن الفعل المانع من الصرف ولا زيادة كزيادة الفعل، والحاصل أن الفعل المنقول للعلمية إن اعتبر معه ضمير فاعله وجعل الجملة علما، فهو محكي، وإن لم يعتبر معه الضمير فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه، فإن كان على وزن يخص الفعل أو في أوله زيادة كزيادة الفعل فإنه يمنع من الصرف، وإن لم يكن كذلك؛ فإنه يصرف. (ق)

(٨) قوله: أو شرط كما مر: نحو قوله تعالى: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِىُّ﴾ (الشورى: ٩)، أي إن أرادوا وليا فالله هو الولي، وكقولك: «ليت لي مالا أنفقه» أي إن أرزقه أنفقه. (تج وغيره)

(٩) قوله: إما لمجرد إلخ: أي للاختصار المجرد عن النكتة المعنوية، وإنما كان الاختصار نكتة موجبة؛ للحذف؛ فرارا من العبث؛ لظهور المراد. (من ق)

(١٠) قوله: ما بين أيديكم: أي مما قد يخص بعض الناس من عذاب الدنيا كما فعل بغيركم. (دسوقي)

(١١) قوله: وما خلفكم: أي ما يكون بعد موتكم وبعد بعثكم من عذاب الآخرة. (ق)

(١٢) قوله: لا يحيط به الوصف: وذلك عند قصد المبالغة؛ لكونه أمرا مرهوبا أو مرغوبا في مقام الوعيد أو الوعد. ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع إن تصدى لتقديره كل مذهب، فما من شيء يقدره فيه إلا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك، وهذان المعنيان -أعني كونه لا يحيط به الوصف، وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب- مفهومهما مختلف ومصدوقهما متحد، ولتباينهما مفهوما عطف الثاني بـ«أو». (من التجريد)

(١٣) قوله: كل مذهب: أي في كل طريق ذهاب، فـ«هو» منصوب على الظرفيه، أو كل ذهاب فهو منصوب على المصدرية، فإذا سمع السامع ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ (الأنعام: ٢٧) ذهبت نفسه وتعلقت بكل طريق ممكن وجعلته جوابا كسقوط لحمهم أو حرقهم أو ضربهم. (ق)

(١٤) قوله: مثالهما: أي المثال الصالح لملاحظة كل منهما على البدل أو معا. (تجريد)

(١٥) قوله: فحذف جواب الشرط: أي بناء على أن «لو» للشرط، فإن كانت للتمني فلا جوابَ لها، وعلى كونها شرطية يقدر جوابها «لرأيت أمرًا فظيعا» مثلا. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو غير ذلك: عطف على مضاف، أي المحذوف إما أن يكون جزء جملة هو مضاف أو موصوف أو كذا وكذا، أو يكون جزء جملة غير ذلك. (ق)

(١٧) قوله: أي ومن أنفق: فالمعطوف عليه المذكور هو ﴿مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ﴾، والمعطوف المحذوف مع حرف العطف هو «من أنفق من بعده»، كما قدره المصنف. (دسوقي)

(١٨) قوله: بدليل ما بعده: قال في «الأطول»: وتحتمل الآية -والله أعلم- أن لا يكون فيه الحذف، ويفسر بأنه لا يستوي منكم جماعة أنفقوا من قبل الفتح، فهم مع اشتراكهم في الإنفاق قبل الفتح متفاوتون؛ لتفاوتهم في الإنفاق والإخلاص فيه، ويكون قوله: =

﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾، وإمّا جملةٌ عطف على «إمّا جزء جملة»، فإن قلتَ: ماذا أراد(١) بالجملة ههنا
(الحديد: ١٠)
حيث لم يعدَّ الشرط والجزاء جملة؟ قلتُ: أراد الكلام المستقل الذي لا يكون جزءًا من كلام آخر، مسبَّبة عن سبب مذكور نحو:
مع أن كل واحد منهما جملة — بالإفادة — بدل من «جملة». (تج)
﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ(٢) وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾، فهذا سبب مذكور حذف مسببه أي فعَل ما فعَل(٣)، أو سبب لمذكور نحو: ﴿فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ
أي ليثبت الإسلام — أي يمحو الكفر — أي بسبب مذكور. (ق)
الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ إن قُدِّر(٤): فضربه(٥) بها، فيكون قولُه: «فَضَرَبَه بها» جملةً محذوفة هي سبب لقوله: ﴿فَانفَجَرَتْ﴾، ويجوز أن
(البقرة: ٦٠) — بالعصاء — مقابل لقوله: «إن قدر». (ق)
يقدَّر: فإن ضربتَ بها فقد انفجرت(٦)، فيكون المحذوف جزءَ جملة(٧) هو الشرط، ومثلُ هذا الفاء تُسمى فاء فصيحة(٨)، قيل(٩): على
الجملة. (ق) — أي فعل الشرط وأداته — أي الفاء التي تقتضي الترتيب
التقدير الأول(١٠)، وقيل: على الثاني(١١)، وقيل: على التقديرين(١٢) أو غيرهما أي غير المسبب والسبب نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾(١٣)
أي كون المقدر معطوفا — أي تقدير الشرط — عطف على «مسببة». (ق) — (الذاريات: ٤٨)
على ما مرَّ في بحث الاستئناف مِن أنه على حذف المبتدأ والخبر على قولِ مَن يجعل المخصوص(١٤) خبر مبتدأ محذوف، وإمّا أكثر
من باب الفصل والوصل. (تج) — أي: «هم نحن»
عطف على(١٥) «إمّا جملة» أي أكثر مِن جملة واحدة نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ۝ يُوسُفُ﴾ أي فأرسِلوني إلى يوسف؛
(يوسف: ٤٥)
لأستعبره الرؤيا، ففعلوا، فأتاه فقال له: يا يوسف. والحذفُ(١٦) على وجهين: أن لا يقام شيء مقام المحذوف بل يُكتفى بالقرينة كما
أطلب منه تعبيرها — بأن لا يوجد شيء يدل عليه. (الدسوقي) — في فهم المحذوف. (ق)
مرَّ في الأمثلة السابقة، وأن يقام نحو: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ فقوله: «فقد كذبت» ليس جزاء الشرط؛ لأنَّ
شيء مقام المحذوف كالعلة والسبب. (ق) — (فاطر: ٤)
تكذيب الرسل متقدم على تكذيبه، بل هو سبب(١٧) لمضمون الجواب المحذوف أُقيم مقامه، أي فلا تحزَنْ واصبِر.
والجواب يكون متأخرا — أي تكذيب الرسل — هو عدم الحزن والصبر. (ق) — صفة لـ«سبب»
ثم الحذفُ لا بد له من دليل وأدلّته كثيرة(١٨)، منها: أن يدل العقلُ عليه أي على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف
أي الذي لم يقم فيه شيء مقام المحذوف. (ق)

= ﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً﴾ (الحديد: ١٠) بيان أنهم مع تفاوت درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا. (تجريد)

(١) قوله: ماذا أراد: أي هنا لا مطلقا، فلا يقال: إن هذا الجواب لا يناسب ما اختاره سابقا من أن الكلام جملة الجزاء وأن الشرط قيد فيه، وإنما يناسب قول من قال: إن الكلام مجموع الشرط والجزاء. (من الدسوقي رحمه الله)

(٢) قوله: ليحق الحق إلخ: ومنه قول أبي الطيب: شعر:

أتى الزمان بنوه في شبيبته ... فسرهم وأتيناه على الهرم

أي فساءنا. (تجريد)

(٣) قوله: أي فعل ما فعل: [من نصرة المسلمين وخذلان الكافرين (تجريد)] الضمير في الفعلين له تعالى، أي فعل الله تعالى ما فعل من كسر قوة الكفار وتقوية المسلمين عليهم لهذا السبب، أي لأجل إثبات الإسلام وإظهاره ومحو الكفر وإعدامه. (دسوقي وغيره)

(٤) قوله: إن قدّر: هذا شرط في كون هذه الآية من هذا القبيل أعني كون الجملة المحذوفة فيها سببا لمسبب مذكور، ثم إن ظاهره أن الفاء مقدرة أيضا وأن المحذوف العاطف والمعطوف معا. وقيل: إنه حذف «ضرب» وفاء «فانفجرت»، والفاء الباقية فاء «فضربه»؛ ليكون على المحذوف دليل، وفيه تكلف. (دسوقي)

(٥) قوله: فضربه: [فحذف العاطف والمعطوف عليه. (تج)]

(٦) قوله: فقد انفجرت: تقدير «قد» لأجل الفاء الداخلة على الماضي؛ إذ الماضي الواقع جوابا لا يقترن بالفاء إلا مع «قد». (تجريد)

(٧) قوله: جزء جملة: [فلا يكون مثالا لما نحن فيه من حذف الجملة. (ق)]

(٨) قوله: فصيحة: سميت فصيحة؛ لإفصاحها عن الجملة المقدرة قبلها، أو لأنها لا تفصح عن معناها في الأكثر إلا للفصيح، أو لأنها لا ترد إلا من الفصيح؛ لعدم معرفة غيره بموردها. (من التجريد)

(٩) قوله: قيل إلخ: [راجع لقوله: «تسمى». (ج)]

(١٠) قوله: على التقدير الأول: أي فهي المفصحة عن مقدر بشرط كونه سببا في مدخولها، وهو ظاهر كلام «المفتاح». (دسوقي)

(١١) قوله: وقيل على الثاني: فيقال في تعريفها: هي المفصحة عن شرط مقدر، وهو ظاهر كلام «الكشاف». (دسوقي)

(١٢) قوله: وقيل على التقديرين: وعلى هذا فتعرف بأنها ما أفصحت عن محذوف، سواء كان سببا أو غيره، وهذا القول الذي رجحه السيد، وجعل كلام «الكشاف» وكلام «المفتاح» راجعا إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: فنعم الماهدون: [لأنه حذف فيه جملة ليست مسببة ولا سببا، والتقدير: «هم نحن». (ق)]

(١٤) قوله: من يجعل المخصوص إلخ: أي وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ حذف خبره، والتقدير: «نحن هم»، وإنما ترك هذا القول لما في «المغني» من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سد شيء مسده، وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام مما حذف فيه جزء الجملة، فالتقييد بقوله: «على قول إلخ» إنما هو لإخراج هذا القول فقط. (دسوقي)

(١٥) قوله: عطف على إلخ: الأولى جعله معطوفا على قوله: «إما جزء جملة»؛ لأن المعاطيف إذا تكررت بالواو كانت معطوفة على الأول على التحقيق. (كذا في التجريد وغيره)

(١٦) قوله: والحذف: اعترض بعضهم على المصنف بأن الحذف المحدث عنه ليس هو عدم القيام أو القيام، فلا بد فيه من تقدير مضاف، أي: ذو أن لا يقام وذو أن يقام، لكنه ساقط؛ لأن الاعتراض المذكور لا يتوجه على المصنف إلا لو قال: «والحذف وجهان»، لكن المصنف قال: على الوجهين، فلا اعتراض، فتأمل. (دسوقي رحمه الله)

(١٧) قوله: بل هو سبب إلخ: أي تكذيب الرسل قبله سبب لمضمون الجواب المحذوف، وهو عدم الحزن والصبر، وإنما كان سببا له؛ لأن المكروه إذا عمَّ هان، فكأنه قيل: «فلا تحزن واصبر»؛ لأنه قد كذبت رسل من قبلك، وأنت مساو لهم في الرسالة، فلك بهم أسوة. (دسوقي)

(١٨) قوله: وأدلّته كثيرة: اعلم أن الدليل في الحقيقة على أصل الحذف شيء واحد، وهو =

نحو: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ﴾، فالعقل دلَّ على أنَّ ههنا حذفا(١)؛ إذ الأحكام الشرعية إنما تتعلَّق بالأفعال دون الأعيان(٢)،
(المائدة: ٣) أي مدرك للعقل بالدليل القاطع. (ق) أي أفعال المكلفين الذوات

والمقصود الأظهر من هذه الأشياء المذكورة في الآية تناولها(٣) الشامل للأكل وشرب الألبان، فدلَّ على تعيين المحذوف، وفي قوله:
أي الميتة والدم ولحم الخنزير جمع «لبن» أي كون التناول مقصودا أظهر. (ق) وهو «تناول»

«منها أن يدل» أدنى تسامح(٤)، فكأنه على حذف مضاف(٥).

ومنها: أن يدل العقل عليهما أي على الحذف وتعيين المحذوف نحو: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ فالعقل يدل على امتناع مجيء الربِّ تعالى
معا (الفجر: ٢٢) أي يعلم بالدليل القاطع

وتقدَّس، ويدلُّ أيضًا على تعيين المراد أي أمرُه أو عذابُه، فالأمر المعين(٦) الذي دل عليه العقل هو أحد الأمرين لا أحدهما على التعيين.
ما أمر به ما يعذب به. (تج)

ومنها: أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين(٧) نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ(٨) ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾؛ فإنَّ العقل دلَّ على أنَّ فيه حذفًا؛ إذ
(يوسف: ٣٢) أي على الحذف

لا معنى(٩) للوم الإنسان على ذات الشخص، وأمَّا تعيين(١٠) المحذوف فإنه يحتمل أن يقدر «في حبِّه» لقوله تعالى: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبًّاۖ(١١)﴾.
أي قوله: «فيه» المحذوف حكاية عن اللوائم (يوسف: ٣٠)

و«في مراودته» لقوله تعالى: ﴿تُرَٰوِدُ(١٢) فَتَىٰهَا عَن نَّفۡسِهِۦۖ﴾. و«في شأنه» حتى يشملهما أي الحب والمراودة، والعادة دلت على الثاني أي
أي ويحتمل أن يقدر «في مراودته» (يوسف: ٣٠) المتقررة عند المحبين. (ج) دون الأول والثالث

على مراودته؛ لأنَّ الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره أي الحب المفرط إياه أي صاحبه، فلا يجوز أن يقدر «في حبه»
أي الشديد الغالب والأمر المقهور المغلوب عليه لا يلام عليه الإنسان. (ق) لكونه قهريا

ولا «في شأنه» لكونه شاملًا له، فتعين أي يقدر «في مراودته» نظرًا إلى العادة.
فيوهم خلاف المقصود

ومنها: الشروع في الفعل يعني من أدلَّة(١٣) تعيين المحذوف لا من أدلة الحذف(١٤)؛ لأنَّ دليل الحذف(١٥) ههنا هو أنَّ الجار والمجرور
أي الدال على ذلك الفعل. (ق)

لا بدَّ أن يتعلق بشيء، والشروع في الفعل دلَّ على أنه ذلك الفعل الذي شرع فيه نحو: بسم الله، فيقدر ما جعلت(١٦) التسمية مبدأ له،
أي ذلك المتعلق

ففي القراءة يقدر «بسم الله أقرأ»، وعلى هذا القياس(١٧).

= العقل، والتعدد إنما هو في دليل التعيين أي تعيين المحذوف، كما ستقف عليه. (تجريد)

(١) قوله: ههنا حذفا: أي شيئا محذوفا، وهو محتمل؛ لأن يقدر حرم عليكم أكلها أو الانتفاع بها أو تناولها أو قربانها أو التلبس بها. (دسوقي)

(٢) قوله: دون الأعيان: أي دون الذوات، كما هو ظاهر الآية؛ فإن مدلولها تحريم ذوات الميتة وما معها، وما ذكره من أن الأحكام إنما تتعلق بالأفعال لا بالذوات هو مذهب المعتزلة والعراقيين من أهل السنة. وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلق بالأعيان حقيقة يراد به تحريم العين، كالخمر والخنزير ونحوهما. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: تناولها: إنما كان التناول هو المقصود الأظهر من هذه الأشياء؛ نظرا للعرف والعادة في استعمال هذا الكلام. (دسوقي ﵀)

(٤) قوله: أدنى تسامح: [من إضافة الصفة إلى الموصوف. (ج)] وذلك لأن قوله: «أن يدل» بمعنى الدلالة، والدلالة ليست من الأدلة، بل صفة للدليل. ولما كان الجواب عنه سهلا عبر بـ«أدنى». (من الدسوقي ﵀)

(٥) قوله: مضاف: والتقدير «منها ذو أن يدل» -والمراد من «ذو» العقل نفسه- أو «من دلالتها أن يدل إلخ». (تج)

(٦) قوله: فالأمر المعين إلخ: هذا جواب عما يقال: إن «أو» في قوله: «أو عذابه» للإبهام، وحينئذ فلا تعيين للمحذوف، فلا يصح القول بدلالة العقل على التعيين. وحاصل الجواب أن المراد أنه يعين الأحد الدائر بين الأمر والعذاب، والأحد الدائر بين الأمرين المذكورين معين بالنظر؛ لعدم ثالث وإن كان مبهما بالنسبة لهما. (دسوقي)

(٧) قوله: والعادة على التعيين: أي وتدل العادة المقررة على تعيين المحذوف. (من دسوقي رحمة الله عليه)

(٨) قوله: فذلكن: [أي قوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز في خطابها النساء اللاتي لُمنها في يوسف ﵇]

(٩) قوله: إذ لا معنى إلخ: لأن اللوم لا يتعلق بالذوات، وإنما يلام الإنسان عرفا على أفعاله الاختيارية. (دسوقي ﵀)

(١٠) قوله: وأما تعيين إلخ: الحاصل أن العقل وإن أدرك أن قبل الضمير في «فيه» حذفا، لكن لا يدرك عين ذلك المحذوف؛ لأن ذلك المقدر يحتمل احتمالات ثلاثة، والمعين لأحدها هو العادة. (دسوقي)

(١١) قوله: حبا: تمييز محول عن الفاعل، أي قد شغفها حبه، أي أصاب حبه شغاف قلبها، وشغاف القلب: غلافه وغشاؤه. (دسوقي)

(١٢) قوله: تراوِد: [أي تخادعه وتطالبه برفق وسهولة. (ق)]

(١٣) قوله: يعني من أدلة إلخ: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف، وكذا يقال فيما بعده، والحاصل أن العقل لا بد منه، فهو الدال على أصل الحذف في الجميع، وأما تعيين المحذوف فتارة يدل عليه العقل وتارة لا يدل عليه.

(١٤) قوله: لا من أدلة الحذف: أي خلافا لما يقتضيه ظاهر كلام المصنف؛ لأن السياق في بيان أدلة الحذف، ولذا عبر الشارح بالعناية. (دسوقي)

(١٥) قوله: لأن دليل الحذف إلخ: فإن الجار يدرك بالعقل بعد إدراك وصفه أنه لا بد له من متعلق، فقول الشارح: «هو أن الجار إلخ» فيه حذف، أي هو العقل بسبب إدراكه أن الجار إلخ. (تجريد)

(١٦) قوله: فيقدر ما جعلت: أي فيقدر لفظ الفعل الذي جعلت التسمية مبدأ له، وإنما قدرنا في كلامه «اللفظ»؛ لأن المقدر هو الفعل النحوي، وما جعلت التسمية مبدأ له هو الفعل الحقيقي، وهو لا يقدر. (من الدسوقي ﵀)

(١٧) قوله: وعلى هذا القياس: فإذا أريد الأكل قدر: «آكل»، والقيام قدر: «أقوم»، وهكذا. ثم إن ظاهره أنه لا يجوز تقدير المتعلق عاما كـ«أبتدئ» في الكل، ونسب هذا إلى البيانيين، فيتعين أن يقدر عندهم خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأ له؛ بقرينة =

ومنها: أي ومن أدلة تعيين المحذوف[1] الاقتران[2] كقولهم للمعرِّس: "بالرفاء والبنين[3]"؛ فإنَّ مقارنة هذا الكلام لإعراس المخاطب دلَّ على تعيين المحذوف[4] أي: أعرست، أو مقارنة[5] المخاطب بالإعراس وتلبُّسه به دلَّ على ذلك. والرفاء هو الالتيام والاتفاق، والباء للملابسة.

(أي أهل الجاهلية) (أي المتزوج)

والإطناب: إمَّا بالإيضاح[6] بعد الإبهام؛ ليرى المعنى[7] في الصورتين مختلفتين: إحداهما مبهمة والأخرى موضحة، وعلمان خير من علم واحد، أو ليتمكَّن في النفس فضل تمكنٍ؛ لِما جبل الله[8] النفوس عليه مِن أنَّ الشيء إذا ذُكر مبهما ثم بيِّن كان أوقع عندها، أولتكمل لذة العلم به أي بالمعنى؛ لِما لا يخفى مِن أنَّ نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألذُّ، نحو: ﴿رَبِّ ٱشۡرَحۡ[9] لِي صَدۡرِي﴾ (طه: ٢٥)؛ فإنَّ ﴿ٱشۡرَحۡ لِي﴾ يفيد طلب[10] شرح لشيء مَّا له أي للطالب، و﴿صَدۡرِي﴾ يفيد تفسيره أي تفسير ذلك الشيء.

(كعرض الحسناء في لباسين. (تج)) (في أنفسهما. (ح)) (عطف على «ليرى») (أي نفس السامع. (ح)) (بيان لـ«ما») (عند النفس) (يعني للسامع. (ق)) (من نيله بدون ذلك) (أي موسى عليه السلام)

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإبهام «باب نعم» على أحد القولين، أي قولِ مَن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف[11]؛ إذ لو أريد الاختصار أي ترك الإطناب[12] كفى «نعم زيد»[13]، وفي هذا إشعارٌ بأنَّ الاختصار قد يطلق على ما يشمل المساواة[14] أيضًا[15].

(أي أفعال المدح والذم. (ق)) (في قولهم: «نعم الرجل زيد») (أي قوله: «إذ لو أريد إلخ») (كما هنا)

ووجهُ حسنه أي حسن «باب نعم» سوى ما ذكر مِن الإيضاح بعد الإبهام: إبرازُ الكلام في معرض الاعتدال[16] من جهة الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام، والإيجاز بحذف المبتدأ. وإيهام الجمع[17] بين المتنافيين الإيجاز والإطناب. ....

(أي حسن الإطناب فيه. (ت)) (إظهار) (الكائن في «باب نعم») (فليس فيه إيجاز محض) (فليس فيه إطناب محض)

= ابتدائه بخصوصه، وجوز النحويون تقدير المتعلق عاما في الكل. (دسوقي)

(١) قوله: تعيين المحذوف: [أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف مثل السابق.]

(٢) قوله: الاقتران: أي مقارنة الكلام الذي وقع فيه الحذف بفعل المخاطب بمعنى وقوعه في زمنه. قيل: إن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشيء، فلو اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسملة عن أمثلتها كان أوضح. وقال في «الأطول»: ومنها الاقتران أي الاقتران بعد وجود الفعل، حتى يصح جعله مقابلا للشروع، وإلا فالشروع أيضا اقتران. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: بالرفاء والبنين: أي أعرست ملتبسا بالرفاء أي بالالتئام والاتفاق بينك وبين زوجتك، ومتلبسا بولادة البنين منها. والجملة خبرية لفظا إنشائية معنى؛ لأن المراد بها إنشاء الدعاء. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: دل على تعيين المحذوف: أي بعد دلالة العقل على أصل الحذف؛ لأن العقل بعد العلم بوضع الجار يحكم بأنه لا بد له من متعلق. (دسوقي رحمه الله)

(٥) قوله: أو مقارنة إلخ: الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين؛ لأنه إما بين الكلام وحال المخاطب، كما يفهم من الجملة السابقة، أو بين المخاطب وحاله، كما يظهر من هذه الجملة. (من تجريد)

(٦) قوله: إما بالإيضاح إلخ: سيأتي مقابله في قوله: «وإما بذكر الخاص إلخ»، والحاصل أن الإطناب يحصل بأمور ذكر المصنف منها ثمانية بالتصريح، وأحال على الباقي بقوله بعدها: «وأما بغير ذلك» كما ستراه، وكتب أيضا قوله: «إما بالإيضاح بعد الإبهام»، فإنهم ذكروا عكس ذلك وقسمه إجمالا بعد التفصيل لا إبهاما بعد الإيضاح؛ إذ لا يصير ما يعقب الإيضاح مبهما، كقوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ تِلۡكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞۗ﴾ (البقرة: ١٩٦) (أطول نقلا من التجريد)

(٧) قوله: ليرى المعنى: أي ليرى السامع المعنى أي ليدركه، فالمراد بالرؤية هنا: الإدراك، هذا إذا كان «يرى» مبنيا للفاعل، ويجوز كونه مبنيا للمفعول، أي لأجل أن يرى المتكلم المخاطب المعنى في صورتين. (من دسوقي)

(٨) قوله: لما جبل الله: [لأن الحاصل بعد الطلب يكون أعز.]

(٩) قوله: رَبِّ ٱشۡرَحۡ إلخ: تمثيل الإيضاح بعد الإبهام بما يحتمل المعاني الثلاثة المتقدمة، فالإيضاح فيه بعد الإبهام على ما بينه المصنف: إما ليرى المعنى في صورتين، أو ليتمكن المعنى، أو لتكمل لذة العلم. يرد عليه أن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى، فلا يجوز أحد من الاحتمالات المذكورة في ذاته تعالى. أجيب بأن جعل المثال المذكور صالحا للنكات الثلاث باعتبار الشأن يعني أن هذا التركيب في ذاته من شأنه أن يفيد الأغراض الثلاثة، فهو بحيث لو خوطب به غير الرب أمكن فيه ما ذكر، وإن امتنع اعتبارها في بعض المواضع، كما في الآية. (من دسوقي)

(١٠) قوله: يفيد طلب إلخ: أي لا لأن ﴿لِي﴾ صفة نكرة مقدرة أي اشرح شيئا لي، و﴿صَدۡرِي﴾ بدل منه؛ لأنه خلاف ما يتبادر من النظم، بل لأنه يفهم من قوله: ﴿لِي﴾ أي لأجلي أن المطلوب شرح شيء مّا له من غير تقدير، فالإبهام أعم من الإبهام المقدر أو المفهوم. (تجريد)

(١١) قوله: خبر مبتدأ محذوف: وكذا على قول من يجعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر، لكن الشارح ترك التنبيه على هذا القول؛ لضعفه. وأما على قول من يجعله -أي المخصوص- مبتدأ قدم عليه خبره: فلا يكون من الإيضاح بعد الإبهام؛ لأن «زيدا» الذي هو المخصوص يكون مقدما في التقدير، تأمل. (من الدسوقي والتجريد رحمهما الله)

(١٢) قوله: أي ترك الإطناب: جواب عما يقال: الأولى أن يقول: «إذ لو أريد المساواة»؛ لأن «نعم زيد» مساواة لا إيجاز. وحاصل الجواب: أن المراد بالاختصار ترك الإطناب وهو شامل للمساواة والإيجاز. (دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: كفى نعم زيد: [وإن كان هذا التركيب في نفسه ممتنعا؛ لأن فاعل «نِعم» يكون معرفا أو مضافا إليه أو مضمرا. (تج)]

(١٤) قوله: المساواة: [والإيجاز كليهما، وهو بمعنى ترك الإطناب.]

(١٥) قوله: أيضا: [أي كما يطلق على الإيجاز]

(١٦) قوله: الاعتدال: [أي ذي الاعتدال، يعني الكلام المعتدل.]

(١٧) قوله: وإيهام الجمع إلخ: هذان الوجهان: أعني بروز الكلام في معرض الاعتدال، وإيهامه الجمع بين المتنافيين: مفهومهما مختلف متلازمان صدقا، وكل منهما مما يستغرب =

وقيل: الإجمال والتفصيل[١]. ولا شكَّ أنَّ إيهام الجمع بين المتنافيين مِن الأمور المستغربة[٢] التي تستلذُّ بها النفس. وإنما قال: «إيهام الجمع»؛ لأنَّ حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة[٣]، وهو محال.

ومنه أي ومن الإيضاح بعد الإبهام التوشيع، وهو في اللغة[٤]: لف القطن المندوف. (أي: جمعه في لحاف. (ق)) وفي الاصطلاح: أن يؤتى[٥] في عجز الكلام[٦] (وما في معناه) بمثنى (أو جمع) مفسَّرٍ باسمين، ثانيهما معطوف على الأول، نحو: «يشيب[٧] (أي يهرم) ابنُ آدم ويشب[٨] (أي ينمو. (تج)) فيه الخصلتان: الحرص وطول الأمل».

وإمَّا بذكر الخاص بعد العام (أي بذكر الخاص بعد العام) عطف على قوله: «إمَّا بالإيضاح بعد الإبهام»، والمراد[٩] الذكر على سبيل العطف (لا على سبيل الوصف والإبدال) للتنبيه على فضله[١٠] أي مزية الخاص[١١]. حتى كأنه ليس من جنسه أي العام؛ تنزيلًا[١٢] (تفسير لقوله: «تنزيلا إلخ») للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات، يعني أنه لمَّا امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة (أو الخسيسة) جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام، لا يشمله العام ولا يعرف حكمه منه[١٣]، نحو: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ﴾ (البقرة: ٢٣٨) أي الوسط من الصلوات، أو الفضلى -مِن قولهم للأفضل: الأوسَط- (احتمال ثان) وهي صلاة العصر[١٤] عند الأكثر. وإمَّا بالتكرير لنكتة؛ ليكون إطنابًا[١٥] لا تطويلًا، وتلك النكتة كتأكيد الإنذار (أي التخويف) في ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٤﴾ (التكاثر: ٣، ٤)، فقولُه: «كَلَّا» ردع عن الانهماك في الدنيا (أي مفيد للردع والزجر) وتنبيه، و﴿سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٤﴾ إنذار وتخويف، أي سوف تعلمون الخطأ (على الخطأ في الاشتغال بالدنيا) فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم مِن هَول المحشر، وفي تكريره تأكيد الردع والإنذار. وفي «ثُمَّ»[١٦] (أي وفي العطف بـ«ثم») دلالةٌ على أنَّ الإنذار الثاني أبلغُ

= وتستلذ به النفس. (دسوقي ﷺ)

(١) قوله: وقيل الإجمال والتفصيل: يعني وقيل: إن المراد بالمتنافيين الإجمال والتفصيل، وحكاه بـ«قيل»؛ لما يرد عليه أن الإجمال والتفصيل يرجع إلى الإيضاح بعد الإبهام، فيكون عين ما تقدم، فلا يصح قول المصنف: «سوى ما ذكر». (دسوقي رحمه الله تعالى)

(٢) قوله: من الأمور المستغربة: إذ الجمع بين متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستغرب، والاعتدال مما يستحسن. فإن قيل: فهما حينئذٍ من البديع أو المعاني. قلت: يمكن الأمران بمناسبة المقام وعدمه، فإن كان الإتيان به مناسبا للمقام بأن يقتضي المقام مزيد التأكيد في إمالة قلب السامع: كان من المعاني، وإن قصد المتكلم بالجمع المذكور مجرد الظرافة والحسن: كان من البديع. (من التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: جهة واحدة: أي والجهة ههنا ليست كذلك؛ وذلك لأن الإيجاز من جهة حذف المبتدأ، والإطناب من جهة ذكر الخبر بعد ذكر ما يعمه، فقد انفكت الجهة. (دسوقي)

(٤) قوله: وهو في اللغة إلخ: وجه المناسبة: أن في المعنى الاصطلاحي لفا وندفا أي تفرقة وتفصيلا، وإن كان فيه اللف سابقا على الندف عكس اللغوي. (تجريد)

(٥) قوله: أن يؤتى إلخ: ظاهره أن «التوشيع» نفس الإتيان، وعليه فقوله: نحو «يشيب إلخ» فيه حذف، والأصل نحو الإتيان في قوله: «يشيب إلخ». قيل: والأقرب أن «التوشيع» يطلق على المعنى المصدري وعلى الكلام، وإنما حمله الشيخ على المعنى المصدري؛ لأن المصنف جعله من الإيضاح بعد الإبهام، والإيضاح مصدر. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٦) قوله: في عجز الكلام: قال اليعقوبي: ينبغي أن يزاد «أو» في أوله أو في وسطه»؛ لأن تخصيص التوشيع بالعجز لم يظهر له وجه؛ لأن الإيضاح بعد الإبهام حاصل بما ذكر أولا ووسطا وآخرا، وكان المصنف راعى أن أكثر ما يقع في تراكيب البلغاء الإتيان بما ذكر في عجز الكلام. (دسوقي)

(٧) قوله: يشيب إلخ: لم يقل: «نحو قوله ﷺ: يشيب إلخ»؛ لأنه نقل الحديث بالمعنى؛ فإن متن الحديث ليس فيه لفظ «يشيب»، بل «يهرم» أو «يكبر». (من تجريد)

(٨) قوله: ويشب إلخ: بكسر الشين وتشديد الباء بمعنى ينمو، فلو أريد الاختصار لقيل: «ويشب فيه الحرص وطول الأمل» بدون ذكر «الخصلتان». (دسوقي ﷺ)

(٩) قوله: والمراد: أي ليغاير ما تقدم في الإيضاح بعد الإبهام؛ لأنه ليس في الذكر بطريق العطف إيضاح بعد إبهام. (دسوقي ﷺ)

(١٠) قوله: للتنبيه على فضله: جعل العلة التنبيه على الفضل، ويصح أن تكون نفس الفضل. (تجريد)

(١١) قوله: أي مزية الخاص: وذلك لأن ذكره منفردا بعد دخوله فيما قبله إنما يكون لمزية فيه. (ق)

(١٢) قوله: تنزيلا: أي إنما جعل الخاص كالمغاير للعام؛ لتنزيل التغاير في الوصف -الكائن في الخاص منزلة التغاير في الذات. (دسوقي ﷺ)

(١٣) قوله: حكمه منه: [فصح ذكره على سبيل العطف للتغاير.]

(١٤) قوله: وهي صلاة العصر: قيل في صلاة الوسطى: إنها الصبح أو الظهر أو العصر، أو المغرب أو العشاء أو الوتر، أو الفطر أو الأضحى، أو الضحى أو غيرها، ولكن عند الأكثر هي صلاة العصر؛ لتوسطها بين نهاريتين وليليتين. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٥) قوله: ليكون إطنابا: علة لمحذوف أي إنما قيد المصنف التكرار بالنكتة لأجل أن يكون إطنابا؛ لأن التكرار إذا كان لغير نكتة كان تطويلا، فلما كان التطويل ظاهرا في التكرار عند عدم النكتة: قيد بها. وهذا بخلاف الإيضاح بعد الإبهام، وذكر الخاص بعد العام، فلا يكون كل منهما تطويلا أصلا؛ لأنه لا بد فيها من النكتة، ولذا لم يقيدهما بها. (دسوقي)

(١٦) قوله: وفي ثم: هذا جواب عما يقال: كيف يكون الكلام تكريرا، مع أن العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الأول؟ فإن قلت: إذا كان الإنذار الثاني أبلغ لم يكن تكريرا. قلت: كونه أبلغ باعتبار زيادة الاهتمام، لا باعتبار أنه زاد شيئا في المفهوم. (دسوقي ﷺ)

مِن الأول؛ تنزيلًا[1] لبعد المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعمالًا للفظة «ثم» في مجرد التدرج[2] في درج الارتقاء.

وإمَّا بالإيغال مِن «أوغل في البلاد» إذا أبعد فيها[3]، واختُلف في تفسيره، فقيل: هو ختم البيت[4] بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها، كزيادة المبالغة في قولها، أي في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر: شعر: وإنَّ صخرًا لتأتمُّ أي لتَقتدي الهداةُ[5] به :: كأنَّه علَم، أي جبل مرتفع في رأسِهِ نار، فقولُها[6]: «كأنه علم» وافٍ بالمقصود -أعني التشبيه بما يهتدى به-، إلَّا أنَّ في قولها: «في رأسه نار» زيادة مبالغة. وتحقيقِ التشبيه[7] أي وكتحقيق التشبيه في قوله: كأنَّ عيون الوحش حول خبائنا :: أي خيامنا وأرْحُلنا الجزعُ الذي لم يُثَقَّبِ، «الجزع» بالفتح: الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض، شبه به عيون الوحش، وأتى بقوله: «لم يثقب»[8]، تحقيقًا للتشبيه[9]؛ لأنه إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعين، قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا كانا حيَّين فعيونها كلها سواد، فإذا ماتا بدا بياضها، وإنما شبَّهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت، والمراد كثرة الصيد، يعني ممَّا أكلنا[10] كثرت العيون عندنا، كذا في شرح[11] ديوان امرئ القيس، فعلى هذا التفسير يختص الإيغال بالشعر. وقيل: لا يختص بالشعر، بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتمُّ المعنى بدونها، ومثّل لذلك في غير الشعر بقوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ ۝٢١﴾ (يس: ٢١) فقولُه: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ ۝٢١﴾ (يس: ٢١) ممَّا يتم المعنى بدونه؛ لأنَّ الرسول مهتد لا محالة[12]، إلَّا أنَّ فيه زيادةَ حثٍّ على الاتباع[13][14] وترغيبٍ في الرسل.

وإمَّا بالتذييل[15]: وهو تعقيب الجملة بجملة[16] تشتمل[17] على معناها، ....

---

(١) قوله: تنزيلا إلخ: الظاهر أنه علة لقوله: «وفي ثم دلالة إلخ»، أي إنما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين؛ لأنه إذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان، واستعملت فيه: كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى. (تجريد)

(٢) قوله: في مجرد التدرج: أي عن اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان، كما أفصح بذلك في «المطول». (تجريد)

(٣) قوله: أبعد فيها: وعلى هذا فتسمية المعنى الاصطلاحي إيغالا؛ لأن المتكلم قد تجاوز حد المعنى، وبلغ زيادة عنه. (ق)

(٤) قوله: ختم البيت إلخ: ظاهر في أن مسماه المعنى المصدري، لا اللفظ المختوم به، وقوله الآتي في التذييل: «وهو تعقيب إلخ»: صريح في أن التذييل مسماه المعنى المصدري أيضا، لكن قوله هناك: «وهو ضربان» أنسب بكون معناه الكلام المذيل به، فالظاهر أنه يطلق عندهم على المعنيين، وكذا بقية الأقسام من التكميل والتتميم والاعتراض، فالتفسير باعتبار المعنى المصدري، والتمثيل باعتبار الكلام. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: الهداة: أي الذين يهدون الناس إلى المعالي، وإذا اقتدت به الهداة فالمهتدون من باب أولى. (ق)

(٦) قوله: فقولها إلخ: حاصله أن في تشبيهها صخرا بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء: مبالغة في ظهوره في الاهتداء، ثم زادت في المبالغة بوصفها العلم بكونه في رأسه نار، فتنجر المبالغة إلى المشبه الممدوح بالاهتداء به. (ق)

(٧) قوله: وتحقيق التشبيه: الفرق بين المبالغة في التشبيه المذكور سابقا وبين تحقيق التشبيه: أن المبالغة في التشبيه ترجع إلى الإتيان بشيء: يفيد أن المشبه به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه، فينجر ذلك الكمال إلى المشبه الممدوح بوجه الشبه، كما مر. وأما تحقيق التشبيه فيرجع إلى زيادة ما يحقق التساوي بين المشبه والمشبه به، حتى كأنهما شيء واحد؛ لظهور الوجه فيهما بتمامه بسبب ذلك المزيد، فصار من ظهوره فيهما كأنه حقيقتهما، وما سواه عوارض من غير إشعار بكون المشبه غاية في الوجه؛ لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به؛ لينجر ذلك إلى عظمته في المشبه. (دسوقي وتجريد)

(٨) قوله: لم يثقب: [أي المساواة في وجه الشبه، لا المبالغة في وجه الشبه؛ لأنه لم يقصد بذلك علو المشبه به في وجه الشبه، فافترقا.]

(٩) قوله: تحقيقا للتشبيه: أي لبيان التساوي في وجه الشبه، وتوضيح ذلك: أن تشبيه عيون الوحش بعد موتها بالجزع في اللون والشكل: ظاهر، لكن الجزع إذا كان مثقبا يخالف العيون في الشكل مخالفة ما؛ لأن العيون لا تقب فيها، فزاد الشاعر قوله: «لم يثقب»؛ ليحقق التشابه في الشكل بتمامه، وليس هذا من المبالغة السابقة، كما يتوهم، فافهم. (من الدسوقي رحمه الله تعالى)

(١٠) قوله: مما أكلنا: متعلق بقوله بعد ذلك: «كثرت»، وحاصله: أنهم كانوا يصطادون الوحش كثيرا، ويأكلونها، ويطرحون أعينها حول أخبيتهم، فصارت أعينها بتلك الصفة. (قي)

(١١) قوله: في شرح إلخ: خلافا لمن زعم أن المراد من البيت: أن الوحش الفهم لطول سفرهم واستقرارهم في الفيافي، فلا تفر منهم، فتظهر أعينها بتلك الصفة حول أخبيتهم، ورد هذا القول بأن عيون الظباء حال حياتها سود، فلا تشبه الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض. (دسوقي)

(١٢) قوله: لا محالة: [أي فيكون قوله: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ تصريح بما علم التزاما. (ق)]

(١٣) قوله: زياده حث على الاتباع: وأما أصل الحث والترغيب فقد حصل بقوله: ﴿ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝﴾ إلخ الدال على اهتدائهم. (تجريد)

(١٤) قوله: على الاتباع: [فنكتة الإيغال زيادة الحث على الإتباع.]

(١٥) قوله: بالتذييل: [هو في اللغة جعل الشيء ذيلا للشيء. (ق)]

(١٦) قوله: بجملة: [أي لا محل لها من الإعراب، كما سيصرح الشارح.]

(١٧) قوله: تشتمل إلخ: صفة للجملة المجعولة عقب الأخرى، أي تشتمل تلك الجملة المعقب بها على معنى الأولى المعقبة ولو مع الزيادة، فالمراد باشتمالها على معناها: إفادتها بفحواها لما هو المقصود من الأولى، وليس المراد إفادتها لنفس معنى الأولى بالمطابقة، وإلَّا كان ذلك تكرارا، فلا يكون على هذا قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ =

أي معنى الجملة[١] الأولى للتوكيد، فهو أعمُّ[٢] مِن الإيغال مِن جهة أنه يكون في ختم الكلام[٣] وغيره، وأخصُّ من جهة أنَّ الإيغال[٤] قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد، وهو[٥] أي التذييل ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل يتوقف[٦] على ما قبله، نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ (سبأ: ١٧) على وجه[٧] أن يراد وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص[٨]، فيتعلق[٩] بما قبله، وأمَّا على وجه آخر: وهو أن يُراد[١٠]: وهل نعاقب إلَّا الكفور؛ بناءً على أنَّ[١١] المجازاة هي المكافأة: إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر، فهو من الضرب الثاني.

وضرب أخرج مخرج المثل بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلِّي منفصل[١٢] عمَّا قبله، جار مجرى الأول في الاستقلال وفشو الاستعمال[١٣] نحو: ﴿وَقُلْ جَآءَ[١٤] ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[١٥] (الإسراء: ٨١) وهو أيضًا أي التذييل ينقسم قسمة أخرى، وأتى بلفظة «أيضًا»[١٦]؛ تنبيهًا على أنَّ هذا التقسيم للتذييل مطلقًا، لا للضرب الثاني منه، إمَّا أن يكون لتأكيد منطوق[١٧] كهذه الآية؛ فإنَّ زهوقَ الباطل منطوق في قوله: ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾. وإمَّا لتأكيد مفهوم كقوله[١٨]: ولستَ على لفظ الخطاب بمستبق[١٩] أخًا لا تَلُمُّهُ[٢٠] ::

حال عَن «أخا» لعمومه[٢١]، ....

(حواشي بين السطور: للتقوية؛ التذييل؛ أو استقل ولكن لم يفش؛ أي ﴿وَهَلْ نُجَٰزِىٓ﴾ هو قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾؛ أي مطلق العقاب؛ الذي أخرج مخرج المثل؛ أي شيوعه؛ الإسلام اضمحل الكفر؛ أي كالتذييل في هذه الآية؛ الذي دلت عليه الجملة الثانية؛ أي مفهوم الجملة الأولى؛ لا صفة. (ق))

تَعْلَمُونَ﴾ (التكاثر: ٤-٣) تذييلا. (دسوقي وغيره)

(١) قوله: معنى الجملة: [ولو مع الزيادة كما في ﴿إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١).]

(٢) قوله: أعم: أي عموما وجهيا، وحاصله: أن الإيغال والتذييل بينهما من النسب العموم والخصوص الوجهي، فيجتمعان فيما يكون في ختم الكلام لنكتة التأكيد بجملة، كما يأتي في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ (سبأ: ١٧)، فهو إيغال من جهة أنه ختم الكلام بما فيه نكتة يتم المعنى بدونها، وتذييل من جهة أنه تعقيب جملة بأخرى تشتمل على معناها للتأكيد، وينفرد الإيغال فيما يكون بغير جملة، وفيما هو لغير التأكيد سواء كان بجملة أو بمفرد، كما تقدم في قوله: «الجزع الذي لم يثقب»، وينفرد التذييل فيما يكون في غير ختم الكلام للتأكيد بجملة، كقولك: مدحت زيدا فأثنيت عليه بما فيه، فأحسن إلي، ومدحت عمرا فأثنيت عليه بما ليس فيه، فأساء إلي. (ق)

(٣) قوله: في ختم الكلام: [بخلاف الإيغال؛ فإنه لا يكون إلا في ختم الكلام.]

(٤) قوله: الإيغال: [بخلاف التذييل؛ فإنه لا يكون إلا جملة وتأكيدا.]

(٥) قوله: هو: [يعني الكلام المزيل به لا بمعنى مصدري. (ج)]

(٦) قوله: بل يتوقف: إنما كان المتوقف على ما قبله ليس خارجا مخرج المثل؛ لأن المثل يكون كلاما مستقلا؛ لأنه كلام تام نقل عن أصل استعماله لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول، كما يأتي في الاستعارة التمثيلية. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: على وجه: متعلق بمحذوف أي وإنما يكون هذا المثال من هذا الضرب على وجه. (ق)

(٨) قوله: الجزاء المخصوص: [أي إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين.]

(٩) قوله: فيتعلق إلخ: أي فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال. (تج)

(١٠) قوله: وأن يراد إلخ: فيه أنه يلزم عليه نفي مطلق المعاقبة عن غير الكفور أي المبالغ في الكفر، مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفر، إلا أن يقال: الحصر ادعائي. (تجريد)

(١١) قوله: بناء على أن إلخ: [والوجه الأول ليس بناء عليه، بل على أن الجزاء بمعنى العقوبة. (ق)] يعني أن المجازاة بمعنى مطلق المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، ومتعين المراد منهما من القرينة، كقوله هنا: «إلا الكفور». والحاصل: أن الجزاء يطلق بمعنى العقاب، ويطلق بمعنى المكافأة الشاملة للثواب والعقاب، فجعل الآية من الضرب الأول مبني على الإطلاق الأول، وجعلها من الضرب الثاني مبني على الإطلاق الثاني، هذا محصل كلام الشارح وليس بصحيح، بل كل من الوجهين يأتي على كل من التفسيرين؛ إذ المدار على خصوص الجزاء وإطلاقه، فافهم. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: منفصل: [أي لا يكون متقيدا بالجملة الأولى.]

(١٣) قوله: وفشو الاستعمال: قال ابن يعقوب: الحق أن المشترط في جريانه مجرى الأمثال هو الاستقلال، وأما فشو الاستعمال فلا دليل على اشتراطه فيه، وحينئذٍ فالأولى للشارح حذفه. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: نحو: وَقُلْ جَآءَ: وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (الأنبياء: ٣٤، ٣٥) فجملة ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ من الضرب الثاني؛ لاستقلالها، وذلك ظاهر، وجملة ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ من الأول؛ لارتباطها بما قبلها؛ لأن الفاء للترتيب على الأولى. (دسوقي رحمه الله)

(١٥) قوله: إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا: لا يخفى أن هذه الجملة لا توقف لمعناها على معنى الجملة الأولى مع تضمنها معنى الأولى، وهو زهوق الباطل أي اضمحلاله وذهابه. (دسوقي رحمه الله)

(١٦) قوله: وأتى بلفظة أيضا: قصد شارحنا العلامة بهذا الكلام الرد على الشارح الخلخالي حيث قال: قوله: «(وهو أيضًا)»، أي التذييل أو الضرب الثاني، فقوله: «أو الضرب الثاني» وهم؛ لأنه يرده لفظة «أيضًا». (دسوقي رحمه الله)

(١٧) قوله: لتأكيد منطوق: أي لتأكيد منطوق الجملة الأولى، والمراد بالمنطوق ههنا: المعنى الذي نطق بمادته، وبالمفهوم المعنى الذي لم ينطق بمادته، وليس المراد بهما هنا ما اصطلح عليه الأصوليون، فالمراد بتأكيد المنطوق هنا: أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة مع اختلاف النسبة فيهما بأن تكون إحداهما اسمية مؤكدة والأخرى فعلية، والمراد بتأكيد المفهوم هنا: أن لا تشترك أطراف الجملتين في مادة واحدة مع اتحاد صورة الجملتين في الاسمية والفعلية.

(١٨) قوله: كقوله: [أي النابغة، يخاطب النعمان بن المنذر. (ق)]

(١٩) قوله: بمستبق: السين والتاء زائدتان فهو اسم فاعل من «الإبقاء»، أي لست بمبق لك مودة أخ، أو لست بمبق أخا لنفسك تدوم لك مودته. (ق)

(٢٠) قوله: أخا لا تلمه: [أي لا تضمه إليك لعدم رضاك بعيوبه. (ق)]

(٢١) قوله: لعمومه: أي لوقوعه في حيز النفي، فعمومه سوغ مجيء الحال منه، وإن كان نكرة، والمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونه غير مضموم إليك مع شعثه وخصاله =

أو عَن ضمير المخاطب في «لستَ»[١]، على شَعْث[٢] أي تفرق وذميم خصال، فهذا الكلام دلَّ بمفهومه على نفي الكامل[٣] من الرجال، وقد أكَّده بقوله: أيُّ الرجال المهذب استفهام إنكاري، أي ليس في الرجال منقح الفعال ومرضي الخصال.

وإمَّا بالتكميل، ويسمى الاحتراس أيضًا؛ لأنَّ فيه التوقي والاحتراز عن توهُّم خلاف المقصود، وهو أن يؤتى في كلام[٤] يوهم خلاف المقصود بما يدفعه[٥]، أي يدفع إيهام خلاف المقصود، وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره، فالأول كقوله: شعر: فسقى ديارَك[٦] غيرَ مفسدها نصب على الحال من فاعل «سقى»، وهو صوب الربيع أي نزول المطر[٧] ووقوعه في الربيع، وديمة[٨] تهمي أي تسيل، فلمَّا كان نزول المطر قد يفضي[٩] إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله[١٠]: «غير مفسدها»؛ دفعًا لذلك، والثاني[١١] نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فإنه لمَّا كان ممَّا يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾؛ تنبيهًا على أنَّ ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين، ولهذا[١٢] عُدِّي الذُّل بـ«على»؛ لتضمنه معنى العطف[١٣]، ويجوز أن[١٤] يقصد بالتعدية بـ«على» الدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

وإمَّا بالتتميم[١٥]: وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة مثل: مفعول أو حال، أو نحو ذلك ممَّا ليس بجملة مستقلة[١٦] ولا ركن كلام. ومَن زعم أنه أراد بفضلة ما يتم أصل المعنى[١٧] بدونه فقد كذَّبه[١٨] كلَام المصنف في «الإيضاح»، وأنه لا تخصيص[١٩] لذلك بالتتميم، لنكتة[٢٠] كالمبالغة في نحو: ﴿وَيُطْعِمُونَ[٢١] ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا﴾ في وجه، وهو أن يكون الضمير في ﴿حُبِّهِۦ﴾ للطعام، أي يطعمونه مع حبه والاحتياج إليه، وإن جعل الضمير لله تعالى وتقدَّس، أي يطعمونه على حب الله تعالى،

= الذميمة. (دسوقي رحمه الله)

(١) قوله: في لست: وحينئذٍ فالمعنى لست بمبق مودة أخ في حال كونك غير مضموم إليه مع شعثه. (دسوقي)

(٢) قوله: على شعث: هو في الأصل انتشار الشعر؛ لعدم إصلاحه، فتكثر أوساخه واستعير هنا للأوساخ المعنوية، وهي الأوصاف الذميمة. (تجريد رحمه الله)

(٣) قوله: نفي الكامل: [لأنه لو وجد لم يصدق أنه إن كان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا. (تج)]

(٤) قوله: في كلام: في بمعنى «مع»، فيشمل الواقع في وسط الكلام وفي آخره، وليست للظرفية وإلا فلا يشمل ما كان في آخره. (دسوقي)

(٥) قوله: بما يدفعه: فإن قلت: التذييل أيضا لدفع الوهم؛ لأنه للتأكيد فما الفرق؟ قلت: التذييل بالجملة وفي الآخر ولدفع الوهم في النسبة. والتكميل لا يختص بشيء منها. (التجريد)

(٦) قوله: ديارك: [الجملة خبرية لفظا، قصد به الدعاء للممدوح.]

(٧) قوله: أي نزول المطر: فالمراد بالصوب: نزول المطر، وبالربيع: الزمن، والإضافة لأدنى ملابسة. (تجريد)

(٨) قوله: ديمة: بكسر الدال: المطر المسترسل، وأقله ما بلغ ثلث النهار أو الليل، وأكثره ما بلغ أسبوعا، وقيل: المطر الدائم الذي لا رعد فيه ولا برق. (دسوقي)

(٩) قوله: قد يفضي إلخ: [أي فيوهم أن ذلك دعاء بالخراب. (تج)]

(١٠) قوله: أتى بقوله: [أي في وسط الكلام بين الفعل وفاعله. (ق)]

(١١) قوله: والثاني: أي ما كان الدافع لإيهام خلاف المقصود واقعا في آخر الكلام. (دسوقي رحمه الله)

(١٢) قوله: ولهذا: أي لأجل كون ذلك الذل تواضعا منهم، قيل: ولمشاكلة ما بعده أيضا. (دسوقي وغيره)

(١٣) قوله: لتضمنه معنى العطف: أي فكأنه قيل: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ (المائدة: ٥٤) عاطفين على ﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ المؤمنين على وجه التذلل والتواضع، وعلى هذا فيكون التوسع بتضمين الذل معنى العطف، ولفظ «على» باقية على بابها. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: ويجوز أن إلخ: حاصله: أن لا يراعي التضمين في الذلة، بل تبقى الذلة على معناها، وإن فهم من القرائن أنها عن رحمة، وإنما التجوز في استعمال «على» موضع «اللام»؛ للإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: وإما بالتتميم: تسمية هذا بـ«التتميم» وما قبله بـ«التكميل»: مجرد اصطلاح؛ إذ هما شيء واحد لغة. (الدسوقي)

(١٦) قوله: مما ليس بجملة مستقلة: بأن كان مفردا أو جملة غير مستقلة كجملة الحال والصفة؛ لتأولهما بالمفرد. (قي)

(١٧) قوله: ما يتم أصل المعنى إلخ: حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراد. (تجريد)

(١٨) قوله: فقد كذّبه إلخ: حيث مثل له بـ﴿تُحِبُّونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (آل عمران: ٩٢) مع أنه لا يتم المعنى إلّا به. (تجريد)

(١٩) قوله: وأنه لا تخصيص: عطف على كلام المصنف، أي وكذبه عدم تخصيص ذلك بالتتميم؛ لأن جميع أقسام الإطناب ما تقدم وما يأتي يتم المعنى بدونه، فلا خصوصية للتتميم بذلك، فذكر الفضلة فيه إن كان بهذا المعنى يكون مستدركا. (من الدسوقي رحمه الله تعالى)

(٢٠) قوله: لنكتة: هذا زيادة بيان؛ لأن النكتة شرط في كل ما حصل به الإطناب، وإلّا كان تطويلا. (دسوقي رحمه الله)

(٢١) قوله: نحو ويطعمون إلخ: أي نحو قوله تعالى في مدح الأبرار بالكرم وإطعام الطعام. (دسوقي رحمه الله)

فهو لتأدية أصل المراد[١].
أي قوله تعالى: «على حبه» هو مدحهم بالكرم

وإمَّا بالاعتراض، وهو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى[٢] بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة
أخرج الإيغال — أخرج التتميم لوجود الإعراب فيه. (ق)

سوى دفع الإيهام، لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع، والمراد باتصال
وإلا خرج المثال الآتي — في قوله: «أثناء الكلام» — أخرج التكميل. (ق)

الكلامين أن يكون الثاني بيانًا للأول أو تأكيدًا أو بدلًا،[٣] كالتنزيه[٤] في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا
أي المشركون

يَشْتَهُونَ ۝﴾، فقوله: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ﴾ جملة؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام؛ لأنَّ قوله: ﴿وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ۝﴾ عطف
(النحل: ٥٧) — مثل: «أسبح وأنزه»

على[٥] قوله: ﴿لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾، والدعاء في قوله[٦]: شعر:

إنَّ الثمانين -وبُلِّغتَها[٧]- قد أحوَجَتْ سَمْعي إلى ترجُمان[٨]
أي السنة التي مضت من عمري. (ق) — لما نقل بمضيها. (ق)

أي مفسر[٩] ومكرر، فقوله: «بُلِّغْتَهَا» اعترض في أثناء الكلام؛ لقصد الدعاء، والواو في مثله تسمَّى اعتراضية، ليست بعاطفة،
عطف تفسير — بين اسم «إن» وخبرها — للمخاطب بطول عمره

ولا حالية[١٠]. والتنبيه في قوله[١١]: واعلَمْ فعِلم المرء ينفعه :: هذا اعتراض[١٢] بين «اعلم» ومفعوله، وهو أن سوف يأتي كل ما قدِرا،
أي تنبيه المخاطب — أي قوله: «فعلم المرء ينفعه»

«أن» هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف[١٣]، يعني أن المقدر آت البتة وإن وقع فيه تأخير ما، وفي هذا تسلية[١٤] وتسهيل
تفسير لحاصل المعنى. (ج) — أي قوله: «واعلم إلخ»

للأمر. فالاعتراض[١٥] يباين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بد لها من إعراب. ويباين التكميل؛ لأنه إنما يكون لدفع
والاعتراض لا محل له فظهر التباين — التتميم — ٢

إيهام خلاف المقصود. ويباين الإيغال؛ لأنه لا يكون إلّا في آخر الكلام، لكنه يشمل بعض صور التذييل، وهو ما يكون بجملة لا محلَّ
بخلاف الاعتراض؛ فإنه لا يكون لذلك الدفع فتباينا — والاعتراض يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين. — أي البعض — ٣

لها من الإعراب وقعت بين جملتين متصلتين معنى؛ لأنه كما لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط فيه[١٦] أن لا يكون بين
للتأكيد ٣ — بل تارة يكون بين كلامين وتارة لا يكون

---

(١) قوله: لتأدية أصل المراد: لأن المعنى حينئذٍ يطعمون لأجله تعالى، وهذا نفس المراد، فلما لم يكن إطعام الطعام لا لأجله محمودا يستحق الثناء عليه: لم يكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنكتة البلاغة. (تج)

(٢) قوله: متصلين معنى: أي اتصالا معنويا بأن كان الثاني بيانا للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه أو معطوفا عليه. (دسوقي ﷺ)

(٣) قوله: أو بدلا: أي ونحو ذلك كأن يكون الكلام الثاني معطوفا على الأول، كما في قوله تعالى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ (آل عمران: ٣٦)؛ فإن قوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ۖ﴾، اعتراض بين قوله ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ وبين قوله ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾. (دسوقي)

(٤) قوله: كالتنزيه: [مثال للنكتة التي هي غير دفع الإيهام.]

(٥) قوله: عطف على إلخ: أي من قبيل عطف المفردات، فـ﴿لَهُم﴾ عطف على ﴿لِلَّهِ﴾، و﴿مَّا يَشْتَهُونَ﴾ عطف على ﴿ٱلْبَنَٰتِ﴾. (دسوقي)

(٦) قوله: في قوله: أي قول عوف ابن محلم الشيباني، يشكو ضعفه في قصيدته التي قالها لعبد الله بن طاهر. (الدسوقي ﷺ)

(٧) قوله: وبلغتها: بفتح التاء، أي بلغك الله إياها. (دسوقي ﷺ)

(٨) قوله: ترجمان: بفتح التاء وضم الجيم، أو ضم التاء مع ضم الجيم، أو فتح التاء مع فتح الجيم، ويجمع على «تراجم» كـ«زعفران» و«زعافر». (تجريد البناني)

(٩) قوله: أي مفسر: يعني بصوت عال من الصوت الأول، هذا هو المراد بالترجمان هنا، وإن كان في الأصل هو من يفسر لغة بلغة أخرى. (دسوقي)

(١٠) قوله: ولا حالية: اعلم أن الواو الاعتراضية قد تلتبس بالحالية، فلا يعين إحداهما إلّا القصد، فإن قصد كون الجملة قيدا للعامل فهي حالية، وإلا فهي اعتراضية، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ۝ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم﴾: (البقرة: ٥١، ٥٢) فإن قدر: أن المعنى: اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها، كانت لتقييد العامل: فكانت الواو حالية. وإن قدر: وأنتم قوم عادتكم الظلم حتى يكون تأكيدا لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل ولا كونه في وقته: كانت الواو اعتراضية، فالفرق بينهما دقيق. (دسوقي ﷺ)

(١١) قوله: قوله: [أنشده أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد. (ق)]

(١٢) قوله: اعتراض: لأجل تنبيه المخاطب على أمر يؤكد إقباله على ما أمر به؛ وذلك لأن هذا الاعتراض أفاد أن علم الإنسان بالشيء ينفعه، وهذا مما يزيد المخاطب إقبالا على طلب العلم. (دسوقي ﷺ)

(١٣) قوله: وضمير الشأن محذوف: هذا على مذهب الجمهور، ويجوز أن يكون المحذوف ضمير مخاطب، أي إنك سوف يأتيك كل ما قدر، كما جوزه البعض. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: تسلية إلخ: وذلك لأن الإنسان إذا علم أن ما قدَّره الله يأتيه البتة طال الزمان أو قصر وإن لم يطلبه، وما لم يقدره لا يأتيه وإن طلبه: تسلَّى وسهل الأمر عليه يعني الصبر والتفويض، وترك منازعة الأقتدار. (دسوقي ﷺ)

(١٥) قوله: فالاعتراض إلخ: [بيان للنسبة بين الاعتراض وأقسام أخرى.] تفريع على ما ذكره في تعريف الاعتراض، يعني إذا علمت حقيقة الاعتراض من أنه لا بد أن يكون في الأثناء، وأن يكون بجملة أو أكثر لا محل لها، وأن يكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، تفرع على ذلك ما ذكره الشارح. (دسوقي ﷺ)

(١٦) قوله: لم يشترط فيه إلخ: فظهر أن بين الاعتراض والتذييل عموما وخصوصا من وجه. (تجريدالبناني)

كلامين، فتأمَّل، حتى يظهر لك فسادُ ما قيل[١]: إنه يباين التذييل؛ بناءً على أنه لم يشترط فيه أن يكونَ بين كلام أو كلامين متصلين.
متصلين — الاعتراض — في التذييل — واشترط ذلك في الاعتراض. (ق)

وممَّا جاء أي ومِن الاعتراض[٢] الذي وقع بين كلامين وهو أكثر[٣] من جملة أيضًا، أي كما أنَّ[٤] الواقع هو بينه أكثر من جملة
خبر مقدم — الكلام الواقع — أي بين ذلك الكلام

قولُه تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢﴾ فهذا اعتراض أكثر من جملة؛ لأنه كلام يشتمل
مبتدأ مؤخر — (البقرة: ٢٢٢) — أي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ إلخ

على جملتين[٥] وقع بين كلامين أوَّلهما قوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾، وثانيهما قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾، والكلامان

متصلان[٦] معنى؛ فإنَّ قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ[٧]﴾ بيان لقوله[٨]: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ[٩]﴾، وهو مكان الحرث؛
(البقرة: ٢٢٢) — أي: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾. (تج)

فإنَّ الغرض[١٠] الأصلي من الإتيان طلب النسل، لا قضاء الشهوة. والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أُمروا به، والتنفير عما
أي الحكمة الأصلية، وإلا فأفعال الله تعالى لا تعلل — بل خلق الشهوة لذلك. (تج) — ومنه الإتيان في القبل

نُهوا عنه.
ومنه الإتيان في الدبر

وقال قوم: قد يكون النكتة فيه أي في الاعتراض غيرَ ما ذكر[١١] ممَّا سوى دفع الإيهام[١٢]، حتى أنه قد يكون لدفع إيهام خلاف
بيان لـ«ما ذكر» — أي الاعتراض

المقصود، ثم القائلون بأنَّ النكتة فيه قد تكون دفع الإيهام افترقوا فرقتين: جوَّز بعضهم وقوعه أي الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة
أي بعدها

متصلة بها، وذلك بأن لا تلِيَ الجملة جملة أخرى أصلًا، فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليَها جملة أخرى غير متصلة بها معنى.
التي اعترض بعدها. (ق)

وهذا اصطلاح مذكور في مواضع من «الكشاف». فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتَى في أثناء الكلام أو في آخره، أو بين كلامين

متصلين، أو غير متصلين بجُملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سواء كانت دفع الإيهام أو غيره. فيشمَل[١٣] الاعتراض بهذا
أي معنى

التفسير التذييل مطلقا[١٤]؛ لأنه[١٥] يجب أن يكون بجملة لا محلَّ لها من الإعراب، وإن لم يذكره المصنف[١٦]، وبعض صور التكميل
أي بجميع صوره. (ج) — التذييل

---

(١) قوله: فساد ما قيل: وجه فساد هذا القول: أنه لا يلزم من عدم اشتراط الشيء عدم وجوده، وإنما تلزم المباينة بينهما لو قيل: أنه يشترط في التذييل أن لا يكون بين كلامين. وفرق ظاهر بين عدم اشتراط الشيء واشتراط عدم الشيء؛ وذلك لأن الأول يجامع وجوده وعدمه، فهو أعم من الثاني. ويمكن الجواب بأن هذا القائل نظر إلى تباينهما بحسب المفهوم بناء على ما ذكر، وإن كان هذا لا يوجب التباين بحسب الصدق. (علامه دسوقي رحمه الله)

(٢) قوله: أي ومن الاعتراض: أي لا بالمعنى السابق، بل هو بمعنى المعترض فصح قوله: وهو أكثر من جملة. (تجريد)

(٣) قوله: وهو أكثر: أي والحال أن الاعتراض نفسه الواقع بين الكلامين أكثر إلخ، ففيه تمثيلان: تمثيل ما جاء بين كلامين، وتمثيل ما هو أكثر من جملة. (ق)

(٤) قوله: أي كما أن إلخ: أي كما أن الكلام الذي وقع الاعتراض بينه وفي أثنائه أكثر من جملة. (دسوقي)

(٥) قوله: على جملتين: إحداهما: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾، والأخرى: ﴿وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ٢٢٢﴾ إما بناء على أن المراد بالجملة ما اشتمل على المسند والمسند إليه. (دسوقي)

(٦) قوله: والكلامان متصلان: [لكون الجملة الثانية عطف بيان على الأولى. (دسوقي رحمه الله)]

(٧) قوله: حَرْثٌ لَّكُمْ: أي محرث لكم، يعني موضع حرثكم، وفي كونهن موضع الحرث تنبيه على أن الغرض من إتيانهن طلب النسل. فعلم أن الموضع الذي يطلب منه النسل، هو المكان الذي يطلب منه الإتيان شرعا لتلك الحكمة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: بيان لقوله إلخ: وذلك لأن المكان الذي أمر الله بإتيانهن منه مبهم، فبين بأنه موضع الحرث بقوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣). (دسوقي)

(٩) قوله: أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ: [أي فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى هذا الغرض. (تجريد)]

(١٠) قوله: فإن الغرض إلخ: تعليل لمحذوف أي وإنما كان قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيانا لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ﴾ (البقرة: ٢٢٢)؛ لأن الغرض إلخ. (دسوقي رحمه الله)

(١١) قوله: غير ما ذكر: الأوضح أن يقول: «قد تكون النكتة فيه دفع الإيهام». (دسوقي)

(١٢) قوله: مما سوى دفع الإيهام: هذا بيان لما ذكر، فكأنه قال: قد تكون النكتة فيه سوى دفع الإيهام، وغير ذلك السوى هو دفع الإيهام؛ لأن نفي النفي إثبات، فالنكتة على هذا القول تكون نفس دفع الإيهام وتكون غيره. (دسوقي)

(١٣) قوله: فيشمل إلخ: لما كان الاعتراض على هذا التعريف نسبته لما تقدم مخالفة لنسبته على التعريف السابق: أشار المصنف إلى بيان بعض تلك المخالفة. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: مطلقا: [فالاعتراض على هذا أعم مطلقا من التذييل.]

(١٥) قوله: لأنه: [كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك. (ق)]

(١٦) قوله: وإن لم يذكره المصنف: أي وإن لم يذكر المصنف وجوب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، أي في تفسيره للتذييل سابقا، بل كلامه بحسب الظاهر شامل لكون الجملة لها محل، أو لا محل لها. والمراد أنه لم يذكر ذلك صراحة، وإن كان أشار إلى اشتراط ذلك بالأمثلة بما لا محل له، فيكون التذييل على هذا تعقيب جملة بأخرى لا محل لها من الإعراب تشتمل على معناها للتأكيد كانت تلك الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين.

ولا شك أن الاعتراض على هذا القول صادق عليه؛ إذ لا يخرج عنه ما يكون في آخر الكلام من التذييل، بخلافه على القول الأول في الاعتراض. (دسوقي)

وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب؛ فإنَّ التكميل قد يكون[1] بجملة وقد يكون بغيرها[2]، والجملة التكميلية قد تكون ذات إعراب وقد لا تكون، لكنها تباين التتميم[3]؛ لأنَّ الفضلة لا بدَّ لها من الإعراب. وقيل[4]: لأنه لا يشترط في التتميم أن يكون جملة كما اشترط في الاعتراض وهو غلط[5]، كما يقال: «إن الإنسان يباين الحيوان»؛ لأنه لم يشترط في الحيوان النطق فافهم.

وبعضُهم أي وجوَّز بعض القائلين بأنَّ نكتة الاعتراض قد تكون دفع الإيهام كونَه أي الاعتراض غير جملة[6]، فالاعتراض عندهم[7]: أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، أو غيرها[8] لنكتة مَّا، فيشمَل[9] الاعتراضُ بهذا التفسير بعضَ صور التتميم وبعضَ صور التكميل، وهو ما يكون[10] واقعًا في أثناء الكلام، أو بين الكلامين المتصلين.

وإمَّا بغير ذلك عطف على قوله: «إمَّا بالإيضاح بعد الإيهام»، وإمَّا بكذا وكذا، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ فإنه لو اختصر أي ترك الإطناب؛ فإنَّ الاختصار قد يطلق على ما يعمُّ الإيجاز والمساواة، كما مرَّ: لم يذكر ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأن إيمانهم[11] لا ينكره أي لا يجهله[12] مَن يثبتهم، فلا حاجةَ إلى الإخبار به؛ لكونه معلومًا، وحسَّن ذكره أي ذكر قوله: ﴿وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ﴾ إظهار شرف الإيمان وترغيبًا فيه[13]، وكونُ هذا الإطناب بغير ما ذكر من الوجوه السابقة ظاهرٌ بالتأمُّل فيها[14].

واعلم[15] أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز[16] والإطناب باعتبار قلَّة حروفه وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له، أي لذلك الكلام

(تعليقات بين السطور: أي البعض - تكون الجملة في الآخر، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين. (ق) - فلا تدخل في الاعتراض - فتدخل في الاعتراض - الاعتراض - أي المشترط في التتميم. (ق) - في توجيه التباين - تشبيه في النفي وهو بشترط. (ق) - فلا يكون في الآخر - سواء كانت دفع الإيهام أو غيرها. (ق) - مفردا كان أو جملة - لا حاجة إليه. (ج) - مبتدأ - عطف على المبتدأ - بالرب - خبر مبتدأ - أي متلبسين بحمد ربهم - (غافر: ٧) - الشأن - وهو المراد هنا - فلو لم يذكر كان مساواة. (ج) - وهو المخاطب - عند المخاطب بهذا الكلام - مبتدأ - خبر - أي في الآية أو في الوجوه السابقة - في الاصطلاح - سببية - راجع إلى الكثرة والقلة)

---

(١) قوله: فإن التكميل قد يكون إلخ: أي فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه، يجتمعان فيما يكون بجملة لا محل لها، وينفرد الاعتراض فيما يكون لغير دفع الإيهام من الجملة، والتكميل بغير الجمل وبما لها محل. (تجريد البناني)

(٢) قوله: بغيرها: [بأن يكون بمفرد، والاعتراض لا يكون بمفرد.]

(٣) قوله: تباين التتميم: حاصل ما ذكره الشارح في توجيه المباينة: أن التتميم إنما يكون بفضلة، والفضلة لا بد لها من إعراب. والاعتراض إنما يكون بجملة لا محل لها من الإعراب، فقد تنافي لازمها، وتنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات. (من الدسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: وقيل إلخ: أي وقيل في وجه التباين بين الاعتراض والتتميم غير ما سبق. (دسوقي)

(٥) قوله: وهو غلط: فإن عدم الاشتراط لا يستلزم اشتراط العدم، وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم، وهو لا يمنع التصادق في الأفراد الذي هو المراد، فمنشأ الغلط عدم الفرق بين عدم الاشتراط واشتراط العدم. (الدسوقي والتجريد رحمه الله)

(٦) قوله: غير جملة: [أي من غير تجويز كونه آخرا. (ق)] لو قال المصنف: «غير الجملة» بلام العهد، أي غير الجملة التي لا محل لها من الإعراب: لكان أحسن؛ ليشمل كونه جملة لها من الإعراب، كما شمل كونه مفردا. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: فالاعتراض عندهم إلخ: فهم لا يخالفون الجمهور إلا في التعميم في النكتة، وفي كون الاعتراض جملة لا محل لها، أو غيرها بأن يكون جملة لها محل أو مفردا. (دسوقي)

(٨) قوله: أو غيرها: يشمل ما هو أكثر من جملة، ويشمل المفرد أيضا، بخلافه على القولين الأولين؛ فإنه لا يكون بمفرد عليهما. (دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: فيشمل إلخ: فحيث شمل الاعتراض بعض صور التتميم كان بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لاجتماعهما في هذه الصورة المشمولة للاعتراض، وانفراده عن التتميم بما يكون غير فضلة، وانفراد التتميم عنه بما يكون آخرا وهو فضلة، وقد علمت أن الاعتراض على القولين السابقين مباين للتتميم. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: وهو ما يكون: الضمير راجع للبعض بقسميه التتميم والتكميل. (دسوقي رحمه الله)

(١١) قوله: لأن إيمانهم إلخ: أي وإنما قلنا: إن زيادة «ويؤمنون به» إطناب؛ لأن إيمانهم إلخ، وأيضا تسبيحهم وحمدهم -المستفاد من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ﴾ (الزمر: ٧٥)- يدلان على إيمانهم به تعالى. (دسوقي)

(١٢) قوله: أي لا يجهله: لما كان نفي الإنكار لا يستلزم العلم المراد: فسره بما يستلزمه وهو نفي الجهل. (تجريد)

(١٣) قوله: ترغيبا فيه: حيث مدح به الملائكة الحاملون للعرش ومن حوله، وهذا كما يوصف الأنبياء عليهم السلام بالصلاح؛ لقصد المدح به مع العلم بصلاحهم؛ ترغيبا في الصلاح. (دسوقي رحمه الله)

(١٤) قوله: ظاهر بالتأمل فيها: وذلك لأن الأصل ما حصل به الإطناب في الأنواع السابقة إما أن لا يكون معه حرف عطف كغير الاعتراض وعطف الخاص على العام، أو معه ذلك ولم يقصد العطف كالاعتراض؛ إذ قصد به ذلك وكان من عطف الخاص على العام، وهذا المثال قصد فيه العطف على ما قبله، ولم يكن من عطف الخاص على العام، فظهرت المغايرة المذكورة، ولك أن تعرض الآية على كل من الأمور السبعة من الإيضاح والتكرار، والإيغال والتذييل وغيرها، حتى يتبين لك أنه لم يوجد فيها ما اعتبر في كل منهما؛ فعليك بالتأمل. (كذا في دسوقي)

(١٥) قوله: واعلم إلخ: حاصله: أنه سبق أن وصف الكلام بالإيجاز يكون باعتبار أنه أدي به المعنى حال كونه أقل من عبارة المتعارف، مع كونه وافيا بالمراد، وأن وصفه بالإطناب يكون باعتبار أن المعنى أدي به مع زيادة عن المتعارف لفائدة، أشار هنا إلى ان الكلام يوصف بهما باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة لكلام آخر مساو لذلك الكلام في أصل المعنى، فالأكثر حروفا منهما إطناب باعتبار ما هو دونه، والأقل منهما حروفا إيجاز باعتبار أن هناك ما هو أكثر. (دسوقي)

(١٦) قوله: بالإيجاز إلخ: وهذا الإيجاز قد يكون إيجازا بالتفسير السابق، وقد يكون إطنابا، وقد يكون مساواة، وكذا هذا الإطناب. (تجريد)

في أصل المعنى، فيقال لأكثر حروفًا: إنه مطنَب، وللأقل: إنه موجز، كقوله: شعر: يصدُّ أي يُعرض[١] عن الدنيا إذا عَنَّ أي ظهر سؤدد[٢] :: أي سيادة، ولو برزت[٣] في زيٍّ عذراء ناهِد. «الزيّ» الهيئة، و«العذراء» البكر، و«النهود» ارتفاع الثدي، وقوله: شعر:

ولستُ[٤] بنظّار[٥] إلى جانب الغنى :: إذا كانت العلياء في جانب الفقر

فقولُه: «لستُ» بالضم على أنه فعل المتكلم بدليل ما قبله، وهو قوله:

وإني لصبَّار على ما ينوبني :: وحسبك أنَّ الله أثْنى على الصبر

يصفه بالميل إلى المعالي، يعني أنَّ السيادة مع التعب أحبُّ إليه من الراحة مع الخمول، فهذا البيت إطناب[٦] بالنسبة إلى المصراع السابق. ويقربُ منه أي من هذا القبيل[٧] قولُه تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ وقولُ الحَماسِي[٨]: شعر:

ونُنكِرُ[٩] إن شِئنَا على الناس قولهم[١٠] :: ولا يُنْكِرون[١١] القول حين نقول

يصف رِياستهم وإنفاذ حكمهم، أي نحن نغير ما نريد من قول غيرنا، وأحد لا يجترئ على الاعتراض علينا، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قال: «يقرب»؛ لأنَّ[١٢] ما في الآية يشتمل[١٣] على كل فعل، والبيت مختص بالقول؛ فالكلامان لا يتساويان في أصل المعنى، بل كلام الله سبحانه[١٤] وتعالى أجلُّ وأعلى، وكيف لا، والله أعلم[١٥]!

تمَّ الفن الأول بعون الله تعالى وتوفيقه، وإياه أسأل في إتمام الفنَّين الأخيرين هدايةَ طريقه.

(حواشي بين السطور: أبي تمام يرثي أبا الحسين — أي الصفة — ظهرت تلك الدنيا — معدل بن غيلان، وقيل: غيره — أي جهة الغنى — أي ناظر — المال ولازمه من الراحة — العز والرفعة — عدم المال ولازمه من التعب. (ق) — يعني عدم السيادة. (ق) — أي نفسه — أي «لست بنظار إلخ» — أي «يصد عن الدنيا إلخ» — أي سؤال إنكار — (الأنبياء:٢٣) — من جانب الله تعالى — ولم يقل: «منه»)

---

(١) قوله: أي يعرض: يعني يعرض هذا الممدوح عن الدنيا التي فيها الراحة والنعمة بالغنى. دسوقي رحمه الله

(٢) قوله: إذا عن سؤدد: أي إذا ظهر له سيادة ورفعة بغير تلك الدنيا والراحة والنعمة. دسوقي رحمه الله

(٣) قوله: ولو برزت إلخ: معنى البيت: أن هذا الممدوح يعرض عن الدنيا؛ طلبا للسيادة، ولو كان الدنيا على أحسن صفة تشتهى بها؛ لأن المرأة أقوى ما تشتهى إذا كانت عذراء ناهدا. وفي هذا البيت إطناب بنصفه الثاني وإيجاز بنصفه الأول. (دسوقي رحمه الله)

(٤) قوله: ولست إلخ: معنى البيت: أني لا ألتفت إلى المال والراحة والنعمة مع الخمول إذا رأيت العز والرفعة في التعب والمشقة. (دسوقي رحمه الله)

(٥) قوله: بنظار: في «شرح الشواهد» أن الرواية: «بميال» خلافا لما في «التلخيص»، و«نظار» مبالغة راجعة إلى النفي أو المنفي، وكلا الوجهين قيل بهما في قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾. (عن دسوقي وتجريد)

(٦) قوله: إطناب: [مع التساوي في أصل المعنى، وهو الصد عن الدنيا عند السيادة.]

(٧) قوله: من هذا القبيل: أي كون الإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها. (ق)

(٨) قوله: وقول الحماسي: بكسر السين وتشديد الياء، أي الشخص المنسوب إلى الحماسة، وهي الشجاعة؛ لتعلق شعره بها، والمراد به هنا: السموأل بن عاديا اليهودي، مات قبل البعثة. (دسوقي رحمه الله)

(٩) قوله: وننكر إلخ: أي ننكر كل قول لهم، ولو لم يظهر من موجب لإنكاره؛ لنفاذ حكمنا فيهم، وتمام رياستنا عليهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: قولهم: أي كل قول لهم، كما يقتضيه المقام. وقوله: «ولا ينكرون القول»، أي جنسه الصادق بالواحد، هذا هو الموافق للمقام. قال في «الأطول»: لا يخفى ما في ختم «المعاني» بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره. (تجريد البناني)

(١١) قوله: ولا ينكرون إلخ: أي ولو ظهر في قولنا ما لا يوافق أهواءهم، وفي ختم المصنف الفن بهذا البيت تورية بأنه سلك فيه مسلكا لا سبيل للاعتراض عليه فيه. (دسوقي رحمه الله)

(١٢) قوله: لأن إلخ: علة لمحذوف، أي لعدم تساوي الآية والبيت في تمام أصل المعنى؛ لأن إلخ. (دسوقي رحمه الله)

(١٣) قوله: يشتمل إلخ: لأن «ما» في الآية مصدرية أي لا يسأل عن فعله، والمراد بالفعل: ما يشمل القول؛ بدليل قوله بعد ذلك: «والبيت مختص بالقول»، فاندفع ما يقال: إذا كان البيت قاصرا على الأقوال، والآية قاصرة على الأفعال: فلا قرب بينهما. (دسوقي)

(١٤) قوله: بل كلام الله سبحانه إلخ: إضراب على ما يتوهم من قربهما في المعنى من اتفاقهما في العلو والبلاغة، وإنما كان كلام الله تعالى المذكور أبلغ؛ لأن الموجود في الآية نفي السؤال، وفي البيت نفي الإنكار، ونفي السؤال أبلغ، كما لا يخفى، مع أن ما في الآية صدق وحق، وما في البيت دعوى وخرق. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: وكيف لا والله أعلم: أي كيف لا يكون أجل وأعلى، والله أعلم بكل شيء، ومن شأن العالم الحكيم أن لا يصدر عنه إلا ما هو الأمر المتقن الفائق على غيره. وتأمل لطف تعبير الشارح بقوله: «والله أعلم»، حيث أتى بها في ختم الفن، ففيه شبه تورية، وأيضا براعة اختتام؛ لأنه يشير إلى تمام الفن. (تجريد)

نحمد الله الذي منَّ علينا بإتمام الجزء الأول طبعًا أعني المعاني من «مختصر المعاني» من تحشية صدر المدرسين مولانا المولوي محمود حسن شيخ الهند الديوبندي رحمة الله عليه، في شهر ذي الحجة المبرورة من شهور سنة ثمان وخمسين بعد الألف وثلاث مائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية، ويتلوه الجزء الثاني من الفنين الأخيرين إن شاء الله تعالى.

[من حاشية الأصل. (مصحح)]

* * * * *

الفن الثاني(١) علم البيان

قدَّمه على البديع؛ للاحتياج إليه في نفس البلاغة(٢)، وتعلق البديع بالتوابع، وهو علم أي مَلَكةٌ يقتدربها على إدراكات جزئية أو
أي أتى به مقدما عليه، لا أنه كان مؤخرا عنه ثم قدمه. (ق) — أي توابع البلاغة — أي كيفية راسخة في النفس. (ق)

أصولٌ وقواعدُ معلومةٌ(٣) يُعرف به إيراد المعنى الواحد(٤) أي المدلول عليه(٥) بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق(٦) وتراكيب مختلفةٍ في
عطف على «ملكة» — عطف تفسير. (تج)

وضوح الدلالة عليه أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوْضح، والواضح خفي بالنسبة إلى
أي الدلالة العقلية؛ لأنها المختلفة في ذلك. (تج)

الأوضح، فلا حاجة(٧) إلى ذكر الخفاء. وتقييدُ الاختلاف بالوضوح؛ ليخرج معرفة(٨) إيراد المعنى(٩) الواحد بطرقٍ مختلفة في اللفظ
مبتدأ — خبر — عن حد البيان

والعبارة، واللام في «المعنى الواحد» للاستغراق العرفي(١٠)، أي كل معنى(١١) واحد يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف
مع كونها متماثلة في الوضوح — تفريع على كون اللام للاستغراق

واحدٌ(١٢) إيراد معنى قولنا: «زيدٌ جوادٌ» بطرق مختلفة، لم يكن بمجرد ذلك(١٣) عالمًا بالبيان.
ممن ليس له تلك الملكة — في الوضوح

ثم لمَّا لم يكن كل دلالة قابلًا(١٤) للوضوح والخفاء، أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا. فقال: ودلالةُ
عطف — عطف — في هذا الفن

اللفظ(١٥) يعني دلالته الوضعية، وذلك؛ لأنَّ الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم(١٦) من العلم به(١٧) العلمُ بشيء آخر، والأول: هو
أي بيان ذلك — مطلقا لا دلالة اللفظ خاصا — أي بحالة، والباء للملابسة. (ق) — أي الشيء الأول

الدال، والثاني: المدلول، ثم الدالُّ إن كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلَّا فغير لفظية(١٨) كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات.
وهي عقلية وطبعية ووضعية — أمثلة للدلالة الوضعية الغير اللفظية — أي العلامة المنصوبة على الشيء. (ح)

---

(١) قوله: الفن الثاني: الفن: عبارة عن ألفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب: «ورتبته على مقدمة إلخ» . فإن جعل علم البيان عبارة عن المسائل احتيج إلى تقدير مضاف، أي مدلول الفن الثاني علم البيان أو الفن الثاني دال علم البيان، وإن جعل علم البيان عبارة عن الملكة أو الإدراك احتيج لتقدير مضاف آخر وهو متعلق. (دسوقي)

(٢) قوله: نفس البلاغة: [لأن البيان يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي، وهو شرط في الفصاحة، وهي شرط في البلاغة. (تج)]

(٣) قوله: أو أصول وقواعد معلومة: عطف على «ملكة»، إشارة إلى أن المراد بالعلم ههنا: إما الملكة أو الأصول بمعنى القواعد المعلومة؛ لأن بها يعرف إيراد المعاني بطرق مختلفة في الوضوح والخفاء، وإنما قيد «القواعد» بالمعلومة؛ لأنه لا يطلق عليها علم بدون كونها معلومة من الدلائل، وإنما كان المراد بالعلم ههنا أحد الأمرين المذكورين؛ لأن العلم مقول بالاشتراك على هذين المعنيين، فيجوز إرادة كل منهما. (من دسوقي)

(٤) قوله: إيراد المعنى الواحد: تقييد «المعنى» بـ«الواحد»؛ للدلالة على أنه لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء. (تجريد)

(٥) قوله: أي المدلول عليه إلخ: فيه إشارة إلى أن اعتبار البيان بعد اعتبار المعاني، وأن هذا من ذاك بمنزلة المركب من المفرد. (تجريد)

(٦) قوله: بطرق إلخ: سواء كانت تلك الطرق من قبيل الكناية أو المجاز أو التشبيه. (دسوقي)

(٧) قوله: فلا حاجة إلخ: وذلك لأن الاختلاف في الوضوح تقتضي أن بعضها أوضح من بعض مع وجود الوضوح في كل، ومن المعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي، فالاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفاء، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. (من دسوقي)

(٨) قوله: ليخرج معرفة إلخ: أي ليخرجها عن كونها مشمولة لعلم البيان وجزءًا من مسماه، وإلا فالمعرفة بالنسبة إلى معنى واحد لا يصدق عليه الحد بطريق الاستقلال أصلا؛ لأن المراد بالمعنى جميع المعاني الداخلة تحت القصد والإرادة. (دسوقي)

(٩) قوله: إيراد المعنى إلخ: حاصله أن تقييد المصنف «الاختلاف» بـ«وضوح الدلالة» مخرج لمعرفة إيراد المعنى الواحد بتراكيب مختلفة في اللفظ متماثلة في الوضوح، وذلك بأن يكون اختلافها بألفاظ مترادفة، كالتعبير عن كرم زيد بقولنا: «زيد كريم» و«زيد جواد»، وكالتعبير عن الحيوان المفترس بالأسد والغضنفر، فمعرفة إيراد المعنى الواحد بألفاظ مترادفة ليست من البيان في شيء. (من ق)

(١٠) قوله: للاستغراق العرفي: لا الحقيقي؛ لأن قوى البشرية لا تقدر على استحضار جميع المعاني. (ق)]

(١١) قوله: أي كل معنى: فإن لكل معنى لوازم، بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطه فيمكن إيراده بعبارات مختلفة في الوضوح. (عبد الحكيم رحمه الله)

(١٢) قوله: فلو عرف واحد: بل لو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد كل معنى يدخر في قصد المتكلم كالعربي المتكلم بالسليقة: لم يكن عالمًا بعلم البيان. (تجريد)

(١٣) قوله: بمجرد ذلك: أي بل لا بد من معرفة إيراد كل معنى دخل تحت قصده بعد حصول الملكة المذكورة. (من ق)

(١٤) قوله: قابلا: بل منها ما لا يكون إلا واضحا كالوضعية، ومنها ما لا يكون قابلا للوضوح أو الخفاء، وهو العقلية. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ودلالة اللفظ إلخ: احترز بإضافة «الدلالة» إلى «اللفظ» عن الدلالة الغير اللفظية، عقلية كانت أو وضعية أو طبعية، وبقيد «الوضعية» في الشرح خرج دلالة اللفظية العقلية واللفظية الطبعية؛ لأنه لاينقسم شيء منها -سوى الدلالة اللفظية الوضعية- إلى الأقسام الآتية. (من دسوقي)

(١٦) قوله: يلزم: قيل عليه: هذا التعريف للدلالة لايليق إيراده في الكتب العربية؛ لأن المعتبر عند أئمة العربية الدلالة في الجملة، بخلاف أهل الميزان؛ فإن المعتبر عندهم اللزوم الكلي. ويجاب: بأن المراد باللزوم اللزوم الجزئي، أو يقال بأن اللزوم أعم من أن يكون بواسطة أو بغير واسطة. (ملخصًا)

(١٧) قوله: من العلم به: المراد بالعلم: مطلق الإدراك، تصوريًّا كان الإدراك أو تصديقيًّا، يقينيًّا كان أو غير يقيني، وليس المراد باللزوم اللزوم بالمعنى الأخص بل اللزوم في الجملة؛ لأن العلم هنا أعم من البديهي والنظري، جليًّا كان النظري أو خفيًّا، كما أنه أعم من التصوري والتصديقي، فتأمل. (ملخصًا)

(١٨) قوله: فغير لفظية: [وهي أيضا عقلية أو طبعية أو وضعية.]

ثم الدلالةُ اللفظيةُ إمَّا أن يكون للوضع مدخل فيها[١] أوْ لا[٢]، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا[٣]، وهي كون اللفظ[٤] بحيث يفهم
وهي اللفظية الوضعية — أي الدلالة اللفظية الوضعية
منه المعنى عند الإطلاق بالنِّسْبة إلى العالم بوضعه[٥]، وهذه الدلالة[٦] إمَّا على تمام[٧] ما وضع اللفظ له كدلالة الإنسان على الحيوان
أي إطلاق اللفظ عن القرائن — أي المعنى الذي وضع
الناطق أو على جزئه كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق أو على خارج عنه كدلالة الإنسان على الضاحك.
الأولى: «والناطق». (ق) — فقط — فقط — أي عن تمام ما وضع له. (ق)

وتُسمَّى الأولى أي الدلالة على تمام ما وضع له وضعية؛ لأنَّ الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعنى. وتسمى كل من الأخيرين
لا لجزئه ولا للازمه
أي الدلالة على الجزء والخارج عقلية؛ لأنَّ دلالة اللفظ على الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل[٨] بأن حصول الكل والملزوم
يستلزم حصول الجزء أو اللازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أنَّ للوضع مدخلًا فيها[٩]، ويخصون العقلية بما تقابل
أي أكثرهم — لفظية كانت أو غير لفظية
الوضعية والطبعية[١٠]، كدلالة الدخان على النار، وتقيد الأولى من الدلالات الثلاث بالمطابقة[١١] لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
مثال للعقلية — أي توافقهما
بالتضمُّن؛ لكون الجزء[١٢] في ضمن المعنى الموضوع له، والثالثة بالالتزام؛ لكون الخارج لازمًا للموضوع له.
فيفهم عند فهمه. (ج)

فإن قيل[١٣]: إذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ «الشمس»[١٤] المشترك مثلًا[١٥] بين الجرم والشعاع
اشتراكا لفظيا — القرص — الضوء
ومجموعهما، فإذا أطلق على المجموع مطابقةً واعتبر دلالته على الجرم تضمنًا والشعاع التزامًا[١٦]، فقد صدق على هذا التضمن
لفظ «شمس» — أي باعتبار الوضع للمجموع — أي باعتبار الوضع للجرم فقط — جواب «إذا» الثانية
والالتزام أنها دلالة اللفظ على تمام الموضوع له، وإذا أطلق على الجرم أو الشعاع مطابقة صدق عليها[١٧] أنها دلالة اللفظ على ......
فيكون تعريف المطابقة غير مانع. (تجريد)

---

(١) قوله: للوضع مدخل فيها: بأن كان سببًا تامًّا فيها، كما في المطابقة أو جزء سبب، كما في التضمنية والالتزامية. (دسوقي)

(٢) قوله: أو لا: بأن كانت باقتضاء العقل، وهي اللفظية العقلية أو باقتضاء الطبع، وهي اللفظية الطبيعية، كدلالة اللفظ على وجود لافظه، ودلالة «أح» على الوجع. (دسوقي)

(٣) قوله: المقصودة بالنظر ههنا: أي من حيث تقسيمها إلى مطابقية وتضمنية والتزامية، كما يأتي، وهذا لا ينافي أن المقصود بالذات في هذا الفن هو الدلالة العقلية لا الوضعية؛ لأن إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة لا يتأتى بالوضعية، كما يأتي في قول المصنف. (دسوقي)

(٤) قوله: كون اللفظ: جنس في التعريف، خرج عنه الدلالة الغير اللفظية بأقسامها الثلاثة. (ق)

(٥) قوله: العالم بوضعه: خرج بهذا القيد الدلالة اللفظية العقلية، وكذا اللفظية الطبعية؛ فإنهما يحصلان للعالم بالوضع ولغيره؛ لعدم توقفهما على العلم بوضعه. (من دسوقي)

(٦) قوله: هذه الدلالة: [اللفظية التي للوضع مدخل فيها.]

(٧) قوله: على تمام إلخ: أي على مجموع ما وضع له، والمراد بالمجموع ما قابل الجزء، فدخل في ذلك المعنى البسيط والمركب. (ق)

(٨) قوله: إنما هي من جهة حكم العقل: هذا الحصر يقتضي أن الوضع لا مدخل له فيهما، وليس كذلك؛ إذ هو جزء سبب؛ لأن كلا من التضمنية والالتزامية يتوقف على مقدمتين: إحداهما وضعية، والأخرى عقلية، وهما كلما فهم اللفظ فهم معناه، وكلما فهم معناه فهم جزؤه أو لازمه، ينتج أنه كلما فهم اللفظ فهم جزء معناه أو لازمه، والمقدمة الأولى متوقفة على الوضع؛ لأن فهم المعنى متوقف على العلم بالوضع، والمقدمة الثانية متوقفة على العقل؛ لأن فهم الجزء أو اللازم متوقف على انتقال العقل من الكل إلى الجزء ومن الملزوم إلى اللازم، فمن نظر إلى المقدمة الأولى سمى التضمنية والالتزامية وضعيتين، كالمناطقة، ومن نظر للثانية سماها عقليتين كالبيانيين. وأجيب: بأن هذا حصر إضافي، أي إنما هي من جهة حكم العقل، لا من جهة الوضع وحده للجزء أو اللازم، فلا ينافي أنه من جهة العقل والوضع معا. (دسوقي)

(٩) قوله: أن للوضع مدخلا فيها: أي سواء كان دخوله قريبا، كما في المطابقية؛ لأنه سبب تام فيها، أو كان بعيدا، كما في الأخيرتين؛ لأنه جزء سبب فيها؛ لأن كل واحدة منهما متوقفة على أمرين، فالتضمنية متوقفة على وضع اللفظ للكل، وعلى انتقال العقل من الكل للجزء، والالتزامية متوقفة على وضع اللفظ للملزوم، وعلى انتقال العقل من الملزوم إلى اللازم، فقد اعتبروا في تسميتهما وضعيتين السبب البعيد، وهو مدخلية الوضع. (ق)

(١٠) قوله: الوضعية والطبعية: [سواء كانتا لفظيتين أو لا.]

(١١) قوله: بالمطابقة: [فيقال: «دلالة مطابقة» بالإضافة.]

(١٢) قوله: لكون الجزء إلخ: اعلم أنهم اختلفوا هل في التضمن والالتزام فهم الجزء واللازم مطلقا -أي سواء كان في ضمن الكل أو الملزوم، أو استقلالا بأن أطلق اسم الكل والملزوم على الجزء واللازم- أو لا مطلقا، بل بشرط كونه في ضمن الكل أو الملزوم، والمشهور هو الثاني، وعليه فهم الجزء واللازم من اللفظ على الاستقلال من دلالة المطابقة وإن كان مجازا؛ لأنه دلالة اللفظ على تمام الموضوع له بالوضع النوعي؛ إذ الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي. (تجريد)

(١٣) قوله: فإن قيل إلخ: الغرض من هذا الاعتراض إفساد تعاريف الثلاثة المذكورة بأنها غير مانعة لدخول فرد من أفراد كل منها في الآخر. (من دسوقي)

(١٤) قوله: كلفظ الشمس: فيه أنه لا يصدق عليه أنه مشترك بين الكل وجزئه ولازمه؛ إذ الكل هو المجموع والشعاع غير لازم له، بل للجرم. وأجيب: بأنه إذا كان لازما للجرم كان لازما للمجموع قطعا. ومبنى هذا الإشكال على رجوع ضمير لازمه إلى «المجموع»، وغير متعين؛ إذ يصح رجوعه إلى «الجزء» وعليه فلا إشكال. (ق)

(١٥) قوله: المشترك مثلا: أي إن فرض أن لفظ «شمس» موضوع لمجموع القرص والشعاع بوضع، وللقرص الذي هو أحد الجزئين بوضع، وللشعاع الذي هو أحد الجزئين ولازم للقرص بوضع. (ق)

(١٦) قوله: والشعاع التزاما: أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع؛ إذ هو باعتباره جزء لا لازم، بل باعتبار وضع آخر، وهو وضع الشمس للجرم فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: صدق عليها: أي على دلالة الشمس على الجرم مطابقة أو على الشعاع. (دسوقي)

جزء الموضوع له أو لازمه(١)، وحينئذٍ ينتقض تعريف كل من الدلالات الثلاث بالأُخْرَيين. والجواب: أنَّ قيد الحيثية مأخوذ في
نظرا لوضع الشمس المجموع. (ق) نظرا لوضعه للجرم أي بالدلالتين الأخريين الإضافة بيانية معتبر

تعريف الأمور التي تختلف(٢) باعتبار الإضافات، حتى إنَّ(٣) المطابقة: هي الدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له.
تتغاير أي النسب تفريعية

والتضمن: الدلالة على جزء ما وضع له من حيث إنه جزء ما وضع له. والالتزام: الدلالة على لازمه من حيث إنه لازم ما وضع له، وكثيرًا ما يتركون هذا القيد؛ اعتمادًا على شهرة ذلك وانسباق الذهن إليه.
في التعريف أي انقياده واهتدائه. (ق)

وشرطُه أي الالتزام(٤) اللزوم الذهني(٥) أي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم(٦) من حصول المعنى الموضوع له في الذهن
أي الخارج عن معنى اللفظ

حصوله فيه إمَّا على الفور أو بعد التأمل(٧) في القرائن والأمارات، وليس المراد باللزوم عدم انفكاك تعقل المدلول الالتزامي عن
وذلك في اللزوم البين بقسميه. (ق) أي الوسائط أي عند البيانيين

تعقل المسمى في الذهن أصلا، أعني اللزوم البين المعتبر عند المنطقيين وإلَّا لخَرَج كثيرٌ من معاني المجازات(٨) والكنايات عن أن
أي الأخص أو الأعم في الالتزام مع أن القوم أدخلوها في مدلولات التزامية

يكون مدلولات التزامية، ولَمَّا تأتَّى الاختلاف(٩) بالوضوح في دلالة الالتزام أيضًا، وتقييد اللزوم بالذهن إشارة إلى أنه لا يشترط(١٠)
أي كما لم يتأت الاختلاف في الدلالة المطابقية. (ق)

اللزوم الخارجي كالعمى؛ فإنه يدل على البصر التزامًا؛ لأنه عدم البصر(١١) عمَّا مِن شأنه أن يكون بصيرًا مع التنافي بينهما(١٢) في
مثال للنفي أي المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام أي العمى والبصر

الخارج، ومَنْ نازع في اشتراط اللزوم الذهني فكأنه أراد(١٣) باللزوم اللزوم البين، بمعنى عدم انفكاك تعقله عن تعقل المسمى،
وهو ابن الحاجب. (ق) أي بالمعنى الأخص

والمصنف أشار إلى أن ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين(١٤) المعتبر عند المنطقيين بقوله: ولو لاعتقاد المخاطب بعرفٍ(١٥) أي
أي فقط

ولو كان ذلك اللزوم ممَّا يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام(١٦)؛ إذ هو المفهوم(١٧) من إطلاق العرف أو غيره يعني العرف الخاص(١٨)

---

(١) قوله: أو لازمه: [أي فيكون تعريفا التضمن والالتزام غير مانعين.]

(٢) قوله: الأمور التي تختلف: وذلك كالدلالات الثلاث؛ فإنها تختلف بالنسبة والإضافة للكل أو الجزء أو اللازم، فدلالة «الشمس» على الشعاع يقال: مطابقية، وتضمنية، والتزامية باعتبار إضافة تلك الدلالة لكل ما وضع له اللفظ أو لجزء له أو لازمه. (من الدسوقي)

(٣) قوله: حتى إن إلخ: حتى «تفريعية»، أي وحيث كان قيد الحيثية معتبرا في تعريف الأمور المتباينة بالإضافة كالدلالات، فتعرف المطابقية بالدلالة على تمام ما وضع له من حيث إنه تمام ما وضع له، أي لا من حيث إنه جزء الموضوع له أو لازمه، فلا تدخل التضمنية والالتزامية فيها، وقس على ذلك تعريف التضمنية والالتزامية. (من دسوقي)

(٤) قوله: أي الالتزام: أشار بذلك إلى أن تذكير الضمير في «شرطه» لتذكير لفظ «الالتزام»، وإن كان معناه مؤنثا، أي الدلالة. (دسوقي)

(٥) قوله: اللزوم الذهني: اعلم أن اللزوم إما ذهني وخارجي كلزوم الزوجية للأربعة، أو ذهني فقط كلزوم البصر للعمى، أو خارجي فقط كلزوم السواد للغراب، والمعتبر في دلالة الالتزام باتفاق البيانيين والمناطقة اللزوم الذهني، صاحبه لزوم خارجي أو لا، ولذا قال المصنف: «وشرطه اللزوم الذهني»، والمراد باللزوم الذهني عند البيانيين: ما يشمل اللزوم غير البين، وهو ما لا يكفي في جزم العقل به تصور اللازم والملزوم، بل يتوقف على وسائط، كلزوم كثرة الرماد للكرم، وما يشمل اللزوم البين بقسميه، أعني البين بالمعنى الأخص والبين بالمعنى الأعم، خلافا للمناطقة. (من ق)

(٦) قوله: بحيث يلزم إلخ: مثل لزوم الضحك للإنسان؛ فإنه يلزم من حصول معنى الإنسان الموضوع له للحيوان الناطق في الذهن حصول الضحك فيه. (من دسوقي)

(٧) قوله: بعد التأمل: [وذلك في اللزوم الغير البين.]

(٨) قوله: كثير من معاني المجازات: قيل: إن كلام الشارح يقتضي أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالالتزام، وهو مخالف لما صرح به الشارح في «شرح الشمسية» من أن دلالة المجاز على معناه المجازي بالمطابقة، وأن المراد بالوضع في تعريف الدلالات أعم من الشخصي والنوعي، حتى يدخل المجاز والمركبات. وقد يجاب بأن المراد بقوله: «عن أن تكون مدلولات التزامية» أي بحسب الوضع الأصلي، فلا ينافي أنها بحسب الوضع المجازي مدلولات مطابقية. (دسوقي)

(٩) قوله: ولما تأتى الاختلاف إلخ: وذلك لأنه إذا كان معنى اللزوم عدم الانفكاك، فكل لازم بهذا المعنى لا ينفك عن الملزوم، فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر في الوضوح والخفاء؛ لأن كل واحد من اللوازم لا ينفك عن الملزوم بهذا المعنى. (تجريد)

(١٠) قوله: لا يشترط: [أي في دلالة الالتزام لا استقلالًا ولا متضمنا للذهني. (ق)]

(١١) قوله: لأنه عدم البصر: يعني فهو عدم مقيد بالإضافة للبصر؛ لأن البصر جزء من مفهومه، حتى تكون دلالته على البصر تضمنية. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع التنافي بينهما إلخ: يعني فلو قلنا باشتراط اللزوم الخارجي لخرج هذا عن كونه مدلولا التزاميا، مع أن القصد دخوله. (ق)

(١٣) قوله: فكأنه أراد: حاصله: أن مراد ابن الحاجب باللزوم الذهني المنفي اشتراطه في دلالة الالتزام خصوص الذهني البين بالمعنى الأخص، وهذا لا ينافي اشتراط اللزوم الذهني مطلقا، فاللزوم الذهني لا بد منه في الالتزامية بلا نزاع. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: اللزوم البين: أي فقط، بل المراد به ما يشمل البين وغير البين. (دسوقي)

(١٥) قوله: بعرف: أي بأمر معروف فيما بين الجمهور، كما بين الأسد والجراءة. (تجريد)

(١٦) قوله: عرف عام: [هو ما لم يتعين واضعه. والخاص: ما تعين واضعه، كأهل الشرع والنحاة. (ق)]

(١٧) قوله: إذ هو المفهوم إلخ: تعليل لحمل العرف في كلام المصنف على العرف العام، وهو ما لم يتعين فيه الناقل، فليس الباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن لقوله: «أو غيره» فائدة؛ لدخول العام والخاص في قوله: «بعرف»، حتى يعترض بأنه لو عمم في العرف لكان قوله: «أو غيره» إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة. (تجريد)

(١٨) قوله: يعني العرف الخاص: مثل اللزوم بين التسلسل والبطلان؛ فإن هذا اللزوم =

كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك[١].

والإيراد المذكور أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضع لا يتأتى بالوضعية، أي بالدلالة المطابقية؛ لأنَّ السامع[٢] إن كان عالمِا بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح[٣] دلالة عليه من بعض وإلَّا أي وإن لم يكن عالمِا بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالًّا عليه[٤]؛ لتوقف الفهم[٥] على العلم بالوضع، مثلًا إذا قلنا: «خده يشبه الورد»، فالسامع إن كان عالمِا بوضع المفردات[٦] والهيئة[٧] التركيبية امتنع أن يكون كلامٌ يؤدي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالةً أوضح أو أخفى[٨]؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظٍ ما يرادفه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوتَ في الفهم[٩]، وإلَّا لم يتحقق[١٠] الفهم، وإنما قال: «لم يكن كل واحد[١١] دالًّا»؛ لأنَّ قولنا: «هو عالم بوضع الألفاظ» معناه أنه عالم بوضع كل لفظ، فنقيضُه[١٢] المشار إليه بقوله: «وإلَّا» يكون سلبا جزئيا[١٣]، أي إن لم يكن عالمِا بوضع كل لفظ فيكون اللازم[١٤] عدم دلالة كل لفظ، ويحتمل أن يكون البعض منها دالًّا؛ لاحتمال أن يكون عالمِا بوضع البعض.

ولقائل أن يقول: لا نسلِّم[١٥] عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع، بل يجوز أن يحضُر في العقل معاني بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات؛ لكثْرة الممارسة[١٦] والمؤانسة وقرب العهد بها، بخلاف البعض؛ فإنه يحتاج[١٧] إلى التفاتٍ أكثر ومراجعة أطول مع كون الألفاظ مترادفة والسامع عالمًا بالوضع، وهذا ممَّا نجد من أنفسنا. والجواب[١٨]: أنَّ التفاوت إنما هو مِن

= يعرفه أهل الكلام؛ فإنهم يقولون: إن التسلسل يستلزم البطلان، فإذا قلت لإنسان: «يلزم على كلامك الدور أو التسلسل»، وكان ذلك المخاطب من أهل الكلام فهم منه أنه باطل، وكلزوم الرفع للفاعل؛ فإنه خاص بالنحاة. (ق)

(١) قوله: وغير ذلك: عطف على «العرف الخاص»، وذلك كدلالة المقام والتأمل في القرينة. (من ق)

(٢) قوله: لأن السامع إلخ: هذا الدليل إنما يفيد عدم تأتيه بين الدلالات المطابقية لا بينها وبين غيرها، وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقا. (تجريد)

(٣) قوله: لم يكن بعضها أوضح إلخ: أي بل هي مستوية في الدلالة عليه ضرورة تساويها في العلم بالوضع المقتضي لفهم المعاني عند سماع الموضوع، وإذا تساوت فلا يتأتى الاختلاف في دلالتها وضوحا وخفاء. (دسوقي)

(٤) قوله: دالا عليه: [وإذا انتفت الدلالة فلا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها. (ق)]

(٥) قوله: لتوقف الفهم إلخ: أورد أنه يلزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى، والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المعنيين. وأجاب عنه الشيخ في «الشفاء»: بأن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم بالوضع سابقا. (من تجريد)

(٦) قوله: بوضع المفردات: بأن علم أن «الخد» موضوع للوجنة، و«الورد» موضوع للنبت المعلوم وأن يشبه معناه يماثل. (ق)

(٧) قوله: والهيئة إلخ: [مفادها ثبوت الشبه بين الخد والورد.]

(٨) قوله: أوضح أو أخفى: صفة لـ«دلالة» أي أوضح من قوله: «خده يشبه الورد» أو أخفى منه، فقد حذف المفضل عليه. (دسوقي)

(٩) قوله: فلا تفاوت في الفهم: بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمه من الكلام الأول، والمراد في الفهم: الدلالة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وإلا لم يتحقق إلخ: أي وإن لم يعلم أن هذه الألفاظ الجديدة المرادفة للألفاظ الأولى موضوعة لذلك المعنى لم يفهم شيئا أصلا، فعلى كلا التقديرين لم يكن تفاوت في الدلالة وضوحًا وخفاء. (دسوقي)

(١١) قوله: وإنما قال لم يكن كل واحد: يعني مما يدل على السلب الجزئي دون أن يقول: لم يكن واحد منهما مما يدل على السلب الكلي. (دسوقي)

(١٢) قوله: فنقيضه: مبتدأ، وقوله: «يكون» أي ذلك النقيض. وقوله: «سلبا جزئيا» خبرُ «يكون»، وجملة «يكون» خبر المبتدأ. (دسوقي)

(١٣) قوله: سلبا جزئيا: إنما كان نقيضه سلبا جزئيا؛ لما تقرر في المنطق من أن الإيجاب الكلي إنما يناقضه السلب الجزئي لا الكلي، ولذا لم يقل: «لم يكن أحد منها دالا على السلب الكلي». ثم من المعلوم: أن السلب الجزئي أعم من السلب الكلي؛ لصدقه معه ومع الإيجاب الكلي. (الدسوقي وغيره)

(١٤) قوله: فيكون اللازم إلخ: أي إن لم يكن السامع عالما بوضع كل لفظ، فاللازم عدم دلالة كل لفظ عليه، وهذا اللازم -أعني عدم دلالة كل لفظ عليه- صادق بأن لا يكون للفظ منها دلالة أصلا، وصادق بأن يكون بعض منها دلالة. (من دسوقي)

(١٥) قوله: لا نسلم إلخ: هذا وارد على قول المصنف؛ لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح دلالة من بعض. (ق)

(١٦) قوله: لكثرة الممارسة: ففهم المعنى من «أسد» و«سبع» أقرب من فهمه من «ليث» و«غضنفر» مع العلم بوضع هذه الألفاظ الأربعة، وذلك لكثرة استعمال هذين اللفظين في المعنى الموضوع له دون الآخرين. (دسوقي)

(١٧) قوله: فإنه يحتاج إلخ: يعني فحينئذٍ قد وجد الوضوح والخفاء في دلالة المطابقة مع العلم بالوضع، فقول المصنف: «لأن السامع إن كان عالما بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض» لا يسلم. (دسوقي)

(١٨) قوله: والجواب إلخ: حاصله: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إن دلالة الالتزام قد تكون واضحة، كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية، كما في اللوازم البعيدة، بخلاف المطابقة؛ فإن فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع، والتفاوت في سرعة =

جهة عدم تذكر الوضع، وبعد تحقق العلم[1] بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري، ويتأتّى الإيراد المذكور بالعقلية[2] مِن

أي التضمن والالتزام — فلا تفاوت فيه — أي تحقق حضور الوضع

الدلالات؛ لجواز أن يختلف مراتب اللزوم[3] في الوضوح، أي مراتب لزوم الأجزاء للكل[4] في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم[5]

للملزوم في الالتزام، وهذا في الالتزام ظاهرٌ؛ فإنه يجوز أن يكون للشيء لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض وأسرع انتقالًا

أي اختلاف مراتب اللزوم في الوضوح. (ق) — أي الملزوم — اللوازم — إلى الشيء

منه إليه؛ لقلة الوسائط، فيمكن تأدية الملزوم[6] بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحًا وخفاءً، وكذا يجوز أن

ذلك البعض — من ذلك الشيء — المراد بالقلة: ما يشمل العدم. (ج)

يكون للازم ملزومات[7]، لزومه لبعضها أوضح[8] منه للبعض الآخر، فيمكن[9] تأدية اللازم بالألفاظ الموضوعة للملزومات

كالحرارة — كالشمس والنار والحركة — من اللزوم

المختلفة وضوحًا وخفاءً، وأمّا في التضمن[10] فلأنه يجوز أن يكون المعنى جزءًا من شيء وجزء الجزء من شيء آخر، فدلالةُ الشيء

كالجسم — كالحيوان — كالإنسان

الذي يكون ذلك المعنى جزءًا منه على ذلك المعنى أوضحُ من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلًا: دلالةُ الحيوان على

مثال للجزء المعقول

الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالةُ الجدار[11] على التراب أوضح من دلالة البيت عليه.

لكونه بلا واسطة — لأنها بواسطة الحيوان — مثال للجزء المحسوس

٢

فإن قلت: بل الأمر بالعكس؛ فإنّ فهم الجزء سابق[12] على فهم الكل؟ قلت: نعم، ولكن المراد[13] ههنا انتقال الذهن إلى الجزء

بالتضمن

وملاحظته بعد فهم الكل، وكثيرًا ما[14] يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء، كما ذكر الشيخ الرئيس في «الشفاء»: أنه يجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يلتفت الذهن إلى الجنس.

أي إجمالا — الذي هو جزء من النوع. (ق)

= الحضور وبطئه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه. (تجريد)

(١) قوله: وبعد تحقق العلم إلخ: قيل فيه: إن العلم بالمدلول الالتزامي لازم بعد حصول العلم بالعلاقة، فالأولى أن يقال: المراد: الاختلاف في الوضوح بالنظر إلى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة، والبعض الآخر بالعكس. (تجريد)

(٢) قوله: بالعقلية إلخ: المراد بها ما تقدم، وهي دلالة التضمن والالتزام، فاللام عهدية. (دسوقي)

(٣) قوله: مراتب اللزوم: أراد باللزوم ما يشمل لزوم الجزء للكل في التضمن، ولزوم اللازم للملزوم في الالتزام، ولهذا لم يقل: «مراتب اللازم»؛ لئلا يكون قاصرا على دلالة الالتزام. (دسوقي)

(٤) قوله: مراتب لزوم الأجزاء للكل: كالحيوان والجسم والجواهر، فكلها أجزاء للإنسان، لكن بعضها بواسطة وبعضها بلا واسطة، فاختلفت في الوضوح والخفاء. (من دسوقي)

(٥) قوله: ومراتب لزوم اللوازم: أي التي هي المدلول الالتزامي، مثلا: الوصف بالكرم له لوازم، كالوصف بكثرة الأضياف وبكثرة الرماد وبجبن الكلب وبهزال الفصيل، وبعض هذه اللوازم واضح وبعضها خفي.

(٦) قوله: فيمكن تأدية الملزوم: أي المعنى الملزوم كالكرم بالألفاظ الموضوعة للوازم المختلفة الدلالة بأن يقال: «زيد كثير الضيفان» أو «كثير إحراق الحطب» أو «كثير الرماد»، ولا شك أن انتقال الذهن من كثرة الضيفان إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم؛ لعدم الواسطة في الأول، وانتقاله من كثرة إحراق الحطب إلى الكرم أسرع من انتقاله من كثرة الرماد إلى الكرم؛ لأن بين الكرم وكثرة الإحراق واسطة، وبينه وبين كثرة الرماد واسطتان. (من قي)

(٧) قوله: للازم ملزومات: هذا إذا استعمل لفظ «الملزوم» لينتقل منه إلى اللازم، كما في المجاز وكما في الكناية على مذهب المصنف. (دسوقي)

(٨) قوله: لزومه لبعضها أوضح: فإنه يعلم ظاهرا أن لزوم الحرارة للنار أوضح من لزومها للشمس والحركة. (ق)

(٩) قوله: فيمكن: أي بأن يقال: زيد حرقته النار أو الشمس، أو في جسمه نار أو شمس أو حركة شديدة. (ق)

(١٠) قوله: وأما في التضمن: [معادل لقوله: «وهذا في الالتزام ظاهر»] أي أما اختلاف مراتب اللزوم وضوحا في التضمن. وجواب «أما» محذوف، أي فغير ظاهر، ومحتاج إلى البيان فنقول له إلخ. (دسوقي)

(١١) قوله: ودلالة الجدار إلخ: وذلك لأن التراب جزء الجدار والجدار جزء البيت، فتكون دلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه؛ لأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة. (دسوقي)

(١٢) قوله: فإن فهم الجزء سابق إلخ: فالمفهوم من الإنسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الإنسان، وحاصل السؤال اعتبار حال التركيب، والجواب اعتبار حال التحليل؛ فإنه عند التركيب يفهم جزء الجزء، ثم الجزء، ثم الكل، وعند التحليل على العكس. (تجريد)

(١٣) قوله: نعم ولكن المراد إلخ: [فهم الجزء سابق على فهم الكل] أي نعم، الأمر بالعكس من أن دلالة الشيء على جزء جزء واضح من دلالته على جزء له، كما ذكرتم؛ لأن الجزء سابق على الكل في الوجود دالا بطلب الجزئية، لكن الذي حملنا على ما قلناه سابقا ما صرح به القوم من أن التضمن تابع للمطابقة في الوجود، فيكون المقصود في دلالة التضمن انتقال الذهن إلى الجزء، وملاحظته على حدة بعد فهم الكل، فالإنسان إذا سمع لفظا وكان عارفا بوضعه، وفاهما بجميع أجزاء الموضوع له أول ما يفهم منه المعنى الموضوع له اللفظ إجمالا، ثم ينتقل الفهم جزء ذلك المعنى على حدة إن كان له جزء، ثم إن كان لذلك الجزء جزء؛ ينتقل إليه على حدة، وهلم جرا، فصح ما ذكرنا من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالته على جزء الجزء؛ لتأخره عن فهم الجزء. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: وكثيرا ما إلخ: حاصله أنا لا نسلم أن فهم الجزء لازم أن يكون سابقا على فهم الكل؛ إذ قد يخطر الكل بالبال، ولا يخطر جزؤه فيه أصلا، وحينئذ فلا يكون فهم الجزء سابقا على فهم الكل، فتم ما ذكره. (دسوقي)

ثم[1] اللفظ المراد به لازم[2] ما وضع له سواء كان اللازم داخلًا، كما في التضمن، أو خارجًا، كما في الالتزام، إن قامت قرينة على عدم إرادته أي إرادة ما وضع له فمجاز وإلّا[3] فكناية[4]، فعند المصنف الانتقال في المجاز والكناية كليهما من الملزوم إلى اللازم[5]؛ إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم، إلّا أنَّ إرادة الموضوع له جائزة في الكناية؛ دون المجاز. وقدم المجاز عليها أي على الكناية؛ لأنَّ معناه المجاز كجزء معناها أي الكناية؛ لأنَّ معنى المجاز هو اللازم فقط، ومعنى الكناية يجوز أن يكون هو اللازم والملزوم جميعًا، والجزء مقدم على الكل طبعًا[6]، فيقدم[7] بحث المجاز على بحث الكناية وضعًا. وإنما قال: «كجزء معناها»[8]؛ لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة؛ فإنَّ معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم، بل هو اللازم[9] مع جواز إرادة الملزوم.

(فيعمّ التضمن والالتزام — دلت — من ذلك اللفظ — فيسمى ذلك اللفظ مجازا — وعند السكاكي: الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم. (تجريد) — رد على السكاكي — لجواز كونه أعم من الملزوم — أي بالتبع — في البحث والتقسيم — والمقصود الأصلي هو اللازم — أي على الجزم — فنزل الجواز بمنزلة الوقوع، فصار كالجزء.)

ثم منه أي من المجاز ما يبتني على التشبيه: وهو الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فتعين التعرض له أي للتشبيه أيضًا[10] قبل التعرض للمجاز[11] الذي أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه، ولمّا كان[12] في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمة لم يُجعل مقدمة[13] لبحث الاستعارة، بل جُعِل مقصدًا برأسه، فانحصر المقصود من علم البيان في الثلاثة[14] التشبيه والمجاز والكناية.

(ومنه ما لا يبتني، وهو المجاز المرسل — فذكر المشبه به وأريد به المشبه، فصار استعارة. (تج) — كثيرة)

التشبيه

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعارة التشبيه أي مطلق التشبيه[15] أعم من أن يكون على وجه الاستعارة[16]، أو على وجه يبتني عليه الاستعارة[17] أو غير ذلك[18]، فلم يأت بالضمير؛ لئلا يعود[19] إلى التشبيه المذكور ....

(فاللام في التشبيه للعهد — فـ«التشبيه» خبر مبتدأ محذوف، مع حذف مضاف — وهو التشبيه اللغوي — كالتجريد)

---

(١) قوله: ثم إلخ: أشار بكلمة «ثم» إلى الانتقال من بحث إلى آخر؛ فإنه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف إلى تعيين ما يبحث عنه في الفن. (تجريد)

(٢) قوله: المراد به لازم إلخ: أي إرادة جارية على قانون اللغة، وإلا فما كل لازم يراد باللفظ؛ إذ لا يصح إطلاق لفظ «الأب» على الابن والعكس. (دسوقي)

(٣) قوله: وإلا: أي وإن لم تقع قرينة على عدم إرادة ما وضع له مع إرادة اللازم، وذلك بأن وجدت القرينة الدالة على إرادة اللازم، إلا أنها لم تمنع من إرادة الملزوم، وهو المعنى الموضوع له، وليس المراد عدم وجود القرينة أصلا، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن الكناية لا بد فيها من قرينة. (ق)

(٤) قوله: فكناية: مأخوذ من «كنى عنه بكذا» إذا لم يصرح باسمه؛ لأنه لم يصرح باسم اللازم مع إرادته، كقولك: «زيد طويل النجاد» مريدا به طول القامة؛ فإنه كناية؛ إذ لا قرينة تمنع من إرادة طول النجاد مع طول القامة. (دسوقي)

(٥) قوله: من الملزوم إلى اللازم: والفرق بينهما عنده وجود القرينة الصارفة عن إرادة الملزوم في المجاز وعدم وجودها في الكناية. (دسوقي)

(٦) قوله: طبعا: أي يحتاج إليه الكل في الوجود، مع أنه ليس بعلة تامة للكل. (تجريد)

(٧) قوله: فيقدم: أي فالمناسب أن يقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا؛ لأجل محاكاة وموافقة الوضع للطبع. (دسوقي)

(٨) قوله: وإنما قال: كجزء معناها: أي ولم يقل: لأن معناه جزء معناها جزء ما. (ق)

(٩) قوله: بل هو اللازم إلخ: أي فالمجزوم به فيها إنما هو إرادة اللازم، وأما الملزوم فيجوز أن يراد وأن لا يراد قطعا. (دسوقي)

(١٠) قوله: أيضا: [أي مثل التعرض للمجاز والكناية. (ق)]

(١١) قوله: قبل التعرض للمجاز إلخ: يعني أن تقديم التشبيه على جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها على التشبيه، ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر الذي هو المجاز المرسل؛ لأن اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا، ووجه تقديم التشبيه على الكناية: أن المجاز مقدم عليها. (تجريد)

(١٢) قوله: ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن قضية كون التشبيه يبنى عليه أحد أقسام المجاز أن لا يكون من مقاصد الفن بل من وسائله، فكيف عد بابا من الفن ولم يجعل مقدمة للمجاز؟! (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يجعل مقدمة إلخ: يعني فجعله بابا؛ تشبيها له بالقصد من حيث كثرة الأبحاث، وإن كان هو مقدمة في المعنى، ويمكن أن يقال: إنه باب مستقل لذاته؛ لأن الاختلاف في وضوح الدلالة وخفائها موجود فيه، كما تقدم، فهو من هذا الفن قصدا، وإن توقف عليه بعض أبوابه؛ لأن توقف بعض الأبواب على بعض لا يوجب كون المتوقف عليه مقدمة للفن. (دسوقي)

(١٤) قوله: في الثلاثة: أورد على الحصر فيها الاستعارة بالكناية على مذهب المصنف؛ فإنها لا تدخل في المراد بالتشبيه هنا، وليست مجازا ولا كناية. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي مطلق التشبيه: إنما تعرض المصنف لتعريف مطلق التشبيه الذي هو التشبيه اللغوي مع أن الذي من مقاصد علم البيان إنما هو الاصطلاحي؛ لينجر الكلام منه إلى تحقيق تشبيه المصطلح عليه، فتتم الفائدة بالعلم بالمنقول عنه والمناسبة بينهما. (دسوقي)

(١٦) قوله: على وجه الاستعارة: أي بالفعل بأن حذفت منه الأداة والمشبه، كما في قولك: «رأيت أسدا في الحمام» أو «رأيت أسدا يرمي». (ق)

(١٧) قوله: أو على وجه يبتني عليه الاستعارة: أي بالقوة، وهو التشبيه المذكور فيه الطرفان والأداة، نحو: «زيد كالأسد»، وهذا هو المقصود، ووجه بنائها عليه أنه إذا حذف المشبه وأداة التشبيه وأقيمت قرينة على المراد صار استعارة بالفعل. (ق)

(١٨) قوله: أو غير ذلك: بأن كان التشبيه ضمنيا، كما في التجريد، مثل: «لقيت من زيد أسدا». (ق)

(١٩) قوله: لئلا يعود إلخ: أي كما هو الظاهر المتبادر، وعوده إلى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر، والحمل على الاستخدام أيضًا خلاف الظاهر. (تجريد)

الذي هو أخص[1] [من مطلق التشبيه]، وما يقال[2] [اعتراضا على ما تقدم. (ق)]: إنَّ المعرفة إذا أُعيدت [بلفظها الأول] كانت عينَ الأولى فليس على إطلاقه [بل أكثري]، يعني أنَّ معنى «التشبيه» في اللغة الدلالة [الذي هو مصدر «شبه». (ق)] هو مصدر قولك: «دللت فلانا على كذا» إذا هديته له على مشاركة أمر [هو المشبه] لأمر آخر [أي المشبه به] في معنى [هو وجه الشبه]، وهذا شاملٌ[3] [أي تعريف التشبيه اللغوي] لمثل: «قاتل زيدٌ عمرًا» أو «جاءني زيد وعمرو»، والمراد بالتشبيه المصطلح عليه ههنا [الذي ترجم له هنا. (ق)] أي في علم البيان ما لم يكن أي الدلالة [تفسير لـ«ما». (تج)] على مشاركة أمر لأمر آخر في معنى بحيث [تفسير لقوله: «لم يكن». (تج)] لا تكون الدلالة على وجه الاستعارة التحقيقية[4]، نحو: «رأيت أسدًا في الحمام»، ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو: أنشبت المنيةُ أظفارها، ولا على وجه التجريد[5] الذي يذكر[6] في العلم البديع من نحو: «لقيتُ بزيد أسدًا» و«لقيني منه أسدٌ»؛ فإنَّ في هذه الثلاثة دلالةً على مشاركة أمر لأمر في معنى، مع أنَّ شيئًا لا يُسمَّى[7] [نعم هو تشبيه لغوي] تشبيهًا اصطلاحًا، وإنما قيد[8] الاستعارة بالتحقيقية والكناية؛ لأنَّ الاستعارة التخييلية كإثبات الأظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه شيء من الدلالة على مشاركة أمر لأمر على رأي [فلا حاجة إلى إخراجها؛ لأنها غير داخلة] المصنف؛ إذ المراد[9] [عنده] بالأظفار معناه الحقيقي، على ما سيجيء [من الخلاف بين السكاكي وغيره.].

فالتشبيه الاصطلاحي[10] [عند المصنف] هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى، لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد[11]، فدخل فيه[12] نحوُ قولِنا: «زيد أسد» بحذف أداة التشبيه ونحوُ قولِه تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ (البقرة: ١٨) بحذف الأداة والمشبه جميعًا، أي هم كصُمٍّ؛ فإنَّ المحققين [علة لدخول المثالين في التشبيه] على أنه تشبيه بليغ لا استعارة [وخالفهم غيرهم فجعلوه استعارة]؛ لأنَّ الاستعارة إنما تطلق ....

---

(١) قوله: الذي هو أخص: فعلم أن اللام في التشبيه الأول المذكور في الترجمة للعهد، وفي الثاني للجنس. (تجريد)

(٢) قوله: وما يقال إلخ: جواب عما يقال: إن الظاهر كالضمير في العود إلى المذكور؛ لأن المعرفة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى، فلا يتم التوجيه السابق. فأجاب بأن هذا أكثري لا كلي. (من الدسوقي)

(٣) قوله: وهذا شامل: أي تعريف التشبيه اللغوي المذكور شامل لمثل «قاتل زيد عمرا»؛ فإنه يدل على مشاركة زيد لعمرو في المقاتلة، و«جاءني زيد وعمرو»؛ فإنه يدل على مشاركتهما في المجيء، ومثلها «زيد أفضل من عمرو»؛ فإنه يدل على اشتراكهما في الفضل، أي مع أن هذا كله ليس تشبيها لغويا، فكان الواجب أن يزيد بالكاف ونحوها لفظا أو تقديرا لإخراج مثل هذا، وإدخال «زيد أسد» ونحوه، فقد اتضح لك أن مقصود الشارح الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي، كما هو مفاد كلام العلامة السيد، خلافا لما قاله بعضهم من أن مراد الشارح بيان الواقع لا الاعتراض على التعريف. وقد يجاب بأن ما عرف به المصنف من باب التعريف بالأعم، وهو شائع عند أهل اللغة، أو يقال: مراد المصنف الدلالة الصريحة، فخرج ما ذكر من الأمثلة؛ فإن الدلالة فيها على المشاركة غير صريحة. (قي)

(٤) قوله: وجه الاستعارة التحقيقية: فإن كانت تلك الدلالة على وجه الاستعارة المذكورة بأن طوي ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه به مع قرينة دلت على إرادة المشبه، فذلك اللفظ لم يكن تشبيها في الاصطلاح. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا على وجه التجريد: كان المناسب للمصنف أن يقول بعد ذلك: «بالكاف ونحوها»؛ ليخرج نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو، إلا أن يقال: أراد بالدلالة الواقعة في التعريف: الدلالة الصريحة المقصودة، فخرج ما ذكر من المثالين؛ لأن الدلالة على المشاركة فيهما ليست صريحة. (ق)

(٦) قوله: الذي يذكر إلخ: والتجريد المذكور في البديع ما كان المجرد غير المجرد منه، كما مثل الشارح، وأما ما كان المجرد هو نفس المجرد منه فليس داخلا في الدلالة حتى يخرج.

وتوضيح ذلك أن التجريد قسمان: الأول: أن ينتزع من الشيء شيء آخر مساو له في صفاته للمبالغة في ذلك الشيء، حتى صار بحيث ينتزع منه شيء آخر مساو له في صفاته، كقوله تعالى: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ (فصلت: ٢٨)؛ فإنه لانتزاع دار الخلد من جهنم، وهي عين دار الخلد لا شبيهة بها، وهذا ليس فيه مشاركة أمر لأمر آخر حتى يحتاج لإخراجه. والثاني: أن ينتزع المشبه به من المشبه للمبالغة في التشبيه، حتى صارت المشبه بحيث يكون أصلا ينتزع منه المشبه به، نحو: «لقيت بزيد أسدا»؛ فإنه لتجريد أسد من زيد، وأسد مشبه به لزيد، لا عينه، ففيه تشبيه مضمر في النفس، فهذا الذي لإخراجه قيد الشارح التجريد بقوله: «الذي يذكر في العلم البديع»، وإخراج التجريد المذكور مبني على أنه لا يسمى تشبيها اصطلاحا، وهو الأقرب. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لا يسمى: [خلافا لصاحب «المفتاح» في التجريد. (مطول)]

(٨) قوله: وإنما قيد إلخ: حاصله أنه إنما قيد الاستعارة بالتحقيقية والمكني عنها، واكتفى بذكرهما ولم يخرج التخييلية؛ لأنها حقيقية عند المصنف، فلفظ «الأظفار» مثلا عند المصنف مستعمل في معناه الحقيقي، وليس مجازا أصلا، وإنما التجوز في إثباتها للمنية على ما يأتي، فلا دلالة فيها على مشاركة أمر لآخر، فلاحاجة لإخراجها؛ لأنها لم تدخل في الجنس الذي هو الدلالة المذكورة. (ق)

(٩) قوله: إذ المراد: أي عند المصنف، وحينئذٍ فالتجوز إنما هو في الإسناد، فالتخييلية على رأيه مجاز عقلي، ولذا لم يخرجها. أما عند السكاكي: فالتجوز في نفس الأظفار، فهي داخلة في الجنس، وهو الدلالة المذكورة، فيحتاج إلى إخراجها. (دسوقي)

(١٠) قوله: فالتشبيه الاصطلاحي إلخ: أعاده لأجل إيضاح ربط قوله: «فدخل إلخ» بما قبله، وكان يكفيه أن يقول: «فالتشبيه الاصطلاحي ما مر فدخل إلخ».

(١١) قوله: والتجريد: [وينبغي أن يزاد فيه قولنا: «بالكاف ونحوه لفظا أو تقديرا»؛ ليخرج عنه نحو: «قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو». (مطول)]

(١٢) قوله: فدخل فيه: أي في التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه نحو: «زيد كالأسد» أو «كالأسد» بحذف زيد؛ لقيام قرينة. وما يسمى تشبيها على القول المختار، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خبرا عن المشبه أو في حكم الخبر، سواء كان مع ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول نحو قولنا: «زيد أسد»، والثاني نحو قوله تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ﴾ (البقرة: ١٨) بحذف المبتدأ، أي هم صم؛ فإن المحققين على أنه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة. (دسوقي)

حيث يُطوى ذكر المستعار له[١] بالكلية، ويجعل الكلام خلوا عنه[٢] صالحا لأن يراد به المنقول عنه والمنقول إليه، لولا دلالة الحال[٣] أو فحوى الكلام[٤].

أي المشبه، لفظا وتقديرا، أي حاليا، أي الكلام، أي المشبه به، أي المشبه، القرينة الحالية، القرينة المقالية

والنظر ههنا في أركانه أي البحث[٥] في هذا المقصد عن أركان التشبيه المصطلح، وهي أربعة: طرفاه المشبه به والمشبه ووجهه وأداته، وفي الغرض منه وفي أقسامه[٦]، وإطلاق[٧] الأركان على الأربعة المذكورة إمَّا باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه، أعني الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى بالكاف ونحوه، وإمَّا باعتبار[٨] أنَّ التشبيه كثيرًا مَّا يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة كقولنا: «زيد كالأسد في الشجاعة».

هو توجيه العقل إلى أحوال المنظور فيه. (ق)، أي باب التشبيه، عطف على قوله: «في أركانه»، وهو أداته، هي الطرفان ووجهه وأداته، هذان الأمران هما الطرفان، وهو جهة التشبيه، كـ«مثل» و«كأن». (ق)، أي لفظ «التشبيه»، مجازا، فالأمور الأربعة مذكورة فيه

ولمَّا كان الطرفان هما الأصل والعمدة في التشبيه؛ لكون الوجه معنى قائما بهما[٩]، والأداة آلة في ذلك قدم بحثهما، فقال:

علة لأصالة الطرفين بالنظر إلى الأداة. (ق)

طرفاه[١٠] أي المشبه والمشبه به إما حِسيان[١١] كالخد والورد[١٢] في المبصرات والصوت الضعيف والهمس أي الصوت الذي هو أخفى، حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في المسموعات، والنكهة[١٣] وهي ريح الفم، والعنبر في المشمومات، والريق والخمر[١٤] في المذوقات، والجلد الناعم والحرير في الملبوسات، وفي أكثر ذلك[١٥] تسامح؛ لأنَّ المدرك[١٦] بالبصر مثلًا إنما هو لونُ الخد والورد، وبالشم رائحةُ العنبر، وبالذوق طعمُ الريق والخمر، وباللمس ملامسةُ الجلد الناعم والحرير ولينُهما لا نفسُ هذه الأجسام، لكن اشتهر[١٧] في العرف أن يقال: «أبصرتُ الورد»، و«شَمِمتُ[١٨] العنبر»، و«ذقتُ الخمر»، و«لَمَستُ الحرير»، أو عقليان[١٩] كالعلم

حيث يشبه الأول بالثاني، حيث يشبه الأول بالثاني، تفسيرا لـ«الهمس»، أي وسط الفم، والجامع النعومة، في التمثيل للمحسوسات بأكثر ذلك. (ق)، مقابل لقوله: «إما حسيان»

---

(١) قوله: يطوي ذكر المستعار له: هو المشبه، وهذا في الاستعارة التصريحية؛ إذ هي التي يطوى فيها ذكر المشبه، بخلاف المكنية، كما يأتي؛ فإنه لا يطوى فيها إلا ذكر المشبه به، وأما المشبه فيذكر فيها، وإنما اقتصر ههنا على ذلك؛ لأن ما في الآية بتقدير كونه استعارة إنما يكون استعارة تصريحية لا مكنية.

(٢) قوله: خلوا عنه: عن ذكر المستعار له، أي المشبه يعني المستعار له في المثال الأول مذكور، وفي الآية مقدر؛ لأنه خبر لا بد له من مبتدأ، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يطو ذكره بالكلية فيهما. (ق)

(٣) قوله: لولا دلالة الحال: وهي القرينة الحالية، فإذا قلت: «رأيت أسدا الآن» في موضع لا يرى فيه الأسد الحقيقي كان هذا الكلام -لو لا القرينة الحالية- صالحا لأن يراد بـ«الأسد» فيه المعنى الحقيقي، وهو الحيوان المفترس المشبه به، وأن يراد به المشبه، وهو الرجل الشجاع. (ق)

(٤) قوله: أو فحوى الكلام: المراد به القرينة المقالية، فإذا قلت: «رأيت أسدا في يده سيف» كان هذا الكلام -لولا في يده سيف- صالحا لأن يراد بـ«الأسد» فيه الحيوان المفترس أو الرجل الشجاع. (دسوقي)

(٥) قوله: أي البحث: [هو إثبات المحمولات للموضوعات. (ق)] أشار الشارح بهذا إلى أن مراد المصنف بالنظر البحث على سبيل المجاز المرسل من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم. (ق)

(٦) قوله: وفي أقسامه: أي أقسام التشبيه الحاصلة باعتبار الطرفين، وباعتبار الغرض، وباعتبار الأداة. (دسوقي)

(٧) قوله: وإطلاق إلخ: جواب عما يقال: إن التشبيه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى فهو فعل الفاعل، وكل واحد من هذه الأربعة ليس جزءا له، وحينئذٍ فلا وجه لجعلها أركانا له؛ لأن ركن الشيء ما كان جزءا لحقيقته. وحاصل هذا الجواب: أن المراد بالركن: ما يتوقف عليه الشيء، وإن لم يكن داخلا في حقيقته، وهذه الأربعة لما أخذت في تعريفه على أنها قيود صار متوقفا عليها. (ق)

(٨) قوله: وإما باعتبار إلخ: حاصله أن الأمور الأربعة أركان للتشبيه بمعنى الكلام الدال على المشاركة لا بمعنى الدلالة على المشاركة، ولفظ «التشبيه» كما يطلق على المعنى الثاني يطلق اصطلاحا على الأول بكثرة، ولا شك أن الأمور الأربعة أجزاء للكلام. (دسوقي)

(٩) قوله: لكون الوجه معنى قائما بهما: [علة لأصالتهما بالنظر للوجه. (ق)] يعني فيكون الوجه عارضا للطرفين، والمعروض أقوى وأصل بالنسبة للعارض؛ لأنه موصوف والوصف تابع له.

(١٠) قوله: طرفاه: [وأما نفس التشبيه فلا يمكن كونه حسيا؛ لأنه تصديق. (ق)]

(١١) قوله: إما حسيان: أي مدركان بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس. (ق)]

(١٢) قوله: كالخد والورد: [من ظرفية الجزئي في الكلي. (ق)] أي الجزئيين؛ إذ الكليان غير حسيين، فإذا جعل التشبيه من تشبيه الكلي بالكلي كان في جميع ما ذكر تسامح. (تجريد)

(١٣) قوله: والنكهة إلخ: أي حيث يَشبَّه الأول بالثاني بأن يقول: «نكهة زيد كالعنبر في ميل النفس». (ق)

(١٤) قوله: والخمر: [والجامع بينهما الإسكار واللذة]

(١٥) قوله: وفي أكثر ذلك إلخ: إشارة إلى أن بعضها لا تسامح فيه، كالصوت الضعيف والهمس؛ فإنهما مسموعان حقيقة، وكالنكهة؛ فإنها مشموم حقيقة. (تجريد)

(١٦) قوله: لأن المدرك إلخ: علة لثبوت التسامح. ويمكن دفع هذا التسامح باعتبار تقدير المضاف، أي لون الخد ولون الورد ورائحة العنبر وطعم الريق وملامسة الجلد، وقس. (تجريد)

(١٧) قوله: لكن اشتهر إلخ: أي فكلام المصنف مبني على العرف، فلا تسامح. ولقائل أن يقول: ليس مقصود الشارح دفع التسامح؛ بناء على العرف، بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح بأن العرف جرى به. (قي وتجريد)

(١٨) قوله: وشممت: بالكسر، ومضارعه بالفتح، ويقال: «شممت» بالفتح، والمضارع بالضم، والأول أفصح. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٩) قوله: أو عقليان: أي إن الطرفين إما حسيان، كما تقدم، وإما عقليان بأن لا يدرك =

والحياة، ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك(١)، كذا في «المفتاح» و«الإيضاح»، فالمراد ههنا بالعلم: المَلَكة(٢) التي تقتدر بها على
بأن يقال: «العلم كالحياة» تفريع على ما ذكر من وجه الشبه. (ق)

الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك(٣)، ولا يخفى أنها جهةٌ وطريق إلى الإدراك كالحياة.
أي الملكة عطف تفسير

وقيل: وجه الشبه بينهما الإدراك، إذ العلم نوع من الإدراك(٤)، والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك، وفساده ظاهرٌ(٥)؛
بين العلم والحياة لا كونهما جهتي إدراك أي ذلك القيل

لأنَّ كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما(٦) في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه، وأيضًا لا يخفى أن ليس
فإن شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين. (تج)

المقصودُ(٧) مِن قولنا: «العلم كالحياة والجهل كالموت» أنَّ العلم إدراك، كما أنَّ الحياة معها إدراك، بل ليس(٨) في ذلك كثير فائدة، كما
خبر «ليس» أي فائدة كثيرة

في قولنا(٩): «العلم كالحس» في كونهما إدراكا.
فالجامع مطلق الإدراك

أو مختلفان بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمنية والسبع(١٠) فإنَّ المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عمَّا من شأنه
بأن يقال: «المنية كسبع في اغتيال النفوس». (ق) والعدم أمر عقلي ليس بمحسوس.

أن يكون حيا، والسبع حسي أو بالعكس(١١)، وذلك مثل العطر الذي هو محسوس ومشموم وخلق كريم(١٢) وهو عقلي؛ لأنه كيفية
وقيل: عدم الحياة عمن اتصف بها، وهو الأظهر. (سيد) فيكون من عكس التشبيه

نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة(١٣)، والوجه(١٤) في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوسًا، ويجعل كالأصل لذلك
راسخة في النفس أي بسببها برفق أي الطريق. (ق) فيكون التشبيه بين المحسوسين تقديرا.

المحسوس على طريق المبالغة، وإلَّا(١٥) فالمحسوس أصل للمعقول؛ لأنَّ العلوم العقلية مستفادة مِن الحواس ومنتهية إليها، فتشبيهه
المحسوس، كالعطر

بالمعقول يكون جعلًا للفرع أصلًا والأصلَ فرعًا، وذلك لا يجوز.
كخلق كريم أي المعقول أي محسوسا كذا في أكثر النسخ للشرح

ولمَّا كان مِن المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة(١٦) ولا بالحس، أعني الحس الظاهر مثل الخياليات(١٧) والوهميات

والوجدانيات(١٨)، أراد أن يجعل الحسي والعقلي بحيث يشملانها؛ تسهيلًا للضبط بتقليل الأقسام، فقال: والمراد بـ«الحسي» المدرك هو
أي الأقسام الثلاثة بسبب تقليل أقسام طرفي التشبيه. (ق) في باب التشبيه

= واحد منهما بالحس بل بالعقل. (دسوقي)

(١) قوله: جهتي إدراك: أي طريقي إدراك، وإن كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطا له، كما في «المطول». (تجريد)

(٢) قوله: الملكة: هي حالة بسيطة تحصل من ممارسة فن من الفنون، بحيث يكون صاحبها بمكنه إدراك أحكام جزئيات ذلك الفن وإحضار أحكامها عند ورودها. (ق)

(٣) قوله: لا نفس الإدراك: عطف على «الملكة»، وإنما لم يكن المراد بالعلم في قولنا: «العلم كالحياة» الإدراك الذي هو الصورة الحاصلة؛ لأنه لا يصح أن يقال فيه: إنه جهة إدراك، أي طريق له؛ لئلا يلزم أن يكون الشيء طريقا إلى نفسه؛ لأن المراد به مطلق الإدراك، لا الإدراك الذي هو العلوم المخصوصة، فكل إدراك مندرج تحته، فليس هناك إدراك لا يندرج تحته حتى يكون سببا له. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: نوع من الإدراك: لأن الإدراك يشمل الظن والاعتقاد والوهم واليقين، وعلى هذا فالمراد بالعلم: الإدراك، لا الملكة. (دسوقي)

(٥) قوله: ظاهر: أي الأمرين بينهما الشارح بقوله: «لأن إلخ»، وأيضًا «لا يخفى إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: لا يوجب اشتراكهما: أي اشتراك العلم والحياة في الإدراك؛ لأن الحال قائم بالعلم، وهو كونه إدراكا لم يقم بالحياة وإنما وجد معها، فما كان يجب اشتراكها في الإدراك، إلا لو كانت الحياة نفسها نوعا من الإدراك كالعلم. (ق)

(٧) قوله: ليس المقصود إلخ: أي إن كون العلم إدراكا كما أن الحياة معها إدراك ليس ذلك هو المقصود من قولنا: «العلم كالحياة»، بل المقصود من ذلك القول: أن العلم كالحياة من حيث أن كلا سبب في الإدراك؛ لأن الغرض من هذا التشبيه إظهار شرف العلم، وهو حاصل على هذا الوجه دون الأول. (دسوقي)

(٨) قوله: بل ليس إلخ: وذلك لأنه يقتضي أن وجه الشبه بين العلم والحياة الملابسة لمطلق الإدراك لا شرف فيه؛ لوجوده في البهائم، فلا يثبت شرف العلم، مع كونه مقصودا من التشبيه. (ق)

(٩) قوله: كما في قولنا: [تشبيه في نفي كثرة الفائدة]

(١٠) قوله: السبع: [بفتح الباء وضمها وسكونها. (تجريد)]

(١١) قوله: أو بالعكس: [بأن يكون المشبه به عقليا والمشبه حسيا. (ق)]

(١٢) قوله: وخلق كريم: أي خلق رجل كريم، وهو مركب إضافي، فيشبه الأول بالثاني، ويقال: «العطر كخلق شخص كريم» بجامع أن كلا منشأ لشيء حسن أو استطابة النفس بكل، ثم إن المشبه إن كان ذات العطر كان محسوسا بحاسة البصر، وإن كان رائحة كان محسوسا بالشم، وهذا مراد الشارح بقوله: «مشموم»، فهو يشير إلى أن المشبه رائحة العطر، لا ذاته. (دسوقي)

(١٣) قوله: بسهولة: والحاصل أن الصفة النفسانية لا تسمى خلقا إلا إذا كانت راسخة، وكان ينشأ لسببها الأفعال الممدوحة وكان صدورها بسهولة من غير تكلف. (ق)

(١٤) قوله: والوجه: جواب عن السؤال الذي أشار إليه بقوله الآتي: «وإلا فالمحسوس أصل للمعقول». وحاصله: أن ما يقتضيه كلام المصنف من جواز تشبيه المحسوس بالمعقول ممنوع؛ لأن المحسوس أقوى من المعقول، وتشبيه الأقوى بالأضعف لا يجوز. (من تجريد ودسوقي)

(١٥) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا يكن الطريق ما ذكر، فلا يصح التشبيه؛ لأن المحسوس أصل والمعقول فرع. (دسوقي)

(١٦) قوله: ما لا يدرك بالقوة العاقلة إلخ: فيه ميل لمذهب الحكماء، وإلا فلا يدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة، وليست الحواس الباطنة بمثبتة عند المتكلمين. (ق)

(١٧) قوله: مثل الخياليات: [يجيء تفسير الخيالي والوهمي في الشرح قريبا.]

(١٨) قوله: والوجدانيات: جمع «وجداني»، وهو الأمر الذي يدرك بالوجدان أي القوى الباطنية، كالشبع والجوع واللذة والألم.

أو مادته[١] بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس، فدخل فيه أي في الحسي بسبب زيادة قولنا: «أو مادته» الخيالي: وهو[٢] المعدوم الذي فرض[٣] مجتمعًا من أمور كل واحد منها ممَّا يدرك بالحس، كما في قوله: وكأنَّ محمر الشقيق، هو مِن باب «جرد قطيفة»[٤]، والشقيق ورد أحمر[٥]، في وسطه سوادٌ، تنبت في الجبال، إذا تَصَوَّب أي مال إلى السفل أو تصعَّد :: أي مال إلى العلو أعْلامُ ياقوت[٦] نُشِرن على رماح مِن زَبرجد فإنَّ كلًّا مِن العَلَمِ والياقوتِ والرمحِ والزبرجدِ محسوسٌ، لكن المركب الذي هذه الأمور مادته ليس بمحسوس؛ لأنه ليس بموجود، والحس لا يدرك إلَّا ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئة مخصوصة.

والمراد بالعقلي ما عدا ذلك أي ما لا يكون هو ولا مادته[٧] مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، فدخل فيه الوهميُّ الذي لا يكون للحس مدخل فيه[٨]، أو ما هو غير مدرك بها أي بإحدى الحواس المذكورة، ولكنه بحيث لو أُدرك لكان مدركا بها[٩]، وبهذا القيد[١٠] يتميز من العقلي كما في قوله: أيقتلني[١١] والمَشْرَفي مُضاجعي :: ومَسنُونةٌ[١٢] زُرقٌ كأنياب اغوال[١٣]؟ أي أيقتلني ذلك الرجل الذي يُوعدني في حب سلمى، والحال أنَّ مضاجعي سيفٌ منسوب إلى مشارف اليمن[١٤]، وسهام محددة النصال صافية مجلوةٌ، وأنياب الأغوال ممَّا لا يدركه الحس؛ لعدم تحققها مع أنها لو أُدركت لم تدرك إلَّا بحس البصر.

وممَّا يجب[١٥] أن يُعلم في هذا المقام أنَّ مِن قوى الإدراك[١٦] ما يسمى متخيلة ومفكرة[١٧]، ومِن شأنها تركيب الصور[١٨] والمعاني[١٩]

---

(١) قوله: أو مادته: أي أو لم يدرك هو بنفسه، ولكن أدركت مادته أي جميع أجزائه التي تركب منها وتحققت بها حقيقته التركيبية، فإن كان بعض المواد غير محسوس كان ذلك المركب وهميا. (دسوقي)

(٢) قوله: وهو: أي في هذا المقام، بخلاف الخيالي المتقدم في الجامع الخيالي؛ فإن المراد به الصورة المنطبعة في الخيال بعد انطباعها في الحس المشترك عند مشاهدتها بالحس الظاهري. (دسوقي)

(٣) قوله: فرض إلخ: حاصله أن المراد بالخيالي المركب المعدوم الذي أجزاؤه موجودة في الخارج، وإنما سمي ذلك المركب خياليًا؛ لكون صور أجزائه مرتسمة في الخيال، أو لكون المركب له القوة المخيلة المفكرة. (ق)

(٤) قوله: من باب جرد قطيفة: أي من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي من إضافة الأعم إلى الأخص؛ لأن «محمرا» أعم من «الشقيق»، كما أن «الجرد» أعم من «القطيفة». (من التجريد)

(٥) قوله: ورد أحمر: ويقال له: «شقائق النعمان»، واحده وجمعه سواء، فرده إلى المفرد في البيت؛ لضرورة الشعر وإضافته إلى النعمان؛ لأنه كثيرا ما ينبت في الأرض التي يحميها النعمان. (دسوقي)

(٦) قوله: أعلام ياقوت: «الأعلام» جمع «علم»، وهي الراية، وإضافة «الأعلام» لـ«الياقوت» على معنى «من» . (دسوقي)

(٧) قوله: ولا مادته: أي ولا جميع مادته مدركا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، وهذا صادق بما إذا كان بعض أجزائه مدركا بإحدى الحواس المذكورة كما في أنياب الأغوال؛ فإن الناب مدرك بإحدى الحواس دون الغول، وصادق بما ليس كذلك. (دسوقي ﷺ)

(٨) قوله: لا يكون للحس مدخل فيه: أي بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس، فليس منتزعا -أي مركبا- من أمور موجودة محسوسة كالخيالي، وإنما هو شيء من مخترعات المتخيلة، مرتسم فيها من غير وجود له ولا لأجزائه في الخارج. (دسوقي)

(٩) قوله: مدركا بها: [لكونه من قبيل الصور لا المعاني. (ق)]

(١٠) قوله: وبهذا القيد: أي وهو قوله: «بحيث إلخ» وقوله: «يتميز عن العقلي» أي عن العقلي الصرف كالعلم والحياة، فلا ينافي أن الوهمي من أفراد العقلي لكن غير الصرف. (دسوقي)

(١١) قوله: أيقتلني: أي ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى، وهو زوجها، والاستفهام للاستبعاد. (ق)

(١٢) قوله: ومسنونة إلخ: عطف على «المشرفي» أي وسهام أو رماح مسنونة، أي حادة النصال. (ق)

(١٣) قوله: كأنياب أغوال: «الأنياب» جمع «ناب»، وهو السن خلف الرباعية، و«الأغوال» جمع «غول»، وهي ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس. (تجريد)

(١٤) قوله: إلى مشارف اليمن: هي بلاد باليمن قريبة للري سميت بذلك؛ لإشرافها عليه. (ق)

(١٥) قوله: ومما يجب إلخ: هذا توطئة لقوله: «والمراد بالخيالي إلخ» ، وذكره مع أنه مفهوم مما تقدم؛ لما فيه من زيادة تحقيق. (ق)

(١٦) قوله: من قوى الإدراك: أي القوى التي يتم بها أمر الإدراك، فلا يقال: هذا يقتضي أن المفكرة مدركة، والمقرر خلافه. (تجريد)

(١٧) قوله: متخيلة ومفكرة: أي قوة واحدة تسمى «متخيلة» إذا استعملتها النفس بمعونة الوهم، و«مفكرة» إذا استعملتها بمعونة العقل، ولو مع الوهم. (تجريد)

(١٨) قوله: تركيب الصور: أي التي في الخيال، أي تركيب بعضها مع بعض، مثل تركيب إنسان له جناحان أو رأسان. (ق)

(١٩) قوله: والمعاني: أي المرتسمة في الحافظة أي تركيب بعضها مع بعض بأن تركب عداوة مع محبة أو حلاوة مع مرارة، أو تركب بعض الصور مع بعض المعاني بأن تتصور أن هذا الحجر يحب أو يبغض فلانا. (ق)

وتفصيلها[١] والتصرف فيها واختراع[٢] أشياء لا حقيقة لها، فالمراد بـ«الخيالي» المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمور التي أدركت بالحواس الظاهرة، وبـ«الوهمي» ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها[٣]، كما إذا سمع[٤] أنَّ الغول شيء يهلك الناس كالسبع، فأخذت المتخيلة في تصويرها[٥] بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع.

وما يدرك بالوجدان[٦] أي دخل أيضًا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة، ويسمى وجدانيات كاللذة وهي إدراكٌ ونيلٌ لِما هو[٧] عند المدرك[٨] كمال وخير من حيث هو كذلك[٩]، والألم وهو إدراك ونيل لِما هو عند المدرك آفةٌ وشر من حيث هو كذلك، ولا يخفى أنَّ إدراك هذين المعنيين ليس بشيء من الحواس الظاهرة، وليسا أيضًا من العقليات الصرفة؛ لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك، والمراد هههنا اللذة والألم الحسيان[١٠]، وإلَّا فاللذة والألم العقليان من العقليات الصرفة.

ووجهُه أي وجه التشبيه ما يشتركان فيه أي في المعنى الذي قصد اشتراك[١١] الطرفين فيه، وذلك لأنَّ زيدًا والأسدَ يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك، مع أنَّ شيئا منها ليس وجه الشبه[١٢]، وذلك الاشتراك يكون[١٣] تحقيقا أو تخييلا، والمراد بـ«التخييلي» أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلَّا على سبيل التخييل والتأويل، نحو ما في قوله[١٤]: شعر: وكأنَّ النجوم بين دجاه :: جمع «دُجْيةٍ»، وهي الظلمة، والضمير لـ«ليل»، وروي «دجاها»، والضير لـ«النجوم» سنن لاح[١٥] بينهن ابتداع؛ فإنَّ وجه الشبه فيه أي في هذا التشبيه هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي أي تلك الهيئة غير موجودة[١٦] في المشبه به أعني السنن بين الابتداع[١٧] إلَّا على طريق التخييل، وهو السنن.

---

(١) قوله: وتفصيلها: [أي تحليلها، كتصور الإنسان بلا رأس. (ق)]

(٢) قوله: واختراع إلخ: كإنسان له جناحان، أو رأسان، أو لا رأس له. (تجريد)

(٣) قوله: من عند نفسها: أي ولم تأخذ أجزاء من الخيال كأنياب الأغوال، والحاصل: أنه الوهمي لا وجود لهيئته ولا لجميع مادته، والخيالي جميع مادته موجودة دون هيئته. (دسوقي)

(٤) قوله: كما إذا سمع إلخ: مثال للوهمي؛ لأن أنياب الأغوال لا يدركها، ولا يدرك مادتها الحس؛ لأن مادتها الأنياب والأغوال، فالأنياب وإن كانت موجودة لكن الأغوال ليست بموجودة، فلا يخرج -لوجود بعض مادته- عن أن يكون وهميا، نعم لو كانت مادتها بجميع أجزائها موجودة لخرج عن الوهمي ودخل في الخيالي.

(٥) قوله: في تصويرها: من إضافة المصدر إلى المفعول، والضمير لـ«الغول»؛ إذ هو مؤنث، ويصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، والضمير لـ«المتخيلة»، والمفعول محذوف أي تصويرها الغول. (من دسوقي)

(٦) قوله: وما يدرك بالوجدان: أي ودخل في العقلي الأمور التي تدركها النفس بسبب الوجدان، وهو القوى الباطنية القائمة بالنفس، مثل القوة التي يدرك بها الشبع، والتي يدرك بها الجوع، والتي يدرك بها الخوف، والتي يدرك بها الحزن، فهذه الأشياء كلها وجدانيات، وتسمى تلك القوى وجدانا. (دسوقي)

(٧) قوله: لما هو: أي لأمر لائق بالمدرك -بالكسر- كتكيف القوة الذائقة بالحلاوة. (دسوقي)

(٨) قوله: عند المدرك: إنما قيد بذلك؛ لأن المعتبر كماليته وخيريته بالقياس إلى المدرك لا في نفس الأمر؛ لأنه قد يعتقد الكمالية والخيرية في شيء، فيلتذ به وإن لم يكونا فيه، وقد لا يعتقدهما فيما تحققتا فيه، فلا يلتذ به. (تجريد)

(٩) قوله: من حيث هو كذلك: إنما قال ذلك؛ لأن الشيء كالمسك قد يكون كمالا وخيرا من وجه كالريح، دون وجه كالذوق، والالتذاذ به إنما يكون من ذلك الوجه دون هذا. (من التجريد)

(١٠) قوله: الحسيان: قال الفنري: محل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك -بالكسر- من الحواس، والمدرك -بالفتح- مما يتعلق بالحواس، وأما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من العقليات كالإدراك. (تجريد)

(١١) قوله: قصد اشتراك: أي لا ما يقع فيه الاشتراك وإن لم يقصد، كما هو ظاهر قول المصنف. (دسوقي)

(١٢) قوله: وجه الشبه: [فلا بد من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه؛ لتخرج هذه المذكورات. (تجريد)]

(١٣) قوله: يكون إلخ: أشار الشارح إلى أن «تحقيقا وتخييلا» منصوبان على الخبرية، لـ«يكون» المحذوفة مع اسمها، وليس ذلك بعد «أن» و«لو»، والأظهر أنهما مصدران مؤكدان. (تجريد)

(١٤) قوله: نحو ما في قوله: أي مثل وجه الشبه الكائن في قول القاضي التنوخي، بتخفيف النون المضمومة. (ق)

(١٥) قوله: لاح إلخ: أي ظهر بينهن ابتداع أي بدعة، فالمشبه «النجوم» بقيد كونها ظهرت بين أجزاء ظلمة الليل، والمشبه به «السنن» المقيدة بكونها لاحت بين الابتداع، فهو تشبيه مفرد بمفرد. ثم لا يخفى أن هذا من تشبيه المحسوس بالمعقول، فيقدر أن السنن محسوسة، ويجعل كأنها أصل على طريق المبالغة. (ق)

(١٦) قوله: غير موجودة: لأن السنن ليست أجراما، حتى تكون مشرقة، وكذلك البدعة ليست أجراما، حتى تكون مظلمة. (ق)

(١٧) قوله: أعني السنن بين الابتداع: أتى بـ«العناية»؛ إشارة إلى أن في البيت قلبا، وسيصرح به. (دسوقي)

وذلك أي وجودها في المشبه به على طريق التخييل أنه الضمير للشأن لمَّا كانت البدعةُ وكلُّ ما هو جهلٌ تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن من أن ينال مكروها، شبهت البدعة بها أي بالظلمة، ولزم بطريق العكس إذا أريد التشبيه أن تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور؛ لأن السنة والعلم مقابل البدعة والجهل، كما أن النور مقابل الظلمة، وشاع ذلك[١] أي كون السنة والعلم كالنور، والبدعة والجهل كالظلمة، حتى تخيل أنَّ الثاني[٢] أي السنة وكل ما هو علمٌ ممَّا له بياض وإشراقٌ، نحو: «أتيتُكُم بالحنيفية[٣] البيضاء، والأول[٤] على خلاف ذلك أي ويخيل أنَّ البدعة وكل ما هو جهلٌ ممَّا له سواد وإظلام، كقولك: شاهدت سواد الكفر من جبين فلان[٥]، فصار بسبب تخييل أن الثاني ممَّا له بياض وإشراق، والأول ممَّا له سواد وإظلامٌ، تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها[٦] أي النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب أي أبيضه في أسوده أو بالأنوار أي الأزهار مؤتلقة بالقاف أي لامعة بين النبات الشديد الخضرة حتى يضرب إلى السواد، فبهذا التأويل -أعني تخييل ما ليس بمتلوِّن متلوِّنا- ظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن وبين الابتداع في كون كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد، ولا يخفى[٧] أنَّ قوله: «لاح بينهن ابتداع» من باب القلب[٨]، أي سنن لاحت بين الابتداع، فعُلِم[٩] من وجوب اشتراك الطرفين في وجه التشبيه فسادُ جعله أي وجه التشبيه في قول القائل: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» كون القليل مصلحًا[١٠] والكثير مفسدا؛ لأنَّ المشبه -أعني النحو- لا يشترك في هذا المعنى[١١]؛ لأنَّ النحو لا يحتمل القلة والكثرة، إذ لا يخفى أن المراد به ههنا رعاية قواعده واستعمال أحكامه، مثل رفع الفاعل ونصب المفعول، وهذه إن وُجِدتْ في الكلام بكمالها صار صالحا لفهم المراد، وإن لم توجد بقي فاسدًا ولم ينتفع به[١٢]، بخلاف الملح؛ فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر، بل وجه الشبه[١٣] هو الصلاح بإعمالهما[١٤] والفساد بإهمالهما.

وهو أي وجه التشبيه إمَّا غير خارج[١٥] عن حقيقتهما أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمامَ ماهيتهما أو جزءًا منهما كما في تشبيه ثوب

---

(١) قوله: وشاع ذلك: أي على ألسنة الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيله الوهم. (تجريد)

(٢) قوله: أن الثاني: أي في كلام المصنف، وقدمه على تخيل الأول؛ إشارة إلى أنه المقصود ههنا. (ق)

(٣) قوله: بالحنيفية: هو صفة لمحذوف، أي بالملة أو الشريعة الحنيفية، نسبة إلى «الحنيف»، وهو المائل عن كل دين سوى الدين الحق، وعنى به إبراهيم عليه الصلاة والسلام. (ق)

(٤) قوله: والأول: [في كلام المصنف، وهو البدعة.]

(٥) قوله: من جبين فلان: الجبين ما بين العين والأذن إلى جهة الرأس، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة، وخص الجبين بالذكر؛ لأن الجبين يظهر فيه علامة صلاح الشخص وفساده. (ق)

(٦) قوله: كتشبيهها: أي صار ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخييلي صحيحا، كما أن تشبيهها صحيح بواسطة وجه محقق، كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض المشيب إلخ. (تجريد)

(٧) قوله: ولا يخفى: أي من قولنا السابق أعني: «السنن بين الابتداع» وقولنا: «ظهر اشتراك النجوم إلخ» . (تجريد)

(٨) قوله: من باب القلب: والنكتة في ذلك القلب الإشارة إلى كثرة السنن وأن البدع في زمانه قليلة بالنسبة إليها، حتى كأن البدعة هي التي تلمع وتظهر من بينها، ولأجل هذه النكتة أفرد البدعة، وإن كان مقتضى مقابلتها للدجى أن يجمعها. (ق)

(٩) قوله: فعلم إلخ: هذا تفريع على قوله سابقا: «ووجهه ما يشتركان فيه تحقيقا أو تخييلا» أي فلا بد من وجوده في الطرفين تحقيقا أو تخييلا، فإذا لم يوجد في الطرفين تحقيقا ولا تخييلا كان جعله وجه شبه فاسدا، فعلم بذلك فساد إلى آخره. (دسوقي)

(١٠) قوله: مصلحا: [لما وجد فيه أي القدر المحتاج إليه.]

(١١) قوله: لا يشترك في هذا المعنى: أي لا يشترك مع الملح في هذا المعنى، بل هذا المعنى - أعني الكونية المذكورة- خاصة بالملح، ولا وجود لها في النحو. (ق)

(١٢) قوله: ولم ينتفع به: فإن قلت: قد يفهم المعنى من الكلام الملحون. قلت: المنفي الانتفاع بالنظر لذات اللفظ وفهم المراد من الملحون إن وجد فبواسطة القرائن، وقيل: لم ينتفع به على وجه الكمال؛ للتحير. (ق)

(١٣) قوله: بل وجه الشبه إلخ: إضراب على ما قاله بعضهم من أن وجه الشبه ما ذكر من كون القليل مصلحا والكثير مفسدا في كل. (دسوقي)

(١٤) قوله: بإعمالهما: أي بإعمال النحو والملح على الوجه اللائق، والفساد بإهمالهما، فعلى هذا معنى قولهم: «النحو في الكلام كالملح في الطعام» أن الكلام لا تحصل منافعه في الدلالة على المقاصد إلا بمراعاة القواعد النحوية، كما أن الطعام لا تحصل المنفعة المطلوبة منه على وجه الكمال إلا بالملح. (ق)

(١٥) قوله: إما غير خارج إلخ: لما ذكر ضابط وجه الشبه شرع في تقسيمه، كما قسم الطرفين فيما مر إلى أربعة أقسام، فقسمه إلى ستة أقسام، وذلك لأن وجه الشبه إما غير خارج عن الطرفين وإما خارج عنهما، وغير الخارج ثلاثة أقسام؛ لأنه إما أن يكون تمام ماهيتهما، أو جزءا منهما مشتركا بينهما وبين ماهية أخرى، أو جزءا منها مميزا لها عن غيرها من الماهيات، والأول النوع، والثاني الجنس، والثالث الفصل، والخارج عنهما: =

بآخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما[١]، كما يقال: هذا القميص مثل ذلك في كونهما كتانا أو ثوبا أو من القطن، أو خارج عن حقيقة الطرفين صفة أي معنى قائم بهما ضرورةَ اشتراكهما فيه، وتلك الصفة إمَّا حقيقية أي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها[٢] حسية أي مدركة بإحدى الحواس كالكيفيات الجسمية أي المختصة بالأجسام ممَّا يدرك بالبصر وهي قوة مترتبة في العصبتين[٣] المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان[٤] إلى العينين من الألوان والأشكال[٥]، والشكل: هيئة إحاطةِ[٦] نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة[٧] ونصف الدائرة والمثلث والمربع وغير ذلك، والمقادير جمع «مقدار» وهو كَمٌّ متصل[٨] قارُّ الذات[٩]، كالخط والسطح، والحركات، والحركة: هي الخروج[١٠] من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج، وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات تسامحٌ[١١]، وما يتصل بها أي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون[١٢]، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة.

أو بالسمع عطف على قوله: «بالبصر»، والسمع: قوة رتبت في العصب المفروش على سطح[١٣] باطن الصماخين يدرك بها الأصوات[١٤]، من الأصوات القوية والضعيفة والتي بين بين، والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق بشرط مقاومة المقروع[١٥] للقارع والمقلوع للقالع، ويختلف الصوت قوةً وضعفًا بحسب قوة المقاومة وضعفها، أو بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة وغير

= إما أن يكون صفة حقيقية وإما إضافية، والحقيقية إما حسية أو عقلية، وقدم الكلام على غير الخارج؛ لأنه الأصل في وجه الشبه، ولم يقل: «وهو إما داخل أو خارج»؛ ليشمل النوع؛ لأنه كما أنه غير خارج غير داخل؛ لكونه تمام الماهية، والشيء لا يدخل في نفسه ولا يخرج منها. (دسوقي ﷺ)

(١) قوله: أو فصلهما: أو في الجنس والفصل معا، فـ«أو» مانعة خلو. (تجريد)

(٢) قوله: متقررة فيها: أي ثابتة في الذات بحيث لا يكون حصولها في الذات بالقياس إلى غيرها، واحترز بذلك عن الإضافات؛ فإنها لا توصف بالتمكن ولا بالتقرر، بل حصولها بالقياس لغيرها. (دسوقي)

(٣) قوله: العصبتين: أي العرقين، ومحلهما مقدم الدماغ، وهو الجبهة. (دسوقي)

(٤) قوله: تتلاقيان فتفترقان: قيل: إن العصبتين اللتين أودعت فيهما قوة البصر وضعهما كدالين ملصق ظهر إحداهما بظهر الأخرى، وقيل: إنهما متقاطعتان تقاطعا صليبيا، ويصح حمل كلام الشارح على كلا القولين. (من الدسوقي)

(٥) قوله: من الألوان والأشكال: فيقال مثلا عند التشبيه في اللون: «خده كالورد في الحمرة»، ويقال عند التشبيه في الشكل: «رأسه كالبطيخة الشامية في الشكل»، وإنما ذكر المصنف الألوان وما معها، ولم يذكر الأضواء مع أنها من المبصرات بالذات أيضًا، فكأنه جعلها من الألوان، كما زعمه بعضهم. (دسوقي)

(٦) قوله: والشكل هيئة إحاطة إلخ: الإضافة على معنى «من»، أي الهيئة الحاصلة من إحاطة نهاية واحدة أو أكثر. (دسوقي)

(٧) قوله: كالدائرة: [أي كشكل الدائرة، مثال لذي النهاية الواحدة. (تج)]

(٨) قوله: متصل: أي لأجزائه حد مشترك تتلاقى تلك الأجزاء عنده بحيث يكون ذلك الحد نهاية لأحد الأجزاء وبداية للآخر، مثلا الخط إذا قسم إلى ثلاثة أجزاء كان خطين نهاية أحدهما مبدأ للآخر، والحد المشترك هي النقطة الوسطى؛ لأنها نهاية أحد الخطين وبداية للآخر، واحترز بقوله: «متصل» عن العدد؛ فإنه وإن كان عرضا إلا أنه غير متصل؛ لأنه إذا قسم نصفين لم يكن نهاية أحدهما مبدأ للآخر. (دسوقي)

(٩) قوله: قار الذات: أي ثابت الذات بأن تكون أجزاؤه المفروضة ثابتة في الخارج، وخرج بهذا القيد الزمان؛ فإنه وإن كان كما متصلا؛ لأنه يمكن أن يكون له جزء -هو الآن- يكون نهاية للماضي وهو بعينه بداية للمستقبل، إلا أنه غير قار الذات. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: هي الخروج إلخ: هذا عند الحكماء، وعند المتكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر، وهذا مختص بالحركة الأينية؛ لأن الحركة مخصوصة بالأينية عند المتكلمين، فهي المتبادرة في استعمالات أهل اللغة، وهو المناسب لما يذكر بعدُ من حركة السهم والدولاب والرحى، فإذا أردت التشبيه بها باعتبار ذلك المعنى: قلت: كأن فلانا في ذهابه السهم السريع. وإن أردت التشبيه بالمعنى الذي قاله الحكماء: قلت: كأن الإنسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركته من الخضرة إلى اليبوسة. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١١) قوله: تسامح: لأن المقادير من مقولة الكم، والحركات من مقولة الأين ومن الأعراض النسبية، نعم عند البعض من مقولة الكيف، وهذا كاف في التمثيل. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: هي مجموع الشكل واللون: أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك، وحاصله أنه إذا قارن الشكل اللون، واجتمعتا حصلت كيفية يقال لها: «الخلقة». (دسوقي)

(١٣) قوله: على سطح إلخ: أي رتبت في العصب المفروش، كجلد الطبل على سطح باطن الصماخين، أي ثقبي الأذنين. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: يدرك بها الأصوات: خرج بهذا القيد القوة المترتبة في ذلك العصب التي لا يدرك بها الأصوات بل الحرارة والبرودة، فلا تسمى تلك القوة سمعا بل لمسا، وهذا القيد معتبر في جميع القوى، وإن تركه الشارح في بعضها. (ق)

(١٥) قوله: بشرط مقاومة المقروع إلخ: أي مساواته له في القوة والصلابة، وإنما شرط المقاومة في القوة والصلابة بين المقروع والقارع أي الملاقى بالفتح، والملاقي بالكسر؛ لأنه لو كان أحدهما ضعيفا غير صلب، كالصوف المندوف المتراكم يقع عليه حجر أو خشب أو يقع هو على حجر أو خشب لم يحصل صوت. (ق)

ذلك، أو بالشم وهي قوة مترتبة في زائدتي[١] مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي مِن الروائح[٢]، أو باللمس وهي قوة سارية[٣] في
كالعفوصة والدسومة — بيان لما يدرك بالشم
البدن كله يدرك بها الملموسات مِن الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة، هذه الأربعة هي أوائل الملموسات[٤] بها والأوليان منها
فعليتان[٥] والأخريان انفعاليتان[٦]، والخشونة وهي كيفية حاصلة عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع، والملاسة: وهي
لأنهما يقتضيان الجمع والتفريق. (ق) — لأنهما يقتضيان تأثر موصوفهما. (ق)
كيفية حاصلة عن استواء وضع الأجزاء، واللين: وهي كيفية بها يقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها قوام غير سيَّال[٧]،
أي النفوذ والدخول، كالعجين — قوة وتماسك. (ق)
والصلابة: وهي تقابل اللين[٨]، والخفة: وهي كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى الصوب المحيط لو لم يعقه عائق، والثقل: وهي
أي تقابل التضاد. (تج) — إلى جهة العلو — هو الفلك التاسع
كيفية بها يقتضي الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق، وما يتصل بها أي بالمذكورات كالبلة[٩] والجفاف واللزوجة[١٠]
إلى جهة السفل — أي يلحق بها في كونه مدركا باللمس. (ق)
والهشاشة واللطافة[١١] والكثافة وغير ذلك.

أو عقلية[١٢] عطف على قوله: «حسية»، كالكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس[١٣] مِن الذكاء: وهي شدة قوة
أي مدركة بالعقل — بيان للكيفيات النفسانية
للنفس[١٤] معِدة[١٥] لاكتساب الآراء، والعلم: وهو الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل، وقد يقال على معان أُخر[١٦]،
عند الحكماء
والغضب: وهي حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام، والحلم: وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة
أي سببها — فعلية بمعنى مفعولة. (ق) — بالغريزة
ولا تضطرب عند إصابة المكروه، وسائر الغرائز جمع «غريزة»، وهي الطبيعة أعني ملكة يصدر عنها صفات ذاتية[١٧]، مثل الكرم[١٨]
بسهولة — كأضدادها. (ق) — سميت بالغريزة؛ لأنها ملازمة للشخص، فكأنها مغروزة فيه
والقدرة[١٩] والشجاعة وغير ذلك.
كيفية يصدر عنها بذل النفس بسهولة. (ق)

---

(١) قوله: في زائدتي إلخ: فهما بالنسبة لمجموع الدماغ كالحلمتين بالنسبة إلى الثديين، كل واحدة منهما تقابل ثقبة من ثقبتي الأنف، وعلى هذا فلا إدراك في الأنف، وإنما هو واسطة؛ لأن القوة الشمية قائمة بتينك الزائدتين. (ق)

(٢) قوله: من الروائح: لا حصر لأنواع الروائح، وليس لهذه الأنواع أسماء في أنفسها إلَّا من جهة الملائمة للشامة، فيقال: «رائحة طيبة» أو «منتنة»، أو من جهة الإضافة إلى الغير كـ«رائحة المسك». (من ق)

(٣) قوله: قوة سارية: [لم يقل: «منبثة»؛ تفننا. (تج)]

(٤) قوله: أوائل الملموسات: لأنها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس، بخلاف غيرها مما يأتي؛ فإنه يدرك بتوسطها. وقيل: إنها سميت أوائل؛ لحصولها في الأجسام العنصرية البسيطة التي هي أوائل المركبات. (ق)

(٥) قوله: فعليتان: قال السيد: لما كان الفعل في الأوليين أظهر من الانفعال، والانفعال في الأخريين أظهر من الفعل، سميت الأوليان فعليتين والأخريان انفعاليتين، مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الأجسام العنصرية، وانكسار صورة كيفيتها الأربع في حدوث المزاج وتولد المركبات منها. (تجريد)

(٦) قوله: انفعاليتان: لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال، كما في العجين، واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك، كما في الحجر والخشب. (دسوقي رحمه الله)

(٧) قوله: قوام غير سيال: احترز بهذه عن الماء، فهو ليس متصفا باللين بل بالصلابة. (دسوقي)

(٨) قوله: تقابل اللين: أي تقابل التضاد، فهو كيفية تقتضي عدم قبول الغمز إلى الباطن أو تقتضي الغمز، لكن لا يكون للموصوف معها قوامٌ وتماسك، وذلك كما في الحجر والماء. (دسوقي)

(٩) قوله: كالبلة: هي ههنا كيفية تقتضي سهولة الالتصاق، وتطلق على الرطوبة الجارية على سطوح الأجسام المبتلة، لكنه بهذا المعنى جوهر لا كيفية، فليس بمراد هنا، والجفاف يقابلها، فهو كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الالتصاق. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: واللزوجة: من اللزوج وهو الملزوم، واللزوجة: كيفية تقتضي الامتداد عند قصد الافتراق وتقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق، كما في اللبان والعلك، والهشاشة تقابلها، فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق، كالخبز المعجون بالسمن. (من الدسوقي)

(١١) قوله: واللطافة: هي رقة القوام، كما في الماء، وقيل: هي كون الشيء شفافا بحيث لا تحجب، والكثافة ضدها فهو غلظ القوام أو حجب الجسم ما وراءه، ولكن المعنى الثاني فيهما لا يناسب الإدراك بحاسة اللمس، وحينئذٍ فالمراد منهما المعنى الأول. (ق)

(١٢) قوله: أو عقلية: اعلم أن تقسيم «الخارج من وجه الشبه» إلى الحسي والعقلي لمزيد اهتمام به، وإلا فغير الخارج منه أيضًا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا؛ إذ المراد بالحسي ما تكون أفراده مدركة بالحس، لكن لما لم يكن التشبيه فيه كثيرا تدور عليه الاستعارة، لم يتعلق به اهتمام يدعو إلى تقسيمه وتفصيله، وأيضًا تقسيمه إلى الحسي والعقلي عائد إلى حسية الطرف وعقليته، بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين. (تجريد)

(١٣) قوله: أي المختصة بذوات الأنفس: أي المختصة بالأجسام ذوات الأنفس الناطقة، ولا توجد في النباتات والجمادات والحيوانات العجم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: قوة للنفس: [أي قوة شديدة للنفس، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف. (دسوقي)]

(١٥) قوله: معدة إلخ: بكسر «العين» على صيغة اسم الفاعل، أي مهيئة النفس لاكتساب الآراء، ويصح فتح «عين» معدة على أنه اسم مفعول، أي هيأها الله تعالى سببا لاكتساب النفس الآراء. (تجريد)

(١٦) قوله: على معان أخر: هي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وإدراك الكلي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى إدراك الجزئي أو البسيط والملكة، وهذه الثلاثة أيضًا يصح إرادتها هنا؛ لأنها كيفيات نفسانية، وتخصيص الإدراك بالذكر؛ لأنه أشهر، والأصول والقواعد وهذا لا يصح إرادتها هنا؛ لأنها ليست كيفية نفسانية. (تجريد)

(١٧) قوله: صفات ذاتية: كأنه أراد بالذاتية: ما تقوم بصاحبها لا بالغير، وإن تعلق بذلك الغير تعلقا كتعلق الإضافيات. (تجريد)

(١٨) قوله: مثل الكرم: [هو كيفية تصدر عنه بذل المال والجاه. (ق)]

(١٩) قوله: القدرة: [كيفية يصدر عنها الأفعال الاختيارية. (ق)]

وإمَّا إضافية عطف على قوله: «إما حقيقية»، ويعني بـ«الإضافية» ما لا يكون هيئة متقررة في الذات، بل يكون معنى متعلقًا
أي ذات الطرفين المشبه والمشبه به. (ق)

بشيئين(١) كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس؛ فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة أو الشمس، ولا في ذات(٢) الحجاب،
الإزالة — يطلق. (ق)

وقد يقال(٣) «الحقيقي» على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقُّق له إلَّا بحسب اعتبار العقل، وفي «المفتاح»(٤) إشارة(٥) إلى أنه مرادٌ
وهو الاعتباري الوهمي — أي لأنه قال. (ق) — مثال للنسبي — أي الإطلاق الثاني

هنا، حيث قال: الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي، كاتصاف الشيء(٦) بكونه مطلوب
في مقام تقسيم الصفة. (ق) — مثل العلم والذكاء — أي محض — أي وبين اعتباري نسبي. (ق) ٢

الوجود أو العدم(٧) عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض(٨).
إذا كان مرغوبا — إذا كان مكروها — مثال للاعتبار المحض — كمخالب المنية. (ج)

وأيضًا لوجه التشبيه تقسيمٌ آخر وهو أنه إمَّا واحد(٩) وإمَّا بمنزلة الواحد؛ لكونه مركبًا من متعدد تركيبا حقيقيا(١٠) بأن يكون
أي وجه التشبيه — أي وجه الشبه

وجه الشبه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو اعتباريا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور(١١)، وكل منهما أي من الواحد وما
كحقيقة الإنسان — صار بمجموعها حقيقة واحدة — كما في قوله: «كأن مثار النقع» — لم يصر مجموعها حقيقة واحدة. (ح) — أي الشيئين فأكثر

هو بمنزلته حسي أو عقلي، وإمَّا متعدد عطف على قوله: «إمَّا واحد وإمَّا بمنزلة الواحد» والمراد بـ«المتعدد»: أن ينظر إلى عدة أمور،
٣

ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها؛ ليكون كل منها(١٢) وجه الشبه، بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد؛ فإنه لم يقصد
٣

اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقية الملتئمة منها، كذلك(١٣) أي المتعدد أيضًا إمَّا حسي أو عقلي
هذا في التركيب الاعتباري — هذا في التركيب الحقيقي، نحو: زيد كعمرو في الإنسانية

أو مختلف(١٤) بعضه حسي وبعضه عقلي، والحسي من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا أو ببعضه(١٥) طرفاه حسيان(١٦) لا غير أي
أي وجه الشبه الحسي — واحدا كان أو مركبا أو متعددا

---

(١) قوله: بل يكون معنى متعلقا بشيئين: أي يتوقف تعقله على تعقلها كالأبوة والبنوة؛ فإنه ليس شيء منهما متقررا في ذات بقطع النظر عن الغير، بل بالقياس إلى الغير، وكإزالة الحجاب؛ فإنها إنما تتصور متعلقه بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة. (دسوقي)

(٢) قوله: ولا في ذات إلخ: الأولى حذفها؛ لأن الكلام في كون وجه الشبه خارجا عن الطرفين، والحجاب ليس واحدا منهما، وإنما هو متعلق الإزالة. والحاصل أنك إذا قلت: «هذه الحجة كالشمس»، كان وجه الشبه بينهما إزالة الحجاب عما من شأنه أن يخفى، إلا أن الشمس مزيلة عن المحسوسات والحجة مزيلة عن المعقولات، وإذا زال الحجاب ظهر المزال عنه، والوجه المذكور ليس صفة متقررة في الحجة ولا في الشمس، بل أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل المزال وهو الحجاب وتعقل المزيل. (دسوقي)

(٣) قوله: وقد يقال إلخ: وعلى هذا الإطلاق يكون الحقيقي شاملا للإضافيات، فيراد به الأمر الذي له ثبوت في نفسه، سواء كان متصفا بالوجود الخارجي أو لا، فالحقيقي على هذا الإطلاق أعم منه على كلام المصنف، حيث أريد بالحقيقي منه ما له وجود خارجي، كما هو الظاهر من تقسيمه السابق للحسي والعقلي، فالإضافي من قبيل الحقيقي على الإطلاق الثاني وغير حقيقي على إطلاق المصنف. (دسوقي)

(٤) قوله: وفي المفتاح إلخ: المفهوم من كلامه: أنه حمل الاعتباري الواقع في كلام صاحب «المفتاح» على الاعتباري المحض، والنسبي على الاعتباري النسبي، فيكون تقدير قوله: «وبين اعتباري ونسبي» أي بين اعتباري محض واعتباري نسبي. (تجريد)

(٥) قوله: إشارة: إنما قال: «إشارة»؛ لأن قوله: «ونسبي» يحتمل أن يكون معطوفا على «اعتباري» أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري، فيكون الوصف العقلي قسمين فقط، ويحتمل أن يكون قوله: «ونسبي» عطفا على «حقيقي»، فتكون الأقسام ثلاثة حينئذٍ فلا دليل فيه. (تجريد)

(٦) قوله: كاتصاف الشيء إلخ: أي إذا كان مرغوبا فيه محبوبا للطالب، وهذا المعنى -أعني كون الشيء مطلوبا- أمر نسبي يتوقف تعقله على تعقل الطالب والمطلوب. (ق)

(٧) قوله: أو العدم: أي كون الشيء مطلوب العدم، يعني إذا كان مكروها مرغوبا عنه. (ق)

(٨) قوله: محض: أي خالص من الثبوت خارج الأذهان. (دسوقي)

(٩) قوله: إما واحد: المراد بـ«الواحد» ما يعد في العرف واحدا، لا الذي لا جزء له أصلا. (قي)

(١٠) قوله: تركيبا حقيقيا إلخ: اعلم أن ما ذكره الشارح من التعميم في المركب من متعدد هو ظاهر قول المصنف، ويشعر به ظاهر كلام «المفتاح»، لكن اعترض عليه في «المطول»: بأن في هذا التعميم نظرا؛ لأن المركب تركيبا حقيقيا كالحقيقية الإنسانية من قبيل الواحد، لا من قبيل ما هو بمنزلة الواحد، فالأولى قصر المركب من متعدد على المركب تركيبا اعتباريا.

(١١) قوله: من عدة أمور: وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة، بخلاف أمور التركيب الحقيقي. (تجريد)

(١٢) قوله: ليكون كل منها إلخ: وهذا إنما يكون إذا كان التشبيه في أمور كثيرة، لا تقيد بعضها ببعض، بل كل واحد منها منفرد بنفسه، بحيث لو حذف البعض واقتصر على البعض لم يختل التشبيه، كقولنا: «هذه الفاكهة مثل هذه الفاكهة في شكلها ولونها وحلاوتها» . (دسوقي)

(١٣) قوله: كذلك: خبر لمبتدأ محذوف، أي وهو كذلك أي مثل المذكور من الواحد، وما بمنزلته في التقسيم إلى حسي وعقلي. (تجريد)

(١٤) قوله: أو مختلف: عطف على ما تضمنه قوله: «كذلك»، والتقدير: أن المتعدد إما حسي كله أو عقلي كله أو مختلف أي بعضه حسي وبعضه عقلي، فهو مرتبط بالمتعدد، وهذا يقتضي أن الاختلاف لا يكون في القسمين السابقين، مع أنه يتأتى في الثاني، وهو المركب المنزل منزلة الواحد باعتبار الأجزاء التي انتزعت منها الهيئة إلَّا أن يقال: لما كان وجه الشبه في الثاني هو المجموع المركب -وهو إما حسي فقط أو عقلي فقط- لم يلتفت إلى تقسيمه، وأيضًا المركب من الحسي والعقلي عقلي. (ت)

(١٥) قوله: أو ببعضه: بأن كان بعضه حسيا، وذلك بأن كان متعددا مختلفا، واحد منه حسي والآخر عقلي. وفيه تنبيه على أن الحسي هنا مأخوذ بالمعنى الأعم من الحسي فيما قبل؛ لأنه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا. (د ت)

(١٦) قوله: حسيان: لا بد أن يراد «بحسية الطرفين» أعم من الحسية الحقيقية أو التنزيلية؛ ليشمل نحو قوله: «وكأن النجوم إلخ»؛ فإن وجه الشبه حسي، مع أن السنن والابتداع =

لا يجوز(١) أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء؛ فإنَّ وجه التشبيه أمر مأخوذ من
أي الظاهري — هو وجه الشبه
الطرفين موجود فيهما، والموجود في العقلي إنما يدرك بالعقل دون الحس؛ إذ المدرك بالحس لا يكون إلّا جسمًا(٢) أو قائمًا بالجسم،
والعقلي من وجه الشبه أعم(٣) من الحسي، يعني يجوز أن يكون طرفاه حسيين أو عقليين، أو أحدهما حسيا والآخر عقليا؛ لجواز أن يدرك
سواء كان عقليا صرفا، أو بعض أجزائه عقليا وبعضها حسيا — تفسير للحسية — أي صرفين أو مركبين — علة لقوله: «أعم»
بالعقل من الحسي شيء؛ إذ لا امتناعَ في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوس شيئا، ولذلك يقال(٤): التشبيه بالوجه
كقيام العلم بزيد
العقلي أعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى(٥) أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي، من غير عكس(٦).
بأن يكون الطرفان حسيين

فإن قيل(٧): هو أي وجه التشبيه مشترك فيه ضرورة اشتراك الطرفين فيه، فهو كلي؛ ضرورة أن الجزئي يمتنع وقوع الشركة فيه،
أي محكوم عليه بالاشتراك فيه
والحسي ليس بكلي قطعًا؛ ضرورة أنَّ كل حسي فهو موجود(٨) في المادة حاضر عند المدرك، ومثل هذا لا يكون إلّا جزئيا ضرورة،
أي الجسم
فوجهُ التشبيه لا يكون حسيا قطعيا.

قلنا(٩): المراد بكون وجه التشبيه حسيا أنَّ أفراده أي جزئياته مدركة بالحس، كالحمرة التي تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة في
أي على وجه التسامح
المواد(١٠)، فالحاصل: أن وجه التشبيه إمَّا واحد أو مركب(١١) أو متعدد، فكل من الأولين إمَّا حسي أو عقلي، والأخير إمَّا حسي(١٢) أو
أي الواحد والمركب — فتصير أربعة — أي المتعدد
عقلي أو مختلف، فيصير سبعة(١٣)، والثلاثة العقلية(١٤) طرفاه إمَّا حسيان(١٥) أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي أو بالعكس،
صارستة عشر قسمًا، الواحد الحسي(١٦) كالحمرة من المبصرات، والخفاء يعني خفاء الصوت من المسموعات، وطيب الرائحة من
في تشبيه الوجه بالورد
المشمومات، ولذة الطعم من المذوقات، ولين الملمس من الملموسات فيما مرَّ أي في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف
في الحمرة
بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير. وفي كون الخفاء من المسموعات، والطيب من المشمومات، واللذة
في الخفاء — في طيب الرائحة — في لذة الطعم — في لين اللمس

= ليست حسية، لكنها نزلت منزلة الحسي. (أطول)

(١) قوله: أي لا يجوز إلخ: أما إذا كان وجه الشبه بتمامه حسيا فظاهر؛ لأن الحسي لا يقدم إلا بالحسي، وأما إذا كان متعددا مختلفا؛ فلأنه لا بد من انتزاع كل واحد من الطرفين، ويمتنع انتزاع الذي هو حسي من العقلي، بخلاف وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي؛ فإنه عقلي، وإن كان بعض أجزائه حسيا، فيجوز أن يكون طرفاه أو أحدهما عقليا مركبا من الحسي والعقلي. (دسوقي)

(٢) قوله: إلا جسما إلخ: هذا بناء على قول أهل السنة، وقوله: «أو قائما بالجسم» بناء على قول الحكماء: إن الحواس لا تدرك الأجسام بل الأعراض القائمة بها، فـ«أو» في كلامه لتنويع الخلاف، ويفهم منه أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس. (دسوقي)

(٣) قوله: أعم: أي أوسع مجالا وأكثر أفرادا، وليس المراد الأعمية الاصطلاحية؛ لعدم صحتها؛ إذ لا يتصور تصادق الحسي والعقلي لتباينهما، ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف، أي: طرفا العقلي أعم من طرفي الحسي. (تجريد)

(٤) قوله: ولذلك يقال: أي لكون الوجه العقلي أعم.

(٥) قوله: بمعنى إلخ: أشار بهذا إلى أن العموم باعتبار التحقيق دون المعنى المنطقي.

(٦) قوله: من غير عكس: أي بالمعنى اللغوي، وأما العكس المنطقي فصحيح. (من دسوقي)

(٧) قوله: فإن قيل: هذا وارد على قوله: «وكل منهما حسي أو عقلي»، وتقرير السؤال أن نقول: كل وجه شبه فهو مشترك فيه، وكل مشترك فيه فهو كلي، ينتج كل وجه شبه فهو كلي، ثم تضم إليها كبرى القياس الثاني، وتقول: ولا شيء من الحسي بكلي، ينتج لا شيء من وجه الشبه بحسي، وهو المطلوب. (ق)

(٨) قوله: موجود إلخ: أي موجود في الجزئيات المادية أي أن كل ما يدرك بإحدى الحواس موجود في مادة معينة أي في جسم معين كالحمرة القائمة بالخد. (قي)

(٩) قوله: قلنا إلخ: حاصله جواب بالتسليم، أي سلمنا ما قلت، وهو أن وجه الشبه لا يكون حسيا، ولكن إطلاقنا عليه «حسيا» تسامح؛ نظرا لكون جزئياته حسية، لا أنه في ذاته حسي، بل هو عقلي؛ لكونه كليا. (قي)

(١٠) قوله: الحاصلة في المواد: أي في الأجسام المادية المعينة كحمرة هذا الخد وهذا الورد؛ فإنها مدركة بالحس، وأما الحمرة الكلية من حيث هي حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس؛ لأن الماهية من حيث هي أمر كلي معقول لا مدخل للحس فيه، وإنما يدرك بالعقل. (قي)

(١١) قوله: أو مركب: وهو المعبر عنه فيما مر بالمنزل منزلة الواحد. (تجريد)

(١٢) قوله: إما حسي إلخ: أي بتمام جزئياته، أو عقلي بجميع جزئياته، أو مختلف بعض جزئياته حسي وبعضها عقلي. (قي)

(١٣) قوله: فيصير سبعة: حاصلة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة.

(١٤) قوله: والثلاثة العقلية: وهي: الواحد العقلي، والمركب العقلي، والمتعدد العقلي، واحترز بـ«العقلية» عن الحسية؛ لوجوب كون الطرفين فيها حسيين، وعن المختلف أيضًا؛ لأنه يقتضى حسية الطرف بالتمام. (دسوقي)

(١٥) قوله: إما حسيان: أي فإذا ضربت الثلاثة العقلية في أحوال الطرفين الأربعة صارت اثني عشر، ويضاف إلى ذلك الأربعة الباقية من السبعة: وهي وجه الشبه الواحد الحسي، والمركب الحسي، والمتعدد الحسي، والمتعدد المختلف، بعضه حسي وبعضه عقلي، وهذه الأربعة لا يكون طرفاها إلا حسيين، كما تقدم، فصار المجموع ستة عشر، كما ذكره الشارح. (قي)

(١٦) قوله: الواحد الحسي: أي وجه الشبه الواحد الحسي، وهذا شروع في تمثيل الأقسام المذكورة، وقد علمت أن الواحد الحسي لا يكون طرفاه إلا مفردين حسيين، وحينئذٍ فمقتضاه أن يقتصر في التمثيل له على مثال واحد، لكن المصنف مثل له بأمثلة خمسة؛ نظرا لتعدد الحواس وكونها خمسة. (دسوقي)

من المذوقات تسامح[1]. والواحد العقلي[2] كالعراء عن الفائدة والجرأة على وزن «الجرعة» أي الشجاعة، وقد يقال: «جرُؤَ الرجل جَراءة» بالمد، والهداية أي الدلالة[3] على طريق يوصل إلى المطلوب، واستطابة النفس[4] في تشبيه[5] وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان؛ إذ الوجود والعدم من الأمور العقلية، وتشبيه الرجل الشجاع بالأسد طرفاه حسيان وتشبيه العلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي، فبالعلم يوصل إلى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل، كما أنَّ بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الأشياء، فوجه التشبيه بينهما الهداية، وتشبيه العطر بخلق شخص كريم[6] فيما المشبه حسي والمشبه به عقلي.

ولا يخفى ما في الكلام من اللف والنشر، وما في وحدة بعض الأمثلة من التسامح، كالعراء عن الفائدة[7] مثلًا، والمركب الحسي[8] من وجه الشبه طرفاه إمَّا مفردان أو مركبان، أو أحدهما مفرد والآخر مركب، ومعنى «التركيب» ههنا[9]: أن يقصد[10] إلى عدة أشياء مختلفة فتنتزع عنها هيئة[11] وتجعلها مشبها أو مشبها به، ولهذا صرح «صاحبُ المفتاح» في تشبيه المركب بالمركب بأنَّ كلًّا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة، وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعمد إلى عدة أوصاف الشيء فتنتزع منها هيئة، وليس المراد بـ«المركب» ههنا ما يكون[12] حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة؛ بدليل أنهم يجعلون المشبهَ والمشبه به في قولنا: «زيد كالأسد» مفردين لا مركبين[13]، ووجهَ الشبه في قولنا: «زيد كعمرو في الإنسانية» واحدًا لا منزلا منزلة الواحد، والمركب الحسي فيما أي في التشبيه الذي طرفاه مفردان، كما في قوله[14]: شعر: «وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى[15] :: كعنقود مُلَّاحيَّة -بضم الميم وتشديد اللام- عنب أبيض في حبه طول، وتخفيف اللام أكثر[16]، حين نوَّرا أي يفتح نوره من الهيئة بيان لـ«ما»[17] في قوله: «كما»، الحاصلة من تقارن

---

(١) قوله: تسامح: وجهه أن الخفاء والطيب واللذة أمور عقلية غير مدركة بالحواس، وإنما المدرك بالسمع الصوت الخفي لا الخفاء، وبالشم رائحة الطيب لا الطيب، وبالذوق طعم الخمر لا لذته، فقد أثبت ما للموصوف للصفة أو عبر باسم اللازم عن الملزوم، فأطلق الخفاء وأراد الصوت الخفي، وطيب الرائحة وأراد الرائحة الطيبة، وبلذة الطعم عن الطعم اللذيذ. (دسوقي)

(٢) قوله: والواحد العقلي: أي وجه الشبه الواحد العقلي، وتحته أربعة؛ لأن طرفيه إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي أو عكسه، فلذا مثل له المصنف بأمثلة أربعة. (دسوقي)

(٣) قوله: أي الدلالة: فسره على مذهب الاعتزال متابعة للسكاكي، ولأنه الأنسب في تشبيه العلم بالنور في كون كل منهما موصلا إلى شيء. (مولوي عبد الحكيم)

(٤) قوله: واستطابة النفس: من إضافة المصدر إلى الفاعل، يقال: «استطاب الشيء» أي وجده طيبا. (تجريد)

(٥) قوله: في تشبيه: هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن «الواحد العقلي» يعني العراء عن الفائدة. (تجريد)

(٦) قوله: بخلق شخص كريم: حمل الشارح التركيب على الإضافي مع احتماله للوصفي؛ لعدم احتياجه إلى التجوز، بخلاف حمله على الوصفي؛ لأنه حينئذٍ من باب «عيشة راضية». (تجريد)

(٧) قوله: كالعراء عن الفائدة: أي واستطابة النفس، وذلك لما فيها من شائبة التركيب لتقييد الأول أي «العراء» بمتعلقه أي بقوله: «عن الفائدة»، وتقييد الثاني يعني «الاستطابة» بالمضاف إليه. وفي دعوى الشارح التسامح نظر؛ لأن المراد بـ«الواحد» ما ليس هيئة منتزعة عن عدة أمور، ولم يكن أمورا كل واحد منها وجه شبه ما ليس فيه تركيب أصلا، وحينئذٍ فالتقييد بأمر لا يقتضي التركيب، ولا يخرج المقيد عن كونه شيئا واحدا. (كذا في الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والمركب الحسي: قد علمت مما سبق أن وجه الشبه متى كان حسيا، سواء كان واحدا أو مركبا أو متعددا، لا يكون طرفاه إلا حسيين، فلذا قسم الشارح الطرفين هنا إلى المفرد والمركب، ولم يقسمها إلى الحسي والعقلي؛ إذ لا يكونان إلا حسيين، كما تقدم. (قي)

(٩) قوله: ههنا: أي في الطرفين إذا كان وجه الشبه مركبا. (تجريد)

(١٠) قوله: أن يقصد إلخ: والحاصل: أن المراد بالمركب ههنا أي في تقسيم الطرفين أخص منه فيما سبق، أي التركيب في وجه الشبه؛ لأنه فيما سبق المراد به ما كان حقيقة ملتئمة وما كان هيئة منتزعة، والمراد ههنا الثاني. (دسوقي)

(١١) قوله: هيئة: أي وهي لا وجود لها خارجا، وحينئذٍ فمعنى كون الطرفين اللذين هما الهيئتان محسوسين أن تكون الهيئة منتزعة من أمور محسوسة. (قي)

(١٢) قوله: ما يكون إلخ: أي كحقيقة زيد الحسية، وهي ذاته؛ فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهي أعضاؤه، أو العقلية وهي ماهية؛ فإنها مركبة من أجزاء مختلفة، وهي الحيوانية والناطقية. (دسوقي)

(١٣) قوله: مفردين لا مركبين: مع أن زيدا فيه حيوانية وناطقية وتشخص، والأسد فيه الحيوانية والافتراس، فلو أريد بالمركب: ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ما ساغ جعل هذين مفردين. (ق)

(١٤) قوله: قوله: أحيحة بن الجلاح. وقيل: لأبي قيس بن الأسلت. (ق)

(١٥) قوله: كما ترى: «الكاف» في مثله ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد، والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه، ولو كان قوله: «كما ترى» متأخرا عن قوله: «كعنقود ملاحية»، لكان أظهر في إفادة المعنى. (تجريد)

(١٦) قوله: وتخفيف اللام أكثر: وإن كانت الرواية في البيت التشديد. قال ابن قتيبة: لا أعلم هل التشديد فيه ضرورة أو لغة فيه. (ق)

(١٧) قوله: بيان لما: فالهيئة المذكورة هي وجه الشبه المركب الحسي؛ لانتزاع تلك الهيئة =

الصور البيض المستديرة[١] الصغار المقادير في المرآى وإن كانت كبارًا في الواقع حال كونها على الكيفية المخصوصة أي لا مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق، ولا شديدة الافتراق، منضمة[٢] إلى المقدار المخصوص من الطول والعرض، فقد نظر إلى عدة أشياء[٣] وقصد إلى هيئة حاصلة منها، والطرفان مفردان؛ لأنَّ المشبه هو الثريا والمشبه به هو العنقود مقيدًا بكونه عنقود الملاحية في حال إخراج النور، والتقييد لا ينافي الأفراد[٤]، كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

(لأنه ليس في الحقيقة كذلك - تفسير للكيفية المخصوصة - في وجه الشبه - حسبان - كما أن المشبه مقيد بكونه في الصبح. (ق))

وفيما أي والمركب الحسي[٥] في التشبيه الذي طرفاه مركبان، كما في قول بشار: كأنَّ مثار[٦] النقع من «أثار الغبار»: هيَّجه فوق رؤوسنا :: وأسيافنا ليلٌ تهاوى كواكبه أي يتساقط بعضها إثر بعض، والأصل «تتهاوى» حذفت إحدى التائين، مِن الهيئة[٧] الحاصلة من هَوِيّ بفتح الهاء، أي سقوط أجرام مشرقة[٨] مستطيلة[٩] متناسبة المقدار[١٠] متفرقة في جوانب شيء[١١] مظلم، فوجه الشبه مركب، كما ترى، وكذا الطرفان[١٢]؛ لأنه لم يقصد[١٣] تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب، بل عمد[١٤] إلى تشبيه هيئة السيوف، وقد سُلَّت من أغمادها[١٥]، وهي تعلو[١٦] وترسُب وتجيء وتذهب وتضطرب اضطرابًا شديدًا وتتحرك بسرعة إلى جهات مختلفة، وعلى أحوال[١٧] تنقسم إلى الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض مع التلاقي والتداخل والتصادم والتلاحق، وكذا في جانب المشبه به[١٨]؛ فإنَّ للكواكب في تهاويها تواقعًا وتداخلًا واستطالة لأشكالها.

(اسم مفعول - وكسر الواو وتشديد الياء - من «ضرب» - أي أخرجت - ترتفع - تنزل - في العلو والنزول - أي التلاقي - سقوطها)

والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب، كما مرَّ في تشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نُشِرْن على رماح مِن برجد مِن الهيئة الحاصلة من نشر أجرامٍ حُمْرٍ مبسوطةٍ على رؤوس أجرام خضرٍ مستطيلةٍ، ....

(أي وجه الشبه المركب الحسي - أي المحمر - بيان لوجه الشبه)

= من محسوس، وهذه الهيئة قائمة بطرفين مفردين، كما يأتي. (دسوقي)

(١) قوله: المستديرة: فيه أن هذا يخالف ما مر من أن العنب الملاحي فيه طول. وأجيب: بأن الطول يحدث فيه بعد طيبه، وأما في حال صغره فهو مستدير. (ق)

(٢) قوله: منضمة إلخ: أي حال كون تلك الكيفية السابقة منضمة إلى مقدار كل منهما القائم بمجموعه من الطول والعرض، ولا يقال: لا حاجة إلى هذا مع قوله أولا: «الصغار المقادير»؛ لأن ذلك باعتبار كل جهة وكل نجمة، والمراد ههنا المقدار القائم بالمجموع. (من دسوقي)

(٣) قوله: عدة أشياء: وهي الصفات القائمة بالثريا والعنقود من التقارن والاستدارة والصغر. (ق)

(٤) قوله: لا ينافي الأفراد: لأن المراد بـ«المفرد» هنا ما ليس هيئة منتزعة من متعدد، فيصدق حتى على مجموع المقيد والقيد. (من دسوقي)

(٥) قوله: والمركب الحسي: أي وجه الشبه المركب الحسي. (ق)

(٦) قوله: كأن مثار إلخ: من إضافة الصفة للموصوف، أي كأن الغبار المثار المتحرك من أسفل إلى أعلى بحوافر الخيل. وقوله: «فوق رؤوسنا» أي المنعقد فوق رؤوسنا. وأنشد ابن جني: «فوق رؤوسهم»، وهو الأحسن والأظهر، ولو جعل «كأن» للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه إلا الوجه، وإن جعل للظن كانت أداة التشبيه أيضًا محذوفة، ويكون كقولهم: «أظن زيدا أسدا» فيكون أبلغ، وهكذا كل تشبيه مشتملة على كلمة «كأن». (من ق)

(٧) قوله: من الهيئة: بيان لـ«ما» في قوله: «كما في قول بشار» الواقعة على وجه الشبه. (قي)

(٨) قوله: أجرام مشرقة: هي السيوف والنجوم؛ فإن كلا منهما مشرق بالبياض. (ق)

(٩) قوله: مستطيلة: الاستطالة حقيقة في السيوف وتخييلا في النجوم؛ فإنه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها. (تجريد)

(١٠) قوله: متناسبة المقدار: أي السيوف فيما بينها والنجوم فيما بينها، فلا يتوهم أن الطول في النجوم أكثر منه في السيوف فيما يظهر على أنه يكفي في التشبيه التناسب في الجملة. (من ق)

(١١) قوله: في جوانب شيء إلخ: أي فالسيوف في ظلمة الغبار والنجوم في ظلمة الليل. (من تجريد)

(١٢) قوله: وكذا الطرفان: لما بين المصنف وجه كون وجه الشبه في البيت مركبا، ولم يبين وجه كون الطرفين فيه مركبين تعرض الشارح له. (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يقصد: فيه قلب، وكان حق العبارة أن يقال: «لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب»، ويمكن أن يقال: إن الباء في قوله: «بالنقع» وفي قوله: «بالسيوف» بمعنى «مع». (كذا في الدسوقي)

(١٤) قوله: بل عمد إلخ: كلامه يعطي أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير اعتبار النقع والليل، وصريح البيت خلافه، ويمكن دفع المنافاة بأن المراد تشبيه الهيئة المشتملة على السيوف إلخ، وقوله: «وكذا في جانب المشبه به فإن للكواكب إلخ» أي التي اشتملت عليها هيئة المشبه به. (تجريد ودسوقي)

(١٥) قوله: أغمادها: [جمع «غمد» وهو غلاف السيف.]

(١٦) قوله: وهي تعلو: إنما ذكر العلو لكون الرسوب مبتدأ، وإلا فليس في تهاوي النجوم استعلاء. (ق)

(١٧) قوله: وعلى أحوال إلخ: أي إنها لا تخرج عن تلك الأحوال الثمانية التي بينها بقوله: «الاعوجاج والاستقامة إلخ»، والمراد بالاعوجاج: الذهاب يمنة ويسرة وخلفا، والمراد بالاستقامة: الذهاب أماما. (دسوقي)

(١٨) قوله: وكذا في جانب المشبه به: أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به؛ فإن الكواكب في تهاويها في الليل تواقعا أي تدافعا وتداخلا واستطالة لأشكالها عند السقوط، فانتزع من الليل والكواكب التي على هذه الصفات هيئة وشبه بها. (ق)

فالمشبه[1] مفرد، وهو «الشقيق»[2]، والمشبه به مركب[3]، وهو ظاهر، وعكسه تشبيه نهار[4] مشمس قد شابه زهر الربى بليل مقمر، كما سيجيء، ومن بديع[5] المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع[6] عليها الحركة أي يكون[7] وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب، ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين[8]: أحدهما أن يقترن بالحركة غيرها[9] من أوصاف الجسم كالشكل[10] واللون، والأوضح[11] عبارة «أسرار البلاغة».

اعلم[12] أنَّ ممَّا[13] يزداد به التشبيه دقةً وسحرًا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن يقترن[14] الحركة بغيرها من الأوصاف، والثاني: أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها، فالأول كما مرَّ في قوله:

ع: والشمس[15] كالمرآة في كف الأشل[16]، من الهيئة بيان لـ«ما» في قوله: «كما» الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق، حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له يقال: بدا له إذا ندم، والمعنى ظهر له رأيٌ غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بدا له إلى انقباض، كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط؛ فإنَّ الشمس[17] إذا أحدَّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة في كف الأشل، والوجه الثاني: أنَّ تجرد[18] الحركة عن غيرها من الأوصاف فهناك أيضًا[19] يعني كما لا بدَّ في الأول من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، فكذا في الثاني لا بدَّ من

---

(١) قوله: فالمشبه: أي محمر الشقيق مفرد؛ لأنه اسم المسمى واحد وأجزاؤه التي اعتبر اجتماعها كاليد من زيد. (دسوقي)

(٢) قوله: وهو الشقيق: قال في «الأطول»: وههنا بحث، وهو أنه يظهر أن المقصود بالتشبيه الشقيق، لا الهيئة الحاصلة من نشر أوراق الشقيق المحمرة على ساقاته الخضر، والظاهر من قوله: «إذا تصوب أو تصعد» أن النظر في المشبه والمشبه به إلى الحركات أيضًا.

(٣) قوله: مركب: لأن القصد إلى التشبيه بالهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية، وليس للأعلام قصد ذاتي حتى يكون مفردا. (ق)

(٤) قوله: تشبيه نهار إلخ: فالمشبه هو الهيئة الحاصلة من النهار المشمس الذي خالطه زهر الربا، فهو مركب، والمشبه به هو الليل المقمر، فهو مفرد مقيد. (ق)

(٥) قوله: ومن بديع إلخ: حاصل المعنى أن من وجه الشبه المركب الحسي ما بلغ غاية الشرف والبلاغة ما يجيء إلخ. (من ق)

(٦) قوله: التي تقع ألخ: أي هيئة الجسم عند حركته، وحاصله: أن من بديع المركب الحسي وجه الشبه الذي هو هيئة منتزعة من حركات فقط، وهي قسمان: هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط، كما في حركة المصحف؛ فإنه لم يعتبر معها شيء من صفات المصحف، وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بها من صفات الجسم، كالشكل واللون، كما في المرآة في يد الأشل. (ق وتجريد)

(٧) قوله: أي يكون إلخ: أشار بهذا إلى أن وجه الشبه هو نفس الهيئة، وأن ظرفيته فيها في كلام المصنف من ظرفية العام في الخاص، كما يقال: الحيوان يجيء في الإنسان. (ق وتج)

(٨) قوله: على وجهين: حاصل الأول منهما: أن وجه الشبه هيئة مركبة من حركة وغيرها. وحاصل الثاني: أنه هيئة مركبة من حركات مختلفة فقط. (من ق)

(٩) قوله: غيرها: أن يقترن بالحركة غيرها أي الهيئة الحاصلة من مقارنة الحركة بغيرها. (دسوقي)

(١٠) قوله: كالشكل: وهو الهيئة الحاصلة من إحاطة حد واحد أو حدود به. (ق)

(١١) قوله: والأوضح: وجه الأوضحية أن المجعول وجهُ الشبه هو الهيئة، وتنقسم إلى الهيئة المقرونة بالحركة وبغيرها، وإلى هيئة الحركة المجردة، وعبارة «أسرار البلاغة» أظهر في ذلك من عبارة المصنف؛ لإيهامها أن الهيئة متحققة في نفسها ووقعت عليها الحركة، مع أن الهيئة هي هيئة تقارن الحركة مع غيرها أو هيئة اختلاف الحركة، وإنما قال: «أوضح»؛ لإمكان أن يجاب عن المصنف بأنه عن مجيء العام في الخاص، كما مر. (دسوقي)

(١٢) قوله: اعلم إلخ: يعني فأنت ترى الشيخ جعل الدقة والسحر وصفا للتشبيه المشتمل على تلك الحالة، أعني كون طرفيه أو وجهه هيئة، بخلاف المصنف فقد جعل ذلك وصفا لوجه الشبه، وأيضًا كلام الشيخ يفيد أن الهيئة المركبة من الحركات تارة تقترن بغيرها وتارة لا تقترن، وكلام المصنف يفيد أن الهيئة إما مركبة من الحركات أو منها ومن غيرها، فعلى كلام الشيخ لا تكون الهيئة إلا من الحركات بخلاف كلام المصنف، تأمل. (ق)

(١٣) قوله: أن مما: [ليس المراد من لفظ «ما» وجه الشبه ليلزم ما لزم المصنف.]

(١٤) قوله: أن يقترن: حاصله أن هيئة الحركة تارة تقترن في الاعتبار بأوصاف الجسم ويجعل المجموع وجه شبه أو طرفا، وتارة تجرد عن غيرها وتجعل وحدها وجه شبه أو طرفا. (من دسوقي)

(١٥) قوله: والشمس إلخ: قائله ابن المعتز أو أبو النجم، وتمامه: «لما رأيتها بدت فوق الجبل». (قي)

(١٦) قوله: الأشل: الشلل هو يبس اليد أو ذهابها، والمراد هنا المرتعش؛ لأن عدم اليد أو يابسها لا يكون في كفه مرآة، ولأن المرآة إنما تؤدي الهيئة المقصودة في كف المرتعش. (ق)

(١٧) قوله: فإن الشمس: بيان لكون تلك الهيئة جامعا حاصلا في الطرفين، وأشار بقوله: «إذا أحد إلخ» إلى أن الهيئة إنما تظهر في الشمس بعد إحداد النظر إليها، بخلاف المرآة؛ فإنها تظهر فيها في بادي الرأي، فكذا جعلت الشمس مشبها والمرآة مشبها بها. (أطول)

(١٨) قوله: أن تجرد إلخ: يعني تنزع الهيئة من الحركات فقط، ولا يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون، كما كان في الوجه الأول. (دسوقي)

(١٩) قوله: أيضًا: معنى قوله: «أيضًا» على ما قال الشارح مطلق التركيب لا خصوص التركيب من الحركات مع الصفات؛ لأن الثاني إنما فيه تركيب من الحركات المختلفة فقط، بخلاف الأول؛ فإن التركيب فيه من الحركة والصفات. وفي «الأطول»: إن معنى قوله: «أيضًا» أي كما أنه لا بد في هذا الثاني من حركات، لا بد من كونهما إلى جهات مختلفة، وهذا أظهر من تفسير الشارح. (من دسوقي)

اختلاط حركات كثيرة[1] للجسم إلى جهات مختلفة له، كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه[2] إلى العلو وبعضه إلى السفل، ليتحقق التركيب، وإلا لكان[3] وجه الشبه مفردا -وهو الحركة- لا مركبا، فحركة الرحى والدولاب والسهم لا تركيب فيها؛ لاتحادها، بخلاف حركة المصحف في قوله: شعر: وكأن البرق مصحف قارٍ بحذف الهمزة[4] أي قارئ، فانطباقًا[5] مرة وانفتاحًا أي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا أخرى؛ فإنَّ فيها تركيبا؛ لأنَّ المصحف يتحرك في حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين، في كل حالة إلى جهة[6].

وقد يقع[7] التركيب في هيئة السكون، كما في قوله في صفة كلب: ع: يقعي[8] أي يجلس على إليتيه جلوس[9] البدوي المصطلي من «اصطلى بالنار» من الهيئة الحاصلة من موقع[10] كل عضو منه أي من الكلب في إقعائه؛ فإنه يكون بكل عضو منه في الإقعاء موقعٌ خاص، وللمجموع[11] صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع، وكذلك[12] صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض. والمركب العقلي[13] من وجه الشبه كحرمان الانتفاع[14] بأبلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ (الجمعة: ٥) جمع «سِفر» بكسر السين، وهو الكتاب، فإنه أمرٌ عقلي منتزع عن عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل، وأن يكون المحمول أوعية العلوم، وأنَّ الحمار جاهل لما فيها، وكذا في جانب المشبه.

أي احتماع — علة لقوله: «لا بد» — بدون الاختلاط واختلاف جهات — لأن حركة كل منها إلى جهة واحدة — قول القائل، وهو ابن المعتز — علة لقوله: «بخلاف حركة المصحف» — أي طرفاه — أي البديع — أي المتنبي — من «الإقعاء» — ذلك الكلب — أي استدفأ بها — أي حال الإقعاء — أي هيئة — أي الوقوعات — التي هي المشبه به — إضافة المصدر إلى مفعوله — صفة لـ«الانتفاع» — صفة «التعب» — المثل: القصة العجيبة — أي كلفوا العمل بما فيها — أي لم يعملوا بما فيها — وسكون الفاء — أي الكبير — أي الحرمان — وفي نسخة: «من». (مصحح) — هو المشبه به — وفي نسخة: «بما». (مصحح) — أي اليهود

(١) قوله: كثيرة: أخذ الكثرة من تنوين حركات، واعتبار الكثرة إنما هو لازدياد الدقة، وإلا فمجرد التعدد كاف في وجود تركيب الهيئة التي هي مناط الدقة. (دسوقي)

(٢) قوله: وبعضه إلخ: قال في «الأطول» : أو يتحرك تارة إلى اليمين وتارة إلى الشمال مثلا. (تجريد)

(٣) قوله: وإلا لكان إلخ: أي وإلا تكن الحركات المختلطة إلى جهات مختلفة بأن كانت الحركات المختلطة كلها لجهة واحدة. (قي)

(٤) قوله: بحذف الهمزة: أي بعد قلبها ياء، فالأصل «قارئ» فأبدلت الهمزة ياءً، ثم أعل إعلال «قاض». (دسوقي)

(٥) قوله: فانطباقا إلخ: الفاء لتعليل التشبيه المستفاد من «كأن»، أو اعتراضية؛ لبيان وجه الشبه بين البرق والمصحف. وحاصل ما يفيده أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من تقارن هذه الحركات المختلفة بحسب الجهات مع تكررها. (من قي)

(٦) قوله: في كل حالة إلى جهة: ففي حالة الانطباق يتحرك إلى جهة العلو، وفي حالة الانفتاح يتحرك إلى جهة السفل، ولم ينظر إلى جهة اليمين والشمال، وإلَّا يقال: في كل حالة إلى ثلاث جهات. وتوضيحُ ذلك: أن المصحف في كل من حالتي الانطباق والانفتاح متحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، ومجموعه متحرك إلى العلو في حال الانطباق وإلى السفل في حال الانفتاح، وحينئذٍ يكون تحركه في حال الانطباق إلى ثلاث جهات: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة العلو باعتبار مجموعه، ويتحرك في حال الانفتاح إلى ثلاث جهات أيضًا: جهة اليمين، وجهة اليسار باعتبار أبعاضه، وجهة السفل باعتبار مجموعه. (من قي)

(٧) قوله: وقد يقع: أشار بـ«قد» إلى قلة ذلك بالنسبة إلى وقوع التركيب في هيئة الحركات، واعلم أن هيئة السكون على وجهين أيضًا: أحدهما أن تكون الهيئة التركيبية منتزعة من السكون وحده، مجردا عن غيره من أوصاف الجسم، ولا بد أيضًا من تعدد أفراد السكون، والثاني أن يعتبر في تلك الهيئة مع السكون غيره، ولا يشترط في هذا تعدد أفراد السكون، وقد مثل المصنف للوجه الأول، ومثال الثاني قول بعضهم يصف مصلوبا شعر:

كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع إلى توديع مرتحل

فقد اعتبر سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها، واعتبر مع ذلك السكون صفة اصفرار الوجه بالموت؛ لأن تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق. (دسوقي)

(٨) قوله: يقعي إلخ: فالهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه، والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطلي وموقع كل عضو منه في جلوسه هي المشبه به، والغرضُ -من تشبيه الكلب في حال إقعائه بحالة البدوي المصطلي- مدحُ الكلب بشدة الحراسة؛ لأن جلوسه على هذه الحالة في الغالب إنما هو وقت الحراسة. (ق)

(٩) قوله: جلوس: منصوب بـ«يقعي»؛ لموافقته له في المعنى، كـ«قعدت» جلوسا، أي يجلس كجلوس، ويحتمل أن يقال: إن التقدير «يجلس جلوسا كجلوس» فحذف المشبه وأداة التشبيه؛ للدلالة عليهما، وبقي المشبه به، وخص البدوي بالذكر؛ لغلبة الاصطلاء بالنار عنه. (دسوقي)

(١٠) قوله: من موقع: أي وقوعه وسكونه في موضعه حال الإقعاء، وليس «الموقع» اسم مكان.

(١١) قوله: وللمجموع: أي لمجموع الأعضاء. وقوله: «مؤلفة من تلك المواقع» أي الوقوعات والسكونات، وهذا محل الشاهد؛ فإنه الهيئة قد تركبت من سكونات. (ق)

(١٢) قوله: وكذلك إلخ: أي فإنها مركبة من سكونات، وإن لكل عضو منه في حال اصطلائه وقوعا خاصا، ولمجموع أعضائه هيئة مؤلفة من تلك الوقوعات. (ق)

(١٣) قوله: والمركب العقلي: هذا هو القسم الثاني من القسم الثاني، وهو المركب المنزل منزلة الواحد، وقد تقدم أنه إما حسي وقد تقدم الكلام عليه، وإما عقلي وهو ما ذكره ههنا. (ق)

(١٤) قوله: كحرمان الانتفاع: الحاصل: أنه شبه في هذه الآية مثل اليهود الذين حملوا التوراة، أي حالتهم -وهي الهيئة المنتزعة من حملهم التوراة وكون محمولهم وعاء للعلم وعدم انتفاعهم بذلك المحمول- بمثل الحمار الذي يحمل الكتب الكبار أي بحالته -وهي الهيئة المنتزعة من حمله الكتب وكون محموله وعاء للعلم- وعدم انتفاعه بذلك المحمول، والجامع حرمان الانتفاع بأبلغ نافع، مع تحمل التعب في استصحابه. (دسوقي)

واعلَمْ(١) أنه قد ينتزع وجه الشبه من متعدد فيقع الخطأ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر من ذلك المتعدد، كما إذا انتزع وجه الشبه من الشطر الأول من قوله: شعر: كما أبرقت(٢) قوما عطاشا في «الأساس»: أبرقت لي فلانة، إذا تحسنتْ لك وتعرضت، فالكلام ههنا على حذف الجار وإيصال الفعل أي أبرقت لِقومٍ عطاشٍ، جمع «عطشان» غمامةٌ: فلمَّا رأوْها(٣) أقْشعتْ(٤) وتجلت أي تفرقت وانكشفت، فانتزاعُ(٥) وجه الشبه من مجرد قوله: «كما أبرقت قوما عطاشا غمامةٌ» خطأٌ؛ لوجوب انتزاعه من الجميع أي جميع البيت، فإنَّ المراد: التشبيه أي تشبيه الحالة المذكورة(٦) في الأبيات السابقة بحالة ظهور غمامة للقوم العطاش، ثم تفرقها وانكشافُها بقاؤهم متحيرين باتصال أي باعتبار(٧) اتصال، فالباء ههنا مثلها في قولهم: «التشبيه بالوجه العقلي»(٨)؛ إذ الأمر المشترك فيه هو اتصال ابتداء مطمع(٩) بانتهاء مؤيس. وهذا(١٠) بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا: «زيد كالأسد والسيف والبحر»؛ فإنَّ القصد فيها إلى التشبيه بكل واحد من الأمور على حدة، حتى لو حُذفت ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه، بخلاف المركب؛ فإن المقصود منه يختل بإسقاط بعض الأمور.

والمتعدد(١١) الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه(١٢) فاكهة بأخرى، والمتعدد العقلي كحدة النظر(١٣) وكمال الحذر(١٤) وإخفاء السفاد(١٥) أي نزو الذكر على الأنثى في تشبيه طائر بالغراب، والمتعدد المختلف أي الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي(١٦)، ونباهة الشأن أي شرفه واشتهاره(١٧) الذي هو عقلي في تشبيه إنسان بالشمس. ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين

---

(١) قوله: واعلم: أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقتضي تمامُ التشبيه أو حسنُه انتزاعه من مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روعي فيها جميع تلك الأشياء، فيقع الخطأ بانتزاعها من أقل من مجموع تلك الأشياء. (تجريد)

(٢) قوله: كما أبرقت: «الكاف» للتشبيه، و«ما» مصدرية و«أبرقت» بمعنى ظهرت وتعرضت أي حال هؤلاء القوم المذكورين في الأبيات السابقة كحال إبراق -أي ظهور- غمامة بقوم عطاش. (دسوقي)

(٣) قوله: فلما رأوها: أي وقصدوها بالشرب منها، كما يدل عليه فحوى الكلام. (ق)

(٤) قوله: أقشعت: الفعل لازم، وهمزته للصيرورة أي صارت منقشعة، والفعل المتعدي «قشع» يقال: «قشعت الريح السحاب»، فهو نظير «كبه فأكب»، والمراد من «أقشعت وتجلت»: اضمحلت وذهبت، فهما مترادفان. وقال البعض: إن «تفرقت» تفسير لـ«أقشعت»، وقوله: «وانكشفت» تفسير لـ«تجلت» فيكون لفا ونشرا مرتبا. (من ق وج)

(٥) قوله: فانتزاع إلخ: الحاصل أن الشاعر قصد تشبيه الحالة المذكورة قبل هذا البيت، وهي حال من «ظهر له شيء»، وهو في غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما يرجيه بحال قوم تعرضت لهم غمامة، وهم في غاية الاحتياج إلى ما فيها من الماء؛ لشدة عطشهم وبمجرد ما تهيؤوا للشرب منها تفرقت وذهبت، فإذا سمع السامع قول الشاعر: «كما أبرقت قوما عطاشا غمامة»، توهم أن ما يؤخذ منه يكفي في التشبيه، كان ذلك خطأ. (ق)

(٦) قوله: الحالة المذكورة: وهي كون الشاعر أو من هو في وصفه ظهر له شيء، وهو غاية الحاجة إلى ما فيه، وبنفس ظهور ذلك الشيء انعدم وذهب ذهابا أوجب الإياس مما رجا منه. (تجريد)

(٧) قوله: أي باعتبار إلخ: أشار الشارح بقوله: «أي باعتبار إلخ» إلى أن «الباء» في قوله: «باتصال» للآلة، مثلها في قولك: «نحرت بالقدوم» أي بواسطته، وحينئذٍ فهي داخلة في كلام المصنف على وجه الشبه، لا أنها صلة «التشبيه» وإلَّا لاقتضى أن «اتصال ابتداء مطمع بانتهاء المؤيس» مشبه به، مع أن المشبه به هو حال ظهور الغمامة للقوم العطاش. (ق)

(٨) قوله: بالوجه العقلي: أي بسبب اعتبار الوجه العقلي وبواسطته. (من ق وتج)

(٩) قوله: ابتداء مطمع: وهذا مأخوذ من الشطر الأول، وقوله: «بانتهاء مؤيس» هذا مأخوذ من الشطر الثاني، فحينئذٍ موجب انتزاع وجه الشبه عن مجموع البيت، ويكون انتزاعه من الشطر الأول خطأ؛ لأنه لا يفيد ذلك المعنى بتمامه، وذكر اتصال الابتداء بالانتهاء إشارة إلى السرعة وقصر ما بينهما. (كذا في ق وتج)

(١٠) قوله: وهذا: حاصل ما ذكره من الفرق بينهما: أن الأول لا يجوز فيه حذف بعض ما اعتبر وإلَّا اختل المعنى، ولا تقدم بعض ما اعتبر على بعض، بخلاف الثاني. (دسوقي)

(١١) قوله: والمتعدد إلخ: أي وجه الشبه المتعدد الحسي، وقد مر أن وجه الشبه ثلاثة أقسام: واحد، ومركب، ومتعدد، ولما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي أو عقلي أو مختلف. (ق)

(١٢) قوله: في تشبيه إلخ: أي كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة، وكتشبيه النبق بالتفاح فيما ذكر، ولا شك أنها إنما تدرك بالحواس، فاللون بالبصر، والطعم بالذوق، والرائحة بالشم. (دسوقي)

(١٣) قوله: كحدة النظر: أي الموجبة لإدراك الخفيات؛ لأنها قوته أو سرعته أو جودته، وعلى كل حال فهي أمر عقلي. (دسوقي)

(١٤) قوله: وكمال الحذر: كمال حذره مشهور، حتى يقال: إن الغراب قال لابنه: إذا رأيت إنسانا أهوى إلى الأرض فطِر؛ إذ لعله يأخذ حجرا فيضربك به، فقال له ابنه: بل أطير إذا رأيته مقبلا؛ إذ ربما يكون أتى بالحجر معه، وهذا من مبالغة الناس في وصفه بالحذر. (تجريد)

(١٥) قوله: وإخفاء السفاد: قيل: إنه لم ير عليها قط، وفي المثل «أخفى سفادا من الغراب»، حتى قيل: «إنه لا سفاد له معتاد، وإنما له إدخال منقره في منقر الأنثى». (ق)

(١٦) قوله: حسي: لأن الحسن مجموع الشكل واللون وهو حسي؛ لأنهما مدركان بالبصر، فكذلك الحسن الذي هو مجموعهما.

(١٧) قوله: أي شرفه واشتهاره: مجموعهما تفسير «نباهة»، ولا شكَّ أن الشرف والاشتهار =

في كل مِن الأمور المذكورة، ولا يعمد إلى انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها.

واعلَمْ أنه الضمير للشأن قد ينتزع الشبه أي التماثل[١]، يقال: «بينهما شَبَهٌ» بالتحريك[٢] أي تشابه، والمراد ههنا ما به التشابه، أعني وجه التشبيه من نفس التضاد[٣]؛ لاشتراك[٤] الضدين فيه أي في التضاد؛ لكون كل منهما مضادًّا للآخر، ثم ينزل[٥] التضاد منزلة التناسب بواسطة[٦] تمليح أي إتيان بما فيه ملاحة وظرافة، يقال: «ملَّح الشاعر» إذا أتى بشيء مليح، وقال الإمام[٧] المرزوقي في قول الحماسي: شعر:

أتاني[٨] من أبي أنس وعيد فسُلَّ لغيظة الضحاك جسمي

إنَّ قائل هذه الأبيات قد قصد[٩] بها الهزء والتمليح. وأمَّا الإشارة إلى قصة أو مثل أو شعر فإنما هو «التلميح» بتقديم اللام على الميم، وسيجيء ذكره في الخاتمة، والتسوية بينهما إنما وقعت مِن جهة العلامة الشيرازي، وهو سهو. أو تهكم أي سخرية واستهزاء، فيقال للجبان: «ما أشبهه بالأسد»، وللبخيل: «إنه حاتم»، كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام، فإن كان القصد إلى ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحدٍ فتمليح، وإلَّا فتهكم[١٠].

وقد سبق إلى بعض الأوهام نظرًا إلى ظاهر اللفظ[١١] أنَّ وجهَ الشبه في قولنا للجبان: «هو أسد»، وللبخيل: «هو حاتم» هو التضاد المشترك بين الطرفين باعتبار الوصفين[١٢] المتضادين، وفيه نظر؛ لأنا إذا قلنا: «الجبان كالأسد في التضاد» أي في كون كل منهما مضادًّا للآخر: لا يكون هذا[١٣] من التمليح والتهكم في شيء، كما إذا قلنا: «السواد كالبياض في اللونية أو في التقابل»، ومعلوم[١٤] أنَّا

= لا يدركان بالبصر ولا بغيره من الحواس، وإنما يدركان بالعقل، وإن كان سبب كل منهما قد يكون حسيا. (من التجريد والدسوقي)

(١) قوله: أي التماثل: أشار به إلى أن الشَبَه -بفتح الشين والباء- اسم مصدر بمعنى التشابه والتماثل. (ق)

(٢) قوله: بالتحريك: وأما الشِبْه كـ«العلم» فهو الشبيه، أي المثيل. (تجريد)

(٣) قوله: من نفس التضاد: أي من ذي التضاد من غير ملاحظة أمر سوى التضاد، بمعنى أن التضاد يجعل وسيلة لجعل الشيء وجه شبه، لا أنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد، كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم؛ لأن هذا لا يصح هنا، والمراد بالتضاد: التنافي، سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد. (دسوقي)

(٤) قوله: لاشتراك إلخ: أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه، كالاشتراك المقتضي للتشبيه في غير الضدين. (تجريد)

(٥) قوله: ثم ينزل إلخ: عطف على قوله: «ينتزع»، فيكون «ثم» للترتيب الذكري، وإلَّا فالتنزيل قبل الانتزاع لا بعد. إلا أن يقال: إن المعنى: قد يقصد الانتزاع، ثم ينزل، أي وبعد التنزيل ينتزع بالفعل. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: بواسطة: يعني إنما ينزل التضاد منزلة التناسب؛ لقصد التمليح أو التهكم؛ ليزول السآمة عن السامع ويجلب الانشراح له. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: وقال الإمام: القصد من نقل كلامه شيئان: الأول الإشارة إلى أن «أو» في قول المصنف: «بواسطة تمليح أو تهكم» لمنع الخلو، فيجوز الجمع بينهما. والثاني: أن المقابل للهزء والتهكم هو التمليح -بتقديم الميم- لا التلميح الذي هو الإشارة إلى قصة أو غيرها، فتكون تسوية العلامة الشيرازي بينهما فاسدة. (دسوقي)

(٨) قوله: أتاني إلخ: البيت للشقيق بن سليك الأسدي، و«الوعيد»: التخويف، و«سُلّ» على صيغة المبني للمجهول، و«جسمي» نائب الفاعل، أي ذاب أو ابتلى بالسل، وهو مرض مخصوص، و«الغيظ» الغضب الكامن، وفي نسخة: «فسل تغير الضحاك»، وعليه «فسَل» على زنة المعلوم، و«الضحاك» اسم أبي أنس، وقيل: إن الضحاك اسم ملك معروف من الملوك الماضية، قتله أفريدون. أطلق على أبي أنس زيادة في التهكم، كما لا يخفى. (دسوقي)

(٩) قوله: قصد إلخ: أي الاستهزاء بأبي أنس وإضحاك السامعين وإزالة الملل عنهم، حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم. وعلم أن «أو» في قول المصنف: «أو تهكم» مانعة خلو، فيجوز الجمع. (من الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وإلا فتهكم: أي بأن قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحة والظرافة أو قصد الجميع، والأولى قصره على الصورة الأولى فقط؛ ليتأتى ما تقدم من صحة الجمع بين التمليح والتهكم، فتدبر. (تجريد)

(١١) قوله: إلى ظاهر اللفظ: أي لفظ المصنف، وهو قوله: «لاشتراك الضدين فيه». (ق)

(١٢) قوله: باعتبار الوصفين: وهما الجبن والشجاعة، والكرم والبخل، لا باعتبار حقيقي الموصوفين. (دسوقي)

(١٣) قوله: لا يكون هذا إلخ: ولا حاجة حينئذٍ إلى قوله: «ثم ينزل منزلة التناسب»، بل لا معنى له أصلا؛ لأنه خلاف الواقع. وأيضًا وجه الشبه حينئذٍ نفس التضاد لا ما ينتزع منه، فلا معنى لقوله: «قد ينتزع الشبه من نفس التضاد»؛ لاتحاد المنتزع والمنتزع منه.

(١٤) قوله: ومعلوم إلخ: هذا وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الأوهام. حاصله: أن وجه التشبيه يصح التصريح به، والتضاد لا يصح التصريح به في قولك؛ تمليحا أو تهكما للجبان: «هو كالأسد»؛ إذ لو قلت: «في التضاد» لخرجت عن مقام التمليح والتهكم، وإنما تقول في مقامهما «في الشجاعة». (ق ويد)

إذا أردنا التصريح بوجه الشبه في قولنا للجبان: «هو أسد» تمليحا أو تهكما، لم يتأتَّ لنا إلَّا أن نقول: «في الشجاعة»، لكن الحاصل[١] في الجبان إنما هو ضد الشجاعة، فنزلنا تضادهما منزلة التناسب، وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح والهزء.

وأداته[٢] أي أداة التشبيه **الكاف**[٣]، و**«كأنَّ»**[٤] وقد تستعمل[٥] عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًّا نحو: «كأنَّ زيدا أخوك»، و«كأنه قدم». و**«مثل» وما في معناه** ممَّا يشتق من المماثلة والمشابهة[٦] وما يؤدي[٧] هذا المعنى. **والأصلُ في نحو الكاف** أي في الكاف ونحوها[٨، ٩]، كلفظة «نحو ومثل وشبه»، بخلاف «كأن وتماثل وتشابه» **أن يليه المشبه به** لفظًا نحو: «زيد كالأسد»، أو تقديرًا نحو قوله تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ (البقرة: ١٩) على تقدير «أو كمثل ذوي صيب»[١٠]. **وقد يليه** أي نحو الكاف **غيره** أي غير المشبه به[١١] **نحو:** ﴿وَٱضۡرِبۡ[١٢] لَهُم مَّثَلَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ﴾؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء[١٣] ولا بمفرد آخر[١٤] يتمحل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في بهجتها ونضارتها وما يتعقبها مِن الهلاك والفناء بحالة النبات[١٥] الحاصل من الماء يكون أخضر ناضرًا، ثم ييبَس فيطيره الرياح كأن لم يكن.

ولا حاجةَ[١٦] إلى تقدير «كمثل ماء»؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام[١٧] المذكور بعد الكاف، واعتبارها مستغنٍ[١٨] عن هذا التقدير. ومَن زعم أنَّ التقدير «كمثل ماء» وأنَّ هذا[١٩] مما يلي الكاف غير المشبه به؛ بناءً على أنه محذوف: فقد سها[٢٠]

---

(١) قوله: لكن الحاصل إلخ: هذا دفع لما يرد من أن وجه الشبه ما يشترك فيه الطرفان، والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك، فكيف صح جعل الشجاعة وجه الشبه؟ وحاصل الدفع: أننا نزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة، فالجبان شجاع تنزيلا، فجاء الاشتراك، فاحفظه. (كذا في ق ويد)

(٢) قوله: وأداته: أي آلته، والأداة في اللغة: الآلة، سمي بها ما يتوصل به إلى التشبيه، اسما كان أو فعلا أو حرفا. (تجريد)

(٣) قوله: الكاف: قدمها؛ لأنها الأصل؛ لبساطتها اتفاقا. (ق)

(٤) قوله: وكأن: قيل: هي بسيطة، وقيل: مركبة من «الكاف» ومن «أن» المشددة. (دسوقي)

(٥) قوله: وقد تستعمل: «قد» ههنا للتقليل النسبي؛ لأن استعمالها للظن قليل بالنسبة لاستعمالها للتشبيه، وإن كان كثيرا في نفسه. (دسوقي)

(٦) قوله: والمشابهة: عطف على «المماثلة» أي ما يشتق من المشابهة، اسما كان أو فعلا، نحو: تشابه زيد وعمرو، وشابه زيد عمرا، وزيد مشابه لعمرو، وزيد يشبه عمرا. (من الدسوقي والتجريد)

(٧) قوله: وما يؤدي: عطف على «المماثلة» أي وما يشتق مما يؤدي هذا المعنى، أي التشبيه، وذلك كالمشتق من المضاهاة والمقاربة والموازنة والمعادلة والمحاكاة. (دسوقي)

(٨) قوله: في الكاف ونحوها: يريد أن الكلام على طريق الكناية، كما تقرر في قولك: «مثلك لا يبخل»، لا أن في الكلام مقدرا. (تجريد)

(٩) قوله: ونحوها: المراد بنحو الكاف: ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه، وهو ما يكون الداخل عليه مجرورا لا غير، واحترز به عن نحو: «كأن ويشبه ويشابه»؛ فإنها لا يليها المشبه به بل المشبه، بخلاف الكاف ونحوها. (من تجريد)

(١٠) قوله: كمثل ذوي صيب: يعني فالمشبه به -وهو مثل ذوي صيب- قد ولي الكاف والحال أنه مقدر، وإنما قدر «ذوي الصيب»؛ لأن الضمائر في قوله: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾ (البقرة: ١٩) لا بد لها من المرجع، وليس موجودا في اللفظ. (من ق)

(١١) قوله: غير المشبه به: أي مما يكون له دخل في المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة، وذكر بعد الكاف بعض ما تنتزع منه الهيئة، ولا خفاء في كثرته، فالتقليل المستفاد من «قد» لا بد أن يكون إضافيا. (الدسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: واضرب إلخ: أي بين لهم حال الحياة الدنيا، فـ«مثل» مفعولُ «اضرب» وقوله: «كماء» خبر مبتدأ محذوف، أي هي كماء. وقيل: إن «اضرب» بمعنى اجعل وصير، فله مفعولان ثانيهما قوله: «كماء» أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء أنزلناه إلخ. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بالماء: أي حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به لفظا. (ق)

(١٤) قوله: ولا بمفرد آخر: بحيث يقال: إن الأصل نبات ماء حتى يكون مما ولي الكاف المشبه به تقديرا. (دسوقي)

(١٥) قوله: بحالة النبات: أي صفته، ولا شك أنه غير والٍ للكاف لفظا ولا تقديرا. قوله: «أخضر» حال من «النبات»، وقوله: «ثم ييبس» تفسير لـ«هشيما» في الآية. وقوله: «فيطيره» تفسير لـ«تذروه» فيها. (ق)

(١٦) قوله: ولا حاجة إلخ: أي حتى يكون المشبه به واليا يعني متصلا للكاف تقديرا. (ق ويد)

(١٧) قوله: مضمون الكلام: أي مجموع الكلام، وهو النبات الناشئ من الماء واخضراره، ثم يبوسته، ثم تطير الرياح له. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: مستغن: أي لفهمها من ذلك المضمون، فوجود التقدير وعدمه سيان. (دسوقي)

(١٩) قوله: وأن هذا إلخ: يعني أن المشبه به هو «مثل الماء» والوالي للكاف نفس الماء. والحاصل: أن هذا الزاعم فهم أن المراد بقول المصنف: «والأصل في الكاف ونحوه أن يليه المشبه به» أي في اللفظ، وقوله: «وقد يليه غيره» أي في اللفظ، وإن كان واليا له في التقدير، وجعل الآية من هذا القبيل فقدر فيها «مثل» وجعله المشبه به، وحينئذٍ فهو والٍ للكاف في التقدير، لا في اللفظ. (ق)

(٢٠) قوله: فقد سها إلخ: أي من وجهين: الأول: أنا لا نسلم أن المشبه به «مثل الماء وصفته»، بل مثل النبات الناشئ من الماء. والثاني: أننا إذا سلمنا أن المشبه به «مثل الماء» -كما قال هذا الزاعم- فلا نسلم أن الكاف في هذه الآية قد وليها غير المشبه به، بل الوالي لها على كلامه هو المشبه به؛ لأن المقدر عندهم كالملفوظ، وحينئذٍ فالمشبه به =

سهوًا بينًا؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا، وقد يكون محذوفا على ما صرح به في «الإيضاح».

وقد يذكر فعل ينبىء عنه[١] أي عن التشبيه، كما في «علمت زيدا أسدا» إنْ قُرِّب التشبيه وادعي[٢] كمال المشابهة؛ لِما في «علمت» من معنى التحقيق، وحسبت زيدا أسدا إنْ بُعِّد[٣] التشبيه بأدنى تبعيد؛ لِما في الحسبان من الإشعار بعدم التحقق[٤] والتيقن. وفي كون[٥] مثل هذه الأفعال منبئًا عن التشبيه نوع خفاء، والأظهر[٦] أن الفعل ينبىء عن حال التشبيه في القرب والبعد.

والغرض منه أي من التشبيه في الأغلب[٧] يعود إلى المشبه[٨]، وهو أي الغرض العائد إلى المشبه بيانُ إمكانه[٩] أي المشبه، وذلك إذا كان أمرا غريبا يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه[١٠]، كما في قوله: شعر:

فإن تَفُقِ الأنامَ وأنت منهم؛ فإنَّ المسك[١١] بعضُ دم الغزال

فإنه[١٢] لمَّا ادَّعى أنَّ الممدوح قد فاق الناس حتى صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه، وكأنَّ هذا في الظاهر كالممتنع احتجَّ لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه[١٣] هذه الحال بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء؛ لِما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم، وهذا التشبيه ضمني[١٤]، ومكني عنه لا صريح. أو حالِه عطف على «إمكانه» أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف[١٥] من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد، إذا علم السامع لون المشبه به دون لون المشبه. أو مقدارها[١٦] أي بيان مقدار صحَّ حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيهه أي في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدته أي شدة السواد. أو تقريرُها مرفوع[١٧] عطفًا على «بيان إمكانه» أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه، ....

= الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظا وقد يكون مقدرا، والشارح قد اقتصر في بيان السهو على الوجه الثاني. (دسوقي)

(١) قوله: فعل ينبىء عنه: أي يدل على التشبيه من غير ذكر أداته، فيكون الفعل قائما مقامها، والمراد فعل غير الأفعال الموضوعة من أصلها للدلالة على التشبيه، كالأفعال المشتقة من المماثلة والمشابهة. (ق)

(٢) قوله: وادعي: عطف تفسير على قوله: «قرب»، والمراد ادعي على وجه التيقن. (ق ويد)

(٣) قوله: إن بعد: أي أريد إفادة بعده وضعفه بان تكون مشابهة المشبه للمشبه به ضعيفة؛ لكون وجه الشبه خفيا عن الإدراك. (دسوقي)

(٤) قوله: بعدم التحقق: لأن الحسبان إنما يدل على الظن والرجحان، دون التحقق والتيقن. (من ق)

(٥) قوله: وفي كون إلخ: هذا اعتراض وارد على قول المصنف: «وقد يذكر فعل ينبىء عنه». حاصله: أنا لا نسلم أن «علمت» في «علمت زيدا أسدا»، و«حسبت» في «حسبت زيدا أسدا» ينبئان عن التشبيه؛ للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على التشبيه، بل المنبئ عنه عدم صحة الحمل؛ لأنا نجزم أن الأسد لا يصح حمله على زيد، وأنه إنما يكون على تقدير إرادة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر، كما في قولنا: «زيد أسد». (دسوقي بتوضيح)

(٦) قوله: والأظهر إلخ: إنما قال ذلك؛ لأنه يمكن أن يجاب عن المصنف بأن في كلامه حذف مضاف أي ينبئ عن حال التشبيه، كما هو المتبادر من قولنا: «أنبأ فلان عن فلان»؛ فإن المتبادر منه أنه أظهر حالا من أحواله، لا أنه أفاد تصوره. (من دسوقي وتجريد)

(٧) قوله: في الأغلب: أي أغلب الاستعمال. وإنما قال ذلك؛ لأنه يأتي من أن الغرض قد يعود إلى المشبه به. فإن قلت: فيما سيأتي ما يدل على أنه قليل، وقوله: «في الأغلب» يدل على أنه غالب. قلت: القلة بالإضافة لا تنافي الغلبة. (من تجريد)

(٨) قوله: إلى المشبه: يعني الغرض في أغلب الاستعمال يعود إلى المشبه؛ لأن التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر، والمشبه كالمقيس، ولذا كان عوده إليه أغلب.

(٩) قوله: إمكانه: أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه، فالاقتصار على بيان الإمكان من ضيق البيان. (تجريد)

(١٠) قوله: امتناعه: أي امتناعه الوقوعي من أجل غرابته، فيؤتى بالتشبيه على طريق الدليل على إثباته. (ق)

(١١) قوله: فإن المسك إلخ: ليس جوابا للشرط الذي هو قوله: «فإن تفق الأنام»؛ لعدم الارتباط المعنوي، وإنما هو علة الجواب المحذوف المقامة هي مقامه، تقديره: فلا استبعاد فيه. (دسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: فإنه إلخ: هذا علة لصحة التمثيل بالبيت؛ لكون الغرض من التشبيه بيان إمكان المشبه. (دسوقي)

(١٣) قوله: شبه إلخ: أي الهيئة المأخوذة من فوقان الممدوح جميع الناس، حتى صار كأنه أصل برأسه. وقوله: «بحال المسك»، أي بالهيئة المأخوذة من فوقانه لجميع الدماء التي في الغزال، فهو من تشبيه المركب بالمركب. (علامه دسوقي)

(١٤) قوله: ضمني: أي مدلول عليه باللازم؛ لأنه ذكر في الكلام لازم التشبيه، وهو وجه الشبه، أعني التفوق على الأمثال، وأراد الملزوم وهو التشبيه. (علامه دسوقي)

(١٥) قوله: على أي وصف: أي هل هو متصف بالبياض أو السواد أو الحمرة مثلا، وهو متعلق بـ«بيان» أي بيان حاله بجواب أنه على أي وصف. (دسوقي)

(١٦) قوله: أو مقدارها: أي إذا علم السامع مقدار حال المشبه به دون المشبه. وإنما ترك هذا القيد؛ لظهوره مما ذكره أولا. (ق)

(١٧) قوله: مرفوع: أي لا مجرور عطفا على مدخول «البيان» وهو الإمكان؛ لأن التقرير =

كما في[1] تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء؛ فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأنَّ الفكر بالحسيات أتمُّ منه بالعقليات؛ لتقدم الحسيات[2] وفرطِ إلْفِ النفس بها.

وهذه الأغراض الأربعة[3] تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم، وهو به أشهر أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف، فظاهر العبارة[4] أنَّ كلًّا من الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية، لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلَّا الأشهرية؛ ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ويعلم الحال في الثاني. وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد[5] مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص؛ ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه. وأمَّا تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعًا؛ لأنَّ النفس إلى الأتم الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير والتقوية أجدر وأليق.

أو تزيينُه[6] مرفوع[7] عطفًا على «بيان إمكانه» أي تزيين المشبه في عين السامع، كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظبي[8] أو تشويهه أي تقبيحه[9] كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة جمع «ديك»، أو استطرافه أي عد المشبه طريفا حديثا بديعا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك[10] موجه الذهب؛ لإبرازه، أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه في صورة الممتنع[11] عادةً وإن كان ممكنا عقلا[12]، ولا يخفى أنَّ الممتنع عادةً مستطرف غريب.

وللاستطراف[13] وجه آخر غير الإبراز في صورة الممتنع عادة، وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن، إمَّا مطلقًا[14]، كما مرَّ[15] في تشبيه فحم فيه جمر موقد، وإمَّا عند[16] حضور المشبه، كما في قوله: ....

= أخص من مطلق البيان؛ إذ هو بيان على وجه التمكن، فلو جر لكان المعنى: أو بيان البيان الخاص، ولا يخفى ما في ذلك من العجرفة. (ق)

(١) قوله: كما في إلخ: وذلك كأن يقال: «فلان في سعيه كالراقم على الماء» بجامع عدم حصول الفائدة في كل، فهذا التشبيه قرر وثبت حال فلان، وهو عدم الفائدة في ذهن السامع. (دسوقي)

(٢) قوله: لتقدم الحسيات: علة للأتمية، أي لتقدم الحسيات في الحصول عند النفس على العقليات. (دسوقي)

(٣) قوله: الأربعة: أي بيان الإمكان والحال والمقدار والتقرير. (دسوقي)

(٤) قوله: فظاهر العبارة: ويمكن الجواب بأن المراد أن مجموع الأغراض الأربعة يقتضي الأمرين ويرتكب التوزيع، فترجع الأشهرية لما يقتضيها وهو الجميع، وترجع الأتمية لما يقتضيها وهو التقرير، وليس المراد أن كل واحد من الأغراض الأربعة تقتضي الأتمية والأشهرية معا، كما هو مبنى الاعتراض. (دسوقي)

(٥) قوله: على حد: أي نهاية مقدار المشبه، يعني يكون مساويا للمشبه في وجه الشبه لا أزيد منه ولا أنقص. ولو قال الشارح: «على حد إلخ» و«أن يكون أشهر» لكان أحسن؛ ليتضح به قوله: «ليتعين مقدار المشبه» كل الاتضاح، وليوافق صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده. (علامه دسوقي)

(٦) قوله: أو تزيينه: أي جعله ذا زينة بأن يصوره للسامع بما يزينه ويحسنه، فيتخيل السامع حينئذٍ حسن المشبه، فإذا تخيله كذلك كان ذا داعيا لرغبته فيه. (دسوقي)

(٧) قوله: مرفوع: أي لا مجرور عطفا على «إمكانه». (دسوقي)

(٨) قوله: بمقلة الظبي: أي التي سوادها مستحسن طبعا، فصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الأصمعي: أن عين الظبي والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت، وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها. (تجريد)

(٩) قوله: تقبيحه: أي تقبيح المشبه في عين السامع؛ لأجل أن ينفر المخاطب عنه. (ق)

(١٠) قوله: ببحر من المسك: أي الذائب، وقوله: «موجه الذهب» أي الذائب. وإنما قلنا: «المسك الذائب» و«الذهب الذائب»؛ لأن البحر لا يتصور بصورة الجامد، ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شيء مضطرب مائل إلى الحمرة في وسط شيء أسود. (دسوقي)

(١١) قوله: في صورة الممتنع: وهو البحر من المسك الذي موجه الذهب. ومما زاد به استطراف المشبه هنا كونه شيئا تافها مختصرا أظهر في صورة شيء رفيع ممتنع عادة. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: ممكنا عقلا: بأن يذوب المسك مع كثرته جدا، حتى يعد بحرا، ويذوب الذهب ويكون موجا له. (دسوقي)

(١٣) قوله: وللاستطراف: أي المطلق، لا الاستطراف في خصوص المثال المذكور، ولذا لم يأت بالضمير؛ لتبادر الذهن منه إلى الاستطراف في المثال المذكور. والحاصل: أن الاستطراف من حيث هو له وجهان: الأول إبراز المشبه في صورة الممتنع في الخارج، والثاني إبرازه في صورة النادر الحضور في الذهن، وهما مفهومان مختلفان، والثاني أعم، فيلزم من كون الشيء ممتنع الحصول في الخارج ندرة حضوره في الذهن دون العكس، فكلما أبرز المشبه للسامع بصورة أحدهما حصل الاستطراف. (ق)

(١٤) قوله: إما مطلقا: أي ندورا مطلقا من غير تقييد بحالة حضور المشبه في الذهن، أي عند حضور المشبه في الذهن وعند عدمه. (ق)

(١٥) قوله: كما مر إلخ: منه يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان: إبرازه في صورة الممتنع، وإبرازه في صورة النادر الحضور؛ إذ لا منافاة بينهما، كما لا يخفى. (تجريد)

(١٦) قوله: وإما عند إلخ: أي وإما أن تكون تلك الندرة حاصلة في المشبه به عند حضور المشبه لا مطلقا؛ لكون المشبه به مشاهدا معتادا، لكن مواطنه غير مواطن المشبه؛ لكون =

شعر: ولَازَوَرْدِيةٍ[١] يعني البنفسج تزهو. قال الجوهري[٢] في «الصحاح»: «زُهِي الرجل فهو مزهو» إذا تكبر، وفيه لغة أخرى[٣] حكاها ابن دُريد: زها يزهو زهوا، بزرقتها :: بين الرياض على حُمْرِ اليواقيت[٤]:: يعني الأزهار والشقائق الحمر[٥] كأنها فوق قامات ضعفن بها[٦] :: أوائل النار[٧] في أطراف كبريت؛ فإنَّ صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر[٨] حضورها عند حضور صورة البنفسج، فيستطرف بمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين[٩].

وقد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، وهو ضربان: أحدهما إيهام[١٠] أنه أتمُّ من المشبه في وجه الشبه، وذلك في تشبيه المقلوب الذي يجعل فيه الناقص مشبها به قصدًا إلى ادعاء أنه أكمل كقوله: شعر: وبدا الصباحُ كأنَّ غرته :: هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، استعيرت لبياض الصبح، وجهُ الخليفة حين يمتدح، فإنه قصد[١١] إيهام أنَّ وجه الخليفة أتمُّ من الصباح في الوضوح والضياء. وفي قوله: «حين يمتدح» دلالة علَى اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح، وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له و علَى كماله في الكرم، حيث[١٢] يُتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح.

والضرب الثاني من الغرض العائد إلى المشبه به بيان الاهتمام به أي المشبه به كتشبيه الجائع وجهًا كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف[١٣]، ويسمى هذا التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب، هذا أي الذي ذكر مِن جعل أحد الشيئين مشبها والآخر مشبها به إنما يكون إذا أُريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقةً كما في الغرض العائد إلى المشبه، أو ادعاءً كما في الغرض العائد إلى المشبه به بالزائد[١٤] في وجه الشبه، فإن أريد[١٥] الجمع بين شيئين في أمر[١٦] من الأمور من غير قصد[١٧] إلى كون

= كل منهما من واد غير وادي الآخر، فيبعد حضور أحدهما في الذهن عند حضور الآخر. (دسوقي)

(١) ولازوردية: الواو واو «رب»، و«لا» جزء من الكلمة ليس بنافية، وهو بكسر الزاي المعجمة، وقيل: بالفتح والواو مفتوح والراء ساكنة، و«اللازوردية» صفة لمحذوف، أي رب أزهار من البنفسج لازوردية، نسبها الشاعر للحجر المعروف باللازورد؛ لكونها على لونه، فهي نسبة تشبيهية. (ق)

(٢) قوله: قال الجوهري: أشار بهذا إلى أن «زهي» من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، وإن كان المعنى للبناء للفاعل، فيقال: «زهي الرجل»، كما يقال: «جن الرجل». (دسوقي)

(٣) قوله: وفيه لغة أخرى إلخ: حاصلها: أنه يجوز استعمال «زها» مبنيا للفاعل لفظا، وما في البيت وارد على هذه اللغة؛ إذ لو كان واردا على اللغة الأولى لقيل: «تزهى» بضم أوله وفتح ثالثه؛ إذ هو مضارع «زهي» المبني للمجهول. (ق)

(٤) قوله: على حمر اليواقيت: صلة لـ«تزهو» من إضافة الصفة للموصوف. (ق)

(٥) قوله: والشقائق الحمر: أشار بهذا إلى أنه استعار اليواقيت الحمر للأزهار الحمر، كالورد والشقائق، والمعنى أنها تزهو تتكبر على الأزهار الحمر الشبيهة باليواقيت الحمر. (علامه دسوقي)

(٦) قوله: ضعفن بها: أي ضعفن عن تحملها؛ لأن ساقها في غاية الضعف واللين. (ق)

(٧) قوله: أوائل النار: خبر، كأنها أي النار المتصلة بالكبريت التي تضرب إلى الزرقة لا الشعلة المرتفعة. وإنما قيد بـ«أوائل»؛ لأن النار متى طال مقامها في الكبريت واشتعلت: احمرت وصفت وزال زرقتها. (ق)

(٨) قوله: لكن يندر: لأن الإنسان إذا خطر البنفسج بباله لا تخطر بباله النار، لا سيما في أطراف الكبريت؛ لما بينهما من غاية البعد. (دسوقي)

(٩) قوله: متباعدتين: [وهما صورة البنفسج وصورة اتصال النار بأوائل الكبريت]

(١٠) قوله: إيهام إلخ: أي إيقاع المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه، مع أنه ليس كذلك في الواقع. (دسوقي)

(١١) قوله: فإنه قصد إلخ: أي قصد بقلب التشبيه وجعل وجه الخليفة مشبها به؛ لأن جعله مشبها به يوهم أنه أقوى من غرة الصباح على قاعدة ما يفيده التشبيه بالأصالة من كون المشبه به أقوى من المشبه في وجه الشبه. (ق)

(١٢) قوله: حيث إلخ: حاصل ما ذكره الشارح: أن تقييد الشاعر إشراق وجه الممدوح على وجه يقتضي أكمليته على الصباح بحين الامتداح يدل على معرفته لحقّ المادح وعلى كرمه. وذلك لأن إشراق الوجه حال الامتداح يدل على شيئين: أحدهما قبول المدح، وهذا مستلزم معرفة حق صاحبه. والثاني: كون الممدوح كريما؛ فإنه لو كان لئيما لعبس وجهه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بالرغيف: أي فعدول المتكلم عن تشبيه الوجه المذكور بالبدر الذي هو المناسب إلى تشبيهه بالرغيف: يدل على اهتمامه بالرغيف ورغبته فيه؛ لجوعه، وأنه لم يزل عن خاطره. (ق)

(١٤) قوله: بالزائد: متعلق بـ«إلحاق»، ومراده بالزائد حقيقة أو ادعاء، كما علم من وصفه الناقص. (علامه دسوقي)

(١٥) قوله: فإن أريد: يعني فإن لم يرد إلحاق الناقص بالكامل وأريد الجمع بين الشيئين إلخ. (ق)

(١٦) قوله: في أمر إلخ: أي سواء كان مفردا أو مركبا، حسيا أو عقليا، واحدا أو متعددا. (دسوقي)

(١٧) قوله: من غير قصد إلخ: أي بل قصد استواؤهما في ذلك الأمر من غير التفات إلى القدر الذي زاد به أحدهما على الآخر، إن كان في أحدهما زيادة في الواقع، إما لاقتضاء =

أحدهما ناقصًا والآخر زائدًا، سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم توجد: فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم[١] بالتشابه؛ ليكون[٢] كل واحد من الشيئين مشبهًا ومشبهًا به، احترازًا من ترجيح أحد المتساويين[٣] في وجه الشبه، كقوله[٤]: شعر:

تشابه دمعي إذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب

فوالله[٥] ما أدري أبالخمر أسبلت :: جفوني يقال: أسبل[٦] الدمعُ والمطر، إذا هطل وأسبلت السماء، فالباء في قوله: «أبالخمر» للتعدية وليست بزائدة كما توهم بعضهم[٧] أم من عَبرتي كنت أشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ترك التشبيه إلى التشابه.

ويجوز[٨] عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر التشبيه أيضًا؛ لأنهما وإن تساويا في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم إلَّا أنه يجوز له أن يجعل أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به؛ لغرض من الأغراض وبسبب من الأسباب، مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه، كتشبيه غرة الفرس[٩] بالصبح وعكسه[١٠] أي تشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد[١١] ظهور منير في مظلم أكثر منه أي من ذلك المنير من غير قصد[١٢] إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك؛ إذ لو قصد[١٣] ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به.

وهو[١٤] أي التشبيه باعتبار الطرفين المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ لأنه إمَّا تشبيه مفرد بمفرد، وهما[١٥] أي المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد. أو مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل: هو كالراقم على الماء، فالمشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل

= المقام المبالغة في ادعاء التساوي، وإما لأن الغرض إفادة أصل الاشتراك: فيلغى الزائد إن كان. (علامه دسوقي رحمة الله عليه)

(١) قوله: إلى الحكم: متعلق بمحذوف، حال من الفاعل. وكان الأولى للمصنف أن يقول: «إلى إفادة التشابه»؛ ليدل على الحكم بالتشابه؛ لكي يشتمل قولك: «أتشابه دمعي ومدامتي»؟ بالاستفهام؛ فإن هذا لا حكم فيه، وينبغي أن يلحق بلفظ «التشابه» ما وازنه من التماثل والتشاكل والتساوي والتضارع وكلاهما سواء لا ما كان له فاعل ومفعول مثل «شابه وساوى وضارع»؛ فإن فيه إلحاق الناقص بالزائد. (دسوقي)

(٢) قوله: ليكون: أي في المعنى، وهذا علة للحكم بالتشابه. وقوله: «احترازا» علة لترك التشبيه أو للأحسنية. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: المتساويين: أي بحسب القصد، وإن لم يتساويا في الواقع. (تجريد)

(٤) قوله: كقوله: أي قول أبي إسحاق إبراهيم الصابي اليهودي، كان يحفظ القرآن حفظا جيدا، ولم يشرح الله صدره للإسلام. (ق)

(٥) قوله: فوالله: أي ما أدري أسبلت جفوني بالخمر الحقيقي. وفي العبارة وحذف «كنت شربت منه»؛ ليكون مقابلا لقوله: «أم من عبرتي كنت أشرب»، كما أن قوله: «أم من عبرتي كنت» إلخ فيه حذف، والأصل: «أم أسبلت جفوني بالدمع فكنت أشرب منه»؛ ليكون مقابلا لقوله الأول: «أسبلت جفوني بالخمر»، ففي البيت احتباك حيث حذف من كل موضع ما ذكر نظيره في الموضع الآخر.

وحاصله: أنه لما رأى أن دموعه النازلة منه حال شربه للخمر شبيه للخمر في الحمرة أظهر اختلاطه عليه بأنه لا يدري هل كان يشرب من الخمر فأسبلت عيناه بالخمر، أو كان يشرب من غيره فعيناه تسكب دمعا، وهذا من تجاهل العارف؛ إذ هو يعلم قطعا أنه يشرب خمرا وأن الذي تسكب عيناه دمع أحمر. (علامه دسوقي)

(٦) قوله: يقال أسبل إلخ: الغرض من هذا بيان أن «أسبل» فعل لازم لا يصل للمفعول بنفسه، وحينئذٍ فالباء في قوله: «بالخمر» للتعدية لا زائدة. (علامه دسوقي)

(٧) قوله: كما توهم بعضهم: فيه أنه ورد استعماله متعديا بنفسه واستعماله لازما، ففي «القاموس»: أسبل الدمع بمعنى أرسله، وفي «الصحاح»: أسبل الدمع بمعنى هطل، فعلى الأول الباء الواقعة في حيزه زائدة، وعلى الثاني للتعدية، فجعل الشارح الزيادة وهما وهم منه. (الدسوقي)

(٨) قوله: ويجوز: الجواز مستفاد من قوله: «فالأحسن»، وكأنه تعرض له؛ ليوضحه بالتمثيل. (تجريد)

(٩) قوله: كتشبيه غرة الفرس إلخ: يعني فيما يقتضي الحال تقديمها وجعلها مشبهة؛ لكون الكلام انجر إليها أو للاهتمام بها. (ق)

(١٠) قوله: وعكسه: يعني تشبيه الصبح بالغرة بمثل ما ذكر من كون الكلام انجر إليه أو للاهتمام به. (دسوقي)

(١١) قوله: متى أريد: راجع لقوله: «كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه»، والحاصل: أنه متى قصد أن وجه إفادة الشبه ما ذكره جاز أن تشبه الغرة بالصبح والصبح بالغرة. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: من غير قصد: بل إنما قصد المتكلم مجرد إفادة ظهور منير في مظلم أكثر منه مع ملاحظة التساوي. (دسوقي)

(١٣) قوله: إذ لو قصد إلخ: يعني لو قصد تشبيه غرة الفرس بالصبح؛ لأجل المبالغة في الضياء والتلألؤ، لا لأجل إفادة ظهور منير في مظلم: فإنه لا يكون حينئذٍ من باب التشابه، ويتعين جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو إلخ: لما فرغ من الكلام على أركان التشبيه والغرض منه شرع في الكلام على تقسيم التشبيه، وهو إما باعتبار الطرفين أو الوجه أو الأداة أو الغرض، وقد أتى المصنف على هذا الترتيب. (دسوقي)

(١٥) قوله: وهما إلخ: أي والحال أنهما غير مقيدين بمجرور أو إضافة أو مفعول أو وصف أو حال أو غير ذلك مما يكون له تعلق بوجه الشبه، فما يذكر من القيود لأحد الطرفين =

مِن سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء؛ لأنَّ[١] وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف (أي وجه الشبه المذكور) على اعتبار هذين القيدين. أو مختلفان أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله: ع: (ابن معتز أو أبي النجم)

والشمس كالمرآة في كفِّ الأشل (حال من السابق)

فالمشبه به أعني المرآة مقيد بكونه في كف الأشل بخلاف المشبه أعني الشمس[٢]. وعكسه[٣] (على عكس الأول) أي تشبيه المرآة في كف الأشل (أي المرتعش) بالشمس، فالمشبه مقيد دون المشبه به. وإمَّا تشبيه مركب بمركب (أي الثاني) بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت (أي صارت) شيئًا واحدًا، كما في بيت بشار[٤]: ع:

كأنَّ مثار[٥] النقع فوق رؤوسنا

على ما سبق تحقيقه. وإمَّا (أي الثالث) تشبيه مفرد بمركب، كما مرَّ من تشبيه الشقيق -وهو مفرد- بأعلام ياقوت نُشرن على رماح من زبرجد، (في المركب الحسي) وهو مركب من عدة أمور. والفرق[٦] بين المركب والمفرد المقيد أحوجُ شيء إلى التأمُّل، فكثيرا مَّا يقع الالتباس. وإمَّا (أي الرابع) تشبيه مركب بمفرد كقوله: شعر: (أي أبي تمام في مدح المعتصم) يا صاحبي، تقصيا نظريكما :: في «الأساس»[٧]: تقصيتُه أي بلغت أقصاه (أمر من «التقصي»)، أي اجتهدا[٨] في النظر وأبلغا أقصى نظريكما: تريا وجوه[٩] الأرض كيف تصور[١٠] (أي كيف يبدو صورتها) :: أي «تتصور» (تتشكل) فحذف «التاء» يقال: صوره الله صورة حسنة فتصور[١١] (تتشكل)، تريا نهارا[١٢] مشمسا ذا شمس لم يستره غيم، قد شابهُ (سحاب) :: أي خالطه زهر الرُبى[١٣] (جمع «زهرة»)، خصها (أي بالذكر) لأنها أنضر وأشد خضرة (من غيرها)، أو لأنها المقصود بالنظر، فكأنما هو أي ذلك النهار المشمس الموصوف مقمر، أي ليل ذوقمر؛ لأن الأزهار باخضرارها[١٤] قد نقصت من ضوء الشمس، حتى صار يضرب (يميل) إلى السواد، فالمشبه[١٥] مركب والمشبه به مفرد، وهو المقمر[١٦].

= لكن لا تعلق له بوجه الشبه لا يكون الطرف فيه مقيدا. (ق)

(١) قوله: لأن إلخ: علة لكون كل من الطرفين مقيدا، والأولى أن يقال: «الاستواء» بدل «التسوية»؛ لأن التسوية وصف للفاعل لا للطرفين. (من قي)

(٢) قوله: أعني الشمس: أي فإنه لا تقييد فيها. فإن قلت: المشبه هو الشمس لا مطلقا بل حال حركتها فيكون مقيدا. قلت: الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها جزء من مفهومها، وليست بقيد خارج. (دسوقي)

(٣) قوله: وعكسه: عطف على «قوله» في «كقوله». (دسوقي)

(٤) قوله: بيت بشار: الإضافة للعهد أشير بها لما تقدم. (ق)

(٥) قوله: كأن مثار إلخ: بدل من بيت بشار، فقد شبهت الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها، مع انعقاد الغبار فوق رؤوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها في الليل إلى جهات متعددة. (ق)

(٦) قوله: والفرق إلخ: أي التمييز بين المفرد المقيد والمركب في التركيب المخصوص. أي بيان أن ما فيه مفرد مقيد أو مركب، وليس المراد الفرق من حيث التصور بسهولة؛ لأن المركب هيئة منتزعة من أمور متعددة، والمفرد المقيد ما كان مقيدا بقيد، ففي المركب يكون المقصود بالذات الهيئة والأجزاء المنتزع منها يكون تبعا، بخلاف المقيد؛ فإن أحد الأجزاء مقصود بالذات والباقي بالتبع.

والحاصل: أن التفرقة بينهما لا تكون باعتبار التركيب اللفظي؛ لاستوائه فيهما غالبًا، وإنما تكون باعتبار قصد المتكلم الهيئة بالذات والأجزاء تبع، أو باعتبار قصد جزء من الأجزاء والربط بغيره تبع، ولا حاكم في تمييز أحدهما عن الآخر عند الالتباس سوى ذكاء الطبع وصفاء القريحة. (من دسوقي)

(٧) قوله: في الأساس: إشارة إلى أنه يتعدى بنفسه. (دسوقي)

(٨) قوله: اجتهدا: إشارة إلى أن «التقصي» يدل على التكلف. (ق)

(٩) قوله: تريا وجوه إلخ: من رؤية البصر مجزوم، جواب للأمر، و«وجوه الأرض» الأماكن البادية منها كالوجه. وتقدير الكلام: فإذا تقصيتما في نظريكما تريا إلخ. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: كيف تصور: أي قائلين تعجبا: كيف تصور؟ وهو من الصورة لا من التصور، وهو بفتح التاء لا بضمها؛ لأنه لازم فلا يبنى للمجهول إلا بصلة ولا صلة هنا. (حواشي)

(١١) قوله: فتصور: [أي فقبِل الصورة وبدت صورته]

(١٢) قوله: تريا نهارا: [بدل من «تريا» أو عطف بيان.]

(١٣) قوله: زهر الربى: الزهر بفتح الزاي والهاء وقد تسكن هاؤه، و«الربا» جمع «ربوة» بضم أوله وفتحه: المكان المرتفع. (دسوقي)

(١٤) قوله: لأن الأزهار بإخضرارها: دليل واضح على أن المراد بالزهر النبات مطلقا، أطلق عليه «زهرا» مجازا. (دسوقي)

(١٥) قوله: فالمشبه: وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى، أي الهيئة المنتزعة من ذلك. (علامه دسوقي رحمة الله عليه)

(١٦) قوله: وهو المقمر: أي الليل المقمر. ولا يخلو التمثيل لتشبيه المركب بالمفرد بهذا المثل عن تسامح؛ لأن قوله: «مقمر» بتقدير ليل مقمر حينئذٍ، ففي المشبه به تعدد وشائبة تركيب. والجواب: أن الوصف والإضافة لا تمنع الإفراد؛ لما سبق أن المراد بالمركب: الهيئة الحاصلة من عدة أشياء، والمشبه به هنا ليس كذلك، بل مفرد مقيد، فلا تسامح. (دسوقي)

وأيضًا[١] تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين[٢]، وهو أنه إن تعدد[٣] طرفاه فهو إمَّا ملفوف وهو أن يؤتى أولًا بالمشبهات[٤] على طريق العطف أو غيره[٥]، ثم بالمشبه بها كذلك، كقوله في صفة العقاب بكثرة اصطياد الطيور: شعر: كأن قلوب الطير رطبا ويابسا[٦] بعضها، لدى وكرها[٧] العُنابُ[٨] والحشف هو أرْدأُ التمر البالي. شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي؛ إذ ليس[٩] لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها، إلَّا أنه ذكر أولًا المشبهين، ثم المشبه بهما على الترتيب. أو مفروق[١٠] وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله: النشر الطيب والرائحة مِسْكٌ والوجوه[١١] دنانيرُ :: وأطراف الأكف، وروي أطراف البنان عنمٌ[١٢] هو شجر أحمر لين، وإن تعدد طرفه الأول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية[١٣] كقوله: شعر:

صُدغُ الحبيب[١٤] وحالي كلاهما كالليالي

وإن تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الأول فتشبيه الجمع[١٥] كقوله:

بات نديمًا[١٦] لي حتى الصباح أغْيَدُ مَجدولُ مكانِ الوِشاحْ

كأنما يتبسم ذلك الأغيد أي الناعم البدن عن لؤلؤ مُنَضَّد مُنَظَّم أو بَرَد هو حَبُّ الغمام أو أَقاحٍ جمع «أُقْحوان» وهو ورد له نور، شَبَّهَ ثغره[١٧] بثلاثة أشياء.

---

(١) قوله: وأيضا إلخ: أي ونعود أيضًا إلى تقسيم آخر لمطلق التشبيه، وهذا التشبيه لا يناسب التقسيمات الأخر؛ لأنها كانت تقسيمات لتشبيه واحد، وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة؛ إذ يتعدد طرفا تشبيه واحد، فلا معنى لجعله قسيما له. وأيضًا هذه الأمور المنقسم إليها التشبيه -أعني اللف والتفريق والجمع والتسوية- الأقرب فيها أنها من البديع. وكأن وجه التعرض لها وسياقها في التشبيه تكميل أقسامه، مع أن بعضها -وهو الملفوف- يشبه تشبيه المركب بالمركب، وبعضها -وهو التسوية- يشبه تشبيه المركب بالمفرد، وبعضها -وهو الجمع- يشبه تشبيه المفرد بالمركب. (من ق)

(٢) قوله: باعتبار الطرفين: [أي باعتبار وجود التعدد فيهما أو في أحدهما.]

(٣) قوله: إن تعدد إلخ: أي تعدد كل من الطرفين المشبه والمشبه به بحيث صار تشبيهاتٍ؛ لا تشبيها واحدا. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بالمشبهات: [أراد بالجمع ما فوق الواحد.]

(٥) قوله: أو غيره: كأنه أراد به مثل قولنا: «كالقمرين زيد وعمرو»، إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة. (تجريد)

(٦) قوله: رطبا ويابسا: حالان من القلوب، والعامل فيها «كأن»، والرطوبة واليبوسة لما كانتا لا تجتمعان في محل واحد علم أن كل واحد منهما وصف لغير ما ثبت له الآخر، فلزم كونهما حالين على التوزيع. (من الدسوقي)

(٧) قوله: لدى وكرها: أي وكر العقاب، و«الوكر»: عش الطائر وإن لم يكن فيه. (دسوقي)

(٨) قوله: العناب: كـ«رمان». هذا هو الأول من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب الرطب؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل، و«الحشف» بزنة «فرس» هو الثاني من المشبه بهما، وهو المقابل للقلب اليابس؛ لأنه يشاكله في اللون والقدر والشكل. و«البالي» تأكيد؛ لأنه وصف كاشف. (من ق)

(٩) قوله: إذ ليس إلخ: تعليل لمحذوف، أي وليس هذا من المركب المتعدد؛ لأنه ليس لانضمام الرطب من القلوب إلى اليابس منها هيئة يقصد ذكرها، ولا لاجتماع العناب مع الحشف البالي هيئة، حتى يكون من تشبيه المركب. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: أو مفروق: أي أو تشبيه مفروق. سمي مفروقا؛ لأنه فرق بين المشبهات بالمشبهات بها، وفرق بين المشبهات بها بالمشبهات. (دسوقي)

(١١) قوله: والوجوه: أي وجوههن دنانير، أي كالدنانير في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة؛ لأن الصفرة مما يستحسن في ألوان النساء، و«الدنانير» في البيت مصروفة؛ للضرورة. (ق)

(١٢) قوله: عنم: أي كـ«عنم» يقرأ بالسكون؛ لأن روي القصيدة ساكن. والحاصل: أن في هذا البيت ثلاث تشبيهات، كل منها مستقل بنفسه؛ لأنه شبه نشرهن برائحة المسك، ووجوههن بالدنانير، وأطراف الأكف -أي الأصابع- بالعنم الذي هو شجر لين الأغصان أحمر يشبه أصابع الجواري المخضبة. (دسوقي)

(١٣) قوله: فتشبيه التسوية: لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر في التشبيه. (ق)

(١٤) قوله: صدغ الحبيب: بضم الصاد، وهو ما بين الأذن والعين، ويطلق على الشعر المتدلي من رأسه على هذا الموضع، وهو المراد هنا. (دسوقي)

(١٥) قوله: فتشبيه الجمع: سمي به؛ لما فيه من جمع الأمور المتعددة في تشبيه أمر واحد. (حواشي)

(١٦) قوله: بات نديما: النديم هو المنادم حالة شرب الخمر، لكن المراد هنا المؤنس بالليل. و«أغيد» اسم «بات» و«نديما» خبره المقدم. وقوله: «مجدول مكان الوشاح» بإضافة مجدول إلى ما بعده، و«المجدول» في الأصل: المطوي، أي ضامر الخاصرتين والبطن؛ لأن ذلك موضع الوشاح، والوشاح: جلد عريض يرصع بالجواهر ونحوها، يشد في الوسط أو يجعل على المنكب الأيسر معقود تحت الإبط الأيمن؛ للتزين. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: شبه ثغره: أي أسنانه بثلاثة أشياء، إلا أنه أورد كلمة «أو» تنبيها على أن كلا مشبه به على حدة، وكلمة «أو» للتسوية لا للإبهام، حتى يرد أنه ينبغي الواو. (تجريد)

وباعتبار وجهه[١] عطف على قوله: «باعتبار الطرفين»، إمَّا تمثيل[٢] وهو ما أي التشبيه الذي وجهه وصفٌ منتزع من متعدد أمرين أو أمور[٣] كما مرَّ من تشبيه الثريا[٤]، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وغير ذلك[٥].

أي هيئة مأخوذة — بالليل الذي تتهادى كواكبه. (ق) — بعنقود ملاحية

وقيَّده[٦] أي المنتزع من متعدد السكاكيُّ بكونه غير حقيقي[٧]، حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي وكان منتزعًا من عدة أمور خُصَّ باسم التمثيل، كما مرَّ في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار؛ فإنَّ وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكَدِّ والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد عائدٌ إلى التوهم. وإمَّا غير تمثيل، وهو بخلافه أي بخلاف التمثيل، يعني ما لا يكون وجهه منتزعًا عن متعدد. وعند السكاكي: ما لا يكون[٨] منتزعًا من متعدد، أو لا يكون وهميًّا واعتباريًّا بل يكون حقيقيًّا، فتشبيه الثريا بالعنقود المنوَّر تمثيل[٩] عند الجمهور دون السكاكي.

أي الوصف المنتزع من متعدد — أي الاعتبار — أي عند الجمهور — بل كان مفردا — وإن كان وهميا — وإن كان منتزعا من متعدد

وأيضًا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه إما مجمل[١٠] وهو ما لم يذكر[١١] وجهه، فمنه أي فمن المجمل ما هو ظاهرٌ وجهه، أو فمن الوجه[١٢] الغير المذكور ما هو ظاهر يَفهمه كلُّ أحد ممَّن له مدخل في ذلك[١٣] نحو: زيد كالأسد. ومنه خفيٌّ لا يدركه إلَّا الخاصة، كقول بعضهم: ذكر الشيخ[١٤] عبد القاهر أنه قول مَنْ وَصَفَ بني المهلَّب للحجاج لمَّا سأله عنهم، وذكر جارُ الله[١٥] أنه قول الأنمارية[١٦] فاطمة بنت الخُرْشُبُ، وذلك أنها سُئلت عن بنيها[١٧]: أيُّهم أفضل؟ فقالت: عُمارة[١٨] لا بل فلان، لا بل فلان، ثم قالت: ثَكِلْتُهم إن كنتُ أَعْلم أيُّهم أفضلهم، ....

ذلك الوجه — أي لا مطلقا — في الشجاعة — وهو كعب بن معدان — الزمخشري — بدل من الأنمارية — أي سبب ذلك القول — معا — في الجواب — أي فقدتهم بالموت

---

(١) قوله: وباعتبار وجهه: يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات أوليات، الأول: تقسيمه إلى التمثيل وغير التمثيل. والثاني: تقسيمه إلى مجمل ومفصل. والثالث: تقسيمه إلى قريب وبعيد. (ق)

(٢) قوله: إما تمثيل: وإما غير تمثيل. لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره؛ لأن التمثيل يرادف التشبيه؛ لأنه مشترك بين مطلق التشبيه، وأخص منه، وما هو نفس المقسم المعنى الأعم، والقسم ما هو أخص، فلا إشكال. (تجريد)

(٣) قوله: أمرين أو أمور: فيه إشارة إلى نكتة اختيار متعدد دون أمور. (ق)

(٤) قوله: من تشبيه الثريا: اعلم أن وجه الشبه في كلها منتزع من أمور متعددة، حسي في بعضها وعقلي في بعضها، والطرفان في بعضها مفردان، وفي بعضها مركبان، وفي بعضها أحدهما مفرد والآخر مركب، وقد مر تفصيله. (عبد الحكيم وغيره)

(٥) قوله: غير ذلك: كتشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس.

(٦) قوله: وقيده: الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا، سواء كان حسيا أو عقليا أو اعتباريا وهميا، وقد تقدمت أمثلته مفصلة. وذهب الشيخ إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيا، والسكاكي إلى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيا ولا عقليا، فينحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي. (تجريد)

(٧) قوله: غير حقيقي: أي غير متحقق حسا ولا عقلا، بل كان اعتباريا وهميا، فينحصر التمثيل عنده في التشبيه الذي وجهه مركب اعتباري وهمي، فالتمثيل عند السكاكي أخص منه بتفسير الجمهور. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: ما لا يكون إلخ: أي بأن كان مفردا، وقوله: «أو لا يكون إلخ» أي أو كان منتزعا من متعدد، لكنه ليس وهميا ولا اعتباريا، بل كان وصفا حقيقيا بأن كان حسيا أو عقليا. (من الدسوقي)

(٩) قوله: تمثيل إلخ: لأن وجه الشبه فيه منتزع من متعدد حسي لا وهمي، فيكون تمثيلا على رأي الجمهور؛ لعدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا، بخلاف السكاكي؛ لأن التمثيل عنده مشروط بكونه وهميا غير حقيقي، فكل تمثيل عند السكاكي تمثيل عند الجمهور ولا عكس، فبين المذهبين عموم وخصوص مطلق باعتبار الصدق. (من الدسوقي وغيره)

(١٠) قوله: إما مجمل: ومقابله قوله الآتي: «وإما مفصل»، وما بينهما أقسام المجمل. قدم المجمل وإن كان ذيله طويلا ومفهومه عدميا؛ لرعاية الترتيب الطبعي؛ لأن المجمل مقدم على المفصل، فلا يرد ما أورد. (حواشي)

(١١) قوله: ما لم يذكر إلخ: أي ولا يستتبعه؛ ولا بد من هذا؛ لما سيأتي أن المفصل منه ما لا يذكر وجهه؛ استغناء عنه بذكر ما يستتبعه، فافهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: أو فمن الوجه إلخ: حاصل المقام أن الضمير في «منه» إما راجع إلى «المجمل» كما صرح أولا، لكن في إسناد الظهور إليه تسامح؛ إذ المتصف بالظهور وجهه لا نفس التشبيه، وإما راجع إلى «الوجه»، كما صرح به ثانيا، فلا تسامح حينئذٍ في إسناد الظهور إليه، لكنه خروج عن سوق الكلام؛ لأن المقام مقام تقسيم التشبيه دون تقسيم الوجه، لكنا نقول: إن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه. (حواشي)

(١٣) قوله: في ذلك: أي في فهم غير المذكور أو في استعمال التشبيه. (حواشي)

(١٤) قوله: ذكر الشيخ: [المقصود منه بيان ذلك البعض.]

(١٥) قوله: وذكر جار الله: لا تنافي بين ما ذكره وما ذكره الشيخ، بل هما يجتمعان على الصدق تواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم. (تجريد)

(١٦) قوله: الأنمارية: [نسبة إلى «أنمار» قبيلة]

(١٧) قوله: عن بنيها: أي الأربعة الذين رزقت بهم من زوجها زياد العبسي، وهم ربيع الكامل، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ، وأنس الفوارس. (ق)

(١٨) قوله: فقالت عمارة: لما ذكرت أولا عمارة معتقدة أنه أفضلهم، ثم ظهر لها أنه ليس أفضل أضربت عنه، وهكذا يقال فيما بعد. (دسوقي)

هم كالحلقة المُفْرَغَة[١] لا يُدرى أين طرفاها، أي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل منه، كما أنها[٢] أي الحلقة المُفْرَغَة متناسبة الأجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا؛ لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة.

وأيضًا منه[٣] أي من المجمل، وقوله: «منه» دون أن يقول: «وأيضًا إمَّا كذا وإما كذا» إشعارٌ[٤] بأنَّ هذا من تقسيمات المجمل[٥]، لا من تقسيمات مطلق التشبيه، أي ومن المجمل ما لم يذكر[٦] فيه وصف أحد الطرفين، يعني الوصف[٧] الذي يكون فيه إيماء إلى وجه الشبه نحو: زيد أسد. ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها. ومنه ما ذكر[٨] فيه وصفهما أي المشبه والمشبه به كليهما كقوله: شعر: صدفتُ عنه أي أعرضت[٩] ولم تصدف مواهبه * عني وعاوده ظني فلم يخب * كالغيث إن جئته وأفاك أي أتاك ريّقه * يقال: فعله في روق شبابه وريقه، أي أوّله، وأصابه ريق المطر، وريِّق كل شيء: أفضله وإن ترحَّلْتَ عنه لجَّ في الطلب، وصف المشبه -أعني الممدوح- بأنَّ عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف المشبه به -أعني الغيث- بأنه يصيبك جئته أو ترحَّلت عنه، والوصفان[١٠] مشعران بوجه الشبه -أعني الإفاضة- حالتَي الطلب وعدمه، وحالتيَ الإقبال عليه والإعراض عنه.

وإمَّا مفصَّل عطف على «إما مجمل» وهو ما ذكر وجهه[١١] كقوله: ع:

وثغرُه في صفاء[١٢] :: وأدمعي كاللآلي

وقد يتسامح[١٣] بذكر ما يستتبعه مكانه، أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه، أي يكون وجه الشبه تابعًا له لازمًا في الجملة[١٤] كقولهم: الكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة؛ فإنَّ الجامع فيه لازمها أي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة، وهو

---

(١) قوله: المفرغة: هي التي أذيب، أصلها من ذهب أو فضة أو نحو ذلك، وأفرغت في القالب فلا يظهر لها طرف، بل تكون مصمتة الجوانب، أي لا انفراج فيها. (ق)

(٢) قوله: كما أنها إلخ: فوجه الشبه بينهما التناسب الذي يمتنع معه التفاوت، إلا أنه في المشبه في الشرب وفي المشبه به في الصورة، ولا يخفى أن هذا الوجه لا يدركه إلا الخواص. (حواشي)

(٣) قوله: وأيضًا منه إلخ: هذا عطف على قوله: «منه ظاهر ومنه خفي» وفائدة ذكر «أيضًا» إفادة أنه استئناف تقسيم للمجمل، وليس تقسيما للخفي؛ إذ ذكر الوصف المشعر بوجه الشبه أنسب بالخفي. (ق)

(٤) قوله: إشعار إلخ: ويقوي هذا الإشعار تأخيرُ مقابل «إما مجمل» عن قوله: «وأيضًا منه»، فلو كان تقسيما لمطلق التشبيه لأخره عن قوله الآتي: «وإما مفصل» الذي هو مقابل لقوله: «إما مجمل». (الدسوقي)

(٥) قوله: من تقسيمات المجمل: يعني تقسيمه أولا إلى ظاهر وخفي، وهذا تقسيم ثانٍ له، والحاصل أنه لو حذف كلمة «أيضًا» لتوهم أن هذا تقسيم للخفي، ولو حذف كلمة «منه» لتوهم أنه تقسيم لمطلق التشبيه، فجمع بينهما؛ للإشعار بأن هذا تقسيم للمجمل لا للخفي ولا لمطلق التشبيه. (ق)

(٦) قوله: ما لم يذكر إلخ: إنما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة، وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصرف، مع أن حسن الترتيب يقتضي العكس؛ حفظا للأقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال. (تجريد)

(٧) قوله: يعني الوصف إلخ: إنما أتى الشارح بالعناية؛ إشارة إلى أنه ليس المراد مطلق الوصف، بل المراد به وصف يدل على وجه الشبه، فخرج بهذا القيد «زيد العالم أسد»؛ إذ لا إيماء في «العالم» إلى وجه الشبه -أي الجرأة- بخلاف زيد الجريء أسد. (من التجريد غيره)

(٨) قوله: ومنه ما ذكر إلخ: ترك المصنف ما ذكر فيه وصف المشبه فقط، ولعله لعدم الظفر له بمثال في كلامهم، ومثاله: فلان كثرت أياديه لدي، ووصلت مواهبه إلي، طلبت منه أو لم أطلب كالغيث، وكما في قولك: «إن الشمس التي إذا طلعت لم يبد كوكب مثلك». (ق)

(٩) قوله: أي أعرضت: أي تجريبا لشأنه أو خطأ مني وقلة وفاء بحقه. (علامه دسوقي)

(١٠) قوله: والوصفان: أي الخاصان، وهما كون عطايا الممدوح فائضة أعرضت عنه أو لا، وكون الغيث يصيبك جئته أو ترحلت عنه. (ق)

(١١) قوله: ما ذكر وجهه: أعم من أن يكون المذكور وجه الشبه حقيقة، كما في البيت المذكور، أو يكون المذكور ملزوم وجه الشبه، فيطلق على ذلك الملزوم أنه وجه الشبه تسامحا، وإن كان وجه الشبه حقيقة هو اللازم الذي لم يذكر، كما أشار إليه بقوله: «وقد يتسامح إلخ». (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: في صفاء: هو وجه الشبه، أورد عليه أن وصف الدموع بالصفاء لا يدل على الحزن، إنما التمدح في الدمع المشوب بالدم. وأجيب أن الصفاء يدل على كثرة البكاء؛ لأنه إذا كثر جريان الدموع يصفو عن الكدر؛ لأنه يغسل المنبع ويدفع عنه الكدورات. (حواشي)

(١٣) قوله: وقد يتسامح: أي يتساهل في ذكر وجه الشبه، فيستغنى عنه بسبب ذكر ملزوم يستتبعه، أي يستلزمه.

(١٤) قوله: في الجملة: أي ولو في الجملة بأن يكون التلازم عاديا، ولا يشترط أن يكون عقليا. (دسوقي)

ميل الطبع [أي لازمها]؛ لأنه المشترك بين العسل والكلام، لا الحلاوة(1) [عطف على «لازم الحلاوة»] التي هي من خواصّ المطعومات(2).

وأيضًا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه [أي التشبيه] إمّا قريب(3) مبتذل، وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور [علة للانتقال] وجهه في بادي الرأي أي في ظاهره إذا جعلتَه من «بدا الأمْرُ يبدُو» أي ظهر، وإن جعلتَه مهموزا من «بدأ» فمعناه في أول الرأي، وظهورُ وجهه في بادي الرأي يكون لأمرين: إمّا لكونه أمراً جُمْليا(4) [أي مجمل] لا تفصيلَ فيه؛ فإنّ [علة العلة] الجملة أسبق إلى النفس من التفصيل [أي المفصل]، ألا ترى أنّ إدراك الإنسان من حيث إنه شيء(5) أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم(6) من إدراكه من حيث إنه جسم نام حساسٌ [مدرك بالحواس] متحرك بالإرادة ناطق [مدرك بالكليات]. أو لكون(7) [هذا هو الأمر الثاني من الامرين] وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة [حال من «قليل»] حضور المشبه به في الذهن، إمّا عند حضور المشبه(8)؛ لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به؛ إذ لا يخفى أنّ الشيء [أي المشبه] مع ما يناسبه [أي المشبه به] أسهل [فيسهل الانتقال] حضورًا منه [أي من الشيء] مع ما لا يناسبه كتشبيه(9) [أي التشبيه المبتذل] الجرّة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل(10)؛ فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل مّا -أعني المقدار والشكل- إلّا أنّ الكوز غالب الحضور عند [في الذهن] حضور الجرّة.

أو مطلقًا عطف على(11) قوله: «عند حضور المشبه»، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقًا يكون؛ لتكرره(12) أي لتكرر المشبه به على الحس؛ فإنّ المتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورًا(13) ممّا لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفًا، كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوّة [الصافية] في الاستدارة [في الشكل] والاستنارة [في الكيف]؛ فإنّ في وجه الشبه تفصيلا مّا [وهو الاستدارة والاستنارة]، لكن المشبه به -أعني المرآة- غالب الحضور في الذهن مطلقًا [لكثرة مشاهدتها]؛ لمعارضة كل من القرب [أي قرب المناسبة] والتكرر [أي على الحس] التفصيل، أي وإنما كان(14) قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب [متعلق بغلبة] قرب المناسبة [في الصورة الأولى] أو التكرار على الحس [في الصورة الثانية] سببًا [خبر «كان»]؛ لظهوره [أي وجه الشبه] المؤدّي إلى الابتذال مع أنّ التفصيل [ولو قليلا] من أسباب [خبر «أنّ»] الغرابة؛ لأنّ [علة لكون قلة التفصيل، أو سبب لظهور وجه الشبه] قرب المناسبة في الصورة الأولى [أي الغلبة المقيدة بقيد عند حضور المشبه] والتكرر على الحس في الثانية [أي في الغلبة المطلقة] يعارض كلٌّ منهما التفصيل [فتساقطا] بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيصير وجه الشبه كأنه أمر جملي لا تفصيل فيه، فيصير سببًا للابتذال.

---

(1) قوله: لا الحلاوة: اعلم أنه لا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة دون لازمها، ويجعل ثبوت الحلاوة للكلام على سبيل التخييل، كما في تشبيه السُنة بالنجم والبدعة بالظلمة. (كذا في الحواشي)

(2) قوله: من خواص المطعومات: أي فحينئذ لا يكون الحلاوة موجودة في الكلام؛ لأنه ليس من المطعومات، ولا بد في الجامع أن يكون متحققا في الطرفين. (دسوقي)

(3) قوله: إما قريب: أي مستعمل للعامة ولغيرهم. وقوله: «مبتذل» أي متداول بين الناس، تفسير له، والابتذال في الأصل: الامتهان، أريد به التداول وكثيرة الاستعمال. (دسوقي)

(4) قوله: أمرا جمليا: بسكون الميم نسبة إلى الجملة، أي لكونه أمرا مجملا، والمجمل يطلق على مالم يتضح معناه وعلى المركب، وعلى ما لا تفصيل فيه، فعين الشارح بقوله: «لا تفصيل فيه» أحد معانيه المراد هنا. (دسوقي)

(5) قوله: من حيث إنه شيء إلخ: هذه الثلاثة كلها مجملة، لكنها متفاوتة الرتب في الإجمال، فالشيء أعم من الجسم، والجسم أعم من الحيوان. (من التجريد وغيره)

(6) قوله: أسهل وأقدم: أما كونه أسهل فلأنه إدراك من وجه واحد بخلاف ذاك، وأما كونه أقدم فلأن التفصيل بتحليل أمر مجمل أو بجمع أمور مجملة، وأيًا ما كان فالجملة أسبق. (تجريد)

(7) قوله: أو لكون إلخ: هذا معطوف على قوله: «إما لكونه أمرا جمليا»، وهو العلة الثانية لظهور الوجه، يعني أن ظهور الوجه إما لكونه جمليا، وإما لكونه ليس جمليا بل فيه تفصيل، ولكنه قليل. (دسوقي)

(8) قوله: عند حضورا المشبه: ظرف لغلبة حضور المشبه به. وقوله: «لقرب المناسبة» علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه. (ق وغيره)

(9) قوله: كتشبيه إلخ: أي أن التشبيه المبتذل لظهور وجه الشبه؛ لكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه، كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل. (دسوقي)

(10) قوله: والشكل: [لأن كلا منهما كروي مع استطالة.]

(11) قوله: عطف على إلخ: فيكون المعنى حينئذ: أو لكون وجه الشبه قليل التفصيل مصاحبا لغلبة حضور المشبه به في الذهن غلبة مطلقة، أي غير مقيدة بحضور المشبه.

واعترض على المصنف بأن هذه المقابلة لا يحسن؛ لأن غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه تجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا. وأجيب بأن «أو» لمنع الخلو لا لمنع الجمع. (دسوقي)

(12) قوله: لتكرره إلخ: علة لغلبة حضور المشبه به مطلقا، كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله: «ثم غلبة إلخ». (دسوقي)

(13) قوله: أسهل حضورا: أي عند سماع لفظ «قمر»؛ لأن النفس إنما تنتقل بسرعة للمألوف المعتاد، مع أن لفظ «قمر» اسم لذلك الجرم في حالتيه، فإذا يقال: «وجه زيد كالقمر» تحضر في الذهن صورته غير منخسف لا منخسفا. (تجريد، علامة الدسوقي)

(14) قوله: أي وإنما كان إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف: «لمعارضة إلخ» =

وإمَّا بعيدٌ[١] غريبٌ عطف على «إمَّا قريبٌ مبتذلٌ» وهو بخلافه[٢] أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلَّا بعد فكر وتدقيق نظر؛ لعدم الظهور أي لخفاء وجهه في بادي الرأي، وذلك -أعني عدم الظهور فيه- إمَّا[٣] لكثرة[٤] التفصيل كقوله: ع: والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ فإنَّ وجه التشبيه فيه من التفصيل مَّا قد سبق[٥]. ولذا لا يقع[٦] في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب[٧] إلَّا بعد أن[٨] يستأنف تأملا، ويكون في نظره متمهِّلا، أو ندور أي: أو لندور[٩] حضور المشبه به إمَّا عند[١٠] حضور المشبه؛ لبعد المناسبة، كما مرَّ من تشبيه[١١] البنفسج بنار الكبريت،

لا يدركه العامة — علة لمخالفة القريب — الوجه — الناظر — هذا محترز الغلبة فيما مر — أي يحدث — فقط — وفي نسخة: «في تشبيه»

وإمَّا مطلقا[١٢] وندور حضور المشبه به مطلقًا يكون لكونه وهميًّا[١٣] كأنياب الأغوال أو مركبًا خياليًّا كأعلام ياقوتٍ نُشرن على رماح من زبرجد، أو مركبا عقليًّا كمثل الحمار[١٤] يحمل أسفارا، كما مرَّ إشارة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفا، أو لقلة تكرره[١٥] أي المشبه به على الحس كقوله: ع: والشمس كالمرآة في كف الأشل؛ فإنَّ الرجل ربما ينقضي عمره ولا يتفق[١٦] له أن يرى مرآة في كف الأشل، فالغرابة فيه أي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل من وجهين: أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثانى قلة التكرار على الحس. فإن قلت[١٧]: كيف يكون ندرةُ حضور المشبه به سببًا؛ لعدم ظهور وجه الشبه؟ قلت[١٨]: لأنه فرع الطرفين[١٩]، والجامع المشترك الذي بينهما إنما يطلب بعد حضور الطرفين، فإذا ندر حضورهما[٢٠] نَدَر التفاتُ الذهن إلى ما يجمعهما ويصلح سببًا للتشبيه بينهما.

في تشبيه السهام المسنونة الزرق بها — في تشبيه محمر الشقيق بها — قريبا — خبر «كان» — الطرفين — مع أنهما متغايران — فتعقله بعد تعقلها — أي الطرفين — أي وجه الشبه

= علة لمحذوف، وهو جواب عما يقال: كيف جعل التفصيل القليل علة لظهور وجه الشبه، مع أن التفصيل في ذاته يقتضي عدم الظهور؟ وحاصل الجواب أن مقتضى التفصيل قد عورض بما يقتضي الظهور، وهو قرب المناسبة في الصورة الأولى، والتكرار على الحس في الصورة الثانية، فكأن التفصيل غير موجود، فعلم من هذا أن قرب المناسبة والتكرار إذا تعارض واحد منهما مع التفصيل القليل بأن وجد معه في محل واحد فإنه يسقط مقتضاه، وأن التفصيل القليل عند انتفاء قرب المناسبة والتكرار العارضين له يكون من أسباب الغرابة. (دسوقي)

(١) قوله: وإما بعيد: مقابل لقوله سابقا: «إما قريب». وقوله: «غريب» تفسير لما قبله، لا للاحتراز، وهو في مقابلة قوله سابقا: «مبتذل».

(٢) قوله: وهو بخلافه: أي بخلاف القريب، أي ملتبس بخلاف القريب في المفهوم، فالباء للملابسة متعلقة بمحذوف، أو أن المعنى وهو يعرف بخلاف ما تقدم، فقوله: «بخلافه» متعلق بـ«يعرف» المفهوم من المقام. (دسوقي)

(٣) قوله: أعني عدم الظهور إما إلخ: يعني عدم الظهور يكون لأمرين: إما لكثرة التفصيل في أجزاء وجه الشبه، ولو مع غلبة حضور المشبه به. وإما لندور حضور المشبه. (دسوقي)

(٤) قوله: إما لكثرة: [هو محترز عدم التفصيل وقلة التفصيل السابقين.]

(٥) قوله: قد سبق: وهو الهيئة الحاصلة من الحركة السريعة مع الإشراق، فكأنه يهم إلخ، فهو هيئة مشتملة على كثرة التفصيل. (دسوقي)

(٦) قوله: ولذا لا يقع: أي لأجل كثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة لا يقع، أي لايحصل ذلك الوجه، وهو الهيئة المعتبر فيها التفصيل المذكور فيما سبق. (دسوقي)

(٧) قوله: الدائمة الاضطراب: إنما قيد بذلك؛ لأن وجه الشبه المذكور سابقا لا يتأتى إلَّا مع دوام الحركة. (دسوقي)

(٨) قوله: إلا بعد أن إلخ: ولو قال: «إلا بعد أن يتأمل لا بمجرد نظره إليها» لكان أوضح. (دسوقي)

(٩) قوله: أي: أو لندور إلخ: أشار بذلك إلى أن قوله: «أو ندور» عطف على «كثرة»، أي: أو لقلة التفصيل مع ندور حضور المشبه به، وهذا محترز الغلبة فيما تقدم. (دسوقي)

(١٠) قوله: إما عند إلخ: أي فقط، وقوله: «لبعد المناسبة»، أي بين المشبه والمشبه به، وحينئذ فلا يحصل الانتقال بسرعة. (دسوقي)

(١١) قوله: من تشبيه: فإن نار الكبريت في ذاتها غير نادرة الحضور في الذهن، لكنها تندر عند ظهور البنفسج. (دسوقي)

(١٢) قوله: وإما مطلقا: أي وإما أن يكون ندوره مطلقا، يعني سواء كان المشبه حاضرا في الذهن أو غير حاضر فيه. (الدسوقي)

(١٣) قوله: وهميا: أي الذي يدركه الإنسان بوهمه لا بإحدى الحواس الظاهرة؛ لكونه هو ومادته غير موجودين في الخارج، بخلاف الخيالي؛ فإنه المعدوم الذي فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها يدرك بالحواس. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: كمثل الحمار: فإن المراد تشبيه القصة بالقصة، والقصة اعتبر فيها، كما سبق كون الحمار حاملا لشيء، وكون المحمول أبلغ نافع، وكونه محروم الانتفاع به، وكون الحمل بمشقة، وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية، وإن كان متعلقها حسيا. (تجريد)

(١٥) قوله: أو لقلة تكرره إلخ: عطف على قوله: «لكونه وهميا»، أي من أسباب ندور حضور المشبه به في الذهن قلة تكرره على الحس، ودخل فيها ما لا يتعلق به الحس كالعرش والكرسي على الأولى؛ لعلِّية الندور مطلقا، ولك أن تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: ولا يتفق: [وعلى تقدير الرؤية لا يتكرر، وعلى تقدير التكرار لا يكثر.]

(١٧) قوله: فإن قلت إلخ: حاصله أن وجه الشبه يغاير المشبه به، فندور أحدهما لا يقتضي ندور الآخر، وكذا ظهور أحدهما لا يقتضي ظهور الآخر. (دسوقي)

(١٨) قوله: قلت إلخ: حاصل الجواب أن وجه الشبه من حيث إنه وجد بين الطرفين فرع عنهما فلا يتعقل إلا بعد تعقلهما، ومنهما ينتقل إليه؛ لكونه المشترك والجامع بينهما، فلا بد وأن يخطر الطرفان أولا، ثم يطلب ما يشتركان فيه، وإذا كان أحد الطرفين نادرا كان الوجه نادرا. (دسوقي)

(١٩) قوله: لأنه فرع الطرفين إلخ: فإن قلت: فلم لم يعللوا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما عللوه بندور حضور المشبه به؟ قلت: لأن المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين، فظهور وجه الشبه وعدمه إنما يسند إليه. (تجريد)

(٢٠) قوله: أو حضورهما: [أو حضور المشبه به بل هو المدعى]

والمراد بالتفصيل أن ينظر(١) في أكثر من وصف واحد لشيء واحد أو أكثر(٢) بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها(٣) أو عدمها، أو وجود البعض وعدم البعض، كلٌّ من ذلك في أمر واحد أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر؛ فلذا قال(٤): ويقع أي التفصيل على وجوه(٥) كثيرة، أعرفها(٦) أن تأخذ بعضًا من الأوصاف وتدع بعضًا، أي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها(٧)، كما في قوله: شعر: حملت رُدَينيًّا يعني رمحا منسوبا إلى رُدَينة(٨) كَأَنَّ سنَانَه :: سنا لهب(٩) لم يتَّصل بدُخَان، فاعتبر في اللهب(١٠) الشكل واللون واللمعان، وترك الاتصال بالدخان ونفاه. وأن تعتبر الجميع(١١) كما مرَّ من تشبيه الثريا بالعنقود الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك(١٢)، وكلما كان التركيب خياليا كان أو عقليا من أمور أكثر كان التشبيه أبعد؛ لكون تفاصيله أكثر، والتشبيه البليغ ما كان من(١٣) هذا الضرب، أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل؛ لغرابته أي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل، ولأنَّ نيل الشيء بعد طلبه ألذُّ وموقعه من النفس ألطف، وإنما يكون البعيد الغريب بليغًا حسنًا إذا كان سببه(١٤) لطف المعنى ودقَّتُه، أو ترتيب بعض المعاني على البعض، وبناء ثانٍ على أول، ورَدُّ تالٍ إلى سابق فيحتاج إلى تأمل ونظر، وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله(١٥) غريبًا ويخرجه عن الابتذال كقوله: شعر:

لم تلقَ(١٦) هذا الوجهَ شمسُ نهارنا :: إلَّا بوجه ليس فيه حياءُ

فتشبيه الوجه بالشمس مبتذلٌ(١٧) إلَّا أنَّ(١٨) حديثَ الحياء وما فيه من الدقَّة والخفاء أخرجه من الابتذال إلى الغرابة. وقولُه: «لم تلق»

---

(١) قوله: أن ينظر: أي أن يعتبر أكثر من وصف واحد، إما من جهة وجود الكل أو من جهة عدم الكل أو من جهة وجود البعض وعدم البعض، كل من تلك الحالات الثلاثة ثابتة لموصوف واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر، فالصور اثنتا عشرة صورة. (دسوقي)

(٢) قوله: أو أكثر: أي لأكثر من موصوف واحد، فدخل تحت الأكثر ثلاث صور: ما إذا كان الأكثر من وصف واحد ثابتا لموصوفين، أو لثلاثة، أو لأكثر. (من ق)

(٣) قوله: وجودها إلخ: أي وجود الأوصاف جميعا، كتشبيه الثريا بعنقود الملاحية المنورة في التضام وتشكل الأجزاء واللون ومقدار المجموع، أو عدمها جميعا كتشبيه الشخص العديم النفع بالعدم في نفي كل وصف نافع، أو وجود البعض وعدم البعض كتشبيه سنان الرمح بسنا لهب لم يتصل بدخان كما سيأتي. (من الحواشي)

(٤) قوله: فلذا قال: [أي لأجل اعتبار أحوال الأوصاف المذكورة.]

(٥) قوله: على وجوه: [أي اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات الثلاثة في أحوال الموصوف الأربعة]

(٦) قوله: أعرفها إلخ: أي أشهر الوجوه التي يقع التفصيل عليها وجهان، أحدهما: أن يعتبر وجود بعض الأوصاف وعدم البعض. والآخر: أن يعتبر وجود الجميع ولم يتعرض لغير الأعرف. (حواشي)

(٧) قوله: وعدم بعضها: أي تعتبر عدم بعضها، وهذا تفسير لقول المصنف: «وتدع بعضها» إشارة إلى أن المراد بترك بعضها اعتبار عدم البعض، لا عدم اعتباره، وإن كان كلام المصنف صادقا بذلك؛ لأن عدم اعتبار الأوصاف لا يعتبر في التشبيه. (دسوقي)

(٨) قوله: ردينة: امرأة كانت تحسن صنع الرماح، وهي امرأة السمهر، وكان أيضا يحسن ذلك. (تجريد)

(٩) قوله: سنا لهب إلخ: أي ضوء لهب من إضافة الصفة للموصوف؛ ليصح التشبيه. واللهب: النار، والمعنى: كأن سنانه نار مضيئة ومشرقة. وقوله: «لم يتصل» أي ذلك اللهب بدخان، وإذا كان كذلك كان شديد اللمعان. (ق)

(١٠) قوله: فاعتبر في اللهب: يعني هو موصوف واحد قد اعتبر أوصافها وجودا وعدما، وأشار بذلك إلى أن المشبه به هو اللهب دون سنا اللهب، كما أن المشبه سنان الرمح، فحينئذ قوله: «سنا لهب» بمعنى لهب ذو سنا، فإضافة «سنا» إلى «لهب» من إضافة الصفة إلى الموصوف، والتشبيه المذكور باعتبار الشكل واللون وعدم الاتصال بالسواد. (دسوقي)

(١١) قوله: وأن تعتبر الجميع: أي وجود جميع الأوصاف، وهو عطف على قوله: «أن تأخذ بعضا إلخ»، فهذا من جملة الأعرف. إن قلت: إن جميع أوصاف الشيء ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأتى أن تعتبرها في التشبيه. قلت: ليس المراد باعتبار جميع الأوصاف اعتبار جميع الأوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لايشذ منها شيء، بل المراد اعتبار جميع الأوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والإثبات. (كذا في التجريد)

(١٢) قوله: وغير ذلك: أي كاجتماعهما على مسافة مخصوصة من القرب، وكالوضع لأجزائها من كون المجموع على مقدار مخصوص، كما تقدم. (دسوقي)

(١٣) قوله: ما كان من إلخ: الحاصل أن بلاغة التشبيه منظور فيها إلى كونه بعيدا غريبا، سواء كان وجه الشبه فيه تركيب من أمور كثيرة أو لا، وسواء ذكرت الأداة أو حذفت. (دسوقي)

(١٤) قوله: إذا كان سببه إلخ: جواب عما يقال: إن الغرابة وعدم الظهور موجب للتعقيد ومخل بالبلاغة، كما تقدم في أول الكتاب، فكيف قلتم: إن الغرابة علة لبلاغة التشبيه؟ وحاصل الجواب أن الخفاء وعدم الظهور تارة ينشأ عن لطف المأخذ ودقة المعنى، وهذا محقق للبلاغة وهو المراد هنا، وتارة ينشأ عن سوء التركيب وإخلال الانتقال، وهذا هو المحقق للتعقيد المخل بالفصاحة والبلاغة. (دسوقي)

(١٥) قوله: بما يجعله: أي بتصرف يجعله غريبا، وذلك بأن يشترط في تمام التشبيه وجود وصف لم يكن موجودا، أو انتفاء وصف موجود، ولو بحسب الادعاء. (دسوقي)

(١٦) قوله: لم تلق: «هذا الوجه» مفعول، و«شمس نهارنا» فاعل، والمراد بهذا الوجه وجه الممدوح أي لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا في حال من الأحوال إلا متلبسة بوجه لاحياء فيه، فقوله: «إلا بوجه» استثناء مفرغ من الحال، تقديره: لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا متلبسة بشيء إلا متلبسة بوجه ليس فيه حياء. (دسوقي وتجريد)

(١٧) قوله: مبتذل: أي كثير السماع، معروف لجريان العادة به. فإن قلت: إن المفاد من البيت أن الوجه أعظم من الشمس في الإشراق والضياء، فلا تشبيه في البيت. قلت: إن التشبيه ضمني، كما أشار إليه الشارح؛ وذلك لأن وجه الممدوح إذا كان أعظم من الشمس في الإشراق يستلزم اشتراكهما في الأصل، فيثبت التشبيه ضمنا. (من الدسوقي)

(١٨) قوله: إلا أن إلخ: أي ذكر نفي الحياء عن وجه الشمس في لقيها وجه المحبوب. (ق)

إن كان من «لقيته» بمعنى أبصرته فالتشبيه مكني[١] غير مصرح، وإن كان من «لقيته» بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ[٢] عن التشبيه، أي لم تقابله في الحسن والبهاء إلّا بوجه ليس فيه حياء، وقوله: شعر: عزماته[٣] مثل النجوم ثواقبا :: أي لوامعا لو لم يكن[٤] للثاقبات أفول، فتشبيه العزم بالنجم مبتذل إلّا أنّ اشتراط عدم الأفول أخرجه إلى الغرابة، ويسمى مثل هذه التشبيه[٥] التشبيه المشروط؛ لتقييد المشبه أو المشبه به أو كليهما بشرط وجودي[٦] وعدمي يدل عليه صريح اللفظ وسباق الكلام.

وباعتبار[٧] أي والتشبيه باعتبار أداته إمّا مؤكد، وهو ما حذفت أداته، مثل قوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ﴾ أي مثلَ مر السحاب، ومنه أي من المؤكَّد ما أضيف[٨] المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة نحو شعر: والريح تعبث[٩] بالغصون أي تميلها إلى الأطراف والجوانب وقد جَرَى :: ذهب الأصيل[١٠] هو الوقت بعد العصر إلى المغرب، يُعدُّ[١١] من الأوقات الطيِّبة كالسحر، ويوصف بالصفرة كقوله[١٢]: شعر:

وربَّ نهار للفراق أصيلُه :: ووجهي كلا لونيهما متناسبُ

فذهب الأصيل صفرته وشعاع الشمس فيه[١٣]، على لُجَين الماء أي ماء كاللجين، أي الفضة في الصفاء والبياض، فهذا تشبيه مؤكد[١٤]، ومن الناس من لم يميِّز بين لُجَين الكلام ولَجِينه، ولم يعرف هِجَانه من هَجِينه، حتى ذهب بعضُهم إلى أنَّ «اللجين» إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم، يعني الورق الذي يسقط من الشجر، وقد[١٥] شبه به وجه الماء. وبعضُهم[١٦] إلى أن «الأصيل» هو الشجر الذي له أصل وعرق، وذهبه ورقه الذي اصفرَّ ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء، وفسادُ هذين الوجهين غني[١٧] عن البيان.

أو مرسل عطف على «إمّا مؤكد»، وهو بخلافه أي ما ذكر أداته، فصار مرسلا من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به كما مرَّ من الأمثلة المذكورة فيها أداة التشبيه.

---

(١) قوله: مكني: لأن قوله: «ليس فيه حياء» يدل على أن وجه الممدوح أعظم منها إشراقا، وهذا يستلزم اشتراكهما في أصل الإشراق، فيثبت التشبيه ضمنا لا صريحا. (دسوقي)

(٢) قوله: فعل ينبئ: [فيكون التشبيه مصرحا]

(٣) قوله: عزماته: أي إرادة المتعلقة بمعالي الأمور، فهو جمع «عزمة»، وهي المرة من العزم، وهي إرادة الفعل مع القطع. (ق)

(٤) قوله: لو لم يكن: جواب «لو» محذوف، أي لتم التشبيه لكن لها أفول فلم يتم التشبيه؛ لكون المشبه به أنقص. (دسوقي)

(٥) قوله: مثل هذه التشبيه: أي المتصرف فيه بما يصيره غريبا. (دسوقي)

(٦) قوله: بشرط وجودي: كقولك: هذه القبة كالفلك لو كان الفلك في الأرض؛ فإن هذا الشرط أمر وجودي، ومثال العدمي ما سبق في البيتين؛ فإن قوله: «ليس فيه حياء» وقوله: «لو لم يكن للثاقبات أفول» كل منهما عدمي.

(٧) قوله: وباعتبار إلخ: لما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه شرع في تقسيمه باعتبار الأداة، فقال: «وباعتبار إلخ». (من الحواشي)

(٨) قوله: ما أضيف إلخ: إن قلت: كيف يكون هذا التشبيه المؤكد، مع أن توجيهه بأنه يشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به لايتأتى هنا، أي فيما إذا أضيف المشبه به إلى المشبه؟ قلت: تجعل الإضافة فيه بيانية، وهي تقتضي الاتحاد في المفهوم. (ق)

(٩) قوله: تعبث: أي تلعب، يعني تحرك الأغصان تحريكا كفعل اللاعب العابث، وإلّا فالريح لا تعقل. (دسوقي)

(١٠) قوله: ذهب الأصيل: أي صفرته التي كالذهب. (دسوقي)

(١١) قوله: يُعدُّ إلخ: أي لاعتداله بين الحرارة والبرودة، ولكون ذلك الوقت من أطيب الأوقات، خص وقت الأصيل بكون عبث الرياح للغصون فيه. (دسوقي)

(١٢) قوله: كقوله إلخ: استشهاد لوصفه بالصفرة، والمعنى: أن لون الأصيل ولوني وقت الفراق سيأن في الصفرة. (حواشي)

(١٣) قوله: وشعاع الشمس فيه: إما عطف تفسيري، إشارة إلى أن صفرته هي شعاع الشمس الملقى فيه، أو جملة حالية، أي والحال أن شعاع الشمس واقع فيه؛ لأن اصفرار شعاعها في هذا الوقت يوجب اصفراره. (تجريد)

(١٤) قوله: مؤكد: أي مقوى بجعل المشبه عين المشبه به بواسطة جعل الإضافة بيانية. (علامه دسوقي)

(١٥) قوله: وقد إلخ: أي فالمعنى على هذا: وقد جرى ذهب الأصيل وصفرته على وجه الماء الشبيه بالورق الساقط من الشجر. (علامه دسوقي)

(١٦) قوله: وبعضهم إلخ: ومخالفته في الأصيل وذهبه، وحاصل المعنى على كلامه: وقد جرى ورق الشجر الذي له أصل وعرق المصفر ذلك الورق ببرد الخريف على ماء كالفضة في الصفاء والبياض. (الدسوقي رحمة الله عليه)

(١٧) قوله: غني إلخ: أما الأول فلأنه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق الساقط من الشجر. وأما الثاني فلأنه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له أصل وعروق، فلا وجه لإضافة الذهب إلى الأصيل حينئذ على الشجر غير معروف لغة وعرفا. وأما ما ذكره الشارح فمعنى لطيف مشتمل على صفة مراعاة النظير، أعني الجمع بين الذهب والفضة. (من التجريد والدسوقي)

والتشبيه باعتبار الغرض إمَّا مقبول[١] وهو الوافي بإفادته أي إفادة الغرض كأن يكون المشبه به أعرفَ شيء[٢] بوجه الشبه في بيان الحال[٣] أو كأن يكون المشبه به أتمَّ شيء فيه، أي في وجه التشبيه في إلحاق[٤] الناقص بالكامل، أو كأن يكون المشبه به مسلَّم الحكم[٥] فيه أي في وجه التشبيه معروفه[٦] عند المخاطب في بيان الإمكان[٧]. أو مردودٌ عطف على «مقبول»، وهو بخلافه أي ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرض بأن لا يكون[٨] على شرط المقبول، كما سبق[٩].

هذا التقسيم باعتبار الغرض — مضاف إلى المفعول — أي أقوى — متعلق بـ«أتم» — أي عن التشبيه

خاتمة[١٠]

في تقسيم[١١] التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الأركان وتركها.

وقد سبق أنَّ الأركان[١٢] أربعةٌ، والمشبه به مذكور قطعًا[١٣]، فالمشبه إمَّا مذكور أو محذوف، وعلى التقديرين فوجه الشبه إمَّا مذكور أو محذوف، وعلى التقادير[١٤] فالأداة إمَّا مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية[١٥]. وأعلى[١٦] مراتب التشبيه في قوة المبالغة إذا كان اختلاف المراتب وتعددها باعتبار ذكر أركانه أي أركان التشبيه كلها أو بعضها أي بعض الأركان، فقوله[١٧]: «باعتبار» متعلق[١٨] «بالاختلاف» الدال عليه سَوْقُ الكلام؛ لأن[١٩] أعلى مراتب التشبيه إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة، وإنما قيد بذلك[٢٠]؛ لأن اختلاف[٢١] المراتب قد يكون باختلاف المشبه به، نحو: زيد كالأسد، وزيد كالذئب في الشجاعة، وقد يكون باختلاف الأداة نحو: زيد كالأسد وكأنَّ زيدًا الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه

أي بقدر — متعلق بـ«تقسيم» — أي كلها — أي بعضها — أي حذف المشبه وذكره — أي الأقسام — أي الأربعة — وفي نسخة: «فتصير» — مبتدأ — متعلق بـ«أعلى» — لا بـ«قوة المبالغة» — أي كلام الماتن — قوة وضعفا — الأول أبلغ من الثاني — متعلق بـ«يكون» — الثاني أبلغ من الأول — هذا هو المقصود من الخاتمة — وفي نسخة: «إذا» — لا قوة فيها أصلا

---

(١) قوله: إما مقبول إلخ: التسمية بالمقبول والمردود باعتبار وجه الشبه فقط: مجردُ اصطلاح، وإلا فكل ما فقد فيه شرط من شروط التشبيه باعتبار الوجه أو الأطراف فمردود، وإلا فهو مقبول. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: أعرف شيء إلخ: الأولى أعرف الطرفين بوجه الشبه؛ لأن الشرط الأعرفية بالنسبة للمشبه فقط، والمراد أعرف عند السامع لا عند كل أحد. (ق)

(٣) قوله: في بيان الحال: أي بيان حال المشبه بأنه على أيِّ وصف من الأوصاف، كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه. (حواشي)

(٤) قوله: في إلحاق إلخ: مثل بيان حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان، كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد. (من الحواشي)

(٥) قوله: مسلم الحكم: أي أن يكون المشبه به مسلم الحكم بوجه الشبه بمعنى أن وجود وجه الشبه في المشبه به مسلم. (ق)

(٦) قوله: معروفه: أي ويكون المشبه به معروفا بذلك الحكم عند المخاطب، لا عند كل أحد. (ق)

(٧) قوله: في بيان الإمكان: أي في التشبيه الذي أريد به بيان إمكان المشبه ببيان وجود وجه الشبه فيه، كقوله:

فإن تفق الأنام وأنت منهم :: فإن المسك بعض دم الغزال

كما مر تفصيله. (من الدسوقي)

(٨) قوله: بأن لا يكون إلخ: أي بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم فيه. (تجريد)

(٩) قوله: كما سبق: يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله: شعر:

كما أبرقت قوما عطاشا غمامة :: فلما رأوها أقشعت وتجلت

من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من الشطر الأول فقط؛ لعدم وفاء انتزاعه منه فقط بالمقصود. (من تجريد وغيره)

(١٠) قوله: خاتمة: واعلم أن عادة العلماء أنهم إذا فرغوا من فن من أنواع مصنفاتهم يوردون خاتمة؛ ليكون تتميما للكلام وتحسينا للمرام. (شرح)

(١١) قوله: في تقسيم إلخ: الأولى أن يقول: «بيان مراتب التشبيه في القوة والضعف» كما تدل عليه عبارة المصنف صريحا. (دسوقي)

(١٢) قوله: أن الأركان: أي أركان التشبيه أربعة: المشبه والمشبه به ووجه الشبه وأداة التشبيه.

(١٣) قوله: مذكور قطعا: لأن المخاطب بالخبر التشبيهي يتصور المشبه به أولا، ثم يطلب من ينتسب إليه ويشبه هو به، فهو كمثبت الأحكام القياسية، لا يمكنه ذلك إلَّا بذكر الأصل المقيس عليه. وأما قولك: «زيد» في جواب القائل: مَن يشبه الأسد؟ فنادر لا يلتفت إليه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: وعلى التقادير: أي الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين -أعني ذكر المشبه وحذفه- في اثنين، أعني ذكر وجه الشبه وحذفه. (دسوقي)

(١٥) قوله: تصير ثمانية: ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول: إن الوجه والأداة إما مذكوران معا، أو محذوفان معا، أو المذكور الوجه فقط، أو الأداة فقط، وعلى التقادير الأربعة إما أن يذكر المشبه أو لا. (تجريد)

(١٦) قوله: وأعلى إلخ: أي أقواها وهو مبتدأ، خبره «حذف وجهه إلخ». (علامة دسوقي)

(١٧) قوله: فقوله إلخ: هذا تفريع على ما تقدم من قوله: «إذا كان اختلاف المراتب»، وهو جواب عما يقال: إن المتبادر أنه متعلق بقوله: «في قوة المبالغة»، وحينئذ فيفيد أنه إذا ذكرت أركانه كلها يكون هناك قوة، مع أنه لا مبالغة فيه، فضلا عن قوتها. (ق)

(١٨) قوله: متعلق إلخ: أراد أنه متعلق بالاختلاف المفهوم من قوله: «أعلى المراتب»، والظرف يكفيه رائحة الفعل، لا أنها مقدرة في النظم. (دسوقي)

(١٩) قوله: لأن: [علة لقوله: «الدال عليه سوق الكلام».]

(٢٠) قوله: وإنما قيد بذلك: [أي «باعتبار ذكر أركانه إلخ»]

(٢١) قوله: لأن اختلاف: أي اختلاف مراتب التشبيه بالقوة والضعف قد يكون باختلاف المشبه به، وقد يكون باختلاف الأداة، لكن هذا الاختلاف غير مقصود بالخاتمة؛ لاستواء العامة والخاصة فيها، والمقصود بها إنما هو اختلافها باعتبار ذكر الأركان كلا أو بعضا، فلذا قيد بقوله: «باعتبار إلخ». (علامه دسوقي)

والأداة فأعلاها[١]، وإلَّا فمتوسط[٢]. وقد توهَّم بعضهم أن قوله: «باعتبار» متعلقٌ[٣] بـ«قوة المبالغة»، فاعترض عليه بأنه لا قوةَ للمبالغة عند ذكر جميع الأركان، فالأعلى[٤] حذفُ وجهه وأداته فقط، أي بدون حذف المشبه نحو: «زيد أسد»، أو مع حذف المشبه نحو: «أسد» في مقام[٥] الإخبار عن زيد، ثم الأعلى[٦] بعد هذه المرتبة حذف أحدهما أي وجهه وأداته كذلك أي فقط أو مع حذف المشبه[٧] نحو: «زيد كالأسد» ونحو: «كالأسد» عند الإخبار عن زيد، ونحو: «زيد أسد في الشجاعة»، ونحو: «أسد في الشجاعة» عند الإخبار عن زيد، ولا قوة لغيرها[٨] وهما الاثنان الباقيان[٩]، أعني ذكر الأداة والوجه جميعًا إمَّا مع ذكر المشبه أو بدونه، نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، ونحو: كالأسد في الشجاعة خبرًا عن زيد. وبيانُ ذلك[١٠] أنَّ القوة إمَّا بعموم[١١] وجه الشبه ظاهرًا[١٢]، أو بحمل[١٣] المشبه به على المشبه بأنه هو هو، فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما فلا قوةَ له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط، والله أعلم.

الحقيقة والمجاز

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان، أي هذا بحث[١٤] الحقيقة والمجاز، والمقصود الأصلي بالنظر إلى علم البيان هو المجاز؛ إذ بهِ يتأتى اختلاف الطرق دون الحقيقة[١٥]، إلَّا أنها[١٦] لمَّا كانت كالأصل[١٧] للمجاز؛ إذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع[١٨] الاستعمال فيما وضع له، جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أولًا، وقد يقيدان باللغويين؛ ليتميَّزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الإسناد، والأكثر ترك هذا التقييد؛ لئلَّا يتوهم أنه[١٩] مقابل للشرعي والعرفي.

---

(١) قوله: فأعلاها: أي فأعلى مراتب التشبيه، أي أقواها؛ لاجتماع موجب القوتين فيها، أعني عموم وجه الشبه وادعاء كون المشبه عين المشبه به. (دسوقي)

(٢) قوله: وإلا فمتوسط: أي وإلا يحذف الوجه والأداة معا، أي بأن حذف أحدهما، فالنفي راجع لحذف الوجه والأداة معا فقط، لا جميع ما سبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والأداة. (دسوقي)

(٣) قوله: متعلق إلخ: فيكون معنى الكلام: أن أعلى مراتب التشبيه فيما تقوى به المبالغة باعتبار ذكر الأركان وحذف بعضها، وهو كما ترى. (من دسوقي)

(٤) قوله: فالأعلى: إنما قدر الشارح قوله: «فالأعلى»؛ للإشارة إلى أن قول المصنف: «حذف إلخ» خبر عن قوله: «وأعلى مراتب إلخ». (دسوقي)

(٥) قوله: في مقام إلخ: أي كما إذا كان بينك وبين مخاطبك مذاكرة في زيد مثلا، كأن تقول: «ما حال زيد؟» فيجيب لك: «أسد»، أي زيد أسد. (دسوقي)

(٦) قوله: ثم الأعلى إلخ: فـ«ثم» للتراخي في المرتبة، لا في الزمان ولا لمجرد العطف. وقوله: «بعد هذه المرتبة» أي حذف الوجه والأداة معا، سواء ذكر الطرفان أو المشبه به فقط. (ق)

(٧) قوله: أي فقط أو مع حذف المشبه: هذا يشتمل على أربع مراتب، أشار إلى بيانها بقوله: «نحو زيد كالأسد إلخ». (ق)

(٨) قوله: لغيرها: أي لغير الصور الستّ المذكورة، وفي بعض النسخ: «لغيرهما» أي غير حذف الوجه والأداة معا بصورتيه، وحذف أحدهما فقط بصورة الأربع، وفي نسخة: «لغيره» أي لغير ما ذكر. (التجريد والدسوقي)

(٩) قوله: الباقيان: أي تكملة الثمانية الحاصلة من تقسيم التشبيه السابق. (ق)

(١٠) قوله: وبيان ذلك: أي بيان أن الأعلى حذف الوجه والأداة ثم حذف أحدهما، أو أنه لا قوة لغيرهما. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: إما بعموم إلخ: ذلك يحصل بحذف وجه الشبه؛ لأنه إذا حذف الوجه تذهب النفس إلى كل وجه، وأفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف؛ وذلك يقوي الاتحاد، بخلاف ما إذا ذكر الوجه؛ فإنه يتعين وجه الإلحاق، فيبعد الاتحاد. (من دسوقي)

(١٢) قوله: ظاهرا: أي في ظاهر الحال، وأما في نفس الأمر فالوجه هو الصفة الخاصة التي قصد اشتراكها في الطرفين، فإذا قلت: «زيد كالأسد» أفاد بحسب الظاهر أن جهة الإلحاق كل وصف كالشجاعة والمهابة والقوة وغيرها، وفي نفس الأمر هو صفة خاصة (دسوقي)

(١٣) قوله: أو بحمل إلخ: وذلك يحصل بحذف الأداة؛ لأن ذكر الأداة يدل على المباينه بين الملحق والملحق به، وحذفها يشعر بحسب الظاهر على الحمل والاتحاد. (ق)

(١٤) قوله: أي هذا بحث: إشارة إلى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ، والمضاف إلى الخبر، وأقيم المضاف إليه مقامه. (تجريد)

(١٥) قوله: دون الحقيقة: يعني بالمجاز يمكن اختلاف الطرق في الخفاء والجلاء لا بالحقيقة؛ لعدم تفاوت الطرق فيها؛ لأنها وضعت لشيء بعينه، فإن كان السامع عالما بالوضع فلا تفاوت، وإلا فلا يفهم شيئا أصلا. وفي قوله: «دون الحقيقة» إشارة إلى أن حصر «يتأتى اختلاف الطرق» في المجاز نسبي، فلا ينافي أن الكناية يتأتى بها اختلاف الطرق أيضا. (دسوقي)

(١٦) قوله: إلا أنها إلخ: جواب عما يقال: حيث كان المقصود الأصلي من هذا البحث بالنظر لعلم البيان إنما هو المجاز، فما وجه ذكر الحقيقة معه وتقديمها؟ (دسوقي)

(١٧) قوله: كالأصل: أشار بالكاف إلى أنه ليست بأصل حقيقة؛ لأنه ليس لكل مجاز حقيقة على التحقيق على ما سبق بيانه في: «أقدمني بلدك حق لي عندك». (أبو القاسم)

(١٨) قوله: فرع إلخ: ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله في الموضوع أولا، وليس كذلك، فينبغي أن يحمل على الفرعية بحسب صحة الاستعمال أو على الأعم الأغلب. (حاشية)

(١٩) قوله: أنه: أي المقيد بقيد اللغوي مقابل للشرعي والعرفي، أي فيخرجان بالتقييد مع أن القصد إدخالهما. (ق)

الحقيقة في الأصل[١] «فعيل» بمعنى «فاعل» من «حق الشيء» إذا ثبت، أو بمعنى مفعول مِن «حَقَقْتُه» إذا أثبتّه، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة في مكانها الأصلي، والتاء فيها للنقل[٢] من الوصفية إلى الاسمية. وهي في الاصطلاح: الكلمة[٣] المستعملة فيما أي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب[٤]، أي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة، فالظرف -أعني «في اصطلاح»- متعلق بقوله: «وضعت»، وتعلقه بـ«المستعملة» على ما توهمه البعض ممّا لا معنى له[٥]، فاحترز بـ«المستعملة» عن الكلمة قبل الاستعمال؛ فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازا. وبقوله: «فيما وضعت له» عن الغلط[٦] نحو: «خذ هذا الفرس» مشيرًا إلى الكتاب، وعن المجاز[٧] المستعمل فيما لم يوضع له في اصطلاح به التخاطب ولا في غيره كالأسد في الرجل الشجاع؛ لأنّ الاستعارة[٨] وإن كانت موضوعة بالتأويل إلّا أنّ المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق[٩]. واحترز بقوله: «في اصطلاح به التخاطب» عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذي به وقع التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدّعاء؛ فإنها تكون مجازًا؛ لاستعمالها[١٠] في غير ما وضعت له في الشرع، يعني الأركان المخصوصة، وإن كانت مستعملة فيما وضعت له في اللغة. والوضع[١١] أي وضع اللفظ[١٢] تعيين اللفظ[١٣] للدلالة[١٤] على معنى بنفسه أي ليدل بنفسه[١٥] لا بقرينة تنضم إليه، ومعنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيًا في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، وهذا[١٦] شامل للحروف أيضًا؛ لأنا نفهم معاني الحروف عند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلّا أنّ معانيها ليست

---

(١) قوله: في الأصل إلخ: يعني أن «حقيقة» في اللغة وصف بزنة «فعيل»، إما بمعنى اسم الفاعل أو بمعنى اسم المفعول، فعلى الأول يكون مأخوذا من «حق الشيء» بمعنى «ثبت» من اللازم، وعلى الثاني يكون مأخوذا من «حققت الشيء» بمعنى «أثبتّه» من المتعدي، فمعنى الحقيقة على الأول: الثابت، وعلى الثاني: المثبت. (من دسوقي)

(٢) قوله: والتاء فيها للنقل: معنى كون التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أن اللفظ إذا صار بنفسه اسما لغلبة الاستعمال بعد ما كان وصفا كانت اسميته فرعا لوصفيته. (تجريد)

(٣) قوله: الكلمة: لا يشتمل التعريف للحقيقة المركبة كـ«قام زيد»، إلا أن تؤوّل الكلمة بأن يراد منها ما يشمل الكلمة ولو حكما، ولو قسم الحقيقة إلى مفردة ومركبة، وعرف المفردة بما ذكره -كما فعل في المجاز- لكان أحسن. (تجريد)

(٤) قوله: به التخاطب: المراد بالتخاطب: التكلم بالكلام المشتمل على تلك الكلمة. (دسوقي)

(٥) قوله: مما لا معنى له: لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، أما من جهة اللفظ فلأنه لا يجوز تعلق حرفي جر متحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد. وأما من جهة المعنى فلأن استعمال الشيء في الشيء عبارة عن أن يطلق الشيء الأول ويراد ذلك الثاني، وظاهر أنه لا تطلق الكلمة المستعملة ويراد به اصطلاح به التخاطب بحيث يكون ذلك الاصطلاح مدلولا؛ لكونه مستعملا فيه على أنه يلزم عليه التخالف؛ لأن قوله أولا: «فيما وضعت» لا يفيد أن المدلول هو المعنى الموضوع له. وقوله: «في اصطلاح» يفيد أن المدلول هو اصطلاح. (دسوقي)

(٦) قوله: عن الغلط: فإن اللفظ فيه مستعمل في غير ما وضع له، ألا ترى أن لفظ «فرس» في المثال المذكور لم يوضع لـ«كتاب»، فليس اللفظ المستعمل في غير ما وضع له غلطا بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز؛ لعدم العلاقة. (دسوقي)

(٧) قوله: وعن المجاز إلخ: حاصله أنه احترز بقوله: «فيما وضعت له» عن شيئين، الأول: ما استعمل في غير ما وضع له غلطا، فليس بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز. والثاني: المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له في سائر الاصطلاحات، أعني اصطلاح اللغويين والشرعيين وأهل العرف، وذلك كالأسد في الرجل الشجاع؛ فإنه ما وضع للرجل الشجاع باعتبار اصطلاح يقع به التخاطب ولا باعتبار غيره، وأما المجاز على بعض الاصطلاحات دون بعض فهو خارج من التعريف بالقيد الآتي. (دسوقي)

(٨) قوله: لأن الاستعارة إلخ: جواب عما يقال: إن هذا المجاز الخارج من التعريف بقيد الوضع منه ما هو استعارة، وسيأتي أنها موضوعة بالتأويل، وإذا كانت موضوعة بالتأويل فكيف تخرج بقيد الوضع؟ والتأويل -كما يأتي- ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا، وغير متعارف. (من دسوقي)

(٩) قوله: بالتحقيق: [الذي لا تأويل فيه، فخرج به الاستعارة.]

(١٠) قوله: لاستعمالها إلخ: الحاصل أن الصور يكون أربعا: استعمال اللغوي الصلاة في الدعاء، واستعمال الشرعي لها في الأركان، وهاتان حقيقتان داخلتان في التعريف بقوله: «في اصطلاح به التخاطب»، واستعمال اللغوي لها في الأركان، واستعمال الشرعي لها في الدعاء، وهما مجازان خرجا بقوله: «في اصطلاح به التخاطب». (دسوقي)

(١١) قوله: والوضع إلخ: عرف الوضع لتوقف معرفة الحقيقة والمجاز على معرفته، وكان الأولى تقديمها. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: أي وضع اللفظ: يعني لا مطلقا، وإلا كان تعريفه تعريفا بالأخص؛ لأن الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه لفظا كان أو غيره، كالخط والعقد والإشارة والنصب. (تجريد)

(١٣) قوله: تعيين اللفظ: أي ولو بالقوة؛ لتدخل الضمائر المستترة، والمراد بتعيين اللفظ أن يخصص من بين سائر الألفاظ بأنه لهذا المعنى الخاص. (دسوقي)

(١٤) قوله: للدلالة إلخ: [ولو لفظا كمدلول الكلمة] لا يقال: الأولى: «للدلالة على شيء»؛ لأن المعنى إنما يصير معنى بهذا التعيين والوضع، فطرفا الوضع: اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى؛ لأنا نقول: نعم، لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع: اللفظ والمعنى. (تجريد)

(١٥) قوله: ليدل بنفسه: أشار إلى أن قوله: «ليدل بنفسه» متعلق بقوله: «للدلالة»، كما يدل عليه قول المصنف في المجاز: «لأن دلالته بقرينة» وليس متعلقا بـ«التعيين»، وإلا تقدمه على قوله: «للدلالة»؛ دفعا للالتباس. (دسوقي)

(١٦) قوله: وهذا: [التعريف المذكور لوضع اللفظ.]

تامة في أنفسها بل تحتاج(١) إلى الغير، بخلاف(٢) الاسم والفعل، نعم لا يكون هذا شاملا لوضع الحروف(٣) عند من(٤) يجعل معنى قولهم: «الحرف ما دلَّ على معنى في غيره» أنه مشروط(٥) في دلالته على معناه الإفرادي(٦) ذكر متعلّقه، فخرج المجاز(٧) عن أن يكون موضوعًا بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأنَّ دلالته على ذلك المعنى إنما تكون بقرينة لا بنفسه دون المشترك(٨) فإنه لم يخرج؛ لأنه قد عُيّن(٩) للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدمُ فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك، فالقُرء مثلا عُيِّن مرةً للدلالة على الطهر بنفسه، ومرةً أخرى للدلالة على الحيض بنفسه، فيكون موضوعًا(١٠)، وفي كثير من النسخ بدل قوله: «دون المشترك»: «دون الكناية»، وهو سهوٌ؛ لأنه إنْ أريد أنَّ الكناية بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعة، فكذا المجاز(١١)؛ ضرورةَ أن الأسد في قولنا: «رأيتُ أسدا يرمي» موضوع للحيوان المفترس، وإن لم يستعمل فيه. وإنْ أريد أنها موضوعة بالنسبة إلى معنى الكناية -أعني لازم المعنى الأصلي- ففساده ظاهر؛ لأنه لا يدل(١٢) عليه بنفسه، بل بواسطة القرينة.

لا يقال(١٣): معنى قوله: «بنفسه» أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية(١٤)؛ لأنا نقول: أخذ الموضوع(١٥) في تعريف الوضع فاسد؛ للزوم الدور(١٦). وكذا(١٧) حصر القرينة في اللفظي؛

---

(١) قوله: بل تحتاج إلخ: والحاصل أن الحروف على مذهب الشارح موضوع لمفهوم كلي، ولا يستعمل إلا في جزئي من جزئيات هذا المفهوم الكلي، فهو يدل بنفسه على ما وضع له من المفهوم، وذكر المتعلق لفهم الجزئي الذي يستعمل فيه. (دسوقي)

(٢) قوله: بخلاف إلخ: يعني أن كل واحد من الاسم والفعل الذي يستعمل فيه تام في نفسه، لا يحتاج إلى انضمام الغير. (علامة الدسوقي)

(٣) قوله: لوضع الحروف: [فيكون وضع الحروف واردا على هذا القول.]

(٤) قوله: عند من إلخ: حاصل ذلك أن ابن الحاجب جعل لفظ «في» في قولهم: «الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها» للسببية، أي بسبب غيرها وهو المطلق، فعنده دلالة الحرف على معناه مشروط فيها ذكر متعلقه، وحينئذ فلا يكون العلم بتعيين الحرف لمعناه كافيا في فهم معناه منه، بل لا بد من ذكر المتعلق، فعلى هذا القول لا يكون تعريف الوضع الذي ذكره المصنف شاملا لوضع الحرف. (ق)

(٥) قوله: أنه مشروط إلخ: الحاصل أن الحرف فيه مذهبان، أحدهما: أنه يدل بنفسه. والثاني: أنه لا يدل إلا بضم ضميمة، فعلى الأول يكون تعريف المصنف للوضع شاملا لوضع الحرف لا على الثاني. ومنشأ هذا الخلاف قول النحاة: «الحرف ما دل على معنى في غيره»، فقال الرضي: إن «في» للظرفية، وإن المعنى: ما دل بنفسه على معنى قائم بغيره، فالحرف دال على المعنى بنفسه إجمالا، ولكن ذلك المعنى لا يتعين ولا يتم إلا بذكر المتعلق. وقال ابن الحاجب: إن «في» للسببية، وإن المعنى: ما دل على معنى بسبب غيره، فهو لا يدل على المعنى بذاته، بل حتى يذكر المتعلق، فلفظة «من» مثلا يفهم منها الابتداء، ولكن لا يعلم تعيينه إلا بذكر السير والبصرة مثلا على الأول، وعلى الثاني الدال على الابتداء «من» بشرط ذكر السير والبصرة مثلا. (دسوقي)

(٦) قوله: على معناه الإفرادي: قيد المعنى بـ«الإفرادي»؛ لأن اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم؛ فإن دلالة «زيد» في قولك: «جاءني زيد» على الفاعلية بواسطة «جاءني»، أو المعنى التركيبي هو الذي يدل عليه اللفظ بسبب التركيب. (تجريد)

(٧) قوله: فخرج المجاز إلخ: هذا مفرع على التقييد بقوله: «بنفسه»، يعني فباعتبار هذا القيد خرج اللفظ المجازي عن كونه موضوعا بالنسبة لمعناه المجازي، أي وإن كان موضوعا بالنسبة لمعناه الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: دون المشترك: [أي إن المشترك لم يخرج من تعريف الوضع.]

(٩) قوله: لأنه قد عُيّن إلخ: أي لفهم المعنيين منه بدون القرينة، وحينئذ فالقرينة في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه، بخلاف المجاز؛ فإن القرينة فيه محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي. (دسوقي)

(١٠) قوله: فيكون موضوعا: أي فيكون المشترك موضوعا لكل منهما بوضعين على وجه الاستقلال، فإذا استعمل في أحدهما واحتيج إلى القرينة المعينة للمراد لم يضر ذلك في كونه حقيقة؛ لأن الحاجة إلى القرينة فيه لتعيين المراد، لا لأجل وجود أصل الدلالة على المراد. (دسوقي)

(١١) قوله: فكذا المجاز: [موضوعة فلا وجه لخروج المجاز عن كونه موضوعا دون الكناية.]

(١٢) قوله: لأنه لا يدل إلخ: أي لأنه لو كانت الكناية موضوعة للازم المذكور لكانت الكناية خارجة عن فن البيان؛ لأن دلالتها حينئذ لا يكون عقلية بل وضعية. (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: لا يقال: أي في دفع السهو، وحاصله جوابان: تقرير الأول أن يقال: نختار الاحتمال الثاني ولا نسلم ما ذكره من الفساد. ومعنى قوله: «بنفسه» في تعريف الوضع أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له، وليس معناه من غير قرينة مطلقا، كما تقدم، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز فيه تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بواسطة القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له، وأما الكناية ففيها تعيين اللفظ؛ ليدل بنفسه لا بواسطة القرينة المانعة؛ لأن القرينة فيها ليست مانعة عن إرادة الموضوع له، فيجوز فيها أن يراد من اللفظ معناه الأصلي ولازم ذلك المعنى. وتقرير الثاني أن يقال: نختار الثاني ولا نسلم ما ذكر من الفساد. ومعنى قوله في تعريف الوضع: «بنفسه» أي من غير قرينة لفظية، فيخرج المجاز دون الكناية؛ لأن المجاز قرينته لفظية والكناية قرينتها معنوية. (من دسوقي)

(١٤) قوله: دون الكناية: لأن قرينة الكناية ليست مانعة عن إرادة الموضوع له وأن قرينتها معنوية، بخلاف المجاز؛ فإن قرينته مانعة ولفظية، فظهر خروج المجاز من الوضع دون الكناية. (من الحواشي)

(١٥) قوله: أخذ الموضوع: أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له. (دسوقي)

(١٦) قوله: للزوم الدور: لتوقف معرفة الوضع على الموضوع له، والموضوع له على الوضع، فحيث أخذ الموضوع له في تعريف الوضع لزم الدور. (حواشي)

(١٧) قوله: وكذا إلخ: حاصله أن الجواب الثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية، وانحصار قرينة الكناية في غير اللفظية، وكل منهما ممنوع، فقد تكون قرينة المجاز معنوية، =

لأنّ المجاز قد يكون له قرينة معنوية.

لا يقال[1]: معنى الكلام أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية؛ فإنها أيضًا حقيقة[2] على ما صرّح به صاحبُ «المفتاح»؛ لأنا نقول: هذا فاسدٌ على رأي المصنف؛ لأنّ الكناية لم تستعمل عنده فيما وضعت له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق. والقولُ[3] بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسدٌ يعني ذهب بعضهم إلى أنّ دلالة الألفاظ على معانيها لا تحتاج إلى الوضع، بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي دلالة كل لفظ على معناه لذاته، فذهب المصنف وجميع المحققين إلى أنّ هذا القول فاسدٌ ما دام محمولًا على ما يفهم منه[4] ظاهرًا؛ لأنّ دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ[5] لَوَجَبَ[6] أنْ لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، وأنْ يفهم[7] كل واحد معنى كل لفظ؛ لعدم انفكاك[8] المدلول عن الدليل، ولامتَنع[9] أن يجعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأنّ ما بالذات لا يزول بالغير، ولامتَنع نقله[10] من معنى إلى معنى آخر بحيث[11] لا يفهم منه عند الإطلاق إلّا المعنى الثاني.

وقد تأوّله أي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي أي صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمَي الاشتقاق والتصريف[12] مِن أنّ للحروف في أنفسها خواصّ بها تختلف كالجهر[13] والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك[14]، وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب[15] بينهما؛ قضاءً لحق الحكمة،

(أي كلام المصنف على نسخة — صحيح على رأي السكاكي — أي من غير احتياج إلى الوضع — أي الموضوع له — في «باب الكناية» — وإن كان تأويله ممكنا — هو عبادة الصميري من المعتزلة — أي التعيين — أي ذاتية — بدون الوضع — أي لا وضعه — جواب «لو» — عطف — لازم ثانٍ — لازم ثالث — أي المعنى الحقيقي — أي بالقرينة — لازم رابع — المنقول — المنقول إليه — أي المنقول إليه — يجمعها «أجد قط بكت» — بيان لما عليه أئمة الاشتقاق — جمعها «فحثه شخص سكت» — يجمعها «لن عمر» — أي الأوصاف — شرع — أي وضع — أي من الحرف — بين الحرف والمعنى — أداء، الإضافة بيانية)

= فيكون داخلا في التعريف، فلا يصح إخراجه حينئذٍ منه، وقد تكون قرينة الكناية لفظية، فتكون خارجة من التعريف، فلا يصح إدخالها حينئذٍ فيه. (دسوقي)

(١) قوله: لا يقال إلخ: حاصل هذا التوجيه أن معناه: فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة دون الكناية؛ فإنها لم تخرج من تعريفها؛ لأنها من أفراد الحقيقة؛ لاستعمالها في الموضوع له عند السكاكي. (من دسوقي)

(٢) قوله: فإنها أيضا حقيقة: لاستعمالها في الموضوع له؛ لأنه يقول: الكناية لفظ استعمل في معناه مرادا منه لازم ذلك المعنى. وأما عند المصنف فالكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز. (دسوقي)

(٣) قوله: والقول إلخ: لما عرف المصنف الوضع بـ«تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه» واقتضى ذلك إثبات الوضع، وينافي ذلك ما ذهب إليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته؛ لأنه يلغو الوضع: عقبه بقوله: «والقول إلخ». (دسوقي)

(٤) قوله: على ما يفهم منه: وهو عدم الاحتياج إلى الوضع؛ لأن اللفظ دال على معناه لذاته. (ق)

(٥) قوله: كدلالته على اللافظ: أي على وجوده وحياته؛ فإن هذه الدلالة لذات اللفظ؛ لأنها عقلية لا تنفك أصلا. (دسوقي)

(٦) قوله: لوجب إلخ: أي أن لا يختلف اللغات في معنى اللفظ الواحد؛ لأن ما بالذات لا يختلف، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم، وبيان بطلان اللازم أن لفظ «سوء» معناه بالتركية: ماء، وبفارسية: جانب، وبالعربية: قبيح، فلو كان بين هذا اللفظ وبين معنى من هذه المعاني مناسبة ذاتية تغني عن وضعه لما اختلفت اللغات في معناه، بل كانت تتفق على المعنى الموجود فيه المناسبة. (دسوقي)

(٧) قوله: وأن يفهم: عطف على قوله: «أن لا تختلف»، أي لوجب أن يفهم كل واحد معنى كل لفظ، ولا يتعسر عليه فهمه، ولا يحتاج إلى سؤال الترك والحبش مثلا، لكن اللازم باطل، فبطل الملزوم. (ق)

(٨) قوله: لعدم انفكاك: [بيان للملازمة التي في الشرطية.]

(٩) قوله: ولامتنع إلخ: يعني أن لفظ المجاز مع القرينة يمتنع فهم المعنى الحقيقي منه؛ فإن «أسدا» مع «يرمي» لا يفهم منه المعنى الحقيقي أصلا، فلو كان اللفظ دالا بذاته فلا يكون «أسد» دالا إلا على المعنى الحقيقي. (علامه دسوقي)

(١٠) قوله: ولامتنع نقله إلخ: لأنه يدل على معناه بذاته وطبعيته، وما بالذات لا يزول؛ فإن «جعفرا» مثلا معناه الذاتي: النهر الصغير، فإن نقل إلى معنى آخر -أعني العلمية- لا يمتنع أن يفهم منه المعنى الذاتي عند الإطلاق؛ لأن دلالته على المعنى الأول بالذات وعلى الثاني بالغير. (حاشية)

(١١) قوله: بحيث إلخ: كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية، فلو كانت دلالة اللفظ على المعنى لذاته لامتنع نقل لفظ «زيد» من المصدرية إلى العلمية، ونقل لفظ «صلاة» من الدعاء إلى الأفعال والأقوال المخصوصة، ونقل لفظ «دابة» من كل ما دبّ على الأرض لذوات القوائم الأربع. (دسوقي)

(١٢) قوله: علمي الاشتقاق والتصريف: هذا يدل على أن كلا منهما علم مستقل، وهو الحق؛ لامتياز موضوع كل منهما عن موضوع الآخر بالحيثية المعتبرة في موضوعات العلوم، فعلم التصريف يبحث عن مفردات الألفاظ من حيث صورها وهيئاتها، وعلم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية. وفيه بحث، وله جواب. (التجريد وغيره)

(١٣) قوله: كالجهر إلخ: وهو خروج الحرف بصوت قوي. و«الهمس» غير قوي. و«الشدة» أن ينحصر صوت الحرف عند إسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري. و«الرخاوة» أن يجري الصوت جريانا تاما. و«التوسط» أن لا يتم الانحصار والجري. (تجريد)

(١٤) قوله: وغير ذلك: كالاستعلاء والاستفال والتصحيح والإعلال. (ق)

(١٥) قوله: لا يهمل التناسب: فيضع مثلا اللفظ المبدأ بحرف فيه رخاوة لمعنى فيه رخاوة وسهولة، كـ«الفصم» بالفاء الذي فيه رخاوة؛ فإنه وضع لكسر الشيء بلا بينونة وانفصال؛ لأنه أسهل مما فيه بينونة، ويضع اللفظ المبدأ بحرف فيه شدة لمعنى فيه شدة، كـ«القصم» بالقاف الذي هو حرف شديد؛ فإنه قد وضع لكسر الشيء مع بينونة؛ لأن الكسر مع البينونة أشد من الكسر بلا بينونة، وعلى هذا القياس. (دسوقي)

كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم بالقاف الذي هو حرفٌ شديدٌ لكسر الشيء حتى
أي ينفصل
يبين، وأنَّ لهيئات(١) تركيب الحروف أيضًا خواص كـ«الفَعَلان» و«الفَعَلى» بالتحريك؛ لِما فيه حركة، كالنَّزوان(٢) والحَيَدى(٣)، وكذا(٤)
وهو أشد من الكسر بلا بينونة — أي تحريك العين — أي وضعا لما فيه حركة
باب «فَعُل» بالضم مثل «شرُف» و«كرُم» للأفعال(٥) الطبيعية اللازمة.
أي وضع الأفعال

أي لفظ «المجاز»
والمجاز في الأصل مَفْعل(٦) من «جاز المكان(٧) يجوزه» إذا تعدَّاه، نقل(٨) إلى الكلمة الجائزة أي المتعدِّية مكانها الأصلي، أو الكلمة
فيكون بمعنى اسم المفعول — أي لفظ «المجاز» — فيكون المصدر بمعنى اسم الفاعل
المجوَّز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدَوْها مكانها الأصلي، كذا ذكر الشيخ في «أسرار البلاغة».
الباء للتعدية بيان للثاني — عبد القاهر

وذكر المصنف(٩) أنَّ الظاهر أنه من قولهم: «جعَلْتُ كذا مجازًا إلى حاجتي» أي طريقًا على أنَّ معنى جاز المكان: سلكه؛ فإنَّ
في «الإيضاح» — أي لفظ «المجاز» أي مأخوذ من قولهم — أي بناء على الخ — لا بمعنى تعدّاه
المجاز(١٠) طريق إلى تصور معناه، فالمجاز مفردٌ ومركبٌ وهما مختلفان(١١) فعرَّفوا كُلا على حدة(١٢)، أمَّا المفرد فهو الكلمة
المستعملة احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال(١٣)؛ فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة، في غير(١٤) ما وُضعت له احترز به عن الحقيقة
اسما كانت أو فعلا أو حرفا — أي التي وضعت ولم تستعمل — أي في تعريف المجاز
مرتجلًا(١٥) كان أو منقولًا(١٦) أو غيرهما.(١٧) وقوله: في اصطلاح به التخاطب متعلق(١٨) بقوله: «وضعت». وقيد بذلك ليدخل
أي بسبب الاصطلاح — وليكن تعلقه بالغير؛ لاشتماله على معنى المغايرة وبالمستعملة أيضا
المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطِب بعرف الشرع في الدعاء مجازًا(١٩)؛ فإنه وإن كان
أي في معنى — أي في غير اصطلاح المستعمل — بكسر الطاء، أي المتكلم

---

(١) قوله: وأن لهيئات إلخ: [بيان لما عليه أئمة التصريف.] عطف على قوله: «أن للحروف في أنفسها خواص»، فقوله: «أيضا» أي كما أن للحروف في أنفسها خواص. (علامه دسوقي)

(٢) قوله: كالنزوان: وضع لضراب الذكر ونزوه على الأنثى، وهو من جنس الحركة، جعلت حركة اللفظ دليلا على المسمى. (ق وغيره)

(٣) قوله: والحيدى: وضع للحمار الذي له نشاط في حركاته وخفته، حتى إنه إذا رأى ظله ظنه حمارا، حاد منه نشاطه وفر منه ليسبقه. «والحيدى» صفة مشتقة من «حاد» أي مال. (من تجريد وغيره)

(٤) قوله: وكذا: [عطف على قوله: «كالفعلان»]

(٥) قوله: للأفعال إلخ: وذلك لأن الضم لقوّته تناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة. وقيل: الضم يحتاج إلى انضمام الشفتين، فناسب أن يكون مدلوله مضموما مع الشخص أي لازما له. (تجريد)

(٦) قوله: في الأصل مفعل: أي مصدر ميمي، فأصله «مَجْوَز»، قلبت واوه ألفا بعد نقل حركتها إلى الجيم؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال. (تجريد وغيره)

(٧) قوله: من جاز المكان: أي مأخوذ من هذا الاستعمال للعرب، فلا يلزم ترجيح مذهب الكوفيين من أصالة الفعل في الاشتقاق. (من الحواشي)

(٨) قوله: نقل إلخ: حاصله أن لفظ «المجاز» في الأصل مصدر، معناه: الجواز والتعدية، ثم نقل في الاصطلاح من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مجوز بها ومتعدى بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول. (دسوقي)

(٩) قوله: وذكر المصنف إلخ: حاصله أن لفظ «المجاز» في الأصل مصدر ميمي بمعنى مكان الجواز والسلوك، أي نفس الطريق، ثم نقل ذلك اللفظ في الاصطلاح إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار كونها طريقا إلى تصور المعنى المراد هنا. (ق)

(١٠) قوله: فإن المجاز إلخ: علة لمحذوف، أي ثم نقل للكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له؛ لأن المجاز بمعنى الكلمة المذكورة طريق إلخ، فهذا إشارة لبيان المناسبة بين المنقول عنه والمنقول إليه. والحاصل أنه على قول المصنف لم يعتبر في الكلمة المنقول إليها كونها جائزة أو مجوزا بها، بل كونها محلا للجواز، بخلاف القول الأول، وهذا وجه ظهور قول المصنف. (من دسوقي)

(١١) قوله: وهما مختلفان: أي حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر، فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد، فلذا عرف كلا على حدة. (تجريد)

(١٢) قوله: على حدة: لأن الحقائق المتباينة لا يمكن جمعها في تعريف واحد على سبيل التفصيل بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصه، وأما على سبيل الإجمال فيمكن، كأن يقال في تعريف الإنسان والفرس: «الجسم النامي الحساس المتحرك بالإرادة». (من دسوقي)

(١٣) قوله: قبل الاستعمال: أي وبعد الوضع، كما احترز بها عن الكلمة المهملة التي لم توضع أصلا حتى إنها تستعمل. (دسوقي)

(١٤) قوله: في غير إلخ: يرد على تعريف المجاز اللفظ المشترك إذا استعمل في أحد معانيه، كـ«العين» مثلا إذا استعملت في الباصرة، كان معناها مغايرا لمعناها إذا استعملت في عين الشمس، فيصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له. اللهم إلا أن يحمل ما في التعريف على العموم، والمعنى حينئذ: المستعملة في مغاير كل ما وضعت له. (ق)

(١٥) قوله: مرتجلا: المرتجل: ما نقل إلى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الأول، كـ«جعفر» علَما بعد وضعه للنهر. (تجريد)

(١٦) قوله: أو منقولا: وهو ما نقل لمناسبة، والمشترك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر. (تجريد)

(١٧) قوله: أو غيرهما: أي غير المرتجل والمنقول، كالمشترك والمشتقات؛ فإنها حقائق. (تجريد)

(١٨) قوله: متعلق إلخ: ليس المراد من تعلقه بـ«وضعت» أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح، وإلا لزم أن لا يكون لفظ «الأسد» الذي وضع في اللغة للحيوان المفترس، وأقر ذلك بوضع في الاصطلاح والعرف عند ما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات حقيقة، بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح، سواء حدث الوضع في ذلك أو لا. (دسوقي)

(١٩) قوله: في الدعاء مجازا: متعلق بـ«استعمل»، والحاصل أن لفظ «الصلاة» إذا استعمل بعرف الشرع في الدعاء يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في معنى مغاير لما وضعت له في اصطلاح به التخاطب، فيكون مجازا. (دسوقي)

مستعملًا فيما(١) وضع له في الجملة فليس بمستعمل(٢) فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب أعني الشرع. وليخرج(٣)
لفظ الصلاة أي في معنى فاعل «يخرج»
من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر، كلفظ الصلاة المستعملة بحسب الشرع في الأركان المخصوصة؛ فإنه يصدق عليه
علة الخروج أي من تعريف المجاز
أنه كلمةٌ مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة، لا بحسب(٤) اصطلاح به التخاطب وهو الشرع.

على وجه يصح(٥) متعلق(٦) بـ«المستعملة» مع قرينة(٧) عدم إرادته أي إرادة الموضوع له، فلا بدَّ للمجاز من العلاقة(٨)؛ ليتحقق
ذلك الاستعمال
الاستعمال على وجه يصح. وإنما قيد بكونه «على وجه يصح» واشترط العلاقة؛ ليخرج الغلط(٩) من تعريف المجاز، كقولنا: «خذ
تفسير لقوله: «قيد»
هذا الفرس» مشيرًا إلى الكتاب؛ لأنَّ هذا الاستعمال ليس على وجه يصح. وإنما قيد بقوله: «مع قرينة عدم إرادته»؛ ليخرج
لعدم ملاحظة العلاقة بينهما أي الموضوع له
الكناية(١٠)؛ لأنها مستعملة في غير ما وضعت له مع جواز(١١) إرادة ما وضعت له.

وكل منهما أي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعيَّن(١٢) ناقله، كالنحوي والصرفي وغير ذلك، أو
المفرد كالمتكلم
عرفي عام وهو ما لا يتعين(١٣) ناقله، وهذه النسبة(١٤) في الحقيقة بالقياس إلى الواضع، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغويةٌ، وإن
أي بالنسبة والنظر إلى الواضع أي واضع الحقيقة أي حقيقة لغوية
كان الشارع فشرعية، وعلى هذا القياس، وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك
فإنه لا وضع لها ولا واضع في المجاز عطف على: «في الحقيقة» أي حقيقة شرعية
الاصطلاح، فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلَّا فعرفي عام أو خاص، كـ«أسد»
عط
للسبع المخصوص والرجل الشجاع؛ فإنه حقيقة لغوية في السبع، ومجاز لغوي في الرجل الشجاع، و«صلاة» للعبادة المخصوصة
المخصوص وهو الحيوان المفترس

---

(١) قوله: فيما: [أي في بعض الاصطلاحات، وهي اللغة.]

(٢) قوله: فليس بمستعمل إلخ: يعني فيكون مجازا شرعيا بمقتضى اصطلاح الشرع، وإن كان حقيقة لغوية بمقتضى اصطلاح أهل اللغة. (دسوقي)

(٣) قوله: وليخرج إلخ: عطف على قوله: «ليدخل» أي وليخرج من تعريف المجاز ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر الذي هو من أفراد الحقيقة، فصلة «يخرج» محذوف، وقوله: «من الحقيقة» بيان لما بعدها وهو قوله: «ما يكون إلخ». والحاصل أن المصنف زاد في تعريف المجاز المفرد قوله: «في اصطلاح به التخاطب»؛ لأجل أن يدخل في التعريف بعض أفراد المجاز، ولأجل أن يخرج من التعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، لكن ليس غيرا في اصطلاح به التخاطب، وإنما هو غير باصطلاح آخر. (علامه دسوقي)

(٤) قوله: لا بحسب إلخ: يعني فلا تكون الصلاة المستعملة في الأركان بحسب الشرع من المجاز؛ إذ لا يصدق عليه تعريفه. (ق)

(٥) قوله: على وجه يصح: يؤخذ منه أنه لا بد للمجاز من ملاحظة العلاقة؛ لأن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له تتوقف على ملاحظتها، ولذا صح تفريع قوله بعد: «فلا بد إلخ» عليه. (دسوقي)

(٦) قوله: متعلق إلخ: يعني أن الجار والمجرور متعلق بقوله: «المستعملة» بأن يكون فيه علاقة معتبرة نوعها عند الواضع بين المعنى الحقيقي والمجازي، كالسببية والشرطية؛ لأنه لو لم يكن بينهما تلك العلاقة فكان اللفظ بالنسبة إلى المعنى المجازي مشتركا أو مرتجلا، لا مجازا؛ لكون الثاني وضعا جديدا. (من الحواشي)

(٧) قوله: مع قرينة إلخ: أي حال كون تلك الكلمة المستعملة في الغير مصاحبة لقرينة دالة على عدم إرادة المتكلم للمعنى الموضوع له، فقرينة المجاز مانعة من إرادة الأصل، واشتراط القرينة المذكورة في المجاز، وإخراج الكناية بها فيما يأتي إنما هو عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز كالبيانيين، أما من جوزه -كالأصوليين- فلا يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: من العلاقة: المراد بها ههنا الأمر الذي به الارتباط بين المعنى الحقيقي والمجازي، والانتقال من الأول إلى الثاني كالسببية والمسببية. وقوله: «فلا بد من العلاقة»، أي من ملاحظتها، فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل وملاحظها، فالمصحح لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرد وجودها، والمعتبر من العلاقة نوعها لا جزئياتها. (من دسوقي)

(٩) قوله: ليخرج الغلط: ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا؛ لأن الخطأ باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز؛ لأنه إنما استعمل في الموضوع له أو في غير الموضوع له وجه صحيح في اعتقاده، فمن أشار إلى كتاب بـ«هذا الفرس»؛ لاعتقاده أنه فرس إنما استعمل الفرس في معناه لا في غيره، وإن أخطأ في اعتقاده، ومن أشار إلى كتاب بـ«هذا أسد»؛ لاعتقاده أنه رجل شجاع فإنما استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة، فيكون مجازا، وإن أخطأ في اعتقاده، وأما الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حُكْمَ لهذا ولا اعتداد به، كما في بدل الغلط. (من التجريد)

(١٠) قوله: الكناية: يعني بناء على أنها واسطة لا حقيقة؛ لاستعمالها في غير ما وضعت له، ولا مجاز؛ لعدم منع قرينتها من إرادة المعنى الحقيقي. (تجريد)

(١١) قوله: مع جواز: [ناقله كما في «فلان طويل النجاد» أريد به طول القامة مع جواز إرادة طول نجاده.]

(١٢) قوله: يتعين: أي ناقله عن اللغة لا يتعين بطائفة مخصوصة كالصرفي والنحوي، وينبغي أن يقيد بغير الشرع بقرينة المقام. (تجريد)

(١٣) قوله: لا يتعين: أي لا يعلم أن ناقله صرفي فقط أو نحوي، إلا أن يكون ناقله جميع الناس؛ فإنه ممتنع. (حاشية)

(١٤) قوله: وهذه النسبة: أي في لغوي وشرعي وعرفي. وقوله: «في الحقيقة» أي الكائنة في الحقيقة بأن يقال: «حقيقة لغوية» أو «حقيقة شرعية» أو «حقيقة عرفية خاصة أو عامة». (دسوقي)

والدعاء؛ فإنها حقيقة(١) شرعيةٌ في العبادة مجازٌ شرعي في الدعاء، وفعل للَّفظ المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد
(عطـ — أي بخبر — أي لفظ «فعل» — المخصوصة)

الأزمنة الثلاثة والحدث(٢)؛ فإنه حقيقة عرفية خاصة -أعني نحوية- في اللفظ، مجازٌ نحوي في الحدث(٣)، و«دابة» لذي الأربع(٤)
(المعنى المصدري — أي لفظ «فعل»)

والإنسان؛ فإنها(٥) حقيقة عرفية عامة في الأول، مجاز عرفي عام في الثاني.
(أي المهان — أي «الدابة» — لذي الأربع — أي الإنسان)

والمجاز مرسل(٦) إن كانت العلاقة المصححة(٧) غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي، وإلَّا(٨) فاستعارة، فعلى هذا(٩)
(أي علاقة المقصودة — كالسببية والمسببية)

الاستعارة هي اللفظ(١٠) المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي؛ لعلاقة المشابهة كـ«أسد» في قولنا: «رأيتُ أسدا يرمي»(١١)، وكثيرًا مَّا
(فيكون الاستعارة بمعنى المستعار)

يطلق الاستعارة على فعل المتكلم أعني على استعمال اسم المشبه به(١٢) في المشبه، فعلى هذا(١٣) يكون بمعنى المصدر، ويصح(١٤) منه
(أي في العرف — أي المعنى المصدري — لفظ «الاستعارة»)

الاشتقاق، فهما أي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له، واللفظ أي لفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس الذي استعير
(أي المعنى الأصلي — أي المعنى المجازي — كلفظ «الأسد» — لمعنى المشبه — أي لفظ المشبه)

من أحد فألبس غيره.
(هو معنى المشبه به — هو معنى المشبه)

والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد(١٥) الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت في النعمة؛ لكونها بمنزلة(١٦)
(أي مجاز مرسل — أي اليد بمعنى الجارحة لا بمعنى اللفظ)

العلة الفاعلية للنعمة؛ لأنَّ النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود، وكاليد في القدرة(١٧)؛ لأنَّ أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون في اليد(١٨)،
(أي المنعم عليه — المستعملة في القدرة — «ما» مصدرية — أي سلاطتها وغلبتها)

---

(١) قوله: فإنها حقيقة إلخ: هذا إذا كان الذي استعمله في الأمرين من أهل الشرع، وأما إذا كان من أهل اللغة كان مجازا لغويا في الأول أي العبادة، حقيقة لغوية في الثاني، أي الدعاء. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وفعل للفظ والحدث: يعني أن لفظ «فعل» إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص، وهو ما دل على معنى في نفسه واقترن بزمان كان حقيقة عرفية خاصة نحوية، وإن استعمله في الحدث كان مجازا نحويا. (دسوقي)

(٣) قوله: في الحدث: أي الذي هو جزئي من جزئيات مدلوله لغة؛ لأن لفظ «فعل» مدلوله لغة: الأمر والشأن، والحاصل أن «الفعل» بالكسر في اللغة اسم بمعنى الأمر والشأن، نقل في النحو للكلمة المخصوصة؛ لاشتمالها عليه، فإذا استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه -أعني الحدث- كان مجازا نحويا، وليس «الفعل» حقيقة لغوية في الحدث، كما يتوهم. (دسوقي)

(٤) قوله: لذي الأربع: أي لذي القوائم الأربع المعهود، وهو الحمار والبغل والفرس. وقوله: «والإنسان» أي المهان، فيكون العلاقة بينهما قلة التمييز. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: فإنها حقيقة عرفية إلخ: أي أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ «دابة» في ذي القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة، إذا كان الاستعمال باعتبار كونها ذات أربع، وأما لو استعمله في ذات الأربع باعتبار عموم كونها تدب على الأرض مثلا كان حقيقة لغوية، كما هو ظاهر من كلامهم؛ لبقائها في الاستعمال على موضوعها. (دسوقي)

(٦) قوله: والمجاز مرسل: تقسيم للمجاز المنقسم إلى اللغوي والشرعي والعرفي إلى قسمي المرسل والاستعارة. وسمي مرسلا؛ لأن الإرسال في اللغة الإطلاق، والمجازي الاستعاري مقيد بادعاء أن المشبه من جنس المشبه به، والمرسل مطلق عن هذا القيد. وقيل: إنما سمي مرسلا؛ لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة، بل ردد بين علاقات، بخلاف المجاز الاستعاري؛ فإنه مقيد بعلاقة واحدة، وهي المشابهة. (ق)

(٧) قوله: المصححة: أي لاستعمال اللفظ في غير ما وضع له. (دسوقي)

(٨) قوله: وإلا: أي إن لم تكن العلاقة بينها كذلك بل كانت نفس المشابهة فاستعارة. (حاشية)

(٩) قوله: فعلى هذا: [توطئة لقوله: «وكثيرا ما»]

(١٠) قوله: هي اللفظ إلخ: لأن المقسم مجاز وهو لفظ. واعلم أن ما ذكره المصنف من أن الاستعارة قسم من المجاز وقسيمة للمرسل منه هذا اصطلاح البيانيين، وأما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز، فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين؛ كيلا تقع في العنت إذا رأيت مجازا مرسلا أطلق عليه الاستعارة. (دسوقي)

(١١) قوله: رأيت أسدا يرمي: كأنه قال: «رأيت رجلا يشبه الأسد يرمي بالنشاب»، فقد استعمل لفظ «أسد» في الرجل الشجاع، والعلاقة هي المشابهة في الشجاعة، والقرينة هي قوله: «يرمي»، وأصل الإطلاق التجوز، ثم صار حقيقة عرفية. (دسوقي)

(١٢) قوله: اسم المشبه به: أي لفظه؛ ليشمل استعارة الفعل والحرف، فمراده بالاسم ما قابل المسمى، لا ما قابل الفعل والحرف. (دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: فعلى هذا: [أي إطلاقها بمعنى المصدر دون اللفظ.]

(١٤) قوله: ويصح إلخ: أي ويصح الاشتقاق من لفظ «الاستعارة» على إطلاقها بالمعنى المصدري، كما هو شأن كل مصدر، فيقال: «المتكلم مستعير»، والمشبه به مستعار منه، والمشبه مستعار له، ولفظ المشبه به مستعار»، بخلاف إطلاق «الاستعارة» على نفس اللفظ المستعار؛ فإنه لا يصح منه الاشتقاق؛ لأن اسم المفعول لا يشتق منه. (دسوقي)

(١٥) قوله: كاليد: أي كلفظ «اليد» إذا استعمل في النعمة مثل: «كثرت أيادي فلان وجلت يده»، فإطلاق «اليد» على النعمة مجاز مرسل من إطلاق اسم السبب على المسبب؛ لأن اليد سبب في صدور النعمة ووصولها إلى الشخص المقصود بها. (دسوقي)

(١٦) قوله: بمنزلة إلخ: أي لكون العطاء صدر منها؛ وإنما لم تكن علة فاعلية حقيقة؛ لأن العلة الفاعلية في الحقيقة الشخص المعطي، واليد آلة للإعطاء. (ق)

(١٧) قوله: وكاليد في القدرة: أي وكاليد إذا استعملت في القدرة، كما في قولك: «للأمير يد» أي قدرة؛ فإنها مجاز مرسل؛ لأن آثار القدرة تظهر باليد غالبا، مثل الضرب والبطش والقطع والأخذ والدفع والمنع، فينتقل من اليد إلى الآثار الظاهرة بها، ومن الآثار إلى القدرة التي هي أصلها، فهي مجاز عن الآثار من إطلاق اسم السبب على المسبب، والآثار يصح إطلاقها مجازا على القدرة من إطلاق اسم المسبب على السبب. (دسوقي)

(١٨) قوله: يكون في اليد: أي باليد، فيكون اليد بمنزلة علة صورية للقدرة؛ فإن المركب إنما يظهر بالصورة؛ لأنها الجزء الأخير منه، والأظهر أن تجعل بمنزلة مادة قابلة، والقدرة بمنزلة صورة له حالة فيها. (حاشية)

وبها[١] يكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك، والراوية التي هي في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة[٢] إذا استعملت في المزادة، أي المزود الذي يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر، والعلاقة كون البعير أو البغل أو الحمار حاملا لها[٣]، وبمنزلة[٤] العلة المادية.

ولمَّا أشار بالمثال إلى بعض أنواع العلاقة أخذ في التصريح بالبعض الآخر من أنواع العلاقة، فقال: ومنه أي من المرسل تسمية الشيء باسم جزئه. في هذه العبارة نوع تسامح[٥]، والمعنى أن في[٦] هذه التسمية مجازًا مرسلًا، وهو اللفظ[٧] الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء كالعين وهى الجارحة المخصوصة في الربيئة[٨] وهي الشخص الرقيب، والعين[٩] جزء منه، ويجب أن يكون الجزء الذي يطلق[١٠] على الكل ممَّا يكون له من بين الأجزاء مزيدُ اختصاص بالمعنى الذي قُصد بالكل، مثلًا لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة، وعكسه أي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ[١١] فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾. (البقرة: ١٩)

وتسميته أي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو: رعينا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث[١٢]. أو تسمية الشيء باسم مسَبَّبه نحو: أمطرت السماءُ نباتًا أي غيثا؛ لكون النبات مسببا عنه. وأورد[١٣] في «الإيضاح» في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: «فلانٌ أكل الدم» أي الدية المسبَّبة عن الدم، وهو سهوٌ، بل هو[١٤] من قبيل تسمية المسبب باسم السبب. أو ما كان عليه أي تسمية[١٥]

(١) قوله: وبها إلخ: هذا عطف تفسير لما قبله، وحاصله أن الأفعال الدالة على القدرة لما كانت لا تظهر إلا باليد صارت القدرة وآثارها كل منهما لايظهر إلا باليد، فصارت اليد كالعلة الصورية لها، وهذا كله بناء على أن المراد بالقدرة الصفة التي تؤثر في الشيء، وأما إذا أريد بها أثرها فالعلاقة حينئذ المسببية؛ إذ قد أطلق اسم السبب وهو اليد، وأريد المسبب وهو الآثار الصادرة عنها. (دسوقي)

(٢) قوله: المزادة: بفتح الميم، والجمع «مزايد»، والمراد بها: ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية. وأما المزود -بكسر الميم- فهو الظرف الذي يجعل فيه الزاد، أي الطعام المتخذ للسفر، وجمعه «مزاود». والراوية الذي هو اسم للدابة الحاملة للماء إنما يستعمل عرفا في المزادة لا في المزود، فإذا علمت تغاير المزادة للمزود تعلم أن تفسير الشارح المزادة بالمزود غير صحيح. (دسوقي)

(٣) قوله: حاملا لها: أي مجاورا لها عند الحمل، فسميت المزادة راوية للمجاورة. (ق)

(٤) قوله: وبمنزلة إلخ: عطف على قوله: «حاملا لها»، أي والعلاقة كون البعير حاملا لها، وكونه بمنزلة العلة المادية لها، فهذا إشارة إلى علاقة أخرى، ووجهه أن الراوية إنما يطلق على المزادة؛ لأنه لا وجود له بوصف كونهما مزادة في العرف، إلا بحمل البعير لها، فكأنها متقدمة بالبعير، كما أن الشيء متقدم بمادته. (من الحواشى)

(٥) قوله: نوع تسامح: لأن المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية، كما هو ظاهر عبارته، لكن لما كانت التسمية سببا؛ لكونه مجازا معتبرا يجوز في جعل التسمية من المجاز. (تجريد)

(٦) قوله: أن في إلخ: «في» بمعنى «مع»، فالمجاز المرسل مصاحب لتلك التسمية لا أنه واقع فيها، كما هو ظاهر قول الشارح، ولا أنه نفس التسمية، كما هو ظاهر قول المصنف، ويمكن أن يوجه كلام الماتن أيضا بحذف المضاف، أي ومن وجوه المجاز المرسل وطرقه تسمية الشيء إلخ. (من الدسوقي)

(٧) قوله: وهو اللفظ: أي والمجاز المرسل المصاحب لتلك التسمية هو اللفظ الموضوع إلخ. (ق)

(٨) قوله: في الربيئة: أي فإنها تستعمل مجازا مرسلا في الربيئة، مأخوذ من «ربأ» إذا أشرف أي اطلع من مكان عالٍ. (دسوقي)

(٩) قوله: والعين إلخ: أي فقد أطلق اسم جزئه عليه؛ لعلاقة الجزئية. (ق)

(١٠) قوله: الذي يطلق إلخ: وأما إطلاق اسم الكل على الجزء فلا يشترط أن يكون الجزء فيه بهذه المثابة. (دسوقي)

(١١) قوله: يجعلون أصابعهم: أي أناملهم، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة، وفيه مزيد مبالغة، كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان، ويجوز أن يكون التجوز في الإسناد، وأن يكون على حذف مضاف، أي أنملة أصابعهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: الذي سببه الغيث: جعله الغيث سببا في النبات بالنظر للجملة، وإلا فالسبب في الحقيقة الماء مطلقا وإن لم يكن مطرا. (دسوقي)

(١٣) قوله: وأورد إلخ: من الورود وهو الذكر أي ذكر. (دسوقي)

(تنبيه) تكلم المصنف على استعمال اسم الكل في الجزء، وسكت عن اسم الكلي إذا استعمل في الجزئي هل يكون مجازا أم لا؟ فذهب البعض إلى أنه حقيقة مطلقا، وعلّله بأن اللام في قولهم في تعريف الحقيقة: «الكلمة المستعملة فيما وضعت له»: لامُ التعليل، ولا شك أن اسم الكلي إنما وضع لأجل استعماله في الجزئي. وعلّله البعض بأن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أولا، والجزئي ليس غير الكلي كما أنه ليس عينه. وذهب البعض إلى التفصيل، وحاصله أن استعمال اسم الكلي في الجزئي إن كان من حيث اشتماله على الكلي فهو حقيقة، وإن كان استعماله فيه لا بالنظر لما ذكر بل من حيث ذاته كان مجازا. (من دسوقي)

(١٤) قوله: بل هو إلخ: فالدية مسببة عن الدم والدم سبب لها، وقد أطلقنا السبب الذي هو الدم على مسببه وهو الدية، فصار المراد من الدم في قولهم: «فلان أكل الدم» أي أكل مسببه، وهو الدية. ويمكن أن يوجه كلامه بأنه جعل الدية علة حاملة على القتل، حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدم القاتل على القتل، فهي سبب في الإقدام على الدم، فأطلق الدم الذي هو المسبب عليها. ولا يخفى ما في هذا الجواب من التعسف. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: أي تسمية إلخ: واعلم أن ما ذكره من أن تسمية الشيء باسم ما كان عليه أولا مجاز هو مذهب الجمهور خلافا لمن قال: إن الإطلاق المذكور حقيقي استصحابا =

الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي، لكنه ليس عليه الآن، نحو: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ[١] أَمْوَٰلَهُمْ﴾ (النساء: ٢) أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك[٢]؛ إذ لا يُتم بعد البلوغ.

أو تسمية الشيء باسم ما يؤول[٣] ذلك الشيء إليه في الزمان المستقبل، نحو: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٤] (يوسف: ٣٦) أي عصيرًا يؤول إلى الخمر. أو تسمية الشيء باسم محله[٥] نحو: ﴿فَلْيَدْعُ[٦] نَادِيَهُۥ ۝١٧﴾ (العلق: ١٧) أي أهلَ ناديه الحالَّ فيه، والنادي[٧]: المجلس. أو تسمية الشيء باسم حالّه أي باسم ما يحلُّ في ذلك الشيء نحو: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ (آل عمران: ١٠٧) أي في الجنة[٨] التي تحل فيها الرحمة[٩]، أو تسمية الشيء باسم آلته[١٠] نحو: ﴿وَٱجْعَل لِّى لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْءَاخِرِينَ ۝٨٤﴾ (الشعراء: ٨٤) أي ذكرًا حسنًا[١١]، واللسان[١٢] اسمٌ لآلة الذكر، ولمَّا كان[١٣] في الأخيرين نوع خفاء[١٤] صرح به في الكتاب. فإن قيل[١٥]: قد ذكر في مقدمة هذا الفن: أنَّ مبنى المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة بل أكثرها[١٦] لا يفيد اللزوم. قلنا[١٧]: ليس معنى اللزوم ههنا امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل تلاصُق واتصال ينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر في الجملة وفي بعض الأحيان، وهذا متحقق في كل أمرين بينهما علاقةٌ وارتباطٌ.

والاستعارة[١٨] وهي مجاز تكون علاقته المشابهة، أي قصد[١٩] أن الإطلاق بسبب المشابهة، فإذا أطلق «المشفر» على شفة الإنسان فإن قصد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة، وإن أريد[٢٠] أنه من إطلاق المقيد ....

أي البالغ / أي اليتامى / أي عند الإطلاق / أي قبل دفع المال / أي أبو جهل / أي الجنة / أي رحمة / حكاية عن الخليل عليه السلام / أي في مجازية الأخيرين / أي المتن / والانتقال يكون بعلاقة / فكيف الانتقال / تعلق / عطف تفسير، ارتباط / عطف تفسيري / أي اللزوم بهذا المعنى / عطف على قوله: «والمرسل» / بالكسر شفة البعير / أي هذا التشبيه / أي المشفر / أي شفة البعير

= بالإطلاق حالَ وجود المعنى، فوجود المعنى فيما مضى كافٍ في الإطلاق الحقيقي عنده، وقيل: بالوقف، ففيه ثلاثة أقوال. (ق)

(١) قوله: وآتوا اليتامى: اليتيم في الإنسان: من لا أب له ما لم يبلغ الحلم. وفي البهائم: ما فقد الأم قبل استغنائه عنها وفي الطيور: فاقد الأبوين. وفي الجمادات: ما لا نظير له. (تجريد وغيره)

(٢) قوله: قبل ذلك: أي قبل دفع المال إليهم؛ لأن إيتاء المال إليهم إنما هو بعد البلوغ، وبعد البلوغ لا يكونون يتامى؛ إذ لا يتم بعد البلوغ، وحينئذ فإطلاق «اليتامى» على البالغين إنما هو باعتبار الوصف الذي كانوا عليه قبل البلوغ. (دسوقي)

(٣) قوله: باسم ما يؤول إلخ: أي تحقيقا كما في ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾، أو ظنًا كما في أيلولة العصير للخمر، لا احتمالا كأيلولة العبد للحرية، فلا يقال لعبد: «هذا حر»، والمراد الظن والاحتمال باعتبار استعداد الشيء وحاله في نفسه. (دسوقي)

(٤) قوله: أي عصيرا إلخ: هذا تفسير للخمر، والداعي له عدم صحة المعنى الحقيقي؛ لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل، وإنما يخامره بعد مدة، لكن كان الأولى للشارح أن يقول: أي عنبا يؤول عصيره إلى الخمر؛ لأن العصير لا يعصر. (دسوقي)

(٥) قوله: محله: [أي باسم المكان الذي يحل فيه ذلك الشيء.]

(٦) قوله: فليدع إلخ: يحتمل أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف وإعطاء إعرابه للمضاف إليه، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢)، إلَّا أنه لا يضر التمثيل. (تجريد)

(٧) قوله: والنادي إلخ: أي النادي اسم لمكان الاجتماع ولمجلس القوم، وقد أطلق على أهله الذين يحلون فيه، والمعنى: فليدع أهل ناديه، أي أهل مجلسه لينصروه. (دسوقي)

(٨) قوله: في الجنة: [لأن الرحمة لا تصلح أن يكون طرفا حقيقيا.]

(٩) قوله: التي تحل فيها الرحمة: أي الأمور المنعم؛ لأنها هي التي تحل في الجنة، وإطلاق الرحمة على الأمور المنعم بها مجاز على مجاز. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: آلته: فرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله، والسبب ما به وجود الشيء، فاللسان آلة للذكر لا سبب له، وأدخل بعضهم الآلة في السبب فجعلها من جملة أفراده. (من الدسوقي)

(١١) قوله: ذكرا حسنا: يحتمل أن يكون المراد واجعل لي كلامه صادقا باقيا في الآخرين، لا تنسى ولا تنقطع ولا تحرّف. (دسوقي وتجريد)

(١٢) قوله: واللسان إلخ: أي فأطلق اللسان على الذكر؛ لكونه آلة له، فالعلاقة آلية، والمراد بالآخرين: المتأخرون عنه من الأنبياء عليهم السلام والأمم، والاستجابة دعاءه صارت كل أمة بعده تنسب إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولما كان إلخ: جواب عما يقال: لأيّ شيء ذكر المصنف المعنى المجازي في المثالين الأخيرين دون ما عداهما من الأمثلة. (ق)

(١٤) قوله: نوع خفاء: لأن المعنى المجازي لا يظهر فيهما ظهوره في الأمثلة السابقة؛ لأن استعمال «الرحمة» في الجنة و«اللسان» في الذكر ليس من المجازي العرفي. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: فإن قيل إلخ: حاصله اعتبار العلاقة إنما هو لينتقل الذهن من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي، والانتقال فرع اللزوم، وأكثر هذه العلاقات لا يفيد اللزوم بالمعنى الذي مرَّ في المقدمة، وهو أن يكون المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصول المعنى المجازي إما على الفور أو بعد التأمل. (دسوقي)

(١٦) قوله: بل أكثرها: كاليتامى والعصير والنادي والرحمة واللسان؛ فإن معانيها الحقيقية لا تستلزم معانيها المجازية. (حاشية)

(١٧) قوله: قلنا إلخ: حاصله أنه ليس المراد باللزوم هنا اللزوم الحقيقي، أعني امتناع الانفكاك في الذهن أو الخارج، بل المراد به الاتصال، ولو في الجملة، فينتقل بسببه من أحدهما إلى الآخر، وهذا متحقق في جميع أنواع العلاقة. (دسوقي)

(١٨) قوله: والاستعارة: مبتدأ وقوله: «قد تقيد» خبره، والمراد بالاستعارة في كلام المصنف: الاستعارة التصريحية، وهي التي يذكر فيها المشبه به دون المشبه، وأما المكنية وهي التي لا يذكر فيها المشبه، ويأتي حكمه ذلك. (دسوقي)

(١٩) قوله: أي قصد إلخ: إشارة إلى أنه لا يكفي وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصد أن الإطلاق بسببها بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرها مع تحققها أيضا. (تجريد)

(٢٠) قوله: وإن أريد إلخ: توضيح المقام: أن «المشفر» إذا أطلق أي جرّد عن قيده -وهو إضافته إلى البعير- واستعمل في شفة الإنسان من حيث إنها فرد من أفراد مطلق شفة كان مجازا مرسلا بمرتبة، وإن أطلق «المشفر» عن قيده ثم قيد بالإنسان كان مجازا مرسلا =

على المطلق[1] -كإطلاق المَرْسِن[2] على الأنف-[3] من غير قصد إلى التشبيه فمجازٌ مرسلٌ، فاللفظ الواحد[4] بالنسبة إلى المعنى الواحد[5] قد يكون استعارةً وقد يكون مجازًا مرسلًا. والاستعارة قد تُقَيَّدُ[6] بالتحقيقية؛ لتتميز[7] عن التخييلية والمكني عنها؛ لتحقُّق معناها أي ما عُني بها[8] واستعملت هي فيه، حسًّا أو عقلًا[9] بأن يكون اللفظ قد نُقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينصَّ عليه ويشار إليه إشارة حسية[10] أو عقلية[11]، فالحسي كقوله[12]: ع: لدى أسد[13] شاكي السلاح[14] أي تامِّ السلاح، مقذَّف[15] أي رجل شجاع قذف به كثيرًا إلى الوقائع، وقيل: قذف باللحم ورُمي به فصار له جسامة ونبالة، فالأسدُ ههنا مستعارٌ للرجل الشجاع، وهو أمر متحقق حسًّا، وقوله تعالى أي والعقلي كقوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا[16] ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦﴾ (الفاتحة: ٦) أي الدين الحق وهو ملَّة[17] الإسلام، وهذا أمرٌ متحقق عقلًا.

قال المصنف[18]: فالاستعارة ما تضمَّن[19] تشبيه معناه بما وضع له، والمراد بـ«معناه» ما عني باللفظ واستعمل[20] اللفظ فيه، فعلى هذا[21] يخرج من تفسير الاستعارة: ....

= بمرتبتين: التقييد ثم الإطلاق؛ لاستعمال المقيد أولا في المطلق، ثم استعمل ثانيا المطلق في مقيد آخر. (دسوقي)

(١) قوله: على المطلق: وهو شفة الإنسان باعتبار ما تحقق فيها من مطلق شفة، لا من حيث كونها شفة مقيدة بالإنسان، وإلا كان من إطلاق المقيد على المقيد. (دسوقي)

(٢) قوله: كإطلاق المرسن: «المرسن» مكان الرسن من البعير أو الدابة مطلقا، ومكان الرسن هو الأنف؛ لأن الرسن عبارة عن حبل يجعل في أنف البعير، فالمرسن في الأصل أنف البعير، فإذا أطلق عن قيده واستعمل في أنف الإنسان باعتبار ما تحقق فيه من مطلق أنف كان مجازا مرسلا، وإذا استعمل في أنف الإنسان للمشابهة كان استعارة. وكلام الشارح يوهم أن إطلاق «المرسن» على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل، وليس كذلك. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: على الأنف: أي أنف الإنسان مثلا، لا بقيد كونه أنف الإنسان، بل من حيث كونه من مطلق أنف، وسواء كان موضع رسن أو لا. (تجريد)

(٤) قوله: فاللفظ الواحد: يعني أن اللفظ الواحد إذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الإطلاق بطريق الاستعارة، وأن يكون بطريق المجاز المرسل، فلا يرد أن «المشفر» مجاز مرسل بالنسبة إلى مطلق مفهوم الشفة، واستعارة بالنسبة إلى خصوصية شفة الإنسان، ولا شك في تغاير المعنيين وتعدّدهما. (تجريد)

(٥) قوله: إلى المعنى الواحد: هو ههنا شفة الإنسان، وله اعتباران، أحدهما: خصوص كونه شفة الإنسان. والآخر: عموم كونه شفة، فالاستعارة باعتبار الأول، والمجاز المرسل باعتبار الثاني. (تجريد)

(٦) قوله: قد تقيد: [يعني الأكثر أن الاستعارة مطلق ولا يقيد بشيء، وقد يقيّد بالتحقيقية.]

(٧) قوله: لتتميز إلخ: لأن معنى التحقيقية محققة المعنى، فتخرج التخييلية؛ لأنها عند المصنف ليست لفظا، فلا تكون محققة المعنى، وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس، فلا تكون محققة المعنى. (تجريد)

(٨) قوله: ما عني بها: وجه التفسير أن المتبادر من المعنى عند الإطلاق هو الحقيقي، والمراد هنا المعنى المجازي، فالتفسير لدفع ذلك. (حاشية)

(٩) قوله: حسا أو عقلا: [منصوبان بنزع الخافض أو على الظرفية المجازية.] حسا بأن يكون مدركا بإحدى الحواس، أو عقلا بأن لا يكون مدركا بها بل بالعقل بحيث لا يصح للعقل نفيه في نفس الأمر والحكم ببطلانه، فخرجت الأمور الوهمية؛ فإن العقل ينفيها. (تجريد)

(١٠) قوله: ويشار إليه إشارة حسية: أي لكونه مدركا بإحدى الحواس الخمس. (ق)

(١١) قوله: أو عقلية: أي لكونه له ثبوت في نفسه، وإن كان غير مدرك بإحدى الحواس الخمس الظاهرة بل بالعقل. (دسوقي)

(١٢) قوله: كقوله: أي قول زهير بن أبي سلمى -بضم السين وسكون اللام-، وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم. (ق)

(١٣) قوله: لدى أسد: أي أنا عند أسد أي رجل شجاع، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس، وادعى أنه فرد من أفراده، استعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية؛ لأن المستعار له وهو الرجل الشجاع محقق حسا. (دسوقي)

(١٤) قوله: شاكي السلاح: مأخوذ من «الشوكة»، فأصله «شاوك» قلب قلبا مكانيا، فصار «شاكو» فقلبت الواو ياءً؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة. و«شاكي» صفة مشبهة مركبة أي تام سلاحه، فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا، فلذا وقع صفة للنكرة. (دسوقي)

(١٥) قوله: مقذف: هو اسم مفعول من «قذفه» أي رمى به، وهو يحتمل المعنيين، أحدهما: أنه قذف به في الحروب ورمى به فيها كثيرا، حتى صار عارفا بها فلا تهوله. وثانيهما: أنه قذف باللحم ورمى به أي زيد في لحمه وجسامته. (ق)

(١٦) قوله: اهدنا إلخ: أي فالصراط المستقيم في الأصل هو الطريق الذي لا اعوجاج فيه، استعير للدين الحق بعد تشبيهه به استعارة تصريحية تحقيقية، ووجه الشبه التوصل إلى المطلوب، وإنما كانت تحقيقية؛ لأن المستعار له -وهو الدين الحق- محقق عقلا. (دسوقي)

(١٧) قوله: وهو ملّة: [من إضافة الأعم إلى الأخص.]

(١٨) قوله: قال المصنف: أي في «الإيضاح»: والقصد من نقله إفادة أن المصنف يجعل «زيد أسد» تشبيها بليغا لا استعارة؛ لأن حد الاستعارة لا يصدق عليه، والاعتراض عليه بما سيأتي بقوله: «وفيه بحث». (دسوقي)

(١٩) قوله: ما تضمن إلخ: أي لفظ تضمن تشبيه معناه المجازي، المراد منه بمعناه الحقيقي الذي وضع هو له، فالضمير في «وضع» راجع لـ«ما» الأولى لا الثانية، والمراد بتضمن اللفظ لتشبيه معناه بشيء إفادة ذلك التشبيه بواسطة القرينة، وقد أفاد هذا التعريف للاستعارة الذي ذكره المصنف أن اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي، وإن كان مشهورا فيه لمعنى مجازي آخر؛ لأن المعنى المجازي لم يوضع له اللفظ. (دسوقي)

(٢٠) قوله: واستعمل إلخ: [أي الآن وهو المعنى المجازي أو الموضوع له.]

(٢١) قوله: فعلى هذا إلخ: هذا تفريع على التعريف وإشارة إلى إبطال قول من قال: =

نحو زيدٌ أسدٌ، ورأيت زيدًا أسدًا، ومررت بزيدٍ أسدٍ ممّا يكون اللفظ[١] مستعملًا فيما وضع له وإن تضمَّن[٢] تشبيه شيء به؛ وذلك[٣] لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح[٤] تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أنَّ «ما»[٥] في قولنا «ما تَضَمَّنَ» عبارة عن المجاز بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، و«أسد» في الأمثلة المذكورة ليس بمجاز[٦]؛ لكونه مستعملًا فيما وُضع له. وفيه بحث[٧]؛ لأنا لا نسلِّم أنه مستعمل[٨] فيما وضع له، بل في معنى الشجاع[٩] فيكون مجازًا واستعارةً[١٠]، كما في «رأيت أسدًا يرمي» بقرينة حمله[١١] على زيد، ولا دليلَ لهم[١٢] على أنَّ هذا على حذف أداة التشبيه، وأنَّ التقدير: زيد كالأسد، واستدلالُهم[١٣] على ذلك بأنه قد أَوْقَعَ الأسد على زيد، ومعلوم أنَّ الإنسان لا يكون أسدًا، فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصدًا[١٤] إلى المبالغة: فاسدٌ؛ لأنَّ المصير إلى ذلك إنما يجب إذا كان «أسد» مستعملًا في معناه الحقيقي، وأمَّا إذا كان مجازًا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيحٌ، ويدل على ما ذكرنا أنَّ المشبه به في مثل هذا المقام[١٥] كثيرًا ما يتعلق به[١٦] الجار والمجرور كقوله: ع:

أسد عليَّ[١٧] وفي الحروب نَعامة

أي مجترئٌ صائل عليَّ. وكقوله: والطير أَغْربة عليه[١٨] ....

(أي لفظ «ما» - أي الشأن - أي معنى الأسد في الأمثلة - أي الحيوان المفترس لا المجازي - أي المستعمل فيه - علة «لم يصح» - أي لفظ «الأسد» - الثلاثة - أي لفظ «الأسد» في الأمثلة المذكورة - أي الحيوان المفترس - أي محمول على الخ - لاستعماله في غير الموضوع له - أي «أسد» - أي نحو «زيد أسد» - حتى يكون «أسد» مستعملا في ما وضع له - مبتدأ - شأن - أي حمله عليه - فلا يصح حمله عليه - الرجوع - خبره - أي التشبيه بحذف الأداة - الأسد - أي الأسد - لأن المعنى: زيد رجل شجاع - من أن أسدا مستعمل في الرجل الشجاع لا في الحيوان المفترس - عمران بن قحطان - أي أبي العلاء المعري - أي الميت - جمع «غراب» - تفسير للمعنى المجازي المشبه بالأسد. (دسوقي) - أي بمعناه الموضوع له - ذلك اللفظ - بيان للنحو - الأمثلة الثلاثة ليست استعارة، بل تشبيه بليغ بحذف الأداة)

= الاستعارة إجراء المشبه به على المشبه إطلاقا أو حملا بحذف الأداة، وليس بتفريع على قوله: «والمراد بمعناه ما عني باللفظ»، حتى يتوهم ركاكته؛ لدلالته على أنه لولا إرادة ذلك المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعا على كل حال. (تجريد)

(١) قوله: يكون اللفظ إلخ: كالأسد في الأمثلة الثلاثة؛ فإنه مستعمل في الحيوان المفترس، وهو ما وضع له. (حاشية)

(٢) قوله: وإن تضمن إلخ: ولا شك أن لفظ «الأسد» في الأمثلة السابقة مستعمل في المعنى الذي وضع هو له، وهو الحيوان المفترس، وإن تضمن تشبيه شيء -وهو زيد- به، لكن ذلك الشيء ليس مرادا بذلك اللفظ، فلا يكون ذلك اللفظ مجازا، فلا يكون استعارة. (دسوقي)

(٣) قوله: وذلك: أي بيان خروج لفظ «الأسد» في الأمثلة المذكورة عن حد الاستعارة. (حاشية)

(٤) قوله: لم يصح إلخ: أي لا يصح أن يقال فيه: شبه معناه المستعمل فيه بمعناه الموضوع له؛ لما فيه تشبيه الشيء بنفسه وهو محال، والحاصل أن قولنا: "تضمن هذا اللفظ تشبيه معناه بما وضع له» يقتضي أن هذا معنى استعمل فيه اللفظ، وآخر وضع له، شبه أحدهما بالآخر، فإذا كان ما استعمل فيه هو معناه الذي وضع له اتحد المشبه والمشبه به، وهذا فاسد، فيؤخذ من تعريف الاستعارة السابق أن نحو «الأسد» في الأمثلة المذكورة خارج عن حد الاستعارة داخل في التشبيه البليغ. (من الدسوقي)

(٥) قوله: على أن ما إلخ: هذه العبارة من تتمة كلام المصنف في «الإيضاح» ومقوية لما ذهب إليه من إخراج الأسد في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة، يعني أنه لا حاجة إلى القول باستحالة تشبيه الشيء بنفسه؛ لأنه تطويل، بل يكفي في الخروج عن التعريف أن يقال: «أن ما إلخ». (من الدسوقي)

(٦) قوله: ليس بمجاز: [بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة.]

(٧) قوله: وفيه بحث: أي في كلام المصنف بحث من حيث إخراجه «الأسد» في الأمثلة المذكورة عن الاستعارة. (ق)

(٨) قوله: مستعمل: [أي وجودها، كما يزعم القوم.]

(٩) قوله: بل في معنى الشجاع: [أي بل المختار أنه مستعمل في معنى الشجاع.] أي ذات المشبه بالأسد، فالمراد من الشجاع ذات مما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع؛ إذ لو استعمل في مفهوم الشجاع مطلقالم يكن استعارة؛ إذ لا معنى لتشبيه مفهومه بالأسد، بل مجازا مرسلا. (حاشية)

(١٠) قوله: استعارة: لأنه لفظ تضمن تشبيه معناه المراد بالمعنى الذي وضع له.

(١١) قوله: بقرينة حمله: متعلق بـ«مستعمل» المقدر في قوله: «بل في معنى الشجاع بقرينة حمله»، ويصح أن يكون متعلقا بقوله: «فيكون مجازا»، وحينئذ يكون جوابا عما يقال: المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة من إرادة الحقيقة ولا قرينة ههنا، وحاصل الجواب أنا لا نسلم عدم القرينة هناك، بل هنا قرينة وهي حمله على زيد. (دسوقي)

(١٢) قوله: ولا دليل لهم: أي للقوم التابع لهم المصنف، أي لا دليل لهم صحيح منتج لدعواهم من أن «أسدا» في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقته، فلا منافاة بين قوله: «ولا دليل لهم» وبين قوله بعد «واستدلالهم إلخ». (دسوقي)

(١٣) قوله: واستدلالهم إلخ: مبتدأ، خبره «فاسد» الآتي. وقوله «على ذلك» أي على ما ذكر من أن «أسدا» ونحوه في الأمثلة المذكورة مستعمل في حقيقة، وأنه محمول على حذف أداة التشبيه. (دسوقي)

(١٤) قوله: قصدا إلخ: علة للحذف، أي وإنما حذفت الأداة لأجل قصد المبالغة في تشبيه زيد بإيهام أنه عين الأسد. (ق)

(١٥) قوله: في مثل هذا المقام: أي في هذا المقام وما ماثله من كل تركيب ذكر فيه المشبه به والمشبه بحسب الصورة، ولم تذكر الأداة. (دسوقي)

(١٦) قوله: يتعلق به إلخ: وتعلق الجار والمجرور به دليل على أنه مؤول بمشتق كـ«شجاع» و«مجترئ»، ولو كان المشبه به مستعملا في معناه الحقيقي ما تعلق به الجار والمجرور؛ لكونه جامدا. (دسوقي)

(١٧) قوله: كقوله أسد علي إلخ: أي كقول عمران بن قحطان مفتي الخوارج خطابا للحَجّاج؛ توبيخا له، أي أنت أسد عليّ وأنت نعامة في الحروب، فـ«عليّ» متعلق بـ«أسد»؛ لكونه بمعنى مجترئ صائل. و«في الحروب» متعلق بـ«نعامة»؛ لكونه بمعنى جبان؛ لأن النعامة من أجبن الحيوانات، وتمام البيت: فتخاء تنفر من صفير الصافر. (من ق)

(١٨) قوله: والطير أغربه عليه إلخ: هذا بعض بيت، وتمام البيت بأسرها: فتح السراة =

أي باكية[١]، وقد استوفينا ذلك في الشرح.

واعلم[٢] أنهم اختلفوا في أنَّ الاستعارة مجاز لغوي[٣] أو عقلي، فالجمهور على أنها مجاز لغوي بمعنى[٤] أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لغير المشابهة. ودليل أنها[٥] أي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعةً للمشبه به، لا للمشبه ولا للأعم منهما[٦]، أي من المشبه والمشبه به، فـ «أسد» في قولنا: «رأيت أسدًا يرمي» موضوعٌ[٧] للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع، ولا لمعنى أعم من الرجل والسبع كالحيوان المجترئ مثلًا؛ ليكون[٨] إطلاقه عليهما حقيقةً، كإطلاق «الحيوان» على الأسد والرجل الشجاع. وهذا[٩] معلومٌ بالنقل عن أئمة اللغة قطعًا. فإطلاقه[١٠] على الرجل الشجاع إطلاقٌ على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضع له، فيكون مجازا لغويا. وفي هذا الكلام دلالة على أنَّ لفظ العام إذا أطلق على الخاص -لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه-[١١] فهو ليس من[١٢] المجاز في شيء، كما إذا لقيتَ زيدا فقلتَ: «لقيتُ رجلا أو إنسانا أو حيوانا»، بل هو حقيقةٌ؛ إذ لم يستعمل اللفظ إلَّا في معناه الموضوع له.

(وعليه المصنف — كالأسد للسبع المخصوص — كالرجل الشجاع — أي لفظ «أسد» — مثال للمعنى الأعم — من «الجرأة» — أي «الأسد» — فإنه موضوع للمعنى الأعم منهما، أعني الجسم النامي — وهي «يرمي» مثلا — أي الاستعارة — لا عقليا — أي قول المصنف: «ولا للأعم منهما»)

وقيل: إنها أي الاستعارة مجاز عقلي بمعنى أنَّ[١٣] التصرف في أمر عقلي[١٤] لا لغوي[١٥]؛ لأنها[١٦] لَمَّا لم تطلق على المشبه إلَّا بعد ادِّعاء دخوله أي دخول المشبه في جنس المشبه به بأن جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد كان استعمالها أي الاستعارة في المشبه استعمالًا فيما وضعت له[١٧]. وإنما قلنا: إنها لم تطلق على المشبه إلَّا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به؛ لأنها لو لم تكن كذلك[١٨]

(أي الادعاء المذكور — أي الاستعارة كلفظ «أسد» — كالرجل الشجاع — الباء للسببية — أي ادعاء — مفعول مطلق — أي على لسان المصنف)

= وساكنات تصاف. والشاهد في قوله: و«الطير أغربة عليه»؛ فإنه ليس المراد بالأغربة: الطير المعروف، بل المراد: الطير باكية عليه، فـ«عليه» متعلق بـ«أغربة»، وهي في الأصل جامد لا يصلح تعلق الجار به، فاستعمله الشاعر في الباكية فصح تعلق الجار به. (دسوقي)

(١) قوله: باكية: إنما نقل لفظ «الأغربة» إلى معنى الباكية؛ لأن الغراب يشبه به الباكي الحزين، وإذا سقط واحد منهم اجتمعت تصيح عليه، فالمعنى أن كل الطير في الحزن على ذلك المرثي والبكاء عليه مثل الأغربة الباكية.

(٢) قوله: واعلم إلخ: أشار به إلى أن كلام المصنف مرتب على محذوف. (دسوقي)

(٣) قوله: مجاز لغوي: أي غير عقلي سواء كان عرفيا أو شرعيا أو لغويا. (تجريد)

(٤) قوله: بمعنى: أتى بهذه العناية دفعا؛ لتوهم أن المراد باللغوي: ما قابل الشرعي والعرفي والعقلي، فأفاد بها أن المراد باللغوي: ما قابل العقلي فقط. (ق)

(٥) قوله: دليل أنها إلخ: حاصل ما ذكره من الدليل أن تقول: الاستعارة لفظ استعمل في غير ما وضع له؛ لعلاقة وقرينة، وكل ما هو كذلك فهو مجاز لغوي، فالاستعارة مجاز لغوي. (دسوقي)

(٦) قوله: ولا للأعم منهما: [وهو الشجاع مطلقا، رجلا كان أو أسدا.]

(٧) قوله: موضوع إلخ: والقرينة المانعة من إرادة المعنى الموضوع له كـ«يرمي» في المثال لا تمنع من الوضع له، وإنما تمنع من إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له. (دسوقي)

(٨) قوله: ليكون إلخ: علة للمنفي، أعني الوضع للمعنى الأعم. (دسوقي)

(٩) قوله: وهذا: كون الأسد موضوعا للسبع المخصوص، وليس موضوعا للرجل الشجاع، ولا للمعنى الأعم منه ومن السبع. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإطلاقه: أي الأسد في قولنا: «رأيت أسدا يرمي».

(١١) قوله: باعتبار عمومه: [أي تحقق العام فيه، وأنه فرد من أفراده]

(١٢) قوله: ليس من إلخ: وأما لو أطلق لفظ العام عليه باعتبار خصوصه كان مجازا، فإذا قلت: «رأيت إنسانا» وأردت زيدا من حيث إنه إنسان لا من حيث إنه زيد أي شخص مسمى بهذا الاسم: فإنه يكون حقيقة لا مجازا. (من دسوقي)

(١٣) قوله: بمعنى أن إلخ: أشار المصنف بهذه الغاية إلى أنه ليس المراد بالمجاز العقلي ههنا إسناد الشيء لغير من هو له؛ لأنه إنما يكون في الكلام المركب المحتوي على إسناد، وهو غير متحقق هنا، بل المراد هنا بالمجاز العقلي التصرف في أمر عقلي أي يدرك بالعقل، وهو المعاني العقلية، والتصرف فيها بادعاء أن بعضها -وهو المشبه- داخل في البعض الآخر وهو المشبه به، وجعل الآخر شاملا له على وجه التقدير، ولو لم يكن كذلك في نفس الأمر.

وعلم مما ذكرنا أن المجاز العقلي يطلق على أمرين: أحدهما: إسناد الشيء إلى غير من هو له. والثاني: التصرف في المعاني العقلية على خلاف ما في الواقع. (من دسوقي)

(١٤) قوله: في أمر عقلي: وهو جعل الرجل الشجاع فردا من أفراد الأسد الحقيقي. (دسوقي)

(١٥) قوله: لا لغوي: أي لا في أمر لغوي، وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه، وإنما استعمله في معناه بعد أن تصرف في تلك المعاني وصير بعضها نفس غيرها، وبعد تصيير المعنى معنى آخر جيء باللفظ، وأطلق على معناه بالجعل، وإن لم يكن معناه في الأصل. (دسوقي)

(١٦) قوله: لأنها إلخ: دليل لكون الاستعارة ليست مجازا لغويا، وحاصله أن الاستعارة مستعملة فيما وضعت له بعد الادعاء، وكل ما هو كذلك لا يكون مجازا لغويا، فينتج أن الاستعارة ليست مجازا لغويا بل عقليا. وسند الصغرى قوله: «لأنها لما لم تطلق الخ». (من دسوقي)

(١٧) قوله: استعمالا في ما وضعت له: أي لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به الذي وضع اللفظ المستعار لحقيقتها، فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له، لا فيما لم توضع له، وقد تقدم أن المجاز اللغوي هو ما استعمل في غير ما وضع له، فلا تكون الاستعارة مجازا لغويا، بل يكون على هذا التقدير حقيقة لغوية؛ لاستعمالها في ما وضعت له بعد الادعاء والإدخال في جنس المشبه به. (من دسوقي)

(١٨) قوله: لأنها لو لم تكن كذلك: أي مطلقة على المشبه بعد الادعاء، بل أطلقت عليه بدون الادعاء المذكور، وهذا الدليل الذي أشار إليه بقوله: «لأنها إلخ» من قبيل دليل الخلف، وهو المثبت للمدعى بإبطال نقيضه، واللوازم التي ذكرها الشارح ثلاثة، وقوله: «لما كانت استعارة» لازم أول، وهو باطل فكذا الملزوم، وكذا يقال في اللوازم =

لَمَا كانت استعارة[١]؛ لأنَّ مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكانت[٢] الأعلام المنقولة استعارة، ولَمَا كانت الاستعارة أبلغ[٣] من الحقيقة؛ إذ لا مبالغةَ[٤] في إطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه، ولَمَا صح[٥] أن يقال لمن قال: «رأيت أسدًا» وأراد زيدًا: إنه جعله أسدا[٦]، كما لا يقال لمن سَمَّى ولده أسدا: إنه جعله أسدا؛ لأنَّ «جَعَلَ» إذا كان متعديا إلى مفعولين كان بمعنى «صيَّر» ويفيد إثبات صفة لشيء، حتى لا يقال: «جعله أميرًا» إلَّا وقد أثْبَتَ فيه صفة الإمارة، وإذا كان[٧] نقل اسم المشبه به إلى المشبه تابعًا لنقل معناه إليه[٨] بمعنى أنه[٩] أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاءً، ثم أطلق عليه اسم الأسد: كان الأسد مستعملا فيما وضع له، فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى أنَّ العقل جَعَلَ الرجلَ الشجاعَ من جنس الأسد، وجَعْلُ ما ليس في الواقع واقعا مجازٌ عقليٌّ.

ولهذا أي ولأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صَحَّ التعجبُ في قوله[١٠]: شعر:

قامت تُظلِّلني أي توقع الظلَّ علي مِن الشمس :: نفس[١١] أعزُّ علي[١٢] من نفسي :: قامت[١٣] تظللني ومن عجب :: شمسٌ أي غلام[١٤] كالشمس في الحسن والبهاء تظلِّلني من الشمس، فلولا أنه ادَّعى لذلك الغلام معنى الشمس الحقيقي وجَعَلَه شمسًا على الحقيقة لَمَا كان لهذا التعجُّب معنى؛ إذ لا تعجُّبَ[١٥] في أن يُظلِّل إنسانٌ حَسَنُ الوجه إنسانا آخر. والنهيُ عنه أي ولهذا[١٦] صحَّ النهي عن التعجب في قوله[١٧]: شعر: لا تعجبوا من بِلَى[١٨] غِلالته[١٩] :: هي شعارٌ تلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضًا، ....

= الآتية. (من دسوقي)

(١) قوله: لما كانت استعارة: لأن حقيقة الاستعارة نقل اللفظ بمعناه للمستعار، لا نقل مجرد اللفظ خاليا عن المعنى. (دسوقي)

(٢) قوله: لكانت إلخ: أي كزيد مسمى به رجل بعد تسمية آخر به، يكون استعارة لمجرد وجود النقل فيه، ولا قائل به. (ق)

(٣) قوله: أبلغ: [أي لا تكون الاستعارة أبلغ من الحقيقة، بل تكون مساويا لها، مع أنهم جازمون بذلك.]

(٤) قوله: إذ لا مبالغة إلخ: المعنى أن الاسم إذا نقل إلى معنى ولم يصحبه اعتبار معناه الأصلي في ذلك المعنى المنقول إليه لم يكن في إطلاق ذلك الاسم على ذلك المعنى المنقول إليه مبالغة؛ فإنه لما لم يصحبها معناه الأصلي انتفت المبالغة في إلحاق المعنى المنقول إليه بالغير. (دسوقي)

(٥) قوله: ولما صح إلخ: يعني يلزم من نفي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به في الاستعارة أن من قال: «رأيت أسدا يرمي» وأراد بالأسد زيدا بدون الادعاء المذكور لا يقال فيه: «إنه جعله أسدا»، كما لايقال لمن سمى ولده أسدا: «إنه جعله أسدا»؛ لاستواء الإطلاقين في عدم ادعاء دخول ما أطلق عليه اللفظ في جنس صاحب الاسم مع أن من قال: «رأيت أسدا يرمي» وأراد بالأسد زيدا على سبيل الاستعارة لقال فيه: «إنه جعل زيدا أسدا قطعا»، وما ذلك إلا باعتبار دخول المشبه في جنس المشبه به، فثبت المدعى، وهو أن الاستعارة لم تطلق إلا بعد دخول المشبه في جنس المشبه به؛ ادعاء مجازا عقليا. (دسوقي)

(٦) قوله: إنه جعله أسدا: إنما كان لا يقال لمن قال ذلك: إنه جعل زيدا أسدا؛ لأن «جعل» إذا كان بمعنى «صير» -كما هنا- تعدى إلى المفعولين، ويفيد إثبات صفة الشيء، فيكون مدلول قولك «فلان جعل زيدا أسدا» أنه أثبت الأسدية له، ولا شك أن مجرد نقل لفظ «الأسد» لزيد وإطلاقه عليه من غير ادعاء دخوله في جنسه ليس فيه إثبات أسدية له. (دسوقي)

(٧) قوله: وإذا كان: هذا مرتبط بنتيجة الدليل السابق، حاصله أنه رتب على انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة ثلاثة لوازم، وكل منها باطل، فيكون ملزومها -وهو انتفاء الادعاء المذكور في الاستعارة- باطلا، فيثبت نقيضه وهو اعتبار الادعاء المذكور في الاستعارة، وإذا كان الادعاء المذكور معتبرا فيها فيكون اسم المشبه به إنما نقل للمشبه تبعا لنقل معناه إليه، وإذا كان إلخ. (دسوقي)

(٨) قوله: إليه: [أي إلى المشبه.]

(٩) قوله: بمعنى أنه إلخ: أي لأنك لما جعلت الرجل الشجاع فردا من أفراد الحيوان المفترس كان ذلك المعنى الكلي -وهو الحيوان المفترس- متحققا فيه، فحينئذ يكون نقل لفظ «الأسد» للرجل الشجاع بعد نقل معناه له، فيكون استعمال اسم «الأسد» في الرجل الشجاع استعمالا في ما وضع له. (دسوقي)

(١٠) قوله: في قوله: أي قول ابن العميد في غلام جميل قام على رأسه يظلله من حر الشمس. (دسوقي)

(١١) قوله: نفس: فاعل «قامت»، ولذلك اتصلت به تاء التانيث، وإن كان القائم غلاما. (ق)

(١٢) قوله: أعز علي: صفة «نفس»، وجملة «تظللني» في محل النصب على الحال، والتقدير: قامت نفس هي أعز علي من نفسي مظللة لي من الشمس. (ق)

(١٣) قوله: قامت: فاعله ضمير يعود على «النفس»، والجملة مؤكدة لما قبلها. وقوله: «من عجب» خبر مقدم، و«شمس» مبتدأ مؤخر، والجملة حال. والتقدير: قامت تلك النفس مظللة لي، وشمس مظللة من الشمس من العجب. (دسوقي)

(١٤) قوله: أي غلام إلخ: يعني فقد شبه الغلام بالشمس وادعى أنه فرد من أفرادها، ثم استعار له اسمها. (دسوقي)

(١٥) قوله: إذ لا تعجب إلخ: أي لعدم الغرابة، بخلاف تظليل الشمس الحقيقية إنسانا من الشمس؛ فإنه مستغرب؛ لاستغراب كون الشمس التي من شأنها طيّ الظل وإذهابه توجب ظلا على تقدير حيلولتها بين الشمس وبين الإنسان المظلل. (من دسوقي)

(١٦) قوله: ولهذا: يعني لأن إطلاق اسم المشبه به على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به. (حاشية)

(١٧) قوله: في قوله: أي قول أبي الحسن بن طباطبا العلوي في غلام لابس الكتان. (حاشية)

(١٨) قوله: بلى: البلى بكسر الباء مقصورا من «بَلِيَ الثوب يبلى» إذا فسد. (دسوقي)

(١٩) قوله: غلالته: هي شعار وثوب صغير ضيق الكمين كالقميص يلاقي البدن، يلبس تحت الثياب الواسعة ويلبس أيضا تحت الدرع؛ سمي شعارا؛ لأنه يلي الشعر. (دسوقي)

قد زُرَّ[1] أزرارُه على القمر، تقول: «زررتُ القميص عليه أزرَّه» إذا شددت أزرَارَه عليه، فلولا أنه جَعَله قمرًا حقيقيًّا لَمَا كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأنَّ الكتان إنما يسرع إليه البِلَى بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بملابسة إنسان كالقمر في الحسن. لا يقال: القمر في البيت ليس باستعارة؛ لأن المشبه مذكور، وهو الضمير في «غلالته وأزراره»؛ لأنا نقول: لا نسلم أنَّ الذكر[2] على هذا الوجه ينافي الاستعارة، كما في قولنا[3]: «سيف زيد في يد أسد»؛ فإنَّ تعريف الاستعارة صادق على ذلك.

ورُدَّ[4] هذا الدليل بأنَّ الادعاء أي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها أي الاستعارة مستعملة فيما وضعت له؛ للعلم الضروري بأنَّ أسدًا في قولنا: «رأيت أسدًا يرمي» مستعمل في الرجل الشجاع[5]، والموضوع له هو السبع المخصوص.

وتحقيقُ ذلك[6] أنَّ ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به مبنيٌّ على أنه جُعِل أفراد الأسد بطريق التأويل[7] قسمين: أحدهما المتعارف، وهو الذي له غاية الجرأة في مثل تلك الجثة المخصوصة والهيكل المخصوص. والثاني غير المتعارف، وهو الذي له تلك الجرأة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للمتعارف، فاستعمالُه في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له[8]، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف، فيتعين المعنى الغير المتعارف. وبهذا يندفع[9] ما يقال: إنَّ الإصرارَ على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص.

وأمَّا التعجب[10] والنهي عنه كما في البيتين[11] المذكورين فللبناء على تناسي التشبيه؛ قضاءً[12] لحقِّ المبالغة ودلالة على أنَّ المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلًا، حتى إنَّ كل ما يترتب على المشبه به مِن التعجب والنهي عن التعجب يترتب على المشبه أيضًا.

(أي شد - أي الممدوح - أي على صاحب القميص - أي الذي منه الغلالة - وذكره ينافي الاستعارة - أي الذي لا ينبئ عن التشبيه - ولو ذكر المشبه فيه - في الأصل - علة «لا يقتضي» - أي عدم الاقتضاء المذكور - شأن - أي الموذع في مثل إلخ - القسم الثاني - حال من فاعل «مبني» - أي ببيان منع القرينة - القائل صاحب المفتاح - لا عن إرادة الجنس بقسميه - جواب سؤال - من المشبه - أي عن التعجب - أي بناء الاستعارة - أي إظهار النسيان، كما يقال: «تجاهل» لإظهار الجهل - عطف تفسير - لا جسما ولا وصفا ولا نوعا ولا حسنا)

---

(١) قوله: قد زر إلخ: جواب «لا تعجبوا» أو لمن قال: «لِمَ لا تعجب»، وقرئ بالبناء للفاعل والمفعول، «وأزراره» في الصورة الأولى منصوب للفاعلية، وفي الثاني مرفوع؛ لكونه نائب فاعل. (من الحواشي)

(٢) قوله: لا نسلم أن الذكر إلخ: لأنه لا ينبئ عن التشبيه، والمنافي للاستعارة إنما هو الذكر على وجه ينبئ عن التشبيه. (دسوقي)

(٣) قوله: كما في قولنا إلخ: فـ«أسد» استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور، لكن على وجه لا ينبئ عن التشبيه. (تجريد)

(٤) قوله: ورد إلخ: حاصله منع الصغرى القائلة: الاستعارة لفظ مستعمل فيما وضع له بعد الادعاء أي لا نسلم ذلك، وهذا الادعاء لا يخرج اللفظ عن كونه مستعملا في غير ما وضع له. (علامه دسوقي)

(٥) قوله: مستعمل في الرجل الشجاع: أي وإن ادعى أن الرجل الشجاع فرد من أفراد الأسد بعد تشبيهه به؛ إذ تقدير الشيء نفس الشيء لا يقتضي كونه إياه حقيقة. (دسوقي)

(٦) قوله: وتحقيق ذلك: أي تحقيق أن الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له، وحاصل ما ذكر في التحقيق أن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ إذ ليس معناه ما فهمه المستدل من ادعاء ثبوت المشبه به له حقيقة، حتى يكون لفظ المشبه به فيه استعمال لما وضع له، والتجوز في أمر عقلي، وهو جعل غير المشبه به مشبها، بل معناه جعل المشبه مؤولا بوصف مشترك بين المشبه والمشبه به، وادعاء أن لفظ المشبه به موضوع لذلك الوصف، وأن أفراده قسمان: متعارف، وغير متعارف، ولا خفاء في أن الدخول بهذا المعنى يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لأن الموضوع له هو الفرد المتعارف، والمستعمل فيه هو الفرد الغير المتعارف. (هكذا في الدسوقي)

(٧) قوله: بطريق التأويل: [بأن يجعل الأسد موضوعا لمطلق الشجاعة، سواء كان متعارفا أو غيره.] وإن قلت: إن الذي بطريق التأويل إنما هو أحد القسمين، وهو غير المتعارف، وأما الآخر فبطريق التحقيق، فكيف قال: «جعل أفراد الأسد قسمين بطريق التأويل»؟ قلت: جعل الأفراد قسمين مبني على كون الأسد موضوعا للقدر المشترك بينهما، وهو مجترئ، وكونه موضوعا لذلك ليس إلا بطريق التأويل، وأما بطريق التحقيق فهو منحصر في قسم واحد وهو المتعارف. (دسوقي بتغيير)

(٨) قوله: في غير ما وضع له: [فلا يكون استعمالها فيما وضعت له، فتكون مجازا لغويا، لا عقليا.]

(٩) قوله: وبهذا يندفع إلخ: أي ببيان أن القرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين الغيرُ المتعارف، يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل ينافي القرينة المانعة من إرادة الأسدية، ووجه الاندفاع أن الإصرار على دعوى الأسدية بالمعنى الغير المتعارف، ونصب القرينة لا يمنع إلا عن إرادة المعنى المتعارف، فلا منافاة. (الدسوقي والتجريد)

(١٠) قوله: وأما التعجب إلخ: هذا إشارة إلى جواب عن سؤال نشأ من الجواب المتقدم، وهو إذا كان الادعاء لا يقتضي استعمال الاستعارة فيما وضعت له، فلا يصح التعجب والنهي عنه في البيتين السابقين؛ لأنهما لا يتمان إلا بجعل المشبه من أفراد المشبه به حقيقة. وحاصل الجواب الذي أشار إليه المصنف: أن التعجب والنهي عنه لتناسي التشبيه، وجعل الفرد الغير المتعارف مساويا للمتعارف في حقيقة الادعاء، حتى إن كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: البيتين: [يعني: قامت تظللني إلخ، ولا تعجبوا إلخ.]

(١٢) قوله: قضاء إلخ: أي إنما تنوسي فيه التشبيه؛ توفية لحق المبالغة في دعوى الاتحاد بين المشبه والمشبه به. (من الدسوقي)

والاستعارةُ تفارق الكذب[١] بوجهين: بالبناء[٢] على التأويل في دعوى[٣] دخول المشبه في جنس المشبه به بأن يجعل أفراد المشبه به
(الأول — والصرف عن الظاهر — متعلق بـ«دعوى»)
قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف كما مرَّ، ولا تأويل في الكذب. ونصب أي بنصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر في الاستعارة؛ لِما
(والثاني — أشار به إلى أنه عطف على قوله: «بالبناء» — يتعلق بـ«نصب»)
عرفتَ أنه لا بدَّ للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالةٍ على أنَّ المراد خلاف الظاهر، بخلاف الكذب؛ فإنَّ
(متعلق بـ«لا بد»)
قائله لا ينصب قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره.
(الطاقة — أي إظهار صحته عند السامع)

ولا تكون الاستعارة علَما[٤]؛ لِما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه به في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفا وغير
(علة «لا تكون الاستعارة علما» — متعلق بـ«إدخال»)
متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم[٥][٦]؛ لمنافاته الجنسية[٧]؛ لأنه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك، والجنسية تقتضي العموم وتناول
(أي الشخص — أي العلم التي تقتضيه الاستعارة — عطف تفسيري)
الأفراد، إلَّا إذا[٨] تضمن العلَمُ نوعَ وصفية[٩] بواسطة اشتهاره[١٠] بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن[١١] للاتصاف بالجود،
(أي العلم)
ومادر[١٢] بالبخل، وسحبان[١٣] بالفصاحة، وباقل[١٤] بالفهاهة، فحينئذ[١٥] يجوز أن يُشَبَّه شخص بحاتم في الجود ويتأول[١٦] في حاتِم
(أي عجز اللسان عن البيان)
فيجعل كأنه موضوع للجواد، سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره، كما مرَّ في الأسد، فبهذا التأويل[١٧] يتناول الحاتم الفرد
(والقرينة تخصيص ذلك الغير بالإرادة)
المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، ويكون إطلاقه على المعهود -أعني حاتِم الطائي- حقيقة، وعلى غيره ممَّن يتصف بالجود
استعارةً، نحو: رأيت اليوم[١٨] حاتما.

---

(١) قوله: والاستعارة تفارق الكذب: يعني الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب، فلا يرد ما يقال: إن الاستعارة في المفرد؛ لأنها الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، والكذب يكون في الحكم أي في الكلام المركب المستعمل في غير ما وضع له، فلا اشتباه بينهما، حتى يحتاج إلى الفرق. (من دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: بالبناء إلخ: أي بسبب بناء الاستعارة على التأويل وعدم بناء الكذب عليه. (دسوقي)

(٣) قوله: في دعوى إلخ: متعلق بمحذوف، صفة لـ«التأويل» أي المتحقق في دعوى إلخ من تحقق العام في الخاص، أو أن «في» بمعنى «من» البيانية. (علامه دسوقي)

(٤) قوله: ولا تكون علما: أي شخصيا؛ لأنه المتبادر من إطلاق العلم، ولأن علم الجنس تجري فيه الاستعارة، كاسم الجنس، وتخصيص المصنف الاستعارة بالذكر في الامتناع يفهم منه أن الامتناع في العلمية مخصوص بها. وأما المجاز المرسل فيجوز في العلمية. ثم إن جملة «ولا تكون علما» عطف على قوله: «والاستعارة تفارق الكذب» عطف على جملة فعلية على اسمية، ولك أن تجعله عطفا على قوله: «تفارق الكذب» فيكون التناسب مرعيا. (من دسوقي)

(٥) قوله: ولا يمكن ذلك في العلم: أي الشخصي، وقوله: «يقتضي التشخص» أي تشخص معناه وتعينه خارجا، ظاهر في علم الشخص لا في علم الجنس؛ لإمكان العموم في معناه؛ لكونه ذهنيا، والمعنى الذهني لا ينافي تعدد الأفراد له. (دسوقي)

(٦) قوله: ذلك: [أي إدخال المشبه في المشبه به بجعل أفراده قسمين.]

(٧) قوله: لمنافاته الجنسية: لقائل أن يقول: الجنسية التي تنافيها إنما هي الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء، فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم، حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة -أعني الجامع- لا للذات المعينة المشخصة، وإذا صح التأويل في المتضمن نوع وصفية فليصح في غيره. (من تجريد)

(٨) قوله: إلا إذا إلخ: استثناء من عموم الأحوال، وقوله: «تضمن» أي استلزم نوع وصفية، وليس المراد أنه دل دلالة تضمنية على نوع من الأوصاف. (ق)

(٩) قوله: نوع وصفية: الأولى نوع وصف: لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أداء المعنى المصدري إلى إلحاق ياء المصدرية. (تجريد)

(١٠) قوله: بواسطة اشتهاره إلخ: متعلق بـ«تضمن»، والعلم المتضمن نوع وصفية هو أن يكون مدلوله مشهورا بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف، فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف، فيكون كليا تأويلا، فإذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلي صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه فرد من أفراد ذلك الكلي. (من دسوقي)

(١١) قوله: كحاتم المتضمن: أي المتصف والمستلزم للجود، فيجعل ذلك الوصف لازما له. و«حاتم» في الأصل اسم فاعل من «الحتم» بمعنى الحكم، نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائي. (دسوقي)

(١٢) قوله: ومادر: بتقديم الدال، يضرب به المثل في البخل. قيل: إنما سمى «مادر»؛ لأنه سقى إبله من حوض، فبقي في الحوض ماء قليل فسلح في الحوض ومدر به؛ بخلا أن يسقى منه أحد. (دسوقي)

(١٣) قوله: وسحبان: بوزن «عطشان»، اسم بليغ يضرب به المثل، ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مرَّ به، ثم جعل علما للبليغ المشهور، والمناسبة ظاهرة. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: وباقل: اسم رجل يضرب به المثل في العي والفهاهة، وهو اسم رجل من العرب كان شديد العي في النطق، حتى إنه اشترى ظبيا بأحد عشر درهما، فقيل له: بكم اشتريته؟ ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج لسانه؛ ليشير بذلك إلى أحد عشر فانفلت الظبي. (التجريد وغيره)

(١٥) قوله: فحينئذ: أي حين تضمن العلم -كحاتم- نوع وصفية يجوز إلخ. (من دسوقي)

(١٦) قوله: ويتأول إلخ: أي فالتأويل بعد التشبيه، ولا يتوقف هو على التشبيه، وبهذا اندفع ما يقال: إن حاتما إذا كان فردا من أفراده فكيف يصح التشبيه. (ق)

(١٧) قوله: فبهذا التأويل: أي لما كان «حاتم» موضوعا للجواد بالتأويل يتناول الفرد المتعارف وغير المتعارف؛ لتناول الجواد لهما، والفرد المتعارف هو الذي له غاية جود، وهو الشخص المعروف، وغير المتعارف هو الذي له الجود مطلقا، وبهذا التأويل كان «حاتم» كأنه اسم جنس لا علَم شخص، فيتناول كل من وجد فيه صفة الجود مطلقا. (حواشي)

(١٨) قوله: اليوم: [«اليوم» قرينة؛ لأن حاتم الطائي ليس في هذا اليوم]

وقرينتها[1] يعني أنَّ الاستعارة لكونها مجازًا[2] لا بدَّ لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له، وقرينتها إمّا أمر واحد[3]
كما في قولك: «رأيت أسدًا يرمي»، أو أكثر أي أمران أو أمور يكون كل واحد منها قرينة، كقوله: شعر: فإن تعافوا[4] أي تكرهوا
أي بعض العرب — من أمر واحد — عافه يعافه: كرهه
العدل والإيمانا :: فإنَّ في أيماننا نيرانا أي سيوفا تلمع[5] كشعل النيران، فتعلُّق[6] قوله: «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان
أي التوحيد أو ضد الظلم — علة للجزاء أقيم مقامه — إشارة إلى وجه الشبه — جمع «نار» — مبتدأ
قرينة على أنَّ المراد بالنيران: السيوفُ؛ لدلالته على أن جواب[7] هذا الشرط تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف. أو معان ملتئمة
خبر — خبر «أن» — لا بالنيران — عطف على قوله «أو أكثر»
مربوط بعضها ببعض، يكون الجميع قرينة لا كل واحد، وبهذا[8] ظهر فسادُ قولِ مَن زعم أن قوله: «أو أكثر» شاملٌ لقوله: «معانٍ»
تفسير لـ«الملتئمة» — أي المجموع — أي فظهرت مقابلته بقوله: «أو أكثر» — اعتقد — خبر «أن»
فلا يصح جعله مقابلا له وقسيما كقوله: شعر: وصاعقة[9] من نصله[10] أي نصل[11] سيف الممدوح تنكفي بها، من «انكفأ» أي
لأنه من أفراده — أي بقوله: «أو أكثر» — البحتري
انقلب والباء للتعدية، والمعنى رب نار من حد سيفه[12] تقلّبها على رؤوس الأقران[13] خمس سحائب[14] أي أنامله الخمس التي
في «بها» — تفسير لـ«الصاعقة» — تلك النار — فاعل «تنكفي»
هي[15] في الجود وعموم العطايا سحائب، أي يصبُّها على أكفائه في الحرب، فيهلكهم بها. ولمّا استعار السحائب لأنامل الممدوح،
أخذه من السحائب — أي الصاعقة
وذكر أن هناك صاعقة، وبيَّن أنها من نصل سيفه، ثم قال: «على رؤوس الأقران»، ثم قال: «خمس»، فذكر العدد[16] الذي هو عدد
الشاعر
الأنامل، فظهر من جميع ذلك[17] أنه أراد بالسحائب الأنامل.
أي الشاعر

وهي أي الاستعارة[18] باعتبار الطرفين المستعار منه والمستعار له قسمان: لأن اجتماعهما أي اجتماع الطرفين في شيء إمّا ممكنٌ
مبتدأ — خبر — واحد

---

(١) قوله: وقرينتها: يتبادر منه أن المراد من قرينتها: القرينة المانعة؛ لأنها السابقة في تحقيق المجاز، لكن الأنفع أن يراد قرينة الاستعارة مطلقا مانعة كانت أو معينة. (تجريد)

(٢) قوله: لكونها مجازا: أشار بالدليل العام الجاري في كل مجاز مرسلا كان أو استعارة إلى أن تخصيص بيان القرينة في الاستعارة للاعتناء بشأنها، وإلا فالقرينة لازمة في كل مجاز. (حواشي)

(٣) قوله: إما أمر واحد: أي من ملائمات المشبه في المصرحة كـ«يرمي»، ومن ملائمات المشبه به في المكنية كـ«الأظفار». (دسوقي)

(٤) قوله: فإن تعافوا إلخ: يخاطب الأعداء أي إن تكرهوا العدل والإنصاف وتميلوا إلى الجور وتكرهوا التصديق بالنبي ﷺ؛ فإن في أيدينا سيوفا تلمع كالنيران، نحاربكم ونلجئكم إلى انقياد الحق. (دسوقي)

(٥) قوله: أي سيوفا تلمع إلخ: أي يعني فقد شبه السيوف بالنيران بجامع اللمعان في كل، واستعار اسم المشبه به للمشبه. (دسوقي)

(٦) قوله: فتعلق إلخ: تعلق «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان يقتضي أن يكون المراد من النيران هو السيوف؛ لدلالة هذا التعلق أن جزاء هذا الشرط هو «تحاربون وتلجؤون إلى الطاعة بالسيوف». (من حواشي)

(٧) قوله: على أن جواب إلخ: [أي تعلق «تعافوا» بكل واحد من العدل والإيمان.] يعني جوابُ هذا الشرط محذوف، تقديره: تحاربون، فقوله: «فإن في أيماننا نيرانا» علة للجواب أقيمت مقامه، ولو حذف النون من «تحاربون وتلجؤون» لكان حسنا؛ لأن رفع الجواب إذا كان الشرط مضارعا ضعيف. (تجريد)

(٨) قوله: وبهذا: أي بكون المراد معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد. (تجريد)

(٩) قوله: وصاعقة: يروى بالجر على إضمار «رب»، وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: «من نصله» وخبره قوله: «تنكفي بها». والصاعقة في الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته، تحدث غالبا عند الرعد والبرق. (دسوقي)

(١٠) قوله: من نصله: بيان صاعقة، أي صاعقة هي نصله، جعله صاعقة في الاشتعال والتأثير، أو المراد صاعقة ناشئة من نصله، والأول أظهر، وإلى الثاني ذهب الشارح، والنصل حد السيف أو نفس السيف ما لم يكن له مقبض. (من تجريد)

(١١) قوله: أي نصل إلخ: أشار به إلى أن ضمير «نصله» للممدوح، وفي الكلام حذف مضاف، ويجوز أن يرجع الضمير للممدوح، ولا حذف، والإضافة لأدنى ملابسة. (الدسوقي)

(١٢) قوله: من حد سيفه: [إشارة إلى أن النصل هو حد السيف. (الدسوقي)]

(١٣) قوله: على رؤوس الأقران: «رؤوس» جمع «رأس»، و«الأقران» جمع «قرن»، والمكافئ: المماثل. (دسوقي)

(١٤) قوله: خمس سحائب: فاعل «تنكفي بها»، وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، كما أشار إليه الشارح بقوله: «أي أنامله الخمس»، والمراد العليا فقط، وإلا فالأنامل كثيرة، فإن أريد بالأنامل: معناها الحقيقي ففيه مبالغة في الشجاعة حيث يكفي للأقران أنامله ولا يحتاج في إهلاكهم إلى إعمال الأصابع، وإن أريد بها الأصابع مجازا: فلا مبالغة. (دسوقي وتجريد)

(١٥) قوله: التي هي إلخ: أشار بهذا إلى أن في البيت من المحسنات البديعية الاستتباع حيث ضمن الشاعر مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء، ومن لم يدرك توهم أنه لا يلائم ذكره المقام، ولك أن تجعل أنامله سحائب العذاب في نزول الصاعقة والنار. (تجريد)

(١٦) قوله: فذكر العدد: بتخفيف الكاف، ولا شك أن ذكر العدد قرينة على أن المراد بالسحائب: الأنامل؛ إذ السحائب الحقيقية ليست خمسا فقط. (دسوقي)

(١٧) قوله: فظهر من جميع ذلك: أي من ذكر الصاعقة، ومن كونها ناشئة من حد سيفه، ومن انقلابها على رؤوس الأقران، ومن كون المنقلب بها خمسا، وفي كون مجموع ما ذكر هو الدال على أن المراد بالسحائب الأنامل نظر؛ إذ لو أسقط بعضها فهم المراد حتى إن إضافة الصاعقة لنصل السيف فقط كاف في القرينة المذكورة، فيخالف ما مر من قوله: «مربوط بعضها ببعض يكون الجميع قرينة إلخ». (دسوقي وتجريد)

(١٨) قوله: أي الاستعارة إلخ: الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك. (مطول)

نحو: ﴿فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ في ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ (الأنعام: ١٢٢) أي ضالًّا فهديناه، استعار الإحياء[١] من معناه الحقيقي، وهو جعل الشيء حيًّا للهداية التي هي الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب، والإحياء والهداية ممَّا يمكن اجتماعهما في شيء واحد، وهذا أولى[٢] من قول المصنف: إنَّ الحياة والهداية ممَّا يمكن اجتماعهما في شيء؛ لأنَّ المستعار منه هو الإحياء لا الحياة، وإنما قال[٣]: نحو: ﴿فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾؛ لأنَّ الطرفين في استعارة الميت الضال ممَّا لا يمكن[٤] اجتماعهما؛ إذ الميت لا يوصف[٥] بالضلال. ولتسمّ الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية[٦]؛ لِما بين الطرفين من الاتفاق[٧].

وإمَّا ممتنع عطفٌ على «إما ممكن» كاستعارة اسم المعدوم[٨] للموجود؛ لعدم غَنَائِه هو بالفتح[٩] النفع، أي لانتفاء النفع في ذلك الموجود، كما في المعدوم، ولا شكَّ أنَّ اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عُدم وفُقد، لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديمُ في الناس اسمه. ولتسمّ الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية[١٠]؛ لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

ومنها: أي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية[١١]، وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها[١٢] الحقيقي أو نقيضه؛ لِما مَرَّ أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح[١٣] أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه، نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ[١٤] بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١) أي أنذرهم، استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرورا في المخبر به[١٥] للإنذار الذي هو ضدها بإدخال الإنذار[١٦] في جنس البشارة على سبيل التهكم والاستهزاء، وكقولك: «رأيت أسدًا» وأنت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة، ولا يخفى[١٧] امتناع اجتماع التبشير والإنذار مِن جهة واحدة[١٨]، وكذا الشجاعة والجبن[١٩].

---

(١) قوله: استعار الإحياء: أي لفظ «الإحياء»، وإنما قال: «استعار الإحياء»، مع أن المستعار الفعل أعني «أَحْيَيْنَٰهُ»؛ لأن استعارة الفعل تبعية، لاستعارة المصدر أعني الإحياء، ووجه الشبه بين الإحياء والهداية ترتب الانتفاع والمآثر على كل منهما، كما أن وجه الشبه بين الإماتة والإضلال ترتب نفي الانتفاع على كل منهما. (دسوقي وتجريد)

(٢) قوله: أولى: وإنما لم يحكم بفساد كلام المصنف؛ لإمكان أن يقال: مراد المصنف بالحياة الإحياء؛ لكونها أثرا له. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: وإنما قال إلخ: أي ولم يقل نحو: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾ حتى يكون ميتا داخلا في التمثيل أيضا. (تجريد)

(٤) قوله: مما لا يمكن إلخ: يعني فقد اجتمع في الآية الاستعارتان: الوفاقية والعنادية. (دسوقي)

(٥) قوله: إذ الميت لا يوصف إلخ: أي لأن الموت عدم الحياة، والضلال هو الكفر، والميت لا يتصف بالكفر إلا باعتبار ما كان لا حقيقة. (ق)

(٦) قوله: ولتسم وفاقية: إنما سموها وفاقية لا اتفاقية؛ لأن وفاقية أنسب بعنادية، وإنما لم يقل: «وتسمى»؛ إشعارا بأن هذه التسمية من جهة المصنف لا قديمة. (ق)

(٧) قوله: لما بين الطرفين من الاتفاق: كان الأولى أن يقول: «لما بين الطرفين من الوفاق». (دسوقي)

(٨) قوله: كاستعارة اسم المعدوم إلخ: وذلك بأن تقول في زيد الذي لا نفع به: «رأيت اليوم معدوما»، أو تقول: «جاء المعدوم» ونحو ذلك، فشبه الوجود الذي لا نفع فيه بالعدم، واستعير العدم للوجود، واشتق من العدم معدوم بمعنى موجود لا نفع فيه، فهو استعارة عنادية؛ لأن من المعلوم أن الوجود والعدم لا يجتمعان في شيء. (من الدسوقي)

(٩) قوله: هو بالفتح: أي والمد، وأما بكسر الغين مع المد فهو الترنم بالصوت، وبكسر الغين مع القصر فاسم لليسار والاستغناء، وأما بالفتح مع القصر فهو لفظ مهمل. (علامة الدسوقي)

(١٠) قوله: عنادية: إن قلت: إن الوفاق والعناد بين الطرفين كما يتأتى في الاستعارة يتأتى في التشبيه، فلم لم يذكر هناك؟ أجيب بأن المقصود المبالغة، ولا يخفى أن جعل أحد المتعاندين من جنس الآخر متحدا به أشد مبالغة وغرابة من تشبيه أحدهما بالآخر. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: والتمليحية: [يكون الغرض منها إتيان القبيح بصورة حسنة.]

(١٢) قوله: في ضد معناها: الحقيقي أو نقيضه، الضدان هما الأمران الوجوديان اللذان لايجتمعان وقد يرتفعان. والنقيضان الأمران اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان، وأحدهما وجودي والآخر عدمي. (دسوقي)

(١٣) قوله: تمليح: [الإتيان بشيء مليح مستظرف.]

(١٤) قوله: فبشرهم إلخ: استعير اسم «البشارة» للإنذار بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة، واشتق من «البشارة» «بشّر» بمعنى «أنذر» على طريق الاستعارة التهكمية أو التمليحية العنادية. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: في المخبر به: [أي في وجه شخص يخبر بذلك الخبر.]

(١٦) قوله: بإدخال الإنذار إلخ: متعلق بـ«استعيرت» أي بسبب إدخال الإنذار في جنس البشارة؛ لتنزيل التضاد منزلة التناسب بواسطة التهكم أو التمليح. (ق)

(١٧) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا بيان لكون الاستعارة في «بشرهم» و«رأيت أسدا» عنادية. (ق)

(١٨) قوله: من جهة واحدة: أي بحيث يكون المبشر به هو المنذر منه، والمبشر هو المنذر، وأما من جهتين فيتأتى بأن يخبرك مخبر أن فلانا يريد ضربك وكسوتك بعد ذلك. (دسوقي)

(١٩) قوله: وكذا الشجاعة والجبن: أي لا يمكن اجتماعهما من جهة واحدة، وأما من =

والاستعارة باعتبار الجامع[1] أي ما قصد[2] اشتراك الطرفين فيه قسمان؛ لأنه الجامع إمّا داخل[3] في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو: قوله ﷺ: «خير الناس رجلٌ يمسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار إليها»[4]، أو رجلٌ[5] في شعفة في غُنيمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت. قال جارُ الله[6]: «الهيعة» الصيحة التي يفزع منها، وأصلها من «هاع» «يهيع» إذا جبن[7]، والشعفة رأس الجبل، والمعنى: خير الناس رجلٌ أَخَذَ[8] بعنان فرسه واستعدَّ[9] للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس، وسكن في رؤوس بعض الجبال[10] في غنم له قليل يرعاها، ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت. استعار الطيران للعدو، والجامع داخل في مفهومهما؛ فإنَّ الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما أي في العدو والطيران، إلّا أنه في الطيران أقوى منه[11] في العدو، والأظهر[12] أنَّ الطيران هو قطع المسافة بالجناح، والسرعة لازمة له في الأكثر لا داخلة في مفهومه، فالأولى[13] أن يمثل[14] باستعارة «التقطيع» الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض؛ لتفريق الجماعة[15] وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ (الأعراف: ١٦٨) والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد، والفرق[16] بين هذا وبين إطلاق المَرْسَن على الأنف مع أن في كل من المرسن والتقطيع خصوص وصف[17] ليس في الأنف، وتفريق الجماعة: هو أنَّ[18] خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعي في استعارته؛ لتفريق الجماعة، بخلاف خصوص

= جهتين فهو ممكن، ألا ترى إلى قول الشاعر: «أسد علي وفي الحروب نعامة». (دسوقي)

(١) قوله: باعتبار الجامع إلخ: قد يقال: ينبغي أن يكون الاستعارة باعتبار الجامع أربعة أقسام؛ لأنه إما داخل في مفهوم الطرفين، أو خارج عنهما، أو داخل في أحدهما وخارج عن الآخر. ويمكن أن يقال: إن المصنف آثر الاختصار، فجعلهما قسمين يندرج فيهما الأقسام الأربعة، الأول: أن يكون داخلا في مفهوم الطرفين. والثاني: أن لا يكون داخلا في مفهومهما، وهو شامل لما يكون خارجا عنهما وما يكون داخلا في مفهوم أحدهما خارجا عن مفهوم الآخر، ولعله لذلك عبر في الثاني بغير داخل لا بخارج عن مفهومهما. (دسوقي)

(٢) قوله: أي ما قصد إلخ: وهو الذي يسمى في التشبيه وجه الشبه؛ لأنه سبب للتشبيه، وسموه هنا جامعا؛ لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاء، وجمعه مع أفراده تحت مفهوم. (دسوقي)

(٣) قوله: داخل: [لكونه جنسا أو فصلا لمفهوم الطرفين]

(٤) قوله: طار إليها: أي عدا إليها، فشبه العدو الذي هو قطع المسافة بسرعة في الأرض بـ«طيران» الذي هو قطع المسافة بسرعة في الهواء، فالجامع قطع المسافة بسرعة، وهو داخل في مفهوم الطرفين أي العدو والطيران؛ لأنه جنس لمفهوم كل منهما. (من دسوقي)

(٥) قوله: أو رجل إلخ: «أو» للتقسيم، فـ«خير الناس» مقسم لهذين القسمين، وليست للترديد. (من دسوقي)

(٦) قوله: جار الله: [أي جار بيت الله الحرام، يعني الزمخشري.]

(٧) قوله: إذا جبن: أي فالهيعة في الأصل معناها الجبن، واستعمالها في الصيحة مجاز مرسل من استعمال اسم المسبب في السبب، وذلك لأن الصيحة لما أوجبت الخوف الذي هو الجبن سميت باسمه، وهو الهيعة. (دسوقي)

(٨) قوله: أخذ إلخ: يصح قراءته بصيغة اسم الفاعل، ويرشحه قوله في الحديث: «ممسك»، ويصح قراءته فعلا ماضيا، ويرشحه قوله بعد: «واستعد للجهاد». (دسوقي)

(٩) قوله: واستعد إلخ: أي بحيث إذا سمع أصوات المجاهدين عند المحاربة قدم لهم بسرعة، وأخذ الاستعداد من قوله: «ممسك بعنان فرسه». (دسوقي)

(١٠) قوله: بعض الجبال: أخذ البعضية من المعنى؛ لأن قوله في الحديث: «في شعفة» المراد منه في أيّ شعفة، وليس المراد منه في كل شعفة. (ق)

(١١) قوله: أقوى منه: [فلذا جعل الطيران مشبها به.]

(١٢) قوله: والأظهر إلخ: قصد الشارح المناقشة في قول المصنف: «فإن الجامع هو قطع المسافة بسرعة» حيث جعل السرعة جزءا من الجامع الواقع جنسا للطرفين. (دسوقي)

(١٣) قوله: فالأولى إلخ: عبر بـ«الأولى» إشعارا بأنه يمكن أن يجاب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء، لكن يصح هذا الجواب إذا ثبت النقل عن أئمة اللغة. أو يجاب بأن الملتفت إليه في الجامع قطع المسافة فقط لا مع السرعة. أو بأن المناقشة في الأمثلة ليست من دأب المحصلين. أو بأن مبنى الاعتراض ليس بقطعي. (دسوقي وتجريد)

(١٤) قوله: أن يمثل إلخ: [أي للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين.]

(١٥) قوله: لتفريق الجماعة: أي الموضوع لإزالة الاجتماع بقيد كون الأشياء المجتمعة غير ملتزق بعضها ببعض. (دسوقي)

(١٦) قوله: والفرق إلخ: جواب عما يقال: إنهم جعلوا إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وجعلوا إطلاق «المرسن» على أنف الإنسان مجازا مرسلا، مع أنه قد اعتبر في كل من المعنى الحقيقي للتقطيع، والمرسن وصف خاص به غير موجود في المعنى المستعمل فيه اللفظ مجازا؛ وذلك لأن المرسن اعتبر في معناه الأصلي كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن، والتقطيع اعتبر في معناه الموضوع له الالتزاق في الأشياء التي زال اجتماعها، فلما اعتبر في المعنى الحقيقي لكل من اللفظين وصف خاص لم يوجد في معناه المجازي فَلِمَ جعل إطلاق التقطيع على تفريق الجماعة استعارة، وإطلاق «المرسن» على أنف الإنسان مجازا مرسلا، وما الفرق بينهما؟ (من دسوقي)

(١٧) قوله: خصوص وصف: قد علمت أن الوصف الخاص في المرسن كونه أنفا لبهيمة يجعل فيه الرسن، وهو غير موجود في أنف الإنسان، والوصف الخاص في التقطيع التزاق الأجسام التي زال اجتماعها، وهو غير موجود في تفريق الجماعة. (دسوقي)

(١٨) قوله: هو أن إلخ: توضيحه أن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه الذي عليها مدار =

الوصف في المرسن. والحاصل(١) أن التشبيه ههنا(٢) منظور بخلاف ثمة(٣).
أي الضمني — أي ملحوظ ضمنا

فإن قلت(٤): قد تقرر في غير هذا الفن أنَّ جزء الماهية لا يختلف(٥) بالشدة والضعف، فكيف يكون جامعًا(٦)، والجامع يجب أن
وهو الحكمة — كالحيوانية للإنسان — أي الماهية المفهومة من اللفظ — جملة حالية

يكون في المستعار منه أقوى؟ قلت: امتناع(٧) الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية، والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية، بل قد
ليكون الاستعارة مفيدا للمبالغة — كالإنسان والحيوان

يكون أمرًا مركبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف، فيصح كون الجامع داخلًا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين
أي أمرا اعتباريا — المفهوم من اللفظ — أي المستعار منه وله

أشد وأقوى، ألا ترى أنَّ السواد جزءٌ من مفهوم الأسود، أعني المركب(٨) من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف.
وهو أمر اعتباري

وإمَّا غير داخل(٩) فيهما عطف على «إما داخل»، **كما مرَّ** من استعارة الأسد للرجل الشجاع(١٠)، والشمس للوجه المتهلل ونحو
المتلألئ المتنور

ذلك؛ لظهور أنَّ الشجاعة عارضة للأسد لا داخلة في مفهومه، وكذا التهلل(١١) للشمس.
كما أنه عارض للرجل الشجاع — أي وللوجه

وأيضًا للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها **إما عامية وهي المبتذلة(١٢)؛ لظهور الجامع فيهما نحو: رأيت أسدا يرمي(١٣)، أو خاصية وهي الغريبة** التي لا يطلع عليها إلَّا الخاصة الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة. **والغرابة قد تكون في نفس الشبه** بأن يكون(١٤) تشبيهًا فيه نوع غرابة، **كما في قوله** في وصف الفرس بأنه مؤدب، وأنه إذا نزل عنه صاحبه وألقى عنانه في قربُوس(١٥) سرجه وقف على مكانه إلى أن يعود إليه شعر: **وإذا احْتَبَى قربوسه(١٦)** أي مقدم سرجه **بعنانه** :: عَلَكَ الشكيم إلى انصراف
يدركها عامة الناس — بيان للغريبة — لا يعرفها غير الخواص — أي البعيدة عن العامة — أي على جامعها — أي التشبيه نفسه — يزيد بن مسلمة بن عبد الملك — أي لجامه — أي الفرس — صاحبه — احتبى الرجل إذا جمع ظهره وساقيه بثوب أو بيديه — أي مضغ — من عند المرور

= الاستعارة يقتضي قوة المشبه به عن المشبه في وجه الشبه، فالوصف الخاص في التقطيع لما روعي صار التقطيع أقوى من التفريق فصح أن يشبه التفريق بالتقطيع، ويستعار التقطيع للتفريق. وأما الوصف الخاص في المرسن لما لم يلاحظ وإنما لوحظ الإطلاق والتقييد لم يكن استعارة بل مجازا مرسلا؛ لعدم التشبيه. (من الدسوقي)

(١) قوله: والحاصل: [أي حاصل الفرق بين التقطيع والمرسن.]

(٢) قوله: ههنا: [أي في استعارة التقطيع.]

(٣) قوله: بخلاف ثمة: أي بخلاف استعمال المرسن في أنف الإنسان؛ فإن التشبيه غير ملاحظ فيه، وإنما لوحظ فيه الإطلاق والتقييد حيث استعمل اسم المقيد في المطلق فكان مجازا مرسلا. (دسوقي)

(٤) قوله: فإن قلت: [هذا وارد على قول المصنف؛ لأن الجامع إما داخل في مفهوم الطرفين، حاصله أن الحكم بدخول الجمع في الطرفين في الاستعارة يقتضي الجمع بين المتنافيين؛ لأن دخوله في مفهوم الطرفين يقتضي عدم التفاوت؛ لأن جزء الماهية لا يختلف، وكونه جامعا يقتضي التفاوت؛ لأن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى، فلزم أن كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين باطل. (من الحواشي)]

(٥) قوله: لا يختلف إلخ: هذا هو المشهور، لكن الدليل على ذلك ليس بتام، ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف والتشكيك في الذاتيات أيضا، ولعل الحق لا يتجاوزه. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: جامعا: [أي جزء الماهية وهو إزالة الاجتماع.]

(٧) قوله: امتناع إلخ: حاصل هذا الجواب أن امتناع الاختلاف بالشدة والضعف في أجزاء الماهية ليس مطلقا، بل بالنسبة إلى الماهية الحقيقية، وهي المركبة من الذاتيات لا الاعتبارية، أي اعتبروا لها مفهوما مركبا من أمور غير ذاتيات لها، والماهية المفهومة من اللفظ تارة تكون حقيقية فلا تختلف أجزاؤها، فلا يصح أن يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين، مع كونه في أحدهما أشد، وتارة تكون اعتبارية، فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين، مع كونه في أحدهما أشد. (من دسوقي)

(٨) قوله: أعني المركب إلخ: أي أعني بمفهوم الأسود المركب من السواد والمحل، أي مفهوم الأسود مركب من أمرين: الجوهر الذي هو الذات، والعرض الذي هو وصف السواد. وقوله: «مع اختلافه» أي السواد بالشدة والضعف. (دسوقي)

(٩) قوله: وإما غير داخل: أي في مفهوم الطرفين، وهذا صادق بأقسام ثلاثة: بأن يكون خارجا عن مفهومهما معا، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه به فقط، أو يكون خارجا عن مفهوم المشبه فقط. (من دسوقي)

(١٠) قوله: للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: «رأيت أسدا يرمي» وأنت تريد رجلا شجاعا؛ فإن الجامع بين الأسد والرجل هو الشجاعة، وهي غير داخل في مفهومهما. (حاشية)

(١١) قوله: وكذا التهلل: [فالجامع في المثالين خارج عن الطرفين.]

(١٢) قوله: وهي المبتذلة: من البذلة وهي المهنة، فكأن الاستعارة لما بلغت إلى حد تستعملها العامة صارت ممتهنة مبتذلة. (دسوقي)

(١٣) قوله: نحو رأيت أسدا يرمي: أي فإن الأسد مستعار للرجل الشجاع، والجامع بينهما -وهو الجرأة- أمر واضح يدركه كل أحد؛ لاشتهار الأسد بها. (دسوقي)

(١٤) قوله: بأن يكون إلخ: وذلك بأن يكون أصل الاستعارة تشبيها فيه نوع غرابة، كأن يكون تشبيه هذا الأمر بهذا الأمر غريبا ونادرا وإن كان كل واحد من المشبهين كثيرا في ذاته، كما في المثال الآتي؛ فإن إيقاع العنان بالقربوس وجمع الرجل ظهره وساقيه بالثوب واقع بكثرة، والنادر إنما هو تشبيه أحدهما بالآخر. (دسوقي)

(١٥) قوله: قربوس: «القربوس» بفتح الراء، ولا يخفف بالسكون إلا عند الضرورة؛ لأن «فعلولا» نادر، لم يأت عليه غير صعفوق، وهو اسم أعجمي. (دسوقي)

(١٦) قوله: قربوسه: يحتمل أن يكون «قربوسه» فاعل «احتبى» بتنزيل القربوس منزلة الرجل المحتبي، فكأن القربوس ضم الفرس إليه بالعنان، كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره بثوب مثلا. ويحتمل أن يكون «قربوسه» مفعول «احتبى» مضمنا لمعنى جمع، والفاعل على هذا ضمير عائد إلى الفرس، فكأنه يقول: وإذا جمع هذا الفرس قربوسه بعنانه إليه كما يضم المحتبي ركبتيه إليه. فعلى الأول ينزل وراء القربوس في هيئة التشبيه منزلة الظهر من المحتبي، وفم الفرس منزلة الركبتين، وعلى الثاني بالعكس. (من دسوقي)

الزائر، الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه، شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدًّا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي معتمدًا إلى جانبي ظهره، ثم استعار -الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره- لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة التشبيه[١].

وقد تحصل الغرابة بتصرف[٢] في الاستعارة العامية، كما في قوله: شعر:

أخذنا[٣] بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطيِّ الأباطح

جمع «أبطح»، وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى[٤]، استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لمسير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة، والتشبيه فيها[٥] ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما أفاده اللطفَ والغرابةَ؛ إذ أسندَ[٦] الفعل أعني «سالت» إلى الأباطح دون المطيِّ وأعناقها، حتى أفاد[٧] أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾[٨] (مريم: ٤)، وأدخل[٩] الأعناق[١٠] في السير؛ لأنَّ السرعة والبطء في سير الإبل يظهران غالبًا في الأعناق، ويتبيَّن أمرهما في الهَوَادي[١١]، وسائر الأجزاء تستند إليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة.

والاستعارة باعتبار الثلاثة المستعار منه والمستعار له والجامع ستَّة أقسام؛ لأنَّ المستعار منه والمستعار له إمَّا حسيان أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس، فيصير أربعة، والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير؛ لما سَبَقَ[١٢] في التشبيه، لكنه في القسم الأول إمَّا حسِّي أو عقلي أو مختلف، فيصير ستة[١٣]، وإلى هذا أشار بقوله: لأنَّ الطرفين إن كانا حسِّيين فالجامع إمَّا حسِّي نحو: ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا[١٤] لَّهُۥ خُوَارٞ[١٥]﴾ (طه: ٨٨) فإنَّ المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حُلي

(١) قوله: لغرابة التشبيه: وجه الغرابة أن الانتقال إلى الاحتباء الذي هو المشبه به عند استحضار إلقاء العنان على القربوس للفرس في غاية الندور؛ لأن أحدهما من وادي القعود، والآخر من وادي الركوب، مع ما في الوجه من دقة التركيب وكثرة الاعتبارات. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بتصرف إلخ: وذلك التصرف هو أن يضم إلى تلك الاستعارة تجوز آخر لطيف اقتضاه الحال وصححته المناسبة. (علامه دسوقي)

(٣) قوله: أخذنا إلخ: أي أخذنا نتحدث بفنون الأحاديث وأنواعها، وفي حال أخذنا بأطراف الأحاديث أخذت المطايا في سرعة السير السلس المتتابع الشبيه بسيل الماء في تتابعه وسرعته. (دسوقي)

(٤) قوله: دقاق الحصى: «الدقاق» بضم الدال بمعنى الدقيق، فهو اسم مفرد. (دسوقي)

(٥) قوله: والتشبيه فيها إلخ: الحاصل أن المستعار ههنا هو «سالت»، والمستعار منه هو «سيلان السيول»، والمستعار له هو «سير الإبل»، والجامع بينهما هو غاية السرعة واللين والسلاسة، وهو ظاهر عامي، لكن قد تصرف فيه بما إلخ. (حاشية)

(٦) قوله: إذ أسند إلخ: حاصله أنه حصلت الغرابة بتصرفين حيث أسند السير إلى الأباطح إسنادا مجازيا لفظيا، وإلى الأعناق إسنادا مجازيا تقديريا؛ لأن مقتضى كونها في سيرها ملابسة للأعناق أن تكون نفس الأعناق أيضا سائرة. (تجريد)

(٧) قوله: حتى أفاد إلخ: توضيح ذلك أن السيلان المستعار للسير حقه أن يسند إلى المطي؛ لأنها هي التي تسير، فأسنده الشاعر إلى الأباطح التي هي محل السير، فهو من إسناد الفعل إلى محله إشارة إلى كثرة الإبل، وأنها ملأت الأباطح؛ لأن نسبة الفعل الذي هو صفة الحال إلى المحل تشعر بشيوع الحال في المحل وإحاطته بكله، فلا يسند الجريان إلى النهر، إلا إذا امتلأ النهر من الماء. وكذا لا يقال: سارت الأباطح إلا إذا امتلأت بالسائر فيها؛ لأنه قد جعل كل محل منها سائرا؛ لاشتماله على ما هو سائر فيه، فلو كان في الأباطح محل خالٍ من الإبل لصدق عليه أنه غير سائر؛ لعدم اشتماله على ما يسير فيه. (من دسوقي)

(٨) قوله: واشتعل الرأس شيبا: أي أسند الاشتعال الذي هو صفة الشيب إلى محله وهو الرأس؛ إشعارا بأن ذلك الحال ملأ المحل كله، كما مر تقديره. (حواشي)

(٩) قوله: وأدخل إلخ: أراد بإدخالها في السير جرّها بباء الملابسة المقتضية؛ لملابسة الفعل لها، وأنها سائرة؛ لأن مرجع الملابسة إلى الإسناد، وحينئذ فيكون السيل مسندا إلى الأعناق تقديرا، أو ذلك الإسناد مجاز عقلي. (دسوقي)

(١٠) قوله: الأعناق: [بأن جعلت فاعلا لـ«سالت»، ولو بالقلب.]

(١١) قوله: في الهوادي: جمع «هادية» وهي العنق، وسميت الأعناق هوادي؛ لأن البهيمة تهتدي بعنقها إلى الجهة التي تميل إليها. وقيل: إن الهادية مقدم العنق، وعلى الأول وهو أن الهوادي هي الأعناق يكون قول الشارح: «ويتبين أمرهما في الهوادي» من قبيل الإظهار في محل الإضمار؛ إشارة إلى أن الأعناق تسمى بالهوادي. (دسوقي)

(١٢) قوله: لما سبق: أي من أن وجه الشبه المسمى هنا بالجامع لا بد أن يقوم بالطرفين معا، فإذا كانا أو أحدهما عقليا وجب كون الجامع عقليا وامتنع كونه حسيا؛ لاستحالة قيام الحسي بالعقلي منهما أو من أحدهما. (دسوقي)

(١٣) قوله: فيصير ستة: لأن القسم الأول باعتبار الجامع ثلاثة أقسام، والأقسام بعده ثلاثة، فالمجموع ستة، وحاصلها أن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي، فهذه ثلاثة، وإن كانا غير حسيين فإما أن يكونا عقليين أو المستعار منه حسيا والمستعار عقليا أو بالعكس، فهذه ثلاثة أيضا، ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا. (دسوقي)

(١٤) قوله: جسدا: أي بدنا بلحم ودم، وهذا بدل من «عجلا». (دسوقي)

(١٥) قوله: خوار: الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام. (تجريد)

القبط[1] التي سبكتها[2] نار السامريِّ عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أَخَذَها من موطئ[3] فرس جبريل[4] عليه السلام، والجامعُ

أهل مصر — أي أذابتها — هو التراب — الشكل والخوار

الشكل[5]؛ فإنَّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، والجميعُ من المستعار منه والمستعار له والجامع حسِّي مدرك بالبصر، وإمَّا

لا وجه لترك الخوار — الحيوان المخلوق من الحلي — أي ولد البقرة — أي ضوء النهار

عقلي[6] نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ[7] ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾؛ فإنَّ المستعار منه معنى السلخ وهو كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له

أي الجامع — أي علامة على قدرته — أي نكشف ونزيل — ظل الليل — أي بين الطرفين

كشف الضوء عن مكان الليل وموضع إلقاء ظله، وهما حسيان[8]، والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر أي حصوله عقيب

أي إزالته — أي ظلمته — مكان الليل إما الهواء أو الأرض — أي الكشط والكشف — أي الأمر الذي يعقل

حصوله دائمًا أو غالبا[9]، كترتب ظهور اللحم على الكشط، وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، والترتب أمرٌ

إشارة إلى قوله غالبا — ناظر إلى قوله: «دائما» — متعلق بـ«كشف»

عقلي، وبيانُ ذلك[10] أنَّ الظلمة هي الأصل، والنور طارٍ عليها يسترها بضوئه[11]، فإذا غربت الشمس فقد سُلِخَ النهار من الليل أي

في كل حادث — أي الضوء — أي النور — أي مكان ظلمة الليل

كشط وأزيل، كما يكشف عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له، فيجعل[12] ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار بمنزلة ظهور المسلوخ

كالشاة — كالجلد — علة لـ«صح»

بعد سلخ إهابه عنه، وحينئذ[13] صحَّ قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ۝٣٧﴾؛ لأن الواقعَ عقيب ذهاب الضوء عن مكان الليل هو الإظلام.

أي جلده — أي داخلون في الظلام — أي مكان ظلمته

وأمَّا على[14] ما ذكر في «المفتاح» من أنَّ المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل ففيه إشكالٌ؛ لأنَّ الواقع بعده[15] إنما هو

لا إزالة الضوء — أي في قوله: «فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ» (دسوقي)

الإبصار دون الإظلام[16]، وحاول[17] بعضُهم التوفيق بين الكلامين بحَمل كلام «المفتاح» ....

أي قصد — الجمع — أي كلام المصنف والسكاكي — أي قوله: «ظهور النهار من ظلمة الليل»

---

(١) قوله: من حلي القبط: بضم الحاء وكسر اللام والياء المشددة جمع «حلي» بفتح الحاء وسكون اللام، كـ«ثدي وثدي». والقبط بكسر القاف وسكون الباء: قبيلة فرعون من أهل مصر. (دسوقي)

(٢) قوله: التي سبكتها: صفة لـ«الحلي»؛ لأنه اسم جنس، والسامري كان رجلا حدادا في زمن سيدنا موسى عليه السلام، واسم ذلك الرجل أيضا موسى منسوب إلى سامرة، قبيلة من بني إسرائيل. (دسوقي)

(٣) قوله: من موطئ: [أي محل وطئ فرس جبريل الأرض بحوافرها.]

(٤) قوله: فرس جبرئيل عليه السلام: واسم تلك الفرس حيزوم، وكانت إذا وطئت الأرض بحوافرها يخضر محل وطئها بالنبات في الحال، وأن السامري لما كشف له ذلك فسولت له نفسه أن تراب ذلك الأثر يكون روحا فيما ألقى فيه، وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط لعرس لديهم، فقال لهم: ائتوني بالحلي أجعل لكم الإله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا: اجعل لنا إلها كما لهم آلهة، فصنع منه صورة العجل، وألقى فيه ذلك التراب، فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل، فقال هو وأتباعه لبنى إسرائيل: هذا إلهكم وإله موسى الذي تطلبونه من موسى، نسيه هنا وذهب بطلبه، وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني إسرائيل للمناجاة، وسبقهم موسى طلبا للمناجاة فوقعت تلك الفتنة. (تجريد)

(٥) قوله: والجامع الشكل: أي الصورة الحاصلة في الحيوان وولد البقرة؛ إذ شكلهما أي الصور المشاهدة واحدة. (دسوقي)

(٦) قوله: وإما عقلي: عطف على قوله: «إما حسي»، يعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي. (حاشية)

(٧) قوله: وآية لهم إلخ: تقدير الكلام هكذا: وآية لهم الليل نكشف ونزيل عن مكان ظلمته ضوء النهار فإذا هم مظلمون، فشبه إزالة ضوء النهار عن المكان الذي فيه ظلمة الليل بكشط الجلد، واستعير السلخ للإزالة، واشتق من السلخ «نسلخ» بمعنى «نزيل»، والجامع ترتب أمر على آخر كترتب ظهور اللحم على السلخ، وترتب حصول الظلمة على إزالة ضوء النهار عن مكان ظلمة الليل. (علامه دسوقي)

(٨) قوله: وهما حسيان: لا يخفى أن كلا من الكشف والكشط ليس حسيا، بل هو عقلي؛ إذ لا يدرك بالحس المعنى المصدري. اللهم إلا أن يراد بحسيتهما أن الحاصل بالمصدر فيهما حسي، وقيل: حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء. (من تجريد)

(٩) قوله: دائما أو غالبا: قيل: إن قوله: «كترتب ظهور اللحم على الكشط» راجع إلى قوله: «غالبا»؛ لأن ترتب ظهور اللحم على الكشط ليس دائما؛ لأنه قد يكشط الجلد عن اللحم يدس عود ونحوه بينهما بحيث لا يصير لازقا به من غير إزالة عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم. وقوله: «وترتب ظهور الظلمة إلخ» راجع إلى قوله «دائما» ففيه لف ونشر مشوش. وقيل: هذا الترديد لبيان معنى الترتب من حيث هو لا بالنظر لخصوص المقام، فقوله: «دائما» إشارة إلى مذهب الحكماء من أن النتيجة لازمة للمقدمتين لزوما عقليا، فيكون حصولها عقيب حصولهما دائما. وقوله «أو غالبا» إشارة إلى المذهب المختار من أن لزومها لهما عادي بطريق الفيض وجري العادة من الله تعالى، والمولى سبحانه قد يفيض وقد لا يفيض، فيكون حصول النتيجة عقيب حصول المقدمتين غالبا لا دائما. (من دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: وبيان ذلك: أي وبيان ترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل. وقيل: أي وبيان التشبيه بين كشط الجلد وكشف الضوء عن مكان ظلمة الليل. (من دسوقي)

(١١) قوله: يسترها بضوئه: جعل الضوء ساترا للظلمة مبني على أن الظلمة وجودية، وحيث كان الضوء طارئا على الظلمة يسترها كان كالجلد الطارئ على عظام الشاة ولحمها فيسترها.

(١٢) قوله: فيجعل إلخ: كان الأولى أن يقول: فيجعل إظهار الظلمة كإظهار المسلوخ؛ لأن السلخ في الآية بمعنى الإظهار، لكن لما كان تشبيه الإظهار بالإظهار مستلزما لتشبيه الظهور بالظهور اختار التعبير به. (دسوقي)

(١٣) قوله: وحينئذ: [أي لما جعل السلخ بمعنى النزع والإزالة لا بمعنى الظهور.]

(١٤) قوله: وأما على إلخ: مقابل ومعطوف لمحذوف، أي أما على ما ذكره المصنف من أن المستعار له كشف الضوء وإزالته عن مكان ظلمة الليل، فلا إشكال في قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ۝﴾؛ لأن الواقع عقيب إزالة الضوء هو الإظلام، وأما على ما ذكر في «المفتاح» إلخ. (دسوقي)

(١٥) قوله: بعده: [أي بعد ظهور النهار من ظلمة الليل]

(١٦) قوله: دون الإظلام: [فكان ينبغي أن يقال: «فإذا هم مبصرون».]

(١٧) قوله: وحاول إلخ: حاصل ما ذكره ذلك البعض أوجه ثلاثة يحصل بكل منها التوفيق، وذكر العلامة الحفيد في حواشي «المطول» وجها رابعا، حاصله أن المراد بالنهار في قول السكاكي المستعار له ظهور النهار مجموع المدة التي هي من طلوع الشمس إلى =

على القلب[١] أي ظهور ظلمة[٢] الليل من النهار. أو بأنّ المراد من الظهور التميز[٣]. أو بأنّ الظهورَ بمعنى الزوال[٤]، كما في قول الحماسي[٥]: وذلك عار[٦] يا ابن ريطة ظاهر، وفي قول أبي ذؤيب: ع:

وتلك شكاة[٧] ظاهرٌ عنكِ عارها

أي زائل. وذكر العلامة[٨] في «شرح المفتاح»: أنّ السلخ قد تكون بمعنى النزع مثل: سلخت الإهاب عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، فذهب[٩] صاحبُ «المفتاح» إلى الثاني، فصحّ قوله[١٠]: ﴿فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾ بالفاء؛ لأنّ التراخي وعدمه ممّا يختلف[١١] باختلاف الأمور والعادات وزمان النهار، وإن توسَّط بين إخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام، لكن لعظم[١٢] شأن دخول الظلام بعد إضاءة النهار وكونه ممّا ينبغي أن لا يحصل إلّا في أضعاف ذلك الزمان عدّ الزمان قريبا، وجعل الليل كأنّه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، وعلى هذا حَسُنَ «إذا» المفاجأة كما يقال: «أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل» فلو جعلنا السلخ بمعنى النزع وقلنا: «نُزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام» لم يستقم[١٣] أو لم يحسن[١٤]، كما إذا قلنا: «كسرت الكوز ففاجأه[١٥] الانكسار».

= غروبها، لا ظهوره بطلوع الفجر، ولا شك أن الواقع عقيب جميع المدة الدخول في الظلام. (دسوقي)

(١) قوله: القلب: قد سبق أن السكاكي يقبل القلب مطلقا، وإن لم يظهر فيه اعتبار لطيف، فاندفع ما يقال: إن القلب إذا لم يتضمن اعتبارا لطيفا فهو كالغلط، ولم يظهر هنا اعتبار لطيف.(ق)

(٢) قوله: أي ظهور ظلمة إلخ: هذا قلب لكلام السكاكي: «ظهور النهار من ظلمة الليل»، واعلم أن جعل المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار بناء على ارتكاب القلب في كلام السكاكي يؤدي إلى ارتكاب القلب في الآية أيضا؛ لأن المعنى حينئذ: وآية لهم الليل نسلخه من النهار، أي نظهر ظلمته بانفصاله من النهار فإذا هم مظلمون. (ق)

(٣) قوله: التميز: أي تميز النهار عن ظلمة الليل، ويكون «من» في كلام «المفتاح» بمعنى «عن»، والمعنى: أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل، والواقع بعد ذلك التميز هو الإظلام، وفيه أنه إن أراد بالتميز إزالة النهار عن مكان الليل بإعدامه في مرأى العين، فهو بعينه الوجه الذي بعده، وإن أراد تميزه مع بقاء وجوده في مكان الليل فلا معنى له، تأمل. (تجريد وغيره)

(٤) قوله: بمعنى الزوال: فالمعنى حينئذ أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، ولا شك أن الواقع بعد زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل هو الإظلام، فقد عاد كلام «المفتاح» إلى كلام المصنف.(دسوقي)

(٥) قوله: كما في قول الحماسي: [أي كالظهور الذي في قول الحماسي؛ فإنه بمعنى الزوال.]

(٦) قوله: وذلك عار إلخ: هذا عجز بيت صدره:

أعيرتنا ألبانها ولحومها وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر

الاستفهام للإنكار، أي لم تعيرنا بألبان الإبل ولحومها، مع أن اقتناء الإبل مباح، والانتفاع بلحومها وألبانها جائز في الدين والعقل، وتفريقها في المحتاجين إحسان، فذلك عار ظاهر أي زائل لا يعتبر. (دسوقي)

(٧) قوله: وتلك شكاة: بفتح الشين مصدر بمعنى الشكاية، وصدر البيت: وعيرها الواشون أني أحبها، كأنه يقول: وتلك شكاية زائل عنك عارها، فتأذيك بما ذكر مجرد أذى لا عار عليك فيه. (دسوقي)

(٨) قوله: وذكر العلامة إلخ: هذا إشارة إلى وجه رابع لتصحيح كلام «المفتاح»، ودفع الإشكال الوارد عليه من غير احتياج لدعوى القلب، ولا تأويل الظهور في كلامه بالتميز أو الزوال. (دسوقي)

(٩) قوله: فذهب إلخ: فيكون على هذا معنى الآية: وآية لهم الليل نخرج منه النهار، فالسلخ مستعار لإخراج النهار من ظلمة الليل، وفيه أنه لا يصح حينئذٍ التعبير بقوله بعد: ﴿فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ﴾؛ لأن إخراج النهار من ظلمة الليل بطلوع الفجر، والإظلام عند الغروب، فلا يصح الإتيان بـ«إذا» المفاجأتية؟ فأجاب الشارح عنه بقوله: «وصح قوله إلخ». (دسوقي)

(١٠) قوله: فصح: حاصله أن الليل لما كان عمومه لجميع الأقطار أمرا مستعظما كان الشأن أنه لا يحصل إلا بعد مضي مقدار النهار بأضعاف، فلما جاء الليل عقب ظهور النهار ومضى زمانه فقط، نزل منزلة ما لم يحل بينه وبين ظهور النهار شيء، وعبر بالفاء الموضوعة للتعقيب. (دسوقي)

(١١) قوله: مما يختلف إلخ: يعني قد يطول الزمان بين أمرين، ولا يعد ذلك الزمان متراخيا؛ لكون العادة تقتضي أطول منه، فيستعمل الفاء، كما في تزوج زيد فولد له، وكما في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ (الحج: ٦٣)، وفي عكسه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأۡنَٰهُ خَلۡقًا ءَاخَرَ﴾ (المؤمنون: ١٤) بعد قوله: ﴿فَكَسَوۡنَا ٱلۡعِظَٰمَ لَحۡمًا﴾ (المؤمنون: ١٤)، وكما في قولك: «جاء الشيخ ثم الطلبة»، فتأخرهم عنه، ولو قليلا تعده العادة مهلة وتأخيرا. (دسوقي)

(١٢) قوله: لكن لعظم إلخ: أي لكن لما كان دخول الظلام بعد إضاءة النهار شأنه عظيم، حتى إن من حقه أن لا يحصل إلا بعد زمان طويل، فلما صار حصوله بعد نهار واحد نزل منزلة القريب، فلذا أتى بالفاء. (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يستقم: لأن الدخول في الظلام مصاحب لنزع الضوء، فلا يعقل الترتيب الذي تفيده المفاجأة. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو لم يحسن: إنما قال: «أو لم يحسن»؛ لأن نزع الضوء ودخول الظلام وإن اتحدا زمانا، لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولية؛ إذ النزع علة لدخول الظلام، فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتب الرتبي لا الزماني، لكنه لا يحسن. (تجريد)

(١٥) قوله: ففاجأه إلخ: أي فالانكسار مطاوع للكسر وحاصل مع حصوله، وحينئذ فلا يعقل الترتيب بينهما، كما هو قضية المفاجأة، فهو غير مستقيم، فقد ظهر مما قاله الشارح العلامة صحة كلام السكاكي، وظهر حسن المفاجأة على ما قاله لا على ما قاله =

وإمَّا مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك[١]: «رأيت شمسا»، وأنت تريد إنسانا كالشمس في حسن الطلعة وهي حسي،
أي ذلك الجامع — أي الوجه

ونباهة الشأن وهي عقلية[٢].
أي شهرته ورفعته

وإلَّا عطف على[٣] قوله: «وإن كانا حسيين» فهما أي: الطرفان إمَّا عقليان[٤] نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾ (يس: ٥٢)؛ فإنَّ المستعار منه:
وإن لم يكن الطرفان حسيين — حكاية عن قول الكفار يوم القيامة

الرقاد، أي النوم[٥] على أن يكون «المرقد» مصدرًا وتكون الاستعارة أصلية[٦] أو على أنه بمعنى المكان إلَّا أنه اعتبر التشبيه في
ميميا — لكونها في المصدر

المصدر؛ لأنَّ المقصود بالنظر في اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، واعتبار التشبيه في
أي الرقاد — أي أولا وفي المشتق ثانيا — من التشبيه — وهو المصدر

المقصود الأهم أولى[٧]، وستسمع لهذا[٨] زيادة تحقيق في الاستعارة التبعية. والمستعار له الموت، والجامعُ عدم ظهور الفعل،
وهو الرقاد في المثال — فلذا فسر بالمصدر — بين الموت والنوم

والجميع عقلي[٩]. وقيل: عدم ظهور الأفعال في المستعار له -أعني الموت- أقوى[١٠]، ومن شرط الجامع أن يكون في المستعار منه
المستعار منه وله والجامع — اعتراض على قوله: «والجامع عدم ظهور الفعل»

أقوى[١١]، فالحق أنَّ الجامع هو البعث الذي هو[١٢] في النوم أظهر وأشهر وأقوى[١٣]؛ لكونه ممَّا لا شبهة فيه[١٤] لأحد، وقرينة
هو من جملة القيل — بين الرقاد والموت — من حيث الإدراك — أي البعث في النوم

الاستعارة[١٥] هو كون هذا الكلام[١٦] كلام الموتى مع قوله تعالى[١٧]: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾ (يس: ٥٢).
في الآية — قرينة معنوية — أي بعد البعث — قرينة لفظية — أي البعث بعد الموت

وإمَّا مختلفان، أي أحد الطرفين[١٨] حسي والآخر عقلي، والحسي هو المستعار منه نحو: ﴿فَٱصۡدَعۡ[١٩] بِمَا تُؤۡمَرُ﴾ (الحجر: ٩٤)؛ فإنَّ المستعار منه
عطف على «إما عقليان» — أي تبليغ الرسالة — والجامع عقلي لا محالة — والمستعار له عقلي

كسر الزجاجة وهو حسي[٢٠]، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان، والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لايلتئم صدع
ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر — أي بين الكسر والتبليغ — المستعار له والجامع — أمر من «الإبانة» أي ميز وفرق — أي لا تزول — أي لا يتصل

= المصنف. (دسوقي)

(١) قوله: كقولك إلخ: قد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن، ولا في كلام من يوثق به، فلذا تركه في «المفتاح». (دسوقي)

(٢) قوله: وهي عقلية: لأن نباهة الشأن مرجعها استعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به، وهذا أمر غير محسوس، ومن اعتبر أن نقل اللفظ يصح بكل من حسن الطلعة ونباهة الشأن على الانفراد -كالسكاكي- جعل هذا القسم من هذه الأقسام استعارتين: أحدهما بجامع حسّي، والآخر بجامع عقلي، فأسقط عد هذا القسم من هذه الأقسام؛ لعوده إلى الجامع الحسي أو العقلي، ومن اعتبر صحة النقل باعتبارهما -كالمصنف- عده منها وهو الحق. (دسوقي)

(٣) قوله: عطف على إلخ: ظاهره أن المعطوف على قوله: «إن كانا حسيين» الشرط فقط وليس كذلك، بل المعطوف بمجموع الشرط والجزاء، وهو قوله: «فهما إما عقليان إلخ» عطف الجمل. (دسوقي)

(٤) قوله: إما عقليان: ويلزم أن يكون الجامع بينهما عقليا؛ لما مرمن عدم صحة قيام المحسوس بالمعقول. (ق)

(٥) قوله: أي النوم إلخ: حاصله: أن «المرقد» في الآية يحتمل أن يكون مصدرا ويحتمل أن يكون اسم مكان، فإن أريد الأول أي الرقاد يعني النوم يكون المعنى: من أيقظنا من رقادنا، والمستعار له أي الموت، والمستعار منه أي النوم عقليان بلا خفاء. وإن أريد الثاني يكون المعنى: من أيقظنا من مكان رقادنا، فالمستعار له والمستعار منه محل النوم، ولا خفاء في أنهما حسيان، فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية على الاستعارة الأصلية. (من التجريد والدسوقي)

(٦) قوله: أصلية: [لا تبعية؛ لأنها تكون في المشتقات.]

(٧) قوله: أولى: [من اعتبارها في اسم مكان.]

(٨) قوله: لهذا: أي لما ذكر من أن المقصود بالنظر في اسم المكان، والمشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات. (دسوقي)

(٩) قوله: والجميع عقلي: أراد بالجميع الموت والنوم وعدم ظهور الفعل، أما الموت وعدم ظهور الفعل فكون كل منهما عقليا واضح، وأما النوم فالمراد به انتفاء الإحساس الذى يكون في اليقظة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا، ولا شك أن انتفاء الإحساس المذكور عقلي. (من دسوقي)

(١٠) قوله: الموت أقوى: [لأن في الموت تزال الروح والإدراك.]

(١١) قوله: في المستعار منه أقوى: [أي فحينئذٍ لا يصح كونه جامعا]

(١٢) قوله: هو البعث الذي هو: مشترك بين الإيقاظ والنشر بعد الموت. (حاشيه)

(١٣) قوله: وأقوى: أي في الشهرة فهو مرادف لما قبله، وليس المراد أنه في النوم أقوى بالنظر لمعناه؛ لأن معناه في الموت أقوى؛ لأن فيه رد الحياة وإحساسها، وفي النوم رد الإحساس فقط. (دسوقي)

(١٤) قوله: مما لا شبهة فيه: أي بخلافه في الموت، فقد أنكره قوم. وهذا علة لكونه أشهر في النوم. (ق)

(١٥) قوله: وقرينة الاستعارة: أي القرينة المانعة من إرادة الرقاد بمعنى النوم الذي هو المعنى الحقيقي، وأن المراد: الموت. (ق)

(١٦) قوله: هو كون هذا الكلام إلخ: أي بعد بعثهم، ولا شك أن الموتى لا يريدون الرقاد بمعنى النوم؛ لأنه لم يكن حاصلا لهم. (ق)

(١٧) قوله: مع قوله تعالى إلخ: لأن الذى وعده الرحمن، وصدق فيه المرسلون، وأنكره القائلون أولا هو البعث من الموت، لا الرقاد الحقيقي. (تجريد)

(١٨) قوله: أي أحد الطرفين إلخ: هذا يشمل صورتين: إحداهما أن يكون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا، والأخرى أن يكون المستعار منه عقليا والمستعار له حسيا.(حاشية)

(١٩) قوله: فاصدع إلخ: أي بلّغ الأمة الأحكام تبليغا واضحا، فشبه التبليغ بالصدع وهو كسر الشئ الصلب، والجامع التأثير في كل، أما في التبليغ فلأن المبلّغ أثر في الأمور المبلغة ببيانها بحيث لا تعود إلى حالتها الأولى من الخفاء، وأما في الكسر فلأن فيه تأثيرا لا يعود المكسور معه إلى الالتئام، وهو في كسر الشيء الصلب أقوى وأبين، ولذلك قال الشارح في تفسيره: «أبن الأمر إبانة لا تنمحي» أي لا تعود إلى الخفاء، كما أن كسر الزجاجة لا يعود معه الالتئام. (دسوقي)

(٢٠) قوله: وهو حسي: جعل الكسر حسيا باعتبار متعلقه لا باعتبار ذاته؛ لأن الكسر مصدر، والمعنى المصدري لا وجود له في الخارج، وأما متعلق الكسر -وهو تفريق =

الزجاج. وإمَّا عكس ذلك أي مختلفان، والحسي هو المستعار له نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ⁽¹⁾ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ (الحاقة: ١١)؛ فإنَّ المستعار له

أي الطرفان المختلفان — أي التكبر والاستعلاء — طلب العلو

كثرة الماء، وهو حسِّي، والمستعار منه التكبُّر، والجامعُ الاستعلاء المفرط، وهما عقليان⁽²⁾.

أي بين التكبر وكثرة الماء — المتجاوز عن الحد

والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان؛ لأنه أي اللفظ المستعار إن كان اسم جنس⁽³⁾ حقيقةً أو تأويلًا كما في الأعلام

أصلية وتبعية

المشتهرة⁽⁴⁾ بنوع وصفية فأصليةٌ أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استُعير للرجل الشجاع⁽⁵⁾، وقتل إذا استعير للضرب الشديد⁽⁶⁾،

إشارة إلى نكتة تعدد المثال

الأول اسم عين والثاني اسم معنى. وإلَّا فتبعيةٌ أي وإن لم يكن⁽⁷⁾ اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه،

أي الأسد — القتل — أصلية كانت أو تبعية

مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك⁽⁸⁾. والحرف وإنما كانت تبعية؛ لأنَّ الاستعارة تعتمد⁽⁹⁾ التشبيه، والتشبيه

أي الاستعارة في الحروف والفعل والمشتقات

يقتضي⁽¹⁰⁾ كون المشبه موصوفًا بوجه الشبه، أو بكونه⁽¹¹⁾ مشاركًا للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي

والمشبه به أيضا — أي لكونه موصوفا بوجه الشبه

الأمور المتقررة⁽¹²⁾ الثابتة كقولك: «جسم أبيض» و«بياضٌ صاف»⁽¹³⁾ دون معاني الأفعال، والصفات⁽¹⁴⁾ المشتقَّة منها؛ لكونها متجددة

محترز لـ«متقررة»

غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات⁽¹⁵⁾، ودون الحروف⁽¹⁶⁾، وهو ظاهر⁽¹⁷⁾ كذا ذكروه⁽¹⁸⁾.

لأن الزمان جزء مفهومه — أي الزمان — محترز لـ«ثابتة»

وفيه بحث⁽¹⁹⁾؛ لأنَّ هذا الدليل بعد استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية ....

أي في الدليل الذي ذكروه — مشير إلى عدم استقامته — نحو: مقام واسع وغيرها

= الأجزاء- فهو أمر وجودي يدرك بالحاسة. (دسوقي)

(١) قوله: إنا لما طغا الماء إلخ: أي لما كثر الماء، حملناكم في السفينة الجارية على وجه الماء، فشبه كثرة الماء بالتكبر المعبر عنه بالطغيان. (ق)

(٢) قوله: وهما عقليان: أي التكبر والاستعلاء، أما عقلية التكبر فظاهر؛ لأن التكبر أن يعد نفسه كبيرة، وأما عقلية الاستعلاء فقيل: لأن المراد به طلب العلو، وهو عقلي. وقيل: إن المراد به العلو المفرط في الجملة أي كون الشيء بحيث يعظم في النفوس إما بسبب كثرته، كما في الماء، وإما بسبب وجود الرفعة ادعاء أو حقيقة، كما في التكبر، ولا شك أن الاستعلاء بهذا المعنى عقلي مشترك بين الطرفين. (من دسوقي)

(٣) قوله: اسم جنس: هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف، فخرج بقولنا: «من غير اعتبار وصف» المشتقات، والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى، كالأسد والضرب.

(٤) قوله: كما في الأعلام المشتهرة: أي المشتهر مدلولها بنوع وصفية، كاستعارة لفظ «حاتم» لرجل كريم في قولك: «رأيت اليوم حاتما»؛ فإن حاتما علم، لكنه أوّل باسم جنس وهو رجل يلزمه الكرم على أن الكرم غير معتبر في مفهومه. (من الدسوقي)

(٥) قوله: استعير للرجل الشجاع: أي في نحو قولك: «رأيت أسدا في الحمام» أي رجلا شجاعا، فشبه الرجل الشجاع بالحيوان المفترس بجامع الشجاعة في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن اللفظ المستعار -وهو لفظ «أسد»- اسم جنس. (الدسوقي)

(٦) قوله: للضرب الشديد: أي في نحو قولك: «هذا قتل» أي ضرب عظيم، فشبه الضرب الشديد بالقتل بجامع نهاية الإيذاء في كل، واستعير اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية؛ لأن القتل اسم جنس. (دسوقي)

(٧) قوله: وإن لم يكن: [أي بعد أن يكون صالحا للاستعارة، فلا ينتقض بما يكون معناه جزئيا.]

(٨) قوله: وغير ذلك: أي كأفعل التفضيل نحو: «حال زيد أنطق من عبارته»، وأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: «مقتل زيد» لزمان ضربه أو مكانه، و«مقتاله» لآلة ضربه. (تجريد)

(٩) قوله: تعتمد: أي أصلها ومبناها: التشبيه؛ إذ الاستعارة إعطاء اسم المشبه به للمشبه بعد إدخال الثاني في جنس الأول. (علامة دسوقي)

(١٠) قوله: يقتضي إلخ: فإنك إذا قلت: «زيد كعمرو في الشجاعة»، فمدلوله أن زيدا موصوف بالشجاعة، وأنها وجدت فيه كما وجدت في عمرو. (من الدسوقي)

(١١) قوله: أو بكونه إلخ: إنما ذكر لفظ «أو» إشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في المقصود، فهي للتنويع في التعبير. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: أي الأمور المتقررة: أي التي اجتمع أجزاؤها في الوجود، سواء كانت جوهرا أو عرضا، فخرج بهذا القيد الأفعال والمشتقات، ودخل اسم العين واسم المعنى. وقوله: «الثابتة» أي في نفسها؛ لاستقلالها بالمفهومية، خرج بهذا الحرف، فظهر أن «الثابتة» مغاير لقوله: «المتقررة». (من دسوقي)

(١٣) قوله: جسم أبيض وبياض صاف: أشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين اسم العين واسم المعنى، وأن المدار على ثبوت المدلول وتقرره، فكل من الجسم والبياض مدلوله متقرر ليس بمتجدد شيئا فشيئا، وثابت في نفسه؛ لاستقلاله بالمفهومية. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: دون معاني الأفعال والصفات: هذا بيان لتحرز الأول أعني قوله: «المتقررة». حاصله: أن الفعل لدلالته على الزمان السيال لدخوله في مفهومه لا تقرر له، فلا يصلح مدلوله للموصوفية، والوصف وإن لم يدل على الزمان بصيغته، لكن يعرض اعتباره فيه، فيمنعه من التقرر، فلا يصلح مدلوله للموصوفية المصححة للتشبيه المصحح للاستعارة الأصلية. (علامه دسوقي)

(١٥) قوله: للصفات: [لدلالتها على ذات ثبت له الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه.]

(١٦) قوله: ودون الحروف: أي دون معانى الحروف، وهذا محترز القيد الثاني، وهو قوله «الثابتة». (دسوقي)

(١٧) قوله: وهو ظاهر: [لأن معانيها روابط والآلات، ولا يقع الحرف موصوفا.]

(١٨) قوله: كذا ذكروه: أي كذا ذكر القوم في وجه كون الاستعارة في الأفعال والمشتقات، والحروف تبعية لا أصلية. (ق)

(١٩) قوله: وفيه بحث إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أولا استقامته؛ لأن قوله: «إنما يصلح للموصوفية إلخ» ممنوع؛ إذ هو منقوض بقولهم: «حركة سريعة وحركة بطيئة»، و«هذا زمان صعب»، فكل من الزمان والحركة لا تقرر له مع صحة وصف كل منهما. ويقال أيضا: =

وهم أيضًا[١] صرَّحوا بأنَّ المراد من المشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، فيجب[٢] أن تكون الاستعارة في اسم الزمانِ ونحوه أصلية بأن يُقدر التشبيه فيهِ نفسه لا في مصدره، وليس كذلك[٣]؛ للقطع[٤] بأنا إذا قلنا: «هذا مقتل فلان» للموضع الذى ضرب فيه ضربًا شديدًا، و«مرقد فلان» لقبره؛ فإنَّ المعنى[٥] على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد[٦]، وإن الاستعارة في المصدر لا في نفس المكان، بل التحقيق[٧] أنَّ الاستعارة في الأفعال وجميع المشتقات[٨] التي يكون القصد بها إلى المعاني القائمة بالذوات تبعية[٩]؛ لأنَّ المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود[١٠] الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه وإلَّا[١١] لذكرت الألفاظ الدالَّة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، فالتشبيه في الأولين أي الفعلِ وما يشتق منه لمعنى المصدر[١٢]، وفي الثالث أي الحرف لمتعلق معناه.

قال صاحبُ «المفتاح»: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبّر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا: «منْ» معناها ابتداء الغاية، و«في» معناها الظرفية، و«كي» معناها الغرض. فهذه[١٣] ليست معاني الحروف وإلَّا لما كانت حروفا[١٤]، بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها، أي[١٥] إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى

= إن عروض الزمان إذا منع جريان التشبيه في الصفات ينبغي أن يمنع جريانه في المصادر؛ لعروض الزمان لمفهومها أيضا؛ لأن المصدر يدل على الحدث، والحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فدلالة المصدر عليه بالالتزام كالصفات، مع أن الاستعارة في المصدر أصلية. ولو سلمنا استقامة ذلك الدليل يقال عليه: إنه على تقدير استقامته لا يتناول اسم الزمان والمكان، والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو: مقام واسع، ومجلس فسيح، ومفتاح معتدل، وزمان صعب، وحينئذٍ فقضية ذلك الدليل أن الاستعارة فيها أصلية، مع أنها تبعية بالاتفاق. (من الدسوقي)

(١) قوله: وهم أيضا إلخ: أي إنهم كما صرحوا بالدليل المذكور صرحوا أيضا بأن المراد من المشتقات التي تكون الاستعارة فيها تبعية هو الصفات، دون اسم الزمان والمكان والآلة، وهذا ترق في الاعتراض على القوم، فحاصله: أن هذه الثلاثة لا يتناولها مدعاهم أيضا كما لايتناولها الدليل. (دسوقي)

(٢) قوله: فيجب: [تفريع على عدم تناول الدليل لما ذكروا هنا على ما صرحوا به.]

(٣) قوله: وليس كذلك: أي ليس التشبيه في نفس اسم الزمان حتى يكون استعارة أصلية، بل يقدر التشبيه في مصدره، فيكون استعارة تبعية لا أصلية. (حاشية)

(٤) قوله: للقطع: بيان لوجه مغايرة هذه الأسماء للصفة بعد دخولها في تعريف الصفة وصدقه عليها. (حاشية)

(٥) قوله: فإن المعنى إلخ: أي واستعارة القتل للضرب، واشتق من «القتل» المقتل بمعنى مكان الضرب، فهى تبعية؛ لجريانها في المصدر أولا قبل جريانها في اسمي الزمان والمكان، فجريانها فيهما بطريق التبعية لجريانها في المصدر. وليس المعنى على تشبيه الموضع الذى ضرب فيه ضربا شديدا بالمقتل أي موضع القتل، واستعارة المقتل -أي محل القتل- للمضرب أي محل الضرب بحيث تكون الاستعارة أصلية. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: بالرقاد: أي واستعارة الرقاد للموت، ثم اشتق من «الرقاد» «مرقد» بمعنى مكان الموت، وهو القبر. (ق)

(٧) قوله: بل التحقيق: يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه؛ ليتناول اسم الزمان والمكان والآلة، فكأنه قال: فالتحقيق في الاستدلال على أنها تبعية أن يقال: «إن الاستعارة إلخ». (تجريد)

(٨) قوله: وجميع المشتقات: يشمل اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها من المشتقات حقيقة، ولا ينافيه ما تقدم؛ لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة. (تجريد)

(٩) قوله: تبعية: والحاصل: أن القوم قصروا المشتقات التي تجري فيه التبعية على الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة، وإن كانت في الحقيقة من المشتقات، واستدلوا على ذلك بما تقدم فأضرب الشارح عن ذلك؛ لقصوره إلى أن التحقيق خلافه، وهو أن الاستعارة في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة تبعية. وذلك لأن المقصود الأهم في الصفات وما بعدها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات، فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلا ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم أولا، وحينئذٍ تكون الاستعارة في جميعها تبعية. (دسوقي)

(١٠) قوله: المقصود: [لأن الشيء إذا اشتملت على قيد فالغرض ذلك القيد.]

(١١) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا يكن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بالذوات بل المقصود هنا نفس الذوات: لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون المعانى القائمة بها بأن يذكر زيد أو عمرو بدل اللفظ الدال على ما قام بها من الصفات، كضارب وقاتل ومضروب ومقتول، وأن يذكر مكان فيه الرقاد أو فيه الضرب بدل «مرقدنا» و«مضرب عمرو» وهكذا، فالعدول عن مكان فيه الرقاد إلى مرقدنا مثلا دليل على أن المقصود الأهم من المشتقات المعاني القائمة بذات الفاعل أو المفعول أو بذات المكان أو الآلة، لا نفس الذات. (ق)

(١٢) قوله: لمعنى المصدر: أي الصالح للتشبيه والاستعارة أولا وبالذات هو معنى المصدر والمتعلقات؛ لاستقلالها في الملحوظية وصلاحيتها للموصوفية. وثانيا وبالواسطة هو الأفعال والمشتقات والحروف؛ لعدم استقلال معاني الأفعال والحروف، وانتفاء صلاحيتها للموصوفية وجريان التشبيه والاستعارة في المشتقات بحسب معاني مصادرها لا بحسب الذات، فيكون كل من التشبيه والاستعارة معا في المصادر والمتعلقات أصالة وفي الأفعال والمشتقات والحروف تبعا. (من الحواشي)

(١٣) قوله: فهذه: [أي الابتداء المطلق، والظرفية المطلقة، والغرض المطلق.]

(١٤) قوله: وإلا لما كانت حروفا: أي وإن كانت تلك المعاني الكلية معاني الحروف لما كانت تلك الحروف حروفا، بل كانت أسماء؛ لدلالتها على معاني مستقلة بالمفهومية، واللازم باطل فالملزوم مثله، فثبت أنها ليست معاني الحروف، بل معاني الحروف معاني جزئية. (من الحواشي)

(١٥) قوله: أي: [تفسير لكونها متعلقات معاني الحروف.]

هذه بنوع استلزام(١)، فقولُ المصنف(٢) في تمثيل متعلق معنى الحرف: كالمجرور في «زيد في نعمة» ليس بصحيح(٣)، وإذا كان(٤) التشبيه لمعنى المصدر ولمتعلّق معنى الحرف فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقةٌ بكذا للدلالة بالنطق، أي يجعل(٥) دلالة(٦) الحال مشبهًا، ونطق الناطق مشبّهًا به، ووجه الشبهة إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم يستعار للدلالة لفظ «النطق»(٧)، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة، فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعيةً. وإن أطلق(٨) «النطق» على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مجازا مرسلا، وقد عرفتَ أنه لا امتناعَ في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين. ويقدر التشبيه في لام التعليل(٩) نحو: قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ﴾ أي موسى عليه السلام ﴿ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ (القصص: ٨) للعداوة(١٠) أي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته أي علة الالتقاط الغائية كالمحبة، والتّبنّي(١١) في التّرتب على الالتقاط والحصول بعده(١٢)، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجرور(١٣). وهذا الطريق(١٤) مأخوذ من كلام صاحب «الكشاف»(١٥)، ومبني على أنّ متعلق معنى اللام هو المجرور على ما سبق(١٦)، لكنه غير مستقيم(١٧) على مذهب المصنف في الاستعارة المصرحة؛ لأنّ المتروكَ

---

(١) قوله: بنوع استلزام: أي استلزام نوعي، وهو استلزام الخاص للعام لا العكس. والحاصل: أن «من» مثلا موضوعة للابتداء الخاص، والابتداء الخاص لما كان يرد إلى مطلق ابتداء أي يستلزمه كان مطلق الابتداء متعلقا للابتداء الخاص، وهكذا. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: فقول المصنف: تفريع على قوله: قال صاحب «المفتاح»: «المراد بمتعلقات معاني الحروف إلخ» يعني المراد بالمتعلقات: ما قال صاحب «المفتاح» لا ما ذكره المصنف. (حواشي)

(٣) قوله: ليس بصحيح: أي لأن المجرور ليس هو المتعلق، بل المتعلق هو المعنى الكلي الذي استلزمه معنى الحرف، كما سبق، فمتعلق معنى الحرف في المثال المذكور الظرفية المطلقة لا النعمة، فقد التبس على المصنف اصطلاح علماء البيان باصطلاح علماء الوضع؛ فإن المجرور متعلق معنى الحرف عندهم، وأما البيانيون فقد علمت اصطلاحهم في معنى الحرف. (دسوقي)

(٤) قوله: وإذا كان إلخ: أي إذا كان التشبيه في الأولين منصرفا إلى معنى المصدر، وفي الثالث منصرفا إلى معنى الحرف فيقدر إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن الفاء في قول المصنف: «فيقدر» واقعة في جواب شرط مقدر. (دسوقي)

(٥) قوله: يجعل إلخ: ملخصه: أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل إلا بعد الاستعارة في المصدر، فلا يقال: «نطقت الحال -والحال ناطقة- بكذا»، إلا بعد تقدير استعارة نطق الناطق لدلالة الحال. (حواشي)

(٦) قوله: يجعل دلالة: [أي دلالة حال الإنسان على أمر من الأمور.]

(٧) قوله: لفظ النطق: يعني يجعل الدلالة فردا من أفراد النطق بجعل النطق قسمين: متعارف وغير متعارف، ثم استعير «النطق» للدلالة، ثم يشتق من «النطق» الماضي أو اسم الفاعل أو غيرهما، ويجعل ذلك مستعارا للدلالة؛ تبعا للمصدر. (حاشية)

(٨) قوله: وإن أطلق: هذا مقابل المحذوف، أي هذا إذا جعلت العلاقة المشابهة، فإن جعلت العلاقة اللزوم بأن أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق: كان مجازا مرسلا علاقته اللزوم الخاص، أعني لزوم المسبب للسبب. (دسوقي)

(٩) قوله: في لام التعليل: أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فقوله: «في لام» ليس متعلقا بـ«قدر»؛ لأن التشبيه المقدر ليس في اللام، بل في متعلقها، كما تقدم. (تجريد وغيره)

(١٠) قوله: للعداوة إلخ: حاصل تقرير الاستعارة في هذه الآية على مذهب المصنف بناء على ما ذكره الشارح: أن يقال: قدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بالعلة الغائية كالمحبة والتبني بجامع الترتب في كل على الالتقاط، واستعير اسم المشبه به للمشبه، ثم استعيرت اللام الموضوعة لترتب العلة الغائية على معلولها، كترتب المحبة والتبني على الالتقاط لترتب غير العلة الغائية، كترتب العداوة والحزن عليه، فالاستعارة في اللام تابعة للاستعارة في المجرور الذي هو متعلق الحرف عنده. (دسوقي)

(١١) قوله: كالمحبة والتبني إلخ: فإنهما متقدمتان في الذهن مترتبتان على الالتقاط في الخارج. (من عبد الحكيم)

(١٢) قوله: والحصول بعده: عطف تفسير، إشارة إلى أنه ليس المراد بالترتيب: الارتباط واللزوم؛ فإنه لا لزوم هنا. (تجريد ودسوقي)

(١٣) قوله: تبعا للاستعارة في المجرور: أي الذي هو متعلق معنى الحرف على ما قال المصنف، فالأصل قدر تشبيه العداوة والحزن بعلته الغائية كالمحبة والتبنّي، واستعير اسم المشبه به -وهو المحبة والتبني- للمشبه -وهو العداوة والحزن- ثم استعمل في العداوة والحزن «اللام» التي كانت حقها أن تستعمل في العلة الغائية كالمحبة والتبنّي، فتكون الاستعارة في اللام تبعا للاستعارة في المجرور. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهذا الطريق إلخ: أي الطريق الذي ذكره المصنف وهو جعل العداوة والحزن مشبها، والعلة الغائية كالمحبة والتبني مشبها به، والترتب على الالتقاط والحصول بعده وجه الشبه، والاستعارة في المجرور أصلا وفي اللام تبعا، مأخوذ من كلام صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ (القصص: ٨). (الحواشي)

(١٥) قوله: من كلام صاحب الكشاف: حيث قال: معنى التعليل في «اللام» في قوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة انتقالهم وثمرته: شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لأجله. (تجريد وغيره)

(١٦) قوله: على ما سبق: أي في قوله: «زيد في نعمة» في تمثيل متعلق معنى الحرف. وهذا الطريق وإن كان مستقيما على مذهب السكاكي حيث قال: «لا يجب ترك المشبه في الاستعارة التصريحية» لكنه غير مستقيم على مذهب المصنف. (من الحواشي)

(١٧) قوله: غير مستقيم: حاصل اعتراض الشارح: أن سياق كلام المصنف يفيد أن في =

يجب أن يكون هو المشبه، سواء كانت الاستعارة أصليةً أو تبعيةً[١]، وعلى هذا الطريق المشبه -أعني العداوة والحزن- مذكور
عند المصنف — والمشبه هنا مذكور وهو العداوة والحزن — أي الشأن — أي مطلق الالتقاط
لا متروك، بل تحقيق[٢] الاستعارة التبعية ههنا أنه شبّه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه، ثم استعمل في
فلا يكون الاستعارة في اللام تبعا، ولا في المجرور أصالة — أي في الآية — أي ترتب مطلق عداوة وحزن
المشبه اللام الموضوعة للمشبه به أعني ترتب العلة الغائية؛ للالتقاط عليه، فجرت الاستعارة أولًا في العلية والغرضية وبتبعيتها[٣] في
هو العداوة — أي المحبة والتبني — أي في ترتبهما
اللام، كما مرَّ في «نطقت الحالُ»[٤]، فصار حكم اللام حكم الأسد[٥] حيث استعيرت لما يشبه العلِّية، فصار متعلق معنى اللام هو
أي حرف في اللام — أي اللام
العلية والغرضية، لا المجرور على ما ذكره المصنف سهوًا، وفي هذا المقام زيادة تحقيق أوردناها في الشرح.
المطلقة

ومدار[٦] قرينتها أي قرينة الاستعارة التبعية في الأولين[٧] أي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو: نطقت الحال[٨] بكذا؛ فإنَّ
أي دوران
النطق الحقيقي لا يسند إلى الحال[٩]، أو المفعول نحو: شعر:
البيت لابن المعتز يمدح أباه.

جمع الحق لنا في إمام   قتل البخل وأحيى السماحا
أزال — أي أظهر — أي الجود

فإنَّ القتل[١٠] والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان[١١] بالبخل والجود، ونحو قوله شعر:
أي القطامي

نقريهم[١٢] لهذَميّات نقدّ بها   ما كان خاط عليهم كل زرّاد
أي فالياء في «اللهذميات» للنسبة

اللهذم من الأسنة القاطع، فأراد بـ«لهذميات» طعنات[١٣] منسوبة إلى الأسنة القاطعة. أو أراد نفس الأسنة[١٤]، والنسبة[١٥] للمبالغة
كـ«جعفر» أو «زبرج» — جمع «سنان» — أي الضرب — من نسبة الشئ لآلته — باللهذميات — على التوجيه الثاني
كـ«أحمري»، والقد: القطع، وزرد الدرع وسَرْدُها: نسجها، فالمفعول الثاني -أعني اللّهذميات- قرينة على[١٦] أن «نقريهم» استعارة.
شديد الحمرة — بصيغة المصدر والفعل — من طعنهم
أو المجرور[١٧] نحو قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُم[١٨] بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾؛ فإنَّ ذكر العذاب قرينة على أن «بَشّر» ....
(آل عمران: ٢١)

= مدخول اللام هنا استعارة أصلية، وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه، وذلك مانع من الحمل على الاستعارة؛ لأنه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه. ويمكن أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول اللام استعارة بالفعل، بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة، وإن لم تقع بالفعل. (تجريد)

(١) قوله: أو تبعية: غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ. (تجريد)

(٢) قوله: بل تحقيق إلخ: المراد بتحقيقها ذكرها على الوجه الحق الذي هو مذهب القوم. (ق)

(٣) قوله: وبتبعيتها: أي تبعية الاستعارة الأولى الجارية في ترتب العلية والغرضية. (دسوقي)

(٤) قوله: في نطقت الحال: أي فكما أن الاستعارة في الفعل تابعة للاستعارة في المصدر، كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية للعداوة والحزن. (دسوقي)

(٥) قوله: حكم الأسد: أي حيث استعير لما يشبه الحيوان المفترس. (دسوقي)

(٦) قوله: ومدار إلخ: أي دوران قرينتها على الفاعل. والمراد بذلك رجوع القرينة إلى كونها نفس الفاعل؛ لكون الإسناد الحقيقي له: غير صحيح، كما في المثال المذكور. (دسوقي)

(٧) قوله: في الأولين: إنما قال «في الأولين»؛ لأن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة. ولأنه لا تفاوت فيه بين قرينة وقرينة، حتى يجعل البعض مدارا. (الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: نطقت الحال: فإن قلت: حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند إليه، وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي. قلت: لا يضر ذلك؛ لأن المقصود بالقرينة ما يصرف عن إرادة المعنى الحقيقي، وهذه كذلك وإن صلحت للمجاز العقلي. (تجريد)

(٩) قوله: لا يسند إلى الحال: لاستحالة وقوع النطق منه، فدل استحالة وقوع النطق من الحال على أن المراد بالنطق ما يصح إسناده إلى الحال، ومعلوم أنه الدلالة الشبيهة بالنطق في إفهام المراد. (ق)

(١٠) قوله: فإن القتل إلخ: ولا يخفى أن الفاعل أيضا قرينة في «أحيي»؛ إذ لا يتأتى الإحياء إلّا من الله تعالى، فجعلُ كل من القتل والإحياء مما القرينة فيه المفعول فقط: لا يخلو عن الغفلة. (من التجريد)

(١١) قوله: لا يتعلقان إلخ: لأنهما لا روح لهما ولا جسد، فلما كان إزالة البخل مشبهة بالقتل في الإعدام، وكثرة السماحة مشبهة بالإحياء في الإظهار: استعار «القتل» للإزالة و«أحيى» للإظهار، وقال: «قتل البخل» مكان أزاله و«أحيى السماح» مكان «أظهره»، والقرينة فيهما الإسناد إلى البخل والسماحة. (الحواشي)

(١٢) قوله: نقريهم إلخ: [ونبّه بالمثال الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضًا.] بفتح النون، والقرى: هو الضيافة، والقد: القطع، والمعنى: نضيفهم بالأسنة القاطعة نقطع بها ما نسج عليهم كل زراد، أي نقطع عليهم دروعهم ونقتلهم. (من الحواشي)

(١٣) قوله: طعنات: فالمعنى: نجعل قراهم عند اللقاء الطعنات باللهذم أي الأسنة القاطعة. (ق)

(١٤) قوله: نفس الأسنة: فالمعنى: أنا نجعل تقديم الأسنة إليهم قراهم. (ق)

(١٥) قوله: والنسبة إلخ: جواب عما يقال: إذا كان المراد باللهذميات الأسنة كان فيه نسبة الشيء إلى نفسه، وهي ممنوعة؟ وحاصل الجواب: أن النسبة هنا للمبالغة في المنسوب، كما يقال لرجل شديد الحمرة: «أحمري» فزيدت الياء فيه؛ لإفادة المبالغة. (من ق)

(١٦) قوله: قرينة على إلخ: وذلك لأن اللهذميات لا يصح تعلق القرى الحقيقي بها؛ إذ هو تقديم الطعام للضيف، فعلم أن المراد به هنا ما يناسب اللهذميات، وهو تقديم الطعنات أو الأسنة، فشبه تقديم الطعنات أو الأسنة عند الحرب بالقرى بجامع أن كلا تقديم ما يصل من خارج إلى داخل، واستعير اسم «القرى» لتقديم الطعنات أو الأسنة. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: أو المجرور: أي أو على المجرور بأن يكون تعلق الفعل أو ما يشتق منه بالمجرور غير مناسب، فيدل ذلك على أن المراد بمعناهما ما يناسب ذلك المجرور. (دسوقي وغيره)

(١٨) قوله: فبشرهم: يعني أن التبشير إخبار بما يسر، فلا يناسب تعلقه بعذاب، فعلم أن =

استعارة تبعية تهكمية[١].

ولم يقل: «وقرينتها إلخ» — أي وهو حي حاضر

وإنما قال: «ومدار قرينتها على كذا»؛ لأنَّ القرينة لا تنحصر[٢] فيما ذكر، بل قد تكون حالية كقولك: «قتلت زيدا» إذا ضربته ضربا

أي الفاعل والمفعول والمجرور — أي المستعار منه وله

شديدا. والاستعارة باعتبار آخر[٣] غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة أقسام؛ لأنها إمَّا أن لم تقترن بشيء يلائم المستعار له

بل باعتبار وجود الملائم لأحد الطرفين وعدم وجوده — مطلقة، مجردة، مرشحة — أي يناسب

والمستعار منه، أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه، الأول مطلقة[٤] وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع[٥]

أي بذكر أمر يلائم أحدهما بعد تمام الاستعارة وقرينتها — أي فقط

مما يلائم المستعار له والمستعار منه، نحو: عندي أسدٌ[٦]. والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي

بيان لكل من الصفة والتفريع — المذكورة في تعريف الاستعارة المطلقة — سواء كانت مدلولا لنعت نحوي أو لا

هو أحد التوابع.

والثاني مجرَّدة[٧]، وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله[٨]: ع: غمر الرداء أي كثير العطاء، استعار الرداءَ للعطاء؛ لأنه

أي القسم الثاني — أي الممدوح — أي الإعطاء

يصون[٩] عرضَ صاحبه كما يصون الرداءُ ما يلقى عليه، ثم وصفه بالغمر الذي[١٠] يناسب العطاء؛ تجريدًا للاستعارة، والقرينة[١١]

يحفظ — يحفظ — أي الرداء وصفا معنويا — دون الرداء — المرة من الضحك

سياق الكلام أعني قوله: إذا تبسم ضاحكًا أي شارعًا في الضحك[١٢] آخذا فيه، وتمامه: ع: غَلقَتْ بضحكته رقابُ المال، أي إذا[١٣]

الكلام المسوق بعده — كـ«طرب» بمعنى تمكن

تبسَّم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، يقال: غلق الرهن في يد المرتهن إذا لم يقدر[١٤] على انفكاكه.

أي الراهن

والثالث مرشحة[١٥]: وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو: ﴿أُولَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَـٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة: ١٦)

أي القسم الثالث — صفة كان أو تفريعا — نافية

= المراد به ضده وهو الإنذار، أعني الإخبار بما يحزن فنزل التضاد منزلة التناسب تهكما، فشبه الإنذار بالتبشير، واستعير التبشير للإنذار، فصار ذكر العذاب الذي هو المجرور قرينة على أنه أريد بالتبشير ضده. (من الدسوقي)

(١) قوله: تبعية تهكمية: فيه أن ذكر العذاب إنما يدل على أن «بشر» استعارة، وأما كونها تبعية وتهكمية فإنما هو معلوم من خارج، فكونها تبعية إنما علم من كون «بشر» فعلا، وكونها تهكمية فمن تنزيل التضاد منزلة التناسب، ووضع البشارة موضع الإنذار، والخطب سهل. (دسوقي وغيره)

(٢) قوله: لا تنحصر: ولو قال: «قرينتها الفاعل والمفعول والمجرور»: لاقتضى الحصر؛ لأن الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر. (من الدسوقي)

(٣) قوله: باعتبار آخر: أي آخر خاص، وإلا فالأقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة، فإن لها أقساما باعتبار القرينة؛ فإنها إما حالية أو لفظية، وإما واضحة أو خفية. (تجريد)

(٤) قوله: مطلقة: سميت مطلقة؛ لكونها غير مقيدة بشيء من ملائمات المستعار له والمستعار منه. (حاشية)

(٥) قوله: بصفة ولا تفريع: إذا كان الملائم من تتمة الكلام الذي فيه الاستعارة: فهو صفة، وإن كان كلاما مستقلا جيء بعد ذلك الكلام: فهو تفريع، سواء كان بحرف التفريع أو لا. قال الشارح في «شرح المفتاح» في قولنا: «لقيت بحرا ما أكثر علومه»: إن جعل «ما أكثر علومه» صفة فبتقدير القول، وإن جعل تفريع كلام كان كلاما مستقلا. (عبد الحكيم)

(٦) قوله: عندي أسد: هو قرينة الاستعارة، والملائم الآخر غير مذكور ولذا كانت مطلقة. (حاشية)

(٧) قوله: مجردة: أي تسمى مجردة؛ لتجردها عما يقويها من إطلاق أو ترشيح؛ لأن المشبه الذى هو المستعار له صار بذكر ملائمه بعيدا من دعوى الاتحاد التي في الاستعارة ومنها تنشأ المبالغة. (الدسوقي)

(٨) قوله: كقوله: أي كقول كُثَيِّر عزة بن عبد الرحمن الخزاعي الشاعر المشهور أحد عشاق العرب، وإنما صغروه؛ لشدة قصره. قال الوقاص: رأيت كُثَيِّرًا يطوف بالبيت، فمن حدثك أنه يزيد على ثلاثة أشبار فلا تصدقه. (الدسوقي)

(٩) قوله: لأنه يصون: بيان للجامع، وحاصله: أن وجه الشبه مطلق الصون عما يكره؛ إذ هو مشترك بينهما؛ لأن الرداء يصون ما يلقى عليه من كل ما يكره حسا، والإعطاء يصون عِرض صاحبه. (دسوقي)

(١٠) قوله: الذي إلخ: أي إذا كان من «غمر الماء غمارة وغمورة» إذا كثر، وأما إذا كان من قولهم: «ثوب غامر أو واسع» فهو ترشيح لا تجريد. (دسوقي)

(١١) قوله: والقرينة: أي على أن الرداء مستعار للإعطاء غير مستعمل في معناه الحقيقي وهو الثوب. (علامة دسوقي رحمه الله تعالى)

(١٢) قوله: شارعا في الضحك: لما كان التبسم دون الضحك على ما في «الصحاح»، ولم يكن الضحك مجامعا له: فسره بـ«شارعا في الضحك» فجعلها حالا مقارنة؛ لأن الشروع فيه عبارة عن الأخذ في مباديه وهو مقارن للتبسم في الوقوع. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: أي إذا إلخ: أي تمكّنت من أيديهم ولا يقدر على نزعها منهم، فكأن المعنى: أن السائلين يأخذون أموال ذلك الممدوح من غير علمه ويأتون بها إلى حضرته، فيتبسم ولا يأخذها منهم، فضحكةُ موجب لتمكنهم من المال بحيث لا ينفك من أيديهم، فكأنه يباح لهم بضحكه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: إذا لم يقدر إلخ: كان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه من الدين في الوقت المشروط: ملك المرتهنُ الرهن. (تجريد)

(١٥) قوله: مرشحة: من «الترشيح» وهو التقوية والتربية من قولك: «رشحت الصبي» أي ربَّيته باللبن قليلا قليلا، حتى يقوى على المص. سميت الاستعارة التي ذكر فيها ما يلائم المستعار منه مرشحة؛ لأنها مبني على تناسي التشبيه، حتى كأن الموجود في نفس الأمر، هو المشبه به دون المشبه، فإذا ذكر مايلائم المشبه به دون المشبه كان ذلك موجبا لقوة ذلك المبنى، فتقوى الاستعارة بقوة مبناها. (من الدسوقي)

استعير⁽¹⁾ الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة. وقد يجتمعان⁽²⁾ أي التجريد والترشيح كقوله: شعر: لدى أسد شاكي السلاح هذا تجريد⁽³⁾؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع مقذف⁽⁴⁾ :: له لبد أظفاره لم تُقَلَّم. هذا ترشيح؛ لأنَّ هذا الوصف مما يلائم المستعار منه أعني الأسد الحقيقي، واللِّبد: جمع «لبدة» وهي ما تلبد من شعر الأسد على مَنْكِبَيْه، والتقليم: مبالغة القلم وهو القطع.

والترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد، ومن جمع التجريد والترشيح؛ لاشتماله على تحقيق المبالغة⁽⁵⁾ في التشبيه؛ لأنَّ في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له. ومبناها⁽⁶⁾؛ أي مبنى الاستعارة الترشيحية على تناسي التشبيه، وادِّعاء⁽⁷⁾ أنَّ المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به، حتى أنه يبنى⁽⁸⁾ على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما يبْنى على علو المكان كقوله: شعر:

ويصعد⁽⁹⁾ حتى يَظُنَّ⁽¹⁰⁾ الجَهول بأنَّ له حاجةً في السماء

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال، ثم بنى عليه⁽¹¹⁾ ما يبنى على علو المكان والارتقاء إلى السماء من ظن الجهول⁽¹²⁾ أن له حاجة في السماء، وفي لفظ الجهول زيادة مبالغة في المدح؛ لما فيه من الإشعار إلى أن هذا إنما يظنه الجهول، وأمَّا العاقل فيعرف أن لا حاجةَ له في السماء؛ لاتصافه⁽¹³⁾ بسائر الكمالات. وهذا المعنى ممَّا خفي على بعضهم فتوهم⁽¹⁴⁾ أن في البيت

---

(١) قوله: استعير إلخ: أي إنه شبه استبدال الحق بالباطل واختياره عليه بالشراء الذي هو استبدال مال بآخر، واستعير اسم المشبه به للمشبه، والقرينة على أن الاشتراء ليس مستعملا في معناه الحقيقي استحالة ثبوت الاشتراء الحقيقي للضلالة بالهدى. (الدسوقي)

(٢) قوله: وقد يجتمعان: أي في استعارة واحدة بأن يذكر معها ما يلائم المشبه فقط وما يلائم المشبه به فقط، وأما ذكر ما يلائمهما معا فليس من قبيل اجتماعهما، والأقرب أن هذا القسم أي اجتماعهما معا لا يسمى بأحدهما ولا بهما، وأنه في مرتبة الإطلاق؛ لتساقطهما بتعارضهما. (دسوقي)

(٣) قوله: هذا تجريد: لأن إضافة «لدى» قرينة للاستعارة، وقوله: «شاكي السلاح» يلائم المستعار له. (حاشية)

(٤) قوله: مقذف: يحتمل أن المراد: قذف به ورمي به في الوقائع والحروب كثيرا، ولا شك أن المقذف بهذا المعنى مخصوص بالمستعار له، فيكون تجريدا مثل قوله: «شاكي السلاح»، ويحتمل أن يراد به قذف باللحم ورمي به فيكون ملائما لهما، فلا يكون تجريدا ولا ترشيحا، بل هو في معنى الإطلاق. (دسوقي)

(٥) قوله: على تحقيق المبالغة: أي تقويتها، فأصل المبالغة جاء من الاستعارة بجعل المشبه فردا من أفراد المشبه به، وتقويتها حصلت بالترشيح. (علامه دسوقي)

(٦) قوله: ومبناها: أي والأمر الذي بني عليه الترشيح تناسي التشبيه، أي إظهار نسيان التشبيه الكائن في الاستعارة وإن كان موجودا في نفس الأمر، وأنت تعلم أن الاستعارة مطلقا مبنية على تناسي التشبيه، وإنما خص الترشيح بالذكر في هذا البناء؛ لما فيه من شدة ظهور الدلالة على التناسي، فلو قال المصنف: «ومبناه على كمال تناسي التشبيه» كان واضحا. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: وادعاء: عطف تفسير لـ«تناسي» أو إنه عطف سبب على مسبب، أي ويحصل ذلك التناسي بسبب ادعاء إلخ، ولا شك أن هذا الادعاء يقتضي تفرع لوازم المستعار منه على المستعار له وإثباتها له. (دسوقي)

(٨) قوله: حتى أنه يبنى إلخ: الحاصل: أنه لما وجد تناسي التشبيه في الاستعارة صح لك الإتيان بالترشيح، كما صح أن يبنى على علو القدر المستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان المستعار منه، وصح التعجب والنهي عنه في البيتين الآتيين، فلولا وجود التناسي ما صح شيء من ذلك. (دسوقي)

(٩) قوله: ويصعد: أي ويرتقي ذلك الممدوح في مدارج الكمال، فليس المراد بالصعود هنا معناه الأصلي الذي هو الارتقاء في المدارج الحسية؛ إذ لا معنى له هنا، وإنما المراد به العلو في مدارج الكمال والارتقاء في الأوصاف الشريفة، فهو استعارة من الارتقاء الحسي إلى الارتقاء المعنوي، والجامع مطلق الارتقاء. (دسوقي)

(١٠) قوله: حتى يظن: أي إلى أن يبلغ إلى حيث يظن الجهول أن له حاجة في السماء؛ لبعده عن الأرض وقربه من السماء. (دسوقي)

(١١) قوله: ثم بنى عليه: أي ثم رتب عليه أي على علو القدر المستعار له. وقوله: «ما يبنى على علو المكان» أي وهو الارتقاء الحسي الذي هو المستعار منه، وذلك البناء بعد تناسي تشبيه علو القدر بالعلو الحسي وادعاء أنه ليس ثم إلا الارتفاع الحسي الذي وجه الشبه به أظهر. (دسوقي)

(١٢) قوله: من ظن الجهول إلخ: بيان لـ«ما»، ولا شك أن القرب من السماء وظن أن له حاجة فيها مما يختص بالصعود الحسي ويترتب عليه، لا على علو القدر. (دسوقي)

(١٣) قوله: لاتصافه إلخ: أي الكمالات التي يمكن حصولها للبشر، فلا حاجة له في السماء، فالعاقل يعلم أن إفراطه في العلو؛ لمجرد التعالي لا لحاجة يطلبها من جهة السماء. (من الحواشي)

(١٤) قوله: فتوهم إلخ: منشأ ذلك التوهم أن القصد من البيت الإشارة بمزيد صعوده المشار إليه بقوله: «حتى يظن إلخ» إلى علو قدره، وإذا كان مزيد صعوده إنما هو في ظن كامل الجهل لا العارف بالأشياء، فلا يكون له ثبوت، فلا يحصل كبير مدح بذلك. وحاصل الرد: أن مزيد الصعود مجزوم به ومسلم من كل أحد، وإنما النزاع في أنه هل له حاجة في السماء أم لا؟ فذكر أن كثير الجهل هو الذي يتوهم أن ذلك الارتقاء المفرط لحاجة، وأما العاقل فيعلم أن ذلك الإفراط في العلو لمجرد التعالي لا لحاجة في السماء؛ =

تقصيرًا في وصف علوه حيث أثبت هذا الظن للكامل في الجهل بمعرفة الأشياء. ونحوُه أي مثل البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان؛ لتناسي التشبيه ما مرَّ من التعجب في قوله: شعر:

قامت[1] تظللني ومِن عجب ... شمسٌ تظللني من الشمس

والنهي عنه أي عن التعجب في قوله: شعر:

لا تعجبوا[2] مِن بلى غلالته ... قد زُرَّ أزراره على القمر

إذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لَمَا كان للتعجب والنهي عنه جهة على ما سبق[3].

ثم أشار إلى زيادة تقرير لهذا الكلام[4]، فقال: وإذا جاز البناء[5] على الفرع أي المشبه به مع الاعتراف بالأصل أي المشبه، وذلك[6] لأنَّ الأصل في التشبيه وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف، إلَّا أنَّ المشبه هو الأصل مِن جهة أنَّ الغرض[7] يعود إليه، وأنه المقصود في الكلام بالنفي والإثبات، كما في قوله: شعر: هي الشمس مسكنها في السماء :: فَعزِّ أمر من «عزَّاه» حمله على العزاء، وهو الصبر الفؤاد عزاءً جميلًا :: فلن تستطيع أنت إليها أي إلى الشمس الصعود: ولن تستطيع أي الشمس إليك النزولا، والعامل في «إليها» و«إليك» هو المصدر بعدهما إن جوَّزنا تقديم الظرف على المصدر، وإلَّا فمحذوف[8] يفسِّره الظاهر، فقوله: «هي الشمس» تشبيه لا استعارة[9]، وفي التشبيه اعتراف بالمشبه، ومع ذلك فقد بنى الكلام[10] على المشبه به أعني الشمس، وهو واضح، فقوله: «وإذا جاز البناء» شرطٌ جوابه قوله: فمع جحده أي جحد الأصل كما في الاستعارة البناء على الفرع أولى[11] بالجواز؛ لأنه قد طوى فيها ذكر المشبه أصلًا، وجعل[12] الكلام خلوا عنه، ونقل الحديث إلى المشبه به، وقد وقع[13] في بعض أشعار

= لاتصافه بكل كمال. (من الدسوقي)

(١) قوله: قامت إلخ: إنما كان هذا التعجب نحو ما ذكر من البناء؛ لأن إيجاد هذا التعجب لولا تناسي التشبيه لم يوجد له مساغ، كما أن إيجاد ذلك البناء لولا التناسي لم يكن له معنى. (دسوقي)

(٢) قوله: لا تعجبوا إلخ: واعلم أن مذهب التعجب عكس مذهب النهي عنه؛ لأن التعجب هنا سببه إثبات ما لا يناسب المستعار منه، والنهي عنه سببه إثبات ما هو مناسب للمستعار منه، ألا ترى أنه في الأول قد أثبت التظليل للشمس، وهو ممتنع، فلذا تعجب من تظليلها، وفي الثاني قد أثبت بلى الغلالة للقمر، وهو من خواصه، فلا يصح حينئذٍ أن يتعجب منه، فلذا نهاهم عن التعجب. (دسوقي)

(٣) قوله: على ما سبق: أي من أنه لا معنى للتعجب من كون ذات جميلة تظلل شخصا من الشمس، ولا معنى للنهي عن التعجب من كون ذات جميلة تبلى غلالته. (دسوقي)

(٤) قوله: لهذا الكلام: أي قوله: «ومبناه على تناسي التشبيه حتى أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان». وقوله: «لهذا الكلام فيه حذف» أي لما تضمنه هذا الكلام وهو صحة البناء على تناسي التشبيه. (دسوقي)

(٥) قوله: وإذا جاز البناء إلخ: حاصل ذلك: أنه إذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي الاستعارة أولى وأقرب؛ لأن وجود المشبه الذي هو الأصل كأنه ينافي ذلك البناء، فإذا جاز البناء، مع وجود منافيه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب. (تجريد)

(٦) قوله: وذلك: أي كون المشبه به فرعا والمشبه أصلا. وهذا جواب عما يقال: كيف سمى المصنف المشبه به فرعا والمشبه أصلا، مع أن المعروف عندهم عكس ذلك؟ وحاصل ما أجاب به الشارح: أن المصنف إنما سمى المشبه أصلا؛ نظرا إلى كونه هو المقصود في التركيب من جهة أن الغرض من التشبيه يعود إليه كبيان حاله أو مقداره أو إمكانه أو ترتيبه وغير ذلك مما مر في باب التشبيه. ولكونه هو المقصود في الكلام بالنفي والإثبات؛ فإن النفي والإثبات في الكلام يعود إلى المشبه أي إلى شبهه. (من دسوقي)

(٧) قوله: أن الغرض: [من التشبيه كبيان الحال والإمكان]

(٨) قوله: وإلا فمحذوف: أي وإن لم نجوز تقديم الظرف على عامله المصدر فيكون العامل في «إليها» وفي «إليك» محذوفا، والتقدير: فلن تستطيع أن تصعد إليها الصعود، ولن تستطيع الشمس أن تنزل إليك النزول، ويكون المصدر المذكور مفسرا لذلك العامل المحذوف. (كذا في الدسوقي)

(٩) قوله: لا استعارة: لأنه يشترط في الاستعارة أن لا يذكر الطرفان على وجه ينبئ عن التشبيه، وهما ههنا مذكوران كذلك، المشبه بضميره والمشبه بلفظه الظاهر. (دسوقي)

(١٠) قوله: فقد بنى الكلام: أي بنى الشاعر الكلام يعني قوله: «مسكنها في السماء إلخ» على المشبه به، وهو الشمس مع الاعتراف بالمشبه، وهو قوله «هي»، وهذا البناء واضح في ذلك البيت جدا، لا سبيل إلى إخفائه أصلا. (حاشية)

(١١) قوله: فمع جحده أولى: «مع» ظرف لمحذوف أي فالبناء على الفرع مع جحد الأصل وإنكاره، وعدم ذكره أولى بالجواز، ووجه الأولوية: أنه عند الاعتراف بالأصل قد وجد ما ينافي البناء؛ لأن ذكر المشبه يمنع تناسي التشبيه المقتضي للبناء على الفرع، ومع جحد الأصل يكون الكلام قد نقل إلى الفرع الذي هو المشبه به بطيِّ ذكر المشبه، فيناسبه التناسي، فإذا جاز البناء في الأول مع وجود ما ينافي، فجوازه مع عدم المنافي أحرى وأولى. (الدسوقي)

(١٢) قوله: وجعل إلخ: أي لأنه تنوسي التشبيه وادعي دخول المشبه في جنس المشبه به وأنه فرد منه. (الدسوقي)

(١٣) قوله: وقد وقع إلخ: هذا مغاير لما سبق في المتن؛ لأن ما سبق فيه البناء على الفرع =

العجم النهي عن التعجب مع التصريح[١] بأداة التشبيه، وحاصله[٢]: لا تعجبوا من قصر ذوائبه؛ فإنها كالليل ووجهه كالربيع، والليل[٣] في الربيع مائلةٌ إلى القصر، وهذا المعنى من الغرابة والملاحة[٤] بحيث لا يخفى.

وأمَّا المجاز[٥] المركب[٦] فهو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي أي المعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة[٧]. تشبيه التمثيل[٨] وهو ما يكون وجهه منتزعًا من متعدد، واحترز[٩] بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة[١٠] في التشبيه، كما يقال للمتردد في أمر: إني أراك[١١] تقدم رجلًا[١٢] وتؤخر أخرى شبه[١٣] صورة تردده في ذلك الأمر بصورة تردد[١٤] من قام ليذهب فتارةً يريد الذهاب فيقدم رِجلا وتارةً لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل في الصورة الأولى الكلام الدالّ بالمطابقة على الصورة الثانية، ووجهُ الشبه، -وهو الإقدام تارةً والإحجام أخرى- منتزعٌ عن عدة أمور، كما ترى.

وهذا المجاز المركب يسمَّى التمثيل؛ لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة؛ لأنه قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه، كما هو شأن الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقًا من غير تقييد بقولنا: «على سبيل الاستعارة»، ويمتاز[١٥] عن التشبيه بأن يقال له: تشبيه

= وهو المشبه به مع الاعتراف بالأصل من غير ذكر لأداة التشبيه، وما هنا ففيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه، وهذا مما يقرر الكلام المذكور. (دسوقي)

(١) قوله: مع التصريح إلخ: فيه أنه ينافي ماسبق من أنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب والنهي عنه معنى، اللهم إلا أن يقال: المراد: التناسي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه. (تجريد)

(٢) قوله: وحاصله: وشعر العجم هذا، قال المغري:

آں زلف مشکبار براں روی چوں نگار   گر کوتہ است کوتہی از وی عجب مدار
شب در بہار میل کند سوئے کوتہی   آں زلف چوں شب آمد وآں روئے چوں بہار

ففيه نهي عن التعجب، مع الاعتراف بالأصل والتصريح بأداة التشبيه.

(٣) قوله: والليل إلخ: من المعلوم أن المائل إلى القصر في الربيع الليل الحقيقي، والذي لا يتعجب من قصر ليله هو الربيع، فلما تنوسي التشبيه عن التعجب من قصر الذوائب التي هي كالليل الحقيقي الكائن في زمان الربيع: فقد بني على الفرع ما يناسبه، مع الاعتراف بالأصل والتصريح بالأداة. (الدسوقي بتغيير)

(٤) قوله: والملاحة: [أي في معنى شبه ذلك المعنى بمعناه الأصلي.]

(٥) قوله: وأما المجاز: عطف على قوله: «أما المفرد» من قوله سابقا: «فالمجاز مفرد ومركب، أما المفرد فهو الكلمة إلخ»، ثم قال: «وأما المركب فهو اللفظ إلخ». (دسوقي)

(٦) قوله: المركب: شروع في بحث المجاز المركب بعد الفراغ عن بحث المجاز المفرد بقسميه أعني المرسل والاستعارة. (الحاشية)

(٧) قوله: بالمطابقة: هذا يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليست بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في «شرح الشمسية» وغيره. وأجيب بأن المراد بالمطابقة: المطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة، وهذا إنما يكون في الحقيقة. (الدسوقي)

(٨) قوله: تشبيه التمثيل: معمول لقوله: «شبه»، وأتى المصنف بذلك؛ للتنبيه على أن التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون إلا تمثيلا، ولم يكتف بقوله: تمثيلا؛ لأن التمثيل مشترك بين التشبيه الذي وجهه منتزع من متعدد، وكان الطرفان مفردين، كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية وبين الاستعارة التمثيلية، فاحترز عن أخذ اللفظ المشترك في التعريف. (دسوقي)

(٩) قوله: واحترز إلخ: واعترض عليه بأنه قد مر في مبحث التشبيه أن تشبيه الثريا بعنقود الملاحية من قبيل تشبيه المفرد بالمفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد، وحينئذٍ فيجوز أن يطوى المشبه ويذكر المشبه به ويتناسى التشبيه، ويكون استعارة في مفرد، ووجه الشبه منتزع من متعدد فيكون التعريف صادقا، فلا يصح إخراجها من التعريف.

وأجيب: لا نسلم جواز جريان الاستعارة في وجه مفرد، ووجه الشبه فيها منتزع من متعدد؛ لأن الاستعارة لا بد فيها من جعل الكلام خاليا عن المستعار له والجامع، فإذا ذكر المستعار منه وكان مفردا ووجه الشبه منتزع من متعدد في الواقع، كما لو قيل: «رأيت عنقود ملاحية في السماء»، لا يدرى هل وجه الشبه منتزع من متعدد أو لا؟ فيصير الكلام لغوا، بخلاف التشبيه؛ فإنه إذا ذكر فيه كل من المشبه والمشبه به وكانا مفردين فإنه قد يدرك العقل تركب وجه الشبه من مجموع أوصاف لهما إذا لم يكن وجه الشبه مذكورا. (علامه دسوقي)

(١٠) قوله: للمبالغة إلخ: علة لقوله: «المستعمل فيما شبه» أي إنما استعمل اللفظ المركب فيما شبه بمعناه؛ لأجل المبالغة في التشبيه، وأشار المصنف بهذا إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب. وحاصل المجاز المركب: أن يشبه أحد الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها، فيطلق على هذه الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها. (دسوقي)

(١١) قوله: إني أراك إلخ: بيان لكلمة «ما» وليس مقول القول، فتأمل. (تجريد)

(١٢) قوله: تقدم رجلا: أي تارة، وقوله: «تؤخر» مفعوله محذوف، أي وتؤخرها يعني تلك الرجل المقدمة مرة أخرى، و«أخرى» نعت لـ«مرة» مقدر. (دسوقي)

(١٣) قوله: شبه إلخ: أي إنما كان هذا القول مجازا مركبا مبنيا على تشبيه التمثيل؛ لأنه شبه صورة تردده في ذلك الأمر أي الهيئة الحاصلة من تردده في ذلك الأمر، فتارة يقدم على فعله بالعزم عليه وتارة يحجم عنه. (دسوقي)

(١٤) قوله: بصورة تردد إلخ: بالهيئة الحاصلة من تردد من قام ليذهب إلخ، ولا شك أن الصورة الأولى عقلية والثانية حسية. (دسوقي)

(١٥) قوله: ويمتاز إلخ: جواب عما يقال: إن تسمية المجاز المركب بالتمثيل على سبيل الاستعارة ظاهرة لا لبس فيها، وأما تسميته تمثيلا من غير تقييد فقد يقال: إنها تلتبس بالتشبيه المسمى بالتمثيل. وحاصل الجواب: أن الاصطلاح جار على أن التمثيل إذا أطلق انصرف إلى الاستعارة، وإذا أريد التشبيه قيل: تشبيه التمثيل أو تشبيه تمثيلي. (دسوقي)

تمثيل(١) أو تشبيه تمثيلي، وفي تخصيص(٢) المجاز المركب بالاستعارة نظر؛ لأنه كما أنَّ المفردات موضوعة بحسب الشخص(٣) فالمركبات موضوعة بحسب النوع(٤)، فإذا استُعمل المركبُ في غير ما وضع له فلا بدَّ من أن يكون ذلك بعلاقة(٥)، فإن كانت هي المشابهة فاستعارة وإلَّا(٦) فغير استعارة، وهو كثير(٧) في الكلام كالجمل الخبرية(٨) التي لم تستعمل في الإخبار(٩) ومتى فشا استعماله أي المجاز المركب كذلك(١٠) أي على سبيل الاستعارة يسمى مثلا، ولهذا أي ولكون المثل تمثيلًا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الأمثال(١١)؛ لأنَّ الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غير المثل لما كان لفظَ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلا(١٢)، ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربها تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا، بل إنما ينظر إلى مواردها، كما يقال للرجل الذي طَلَبَ شيئا ضيَّعه قبل ذلك: «بالصيف ضيَّعتِ اللبن» بكسر تاء الخطاب؛ لأنه في الأصل لامرأة(١٣).

(حواشٍ بين السطور: الشأن؛ كـ«ضرب»؛ أي التشخص؛ أي الوضع النوعي؛ الاستعمال؛ كاللزوم؛ نحو: إني أراك تقدم رجلا وتؤخر؛ بل مجاز مرسل مركب؛ أي ظهر؛ أي التمثيل؛ متعلق بـ«استعماله»؛ صفة «تمثيلا»؛ لا على سبيل التشبيه ولا في معناه؛ المثل؛ أي لكون الأمثال لا تغير؛ جمع «مضرب»، وهو المحل الذي يستعمل فيه المثل؛ مقولة للقول؛ أي لموضعها الأصلي وهو المستعار منه؛ أي في الصيف)

فصل(١٤)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية، ولمَّا كانتا(١٥) ....

(أي على مذهب المصنف؛ أي الاستعارة بالكناية والتخييلية)

---

(١) قوله: تشبيه تمثيل: كتشبيه الثريا بالعنقود الملاحية، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وغير ذلك مما مر. (تجريد)

(٢) قوله: وفي تخصيص إلخ: اعتراض الشارح بأن المصنف قال في تعريف المجاز المركب: «هو اللفظ المستعمل إلخ»، فالتخصيص يستفاد من تعريف المسند والمسند إليه باللام، فيقتضي أن المجاز المركب لا يوجد في غير ما شبه بمعناه أي لا يوجد في غير الاستعارة، فهو مختص ومنحصر في الاستعارة على هذا التعريف، وجعل المجاز المركب منحصرا في الاستعارة عدول عن الصواب؛ لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها المشابهة كالأخبار المستعملة في الدعاء أو التحسر أو نحو ذلك، فلا يكون التعريف جامعا. ولا يبعد أن يجاب بأن ما سوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بالعرض، والمجازات بالأصالة أجزاؤها الداخلة في المجاز المفرد، بخلاف الاستعاره التمثيلية؛ فإنها من حيث إنها استعارة تمثيلية لا تجوز في شيء من أجزائها، بل المجموع نقل إلى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه، فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع فيما شبه بمعناه الأصلي، ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة كذلك. (من الحواشي)

(٣) قوله: بحسب الشخص: أي التشخص والتعين بأن يعين الواضع اللفظ المفرد؛ للدلالة على معناه وإن كان كليا. (دسوقي)

(٤) قوله: بحسب النوع: أي من غير نظر إلى خصوص لفظ، بل يلتفت الواضع لقانون كلي، مثلا هيئة التركيب في نحو: «زيد قائم» موضوعة للإخبار بالإثبات. (تجريد وغيره)

(٥) قوله: بعلاقة: [أي بين المعنى المنقول عنه وإليه، وإلا كان الاستعمال فاسدا]

(٦) قوله: وإلا: [أي وإن لم تكن العلاقة المشابهة كاللزوم]

(٧) قوله: وهو كثير: أي استعمال المركب في غير ما وضع له لعلاقة غير مشابهة كثير، فيصدق على ذلك المركب أنه نقل لغير ما وضع له لعلاقة غير المشابهة، فلا يكون حقيقة ولا استعارة تمثيلية، فتعين أن يكون مجازا مرسلا تركيبيا، وهذا مما أهمله القوم، ولم يظهر لإهمالهم وجه. (من دسوقي)

(٨) قوله: كالجمل الخبرية إلخ: كقوله:

هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار التحزن والتحسر. (تجريد)

(٩) قوله: في الإخبار: [بل في الإنشاء مثل: «بعت» و«زوجت»]

(١٠) قوله: كذلك: حال من الضمير المضاف إليه، أي فشا استعمال المجاز المركب حال كونه على حسب الاستعارة أي مماثلا لها. واعترض بما حاصله: أن الأولى حذف قوله: «كذلك»؛ لأنه إن احترز به عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه، أو في معناه الأصلي: ورد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله: «كذلك»، ويلزم عليه تشبيه الشيء بنفسه؛ لأن المجاز المركب لا يكون الاستعارة، كما مر. وإن احترز به عن المجاز التركيبي الذي ليس على حسب الاستعارة، فهذا لم يذكروه ولم يعتبروه، كما تقدم، فالوجه أن المراد بقوله: «كذلك» عدم التغيير، أي متى فشا استعماله حالة كذلك، أي باقيا على هيئة في حالة المورد بحيث إنه لم يغير في حالة مضربه عن هيئة في حالة المورد تأنيثا ولا تذكيرا ولا إفرادا ولا تثنية ولا جمعا يسمى مثلا. (من الدسوقي)

(١١) قوله: لا تغير الأمثال: [تذكيرا ولا تأنيثا ولا إفرادا ولا جمعا.]

(١٢) قوله: فلا يكون مثلا: لأن الاستعارة أعم من المثل؛ فإن المثل فرد منهما إلا أنه مخصوص بالفشو، فإذا لم يكن استعارة لم يكن مثلا؛ لأن رفع الأعم يستلزم رفع الأخص. والحاصل: أن تفسير اللفظ يستلزم رفع كونه لفظ المشبه به، ورفع لفظ المشبه به يستلزم رفع الاستعارة؛ لأنها أخص منه؛ إذ كل استعارة لفظ المشبه به، وليس كل لفظ المشبه به استعارة، فيلزم من رفعه رفعها، ويلزم من رفعها رفع ما هو أخص منها، وهو المثل، وذلك ظاهر. (علامه دسوقي)

(١٣) قوله: لامرأة: أصل مورده أن وسوس بنت لقيط بن زرارة كانت تحت شيخ موسر، فسألته الطلاق فطلقها، فتزوجت شابا فقيرا، فلما أصابها جدب وقحط في زمان الشتاء، أرسلت إلى الشيخ تستقيه لبنا، فقال: «بالصيف ضيعتِ اللبن». وإنما خص به الصيف؛ لأن سؤالها الطلاق كان في الصيف. (تجريد وغيره)

(١٤) قوله: فصل: واعلم أنه قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: «أظفار المنية نشبت بفلان» استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، لكن اختلفت في تعيين المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان. ومحصل الاختلاف في المكنية يرجع إلى ثلاثة أقوال، أحدها: ما يفهم من كلام القدماء، وهو أن المكنية اسم المشبه به المستعار في النفي للمشبه، وأن إثبات لازمه للمشبه استعارة تخييلية. والثاني: مذهب السكاكي من أن المكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به؛ ادعاء بقرينة استعارة ما هو من لوازم المشبه به لصورة متوهمة متخيلة شبهت به، وأثبتت للمشبه. والثالث: ما أورده المصنف من أن المكنية التشبيه المضمر في النفس المدلول عليه بإثبات لازم المشبه به للمشبه، وهو الاستعارة التخييلية. ومحصل الخلاف في التخييلية يرجع إلى قولين، أحدهما: مذهب المصنف والقوم وصاحب الكشاف، أنها إثبات لازم المشبه به للمشبه. والثاني: مذهب السكاكي، وهو أنها اسم لازم المشبه به المستعار للصورة الوهمية التي أثبتت للمشبه. (علامة دسوقي)

(١٥) قوله: ولما كانتا: [اعتذار عن المصنف حيث جاء بفصل مستقل، ولم يدخله في =

عند المصنف(١) أمرين معنويين(٢) غير داخلين(٣) في تعريف المجاز أورد لهما فصلًا على حدةٍ؛ لتستوفى المعاني التي يطلق عليها لفظ
الاستعارة، فقال: قد يضمر التشبيه في النفس أي في نفس معنى اللفظ أو نفس المتكلم، فلا يصرّح بشيء من أركانه سوى المشبه.
بطريق الاشتراك اللفظي — أي الطرفين والأداة والوجه
وأمّا وجوب(٤) ذكر المشبه به فإنما هي في التشبيه المصطلح، وقد عرفتَ(٥) أنه غير الاستعارة بالكناية، ويدلُّ عليه أي على ذلك
لا في مطلق التشبيه — أي باقيا على معناه الحقيقي — وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة — وغير الحقيقية والتجريد — الواو بمعنى «مع»
التشبيه المضمر في النفس بأن يثبت للمشبه أمر مختصٌّ بالمشبه به من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسًّا أو عقلا، يطلق عليه(٦) اسم
كالأظفار — في المشبه
ذلك الأمر، فيسمى(٧) التشبيه المضمر في النفس استعارةً بالكناية أو مكنيًّا عنها، أمّا الكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دُلَّ عليه بذكر
أي الأمر المحقق — أي تسميتها بالكناية — أي بالتشبيه — أي التشبيه
خواصِّه ولوازمه. وأمّا الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة، ويسمى إثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به للمشبه استعارةً
أي خواص المشبه به — أي تسمية ذلك التشبيه بالاستعارة — تنازع فيه «كمال» و«قوام»
تخييليةً؛ لأنه قد استعير(٨) للمشبه ذلك الأمر الذي يختص بالمشبه به، وبه يكون كمال المشبه به أو قوامه في وجه الشبه؛ ليخيل أنّ المشبه
بالمعنى اللغوي — كما في البيت الأول — كما في البيت الثاني — علة لقوله: «قد استعير»
من جنس المشبه به كما في قول الهذلي: شعر: وإذا المنية أَنشبَتْ أي أَعْلقَتْ أظفارها:: أَلْفَيْتَ كل تميمة لا تنفع، التميمة: الخرزة(٩) التي
أي كإضمار التشبيه وإثبات ما يخص المشبه به للمشبه — أي الموت — أمكنت — وجدت — أي عند النشب
تجعل معاذة، أي إذا أعلق الموت مِخْلَبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحِيَلُ، شبَّه الهذلي في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر
أي تعويذا — أي ليهلك — وجه الشبه
والغلبة من غير تفرقة بين نفَّاع وضرَّار ولا رقة لمرحوم، ولا بُقْيا على ذي فضيلة، فأثبت لها أي للمنية الأظفار التي لا يكمل(١٠) ذلك
كثير النفع — كثير الضر — أي رقة القلب — أي لا رحمة — أي الهذلي
الاغتيال فيه أي في السبع بدونها تحقيقًا للمبالغة في التشبيه، فتشبيهُ المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثباتُ الأظفار لها استعارة تخييلية.
الإهلاك — علة لقوله: «فأثبت لها الأظفار»

وكما في قول الآخر: شعر:
ولم يعلم قائله

ولئن نطقتُ(١١) بشكر برك(١٢) مفصحا   فلسانُ حالي بالشكاية أَنْطقُ

= الكلام السابق.]

(١) قوله: عند المصنف: إنما قال ذلك؛ لأن في تعيين المكنية ثلاثة أقوال، أحدها: ما يفهم من كلام السلف. والثاني: ما ذهب إليه السكاكي. والثالث: ما أورده المصنف، كما مر تفصيله في الحاشية السابقة. (حاشية)

(٢) قوله: معنويين: يعني فعلين من أفعال المتكلم القائمة بنفسه؛ لأن الاستعارة بالكناية هي تشبيه شيء بشيء في النفس، والاستعارة التخييلية إثبات شيء من لوازم المشبه به للمشبه، والتشبيه والإثبات من أفعال النفس. (حاشية)

(٣) قوله: غير داخلين إلخ: وجه عدم دخولهما فيه أن المجاز من عوارض الألفاظ، وهما عند المصنف ليسا بلفظين، بل فعلان من أفعال النفس، أحدهما التشبيه المضمر، والآخر إثبات لوازم المشبه به للمشبه. (دسوقي)

(٤) قوله: وأما وجوب إلخ: جواب سؤال مقدر، قد مر أولا في بحث التشبيه أن ذكر المشبه به واجب. (حاشية)

(٥) قوله: وقد عرفت: أي من تعريف التشبيه حيث قال فيه: والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة الحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد. (ق)

(٦) قوله: يطلق عليه إلخ: أي يطلق على ذلك الأمر المحقق اسم ذلك الأمر الخاص بالمشبه به، كما في أظفار المنية نشبت بفلان؛ فإنه ليس للمشبه أظفار محققة حسا أو عقلا يطلق عليها لفظ «الأظفار»، وإنما وجد مجرد إثبات لازم المشبه به للمشبه؛ لأجل الدلالة على التشبيه المضمر. (دسوقي)

(٧) قوله: فيسمى إلخ: الحاصل أنه قد وجد على ما ذكره المصنف فعلان: إضمار التشبيه في النفس على الوجه المذكور، والآخر إثبات لازم المشبه به للمشبه، وكلاهما يحتاج لأن يسمى باسم مخالف لاسم الآخر، فذكر المصنف أن الأمر الأول -وهو التشبيه المضمر في النفس- يسمى باسمين: أحدهما استعارة بالكناية، والآخر استعارة مكني عنها، وذكر أن الأمر الثاني -وهو إثبات الأمر المختص بالمشبه به للمشبه- يسمى استعارة تخييلية. (دسوقي)

(٨) قوله: لأنه قد استعير: أي قد نقل. وحاصله: أن تسمية إثبات ذلك الأمر استعارة؛ لأجل أن متعلقه وهو الأمر المختص بالمشبه به قد استعير، إلى نقل عما يناسبه، واستعمل حينئذٍ ما شبه بما يناسبه. وأما تسميته تخييلية فلأن متعلقه -وهو الأمر المختص بالمشبه به- لما نقل عن الأئمة، وأثبت للمشبه صار يخيل السامع أن المشبه من جنس المشبه به. (دسوقي)

(٩) قوله: الخرزة: قال الدسوقي: بفتح الخاء والراء المهملة، وبعدها زاي معجمة مفتوحة، وكتب غيره بخاء معجمة والراء المهملة بعدها زاي معجمة.

(١٠) قوله: التي لا يكمل إلخ: فيه إشارة إلى أن اغتيال النفوس وإهلاكها يتقوم، ويحصل من السبع بدون الأظفار كالأنياب، لكنه لا يكمل الاغتيال فيه بدونها. (دسوقي)

(١١) قوله: ولئن نطقت إلخ: جواب الشرط محذوف، والمذكور قائم مقامه، أي فلا يكون لسان مقالي أقوى من لسان حالي، فحذف الجواب وأقام لازمه، وهو قوله: «فلسان حالي إلخ» مقامه. (من الدسوقي وغيره)

(١٢) قوله: بشكر برك: متعلق بـ«مفصحا»، أي ولئن نطقت بلسان المقال مفصحا بشكر برك. وقوله: «بالشكاية» متعلق بـ«أنطق»، أي فلسان حالي أنطق بالشكاية منك؛ لأن ضرك أكثر من برك. ويحتمل أن المراد «فلسان حالي» ناطق بالشكاية من لسان مقالي حيث يعجز عن أداء حق شكرك، فهو كلام موجه، كذا قيل، لكن البيت السابق منه يبعد هذا الاحتمال الثاني وهو قوله:

لا تحسبن بشاشتي لك عن رضى   فوحق جودك أنني أتملق

تأمل. (من الدسوقي)

شبه الحال(١) بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود وهو استعارة بالكناية(٢) فأثبت لها أي للحال اللسان الذي به قوامها(٣) أي قوام
أي الشاعر — متعلق بـ«شبه» — أي تشبيه الحال

الدلالة فيه أي الإنسان المتكلم، وهذا الإثبات استعارة تخييلية، فعلى هذا(٤) كلٌّ من لفظي «الأظفار» و«المنية» حقيقة مستعملة في
أي منه، فـ«في» بمعنى «من» — أي إثبات اللسان للحال

معناها الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي(٥). والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية فِعلان(٦) من أفعال المتكلم
عطف على قوله: «كل من لفظي إلخ»

متلازمان(٧)؛ إذ التخييلية يجب أن يكون قرينة للمكنية ألبتة، والمكنية يجب(٨) أن تكون قرينتها تخييلية ألبتة، فمثل قولنا(٩): «أظفار
فلا توجد التخييلية بدون المكنية — فلا توجد المكنية بدون التخييلية — أي وصولا

المنية الشبيهة بالسبع أَهْلَكَتْ فلانًا» يكون ترشيحًا للتشبيه، كما أنَّ «أَطْوَلُكُنَّ» -في قوله ﷺ: «أسرعكُنَّ لحوقًا بي أَطْوَلُكُنَّ يدا» أي
خطاب للزوجات الحاضرات — أكثركن

نعمة- ترشيح للمجاز، هذا، ولكن تفسير الاستعارة بالكناية بما ذكره المصنف شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو(١٠) مبني
أي المرسل — أي خذ هذا — أي لم ينقل عن أحد — من أنها التشبيه المضمر في النفس.

على مناسبة لغوية، ومعناها المأخوذ من كلام السلف هو أن لا يصرح(١١) بذكر المستعار، بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه، فالمقصود
أي ذو أن لا يصرح — أي يصرح

بقولنا: «أظفار المنية» استعارة السبع للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، إلَّا أنا لم نصرح بذكر المستعار أعني السبع، بل اقتصرنا
في قولنا: «رأيت أسدا» — أي لفظ «السبع»

على ذكر لازمه(١٢) وهو الأظفار؛ لينتقل منه إلى المقصود كما هو(١٣) شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ «السبع» الغير المصرح به،
أي من ذلك اللازم — هو السبع — بل كني عنه برديفه

والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية.

قال صاحبُ الكشاف(١٤): إنَّ مِن أسرار البلاغة(١٥) ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من
أي البلغاء — أي اللفظ — أي يشيروا

---

(١) قوله: شبه الحال إلخ: هذا على تقدير أن يكون «لسان حالي» ليس من قبيل إضافة المشبه به للمشبه، كلجين الماء. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: بالكناية: يعني ليس للحال أمر ثابت حسا أو عقلا أجري عليه اسم اللسان، ل إطلاق الاسم ههنا على ما هو وهمي، فتشبيه الحال استعارة بالكناية وإثبات اللسان للحال تخييلية. (من الحواشي)

(٣) قوله: الذي به قوامها: أي الذي حصل به قوام تلك الدلالة ووجودها، وذلك أن الدلالة في الإنسان المتكلم الذي هو المشبه به لا تقرر لها من حيث إنه متكلم حقيقة إلَّا باللسان، وأما وجود الدلالة من الإنسان بالإشارة فلا يرد؛ لأن المشبه به على ما ذكره المصنف هو الإنسان من حيث إنه متكلم، لا من حيث إنه مشير ولا إنسان مطلقا. (من الدسوقي)

(٤) قوله: فعلى هذا: أي ما ذكره المصنف من تعريفي الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية بأن تشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية. (دسوقي وتجريد)

(٥) قوله: وليس في الكلام مجاز لغوي: لأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة، وليس في الكلام -أعني قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»- لفظ مستعمل في غير ما وضع له على كلام المصنف، وإنما المجاز الذي في ذلك الكلام هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا مجاز عقلي، كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: فعلان إلخ: الأول: التشبيه المضمر، والثاني: إثبات لازم المشبه به للمشبه، وقوله: فعلان أي لا لفظان، والمجاز اللغوي من عوارض الألفاظ.

واعلم أنَّ المصنف إنما خالف القوم في المكنية، وأما التخييلية فهو موافق لهم فيها، بخلاف السكاكي؛ فإنه خالفهم في كل من المكنية والتخييلية، كما يتضح لك مذهبه فيما يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: متلازمان: أي كل منهما لازمة للأخرى، فلا توجد إحداهما بدون الأخرى. (دسوقي)

(٨) قوله: والمكنية يجب إلخ: أي عند المصنف كالقوم، خلافا لصاحب الكشاف، كما يأتي. (دسوقي)

(٩) قوله: فمثل قولنا إلخ: جواب عن سؤال مقدر، حاصله أنه وجدت ههنا التخييلية بدون المكنية، ولا تلازم بينهما، وحاصل الجواب أن مثل هذا ترشيح للتشبيه لا تخييلية؛ لأن الاستعارة بالكناية عند المصنف أن يكون المشبه به متروكا، وههنا مذكور وهو السبع، وكون إثبات الأظفار للمنية ههنا ترشيحا للتشبيه مثل كون إثبات الطول لليد المستعملة في النعمة ترشيحا للمجاز في قوله ﷺ: «أطولكن يدا»، وهذا من معجزاته ﷺ حيث أخبرنا بأن أول من يموت من نسائه ﷺ عقيبه إنما هي زينب ﵂، وإنما كان ترشيحا؛ لأن الأظفار تكون في السبع لا في المنية، والطول يكون في اليد لا في النعمة. (الحاشية)

(١٠) قوله: ولا هو: لأن إضمار التشبيه ليس فيه نقل لفظ إلى غير معناه، حتى يكون مناسبا لأن يسمّى بالاستعارة، كما يناسب نقل اللفظ الذي هو المجاز اللغوي. (دسوقي)

(١١) قوله: أن لا يصرح: أي ذو أن لا يصرح، أي اسم المشبه به المستعار في النفس الموصوف بعدم التصريح به، فالاستعارة بالكناية عند السلف: اللفظ المذكور، لا عدم التصريح به كما هو ظاهر الشارح. (دسوقي)

(١٢) قوله: لازمه: أي لازم مدلوله؛ لأن الأظفار إنما هي لازمة لمدلول لفظ «السبع» أعني: «الحيوان المفترس». (دسوقي)

(١٣) قوله: كما هو إلخ: فالحاصل: أن قولنا: «أظفار المنية نشبت بفلان» يقصد بالأظفار فيه أن يكون كناية عن السبع المقصود استعارته للمنية، كاستعارة الأسد للرجل الشجاع، فإذا استعمل بهذا القصد فقد صح أنا لم نصرح بالمستعار الذي هو السبع، بل كنينا عنه، ونبهنا عليه بمرادفه؛ لينتقل منه إلى المقصود استعارته. (دسوقي)

(١٤) قوله: قال صاحب الكشاف: استدلال لما نقله عن السلف، والمراد بهم صاحب «الكشاف» ومن قبله أو معه. (تجريد)

(١٥) قوله: إن من أسرار البلاغة إلخ: أي إذا كان المقام مقتضيا للاستعارة دون الحقيقة بأن كان المقام مقام تأكيد أو مبالغة في المدح أو الذم، أو كان المقام مقام خطاب الذكي دون الغبي؛ فإن من لطائف تلك البلاغة التي هي الإتيان بالاستعارة المناسبة لذلك المقام أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار إلخ. وإنما كان ذلك من أسرار البلاغة؛ لأن التوصل إلى المجاز بالكناية أعذب وأقوى من ذكر نفس المجاز، كما لا يخفى. (دسوقي)

لوازمه وروادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو: شجاع يفترس[١] أقرانه، ففيه تنبيه[٢] على أنَّ الشجاع أسد. هذا كلامُه[٣]. وهو صريح في أنَّ المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز إليه بذكر لوازمه، وسيجيء[٤] الكلام على ما ذكره السكاكي.

وكذا[٥] قول زهير[٦]: شعر: صحا أي سلا[٧] مجازا من «الصحو» خلاف السكر القلب عن سلمى وأقصر باطله، يقال: أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه، أي تركه وامتنع عنه، أي امتنع باطله عنه وتركه بحاله، وعُرِّي[٨] أفراس الصِّبَا ورواحلُه[٩]. أراد زهير أن يبيِّن أنه تَرَك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي، وأعرض عن معاودته: فبطلت آلاته الضمير في «معاودته» و«آلاته» لـ«مَا كان يرتكبه»، فَشَبَّه زهير في نفسه الصبَا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة، قضى منها أي من تلك الجهة الوَطَر فأُهمِلَت[١٠] آلاتها، ووجه الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة[١١] ولا محترز عن معركة، وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فأثبت له أي للصبا بعض ما يختص بتلك الجهة، أعني الأفراس والرواحل التي بها[١٢] قوام جهة المسير والسفر، فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخييلية، فالصبا على هذا التقدير[١٣] من «الصبوة» بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة[١٤]، يقال: «صبا يصبو صبوة وصُبُوًّا» أي مال إلى الجهل والفتوة، كذا في «الصحاح»[١٥]. لا من «الصباء»[١٦] بالفتح، يقال: «صَبِي صَباء» مثل: «سمِع سَماعا» أي لعِب مع الصبيان، ويحتمل[١٧] أنه أي زهير أراد بالأفراس والرواحل دواعي[١٨] النفوس وشهواتها، والقُوى

---

(١) قوله: يفترس: الافتراس إهلاك الحيوان بدق عنقه وقلع رأسه عن جسده، ثم استعمل في كل إهلاك. (حاشية)

(٢) قوله: ففيه تنبيه: أي على أن الشجاع أثبتت له الأسدية، وأنه فرد من أفراده، وقد رمز إلى ذلك بشيء من روادفه، وهو الافتراس. (ق)

(٣) قوله: هذا كلامه: أي كلام صاحب «الكشاف»، وصريح كلامه موافق للمأخوذ من كلام السلف في معنى الاستعارة بالكناية إلا أنه يخالفهم في قرينتها، وذلك لأنها عند السلف يجب أن تكون تخييلية. وأما عند صاحب «الكشاف» فلا يجب أن تكون تخييلية، بل قد تكون تحقيقية. (من دسوقي)

(٤) قوله: وسيجيء إلخ: جواب عما يقال: إن الشارح لم يتعرض في الاستعارة بالكناية هنا لمذهب السكاكي، واقتصر على مذهب السلف. فأجاب بأن مذهبه فيها سيأتي الكلام عليه، فلا حاجة للكلام عليه ههنا. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وكذا: هذا إشارة إلى مثال آخر، فيه الاستعارة بالكناية والتخييلية، وهو أيضًا مما يكون به قوام وجه الشبه في المشبه به الذي هو أحد القسمين السابقين. وبيان فائدة هذا المثال الآخر يجيء. (من الحواشي)

(٦) قوله: زهير: هو زهير بن أبي سلمي -بضم السين وسكون اللام- والد كعب، صاحب «بانت سعاد» القصيدة المشهورة. (دسوقي)

(٧) قوله: أي سلا: حاصل ما أراده الشارح أن «صحا» مشتق من «الصحو» الذي هو في اللغة زوال السكر والإفاقة منه. أطلقه الشاعر وأراد به السلو الذي هو زوال العشق من القلب والرجوع عنه. فشبه السلو الذي هو زوال العشق بالصحو الذي هو زوال السكر، والإفاقة منه بجامع انتفاء ما يغيب عن المراشد والمصالح، واستعار اسم المشبه به للمشبه، ثم اشتق من الصحو «صحا» بمعنى «سلا»، فـ«صحا» بمعنى «سلا» - كما قال الشارح - استعارة تصريحية تبعية. (من الدسوقي)

(٨) قوله: وعري: إن أفراس الصبا ورواحله عريت عن سروجها وعن رحالها التي هي آلات ركوبها؛ للإعراض عن السير المحتاج إليها فيه. (ق)

(٩) قوله: ورواحله: جمع «راحلة»، وهي ما يركب من الإبل -ذكرا كان أو أنثى- في الأسفار. (حاشية)

(١٠) قوله: فأهملت: أي فلما قضى منها الوطر أهملت آلاتها الموصلة إليها مثل الأفراس والرواحل والأعوان والأقوات السفرية والقرب وغير ذلك. (دسوقي)

(١١) قوله: غير مبال بمهلكة: أي من غير مبالاة في ذلك الشغل بمهلكة تعرض فيه، ولا احتراز عن معركة تنال فيه. (دسوقي)

(١٢) قوله: التي بها إلخ: إن قلت: إن كثيرا ما تقطع المسافات بدون الأفراس والرواحل بل بالمشي، وحينئذٍ فالمناسب أن بها كماله لا قوامه. قلت: الكلام في السير المعتد به، وهو الذي يتحقق به الوصول بسرعة، وهو لا يكون عادة بدون الأفراس والرواحل، ولو باعتبار حمل زاد المسافر ومائه، أو إن قوله: «التي بها قوام جهة المسير» بناء على الغالب؛ لأن الغالب في الجهة البعيدة التي تحتاج فيها إلى المشاق، وهي المشبه بها انعدام السفر فيها بانعدام آلات، فينعدم قضاء الوطر فينعدم الوجه. (دسوقي)

(١٣) قوله: على هذا التقدير: وهو أن يكون الصبا مشبها، وجهة المسير مشبها بها. (ق)

(١٤) قوله: والفتوة: أي والميل إلى الفتوة، وهي المروّة والكرم، وتستعمل في استيفاء اللذات، وهو المراد ههنا. (دسوقي)

(١٥) قوله: كذا في الصحاح: بفتح الصاد، اسم مفرد بمعنى الصحيح، والجاري على الألسنة كسر الصاد، على أنه جمع «صحيح». (من دسوقي)

(١٦) قوله: لا من الصباء: وإنما كان الصبا في البيت على التقدير المتقدم، وهو كونه مشبها. مأخوذا من «الصبوة» لا من «الصباء»؛ لأن قوله: «صحا القلب عن سلمى إلخ» يدل على أن حاله المحبة والعشق لا اللعب مع الصبيان؛ إذ اللعب مع الصبيان لا يناسبه قوله: «صحا القلب إلخ». (من الدسوقي وغيره)

(١٧) قوله: ويحتمل إلخ: أي فشبه دواعي النفوس وشهواته بالأفراس بجامع أن كلا منهما آلة لتحصيل ما لا يخلو الإنسان عن المشقة في تحصيله، واستعار علم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية التحقيقية. (دسوقي)

(١٨) قوله: دواعي: [جمع «داعية»: وهي صفة تحمل النفوس على الفعل والترك.]

الحاصلة لها في استيفاء اللذَّات أو أراد بها الأسباب(١) التي قلما تتأخذ(٢) في اتباع الغي إلا أَوَان الصبا وعنفوان الشباب مثل: المال والمُنَال والأعوان، فتكون الاستعارة أي استعارة الأفراس والرواحل تحقيقية؛ لتحقق معناها عقلًا(٣) إذا أريد بها الدواعي، وحِسًّا إذا أريد بها أسباب اتباع الغي من المال والمنال، مثل المصنف بثلاثة أمثلة: الأول: ما يكون التخييلية إثبات ما به كمال المشبه به. والثاني: ما يكون إثبات ما به قوام المشبه به. والثالث: ما يحتمل التخييلية والتحقيقية.

فصل

في مباحثَ مِن الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية، والاستعارة التخييلية وقعت في «المفتاح» مخالفة لِما ذكره المصنف، والكلامِ عليها عرَّف السكاكي الحقيقة اللغوية أي غير العقلية(٤) بالكلمة(٥) المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترَز بالقيد الأخير، وهو قوله: من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة على أصح القولين(٦) وهو القول بأنَّ الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها، وأمَّا على القول بأنها مجاز عقلي، واللفظ مستعمل في معناه اللغوي(٧)، فلا يصح(٨) الاحتراز عنها، فإنها أي إنما وقع الاحتراز بهذا القيد(٩) عن الاستعارة؛ لأنها مستعملة(١٠) فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين: متعارفًا وغيرَ متعارف.

وعرَّف السكاكي المجازَ اللغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق(١١) استعمالًا في الغير(١٢) بالنسبة إلى

---

(١) قوله: أو أراد بها الأسباب: قال في «الأطول»: ولا يذهب عليك أنه لا باس بأن يراد بالأفراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل الترديد، فكأنه قصد بكلمة «أو» منع الخلو. (تجريد)

(٢) قوله: تتأخذ: ضبط بتشديد الخاء، وتخفيفها مع مد الهمزة، أي تجتمع وتتفق، مأخوذ من قولك: «تأخذت هذه الأمور» إذا أخذ بعضها بعضد بعض. (دسوقي)

(٣) قوله: لتحقق معناها عقلا: يعني أن الاستعارة التحقيقية قسمان: عقلية: إن تحقق معناها عقلًا، وحسية: إن تحقق معناها حسًا. (من الحواشي)

(٤) قوله: أي غير العقلية: أشار بهذا إلى أن المراد باللغوية ما قابل العقلية التي هي إسناد الفعل أو معناه لما هو له، وحينئذٍ فتشتمل العرفية والشرعية، وليس المراد باللغوية ما قابلهما. (دسوقي)

(٥) قوله: بالكلمة: هي جنس، خرج عنه اللفظ المهمل وغير اللفظ مطلقا، وقوله: «المستعملة» فصل خرج به الكلمة الموضوعة قبل الاستعمال، فلا تسمى حقيقة ولا مجازا. وقوله: «فيما» أي في المعنى الذي وضعت هي أي تلك الكلمة له، فصل ثان خرج به الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بكل اصطلاح؛ فإنه مجاز قطعا أو غلط. وقوله: «من غير تأويل في الوضع» أي الذي استعملت تلك الكلمة بسببه، فصل ثالث خرجت به الاستعارة؛ لأنها كلمة استعملت فيما وضعت له مع التأويل في ذلك الوضع، بخلاف الحقيقة؛ فإنها كلمة مستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، وإلى هذا أشار بقوله: «واحترز» أي السكاكي بالقيد الأخير إلخ. (دسوقي)

(٦) قوله: على أصح القولين: متعلق بـ«احترز»، أي وهذا الاحتراز بناء على أصح القولين، ويصح أن يكون حالا من الاستعارة، وحاصل ما في المقام أن الاستعارة موضوعة قطعا على كل قول، وإنما الخلاف في أنها مجاز لغوي بمعنى أن التصرف في أمر لغوي، وهو اللفظ؛ لأنه استعمل في غير ما وضع له ابتداء أو عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي، وهو جعل غير الأسد أسدا، أما اللفظ فهو مستعمل فيما وضع له على ما سبق بيانه، فعلى أنها مجاز عقلي فهي حقيقة لغوية لا يصح إخراجها، وإنما يخرج به المجاز المرسل، وعلى أنها مجاز لغوي، وهو الأصح يحتاج لإخراجها بقيد زائد على قوله: «فيما وضعت له»؛ إذ لا تخرج بالوضع؛ للاتفاق على وضعها، لكن وضعها للمشبه بتأويل أي ادعاء أنه من جنس المشبه به الذي وضع له اللفظ أصالة، فلما بنى السكاكي تعريفه على هذا القول الأصح -وهو أنه مجاز لغوي- احتاج لزيادة قيد لإخراجها، وذلك القيد هو أن وضع الحقيقة لا تأويل فيه ولا ادعاء، ووضع الاستعارة فيه تأويل وادعاء، وهو معنى قوله: «من غير تأويل في الوضع». (دسوقي)

(٧) قوله: مستعمل في معناه اللغوي: على أن الفرد الغير المتعارف -كالشجاع مثلا- معنى لغوي للأسد بسبب الادعاء وجعل الأسد شاملا له. (دسوقي)

(٨) قوله: فلا يصح إلخ: أي لوجوب دخولها في التعريف؛ لأنها من جملة المحدود على هذا القول، وإنما ضعف هذا القول؛ لأن الاستعارة ولو بولغ في التشبيه فيها حتى ادعى دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي ذلك كونها مستعملة فيما وضعت له ابتداء، وإنما استعملت في غير ما وضعت له بالأصالة، فتأمل. (علامة دسوقي)

(٩) قوله: بهذا القيد: [يعني قوله: «من غير تأويل في الوضع».]

(١٠) قوله: مستعملة: يعني فمجرد قولنا: «المستعملة فيما وضعت له» لا يخرج الاستعارة بل لا بد من التقييد بقولنا: «من غير تأويل». (من الحواشي)

(١١) قوله: بالتحقيق: الباء للملابسة، متعلقة بـ«الموضوعة»، أي المستعملة في معنى مغاير للمعنى الذي وضعت له الكلمة وضعا ملابسا للتحقيق بأن يبقى ذلك الوضع على حاله الأصلي الذي هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه، فخرج بقوله: «في غير ما وضعت له» الكلمة المستعملة فيما وضعت له وضعا حقيقيا، وأدخل بقيد التحقيق الكلمة المستعملة فيما وضعت له بالتأويل. (من دسوقي بتغيير)

(١٢) قوله: استعمالا في الغير: مفعول مطلق لقوله: «المستعملة»، وإنما صرح به مع فهمه من قوله: «المستعملة في غير ما هي موضوعة له» توطئة لذكر الغير بعده؛ ليتعلق به قوله: «بالنسبة إلخ». (دسوقي)

نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع. وقولُه: «بالنسبة» متعلق بـ«الغير»، واللامُ في «الغير» للعهد[١]، أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى لو كان[٢] نوع حقيقتها لغويا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا، وعلى هذا القياس، ولمَّا كان[٣] قوله: «استعمالًا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها» بمنزلة قولنا[٤]: «في اصطلاح به التخاطب» مع كون هذا أوضحَ وأدلَّ على المقصود[٥]: أقامه[٦] المصنف مقامه، آخذا بالحاصل من كلام السكاكي فقال: في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح، وأتى السكاكي بقيد التحقيق حيث قال: «موضوعة[٧] له بالتحقيق»؛ لتدخل فيه[٨] أي في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مرَّ من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق، فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف؛ لأنها ليست[٩] مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل، وظاهرُ عبارة «المفتاح» ههنا[١٠] فاسدٌ؛ لأنه قال: «وقولي: «بالتحقيق»، احترازٌ عن أن لا يخرج[١١] الاستعارة»، وظاهر أنَّ الاحتراز إنما هو عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها، فيجب[١٢] أن يكون «لا» زائدة، أو يكون المعنى[١٣]: احتراز لئلَّا يخرج الاستعارة.

وردَّ ما ذكره[١٤] السكاكي بأنَّ الوضع وما يشتق منه كالموضوع مثلًا إذا أطلق لا يتناول[١٥] الوضع بتأويل[١٦]؛ لأنَّ السكاكي نفسه

---

(١) قوله: للعهد: [والمعهود هو غير ما وضعت له.]

(٢) قوله: حتى لو كان إلخ: أي كما إذا استعمل اللغوي «الصلاة» في الأركان؛ فإن حقيقتها عنده الدعاء، فيكون قد استعملها في غير ما وضعت له من حيث اللغة، فتكون مجازا لغويا. (دسوقي)

(٣) قوله: ولما كان إلخ: هذا جواب عما يقال: إن السكاكي لم يقل: «في اصطلاح به التخاطب» فما نقلته عنه تقول عليه، وحاصل الجواب: أن المصنف نقل ذلك عنه بالمعنى، فورد عليه أنه لِمَ لم ينقل عنه اللفظ الصادر منه؟ فأجاب الشارح بأن ما عدل إليه المصنف أوضح وأدل على المقصود. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بمنزلة قولنا إلخ: إنما كان بمنزلته؛ لأن معناه أن المجاز هو الكلمة المستعملة في غير المعنى الذي يقع به التخاطب والاستعمال بمعنى أن المغايرة إنما هي بالنسبة إلى حقيقة تلك الكلمة عند المستعمل، ولا شك أن هذا المعنى هو ما أفاده قوله: «استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها»؛ لما علمت أن إضافة نوع إلى حقيقتها إضافة بيانية. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وأدل على المقصود: وإنما كان أدل؛ لأن قوله: «بالنسبة إلى نوع حقيقتها» ربما يتوهم منه أن المراد بنوع حقيقتها نوع مخصوص أي كونهما حقيقة لغوية أو شرعية أو عرفية مع أن المراد ما هو أعم من ذلك، بخلاف قوله: «في اصطلاح به التخاطب»؛ فإنه لا توهم فيه؛ لأن المعنى بشرط أن تكون تلك المغايرة في الاصطلاح الذي يقع به التخاطب، والاستعمال أعم من أن يكون المستعمل لغويا أو شرعيا أو عرفيا.

(٦) قوله: أقامه: [أي قوله: «في اصطلاح به التخاطب».]

(٧) قوله: قال موضوعة إلخ: يعني أنه قيد الوضع في قوله: «غير ما وضعت له» بقوله: «بالتحقيق»؛ ليدخل الاستعارة. (الحاشية)

(٨) قوله: لتدخل فيه: الاستعارة؛ لأن قوله: «في غير ما وضعت له بالتحقيق» صادق باستعمالها في غير الموضوعة له أصلا، كما في المجاز المرسل، وباستعمالها في الموضوعة له بالتأويل، كما في الاستعارة، فلو لم يزد قيد التحقيق كان المنفي الاستعمال في مطلق الوضع الصادق بالوضع بالتأويل، فتخرج عن تعريف المجاز فيفسد الحد؛ لأنها لا يصدق عليها أنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ويصدق عليها أنها كلمة مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فظهر بما قاله السكاكي أن قيد التحقيق لإدخال الاستعارة. (دسوقي)

(٩) قوله: لأنها ليست إلخ: أي بل هي مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، فهي مستعملة فيما وضعت له في الجملة، فمجرد قولنا: «في غير ما وضعت له» لا يدخلها، فلا بد من قيد التحقيق. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: ههنا: [أي في بيان فائدة الإتيان بقيد التحقيق.]

(١١) قوله: احتراز عن أن لا يخرج إلخ: فظاهره أن المحترز عنه عدم خروجها، فيكون خروجها من التعريف ثابتا؛ لأن المحترز عنه منفي عن التعريف، وإذا كان المنفي عن التعريف خروجها كان الثابت له خروجها عنه، ومن المعلوم أن المطلوب بقيد التحقيق دخولها في التعريف لا خروجها منه، فقد ظهر فساد ظاهر عبارته. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فيجب إلخ: أي على حد قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ (الحديد: ٢٩)؛ إذ المقصود: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله. (دسوقي)

(١٣) قوله: أو يكون المعنى إلخ: أي فـ«عن» في كلامه للتعليل، وعلى هذا فصلة الاحتراز محذوفة، فالمعنى احتراز عن خروج الاستعارة؛ لأجل تحقق عدم خروجها الذي هو دخولها. (دسوقي)

(١٤) قوله: ورد ما ذكره إلخ: يعني رد مقتضى ما ذكر السكاكي من الاحتياج إلى زيادة قيد التحقيق في تعريف المجاز وزيادة قيد «من غير تأويل» في الوضع في تعريف الحقيقة بأن ذكر الوضع في التعريفين مطلقا من غير تقييد بتحقيق، ولا تأويل كاف في إخراج الاستعارة من تعريف الحقيقة وإدخالها في تعريف المجاز؛ لأن الوضع إذا أطلق ولم يقيد بما ذكر لا يتناول الوضع بالتأويل، بل ينصرف إلى الفرد الكامل وهو الوضع الحقيقي، وحينئذ فلا يحتاج إلى زيادة قيد في تعريف الحقيقة والمجاز. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: لا يتناول إلخ: أي لا يراد به المعنى الأعم المتناول لكل من الوضع الحقيقي والتأويلي، بل يراد به خصوص الفرد الكامل منه، وهو التحقيقي. (دسوقي)

(١٦) قوله: بتأويل: أي الوضع بواسطة التأويل، والمراد بالتأويل ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، كما مر. (من الدسوقي)

قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه قال: «وقولي: بنفسه» احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة، ولا شكَّ أنَّ دلالة الأسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة، فحينئذٍ[١] لا حاجة[٢] إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز[٣] بالتحقيق. اللّٰهم[٤] إلَّا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد. ويمكن الجواب[٥] بأنَّ السكاكي لم يقصد أنَّ مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل[٦]، بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك[٧] بين المعنى[٨] المذكور وبين الوضع بالتأويل في الاستعارة، فقيَّده بالتحقيق[٩]؛ ليكون قرينة على أنَّ المراد بالوضع معناه المذكور[١٠] لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا[١١] وهو الوضع بالتأويل، وبهذا يخرج[١٢] الجواب عن سؤال آخر، وهو أن يقال: لو سلِّم تناول الوضع[١٣] للوضع بالتأويل فلا تخرج الاستعارة أيضًا[١٤]؛ لأنه يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة[١٥] أعني الوضع بالتحقيق؛ إذ غايةُ ما في الباب أنَّ الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل، لكن لا جهة لتخصيصه بالوضع بالتأويل فقط، حتى يخرج الاستعارة البتة.

ورُدَّ أيضًا[١٦] ما ذكره بأنَّ التقييد باصطلاح به التخاطب أو ما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز؛ ليدخل فيه نحو لفظ «الصلاة» إذا استعمله الشارع في الدعاء مجازًا، كذلك لا بد منه في تعريف الحقيقة أيضًا؛ ليخرج عنه نحو هذا اللفظ؛ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة وإن لم يكن ما وضع له في هذا الاصطلاح. ويمكن الجواب[١٧] بأنَّ قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور التي

---

(١) قوله: فحينئذ: [أي إذا كان الوضع المطلق لا يتناول الوضع بالتأويل.]

(٢) قوله: لا حاجة إلخ: أي لإخراج الاستعارة، وذلك؛ لأنه لا يقال: إن الكلمة مستعملة فيما وضعت له إلا إذا لم يكن هناك تأويل، فقيد عدم التأويل مستدرك. (من الدسوقي وغيره)

(٣) قوله: في تعريف المجاز: [أي لا حاجة لتقييد الوضع في تعريف المجاز بالتحقيق؛ لإدخال الاستعارة فيه؛ لدخولها بدونه. (من الدسوقي وغيره)]

(٤) قوله: اللهم إلخ: [جواب أول من طرف السكاكي.] جواب أول من طرف السكاكي بالتسليم، حاصله: أنا نسلم أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع التأويلي، بل لا يدل إلا على الوضع التحقيقي، لكنه زاد لفظ «التحقيق»، وزاد قوله: «من غير تأويل في الوضع»؛ ليتضح المراد من الوضع، فقول السكاكي وقولي: «بالتحقيق» للاحتراز إلخ، معناه لزيادة ظهور الاحتراز الحاصل بالوضع. (من الدسوقي)

(٥) قوله: ويمكن الجواب: هذا جواب ثان بالمنع، وحاصله: أنا لا نسلم ما قاله المصنف من أن الوضع إذا أطلق لا يتناول الوضع بالتأويل، بل هو متناول له بحسب ما عرض للوضع من الاشتراك اللفظي، فأتى السكاكي بالقيد ليكون قرينة على أن المراد بالوضع في التعريفين الوضع الحقيقي لا مطلق الوضع، وفيه نظر؛ إذ لا نسلم عروض الاشتراك للفظ الوضع؛ لأن المتبادر من الوضع عند الإطلاق الوضع التحقيقي، وإنما أطلق على التأويلي تجوزا. (من دسوقي)

(٦) قوله: يتناول الوضع بالتأويل: [هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه.] أي بحيث يكون الوضع المطلق من قبيل المتواطئ، حتى يعترض عليه بما تقدم من عدم التناول. (ق)

(٧) قوله: اشتراك: أي لفظي بين الأمرين المذكورين بحيث إنه وضع لكل منهما بوضع على حدة. (دسوقي)

(٨) قوله: بين المعنى إلخ: فعلى هذا يكون لفظ «الوضع» مشتركا بين الوضع بالتحقيق كما في الحقيقة، وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة، فلا بد من قرينة يتعين به المراد من غيره، فالمراد في تعريف الحقيقة هو الوضع بالتحقيق، كما أن المراد في تعريف المجاز هو، فيكون القيدان المذكوران قرينة تعيين المراد لا قيدي الاحتراز والإدخال على ما توهم المصنف. (من الحواشي)

(٩) قوله: فقيده بالتحقيق: أي في تعريف المجاز، وقيده بعدم التأويل في تعريف الحقيقة. (دسوقي رحمه الله)

(١٠) قوله: معناه المذكور: [للسكاكي وهو تعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه.]

(١١) قوله: أحيانا: [أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي.]

(١٢) قوله: يخرج: أي يحصل الجواب عن سؤال آخر يرد على السكاكي، وحاصل ذلك السؤال أن يقال: لا نسلم تناول الوضع للوضع بالتأويل، حتى يحتاج إلى قيد التحقيق لإدخال الاستعارة، ولو سلم تناوله له فلا نسلم خروج الاستعارة عن تعريف المجاز إذا لم يقيد الوضع بالتحقيق؛ لأن قوله في تعريفه: «هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له» لو اقتصر عليه ولم يزد قوله: «بالتحقيق» لم يتعين أن يراد بالوضع المنفي الوضع بالتأويل، بل يقبل اللفظ أن يحمل على الوضع بالتحقيق فيحمل عليه ويفيد دخول الاستعارة في المجاز، نعم تخرج لو خصص الوضع بالتأويل، لكن لا وجه للتخصيص، وحينئذٍ فلا حاجة للتقييد المذكور.

وحاصل الجواب: أن يقال: إن السكاكي لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل، حتى يقال عليه ما ذكر، بل أراد أن الوضع عرض له الاشتراك بين المذكور الذي هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى؛ ليدل عليه بنفسه وبين الوضع بالتأويل، فقيده بـ«التحقيق»؛ ليكون قرينة على المراد منه. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: تناول الوضع: أي بحيث يجعل الوضع من قبيل المتواطئ. (ق)

(١٤) قوله: الاستعارة أيضًا: [أي كما لا تخرج عند زيادة القيد.]

(١٥) قوله: في الجملة: أي بالنظر إلى بعض الأوضاع وهو الوضع التحقيقي، لا باعتبار جميع الأوضاع؛ لأنها مستعملة فيما وضعت له باعتبار الوضع التأويلي. (دسوقي)

(١٦) قوله: ورُدَّ أيضًا إلخ: يعني أن السكاكي قيد الاستعمال في تعريف المجاز باصطلاح به التخاطب ولم يقيد في تعريف الحقيقة، فظاهر صنيعه يقتضي الاحتياج إلى هذا القيد في تعريف المجاز وعدم الاحتياج إليه في تعريف الحقيقة، فرد عليه أن هذا مردود، بل ذلك القيد محتاج إليه في التعريفين معا. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: ويمكن الجواب إلخ: حاصله: أن السكاكي استغنى عن ذكر قيد «اصطلاح به التخاطب» في تعريف الحقيقة؛ لأن الحقيقة تفيد ما يفيده ذلك القيد، والحيثية مرعية =

تختلف باختلاف الاعتبارات[١] والإضافات، ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك؛ لأنَّ الكلمة الواحدة بالنسبة إلى المعنى الواحد، قد تكون حقيقةً وقد تكون مجازًا بحسب وضعَين مختلفَين، فالمراد[٢] أنَّ الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له، من حيث إنها موضوعة له، لا سيما أن تعليق الحكم بالوصف[٣] مفيد لهذا المعنى، كما يقال: «الجواد لا يخيب[٤] سائله» أي من حيث إنه جوادٌ، فحينئذٍ يخرج عن التعريف مثل: لفظ «الصلاة» المستعمل في عرف الشرع في الدعاء؛ لأنَّ استعماله في الدعاء ليس من حيث إنه موضوع للدعاء بل من حيث إن الدعاء جزء من الموضوع له[٥]. وقد يجاب[٦] بأنَّ قيد «اصطلاح به التخاطب» مرادٌ في تعريف الحقيقة لكنه[٧] اكتفى بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن، وبأنَّ اللام[٨] في «الوضع» للعهدة أي الوضع الذي وقع به التخاطب، فلا حاجة إلى هذا القيد، وفي كليهما نظر[٩].

(أي مختلفان بالإضافة والاعتبار – كلفظ «الصلاة» – كالدعاء – باعتبار وضع اللغة – باعتبار الشرع – أي أن الحقيقة هي الكلمة إلخ – أي إذا كان قيد الحيثية مرادا – أي تعريف الحقيقة – جواب ثان – ٦ – السكاكي)

واعترض[١٠] أيضًا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط؛ لأنَّ «الفرس» في قوله: «خذ هذا الفرس» مشيرًا إلى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له، والإشارة[١١] إلى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالفرس معناه الحقيقي.

(المصنف في «الإيضاح» – أي الخطأ اللساني)

وقسم[١٢] السكاكي المجاز اللغوي الراجع[١٣] إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة[١٤] إلى الاستعارة[١٥] وغيرها بأنه إن تضمَّن المبالغة

(عطف على «عرف السكاكي» – احترز به عن العقلي)

= عرفا ولو لم تذكر في تعريف الأمور الاعتبارية، وهي التي يكون مدلولها واحدا، وإنما اختلف فيه بالاعتبار، ولا شك أن الحقيقة والمجاز والكناية من قبيل ذلك؛ فإن مدلول الثلاثة: الكلمة المستعملة، وإنما اختلف بالاعتبار. (من الدسوقي)

(١) قوله: تختلف باختلاف الاعتبارات: احترز بذلك عن الماهيات الحقيقية التي تختلف بالفصول، وهي الأمور المتباينة التي لا تجتمع في شيء واحد كالإنسان والفرس، فليس قيد الحيثية معتبرا في تعريفها؛ إذ لا التباس فيها؛ لعدم اجتماعها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فالمراد إلخ: هذا تفريع على ما مر من أن قيد الحيثية مراد في تعريف الأمور الاعتبارية، وأن الحقيقة والمجاز منها، أي وإذا علمت ذلك فمراد السكاكي أن الحقيقة إلخ. (دسوقي)

(٣) قوله: تعليق الحكم بالوصف: المراد بالحكم ههنا الاستعمال المأخوذ من «مستعملة». والمراد بالوصف الوضع المأخوذ من قوله: «وضعت». وقوله: «لهذا المعنى» أي المراد المشار إليه بقوله: «فالمراد إلخ» وهذا تأييد لما ذكره من مراد السكاكي. (دسوقي)

(٤) قوله: لا يخيب: يعني أن سائله لا يرد خائبا وخاسرا من غير عطية، فعدم الرد معلق على الجود، فيشعر العلية أي عدم الرد لأجل جوده. (حاشية)

(٥) قوله: من الموضوع له: وهي الهيئة المجتمعة من الأقوال والأفعال، أي وإذا كان استعمال الصلاة في الدعاء ليس من حيث إنها موضوعة له، بل من حيث إن الدعاء جزء من المعنى الذي وضعت له، فتكون مجازا. (من الدسوقي)

(٦) قوله: وقد يجاب إلخ: وحاصله: أن هذا القيد وهو «في اصطلاح به التخاطب» وإن كان متروكا في تعريف الحقيقة إلا أنه مراد السكاكي، فهو محذوف من تعريفها؛ لدلالة القيد المذكور في تعريف المجاز عليها. (دسوقي)

(٧) قوله: لكنه: جواب عما يقال: حيث اكتفى بذكر القيد في أحد التعريفين؛ لدلالته على اعتباره في الآخر، فهلا عكس، وذكره في تعريف الحقيقة، وحذفه من تعريف المجاز؛ لدلالة ذكره في تعريف الحقيقة على اعتباره في تعريف المجاز. (دسوقي)

(٨) قوله: وبأن اللام إلخ: عطف على قوله: «بأن قيد في اصطلاح به التخاطب مراد إلخ» فهو جواب ثالث، وحاصله: أن اللام في قوله في تعريف الحقيقة: «من غير تأويل في الوضع» لامُ العهد، والمعهود هو الوضع الذي وقع بسببه التخاطب، والوضع الذي وضع بسببه التخاطب هو الوضع المصطلح عليه عند المخاطب، وحينئذٍ فلا حاجة لزيادة قيد «في اصطلاح به التخاطب» في تعريف الحقيقة. (دسوقي)

(٩) قوله: وفي كليهما نظر: أما في الأول فظاهر؛ لما فيه من نوع خفاء وجهالة، وذلك لا يجوز في التعريفات، وكون البحث عن الحقيقة غير مقصودة بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها. وأما في الثاني فقال في «المطول»: لأنا نقول: المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليها. (تجريد)

(١٠) قوله: واعترض: أي على تعريف السكاكي للمجاز بأنه غير مانع؛ لأنه يتناول الغلط، فكان على السكاكي أن يزيد بعد قوله: «مع قرينة مانعة عن إرادته»: على وجه يصح. وأجيب بأن قوله: «مع قرينة» على حذف المضاف أي مع نصب قرينة، ولا شك أن نصب المتكلم قرينة يستدعي اختياره في المنصوب والشعور به؛ لأن النصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والإرادة، وذلك مفقود في الغلط؛ لأن الغالط لا يقصد نصب قرينة تدل على عدم إرادته معنى الفرس مثلا، نعم إن كان المعنى مع وجود قرينة مانعة دخل الغلط قطعا. (دسوقي)

(١١) قوله: والإشارة إلخ: ردّ بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله: «مع قرينة مانعة عن إرادته»؛ إذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. (تجريد)

(١٢) قوله: وقسم: إلى آخر قوله: «وعد التمثيل منها» القصد من نقل هذا التقسيم قوله بعد: «وعد التمثيل منها»؛ لأنه محط الاعتراض عليه، وما قبله كله تمهيد له. (ق)

(١٣) قوله: الراجع: أي معنى الكلمة احتراز من الراجع إلى حكمهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢)، فالأصل «وجاء أمر ربك»، فالحكم الأصلي في الكلام لقوله: «ربك» هو الجر، وأما الرفع فمجاز، ومدار المجاز الراجع إلى حكم الكلمة على اكتساء اللفظ حركة؛ لأجل حذف كلمة لا بد من معناها أو لإثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: ١١). (دسوقي)

(١٤) قوله: المتضمن للفائدة: بالنصب نعت للمجاز، واحترز بذلك عن اللفظ الدال على المقيد إذا استعمل في المطلق، كالمرسن؛ فإنه أنف البعير يستعمل في أنف الإنسان من حيث إنه مطلق أنف لا من حيث تشبيهه به في الانبطاح؛ فإنه مجاز لم يتضمن فائدة؛ لأن المعنى الأصلي للكلمة موجود في ضمن المعنى الذي استعملت فيه الآن. (دسوقي)

(١٥) قوله: إلى الاستعارة: [أي مطلق الاستعارة أعم من التصريحية والمكنية.]

في التشبيه فاستعارة، وإلَّا[١] فغير استعارة. وعرف السكاكي الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه[٢] وتريد به أي بالطرف المذكور
كالأسد للرجل الشجاع باسم الطرف المذكور
الآخر أي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به، كما تقول[٣]: «في الحمام أسد» وأنت تريد به الرجل الشجاع
أي المتروك اسمه حال من فاعل «تذكر» في المصرحة
مدعيا أنه من جنس الأسد فتثبت له ما يختص المشبه به وهو اسم جنسه، وكما تقول: «أنشبت المنية أظفارها» وأنت تريد بالمنية السبع
أي في المكنية
بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يختص السبع المشبه به، وهو الأظفار، ويسمِّي المشبه به -سواء كان هو المذكور أو المتروك- مستعارا
حاصله أن المراد بلفظ المنية: السبع الادعائي، وهو الموت بالبناء للفاعل، أي السكاكي كما في المثال الأول كما في المثال الثاني
منه، ويُسمِّي اسمَ المشبه به مستعارا ويُسمِّي المشبهَ مستعارا له.

وقسمها أي الاستعارة إلى المصرح بها والمكني عنها، وعنى بالمصرح بها أن يكون الطرف المذكور[٤] من طرفي التشبيه هو المشبه به، وجعل منها[٥] أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية، وإنما لم يقل[٦]: «قسمها إليهما»؛ لأنَّ المتبادر إلى الفهم من التحقيقية[٧] والتخييلية ما يكون على القطع، وهو قد ذكر قسما آخر سماها المحتملة للتحقيق والتخييل، كما ذكر في بيت زهير[٨]،
أي السكاكي
وفسَّر التحقيقية بما مَرَّ أي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسًّا أو عقلًا[٩]، وعد التمثيل[١٠] على سبيل الاستعارة، كما في قولك:
السكاكي
«أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» منها أي من التحقيقية[١١] حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها: «التحقيقية» مع القطع، ومن
بخلاف المصنف؛ فإنه جعله قسما مستقلا
الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى.

ورُدَّ ذلك بأنه أي التمثيل مستلزم للتركيب[١٢] المنافي للإفراد، فلا يصح عدُّه من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد؛
أي عد التمثيل من الاستعارة التحقيقية التي هي قسم من المجاز المفرد الذي هو لازم الاستعارة التحقيقية.
لأنَّ تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، وإلَّا لزم اجتماع المتنافيين؛ ضرورةَ وجود اللازم عند وجود الملزوم.
كالتركيب والإفراد أي كالتمثيل والاستعارة

والجواب[١٣]: أنه عدَّ التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية، لا مِن الاستعارة التي هي مجاز مفرد، وقسمة
أي السكاكي
المجاز المفرد[١٤] إلى الاستعارة وغيرها ....

---

(١) قوله: وإلا: أي وإن لم يتضمن المبالغة في التشبيه ولكن فيه فائدة أخرى فهو غير استعارة، أي مجاز مرسل، وأما الاسم المقيد المستعمل في المطلق فهو قسم خارج عن المجاز المرسل عنده يسميه المجاز الخالي عن الفائدة. (من الدسوقي)

(٢) قوله: أحد طرفي التشبيه: لا يخفى أن أحد طرفي التشبيه في الحقيقة هو المعنى، وأن الموصوف بالذكر حقيقة هو اللفظ، وحينئذٍ فيجب أن يجعل في الكلام حذف مضاف أي بأن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه. (من الدسوقي)

(٣) قوله: كما تقول إلخ: لما كان قوله: «أن تذكر اسم أحد طرفي التشبيه وتريد به الآخر» يشمل ما إذا ذكر اسم المشبه به وأريد منه المشبه، كما في المصرحة، ويشمل ما إذا ذكر اسم المشبه وأريد به المشبه به، كما في المكنية عنده: مثل الشارح بمثالين: الأول للأول، والثاني للثاني. (دسوقي)

(٤) قوله: الطرف المذكور: أي المذكور اسمه هو المشبه به، وعنى بالمكني عنها أن يكون الطرف المذكور اسمه هو المشبه. (ق)

(٥) قوله: وجعل منها: أي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية، أي ولم يجعل مثل ذلك في المكنية. (من الدسوقي)

(٦) قوله: إنما لم يقل: أي المصنف: «وقسمها إليهما» المشعر بانحصارها في القسمين، بل عدل إلى قوله: «جعل منها كذا وكذا» المشعر ببقاء شيء آخر وراء التحقيقية والتخييلية؛ لأن المتبادر إلخ. (دسوقي)

(٧) قوله: من التحقيقية إلخ: أي من إطلاق لفظ «التحقيقية» وإطلاق لفظ «التخييلية». وقوله: «ما يكون على الجزم» أي ما يكون استعارة تحقيقية جزما، وما يكون استعارة تخييلية جزما، لا على سبيل الاحتمال. (من الدسوقي)

(٨) قوله: في بيت زهير: وهو قوله «سابقا»: صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله :: وعري أفراس الصبا ورواحله؛ فإن استعارة الأفراس والرواحل ههنا يحتمل التحقيقية والتخييلية. (من الحواشي)

(٩) قوله: حسا أو عقلا: الأول كلفظ «أسد» المنقول للرجل الشجاع في قولك: «رأيت أسدا في الحمام»، والثاني: كلفظ «الصراط المستقيم» المنقول للدين المقيم بمعنى الأحكام الشرعية في قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ۝٦﴾ (الفاتحة: ٦). (من الدسوقي)

(١٠) قوله: وعد التمثيل: أي الاستعارة التمثيلية وتقدم أنها تسمى التمثيل على سبيل الاستعارة، وتسمى تمثيلا مطلقا، وحينئذٍ فلا حاجة لتقدير الشارح قوله: «على سبيل الاستعارة»، لكن الشارح قصد به الإيضاح بذكر الاسم الاعتراف. (من الدسوقي)

(١١) قوله: أي من التحقيقية: أي التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد، ولذا جاء الاعتراض الآتي. (دسوقي)

(١٢) قوله: مستلزم للتركيب: لأن التمثيل كما تقدم أن ينقل اللفظ المركب من حالة تركيبية وضع لها إلى حالة أخرى. (دسوقي)

(١٣) قوله: والجواب: هذا شروع في أجوبة خمسة، أتى بها الشارح؛ انتصارا للسكاكي، وحاصل الأول: أن السكاكي عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة التصريحية التحقيقية الشاملة للإفرادية والتركيبية، ولا شك أن مطلق الاستعارة التحقيقية يكون تمثيلا مستلزما للتركيب، ولم يعد التمثيل من الاستعارة التحقيقية الإفرادية حتى يرد البحث. (دسوقي)

(١٤) قوله: وقسمة المجاز المفرد إلخ: كأنه قيل: إن الاستعارة يجب أن يكون مفردا كليا؛ =

لا توجب[1] كون كل استعارة مجازا مفردا، كقولنا: «الأبيض إمَّا حيوان أو غيره، والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون».

على أنَّ[2] لفظ «المفتاح» صريح في أنَّ المجاز الَّذي جعله منقسمًا إلى أقسام ليس هو المجاز في المفرد المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له؛ لأنه قال بعد تعريف المجاز: إنَّ المجاز عند السلف[3] قسمان: لغوي، وعقلي. واللغوي قسمان: راجع إلى معنى الكلمة[4]، وراجع إلى حكم الكلمة[5]. والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة[6]، ومتضمن لها. والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة، وغير استعارة، وظاهر[7] أنَّ المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة خارجان[8] عن المجاز بالمعنى المذكور، فيجب[9] أن يريد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح الحصر[10] في القسمين.

وأجيب بوجوه أُخَر: الأول: أنَّ المراد بالكلمة اللفظ[11] الشامل للمفرد والمركب نحو: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ[12] هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ (التوبة: ٤٠). الثاني: أنا لا نسلِّم أن التمثيل[13] يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي، وهو قد يكون طرفاه مفردين[14]، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ[15] كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية. الثالث[16]: أنَّ إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بألف شيء لا يخرجها

(جواب آخر – بل مطلق المجاز – أي المجاز المفرد – ويسمى مجازا في المفرد – هو المجاز المرسل – أي بالمجاز المقسم – العقلي واللغوي – عن هذا البحث – أي الواقعة في تعريف المجاز – أي الجواب الثاني – أي التشبيه التمثيلي – أي الإضافة اللغوية)

= لأنها قسم من المجاز المفرد، وإفراد المقسم يستلزم إفراد قسمه ويوجبه، فكيف يصح قولك: «من مطلق الاستعارة إلخ، لا من الاستعارة التي إلخ». فأجاب بقوله: «وقسمة إلخ». (من الحواشي)

(١) قوله: لا توجب إلخ: أي بل يصح تقسيم الشيء إلى ما هو في نفسه ليس أخص من المقسم، بل بينه وبين المقسم عموم وخصوص من وجه، كما في تقسيم المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها. (من الدسوقي)

(٢) قوله: على أن إلخ: جواب ثان عن الرد يمنع كون المقسم الذي قسمه السكاكي للاستعارة وغيرها المجاز المفرد. وحاصله: لا نسلم أن المقسم في كلامه المجاز المفرد حتى يقال: كيف يجعل التمثيل الذي هو مركب من أقسام المفرد، بل المقسم في كلامه مطلق المجاز، فقسمه إلى الاستعارة وغيرها، ثم قسم الاستعارة إلى التمثيلية وغيرها، وحينئذٍ فالمقسم صادق بالمركب الذي هو بعض الاستعارة، فلا يلزم اجتماع الأفراد من حيث إن المقسم مفرد، والتركيب من حيث كون المقسم مركبا. (دسوقي)

(٣) قوله: إن المجاز عند السلف: يعني مطلق المجاز، لا المعرف بما ذكره أولا الذي هو المفرد. (دسوقي)

(٤) قوله: راجع إلى معنى الكلمة: بأن يصدق معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ. (تجريد)

(٥) قوله: وراجع إلى حكم الكلمة: وهو أن تنقل الكلمة عن إعرابها الأصلي إلى إعراب آخر بسبب نقصان كلمة أو زيادتها، مع بقاء اللفظ على معناه، كما سيجيء. (دسوقي)

(٦) قوله: خال عن الفائدة: كاستعمال اسم المقيد كـ«المشفر» الموضوع لشفة البعير في المطلق كمطلق الشفة؛ فإن العدول عن اسم المطلق إلى اسم المقيد مع إرادة المطلق به مما لا فائدة فيه. (تجريد)

(٧) قوله: وظاهر إلخ: هذا من تتمة الدليل الذي استدل على أن المقسم في كلام السكاكي مطلق المجاز، لا خصوص المجاز المفرد المشار بقوله: «لأنه قال إلخ». وحاصل كلامه: أن السكاكي قد جعل من جملة أقسام المجاز: المجاز العقلي، والراجع إلى حكم الكلمة، وبالضرورة أن كلا منهما خارج عن المجاز المفرد. وإذا كان هذان القسمان -أعني: المجاز العقلي والراجع إلى حكم الكلمة- ليسا داخلين في المجاز المفرد، وقد أدخلهما السكاكي في أقسام المجاز: وجب أن يريد بالمجاز المقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره، كلمة أو غيرها؛ لأجل صحة حصر المجاز في القسمين: العقلي، واللغوي. (من دسوقي)

(٨) قوله: خارجان: [أما الأول فظاهر؛ لأن العقلي هو الإسناد، فهو ليس بلفظ، فضلا عن كونه كلمة. وأما الثاني فلأنه إما نفس الإعراب، وهو ليس بكلمة، وإما الكلمة باعتبار الإعراب فهو غير مستقلة، والمراد باللفظ في تعريف الكلمة: المستقل. (ملخص)]

(٩) قوله: فيجب إلخ: تفريع على ما لزم من قوله: «فظاهر إلخ» من وجوب كون المقسم أعم، أي إذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق المجاز أعم من أن يكون لفظا أو غيره، كلمة أو غيرها، كما ذكر: وجب أن يراد بالراجع إلى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب؛ ليصح حصر المجاز بالمعنى الأعم في القسمين: العقلي، واللغوي. (من التجريد)

(١٠) قوله: ليصح الحصر إلخ: إذ لو أريد بالراجع إلى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا؛ لأن اللغوي حينئذٍ لا يشتمل الراجع إلى معنى الكلمة إذا كان مركبا، فيبقى قسم آخر خارج عن القسمين، وهو اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المركب، فيكون الحصر باطلا. (من التجريد)

(١١) قوله: المراد بالكلمة اللفظ: يعني لما أريد بالكلمة اللفظ دخلت الاستعارة التمثيلية في التقسيم، وسقط الاعتراض. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: نحو كلمة الله: فإن المراد بكلمته تعالى كلامُه؛ لأن قوله: ﴿هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ أي في البلاغة، والبلاغة لا تكون في كلمة، بل في الكلام. وردّ بأن إطلاق «الكلمة» على «اللفظ» مجاز، فيلزم التجوز في التعريف بلا قرينة، وهو غير جائز. (دسوقي)

(١٣) قوله: أن التمثيل: أي الاستعارة التمثيلية لا يستلزم التركيب؛ لأن الصورة المنتزعة من متعدد لا تستدعي إلا متعددا ينتزع منه، ولا تتعين الدلالة عليه بلفظ مركب، فيجوز أن يعبر عن الصورة المنتزعة بلفظ مفرد مثل المثل. (دسوقي)

(١٤) قوله: طرفاه مفردين: أي فكذا الاستعارة المبنية عليه؛ لأنه إذا اقتصر في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة. (تجريد)

(١٥) قوله: مثلهم إلخ: المثل بمعنى الصفة لفظ مفرد، وقد شبّه حال الكفار بحال من استوقد نارا، وعلى هذا صح عد الاستعارة من أقسام المجاز المفرد، واندفع الاعتراض على السكاكي. (من الحواشي)

(١٦) قوله: الثالث إلخ: هذا في غاية السقوط؛ لأن الاستعارة في مثل: «إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى» إنما هي في نفس الكلام، لا في شيء من مفرداته؛ إذ كل منها مستعملة في معناه الأصلي. (من الحواشي)

عن أن تكون كلمةً، فالاستعارة في مثل: «أراك تقدِّم رِجلا وتُؤخِّر أُخرى»، هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردُّد، فهو كلمة مستعملةٌ في غير ما وضعت له، وفي الكل نظر[1] أوردناه في الشرح.

أي المطول — من الأجوبة الثلاثة

وفسَّر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حِسًّا ولا عقلًا، بل هو[2] أي معناه صورة وهمية محضة[3] لا يشوبها شيء من التحقق العقلي والحسي، كلفظة «الأظفار» في قول الهذلي: ع: وإذا المنية أنشبت أظفارها؛ فإنه لما شَبَّه المنيةَ بالسبع في الاغتيال[4] أخذ الوهم في تصويرها أي المنية بصورته أي بصورة السبع، واختَرَع لوازمه لها أي لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص[5] ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به، فاخترع[6] لها أي للمنية صورة مثل صورة الأظفار المحققة، ثم أطلق عليه أي على ذلك المثل أعني الصورة التي هي مثل صورة الأظفار لفظ «الأظفار» فيكون استعارةً تصريحيةً[7]؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به -وهو الأظفار المحققة- على المشبه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة، والقرينة إضافتها إلى المنية، والتخييلية عنده[8] قد تكون بدون الاستعارة بالكناية، ولهذا مثل لها بنحو: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع» فصرَّح بالتشبيه[9]؛ ليكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية في المنية، وقال المصنف: إنه بعيدٌ جدًّا لا يوجد له مثالٌ في الكلام[10].

أي اخترعتها المتخيلة بإعمال الوهم إياها — أي الهذلي — أي شرع — الهذلي — وهمية — أي السكاكي — على أن «الأظفار» نقلت من معناه. — السكاكي أي التخييلية المنفكة عن المكنية — أي لكون التخييلية توجد بدون المكنية — أي وجود التخييلية بدون المكنية

وفيه أي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسُّفٌ أي أخذٌ على غير الطريق؛ لما فيه[11] من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليلٌ، ولا تمسُّ إليها حاجةٌ. وقد يقال: إنَّ التعسف فيه هو أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية. وهذا في غاية السقوط؛ لأنه يكفي في التسمية أدنى مناسبة[12]، على أنهم يسمون حكم الوهم تخييلا. ذكر صاحبُ «الشفاء»: أنَّ القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي، ولكن حكما تخييليا.

السكاكي — أي من جهة إنه إلخ — السهلة — أي تدعوا حاجة إليها — في وجه التعسف — أي فيما ذكر السكاكي — السكاكي — لأنها تقرب بالوهم — توجيه التعسف — أي ضعف — بين الاسم والمسمى — أبو علي بن سينا — أي الغالبة على جميع القوى — أي غير صحيح — فقد سمي حكم الوهم تخييلا

---

(١) قوله: وفي الكل نظر: أما في الأول فلأن استعمال الكلمة في اللفظ مجازا في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة. وأما في الثاني فلأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه يقع استعارة تمثيلية، فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب، ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي؛ لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا: «أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى»، ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه به بمفرد، ولا تجوز في مفرد من مفرداته، بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي. وأما في الثالث فللقطع بأن لفظ «تقدم» في «تقدم رجلا وتؤخر أخرى» مستعمل في معناه الأصلي، والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي، أعني صورة تردد من يقوم ليذهب، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريده فيؤخر أخرى. (تجريد)

(٢) قوله: بل هو إلخ: لما كان ما لا تحقق له حسا ولا عقلا شاملا لما تحقق له في الوهم أيضًا، أضرب عن ذلك بقوله: «بل هو». (دسوقي)

(٣) قوله: وهمية محضة: وهذا بخلاف اعتبار السلف؛ فإن أظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم الثبوت للمنية، فهناك اختلاط توهم وتحقق، بخلاف ما اعتبره؛ فإنه أمر وهمي محض لا تحقق له باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته. (ق)

(٤) قوله: الاغتيال: [أي إهلاك النفوس بالقهر.]

(٥) قوله: وعلى الخصوص: «على» بمعنى الباء، وهو متعلق بـ«يكون» بعده، و«ما يكون» عطف على «لوازم» عطف تفسير. (دسوقي)

(٦) قوله: فاخترع إلخ: أي فلما صور الوهم المنية بصورة السبع بالتصوير الوهمي، وأثبت لها لوازم يكون بها قوام وحصول وجه الشبه: اخترع الوهم لتلك المنية صورة وهمية، مثل صورة الأظفار المختصة بالسبع في الشكل والقدر. (دسوقي)

(٧) قوله: استعارة تصريحية: أي تصريحية تخييلية؛ بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية، أما كونها تخييلية فلأن اللفظ نقل عن معناه الأصلي لمعنى متخيل أي متوهم، لا ثبوت له في نفس الأمر. وأما كونها تصريحية فلأنه قد أطلق اسم المشبه به -وهو الأظفار- المحققة على المشبه، وهو الصورة الوهمية. (من التجريد والدسوقي)

(٨) قوله: والتخييلية عنده إلخ: أي فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية محضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية، فلا تستلزم الاستعارة بالكناية، بخلاف تفسير السلف؛ فإنها لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية، وقد صرح به حيث مثل للتخييلية بأظفار المنية الشبيهة بالسبع، والسلف إما أن ينكروا المثال ويجعلوه مصنوعا، أو يجعلوا الأظفار؛ ترشيحا للتشبيه لا استعارة تخييلية. (تجريد)

(٩) قوله: فصرح بالتشبيه إلخ: لأن عند التصريح بالتشبيه لا يكون هناك استعارة فضلا عن كونها مكنية؛ لبناء الاستعارة على تناسي التشبيه، فالتخييلية عنده أعم محلا من المكنية. (دسوقي)

(١٠) قوله: في الكلام: أي البليغ، وإلا فقد وجد له مثال في الكلام غير البليغ، كالمثال المذكور. (من الدسوقي)

(١١) قوله: لما فيه: أي لما فيما ذكره من كثرة الاعتبارات، وهي تقدير الصور الخيالية، ثم تشبيهها بالمحققة، ثم استعارة اللفظ الموضوع للصور المحققة لها، بخلاف ما ذكره المصنف في تفسير التخييلية؛ فإنه خال عن تلك الأمور؛ لأنه فسرها بإثبات أمور مختصة بالمشبه به للمشبه. (ق)

(١٢) قوله: أدنى مناسبة: والمناسبة هنا موجودة، وأن الوهم والخيال كل منهما قوة باطنية، شأنها أن تقرر ما لا ثبوت له في نفس الأمر، فهما مشتركتان في المتعلق، فيجوز أن =

ويخالف تفسيره للتخييلية بما ذكر تفسير غيره لها أي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء[١] [متعلق بـ«تفسير»] كجعل اليد للشمال[٢]، وجعل الأظفار[٣] للمنية. قال الشيخ[٤] عبد القاهر: إنه لا خلافَ[٥] في أن اليد[٦] استعارة، ثم إنك لا تستطيع[٧] أن تزعم أن لفظ «اليد» قد نقل عن شيء لشيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه [أي الشاعر] شيئا [كالصورة الوهمية الشبيهة باليد.] باليد [كالجارحة]، بل المعنى[٨] على أنه أراد أن يثبت للشمال يدًا [أي كما يقوله السكاكي]. ولبعضهم [أي الخلخالي] في هذا المقام كلماتٌ واهِيَةٌ[٩] بيَّنا فسادَها في الشرح. نعم[١٠]، يتَّجِه أن يقال: إنَّ صاحب «المفتاح» في هذا الفن خصوصًا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره، حتى يعترض عليه بأنَّ ما ذكره[١١] هو مخالف لما ذكره غيره.

ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية أن يكون الترشيح [أي ترشيح الاستعارة المصرحة] تخييلية للزوم[١٢] مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية فيه أي في الترشيح؛ لأنَّ في كل من التخييلية والترشيح إثبات بعض ما يختص المشبه به للمشبه، فكما أُثبت للمنية [في قوله: «وإذا المنية إلخ»] التي هي المشبه ما يخصُّ السبع الذي هو المشبه به من الأظفار، كذلك أُثْبِتَ[١٣] لاختيار الضلالة على الهدى [﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ (البقرة: ١٦)] الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي مِن الربح والتجارة [بيان لـ«ما يخص المشبه به»]، فكما اعتبر هناك [أي في التخييلية] صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر ههنا [أي في الترشيح] أيضًا[١٤] معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح؛ ليكون استعمال الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخييليتين؛ إذ لا فرقَ[١٥] بينهما [أي بين التخييلة والترشيح]، إلَّا بأنَّ[١٦] التعبير

= ينسب إلى إحدى القوتين ما ينسب إلى الأخرى. (من الدسوقي)

(١) قوله: بجعل الشيء للشيء: [يصدق على كل مجاز عقلي. ودفعه بجعل «ال» للعهد، أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه. (تجريد)]

(٢) قوله: كجعل اليد للشمال: [بفتح الشين، الريح التي تهب من جانب القطب] أي في قوله: شعر:

وغداة ريح قد كشفت وقرة   إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

أي رب غداة ريح أزالت برودته عن الناس بالطعام والكسوة وإيقاد النيران. و«قرة» بكسر القاف أي برد شديد عطف على «ريح»، و«إذ» ظرف لـ«كشفت»، و«زمامها» فاعل «أصبحت»، و«الشمال» بالفتح ريح مشهورة. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: وجعل الأظفار إلخ: أي في قول الهذلي: وإذا المنية أنشبت أظفارها، فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل «الشمال» صورة متوهمة شبيهة باليد، ويكون إطلاق «اليد» عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له، وعند غيره الاستعارة إثبات «اليد» لـ«لشمال» ولفظ «اليد» حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له، وكذا يقال في «أظفار المنية» على المذهبين. (دسوقي)

(٤) قوله: قال الشيخ إلخ: هذا استدلال على أن تفسير السكاكي يخالف لتفسير غيره، وأن التخييلية عند غير السكاكي جعل الشيء للشيء. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: لا خلاف: إن قلت: قول الشيخ: «لاخلاف إلخ» لا يصح؛ إذ كيف ينفي الخلاف مع وجود خلاف السكاكي. قلت: الشيخ عبد القاهر متقدم على السكاكي، فهذا الكلام صدر منه قبل وقوع مخالفة السكاكي. (من الدسوقي)

(٦) قوله: في أن اليد: أي لا خلاف في أن اليد من حيث إضافتها إلى الشمال، أو أن الكلام على حذف المضاف، أي لا خلاف في أن إثبات «اليد» استعارة؛ ليوافق التفسير بالجعل، فاندفع ما يقال: إن قول الشيخ حجة على المصنف لا له؛ لأن كون اللفظ استعارة ينافي ما ادعاه من كون اللفظ حقيقة لغوية، والتجوز إنما هو في إثبات الشيء للشيء. (دسوقي)

(٧) قوله: ثم إنك لا تستطع: أي لا تقدر على ذلك، وهو كناية عن عدم قبول ذلك، لا أنه مستحيل، وإلا فقد ارتكبه السكاكي، وهذا تقدير لمذهب القوم وإبطالُ لمذهب السكاكي. (من الدسوقي)

(٨) قوله: بل المعنى إلخ: أي ليدل ذلك على أنه شبه الشمال بالمالك المتصرف باليد في قوة تأثيرها لما تعرض له، فلا استعارة في إثبات «اليد» لـ«لشمال»، لا في لفظ «اليد». (علامة دسوقي)

(٩) قوله: كلمات واهية: زيف بها كلام المصنف واعتراضه على السكاكي، بينه الدسوقي مفصلا، لكن لا طائل تحته.

(١٠) قوله: نعم إلخ: هذا استدراك على الاعتراض على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره. وحاصله: أن اعتراض المصنف على السكاكي بمخالفة تفسيره للتخييلية لتفسير غيره لا يتوجه عليه؛ لأنه ليس مقلدا لغيره، لكن فيه أن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة مما لا يعتد به. (دسوقي وتجريد)

(١١) قوله: ما ذكره إلخ: وهو أنه يؤتى بلفظ لازم المشبه به، ويستعمل مع المشبه في صو ة وهمية شبيهة يلازم المشبه به. (دسوقي)

(١٢) قوله: للزوم إلخ: فإما أن يلتزم السكاكي لزومه فيلزمه مزيد التعسف ومخالفة الغير، وإما أن لا يلتزمه فيلزم التحكم. وقد يقال: إن هذا الاعتراض لازم للقوم أيضًا، فكما قالوا: إن إثبات الأظفار تخييل يلزمهم أن يقولوا: إن إثبات اللبد في قولك: «رأيت أسدا له لبد» تخييل أيضًا؛ لأن كلا منهما فيه إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه مع أنهم جعلوه ترشيحا. وحاصل اعتراض المصنف: مطالبة السكاكي بالفرق بين الترشيح والتخييل. (دسوقي)

(١٣) قوله: كذلك ثبت إلخ: أي فقد شبه اختيار الضلالة بالاشتراء، واستعير له اسمه. واشتق من «الاشتراء» «اشتروا» بمعنى اختاروا، وإثبات الربح والتجارة في قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ (البقرة: ١٦) ترشيح. (دسوقي)

(١٤) قوله: ههنا أيضًا: والحاصل: أن الوهم لكونه يفرض المستحيلات لا يمتنع أن يفرض صورة وهمية يطلق عليها لفظ اللازم المسمى ترشيحا، كما أن لفظ اللازم للمشبه به في التخييل نقل لصورة وهمية، والسبب في اعتبار الصورة الوهمية موجود في كل من الترشيح والتخييل، وهو المبالغة في التشبيه. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: إذ لا فرق: أي لأنه لا فرق بينهما يقتضي عدم صحة قياس أحدهما على الآخر. (ق)

(١٦) قوله: إلا بأن إلخ: استثناء منقطع، لكن فارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر، وهو أن الترشيح عبر فيه عن المشبه باسم المشبه به، كما تقدم في قوله:

لدى أسد شاكي السلاح مقذف   له لبد أظفاره لم تقلم =

عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية باللفظ الموضوع له كلفظ «المنية»، وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ «الاشتراء» المعبر به عن الاختيار، والاستبدال الذي هو المشبه مع أنَّ لفظ «الاشتراء» ليس بموضوع له. وهذا الفرقُ(١) لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكُّم.

والجواب(٢) أنَّ الأمر الذي هو من خواصِّ المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازًا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه. وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج إلى ذلك؛ لأنَّ المشبه به جعل كأنه هو هذا المعنى مقارنًا للوازمه وخواصه، حتى إنَّ(٣) المشبه به في قولنا: «رأيت أسدًا يفترس أقرانه» هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي من غير احتياج إلى توهم صورة، واعتبار مجاز في الافتراس، بخلاف ما إذا قلنا(٤): «رأيت شجاعًا يفترس أقرانه»؛ فإنا نحتاج إلى ذلك؛ ليصح إثباته للشجاع، فليتأمل، ففي الكلام(٥) دقَّةٌ مَّا.

وعنى بالمكني عنها أي أراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها أن يكون الطرف(٦) المذكور من طرفَي التشبيه هو المشبه، ويراد به المشبه به، على أنَّ المراد(٧) بالمنية في مثل: «أنشبت المنية أظفارها» هو السبع بادعاء(٨) السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئا غير السبع بقرينة(٩) إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها أي إلى المنية، فقد ذكر المشبه -وهو المنية-، وأريد به المشبه به وهو السبع، فالاستعارة(١٠) بالكناية لا تنفك عن التخييلية بمعنى أنه لا توجد(١١) استعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية؛ لأنَّ في إضافة خواصِّ

= فقد أتى بلازم المشبه به -وهو اللبد- مع المشبه، لكن عبر عنه باسم المشبه به وهو الأسد، وأما التخييل فقد عبر فيه المشبه باسمه، كما تقدم في قوله: «وإذا المنية أنشبت أظفارها»؛ فإن «الأظفار» أتى بها -وهي اسم لازم المشبه به- مع المشبه، لكن عبر عن ذلك المشبه باسمه. (دسوقي)

(١) قوله: وهذا الفرق إلخ: إنما كان هذا الفارق غير مانع من إلحاق أحدهما بالآخر؛ لأن هذا تفريق بمجرد التحكم لا عبرة به؛ إذ المعنى الذي صحح اعتبار الصورة الوهمية موجودة فيهما معا، كما علمت، فإذا صح اعتبار الصورة الوهمية في كل من الترشيح والتخييل فإما أن يقدر في كل منهما أو يسقط اعتبارها في كل منهما، واعتبارها في أحدهما دون الآخر تحكم. (من الدسوقي)

(٢) قوله: والجواب: أي عن الاعتراض الوارد على السكاكي، وحاصله: أن المشبه في صورة التخييل لما عبر عنه بلفظه، وقرن بما هو من لوازم المشبه به، وكان ذلك اللازم منافيا للمشبه، ومنافرا للفظه: جعلنا لفظ اللازم المقرون عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه. وفي صورة الترشيح لما عبر عن المشبه بلفظ المشبه به، وقرن بما هو من لوازم ذلك المشبه به: لم يحتج إلى اعتبار الصورة الوهمية؛ لعدم المنافرة. (من الدسوقي)

(٣) قوله: حتى إن إلخ: «حتى» للتفريع بمنزلة الفاء، أي فالمشبه به في قولنا: «رأيت أسدا يفترس أقرانه» هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي، فاستعير اسمه مقارنا للازمه للمشبه، وهو الرجل الشجاع، فلا حاجة إلى اعتبار أمر وهمي يستعمل فيه الافتراس الذي هو الترشيح مجازا. (من الدسوقي)

(٤) قوله: بخلاف ما إذا قلنا إلخ: هذا التركيب فيه استعارة مكنية، «ويفترس» تخييل، وقوله: «فإنا نحتاج إلى ذلك» أي لتوهم صورة واعتبار مجاز في الافتراس؛ لأنه لم يذكر في المكنية المشبه به، حتى يقال: استعير اسمه مقارنا للازمه. وإنما ذكر فيه المشبه وهو لا ارتباط له بلازم المشبه به، بل هما متنافران، فاحتيج إلى اعتبار أمر وهمي يكون لازم المشبه به مستعملا فيه. (دسوقي)

(٥) قوله: ففي الكلام إلخ: أي الجوابِ المذكورِ دقة، وهذا علة للأمر بالتأمل أي فليتأمل؛ لأن فيه دقة تحتاج إلى تأمل ودقة نظر؛ لأن كون حكم اقتران ما هو من لوازم المشبه به بالمشبه غير حكم اقترانه بالمشبه به يحتاج إلى تأمل. (ملخص)

(٦) قوله: أن يكون الطرف إلخ: والمصنف لا يخالف في هذا، وقوله: «يراد به المشبه به» المصنف يخالف فيه، فهو محل نزاع. (من دسوقي)

(٧) قوله: على أن المراد إلخ: وصح ذلك بناء على أن المراد بالمنية: هو السبع عند السكاكي، وأما عند المصنف فالمراد بالمنية: الموت الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: بادعاء إلخ: لما كان إرادة السبع الحقيقي من المنية في نحو المثال لا تصح أشار إلى ما تصح به إرادة الطرف الآخر الذي هو السبع من المنية بقوله: «وإنما» تصح إرادة السبع من المنية، مع أن المراد منها الموت قطعا بسبب اعتبار ادعاء ثبوت السبعية لها، وإنكار أن تكون المنية شيئا آخر غير السبع. (ق)

(٩) قوله: بقرينة: أي وادعاء ثبوت السبعية لها كائن بقرينة هي إضافة الأظفار التي هي من خواص السبع إليها، فتقرير الاستعارة بالكناية في المثال المذكور على مذهب السكاكي أن يقال: شبهت المنية التي هي الموت المجرد عن ادعاء السبعية بالسبع الحقيقي، وادعينا أنها فرد من أفراده، وأنها غير مغايرة له. وأن للسبع فردين: فرد متعارف، وفرد غير متعارف، وهو الموت الذي ادعيت له السبعية، واستعير اسم المشبه -وهو المنيه- لذلك الفرد الغير المتعارف، أعني الموت الذي ادعيت له السبعية، فصح بذلك أنه قد أطلق اسم المشبه -وهو المنية- الذي هو أحد الطرفين وأريد به المشبه به الذي هو السبع في الجملة. (دسوقي)

(١٠) قوله: فالاستعارة إلخ: هذا تفريع على قول المصنف: «بقرينة إلخ»، وذلك لأن قوله: «بقرينة إضافة الأظفار إليها» يفيد أنه لا قرينة للمكنية إلا ماسماه تخييلا. وإنما أفاد ذلك وهو غير صيغة قصر؛ لأنه معلوم من مذهبه أنه لا قرينة لها إلا التخييل. (دسوقي)

(١١) قوله: لا توجد إلخ: أي لا بمعنى أن كلا منهما لا يوجد بدون الآخر؛ لما تقدم أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية. (دسوقي)

المشبه به إلى المشبه استعارة تخييلية. ورُدَّ ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بأنَّ لفظ المشبه[١] فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ «المنية» مثلا، مستعمل فيما وضع له تحقيقًا للقطع بأنَّ المراد بالمنية هو الموت لا غير، والاستعارة ليست كذلك[٢]؛ لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتُرِيد به الطرف الآخر. ولمَّا كان ههنا مظنة سؤال[٣] وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة «الأظفار» إليها؟ أشار إلى جوابه بقوله: وإضافة[٤] نحو «الأظفار» قرينة التشبيه المضمر في النفس، يعني تشبيه المنية بالسبع، وكأنَّ هذا الاعتراض من أقوى[٥] اعتراضات المصنف على السكاكي.

وقد يُجَابُ عنه بأنه وإن صرح بلفظ «المنية» إلَّا أنَّ المراد به السبع ادِّعاء[٦]، كما أشار إليه في «المفتاح» مِن أنا نجعل ههنا اسم «المنية» اسما للسبع مرادفًا له بأن تدخل[٧] المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين: متعارف، وغير متعارف، ثم نخيل[٨] أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي «المنية والسبع» لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين، فيتأتَّى لنا بهذا الطريق دعوى السبعية[٩] للمنية، مع التصريح بلفظ «المنية». وفيه نظر[١٠]؛ لأنَّ ما ذكره لا يقتضي كون المراد بالمنية غير ما وضعت له بالتحقيق، حتى يدخل في تعريف الاستعارة للقطع بأنَّ المراد بها الموت[١١]، وهذا اللفظ الموضوع له بالتحقيق، وجعله مرادفًا للفظ السبع بالتأويل المذكور لا يقتضي[١٢] أن يكون استعماله في الموت استعارة. ويمكن الجواب[١٣] بأنه قد سبق أنَّ قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة، أي هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث إنها موضوعة له بالتحقيق، ولا نسلم أنَّ استعمال لفظ «المنية» في الموت في مثل «أظفار المنية» استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، مثله[١٤، ١٥]

---

(١) قوله: بأن لفظ المشبه إلخ: كل ما ذكره المصنف من الرد على السكاكي إشارة إلى قياس من الشكل الثاني، تقريره أن يقال: لفظ المشبه الذي ادعى أنه استعارة مستعمل فيما وضع له، ولا شيء من الاستعارة بمستعمل فيما وضع له، ينتج: المشبه ليس استعارة. (دسوقي)

(٢) قوله: بأن لفظ المشبه إلخ: [أي ليست مستعملة فيما وضعت له تحقيقا عند السكاكي]

(٣) قوله: مظنة سؤال: أي من جانب السكاكي وارد على قوله: «مستعمل فيما وضع له تحقيقا»، وحاصله: أنه إذا كان المراد بالمنية نفس الموت لا السبع، فما وجه إضافة الأظفار إليها؟ مع أنه معلومة الانتفاء عنها. (من الدسوقي)

(٤) قوله: وإضافة إلخ: أي لأنه لا منافاة بين إرادة نفس الموت بلفظ «المنية» وإضافة «الأظفار» لها؛ لأن إضافة نحو «الأظفار» في الاستعارة المكنية إنما كانت؛ لأنها قرينة على التشبيه النفسي؛ لأنها تدل على أن الموت الحق في النفس بالسبع، فاستحق أن يضاف إليها ما يضاف إليه من لوازمه، فإضافة «الأظفار» مناسبة؛ لتدل على التشبيه المضمر. (من الدسوقي)

(٥) قوله: من أقوى إلخ: لعلّ الشارح أخذ قوته عند المصنف من اعتنائه ببيان ردّه. و«كأن» في كلام الشارح محتملة للتحقيق والظن. (ق)

(٦) قوله: السبع ادعاء إلخ: وهو الموت المدعى سبعيته، وحينئذٍ فليس لفظ «المنية» مستعملا فيما وضع له تحقيقا، حتى ينافي كونه استعارة، فتثبت الصغرى. (دسوقي)

(٧) قوله: بأن تدخل إلخ: هذا وما عطف عليه بيان للمرادفة، وأشار به إلى أن جعل اسم «المنية» مرادفا لاسم «السبع» إنما هو بالتأويل، وليس بإحداث وضع مستقل فيها حتى تكون من باب الاشتراك اللفظي، فتخرج عن الاستعارة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ثم نخيل إلخ: أي ثم بعد إدخال المشبه في جنس المشبه به نذهب على سبيل التخييل، أي على سبيل الإيقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق؛ إذ لا ترادف على سبيل الحقيقة؛ لأنه ليس هناك وضع اسمين حقيقة لشيء واحد. (ق)

(٩) قوله: دعوى السبعية إلخ: أي يتأتى لنا بالطريق المذكور أمران، أحدهما: ادعاء ثبوت السبعية للمنية؛ لأن ذلك لازم لإدخالها في جنسه. والثاني: صحة إطلاق لفظ «المنية» على ذلك السبع الادعائي؛ لأن ذلك لازم الترادف بين اللفظين. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: وفيه نظر: حاصله: أن ادعاء الترادف لا يقتضي الترادف حقيقة؛ إذ الادعاء لا يخرج الأشياء عن حقائقها. (من الدسوقي)

(١١) قوله: للقطع بأن المراد بها الموت: يعني وادعاء السبعية لذلك الموت لا يخرجها عن إطلاقها على معناها الحقيقي في نفس الأمر. (ق)

(١٢) قوله: لا يقتضي إلخ: لأن تخييل الترادف وادعائه لا يقتضي الترادف حقيقة، كما علمت. (دسوقي)

(١٣) قوله: ويمكن الجواب إلخ: نقل في «الأطول» عن الشارح: أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى إلا لكونه موضوعا له، أو لكونه لازما للموضوع له، فاستعمالها في الموت لكونها موضوعة له. (من التجريد)

(١٤) قوله: مثله: [أي مثله لفظ «المنية»]

(١٥) قوله: مثله: أي مثل استعمال لفظ «المنية» في قولنا: «دنت منية فلان»؛ فإنه استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، والحاصل: أنك إذا قلت: «دنت منية فلان» فقد استعملت المنية في الموت من حيث إن اللفظ المذكور موضوع للموت بالتحقيق، وإذا قلت: «أنشبت المنية أظفارها بفلان» فإنما استعملتها في الموت من حيث تشبيه الموت بالسبع وجعله فردا من أفراد السبع الذي لفظ «المنية» موضوع له بالتأويل، فلم يكن اللفظ مستعملا فيما وضع له من حيث إنه وضع له. (من دسوقي)

في قولنا: «دَنَتْ منيةُ فلان» من حيث إنَّ الموت جعل من أفراد السبع الذي لفظ «المنية» موضوع له بالتأويل. وهذا الجواب[١] وإن كان مخرجا له عن كونه حقيقة إلَّا أن تحقيق كونه مجازًا ومرادًا به الطرف الآخر غير ظاهر بعدُ. واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية، وهي ما يكون في الحروف والأفعال وما يشتق منها إلى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها[٢] أي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها، وجعل الاستعارة التبعية قرينتها أي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله[٣]: أي قول السكاكي في المنية وأظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الأظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: «نطقت الحال بكذا» جعل القوم «نطقت» استعارة عن «دلَّت» بقرينة الحال، والحال حقيقة، وهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم[٤]، ونسبة النطق إليها قرينة الاستعارة بالكناية، وهكذا في قوله: «نقريهم لهذميات» بجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكُّم ونسبة القِرى إليها قرينة، وعلى هذا القياس. وإنما اختار ذلك[٥]؛ لما فيه من الضبط وتقليل الأقسام.

قربت — أي لفظ «المنية» في البيت — من طرف التشبيه — لجواز أن لا يكون حقيقة ولا مجازا، بل واسطة بينهما — كاسم الفاعل والمفعول والزمان وغيرها — متعلق بـ«رد» — أي السبع — أي استعارة تبعية لـ«دلت» — أي جعلوا الحال حقيقة — أي السكاكي — أي للمتكلم الادعائي — أي الاستهزاء — أي لهذميات — في الأمثلة الباقية — أي السكاكي

ورُدَّ ما اختاره السكاكي بأنه إن قَدر التبعية كـ«نطقت» في «نطقت الحال بكذا» حقيقة بأن يراد معناها الحقيقي لم تكن التبعية استعارة تخييلية؛ لأنها أي التخييلية مجاز عنده[٦] أي عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها المفسرة بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلَّا أن المشبه فيها يجب أن يكون ممَّا لا تحقق لمعناه حِسًّا ولا عقلًا، بل وهمًا، فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق، فتكون مجازًا، وإذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة[٧] المكني عنها مستلزمة للتخييلية بمعنى أنها لا توجد[٨] بدون التخييلية، وذلك لأن المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في «مثل نطقت الحال أو الحال ناطقة» على هذا التقدير، وذلك أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل بالاتفاق[٩]، وإنما الخلاف في أنَّ التخييلية هل تستلزم المكني عنها؟ فعند السكاكي[١٠] لا تستلزم، كما في قولنا[١١]: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع».

من رد التبعية إلى المكني عنها — أي «نطقت» — التي هي من المجاز اللغوي — أي «دلت» — أي التخييلية — لكونه صورة وهمية محضة كما مر. (ق) — التخييلية. (ق) — تفسير للمنفي لا للنفي — أي بيان عدم استلزام المكني عنها — أي تقدير كون التبعية حقيقة — أو لا تستلزمها

---

(١) قوله: وهذا الجواب إلخ: أنت خبير بأن هذا الجواب إنما يقتضي خروج لفظ «المنية» في التركيب المذكور عن كونه حقيقة؛ لانتفاء قيد الحيثية، ولا يقتضي أن يكون مجازا فضلا عن كونه استعارة مرادا به الطرف الآخر، كما هو المطلوب؛ لأنه لم يستعمل في غير ما وضع له، كما هو المعتبر في المجاز عندهم، وإنما استعمل فيما وضع له وإن كان لا من حيث إنه موضوع، بل من حيث إنه فرد من أفراد المشبه به، ولا يلزم من خروج اللفظ عن كونه حقيقة أن يكون مجازا، ألا ترى أن يكون اللفظ المهمل ليس بحقيقة ولا بمجاز. (من الدسوقي)

(٢) قوله: بجعل قرينتها إلخ: كما «في نطقت الحال بكذا» حيث جعل الحال مكنية عن المتكلم الفصيح، وإسناد النطق إليها قرينة المكنية، وجعل القوم مصرحة تبعية على العكس كما بينه الشارح. (من الحواشي)

(٣) قوله: على نحو قوله: أي حالة كون ذلك الجعل آتيا على نحو -أي طريقة- قوله إلخ. (الدسوقي)

(٤) قوله: عن المتكلم: أي للمتكلم الادعائي، فيشبه الحال بالمتكلم ويدعي أنه عينه وأن للمتكلم فردين: متعارف وغير متعارف، وأن لفظ «الحال» مرادف للفظ المتكلم، فاستعير لفظ «الحال» للمتكلم الادعائي. (دسوقي)

(٥) قوله: ذلك: أي رد الاستعارة التبعية إلى الاستعارة المكني عنها بالجعل المذكور؛ إيثارا لضبط أقسام الاستعارة وتقليل أقسامها؛ لكون قسم التبعية عند الرد إليها مطويا، فيكون الأقسام قليلة ومضبوطة جدا. (من الحاشية)

(٦) قوله: مجاز عنده: لا عند المصنف والسلف، أي وهي على فرض كونها حقيقة لم تكن مجازا؛ فضلا عن كونها تخييليةً. (الدسوقي)

(٧) قوله: فلم تكن الاستعارة إلخ: أي على هذا التقدير مستلزمة للتخييلية، وإذا لم يستلزم المكني عنها التخييلية صح وجود المكني عنها بدون التخييلية، كما في «نطقت الحال بكذا» حيث جعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم الادعائي، وجعل النطق مستعملا في معناه الحقيقي، لكن عدم استلزام المكني عنها للتخييلية باطل باتفاق، فبطل هذا التقدير، أي جعله التبعية مستعملة في معناه الحقيقي. (دسوقي)

(٨) قوله: أنها لا توجد: [كأنه إشارة إلى أنه ليس المراد ههنا بالاستلزام امتناع الانفكاك، بل المراد به عدم الانفكاك في الوجود بحسب اللغة. (من الحواشي)]

(٩) قوله: بالاتفاق: أي لاتفاق أهل الفن؛ لأن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية؛ لأن إضافة اللوازم المتساوية للمشبه به إلى المشبه لا يكون على سبيل التخيل. (حاشية)

(١٠) قوله: فعند السكاكي إلخ: أي وعند غيره التخييلية تستلزم المكنية، كما أن المكنية تستلزم التخييلية، فالتلازم عند غير السكاكي من الجانبين، وأما عنده فالمكنية تستلزم التخييلية دون العكس على ما قال المصنف. (دسوقي)

(١١) قوله: كما في قولنا إلخ: أي فقد ذكر السكاكي أن الأظفار أطلقت على أمور وهمية تخييلا، وليس في الكلام مكني عنها؛ لوجود التصريح بالتشبيه، ولا استعارة عند التصريح بتشبيه الطرف الذي يستعار له. وأما القوم فيقولون: هذا التركيب إن صح يجعل من ترشيح التشبيه، وليس في الكلام لا مكنية ولا تخييلية. (دسوقي)

وبهذا[١] ظهر فساد ما قيل[٢]: إنَّ مراد[٣] السكاكي بقوله: «لا ينفكُّ المكني عنها عن التخييلية» أنَّ التخييلية مستلزم للمكني عنها[٤] لا على العكس كما فهمه المصنف. نعم[٥]، يمكن أن ينازع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية؛ لأنَّ كلام صاحب «الكشاف» مشعر بخلاف ذلك، وقد صرح[٦] في «المفتاح» أيضًا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرًا وهميًّا كأظفار المنية، وقد تكون أمرًا محققا كالإنبات[٧] في «أنبت الربيع البقل»، والهزم[٨] في «هزم الأمير الجند» إلَّا أنَّ هذا[٩] لا يدفع[١٠] الاعتراض عن السكاكي؛ لأنه قد صرَّح في المجاز بأن «نطقت» في «نطقت الحال» أمرٌ وهمي[١١] جعل قرينة للمكني عنها، وأيضًا[١٢] فلما جوزوا وجودَ المكني عنها بدون التخييلية -كما في «أنبت الربيع البقَل»- ووجودَ التخييلية بدونها -كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع- فلا جهة لقوله: إنَّ المكني عنها لا تنفكُّ عن التخييلية.

(حواشٍ بين السطور: خبر «إن» - عدم الاستلزام - في «الإيضاح» - إلى هنا مقولة «قيل» - سيذكره بعده - بل مصرح - أي بعدم استلزام المكني عنها للتخييلية - أي فتكون تخييلية - أي فلا تكون التخييلية - خبر «أن» - أي المكني عنها)

وإلَّا أي وإن لم يقدّر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة المكني عنها حقيقة، بل قدرها مجازا، فتكون التبعية -كـ«نطَقَتْ»- مثلًا استعارة؛ ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة، والاستعارة في الفعل لا تكون إلَّا تبعية، فلم يكن ما ذهب إليه السكاكي من ردِّ التبعية إلى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطرَّ[١٣] آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية.

(حواشٍ بين السطور: لا مجازا مرسلا - ولا تعني بالاستعارة سوى هذا - علة لقوله: «فلم يكن» - أي من رد قرينتها - أي السكاكي)

وقد يجاب[١٤] بأنَّ كل مجاز يكون علاقته المشابهة لا يجب أن يكون استعارة؛ لجواز أن يكون له علاقة أخرى باعتبارها وقع

(حواشٍ بين السطور: أي كل مجاز يصح أن تكون علاقته المشابهة بأن كان محتملا لها ولغيرها - كاللزومية)

---

(١) قوله: وبهذا: أي وباعتبار السكاكي التخييلية دون المكنية في قولنا: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا». (دسوقي)

(٢) قوله: فساد ما قيل: [أي ما قاله صدر الشريعة جوابا من السكاكي وردا لاعتراض المصنف]

(٣) قوله: إن مراد إلخ: حاصل ذلك الجواب: أنا نسلم أن لفظ «نطقت» مثلا إذا استعمل في حقيقته لم توجد الاستعارة التخييلية، وأما قولك: «لكن عدم استلزام المكنية للتخييلية أي عدم وجودها معها باطل اتفاقا» ممنوع؛ لأن معنى قول السكاكي: «لا تنفك المكني عنها عن التخييلية» أن التخييلية مستلزمة للمكنية، فمتى وجدت التخييلية وجدت المكنية لا العكس.

وحاصل الرد: أن السكاكي بعد ما اعتبر في تعريف الاستعارة بالكناية ذكر شيء من لوازم المشبه به، والتزم في تلك اللوازم أن تكون استعارة تخييلية: قال: وقد ظهر أن الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الأصحاب، وهذا صريح في أن المكنية تستلزم التخييلية، وقد صرح فيما قبل ذلك بأن التخييلية توجد بدون المكنية، كما في قولنا: «أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانا»، فعلم من مجموع كلاميه أن المكنية تستلزم التخييلية دون العكس، وأن معنى قوله: «لا تنفك المكني عنها عن التخييلية» أن المكني عنها مستلزمة للتخييلية، لا العكس، كما فهمه المصنف. (دسوقي)

(٤) قوله: للمكني عنها: [فالكلام محمول على القلب]

(٥) قوله: نعم إلخ: استدراك على قوله: «ظهر فساد ما قيل»، حاصله: أن كلام المصنف يبحث فيه من جهة حكاية الاتفاق على أن المكني عنها لا توجد بدون التخييلية، وكيف يصح ذلك مع أن صاحب «الكشاف» مصرح، بخلاف ذلك في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧)، وأن النقض استعارة تصريحية لإبطال العهد، وهي قرينة للمكني عنها التي هي العهد؛ إذ هو كناية عن الحبل، فقد وجدت المكني عنها عنده بدون التخييلية؛ لأن النقض الذي هو القرينة ليس تخييلية؛ إذ التخييل إما إثبات الشيء لغير ما هو له، كما عند الجمهور، وإما إثبات صورة وهمية، كما عند السكاكي على ما تقدم بيانه، والنقض ليس كذلك، بل استعارة تصريحية تحقيقية. (دسوقي)

(٦) قوله: وقد صرح إلخ: جواب عما يقال: نحمل الاتفاق في كلام المصنف على اتفاق الخصمين: السكاكي والمصنف، لا على اتفاق القوم، فلا يتوجه ذلك الاعتراض. وحاصل الجواب: أن هذا أيضًا لا يصح؛ لأن السكاكي صرح أيضًا بما يقتضي عدم الاستلزام حيث قال في بحث المجاز العقلي: «قرينة المكني عنها إلخ». (دسوقي)

(٧) قوله: كالإنبات: فقد شبه فيه «الربيع» بالفاعل الحقيقي تشبيها مضمرا في النفس، وقرينتها «الإنبات». (ق)

(٨) قوله: والهزم إلخ: أي تشبه الأمير بالجيش استعارة بالكناية، وإثبات الهزم الذي هو من توابع الجيش له قرينتها. (ق)

(٩) قوله: إلا أن هذا: أي ما صرح به في «المفتاح» في بحث المجاز العقلي لا يدفع الاعتراض عن السكاكي، وهو لزوم القول بالتبعية. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: لا يدفع: [وإن صلح لإبطال قول المصنف باستلزام المكني عنها التخييلية]

(١١) قوله: أمر وهمي: أي فيكون «نطقت» مستعملا في غير ما وضع له؛ لأن ذلك الأمر الوهمي غير الموضوع له، فيكون مجازا. (ق)

(١٢) قوله: وأيضًا إلخ: هذا اعتراض على السكاكي لازم له من كلامه، أهمله المصنف، وحاصله: أن السكاكي صرح في هذا الباب بعدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية، وصرح فيه أيضًا بعدم استلزام التخييلية للمكني عنها، كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وصرح في المجاز العقلي بجواز وجود المكنية بدون التخييلية، كما في «أنبت الربيع البقل»، فلما جوز وجود كل منهما بدون الأخرى فلا وجه لقوله: «إن المكني عنها لا تنفك عن التخييلية»؛ لأنها قد انفكت عنده في «أنبت الربيع»، و«هزم الأمير». (دسوقي)

(١٣) قوله: لأنه اضطر إلخ: أي وإنما لم يكن ما ذكره مغنيا عما ذكره غيره؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالتبعية، فقد فرَّ من شيء وعاد إليه؛ لأنه حاول إسقاط الاستعارة التبعية، ثم آل الأمر على هذا الاحتمال إلى إثباتها، كما أثبتها غيره.

(١٤) قوله: وقد يجاب: أي عن لزوم القول بالاستعارة التبعية، وحاصله: أنا نختار الشق الثاني، وهو أن التبعية التي جعلها قرينة للمكنية ليست حقيقة بل مجازا. قولكم: «فتكون استعارة في الفعل، والاستعارة فيه لا تكون إلا تبعية» ممنوع؛ لأن ذلك لا يلزم، إلا لو كان السكاكي يقول: إن كل مجاز يكون قرينة للمكني عنها يجب أن يكون استعارة، =

الاستعمال، كما بين النطق والدلالة، فإنها لازمة[١] للنطق، بل إنما يكون الاستعارة إذا كان الاستعمال باعتبار علاقة المشابهة وقصد المبالغة في التشبيه.

وفيه نظر[٢]؛ لأنَّ السكاكي قد صرح بأن «نَطَقَتْ» ههنا أمر مقدر وهمي، كأظفار المنية المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار الحقيقية، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان أمرا محققًا عقليا، على أنَّ هذا[٣] لا يخرج في جميع الأمثلة، ولو سُلِّمَ[٤] فحينئذٍ يعود الاعتراض الأول، وهو وجود المكني عنها بدون التخييلية.

رد آخر — لا يجري — أي الجريان المذكور — مع أن المكني عنها لا ينفك عن التخييلية

ويمكن الجواب بأنَّ المراد بعدم الانفكاك الاستعارة بالكناية عن التخييلية أنَّ التخييلية لا توجد بدونها فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاعَ في عدم شيوع، مثل «أظفار المنية الشبيهة بالسبع»، وإنما الكلام في الصحة. وأمَّا وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائع على ما قرره صاحب «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٢٧)، وصاحب «المفتاح» في مثل «أنبتَ الربيعُ البقلَ»، فصار الحاصل مِن مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخييلية مثل «أظفار المنية» و«نطقت الحال»، وقد تكون استعارة تحقيقية على ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ﴾، إنَّ «البلع» استعارة عن غور الماء في الأرض، والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقة كما في «أنبت الربيع».

فصل

في شرائط حسن الاستعارة[٥] حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة[٦] برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون[٧] وجه الشبه شاملًا للطرفين، والتشبيه وافيًا[٨] بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك، وأن لا يُشَمَّ[٩] رائحته لفظا

هي التي تحقق معناها حسا أو عقلا، وهي ضد التخييلية — خبر «حسن» — لأن بناءهما على التشبيه، فيتبعانه في الحسن والقبح

= فيلزم من كونها استعارة في الفعل أن تكون تبعية، ولم لا يجوز أن يكون ذلك المجاز الذي جعله قرينة المكني عنها مجازا مرسلا، فللسكاكي أن يقول: هب أن «نطقت» في قولنا: «نطقت الحال بكذا» مجاز عن دلالة الحال، لكن لا يلزم أن يكون استعارة، ولو صح كون علاقته المشابهة؛ لأن المعنى الواحد يجوز أن ينقل اللفظ إليه بعلاقة اللزوم والتشبيه معًا، كما في دلالة الحال؛ فإنه يجوز أن يعتبر استلزام النطق لها فينتقل لفظه لها، ويجوز أن يعتبر تشبيه النطق بها في وجه مشترك بينهما، وهو التوصل بكل منهما إلى فهم المقصود، فيكون «نطقت» على الأول مجازا مرسلا، وعلى الثاني استعارة. (من دسوقي)

(١) قوله: فإنها لازمة إلخ: أي فـ«نطقت» إذا قلنا: إنه غير مستعمل في حقيقته بل في مجازه -وهو الدلالة- نقول: إن استعماله فيها على جهة المجاز المرسل؛ لعلاقة الملزومية، لا على جهة الاستعارة، فقول المصنف: «فيكون استعارة» ممنوع، فلم يلزم السكاكي القول بالتبعية. (دسوقي)

(٢) قوله: وفيه نظر: حاصله: أن هذا لا يصلح أن يكون جوابا عن السكاكي؛ لأنه صرح بأن «نطقت» أطلق ههنا على أمر وهمي، فمقتضى هذا الكلام كون «نطقت» استعارة من النطق الحقيقي للأمر الوهمي، لا أنه مجاز مرسل، ولو كان مجازا مرسلا عن الدلالة لكان مطلقا على أمر محقق عقلي، لا على أمر وهمي، وبالجملة فالتزام السكاكي أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يصح؛ لمنافاة ذلك لما صرح به. (دسوقي)

(٣) قوله: على أن هذا: أي كون قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا لا يجري في جميع الأمثلة؛ لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى سوى التشبيه. (ق)

(٤) قوله: ولو سلم إلخ: حاصله: أنه لو سلم أن قرينة المكنية إذا لم تكن حقيقة تكون مجازا مرسلا في جميع الأمثلة يلزم عليه أن المكنية خلت عن التخييلية، فبقي المكني عنها بدون التخييلية، وقد ردّ المصنف هذا سابقا. (دسوقي)

(٥) قوله: في شرائط حسن الاستعارة: أي في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنهما، ويدور عليه مراتب الحسن، ولا يقتصر على ما لو أهمل لخرج من الحسن إلى القبح. والمراد من شرائط الجمع ما فوق الواحد؛ إذ المشروط في حسنها شرطان: رعاية جهات التشبيه، وعدم شمها رائحة التشبيه لفظا، كما سيجيء. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: على سبيل الاستعارة: زاده الشارح أيضًا حالا؛ ليحترز به عن مجرد التشبيه التمثيلي؛ لما عرفت من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيلي على الإطلاق. (تجريد)

(٧) قوله: كأن يكون إلخ: قد يقال: إن هذا الوجه من شروط الصحة لا من شروط الحسن؛ إذ لا تشبيه مع انتفاء الجامع، فالأولى إسقاطها. وأجاب البعض: أن المراد بكون وجه الشبه شاملا للطرفين أن يكون متحققا فيهما على أنه جزء من مفهوم كل منهما أو لازم لهما، فإن وجد في أحدهما بأن كان جزءا من مفهومه دون الآخر بأن كان لازما له فات الحسن، وعلى هذا يندفع الاعتراض. (من دسوقي)

(٨) قوله: وافيا: أي يكون تشبيهه موفيا بالغرض الذي قصد إفادته به، كبيان إمكان المشبه أو تشويهه أو تزيينه، وغير ذلك مما مرّ في بيان الغرض من التشبيه، فإذا كان الغرض تزيين وجه أسود فيشبه بمقلة الظبي، ثم يستعار له لفظ «المقلة»، فهذا واف بالغرض، ولو شبه لهذا الغرض بالغراب، واستعير لفظ «الغراب» له: فات الحسن. (من دسوقي)

(٩) قوله: وأن لا يشم: [مثل كون وجه الشبه غير مبتذل أو نادر الحضور]

أي وبأن لا يشمَّ شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ لأنَّ ذلك يبطل الغرض من الاستعارة، أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به؛ لما في التشبيه مِن الدلالة على أنَّ المشبه به[١] أقوى في وجه الشبه، **ولذلك** أي ولأنَّ شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظًا **يُوصّى أن يكون الشبه**[٢] أي ما به المشابهة **بين الطرفين جليًا** بنفسه[٣]، أو بواسطة[٤] عرف عام، أو اصطلاح خاص[٥]؛ **لئلا تصير** الاستعارة **إلغازا** أي تعمية إن روعي شرائط الحسن ولم يشم رائحة التشبيه[٦]، وإن لم تراع[٧] فات الحسن، يقال: «أَلْغَز في كلامه» إذا عمي مراده، ومنه «اللُغَز»، والجمع «ألغاز»، مثل: «رطب» و«أرطاب»، **كما لو قيل**: في التحقيقية **رأيت أسدًا وأريد إنسانا أَبْخر** فوجهُ الشبه[٨] بين الطرفين خفي، **و**في التمثيل **رأيت إبلًا**[٩] **مائة لا تجد**[١٠] **فيها راحلة، وأريد**[١١] **الناس**[١٢] من قوله[١٣] ﷺ: «النَّاس كإبل مائة لَا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً»، والراحلة البعير الذي يرتحله[١٤] الرجل جملًا كان أو ناقةً، يعني أنَّ المرضي المنتجب من الناس في عزة وجوده كالمنتجبة التي لا توجد[١٥] في كثير من الإبل، **وبهذا**[١٦] **ظهر أن التشبيه أعمُّ محلًّا**؛ إذ كل ما يَتَأَتَّى[١٧] فيه الاستعارة يَتَأَتَّى فيه التشبيه من غير عكس؛ لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي، فتصير الاستعارة إلغازًا، كما في المثالين المذكورين[١٨]. فإن قيل: قد سبق أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه، ومِن جملتها أن يكون وجه التشبيه بعيدًا غير مبتذل، فاشتراط جلائه في الاستعارة ينافي ذلك[١٩]. قلنا: الجلاء والخفاء ممَّا يقبل الشدة والضعف، فيجب[٢٠] أن يكون من الخفاء

---

(١) قوله: المشبه به: [فينافي الاستواء المقصود من الاستعارة.]

(٢) قوله: أن يكون الشبه إلخ: لأنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا، فإذا انضمّ إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد، فتصير الاستعارة إلغازا، بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جليا. (تجريد)

(٣) قوله: بنفسه: أي بذاته؛ لكونه يرى مثلا، كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية. (دسوقي)

(٤) قوله: أو بواسطة: كما في تشبيه زيد مثلا بإنسان عريض القفا في البلادة. (ق)

(٥) قوله: أو اصطلاح خاص: كما في تشبيه النائب عن الفاعل بالفاعل في حكم الرفع. (دسوقي)

(٦) قوله: ولم يشم رائحة التشبيه: من عطف الخاص على العام. أتى به بعد العام؛ اهتماما به وإشارة إلى أن المراد من ذلك العام ذلك الخاص؛ لأن مناط التعمية والإلغاز عليه عند خفاء الوجه. (دسوقي)

(٧) قوله: وإن لم تراع: مقابل لقوله: «أن روعي إلخ»، والحاصل: أنه إذا خفي وجه الشبه إنما تكون الاستعارة إلغازا عند عدم إشمامها رائحة التشبيه؛ لأن عدم الإشمام يبعد عن الأصل، وخفاء الوجه يزيد ذلك بعدا، وإذا انتفى عدم إشمام الرائحة بوجود إشمامها فذلك مما يقرب إلى الأصل، لكن يفوت الحسن.

(٨) قوله: فوجه الشبه: وهو البخر بين الطرفين أي الأسد والرجل المنتن الفم خفي، أي فلا ينتقل من الأسد مع القرينة المانعة من إرادة الأصل إلى الإنسان الموصوف بما ذكر؛ إذ لا ينتقل من الأسد مع القرينة المذكورة إلا إلى الإنسان الموصوف بلازم الأسد المشهور، وهو الشجاعة، والانتقال إلى الرجل بدون الوصف لا يفيد في التجوز. (دسوقي)

(٩) قوله: رأيت إبلا إلخ: وإنما صار إلغازا؛ لأن مشابهة الناس بالإبل المائة التي لا توجد فيها راحلة في عزة وجود مرضى منتخب فيما بينهم خفية غيرُ واضحة، ولذا صرح النبي ﷺ بالتشبيه فيه فقال: «الناس كإبل مائة لا توجد فيها راحلة». (تجريد)

(١٠) قوله: مائة لا تجد إلخ: يحتمل أن تكون جملة استئنافية، فهي جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: على أيّ حال رأيتهم؟ ويحتمل أن يكون «مائة» نعتا لـ«إبلا» وما بعده وصف لـ«مائة»، أي إبلا معدودة، وبهذا القدر الموصوف بأنك لا تجد فيها راحلة. (دسوقي)

(١١) قوله: وأريد إلخ: لا شك أن وجه الشبه المذكور خفي؛ إذ لا ينتقل إلى الناس من الإبل من هذه الحيثية، وإنما كانت هذه استعارة تمثيلية؛ لأن الوجه منتزع من متعدد؛ لأنه اعتبر وجود كثرة من جنس، وكون تلك الكثرة يعز فيها وجود ما هو من جنس الكامل. (دسوقي)

(١٢) قوله: الناس: [أي حال الناس من حيث عزة وجود الكامل مع كثرة أفراد جنسه]

(١٣) قوله: من قوله ﷺ: أي هذا المثال مأخوذ من قوله عليه السلام، لا أن قصد المصنف التمثيل بالحديث. (دسوقي)

(١٤) قوله: يرتحله: أي يعده لوضع الرحل وحمل الإثقال عليه، أو يعده للارتحال عليه. (ق)

(١٥) قوله: لا توجد: إشارة إلى أن المراد من العدد الكثرة.

(١٦) قوله: وبهذا: أي بما ذكر، وهو أن ما يكون فيه الوجه خفيا لا ينبغي فيه الاستعارة؛ لئلا تصير ألغازا وتعمية، أي ظهر أن التشبيه أعم مطلقا من الاستعارة. ونبه بقوله: «محلا» على أن العموم من حيث التحقق لا من حيث الصدق؛ إذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة، كما لا يصدق الاستعارة على التشبيه.

(١٧) قوله: إذ كل ما يتأتى إلخ: اعترض بأنه إن أراد بالتأتي: التأتي على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه؛ لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا، وإن أراد مجرد التأتي على وجه الحسن أولا فلا نسلم أن ليس كل ما يتأتى إلخ؛ فإنه إذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضًا، لكن لا على وجه الحسن. (تجريد)

(١٨) قوله: في المثالين المذكورين: أي في المتن، وهما: «رأيت أسدا مريدا» به إنسانا أبخر، و«رأيت إبلا إلخ». (دسوقي)

(١٩) قوله: ينافي ذلك: لأن من لوازم كون وجه الشبه بعيدا غير مبتذل أن يكون غير جلي، فكأنهم اشترطوا في حسنها كون وجه الشبه جليا وكونه غير جلي، وهذا تناف. (دسوقي)

(٢٠) قوله: فيجب إلخ: أي يكون وجه الشبه ملتبسا بحالة من الجلا، وهي أن لا يصير إلغازا، وأن يكون ملتبسا بحالة من الغرابة هي أن لا يصير مبتذلا، فالمطلوب فيه أن يكون متوسطا بين المبتذل والخفي. (دسوقي)

بحيث لا يصير إلغازًا، ومن الجلاء بحيث لا يصير مبتذلًا، ويتصل به[1] أي بما ذكرنا[2] من أنه إذا خفي وجه التشبيه لم يحسن الاستعارة ويتعين التشبيه، أنه إذا قوي[3] الشبه بين الطرفين حتى اتحدا[4] كالعلم[5] والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه، وتعيَّنت الاستعارة[6]؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمتَ مسئلة تقول: «حصل في قلبي نورٌ» ولا تقول: «...علم كالنور»، وإذا وقعتَ في شبهة تقول: «وقعتُ في ظلمة» ولا تقول: «...في شبهة كالظلمة». والاستعارة المكني عنها كالتحقيقية في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه[7، 8]؛ لأنها تشبيه مضمر[9]، والاستعارة التخييلية حسنها[10] بحسب حسن المكني عنها؛ لأنها لا تكون إلَّا تابعة للمكني عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقية[11]، فحسنها تابع لحسن متبوعها.

(أي يلحق — الشأن — أي عند البلغاء — أي وجه الشبه — وهو محال — مستعيرا للعلم لفظ «النور» — أي مشبها للعلم بالنور — مستعيرا لفظ «الظلمة» للشبهة — مشبها للشبهة بالظلمة)

فصل

في بيان معنى آخر[12] يطلق عليه لفظ «المجاز» على سبيل الاشتراك[13] أو التشابه[14]. وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان، أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر بحذف لفظ[15] أو زيادة لفظ، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: ٢٢) وقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: ٨٢). والثاني: مثل: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أي جاء أمر ربك؛ لاستحالة[16] المجيء عن الله تعالى، واسأل أهل القرية؛ للقطع بأن المقصود ههنا سؤال من أهل القرية، وإن جعلت القرية مجازا عن أهلها لم يكن من هذا القبيل[17]، وليس مثله شيء؛ لأنَّ المقصود[18] نفي أن يكون شيء مثل الله لا نفي أن يكون مثلَ مثلِه، فالحكم الأصلي لـ﴿رَبُّكَ﴾ و﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾ هو الجرُّ، وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف المضاف، والحكم

(أي للمجاز — للتقليل — أي من أنواع الإعراب — أي ما يكون بحذف — ما يكون بزيادة — لأنه لا مثل له تعالى — أي في ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾)

---

(١) قوله: ويتصل به: أي ينبغي أن يذكر متصلا بما ذكرنا، وعقبه أنه إذا قوي إلخ. وذلك لمناسبة بينهما من حيث التقابل؛ لأن كلا منهما يوجب عكس ما يوجبه الآخر.

(٢) قوله: بما ذكرنا: أي ضمنًا من قوله: «ولذلك إلخ»، فلا يرد أنه لم يصرح فيما تقدم بأنه إذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه. (تجريد)

(٣) قوله: إذا قوي: أي وجه الشبه، وقوته تكون بكثرة الاستعمال للتشبيه لهذا الوجه. (دسوقي)

(٤) قوله: حتى اتحدا: أي صارا كالمتحدين في ذلك المعنى بحيث يفهم من أحدهما ما يفهم من الآخر، وليس المراد أنهما اتحدا حقيقة، والكلام محمول على المبالغة. (دسوقي)

(٥) قوله: كالعلم إلخ: أي فقد كثر تشبيه العلم بالنور في الاهتداء والتشبيه بالظلمة في التحير، حتى صار كل من المشبهين يتبادر منه المعنى الموجود في المشبه بهما، فصارا كالمتحدين في ذلك المعنى، فيتخيل اتحادهما، ولا يحسن تشبيه أحدهما بالآخر؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه. (دسوقي)

(٦) قوله: وتعينت الاستعارة: لعله أراد أنها تتعين إذا قصد تحسين الكلام، كما يدل عليه قوله: «لم يحسن التشبيه»، لا أنه تعينت البتة، ولا يصح التشبيه، فلا منافاة بينه وبين قول الشارح فيما سبق أن التشبيه أعم من الاستعارة. (من الحواشي)

(٧) قوله: برعاية جهات حسن التشبيه: لم يقل: وبأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا؛ لأنها تشبيه مضمر في النفس، فلا ينافي رائحة التشبيه. نعم، ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه. (تجريد)

(٨) قوله: حسن التشبيه: لم يزدد: «بأن لا تشم رائحة التشبيه لفظا»؛ لأن من لازم الاستعارة بالكناية ذكر ما هو من خواص المشبه به، وذلك يدل على التشبيه، كما سبق. (من تجريد)

(٩) قوله: لأنها تشبيه مضمر: أي المكني عنها، وهذا على مذهب المصنف كما مرَّ، لا على مذهب القوم من أنها لفظ المشبه به، المضمر في النفس المرموز إليه بذكر لوازمه. (دسوقي)

(١٠) قوله: حسنها إلخ: أي في حساب حسن المكني عنها بمعنى أنه يعد بعد عد حسن المكني عنها تابعا له. (دسوقي)

(١١) قوله: بل هي حقيقية: أي عند المصنف؛ لأنها مستعملة في الموضوع له، بخلاف السكاكي.

(١٢) قوله: معنى آخر: أي هو الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي. (دسوقي)

(١٣) قوله: على سبيل الاشتراك: أي اللفظي بأن يقال: إن لفظ المجاز وضع بوصفين، أحدهما: الكلمة التي استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة. والثاني: الكلمة التي تغير حكم إعرابها الأصلي، فيكون إطلاق المجاز عليها حقيقة على هذا الاحتمال. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو التشابه: أي مشابهة الكلمة التي تغير إعرابها للكلمة التي استعملت في غير معناها، وذلك بأن شبهت الكلمة المنتقلة عن إعرابها الأصلي بالكلمة المنتقلة عن معناها الأصلي بجامع الانتقال عن الأصل، وعلى هذا الاحتمال فإطلاق لفظ «المجاز» على الكلمة التي تغير إعرابها الأصلي مجاز بالاستعارة. (دسوقي)

(١٥) قوله: بحذف لفظ: أي ذلك التغير يحصل بسبب حذف لفظ أو زيادته. (حاشية)

(١٦) قوله: لاستحالة إلخ: علة لمحذوف، أي وإنما لم يجعل على ظاهره للقطع باستحالة المجيء على الله تعالى؛ لأن المجيء عبارة عن انتقال من حيز إلى حيز آخر. (من دسوقي)

(١٧) قوله: لم يكن من هذا القبيل: أي بل من قبيل المجاز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة؛ لأنها حينئذٍ مجاز مرسل من إطلاق اسم المحل على الحال. (ق)

(١٨) قوله: لأن المقصود إلخ: علة لمحذوف، أي وإنما حمل على زيادة الكاف؛ لأن المقصود إلخ. (دسوقي)

الأصلي في «مثله» هو النصب؛ لأنه خبر «ليس»، وقد تغير إلى الجرِّ بسبب زيادة الكاف، فكما وُصِفتِ الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الأصلي كذلك[١] وصفت به باعتبار نقلها عن إعرابها الأصلي، وظاهرُ عبارة «المفتاح» أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو نفس الإعراب، وما ذكره المصنف[٢] أقرب[٣]، والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) أخذٌ بالظاهر، ويحتمل أن لا يكون زائدا، ويكون نفيًا بطريق الكناية التي هي أبلغ[٤]؛ لأنَّ الله تعالى موجود[٥]، فإذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله؛ ضرورةَ أنه لو كان له مثل لكان هو -أعني الله تعالى- مثلَ مثلِه، فلم يصح[٦] نفي مثل مثله، كما تقول: ليس لأخي زيد أخٌ، أي ليس لزيد أخٌ نفيًا للملزوم بنفي لازمه. والله أعلم.

الكناية

في اللغة مصدر «كنيت بكذا عن كذا»، أو «كنوتُ»[٧] إذا تركت التصريح به. وفي الاصطلاح: **لفظ أريد به[٨، ٩] لازم معناه مع جواز إرادته معه** أي إرادة ذلك المعنى الحقيقي مع لازمه كلفظ «طويل النجاد»[١٠] المراد به طويل القامة، مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضًا، **فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى** الحقيقي **مع إرادة لازمه**، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة، **بخلاف المجاز**[١١]؛ فإنه لا يجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي للزوم القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقي. وقوله: «من جهة[١٢] إرادة المعنى» معناه من جهة جواز إرادة المعنى؛ ليوافق ما ذكره في تعريف الكناية؛ ولأنَّ الكناية كثيرًا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي؛

(١) قوله: كذلك إلخ: هذا صريح في أن المسمى بالمجاز هو كلمة ﴿رَبَّكَ﴾، ولفظ ﴿ٱلْقَرْيَةَ﴾، ولفظ «المثل»، وليس المسمى بالمجاز هو الإعراب المتغير، وهو ما قاله المصنف. (دسوقي)

(٢) قوله: وما ذكره المصنف: أي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الكلمة التي تغير إعرابها لا نفس الإعراب. (من الحواشي)

(٣) قوله: أقرب: أي مما ذكره السكاكي من أن الموصوف بكونه مجازا في هذا النوع هو الإعراب، وذلك لوجهين أحدهما: أن لفظ «المجاز» مدلوله في الموضعين هو الكلمة، بخلاف إطلاقه على الإعراب؛ فإنه يقتضي تخالف مدلوليه. والثاني: أن إطلاق «المجاز» على الإعراب؛ لكونه قد وقع في غير محله الأصلي إنما يظهر في الحذف؛ لأن المقدر كالمذكور، فانتقل إعراب المقدر للمذكور. وأما الزيادة فلا يظهر فيها كون الإعراب واقعا في غير محله؛ لأنه ليس هناك لفظ مقدر كالمذكور، وله مقتض أوقع إعرابا آخر في محل مقتضاه، وإنما هناك زيادة شيء له مقتضى موجود، ومقتضاه واقع في محله. (من دسوقي)

(٤) قوله: هي أبلغ: أي من الحقيقة التي مقتضى زيادتها. ووجه الأبلغية أنه يشبه دعوى الشيء بالبينة، فكأنه ادعى نفي المثل بدليل صحة نفي مثل المثل. (من دسوقي)

(٥) قوله: لأن الله تعالى موجود إلخ: توضيحه أن تقول: إن الشيء إذا كان موجودا متحققا فمتى وجد له مثل لزم أن يكون ذلك الشيء الموجود مثلا لذلك المثل؛ لأن المثلية أمر نسبي بينهما، فإذا نفي هذا اللازم، وقيل: لا مثل لمثل ذلك المتحقق: لزم نفي الملزوم، وهو مثل ذلك المتحقق؛ لأنه يلزم من نفي اللازم نفي الملزوم، وإلا كان الملزوم موجودا بلا لازم، وهو باطل. (من دسوقي)

(٦) قوله: فلم يصح إلخ: أي على تقدير وجود المثل، لكن النفي لمثل المثل صحيح؛ لوقوعه في كلام الصادق، فليكن المثل منفيا، وهو المطلوب.

(٧) قوله: أو كنوت: أي بكذا من كذا. و«أو» في كلامه للشك، فعلى الاحتمال الأول تكون لام الكلمة ياء، وعلى الثاني تكون واوا، والمضارع على الأول «يكني» كـ«رمى يرمي»، وعلى الثاني «يكنو» كـ«دعا يدعو». (ق)

(٨) قوله: لفظ أريد به إلخ: جرى المصنف على أن الكناية واسطة بين الحقيقية والمجاز. واعلم أنهم اختاروا في اللفظ الكنائي طريقين، الأولى: أنه مستعمل في غير الموضوع له، مع جواز إرادة الموضوع، وعليها كلام المصنف. الثانية: أنه مستعمل في الموضوع له، لكن لا ليكون مقصودا، بل لينتقل إلى غير الموضوع له المقصود، بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الصدق والكذب والإثبات والنفي، فيصح الكلام، وإن فقد المعنى الحقيقي بل وإن استحال. واختار هذه الطريقة في «التلويح». قال في «الأطول»: ولنا بحث نذكرها لك؛ فإنه معجب لأولي الألباب، وهو أنه يمكن أن تجعل الكناية كلها حقائق صرفة، ويكون قصد ما يجعل معنى كنائيا من قبيل قصد النتيجة بعد إقامة الدليل، فيكون قولنا: «فلان كثير الرماد» حقيقة صرفة ذكرت دليلا على أنه مضياف، فيكون التقدير فهو مضياف، ولا يكون هناك استعمال «كثير الرماد» في المضياف. (تجريد)

(٩) قوله: به: أي بمدخول «عن»، وهو راجع إلى «كنيت» و«كنوت»، فالكناية لغة: ترك التصريح بالشيء. (دسوقي)

(١٠) قوله: كلفظ طويل النجاد: الحاصل: أن النجاد حمائل السيف، فطول النجاد يستلزم طول القامة، فإذا قيل: «فلان طويل النجاد»، فالمراد أنه طويل القامة، فقد استعمل اللفظ في لازم معناه، مع جواز أن يراد بذلك الكلام الإخبار بأنه طويل حمائل السيف وطويل القامة بأن يراد بطول النجاد معناه الحقيقي واللازمي. (دسوقي)

(١١) قوله: بخلاف المجاز: أي فإنه وإن شارك الكناية في إرادة مطلق اللازم إلَّا أنه لا يجوز معه إرادة المعنى الحقيقي وإن وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي؛ لينتقل منه إلى المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال. (ق)

(١٢) قوله: وقوله من جهة إلخ: هذا جواب عن اعتراض وارد على المصنف، وحاصله: أن في كلامه تنافيا بين التفريع والمفرع عليه، وذلك لأن المفرع عليه يقتضي أن إرادة كل من اللازم والملزوم في الكناية جائزة، والتفريع يقتضي أن إرادتهما معا واقعة، وحاصل ما أجاب به الشارح: أن في التفريع حذف مضاف، أي من جهة جواز إرادة المعنى. (دسوقي)

للقطع بصحة قولنا: «فلان طويل النجاد[1]، وجبان الكلب[2]، ومهزول الفصيل»[3] وإن لم يكن له نجاد[4] ولا كلب ولا فصيل. ومثل هذا في الكلام أكثر من أن تحصى.

وههنا بحث[5] لا بدَّ من التنبيه عليه، وهو أن المراد بجواز إرادة المعنى الحقيقي في الكناية: هو أن الكناية من حيث إنها كناية[6] لا تنافي ذلك، كما أن المجاز ينافيه، لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة، كما ذكره صاحبُ «الكشاف» في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ أنه من باب الكناية[7] كما في قولهم: «مثلك لا يبخل»؛ لأنهم إذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على أخصِّ أوصافه[8] فقد نفوه عنه، كما يقولون: «بلغت أَترابُه»[9]، يريدون به بلوغه، فقولنا: «ليس كالله شيء»، وقولنا: «ليس كمثله شيء» عبارتان متعاقبتان[10] على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته، ولا فرقَ بينهما إلَّا ما يُعطِيه الكناية من المبالغة[11]، ولا يخفى[12] ههنا امتناع إرادة الحقيقة ونفي المماثلة عمَّن هو مماثله وعلى أخص أوصافه.

وفُرِّقَ[13] بين الكناية والمجاز بأنَّ الانتقال فيها أي في الكناية من اللازم إلى الملزوم، كالانتقال[14] من طول النجاد إلى طول القامة، وفيه أي وفي المجاز الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كالانتقال[15] من الغَيث إلى النبت، ومن الأسد إلى الشجاع. ورُدَّ هذا الفرق بأنَّ اللازم ما لم يكن ملزوما[16] بنفسه أو بانضمام قرينة إليه لم ينتقل منه إلى الملزوم؛ لأنَّ اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم، ولا دلالةَ للعام على الخاص، وحينئذٍ أي إذا كان اللازم ملزومًا فيكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم، كما في المجاز،

---

(١) قوله: طويل النجاد: كناية عن طول القامة؛ لأنه يلزم من طول النجاد -أي حمائل السيف- طول القامة. (ق)

(٢) قوله: وجبان الكلب: كناية من الكرم؛ لأن جبن الكلب -أي عدم جراءته على من يمر به- يستلزم كثرة الواردين عليه، وكثرة الواردين تستلزم كرم صاحبه. (ق)

(٣) قوله: ومهزول الفصيل: كناية عن الكرم أيضًا؛ لأن هزال الفصيل يستلزم عدم وجود اللبن في أمه، وهو يستلزم الاعتناء بالضيفان لأخذ اللبن من أمه وسقيه لهم، وكثرة الضيفان يستلزم الكرم. (دسوقي)

(٤) قوله: وإن لم يكن له نجاد إلخ: فإذا صحت الكناية بنحو هذه الألفاظ، ووقعت بها مع انتفاء أصل معناها: لم يصدق أنه أريد بها المعنى الحقيقي، فلو لم يرد الكلام إلى الجواز خرجت هذه الألفاظ عند انتفاء معانيها عن التعريف. (دسوقي)

(٥) قوله: وههنا بحث: هذا جواب عما يقال: إن التعريف غير جامع؛ لأنه لا يشمل الكناية التي تمنع فيها إرادة المعنى الحقيقي. (دسوقي)

(٦) قوله: من حيث إنها كناية: [أي لا من حيث خصوص المادة]

(٧) قوله: من باب الكناية: أي من حيث إن سلب الشيئية عن مثل يستلزم سلبها عن مثله. (دسوقي)

(٨) قوله: على أخص أوصافه: أي على أوصافه الخاصة، أي ملتبسا بها كالعلم والكرم، لا العامة كالحيوانية والناطقية. وهذا العطف تفسيري؛ لأن المماثل ما يكون مشاركا في الأوصاف الخاصة كلها. (دسوقي)

(٩) قوله: بلغت أترابه: جمع «ترب» بكسر التاء، أي أقرانه في السن بأن يكون ابتداء ولادة الجميع في زمن واحد. (دسوقي)

(١٠) قوله: متعاقبتان: أي واردتان على معنى واحد على وجه المعاقبة والبدلية، فنفي المماثلة عن ذاته تعالى تارة يؤدى بالعبارة الأولى على وجه الصراحة، وتارة يؤدى بالعبارة الثانية على وجه الكناية. (من دسوقي)

(١١) قوله: من المبالغة: أي لإفادتها المعنى بطريق اللزوم الذي هو كادعاء الشيء ببينة، ولما كانت الكناية أبلغ من الحقيقة كان قوله: «ليس كمثله شيء» أوكد في نفي المثل من «ليس كالله شيء». (دسوقي)

(١٢) قوله: ولا يخفى إلخ: هذا محل الشاهد من نقل كلام صاحب «الكشاف» استدلالًا على قوله: «لكن قد يمتنع» إلخ، وإنما امتنع في الآية إرادة الحقيقة؛ لاستحالة ثبوت مماثلته تعالى. (دسوقي)

(١٣) قوله: وفرق: الحاصل: أن المصنف لما قدم الفرق المرضي عنده بين المجاز والكناية، وهو أن الكناية فيها جواز إرادة المعنى الحقيقي؛ لعدم نصب القرينة المانعة والمجاز لا يجوز فيه ذلك: أشار إلى فرق آخر بينهما للسكاكي وغيره؛ لأجل الاعتراض الذي أورده عليه. (دسوقي)

(١٤) قوله: كالانتقال إلخ: فطول القامة ملزوم لطول النجاد، وطول النجاد لازم لطول القامة. فإن قلت: مقتضى تمثيل الشارح بهذا المثال عند قول المصنف: «لفظ أريد به لازم معناه» أن طول القامة لازم لطول النجاد، وطول النجاد ملزوم له، وهو عكس ما يفهمه كلامه هنا. قلت: كل من طول النجاد وطول القامة لازم للآخر وملزوم له؛ لأن كلًّا منهما مساو للآخر، فالتمثيل بهذا المثال ههنا لا ينافي التمثيل به فيما تقدم. (ق)

(١٥) قوله: كالانتقال إلخ: أي فإنه لازم للمطر بحسب العادة، والمطر ملزوم له، وكذلك الشجاعة لازمة للأسد، والأسد ملزوم لها، لكن لما ناسب الشجاعة الرجل أيضًا انتقل من الأسد بواسطة القرينة إلى الرجل المقيد بالشجاعة، فصار الأسد ملزوما، والرجل الشجاع لازما بانضمام القرينة. (دسوقي)

(١٦) قوله: ما لم يكن ملزوما: يعني إنما ينتقل من اللازم إلى الملزوم إذا كان ذلك اللازم ملزوما لذلك المنتقل إليه بأن يكون مساويا، إما بنفسه كالناطق بالنسبة إلى الإنسان؛ فإنه وإن كان يتبادر منه أنه لازم للإنسان وهو ملزوم له؛ لمساواته، فيلزم من وجوده وجود الإنسان، أو بواسطة انضمام قرينة إليه كالعرف، كقولنا كناية عن المؤذن: «رأيت إنسانا يلازم المنار»؛ فإن الإنسان الملازم للمنار فيما يتبادر لازم للمؤذن. ويصح أن يكون أعم منه؛ لجواز أن تكون ملازمة للمنار لا للأذان، لكن قرينة العرف دالة على أنه المؤذن، فهذا لازم أعم صار ملزوما بالقرينة. (دسوقي)

فلا يتحقق الفرق[١]، والسكاكي أيضًا معترف بأنَّ اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقال منه. وما يقال[٢]: إن مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو شرط لها دونه ممَّا لا دليلَ عليه[٣]. وقد يجاب عنه بأن مراده باللازم[٤] ما يكون وجوده على سبيل التبعية، كطول النجاد التابع لطول القامة، ولهذا[٥] جوز كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به متبوع مردوف والمجاز بالعكس. وفيه نظر[٦]، ولا يخفى[٧] عليك أن ليس المراد باللزوم ههنا امتناع الانفكاك[٨].

وهي أي الكناية ثلاثة أقسام: الأولى وتأنيثها باعتبار كونها عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة[٩]، فمنها أي فمن الأولى ما هي معنى واحد[١٠] مثل: أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين، فَتُذْكر تلك الصفة؛ ليتوصَّل بها إلى ذلك الموصوف كقوله: شعر:

الضاربين بكل أبيض[١١] مخذم :: والطاعنين[١٢] مجامع الأضغان

المخذم: القاطع، والضغن: الحقد، ومجامع الأضغان معنى واحد: كناية عن القلوب، ومنها ما هي مجموع معان بأن يؤخذ صفة فتنضم إلى لازم آخر وآخر؛ لتصير[١٣] جملتها مختصة بموصوف، فيتوصل بذكرها إليه كقولنا كنايةً عن الإنسان: «حَيٌّ مستوي[١٤] القامة عريض الأظفار»، وتسمى[١٥] هذه خاصة مركبة.

---

(١) قوله: فلا يتحقق الفرق: أي بين المجاز والكناية؛ لأن الانتقال في كل منهما من الملزوم إلى اللازم؛ لأن الانتقال من اللازم إلى الملزوم لا يحصل إلا إذا كان اللازم المنتقل منه ملزوما، فينتقل منه من حيث إنه ملزوم، لا من حيث إنه لازم. (دسوقي)

(٢) قوله: وما يقال: أي في الجواب عن الاعتراض على السكاكي وتصحيح فرقه، وحاصله: أن مراد السكاكي بقوله: «الانتقال في الكناية من اللازم إلى الملزوم» اللازم المساوي لملزومه؛ لأن اللزوم بين الطرفين من خواصها، ومراده بقوله: «والانتقال في المجاز من الملزوم إلى اللازم» مطلقا؛ لأن اللزوم بين الطرفين لا يشترط في المجاز، فصح تعبيره في جانب الكناية بالانتقال من اللازم، ولم يصح التعبير به في المجاز، فتم التفرقة بينهما. (من الدسوقي)

(٣) قوله: لا دليل عليه: أي فيقال عليه: إنه لا دليل على اختصاص الكناية باللزوم بين الطرفين دون المجاز، بل قد يكون اللازم فيها أعم كما يكون مساويا، وكذا المجاز. فالجواب المذكور ضعيف؛ لأن فيه حمل كلام السكاكي على ما هو تحكم محضٌ. (دسوقي)

(٤) قوله: مراده باللازم إلخ: حاصله: أن مراد السكاكي باللازم في قوله: «إن الكناية ينتقل فيها من اللازم إلى الملزوم»: ما يكون وجوده على سبيل التبع لوجود الغير، كطول النجاد التابع وجوده في الغالب بطول القامة، ومراده بقوله: «إن المجاز ينتقل فيه من الملزوم إلى اللازم» أي من المتبوع في الوجود إلى التابع، فحينئذٍ صحت التفرقة التي ذكرها بينهما، والحاصل: أنه ليس مراده حقيقة اللازم والملزوم حتى يتوجه عليه الاعتراض، بل مراده بهما التابع والمتبوع، وإن لم يكن بينهما لزوم عقلي كطول النجاد لطول القامة. (من دسوقي)

(٥) قوله: ولهذا: أي لأجل أن مراده باللازم التابع لا المتعارف، جوز السكاكي كون اللازم المنتقل عنه للمعنى الكنائي أخص؛ لأن اللازم بمعنى التابع في الوجود لوجود غيره، أو في الاعتبار لاعتبار غيره يجوز أن يكون أخص، بخلاف اللازم المتعارف؛ فإنه إنما يكون أعم أو مساويا ولا يكون أخص، وإلا لكان الملزوم أعم، فيوجد بدون اللازم، وهذا محال. (دسوقي)

(٦) قوله: وفيه نظر: أي في هذا الجواب نظر بالنسبة إلى قوله: و«المجاز بالعكس»؛ لأن المجاز قد يكون من الطرفين، كاستعمال الغيث في النبات نحو: رعينا الغيث، واستعمال النبت في الغيث نحو: أمطرت السماء نباتا، فكيف يصح ما ذكر. (من الحواشي)

(٧) قوله: ولا يخفى إلخ: جواب عما يقال: كيف يكون المراد باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية لغيره مع إمكان انفكاكه عن غيره؟ (دسوقي)

(٨) قوله: امتناع الانفكاك: أي الذي هو اللزوم العقلي، بل المراد باللزوم ههنا مطلق الارتباط ولو بقرينة أو عرف، كما تقدم. (دسوقي)

(٩) قوله: غير صفة ولا نسبة: وذلك بأن يكون المطلوب بها موصوفا، ولو قال: «الأولى المطلوب بها الموصوف» لكان أحسن. (دسوقي)

(١٠) قوله: معنى واحد: المراد بوحدة المعنى ههنا: أن لا يكون من أجناس مختلفة وإن كان جمعا، كما في «الأضغان» في المثال الآتي، وليس المراد بوحدته ما قابل التثنية والجمعية الاصطلاحية. (دسوقي)

(١١) قوله: بكل أبيض: أي بكل سيف أبيض. و«الضاربين» نصب على المدح، أي أمدح الضاربين بكل سيف أبيض. «مخذم» أي قاطع. (دسوقي)

(١٢) قوله: والطاعنين: أي الضاربين بالرمح مجامع الأضغان، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب، ومجامع الأضغان معنى واحد؛ إذ ليس أجساما ملتئمة وإن كان لفظه جمعا، فأطلق الشاعر الصفة التي هي لازم، يعني مجامع الأضغان، وأراد محلها وهو الموصوف، أعني القلوب على سبيل الكناية. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: لتصير إلخ: أي وإن كانت كل صفة بمفردها غير خاصة به، ألا ترى أن «حي» في المثال ليس خاصا بالإنسان، وكذلك «مستوي القامة» و«عريض الأظفار». وأما جملة الثلاثة فهي مختصة بالإنسان، فيتوصل بمجموعها إليه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: حي مستوي: [بدل أو بيان من «قولنا» بمعنى مقولنا و«كناية» حال منه. (تجريد)]

(١٥) قوله: وتسمى إلخ: أي مجموع الصفات المختصة بالموصوف يسمى عند أصحاب =

وشرطهما أي: شرط هاتين[1] الكنايتين الاختصاص بالمكني عنه؛ ليحصل الانتقال. وجعل السكاكي الأولى منهما -أعني ما هي معنى واحد- قريبةً بمعنى سهولة المأخذ، والانتقال فيها لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر وتلفيق بينهما. والثانية[2] بعيدة بخلاف ذلك، وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجيء[3].

الثانية من أقسام الكناية المطلوب بها صفة[4] من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي ضربان[5]: قريبة، وبعيدة، فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب بواسطة فقريبة، والقريبة قسمان: واضحة يحصل منها الانتقال بسهولة كقولهم كنايةً[6] عن طويل القامة: «طويلٌ نجاده»[7] و«طويل النجاد»، والأولى[8] أي «طويلٌ نجادهُ» كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح، وفي الثانية أي «طويل النجاد» تصريح مَّا؛ لتضمن[9] الصفة أي الطويل الضمير الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل[10] على تضمُّنه الضمير أنك تقول: «هند طويلة النجاد»، و«الزيدان طويلا النجاد»، و«الزيدون طوال النجاد»، فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة البتة؛ لاستنادها إلى ضمير الموصوف، بخلاف «هند طويل نجادها»، و«الزيدان طويل نجاداهما»، والزيدون طويل أنجادهم»، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة على نوع تصريح، ولم نجعلها تصريحا بأن الصفة في المعنى صفة للمضاف إليه. واعتبار الضمير[11] رعاية لأمر لفظي، وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها.

أو خفية عطف على[12] «واضحة»، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال روية كقولهم: كناية عن الأَبْلَه: «عريضُ

= العلوم العقلية خاصة مركبة، كما أن الصفة الواحدة التي لها اختصاص بموصوف تسمى خاصة بسيطة. (من الدسوقي)

(١) قوله: شرط هاتين: يعني شرط الكناية التي هي معنى واحد، والكناية التي هي مجموع معان اختصاصها بالمكني عنه كاختصاص مجامع الأضغان ومجموع الحياة واستواء القامة وعريض الأظفار بالإنسان. واعترض على هذا الاشتراط بأنه مستدرك؛ لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم، والملزوم مختص قطعا بالمكني عنه الذي هو اللازم. (حواشي مختلفة)

(٢) قوله: والثانية: [أي ما هي مجموع معان، عطف على «الأولى»]

(٣) قوله: بالمعنى الذي سيجيء: وهي ما كان فيها وسائط، والحاصل: أن المراد هنا بالقرب سهولة الانتقال لأجل البساطة. والمراد بالبعد صعوبتها لأجل التركيب؛ لأن إيجاد المركب والفهم منه أصعب من البسيط غالبا، وليس المراد هنا بالقرب: انتفاء الوسائط والوسائل بين الكناية والمكني عنه وبالبعد: وجودها، كما سيأتي. (من الدسوقي)

(٤) قوله: المطلوب بها صفة: معنى طلب الصفة بالكناية دون النسبة أن يكون المقصود بالذات هو إفهام معنى الصفة من صفة أخرى أقيمت مقامها، فصار تصور المثبتة -أعني المكني عنها- هو المقصود بالذات لا نفس إثباتها؛ لأن نفس إثباتها كالمعلوم من وجود نسبة المكني بها، وذلك كأن يذكر جبن الكلب أو كثرة الرماد؛ لينتقل منه إلى الجود. (دسوقي)

(٥) قوله: وهي ضربان: حاصل ما ذكره من الأقسام أن الكناية المطلوب بها صفة إما قريبة أو بعيدة، والقريبة إما واضحة أو خفية، والواضحة إما ساذجة أو مشوبة بالتصريح، فجملة الأقسام أربعة. (دسوقي)

(٦) قوله: كناية: حال من «القول» مقدم عليه، أي كقولهم: «فلان طويل نجاده» حالة كون ذلك القول كناية عن طول القامة. (من الدسوقي)

(٧) قوله: طويل نجاده: برفع «النجاد» على أنه فاعل «طويل»، والضمير المضاف إليه عائد إلى الموصوف. (دسوقي)

(٨) قوله: والأولى إلخ: إشارة إلى الفرق بين المثالين بعد اتفاقهما في كونهما كناية عن طول القامة، وإنما كان طويل نجاده كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح؛ لأن «طويل» لم يسند إلى شيء من الشخص أو ضميره، وإنما أسند إلى «نجاده»، بخلاف «طويل النجاد»؛ لما فيه من ثبوت التصريح حيث أسند إلى ضميره، لا إلى «النجاد». (حاشية)

(٩) قوله: لتضمن إلخ: أي وإنما كان فيها تصريحٌ ما لتضمن الصفة التي هي لفظ «طويل»، الضمير الراجع إلى الموصوف؛ لكونها مشتقة، والضمير عائد على الموصوف، فكأنه قيل: «فلان طويل». ولو قيل ذلك لم يكن كناية، بل تصريحا بطوله الذي هو طول قامته. ولما لم يصرح بطوله؛ لإضافته إلى «النجاد»، وأومئ إليه بتحمل الضمير: كانت كناية مشوبة بالتصريح، ولم تجعل تصريحا حقيقيا. (دسوقي)

(١٠) قوله: والدليل إلخ: أي والدليل على تضمن تلك الصفة للضمير وتحملها له وأنه فاعل لها لفظا، لا أنها مضافة إلى فاعلها لفظا، بل لفاعلها في المعنى أنك تقول: «هند طويلة النجاد» بتأنيث الصفة؛ نظرا لهند، و«الزيدان طويلا النجاد» بتثنيتها؛ نظرا للزيدين، و«الزيدون طوال النجاد» بجمعها؛ نظرا للزيدين، فقد أنثنا الصفة وثنيناها وجمعناها لزوما، وجعلناها مطابقة للموصوف، وما ذاك إلا لإسنادها إلى الضمير الموصوف. بخلاف ما إذا خلت عن ضمير الموصوف الذي جرت عليه، وأسندت إلى اسم ظاهر؛ فإنها لا تطابق ما قبلها، بل يجب فيها الإفراد والتجريد من علاقة التثنية والجمع. (من الدسوقي)

(١١) قوله: واعتبار الضمير: أي فلم يكن إرجاع الضمير مقصودا أصليا، فلا يكون تصريحا، بل مشوبا به. (حاشية)

(١٢) قوله: عطف على إلخ: أي إن الكناية المطلوب بها صفة، إن لم يكن الانتقال فيها إلى مطلوب -وهو الصفة بواسطة- فهي إما واضحة لا تحتاج في الانتقال إلى المراد إلى تأمل، أو خفية يتوقف الانتقال منها إلى المراد على تأمل وإعمال روية أي فكر، وذلك =

القفا»⁽¹⁾؛ فإنَّ عرض القفا⁽²⁾ وعظم الرأس بالإفراط⁽³⁾ ممَّا يستدل به على البلاهة، فهو⁽⁴⁾ ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى بلاهة نوع خفاء⁽⁵⁾ لا يطَّلع⁽⁶⁾ عليه كل واحد، وليس الخفاء⁽⁷⁾ بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة، وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها بواسطة فبعيدة، كقولهم: «كثير الرماد» كناية عن المضياف؛ فإنه ينتقل⁽⁸⁾ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب⁽⁹⁾ تحت القدر ومنها أي ومن كثرة الإحراق إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة⁽¹⁰⁾ جمع «آكلٍ». ومنها إلى كثرة الضيفان⁽¹¹⁾ بكسر الضاد جمع «ضَيْف» ومنها إلى المقصود⁽¹²⁾ وهو المضياف، وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء⁽¹³⁾.

الثالثة من أقسام الكناية المطلوب بها نسبة أي إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام كقوله: إن السماحة والمروة هي كمال الرجولية والندى :: في قُبَّة⁽¹⁴⁾ ضُربتْ على ابن الحَشْرجِ؛ فإنه أَرَاد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات أي ثبوتها⁽¹⁵⁾ له، فترك التصريح باختصاصه بها بأن يقول: إنه مختص بها أو نحوه مجرورٌ عطفًا على «أن يقول»، أو منصوبٌ⁽¹⁶⁾ عطفًا على «إنه مختص بها» مثل: أن يقول سماحة ابن الحشرج أو السماحة لابن الحشرج أو سَمُحَ ابن الحشرج أو حصل السماحة له، أو ابن الحشرج سَمِحٌ، كذا في «المفتاح». وبه يعرف⁽¹⁷⁾ أن ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر إلى الكناية أي تَرَكَ التصريح ومَالَ⁽¹⁸⁾ إلى الكناية بأن جعلها أي تلك الصفات في قبة؛ تنبيهًا⁽¹⁹⁾ على أن محلها ذوقُبة، وهي تكون فوق الخيمة⁽²⁰⁾ يتخذها

= حيث يكون اللزوم بين المكني به وعنه فيه غموض ما، فيحتاج إلى إعمال رؤية في القرائن، وليس المراد أنها خفية؛ لتوقف الانتقال منها إلى المقصود على وسائط؛ لأن الموضوع أن الانتقال فيها بلا واسطة. (من الدسوقي)

(١) قوله: عريض القفا: «القفا» بالقصر مؤخر الرأس، وعرضه يستلزم عظم الرأس غالبا، والمقصود هنا العظم المفرط، كما نبه عليه الشارح. (دسوقي)

(٢) قوله: عرض القفا: «العرض» ههنا بالفتح؛ لأن المراد به ما قابل الطول، وأما العرض بالضم فهو بمعنى الجانب. (من الدسوقي)

(٣) قوله: بالإفراط: إنما قال: «بالإفراط»؛ لأن عظم الرأس واستواؤه ما لم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم. (تجريد البناني)

(٤) قوله: فهو: أي عرض القفا ملزوم لها أي للبلاهة، وهي لازمة له، فقد انتقل من الملزوم إلى اللازم. (ق)

(٥) قوله: نوع خفاء: كان ذلك بالنظر إلى الأصل، وإلا فاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى. نعم، سبب كون البلاهة لازمة به في الخارج خفي. (تجريد)

(٦) قوله: لا يطلع إلخ: أي لا يدركه كل أحد، وإنما يدركه من أعمل فكرته ورويته، حتى اطلع على الملزومية واعتقدها. (دسوقي)

(٧) قوله: وليس الخفاء إلخ: دفع به ما يتوهم من قوله: «لا يطلع عليه كل أحد» أن ذلك بسبب وجود كثرة الوسائط. (دسوقي)

(٨) قوله: فإنه ينتقل إلخ: أي إنما قلنا: إن كثرة الرماد كناية عن المضيافية لكثرة الوسائط؛ لأنه إلخ. (ق)

(٩) قوله: إحراق الحطب: لضرورة أن الرماد لا يكثر إلا بكثرة الإحراق. (دسوقي)

(١٠) قوله: إلى كثرة الأكلة: وذلك لأن العادة أن المطبوخ إنما يطبخ ليؤكل، فإذا كثر كثر الآكلون له. (دسوقي)

(١١) قوله: إلى كثرة الضيفان: وذلك لأن الغالب أن كثرة الأكلة إنما تكون من الأضياف؛ إذ الغالب أن الكثرة المؤدية لكثرة الرماد لا تكون من العيال. (ق)

(١٢) قوله: إلى المقصود: وهو المضيافية، فقول الشارح: «وهو المضياف» بدليل أن الكلام في المطلوب بها صفة، وهو الفرق بين كثرة الضيفان والمضيافية، حتى ينتقل من أحدهما إلى الآخر أن كثرة وجود الضيفان وصف للأضياف والمضيافية وصف للمضيف؛ إذ هي القيام بحق الضيف وهما أمران متلازمان. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: وضوحا وخفاء: [فكلما قلت الوسائط كانت الدلالة أوضح، وكلما كثرت كانت أخفى.]

(١٤) قوله: في قبة إلخ: في جعل هذه الأوصاف الثلاثة في قبة مضروبة على ابن الحشرج كناية عن ثبوتها له؛ لأن الأمر إذا أثبت في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له. (ق)

(١٥) قوله: أي ثبوتها: له هو تفسير للاختصاص، وأشار بهذا التفسير إلى أن المراد بالاختصاص مجرد الثبوت والحصول، وأن في عبارة المصنف قلبا. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: منصوب إلخ: [فالمعنى حينئذٍ بأن يقول: إنه مختص، أو يقول: نحوه.]

(١٧) قوله: وبه يعرف: أي بما ذكر من الأمثلة يعرف أنه ليس المراد بالاختصاص المعبر به في كلامهم ههنا الحصر، بل المراد به الثبوت للموصوف، سواء كان على وجه الحصر أم لا. وقوله: «وبه يعرف إلخ» استدلال على ما قدمه من أنه ليس المراد بالاختصاص الحصر، فلا تكرار بين ما ههنا وما تقدم. (علامة دسوقي)

(١٨) قوله: ومال إلخ: إتيان الشارح بـ«مال» يحتمل أنه إشارة إلى أن «ترك» في كلام المصنف مضمن معنى «مال»، فيكون العطف في كلام الشارح تفسيريا، أي ترك التصريح ومال عنه إلى الكناية. ويحتمل أنه إشارة إلى أن قول المصنف: «إلى الكناية» متعلق بمحذوف؛ عطفا على قوله: «ترك التصريح». (دسوقي)

(١٩) قوله: تنبيها: علة لترك الشاعر التصريح بثبوت تلك الأوصاف للممدوح، وميله إلى الكناية بأن جعلها واقعة في قبة مضروبة على الممدوح، أي لأجل التنبيه على أن محل تلك الصفات -وهو الممدوح- ذو قبة، وأنه من الرؤساء. (دسوقي)

(٢٠) قوله: تكون فوق الخيمة: أي أكبر منها. وليس المراد أنه يجعل الخيمة ويجعل فوقها شيء آخر هو القبة، كما قد يتوهم. (تجريد)

الرؤساء مضروبة عليه أي على ابن الحشرج، فأفاد[1] إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيّزه فقد أثبت له ونحوه أي مثل البيت المذكور في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن تجعل فيما يحيط به، ويشتمل عليه قولهم: المجد بين ثوبَيه والكرم بين بُرديه حيث لم يصرّح بثبوت المجد والكرم له، بل كنى عن ذلك[2] بين ثوبيه وبُرديه.

فإن قلت: ههنا قسم رابع، وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معًا، كقولنا: «كثر[3] الرماد في ساحة زيد». قلت[4]: ليس هذا كناية واحدة بل كنايتين، إحداهما: المطلوب بها نفس الصفة، وهي[5] كثرة الرماد كناية عن المضيافية. والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إلى زيد وهو جعلها في ساحته؛ لتفيد إثباتها له.

والموصوف في هذين القسمين[6] يعني الثاني والثالث[7] قد يكون مذكورًا، كما مرَّ وقد يكون غير مذكور، كما يقال[8] في عرض[9] من يؤذي المسلمين: «المسلمُ[10] من سلم المسلمون من لسانه ويده»، فإنه كناية[11] عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام. وأما القسم الأول[12] وهو ما يكون المطلوب بالكناية نفس الصفة، وتكون النسبة[13] مصرحا بها، فلا يخفى أن الموصوف فيها يكون مذكورًا لا محالة لفظا أو تقديرا، وقوله: «في عرض من يؤذي» معناه في التعرض به يقال: «نظرت إليه من عرض» بالضم أي من جانب وناحية.

قال السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة، وإنما قال: «تتفاوت» ولم يقل: «تنقسم»؛ لأنَّ التعريض وأمثاله ممَّا ذكر ليس من أقسام الكناية فقط بل هو أعم، كذا في «شرح المفتاح». وفيه نظر[14]، والأقرب أنه إنما قال ذلك؛

---

(١) قوله: فأفاد إلخ: الحاصل: أن المصرح به نسبة الصفات إلى القبة حيث جعلت فيها، وهي صفات لا تقوم بنفسها بل بغيرها، ولا يصلح أن يكون ذلك الغير هو القبة، فتعين أن يكون هو المضروب عليه القبة، فيكون المقصود من تلك الكناية نسبة تلك الصفات وثبوتها له، فهذا هو المكني عنه. (ق)

(٢) قوله: بل كنى عن ذلك: أي عن ثبوتهما له بكونهما بين برديه وثوبيه، أي لأن المعلوم أن حصول الكرم والمجد فيما بين الثوبين لا يخلو عن موصوف بهما، وليس إلا صاحب الثوبين؛ لأن الكلام في الثوبين الملبوسين، فأفاد الثبوت للموصوف بطريق الكناية، والمجد والكرم مذكوران فلا يطلبان، وإنما طلب ثبوتهما لموصوفهما، فكانت الكناية هنا مما طلب بها النسبة. (دسوقي)

(٣) قوله: كثر إلخ: الساحة هي الفسحة التي بين بيوت الدار وقدام بابها. والمثال المذكور كناية عن المضيافية وإثباتها لزيد، أما الإثبات فلأنا لم نثبت كثرة الرماد لزيد، وإنما أثبتناها في ساحة زيد؛ لينتقل من ذلك إلى ثبوتها له، وأما المضيافية فلأنا لم نصرح بها حتى يكون المطلوب نفس النسبة، بل كنينا عنها بكثرة الرماد. (دسوقي)

(٤) قوله: قلت إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذا المثال كناية طلب بها الصفة والنسبة معا، بل كنايتان، إحداهما: طلب بها النسبة، وهي إثبات كثرة الرماد في الساحة. والأخرى: طلب بها نفس المضيافية، وهي التصريح بكثرة الرماد؛ لينتقل إلى المضيافية؛ لاستلزامها إياها. (من الدسوقي)

(٥) قوله: وهي: ضمير «هي» راجع إلى «إحداهما» لا إلى الصفة. (دسوقي)

(٦) قوله: هذين القسمين: إنما خصهما بالذكر؛ لامتناع ذكر الموصوف في القسم الأول؛ لأنه مكني عنه. (تجريد)

(٧) قوله: يعني الثاني والثالث: أي من أقسام الكناية، وهو المطلوب به صفة، والمطلوب به نسبة صفة لموصوف. (من الدسوقي)

(٨) قوله: كما يقال: الأولى كقوله ﷺ؛ لأنه حديث، كما في «البخاري». (دسوقي)

(٩) قوله: في عرض إلخ: العرض بالضم: الناحية والطرف والجانب، والمراد به ههنا التعريض، أي في التعريض بمن يؤذي المسلمين. (ق)

(١٠) قوله: المسلم إلخ: مثال للقسم الثالث، وهو الكناية عن النسبة، والنسبة المكني عنها هنا نفي الصفة لا ثبوتها؛ لأن نسبة الصفة يكني عنها مطلقا، سواء كانت ثبوتية أو سلبية، وهي هنا سلبية؛ إذ هي لسلب الإسلام عن المؤذي. (دسوقي)

(١١) قوله: كناية إلخ: وجه الكناية أن مدلول الجملة حصر الإسلام فيمن لا يؤذي، ولا ينحصر فيه إلا بانتفائه عن المؤذي، فأطلق الملزوم وأريد به اللازم. (دسوقي)

(١٢) قوله: وأما القسم الأول: أي من هذين القسمين الأخيرين، وهو الثاني في المتن، وليس المراد القسم الأول من الأقسام الثلاثة، كما توهم، وهذا مقابل لمحذوف، أي أما كون القسم الثاني من هذين القسم تارة يكون الموصوف فيه مذكورا، وتارة يكون غير مذكور، فظاهر في جميع أنواعه. وأما القسم الأول من هذين القسمين فلا يظهر كون الموصوف فيه تارة يكون مذكورا، وتارة غير مذكور في جميع أنواعه. والقصد بذلك القول تقييد كلام المصنف؛ فإن ظاهره أنه إذا كان المطلوب بها صفة تارة يكون الموصوف مذكورا، وتارة يكون غير مذكور، سواء صرح بالنسبة أم لا، مع أنه متى صرح بالنسبة فلا بد من ذكر الموصوف، فيقيد كلام المصنف بالنسبة إلى القسم الأول بما إذا لم يصرح بالنسبة. (دسوقي)

(١٣) قوله: وتكون النسبة إلخ: أي: والحال أن النسبة المطلوب بها الصفة مصرح بها، وهذا إشارة إلى قسم للقسم الثاني، لا إلى جملة القسم الثاني. (دسوقي)

(١٤) قوله: وفيه نظر: وجه النظر: أن كون التعريض وأمثاله أعم لا ينافي كونه قسما من أقسام الكناية باعتبار، كما يقال: «الأبيض قسم من الحيوان»، فلو قال: «تنقسم» لكان مستقيما؛ لأنه قسمه باعتبار. ويمكن أن يقال في توجيه النظر: بأن التفاوت لا يتعدى =

لأنَّ هذه الأقسام قد تتداخل[١] وتختلف باختلاف الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها، والمناسب[٢] للعرضية التعريض أي الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض؛ لأنه إمالة الكلام إلى عُرض يدل على المقصود، يقال: «عرضت لفلان وبفلان» إذا قلتَ قولًا وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب وتريد جانبا آخر، والمناسب لغيرها أي لغير العرضية إن كثرت الوسائط بين اللازم[٣] والملزوم، كما في[٤] كثير الرماد وجبان الكلب[٥] ومهزول الفصيل[٦] التلويح؛ لأنَّ التلويح[٧] هو أن تشير إلى غيرك من بعد، والمناسب لغيرها إن قَلَّت الوسائط[٨] مع خفاء في اللزوم، كعريض القفا[٩] وعريض الوسادة[١٠] الرمز؛ لأنَّ الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأنَّ حقيقته[١١] الإشارة بالشفة والحاجب، والمناسب لغيرها إن قلت الوسائط بلا خفاء كما في قوله: شعر:

أَوَ ما رأيت[١٢] المجد ألقى رحله :: في آل طلحة ثم لم يتحوَّل

الإيماء والإشارة. ثم قال السكاكي[١٣] والتعريض قد يكون مجازًا كقولك: «آذيتَني فستعرف»، وأنت تريد[١٤] بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب[١٥] دونه أي لا تريد المخاطب؛[١٦] ليكون اللفظ مستعملا في غير ما وضع له فقط فيكون مجازًا، وإن أردتهما أي المخاطب وإنسانا آخر معه جميعًا كان كناية[١٧] كأنك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معًا، والمجاز ينافي إرادةَ المعنى الأصلي، ولَا بُدَّ فيهما أي في الصورتين من قرينة[١٨] دالة على أنَّ المراد في الصورة الأولى: هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده؛ ليكون مجازًا، وفي الثانية: كلاهما

= بكلمة «إلى» إلا بتضمين أمر آخر، والمناسب هنا الانقسام، فيرد عليه ما يرد على الانقسام. (تجريد)

(١) قوله: قد تتداخل: والحاصل: أنها أقسام اعتبارية تختلف باختلاف الاعتبارات، ويمكن اجتماعها لا أنها أقسام حقيقية لا يمكن اجتماعها، فعدل السكاكي عن التعبير بـ«تنقسم»؛ لئلا يتوهم أنها أقسام حقيقية متباينة، كما هو الأصل فيها. (دسوقي)

(٢) قوله: والمناسب إلخ: هذا من كلام السكاكي قصد به تمييز تلك الأقسام بعضها من بعض. وأشار إلى أن بين كل قسم واسمه مناسبة، وحاصله: أن المناسب للعرضية أي لكون الكناية عرضية تسميتُها بالتعريض. (من الدسوقي)

(٣) قوله: بين اللازم إلخ: أي الذي استعمل لفظه وبين الملزوم، أي الذي أطلق اللفظ عليه كناية. (من الدسوقي)

(٤) قوله: كما في إلخ: أي فإن بين كثرة الرماد والمضيافية المستعملة هي فيها وسائط، وهي كثرة الإحراق، وكثرة الطبائخ، وكثرة الأكلة، وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٥) قوله: وجبان الكلب: أي فإن بين جبن الكلب والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط، وهي عدم الجرأة وأنس الكلب بالناس وكثرة مخالطة الواردين وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٦) قوله: مهزول الفصيل: أي فإن بين هزال الفصيل والمضيافية المستعمل هو فيها وسائط وهي عدم اللبن وكثرة شاربيه وكثرة الأضياف. (دسوقي)

(٧) قوله: لأن التلويح إلخ: أي إنما سميت الكناية الكثيرة الوسائط تلويحا؛ لأن التلويح في الأصل أن تشير إلى غيرك من بعد، وكثرة الوسائط بعيدة الإدراك غالبًا. (ق)

(٨) قوله: إن قلّت الوسائط: المراد بقلتها: عدم كثرتها، فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا. (تجريد البناني)

(٩) قوله: كعريض القفا: مثال لما عدمت فيه الوسائط؛ لأنه يكنى عن البله بعرض القفا، فيقال: «فلان عريض القفا» أي إنه أبله، وليس بينهما واسطة عرفا. (دسوقي)

(١٠) قوله: وعريض الوسادة: مثال لما فيه واسطة واحدة؛ لأن عرض الوسادة يستلزم عرض القفا، وعرض القفا يستلزم البله. (دسوقي)

(١١) قوله: لأن حقيقته إلخ: أي إنما قيدنا بقولنا: «على سبيل الخفية»؛ لأن حقيقة الإشارة بالشفة والحاجب، أي والغالب أن الإشارة بهما إنما تكون عند قصد الإخفاء. (ق)

(١٢) قوله: أو ما رأيت إلخ: وجه كون الوسائط فيه قليلة من غير خفاءٍ أن تقول: إن إلقاء المجد رحله في آل طلحة مع عدم التحول كناية عن وجود المجد في مكانهم، ووجوده فيه كناية عن نسبة المجد إليهم، فهو كناية بواسطة واحدة، وفيه استعارة بالكناية؛ تشبيها للمجد بالإنسان الراحل. (حاشية)

(١٣) قوله: ثم قال السكاكي: الحاصل: أن السكاكي بعد ما سمى أحد أقسام الكناية تعريضًا انتقل بعد ذلك إلى تحقيق الكلام التعريضي، فذكر أنه تارة يكون مجازا وتارة يكون كناية. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأنت تريد إلخ: جملة حالية، أي وإنما يكون هذا الكلام التعريض مجازا في حال كونك تريد بتاء الخطاب إنسانا مع المخاطب دون المخاطب. (ق)

(١٥) قوله: مع المخاطب: صفة لـ«إنسان»، أي حاضرا مع المخاطب، فهو مصاحب له في الحضور والسماع لا في الإرادة. (دسوقي)

(١٦) قوله: لا تريد المخاطب: أي لا تريد تهديده، ولما أردت بهذا الخطاب تهديد غير المخاطب فقط صارت تاء الخطاب غير مراد بها أصلها الذي هو المخاطب، وإذا تحقق أنك لا تريد بهذا الخطاب المخاطب، وإنما أردت غيره؛ للعلاقة: كان هذا التعريض مجازا؛ لأنه قد أطلق اللفظ وأريد به اللازم. (من دسوقي)

(١٧) قوله: كان كناية: يعني أن الكلام التعريضي قد يكون كناية حيث لم تقم قرينة على عدم صحة إرادة المعنى الأصلي، بل قامت على إرادة الأصلي وغيره؛ لأن الكناية هي اللفظ الذي يجوز أن يراد به المعنى الحقيقي ولازمه، والمجاز لا يراد به إلا اللازم، كما تقدم. (من دسوقي)

(١٨) قوله: من قرينة إلخ: إذا كان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية، فلا بد في الصورتين من قرينة تميز إحداهما من الأخرى حيث اتحد لفظهما، وإنهما اختلفا في =

جميعًا؛ لتكون كناية. وتحقيق[١] ذلك[٢] أن قولَك: «آذيتني فستعرف» كلامٌ دال على تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزمه تهديد كل
(أي لزوما عرفيا — تخويف — خبر «أن»)
من صدر عنه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كنايةً، وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب
(أي غير المخاطب — أي قولك «آذيتني فستعرف»)
الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقًا وإما فرضًا أو تقديرًا، مع قرينة دالَّة على عدم إرادة المخاطب كان مجازًا.
(جواب «إن أردت» — أي وقوعا وفعلا — قيد للاشتراك)

فصل[٣]

أطبق البلغاء[٤] على أنَّ المجاز والكناية أبلغ[٥] من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم[٦] فهو كدعوى[٧]
(أي في المجاز والكناية — لف ونشر مرتب — أي المجاز المقيد)
الشيء ببينة؛ فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه، وأطبقوا أيضًا على أنَّ الاستعارة التحقيقية
والتمثيلية[٨] أبلغ من التشبيه؛ لأنها[٩] نوع من المجاز، وقد علم أنَّ المجازَ أبلغ من الحقيقة، وليس معنى كون كل من المجاز والكناية
(أي الاستعارة)
أبلغ أن شيئا منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقي والتصريح، بل المراد[١٠] أنه يفيد زيادة تأكيد
(أي ما ذكر — الإضافة بيانية — من كونهما أبلغ — أي يثبت — من الحقيقة والتصريح)
للإثبات، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به، وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه،
(أي في المشبه — راجع للمنفي — أي مرتبة الكمال — هو وجه الشبه)
والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ، وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله: ليست مزية قولنا: «رأيت أسدا» على
(أي فضيلة — المراد المتقدم)
قولنا: «رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة» أن الأول[١١] أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني[١٢]، بل
(«في» بمعنى «على»)
الفضيلة هي أنَّ الأول أفاد تأكيد[١٣] الإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني. والله أعلم.
(للأسد — أي فضيلة الأول على الثاني)

كمل القسم الثاني، الحمد الله على جزيل نواله، والصلوة على نبيه محمد وآله.

= الإرادة، فإذا وجدت القرينة الدالة على أن المهدد في قوله: «آذيتني فستعرف» هو غير المخاطب فقط كأن يكون المخاطب صديقا وغيره مؤذ: كان اللفظ مجازا. وإذا وجدت القرينة الدالة على أنهما هددا معا كأن يكونا معا عدوين للمتكلم ومؤذيين له: كان اللفظ كناية. (دسوقي)

(١) قوله: وتحقيق: يعني إذا وقع في هذين الاستعمالين شبهة وتردد تصدى لبيانه على الوجه الحق بقوله: «وتحقيق ذلك إلخ». (حاشية)

(٢) قوله: ذلك: أي كون قولك: «آذيتني فستعرف» مجازًا على تقدير إرادته إنسانا غير المخاطب، وكنايةً على تقدير إرادتها مع لزوم قرينة دالّة على المراد في التقديرين. (من الحواشي)

(٣) قوله: فصل: تكلم فيه على أفضلية المجاز والكناية على الحقيقة والتصريح في الجملة. (ق)

(٤) قوله: أطبق البلغاء: أي اتفق البلغا. ويراد بالبلغاء علماءُ البيان على ما هو الظاهر. ويمكن أن يراد جميع البلغاء، ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام إن لم يعلموا هذه الاصطلاحات. (تجريد)

(٥) قوله: أبلغ: قيل عليه: إن «أبلغ» إن كان مأخوذا من «بلغ -بضم اللام- بلاغة» ففيه أن البلاغة لا يوصف بها المفرد، و«الكناية» كلمة مفردة، و«المجاز» قد تكون مفردة. وإن كان مأخوذا من «بالغ» مبالغة ففيه أن أفعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي. قد يجاب باختيار الأول، وأن المراد: البلاغة اللغوية، وهي الحسن. فقوله: «أبلغ» أي أفضل وأحسن. ويصح إرادة الثاني؛ بناء على مذهب الأخفش والمبرّد. (من الدسوقي)

(٦) قوله: من الملزوم إلى اللازم: وهذا الانتقال ظاهر في المجاز، وأما في الكناية فإن اللازم إذا لم يصر مساويا للملزوم بسبب القرينة لا يمكن الانتقال منه، كما مر، فالمراد باللزوم في الذهن وإن كان لازما في الخارج. (من الحواشي)

(٧) قوله: كدعوى إلخ: أي بخلاف الحقيقة والتصريح؛ فإن كلا منهما دعوى مجردة من الدليل. فإذا قلت: «فلان كثير الرماد» فكأنك قلت: فلان كريم؛ لأنه كثير الرماد. (ق)

(٨) قوله: التحقيقية والتمثيلية: وأما المكنية والتخييلية فليستا من المجاز اللغوي عنده. (ق)

(٩) قوله: لأنها: أي الاستعارة نوع من المجاز والتشبيه نوع من الحقيقة، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وما كان من جنس الأبلغ يلزم أن يكون أبلغ مما يكون من جنس غير الأبلغ. وإنما أفرد المصنف الاستعارة بالذكر، وإن دخل في قوله: «أن المجاز أبلغ من الحقيقة»؛ اهتماما بشأن الاستعارة له فيها من الادعاء، ولأن المقابل لها حقيقة مخصوصة وهي التشبيه. (من دسوقي)

(١٠) قوله: بل المراد: أي من كون كل من المجاز والكناية والاستعارة أبلغ من الحقيقة والتصريح والتشبيه. أنه أي ما ذكر من كل من المجاز والكناية والاستعارة. (من دسوقي)

(١١) قوله: أن الاول إلخ: هذا خبر «ليس»، والمراد بالأول: «رأيت أسدا» والمراد بالثاني: «رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة». (دسوقي)

(١٢) قوله: لم يفدها الثاني: أي ليست فضيلة التركيب الأول المشتمل على الاستعارة على التركيب الثاني المحتوي على التشبيه أن الأول أفاد زيادة على مساواة الرجل للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل كل من التركيبين إنما أفاد مساواة الرجل للأسد في الشجاعة، ولم يفد أحدهما زيادة على المساواة المذكورة. (دسوقي)

(١٣) قوله: أفاد تأكيد إلخ: يعني فثبت أن كلا من المجاز والكناية والاستعارة لا يدل على أزيد مما تدل عليه الحقيقة، وأن الفضيلة في كل واحد من هذه الثلاثة من جهة إفادة تأكيد الإثبات الذي لا يفيده الحقيقة، هذا وقد تم الفن الثاني. (علامة دسوقي)

الفن الثالث علم البديع[١]

البديع في اللغة: الغريب

وهو علم[٢] يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور[٣] معانيها، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة[٤]، والمراد[٥] بالوجوه ما مرَّ في قوله: «وتتبعها وجوه أُخَر» تورث الكلام حسنًا، وقوله: بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة الخلو عن التعقيد المعنوي[٦] إشارة إلى أنَّ هذه الوجوه إنما تُعَدُّ محسّنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أعني قوله: «بعد رعاية» متعلق بقوله[٧]: «تحسين الكلام». وهي أي وجوه تحسين الكلام ضربان: معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى أولًا[٨] وبالذات، وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضًا، ولفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك[٩]. أمّا المعنوي قدَّمه؛ لأنَّ المقصود الأصلي والغرض الأوّلي هو المعاني، والألفاظ توابعُ[١٠] وقوالبُ لها[١١].

(تفسير لـ«يعرف» — الأمور التي يصير بها الكلام حسنا — سوى المطابقة والفصاحة — المعلومة بعلم المعاني — المعلومة بعلم البيان — وإلا كانت كتعليق الدرر في أعناق الخنازير — نوعان — أي ثانيا وبالتبع — كما في المشاكلة — فينبغي الاهتمام بها)

فمنه المطابقة[١٢] وتسمى الطباق والتضاد أيضًا، وهي الجمع بين المتضادَّين أي معنيين متقابلين في الجملة[١٣] أي يكون بينهما تقابل وتنافٍ ولو في بعض الصور، سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا[١٤]، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف أو ما يشبه[١٥] شيئا من ذلك. ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة اسمين نحو: ﴿وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا[١٦] وَهُمۡ رُقُودٞ﴾، أو فعلَين نحو: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ[١٧]﴾، أو حرفين نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ﴾،

(في كلام واحد — أي ولو في الجملة — أي التقابل الحقيقي — كما في القدم والحدوث — كتقابل الحركة والسكون — كتقابل مطلق الوجود وسلبه — كالأبوة والبنوة — كتقابل العمى والبصر — المذكور — المسمى بالطباق — أي الاسم والفعل والحرف — جمع «راقد» بمعنى نائم — (الكهف: ١٨) — (البقرة: ٢٥٨) — للنفس — (البقرة: ٢٨٦))

---

(١) قوله: علم البديع: أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي، كان ذلك سنة أربع وسبعين ومائتين. (من تجريد)

(٢) قوله: وهو علم: المراد به هنا الملكة؛ لأنها هي التي تكون آلة في معرفة الوجوه المحسنة هي في تصورها، وفي التصديق يضبط أعدادها وتفاصيلها. (علامه دسوقي)

(٣) قوله: أي يتصور إلخ: أشار به إلى أن المراد بالمعرفة هنا: تصور معاني تلك الوجوه والتصديق بأعدادها وتفاصيلها، فالمراد بالمعرفة هنا: مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق، فيعرف بذلك العلم أن الأمور المحسنة عدتها كذا، وأن الوجه الفلاني يتصور بكذا. (من دسوقي)

(٤) قوله: بقدر الطاقة: أشار بهذا إلى أن الوجوه البديعية غير منحصرة في عدد معين لا يمكن زيادتها عليه. (ق)

(٥) قوله: والمراد: أشار بهذا إلى أن الإضافة في قوله: «وجوه تحسين» للعهد، وحينئذٍ فصح التعريف، واندفع أن يقال: إن الوجوه المحسنة للكلام مجهولة، والتعريف بالمجهول لا يفيد. (من دسوقي)

(٦) قوله: الخلو عن التعقيد المعنوي: تفسير لوضوح الدلالة، وأما الخلو عن التعقيد اللفظي فهو داخل في قوله: «بعد رعاية المطابقة»؛ لأن المطابقة لا تعتبر إلا بعد الفصاحة، وهي تتوقف على الخلو عن التعقيد اللفظي. (من دسوقي)

(٧) قوله: متعلق بقوله إلخ: يعني فهو ظرف لغو، فالواقع بعدهما هو التحسين في الملاحظة لا في الوجود؛ فإنه تقارن فيه، وأما إذا جعل ظرفا مستقرا فالذي بعدهما هو الحصول، فيقتضي أنه متأخر عنهما في الوجود، والتقدير: حال كون التحسين حاصلا بعدهما. (تجريد البناني)

(٨) قوله: أولا: نصب على الظرفية بمعنى قبل، وهو حينئذٍ منصرف ولا وصفية له؛ ولذا دخله التنوين، مع أنه أفعل تفضيل في الأصل بدليل «الأولى» و«الأوائل» كـ«الفضلى» و«الأفاضل». (من دسوقي)

(٩) قوله: كذلك: أي راجع إلى تحسين اللفظ أولا وبالذات، وإن كان بعض أفراد ذلك النوع قد يفيد تحسين المعنى أيضًا، لكن بطريق التبع والعروض. (من دسوقي)

(١٠) قوله: توابع: أي من حيث إن المعنى يستحضر أولا، ثم يؤتى باللفظ على طبقه. (تجريد)

(١١) قوله: وقوالب لها: أي من حيث إن المعاني تتلقى منها وتفهم منها. (تجريد)

(١٢) قوله: فمنه المطابقة: ذكر المصنف في هذا الكتاب تسعة وعشرين وجها من هذا النوع: أولها المطابقة وهي في اللغة: الموافقة، قال صاحب «المفتاح»: المطابقة مأخوذة من «طابق الفرس» أي وضع رجله مكان يده، وكونها من وجوه التحسين تعرف بالذوق، وكذا باقي الوجوه. (دسوقي وتجريد)

(١٣) قوله: متقابلين في الجملة: لما كان يتوهم أن المراد بالمتضادين هنا: خصوص الأمر من الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض، وليس ذلك شرطا: بين المصنف أن المراد بالمتضادين هنا: ما هو أعم من ذلك أعني الأمرين الذين بينهما تقابل وتناف. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو اعتباريا: [كتقابل الإحياء والإماتة.] أي باعتبار المعتبر وإن لم يكن تضادا في الواقع، كالإحياء والإماتة؛ فإنهما عبارتان عن الخلق، سمي باعتبار تعلقه بالحياة إحياء وباعتبار تعلقه بالموت إماتة. (من الحواشي)

(١٥) قوله: أو ما يشبه إلخ: أي أو تقابل ما يشبه كالبرودة والحرارة الكائنتين في قوله تعالى: ﴿أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ (نوح: ٢٥)؛ فإن الغرق يستلزم الماء المشتمل على البرودة، والنار مشتملة على الحرارة، والبرودة والحرارة متقابلان. (ق)

(١٦) قوله: وتحسبهم أيقاظا: [جمع «يقظ» بمعنى يقظان.] فاليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس، والنوم يشتمل على عدمه، بينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما، والتضاد باعتبار أنفسهما؛ لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس، والنوم عرض يمنع الإدراك، وقد دل على كل منهما بالاسم. (تجريد البناني)

(١٧) قوله: يحيي ويميت: فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت لكن بين متعلقهما أعني الحياة والموت العدم والملكة أو التضاد؛ بناء على أن الموت عرض وجودي، فالتنافي بينهما اعتباري، وكأنه لم يجعلهما من الملحق الآتي؛ لإشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت، بخلاف الملحق، كما يأتي. (تجريد البناني)

فإنَّ في «اللام» معنى الانتفاع وفي «على» معنى التضرر، أي لا ينتفع(١) بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها أو من نوعين نحو: ﴿أَوَمَن
عطف على قوله: «من نوع»

كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ﴾، فإنه قد اعتبر في الإحياء معنى الحياة، والموت والحياة مما يتقابلان، وقد دلَّ على الأول بالاسم وعلى الثاني بالفعل.
ضالا — أي فهديناه — (الأنعام: ١٢٢) — أي المعتبر في «مَيْتًا» — أي في الأمثلة — أي الموت — أي الحياة

وهو أي الطباق ضربان: طباق الإيجاب كما مرَّ، وطباق السلب وهو أن يجمع بين فِعلي مصدر واحد(٢) أحدهما(٣) مثبت
تنويع آخر للطباق — بأن يكون معنى المتقابلين موجبا

والآخر منفي أو أحدهما أمر(٤) والآخر نهي، فالأول(٥) نحو: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا(٦) مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا(٧)﴾
(الروم: ٦-٧) — أي أمر الآخرة — أي أمر الدنيا

والثاني نحو: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ(٨) وَٱخْشَوْنِ﴾.
نهي — (المائدة: ٤٤) — هو أن يكون أحدهما أمرا والآخر نهيا

ومن الطباق(٩) ما سمَّاه بعضهم تدبيجا من «دبَّج المطرُ الأرضَ زينَّها»، وفسَّره بأن يذكر في معنى من المدح وغيره ألوانٌ لقصد
أي بألوان النبات — كالهجاء والرثي والغزل

الكناية(١٠) أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد بقرينة الأمثلة، فتدبيج الكناية نحو قوله: شعر: تردَّى(١١) من «تردَّيت الثوب»
مانعة الخلو — ذلك البعض — كالمثال الأول — أبو تمام يرثي أبا نهشل حين استشهد

أخذته رداء ثياب الموت حُمْرا فما أتى :: لها أي لتلك الثياب الليل إلَّا وهي من سندس خُضْر(١٢) يعني ارتدى الثياب الملطخة بالدم
هو رقيق الحرير

فلم ينقضِ يوم قتله، ولم يدخل في ليلة إلَّا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة، فقد جمع بين الحمرة والخضرة، وقصد بالأول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية عن دخول الجنة.(١٣) وتدبيج التورية(١٤) كقول الحريري: فمذ اغبرَّ(١٥) العيش
وهو حمرة الثياب — وهو خضرة الثياب

الأخضر، وازورَّ(١٦) المحبوب الأصفر: اسودَّ(١٧) يومي الأبيض وابيضَّ فَوْدِيَ الأسود(١٨) حتى رَثى لي العدوُّ الأزرق(١٩) ....
جواب «مذ» — الفود: شعر جانبي الرأس — أي رق

---

(١) قوله: أي لا ينتفع إلخ: أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور على عامله، والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمرة الطاعة لا بنفسهما. (تجريد)

(٢) قوله: فعلي مصدر واحد: ظاهره التقييد به وإخراج غير الفعلين وفعلين للمصدرين. (دسوقي)

(٣) قوله: أحدهما ثبت إلخ: [كـ«يعلمون» و«لا يعلمون»، ومصدرهما العلم.] فيكون التقابل بين الإيجاب والسلب، لا بين مدلولي الفعلين. (من دسوقي)

(٤) قوله: أو أحدهما أمر إلخ: فإن النهي يدل على طلب الكف عن الفعل، والأمر يدل على طلب الفعل، والكف والفعل متضادان، فيكون التقابل باعتبار الفعل والترك لا باعتبار مصدر الفعلين لاستوائه. (من دسوقي)

(٥) قوله: فالأول: وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أثبت أحدهما وسلب الآخر. (دسوقي)

(٦) قوله: لا يعلمون يعلمون ظاهرا: هذا هو الشاهد؛ فإن العلم الأول منفي والثاني مثبت، وبين النفي والإثبات تقابل في الجملة، أي باعتبار أصلهما لا باعتبار الحالة الراهنة؛ لأن المنفي علم ينفع في الآخرة والمثبت علم لا ينفع فيها، ولا تنافي بينهما. (دسوقي)

(٧) قوله: من الحياة الدنيا: لفظة «من» إما بيانية أي يعلمون الظاهر الذي هو الحياة الدنيا ويعدلون عن الباطن الذي هو الحياة الآخرة، أو ابتدائية أي يعلمون شيئا ظاهرا ناشئا من الحياة الدنيا وهو التلذذ باللذات المحرمة، لا باطنا وهو كونها مزرعة الآخرة. (دسوقي)

(٨) قوله: فلا تخشوا الناس إلخ: من المعلوم أن الخشية لا يؤمر بها وينهى عنها من جهة واحدة، بل من جهتين، كما في الآية، فقد أمر بها باعتبار كونها لله ونهي عنها باعتبار كونها للناس، فالتنافي بين الأمر والنهى إنما هو باعتبار أصلهما لا باعتبار مادة استعمالهما. (دسوقي)

(٩) قوله: ومن الطباق: إنما جعله من أقسام الطباق ولم يجعله وجها مستقلا من أوجه المعنوي؛ لدخوله في تعريف الطباق؛ لما بين الصورتين من التقابل. (دسوقي)

(١٠) قوله: لقصد الكناية إلخ: أي بالكلام المشتمل على ألوان، بخلاف ما إذا قصد المعنى الحقيقي فلا يكون من المحسنات؛ لأن الحقيقة يقصد منها المعنى الأصلي، وأما إذا قصد المعنى المجازي فلا يكون من المحسنات المعنوية بل اللفظية. (تجريد)

(١١) قوله: تردى: أي لبس، وقوله: «ثياب الموت» أي ثياب الحرب، و«حمرا» حال من الثياب، وهي حال مقدرة؛ إذ لا حمرة وقت اللبس، فالأظهر أن المراد بثياب الموت: الثياب الذي كفن فيها، وفيه أن الشهيد يكفن في الثياب التي قتل فيها وهو كان لابسا لها قبل حصول الدم. (تجريد وغيره)

(١٢) قوله: خضر: مرفوع على أنه خبر بعد خبر، لا مجرور صفة لـ«سندس»؛ لأن القوافي مضمومة الروي. (دسوقي)

(١٣) قوله: عن دخول الجنة: لما علم أن أهل الجنة يلبسون الحرير الأخضر، وصيرورة هذه الثياب الحمر تلك الثياب الخضر عبارة عن انقلاب حال القتل إلى حال التنعم بالجنة. (دسوقي)

(١٤) قوله: وتدبيج التورية: أي: والتدبيج المشتمل على التورية، وهي أن يكون للفظ معنيان: قريب، وبعيد، ويراد به البعيد. (دسوقي)

(١٥) قوله: اغبر: واغبرار العيش كناية عن ضيقه ونقصانه؛ لأن اغبرار النبات والمكان يدل على الذبول والتغير، فيكنى به عن هذا اللازم. (دسوقي)

(١٦) قوله: وازور: أي تباعد وأعرض عني المحبوب الأصفر، وفي ذكر هذا اللون وقعت التورية؛ لأن المعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الموصوف بالصفرة، والمعنى البعيد: الذهب، وهو المراد هنا فكان تورية. (من دسوقي)

(١٧) قوله: اسود: متعلق به المجرور بـ«مذ»، واسوداد اليوم كناية عن ضيق الحال وكثرة الهموم فيه، ووصفه بالبياض كناية عن سعة الحال والسرور. (دسوقي)

(١٨) قوله: وابيض فودي الأسود: ابيضاض الفود كناية عن ضعفه من كثرة الحزن والهم. (دسوقي)

(١٩) قوله: العدو الأزرق: أي الخالص العداوة الشديد، قيل: إن وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة؛ لأنه في الأصل كان أهل الروم أعداء العرب، والزرقة غالبة عليهم، ثم وصف كل عدو شديد العداوة بها على طريق الكناية. (دسوقي)

فيا حبَّذا الموت الأحمر[١] [أي القتل]، فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد: الذهب، وهو المراد ههنا فيكون تورية، وجمع الألوان لقصد التورية لا يقتضي[٢] أن يكون في كل لون تورية، كما توهمه البعض.

ويلحق به[٣] أي بالطباق شيئان، أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩)، فإنَّ الرحمة وإن لم تكن[٤] مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين[٥] الذي هو ضد الشدة، والثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عُبِّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان [ولا يستلزم ما أريد بأحدهما ما يقابل الآخر، وبه فارق ما قبله]، نحو قوله[٦] [أي دعبل]: شعر: لا تعجبي يا سَلْمُ[٧] من رجل: يريد نفسه ضحك [صفة «رجل»] المشيبُ [أي الشيب] برأسه أي ظهر ظهورًا تامًّا فبكى ذلك الرجل[٨]، فظهور المشيب لا يقابل[٩] البكاء إلَّا أنه قد عبَّر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء، ويسمى الثاني[١٠] إيهام التضاد[١١]؛ لأنَّ المعنيين [أي الغير المتقابلين] ذُكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرًا إلى الظاهر [أي ظاهر اللفظ].

ودخل فيه[١٢] أي في الطباق بالتفسير الذي سبق[١٣] ما يختص باسم المقابلة وإن [الواو للحال] جعله السكاكي وغيره قسمًا برأسه من المحسِّنات المعنوية وهي أن يؤتى بمعنيين متوافقين [أي غير متقابلين] أو أكثر، ثم يُؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة على الترتيب[١٤] فيدخل في الطباق؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة[١٥]، والمراد[١٦] بالتوافق [الواقع في تعريف المقابلة] خلاف التقابل، حتى لا يشترط[١٧]

---

(١) قوله: فيا حبذا الموت الأحمر: حمرة الموت كناية عن شدته أي الشديد، يقال: «احمر البأس» إذا اشتد، وقيل: إنه أراد بالموت الأحمر القتل. فـ«يا» في قوله: «فيا حبذا» زائدة للتنبيه لا للنداء أي فحبذا الموت الأحمر أي وأحبب به إن جاء عاجلا. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: لا يقتضي إلخ: أي بل قد تجمع الألوان لقصد التورية بواحد منهما، كما هنا، والحاصل: أن الحريري قد جمع بين ألوان من الاغبرار والاخضرار والاصفرار والاسوداد والابيضاض والزرقة والحمرة، وكل تلك الألوان في كلامه كناية إلا الاصفرار؛ فإن فيه التورية، فقد علم من ذلك أن جميع الألوان لا يجب أن يكون على أنها كلها كنايات أو توريات، بل يجوز أن تجمع على أن بعضها تورية وبعضها كناية، وقد توهم بعضهم وجوب ذلك، وهو فاسد. (دسوقي)

(٣) قوله: ويلحق به إلخ: قيل: لا وجه لإلحاق هذا النوع بالطباق؛ لأنه داخل في تعريفه؛ لأن مناف اللازم هنا مناف للملزوم، فبين المذكورين تناف في الجملة، فيكون طباقا لا ملحقا به، وقد يجاب عنه بأن معنى قوله: في الجملة: بوجه من وجوه التقابل الأربعة، وهذا الأمر ليس كذلك؛ إذ التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما، بل بين عين أحدهما وملزوم الآخر، فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه، وأنت خبير بأن هذا الجواب إنما يدفع الاعتراض عن المصنف لا عن الشارح؛ لأنه عم التقابل في الجملة غير الأربعة، فتأمل في قول الشارح حيث قال: «أو ما يشبه شيئا من ذلك»، فيجوز أن يريد بما يشبه بمعنى لا يشتمل مثل هذا. (من الحواشي)

(٤) قوله: وإن لم تكن إلخ: حاصله: أنه قد جمع في هذه الآية بين الرحمة والشدة، ومن المعلوم أن الرحمة لا تقابل الشدة، وإنما تقابل الرحمة الفظاظة، والشدة إنما يقابلها اللين، لكن الرحمة مسببة عن اللين المقابل للشدة، فقد قوبل في الآية بين معنيين هما الشدة والرحمة، وأحدهما -وهو الرحمة- له تعلق بمقابل الشدة -وهو اللين- والتعلق بينهما تعلق السببية. (من دسوقي)

(٥) قوله: مسببة عن اللين: أي ومنافي السبب لا يجب أن يكون منافيا للمسبب، والحاصل: أن التقابل هنا ليس بين المعنيين، بل بين أحدهما وملزوم الآخر. (دسوقي وغيره)

(٦) قوله: نحو قوله: أي قول دعبل -بكسر الدال وسكون العين المهملتين، وكسر الباء الموحدة- شاعر خزاعي رافضي. (من تجريد)

(٧) قوله: يا سلم: منادى مرخم اسم امرأة، أصله سلمى أو سلمة، ويحتمل اسمها كذلك. (حل الأبيات)

(٨) قوله: فبكى ذلك الرجل: أي بتذكر الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (دسوقي)

(٩) قوله: لا يقابل: بل يكاد أن يدعي أن بينهما تلازما؛ لأن بكاءه إما بتذكير الموت أو للتأسف على زمان الشباب. (دسوقي وغيره)

(١٠) قوله: ويسمى الثاني: أي بخلاف الأول؛ فإنه ليس له اسم خاص بل عام وهو ملحق بالطباق. (ق)

(١١) قوله: إيهام التضاد: أي فهو معنوي باعتبار إيهام الجمع بين المتضادين، فلا يرد أنه جمع في اللفظ فيكون لفظيا لا معنويا. (من تجريد)

(١٢) قوله: ودخل فيه إلخ: فإن قيل: لما كان هذا داخلا في الطباق فهلا قدمه على ذكر الملحق به؛ لأن اللائق تأخر ذكر الملحق عن جميع أنواعه؟ قلت: لما كان هذا قسما برأسه عند غيره وأراد مخالفة الغير ناسب أن يتأخر عن جميع ذلك القسم وملحقاته أولا، ثم يذكر مخالفة هذا ويدعي أنه من جملة ذلك. (حاشية)

(١٣) قوله: سبق: وهو الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة. (تجريد)

(١٤) قوله: على الترتيب: أي يكون ما يؤتى به ثانيا مسوقا على ترتيب ما أتي به أولا بحيث يكون الأول للأول والثاني للثاني. (دسوقي)

(١٥) قوله: في الجملة: أي من غير تفصيل وتعيين لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر؛ لأن ذلك لا يشترط في الطباق، حتى تخرج المقابلة عن الطباق، فصدق حده عليها. (تجريد)

(١٦) قوله: والمراد إلخ: جواب عما يقال: إن جعل المقابلة داخلة في الطباق دون مراعاة النظير تحكم؛ لأنه كما يصدق عليها باعتبار جمع المتقابلين تعريف الطباق يصدق عليها باعتبار جمع المتوافقين تعريف مراعاة النظير. (ق)

(١٧) قوله: لا يشترط إلخ: أي فلما لم يشترط في المقابلة تماثل المعنيين ولا تناسبهما، بخلاف مراعاة النظير؛ فإنه يشترط فيها ذلك: جعلت بالمقابلة داخلة في الطباق باعتبار جمع المتقابلين، ولم تجعل داخلة في مراعاة النظير باعتبار جمع المتوافقين. (دسوقي)

أن يكونا متناسبين(١) أو متماثلين، فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ (التوبة: ٨٢) أتى(٢) بالضحك والقلّة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة نحو: قوله(٣): شعر:

ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا :: وأقبح الكُفر والإفلاس بالرجل(٤)

أتى بالحسن والدين والغنى، ثم بما يقابلها من القبح والكفر والإفلاس على الترتيب، ومقابلة(٥) الأربعة بالأربعة نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ(٦) ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ (الليل: ٥-١٠)

والتقابل(٧) بين الجميع ظاهر إلّا بين الاتقاء والاستغناء(٨) فَبَيَّنه بقوله: والمراد بـ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾: أنه زهد فيما عند الله(٩) تعالى كأنه مستغن(١٠) عنه أي عما عند الله تعالى فلم يتّق، أو المراد بـ«اسْتَغْنَى»: استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتَّق، فيكون الاستغناء مستلزمًا لعدم الاتقاء، وهو مقابل للاتقاء، فيكون هذا(١١) من قبيل قوله تعالى(١٢): ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ (الفتح: ٢٩).

وزاد السكّاكي في تعريف المقابَلة قيدًا آخر حيث قال: هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، وإذا شرط(١٣) ههنا أي فيما بين المتوافقين أو المتوافقات أمرٌ شُرط ثَمّه أي فيما بين ضديهما أو أضدادهما ضده أي ضد ذلك الأمر كهاتين الآيتين؛ فإنه لمّا جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق: جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسير(١٤) المعبر عنه بقوله: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ (الليل: ١٠) مشتركا بين أضدادها وهي البخل والاستغناء والتكذيب، فعلى هذا لا يكون قوله: «ما أحسن الدين والدنيا» من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.(١٥)

---

(١) قوله: متناسبين: أي بينهما مناسبة وإن اختلفا مصداقا ومفهوما كالشمس والقمر والعبد والفقير. وقوله: «أو متماثلين» أي في أصل الحقيقة، وإن اختلفا مفهوما فقط كإنسان وقائم. (تجريد البناني)

(٢) قوله: أتى إلخ: حاصله: أنه أتى بالضحك والقلة، وهما متوافقان، ثم بالبكاء والكثرة وهما متوافقان أيضًا، وقابل الأول من الطرف الثاني -وهو البكاء بالأول- من الطرف الأول وهو الضحك، وقابل الثاني من الطرف الثاني -وهو الكثرة- بالثاني من الطرف الأول، وهو القلة. (دسوقي)

(٣) قوله: نحو قوله: أي قول أبي دلامة بضم الدال المهملة، زند -بالنون- ابن الجون، كان صاحب نوادر وملحٍ، فاسدَ الدين، رديء المذهب. (تجريد)

(٤) قوله: بالرجل: أي إذا اجتمعا بالرجل، ففي البيت احتباك. (تجريد)

(٥) قوله: ومقابلة: الستة بالستة قول الشاعر: شعر:

على رأس حر تاج عز يزينه وفي رجل عبد قيد ذل يشينه

قال الصفدي: هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى. (تجريد البناني)

(٦) قوله: واتقى: أي اتقى الله برعاية أوامره ونواهيه، والاعتناء بها خوفا منه تعالى أو محبة فيه، أو المراد اتقى حرمات الله وتباعد عنها. (دسوقي)

(٧) قوله: والتقابل إلخ: فالبخل مقابل للإعطاء، والاستغناء مقابل للاتقاء، والتكذيب مقابل للتصديق، والتيسير للعسرى مقابل للتيسير لليسرى؛ لأن المراد بالتيسير لليسرى التهيؤ للجنة والتيسير للعسرى التهيؤ للنار، فظهر لك أن المقابلة الرابعة بين مجموع تيسيره لليسرى ومجموع تيسيره للعسرى لا بين الجزئين الأولين منهما؛ لاتحادهما وعدم المقابلة بينهما، ولا بين المجرّدين في الجزئين؛ لما نقل في «الإيضاح»: أنها إنما تكون بين المستقلين، والمجرور لا يستقل، فلا تقع المقابلة. (من دسوقي)

(٨) قوله: إلا بين الاتقاء والاستغناء: أي فإن التقابل بينهما فيه خفاء؛ لأن الاستغناء إن فسر بكثرة المال أو بعدم طلب الدنيا للقناعة فلا يكون مقابلا للتقوى، وإن فسر بشيء آخر غير ما ذكر كان محتاجا لبيانه؛ لأجل أن تتضح مقابلته للاتقاء، فلذا قال: «والمراد إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: زهد فيما عند الله: أي من الثواب الأخروي، وليس المراد به كثرة المال، يقال: «زهد في الشيء وعن الشيء» رغب عنه ولم يرده، ومن فرق بين زهد في الشيء وعن الشيء فقد أخطأ. (ق)

(١٠) قوله: كأنه مستغن: أي فصار بترك طلبه كأنه استغنى عنه، أي لا يحتاج إليه مع شدة حاجته إليه؛ لأن العاقل لا يترك طلب شيء إلا إذا كان مستغنيا عنه. (ق)

(١١) قوله: فيكون هذا إلخ: وهو الجمع بين المعنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق، وحينئذٍ فجعل الآية من الطباق الحقيقي أي المقابلة نظرا للغالب، أي فالآية من الملحق بالطباق باعتبار «استغنى واتقى» ومن الطباق أي المقابلة باعتبار الثلاثة. (تجريد)

(١٢) قوله: من قبيل قوله تعالى إلخ: لكن بين الآيتين فرق، وهو أن الأولى أقيم فيها المسبب -وهو الرحمة- مقام السبب -وهو اللين-، والثانية أقيم فيها السبب -وهو «استغنى»- مقام المسبب -وهو عدم الاتقاء- عكس الأولى. (تجريد)

(١٣) قوله: وإذا شرط إلخ: أي وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا﴾ (التوبة: ٨٢). (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو التعسير إلخ: يشير إلى أن تيسير العسرى تعسير في المعنى، كما أن تيسير اليسرى تيسير. (حاشية)

(١٥) قوله: ضده: أي ضد الاجتماع وهو الافتراق، بل اعتبر فيهما الاجتماع أيضًا، والحاصل: أن ذلك البيت لا يكون من قبيل المقابلة عند السكاكي إلا لو قيل: وأقبح الكفر والإفلاس؛ إذا تفرقا مع أن المقصود إذا اجتمعا في شخص. (دسوقي)

ومنه أي من المعنوي مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق والايتلاف والتلفيق أيضًا، وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد[١]
أي من البديع المعنوي — واحدا كان أو متعددا

والمناسبة بالتضاد[٢] أن يكون كل منها مقابلا للآخر[٣]، وبهذا القيد يخرج الطباق، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو:
أي لا بالتضاد — أي مراعاة النظير — أي يجريان بحساب معلوم

﴿ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ﴾ جمع بين أمرين[٤]، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله: في صفة الإبل: شعر: كالقسي جمع
(الرحمن:٥) — البحتري — بالهزال — فهما متناسبان

«قوس» المعطفات المنحنيات بل الأسهم[٥] جمع «سهم» مَبْرِيَّة منحوتة بل الأوتار جمع «وتر»، جمع بين ثلاثة أمور. ومنها أي من
وهو الخيط الجامع بين طرفي القوس — أي القوس والسهم والوتر — حال من «الأسهم» — من «الانحناء»

مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه[٦] في المعنى[٧]، نحو: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ
جملة كان أو أكثر

يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾؛ فإنَّ اللطيف يناسب[٨] كونه غير مدرَك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدرِكا للأبصار؛
(الأنعام: ١٠٣)

لأنَّ المدرك للشيء يكون خبيرا عالما. ويلحق بها أي بمراعاة النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين[٩] يكون لهما
في أنفسهما

معنيان متناسبان وإن لم يكونا[١٠] مقصودين ههنا، نحو: ﴿ٱلشَّمۡسُ[١١] وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ[١٢] وَٱلنَّجۡمُ﴾ أي النبات الذي ينجم أي
(الرحمن: ٥)

يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول، ﴿وَٱلشَّجَرُ﴾ الذي له ساق[١٣] ﴿يَسۡجُدَانِ﴾ ينقادان لله تعالى فيما خُلِقا له، فالنجم بهذا المعنى
مثل الفحل والبصل — فالسجود مجاز عن الانقياد — من الانتفاع بهما — أي النبات

وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما[١٤]، ويسمى إيهام التناسب لمثل ما مرَّ[١٥] في

إيهام التضاد.

أي من البديع المعنوي

ومنه أي المعنوي الإرصاد وهو نصب الرقيب في الطريق[١٦] ويسميه بعضهم التسهيم و«بُرْدٌ مُّسَهَّمٌ» فيه خطوط مستوية، وهو
في اللغة

أن يجعل[١٧] قبل العجز من الفقرة وهي في النثر ....
عطف — بضم الجيم

---

(١) قوله: لا بالتضاد: أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراكه أو لمناسبته في شكل أو لترتب البعض على البعض أو ما أشبه شيئا من ذلك. ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي «مراعاة النظير».

(٢) قوله: والمناسبة بالتضاد إلخ: هذا يشعر بأن المتضادين متناسبان، وهو كذلك من جهة أن الضد أقرب خطورا بالبال عند ذكر ضده. (ق)

(٣) قوله: مقابلا للآخر: أي منافيا له؛ لأنه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع. (تجريد)

(٤) قوله: جمع بين أمرين: وهما «الشمس والقمر»، ولا يخفى تناسبهما من حيث تقارنهما في الخيال؛ لكون كل منهما جسما نورانيا سماويا، ثم إنه لا حاجة لقوله: «جمع بين أمرين» مع قوله: «قد يكون الجمع بين أمرين» فهو تأكيد له. (علامه دسوقي)

(٥) قوله: بل الأسهم: أي بل هي كالأسهم، و«بل» إضراب عن تشبيه الإبل بالقسي، وقوله: «بل الأوتار» إضراب عن هذا التشبيه الثاني. ومحصل معنى البيت: أن الإبل المهازيل في شكلها ورقَّة أعضائها شابهت تلك القسي بل أدق منها، وهي الأسهم المنحوتة بل أدق وهي الأوتار. (تجريد)

(٦) قوله: بما يناسب ابتداءه: كأن يكون علة له، كما في الآية أو العكس، أو كالدليل عليه أو نحو ذلك. (تجريد)

(٧) قوله: ابتداءه في المعنى: وإنما كان تشابه الأطراف نوعا خاصا من مراعاة النظير؛ لأنها الجمع بين متناسبين مطلقا، سواء كان أحدهما في الختم والآخر في الابتداء، كما في تشابه الأطراف، أو كانا معا في الابتداء، كما تقدم في المثال، أو في الاختتام، أو في التوسط. بخلاف تشابه الأطراف؛ فإنه قاصر على الجمع بين متناسبين: أحدهما في الابتداء، والآخر في الانتهاء. (من الدسوقي)

(٨) قوله: فإن اللطيف يناسب: أي باعتبار المتبادر منه وهو الدقة؛ لأن الشيء كلما لطف ودق كان أخفى وإن كان ذلك المعنى محالا في حقه تعالى؛ إذ اللطيف في حقه تعالى بمعنى الرفيق بعباده الرؤوف بهم، فيستعار اللطيف هنا من مقابل الكثيف لما لا تدركه الأبصار ولا ينطبع فيها، وهذا القدر يكفي في المناسبة. (من الدسوقي والتجريد)

(٩) قوله: بلفظين: أي حالة كون المعنيين المذكورين معبرا عنهما بلفظين. (دسوقي)

(١٠) قوله: وإن لم يكونا إلخ: وهذا صادق بأن لا يقصد واحد منهما، أو يكون أحدهما مقصودا دون الآخر، كما في المثال المذكور في المتن. (دسوقي)

(١١) قوله: الشمس إلخ: المقصود بالتمثيل لفظ «النجم» مع الشمس والقمر. (دسوقي)

(١٢) قوله: بحسبان: أي يجريان في فلكهما بحساب معلوم لا يزيد ولا ينقص. (دسوقي)

(١٣) قوله: الذي له ساق: وقد يسمى ما لا يقوم على ساق شجرا، قال تعالى: ﴿وَأَنۢبَتۡنَا عَلَيۡهِ شَجَرَةٗ مِّن يَقۡطِينٖ﴾ (الصافات:١٤٦)، واليقطين: وهو القرع مما لا يقوم على ساق. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهو مناسب لهما: فالحاصل: أن «النجم» في الآية بالنسبة إلى الشجر من مراعاة النظير، وبالنسبة إلى الشمس والقمر من إيهام التناسب. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: لمثل ما مر إلخ: أي يوجه بتوجيه مثل الذي وجه به إيهام التضاد بقوله: «فيما مر» لأن المعنيين قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد، فيقال هنا: وإنما سمي بذلك؛ لكون المعنيين عبر عنهما بلفظين ويوهمان التناسب نظرا إلى الظاهر، وبالجملة فنسبة إيهام التناسب من مراعاة النظير، كنسبة إيهام التضاد من المطابقة. (دسوقي)

(١٦) قوله: نصب الرقيب في الطريق: أي ليدل عليه أو على من يأتي منه، كما ينصب القطاع من ينظر القافلة؛ ليعرفوا هل يقاومونهم وهل معهم شيء أو لا، ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحي ظاهرة؛ لأن ما قبل العجز يدل عليه فهو كالرقيب عليه. (تجريد)

(١٧) قوله: وهو أن يجعل إلخ: ووجه تسمية ما يدل على العجز إرصادا: أن الإرصاد في اللغة: نصب الرقيب في الطريق، وما يدل على العجز نصب ليدل على صفته وختمه، =

بمنزلة البيت[1] من النظم، فقوله: «وهو يطبع الأسجاع[2] بجواهر لفظه» فقرةٌ، و«يقرع الأسماع بزواجر وعظه»[3] فقرة أخرى، والفقرة في الأصل: حلي[4] يصاغ على شكل فقرة الظهر، أو منَ البيت ما يدل عليه أي على العجز[5] وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت إذا عرف الروي[6]، فقوله: «ما يدل» فاعل «يجعل»، وقوله: «إذا عرف» متعلق بقوله: «يدل»، و«الروي»: الحرف الذي يبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ووجب تكرره في كل منهما، وقيَّد بقوله: «إذا عرف الروي»؛ لأنَّ من الإرصاد ما لا يعرف له العجزُ[7]؛ لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى[8]: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس: ١٩) فلو لم تعرف أن حرف الروي هو النون لربما توهم أن العجز «فيما هم فيه اختلفوا» أو «فيما اختلفوا فيه»، فالإرصاد في الفقرة نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ[9] لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٠)، وفي البيت نحو قوله: شعر:

إذا لم تستطع[10] شيئا فدعه :: وجاوِزه إلى ما تستطيع

ومنه أي ومن المعنوي المشاكلة[11] وهي ذكر الشيء بلفظ[12] غيره؛ لوقوعه أي ذلك الشيء في صحبته[13] أي ذلك الغير تحقيقًا[14] أو تقديرًا أي وقوعًا[15] محققًا أو مقدرًا، فالأول[16] كقوله: شعر: قالوا اقترح شيئا من: «اقترحتُ عليه شيئا» إذا سألتَه إياه

= وأما وجه تسميته تسهيما؛ فلأن ما جعل قبل العجز ليدل عليه مزيد في البيت أو في الفقرة ليزينه بدلالته على المقصود من عجزه، فصار بمنزلة الخطوط في الثوب المزيدة فيه لتزيينه، أو لأن ما قبل العجز مع العجز كأنهما خطان مستويان في البيت أو الفقرة. (دسوقي)

(١) قوله: بمنزلة البيت: أي بمنزلة البيت الكامل من الشعر في أن رعاية الروي واجبة فيهما بخلاف المصراع، إلا أنه فرق بينهما من جهة أن البيت يكون بيتا وحده، والفقرة لا تكون فقرة بدون الأخرى. (دسوقي)

(٢) قوله: يطبع الأسجاع: يقال: «طبعت السيف والدرهم» أي عملته، و«طبعت من الطين جرة» أي عملتها منه، والأسجاع جمع «سجع» وهو الكلام الملتزم في آخره حرف. (دسوقي)

(٣) قوله: بزواجر وعظه: أي بالزواجر من وعظه أي بالأمور المانعة للسامع من ارتكاب ما لا ينبغي. (ق)

(٤) قوله: حلي: بفتح الحاء وسكون اللام، وجمعه «حلي» بضم الحاء وكسرها وكسر اللام وتشديد الياء. (دسوقي)

(٥) قوله: على العجز: أي على مادته وصورته، فالمادة يدل عليها الروي. (من الدسوقي)

(٦) قوله: إذا عرف الروي: يعني معرفة صيغة القافية من الكلام السابق لا بد منها أيضًا، فلا يرد أن معرفة الروي -وهو النون في الآية- لا تدل على أن العجز «يختلفون»؛ لجواز أن يكون «مختلفون». ولو قال المصنف: إذا عرف الروي مع معرفة صيغة القافية، لكان أوضح. (من الدسوقي)

(٧) قوله: ما لا يعرف له العجز: أي باعتبار صورته ومادته، لا باعتبار مجرد مادته، وإلّا فقوله: «اختلفوا» يدل على مادة الاختلاف. (ق)

(٨) قوله: كما في قوله تعالى: أي لو فرض أن الآية لم يعرف فيها الروي، وإلا فالآية عرف فيها حرف الروي، وإن كان ظاهر كلام الشارح خلافه. (من التجريد)

(٩) قوله: وما كان الله إلخ: أي فـ«يَظْلِمَهُمْ» إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة الظلم، ويعين كون المادة من الظلم مختومة بنون بعد واو معرفة الروي فيما قبل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. (النحل:٣٢) (ق)

(١٠) قوله: إذا لم تستطع إلخ: فقوله: «إذا لم تستطع» إرصاد؛ لأنه يدل على أن مادة العجز من مادة «الاستطاعة»، ومعرفة الروي تدل على أن تلك المادة تختم بعين قبلها ياء وهو «تستطيع». (من الدسوقي)

(١١) قوله: المشاكلة: اعلم أنه إذا وجد علاقة بين الشيء وذلك الغير كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ (الشورى: ٤٠) فتلك المشاكلة مجاز؛ فإن السيئة الأولى عبارة عن المعصية، والثانية عبارة عن جزاء المعصية، وبينهما علاقة السببية، فأطلق السبب وأراد المسبب، وأما إذا لم يكن هناك علاقة، كما في قول الشاعر: «قلت: اطبخوا لي جبة وقميصا»؛ فإنه ليس هناك علاقة بين الطبخ والخياطة، فليست تلك المشاكلة حقيقة ولا مجازا فينتقض حصرهم أن اللفظ لا يكون إلا حقيقة أو مجازا. قال: في شرح «المفتاح»: ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يلتزم أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر، أو يقال: الوقوع في الصحبة علاقة أيضًا. (من التجريد البناني)

(١٢) قوله: وهي ذكر الشيء بلفظ إلخ: فإن قيل: كان ينبغي أن يذكر المشاكلة في القسم الثاني أي اللفظي؛ لأنها تتعلق باللفظ، أجيب بأنها إنما صوحبت بالمطابقة والمقابلة؛ لتجانسهما، ومن ثم سماها صاحب «الكشاف» بالمطابقة والمقابلة في قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ﴾. وأجيب أيضًا بأن المقصود أولا وبالذات هو المعنى؛ لأن فيها ذكر معنى بلفظ غيره وإن كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى، إلا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة البعض. (من التجريد)

(١٣) قوله: لوقوعه في صحبة: فإن قلت: الوقوع في صحبته متأخر عن الذكر، فكيف يكون علة للذكر؟ قلت: المراد بالوقوع في الصحبة قصد المتكلم الوقوع في الصحبة، والقصد متقدم على الذكر. (تجريد)

(١٤) قوله: تحقيقا: أي بأن ذكر هذا الشيء عند ذكر الغير، وقوله: «أو تقديرا» أي بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير، فيكون اللفظ الدال على الغير مقدرا، والمقدر كالمذكور. (تجريد)

(١٥) قوله: أي وقوعا: دفع به ما يتوهم أن قوله: «تحقيقا» راجع إلى الذكر. (دسوقي)

(١٦) قوله: فالأول: أي فالقسم الأول من المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته وقوعا متحققا. (دسوقي)

من غير رَوِيَّة وطلبتَه على سبيل التكليف والتحكم، وجعلُه من «اقترح الشيء»: ابتدعه، غيرُ مناسب[١] على ما لا يخفى، نُجِدْ مجزوم على أنه جواب الأمر مِن «الإجادة» وهو تحسين الشيء، لك طبخه :: فقلت اطبخوا لي جبة وقميصا أي خِيطوا، وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ؛ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام، ونحوه: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ﴾ (المائدة: ١١٦) حيث أطلق[٢] النفس على ذات الله تعالى لوقوعه في صحبة ﴿نَفۡسِي﴾.

والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير[٣] تقديرا نحو: قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ (البقرة: ١٣٦) إلى قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ[٤] وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ (البقرة: ١٣٨)، وهو أي قوله: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ مصدر؛ لأنه فِعلة من صَبَغَ كـ«الجلسة» من «جلس»، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لـ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ أي تطهير الله[٥]؛ لأنَّ الإيمان يُطَهِّرُ النفوس، فيكون ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ مشتملا على تطهير الله تعالى لنفوس المؤمنين دالًّا عليه، فيكون ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ بمعنى تطهير الله، مؤكدًا لمضمون[٦] قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾.

ثم أشار إلى وقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرًا بقوله: والأصل فيه أي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ «الصبغ» أنَّ النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر[٧] يسمُّونه[٨] معمودية، ويقولون: إنه أي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم، فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال: الآن صار نصرانيا حقًّا، فأمر المسلمون بأن يقولوا للنصارى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ وَصَبَغَنَا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطَهَّرنا به تطهيرًا لا مثل تطهيرنا، هذا إذا كان الخطاب في ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٦) للكافرين، وإن كان الخطاب للمسلمين، فالمعنى أنَّ المسلمين أُمِرُوا بأن يقولوا: صبغنا الله بالإيمان صِبۡغَةً ولم يصبغ صبغتكم أيها النصارى، فعبر[٩] عن الإيمان بالله بصبغة الله؛ للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرًا بهذه القرينة[١٠] الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظًا.

ومنه أي من المعنوي المزاوجة: وهو أن يزاوج[١١] أي توقع المزاوجة على أنَّ الفعل مسندٌ إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف أعني

---

(١) قوله: غير مناسب: خبر عن قوله: «وجعله»، وإنما كان غير مناسب؛ لأنه على تقدير أن يكون «اقترح» مأخوذا من «اقترح الشيء: ابتدعه»، يصير المعنى: ابتدع شيئا من الأطعمة المطبوخة وأوجده نجد لك طبخه، ولا معنى لإيجاد المطبوخ ليطبخ، ولأن المراد: اطلب ما تريد من الأطعمة المطبوخة تعطاه، وليس المراد: ائتنا بطعام نطبخه لك. (من دسوقي)

(٢) قوله: حيث أطلق إلخ: فالمراد: ولا أعلم ما في ذاتك، والحاصل: أن «النفس» تطلق بمعنى الذات وبمعنى الروح، وحينئذٍ فلا يجوز إطلاقها عليه تعالى ولو بالمعنى الأول إلا على سبيل المشاكلة للإيهام. فإن قلت: قد ورد في الحديث: «أنت كما أثنيت على نفسك»، وفي الآية: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ (آل عمران: ٢٨). قلت: وإن أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز الإطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد، وذلك أن تقول: إن في الآية مشاكلة؛ بناء على أن المراد من نفسه تعالى علمه لا ذاته وأن الظرفية مجازية. (من ق)

(٣) قوله: في صحبة الغير: أي كصبغتنا أو صبغتكم في حل الآية الآتي. (تجريد)

(٤) قوله: صبغة الله: نصب بعامل محذوف وجوبا دل عليه قوله: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: ٨)، تقديره: صبغنا الله بالإيمان صبغة أي طهرنا تطهيرا. (تجريد)

(٥) قوله: تطهير الله: بإضافة «التطهير» إلى «الله»، تفسير لـ«صبغة الله»، ولم يقدمه على قوله: «مؤكد»؛ لئلا يكون فيه فصل بين الصفة والموصوف، ثم إطلاق مادة «الصبغ» على التطهير من الكفر مجاز بالاستعارة؛ لأنه شبه التطهير من الكفر بالإيمان بصبغ المغموس في الصبغ الحسي بجامع ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه، فيظهر أثر التطهير على المؤمن حسا ومعنى بالعمل الصالح والأخلاق الطيبة، كما يظهر أثر الصبغ على صاحبه. (دسوقي)

(٦) قوله: لمضمون: [أي ما تضمنه قوله: ﴿آمَنَّا بِٱللَّهِ﴾ وهو الفعل الذي قدرناه]

(٧) قوله: في ماء أصفر: أي بشيء يجعلونه فيه كالزعفران يوكل بذلك القسيس منهم ويضع فيه الملح؛ لئلا يتغير بطول الزمان فتغتر عامتهم بعدم التغير، ويقولون: إن ذلك من بركة القسيس، كما يغترون بإظهار الزهد؛ فجعلوا استغفاره موجبا للمغفرة، وفوضوا إليه أمر النساء فيباشر أسرارهن إن شاء وهم راضون بذلك. أخزاهم الله! (دسوقي وغيره)

(٨) قوله: يسمونه: أي ذلك الماء. و«المعمودية»: اسم للماء الذي غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث من ولادته، ثم إنهم مزجوه بماء آخر، كلما أخذوا منه شيئا صبوا عليه ماء آخر وهو باق إلى الآن. (ق)

(٩) قوله: فعبر إلخ: حاصله: أن الصبغ ليس بمذكور لا في كلام الله ولا في كلام النصارى، ولكن غمسهم الأولاد عبارة عن الصبغ وإن لم يتكلموا به، والآية نازلة في سياق هذا الفعل، فكان لفظ «الصبغ» مذكورا. (تجريد)

(١٠) قوله: بهذه القرينة: وهي إيراد المسلمين هذا الكلام عقيب غمس النصارى. (حاشية)

(١١) قوله: يزاوج إلخ: يصح كسر الواو من «يزاوج» على أنه مبني للفاعل، وحينئذٍ فالفاعل ضمير يعود على المتكلم، ويصح فتح الواو على أن الفعل مبني للمفعول عليه، =

قوله: بين معنيين في الشرط والجزاء، والمعنى أن يجعل معنيان واقعان(١) في الشرط والجزاء مزدوجين(٢) في أن يتَرتَّب على كل منهما معنى رُتِّبَ على الآخر، كقوله: شعر: إذا ما نهى النَّاهي ومنعني عن حُبِّها فَلَجَّ(٣) بي الهوى ولزمني :: أصاخت(٤) إلى الوشي أي استمعت إلى النَّمَّام الذي يَشي حديثَه(٥) ويزيِّنه، فصدقته فيما افترى عليَّ، فلجَّ بها الهجر، زاوج بين نَهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء(٦) في أن رتب عليهما لجاج شيء(٧). وقد يتوهم من ظاهر العبارة(٨) أنَّ المزاوجة هي أن يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوي، وفي الجزاء بين إصاختها إلى الواشي ولجاج الهجر، وهو فاسد؛ إذ لا قائلَ(٩) بالمزاوجة في مثل قولنا: «إذا جاءني(١٠) زيد فسلّم علي، أجلستُه فأنعمتُ عليه»، وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف.

ومنه أي من المعنوي العكس(١١) والتبديل: وهو أن يقدم جزء في الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولًا، والعبارة الصريحة(١٢) ما ذكره بعضهم: وهو أن تقدم أولًا في الكلام جزءا، ثم تعكس فتقدم ما أخرتَ وتؤخر ما تقدمت، ظاهرُ عبارة المصنف صادقٌ على(١٣) نحو: عاداتُ السادات أشرفُ العادات، وهو ليس من العكس(١٤).

ويقع العكس(١٥) على وجوه، منها أن يقع بين أحد طرفي الجملة(١٦) وما أضيف إليه ذلك الطرف نحو: عاداتُ السادات(١٧) ساداتُ

= فنائب الفاعل إما ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل، والمعنى هو أن يزاوج الزواج أي أن يوقع المزاوجة؛ لأن الفعل المبني للمفعول إذا لم يكن له مفعول جعل المصدر نائب الفاعل، وأما الظرف على قول من قال: إن «بين» ظرف متصرف غير ملازم للنصب على الظرفية كما في قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام: ٩٤) برفع «بين». (من الدسوقي)

(١) قوله: واقعان: أفاد بهذا أن قول المصنف: «في الشرط والجزاء» حال من معنيين أو صفة له، وأن ما وقعت فيه المزاوجة محذوف، ثم لا يخفى أن المعنيين هما معنى الشرط والجزاء، فالشرط في البيت الآتي «نهى الناهي» وهو المعنى الأول، والجزاء «أصاخت إلى الواشي» وهو المعنى الثاني. (من الدسوقي)

(٢) قوله: مزدوجين: أي مجتمعين في أن يترتب إلخ. وحاصله: أن معنى ازدواج المعنيين الواقع أحدهما شرطا والآخر جزاء: أن يجمع بينهما في بناء معنى من المعاني على كل منهما، فإذا بني معنى على كل منهما فقد ازدوجا، أي اجتمع ذلك الشرط وذلك الجزاء في ذلك المعنى الذي بني عليهما. (دسوقي)

(٣) قوله: فلج: عطف على «نهى»، وجواب الشرط «أصاخت». وقوله: «فلج بها» عطف عليه. (دسوقي)

(٤) قوله: أصاخت: قيل: الصواب روايةً ودرايةً «أصاخ إلى الواشي» بالتذكير؛ لأنَّ قبله:

كأن الثريا علقت بجبينه وفي نحره الشعرى وفي خده البدر (دسوقي)

(٥) قوله: يشي حديثه: مضارع «وشى يشي» من «الوشي» وهو التزيين، والمراد باستماعها لحديث الواشي قبولها من إطلاق اسم السبب على المسبب. (دسوقي)

(٦) قوله: الواقعين في الشرط والجزاء إلخ: يعني على سبيل التوزيع أي الواقع أحدهما، وهو نهي الناهي في الشرط، والآخر -وهو إصاختها إلى الواشي- في الجزاء؛ لأن كلا منهما واقع في الشرط والجزاء. (حاشية)

(٧) قوله: لجاج شيء: أي لزوم شيء وإن كان اللازم للشرط هو الهوى واللازم للجواب هو الهجر. (حاشية)

(٨) قوله: من ظاهر العبارة: أي عبارة المصنف، فإن ظاهرها تعلق قوله في الشرط والجزاء بقوله: «يزاوج»، وحينئذ فيفهم منه ما قاله، وقد علمت أنه مرتبط بقوله: «معنيين». (تجريد)

(٩) قوله: إذ لا قائل إلخ: لأنه لا بد فيها أن يكون المرتب على المعنيين الواقعين في الشرط والجزاء واحدا، وهنا المرتب على المجيء غير المرتب على الإجلاس. (ق)

(١٠) قوله: إذا جاءني إلخ: أي يصدق تعريف المزاوجة على قول المتوهم على هذا القول؛ لأنه جمع بين معنيين في الشرط وهما مجيء زيد إلى المتكلم، وسلامه عليه، وفي الجزاء وهما إجلاس المتكلم زيدا وإنعامه عليه، مع أنه لا قائل بكونه مزاوجة. (حاشية)

(١١) قوله: العكس: وإنما كان العكس من المحسنات المعنوية؛ لأن فيه عكس المعنى وتبديله أولا، ثم يتبعه وقوع التبديل في اللفظ، بخلاف رد العجز على الصدر؛ فإنه إيراد اللفظين: أحدهما في أول الكلام، والثاني في آخره، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧) (من الدسوقي)

(١٢) قوله: والعبارة الصريحة إلخ: أي بخلاف عبارة المصنف؛ فإنها محتملة لغير المراد؛ لأن قوله: «ثم يؤخر ذلك المقدم» محتمل لأن يكون المراد «ثم يؤخر ذلك المقدم عن ذلك الجزء المؤخر»، ويحتمل «ثم يؤخر ذلك المقدم عن غير الجزء المؤخر»، ويحتمل أن المراد «ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء الذي كان مؤخرا أو عن غيره». (من الدسوقي)

(١٣) قوله: صادق على إلخ: لأنه قد قدم جزءا من الكلام وهو «عادات» على جزء آخر وهو «السادات»، ثم أخر ذلك المقدم. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: ليس من العكس: بل هو من رد العجز على الصدر، والحاصل: أنك إذا قدمت جزءا من الكلام على جزء آخر، ثم عكست فقدمت ما أخرت وأخرت ما قدمت: كان هذا عكسا وتبديلا يستلزم تكرار الجزئين الواقع منهما العكس، وإن قدمت جزءا من الكلام على جزء آخر، ثم أخرت المقدم عن غير المؤخر كان هذا رد العجز على الصدر، وهو لا يقتضي تكرار الجزئين معا. (دسوقي)

(١٥) قوله: ويقع العكس: أي يجيء من مجيء العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه، فاندفع ما يقال: مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه، وتلك الأوجه فسرها بوقوع العكس بقوله: «منها أن يقع» فهو من باب وقوع الشيء في نفسه. (تجريد)

(١٦) قوله: أحد طرفي الجملة: أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة، كما في المثال، فيكون إطلاق الجملة عليها باعتبار الأول؛ لأن العكس إنما وقع في «عادات السادات» وهو مفرد، لكن لما عكس وحملنا عليه عكسه صار المجموع جملة. (تجريد البناني)

(١٧) قوله: عادات السادات إلخ: يعني أن الأمور المعتادة للسادات أي الأكابر والأعيان من الناس أفضل وأشرف من الأمور المعتادة لغيرهم من الناس. (دسوقي)

العادات، فـ«العادات» أحد طرفي الكلام، و«السادات» مضاف إليه لذلك الطرف، وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولًا «العادات» على «السادات»، ثم «السادات» على «العادات». ومنها أي من الوجوه أن يقع بين متعلقي فعلين[١] في جملتين[٢] نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ فالحي والميت متعلقا «يُخْرِجُ»، وقدم أولًا «ٱلْحَىَّ» على «ٱلْمَيِّتِ» وثانيًا «ٱلْمَيِّتِ» على «ٱلْحَىَّ». ومنها أي من الوجوه أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين نحو: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ[٣] وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ قدم أولًا «هُنَّ» على «هم»، وثانيًا «هُمْ» على «هُنَّ»، وهما لفظان وقع أحدهما في جانب المسند إليه والآخر في جانب المسند.

ومنه أي من المعنوي الرجوع: وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض أي بنقضه وإبطاله؛ لنكتة[٤]، كقوله: شعر: قف بالديار التي لم يعفها القدم أي لم يبلها تطاول الزمان وتقادم العهد[٥]، ثم عاد إلى ذلك الكلام ونقضه بقوله: بلى[٦] وغيّرها الأرواح[٧] والديم[٨] أي الرياح والأمطار، والنكتة إظهار التحير والتدله كأنه أخبر أولًا بما لا تحقق له، ثم أفاق بعض الإفاقة فنقض الكلام السابق قائلًا: بلى عفاها[٩] القدم وغيّرها الأرواح والديم.

ومنه أي من المعنوي التورية[١٠]، ويسمى الإيهام أيضًا: وهو أن يطلق لفظ له معنيان: قريبٌ وبعيدٌ، ويراد به البعيد؛ اعتمادًا على قرينة خفية[١١]، وهي ضربان: الأولى مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا ممّا يلائم المعنى القريب نحو: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ أراد بـ«استوى» معناه البعيد وهو استولى[١٢]، ولم يقرن[١٣] به شيء ممّا يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار. والثانية مرشحة وهي التي تجامع شيئا ممّا يلائم المعنى القريب نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيْدٍ﴾ أراد بالأيدي[١٤] معناها البعيد وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة، وهو قوله: ﴿بَنَيْنَٰهَا﴾؛ إذ البناء ممّا يلائم اليد، وهذا[١٥] مبني على

---

(١) قوله: بين متعلقي فعلين: أي أو ما في معناهما نحو: مخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي، وخروج الحي من الميت كخروج الدجاجة من البيضة، وخروج الميت من الحي كخروج البيضة من الدجاجة. (دسوقي)

(٢) قوله: في جملتين: أي فعلين كائنين في جملتين لا في جملة واحدة. (تجريد)

(٣) قوله: لا هن حل لهم إلخ: أي فهاتان جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران: أحدهما ضمير جمع الذكور وهو «هم»، والآخر ضمير الإناث وهو «هن»، ففي الجملة الأولى وجد ما للإناث في الطرف الأول الذي هو المسند إليه، ووجد ما للذكور في الطرف الثاني الذي هو المسند، وعكس ذلك في الجملة الثانية. (تجريد)

(٤) قوله: لنكتة: متعلق بـ«العود» أي الرجوع لنقض الكلام السابق إنما يكون من البديع إذا كان ذلك النقض لنكتة، وأما إذا عاد المتكلم لإبطال الكلام الأول بمجرد كونه غلطا فلا يكون من البديع، والعود بالنقض لنكتة يكون لأمور: لأجل التحير والتدله أي الدهش أو لإظهار التحسر والتحزن. (من ق)

(٥) قوله: وتقادم العهد: هذا تفسير لما قبله، والمعنى: قف بالديار التي لم يغير آثارها قدم عهد أربابها لقرب وقت انتقالهم منها، وهذا مرغوب للشاعر؛ لأن بقاء الأثر مما يستنشق منه رائحة المحبوب. (من دسوقي)

(٦) قوله: بلى: أي عفاها القدم؛ لأن نفي النفي إثبات، فقوله: «وغيّرها الأرواح» عطف على المحذوف الذي دل عليه «بلى». (ق)

(٧) قوله: أرواح: الريح واحدة «الرياح» و«الأرياح»، وقد تجمع على «أرواح»؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت الياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت الواو، كقولك: «أرواح الماء»، و«تروحت بالمروحة». (الدسوقي والتجريد)

(٨) قوله: والديم: [جمع «ديمة»: وهو المطر الكثير الدائم.]

(٩) قوله: عفاها إلخ: أشار بهذا لما قلناه من أن قوله: «وغيّرها» عطف على محذوف أي بلى عفاها القدم وغيّرها إلخ، فلا حاجة إلى القول بأن الواو في قوله: «وغيّرها» زائدة. (دسوقي)

(١٠) قوله: التورية: تقول: «وريت الخبر تورية» إذا سترته وأظهرت غيره كأنه مأخوذ من «وراء الإنسان» كأنه يجعله وراءه بحيث لا يظهر. (تجريد)

(١١) قوله: خفية: أي ليذهب الوهم قبل التأمل إلى إرادة المعنى القريب، فلو كانت القرينة واضحة لم يكن اللفظ تورية؛ لعدم ستر المعنى القريب للبعيد. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو استولى: أي فالاستواء كما يطلق على الاستقرار فوق الجسم يطلق على الاستيلاء على الشيء أي ملكه بالقهر والغلبة، والمعنى الأول قريب والثاني بعيد، والمراد في الآية المعنى البعيد، أي الرحمن استولى على العرش الذي هو أعظم المخلوقات، والقرينة على ذلك خفية، وهي استحالة المعنى القريب -وهو الاستقرار- على الله تعالى، وإنما كانت القرينة خفية؛ لتوقفها على أدلة نفي الجسمية التي لا يفهمها كل أحد. (من دسوقي)

(١٣) قوله: ولم يقرن إلخ: أي فتكون مجردة، وقد يقال: إن العرش الذي هو السرير يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار الحسي، فلعل الآية من قبيل التورية المرشحة. (ق)

(١٤) قوله: أراد بالأيدي إلخ: لأن الأيدي جمع «يد»، واليد تطلق على الجارحة المخصوصة وهو المعنى القريب لها، وتطلق على القوة والقدرة وهو معنى بعيد، وأريد في الآية معناها البعيد وهو القدرة؛ اعتمادا على قرينة خفية، وهي استحالة الجارحة على الله تعالى، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارحة المخصوصة وهو قوله: ﴿بَنَيْنَٰهَا﴾؛ إذ البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى يلائم اليد بمعنى الجارحة، وأما ملائم القدرة فهو الإيجاد والخلق. (دسوقي)

(١٥) قوله: وهذا: أي كون المراد من الاستواء الاستيلاء، ومن الأيدي القدرة على طريق =

ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسِّرين وإلَّا فالتحقيق[١] أنَّ هذا تمثيلٌ[٢] وتصوير[٣] لعظمته وتوقيف على كنه جلاله[٤] من غير أن يتمحل[٥] للمفردات حقيقةً[٦] أو مجازًا.

(وهو مذهب الخلف — ما ذكر من الآيتين — تعالى — أي تطلع — أي نهاية)

ومنه أي من المعنوي الاستخدام[٧] وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد المعنيين ثم يراد[٨] بضميره أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد[٩] ضميريه أحدهما أي أحد المعنيين، ثم يراد بالآخر أي بضميره الآخر معناه الآخر، وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين أو مجازيين وأن يكونا مختلفين، فالأول وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر كقوله: شعر:

(بمعجمتين وبمهملة ومعجمة وبمعجمة ومهملة — أو ضمائره — أي كلا وجهي التفسير — أي جرير)

إذا نزل السماء بأرض قوم رعَيْنَاه وإن كانوا غضابا[١٠]

(أي الغيث)

جمع «غضبان»، أراد بالسماء: الغيث، وبضميره في «رعيناه»: النبت، وكلا المعنيين مجاز.

(لأنه هو المرعى)

والثاني: وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر: كقوله: شعر:

(أي البحتري)

فسقى الغضا[١١،١٢] والساكِنيه[١٣] وَإِنْ هم شَبُّوه بين جوانحي وضلوعي[١٤]

(أوقدوه)

أراد بأحد ضميري «الغضا» أعني المجرور في «الساكنيه» المكان الذي فيه شجرة الغضا، وبالآخر أعني المنصوب في «شبوه» النار الحاصلة من شجرة الغضا، وكلاهما مجازي.

ومنه أي من المعنوي اللفُّ والنشر[١٥] وهو ذكر متعدد على التفصيل[١٦] أو الإجمال، ....

(أي النوع المسمى باللف والنشر)

= التورية. (دسوقي)

(١) قوله: وإلا فالتحقيق: أي بأن جرينا على مذهب من يوصف بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان. (تجريد)

(٢) قوله: تمثيل: أي استعارة تمثيلية بأن شبهت هيئة إيجاد الله تعالى السماء بالقوة والقدرة الأزلية بهيئة البناء الذي هو وضع لبنة على أخرى بالأيدي الحسية، ثم استعير مجموع ﴿بَنَيْنَهَا بِأَيْيْدٍ﴾. وفي الآية الأولى شبهت استيلاء الرحمن على العرش بهيئة مَلِك مستقر على سرير بجامع أن كلا ينبئ عن الملك التام. (تجريد البناني)

(٣) قوله: وتصوير: أي حيث شبه المعقول بالمحسوس الذي هو أقوى عند السامع؛ لأن البناء بالأيدي جعل كأنه مرادف لقدرته على تراكيب الأشياء. (دسوقي)

(٤) قوله: على كنه جلاله: أي الكنه الذي يمكن أن يدرك هو الكنه الإجمالي. (تجريد)

(٥) قوله: من غير أن يتمحل: أي من غير أن يتكلف للمفردات معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه. (ق)

(٦) قوله: حقيقة: معمول لـ«يتمحل» أي يتكلف لها معنى حقيقي أو مجازي، بل تبقى المفردات على ما كانت عليه في الأصل من الحقيقة والمجاز. (تجريد)

(٧) قوله: الاستخدام: يعني بالمعجمتين من «خذمت الشيء»: قطعته، ومنه «سيف مخذم»، وقد قطع ههنا الضمير عما هو حقه، ويروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من «حذمت» أي قطعت أيضًا، ويروى بالخاء المعجمة والدال المهملة كأنه جعل المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد إليه الضمير. (تجريد)

(٨) قوله: ثم يراد إلخ: يعني فالضمير مستعمل في معنى آخر؛ لكونه عبارة عن المظهر، والضمير الغائب إنما يقتضي تقدم ذكر المرجع لا استعماله في معنى يراد بالمرجع، فلا يلزم في الاستخدام استعمال اللفظ في معنيين ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز إذا أريد بالضمير المعنى المجازي على ما وهم. (دسوقي)

(٩) قوله: أو يراد بأحد إلخ: ولا بد أن يراد بالاسم الظاهر غير مفاد الضميرين وإلا كان أحدهما ليس استخداما، وكلامنا في الضمير العائد على وجه الاستخدام، وهذا القسم مستلزم للقسم الأول. (من دسوقي)

(١٠) قوله: وإن كانوا غضابا: أي وإن كان يحصل لهم غضب من رعينا النبات الحاصل في أرضهم، فقد وصف الشاعر قومه بالغلبة لمن عداهم من الأقوام بأنهم يرعون كلأهم من غير رضاهم. (ق)

(١١) قوله: فسقى الغضا: هو بالغين المعجمة نوع من الشجر، دعا الشاعر أن يسقي الله الشجر المسمى بالغضا حيث ينزل الغيث في خلاله. (دسوقي)

(١٢) قوله: الغضا: الحاصل أنه ذكر الغضا أولا بمعنى الشجرة، وأعاد عليه الضمير أولًا بمعنى المكان النابت فيه الغضا، وأعاد عليه الضمير ثانيا بمعنى النار الموقدة فيه، وإطلاق «الغضا» على كل من المكان النابت فيه والنار الموقدة فيه مجاز. (دسوقي)

(١٣) قوله: والساكنيه: أي: وسقى الساكنين في الغضا، والمراد به المكان النابت فيه، ثم بين أنه يطلب الغيث للساكنين فيه وإن عذبوه فقال: «وإن هم شبوه إلخ» أي فطلب لهم الغيث؛ قضاء لحق الصحبة، وإن شبوه أي أوقدوه، والضمير لـ«الغضا» بمعنى النار التي تتوقد فيه؛ إذ يقال لها الغضا أيضًا؛ لتعلقها به. (دسوقي)

(١٤) قوله: بين جوانحي وضلوعي: الجوانح: الأضلاع التي تحت الترائب، وهي ما يلي الصدر، والضلوع مما يلي الظهر. الواحد «جانحة»، ثم إن قوله: «وضلوعي» هو الموجود في جميع نسخ المصنف، والصواب: «بين جوانح وقلوب»؛ لأن البيت من قصيدة بائية للبحتري. (دسوقي)

(١٥) قوله: اللف والنشر: كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوي فيه حكمه؛ لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به، ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمي نشرا. (تجريد)

(١٦) قوله: على التفصيل: أي ذكرا كائنا على وجه التفصيل بأن يبين كل من أفراد مجموع ذلك المعنى المتعدد بلفظه الخاص به، أو على وجه الإجمال بأن يعبر عن المجموع =

ثم ذكر[1] ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين[2]؛ ثقة أي الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأنَّ السامع يرده إليه أي يردُّ ما لكلٍّ من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له؛ لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية[3] أو المعنوية[4]، فالأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان؛ لأن النشر[5] إمَّا على ترتيب اللف بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني، وهكذا إلى الآخر، ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ﴾ (القصص: ٧٣) ذكر «الليل» و«النهار» على التفصيل، ثم ذكر ما لِلَّيل وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء[6] من فضل الله تعالى فيه على الترتيب. فإن قيل[7]: عدم التعيين في الآية ممنوع؛ فإنَّ المجرور من «فيه» عائد إلى «الليل» لا محالة. قلنا: نعم[8] ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين. وإمَّا على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب[9] كقوله: شعر: كيف أسلُو[10] وأنتِ[11] حِقفٌ وهو النقا[12] من الرمل وغصنٌ[13] :: وغزالٌ لحظًا وقدًّا وردفًا، فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف، أو مختلطًا[14] كقولك: «هو شمسٌ وأسدٌ وبحرٌ جودًا[15] وبهاءً وشجاعةً.

والثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدِّد على الإجمال نحو: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ (البقرة: ١١١)؛ فإنَّ الضمير في ﴿قَالُواْ﴾ لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على الإجمال بالضمير[16] العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل[17] أي وقالت اليهود: لن يدخل الجنة إلَّا من كان هودا، وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلَّا من كان نصارى، فلفَّ[18] بين الفريقين والقولين إجمالا؛ ....

= بلفظ يجتمع فيه أفراد ذلك المجموع. (دسوقي)

(١) قوله: ثم ذكر إلخ: أي ثم بعد ذكر المتعدد على الوجهين المذكورين يذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد، فذلك المعنى المتعدد أولا على وجه الإجمال أو التفصيل هو اللف، وذكر ما لكل واحد من آحاد ذلك المتعدد ثانيا هو النشر. (ق)

(٢) قوله: من غير تعيين: أي من غير أن يعين المتكلم لشيء مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا، وإنما قيد بذلك؛ لأنه لو عين لم يكن من باب اللف والنشر بل من باب التقسيم. (ق)

(٣) قوله: بالقرائن اللفظية: كأن يقال: «رأيت الشخصين ضاحكا وعابسة»، فتأنيث «عابسة» يدل على أن الشخص العابس المرأة، والضاحك الرجل. (تجريد)

(٤) قوله: أو المعنوية: كأن يقال: «لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت»، فالقرينة هنا معنوية، وهي أن المستحق للإكرام الصاحب، وللإهانة العدو. (تجريد البناني)

(٥) قوله: لأن النشر إلخ: فالترتيب قام أولا باللف، وبعد ذلك النشر إما يكون على نمط ذلك الترتيب أو لا. (تجريد البناني)

(٦) قوله: وهو الابتغاء إلخ: أي طلب الرزق بالحركة والتصرف في الأمور، ومناسبة السكون لليل وابتغاء الفضل للنهار ظاهرة، فقد صدق على الآية أنه ذكر فيها متعدد على وجه التفصيل، ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد على سبيل الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني من غير تعيين ما لكل؛ للاتكال على رد السامع ما ذكر في النشر لما ذكر في اللف بالمناسبة المعنوية. (دسوقي)

(٧) قوله: فإن قيل إلخ: حاصله: أنا لا نسلم أن هذه الآية من قبيل اللف والنشر؛ لاشتراطهم فيه عدم تعيين شيء مما ذكر ثانيا لما ذكر أولا، وقد وجد التعيين؛ لأن الضمير المجرور في قوله: ﴿لِتَسْكُنُواْ فِيهِ﴾ عائد إلى «الليل» في نفس الأمر قطعا. فلم يكن الآية من باب اللف والنشر قطعا. وحاصل الجواب: أن المراد بعدم التعيين كون اللفظ بحسب ظاهره محتملا، والضمير يحتمل الليل والنهار بحسب ظاهره، وإن كان مصدوقه في نفس الأمر هو الليل، وليس المراد به الاحتمال في نفس الأمر، وإلا لم يتحقق اللف والنشر أبدا؛ لتعيين المراد في نفس الأمر. (من دسوقي)

(٨) قوله: قلنا نعم: أي مسلم أنه راجع إلى الليل نظرا للواقع، وأما بالنظر إلى اللفظ فيحتمل رجوعه للنهار، فلا تعيين فيه بحسب اللفظ، وعدم التعيين المشترط إنما هو بحسب اللفظ، وذلك موجود في الآية لا بحسب المعنى. (دسوقي)

(٩) قوله: معكوس الترتيب: بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا، كما في المثال؛ فإن اللحظ للغزال، والقد للغصن، والردف للحقف، شبه به الكفل في العظم والاستدارة. (تجريد البناني)

(١٠) قوله: كيف أسلو: أي كيف أصبر عنك وأتخلص من حبك، والاستفهام للإنكار أي لا أسلو عنك. (ق)

(١١) قوله: وأنت: بكسر التاء؛ لأنه خطاب لامرأة أي والحال أنك أنت مثل الحقف. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو النقا: فالحقف والنقا بالقصر، هو الرمل العظيم المجتمع المستدير يشبه به ردف المحبوب أي عجيزته، وأما بالمد فهو النظافة. (من دسوقي)

(١٣) قوله: وغصن إلخ. ومعنى البيت: كيف أترك حبك وداعي الهوى من حسن العينين واعتدال القامة وعظم الردف موجود فيك، واللحظ في الأصل مؤخر العين، والمراد به هنا: العين بتمامها مجازا. (دسوقي)

(١٤) قوله: أو مختلطا: عطف على قوله: «معكوس الترتيب» أي أو كان نشره مختلط الترتيب بأن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني من النشر للأول من اللف والآخر من النشر للوسط من اللف. (دسوقي)

(١٥) قوله: جودا إلخ: لا يخفى اختلاط ذلك النشر؛ لأن الجود وهو الأول من النشر عائد للبحر وهو الآخر من اللف، والبهاء وهو الثاني من النشر عائد للأول من اللف، وهو الشمس، والشجاعة وهو الآخر من النشر عائد للوسط من اللف، وهو الأسد. (دسوقي)

(١٦) قوله: بالضمير: أي من حيث التعبير عنهما بالضمير وهو الواو في «قالوا»؛ لأنه عائد على الفريقين.

(١٧) قوله: ذكر ما لكل: [أي ما يخص كلا منهما في قوله: ﴿إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ (البقرة: ١١١)]

(١٨) قوله: فلف: أي فلف في قوله: ﴿قَالُواْ﴾ فريقين؛ إذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص =

لعدم الالتباس[١] والثقة بأنَّ السامع يردُّ إلى كل فريقٍ أو قولٍ مقوله؛ للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقادِه أنَّ داخل الجنة هو، لا صاحبه، ولا يتصور[٢] في هذا الضرب الترتيب وعدمه. ومِن غريب اللف والنشر أن يذكر[٣] متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكلٍّ من آحاد كلٍّ من المتعددين أو أكثر كما تقول: «الراحة والتعب والعدل والظلم قد سُدَّ من أبوابها ما كان مفتوحًا، وفُتِح من طرقها ما كان مسدودًا».

علة لعدم الالتباس — أي لفان — فاعل «سد» — فاعل «فتح»

ومنه أي من المعنوي الجمع: وهو أن يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر في حكم كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ[٤] ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾، (الكهف: ٤٦)

أي محكوم به، كالزينة

ونحوه: قول أبي عَتاهية: شعر: علمت يا مجاشع بن مسعدة :: أنَّ الشباب والفراغ والجدة :: أي الاستغناء مَفسَدةٌ[٥] أي داعية إلى الفساد للمرء أيُّ مَفسدة.

من مشطور الرجز فكل شطر بيت — أي حداثة السن — اسم رجل — أي الخلو عن الشواغل — بوزن «كراهية» — تفسير لـ«الجدة» — صفة «مفسدة»

ومنه أي من المعنوي التفريق: وهو إيقاع تباين[٦] بين أمرين من نوع واحد في المدح أو غيره كقوله[٧]: شعر:

متعلق بـ«إيقاع» — كالغزل والهجو — أي الوطواط

ما نوال الغمام وقت ربيع :: كنوال الأمير يوم سخاء[٨]

نافيه — عطاء — السحاب — أي الذي هو وقت ثروة الغمام

فنوال[٩] الأمير بَدْرَةُ عين :: هي عشرة آلاف درهم[١٠]، ونوال الغمام قطرة ماءٍ، أوقع التباين[١١] بين النَّوالين.

الفاء تعليلية — أي الذهب

ومنه أي من المعنوي التقسيم: وهو ذكر متعدد، ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين، وبهذا القيد خرج[١٢] اللَّف والنشر، وقد أَهْمله السكاكي فتوهَّم بعضهم أنَّ التقسيم عنده أعم[١٣] من اللف والنشر، وأقول[١٤] ذكر الإضافة مغنٍ[١٥] عن هذا القيد؛ إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه بل يذكر[١٦] فيه ما لكل، حتى يضيفه السامع إليه ويردَّه عليه، فليتأمل، كقوله[١٧]: شعر: ولا يقيم[١٨]

أي قوله: «على التعيين» — أي ترك هذا القيد — منهم المصنف، فزاد القيد غافلا عن الإضافة — لأنه شامل للتعيين وعدمه — أي قيد التعيين — أي من غير إضافة — أي بالقرائن — أي المتلمس

= به، أو نقول: لف بين قولي الفريقين؛ إذ لم يتبين فيه مقول كل فريق. (تجريد البناني)

(١) قوله: لعدم الالتباس: أي لأنه لا يلتبس على أحد أن الفريقين اجتمعا وقالا ذلك القول؛ لعلمنا بأن كل فريق يضلل صاحبه. (دسوقي)

(٢) قوله: ولا يتصور إلخ: أي إن هذا الضرب لا يتأتى أن يكون مرتبا ولا مشوشا؛ لعدم وجود الترتيب في اللفظ، بخلاف الضرب الأول. (دسوقي وغيره)

(٣) قوله: أن يذكر إلخ: أي أن يذكر لفان أو أكثر على وجه التفصيل، ثم يؤتى بعد ذلك بنشر واحد يذكر فيه ما لكل واحد مما ذكر في اللفين أو أكثر، فقوله: «الراحة والتعب» لف أول، «والعدل والظلم» لف ثان. وقوله: «قد سدّ إلخ» نشر ذكر فيه ما لكل واحد من اللفين؛ لأن قوله: «قد سد من أبوابها ما كان مفتوحا» راجع إلى «الراحة» من اللف الأول وإلى «العدل» من اللف الثاني، وقوله: «وفتح من طرقها ما كان مسدودا» راجع لـ«التعب» المذكور في اللف الأول ولـ«الظلم» المذكور في اللف الثاني. (م ن ق)

(٤) قوله: زينة إلخ: أي ما يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عن قريب، فقد جمع المال والبنون في حكم وهو زينة الدنيا. (دسوقي)

(٥) قوله: مفسدة: أي كامل في الفساد، و«المفسدة»: الأمر الذي يدعو صاحبه إلى الفساد، والشاهد أنه قد جمع بين الشباب والفراغ والجدة في حكم وهو كونها مفسدة للمرء. (ق)

(٦) قوله: إيقاع تباين إلخ: ليس المراد التباين المصطلح عليه، بل المراد المعنى اللغوي، أي إيقاع الافتراق بين أمرين مشتركين في نوع مثل: نوال الأمير ونوال الغمام؛ فإن النوع الذي يجمعهما مطلق نوال. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: كقوله: أي قول رشيد الدين الوطواط وهو من تلاميذ صاحب «الكشاف»، والبيت المذكور مثال لإيقاع التباين في المدح بين أمرين مشتركين في نوع؛ فإنه أوقع التباين بين جمال ذلك المحبوب وجمال البدر مع أنهما من نوع واحد وهو مطلق الجمال. (دسوقي)

(٨) قوله: يوم سخاء: أي الذي هو وقت فقر الأمير؛ لكثرة السائلين وكمال بذله. (دسوقي)

(٩) قوله: فنوال إلخ: يعني فقد أوقع التباين بين النوالين، مع أنهما من نوع واحد، وهو مطلق نوال. (دسوقي)

(١٠) قوله: عشرة آلاف درهم: وقيل: إن بدرة العين جلد ولد الضأن مملوءا من الدراهم. (دسوقي)

(١١) قوله: أوقع التباين: أي حيث أسند للأول بدرة عين وللثاني قطرة ماء. (تجريد)

(١٢) قوله: خرج إلخ: لما تقدم أنه ذكر متعدد، ثم ذكر ما لكل واحد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه. (دسوقي)

(١٣) قوله: أعم: أي لأنه شرط في اللف عدم تعيين ما لكل واحد، وقال هنا: ذكر متعدد وإضافة ما لكل إليه، وهذا صادق بأن يكون هناك تعيين أو لا. (دسوقي)

(١٤) قوله: وأقول: أي في الجواب عن السكاكي، وفي الاعتراض على هذا التوهم. (تجريد)

(١٥) قوله: مغن: والحاصل: أنا لا نسلم أن السكاكي أهمل ذلك القيد حتى يكون التقسيم عنده أعم من اللف؛ لأنه ذكر الإضافة المستلزمة للتعيين، فيكون التقسيم عنده مباينا للف والنشر. (دسوقي)

(١٦) قوله: بل يذكر إلخ: والحاصل: أنه في التقسيم يضيف المتكلم ما لكل واحد إليه، وإضافة ما لكل إليه تستلزم تعيينه، ففي التقيسم إضافة وتعيين من المتكلم، بخلاف اللف والنشر؛ فإن المتكلم إنما يذكر ما لكل واحد من غير إضافة، والذي يضيف ما لكل واحد إليه إنما هو السامع. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: كقوله: أي المتلمس وهو جرير بن عبد المسيح. (دسوقي)

(١٨) قوله: ولا يقيم إلخ: أي لا يتوطن في مواطن الظلم أحد إلا الأذلَّان. (تجريد)

على ضيم أي ظلم يراد به، الضمير عائد إلى المستثنى منه العام المقدر إلَّا الأذلَّان في الظاهر[1] فاعل «لا يقيم» وفي التحقيق بدل، أي
أي مع ضيم — صفة «ضيم» — أي في «به» — أي لا يقيم على ظلم أحد

لا يقيم أحد على ظلم يقصد به إلَّا الأذلان عير الحي والوتد :: هذا أي عير الحي على الخسف أي الذل مربوطٌ برمَّته ::
أي الأهلي — بكسر التاء وفتحها

هي قطعة حبل بالية، وذا أي الوتَدُ يُشَجُّ أي يُدق ويشق رأسه، فلا يرثي لا يرق ولا يرحم له أحد[2]. ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى
أي مع الخسف

الأول الربط على الخسف، وإلى الثاني الشَج على التعيين[3]، وقيل: لا تعيين؛ لأنَّ «هذا» و«ذا» متساويان في الإشارة إلى القريب، وكل
أي «العير» — أي لفظا لا معنى — أي «الوتد» — لفظ «هذا» و«ذا»

منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير وإلى الوتد، فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلِّم التساوي بل في
أي من: «هذا» و«ذا» — أي فلا يتحقق التعيين — أي فيما قيل

حرف التنبيه إيماء إلى أنَّ القرب فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيه مَّا، بخلاف المجرد عنها، فـ«هذا» للقريب أعني «العير»، و«ذا»
أي في «هذا» — فإنها للأقرب

للأقرب أعني «الوتد»، وأمثالُ هذه الاعتبارات لا ينبغي أن يهمل في عبارات البلغاء، بل ليست البلاغة إلَّا برعاية أمثال ذلك.
حيث لا يحتاج إلى التنبيه — التفاوت

ومنه أي من المعنوي، الجمع مع التفريق[4]: وهو أن يدخل شيئان[5] في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله: شعر:
أو أكثر — أي الوطواط

فوجهك كالنار في ضَوئها :: وقلبي كالنار في حرها

أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار[6]، ثم فَرَّقَ بأنَّ وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان، وفي القلب الحرارة والاحتراق[7].
بين التشبيهين

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد[8] تحت حكم، ثم تقسيمه[9]، أو العكس أي تقسيم متعدد[10] ثم جمعه
كـ«الروم» في بيت يأتي — كالشقاء

تحت حكم، فالأول أي الجمع ثم التقسيم كقوله: حتى أقام أي الممدوح، ولتضمُّن الإقامة معنى التسليط عَدَّاها بـ«على»[11] فقال:
أي أبي الطيب — هو سيف الدولة

على أرباض جمع «ربض» وهو ما حول المدينة خَرْشَنَةٍ :: وهي بلدة من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع «صليب» النصارى
من السور — أي بالممدوح — بوزن «كفران»، جمع «صليب»: هو معبود النصارى

والبِيَعُ جمع «بيعة» وهي متعبَّدهم، و«حتى» متعلق بالفعل في البيت السابق أعني «قاد المقانب»[12] أي العساكر، جمع في[13] هذا
بكسر الباء وسكون الياء — أي النصارى — وليست جارة — أي الممدوح

البيت شِقَاءَ الروم بالممدوح، ثم قسم فقال: للسبي ما نكَحُوا والقتل ما ولدوا :: ذكر «ما»[14] دون «مَنْ» إهانةً وقلةَ المبالاة بهم، حتى

---

(١) قوله: في الظاهر: أي فهو استثناء مفرغ حيث أسند الفعل له في الظاهر، وفي الحقيقة أسند إلى العام المحذوف. (دسوقي)

(٢) قوله: فلا يرثي له أحد: لا يخفى أن عدم الرحمة مشترك بين عير الحي والوتد، وحينئذٍ فالأولى جعل ضمير «له» راجعا إلى كل منهما، ويجعل قوله: «فلا يرثي» متفرعا على الشج والربط. (دسوقي)

(٣) قوله: على التعيين: متعلق بـ«أضاف»، ووجه التعيين: أن «ذا» بدون هاء إشارة إلى القريب، وأما مع هاء التنبيه فهو إشارة للبعيد. (ق)

(٤) قوله: الجمع مع التفريق: أورد كلمة «مع» إشارة إلى أن المحسّن اجتماعهما، وكذا يقال فيما يأتي، وإنما لم يذكر اجتماع المحسنات الأخر بعضها مع بعض، كالطباق مع المقابلة؛ لما بين الجمع والتفريق من المقابلة واجتماعهما موجب لحسن زائد على كل واحد منهما. (دسوقي)

(٥) قوله: أن يدخل شيئان: ببناء الفعل للمفعول، و«شيئان» نائب الفاعل، أي وهو أن تجمع بين شيئين فأكثر في معنى أي في حكم يعني محكوم به، كالمشابهة بالنار في المثال. (الدسوقي)

(٦) قوله: في كونهما كالنار: أي في المماثلة للنار أي وهذا هو الجمع؛ لأنه جمع بين وجه الحبيب وقلبه في المماثلة للنار. (دسوقي)

(٧) قوله: الحرارة والاحتراق: أي حرارة القلب واحتراقه، وفيه إشارة إلى أن المراد بِحرّ النار: حرارتها في نفسها لا لغيرها؛ لأنه المناسب لتشبيه القلب بها. (دسوقي)

(٨) قوله: جمع متعدد: أي كـ«الروم» في البيت الآتي؛ فإنه يتناول النساء والرجال والأولاد والمال والزرع. (ق)

(٩) قوله: ثم تقسيمه: أي الحكم يعني إضافة ما لكل متعدد إليه من ذلك الحكم. (ق)

(١٠) قوله: أي تقسيم متعدد: أي إضافة ما لكل متعدد إليه ثم جمعه تحت حكم. (علامة دسوقي)

(١١) قوله: عداها بـعلى: أي: وإلا فالإقامة تتعدى بـ«في» أو بالباء. (دسوقي)

(١٢) قوله: المقانب: جمع «مقنب» بكسر الميم، وهو ما بين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل، والمراد بها العساكر، كما قاله الشارح. (تجريد)

(١٣) قوله: جمع في إلخ: الأولى أن يقول: جمع في هذا البيت الروم الشامل للنساء والأولاد والمال والزرع في حكم، وهو الشقاء، ثم قسم ذلك الحكم إلى سبي وقتل ونهب وإحراق، ورجع إلى كل واحد من هذه الأقسام ما يناسبه، فرجع للسبي ما نكحوا من النساء، وللقتل ما ولدوا، وللنهب ما جمعوا من الأموال، وللنار ما زرعوا، فأشجارهم للإحراق تحت القدر ومزروعاتهم للطبخ والخبز بالنار. وأما ما عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض له في التقسيم، حتى يقال: إنه من المتعدد المجموع في الحكم، والحاصل أن الشقاء وإن تعلق بالروم والصلبان والبيع إلا أن التقسيم خاص بشقاء الروم.

(١٤) قوله: ذكر ما إلخ: أي إنه عبر عن نسائهم وأولادهم بلفظ «ما» الموضوعة لغير العاقل دون لفظة «مَن» الموضوعة لمن يعقل؛ إشارة إلى إهانتهم وقلة المبالاة بهم، حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. (علامة دسوقي)

كأنهم من غير ذوي العقول وملائمةً لقوله: والنَّهب ما جَمعوا والنَّار ما زرعوا. والثاني أي التقسيم ثم الجمع كقوله[١]: شعر: قومٌ إذا حارَبُوا ضَرُّوا عدوهم، أَوْ حاوَلُوا أي طَلَبوا النَّفعَ في أشياعهم وأتباعهم وأنصارهم نَفعُوا، سَجيّةٌ أي غريزة وخلق تلك[٢] منهم غير محدثة، إنَّ الخلائق جمع «خليقة»، وهي الطبيعة والخلق، فاعلم شرها البدَع[٣] جمع «بدعة» أي المبدعات والمحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضرّ الأعداء ونفع الأولياء، ثم جَمعها في الثاني تحت كونها سجية.

ومنه أي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم، وتفسيره ظاهر ممَّا سبق[٤] فلم يتعرض له، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾ أي يأتي الله تعالى أي أمره[٥] أو يأتي اليوم أي هَوْلُه[٦]، والظرف منصوب بإضمار «اذكر» أو بقوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ بما ينفع من جوابٍ أو شفاعةٍ ﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ فَمِنْهُمْ﴾[٧] أي أهل الموقف ﴿شَقِيٌّ﴾[٨] يُقْضَى له بالنار ﴿وَسَعِيدٌ﴾ يُقْضَى له بالجنة ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ﴾ إخراج النفس ﴿وَشَهِيقٌ﴾ ردُّه ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أي سماوات الآخرة وأرضها، أو هذه العبارة كناية[٩] عن التأبيد ونفي الانقطاع ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ إلَّا وقت[١٠] مشية الله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ من تخليد البعض كالكفار، وإخراج البعض كالفساق ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ[١١] فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ (هود: ١٠٥- ١٠٨) أي غير مقطوع بل مُمتدٌّ لا إلى نهاية، ومعنى الاستثناء[١٢] في الأول أنَّ بعض الأشقياء لا يخلدون، كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان، وفي الثاني أنَّ بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم، كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان، والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء، فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء، فقد جَمعَ الأنفس في قوله: ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ ثم فرق بينهم بأنَّ بعضهم شقي وبعضهم سعيد بقوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾، ثم قَسَم بأن أضاف

---

(١) قوله: كقوله: أي قول حسان بن ثابت الصحابي في حق الصحابة ﷺ. (دسوقي)

(٢) قوله: سجية تلك إلخ: المعنى تلك الخصلة، وهي إضرار الأعداء ونفع الأشياع: غريزة فيهم وطبيعة لهم. وقوله: «شرها البدع» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «إن»، وجملة «فاعلم» اعتراضية بالفاء، وجملة «إن الخلائق شرها البدع» مستأنفة جوابا لسؤال مقدر نشأ من قوله: «غير محدثة»، وهو: لم جعلتها غير محدثة مع أنها ممدوحة مطلقا؟! (دسوقي)

(٣) قوله: البدع: لا يقال: كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليقة للزوم الخليقة؛ لأنا نقول: قد تسمى خليقة باعتبار دوامها بعد حدوثها فتكون خليقة دواما وبدعة ابتداء. (تجريد)

(٤) قوله: ظاهر مما سبق: أي من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة، وحاصله: أن يجمع بين متعدد في حكم، ثم يفرق أي يوقع التباين بينها، ثم يضاف إلى كل واحد ما يناسبه. (دسوقي)

(٥) قوله: أي أمره: هذا التأويل واجب لصحة المعنى؛ لاستحالة الإتيان على الله سبحانه. (التجريد)

(٦) قوله: أي هوله: هذا التأويل واجب لا لأجل صحة المعنى؛ لاستقامة الظاهر في نفسه، بل للمحافظة على المقصود؛ لأن المقصود تفظيع اليوم، والمناسب له مجيء الهول لا مجرد الزمان. (دسوقي)

(٧) قوله: فمنهم: أي الأنفس الكائنة يوم القيامة وهي أهل الموقف، ولذا قال الشارح: أي من أهل الموقف. (دسوقي)

(٨) قوله: شقي: أي محكوم له بالشقاوة أي دخول النار، وهذا شامل لشقي الإيمان وهو الكافر، وشقي الأعمال وهو العاصي. وقوله: ﴿وَسَعِيدٌ﴾ شامل لسعيد الإيمان فقط وللسعيد على الإطلاق بدليل ما قرره في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾. (دسوقي)

(٩) قوله: أو هذه العبارة كناية: يعني فالمراد حينئذ سماوات الدنيا وأرضها، ولا ينافي التأبيد بها فناؤها قبل الدخول فضلا عن الخلود؛ لأنه على تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول، والمراد طول لا نهاية له على ما جرى به استعمال اللغة في مثل ذلك. (تجريد)

(١٠) قوله: إلا وقت إلخ: يحتمل أنه حمل «ما» على المصدرية الظرفية، فيكون الوقت داخلا في معناها؛ لأنها نائبة عنه، ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية، فيكون الكلام على حذف المضاف، فالوقت مقدر في الكلام. (التجريد)

(١١) قوله: وأما الذين سعدوا: أي بالإيمان وإن شقوا بسبب المعاصي، لا يقال: فعلى هذا كيف يكون قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ تقسيما صحيحا، مع أن من شرطه أن تكون صفة كل قسم منفية عن قسيمه؛ لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم للانفصال الحقيقي أو مانع الجمع، وهنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين وإن حالهم لا يخلو عن السعادة والشقاوة، وذلك لا يمنع اجتماعهما في شخص باعتبارين، فتكون «أما» في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾ لمنع الخلو فيجوز الجمع. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: ومعنى الاستثناء: جواب عما يقال: ما معنى الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ مع أن أهل الجنة لا يخرجون منها أصلا، وكذا أهل النار لا يخرجون منها، والاستثناء يفيد خروجهم؟ وحاصل الجواب: أنه استثنى الفساق من المخلدين في النار باعتبار الانتهاء، ومن المخلدين في الجنة باعتبار الابتداء؛ لأنهم لم يدخلوها مع السابقين، فالخلود في حقهم ناقص باعتبار المبدأ، فظهر أن ما صدق عليه الاستثناء في الاستثنائين واحد وهم الفساق. (دسوقي وغيره)

إلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار، وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله: «فأما الذين شقوا» إلى آخره.

وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين، أحدهما: أن يذكر أحوال الشيء مضافًا[١] إلى كل من تلك الأحوال ما يليق به (حال من «الأحوال») كقوله: شعر: سأطلبُ[٢] (أبي الطيب المتنبي) حقي بالقنا (جمع «قناة» أي الرمح) ومشايخ :: كأنَّهم من طول ما الْتَثَمُوا[٣] مرد (جمع «أمرد» صفة لـ«مشايخ»)، ثقالٍ أي لشدة وطأتهم على الأعداء إذا لاقوا أي حاربوا (صولتهم) خفافٍ أي مسرعين إلى الإجابة إذا دُعُوا :: إلى كفاية مُهِمٍّ ودفاع ملمٍّ (نازل، أي مدافعة أمر عظيم)، كثير إذا شَدُّوا (أي حملوا) لقيام واحد مقام الجماعة قليلٍ إذا عُدُّوا (أي في النكاية)،[٤] ذكر (الشاعر) أحوال المشايخ وأضاف إلى كل حالٍ ما يناسبها (من الثقل والخفة والكثرة والقلة) بأن أضاف إلى الثقل حال الملاقاة وإلى الخفة حال الدعاء، وهكذا إلى الآخر.[٥] والثاني: استيفاء أقسام الشيء[٦] كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا[٧] وَيَهَبُ لِمَن يَشَآءُ ٱلذُّكُورَ ۝ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا (أي يجمع لهم من الذكران والإناث) وَيَجْعَلُ مَن يَشَآءُ عَقِيمًا﴾ (الشورى: ٤٩-٥٠) (لا يولد له أصلا)؛ فإنَّ الإنسان[٨] إمَّا أن لا يكون له ولدٌ، أو يكون له ولد ذكر، أو أنثى، أو ذكر وأنثى، وقد استوفي في الآية جميع الأقسام (الأربعة).

ومنه أي من المعنوي، التجريد وهو أن يُنتَزَع[٩] من أمرٍ ذي صفة (أو أكثر) أمرٌ آخر (أو أكثر) مثله فيها أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة؛ مبالغةً (يعني أن «مبالغة» مفعول له لقوله: «فينتزع») أي لأجل المبالغة[١٠] وذلك لكمالها[١١] (أي ما ذكر من المبالغة) أي تلك الصفة فيه أي في ذلك الأمر، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث (أي إلى مرتبة يصح) يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة. وهو أي التجريد أقسام[١٢] (سبعة).

منها (أي من مراتبها): ما يكون بـ«من» التجريدية[١٣] نحو: قولهم: «لي من فلان (أي ناشيء من فلان) صديق حميم (تفسير لـ«الحميم»)» أي قريب يهتم لأمره أي بلغ فلان من الصداقة حدًّا (أي مرتبة) صحَّ معه أي مع ذلك الحدِّ أن يستخلص (أي ينتزع) منه آخر أي من فلانٍ صديق مثله فيها أي في الصداقة.

---

(١) قوله: أن يذكر أحوال الشيء مضافا إلخ: المراد بالإضافة مطلق النسبة ولو بالإسناد، لا خصوص الإضافة النحوية، وهذا المعنى مغاير للتقسيم بالمعنى المتقدم؛ لأن ما تقدم أن يذكر متعدد أولا، ثم يضاف إلى كل ما يناسبه على التعيين بخلاف ما هنا؛ فإنه يذكر المتعدد ويذكر مع كل واحد ما يناسبه. (دسوقي)

(٢) قوله: سأطلب إلخ: القنا بالقاف والنون جمع «قناة»، وهي الرمح، وفي بعض النسخ: بـ«الفتى» بالفاء والتاء وهو المناسب لـ«مشايخ»، وأراد بالفتى: نفسه، وبالمشايخ: قومه وجماعته من الرجال الذين لهم لحى، والالتثام: وضع اللثام على الفم والأنف في الحرب، وكان من عادة العرب. (دسوقي)

(٣) قوله: من طول ما التثموا: الالتثام: تغطية الفم واللحية باللثام، وهو النقاب الذي يستر به الوجه والأنف والفم واللحية، يقال: «التثم فاه»: غطاه باللثام؛ ليرى كالأمرد، والمعنى أنهم لا يفارقون الحرب ولا يفارقهم اللثام، فكأنهم مرد من حيث لا يرى لحاهم، كما لا يرى للمرد لحى. (من الحواشي)

(٤) قوله: قليل إذا عدوا: أي لأن أهل النجدة والشجاعة مثلهم في غاية القلة. (دسوقي)

(٥) قوله: وهكذا إلى الآخر: أي فأضاف إلى الكثرة حالة الشدة وأضاف إلى القلة حالة العدو. ولا يخفى ما اشتمل عليه هذا التقسيم من الطباق بذكر القلة والكثرة والخفة والثقل؛ إذ بين كل اثنين منها تضاد. (دسوقي)

(٦) قوله: استيفاء أقسام الشيء: أي بحيث لا يبقى للمقسم قسم آخر غير ما ذكر، ومنه قول النحاة: والكلمة: اسم وفعل وحرف. (دسوقي)

(٧) قوله: إناثا: قدم الإناث على الذكور؛ لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، ثم إنه لما حصل للذكر كسر جبره بالتعريف؛ لأن في التعريف تنويها أي تعظيما بالذكر، ثم بعد ذلك أعطى كلا من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، فقدم الذكور وأخر الإناث؛ إشارة إلى أن تقديم الإناث لم يكن لاستحقاقهن التقديم بل لمقتض آخر، وهو الإشارة إلى أن الله تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه العبد. (دسوقي)

(٨) قوله: فإن الإنسان إلخ: حاصله: أن الآية قد تضمنت أن الإنسان الذي شأنه الولادة ينقسم إلى الذي لا يولد له أصلا، وإلى الذي يولد له جنس الذكور فقط، وإلى الذي يولد له جنس الإناث فقط، وإلى الذي يولد له جنس الذكور والإناث معا، فهذا تقسيم مستوف لأقسام الإنسان باعتبار الولادة وعدمها، وأما الخنثى المشكل فلا يخرج عن الذكر والأنثى في الواقع فليس بقسم على حدة، مع أنه نادر جدا. (من الدسوقي وغيره)

(٩) قوله: وهو أن ينتزع إلخ: وهذا الانتزاع دائر في العرب، يقال: في العسكر ألف رجل وهم في أنفسهم ألف، ويقال: في الكتاب عشرة أبواب وهو في نفسه عشرة أبواب. (دسوقي)

(١٠) قوله: لأجل المبالغة: أي إن الانتزاع المذكور يرتكب لأجل إفادة المبالغة، أي لأجل إفادة أنك بالغت في وصف المنتزع منه بتلك الصفة. (دسوقي)

(١١) قوله: لكمالها: أي لادعاء كمال تلك الصفة في ذلك المنتزع منه. وإنما قلنا: «لادعاء الكمال»؛ للإشارة إلى أن إظهار المبالغة بالانتزاع لا يشترط فيه كون الصفة كاملة في ذلك الأمر بحسب نفس الأمر، بل ادعاء كمالها كاف فيه سواء طابق أم لا. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو أقسام: أي سبعة؛ لأن الانتزاع إما أن يكون بحرف أو بدونه، والحرف إما «من» أو «الباء» أو «في»، والباء إما داخلة على المنتزع منه أو على المنتزع، وما يكون بدون الحرف إما أن يكون لا على وجه الكناية، أو يكون على وجهها، ثم هو إما انتزاع من غير المتكلم أو انتزاع من المتكلم نفسه، فهذه أقسام سبعة، أشار المصنف إليها وإلى أمثلتها فيما يأتي. (دسوقي)

(١٣) قوله: بمن التجريدية: جعل بعضهم التجريد معنى برأسه بكلمة «من»، والأصح أنها ابتدائية، كما أن باء التجريد باء المصاحبة، وتدخل «من» على المنتزع منه، ولم يوجد دخولها على المنتزع، بخلاف الباء. (دسوقي)

ومنها: ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم: «لئن سألتَ فلانًا لتسألن به البحر»[١] بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرًا في السماحة.
في مقام المبالغة في وصف فلان بالكرم

ومنها: ما يكون بدخول باء المعية في المنتزع نحو قوله: شعر: وشوهاء أي فرس قبيح المنظر لسعة أشداقها أو لما أصابها[٢] من شدائد الحرب تعدو تسرع بي إلى صارخ الوغى :: أي مستغيث في الحرب بمستلئم[٣] أي لابس لأمة وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق[٤] وهو الفحل المكرَّم[٥] المرحّل[٦] من «رحّل البعير» أشخصه عن مكانه وأرسله، أي تعدو بي ومعي من نفسي مستعدٌّ للحرب. بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه آخر.
أي المصاحبة – «في» بمعنى «على» – أي رب فرس شوهاء – جمع «شدق» وهو جنب فم – من ضربات وطعنات – أي الحرب – بالهمزة وقد تسهل – أي من الإبل – بالتشديد – أطلقه – الشاعر – أي مستعد آخر

ومنها ما يكون بدخول «في» في المنتزع منه نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ﴾ (فصلت: ٢٨) أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دار خلدٍ أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار؛ تهويلًا لأمرها، ومبالغةً[٧] في اتصافها بالشدة.
تفسير للضمير المجرور – «في» بمعنى «على» – جهنم – علة لانتزاع

ومنها: ما يكون بدون[٨] توسُّط حرف نحو قوله: شعر: فلئن بقيتُ لأرحلنَّ بغزوة :: تحوي[٩] أي تجمع الغنائم أو يموت منصوب[١٠] بإضمار «أن»، أي إلَّا أن يموت كريم يعني بالكريم نفسه[١١]، انتزع من نفسه «كريما»؛ مبالغةً في كرمه. فإن قيل: هذا من قبيل الالتفات[١٢] من التكلم إلى الغيبة. قلنا: لا ينافي التجريد على ما ذكرنا[١٣]. وقيل: تقديره: أو يموت مني كريم فيكون من قبيل[١٤] «لي من فلان صديق حميم» فلا يكون قسمًا آخر. وفيه نظر؛ لحصول التجريد وتمام المعنى بدون هذا التقدير.
أي قتادة بن مسلمة – أي حيا – لأسافرن – تلك الغزوة – أي الالتفات – في هذا القيل – ولا قرينة عليه

ومنها: ما يكون بطريق الكناية[١٥] نحو قوله: شعر:
الأعشى

يا خير مَن يركب المطيَّ ولا :: يشرب كأسا بكف من بخلا[١٦]
جمع «مطية»: وهو المركوب من الإبل

---

(١) قوله: لتسألن به البحر: يصح أن تكون «الباء» للمصاحبة أي لتسألن البحر معه أي شخصا كريما كالبحر مصاحبا له، ويصح جعلها للسببية أي لتسألن بسببه البحر أي شخصا آخر كالبحر بمعنى أنه سبب لوجود بحر آخر مجردا منه. (دسوقي)

(٢) قوله: أو لما أصابها: «أو» للتنويع؛ وذلك لأن الشوه قيل: إنه قبح الوجه؛ لسعة الأشداق -جمع «شدق»-، وهو جانب الفم، وقيل: قبح الوجه؛ لما أصابه من شدائد الحرب، وهو يستحسن في الخيل. (دسوقي)

(٣) قوله: بمستلئم: حال من المجرور في «بي» أي تعدو بي حالة كوني مصاحبا لمستلئم آخر، وليست الباء للتعدية، وليس قوله: «بمستلئم» بدلا من الباء في قوله: «بي»؛ لأن ذلك يفوت التجريد؛ ولأنه لا يبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر، إلا إذا كان مفيدا للإحاطة والشمول. (ق وغيره)

(٤) قوله: مثل الفنيق المرحل: قيل: إنه صفة لـ«مستلئم»؛ لقربه منه، وقيل: صفة لـ«شوهاء»، والفنيق بالفاء والنون ثم ياء تحتية وقاف. (دسوقي)

(٥) قوله: الفحل المكرم: أي الفحل من الإبل الذي تركه أهله ركوبه؛ تكرمة له. (دسوقي)

(٦) قوله: المرحل: أي المرسل عن مكانه أي إنه مطلق وغير مربوط في محل، فقد شبه الفرس بالفحل المذكور في القوة وعدم القدرة على مصادمتها. (ق)

(٧) قوله: ومبالغة إلخ: اعترض بعضهم بأن انتزاع دار الخلد يفيد المبالغة في الخلود لا في شدة العذاب، إلا أن يقال: اتصافها بالخلود يستلزم شدة العذاب، فانتزع منها دار أخرى مثلها في شدة العذاب وفي كونها مخلدا فيها. (دسوقي)

(٨) قوله: بدون إلخ: أي بل يؤتى بالمنتزع على وجه يفهم منه الانتزاع بقرائن الأحوال من غير حرف مستعان به على إفادة التجريد. (دسوقي)

(٩) قوله: تحوي الغنائم: الجملة صفة للغزوة أي تجمع تلك الغزوة الغنائم يعني أهل تلك الغزوة الغنائم وأنا منهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: منصوب إلخ: أي لوقوعه بعد «أو» التي بمعنى «إلا» أي لكن إن مات كريم فلا تحوي الغنائم. (دسوقي)

(١١) قوله: يعني بالكريم نفسه: أي إن الشاعر يعني بالكريم نفسه؛ لأن معنى الكلام: أني أسافر لغزوة إما أن أجمع فيها الغنائم أو أموت. (دسوقي)

(١٢) قوله: من قبيل الالتفات: يعني فلا يكون حينئذٍ من قبيل التجريد؛ لأن الالتفات مبني على الاتحاد، والتجريد مبني على التعدد، وهما متنافيان؛ وذلك لأن المعنى المعبر عنه في الالتفات بطريق الأول والثاني واحد، والمعبر عنه باللفظ الدال على المتنزع منه وباللفظ الدال على المنتزع متعدد بحسب الاعتبار؛ إذ يقصد أن المجرد شيء آخر غير المجرد منه. (دسوقي)

(١٣) قوله: على ما ذكرنا: أي على مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد؛ فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات؛ إذ المراد بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه في الاعتبار، والتعدد في التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضًا حتى ينافي الالتفات، والحاصل أنه تجريد؛ نظرا للتغاير الادعائي، والالتفات بالنظر إلى الاتحاد الواقعي. (تجريد)

(١٤) قوله: من قبيل إلخ: [من جهة أن «مِن» داخلة على المنتزع منه في كل؛ لأن المقدر كالملفوظ]

(١٥) قوله: بطريق الكناية: أي مصحوبا بطريق الكناية أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية، كما أنه يعبر عنه بصريح. (دسوقي)

(١٦) قوله: بكف من بخلا: أي بكف من هو موصوف بالبخل، وحاصله: أن ذلك =

أي يشرب الكأس بكف الجواد، انتزع منه جوادًا يشرب هو بكفه على طريق الكناية[١]؛ لأنه إذا نفي عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم، وقد خفي هذا على بعضهم فزعم[٢] أنَّ الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلَّا فليس من التجريد في شيء بل كناية عن كون الممدوح غير بخيل. وأقول: الكناية لا تنافي[٣] التجريد على ما قرَّرنا، ولو كان الخطاب لنفسه لم يكن قسمًا بنفسه بل داخلا في قوله.

ومنها: مخاطبة[٤] الإنسان نفسه، وبيان التجريد في ذلك أنه ينتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه، كقوله: شعر: لا خيل عندك[٥] تهديها ولا مال :: فليسعد النطق إن لم يسعد الحال، أراد بالحال الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في فقد الخيل والمال وخاطبه.

ومنه أي من المعنوي المبالغة المقبولة؛ لأنَّ المردودة لا تكون من المحسِّنات، وفي هذا إشارة إلى الردِّ على مَن زعم أنَّ المبالغة مقبولة مطلقًا[٦] وعلى مَن زعم أنها مردودة مطلقا[٧]. ثم إنه فَسَّر مطلقَ المبالغة وبَيَّن أقسامها والمقبولة والمردودة، فقال: والمبالغة مطلقا أن يُدَّعى لوصفٍ بلوغه في الشدة والضعف حدًّا مستحيلا[٨] أو مستبعدا، وإنما يُدَّعي ذلك[٩]؛ لئلا يظنَّ أنه أي ذلك الوصف غير متناه فيه أي في الشدة أو الضعف، وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين.

وتنحصر المبالغة في التبليغ[١٠] والإغراق والغلو لا بمجرد الاستقراء بل بالدليل القطعي، وذلك[١١] لأن المدَّعى إن كان ممكنا عقلًا وعادةً فتبليغ[١٢]، كقوله[١٣]: شعر: فعادى يعني الفرس عداءً وهو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على أثر الآخر في طلق

= الممدوح من أهل الشرب، والحال أن الإنسان يشرب بكف نفسه، فانتزع الشاعر من ذلك الممدوح شخصا كريما يشرب من كفه الممدوح مبالغة في كرمه، فصار الأصل: ويشرب بكف كريم، فعبر ذلك المعنى بالكناية بأن أطلق اسم الملزوم وهو نفي الشرب بكف البخيل، وأريد اللازم وهو الشرب بكف الكريم. (دسوقي)

(١) قوله: على طريق الكناية: حيث أطلق اسم الملزوم الذي هو نفي الشرب بكف البخيل على اللازم وهو الشرب بكف الكريم، ومعلوم أنه يشرب بكفه لا محالة فيكون المراد بالكرم نفسه، ففيه تجريد. (دسوقي)

(٢) قوله: فزعم إلخ: يعني أن الخطاب في قوله: «يا خير من يركب المطى» إن كان لنفسه فهو تجريد؛ لأنه صير نفسه أمامه فخاطبها وإنما يصيرها كذلك بالتجريد، وإذا كان هذا تجريدا فقوله: «ولا يشرب كأسا بكف من بخلا» كناية عن الكريم، فيكون وصفا للمجرد أولا، ولا تجريد في الكناية نفسها؛ لأن التجريد وقع أولا في الكلام، والكلام في كون الكناية تتضمن تجريدا مستقلًا، ولم يوجد على هذا. وإن كان الخطاب لغيره كان قوله: «ولا يشرب إلخ» كناية عن الكريم الذي هو ذلك المخاطب بواسطة دلالته على أنه يشرب بكف كريم، مع العلم بأن الكف كفه، وليس من التجريد في شيء. (دسوقي)

(٣) قوله: الكناية لا تنافي إلخ: رد لقوله: «وإلا فليس إلخ»، وقوله: «ولو كان الخطاب لنفسه إلخ» رد لقوله: «إن كان الخطاب لنفسه فهو تجريد». وحاصل كلام الشارح اختيار أن الخطاب لغيره، والتجريد حاصل معه، وكونه كناية لا ينافي التجريد، وأن كون الخطاب لنفسه صحيح، والتجريد حاصل معه، إلا أنه لا يصح حمل كلام المصنف عليه؛ لأنه لا يكون حينئذٍ قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه. (دسوقي)

(٤) قوله: ومنها مخاطبة إلخ: أي من أقسام التجريد ما تدل عليه مخاطبة الإنسان لنفسه؛ لأن المخاطبة ليست من أنواع التجريد وإنما تدل عليه؛ وذلك لأن المخاطب يكون أمام الإنسان ولا يخاطب نفسه حتى يجعلها أمامه، ولا يجعلها أمامه حتى يجرد منها شخصا آخر يكون مثله، فمخاطبة الإنسان نفسه تستلزم التجريد. (دسوقي)

(٥) قوله: لا خيل عندك إلخ: أي لا خيل ولا مال عندك تهديه للمادح، فإذا لم يكن عندك شيء من ذلك تواسي به المادح فواسه بحسن النطق. (من دسوقي)

(٦) قوله: مقبولة مطلقا: أي سواء كان تبليغا أو اغترافا أو غلوا، وذلك لأن حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس في الواقع، وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد؛ ليكون من المحسنات مطلقا. (تجريد)

(٧) قوله: مردودة مطلقا: لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق، ولا خير في كلام أوهم كذبا أو حققه، فهذان قولان مطلقان مردودان، والمختار ما قاله المصنف: إن المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة. (من الدسوقي)

(٨) قوله: حدا مستحيلا: أي عقلا وعادة كما في الغلو، أو عادة لا عقلا كما في الإغراق. وقوله: «أو مستبعدا» أي بأن كان ممكنا عقلا وعادة إلا أنه مستبعد، كما في التبليغ. (دسوقي)

(٩) قوله: وإنما يدعي ذلك: أي بلوغ الوصف لتلك المنزلة؛ لدفع توهم أن ذلك الوصف متناه فيه أي غير بالغ فيه النهاية، بل هو متوسط أو دون المتوسط. وأتى الشارح بذلك؛ إشارة إلى أن قول المصنف: «لئلا يظن» ليس داخلا في حد المبالغة، بل التعريف قد تم بدونه، وأنه بيان للعلة التي تحمل البليغ على إيجاد المبالغة، وبه اندفع ما يقال: إن المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ذلك. (دسوقي)

(١٠) قوله: في التبليغ إلخ: المناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل: مد الفارس يده بعنان فرسه؛ ليزيد في الجري، والإغراق: استيفاء النازع في القوس حدها. والغلو: مجاوزة الحد في الأمر. (تجريد)

(١١) قوله: وذلك: أي انحصار المبالغة في الأقسام الثلاثة بالدليل العقلي. (دسوقي)

(١٢) قوله: فتبليغ: أي فدعوى بلوغه ما ذكر تسمى تبليغا؛ لأن فيه مجرد الزيادة على المقدار المتوسط فناسب معناه اللغوي المتقدم. (دسوقي)

(١٣) قوله: كقوله: أي كقول الشاعر وهو امرؤ القيس يصف فرسه بأنه لا يعرق، وإن =

واحد بين ثورٍ يعني الذكر من بقر الوحش ونعجةٍ يعني الأنثى منها دِراكًا أي متتابعا، فلم ينضح(١) بماء فيغسل(٢) مجزوم معطوف على
ك«كتاب»
«ينضح» أي لم يعرق فلم يغسل، ادعى أن فرسه أدرك ثورا ونعجة في مضمار واحد ولم يعرق، وهذا ممكن عقلا وعادة، وإن كان ممكنا
أي شوط — وإن كان نادرا — أي المدعى
عقلًا لا عادةً فإغراق(٣)، كقوله: شعر: ونكرم جارنا ما دام فينا :: ونُتْبعه من الإِتْباع أي نرسل الكرامة على أثره حيث مالا(٤) وسار،
أي عمرو بن الأيهم التغلبي — أي مقيما فينا — أي الجار — بالتخفيف — أي الإحسان — أي رحل عنا
وهذا ممكن عقلًا لا عادةً، بل في زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا. وهما أي التبليغ والإغراق مقبولان(٥). وإلَّا أي وإن لم يكن(٦) ممكنا
أي إتباع الجار الكرامة — لغلبة الشح
لا عقلا ولا عادة؛ لامتناع أن يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلا ولا ينعكس(٧) فغُلوٌّ، كقوله: شعر:
أبي نواس
وأخفت أهل الشرك حتى إنه :: الضمير للشأن لتخافك النُطف(٨) التي لم تخلق؛ فإنَّ خوفَ النطفة الغير المخلوقة ممتنعٌ عقلا وعادة.
أي أدخلت في قلوبهم الخوف بهيبتك — بكسر همزة لدخول اللام في خبرها فهي ابتدائية — لعدم الإدراك والحياة فيها
والمقبول منه أي من الغلو أصناف، منها: ما أدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصحة نحو: لفظة «يكاد» في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا
أي ولفظة «لو» و«لولا» وحرف التشبيه
يُضِيٓءُ(٩) وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞ﴾. ومنها: ما تضمَّن نوعا حسنا من التخييل(١٠) كقوله: عقَدَتْ سنابكها أي حوافر الجياد عليها أي فوق
أي الصنف الذي تضمن — أبي الطيب
رؤوسها عِثيرا(١١) :: بكسر العين أي غبارا، ومن لطائف العلامة في شرح «المفتاح»: العِثيرُ: الغبار، ولا يفتح فيه العين(١٢)، وألطف
الشيرازي — مفعول «عقدت»
من ذلك ما سمعتُ أن بعض البغَّالين كان يسوق بغلته في سوق بغداد، وكان بعض عدول دار القضاء حاضرًا فضرطت البغلة،
مما ذكره العلامة — الذين يسوقون البغال — أي وكلاء القاضي — أخرجت ريحا من جوفها بصوت
فقال البغَّالُ(١٣) على ما هو دأبهُمْ: ....
عادتهم

= أكثر العدو. (ق)

(١) قوله: فلم ينضح: أي لم يرشح ذلك الفرس الذى عادى بين الصيدين بخروج ماء أي عرق. واعلم أن «نضح» إن كان بمعنى «رش» كان من باب «ضرب»، وإن كان بمعنى «رشح» -كما هنا- كان من باب «قطع». (دسوقي)

(٢) قوله: فيغسل: يحتمل أنه أراد بالغسل المنفي غسل العرق، ويكون تأكيدا لنفي العرق، ويحتمل أنه أراد به الغسل بالماء القراح، أي لم يصبه وسخ العرق وأثره، حتى يحتاج للغسل بالماء القراح. (دسوقي)

(٣) قوله: فإغراق: أي فدعوى بلوغه إلى حيث يستحيل بالعادة تسمى إغراقا؛ لأن الوصف بلغ إلى الاستغراق حيث خرج عن المعتاد، فناسب معناه اللغوي المتقدم. (ق)

(٤) قوله: حيث مالا: أي حيث رحل عنا وسكن مع غيرنا، فقد ادعى الشاعر أنهم يكرمون الجار في حالة كونه مقيما عندهم وفي حالة كونه مع غيرهم وارتحاله عنهم، فالوصف المبالغ فيه كرمهم، ولا شك أن إكرام الجار في حالة كونه مع غيرهم محال عادة، حتى يكاد أن يلتحق بالمحال عقلًا في هذا الزمان، وإن حملت الكرامة على إعطاء الزاد حال الارتحال إلى جهة أخرى، فهذا لا يستحيل عادة؛ لوقوع مثل ذلك من الأكابر. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: وهما مقبولان: أي لعدم ظهور الكذب فيهما الموجب للرد. واعلم أن ما ذكره من المقبول والمردود إنما هو بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعراء، وأما بالنظر إلى البيان فالكل مقبول؛ لأنها ليست جارية على معانيها الحقيقية بل كنايات أو مجازات بالنظر للمواد والأمثلة. (ق)

(٦) قوله: أي وإن لم يكن إلخ: هذا النفي للقسم الأول أعني قوله: «وإن كان ممكنا عقلا وعادة»، وترك نفي القسم الثاني أعني قوله: «وإن كان ممكنا عقلا لا عادة» بأن يقول أي: وإن لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة أو عادة لا عقلا؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيء ممكنا عادة ممتنعا عقلا، كما أشار إليه الشارح بقوله: «لامتناع إلخ»، فهو علة لمحذوف، أي وترك نفي القسم الثاني؛ لامتناع إلخ، أو إنه علة لاقتصاره في تفسير إلا على صورة واحدة. (من الدسوقي)

(٧) قوله: ولا ينعكس: أي عكسا كليا فليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة؛ لأن دائرة العقل أوسع. (دسوقي)

(٨) قوله: النطف: جمع «نطفة»، وهي الماء الذي يتخلق منه الإنسان. وقوله: «التي لم تخلق» أي لم يخلق منها الإنسان بعد، أو لم تخلق هي بنفسها أي لم توجد، فقد بالغ في إخافة أهل الشرك حيث صيره تخاف النطف، ومعلوم أن خوف النطف محال، فهذه المبالغة مردودة؛ لعدم اشتماله على شيء من موجبات القبول الآتية. (دسوقي)

(٩) قوله: يكاد زيتها يضيء: لا شك أن إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محال عقلا وعادة، فلو قيل في غير القرآن: هذا الزيت يضيء كإضاءة المصباح بلا نار لرُدَّ، وحيث قيل: «يكاد يضيء» أفاد أن المحال لم يقع ولكن قرب من الوقوع؛ مبالغة، وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة؛ إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه، ولو كان لا يقع قيل: إن المصنف لما مثل بالآية كان ينبغي له أن يقول: «منها ما أدخل عليه ما يخرجه عن الامتناع»، بدل قوله: «ما يقربه إلى الصحة»؛ تأدبا؛ إذ صحة كلام الله لا مزيد عليها، فكيف يقال فيه: «ما يقرب إلى الصحة». ثم إن ما ذكر من كون إضاءة الزيت كإضاءة المصباح بلا نار محالا عقلا غير ظاهر؛ لصحة اتصاف كل جسم بما اتصف به الآخر، ولعموم قدرة المولى لذلك، اللهم إلا أن يراد بالاستحالة العقلية: الاستحالة في عقول العامة. (دسوقي)

(١٠) قوله: من التخييل: أي تخييل الصحة وتوهمها؛ لكون ما اشتمل الغلو يسبق إلى الوهم إمكانه؛ لشهود شيء يغالط الوهم فيه، فتبادر صحته، كما يذاق من المثال، بخلاف ما يبدو انتفاءه للوهم بأدنى التفات، كما في إخافة النطف. (من التجريد والدسوقي)

(١١) قوله: عثيرا: وتمام البيت كما يأتي: لو تبتغي عنقا عليه لأمكنا، أي لو تريد تلك الجياد سيرا مسرعا على ذلك العثير لأمكن ذلك العنق أي السير، ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليه الجياد، وهذا ممتنع عقلا وعادة، لكنه يخيل الوهم تخييلا حسنا من ادعاء كثرته وكونه كأرض في الهواء صحته فلا يخيله حتى يلتفت إلى القواعد، فصار مقبولا. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: ولا يفتح فيه العين: له معنيان: قريب وهو النهي عن فتح العين الجارحة في الغبار؛ لئلا يؤذيها بدخوله فيها، وليس هذا بمراد، وبعيد وهو النهي عن فتح العين في هذا اللفظ أي لفظ «يسير»؛ لئلا يلزم تحريف اللفظ عن وضعه، وهي المراد. (دسوقي)

(١٣) قوله: فقال البغال: أي على عادة أمثاله عند فعل البغلة ذلك. (دسوقي)

«بلحية العِدْل»[1] بكسر العين، يعني أحد شقي الوقر، فقال: بعض الظرفاء على الفور: «افتح العين[2] فإنَّ المولى حاضر». ومن هذا القبيل ما وقع لي في قصيدة: شعر:

علا فأصبَح يدعوه الورى ملكا :: وريثما فتحوا عينا[3] غدا ملكا

وممَّا يناسب[4] هذا المقام أنَّ بعض أصحابي ممن الغالب على لهجتهم إمالة الحركات نحوَ الفتحة أتاني بكتاب، فقلت: لمن هو؟ فقال: لمولانا عمر، بفتح العين، فضحك الحاضرون، فنظر إلي كالمتعرِّف بسبب ضحكهم المسترشد لطريق الصواب فرمزتُ إليه بغضِّ الجفن وضم العين فتفطَّن للمقصود، واستظرف ذلك الحاضرون.

لو تبتغي ذلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه أي على ذلك العثير لأمكنا أي العنق. ادَّعى تراكم الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤوسها بحيث صار أرضًا يمكن سيرها عليها، وهذا ممتنع عقلًا وعادةً لكنه تخييل حسن[5].

وقد اجتمعا أي إدخال ما يقربه إلى الصحة وتضمن التخييل الحسن في قوله: شعر:

يُخَيَّلُ لي أن سُمِّرَ[6] الشُّهْبُ في الدُّجَى :: وشدت[7] بأهدابي إليهن أجفاني

أي يُوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدَّت بأهدابها إلى الشهب؛ لطول ذلك الليل وغاية سَهَري فيه، وهذا تخييل حسن، ولفظ «يخيل» يزيده حسنًا.

ومنها: ما أخرج مخرجَ الهزل[8] والخلاعة كقوله: شعر:

أسكر[9] بالأمْسِ إن عزمت على الشر :: ب غدًا إنَّ ذا[10] من العجب

ومنه أي من المعنوي المذهب الكلامي، وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام[11] وهو أن يكون بعد تسليم المقدمات

---

(١) قوله: بلحية العدل: أي ما فعلت يقع في لحية العدل لا في وجه السائق، وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحية على طريق المكنية. (دسوقي)

(٢) قوله: افتح العين: يحتمل أن المراد: الجارحة، وأراد بالمولى من يستحيي منه، ويحتمل أن المراد: افتح حرف العين وقل: «في لحية العَدل» بفتح العين، وأراد بالمولى الشاهد. (من التجريد)

(٣) قوله: فتحوا عينا: يحتمل فتحوا عين لفظ «ملك» أي وسطه، فغدا بسبب الفتح ملكا، ويحتمل أن يراد فتحوا عينهم فيه ونظروه فوجدوه قد صار ملكا. (دسوقي)

(٤) قوله: ومما يناسب: أي من جهة أن ضم العين فيه إشارة لمعنى خفي، وإن كانت الإشارة بغير اللفظ وليس فيه تورية ولا توجيه؛ ولذا قال: «ومما يناسب» ولم يقل: «ومنه». (قي)

(٥) قوله: تخييل حسن: أي نشأ من ادعاء كثرة الغبار وكونه كالأرض التي في الهواء. (دسوقي)

(٦) قوله: يخيل لي أن سمر: أي يوقع في خيالي وفي وهمي من طول الليل وكثرة سهري فيه أن الشهب -وهي النجوم- سمرت أي أحكمت بالمسامير في الدجى أي ظلمة الليل. (دسوقي)

(٧) قوله: وشدت: أي ويخيل لي مع ذلك أن ربطت أجفاني بأهدابي حال كونها مائلة إليهن أي إلى الشهب، أي يخيل لي أن أجفاني مربوطة في الشهب بأهدابي، ادعى الشاعر أن طول الليل وصل إلى حالة هي أن الشهب أحكمت بالمسامير في الدجى، وأن كثرة السهر وصلت إلى حاله هي أن أجفانه صارت مشدودة بأهدابه في الشهب، ومعلوم أن إحكام الشهب بالمسامير وشد أجفانه بالأهداب محال، لكنه تضمن تخييلا حسنا. (من الدسوقي)

(٨) قوله: مخرج الهزل: الهزل خلاف الجد، وهو الكلام الذي لا يراد به إلا المطايبة والضحك، وليس منه غرض صحيح، والخلاعة: الشطارة وعدم المبالاة بما يقول؛ لعدم المانع الذي يمنعه من غير الصدق. (دسوقي وتجريد)

(٩) قوله: أسكر إلخ: هذا مبالغة في شغفه بالشرب، فادعى أن شغفه في الشرب وصل إلى حالة هي أنه يسكر بالأمس عند عزمه على الشرب غدا، ولا شك أن سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غدا محال، لكن لما أتى بالكلام على سبيل الهزل والخلاعة كان ذلك الغلو مقبولا. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: إن ذا: أي سكره بالأمس إذا عزم على الشرب غدا من العجب، أكّد كونه من العجب، مع أنه لا شبهة في كونه عجبا؛ لأنه حكم على الأمر المحقق المشار له بقوله: «ذا» والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر؛ لإنكار وجود ذلك الأمر. (دسوقي)

(١١) قوله: على طريقة أهل الكلام: حاصله: أن المحسّن هو كون الدليل على طريق أهل الكلام بأن يؤتى به على صورة قياس استثنائي أو اقتراني يكون بعد تسليم مقدماته مستلزما للمطلوب، وأما إيراد حجة لا على طريق أهل الكلام فليس محسنا، لكن المراد بكون الحجة على طريق أهل الكلام صحة أخذ المقدمات من المأتي به على صورة الدليل الاقتراني أو الاستثنائي لا وجودُ تلك الصورة بالفعل، كما يؤخذ من الأمثلة. (من دسوقي)

مستلزمة للمطلوب، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ[1] ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، واللازم وهو فساد السماوات والأرض باطل؛ لأنَّ المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم، وهو تعدُّد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات التي يكتفى بها في الخطابيات دون القطعيات[2] المعتبرة في البرهانيات، وقوله[3]: شعر: حلفت[4] فلم أترك لنفسك ريبةً :: أي شكًّا وليس وراء[5] الله للمرء مطلب، فكيف يحلف به كاذبا، لئن كنتَ اللام لتوطئة القسم قد بلغت عنِّي خيانةً :: لمبلغك واللام جواب القسم الواشي أغشُّ من «غَشَّ» إذا خان وأكذب :: ولكنني[6] كنت امرءًا لي جانب :: من الأرض فيه أي في ذلك الجانب مُستَرادٌ أي موضع طلب الرزق مِن «راد الكلأ»، ومذهب :: موضع الذهاب للحاجات، ملوك أي في ذلك الجانب ملوكٌ، وإخوان إذا ما مدحتهم[7] أُحكَّم في أموالهم أي أتصرَّف فيها كيف شئت وأُقَرَّبُ :: عندهم وأصير رفيع المرتبة كفعلك أي كما تفعل أنت في قومٍ أراك اصطنعتَهم :: أي أحسَنْتَ إليهم، فلم ترهم في مدحهم لك أذنبوا، أي لا تعاتبني على مدح آل جفنة المحسنين إليَّ المنعمين عليَّ، كما لا تعاتب قوما أحسنتَ إليهم فمدحوك، وهذه الحجة على طريق التمثيل[8] الذي تسميه الفقهاء قياسًا[9]، ويمكن ردُّه[10] إلى صورة قياس استثنائي أي لو كان مدحي لآل جفنة ذنبًا لكان مدح ذلك القوم لك أيضًا ذنبًا، واللازم باطل فكذا الملزوم.

ومنه أي من المعنوي حسن التعليل، وهو أن يدعى لوصف علةٌ مناسبةٌ له باعتبار لطيف[11] بأن ينظر نظرًا يشتمل على لطف ودقة غير حقيقي[12] أي لا يكون ما اعتبر علَّة لهذا الوصف علةً في الواقع، كما إذا قلت: «قتل فلانٌ أعاديه؛ لدفع ضررهم»؛ فإنه ليس

---

(١) قوله: لو كان فيهما إلخ: أي لو كان في السماء والأرض آلهة غير الله لفسدتا، وهذا إشارة إلى قياس استثنائي ذكر شرطيته، وحذف منه الاستثنائية والمطلوب؛ لظهورهما، أي لكن وجود الفساد باطل بالمشاهدة فبطل الملزوم، وهو تعدد الآلهة. وقد أشار الشارح لذلك بقوله: واللازم باطل فكذا الملزوم. (من دسوقي)

(٢) قوله: دون القطعيات: والحاصل: أن هذا الدليل امتناعي لا برهاني، وهذا بناء على ما زعم الشارح من أن المراد بالفساد اللازم لتعدد الآلهة: الخروج عن هذا النظام المشاهد، وأما لو أريد به عدم الكون أي عدم الوجود من أصله كانت الملازمة قطعية، وكان الدليل برهانيا، وذلك لأنه لو تعدد الآلهة لجاز اختلافهما ولو توافقا بالفعل، وجواز الاختلاف يلزمه جواز التمانع، وجواز التمانع يلزمه عجز الآلهة، وعجز الآلهة يلزمه عدم وجود السماء والأرض، لكن عدم وجودهما باطل بالمشاهدة، فما استلزمه من تعدد الآلهة باطل. فأجاب عن الشارح بعض تلامذته، ومن أراد التفصيل فعليه بحواشي «شرح العقائد» و«المطول». (من الدسوقي وغيره)

(٣) قوله: وقوله: أي قول النابغة الذبياني من قصيدة يعتذر فيه إلى النعمان بن المنذر ملك العرب بسبب تغيظ النعمان عليه بمدحه آل جفنة، وهم قوم أصلهم من اليمن ونزلوا بالشام، كان بينهم وبين النعمان عداوة. (دسوقي)

(٤) قوله: حلفت: أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا حقرتك ولا عرضت عند مدحي آل جفنة بذمك. وقوله: «فلم أترك لنفسك ريبة» أي فلم أبق عندك بسبب ذلك اليمين شكا في أني لست لك بمبغض ولا عدو. (دسوقي)

(٥) قوله: وليس وراء إلخ: أي لا ينبغي للمحلوف له بالله العظيم أن يطلب ما يتحقق به الصدق سوى اليمين بالله؛ إذ ليس وراء الله أعظم أن يطلب الصدق بالحلف به؛ لأنه أعظم من كل شيء. (تجريد)

(٦) قوله: ولكنني إلخ: هذا شروع في بيان سبب مدح آل جفنة؛ ليكون ذلك ذريعة لنفي اللوم عنه، أي ما كنت قصدت بمدحهم التعريض بنقصك «ولكنني كنت إلخ»، فهو استدراك على محذوف. (دسوقي وغيره)

(٧) قوله: إذا ما مدحتهم: ما زائدة. وقوله: «أحكم» بضم الهمزة وتشديد الكاف، أي أجعل حاكما في أموالهم ومتصرفا فيها بما شئت. (دسوقي)

(٨) قوله: على طريق التمثيل: الظاهر أنه اعتراض على المصنف حيث مثل بهذه الأبيات للمذهب الكلامي، مع أن المذهب الكلامي هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام بأن يذكر قياس اقتراني أو استثنائي، فالمذهب الكلامي من أنواع القياس، والمذكور هنا من قبيل التمثيلي الأصولي، وهو إلحاق مجهول بمعلوم في حكمه؛ لمساواته في العلة له، وهو قسيم ومباين للقياس الميزاني. (من دسوقي)

(٩) قوله: قياسا: أي أصوليا، وهو حمل أمر على أمر في حكمه؛ لجامع بينهما. (قي)

(١٠) قوله: ويمكن رده إلخ: هذا إشارة إلى الجواب فكأنه قال: لكنه يمكن رده، وضمير «رده» لما ذكر من الأبيات أو للحجة.

واعلم أن المصنف إن أراد بالمذهب الكلامي مطلق الاستدلال كان المثال مطابقا للمراد، وإن أراد بالمذهب الكلامي الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراني أو الاستثنائي لم يكن المثال مطابقا لما ذكر، وإنما يطابقه برده إلى صورة الاقتراني أو الاستثنائي، أما رده إلى الاستثنائي فكما قال الشارح، وأما رده إلى الاقتراني أن يقال: هكذا مدحي لآل جفنة مدح بسبب الإحسان، وكل مدح بسبب الإحسان لا عتب فيه، ينتج: مدحي لآل جفنة لا عتب فيه. (دسوقي)

(١١) قوله: باعتبار لطيف: المراد بالاعتبار النظر والملاحظة بالعقل، والمراد باللطف الدقة، كما أشار إليه الشارح بقوله: «بأن ينظر إلخ» أي يثبت لوصف علة حالة كون الإثبات ملتبسا بنظر دقيق بحيث لا يدرك كون هذا المثبت علة إلا من له تصرف في دقائق المعاني. (دسوقي)

(١٢) قوله: غير حقيقي: أراد بالحقيقي: ما كان علة في الواقع، سواء كان أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج، وبغير الحقيقي: ما كان غير مطابق للواقع، بمعنى أنه ليس علة في نفس الأمر، بل اعتبر بوجه يتخيل به كونه صحيحا كان ذلك المعتبر أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج. (من دسوقي)

في شيء(١) من حسن التعليل. وما قيل(٢) من أنَّ هذا الوصف -أعني غير حقيقي- ليس بمفيد ههنا؛ لأنَّ الاعتبار لا يكون إلَّا غير حقيقي فغلطٌ، ومنشؤه ما سمع أن أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهم(٣) لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع.

وهو(٤) أربعة أضرب؛ لأنَّ الصفة التي ادُّعِي لها علةٌ مناسبة، إما ثابتة(٥) قُصِد بيان علتها أو غير ثابتة أُريد إثباتها، والأُولى إمَّا أن لا يظهر لها في العادة علَّةٌ، وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علّة كقوله: شعر: لم يحكِ أي لم يشابه نائلَك أي عطاءك السحابُ(٦) وإنما :: حُمَّتْ به(٧) أي صارت محمومةً بسبب نائلك وتفوقه عليها فصَبيبُها الرُّحَضَاء أي فالمصبوب عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها في العادة علة، وقد علَّله بأنه عَرَقُ حُمَّاها الحادثة بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لها أي لتلك الصفة علة غير العلة(٨) المذكورة؛ لتكون(٩) المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله: شعر:

ما به(١٠) قتلُ أعاديه ولكن :: يتَّقي إخلاف ما ترجو الذئاب

فإنَّ قتل الأعداء(١١) في العادة؛ لدفع مضرَّتهم وصفوة المملكة عن منازعتهم، لا لِما ذكره(١٢) من أنَّ طبيعة الكرم قد غلب عليه، ومحبته صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه؛ لما علم(١٣) مِن أنه إذا توجَّهَ إلى الحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يُقْتَل من الأعادي، وهذا مع أنه وصف بكمال الجود وصفٌ بكمال الشجاعة حتى ظهرت للحيوانات العجم.

والثانية: أي الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها إما ممكنة(١٤) كقوله: شعر: يا واشيًا حَسُنَتْ فينا إساءته :: نجَّى حذارك(١٥) أي حذاري(١٦)

---

(١) قوله: ليس في شيء: أي في مرتبة من مراتب حسن التعليل؛ لأن دفع الضرر علة في الواقع لقتل الأعادي. (من دسوقي)

(٢) قوله: وما قيل: حاصله: أن بعض الشراح اعترض على المصنف فقال: الأولى إسقاط قوله: «غير حقيقي»؛ لأن قوله: «باعتبار لطيف» يغني عن ذلك؛ لأن الأمر الاعتباري لا يكون إلَّا غير حقيقي، فقال الشارح: هذا الاعتراض غلط نشأ مما سمعه من أرباب المعقول، حيث يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي، ونحن نقول: المراد بالاعتبار نظر العقل ههنا؛ لكون الشيء اعتباريا، ولا شك أن ما نظر العقل له تارة يكون حقيقيا وتارة لا يكون حقيقيا، فقول المصنف: «باعتبار لطيف» لا يغني عن قوله: «غير حقيقي». (من الدسوقي)

(٣) قوله: كما توهم: [من أن الاعتباري لا يكون إلا غير حقيقي أي لا وجود له.]

(٤) قوله: وهو: أي حسن التعليل أربعة أضرب أي باعتبار الصفة، وأما العلة فهي غير مطابقة للواقع في الجميع. (ق)

(٥) قوله: إما ثابتة: أي في نفسها وقصد بما أتى به بيان علتها بحسب الدعوى لا بحسب الواقع؛ لأنها بحسبه ليست علة؛ لأن الغرض أنها غير مطابقة للواقع. (ق)

(٦) قوله: لم يحك نائلك السحاب: أي إن عطاء السحاب لا يشابه عطاءك في الكثرة، ولا في الصدور عن الاختيار، ولا في وقوعه موقعه. (دسوقي)

(٧) قوله: حمت به: أي ليس كثرة أمطار السحاب لطلبها مشابهتك؛ لأنها أيست من ذلك، وإنما صارت محمومة بسبب غيرتها من عدم مشابهة نائلها لنائلك، وتفوق نائلك على نائلها في الكم والكيف، فالماء المصبوب من السحاب هو العرق الناشئ من الحمى التي أصابتها بسبب غيرتها. (دسوقي)

(٨) قوله: علة غير العلة إلخ: أي مطابقة للواقع أم لا؛ لجواز أن تكون من المشهورات الكاذبة. (تجريد)

(٩) قوله: لتكون إلخ: أي وإنما قيد العلة الظاهرة بكونها غير المذكورة؛ لأجل أن تكون المذكورة غير حقيقية أي غير مطابقة لما في نفس الأمر، فتكون من حسن التعليل؛ إذ لو كانت علتها الظاهرة هي التي ذكرت لكانت تلك العلة المذكورة حقيقية أي مطابقة للواقع، فلا تكون من حسن التعليل. (ق)

(١٠) قوله: ما به إلخ: أي ليس بالممدوح غيظ أو خوف أوجب قتل أعاديه، ولكن حمله على قتلهم أنه يتقي أي يتجنب بقتلهم إخلاف الأمر الذي ترجوه الذئاب منه من إطعامهم لحوم الأعداء؛ فإنه لو لم يقتلهم لفات ذلك المرجو. (من الدسوقي)

(١١) قوله: فإن قتل الأعداء إلخ: أي قتل الملوك الأعداء في العادة إنما هو لدفع مضرتهم. (دسوقي)

(١٢) قوله: لا لما ذكره: من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه فصارت محبته -لتحقق رجاء الراجين لكرمه- تبعثه على قتل الأعداء، ومن جملة الراجين لكرمه الذئاب؛ لأنه عوَّدها إطعامها لحوم الأعداء. (دسوقي)

(١٣) قوله: لما علم إلخ: فالعلة هنا في الصفة التي هي قتل الأعادي، وهي تحقيق ما ترجوه الذئاب غير مطابقة للواقع. (دسوقي)

(١٤) قوله: إما ممكنة: أي في نفسها يعني أنها مجزوم بانتفائها لكنها ممكنة الحصول في ذاتها. (دسوقي)

(١٥) قوله: نجى حذارك إلخ: الحاصل: أن الشاعر يقول: «إنما حسنت إساءة الواشي عندي؛ لأنها أوجبت حذاري منه فلم أبك؛ لئلا يشعر الواشي بما عندي ولما ترك البكاء نجا أنسان عيني من الغرق في الدموع، فقد أوجبت إساءته نجاة أنسان عيني من الغرق، وغرق أنسان العين في الدموع كناية عن العمى. (دسوقي)

(١٦) قوله: أي حذاري: [أي من إضافة المصدر إلى المفعول]

إياك أنساني أي أنسان عيني من الغرق؛ فإنَّ استحسان[1] إساءة الواشي ممكن، لكن لما خالف أي الشاعر الناس فيه؛ (أي في وقوعه وادعائه) إذ لا يستحسنه الناس، عقبه[2] أي عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي بأنَّ حذاره منه أي من الواشي، نجى أنسانه من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفًا منه، (من الواشي) أو غير ممكنة[3] كقوله[4]: شعر:

لو لم تكن نية الجوزاء (برج من بروج الفلك) خدمته (أي الممدوح) :: لَمَا رَأيتَ عليها عقد منتطق

من «انتطق» أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها: نطاق الجوزاء، فـ«نيَّة الجوزاء خدمة الممدوح» صفة غير ممكنة[5] قصد (أي المنطقة بوسطه) إثباتها[6] (وعلتها رؤية النطاق) كذا في «الإيضاح»، وفيه بحث[7]؛ لأنَّ مفهوم هذا الكلام[8] (أي فيما قاله في «الإيضاح») هو أنَّ نية الجوزاء خدمةَ الممدوح علة[9] (خبر «أن») لرؤية عقد النطاق عليه (مفعول المصدر، وهو «نية») أعني لرؤية الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق، كما يقال «لو لم تجئني لم أكرمك» (نظير أن الأول علة والثاني معلول) بمعنى علة الإكرام هي المجيء، وهذه صفة ثابتة (أي رؤية عقد النطاق) قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح (وهي علة غير مطابق للواقع) فيكون من الضرب الأول. (لا من الرابع)

وما قيل:[10] إنه أراد أنَّ الانتطاق (أي الحقيقي) صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد أثبتها الشاعر (أي الشاعر) وعلَّلها بنية خدمة الممدوح، فهو مع أنه[11] مخالف[12] لصريح كلام المصنف في «الإيضاح» ليس بشيء؛ لأنَّ حديث انتطاق الجوزاء أعني الحالة[13] الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس، (فلا يكون من الرابع) والأقرب[14] أن يجعل «لو» ههنا مثلها في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (الأنبياء: ٢٢)، أعني الاستدلال بانتفاء الثاني[15] على انتفاء الأول، فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي دليلا عليه[16] (تفسير لعلة) وعلة للعلم به (أي بوجوده) مع أنه وصف غير ممكن.

---

(١) قوله: فإن استحسان إلخ: هذا علة لمحذوف، أي وإنما مثلنا بهذا البيت للصفة الممكنة الغير الثابتة؛ لأن استحسان إساءة الواشي أمر ممكن، لكنه غير واقع عادة. (دسوقي)

(٢) قوله: عقبه إلخ: أي ناسب أن يأتي عقبه أي عقب ذكره استحسان إساءة الواشي بتعليل يقتضي وقوعه في زعمه، ولو لم يقع في الواقع، وهو أن حذاره منه نجى أنسان عينه من الغرق. (دسوقي)

(٣) قوله: أو غير ممكنة: عطف على قوله: «إما ممكنة» أي إن الصفة الغير الثابتة إما ممكنة كما مر، وإما غير ممكنة ادعى وقوعها وعللت بعلة تناسبها. (دسوقي)

(٤) قوله: كقوله: أي الشاعر، وهو المصنف، فهذا البيت له، وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه بالعربية بما ذكر وقال: «كقوله» ولم يقل: «كقولي» إما للتجريد أو نظرا لمعناه؛ فإنه للفارسي، والشعر الفارسي هو هذا: شعر:

گرنبودى قصد جوزا خدمتش · كس نديدى برميان اوكمر (الدسوقي وغيره)

(٥) قوله: غير ممكنة: [لأن النية لا تكون إلا من العاقل.]

(٦) قوله: قصد إثباتها: أي بالعلة المناسبة لها، وهي كونها منتطقة أي شادة النطاق في وسطها. (دسوقي)

(٧) قوله: وفيه بحث: وحاصله: أن أصل «لو» أن يكون جوابها معلولا لمضمون شرطها، وظاهر قول المصنف أن المعلول مضمون الشرط، والعلة فيه مضمون الجزاء، وهذا خلاف المشهور المقرر في «لو»، ولو أجري البيت على المقرر فيها بأن جعل نية خدمة الممدوح علة لانتطاق الجوزاء لكان ذلك البيت من الضرب الأول، وهو ما إذا كانت الصفة التي ادعي لها علة مناسبة ثابتة، ولم تظهر لها علة في العادة، وذلك لأن المعلول الذي هو انتطاق الجوزاء ثابت؛ لأن المراد به إحاطة النجوم بها كإحاطة النطاق، وهذه الإحاطة محسوسة ثابتة، ونية الخدمة التي هي علتها غير مطابقة، فالبيت مثل البيت السابق، فلا يصح تمثيل المصنف للقسم الرابع. (من دسوقي)

(٨) قوله: لأن مفهوم هذا الكلام: أي هذا البيت أي المفهوم منه بحسب استعمالها في اللغة من كونها لامتناع الجزاء لامتناع الشرط. (ق)

(٩) قوله: علة: أي لا أنه معلول له، كما قال المصنف في «الإيضاح». (دسوقي)

(١٠) قوله: وما قيل: أي في الجواب عن المصنف وفي رد قول المعترض. وحاصله: أن يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون من الضرب الرابع بأن يراد بالانتطاق الانتطاق الحقيقي، وهو جعل النطاق الحقيقي في الوسط لا حالة شبيهة به، ولا شك أن رؤيته بالجوزاء غير ثابتة. (دسوقي)

(١١) قوله: فهو مع أنه إلخ: هذا رد لما قيل بوجهين، الأول: مخالفته لما في «الإيضاح». والثاني: أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به، لا الحقيقي كما ذكر هذا القائل. (ق)

(١٢) قوله: مخالف إلخ: لأن كلامه في «الإيضاح» صريح في أن المعلل نية الخدمة، والعلة رؤية الانتطاق، لا العكس كما ذكره هذا القائل. (دسوقي)

(١٣) قوله: أعني الحالة إلخ: وحمل الانتطاق على الحقيقي مع قيام القرينة على إرادة خلافه، وهو هيئة إحاطة النجوم بالجوزاء إحالة للدلالة عن وجهها، فلا وجه له. (دسوقي)

(١٤) قوله: والأقرب: [هذا يوافق ما في «الإيضاح» لا مخالف له.] أي في معنى البيت، وحاصل ما ذكره الشارح: أن «لو» هنا ليست لامتناع الجواب لامتناع الشرط، كما هو الشائع فيها، بل للاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط، فاستدل بوجود الانتطاق في الخارج على وجود نية الخدمة، فالحاصل: أن الشاعر كأنه ادعى دعوة، وهي أن الجوزاء قصدها خدمة الممدوح، واستدل على ذلك بأنه لو لم يكن قصدها الخدمة لما كانت منتطقة، لكن كونها غير منتطقة باطل؛ لمشاهدة انتطاقها، فبطل المقدم وهو لم يكن قصدها الخدمة، فيثبت نقيضه وهو المطلوب. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: الاستدلال بانتفاء الثاني: وهو عدم رؤية الانتطاق، وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق، وقوله: «على انتفاء الأول» وهو عدم نية الجوزاء خدمته، وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته؛ لأن نفي النفي إثبات، فصح قول الشارح: «فيكون الانتطاق إلخ». (علامة دسوقي)

(١٦) قوله: أي دليلا عليه: وذلك لأن الثاني مسبب عن الأول ولازم له، ووجود المسبب يدل على وجود السبب، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم. (ق)

وألحق به أي بحسن التعليل ما بني على الشك[1]، ولم يجعل منه؛ لأنّ فيه ادِّعاءً وإِصْرَارًا[2] والشك ينافيه، كقوله: شعر: كأن السحاب الغر جمع «الأغر»[3]، والمراد الماطرة الغزيرة الماء غيَّبنَ تحتها :: أي تحت الرُّبى[4] حبيبا فما ترقا، والأصل ترقأ بالهمزة[5] فخفف، أي ما تسكن لهن مدامِعُ علّل على سبيل الشك[6] نزول المطر من السحاب بأنها غيَّبن حبيبا تحت تلك الربى، فهي تبكي عليها.

ومنه أي من المعنوي التفريع[7] وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكمٌ بعد إثباته أي إثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه[8] يشعر بالتفريع والتعقيب، احترازًا[9] عن نحو: غلام زيد راكبٌ وأبوه راكب كقوله[10]: شعر:

أحلامكم[11] لسقام الجهل شافية :: كما دماؤكم تشفي من الكلَب

وهو بفتح اللام شبه الجنون يحدث للإنسان من عضِّ الكَلْبِ[12] الكَلِب ولا دواءَ له[13] أنجع من شرب دم ملك كما قال الحماسي: شعر:

بُناة[14] مكارم وأُساة كَلِمٍ :: دماؤكم من الكلب الشفاء

ففرَّع[15] على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب، يعني أنتم ملوك وأشراف وأرباب العقول الراجحة.

ومنه أي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم، وهو ضربان[16]: أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح[17]

---

(١) قوله: ما بني على الشك: أي علة أتى بها على وجه الشك بأن يؤتى في الكلام مع الإتيان بتلك العلة بما يدل على الشك. (دسوقي)

(٢) قوله: وإصرارا: أي على ادعاء التحقق، وذلك لأن العلة لما كانت غير مطابقة وأتى بها؛ لإظهار أنها علة لما فيها من المناسبة المستعذبة لم يناسب فيها إلا الإصرار على ادعاء التحقق. (من الدسوقي)

(٣) قوله: جمع الأغر: الأغر في الأصل: الأبيض الجبهة، والمراد به هنا: مطلق الأبيض، أي كأن السحاب الأبيض أي كثير المطر؛ لأن السحاب الممطر أكثر ما يكون أبيض. (ق)

(٤) قوله: أي تحت الربى: أي المذكورة في البيت قبله، والربى جمع «ربوة»: وهي التل المرتفع من الأرض. (دسوقي)

(٥) قوله: ترقأ بالهمزة: الحاصل أنه يقال: «رقي يرقى» كـ«علم يعلم» بمعنى صَعِدَ، ويقال: «رقأ يرقأ» بالهمز بمعنى سكن، وهو المراد هنا، فلذا قال الشارح: الأصل «ترقأ بالهمزة إلخ». (ق)

(٦) قوله: على سبيل الشك: فكأنه يقول: أوجب لي بكاها الدائم الشك في أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربى، ولا يخفى ما في تسمية نزول المطر بكاء من لطف التجوز، وبه حسن التعليل. (تجريد)

(٧) قوله: التفريع: بالعين المهملة، وهو في اللغة: جعل الشيء فرعا لغيره، وقد روي بالغين المعجمة، وهو الإفاضة والصب، فوجه تسميته بذلك أن المتكلم قد فرع الحكم أي من المتعلق الأول إلى الثاني. (تجريد البناني)

(٨) قوله: على وجه إلخ: يعني أنه لا بد أن يكون إثبات الحكم للمتعلق الثاني على وجه يشعر بتفريعه على إثباته للأول، وذلك بأن يثبت الحكم ثانيا للمتعلق الثاني مع أداة ليست لمطلق الجمع، كأن يقال: «غلام زيد فرح كما أن أباه فرح». (من دسوقي)

(٩) قوله: احترازا إلخ: أي لعدم التفريع في الإثبات للثاني وإن اتحد الحكم فيهما؛ لأن الواو لمطلق الجمع، فما قبلها وما بعدها سيان في التقدم لكل والتأخر للآخر. (من ق)

(١٠) قوله: كقوله: أي كميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت الكرام. (ق)

(١١) قوله: أحلامكم إلخ: وجه انطباق التعريف السابق على هذا البيت أن مدلول الكاف الذي هو الممدوحون -وهم أهل البيت- أمر واحد، له متعلقان وهما الأحلام أي العقول المنسوبة لهم، والدماء المنسوبة لهم، أثبت لأحد متعلقيه -وهو الدماء- الشفاء من الكلب بعد إثبات ذلك الحكم -وهو الشفاء- لمتعلق آخر وهو العقول، ولا يضر في اتحاد الحكم كون الشفاء في أحدهما منسوبا للكلب وفي الآخر للجهل؛ لاتحاد جنس الحكم. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: من عض الكلب: الكلب الأول بسكون اللام والثاني بكسرها، والكلب في الأصل كلب عقور يعض الناس ويأكل لحمهم، فيحصل له بسبب ذلك الكلب الذي هو داء يشبه الجنون، فيصير ذلك الكلب بعد ذلك كل من عضه يحصل له ذلك الداء بإذن الله تعالى. (دسوقي)

(١٣) قوله: ولا دواء له: أي لذلك الداء بعد ظهوره أنفع وأكثر تأثيرا من شرب دم الملك، ولهذا كانت الحكماء توصي الحجامين بحفظ دم الملوك لأجل مداواتهم هذا الداء به. (من دسوقي)

(١٤) قوله: بناة إلخ: بضم الباء جمع «بانٍ»، والأساة بضم الهمزة جمع «آس» وهو الطبيب، و«الكلم» الجراحات والجمع «كلوم»، أي أنتم الذين تبنون المكارم وترفعون أساسها، وأنتم الذين تأسون أي تطبّون جراحات القلوب والفاقة وغيرها، وأنتم الذين دماؤكم تشفي من الكلب؛ لشرفكم وكونكم ملوكا. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ففرع إلخ: أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر، لا أن شفاء الدم من الكلب متفرع في الواقع على شفاء أحلامهم لسقام الجهل؛ إذ لا تفريع بينهما في نفس الأمر أصلا. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: ضربان: والأظهر أن يقول: «ضروب»؛ لقوله فيما بعد: «ومنه ضرب آخر»، فكأنه زعم أن المشهور منه الضربان الأولان. (تجريد البناني)

(١٦) قوله: صفة مدح: [ككسر حد السيف في البيت الآتي]

لذلك الشيء بتقدير[1] دخولها فيها أي دخول صفة[2] المدح في صفة الذم كقوله: شعر: ولا عيبَ فيهم[3] غير أن سيوفهم :: بهن فلول جمع فَل: وهو الكسر في حدِّ السيف من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش، أي إن كان[4] فلول السيف عيبا. فأثبت شيئًا منه أي من العيب على تقدير كونه منه أي كون فلول السيف من العيب، وهو أي هذا التقدير، وهو كون الفلول من العيب محال؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة[5]، فهو أي إثبات شيء من العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال[6] كما يقال: «حتى يبيضَّ القار» و﴿حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾، فالتأكيد فيه[7] أي في هذا الضرب من جهة أنه[8] كدعوى الشيء ببيِّنة؛ لأنه علق نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالمحال، والمعلق بالمحال محال، فعدم العيب متحقق، ومن جهة أنَّ الأصل في مطلق الاستثناء[9] هو الاتصال أي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عنه، وذلك لِما تقرَّر في موضعه من أنَّ الاستثناء المنقطع مجاز،[10] وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يعني المستثنى يوهم[11] إخراج شيء وهو المستثنى مما قبلها أي مما قبل الأداة وهو المستثنى منه، فإذا وليها أي الأداة صفة مدح وتحوَّل الاستثناء[12] من الاتصال إلى الانقطاع جاء التأكيد؛ لِما فيه[13] من المدح على المدح، والإشعار بأنه لم يجد صفة ذم حتى يستثنيها، فاضطرَّ[14] إلى استثناء صفة مدحٍ وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع.

والضرب الثاني من تأكيد المدح بما يشبه الذم أن يثبت لشيء صفة مدح، ويُعقَّب[15] بأداة الاستثناء أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له أي لذلك الشيء نحو قوله ﷺ: «أنا أفصح[16] العرب بيد أني من قريش»،

(١) قوله: بتقدير إلخ: أي بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك المفاد بالتعليق؛ لأن معنى الاستثناء أن يستثنى هذا العيب من المنفي الذي يقدر دخوله إن كان عيبا، وثمرة تقدير دخولها أن يكون الاستثناء متصلا، فيتأتى التعليق بالمحال؛ فإن تعليق نقيض الدعوى على كون الفلول عيبا لا يتأتى إلا إذا كانت الفلول داخلة في العيب المنفي. (تجريد)

(٢) قوله: دخول صفة إلخ: بأن ندعي أن لصفة الذم فردين: فردا متعارفا وهو المشتمل على الذم، وفردا غير متعارف وهو الفرد المشتمل على المدح، كالشجاعة بأن ندعي أنها فرد من أفراد العيب المنفي. (تجريد)

(٣) قوله: ولا عيب فيهم: نفي لكل عيب ونفي كل عيب مدح، ثم استثني من العيب المنفي كون سيوفهم مفلولة من مضاربة الكتائب على تقدير كونه عيبا. (دسوقي)

(٤) قوله: إن كان إلخ: جواب الشرط محذوف، أي ثبت العيب وإلا فلا. (دسوقي)

(٥) قوله: كناية عن كمال الشجاعة: أي ومحال أن تكون الشجاعة صفة ذم، وإنما كان فلول السيف كناية عن كمال الشجاعة؛ لأن فلول السيف من قراع الكتائب لازم لكمال الشجاعة، فأطلق اسم اللازم وأراد الملزوم. (من ق)

(٦) قوله: تعليق بالمحال: أي والمعلق على المحال محال. وإنما قال: «في المعنى»؛ لأنه ليس في اللفظ تعليق، بقوله: «لا عيب فيهم إلخ» في معنى «لا عيب فيهم أصلا إلا الشجاعة إن كانت الشجاعة عيبا»، لكن كون الشجاعة عيبا محال، فيكون ثبوت العيب فيهم محالا. (دسوقي)

(٧) قوله: فالتأكيد فيه: أي تأكيد المدح في هذا الضرب الذي هو استثناء صفة لمدح من صفة ذم منفية على تقدير دخولها فيها. (دسوقي)

(٨) قوله: أنه: [أي إثبات المدح في هذا الضرب.]

(٩) قوله: أن الأصل في مطلق الاستثناء: أي لا في كل الاستثناء؛ لأن الأصل في الاستثناء في الضرب الثاني الانقطاع، كما يأتي. (ق)

(١٠) قوله: مجاز: اعلم أنه اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، وقد اختلف المراد من ذلك، فقيل: قولهم: «الاستثناء المنقطع مجاز» يريدون به أن استعمال أداة الاستثناء في الاستثناء المنقطع مجاز، وأما إطلاق لفظ «الاستثناء» على المنقطع فهو حقيقة اصطلاحا، كإطلاقه على المتصل. وقيل: بل المراد أن إطلاق لفظ «الاستثناء» على المنقطع مجاز أيضًا. (من دسوقي)

(١١) قوله: يوهم: أي يوقع في ذهن السامع أن غرض المتكلم أن يخرج شيئا من أفراد ما نفاه قبلها، ويريد إثباته حتى يحصل فيهم إثبات شيء من العيب. (دسوقي)

(١٢) قوله: وتحول الاستثناء: المراد بتحوله من الاتصال إلى الانقطاع ظهور أن المراد به الانقطاع، فكأنه قال: فإذا ولي الأداة صفة مدح وظهر أن المراد بالاستثناء الانقطاع بعد ما توهم الاتصال من مجرد ذكر الأداة. (دسوقي)

(١٣) قوله: لما فيه: أي لما في الاستثناء من المدح أي من زيادة المدح على المدح، فالمدح الأول المزيد عليه جاء من نفي العيب على جهة العموم حيث قال: «لا عيب فيهم»، والمدح الثاني المزيد إشعار الاستثناء لصفة مدح بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها، فلما أتى بالمدح بعد الأداة فهم منه أنه طلب الأصل الذي ينبغي ارتكابه، فلما لم يجد ذلك الأصل الذي هو استثناء الذم اضطر إلى استثناء المدح، وحوّل الاستثناء عن أصله إلى الانقطاع. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: فاضطر إلخ: أي لأجل تتميم الكلام وإلا كان الكلام غير مفيد؛ لأنه إذا قيل: «لا عيب فيهم غير» لم يكن مفيدا. (علامه دسوقي)

(١٥) قوله: ويعقب: أي إثبات الصفة لشيء، وفي نسخة: «وتعقب» بتشديد القاف، أي تلك الصفة. (تجريد البناني)

(١٦) قوله: أنا أفصح إلخ: وجه تأكيد المدح في هذا أن إثبات الأفصحية على جميع العرب تشعر بكماله، والإتيان بأداة الاستثناء بعدها يشعر بأنه أريد إثبات مخالف لما قبلها، فلما كان المأتي به كونه من قريش المستلزم لتأكيد الفصاحة -إذ قريش أفصح العرب- جاء التأكيد. وإنما كان مدحا بما يشبه الذم؛ لأن أصل ما بعد الأداة مخالفته لما قبلها، وهو هنا ليس كذلك، فكان مدحا في صورة ذم؛ لأن ذلك أصل دلالة الأداة. (من دسوقي)

«بيد» بمعنى[1] «غير» وهو أداة الاستثناء.

وأصل الاستثناء فيه[2] أي في هذا الضرب أيضًا أن يكون منقطعًا[3] كما أنَّ الاستثناء في الضرب الأول منقطع؛ لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه، وهذا[4] لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، لكنه[5] أي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر[6] متصلا كما قدر في الضرب الأول؛ إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة[7] يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها، وإذا لم يمكن تقدير الاستثناء متصلًا في هذا الضرب فلا يفيد التأكيد إلّا من الوجه الثاني، وهو أن ذكر[8] أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء عما قبلها من حيث إنَّ الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فإذا ذكر بعد الأداة صفةُ مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يفيد التأكيد مِن جهة أنه كدعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبنيٌّ على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متَّصلا[9]، ولهذا أي ولكون التأكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط، كان الضرب الأول المفيد للتأكيد من وجهين أفضل.

ومنه أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر[10]، وهو أن يؤتى بمستثنى فيه معنى المدح معمولا للفعل فيه معنى الذم نحو: ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ (الأعراف: ١٢٦) أي ما تَعيب منا إلّا أصل المناقب والمفاخر كلّها، وهو الإيمان[11]، يقال: «نقم[12] منه» و«انتقم» إذا عابه[13] وكَرِهَهُ، وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين، والاستدراك المفهوم من لفظ «لكن» في هذا الباب أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء[14]، كما في قوله: شعر:

هو البدر[15] إلّا أنه البحر زاخرًا :: سوى أنه الضرغام لكنه الوبل

(حواشٍ بين السطور: أي الثاني – كون الأصل فيهما الانقطاع – أي الوجه الثاني – من الوجهين السابقين في الضرب الأول – أي الضرب الثاني – لما فيه المدح على المدح – أي التأكيد – وهو غير ممكن في هذا – من الثاني – كالإيمان – وهو «تنقم» – أي نحو قوله تعالى، حكاية عن سحرة فرعون – الخطاب لفرعون – الفضائل – في إفادة المراد – بديع الزمان الهمداني – أي في الشرف والرفعة – أي في الكرم – أي في الشجاعة – في العطاء)

(١) قوله: بيد بمعنى غير: مختص بالمنقطع مضافا إلى «أن». وقيل: إن «بيد» للتعليل، فالمعنى أني أفصح العرب لأجل أني من قريش، فلا يكون المثال من هذا الباب. وفي القاموس: «بيد» و«بايد» بمعنى «غير» و«من أجل». (من تجريد)

(٢) قوله: وأصل الاستثناء فيه إلخ: شروع في بيان أن هذا الضرب إنما يفيد التأكيد من وجه واحد من الوجهين السابقين في الضرب الأول ليترتّب على ذلك أن الضرب الأول أفضل من ذلك الضرب. (من دسوقي)

(٣) قوله: أن يكون منقطعا: أما الانقطاع في الضرب الأول فلأن الغرض أن معناه أن يستثني من العيب خلافه، فلم يدخل المستثنى في جنس المستثنى منه فيه، وأما الانقطاع في هذا الضرب فلانتفاء العموم في المستثنى منه فيه، وإنما كان الأصل في هذين الضربين الانقطاع؛ لأن ضابطهما لا يتأتى إلا إذا كان الاستثناء منقطعا. (تجريد البناني)

(٤) قوله: وهذا: أي كون الأصل في هذين الضربين الانقطاع لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال؛ لأن أصالة الانقطاع نظرا لخصوص الضربين، وأصالة الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء، كما يقال: أصل الحيوان أن يكون بصيرا، وفي العقرب أن تكون عمياء. (دسوقي وغيره)

(٥) قوله: لكنه إلخ: لما كان الاستثناء في الضربين منقطعا أراد أن يفرق بينهما فقال: «لكنه إلخ»، وحاصل الفرق أن الضرب الأول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد أداة الاستثناء فيما قبلها؛ لكونه صفة عامة، والضرب الثاني لا يجوز فيه ذلك؛ لعدم عموم الصفة. (من دسوقي)

(٦) قوله: لم يقدر: [بل بقي منقطعا على حاله. (دسوقي)]

(٧) قوله: منفية عامة: [بل صفة خاصة لا يمكن تقدير دخول شيء فيها]

(٨) قوله: وهو أن ذكر إلخ: حاصله أن الإخراج في هذا الضرب من صفة المدح المثبتة فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد إخراجها عن المستثنى منه ونفيها عن الموصوف؛ لأن الاستثناء من الإثبات نفي، فإذا تبين بعد ذكره أنه أريد إثباته له أيضًا أشعر ذلك بأنه لم يمكنه نفي شيء من صفات المدح عنه، فيجيء التأكيد. (دسوقي)

(٩) قوله: على تقدير الاستثناء متصلا: وهو غير ممكن في هذا؛ لأن كلا من المستثنى والمستثنى منه صفة خاصة، فلا يتصور شمول أحدهما الآخر، فلا يتصور الاتصال. (ق)

(١٠) قوله: ضرب آخر: أي غير الضربين الأولين بالنظر إلى الصورة التركيبية، وإلا فهو يعود إلى الضرب الأول في المعنى؛ لأن المعنى: لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا. (دسوقي)

(١١) قوله: وهو الإيمان: قد أتى في هذا المثال بأداة الاستثناء بعدها صفة مدح هي الإيمان، والفعل المنفي فيه معنى الذم؛ لأنه من العيب، فهو في تأويل: لا عيب فينا إلا الإيمان إن كان عيبا، لكنه ليس بعيب، وحينئذ فلا عيب فينا. (ق)

(١٢) قوله: يقال نقم: [بابه «ضرب» و«فهم»، والأول هو الأكثر.]

(١٣) قوله: إذا عابه: أي في شيء. وقوله: «كرهه» أي لأجل ذلك الشيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: كالاستثناء: وإنما كان الاستدراك كالاستثناء في هذا الباب؛ لأنهما من واد واحد؛ إذ كل منهما لإخراج ما هو بصدد الدخول وهما أو حقيقة، فإذا أتى بصفة مدح ثم أتى بعد أداة الاستدراك بصفة مدح أخرى أشعر الكلامُ بأن المتكلم لم يجد حالا يستدركه على الصفة الأولى غير ملائم لها الذي هو الأصل، فأتى بصفة مدح مستدركة على الأولى، فيجيء التأكيد، كما تقدم في الضرب الثاني من الاستثناء. (ق)

(١٥) قوله: هو البدر: أي الممدوح كالبدر في الرفعة والشرف. وقوله: «إلا أنه البحر» أي في الكرم. وقوله: «زاخرا» أي مرتفعا من تراكم الأمواج. وقوله: «الضرغام» بكسر الضاد المعجمة، أي الأسد في الجراة والقوة. وقوله: «الوبل» جمع «وابل»، وهو المطر الغزير، ولم يكتف بوصفه بكونه بحرا في الكرم عن كونه وبلا فيه؛ لأن الوبلية تقتضي وجود العطاء، والبحرية تقتضي التهيؤ للأخذ من كل جانب، فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة والمستفاد من الوبلية كالفعل، فلذا لم يكتف بالأول عن الثاني. (تجريد البناني)

فقوله: «إلَّا» و«سوى»[1] استثناء مثل: «بيد أنِّي من قريش»، وقوله: «لكنه» استدراكٌ يفيد فائدة الاستثناء في هذا الضرب[2]؛ لأنَّ «إلَّا» في الاستثناء المنقطع بمعنى «لكن».

ومنه أي من المعنوي تأكيد الذم بما يشبه المدح، وهو ضربان، أحدهما: أن يستثنى من صفة مدحٍ منفيةٍ عن الشيء صفة ذم بتقدير[3] دخولها أي صفة الذم فيها أي صفة المدح كقولك: «فلان لا خيرَ فيه[4] إلَّا أنه يسيء إلى مَن أحسن إليه». وثانيهما: أن تثبت للشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى له كقوله: «فلانٌ فاسقٌ إلَّا أنه جاهل»، فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني من وجه واحد[5]، وتحقيقهما على قياس ما مرَّ في تأكيد المدح بما يشبه الذم.

ومنه أي من المعنوي الاستتباع، وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله:

نهبت من الأعمار ما لو حويته[6] :: لهُنِّئَت الدنيا[7] بأنك خالد

مدحه بالنهاية[8] في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارثُ أعمارهم على وجه[9] استتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها؛ إذ لا تهنئة[10] لأحد بشيء لا فائدة له [فيه]، قال علي[11] بن عيسى الرَّبعي: وفيه أي في البيت وجهان آخران من المدح، أحدهما: أنه نَهَبَ الأَعْمَار دون الأموال كما هو مقتضى علو الهمة، وذلك مفهومٌ من تخصيص الأعمار بالذكر، والإعراض عن الأموال مع أنَّ النهب بها أليق، وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول. والثاني: أنه لم يكن ظالما[12] في قتلهم وإلَّا لَمَا كان للدنيا سرور بخلوده.

---

(١) قوله: فقوله إلا وسوى إلخ: أي فقوله: «إلا أنه البحر»، وقوله: «سوى أنه الضرغام» مثل بيد أني من قريش من جهة أن كلا من الضرب الثاني؛ لأنه أثبت أولا صفة مدح وعقبها بأداة استثناء يليها صفة مدح أخرى، إلا أن الصفة الأخرى في البيت قد تعددت. (ق)

(٢) قوله: في هذا الضرب: أي ضرب «بيد أني من قريش»، وهو الضرب الثاني، والحاصل أن الاستثنائين والاستدراك المذكور كلها في هذا البيت من قبيل «بيد أني من قريش»، وهو الضرب الثاني، التأكيد فيه من الوجه الثاني فقط. ومثال الاستدراك الذي كالاستثناء في الضرب الأول: «ولا عيب فيهم لكن سيوفهم لهن فلول من قراع الكتائب». (علامة دسوقي)

(٣) قوله: بتقدير: متعلق بـ«يستثنى»، أي بواسطة تقدير دخولها فيها، ومعلوم أن نفي صفة المدح ذم، فإذا أثبت صفة ذم بعد هذا النفي الذي هو ذم جاء التأكيد، وكان مشبها للمدح؛ لما سبق من أن الأصل فيما بعد «إلا» مخالفته لما قبلها، فيكون ما بعدها إثبات صفة المدح، فتأمل. (تجريد)

(٤) قوله: فلان لا خير فيه إلخ: أي انتفت عنه صفات الخير إلا هذه الصفة، وهي الإساءة للمحسن إليه إن كانت خيرا، لكنها ليست خيرا، فحينئذٍ لا خير فيه أصلا، ويجري في هذا ما جرى في الضرب الأول في تأكيد المدح من كون التأكيد فيه من وجهين. (من دسوقي)

(٥) قوله: من وجه واحد: لأن كونه كدعوى الشيء بالبينة لا يتأتى هنا؛ لأنه يتوقف على التعليق بالمحال، وهو يتوقف على اتصال الاستثناء، وهو لا يتأتى هنا؛ لأن المستثنى منه هنا صفة خاصة لا يمكن دخول شيء فيها، فالضرب الثاني إنما يفيد التأكيد من جهة أن الاستثناء لما كان الأصل فيه الاتصال، والعدول عن الاتصال إلى الانقطاع يشعر بأن المتكلم طلب استثناء المدح فلم يجده، فأتى بالذم على الذم فجاء تأكيد الذم. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: ما لو حويته: أي وضممت تلك الأعمار إلى عمرك، وهذا مبني على مذهب المعتزلة القائلين أن القاتل قطع على المقتول أجله، ولو تركه لعاش، فإذا جمع ما بقي من أعمار قتلاه إلى عمره لكان خالدا إلى آخر الدنيا، ومذهب أهل السنة أنه لم يقطعه بل المقتول مات بانتهاء أجله. (دسوقي)

(٧) قوله: لهنئت الدنيا إلخ: أي لقيل للدنيا: هنيئا لك بسبب أنك خالد فيها، أي لهنئ أهلها بسبب خلود الممدوح. (دسوقي)

(٨) قوله: مدحه بالنهاية إلخ: أي لأن اغتيال النفوس وأخذها بالقهر إنما يكون بالشجاعة، ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها لو ضمت لناهبها كانت خلودا: دل ذلك على كمال شجاعته. (دسوقي)

(٩) قوله: على وجه: أي وهو كون الدنيا تهنأ بخلوده، والحاصل أن الشاعر لما مدحه بنهاية الشجاعة، وجعل خلوده تهنئة للدنيا كان مدحه بنهاية الشجاعة على الوجه المذكور مستتبعا ومستلزما لمدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا وحسن نظامها. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: إذ لا تهنئة إلخ: أي فلو لم يكن لهذا الممدوح فائدة لأهل الدنيا ما هنئ أهلها به؛ إذ لا تهنئة إلخ. (تجريد البناني)

(١١) قوله: قال علي إلخ: أشار الشارح بهذا إلى أن استخراج الوجهين الآخرين من المدح من البيت المذكور ليس ذلك للمصنف، كما هو ظاهره، بل هو ناقل لذلك عن غيره، ففيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف. (ق)

(١٢) قوله: أنه لم يكن ظالما إلخ: أي لأن الظالم لا سرور للدنيا ببقائه بل سرورها بهلاكه، ومعلوم أن كونه غير ظالم مدح فهم من التهنئة لاستلزامها إياه، فالمدح الأول لازم للمعنى الذي جعل أصلا، وهو النهاية في الشجاعة، والمدح الثاني لازم للمعنى الذي جعل مستتبعا، وهو كونه سببا لصلاح العالم. (دسوقي)

ومنه أي من المعنوي الإدماج، يقال: أدمج الشيء في ثوبه إذا لفَّه فيه، وهو أن يضمن كلامٌ سيق لمعنى مدحًا كان أو غيره معنى آخر، وهو منصوب بأنه مفعول ثان لـ«يضمن» وقد أسند إلى المفعول الأول، فهو لشموله للمدح وغيره أعم من الاستتباع؛ لاختصاصه بالمدح، كقوله: أقلب[1] فيه أي في الليل أَجْفَانِي كأنِّي :: أَعُدُّ بها على الدهر الذنوبا؛ فإنه ضمن[2] وصف الليل بالطول الشكايةَ من الدهر.

ومنه أي من المعنوي التوجيه، ويسمى محتمل الضدين، وهو إيراد الكلام محتملًا لوجهين[3] مختلفين أي متباينين متضادين، كالمدح والذم مثلًا: ولا يكفي[4] مجرد احتمال معنيين متغايرين، كقول مَن قال لِأَعور[5]: ع:

خَاطَ لي عَمرٌو قباء :: ليت عَينيه سواء

يحتمل صحة العين العوراء فيكون دعاءً له، أو العكس فيكون دعاءً عليه.

قال السكاكي: ومنه أي من التوجيه متشابهات القرآن[6] باعتبارٍ، وهو احتمالها لوجهين مختلفين. وتفارقه باعتبار آخر، وهو عدم استواء الاحتمالين؛ لأنَّ أحد المعنيين في المتشابهات قريب والآخر بعيد[7]، كما ذكر السكاكي نفسه من أنَّ أكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والإيهام، ويجوز[8] أن يكون وجه المفارقة هو أن المعنيين في المتشابهات لا يجب تضادهما[9].

ومنه أي من المعنوي الهزل الذي يُراد به الجدُّ[10] كقوله: شعر:

إذا ما تميميٌّ[11] أتاك مفاخرًا :: فقل عَدِّ عن ذا[12] كيف أكلك للضبِّ

ومنه أي من المعنوي تجاهل العارف، وهو كما سماه السكاكي سَوق المعلوم مساق غيره؛ لنكتةٍ[13] وقال: لا أُحب تسميته[14]

---

(١) قوله: أقلب إلخ: أي كثر تقليب الأجفان في ذلك الليل كثرة أوجبت له الشك في أنه يعد على الدهر ذنوبه. وقوله: «أجفاني» جمع «جفن»، وهو غطاء العين من أعلى وأسفل. وقوله: «أعد بها» جعل أجفانه كالسبحة حيث يعد بها ذنوب الدهر. وقوله: «الذنوبا» أي ذنوب الدهر عليه من تفريقه بينه وبين أحبته مثلا، لا ذنوبه في الدهر؛ إذ لا معنى لعدها على الدهر. (تجريد)

(٢) قوله: فإنه ضمن إلخ: أي وإنما كان في هذا البيت إدماجا؛ لأن الشاعر ضمن وصف الليل بالطول المأخوذ من قوله: «أقلب فيه أجفاني»، الشكاية المأخوذة من قوله: «كأني أعد بها إلخ»، وتلك الشكاية بها حصل الإدماج؛ لأنها معنى تضمنه المعنى الذي سيق أولا مع عدم التصريح بها وعدم إشعار الكلام بأنه مسوق لأجلها. (من دسوقي)

(٣) قوله: محتملا لوجهين: أي احتمالا على السواء؛ إذ لو كان أحدهما متبادرا لكان تورية لا توجيها. (دسوقي)

(٤) قوله: ولا يكفي إلخ: أي كما يوهمه كلام المصنف، فهو اعتراض عليه، نحو: «رأيت العين» في موضع يحتمل على السواء أن يراد به العين الجارية، وأن يراد به عين الذهب والفضة، فليس من التوجيه؛ لعدم تضاد المعنيين. (من تجريد)

(٥) قوله: كقول من قال لأعور: روي أن بشار بن برد أعطى لخياط أعور -اسمه عمرو- ثوبا؛ ليخيطه له، فقال له الخياط: لأخيطنه بحيث لا يعلم أقباء هو أم غيره. فقال له بشار: لئن فعلت ذلك لأقولن فيك شعرا لا يدرى أهجاء أم غيره. فلما خاط له الخياط ذلك الثوب قال له بشار (شعر):

خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء

فاسأل الناس جميعا أمديح أم هجاء (من دسوقي)

(٦) قوله: متشابهات القرآن: [نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ (طه: ٥).]

(٧) قوله: والآخر بعيد: أي وهو المراد من اللفظ كما في ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡۚ﴾ (الفتح: ١٠)؛ فإن المتبادر من اليد: الجارحة، والمراد منها: القدرة، وهذا المعنى المراد بعيد من اللفظ. (دسوقي)

(٨) قوله: ويجوز إلخ: [هذا وجه آخر للفرق بين التوجيه والمتشابهات. (من تجريد)]

(٩) قوله: لا يجب تضادهما: أي بل يجوز اجتماعهما كالقدرة واليد بمعنى الجارحة. أي بخلاف التوجيه؛ فإنه يجب فيه تضاد المعنيين كما مر. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: الهزل الذي يراد به الجد: وهو أن يذكر الشيء على سبيل اللعب ويقصد به أمر صحيح، والفرق بينه وبين التهكم: أن التهكم ظاهره جد وباطنه هزل، وهذا بعكسه. (من دسوقي)

(١١) قوله: إذا ما تميمي إلخ: أي فقولك للتميمي وقت مفاخرته بحضورك: «لا تفتخر وقل لي: كيف أكلك للضب» هزلٌ ظاهر لكنك تريد به الجد، وهو ذم التميمي بأكله الضب وأنه لا مفاخرة مع ارتكابه أكل الضب الذي يعافه الأشراف. وعلم من هذا أن الهزلية باعتبار استعمال الكلام، والجدية باعتبار ما قصد منه في الحالة الراهنة. (دسوقي)

(١٢) قوله: عد عن ذا: أي جاوز هذا الافتخار بتركه، وحدثنا عن أكلك الضب تأكله على أي حالة. «فعد» أمر من «عدى يعدي» بمعنى «يجاوز». (دسوقي)

(١٣) قوله: لنكتة: متعلق بـ«تجاهل» وكان حقه أن يقدمه على قوله: «وهو كما سماه إلخ» إلَّا أنه أخره؛ ليكون بيانُ النكات متصلا به، فلو عبر عن المعلوم بعبارة المجهول لا لنكتة كأن يقال: «أزيد قائم أم لا؟» حيث يعلم أنه قائم لم يكن من هذا الباب في شيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: تسميته: [أي تسمية سوق المعلوم إلخ]

بالتجاهل؛ لوروده في كلام الله تعالى[١] كالتوبيخ في قول الخارجية:[٢] شعر: أيا شجر الخابور[٣] ما لك مورقًا[٤] :: كأنك لم تجزع[٥] على ابن طريف. هو من نواحي ديار بكر أي ناضرًا من «أورق» إذا صار ذا ورقٍ، والمبالغة في المدح كقوله: شعر:

ألمعُ برقٍ سرى[٦] أم ضوءُ مصباح :: أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أي الظاهر، أو المبالغة في الذم كقوله: شعر: وما أدري وسوف إخال[٧] أي أظن، وكسر همزة المتكلم فيه هو الأفصح، وبنو أسد يقولون: «أخال» بالفتح، وهو القياس أدري :: أقومٌ آل حصنٍ أم نساء، فيه دلالة[٨] على أنَّ القوم هم الرجال خاصَّة، والتدله أي وكالتحير والتدهش في الحب في قوله: بالله يا ظبيات القاع هو[٩] المستوي من الأرض قُلنَ لنَا :: ألَيلايَ[١٠] منكن أم ليلى من البشر، في إضافة «ليلى» إلى نفسه أولًا، والتصريح باسمها ثانيًا استلذاذٌ، وهذه أنموذج من نكت التجاهل، وهي أكثر من أن يضبطها القلم.

ومنه أي من المعنوي القول بالموجِب[١١]، وهو ضربان، أحدهما: أن يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبتَ له لذلك الشيء حكمٌ فتثبتها لغيره[١٢] أي فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرُّض[١٣] لثبوته لغيره أي ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو نفيه عنه نحو: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ فـ﴿ٱلْأَعَزُّ﴾ الأعز[١٤] صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، و﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ كناية عن المؤمنين، وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين

---

(١) قوله: لوروده في كلام الله تعالى: كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ (طه: ١٧)، أي وتسمية الكلام المنسوب إلى الله تعالى بتجاهل العارف فيه إساءة أدب، بخلاف تسميته بسوق المعلوم مساق غيره؛ فإنه أقرب إلى الأدب من الأولى، وإن كان الغير فيها عبارة عن المجهول لكن دلالته أستر لعمومه. (علامة دسوقي)

(٢) قوله: قول الخارجية: هي ليلى بنت طريف ترثي أخاها وليد بن طريف حين قتله يزيد بن معاوية. (ق)

(٣) قوله: شجر الخابور: هو الشجر النابت في هذا الموضع، والمراد بـ«بكر» الذي أضيفت إليه تلك الديار: رجل كان من عظماء الجاهلية. (دسوقي)

(٤) قوله: ما لك مورقا: أي: أيّ شيء ثبت لك في حال كونك مورقا، أي مخرجا ورقك ناضرا لا ذابلا؟ فـ«مورقا» حال من الكاف في «لك»، والعامل فيه معنى الفعل في «لك»، فأنكرت كون هذا الشجر ناضرا ذا ورق مع فرط حزنها. (من الدسوقي)

(٥) قوله: كأنك لم تجزع: أي فهي تعلم أن الشجر لا يجزع على أحد؛ لأن الجزع لا يكون إلا من عاقل، فتجاهلت وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يجزع جزعا على المقتول يوجب ذبوله، فلما أورق وبختْه على إخراج الورق وأظهرت أنها حينئذٍ تشك في جزعه، فإذا كان الشجر يوبخ على عدم الجزع فأحرى غيره. (تجريد)

(٦) قوله: سرى: صفة «برق» أي ظهر بالليل. وقوله: «أم ابتسامتها» أي أم هو ضوء أسنانها عند ابتسامها، وهو عطف على «مصباح». وقوله: «بالمنظر» الباء بمعنى «في»، وأراد بالمنظر المحل الذي ينظر، وهو الوجه، فالشاعر يعلم أنه ليس ثم إلا ابتسامها، لكنه تجاهل وأظهر أنه التبس عليه الأمر، فلم يدر هل هذا لمعان أسنانها عند الابتسام الكائن من منظرها الضاحي أم لمع برق سرى أم هو ضوء مصباح؟ وهذا التجاهل مفيد للمبالغة في مدحها إذ أنها بلغت إلى حيث يتحير في الحاصل منها ويلتبس المشاهد منها. (دسوقي وغيره)

(٧) قوله: وسوف إخال أدري: «إخال» اعتراض بين «سوف» و«أدري»، وقد حذف مفعولا «إخال»، والتقدير: وسوف أدري إخال علمي بحالهم حاصلا، يعني وما أدري في الحال أن آل حصن رجال أم نساء، وفي الزمن الثاني أعلم ذلك، وقد تحقق عنده أنهم رجال، ولكن سلك طريق التجاهل؛ مبالغة في الذم. (تجريد)

(٨) قوله: فيه دلالة إلخ: أي حيث قابل بين النساء والقوم، فمعادلته بينهم تدل على أن القوم لا يتناول النساء بل مخصوص بالرجال لغة، ويدل له قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾. (الحجرات: ١١). (من الدسوقي)

(٩) قوله: هو: أي القاع: الأرض المستوية، وإضافة «الظبيات» إليه؛ لكونها فيه. وقوله: «بالله» قسم استعطاف للظبيات. (ق)

(١٠) قوله: ليلاي: أي ليلى المنسوبة إلي منكن، فهو يعلم أن ليلى من البشر، فتجاهل وأظهر أنه أدهشه الحب، حتى لا يدري هل هي من الظبيات الوحشية أم من البشر. (من الدسوقي)

(١١) قوله: القول بالموجب: أي اعتراف المتكلم بما يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده، وذلك إما بإثبات مناط مقصوده أي علته في شيء آخر، وإما بحمل لفظه في كلام على غير ما قصد منه، والموجب بكسر الجيم اسم فاعل؛ لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم، وبفتحها اسم مفعول إن أريد به القول بالحكم الذي أوجبته الصفة. (تجريد)

(١٢) قوله: فتثبتها لغيره: كالله ورسوله والمؤمنين. أي للإيماء إلى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب؛ لأن الصفة المستلزمة للحكم إنما هي لغير من عبرت بها عنه، فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو استلزامها للحكم، لكن هو لغير من عبرت بها عنه. (تجريد)

(١٣) قوله: من غير تعرض إلخ: أي فلو تعرضت للحكم إثباتا أو نفيا خرج الكلام عن القول بالموجب، فإذا قال القوي: ليخرجن القوي من هذا البيت الضعيف معبرا بصفة القوة عن نفسه مثبتا لمدلولها حكم الإخراج، فإن أثبت الصفة للغير، ولم تتعرض للحكم بأن قلت: القوي أنا، كان الكلام من القول بالموجب، وإن تعرضت للحكم بأن قلت: القوي الذي هو أنا يخرجك منه لم يكن من القول بالموجب في شيء. (دسوقي)

(١٤) قوله: فالأعز: ذكروا صفة وهي العزة والذلة باعتبار أن ذكر الأعز والأذل ذكر لهما؛ لأنهما يتضمنانهما. (حاشية)

من المدينة، فأثبتَ الله تعالى في الرد عليهم[١] صفةَ العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرّض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة، أعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم.

والثاني: حمل لفظ وقع[٢] في كلام الغير على خلاف مراده حال كون خلاف مراده **ممَّا يحتمله** ذلك اللفظ **بذكر متعلقه[٣]** أي إنما يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ[٤] **كقوله: شعر:**

قلتُ: ثقّلتُ إذا أتيتُ مرارا :: قال: ثقّلتَ كاهلي بالأيادي

فلفظ «ثقلت» وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة[٥]، فحمله على تثقيل عاتقه بالأيادي والمِنَن بأن ذكر متعلقه، أعني قوله: بـ«بالأيادي».

ومنه أي من المعنوي **الاطراد[٦][٧]: وهو أن تأتي بأسماء الممدوح[٨] أو غيره** وأسماء **آبائه[٩] على ترتيب الولادة[١٠] من غير تكلف في السبك[١١] كقوله: شعر:**

إن يقتلوك[١٢] فقد ثَللتَ[١٣] عروشَهُمْ :: بعتيبة بن الحارث بن شهاب

يقال للقوم إذا ذَهَبَ عزُّهم وتضعضَعَ حالهم: «قد ثُلَّ عرشُهم»، يعني إن تبجحوا بقتلك وفرحوا به فقد أثّرت[١٤] في عِزهم وهدمتَ أساسَ مجدهم بقتل رئيسهم. فإن قيل: هذا من تتابع الإضافات، فكيف يعد من المُحسنات؟ قلنا: قد تقرّر[١٥] أن تتابع الإضافات إذا سَلِمَ من الاستكراه ملُح ولطُف، والبيت من هذا القبيل، كقوله ﷺ: «الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم» الحديث[١٦]. هذا تمام ما ذكر من الضرب المعنوي.

---

(١) قوله: في الرد عليهم: فقد رد عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست لكم بل لله ثم لرسوله ثم للمؤمنين، لا لفريقكم. (تجريد)

(٢) قوله: حمل لفظ وقع إلخ: بمعنى أن الغير أطلق لفظا على معنى، وحمله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر لم يرده المتكلم الأول. (التجريد)

(٣) قوله: بذكر متعلقه: متعلق بـ«حمل» والباء للسببية، أي وحمل اللفظ على الخلاف المحتمل بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ. (دسوقي)

(٤) قوله: متعلق ذلك اللفظ: المراد بالمتعلق هنا: ما يناسب المعنى المحمول عليه، سواء كان متعلقا اصطلاحيا كالمفعول والجار والمجرور أو لا. (دسوقي)

(٥) قوله: المؤونة: [أي المشقة من نحو أكل وشرب.]

(٦) قوله: من المعنوي الاطراد: قيل: الظاهر أنه من اللفظي؛ لأن مرجعه إلى حسن السبك، وقد يقال: بل إلى حسن السبك في معنى مخصوص هو النسب، فللمعنى دخل فيه، تأمل. (تجريد)

(٧) قوله: الاطراد: [يسمى ذكر اسم الشخص واسم آبائه على ترتيب الولادة اطرادا؛ لأن تلك الأسماء في تحدرها كالماء الجاري في إطراده، أي سهولة انسجامه وجريانه. (دسوقي)]

(٨) قوله: بأسماء الممدوح: الأولى أن يقال: «باسم الممدوح» أو غيره؛ إذ لا تعدد هنا لاسم الممدوح أو غيره، والمراد بغيره: المذموم أي المهجو أو المرثي. (دسوقي)

(٩) قوله: وأسماء آبائه: أراد بالجمع هنا: ما فوق الواحد بدليل المثال. (ق)

(١٠) قوله: على ترتيب الولادة: بأن يذكر اسم الأب ثم اسم أب الأب وهكذا. فإن قلت: لا فائدة في ذلك القيد؛ إذ لا يمكن الإتيان بأسما الآباء من غير ترتيب وإلا لكذب الانتساب، فلا بد من الترتيب. قلت: لا ينحصر ذكر الممدوح وآبائه في الذكر على طريق الانتساب، فلو قيل: بعتيبة بن شهاب وحارث، لكان من الاطراد. (علامه دسوقي)

(١١) قوله: من غير تكلف في السبك: أي في نظم اللفظ، ونفي التكلف يرجع فيه إلى الذوق السليم، فلا يكون ذكره في التعريف مضرا؛ لأنه معلوم. وقيل: نفي التكلف أن لا يفصل بين الأسماء بلفظ لا دلالة له على النسب نحو: زيد بن عمرو بن خالد، والتكلف في السبك ضده نحو: زيد الفاضل ابن عمرو أو زيد بن عمرو التاجر ابن خالد. (دسوقي)

(١٢) قوله: إن يقتلوك إلخ: أي إن يفتخروا بقتلك ويفرحوا به، فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن عندنا ما يخفف أذى افتخارهم، وهو أنك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم، فكأنك أخذت بثأر نفسك قبل قتلك، فلا افتخار لهم في الحقيقة. (تجريد)

(١٣) قوله: فقد ثللت: هو بتاء الخطاب، أي أهلكت، يقال: «ثلهم» إذا أهلكهم. و«العروش» جمع «عرش»، يطلق على المقر. وقوله: «بعتيبة» أي بقتل عتيبة. وهذا مثال لما ذكر فيه اسم غير الممدوح، ومثال الاطراد الذي ذكر فيه اسم الممدوح الحديث الآتي. (دسوقي)

(١٤) قوله: فقد أثرت إلخ: هذا دليل الجواب المحذوف، أي فلا يعظم علينا افتخارهم؛ لأن ما عندنا يخفف أذى افتخارهم، وهو أنك أثرت في عزهم. (دسوقي)

(١٥) قوله: قد تقرر: حاصله أن تتابع الإضافات إنما يخل بالفصاحة إذا كان فيه ثقل واستكراه، أما إذا سلم من ذلك حسن ولطف، والبيت من هذا القبيل، مع أنه ليس فيه إلا إضافتان. (دسوقي)

(١٦) قوله: الحديث: أي اقرأ الحديث بتمامه. أي فقد تتابعت فيه الإضافات وسلم من الثقل والاستكراه؛ إذ هو في غاية الحسن والسلاسة. (دسوقي)

وأما الضرب اللفظي[١] من الوجوه المحسنة للكلام. فمنه: الجناس[٢] بين اللفظين: وهو تشابهما في اللفظ أي في التلفظ[٣]، فيخرج التشابه في المعنى نحو «أسد وسبع»، أو في مجرد العدد[٤] نحو «ضرب وعلم»، أو في مجرد الوزن[٥] نحو «ضرب و قتل».

والتام منه[٦] أي من الجناس أن يتفقا أي اللفظان في أنواع الحروف، فكل من الحروف التسعة والعشرين نوع[٧]، وبهذا[٨] يخرج نحو «يفرح ويمرح». وفي أعدادها وبه يخرج نحو «الساق والمساق»[٩]. وفي هيئاتها، وبه يخرج نحو «البَرد والبُرد»؛ فإنَّ هيئة الكلمة[١٠] كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو: «ضرب وقتَل» على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف، بخلاف «ضَرَبَ وضُرِب» مبنيا للفاعل والمفعول؛ فإنهما على هيئتين مع اتحاد الحروف. وفي ترتيبها[١١] أي تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه، وبه يخرج نحو «الفتح والحتف».

فإن كانا أي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين سُمِّي مماثلا؛ جريا على اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة هي الاتحاد في النوع، نحو ﴿يَوْمَ[١٢] تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ﴾ أي القيامة ﴿يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُواْ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ (الروم: ٥٥) من ساعات الأيام، وإن كانا من نوعين اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل وحرف سمِّي مستوفى[١٣] كقوله: شعر:

ما مات[١٤] من كرم الزمان فإنه[١٥] :: يحيى لدى يحيى بن عبد الله

---

(١) قوله: وأما الضرب اللفظي إلخ: لما فرغ المصنف من الكلام على الضرب المعنوي شرع في الكلام على أنواع الضرب اللفظي، وقد ذكر في هذا الكتاب منها سبعة أنواع. (دسوقي)

(٢) قوله: الجناس: أي النوع المسمى بـ«الجناس» بكسر الجيم؛ لأنه في الأصل مصدر «جانس» كـ«قاتل قتالا وجامع جماعا». وأقسام الجناس خمسة: التام، والمحرف، والناقص، واللاحق والمضارع، والمقلوب؛ لأن المضارع واللاحق في الأصل نوع واحد. (من التجريد)

(٣) قوله: في التلفظ: أي في النطق بهما بأن يكون المسموع منهما متحد الجنسية، فلا يكفي التشابه في لام الكلمة أو عينها أو فائها، كما يؤخذ من الأمثلة. وإنما فسر اللفظ بـ«التلفظ»؛ لأنه لو حمل على ظاهره كان التقدير: هو تشابه اللفظين في اللفظ، ولا معنى لذلك؛ ضرورة مغايرة وجه الشبه للطرفين، وعلى فرض صحة ذلك فلا يشمل إلا التام منه، فيخرج منه الجناس الغير التام. (من الدسوقي)

(٤) قوله: في مجرد العدد: أي ويخرج من التعريف التشابه في العدد المجرد عن التشابه في اللفظ، كما في «ضرب» و«علم»، فلاجناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ وإن تشابها في العدد. (دسوقي)

(٥) قوله: في مجرد الوزن: ويلزم من التشابه في الوزن التشابه في العدد نحو: «ضرب وقتل» مبنيين للفاعل، فلا جناس بينهما؛ لعدم تشابههما في التلفظ، وإن تشابها في الوزن والعدد. (الدسوقي)

(٦) قوله: والتام منه: شروع في أقسام الجناس، وهي خمسة؛ لأن اللفظين إن اتفقا في كل شيء من أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فهو التام، وإن اختلفا في الهيئة فقط فهو المحرف، وإن اختلفا في زيادة بعض الحروف فهو الناقص، وإن اختلفا في نوع من الحروف فهو ما يشمل المضارع واللاحق، وإن اختلفا في ترتيب الحروف فهو المقلوب، وفي كل قسم تفصيل يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: نوع: أي نوع آخر من أنواع الحروف، فالألف نوع وتحته أصناف؛ لأنها إما مقلوبة عن واو أو عن ياء أو أصلية، والباء كذلك نوع تحته أصناف؛ لأنها إما مدغمة أو لا، مشددة أو لا، وعلى هذا القياس. فلا يرد أن يقال: النوع تحته أصناف، والحروف الهجائية إنما تحتها أشخاص لا أصناف. وقد يجاب -وهو أبعد من التكلف- بأن المراد بالنوع هنا: النوع اللغوي، ولا يشترط فيه وجود أصناف تحته. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: وبهذا: أي باشتراط الاتفاق في أنواع الحروف الموجودة في اللفظين يخرج عن التام نحو: «يفرح ويمرح» مما اتفقا في بعض الأنواع دون بعض؛ فإنهما قد اختلفا في الميم والفاء، فليس بينهما جناس تام بل لاحق. (دسوقي)

(٩) قوله: نحو الساق والمساق: لأن الميم لا يقابلها شيء في المقابل بل هي مزيدة، فليس بينهما جناس تام بل ناقص. و«المساق» مصدر ميمي بمعنى السوق. (من دسوقي)

(١٠) قوله: فإن هيئة الكلمة: هذا تعليل لمحذوف، أي وإنما اشترط الاتفاق في هيئة الحروف زيادة على الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئتها أمر زائد عليها، فلا يلزم من الاتفاق في أنواع الحروف الاتفاق في هيئتها، ولا يلزم من الاتفاق في هيئتها الاتفاق في أنواعها؛ لأن هيئة الحروف حركته المخصوصة أو سكونه، وهو غيره. (من الدسوقي)

(١١) قوله: وفي ترتيبها: أي يشترط الاتفاق في ترتيب الحروف بأن يكون المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر. وقد تبين من كلام المصنف أن الجناس التام يشترط فيه أربعة شروط: الاتفاق في أنواع الحروف، والاتفاق في أعدادها، والاتفاق في هيئتها، والاتفاق في ترتيبها. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: نحو يوم إلخ: محل الشاهد أن «الساعة» الأولى والثانية في الآية قد اتفقا في نوع الاسمية وفي جميع الأوجه السابقة؛ إذ لا عبرة باللام؛ لأنها في حكم الانفصال، فكان الجناس بينهما مماثلا. (من ق)

(١٣) قوله: سمي مستوفى: أي لاستيفاء كل من اللفظين أوصاف الآخر، وإن اختلفا في النوع. (ق)

(١٤) قوله: ما مات إلخ: «ما» موصولة في محل الرفع على الابتداء وخبره جملة «فإنه إلخ»، و«من كرم الزمان» بيان لـ«ما»، أي ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضي، فصار كالميت في عدم ظهوره. (دسوقي)

(١٥) قوله: فإنه: أي فإن ذلك الميت من الكرم يحيى أي يظهر كالحي عند يحيى بن عبد الله. ومحل الشاهد قوله: «يحيى لدى يحيى»؛ فإن الأول فعل والثاني اسم رجل. (دسوقي)

لأنه كريم يُحيِي مراسمَ الكرم.

وأيضًا للجناس التَّام تقسيم آخر[١] وهو أنه إن كان أحد لفظيه[٢] مُركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، وحينئذٍ[٣] فإن اتفقا
لتركب أحد لفظيه

أي اللفظان المفرد والمركب في الخط خُصَّ هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه؛ لاتفاق اللفظين في الكتابة، كقوله: شعر: إذا
أبي الفتح البستي

مَلِكٌ لم يكن ذا هبة:: أي صاحب هبة وعطاء فدَعْه[٤] أي اتركه؛ فدولته ذاهبة، أي غير باقية، وإلَّا أي وإن لم يتفق اللفظان المفرد
مركب من لفظ «ذا» ولفظة «هبة» من «الذهاب»

والمركب في الخط خُصَّ هذا النوع من جناس التركيب باسم «المفروق»؛ لافتراق اللفظين في صورة الكتابة كقوله: شعر:
هو أبو الفتح أيضًا

كُلُّكُمْ قد أَخذَ الجام ولا جَامَ لنَا ما الذي ضَرَّ مُديرَ الجام لو جَامَلَنا[٥]
أي الكأس وهو الساقي

أي عامَلَنا بالجميل، هذا إذا[٦] لم يكن اللفظ المركب مركبًا من كلمة وبعض كلمة، وإلَّا خصَّ باسم «المرفوء»[٧] كقولك: «أَهَذَا
أي كون المركب يقال له: جناس مفروق

مصابٌ[٨] أم طعمُ صابٍ».

وإن اختلفا[٩] عطف على قوله: «والتام منه أن يتفقا»، أو على محذوف أي هذا إن اتفقا فيما ذكر، وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين
من عطف الفعلية على الاسمية فيكون من عطف الفعلية على الفعلية

في هيئات الحروف فقط أي اتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرَّفا؛ لانحراف إحدى الهيئتين عن الأخرى،

والاختلاف قد يكون بالحركة[١٠] كقولهم: «جُبَّة البُرد جُنة البرد»[١١]، يعني[١٢] لفظي «بُرد» و«بَرد» بالضم والفتح، ونحوه[١٣] في أن
أي فقط أي وقاية

الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: الجاهل إما مُفرِط أو مُفَرِّط؛ لأنَّ الحرف المشدد[١٤] لما كان يرتفع اللسان عنهما[١٥] دفعة واحدة كحرف
من «الإفراط» من «التفريط»

---

(١) قوله: تقسيم آخر: أي إلى ثلاثة أقسام: متشابه، ومفروق ومرفوء، فأقسام التام حينئذٍ خمسة. (ق)

(٢) قوله: إن كان أحد لفظيه: أي أحد لفظي الجناس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب، والمراد بكون أحد اللفظين مفردا أن يكون كلمة واحدة، والمراد بكونه مركبا أن لا يكون كلمة واحدة، بل كلمتين أو كلمة وجزء كلمة أخرى. (دسوقي)

(٣) قوله: وحينئذ: أي وحين إذ كان بين اللفظين جناس التركيب، فإن اتفقا إلخ، وحاصله أن جناس التركيب ينقسم إلى قسمين؛ لأن اللفظين المفرد والمركب إما أن يتفقا في الخط بأن يكون هيئة مرسوم المركب والمفرد واحدة وإما أن لا يتفقا، فإن كان الأول خص هذا النوع من جناس التركيب باسم «المتشابه»، وإن كان الثاني خص باسم «المفروق». (من دسوقي)

(٤) قوله: فدعه: أي اتركه وابعد عنه؛ فإن دولته ذاهبة. فالشاهد في «ذاهبة» الأول والثاني، فالأول مركب من «ذا» بمعنى صاحب و«هبة» وهي فعلة من «وهب»، والثاني مفرد؛ إذ هو اسم فاعل المؤنث من «ذهب»، وكتابتهما متفقة في الصورة، فالجناس بينهما متشابه. (علامه دسوقي)

(٥) قوله: ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا: أي إنه لا ضرر عليه في معاملتنا بالجميل بأن يديره علينا كما أداره عليكم، ففي الاستفهام عتاب على الحاضرين وتحسر على حرمانه من الشرب، فاللفظ الأول من المتجانسين -وهو «جام لنا»- مركب من اسم «لا» وخبرها وهو المجرور مع حرف الجر، والثاني مركب من فعل ومفعول، لكن عدوا الضمير المنصوب المتصل بمنزلة جزء الكلمة، فصار المجموع في حكم المفرد، ولذلك صح التمثيل به لمفرد ومركب وإلا كانا مركبين. (من الدسوقي)

(٦) قوله: هذا إذا إلخ: قصده بهذا الاعتراض على المصنف حيث كان قوله: «وإلا خص باسم المفروق» شاملا لما ليس من المفروق وهو المرفوء، فحاصل التقسيم الصحيح للمركب أن يقال: إن المركب إن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوءا، وإلا فإن كان مركبا من كلمتين فهو متشابه إن تشابه اللفظان في الخط، ومفروق إن لم يتشابها في الخط. (من دسوقي)

(٧) قوله: باسم المرفوء: مأخوذ من قولك: «رفأ الثوب» إذا جمع ما تقطع منه بالخياطة، فكأنه «رفئ» ببعض الكلمة، فأخذنا الميم من «طعم» ورفأنا بها «صاب» فصارت «مصاب». (ق)

(٨) قوله: أهذا مصاب إلخ: «المصاب» قصب السكر، و«الصاب» عصارة شجر مر. فاللفظ الثاني من لفظي التجنيس مركب من «صاب» ومن الميم في «طعم»، بخلاف الأول؛ فإنه مفرد، وهما غير متفقين في الخط. ووجه حسن الجناس التام مطلقا أن صورته صورة الإعادة وهو في الحقيقة للإفادة. (دسوقي)

(٩) قوله: وإن اختلفا: أي في أنواع الحروف أو في عددها أو في هيئتها أو في ترتيبها. وإنما جعلنا الاختلاف في حالة لا في أكثر؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر لم يعد ذلك من باب التجنيس؛ لبعد التشابه بينهما. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: قد يكون بالحركة: أي فقط، أي أو بالسكون فقط أو بهما معا، فأقسامه ثلاثة، وقد مثل لها على الترتيب. (تجريد)

(١١) قوله: جبة البرد جنة البرد: الأول بالباء والثاني بالنون، والبرد كساء مخطط. أي إن الجبة المأخوذة من أصل البرد -وهو الصوف- وقاية من البرد. (تجريد)

(١٢) قوله: يعني إلخ: أي إن محل الشاهد «البرد والبرد»؛ فإنهما مختلفان في هيئة الحروف بسبب الاختلاف في حركة الباء؛ لأنها في الأول ضمة وفي الثاني فتحة، وأما لفظ «الجبة والجنة» فمن التجنيس اللاحق لا المحرف. (دسوقي)

(١٣) قوله: ونحوه: أي نحو قولهم: «جبة البرد جنة البرد» في كونه من التجنيس المحرف؛ لكون الاختلاف في الهيئة فقط. (دسوقي)

(١٤) قوله: لأن الحرف المشدد إلخ: أي إنما كان هذا المثال من الجناس المحرف ولم يكن من الناقص؛ بناء على أن الحرف المشدد حرفان؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنهما عند النطق دفعة واحدة كالحرف الواحد عدا حرفا واحدا، فلذا جعل من التجنيس الذي لم يقع الاختلاف فيه إلا في الهيئة دون العدد. (ق)

(١٥) قوله: عنهما: أفهم تثنية الضمير أن هناك حذفا، والتقدير: لأن الحرف المشدد وإن كان بحرفين لكنه لما كان يرتفع اللسان عنهما إلخ. (دسوقي)

واحد عدَّ حرفا واحدا، وجعل التجنيس ممَّا لا اختلاف فيه إلَّا في الهيئة فقط، ولذا قال: والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف[١]، واختلاف الهيئة في «مُفْرِط» و«مُفَرِّطٍ» باعتبار أنَّ الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح، وقد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعًا كقولهم: «البدعة شَرَكُ الشِّرْك»؛ فإنَّ الشين[٢] من الأول مفتوح ومن الثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح ومن الثاني ساكن.

وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في أعدادها أي أعداد الحروف بأن يكون في أحد اللفظين حرف زائد[٣] أو أكثر إذا أسقط حصل الجناس التام سمي الجناس ناقصًا؛ لنقصان أحد اللفظين عن الآخر. وذلك الاختلاف إمَّا بحرف[٤] واحد في الأول مثل: ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾ (القيامة:٢٩-٣٠) بزيادة الميم، أو في الوسط نحو: جَدِّي جَهْدِي[٥] بزيادة الهاء، وقد سبق[٦] أن المشدد في حكم المخفف، أو في الآخر نحو قوله: ع: يَمُدُّون من أيد عواصٍ عواصم بزيادة الميم، ولا اعتبار بالتنوين[٧]، وقوله: «من أيد» في موقع مفعول «يمدون» على زيادة «من» كما هو مذهب الأخفش، أو على كونها للتبعيض[٨]، كما في قولهم: «هزَّ من عِطفه وَحرَّك من نشاطه»، أو على أنه صفة محذوف، أي يمدون سواعد من أيد عواصٍ جمع «عاصية» من «عصاه»: ضربه بالعصا[٩]، و«عواصم» من «عصمه»: حفظه وحماه، وتمامه: ع: تصول بأَسياف قواضٍ قواضب، أي يمدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة، وربما سمّي هذا القسم الذي يكون الزيادة في الآخر مطرفا، وإمَّا بأكثر من حرف واحد، وهو عطف على قوله: «إما بحرف»، ولم يذكر من هذا الضرب إلَّا[١٠] ما يكون الزيادة في الآخر كقولها: أي الخنساء[١١]: شعر: إن البكاء هو الشفاء :: من الجوى أي حرقة «القلب» بين الجوانح[١٢]، بزيادة النون والحاء. وربما سمي هذا النوع[١٣] مذيَّلا[١٤].

(أي التجنيس) (فقابلت الحركة حركة مغايرة لها) (أي شبكة الكفر) (فقابلت الحركة سكونا) (أي الابتداء) (أي الشدة بالشدة) (أي في الثاني) (أي وسطا) (أي أبي تمام) (أي للحرب) (أي بناء على زيادة «من») (من زيادتها في الإثبات) (الساعد: العضد) (أي كائنة من أيد) (بيان لمعنى «عواص») (أي الأيدي) (أي للقتال) (فيه الشاهد أيضا) (بالسيف) (أي حافظات) (الأصدقاء) (بيان لمعنى «قواض») (بيان لمعنى «قواضب») (لتطرف الزيادة فيه) (المصنف) (بيان لمعنى «جوى»)

---

(١) قوله: في حكم المخفف: أي لوجهين، الأول ما تقدم من أن اللسان يرتفع عند النطق بالحرفين دفعة واحدة: والثاني أنهما في الكتابة شيء واحد، وأمارة التشديد منفصلة. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فإن الشين: أي ولا عبرة بهمزة الوصل؛ لسقوطها في الدرج ولا باللام المدغمة في الشين؛ لما عرفت في «مفرط» و«مفرِّط». (ق)

(٣) قوله: حرف زائد: المراد بكونه زائدا أنه لا مقابل له في اللفظ الآخر لا كونه من غير الأصول. (تجريد)

(٤) قوله: وذلك الاختلاف إما بحرف إلخ: حاصله أن أقسام الجناس الناقص ستة، وذلك لأن الزائد إما حرف واحد أو أكثر، وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وقد مثل المصنف بثلاثة أمثلة لأقسام المزيد الواحد، ولم يمثل من أقسام المزيد الأكثر إلا بالمزيد آخرا. (دسوقي)

(٥) قوله: جدي جهدي: «الجد» بفتح الجيم: الغنى والحظ، و«الجهد» بفتحها: المشقة والتعب مع زيادة الهاء وسطا. والتركيب يحتمل الوجهين، أحدهما: أن يكون المعنى حظي وغناي من الدنيا مجرد إتعاب النفس في المكاسب من غير وصول إليها، ويكون تشكيا وإخبارا بأنه لا يحصل من سعيه نفع. والآخر: أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغناي فيها هو بمشقتي وجهدي لا بالوراثة عن الأب والجد، ويكون إخبارا بالنجابة في السعي، وأن الغنى لا يتوقف على الوراثة. (تجريد)

(٦) قوله: وقد سبق إلخ: جواب عما يقال: إن «جهدي» بعد حذف الهاء منه يكون «جدي» بتخفيف الدال، فلا يكون بينه وبين «جدي» جناس تام. (دسوقي)

(٧) قوله: ولا اعتبار بالتنوين: أي في «عواص»، وذلك لأنه في حكم الانفصال أو بصدد الزوال بسبب الوقف أو الإضافة. (ق)

(٨) قوله: أو على كونها للتبعيض: أي أو بناء على كونها للتبعيض. وقوله: «كما هو في قولهم: هزّ من عطفه وحرك من نشاطه»، أي هز بعض العطف؛ لأن العطف: الشق والعضو المهزوز منه الكتف مثلا، وحرك بعض الأعضاء الذي يظهر بتحريكها نشاطه، وهز العطف كناية عن السرور. (من دسوقي)

(٩) قوله: ضربه بالعصا: على هذا فمعنى «عواص» ضاربات بالعصي، والمراد به هنا السيف بدليل ما بعده. وقيل: إن «عواص» من «العصيان»، أي عاصيات على أعدائهم عاصمات لأصدقائهم. (دسوقي)

(١٠) قوله: ولم يذكر من هذا الضرب إلا إلخ: أي: ولم يمثل لما إذا كانت الزيادة بأكثر في الأول أو الوسط إما لعدم وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لم يعتبر. (تجريد)

(١١) قوله: أي الخنساء: أخت صخر في رد كلام من لامها في كثرة البكاء عليه، روي أنها بكت عليه حتى ابيضت عيناها. (ق)

(١٢) قوله: بين الجوانح: أي إن البكاء هو الشفاء من الحرقة الكائنة بين الجوانح أي الضلوع التي تحت الترائب مما يلي الصدر، ولا شك أن الجوانح زيد فيه بعد ما يماثل الجوى النون والحاء، فكان من التجنيس الناقص. (دسوقي)

(١٣) قوله: هذا النوع: أي الذي زيد في آخره أكثر من حرف. (ق)

(١٤) قوله: مذيلا: لأن تلك الزيادة في آخره كالذيل. (ق)

وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في أنواعها[1] أي أنواع الحروف فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد وإلَّا[2] لبَعُدَ بينهما التشابه ولم يبق التجانس، كلفظي «نصر» و«نكل»، ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف إن كانا متقاربين في المخرج سمي الجناس مضارعا، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن الحرف الأجنبي إمَّا في الأول[3] نحو: بيني[4] وبين كِنِّي ليلٌ دامس وطريق طامس، أو في الوسط، نحو قوله تعالى:[5] ﴿وَهُمۡ يَنۡهَوۡنَ عَنۡهُ وَيَنۡـَٔوۡنَ عَنۡهُۖ﴾ (الأنعام: ٢٦)، أو في الآخر نحو: «الخيل[6] معقودٌ بنواصيها[7] الخير»، ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء، وإلَّا أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقًا[8]، وهو أيضا إمَّا في الأول[9] نحو: ﴿وَيۡلٞ لِّكُلِّ هُمَزَةٖ لُّمَزَةٍ﴾ (الهمزة: ١) الهمزة: الكسر، واللمزة: الطعن، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها، وبناء «فُعَلة» يدل على الاعتياد[10]، أو في الوسط نحو: ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمۡ تَفۡرَحُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَبِمَا كُنتُمۡ تَمۡرَحُونَ﴾ (غافر: ٧٥)، وفي عدم[11] تقارب الفاء والميم نظر؛ فإنهما شفويتان. وإن أريد[12] بالتقارب أن يكونا بحيث تدغم إحداهما في الأخرى فالهاء والهمزة ليستا كذلك[13]، أو في الآخر نحو: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ[14]﴾ (النساء: ٨٣).

وإن اختلفا أي لفظا المتجانسين في ترتيبها أي ترتيب الحروف بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ الآخر سمي هذا النوع تجنيس القلب[15]، نحو: حسامه[16] فتحٌ لأوليائه حتف لأعدائه، ويسمى قلب كل؛ لانعكاس ترتيب الحروف كلِّها، ونحو: «اللهم استر[17] عوراتِنا وآمِنْ روعاتِنا»، ويسمى قلب بعض؛ إذ لم يقع الانعكاس إلَّا بين بعض

---

(١) قوله: في أنواعها: الاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا وإلاكان من الناقص. (الدسوقي)

(٢) قوله: وإلا: [أي لو وقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد]

(٣) قوله: إما في الأول: لفظ «في» زائد وإلا لزم ظرفية الشيء في نفسه أو يكون من ظرفية العام في الخاص؛ فإن الحرف عام و«في» خاص. (من الحواشي)

(٤) قوله: نحو بيني إلخ: أي نحو قول الحريري وهو نثر. وقوله: «كني» بكسر الكاف وتشديد النون، أي بيتي، و«الدامس» المظلم. وقوله: «طامس» أي مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد. والشاهد في «دامس» و«طامس»؛ فإن الدال والطاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من اللسان مع أصل الأسنان، وقد وجدا في أول اللفظين. (ق)

(٥) قوله: نحو قوله تعالى إلخ: فالشاهد في ﴿يَنۡهَوۡنَ﴾ و﴿يَنۡـَٔوۡنَ﴾؛ فإن الهمزة والهاء حرفان متباينان إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما حلقيان وقد وجدا في وسط اللفظين المتجانسين. (دسوقي)

(٦) قوله: نحو الخيل إلخ: فبين اللام والراء تباين إلا أنهما متقاربان في المخرج؛ لأنهما من الحنك واللسان وقد وجدا في آخر اللفظين المتجانسين. و«الخير» نائبُ فاعل «معقود» أو مبتدأ خبره «معقود». (دسوقي)

(٧) قوله: بنواصيها: [جمع «ناصية»، منتهى شعر الرأس من جانب الوجه.]

(٨) قوله: سمي لاحقا: لأن أحد اللفظين ملحق بالآخر في الجناس باعتبار أكثر الحروف. (دسوقي)

(٩) قوله: إما في الأول: أي والحرف المباين لمقابله من غير تقارب في المخرج إما أن يقع في أول اللفظين المتجانسين أو في وسطهما أو في آخرهما. (دسوقي)

(١٠) قوله: يدل على الاعتياد: فلا يقال: فلان ضحكة ولا لعبة إلا لمن كان ملازما لذلك بحيث صار عادة له، لا لمن وقع منه ذلك أحيانا، والشاهد في «همزة» و«لمزة»؛ فإن بينهما جناسا لاحقا؛ لأن الهاء واللام متباينان ومتباعدان في المخرج ووقعا في أولهما. (دسوقي)

(١١) قوله: وفي عدم إلخ: حاصله أن كون الجناس الذي في هذه الآية لاحقا فيه نظر؛ لأن التقارب في المخرج بين الفاء والميم موجود؛ لأنهما شفويتان، فالأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾ (العاديات: ٧-٨)؛ لأن الهاء والدال متباينان ومتباعدان في المخرج. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: وإن أريد إلخ: يعني لو قيل في الجواب عن المصنف: إن مراده بالحرفين المتقاربين في المخرج: أن يكونا بحيث يمكن إدغام أحدهما في الآخر، والميم والفاء ليستا كذلك فصح التمثيل، فيقال في رده: إنهم ذكروا أن من جملة المتقاربين في المخرج الهاء والهمزة، كما مر في ﴿يَنۡهَوۡنَ﴾ و﴿يَنۡـَٔوۡنَ﴾؛ لأنهما حلقيان، والحال أنه لا يمكن إدغام أحدهما في الآخر: فبطل ذلك الجواب. (دسوقي)

(١٣) قوله: ليستا كذلك: أي لا تدغم إحداهما في الأخرى مع أنه مثل بهما للمتقاربين. (دسوقي)

(١٤) قوله: أمر من الأمن: فالأمن والأمر متفقان إلا في الراء والنون، وهما متباعدان في المخرج على قول المصنف، وفيه نظر بل هما متقاربان، حتى إنه يجوز إدغام أحدهما في الآخر، فالمثال الصائب: «تلاف وتلاق». (من دسوقي)

(١٥) قوله: تجنيس القلب: لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر. (تجريد)

(١٦) قوله: نحو حسامه إلخ: هذا مأخوذ من قول الأحنف: شعر:

حسامك فيه للأحباب فتح ورمحك فيه للأعداء حتف

أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه. ومحل الشاهد «حتف» و«فتح»؛ فإنك إذا أخذت الفاء من «حتف» ثم التاء ثم الحاء كان فتحا، فهو قلب للكل. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: اللهم استر إلخ: فالألف والتاء والنون في «عوراتنا» و«روعاتنا» في محالها، وقع العكس في العين والواو والراء. و«الروعات» جمع «روعة»: الخوف، أي آمنا مما نخاف. (دسوقي)

حروف الكلمة، وإذا وقع أحدهما أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب في أول البيت واللفظ الآخر في آخره سمي تجنيس القلب حينئذٍ مقلوبا مُجنّحا؛ لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله: شعر: (لم يعلم قائله)

لاح أنوارُ[1] الهُدى :: من كفِّه في كل حال

وإذا ولي[2] أحد المتجانسين أيّ تجانس كان[3]، ولذا[4] ذكره باسمه الظاهر (دون المضمر) المتجانس الآخر سمي الجناس: مُزْدَوِجًا[5] ومكررًا ومردَّدا، (ولو كان المراد المقلوب خاصة أتى بالضمير) نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ[6] يَقِينٍ﴾ (النمل: ٢٢)، (اسم رجل أو بلدة) هذا من التجنيس اللاحق، وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة ممّا سبق[7].

ويلحق بالجناس[8] شيئان: أحدهما: أن يجمع اللفظين[9] الاشتقاق، (اسم الصغير) وهو[10] توافق الكلمتين في الحروف الأصول[11] (أي على وجه الترتيب) مع الاتفاق في أصل المعنى[12]، نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ (الروم: ٣٣)، فإنهما (أي «أقم» و«القيم») مشتقان من «قام يقوم»[13]. والثاني: أن يجمعهما أي اللفظين المشابهة[14]، وهي ما يشبه أي اتفاق[15] يشبه الاشتقاق (أي الصغير) وليس باشتقاق، فلفظة «ما»[16] موصولة أو موصوفة، وزعم[17] بعضهم أنها مصدرية، أي إشباه اللفظين الاشتقاق، (مصدر مضاف إلى الفاعل، أي مشابهة إلخ) وهو غلط لفظا ومعنى، (من جهة اللفظ والمعنى) أمّا لفظا (أي أما بيان الغلط لفظا) فلأنه جعل الضمير (أي المستتر) المفرد في «يشبه» للفظين[18]، وهو لا يصحُّ إلَّا بتأويل بعيد، (أي بأن يؤول بـ «المذكور») فلا يصح عند الاستغناء عنه، (ويحصل الاستغناء بجعل «ما» موصولة أو موصوفة) وأمّا معنى فلأنَّ اللفظين لا يشبهان الاشتقاق[19] بل توافقهما قد يشبه الاشتقاق بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها، (كـ«الأرض» و«أرضيتم») لكن لا يرجعان إلى أصل واحد، كما في الاشتقاق، (كما في الآية المتقدمة) نحو: ﴿قَالَ (راجع إلى المنفي)

---

(١) قوله: لاح أنوار إلخ: أي فبين لفظي «لاح» و«حال» الواقع أحدهما أوله والآخر آخره جناس مقلوب مجنح. (دسوقي)

(٢) قوله: وإذا ولي: أي إذا ولي أحد اللفظين المتجانسين المتجانسَ الآخر من غير أن بفصل بينهما بفاصل سوى حرف جر أو حرف عطف وشبه ذلك. (دسوقي)

(٣) قوله: أي تجانس كان: أي سواء كان تاما أو محرفا أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا. (دسوقي)

(٤) قوله: ولذا: أي لأجل كون المراد مطلق الجناس الشامل لجميع الأنواع السابقة، لا خصوص المقلوب. (دسوقي)

(٥) قوله: مزدوجا: لازدواج اللفظين بتواليهما. «ومكررا» لتكرير أحدهما بالآخر. «ومرددا» لترداده به. (ق)

(٦) قوله: من سبأ بنبأ: فـ«سبأ» و«نبأ» متواليان، وتجنيسهما لاحق؛ لاختلافهما بحرفين متباعدين في المخرج، فالباء في «بنبأ» لا دخل لها في التجنيس. (ق)

(٧) قوله: ظاهرة مما سبق: فمثال التام أن يقال: «تقوم الساعة في ساعة»، ومثال المحرف أن يقال: هذه لك جبة وجنة من البرد للبرد، ومثال الناقص أن يقال: «جدي جهدي»، ومثال المقلوب أن يقال: «هذا السيف للأعداء والأولياء حتف وفتح». (ق)

(٨) قوله: ويلحق بالجناس: هذا شروع في شيئين ليسا من الجناس الحقيقي، ولكنهما ملحقان به في كونهما مما يحسن الكلام كحسن الجناس. (دسوقي)

(٩) قوله: اللفظين: [بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد.]

(١٠) قوله: وهو: أي اجتماع اللفظين في الاشتقاق توافق الكلمتين إلخ، وأشار الشارح بهذا إلى أن المراد بالاشتقاق هنا: الاشتقاق الذي ينصرف إليه اللفظ عند الإطلاق، وهو الاشتقاق الصغير المفسر بتوافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى. (دسوقي)

(١١) قوله: في الحروف الأصول: أي على وجه الترتيب. فقوله: «في الحروف الأصول» خرج به الاشتقاق الأكبر كالثلب والثلم. وقوله: «مع الترتيب» خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجبذ، والمرق والرقم. (دسوقي)

(١٢) قوله: مع الاتفاق في أصل المعنى: خرج به الجناس التام؛ لأن المعنى فيه مختلف، ولذا لم يكن هذا جناسا بل ملحقا به؛ لأنه لا بد في الجناس من اختلاف معنى اللفظين. (دسوقي)

(١٣) قوله: من قام يقوم: أي على المذهب الكوفي. ومن مصدر «قام يقوم» على التحقيق من أن الاشتقاق من المصادر، كما هو مذهب البصريين. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أن يجمعهما المشابهة: لو قال: «أن يجمعهما شبه الاشتقاق» لكان أحصر وأظهر، والمراد بالمشابهة الأمر المشابه، فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل بدليل تفسيرها بقوله: «وهي ما يشبه الاشتقاق. (دسوقي)

(١٥) قوله: أي اتفاق إلخ: حاصله: أن الاتفاق الذي يشبه الاشتقاق الذي أطلق عليه المصنف المشابهة هو اتفاق اللفظين في جل الحروف أو كلها على وجه يتبادر منه أنهما يرجعان لأصل واحد، كما في الاشتقاق، وليسا في الحقيقة كذلك؛ لأن أصلهما في نفس الأمر مختلف كما في الآية الآتية، ففي شبه الاشتقاق يتوهم بالنظر لبادي الرأي أن اللفظين مشتقان من أصل واحد، وإن كان بعد التأمل يظهر خلاف ذلك، وأما في الجناس فلا يظهر في بادي الرأي ذلك. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: فلفظة ما إلخ: إن قلت: في هذا التفريع نظر؛ لأن هذا المذكور لا يتفرع على هذا التفسير، وهو قوله: «أي اتفاق» بل الذي يتفرع عليه أنها موصوفة فقط. قلت: وجه التفريع أنه لما علم أن «ما» معناها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية؛ لأنهما يؤديان ذلك المعنى، فتأمله بلطف. (تجريد)

(١٧) قوله: وزعم إلخ: الحامل له على ذلك إبقاء المشابهة على حقيقتها، فلما أبقاها على حقيقتها من المصدرية احتاج إلى جعل «ما» التي فسرت بها المشابهة المصدرية. (دسوقي)

(١٨) قوله: للفظين: أي لأنه جعل فاعل «يشبه» اللفظين، وهما مثنى، فقد رجع الضمير المفرد للمثنى. (ق)

(١٩) قوله: فلأن اللفظين لا يشبهان الاشتقاق: إذ الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق، نعم إن قدر مضاف صح، أي إشباه توافق اللفظين، لكن لما كان تقدير المضاف تكلفا ولا داعي إليه لم يتعرض الشارح له. (دسوقي)

﴿إِنِّي[1] لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾، فالأول من «القول» والثاني من «القلي»، وقد توهَّم أنَّ المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير، وهذا أيضًا غلط؛ لأنَّ الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول دون الترتيب مثل «القمر والرقم والمرق»[2]، وقد مثلوا في هذا المقام بقوله تعالى: ﴿أَثَّاقَلۡتُمۡ إِلَى ٱلۡأَرۡضِۚ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾، ولا يخفى أن ﴿ٱلۡأَرۡضِ﴾ مع ﴿أَرَضِيتُم﴾ ليس كذلك[3].

ومنه أي من اللفظي رَدُّ العَجُز[4] على الصدر[5]، وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أي المتفقين في اللفظ والمعنى أو المتجانسين أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى[6] أو الملحقَين بهما أي بالمتجانسين يعني اللفظين اللذين يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق في أول الفقرة[7] وقد عرفت معناها[8]، واللفظ الآخر في آخرها أي في آخر الفقرة، فتكون[9] الأقسام أربعة، نحو: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ[10] وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُۖ﴾ في المكررين، ونحو: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل في المتجانسين[11]، ونحو: ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ[12] رَبَّكُمۡ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارٗا﴾ في الملحقين اشتقاقًا[13]، ونحو: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾[14] في الملحقين بشبه الاشتقاق[15]، وهو[16] في النظم أن يكون أحدهما أي أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا أو شبه اشتقاق في آخر البيت، واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو[17] في صدر المصراع الثاني[18]، فيكون الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة[19] في أربعة، والمصنف أورد ثلاثة عشر[20] مثالًا وأهمل ثلاثة، كقوله: شعر: ....

(١) قوله: قال إني إلخ: أي قال لوط عليه السلام لقومه: إني لعملكم من القالين أي المبغضين، فإن «قال» و«قالين» مما يتوهم في بادي الرأي وقبل التأمل أنهما يرجعان لأصل واحد وهو القول، لكن بعد النظر يظهر أن «قال» من «القول» و«القالين» من «القلي» بفتح القاف وسكون اللام، وهو البغض. (من دسوقي)

(٢) قوله: مثل القمر والرقة والمرق إلخ: [هذه الكلمات اتفقت في الحروف دون الترتيب.]

(٣) قوله: ليس كذلك: أي ليس بينهما اشتقاق كبير؛ لأن همزة «أرضيتم»؛ ليست أصلية؛ لأنها للاستفهام بخلاف همزة «أرض»، فلم يحصل اتفاق في الحروف الأصول، والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب، والحاصل أن تمثيلهم لما يشبه الاشتقاق بهذه الآية التي لا يصح أن تكون من الاشتقاق الكبير دليل على بطلان قول من قال: المراد بما يشبه الاشتقاق هو الاشتقاق الكبير فقط. (دسوقي)

(٤) قوله: رد العجز: هو في المشهور هنا كـ«عَضُد»، وهو في اللفظ على خمس لغات كـ«فلس وقفل وعلم وكتف». (تجريد)

(٥) قوله: على الصدر: أي إرجاع العجز إلى الصدر بأن ينطق به كما نطق بالصدر. (ق)

(٦) قوله: دون المعنى: [هذا تصريح باشتراط اختلاف المعنى في الجناس.]

(٧) قوله: في أول الفقرة: متعلق بـ«يجعل»، أي هو في النثر أن يجعل في الفقرة أحد المذكورين من تلك الأنواع الأربعة، ويجعل اللفظ الآخر من ذلك النوع في آخر تلك الفقرة. (ق)

(٨) قوله: وقد عرفت معناها: أي في بحث الإرصاد، فلذا لم يتعرض لبيانها، وحاصل ما مرّ أن «الفقرة» في الأصل اسم لعظم الظهر استعيرت للحلي المصوغ على هيئته، ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة على حرف واحد؛ لحسنها ولطافتها، والتحقيق أنه لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لأخرى، فصح التمثيل بقوله: ﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ﴾ وبقوله: «سائل اللئيم إلخ»؛ لأن كلا منهما ليس معه أخرى. (دسوقي)

(٩) قوله: فتكون إلخ: أي أقسام رد العجز على الصدر في النثر أربعة، وأما في النظم فسيأتي أنها ستة عشر، وإنما كانت أقسامه في النثر أربعة؛ لأن اللفظين الموجود أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها، إما أن يكونا مكررين أو متجانسين أو ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أو من جهة شبه الاشتقاق، وقد مثل لها بالترتيب. (ق)

(١٠) قوله: نحو وتخشى الناس إلخ: أي فقد وقع «تخشى» في أول هذه الفقرة وكرر في آخرها، ولا يضر اتصال الآخر بالهاء؛ لأنه لكونه مفعوله كأنه من تتمته. (دسوقي وغيره)

(١١) قوله: في المتجانسين: لأن «سائل» الأول من «السؤال»، والثاني من «السيلان». (ق)

(١٢) قوله: نحو استغفروا إلخ: لم يعتبر في الآية لفظ ﴿فَقُلۡتُ﴾ قبل ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾؛ لأن ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ هو أول الفقرة في كلام نوح عليه السلام وهي المعتبرة أولا، ولفظ ﴿قُلۡتُ﴾ لحكايتها. (ق)

(١٣) قوله: في الملحقين اشتقاقا: أي في الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق؛ لأن ﴿ٱسۡتَغۡفِرُواْ﴾ و﴿غَفَّارٗا﴾ مشتقان من «المغفرة»، ولذلك الاشتقاق ألحقا بالمتجانسين. (دسوقي)

(١٤) قوله: ونحو قال إني لعملكم من القالين: [بين ﴿قَالَ﴾ و﴿ٱلۡقَالِينَ﴾ شبه اشتقاق، كما تقدم.]

(١٥) قوله: في الملحقين بشبه الاشتقاق: أي في الملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق، فصلة الملحقين محذوفة، والباء في قوله: «بشبه» للسببية. (من الدسوقي)

(١٦) قوله: وهو إلخ: [أي رد العجز على الصدر]

(١٧) قوله: أو: [أي أو يكون ذلك اللفظ الآخر]

(١٨) قوله: أو في صدر المصراع الثاني: حاصل كلامه أن أحد اللفظين ليس له إلا محل واحد من البيت وهو الآخر، واللفظ الثاني له أربعة مواضع: أول المصراع الأول، أو وسطه، أو آخره، أو أول المصراع الثاني. (من الدسوقي)

(١٩) قوله: من ضرب أربعة: وهي كون اللفظين مكررين أو متجانسين أو ملحقين اشتقاقا أو شبه اشتقاق. وقوله: «في أربعة» وهي كون اللفظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو في صدر المصراع الثاني. (تجريد البناني)

(٢٠) قوله: ثلاثة عشر إلخ: يعني قد مثل للمكررين بأربعة أمثلة، وللمتجانسين بأربعة، وللملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق بأربعة، ولم يمثل للملحقين بالمتجانسين بشبه الاشتقاق إلا بمثال واحد. (علامه دسوقي)

سريع[1] إلى ابن العم يلطِم وجهه :: وليس إلى داعي النَّدى بسريع

فيما يكون المكرَّر الآخر في صدر المصراع الأول، وقوله: شعر:

تمتع من شميم عَرار نجدٍ :: فما بعد العشية من عرار

فيما يكون المكرَّر الآخر في حشو المصراع الأول، ومعنى البيت استمتع بشم عرار نجد، وهي وردةٌ ناعمة صفراء طيبة الرائحة، فإنا نعدمه إذا أَمْسَيْنَا بخروجنا من أرض نجد ومنابته. وقوله: شعر: ومن كان[2] بالبيض الكواعب جمع «كاعب»، وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مُغْرَمًا :: مولعًا فما زلت بالبيض القواضب أي السيوف القواطع مغرما، فيما يكون المكرر الآخر في آخر المصراع الأول. وقوله: شعر: وإن لم يكن إلا معرّج ساعةٍ[3]، هو خبر «كان» واسمه ضمير يعود إلى الإلمام المدلول عليه في البيت السابق، وهو: شعر:

أَلِمَّا[4] على الدار التي لو وجدتُّها :: بها أهلها ما كان وحشًا مَقِيلُها[5]

قليلًا صفة مؤكدة[6]؛ لفهم القلة من إضافة التعريج[7] إلى الساعة، أو صفة مقيدة أي إلا تعريجًا قليلا[8] في ساعة، فإني نافع لي قليلها[9]، مرفوع فاعل «نافع»[10] والضمير لـ«الساعة»[11]، والمعنى قليل التعريج في الساعة ينفعني ويشفي غليل وجدي، وهذا[12] فيما يكون المكرر الآخر في صدر المصراع الثاني.

وقوله: شعر: دعاني أي اتركاني من ملامكما سفاها :: أي خفة[13] وقلَّة عقل، فداعي الشوق قبلكما دعاني، من «الدعاء»، هذا مما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الأول. وقوله: شعر: وإذا البلابل جمع «بلبل»، وهو طائرٌ معروف أفصحتْ بلغاتها :: فأنف البلابل جمع «بلبال»، وهو الحزن باحتساء بلابل، جمع «بلبلة» بالضم، وهو إبريق فيه الخمر، وهذا فيما يكون المتجانس الآخر

---

(١) قوله: سريع إلخ: شروع في أمثلة المكررين. أي هذا المذموم سريع إلى الشر في لطمه وجه ابن عمه، وليس بسريع إلى ما يدعى إليه من الندى والكرم. (ق)

(٢) قوله: ومن كان إلخ: معنى البيت أن من كانت لذته في مخالطة النساء الحسان فلا ألتفت إليه؛ لأني ما زالت لذتي بمخالطة السيوف القواطع. (من الدسوقي)

(٣) قوله: إلا معرج ساعة: أي وإن لم يكن الإلمام إلا تعريج ساعة. فـ«معرج» اسم مفعول بمعنى المصدر. (ق)

(٤) قوله: ألما: أي انزلا في الدار، والتثنية لتعدد المأمور أو لخطاب الواحد بخطاب الاثنين، كما هو عادة العرب. (دسوقي)

(٥) قوله: ما كان وحشا مقيلها: جواب «لو»، أي ما كان موحشا محل القيلولة منها، وهي النوم في وقت القائلة، أعني نصف النهار. والمعنى أني أطلب منكما أيها الخليلان أن تساعداني في الإلمام بالدار التي ارتحل عنها أهلها، فصارت القيلولة فيها والنزول فيها موحشة، وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقيلها موحشا. (تجريد وغيره)

(٦) قوله: صفة مؤكدة: أي إن لوحظ جعل «قليلا» صفة لـ«معرج» بعد تقييده بالإضافة لـ«ساعة»، وقوله: «مقيدة» أي مخصصة أي إن لوحظ جعله صفة لـ«معرج» قبل تقييده بالإضافة؛ لأنه حينئذٍ يصدق بالقليل والكثير. (تجريد)

(٧) قوله: من إضافة التعريج: والإضافة على هذا لامية، أي إلا معرجا منسوبا لساعة، فـ«الساعة» مفعول به لـ«تعريج» على التوسع لا أنها ظرف له، فتستفاد القلة من تلك الإضافة، بخلاف الإضافة على الثاني؛ فإنها بمعنى «في»؛ لأنها إضافة الشيء إلى ظرفه، والمعنى إلا تعريجا قليلا في ساعة. (التجريد والدسوقي)

(٨) قوله: إلا تعريجا قليلا: فيه إشارة إلى أن «معرج» مصدر، فينبغي فتح رائه على أنه اسم مفعول؛ لأنه هو الذي يكون بمعنى المصدر دون اسم الفاعل. (دسوقي)

(٩) قوله: قليلها: ولا تضر الهاء في كونه في العجز؛ لأن الضمير المتصل حكمه حكم ما اتصل به. (تجريد)

(١٠) قوله: فاعل نافع: أو مبتدأ خبره «نافع» مقدم عليه، والجملة في محل رفع خبر «إن». (قي)

(١١) قوله: والضمير للساعة: أي التي وقع فيها التعريج، والأقرب أن يكون الضمير للتعريج بتأويل الإقامة. (دسوقي والتجريد)

(١٢) قوله: وهذا إلخ: حاصله أن المكرر في هذا البيت لفظ «قليلا»، فقد ذكر أولا في صدر المصراع الثاني وذكر ثانيا في عجزه، ولا يضر اتصال الضمير في آخره، كما مر. (ق)

(١٣) قوله: أي خفة: هذا على تقدير أن يكون «سفاها» بفتح السين المهملة، فيكون نصبا على التمييز أو على أنه مفعول لأجله، وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة والمواجهة في الكلام، فيكون نصبا على المصدرية أي ملامة مشافهة، أو على الحال، والمعنى: اتركاني من لومكما الواقع منكما لأجل سفهكما وقلة عقلكما، أو الواقع منكما مشافهة من غير استحياء؛ فإني لا ألتفت إلى ذلك اللوم. فالشاهد في «دعاني» الواقع في صدر المصراع الأول و«دعاني» الواقع في عجز البيت؛ فإنهما ليسا مكررين بل متجانسان؛ لأن الأول بمعنى اتركاني، والثاني بمعنى ناداني؛ لأنه من الدعوة بمعنى الطلب، والجناس الذي بينهما متماثل. (من الدسوقي)

-أعني «البلابل» الأول- في حشو المصراع الأول؛ لأن صدره[(١)] هو قوله: «وإذا». وقوله: شعر: فمشغوف بآيات المثاني :: أي القرآن[(٢)] ومفتون[(٣)] برنَّات المثاني أي بنغمات أوتار المزامير التي ضمّ[(٤)] طاقٌ منها إلى طاقٍ، هذا فيما يكون المتجانس الآخر في آخر المصراع الأول، وقوله: شعر: أمَّلْتهم ثم تأملتهم :: فلاح أي ظهر لي[(٥)] أن ليس فيهم فلاح أي فوز ونجاة، هذا فيما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني. وقوله[(٦)]: ضرائب جمع «ضريبة»، وهي الطبيعة التي ضُرِبتْ للرجل وطبع عليها أَبْدعتَها[(٧)] في السَّماح :: فلسنا نرى لك فيها ضريبا :: أي مثلا[(٨)]، وأصله المثل في ضرب القداح[(٩)]، هذا فيما يكون[(١٠)] الملحق الآخر بالمتجانسين اشتقاقا في صدر المصراع الأول، وقوله: شعر:

إذا المرء لم يخزن عليه لسانه :: فليس على شيء سواه بخزَّان

أي إذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه ممَّا يعود ضرره إليه فلا يحفظ على غيره ممَّا لا ضرر له فيه، وهذا ممَّا يكون[(١١)] الملحق الآخر اشتقاقًا في حشو المصراع الأول. وقوله: شعر: لو اختصرتم[(١٢)] من الإحسان زرتكم :: والْعذب من الماء يهجر للإفراط في الخصر[(١٣)] أي البرودة، يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم عَليَّ، وقد توهم بعضهم أنَّ هذا المثال مكرَّر حيث كان اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول كما في البيت الذي قبله، ولم يعرف أن اللفظين في البيت السابق ممَّا يجمعهما الاشتقاق، وفي هذا البيت ممَّا يجمعهما

---

(١) قوله: لأن صدره إلخ: يعني أن لفظ «إذا» متقدمة على «البلابل»، وحينئذٍ فـ«البلابل» الأولى واقعة في الحشو لا في الصدر، وعلم من كلام الشارح أن المقصود بالتمثيل لفظ «بلابل» الثالث مع الأول لا مع الثاني؛ لأن الثاني ليس في أول المصراع الثاني ولا الأول ولا في حشو الأول ولا في آخره، بل في حشو الثاني وهو غير معتبر عند المصنف خلافا للسكاكي. (من الدسوقي)

(٢) قوله: أي القرآن: تفسير لـ«المثاني»، وإنما قيل: فيه: «المثاني»؛ لأن القصص والوعد والوعيد تثنى فيه، وأطلق المثاني أيضًا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتي آيات. (تجريد)

(٣) قوله: ومفتون: من «الفتن» بمعنى الإحراق، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ﴾ (الذريات: ١٣) أو بمعنى الجنون. و«الرنات» جمع «رنة» وهي الأصوات. و«المثاني» جمع «مثنى»، وهو ما كان من الأعواد له وتران فأكثر. والفاء في قوله: «فمشغوف» لتفصيل أهل البصرة، أي فمنهم الصالحون المشغوفون بقراءة القرآن، ومنهم من هو مفتون بآلات اللهو والطرب، ومنهم دون ذلك، والمقصود مدح البصرة بأنها مصر جامع. (دسوقي)

(٤) قوله: التي ضم إلخ: فيه إشارة إلى وجه تسميتها مثاني؛ أي لأنها تثنى أي يضم طاق أي وتر منها إلى طاق أي وتر آخر حال الضرب عليها. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: فلاح لي إلخ: محل الشاهد قوله: «فلاح» الواقع في صدر المصراع الثاني و«فلاح» الثاني الواقع في عجز البيت؛ فإنهما متجانسان؛ لأن الأول بمعنى «ظهر»، والثاني بمعنى الفوز والخير، والفاء في الأول زائد للعطف وفي الثاني فاء الكلمة. (من الدسوقي)

(٦) قوله: وقوله: [هو السري الرفاء، مسروق من بيت البحتري، هذا شروع في أمثلة الملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وهي أربعة أيضا.]

(٧) قوله: أبدعتها: إن قلت: كونها طبائع وكونه أبدعها واخترعها متنافيان؛ إذ لا معنى لإحداث الطبائع. قلت: المراد أنك أنشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الإعطاء الأفخم والبذل لكل نفيس أعظم بدليل قوله: «في السماح». (دسوقي)

(٨) قوله: أي مثلا: أي بل تلك الضرائب اختصصت بها، وعلم من كلامه أنه فرق بين الضريبة والضريب، فالضريبة عبارة عن الطبيعة التي طبع الشخص عليها، والضريب المثل. (ق)

(٩) قوله: وأصله المثل في ضرب القداح: أي فهو في الأصل مثل مقيد، ثم استعمل في مطلق مثل. وقوله «في ضرب القداح» «في» بمعنى «من»، و«ضرب» بمعنى خلط، و«القداح»: السهام، جمع «قدح» بكسر القاف وسكون الدال، وهو سهم القمار، وإضافة «ضرب» من إضافة الصفة للموصوف، أي المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة، فكل واحد منها يقال له ضريب؛ لأنه يضرب به في جملتها، وهو مثلها في عدم التميز في المضاربة. (دسوقي)

(١٠) قوله: هذا فيما يكون إلخ: وجه كونهما ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق أن «ضرائب» و«ضريبا» يرجعان إلى أصل واحد وهو الضرب، لا يقال: «الضرائب» و«الضريب» من قبيل المتجانسين؛ لأن معنى الضرائب: الطبائع، والضريب: المثيل، وكلما اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين؛ لأنا نقول: الاختلاف في المصداق لا ينافي الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعتبر في المشتقات كما تقدم، وجنس الضرب متحد فيهما، ولو كان في الضرائب بمعنى الإلزام بعد الإيجاد الذي قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على الدرهم، وفي الثاني بمعنى التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب، فافهم. (التجريد)

(١١) قوله: وهذا مما يكون إلخ: أي هذا المثال من أمثلة القسم الذي يكون فيه اللفظان ملحقين بالمتجانسين من جهة الاشتقاق وأحدهما في العجز والملحق الآخر في حشو المصراع الأول، وإنما كانا ملحقين؛ لأن «يخزن» و«خزان» يرجعان لأصل واحد، وهو الخزن، فهما مشتقان منه. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: لو اختصرتم إلخ: أي لو تركتم كثرة الإحسان ولم تبالغوا فيه بل أتيتم بما يعتدل منه لزرتكم، لكن أكثرتم من الإحسان فهجرتكم لتلك الكثرة، ولا غرابة في هجران ما يستحسن؛ لخروجه عن حد الاعتدال؛ لأن الماء العذب يهجر للإفراط في الصفة المستحسنة منه وهي الخصر أي برودته. (دسوقي)

(١٣) قوله: في الخصر: بالخاء المعجمة والصاد المهملة المفتوحتين: البرد، وأما بفتح الخاء وكسر الصاد فهو البارد. (دسوقي)

وكان الأولى تأخيره عن المثالين المذكورين بعده؛ لأنهما بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق

شبه الاشتقاق(١)، والمصنف لم يذكر من هذا القسم إلَّا هذا المثال وأهمل الثلاثة الباقية قد أوردناها في الشرح. وقوله: شعر:

أي ملحقين بالمتجانسين بسبب شبه الاشتقاق — أي عبد الله بن محمد

فَدَعِ الوعيدَ(٢) فما وعيدك ضائري   أطنين أجنحة الذُّباب(٣) يضير

أي التخويف — أي ضاري — أي صوت — جمع «جناح» — أي يضر

هذا فيما يكون الملحق الآخر اشتقاقا وهو «ضائري» في آخر المصراع الأول. وقوله: شعر: وقد كانت(٤) البيض القواضب في الوغى

الأول في عجز البيت — أبي تمام — جمع «أبيض»

:: أي السيوف القواطع في الحرب بواتر أي قواطع بحسن استعماله إياها فهي الآن(٥) من بعده بتر جمع «أبتر»؛ إذ لم يبق بعده من

تفسير للبيض القواضب — أي الممدوح — أي بعد الممدوح

يستعملها استعماله، وهذا ممَّا يكون الملحق الآخر اشتقاقا في صدر المصراع الثاني.

أي كاستعماله

ومنه أي من اللفظي السَّجْع(٦)، قيل: هو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر، وهو معنى قول السكاكي: وهو

أي توافق — «على» بمعنى «من» — أي التواطؤ

أي السجع في النثر كالقافية في الشعر،(٧) يعني أنَّ هذا مقصود كلام السكاكي(٨) ومحصوله وإلَّا(٩) فالسجع على التفسير المذكور

وقيل: السجع غير مختص بالنثر — أي المصنف — أي تفسير السجع بالتواطؤ — أي السجع — لا أنه عينه

بمعنى المصدر، أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ للآخر في أواخر الفقر،

أي لكون السجع نفس اللفظ — دليل ثان — حال من اللفظ

ولذا ذكره(١٠) السكاكي بلفظ الجمع حيث قال: إنها في النثركالقوافي في الشعر، وذلك لأنَّ القافية لفظ في آخر البيت إمَّا الكلمة

دليل أول — أي الأسجاع — أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ

نفسها أو الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذهب، وليست(١١) عبارة عن تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات. فالحاصل أنَّ

كأن تكون من المتحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء — أي القوافي — أي على حرف واحد — من كلام السكاكي

السجع قد يطلق على الكلمة الأخيرة من الفقرة باعتبار توافقها للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى، وقد يطلق على نفس توافقهما،

الأولى

ومرجع المعنيين واحد(١٢).

وهو أي السجع على ثلاثة أضرب: مطرَّف(١٣) إن اختلفتا أي الفاصلتان(١٤) في الوزن(١٥) نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ

أي الشعري دون التصريفي — أي عظمة

---

(١) قوله: يجمعهما شبه الاشتقاق: لأنه يتبادر في بادي الرأي أن «اختصرتم» و«الخصر» من مادة واحدة، وليس كذلك؛ لأن الأول مأخوذ من «الاختصار» الذي هو ترك الإكثار، والثاني مأخوذ من «الخصر» أي البرد. (دسوقي)

(٢) قوله: فدع الوعيد إلخ: معنى البيت: دع وعيدك أي تخويفك؛ فإنه لا يجديك مني شيئا؛ لأنه بمنزلة طنين أجنحة الذباب. والشاهد في «ضائري» و«يضير»؛ فإنهما مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مشتقان عن «الضير» بمعنى الضرر، وقد وقع الأول في آخر المصراع الأول والثاني في عجز البيت. (من الدسوقي)

(٣) قوله: الذباب: سمي بذلك؛ لأنه كلما طرد رجع، فأصله: «ذب فآب»، أي طرد فرجع. (تجريد)

(٤) قوله: وقد كانت إلخ: أي إن السيوف البيض القواطع في ذاتها كانت قواطع في الحروب لرقاب الأعداء لحسن استعمال الممدوح إياها لمعرفته بكيفية الضرب بها وتدرّبه وشجاعته. (دسوقي)

(٥) قوله: فهي الآن: أي بعد موت الممدوح بتر أي مقطوعة الفائدة؛ إذ لم يبق بعده من يستعملها كاستعماله. والشاهد في قوله «بواتر» و«بتر»؛ فإن «البواتر» و«البتر» مما يجمعهما الاشتقاق؛ لأنهما مأخوذان من «البتر»، وهو القطع. (دسوقي)

(٦) قوله: السجع: اعلم أن ههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها؛ ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع، والفاصلة، والقرينة، والفقرة، فالقرينة: قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى، والفقرة: مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى، وإلا كانت أعم، سواء كانت مع تسجيع أو لا، كما هو ظاهر كلامهم، والفاصلة: الكلمة الأخيرة من القرينة، والسجع: توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى. (تجريد البناني)

(٧) قوله: كالقافية في الشعر: أي من جهة وجوب التواطؤ في كل على حرف في الآخر. (دسوقي)

(٨) قوله: مقصود كلام السكاكي: يعني أن مراد المصنف بقوله: «وهذا التفسير» أي تفسير السجع بالتواطؤ المذكور معنى قول السكاكي: السجع في النثر كالقافية في الشعر: أن هذا التفسير محصول كلام السكاكي وفائدته لا أنه عينه، وذلك أن تسمية السكاكي الفاصلة سجعا إنما هو لوجود التوافق فيها ولو لا ذلك ما سميت، فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة بالسجع حقيقة وفي القصد. (من دسوقي)

(٩) قوله: وإلا إلخ: أي وإلا نقل أن هذا التفسير بالتواطؤ هو المقصود من كلام السكاكي، بل قلنا: إنه عينه فلا يصح؛ لأن السجع إلخ. (دسوقي)

(١٠) قوله: ولذا ذكره: أي لأجل كون السجع عند السكاكي نفس اللفظ المتواطئ لا المعنى المصدري وهو التواطؤ، ذكره السكاكي بلفظ الجمع، ولا يجمع المصدر إلا إذا أريد به الأنواع، ولا يتأتى إرادتها ههنا، فتعينت إرادة اللفظ، وهذا دليل أول على أن السجع عند السكاكي نفس اللفظ. (من ق)

(١١) قوله: وليست إلخ: أي فلما شبه الأسجاع بالقوافي التي هي الألفاظ قطعا علم أن المراد بالأسجاع عند السكاكي هو الألفاظ المتوافقة لا المعنى المصدري. (الدسوقي)

(١٢) قوله: ومرجع المعنيين واحد: أي وهو التوافق المذكور؛ فإن المعنى الثاني نفس التوافق، والأول الكلمة من حيث التوافق، فهو المسمى في الحقيقة. (ق)

(١٣) قوله: مطرف: إنما سمي مطرفا؛ لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف، بخلاف غيره، كما يأتي، أو لأن ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين إنما هو في الطرف وهو الحرف الأخير دون ما يعم وهو الوزن. وقيل: سمي مطرفا أخذا له من الطريف وهو الحديث من المال؛ لأن الوزن في الفاصلة الثانية حديث، وليس هو الوزن الذي كان في الأولى. (من الدسوقي والتجريد)

(١٤) قوله: الفاصلتان: [أي الكلمتان الأخيرتان من الفقرتين.]

(١٥) قوله: في الوزن: المعتبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي، والوزن الشعري مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة، وإن اختلف نوع الحركة، كمقابلة ضمة بفتحة، والوزن التصريفي مقابلة حركة بنوع حركتها كمقابلة ضمة بمثلها. (تجريد)

خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (نوح: ١٤)؛ فإنَّ الوقار والأطوار مختلفان وزنا[١]، وإلَّا أي وإن لم تختلفا في الوزن فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو كان أكثره أي أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن والتقفية أي التوافق على الحرف الأخير فترصيعٌ[٢] نحو: فهو يَطْبَع[٣] الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه، فجميعُ ما في القرينة الثانية موافق لِما يقابله من القرينة الأولى، وأما لفظ «فهو» فلا يقابله[٤] شيء من الثانية. ولو قيل بدل «الأسماع»: «الآذان» لكان مثالًا لِما يكون[٥] أكثر ما في الثانية موافقًا لما يقابله، وإلَّا فمتواز أي وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي[٦]، نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ (الغاشية: ١٤، ١٣) لاختلاف[٧] ﴿سُرُرٌ﴾ و﴿أَكْوَابٌ﴾ في الوزن والتقفية. وقد يختلف الوزن فقط[٨] نحو: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ[٩] عُرْفًا[١٠] فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ (المرسلات: ١-٢). وقد يختلف التقفية فقط كقولنا[١١]: «حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت». قيل[١٢]: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه[١٣]، نحو: ﴿فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ[١٤] وَظِلٍّ مَّمْدُودٍ﴾ (الواقعة: ٢٨- ٣٠)[١٥]، ثم أي بعد أن لا تتساوى قرائنه، فالأحسن ما طالت قرينته الثانية[١٦] نحو: ﴿وَٱلنَّجْمِ[١٧] إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾، أو قرينته الثالثة، نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ (الحاقة: ٣٠-٣١) من التصلية، ولا يحسن[١٨] أن يؤتى قرينة أي تؤتى بعد قرينةٍ قرينةٌ أخرى أقصر منها قصرًا

---

(١) قوله: مختلفان وزنا: أي إن الوقار فاصلة من الفقرة الأولى، والأطوار فاصلة من الفقرة الثانية، وقد اختلفا وزنا؛ فإن ثاني «وقارا» متحرك وثاني «أطوارا» ساكن. (دسوقي)

(٢) قوله: فترصيع: أي فالسجع الكائن في الفاصلتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا؛ تشبيها له بجعل إحدى اللؤلؤتين في العقد في مقابلة الأخرى مثلها المسمى لغة بالترصيع، وكان الأولى أن يقول: فمرصع على صيغة اسم المفعول ليناسب قوله أولا: «فمطرف» وقوله بعده: «فمتواز». (تجريد ودسوقي)

(٣) قوله: فهو يطبع إلخ: محل الشاهد أن «وعظه» فاصلة موازنة للفاصلة الأولى، وهي «لفظه»، فخرج السجع عن كونه مطرفا، ثم إن كل كلمة من القرينة الأولى موافقة لما يقابلها من القرينة الثانية وزنا وتقفية، وذلك لأن «يطبع» موازن لـ«يقرع» والقافية فيهما العين، و«الأسجاع» موازن لـ«الأسماع»، والقافية فيهما العين أيضًا، و«جواهر» موازن لـ«زواجر»، والقافية فيهما الراء. (من الدسوقي)

(٤) قوله: فلا يقابله إلخ: هذا جواب «أما»، أي لا يقابله شيء من الثانية، حتى يقال: إنه مساو له أو غير مساو له، والحاصل أن هذا المثال تساوت فيه جميع المتقابلات. (علامة دسوقي)

(٥) قوله: لكان مثالا لما يكون إلخ: إذ ليست «الآذان» موافقة لـ«الأسجاع» في التقفية؛ إذ آخر «الأسجاع» العين وآخر «الآذان» النون، ولا في الوزن بحسب لفظها الآن، وإن كانت موافقة بحسب الأصل؛ لأن أصل «آذان» «أأذان» بوزن «أفعال»، ولا ينظر للأصل في مثل ذلك على أنه يجوز أن يكتفى في عدم التوافق بعدم الموافقة في التقفية، وإن كانت الموافقة في الوزن حاصلة بالنظر للأصل. (من دسوقي)

(٦) قوله: المتوازي: أي فهذا النوع من السجع يسمى متوازيا؛ لتوازي الفاصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما، والتسمية يكفي فيها أدنى اعتبار. (تجريد)

(٧) قوله: لاختلاف إلخ: وإنما كان السجع في هذه الآية متوازيا؛ لاختلاف ﴿سُرُرٌ﴾ و﴿أَكْوَابٌ﴾ في الوزن والتقفية، وأما الفاصلتان وهما ﴿مَّرْفُوعَةٌ﴾، و﴿مَّوْضُوعَةٌ﴾ فمتوافقتان وزنا وتقفية، ولفظ «فيها» لم يقابله شيء من القرينة الأخرى. (دسوقي)

(٨) قوله: وقد يختلف الوزن فقط إلخ: هذا من جملة ما دخل تحت «إلا»، فهي صادقة بثلاث صور؛ لأن عدم الاتفاق في الوزن والتقفية صادق باختلاف فيهما أو في أحدهما. (تجريد البناني)

(٩) قوله: نحو والمرسلات إلخ: فـ﴿عُرْفًا﴾ و﴿عَصْفًا﴾ في الآية متوازيان، والقافية فيهما واحدة، وأما ﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ ﴿ٱلْعَٰصِفَٰتِ﴾ فغير متوازيين؛ لأن ﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ والعاصفات» متفقتان تقفية ولم يتفقا وزنا، كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن المعتبر من الوزن هنا الوزن الشعري لا الوزن النحوي، وعليه فهما متفقتان؛ إذ المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف واحد فيهما. (من التجريد وغيره)

(١٠) قوله: عرفا: إن كان المراد بـ﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ الملائكة وبالعرف المعروف، فـ﴿عُرْفًا﴾ إما مفعول لأجله أو نصب بنزع الخافض وهو الباء والتقدير: أقسم بالملائكة المرسلة للمعروف أو بالمعروف، وإن كان المراد بالمرسلات الأرواح أو الملائكة و﴿عُرْفًا﴾ بمعنى متتابعة، فانتصاب «عرفا» على الحال، والتقدير: أقسم بالأرواح أو الملائكة المرسلة متتابعة. (دسوقي)

(١١) قوله: كقولنا إلخ: أي أنعم الله عليّ فحصل عندي وملكت الناطق وهو الرقيق والصامت كالخيل ونحوها والعقار، فـ«حصل» على وزن «هلك» وقافيتهما مختلفة، وكذا يقال في «ناطق» و«حاسد»، وأما «صامت» و«شامت» فلا بد فيهما من التوافق وزنا وقافية؛ لأنهما فاصلتان. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: قيل: [ليس المراد التضعيف بل الحكاية عن الغير.]

(١٣) قوله: ما تساوت قرائنه: [أي في عدد الكلمات، لا في عدد الحروف.]

(١٤) قوله: منضود: الذي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه، أي متراكم الثمرة. (ق)

(١٥) قوله: وظل ممدود: أي ممتد لا تنسخه الشمس، فهذه قرائن ثلاثة وهي متساوية في كون كل مركبة من لفظين. (دسوقي)

(١٦) قوله: طالت قرينته الثانية: أي طولا غير متفاحش وإلا كان قبيحا، والطول المتفاحش بالزيادة على الثلاث، ومحل القبح إذا وقعت الطويلة بعد فقرة واحدة، أما لو كانت بعد فقرتين فأكثر لا يقبح؛ لأن الأولين حينئذٍ بمثابة واحدة. (علامة الدسوقي)

(١٧) قوله: والنجم إلخ: أي فهاتان قرينتان والثانية أكثر في الكلمات من الأولى فهي أطول منها. (ق)

(١٨) قوله: ولا يحسن إلخ: أي بأن يكون قرينة طويلة والقرينة التي بعدها قصيرة قصرا كثيرا بالنسبة إليها، سواء كانت القصيرة ثانية أو ثالثة أو رابعة. (ق)

كثيرًا؛ لأن السجع قد استوفى أَمَدَهُ في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني أقصر منه كثيرًا يبقى الإنسان[١] عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى
أي غايته
غاية فيعثر دونها، وإنما قال: «كثيرا»؛ احترازًا[٢] عن نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾، والأسجاع[٣] مبنية
من باب «نصر»
على سكون الأعجاز أي أواخر[٤] فواصل القرائن؛ إذ لا يتم التواطؤ والتزاوج في جميع الصور إلّا بالوقف والسكون، كقولهم: «ما أبعد
أي التوافق — أي التشابه — وإن تم في بعضها بأن توافق حركة أواخر الفواصل
ما فات، وما أقرب ما هو آتٍ»؛ إذ لو لم يعتبر السكون لفات السجع؛ لأن التاء مِن «فات» مفتوحٌ ومن «آتٍ» مُنَوَّن مكسورٌ.
لأن ما فات من الزمان ومن الحوادث فيه لا يعود أبدا

قيل: ولا يقال: في القرآن أسجاع؛ رعاية للأدب وتعظيمًا؛ إذ السجع في الأصل هدِير الحمام ونحوُها.[٥] وقيل: لعدم الإذن
لا لعدم وجوده في نفس الأمر — أي تصويته
الشرعي. وفيه نظر؛ إذ لم يقل أحد بتوقف أمثال هذا على إذن الشارع، وإنما الكلام في أسماء الله تعالى. بل يقال[٦] للأسجاع في
أي الخلاف — واختير أن أسماءه توقيفية
القرآن أعني الكلمة الأخيرة من الفقرة: فواصل.

وقيل: السجع غير مختص بالنثر[٧] ومثاله من النظم قوله: شعر: تجلّى به[٨] رشدي وأثرت أي صارت ذات ثروة به يدي ::
أبي تمام — بالممدوح — أي غنى
وفاض به ثمدي هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال وأورى أي صار ذا وري[٩] به زندي، وأمَّا أُوري بضم الهمزة على أنه متكلم
أي كثر به مالي القليل — أي القليل — فعل ماض — وهو خروج النار من الزند
المضارع من «أوريت الزند»: أخرجت ناره فتصحيفٌ ومع ذلك يأباه الطبع[١٠]. ومِن السجع على هذا[١١] القول أي القول بعدم
فيكون المعنى أوري أنا بالممدوح زندي — أي تغيير الكلمة
اختصاصه بالنثر ما يسمى التشطير، وهو جعل كل[١٢] من شطري البيت سجعةً مخالفة لأختها، أي للسجعة التي في الشطر الآخر،
بأن لا يتوافقا في الحرف الأخير
فقوله: «سجعة»[١٣] في موضع المصدر، أي مسجوعا سجعة؛ لأنَّ الشطر نفسه ليس بسجعة، أو هو مجاز[١٤] تسمية الكل باسم جزئه،
أي معنى المصدر — علة لمحذوف ليس مفعولا ثانيا لـ«جعل» لأن السطر إلخ

---

(١) قوله: يبقى الإنسان إلخ: لأن السمع يطلب مثل الأولى أو قريبا منها، فإذا سمع القصير كثيرا حصل ما ذكر. (تجريد)

(٢) قوله: احترازا إلخ: فإن القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا؛ فإن الأولى من تسعة كلمات بهمزة الاستفهام وحرف الجر، والثانية من ستة ولم يضر، فيؤخذ منه أن الزيادة بالثلاث داخلة في الأقل، فلا تضر. (تجريد وغيره)

(٣) قوله: والأسجاع إلخ: أشار إلى أمر يرتكب في اكتساب حسن السجع وبين أنه مفتقر حتى صار أصلا، فقال: «والأسجاع إلخ» أي الأصل الذي يرتكب ويفتقر؛ لتحصيل الأسجاع ولتكثيرها هو سكون الأعجاز بالوقف فهو واجب عند اختلاف الحركات الإعرابية ومستحسن عند اتفاقها. (تجريد)

(٤) قوله: أي أواخر إلخ: أشار بهذا إلى أن كلامه على حذف مضاف، والفواصل تفسير للأعجاز أي على سكون أواخر الأعجاز.

(٥) قوله: ونحوها: بالرفع عطفا على المضاف، أي ونحو الهدير، كتصويت الناقة، لا على المضاف إليه؛ لأن الهدير قاصر على الحمام، والحاصل أن كلا من هدير الحمام وتصويت الناقة يقال له سجع في الأصل. (دسوقي)

(٦) قوله: بل يقال: فواصل لمناسبة ذلك لقوله تعالى: ﴿فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾ (فصلت: ٣). ثم هذا يدل على أن السجع اسم للكلمة الأخيرة؛ إذ الفاصلة هي الكلمة الأخيرة، وهو موافق لقول الشارح السابق. (من التجريد)

(٧) قوله: غير مختص بالنثر: أي بل يجري في النظم بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين، لكل فقرة سجعة، أو بأن يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين. (من التجريد)

(٨) قوله: تجلى به: أي ظهر بهذا الممدوح -وهو نصر المذكور في البيت السابق- رشدي أي بلوغي للمقاصد، وهذه قرينة في النظم، وقوله: «وأثرت به يدي» أي وصارت يدي بهذا الممدوح ذات ثروة أي كثرة مال، فهذه قرينة أخرى. (دسوقي)

(٩) قوله: صار ذا وري: أي صار زندي ذا نار بعد أن كان لا نار له، وصيرورة زنده ذا نار كناية عن ظفره بالمطلوب، فـ«أورى» فعل ماض، وفاعله «زندي». (من ق)

(١٠) قوله: يأباه الطبع: أي لعدم مطابقته لما قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة، فلم يجر الكلام على نمط واحد، وأيضًا فيه الإيماء إلى ما ينافي المقام؛ لأن فيه الإيماء إلى أن عنده أصل الظفر بالمراد، ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود، وكون زنده لا وري له، ثم صار بالممدوح ذا وري أنسب بالمقام من أن يخرج نار زنده بإعانة الممدوح مع مباشرته الوري بالتسبب. (من تجريد البناني)

(١١) قوله: ومن السجع على هذا إلخ: حاصله أنه إذا بنينا على القول بأن السجع مختص بالنثر فما يوجد في النظم مما يشبه السجع يعد من المحسنات الشبيهة به، وإذا بنينا على القول بأن السجع يوجد في الشعر أيضًا، فنقول: السجع الموجود فيه قسمان: ما لا يسمى بالتشطير وهو الذي تقدم، وما يسمى بالتشطير. (دسوقي)

(١٢) قوله: وهو جعل كل إلخ: أي أن يجعل كل مصراع من البيت مشتملا على فقرتين، والفقرتين اللتين في المصراع الأول مخالفتين للتين في المصراع الثاني في التقفية، كما في البيت الآتي، وسمي هذا النوع بالتشطير؛ لجعل الشاعر سجعتي الشطر الأول مخالفتين لأختيهما من الشطر الثاني، وشمول تعريف السجع السابق لهذا النوع المسمى بالتشطير باعتبار كل شطر وإن كان لا يشمله باعتبار مجموع الشطرين؛ لعدم اتفاقهما في التقفية. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: فقوله سجعة إلخ: هذا شروع في جواب اعتراض على المصنف، حاصله أن ظاهر قوله: «وهو جعل كل من شطري البيت سجعة» أن كل شطر يجعل سجعة وليس كذلك؛ إذ السجعة إما الكلمة الأخيرة من الفقرة أو توافق الفقرتين في الحرف الأخير، كما مر، وحاصل الجواب أن قوله: «سجعة» ليس مفعولا ثانيا لـ«جعل»، بل نصب على المصدرية، والمفعول محذوف، أي جعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة أو مسجعا سجعا، وهذا صادق بكون الشطر فقرتين، فعلم أن قوله: «سجعة» مصدر مؤكد بمعنى سجعا، ومن المعلوم أنه يلزم من جعل كل شطر مسجعا سجعا أن يكون كل شطر فيه فقرتان؛ ليتحقق معنى السجع فيه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: أو هو مجاز إلخ: جواب بالتسليم وكأنه يقول: سلمنا أن «سجعة» مفعول =

كقوله: شعر: تدبير معتصمٍ بالله[١] منتقِمِ :: لله مرتغبٍ في الله أي راغب فيما يقرِّبه رضوانه مرتقِبِ أي منتظر ثوابه أو خائف عقابه،
أبي تمام — بالغين المعجمة — بالقاف

فالشطر الأول سجعة[٢] مبنية على الميم والثاني سجعة مبنية على الباء.
أي ميم «معتصم» و«منتقم» — أي في «مرتغب» و«مرتقب»

ومنه أي من اللفظي الموازنة، وهي تساوي الفاصلتين أي الكلمتين[٣] الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون
أي في النثر — أي في الشعر

التقفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾؛ فإنَّ «مَصْفُوفَة» و«مَبْثُوثَة» متساويان في الوزن لا في التقفية؛ إذ
جمع «نمرقة»: الوسادة الصغيرة (الغاشية: ١٥- ١٦) أي مفروشة — البسط الفاخرة جمع «زربية»

الأولى على الفاء والثاني على الثاء، ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بيّن في موضعه،[٤] وظاهرُ قوله[٥]: «دون التقفية» أنه يجب في
أي في علم القوافي

الموازنة عدم التساوي في التقفية، حتى لا يكون قوله تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾ من الموازنة، فيكون بين الموازنة
(الغاشية: ١٣-١٤) — لأنه وجد فيه التساوي في التقفية — عطف على النفي أي لا يكون

والسجع مباينة[٦] إلّا على رأي ابن الأثير[٧]؛ فإنه يشترط في السجع التساوي في الوزن والحرف الأخير، وفي الموازنة في الوزن دون
فلا يتباينان

الحرف الأخير، فنحو: «شديد» و«قريب» من الموازنة دون السجع، وهو أخص من الموازنة، وإذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون
أي لا يشترط في الموازنة التساوي في الحرف الأخير — أي مطلقا

التقفية.

فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من القرينة الأخرى في الوزن سواء كان يماثل[٨] في التقفية أو
متعلق بقوله: «مثل»

لا، خص هذا النوع[٩] من الموازنة باسم «المماثلة»، وهي لا تختص بالنثر، كما توهم البعض من ظاهر قولهم: «تساوي الفاصلتين»،
جواب «إن» — أي اسم المماثلة — لأن الفاصلتين مستعمل في النثر

ولا بالنظم على ما ذهب إليه البعض[١٠]، بل يجري في القبيلتين، فلذلك أورد لهما مثالين، نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا[١١] ٱلْكِتَٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾،
أي النثر والنظم — قوله تعالى — أي موسى وهارون عليهما السلام (الصافات: ١١٧)

وقوله: شعر: مها الوحش[١٢] جمع «مُهاة» وهي البقرة الوحشية ....
أبي تمام

= ثان لـ«جعل»، لكنه أطلق «السجعة» على مجموع الشطر الذي وجدت فيه مجازا من إطلاق اسم الجزء على الكل. (من الدسوقي)

(١) قوله: تدبير معتصم بالله: هذا مبتدأ، وخبره في البيت الثالث وهو قوله: شعر:

لم يرم قوما ولم ينهد إلى بلد ... إلا تقدمه جيش من الرعب

أي لم يقصد تدبيره قوما ولم يتوجه إلى بلدة إلا تقدمه الرعب. وقوله: «معتصم بالله» هو الممدوح. وقوله: «منتقم لله» أي إنه إذا أراد أن ينتقم من أحد فلا ينتقم منه إلا لأجل الله تعالى لا لحظ نفسه، وقوله: «مرتغب في الله» بالغين المعجمة، أي راغب فيما يقربه من رضوان الله تعالى. وقوله: «مرتقب» بالقاف، أي من الله تعالى، أي منتظر الثواب من الله تعالى وخائف منه، يعني هو خائف راجٍ، كما هو صفة المؤمنين الكمل. (من الدسوقي)

(٢) قوله: فالشطر الأول سجعة: جعل الشطر سجعة بناء على ما مرّ له من التجوز، والمراد أن الشطر الأول محتوٍ على سجعتين مبنيتين على الميم، والثاني محتوٍ على سجعتين مبنيتين على الباء. (دسوقي)

(٣) قوله: أي الكلمتين إلخ: يعني أن مراد المصنف بالفاصلتين: الكلمتان الأخيرتان أعم من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصراعين، فاندفع به أن الفاصلة مختصة بالنثر، فالموازنة لا تكون إلا في النثر، مع أن الموازنة تكون في الشعر أيضًا. (من الدسوقي والتجريد)

(٤) قوله: في موضعه: أي وهو علم القوافي؛ فإنهم ذكروا هناك أن تاء التانيث ليست من حروف القافية إن كانت تبدل هاء في الوقف، وإلا فتعتبر كتاء بنت وأخت. (دسوقي)

(٥) قوله: وظاهر قوله إلخ: الحاصل أن قول المصنف: «دون التقفية» يحتمل أن يكون على ظاهره، وأن المراد أن تتفق الفاصلتان في الوزن ولا تتفقا في التقفية، فيجب في الموازنة عدم الاتفاق في التقفية، بخلاف السجع؛ فإنه يشترط فيه الاتفاق في التقفية فهما متباينان، ويحتمل أن يكون مراد المصنف دون التقفية، فلا يشترط التوافق فيها، وإذا لم يشترط في الموازنة التوافق في التقفية جاز أن تكون مع التقفية ومع عدمها بشرط اتحاد الوزن، وعلى هذا فيكون بين الموازنة والسجع عموم وخصوص من وجه؛ لأنه شرط في السجع اتحاد التقفية ولم يشترط فيه اتحاد الوزن. (دسوقي)

(٦) قوله: مباينة: [لأنه شرط في السجع التساوي في التقفية، وفي الموازنة عدم التساوي فيها.]

(٧) قوله: إلا على رأي ابن الأثير: حاصله أن ابن الأثير شرط في السجع التوافق في الوزن وفي التقفية أي الحرف الأخير، وشرط في الموازنة التوافق في الوزن ولم يشترط فيها التوافق في الحرف الأخير، فالموازنة عنده الكلام الذي يقع فيه التوافق في الوزن سواء كان مع ذلك متفقا في التقفية أم لا، فالسجع عنده أخص من الموازنة؛ لأنه شرط فيه ما في الموازنة وزيادة. (ق)

(٨) قوله: سواء كان يماثله إلخ: هذا بالنظر إلى كلام ابن الأثير المذكور، لا على ظاهر كلام المصنف من أنه يشترط في الموازنة عدم التساوي في التقفية؛ إذ لا يتأتى عليه هذا التعميم، وفيه نظر؛ إذ هذا التعميم إنما هو في ما عدا الفاصلتين؛ لأن ما عدا ذلك هو المحدث عنه، وأما الفاصلتان فيشترط فيهما عدم التقفية، كما حل به الشارح أولا، فالتعميم ظاهر على ظاهر كلام المصنف، تأمل. (من التجريد)

(٩) قوله: هذا النوع: المراد بهذا النوع ما تساوت المتقابلات جميعا أو أكثرها، فالمماثلة نوع من مطلق الموازنة، فهي بمنزلة الترصيع من السجع. (دسوقي)

(١٠) قوله: ذهب إليه البعض: أي نظرا إلى أن الشعر لوزنه أليق باسم الموازنة. (ق)

(١١) قوله: نحو وآتيناهما إلخ: في كل من الفقرتين أربع كلمات غير الفاصلتين، والتوافق بينهما في ثلاثة من الأربعة وهي الفعل وفاعله ومفعولاه، ولا تخالف إلا في الفصل. (تجريد)

(١٢) قوله: مها الوحش: أي هن كبقر الوحش في سعة الأعين وسوادها، و«المها» بضم الميم وبفتحها جمع «مهاة» أي البقرة الوحشية. (من ق)

إلَّا أنَّ هاتا[1] أي هذه النساء أوانس[2] :: قنا الخط[3] إلَّا أن تلك القنا ذوابل[4] :: أي لا ذبول فيها وهذه النساء نواضر[5]، والمثالان ممَّا يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى؛ لعدم تماثل[6] ﴿وَءَاتَيْنَٰهُمَا﴾ أي في المثال الأول ﴿وَهَدَيْنَٰهُمَا﴾ وزنًا، وكذا «هاتا» و«تلك»[7] أي في المثال الثاني، ومثال الجميع أي ما تساوى فيه الجميع قول أبي تمام:[8] شعر:

فأحجَم لمَّا لم يجد فيك مطمعا :: وأقدَم لمَّا لم يجد عنك مهربا

وأكثر مدائح أبي الفرج الرومي من شعراء العجم على المماثلة أي مشتمل على المماثلة، وقد اقتفى اقتدى الأنوري أي من شعراء الفرس إثره في ذلك.

ومنه أي من اللفظي القلب، وهو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته[9] وبدأتَ بحرفه الأخير إلى الأول كان الحاصل[10] بعينه هو هذا الكلام. يجري أي القلب في النظم والنثر كقوله أي القاضي الأرجاني: شعر: أي الأول

مودَّته تدوم لكل هَوْلٍ :: وهل كل[11] مودته تدوم

أي الممدوح، اللام للوقت

في مجموع البيت،[12] وقد يكون ذلك أي القلب في كلٍّ من المصراعين كقوله: ع: أرانا أي أبصرنا الله تعالى الإله هلالًا أنارا أي أضاء، والألف للإشباع.

وفي التنزيل: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾ (الأنبياء: ٣٣)، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (المدثر: ٣)، والحرف المشدد[13] في حكم المخفف، وقد يكون ذلك أي القلب في مفرد نحو: سلس[14].

وتغاير القلب بهذا المعنى أي أن يكون الكلام بحيث لو عكسته إلخ. (دسوقي) لتجنيس القلب[15] ظاهرٌ؛ فإن المقلوب هنا أي في قلب المفرد يجب أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلاف ثمه، ويجب ثمه[16] أي تجنيس القلب ذكر اللفظين جميعًا بخلاف ههنا.

ومنه أي اللفظي التشريع[17]، ويسمى التوشيح وذا القافيتين، وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى[18] عند الوقوف على كل منهما

أي التزيين، هو أنسب أسمائها

---

(١) قوله: هاتا: فيه أن «هاتا» للمفردة المؤنثة و«النساء» ليس مفردا. وأجيب بأنه مفرد حكما. (دسوقي)

(٢) قوله: أوانس: جمع «آنسة»، يقال: «هذه الجارية آنسة»، أي طيبة النفس المحبوب قربها وحديثها. (حاشية)

(٣) قوله: قنا الخط: أي هن كقنا الخط في طول القد واستقامته، و«القنا» جمع «قناة»: وهي الرمح، والخط بفتح الخاء موضع باليمامة تصنع فيه الرماح المستقيمة. (من الدسوقي)

(٤) قوله: ذوابل: [جمع «ذابل» من الذبول، وهو ضد النعومة والنضارة. (تجريد)]

(٥) قوله: نواضر: حاصله أن الشاعر يقول: إن هؤلاء النساء كمها الوحش وزدن عليها بالمؤانسة، وكالقنا وزدن بالنضارة والنعومة. (دسوقي)

(٦) قوله: لعدم تماثل إلخ: فيه مسامحة؛ لأن التخالف بين الفعلين فقط، وأما الضميران فلا تخالف فيهما. (ق)

(٧) قوله: وكذا هاتا وتلك: حاصله أن «مها» من المصراع الأول موازن لـ«قنا» من المصراع الثاني، و«أوانس» موازن لـ«ذوابل» و«إلا أن» فيهما متفق، وأما «هاتا» في الأول و«تلك» في الثاني فهما غير متوازيين، فهذا المثال لما تساوى فيه الأكثر. (من الدسوقي)

(٨) قوله: قول أبي تمام: أي في مدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للأسد، فالضمير في «أحجم» و«أقدم» للأسد، والمعنى أن هذا الأسد لما لم يجد طمعا في تناولك لقوتك عليه أحجم وتباعد عنك، ولما عرف أنه لا ينجو منك أقدم داهشا، فإقدامه تسليم منه لنفسه لعلمه بعدم النجاة لا للشجاعة، فـ«أقدم» في المصراع الثاني موازن لـ«أحجم» في المصراع الأول، ولما لم يجد في الثاني موازن لنظيرتها في الأول و«عنك» موازن لـ«فيك» و«مهربا» موازن لـ«مطمعا»، وليس في البيت موافقة في التقفية. (دسوقي)

(٩) قوله: لو عكسته: أي عكست قراءته الأولى بأن بدأت بحرفه الأخير، ثم بما يليه، ثم بما يلي ما يليه، وهكذا إلى أن وصلت إلى الحرف الأول. (دسوقي)

(١٠) قوله: كان الحاصل إلخ: ان الحاصل هو الكلام الأول بعينه، ولا يضر في القلب المذكور تبديل بعض الحركات والسكنات، ولا تخفيف المشدد أولا ولا تشديد ما خفف أولا ولا قصر ممدود ولا مد مقصور ولا تصيير الألف همزة ولا الهمزة ألفا. (دسوقي)

(١١) قوله: وهل كل إلخ: استفهام إنكاري بمعنى النفي، والمقصود وصف خليله من بين الأخلاء بالوفاء. (دسوقي)

(١٢) قوله: في مجموع البيت: أي حال كون القلب في مجموع البيت لا في المصراع منه، وحاصله أن القلب الواقع في النظم تارة يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر، كما في: أرانا الإله هلالا أنارا، فإذا قلبت المصراع الأخير حصل المصراع الأول، وإذا قلبت المصراع الأول حصل المصراع الأخير. وتارة لا يكون ذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه. وأما كل مصراع فلا يحصل من قلب الآخر، كما في قوله: «مودته تدوم إلخ». (علامة دسوقي)

(١٣) قوله: والحرف المشدد إلخ: لأن المنظور له في القلب الحرف المكتوب، فلا يضر في القلب اختلاف لامي ﴿كُلٌّ﴾ و﴿فَلَكٍ﴾ مثلا تشديدا وتخفيفا. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: سلس: بفتح اللام وكسرها، فالأول مصدر والثاني وصف، يقال: «سلس سلسا» من باب تعب أي سهل. (من التجريد)

(١٥) قوله: لتجنيس القلب: [الذي مر، كما في «اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا».]

(١٦) قوله: ويجب ثمه إلخ: أي يجب في تجنيس القلب أن يذكر اللفظ الذي هو المقلوب مع مقابله، بخلاف القلب هنا أي القلب في المفرد، فيذكر اللفظ المقلوب وحده. (دسوقي)

(١٧) قوله: التشريع: قيل: لا يناسب التسمية بهذا؛ فإن «التشريع» قد اشتهر استعماله فيما يتعلق بالشرع المعظم، فكان اللائق اجتنابها. (من تجريد البناني)

(١٨) قوله: يصح المعنى إلخ: المراد بصحة المعنى تمام المعنى، وتمام البيت عند الوقوف على كل منهما. (تجريد)

أي من القافيتين. فإن قيل[1]: كان عليه أن يقول: يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما؛ لأنَّ التشريع هو أن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أوضربين من بحر واحد، فعلى أيِّ القافيتين وقفت كان شعرًا مستقيما. قلنا[2]: القافية إنما هي آخر البيت، فالبناء على قافيتين لا يتصور إلَّا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما وإلَّا لم تكن الأولى قافية، كقوله: شعر: يا خاطب[3] الدنيا من خطب المرأة الدنيَّة الخسيسة إنها :: شرك الردى أي حبالة الهلاك وقرارة الأكدار أي مقر الكدورات. فإن وقفت على «الردى»[4] فالبيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على «الأكدار»[5] فهو من الضرب الثاني منه. والقافية عند الخليل من آخر[6] حرف في البيت إلى أول ساكن يليه[7] مع الحركة التي قبل ذلك الساكن، فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ «الردى»[8] مع حركة الكاف من «شرك»، والقافية الثانية هي من حركة الدال[9] من «الأكدار» إلى الآخر، وقد يكون البناء على أكثر[10] من القافيتين، وهو قليل متكلَّفٌ، ومن لطيف ذي القافيتين نوعٌ يوجد في الشعر الفارسي، وهو أن تكون الألفاظ الباقية بعد القوافي الأول بحيث إذا اجتمعت[11] كانت شعرا مستقيم المعنى.

ومنه أي من اللفظي لزوم ما لا يلزم، ويقال[12] له الالتزام والتضمين[13] والتشديد والإعنات، وهو أن يجيء قبل حرف الرَّوي وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، فيقال: «قصيدة لامية»[14] أو «ميمية» مثلًا، من «رويت الحبل» إذا فتلته؛ لأنه يجمع بين الأبيات، كما أنَّ الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من «رويت على البعير» إذا شددت عليه الرواء، وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال[15]، أو ما في معناه أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني[16] الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات، وفاعل «يجيء» هو قوله: ما ليس بلازم في السجع يعني يؤتى قبله بشيء[17]

---

(١) قوله: فإن قيل: اعترض على المصنف حيث لم يشترط صحة الوزن مع اشتراط صحة المعنى، مع أن الشعر لا يتحقق بدون صحة الوزن. (دسوقي)

(٢) قوله: قلنا إلخ: حاصله أن لفظ «القافية» مشعر باشتراط الوزن؛ لأن القافية لا تكون إلا في البيت، فيستلزم تحققها تحقق استقامة الوزن؛ ضرورة أن القافية لا تسمى قافية إلا مع الوزن. (دسوقي)

(٣) قوله: يا خاطب إلخ: أي فقد بني هذا البيت، وكذا سائر القصيدة على قافيتين؛ إذ يصح أن يقال فيها: «ياخاطب الدنيا الدنية إنها شرك الردى»، كما يصح قراءة كل بيت على تمامه. (دسوقي)

(٤) قوله: على الردى: [يعني إن وقفت على لفظ «الردى» -وهو القافية الأولى- كان البيت من الضرب الثامن من الكامل، وإن وقفت على لفظ «الأكدار» كان البيت من الضرب الثاني منه، وبيان ذلك أن أصل البحر الكامل «متفاعلن» ست مرات، وأنه يسدس على الأصل تارة ويربع مجزوا تارة أخرى، وضربه الثاني هو مسدسه الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع، فالأبيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل، وأما ضربه الثامن وهو مربعه الذي أجزاؤه الأربعة سالمة، والأبيات على القافية الأولى كذلك. (دسوقي)]

(٥) قوله: على الأكدار: [يعني اعتبرته تمام البيت، وتفاعيله حينئذٍ ستة، ومصراعه على الهاء من «إنها» تقطيعه: يا خاطب: مستفعلن مضمر، «دنيادني»: مستفعلن، «يتإنها»: متفاعلن سالمة، «شركردا»: متفاعلن، و«قرارتل»: متفاعلن، «أكداري»: مفعولن مضمر. (تجريد وغيره)]

(٦) قوله: من آخر إلخ: فيه إدخال «من» على الآخر وإدخال «إلى» على الأول، وهو خلاف المشهور، فكان الأولى العكس. (تجريد)

(٧) قوله: يليه: أي يلي ذلك الآخر أي قبل ذلك الآخر، وقوله: «مع الحركة التي قبل ذلك الساكن» أي وأما حرف تلك الحركة فخارج عنها. (دسوقي)

(٨) قوله: الردى: [لأن الراء الأولى أول ساكن، والحركة التي قبل ذلك الساكن هي حركة الكاف.]

(٩) قوله: من حركة الدال: [لأن الألف أول ساكن، والحركة قبل ذلك الساكن حركة الدال.]

(١٠) قوله: على أكثر إلخ: يعني فلو قال المصنف: «هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر، كان أحسن». (دسوقي)

(١١) قوله: بحيث إذا اجتمعت إلخ: أي بأن يؤخذ ما بعد القافية الأولى من كل بيت ويجمع المأخوذ وينظم. (دسوقي)

(١٢) قوله: ويقال إلخ: أي التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما كما سيأتي. (تجريد)

(١٣) قوله: والتضمين: أي لتضمينه قافيته ما لا يلزمها. قوله: «والإعنات» أي الإيقاع فيما فيه عنت أي مشقة؛ لأن التزام ما لا يلزم فيه مشقة. (ق)

(١٤) قوله: لامية: [إذا كان الحرف الأخير لاما وهكذا.]

(١٥) قوله: يجمع به الأحمال: أي فكذا الحرف الأخير من القافية الذي تنسب إليه القصيدة يجمع بين الأبيات. (دسوقي)

(١٦) قوله: يعني إلخ: أشار الشارح إلى أن قوله: «من الفاصلة» بيان لـ«ما» في «ما في معناه». (دسوقي)

(١٧) قوله: بشيء: الشيء أمور ثلاثة: حرف وحركة معا، كما في الآية الآتية والأبيات المذكورة بعدها، وحرف فقط كـ«القمر» و«مستمر» في قوله تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ =

لو جعل[١] القوافي أو الفواصل أسجاعًا لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم السجع بدونه، فمَن زعم أنه كان ينبغي أن يقول: ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» فهو لم يعرف[٢] معنى هذا الكلام، ثم لا يخفى[٣] أن المراد بقوله: يجيء قبل كذا ما ليس بلازم في السجع: أن يكون ذلك في بيتين أو أكثر أو فاصلتين أو أكثر، وإلَّا[٤] ففي كل بيت وفاصلةٍ يجيء قبل حرف الرَّوي أو ما في معناه ما ليس بلازم في السجع كقوله: شعر:

قفا نبك مِن ذِكرى حبيب ومنزل :: بسقط اللوى بين الدَّخول فحومَل

وقد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السجع. وقوله: «قبل حرف الروي أو ما في معناه» إشارةٌ إلى أنه يجري في النثر والنظم نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾ (الضحى: ٩-١٠) فالراء بمنزلة حرف الروي، ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم؛ لصحة السجع بدونها[٥] نحو: فلا تنهر ولا تسخر ولا تنحر، وقوله: شعر:[٦] سأشكر عمرًا إن تراخت[٧] منيَّتي :: أيادي[٨] بدل من «عمرا» لم تمنن وإن[٩] هي جلَّت أي لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وكثرت.

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه[١٠] :: ولا مظهر الشكوى إذا النعل زلَّت.

زلَّة القدم والنعل كناية[١١] عن نزول الشر والمحنة، رأى خلَّتي أي فقري من حيث يخفى مكانها؛ لأني كنت أسترها بالتجمل[١٢]، فكانت[١٣] أي خلتي قذى عينيه حتى تجلَّت أي انكشفت وزالت بإصلاحه إياها بأياديه، يعني من أحسن اهتمامه جعَله كالداء اللازم لأشرف أعضائه حتى تَلَافَاه بالإصلاح، فحرف الروي وهو التاء، وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في السجع؛

(أي في تلك الأسجاع المفروضة ٧ — أي قبل حرف الروي — أي مجيء ما ليس بلازم — امرئ القيس — من «بكى يبكي» — بكسر اللام رمل يعوج ويلتوي — أمر من «وقف» — منقطع الرمل — موضع — موضع آخر — أي لو حولناه سجعا — أي لزوم ما لا يلزم — في «تقهر» و«تنهر» — أي في القافية — وكذا فتحة الهاء — فهو من المن بمعنى القطع — أي بدل اشتمال — بل دائمة — فهو من المن بمعنى المنة — أي هو فتى — أي أمارة فقري — أي نعمه — أي الفقر — أي تداركه — أي كل من اللام والفتح)

= وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾ (القمر: ١-٢)، وحركة فقط، كقول ابن الرومي:

لما تؤذن الدنيا به من صروفها :: يكون بكاء الطفل ساعة يولد

وإلا فما يبكيه منها وإنها :: لأوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال. (دسوقي)

(١) قوله: لو جعل إلخ: أي بأن حولت القوافي عن وزن الشعر وجعلت أسجاعا، وكذلك الفواصل إذا غيرت عن حالها وجعلت أسجاعا أخر. (دسوقي)

(٢) قوله: لم يعرف إلخ: أي لم يعرف معناه المراد منه، والحاصل أن هذا المعترض فهم أن المراد بالسجع: الفواصل، فاعترض عليه وقال: كان الأولى له أن يزيد القافية بأن يقول: ما ليس بلازم في السجع أي الذي يكون في الفواصل ولا في القافية التي تكون في الشعر ليوافق قوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه وهو حرف السجع. فرد الشارح بما حاصله أن هذا المعترض لم يفهم مراد المصنف؛ لأنه ليس مراده بالسجع: الفواصل، وإنما مراده: أن الفواصل والقوافي لزوم ما لا يلزم فيها هو أن يجيء شيء قبل ما ختمت به لا يلزم ذلك الشيء تلك القوافي ولا تلك الفواصل على تقدير جعلها أسجاعا وتحويلها إلى خصوص السجع. (دسوقي)

(٣) قوله: ثم لا يخفى إلخ: حاصله أن المراد بقول المصنف: «أن يجيء قبل حرف الروي أو قبل ما يجري مجراه ما ليس بلازم في السجع» أن يؤتى بما ذكر في بيتين أو في فاصلتين فأكثر، كما سيأتي في التمثيل؛ فإنه لو لم يشترط وجوده في أكثر من بيت أو فاصلة لم يخل بيت ولا فاصلة منه؛ لأنه لا بد أن يؤتى قبل حرف الروي أو ما جرى مجراه بحرف لا يلزم في السجع، فقوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل :: بسقط اللوى بين الدخول فحومل

قد جيء قبل الروي الذي هو اللام بميم، وهي حرف لا يلزم في السجع، وعليه يكون البيت من هذا النوع، وليس كذلك. (من الدسوقي)

(٤) قوله: وإلا: أي وإلا يكن المراد أن يكون ذلك في بيتين إلخ يكون التعريف غير مانع؛ لشموله كل بيت على حدته، مع أن البيت الواحد ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم. (دسوقي)

(٥) قوله: بدونها: أي لو حولناه إلى سجع آخر نحو: فلا تبصر ولا تصغر، كما ذكر في قوله تعالى: ﴿ٱقۡتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلۡقَمَرُ ۝ وَإِن يَرَوۡاْ ءَايَةٗ يُعۡرِضُواْ وَيَقُولُواْ سِحۡرٞ مُّسۡتَمِرّٞ﴾. (القمر: ٢)

(٦) قوله: وقوله شعر: أي محمد بن سعيد الكاتب في مدح عمرو بن سعيد، وقيل: قائلها عبد الله بن الزبير الأسدي في مدح عمرو بن عثمان بن عفان. (تجريد)

(٧) قوله: إن تراخت: أي إذا تأخرت مدتي وطال عمري شكرت عمرا، أي أديت حق شكر نعمته بالمبالغة في إظهارها والثناء عليه بها. (من الدسوقي)

(٨) قوله: أيادي: جمع «أيد»: وهي النعم، والأيدي جمع «يد» بمعنى النعمة، فهو جمع الجمع. (الدسوقي)

(٩) قوله: وإن إلخ: «إن» وصلية والجملة حالية، أي وإن كانت جليلة في نفس الأمر فهو لا يقطعها ولا يمن بها. (ق)

(١٠) قوله: عن صديقه: [أي لا يمنع غناه عن صديقه]

(١١) قوله: كناية إلخ: فالمعنى أن من صفته أنه لا يظهر الشكوى إذا أنزلت به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان، ولا يشكو ذلك إلا إلى الله تعالى. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: بالتجمل: أي بالصبر الجميل إن كان بالمعجمة، أو بتحمل الشدائد إن كان بالمهملة. (حاشية)

(١٣) قوله: فكانت إلخ: أي فلما رأى خلتي كانت كالقذى في عينيه، وهو أعظم ما يهتم =

لصحة السجع بدونها، نحو: جلَّت ومدَّت ومنَّت وانشقَّت ونحو ذلك.

أي المفروض · أي بدون كل من اللام والفتح

وأصل الحسن[١] في ذلك[٢] كلِّه أي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس أي[٣]

أي الواقعة

لا أن تكون[٤] المعاني توابع للألفاظ بأن يؤتى[٥] بالألفاظ متكلفة مصنوعة، فيتبعها المعنى كيف ما كانت، كما يفعله بعض المتأخرين

أي قصد فيها إلى الصناعة اللفظية

الذين لهم شغفٌ بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة

أي الواقعة والحاضرة عنده · أي أنت · إذا كانت الألفاظ مجازات أو كنايات. · أي اللفظ

المعاني، فيصير كغمدٍ من ذهب على سيف من خشب، بل الوجه أن تترك المعاني على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظا تليق بها، وعند

أي إذا كانت الألفاظ حقائق · أي الطريق · أي طبيعتها · أي المعاني

هذا[٦] تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل من القاصر، وحين رتب[٧] الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز[٨] فقال ابن

مرادف · أي في البلاغة · في البلاغة · متعلق بقوله: «رتب» · أن يكتب

الخشاب: هو رجل مقاماتي[٩]؛ وذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، ومعانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة، فأين

أي في سبب عجزه · معنى كونه مقاماتيا · أي الحريري · الحريري

هذا[١٠] عن كتاب أمر به في قضيةٍ!؟ وما أَحْسَن ما قيل في الترجيح بين الصاحب والصابي: إنَّ الصاحب كان يكتب كما يريد والصابي

أي عينية · أي التفضيل · أي ابن عباد · ابن عباد · أي كالحريري

كما يؤمر، وبين الحالَين بون بعيد[١١]؛ ولهذا قال قاضي «قُمْ» حين كتب إليه الصاحب «أيُّها القاضي بقمْ، قد عزلناك، فقم: والله ما

كابن الخشاب · أي لأن بينهما بونا بعيدا · اسم بلدة · ابن عباد · بيان ما كتب · مقول «قال»

عزلتني[١٢] إلَّا هذه السجعةُ.

خاتمة

من الفن الثالث في السرقات[١٣] الشعرية وما يتصل بها، مثل: الاقتباس[١٤] والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك، مثل:

ستأتي معاني هذا مفصلا

القول في الابتداء[١٥] والتخلص والانتهاء، وإنما قلنا: إنَّ الخاتمة من الفن الثالث دون أن نجعلها خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة، كما توهَّم غيرنا؛ لأنَّ المصنف قال في آخر بحث المحسنات اللفظية: «هذا ما تيسَّر لي بإذن الله تعالى جمعُه وتحريرُه من أصول

في «الإيضاح» الذي هو كالشرح لهذا المتن. (ق)

الفن الثالث، وبقيتْ[١٦] أشياءٌ يذكرها في «العلم البديع» بعض المصنفين، وهو قسمان: أحدهما: ما يجب ترك[١٧] التعرُّض له؛ لعدم

أي الباقي · من مسائل

= بإزالته؛ لأنه واقع في أشرف الأعضاء، فما زال يعالجها حتى تجلت. (دسوقي)

(١) قوله: وأصل الحسن: أي شرطه، فأطلق على الشرط أصلا باعتبار أنه لا بد منه، كما أن الأصل كذلك. (تجريد)

(٢) قوله: في ذلك: أي فيما ذكر من المحسنات اللفظية، و«في» بمعنى الباء أي إن شرط حصول الحسن بتلك المحسنات اللفظية أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني بأن تكون المعنى هي المقصودة بالذات والألفاظ تابعة لها، وإنما أتى بقوله: «كله»؛ لئلا يتوهم أنه مختص بالأخير منها، وهو إلزام ما لا يلزم. (دسوقي)

(٣) قوله: أي إلخ: [تفسير لقوله: «دون العكس» لا لقوله: «العكس»]

(٤) قوله: لا أن تكون إلخ: لأنه لو كانت المعاني توابع للألفاظ لفات الحسن وانقلب إلى القبح؛ لأنه إذا اختل موجب البلاغة بطل التحسين اللفظي. (دسوقي)

(٥) قوله: بأن يؤتى: هذا تصوير للمنفي، وهو كون المعاني توابع للألفاظ، وهو متكلفة أي متكلفا فيها غير متروكة على سجيتها. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: وعند هذا: [أي عند الإتيان بالألفاظ اللائقة للمعاني.]

(٧) قوله: وحين رتب إلخ: أي أعطى وظيفة «الإنشاء»، ورتب فيها، وطلب أنها يكتب المراسلات للملوك والوزراء والعلماء كما يؤمر. (تجريد وغيره)

(٨) قوله: عجز: أي لأنه كلف إنشاء الألفاظ مطابقة للمعاني الواقعية، وتكون تلك الألفاظ مع ذلك مصاحبة للبديعيات، والحال أنه إنما كانت له قوة على إنشاء الألفاظ لمعان، تناسب أحوالا مقدرة يختلفها كما أراد. (دسوقي)

(٩) قوله: رجل مقاماتي: أي له قوة على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني التقديرية المتخيلة، لا على إنشاء الألفاظ المستحسنة المطابقة للمعاني الواقعية؛ لأن المقامات حكايات تقديرية. (دسوقي)

(١٠) قوله: فأين هذا: أي كتاب معانيه فرضية من كتاب معانيه واقعة وحاضرة. (تجريد)

(١١) قوله: بون بعيد: أي فرق بعيد، وأن الحالة الثانية أشرف من الأولى، ويلزم من القدرة على الحالة الثانية المقدرة على الحالة الأولى دون العكس. (دسوقي)

(١٢) قوله: ما عزلتني: أي لأنه لا غرض له في عزلي ولا حامل له عليه إلا ذكر هذه السجعة، فهي المقصودة دون المعنى، فصار اللفظ متبوعا والمعنى تابعا له. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: في السرقات: أي يبحث فيها عن كيفية السرقات الشعرية وعن المقبول منها وغير المقبول، وخص السرقة الشعرية بالذكر؛ لأن أكثر السرقة يكون فيه، فلا ينافي أن السرقة تكون في غير الشعر أيضًا، ولعله أدخل ذلك في قوله: «وما يتصل بها إلخ». (ق)

(١٤) قوله: مثل الاقتباس إلخ: وجه اتصال هذه الأمور بـ«السرقات الشعرية»: كون كل من القبيلتين فيه إدخال معنى كلام سابق في لاحق. (دسوقي)

(١٥) قوله: مثل القول في الابتداء إلخ: قال في «الأطول»: جمعها مع السرقات الشعرية وما يتصل بها بجامع أن كلًّا مما يجب فيه مزيد الاحتياط. (دسوقي)

(١٦) قوله: وبقيت إلخ: هذا ظاهر في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه، وإلا فلا وجه للتعبير بالبقاء ولا بقوله: «في العلم البديع إلخ»، وكذا قوله: «والثاني ما لا بأس بذكره؛ لاشتماله إلخ»، فإن هذا ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن. (دسوقي)

(١٧) قوله: أحدهما ما يجب ترك إلخ: أي ما يجب ترك عده من هذا الفن وإن ذكره ذلك البعض، ووجوب ترك عده من هذا الفن، إما لكونه غير راجع لتحسين الكلام أصلا، =

كونه راجعًا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره؛ لكونه داخلًا فيما سبق من الأبواب. والثاني[١]: ما لا بأسَ بذكره؛ لاشتماله على فائدةٍ مع عدم دخوله فيما سبق، مثل: القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها». اتفاق القائلَين على لفظ التثنية[٢] إن كان في الغرض على العموم[٣]، كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك، فلا يعد هذا الاتفاق سرقة[٤] ولا استعانة ولا أخذا ونحو ذلك ممَّا يؤدي[٥] هذا المعنى؛ لتقرره أي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر والمفحم، وإن كان[٦] اتفاق القائلين في وجه الدلالة، أي طريق الدلالة[٧] على الغرض، كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات[٨] تدل على الصفة؛ لاختصاصها بمَن هي له، أي لاختصاص تلك الهيئات بمَن ثبتت تلك الصفة له، كوصف الجواد بالتهلُّل عند ورود العفاة، أي السائلين، جمع «عاف»، وكوصف البخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة ذات اليد، أي المال، وأمَّا العبوس عند ذلك مع قلة ذات اليد فمِن أوصاف الاستحياء[٩].

فإن اشترك[١٠] الناس في معرفته، أي معرفة وجه الدلالة؛ لاستقراره فيهما أي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر فهو كالأول، أي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في أنه لا يعدُّ سرقة ولا أخذا، وإلَّا أي وإن لم يشترك[١١] الناس في معرفته: جاز أن يُدَّعَى فيه[١٢]، أي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين[١٣] فيه بالتفاضل، وأنَّ أحدهما أكمل من الآخر، وأنَّ الثاني زاد على الأول أو نقص منه وهو أي ما لا يشترك الناس في معرفته

= وإنما يعد من هذا الفن ما يرجع لتحسين الكلام حسنا غير ذاتي، وهذا قسمان:

الأول: ما يرجع لتحسين الخط على تقدير كونه فيه حسن، كما في الجناسي الخطي كما في «يسقين» ويشفين، وكما في كلام حروفه كله منقوط أو غير منقوط، وإنما لم يكن في هذا حسن؛ لأن هذا يرجع للشكل المرئي لا للمسموع، ومع ذلك لا يتعلق به غرض البلغاء غالبا. **والثاني**: ما لا يسلم كونه حسنا أصلا كذكر موصوف؛ ثم يذكر له أوصاف عديدة، مثل: جاءني زيد عاقلا تاجرا كبير السن عالما باللغة، فهذا لا يعد من المحسّنات أصلا، وإما لكونه راجعا إلى تحسين الكلام لكن ذكر فيما تقدم في الإطناب والإيجاز كالتذييل والتكميل والإرصاد، فقد تقدم أن بعض هذه الأشياء قد يكون من المحسّنات عند كونها لم يعتبر مطابقتها لمقتضى الحال. (من دسوقي)

(١) قوله: والثاني: هذا محل الشاهد في نقل كلام «الإيضاح»، ولا شك أن هذا يدل على أن السرقات الشعرية وما يتصل بها من فن البديع، فالخاتمة المشتملة على البحث عما ذكر خاتمة للفن الثالث، لا خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة. (دسوقي)

(٢) قوله: على لفظ التثنية: حال من «القائلين»، أي حال كونه ملتبسا بلفظ التثنية لا بلفظ الجمع، وليس صلة لـ«الاتفاق» ولا لـ«القائلين»، والمعنى: إذا قال قائلان قولا واتفقا في الغرض العام. وإنما أعربه مثنى؛ لأن الاثنين أقل ما يتصور فيه الاتفاق، والمراد بـ«القائلين» قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا، وقائل المأخوذ ولو متعددا أيضًا. (دسوقي)

(٣) قوله: على العموم: أي حال كون ذلك الغرض على العموم، أي يقصده عامة الناس، أي كل واحد منهم. وقوله: «إن كان في الغرض على العموم» يتضمن أمرين:

أحدهما: كون الاتفاق في نفس الغرض لا في الدلالة عليه، **وثانيهما**: كون الغرض عاما، وقابل الأول بقوله: وإن كان في وجه الدلالة وترك مقابل الثاني، وهو ما كان اتفاق القائلين في الغرض الخاص، وحكمه حكم ما سيأتي. (من الدسوقي)

(٤) قوله: سرقة: أي إذا نظر فيه باعتبار شخصين: أحدهما متقدم، والآخر متأخر، ولا استعانة، أي ولا يعد ذلك الاتفاق استعانة بأن يعتقد أن الثاني منهما استعان بالأول في التوصل للغرض. قوله: «ولا أخذا»، أي بأن يدعى أن الثاني أخذه من الأول. (دسوقي)

(٥) قوله: مما يؤدي إلخ: أي كالانتهاب والإغارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتي من الألقاب. وإنما قلنا: إن هذه الألقاب تؤدي هذا المعنى الواحد؛ لأنها كلها تشترك في الاستناد إلى الغير في التوصل، وإنما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيجيء. (تجريد)

(٦) قوله: وإن كان إلخ: كما لو قال أحد القائلين: «زيد كالبدر في الإضاءة» أو «كالأسد في الشجاعة» أو «كثير الرماد» أو قال: «رأيت أسدا في الحمام»، وقال الآخر في عمرو مثل ذلك. (من الدسوقي)

(٧) قوله: طريق الدلالة: المراد بطريق الدلالة: اللفظ الدال على الوصف العام من حقيقة أو مجاز أو كناية أو تشبيه، وقوله: «على الغرض»، أي العام متعلق بـ«الدلالة». (ق)

(٨) قوله: هيئات: أي أوصاف، والمراد: الجنس. وقوله: «تدل على الصفة»، أي التي هي الغرض، كما إذا قيل: «زيد يتهلّل وجهه عند ورود العفاة عليه» أو «عمرو يعبس وجهه عند ورود العفاة عليه»؛ فإن التهلل لازم لذات الجواد، فينتقل من الوصف بالتهلل لذات الجواد، وكذا يقال في العبوس. (من الدسوقي)

(٩) قوله: فمن أوصاف الاستحياء: لأن عبوسه في تلك الحالة دليل على كرمه؛ لأنه يحصل له غمّ على عدم كثرة المال؛ ليكرم منه العفاة. (دسوقي)

(١٠) قوله: فإن اشترك إلخ: هذا دليل جواب الشرط في قوله: «وإن كان في وجه الدلالة»، وجواب الشرط محذوف، تقديره: ففيه تفصيل فإن اشترك إلخ. (دسوقي)

(١١) قوله: أي وإن لم يشترك إلخ: في معرفة طريق الدلالة على الغرض بأن كان لا يصل إليه كل أحد؛ لكونه مما لا ينال إلا بفكر بأن كان مجازا مخصوصا أو كناية أو تشبيها على وجه لطيف. (دسوقي)

(١٢) قوله: جاز أن يدعى: أي صح أن يدعى فيه إلخ، بخلاف ما تقدم؛ فإنه لا يصح أن يدعى فيه ذلك، فهذه الحالة هي التي يمكن فيها تحقق السرقة، لكن لا يتعين فيها السرقة، ولذا فصلها، كما يأتي. (من الدسوقي)

(١٣) قوله: بأن يحكم إلخ: فيه إشارة إلى أنه ليس المراد بـ«السبق» هنا مجرد التقدم في الزمن، بل السبق إلى علو المرتبة والكمال؛ فإن المتبادر من هذا السياق أن قوله: بـ«بأن =

تفسير لـ«غريب»

من وجه الدلالة على الغرض ضربان: أحدهما: خاصي في نفسه غريب لا ينال إلا بفكر والآخر: عامي تُصرِّف فيه بما أخرجه من

منسوب لـ«خاصة» تفسير لقوله: «خاصي» يعرفه عامة الناس

الابتذال إلى الغرابة، كما مرَّ في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب الخاصي والمبتذل العامي الباقي على ابتذاله

أي في قوله: «لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا إلخ» زائدة على ما ههنا

والمتصرف فيه بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة.

فالأخذ والسرقة، أي ما يسمَّى[1] بهذين الاسمين نوعان: ظاهر[2] وغير ظاهر[3]، أمَّا الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى[4] كلّه، إمَّا حال

أما الأخذ الظاهر فهذه ثلاثة أقسام

كونه مع اللفظ كله أو بعضه أو حال كونه وحده[5] من غير أخذ شيء من اللفظ؛ فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه، أي

سواء كان فيه تغيير النظم أو لا، وكذا يقال في بعضه كله أو بعضه أتى بقيود ثلثة، وسيأتي محترزها

لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات[6]: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة[7]، ويسمَّى «نسخا»[8] و«انتحالا»[9]، كما حكي عن

هذا الأخذ

عبد الله بن الزَّبير[10] أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس،[11] شعر: إذا أنت لم تنصف أخاك أي لم تعطه النَّصَفَة ولم توفه حقوقه وجدته

كـ«مضر» أي النسخ كأمير أي صاحبك بفتحات، اسم مصدر بمعنى «الإنصاف»

:: على طرف الهجران أي هاجرًا لك مبتذلا بك وبمواخاتك إن كان يعقل[12] :: ويركب حدّ السيف أي يتحمل[13] شدائد تؤثر فيه

أي تاركا أي ذلك الأخ طرفه القاطع

تأثير السيف، وتقطعه تقطيعها من أن تضيمه[14] :: أي بدلًا من أن تظلمه إذا لم يكن عن شفرة السيف أي عن ركوب حد السيف

أي حد السيف أي الأمور الشاقة

وتحمّل المشاق مزحل، أي مبعد. فقد حكي أن عبد الله بن الزَّبير ﵁ دخل علي معاوية ﵁، فأنشده[15] هذين البيتين، فقال معاوية ﵁:

بعد

لقد شعُرتَ بعدي[16] يا أبا بكر، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني، فأنشد قصيدته التي أوّلها:

كنية عبد الله بن الزبير

لعمرك ما أدري وإني لأوجل[17] :: على أيّنا تغدو المنية أول

أخوف تصبح الموت

= يحكم» إلى قوله: «أكمل من الآخر» تفسير للسبق، وأن الثاني تفسير للزيادة. (تجريد)

(١) قوله: أي ما يسمى إلخ: أشار بهذا إلى أنهما اسمان مترادفان، مدلولهما واحد، لا أنهما متغايران. (دسوقي)

(٢) قوله: ظاهر: أي بأن يكون لو عرض الكلامان على أيّ عاقل حكم بأن أحدهما أصله الآخر بشرطه المتقدم، وهو كون وجه الدلالة لا يعرفه كل الناس. (دسوقي)

(٣) قوله: غير ظاهر: أي بأن يكون لو عرض الكلامان يحتاج العقل في حكمه بأن أحدهما أصله الآخر إلى تأمل. (دسوقي ملخصا)

(٤) قوله: أن يؤخذ المعنى إلخ: أي مع ظهور أن أحدهما من الآخر، وإنما زدنا ذلك القيد؛ لأن غير الظاهر منه أخذ المعنى أيضًا لكن مع خفاء، والذوق السليم يميز ذلك. (دسوقي)

(٥) قوله: أو حال كونه وحده: أشار الشارح بتقدير ذلك إلى أن قوله: «أو يؤخذ وحده» عطف على قوله: «إما مع اللفظ»، أي المعنى وحده من غير أخذ اللفظ كله أو بعضه، فعلم حينئذٍ أن الأخذ للظاهر ضربان: أحدهما: أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه. والثاني: أن يؤخذ المعنى وحده، وهذا الثاني يلزمه تغيير النظم بأن يبدل جميع الكلام بتركيب آخر، ولا يدخل في هذا تبديل الكلمات المرادفة بما يرادفها مع بقاء النظم؛ لأن هذا في حكم أخذ اللفظ كله، والضرب الأول قسمان؛ لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ وإما بعضه. وفي كل منهما: إما أن يحصل تغيير في النظم أو لا يحصل تغيير منه، فأقسام الأخذ لظاهر خمسة، وقد ذكر المصنف هذه الأقسام الخمسة بقوله: «فإن أخذ إلخ». (ق)

(٦) قوله: بين المفردات: أي مفردات اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه، وذلك بأن يكون اللفظ المأخوذ والمأخوذ منه متحدين تأليفا متعددين شخصا باعتبار اللافظين. (دسوقي)

(٧) قوله: لأنه سرقة محضة: أي غير مشوبة بشيء آخر ليس للمسروق منه، ومعلوم أن السرقة المحضة أشد من السرقة المشوبة بشيء من غير مال المسروق منه. (ق)

(٨) قوله: نسخا: لأن القائل الثاني نسخ كلام غيره، أي نقله ونسبه لنفسه من قولهم: «نسخت الكتاب»، أي نقلت ما فيه إلى كتاب آخر. (ق)

(٩) قوله: وانتحالا: «الانتحال» في اللغة: ادّعاء شيء لنفسك، أي أن تدعي أن ما لغيرك لك، يقال: انتحل فلان شعر غيره إذا ادعاه لنفسه. (ق)

(١٠) قوله: عبد الله بن الزبير: بفتح الزاء وكسر الباء الموحدة، شاعر مشهور، وهو غير عبد الله بن الزبير العوام الصحابي ﵄؛ فإنه بضم الزاء وفتح الباء. (من الدسوقي)

(١١) قوله: معن بن أوس: بضم الميم وفتح العين، وهو غير معن ابن زائدة؛ فإنه بفتح الميم وسكون العين. (دسوقي)

(١٢) قوله: إن كان يعقل: أي وجدته هاجرا لك ورافضا لصحبتك إن كان له عقل؛ لأنه لا خير في صحبة من لا يرى لك ما ترى له، فكيف بصحبة من ظلمك؟ (من الدسوقي)

(١٣) قوله: أي يتحمل إلخ: أشار بهذا إلى أنه لم يرد بركوبه حد السيف المعنى الحقيقي، بل المراد تحمل ما ذكر، أي الشدائد التي هي بمنزلة القتل بالسيف. (الدسوقي)

(١٤) قوله: من أن تضيمه: بفتح التاء، و«الضيم»: الظلم والذل، وأشار الشارح بقوله: «بدلا» إلى أن «من» للبدل، ويصح جعلها للتعليل، أي من أجل ضيمك، أي ظلمك. (دسوقي)

(١٥) قوله: فأنشده: لأنه كان أميرهم يتناشدون عنده القصائد، وقيل: لأن معاوية ﵁ كان حاقدا عليه. (ق)

(١٦) قوله: لقد شعرت بعدي: بضم العين، أي لقد صرتَ شاعرا بعد علمي بأنك غير شاعر، أو بعد مفارقتي إياك، فأنت قبل أن أفارقك لم تقل شعرا وصرت بعد مفارقتي شاعرا. (دسوقي)

(١٧) قوله: وإني لأوجل: من «الوجل»، وهو الخوف، وموضع «على أينا» نصب؛ لأنه مفعول «أدري»، وقوله: «إني لأوجل» اعتراض، و«تغدو» بالغين المعجمة بمعنى: تصبح، وذكر بعضهم أنه بالعين المهملة من «العدو». و«أول» مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة. وحاصل المعنى: ما أدري من الذي تغدو عليه الموت منا قبل الآخر، وإني لأخاف ما يقع من ذلك. (دسوقي)

حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية ﷺ على عبد الله بن الزَّبِير، وقال له: ألم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى لي
أي التفت إليه — أي البيتين — أي لمعن

وبعدُ فهو أخي من الرضاعة، وأنا أحقُّ بشعره.
هذا اعتذار من ابن الزبير في سرقته البيتين — أي شعر معن

وفي معناه أي في معنى ما لم يغير فيه النظم أن تبدّل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها، يعني أنه أيضًا مذموم وسرقة محضة،
أي ومن قبيله في كونه مذموما وسرقة محضة

كما يقال في قوله الحُطيئة:(١)
مثال لإبدال الكل

دَع المكارم(٢) لا ترحل لبغيتها :: واقعُد فإنك أنت الطاعِمُ الكَاسِي
مقولة القول — لا تذهب — جمع «مكرمة» بمعنى الكرامة — لطلبها

ذرِ المآثر(٣) لا تذهب لمطلبها :: واجلس فإنك أنت الآكل اللابس
مقول «يقال» — أي طلبها

وكما قال امرؤ القيس: شعر:
مثال لإبدال البعض

وقوفًا(٤) بها صحبي عليّ مطيّهم :: يقولون: لا تهلك أَسًى وتجمَّل
بكسر اللام

فأورده طرفة في داليته إلّا أنه أقام «تجلَّد» مقام «تجمل».
أي في قصيدة دالية — فأبدل بعض الكلمات

وإن كان أخذ اللفظ كلّه مع تغيير لنظمه، أي لنظم اللفظ، أو أخذ بعض اللفظ لا كله، سمِّي هذا الأخذ إغارة(٥) ومسخا(٦)،
مصدر أو فعل — محترز قوله السابق: من غير تغيير لنظمه — محترز قوله: «كله»

ولا يخلو إمّا أن يكون الثاني أبلغ من الأول(٧) أو دونه أو مثله.
الكلام الثاني

فإن كان الثاني أبلغ من الأول لاختصاصه بفضيلة لا توجد في الأول كحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى
أي الخلو عن التعقيد — أي حيث يناسب المقام

فممدوح أي فالثاني مقبول(٨)، كقول بشار: شعر: مَن راقب(٩) الناس أي حاذرهم لم يظفر بحاجته :: وفاز(١٠) بالطيبات الفاتك
ويسمى حسن الاتباع — أي خاف

اللهج، أي الشجاع الحريص على القتل وقول سَلْمٍ(١١) بعده: شعر: من راقب الناس مات هَمًّا :: أي حزنا، وهو مفعول له أو تمييز،
تفسير لـ«الفاتك» — تفسير لـ«لهج»

وفاز(١٢) باللّذة الجسورُ، أي الشديد الجرأة، فبيت سَلْم(١٣) أجود سبكا وأخصر لفظا.
فهو بمعنى الفاتك اللهج، وأخصر منه — نظما

---

(١) قوله: الحطيئة: بالحاء والطاء المهملتين، اسم الشاعر، سمي به؛ لقصره، وقيل: لدمامته. (تجريد)

(٢) قوله: دع المكارم إلخ: المعنى: لستَ أهلا للمكارم والمعالي، فدعها لغيرك واقنع بالمعيشة، وهي الأكل والستر باللباس؛ فإنك تناله. (من التجريد)

(٣) قوله: ذر المآثر إلخ: «ذر» في مقابلة «دع»، و«المآثر» مقابل «المكارم»، و«لا تذهب» مقابل «لا ترحل»، و«لمطلبها» بدل «لبغيتها»، «واجلس» بدل «واقعد»، و«الآكل» بدل «الطاعم»، و«اللابس» بدل «الكاسي»، وأما «فإنك أنت» فمذكور في البيتين بعينه. (من التجريد)

(٤) قوله: وقوفا: جمع «واقف» كـ«شاهد وشهود»، من «الوقف» بمعنى الحبس، لا من الوقوف بمعنى اللبث؛ لأنه لازم، والمذكور في البيت متعد مفعوله «مطيهم»، و«صحبي» فاعل، وانتصابه على الحالية من فاعل «نبك»، أي: قفا نبك في حال وقوف أصحابي مراكبهم عليّ، أي لأجلي قائلين: لا تهلك أسى، أي من فرط الحزن، وتجمل، أي اصبر صبرا جميلا. (تجريد)

(٥) قوله: إغارة: لأنه أغار على ما هو للغير فغيره عن وجهه، والمراد بتغيير النظم: تغيير التأليف الواقع بين المفردات.

(٦) قوله: مسخا: لأنه بدل صورة ما للغير بصورة أخرى، والغالب كونها أقبح، والمسخ في الأصل: تبديل صورة بما هو أقبح منها. (دسوقي)

(٧) قوله: أبلغ من الأول: أي من الكلام الأول المأخوذ منه، والمراد بالبلاغة ههنا: ما يحصل به الحسن مطلقا، لا خصوص البلاغة المعلومة بدليل الأمثلة. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: مقبول: أي فإغارة ومسخ مقبول؛ لأن تلك الزيادة أخرجته إلى طرف من الابتداع. (دسوقي)

(٩) قوله: من راقب إلخ: أي راعاهم ومشى على مزاجهم وحاذرهم فيما يكرهون فيترك وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بحاجة كلها؛ لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لأجلهم فتفوت مع شدة شوقه إليها. (تجريد)

(١٠) قوله: وفاز إلخ: أي من لم يراقب الناس ولم يبال بهم فاز بالظفر بالطيبات. (من الدسوقي)

(١١) قوله: سلم: بفتح السين وسكون اللام، الملقب بـ«الخاسر»؛ لخسرانه في تجارته؛ لأنه باع مصحفا ورثه، فاشترى بثمنه عودا يضرب به، وقيل غير ذلك. (دسوقي)

(١٢) قوله: وفاز إلخ: الشاهد فيه مع قوله: «من راقب الناس» حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير. (ق)

(١٣) قوله: فبيت سلم إلخ: الحاصل أن المعنى في البيتين واحد، وهو أن من لا يراقب الناس يفوز بالمرغوب فيه، ومن راقبهم فاته مطلوبه، لكن بيت «سلم» أجود سبكا؛ لدلالته على المعنى من غير تأمل؛ لوضوحه، وأخصر لفظا؛ لأن لفظ «الجسور» قائم مقام لفظَي «الفاتك اللهج». (علامة دسوقي)

وإن كان الثاني دونه أي دون الأول في البلاغة؛ لفوات فضيلة توجد في الأول، فهو أي الثاني مذموم، كقول: أبي تمام في مرثية محمد بن حميد: شعر:

هيهات[١] لا يأتي الزمان بمثله :: إنَّ الزمان[٢] بمثله لبخيل

وقول أبي الطيِّب: شعر: أعدى الزمان سخاؤه، يعني تعلَّم الزمان منه السخاء، وسرى سخاوته إلى الزمان فَسَخا به :: وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولو لا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه، كذا ذكره ابن جنِّي. وقال ابن فورجة[٣]: هذا تأويل فاسدٌ[٤]؛ لأنَّ سخاء غير موجود[٥] لا يوصف بالعدوى، وإنما المراد[٦]: سخا به عليَّ، وكان بخيلا به عليَّ فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له، ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام على كل مِن تفسيرَي ابن جِني وابن فورجة؛ إذ لا يشترط[٧] في هذا النوع من الأخذ عدم تغاير المعنيين أصلًا[٨] كما توهمه البعض، وإلَّا لم يكن[٩] مأخوذا منه على تأويل ابن جني أيضًا؛ لأنَّ أبا تمام[١٠] علق البخل بمثل المرثي وأبا الطيب بنفس الممدوح، هذا، ولكن[١١] مصراع أبي تمام أجود سبكا؛ لأنَّ قول أبي الطيب: «لقد يكون» بلفظ المضارع لم يقع موقعه؛ إذ المعنى على المضيِّ. فإن قيل[١٢]: المراد لقد يكون بخيلا بهلاكه، أي لا يسمح بهلاكه قط؛ لعلمه بأنه سبب إصلاح العالم والزمان، وإن سخا بوجوده بذله للغير، لكن إعدامه[١٣] وإفناؤه باقٍ بعد في تصرفه[١٤]. قلت: هذا تقريرٌ لا قرينةَ عليه، وبعد صحته فمصراع أبي تمام أجود؛ لاستغنائه عن مثل هذا التكلف.

---

(١) قوله: هيهات إلخ: «هيهات» اسم فعل ماض، معناه: «بعد»، وفاعله محذوف، أي بعد إتيان الزمان بمثله بدليل ما بعده، وهو قوله: «لا يأتي الزمان بمثله»، أو يقال: بعد نسياني له. (تجريد)

(٢) قوله: إن الزمان إلخ: جملة مستأنفة جوابا لسؤال مقدر، كأنه قيل: لماذا لا يأتي الزمان بمثله؛ هل لأنه بخيل بمثله أو لاستحالة مثله؟ فقال: «إن الزمان بمثله لبخيل»، فلما كان هذا معنى الكلام، اعترض على أبي تمام بأن في هذا البيت تقصيرا؛ لأن الغرض من هذا الكلام نفي المثل، فإذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد أخل بالغرض وجوز وجود المثل، ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بالجود بمثله. (من الدسوقي والتجريد)

(٣) قوله: وقال ابن فورجة: حاصل الخلاف بين الشيخين أن قوله: «فسخا به» معناه على ما قال ابن جني: فجاد به على الدنيا بإيجاده من العدم، وعلى ما قال ابن فورجة: فجاد به علي وأظهره لي وجمعني معه، وكذا قوله: «ولقد يكون به الزمان بخيلا»، أي علي بإظهاره إلي وجمعي عليه أو بخيلا على الدنيا بإيجاده من العدم. (دسوقي)

(٤) قوله: فاسد: الأولى غير مقبول؛ لأن البيت على ما قال ابن جني من الغلو، كما تقدم: شعر:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه :: لتخافك النطف التي لم تخلق

والغلو غير مقبول؛ لأنه فاسد. (من الدسوقي والتجريد)

(٥) قوله: لأن سخاء غير موجود: بإضافة «سخاء» لما بعده، أي لأن سخاء شخص غير موجود، فـ«سخاء» اسم «أن»، وقوله: «لا يوصف» خبرها. (دسوقي)

(٦) قوله: وإنما المراد: أي وإنما المراد أن الممدوح كان موجودا سخيا، وكان الزمان بخيلا بالممدوح علي، أي بإظهاره لي وهدايتي له، فلما أعدى سخاؤه الزمان سخا الزمان بذلك الممدوح علي، فالموصوف بالعدوى ليس سخاء شخص غير موجود، بل سخاء شخص موجود. (دسوقي)

(٧) قوله: إذ لا يشترط إلخ: هو جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أن الأخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر؛ لتغاير المعنيين، كما لا يخفى. (تجريد البناني)

(٨) قوله: أصلا: أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه، بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا؛ لأنهما مشتركان في أصل البخل على ما قاله ابن فورجة أيضًا. (تجريد)

(٩) قوله: وإلا لم يكن إلخ: في الاستدلال بهذا إشعار بموافقة ذلك البعض على الأخذ على تأويل ابن جني. (تجريد)

(١٠) قوله: لأن أبا تمام إلخ: يعني فهنالك مغايرة بحسب الظاهر، وإن كان في نفس الأمر لا مغايرة؛ لأن المراد من المثل: الممدوح، كما في قولك: «مثلك لا يبخل»، أي أنت لا تبخل. (تجريد)

(١١) قوله: ولكن إلخ: استدراك على قوله: «فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني» من بيت أبي تمام، وحاصله أن قول أبي الطيب: «ولقد يكون به الزمان بخيلا» مأخوذ من قول أبي تمام: «إن الزمان بمثله لبخيل»، وظاهر أن الأول أحسن من الثاني؛ لأن الثاني عبر بصيغة المضارع، والمناسب صيغة الماضي بأن يقال: «ولقد كان به الزمان بخيلا» كما دلت عليه الجملة الاسمية من البيت الأول؛ لأن أصلها الدلالة على الوقوع، مع زيادة إفادتها الدوام والثبوت الشامل للمضي. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: فإن قيل إلخ: أي في الجواب عن كون بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام، وحاصله أنا لا نسلم أن بيت أبي الطيب دون بيت أبي تمام؛ لأن كلام أبي الطيب على حذف مضاف، أي «ولقد يكون بهلاكه الزمان بخيلا» وهلاكه استقبالي، وحينئذ فالتعبير بالمضارع واقع في موقعه. (دسوقي)

(١٣) قوله: لكن إعدامه إلخ: حاصله أن بعد إيجاده صار الذي في تصرف الزمان إنما هو إعدامه، وأما إيجاده فلا يتعلق به؛ لأنه تحصيل للحاصل حينئذ. (تجريد)

(١٤) قوله: باق بعد في تصرفه: أي فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل به، فنفى الشاعر ذلك، والحاصل أن إيجاده وإعدامه كانا بيد الزمان، فسخا بإيجاده ولم يسخ بإعدامه قط؛ لكونه سببا لصلاح العالم. (دسوقي)

وإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فأبعد أي فالثاني أبعد من الذم والفضل للأول، كقول أبي تمام: شعر: لو حار أي تحيّر في التوصل إلى إهلاك النفوس مرتاد المنية أي الطالب الذي هي المنية، على أنها إضافة بيانية لم يجد :: إلّا الفراق على النفوس دليلا[١]، وقول أبي الطيب: شعر:

لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرْواحنا سبلا

الضمير في «لها» لـ«المنية» وهو حال من «سبلا»[٢]، و«المنايا» فاعل «وجدت»، وروي «يدُ المنايا» فقد أخذ المعنى كله[٣] مع لفظ «المنية» و«الفراق» و«الوجدان»، وبدّل بـ«النفوس» «الأَرْوَاح».

وإن كان أخذ المعنى وحده[٤] سمِّي هذا الأخذ إلهامًا من «ألمَّ» إذا قصد، وأصله من «ألمَّ بالمنزل» إذا نزل به وسلخا، وهو[٥] كَشْطُ الجلد عن الشاة ونحوها، فكأنه كشط من المعنى جلدا وألْبَسَه جلدا آخر؛ فإن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس. وهو ثلاثة أقسام كذلك أي مثل ما يسمى إغارة[٦] ومسخا؛ لأنَّ الثاني إمَّا أبلغ من الأول أو دونه أو مثله، أوَّلها أي أول الأقسام، وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول كقول أبي تمام: شعر: هو ضمير الشأن، الصُّنْعُ أي الإحسان، و«الصنع» مبتدأ وخبره الجملة الشرطية، أعني قول إن يعجل فخيرٌ وإن يرثْ :: أي يبطؤ فالريث في بعض المواضع أَنْفَع[٧]، والأحسن[٨] أن يكون «هو» عائدًا إلى حاضر في الذهن، و«هو» مبتدأ وخبره «الصنع»، والشرطية ابتداء الكلام، وهذا كقول أبي العلاء[٩]: شعر:

هو الهجر حتى ما يَلُمُّ خيال[١٠] وبعض صدود[١١] الزائرين وصال

وهذا نوع من الإعراب لطيف لا يكاد يتنبَّه له الأذهان الرائضة من أئمة الإعراب. وقول أبي الطيب: شعر: ومن الخير[١٢] بطؤُ سَيْبِكَ أي تأخير عطائك عني :: أسرع السُّحْب في المسير الجَهام، أي السحاب الذي لا ماءَ فيه، وأمَّا ما فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل

---

(١) قوله: دليلا: مفعول «يجد» الأول، ومفعوله الثاني محذوف أي «لها». وقوله: «إلا الفراق» استثناء من قوله: «دليلا». وقوله: «على النفوس» متعلق بـ«دليلا» بمعنى طريقا، وفي الكلام حذف مضاف، والمعنى: لو تحيرت المنية في وصولها لهلاك النفوس لم تجد لنا طريقا يوصلها لذلك إلا فراق الأحبة. (دسوقي)

(٢) قوله: حال من سبلا: أي لأنه في الأصل صفة «لها»، فلما قدم صار حالا. وههنا وجه غريب منقول عن أبي الطيب، وهو أن يقال: إن «لها» جمع «لهاة» كـ«حصاة» و«حصى»، واللهاة: اللحمة في أقصى الفم فيكون «لها» فاعل «وجدت»، ويكون «المنايا» حينئذ مضافا إليه فكأنه يقول: لما وجد فم المنايا التي شأنها الاغتيال إلى أرواحنا سبلا فأطلق اللهاة وأراد الفم؛ لعلاقة المجاورة. (التجريد والدسوقي)

(٣) قوله: فقد أخذ المعنى كله: أي فقد أخذ أبو الطيب في بيته معنى بيت أبي تمام بتمامه؛ لأن محصل معنى البيتين أنه لا دليل للمنية على النفوس إلا الفراق. (دسوقي)

(٤) قوله: وإن أخذ وحده: أي دون شيء من اللفظ، وهذا عطف على قوله: «فإن أخذ اللفظ» فهو شروع في الضرب الثاني من الظاهر من الأخذ والسرقة. (دسوقي)

(٥) قوله: وهو: أي السلخ في اللغة كشط الجلد إلخ، أي واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأن الشاعر الثاني كشط من ذلك المعنى جلدا وألبس ذلك المعنى جلدا آخرا. (دسوقي)

(٦) قوله: أي مثل ما يسمى إغارة: أي مثله في الانقسام إلى ثلاثة أقسام، وأن تلك الأقسام الثلاثة عين الأقسام الثلاثة المتقدمة. (علامة الدسوقي)

(٧) قوله: أنفع: يعني لعل تأخير عطائك متضمن للنفع، فيكون أنفع من العجل. (حاشية)

(٨) قوله: والأحسن إلخ: أي يفسره قوله: «الصنع» الذي جعل خبرا عنه، وإنما كان هذا الاحتمال أحسن من الأول؛ لأن كون الضمير للشأن خلاف الظاهر، مع إفادة هذا الإعراب ما يفيده الأول من الإجمال والتفصيل، ومع كونه أفيد؛ لتعدد الحكم فيه؛ إذ فيه الحكم بأن ذلك المتعلق هو الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر. (من الدسوقي)

(٩) قوله: وهذا كقول أبي العلاء: أي وهذا الإعراب على الاحتمال الثاني، كالإعراب الكائن في قول أبي العلاء؛ فإن الضمير فيه عائد إلى متعقل في الذهن يفسره ما بعد المخبر عنه، ولا يصح أن يكون ذلك الضمير ضمير الشأن؛ لأن الخبر الواقع بعده مفرد، وضمير الشأن إنما يخبر عنه بجملة. والحاصل أن الضمير في بيت أبي تمام يحتمل أن يكون ضمير الشأن، ويحتمل أن يكون عائدا على متعقل في الذهن، وأما في بيت أبي العلاء فيتعين أن يكون عائدا على متعقل في الذهن. (من الدسوقي)

(١٠) قوله: حتى ما يلم خيال: «ما» زائدة و«يلم» بفتح أوله وضم ثانيه مِن «لمّ يلم» كـ«ردّ يردّ» بمعنى «نزل» و«حصل»، وضمير «يلم» للهجر، أي حتى إذا لمّ، وحصل من هذا الذي يهجرنا فهو خيال؛ لأنه لعدم الاعتبار به بمنزلة العدم الذي هو خيال. (دسوقي)

(١١) قوله: وبعض صدود إلخ: أي أنا لم نتل من الذي هجرنا حتى الصدود؛ لأنا لا نلقاه لا يقظة ولا مناما، والصدود يعد وصالا بالنسبة لهذا الهجر. (دسوقي)

(١٢) قوله: ومن الخير إلخ: أي لأن بطوءه وعدم سرعته يدل على كثرته كالسحاب؛ فإنه لا يسرع منها إلا ما كان خاليا عن الماء، وأما السحاب التي فيها ماء؛ فإنها بطيئة المشي. (دسوقي)

المشي، وكذا حال العطاء، ففي بيت أبي الطيب زيادة بيان؛ لاشتماله على ضرب المثل في السحاب.
فكأنه دعوى بالدليل

وثانيها أي ثاني الأقسام، وهو أن يكون الثاني دون الأول كقول البحتري: شعر: وإذا تألَّق أي لمع في النَّدى أي المجلس
الكلام المأخوذ منه — الكلام المأخوذ

كلامه :: المصقولُ المنقَّح خِلْتَ أي حسبتَ[1] لسانه من عضبه أي سيفه القاطع. وقول أبي الطيب: شعر:
أي الممدوح — المحلو — المصفى — أي الممدوح — وهو القول الثاني

جمع «لسان»
كأنَّ ألسنهم في النطق قد جُعلَتْ[2] على رماحهم في الطعن خرصانا
أي عند النطق — عند الطعن — مفعول «جعلت»

جمع «خرص» بالضم والكسر[3] وهو السنان، يعني أن ألسنتهم جعلت أسنَّة رماحهم، فبيت البحتري أبلغ[4]؛ لما في لفظي «تألق» و«مصقول» من الاستعارة التخييلية؛ فإن التألق والصقالة للكلام بمنزلة الأظفار للمنية، ولزم من ذلك[5] تشبيه كلامه بالسيف
فإنهما يختصان المشبه به، وهو السيف

وهو استعارة بالكناية.

وثالثها أي ثالث الأقسام، وهو أن يكون الثاني مثل الأول كقول الإعرابي أبي زياد: شعر:
في الحسن والبلاغة

ولم يك أكثر الفتيان مالا :: ولكن كان أَرْحبهم ذراعا
أي الممدوح — جمع «فتى» — أي أوسعهم

أي أسخاهم يقال: «فلان رحب الباع والذراع»[6] و«رحيبهما» أي سخيٌّ. وقول أشجع: شعر: وليس أي الممدوح يعني جعفر بن يحيى بأوسعهم الضمير للملوك في الغنى :: ولكن معروفه أي إحسانه أوسع، فالبيتان متماثلان[7]، هذا، ولكن لا يعجبني معروفه أوسع[8]. وأمَّا غير الظاهر[9] فمنه[10] أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني، كقول جرير: شعر: فلا يمنعك من أرب[11] أي حاجَة لحاهم :: جمع «لحية» يعني كونهم صورة الرجال، سواء ذو العمامة[12] والخمار، يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف. وقول أبي الطيب: شعر:
في البيت السابق — أي من معروفهم
بضم اللام وكسرها، فاعل «يمنع»
بكسر اللام — تريدها منهم

ومن في كفِّه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب
أي رمح — أي صبغ الحناء

واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين اختلاف البيتين نسيبًا مديحًا وهجاءً وافتخارًا ونحو ذلك؛ فإن الشاعر الحاذق إذا قَصَد إلى المعنى
أي تشبيها وتغزلا — أي كالمرثية واختلاف الوزن والقافية

---

(١) قوله: أي حسبت إلخ: أي ظننت أن لسانه ناشئ من سيفه القاطع، أو أن «من» زائدة فشبه لسانه بسيفه بجامع التأثير. (ق)

(٢) قوله: قد جعلت إلخ: أي قد جعلت خرصانا على رماحهم عند الطعن، أي الضرب بالقنا. (دسوقي)

(٣) قوله: بالضم والكسر: أي في المفرد، وكذا في الجمع. وقيل: في المفرد، وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير. (دسوقي وتجريد)

(٤) قوله: فبيت البحتري أبلغ: حاصله أن كلا من البيتين تضمن تشبيه اللسان بآلة الحرب في النفاذ والمضاء، وإن كانت الآلة المعتبرة في الأول السيف، والآلة المعتبرة في الثاني الرمح، ولكن بيت البحتري أجود؛ لأنه نسب فيه التألق والصقالة للكلام، وهما من لوازم السيف على حد المنية والأظفار، فكان في الكلام استعارة بالكناية، فازداد بهذا حسنا، بخلاف بيت أبي الطيب. (من ق)

(٥) قوله: ولزم من ذلك: أي من إثبات التألق والصقالة للكلام؛ لأن التخييلية والمكنية متلازمان على ما سبق. (دسوقي)

(٦) قوله: رحب الباع والزراع: الرحب: الواسع، والباع: قدر مد اليدين، والذراع: من طرف المرفق إلى طرف الأصبع الوسطى. (ق)

(٧) قوله: فالبيتان متماثلان: أي لاتفاقهما على إفادة أن الممدوح لم يزد على الأقران في المال، ولكنه فاقهم في الكرم، ولم يختص أحدهما بفضيلة عن الآخر، فلذا كان الثاني بعيدا عن الذم. (دسوقي)

(٨) قوله: ولكن لا يعجبني معروفه أوسع: أي فحينئذ البيتان ليسا متماثلين، بل الأول أبلغ، فالتمثيل لا يتم. ووجه عدم الإعجاب أن «أرحبهم ذراعا» يدل على كثرة الكرم بطريق المجاز، بخلاف «معروفه أوسع»؛ فإنه يدل على ذلك بطريق الحقيقة، فالبيت الأول قد ازداد بالمجاز حسنا. (ق)

(٩) قوله: وأما غير الظاهر: لم يقسم المصنف غير الظاهر إلى الأبلغ والأدنى المذموم والمساوي في البلاغة البعيد عن الذم؛ لأن أقسام غير الظاهر كلها مقبولة من حيث الأخذ، فإن اعتراها رد من جهة أخرى خارجة عن معنى الأخذ كانت غير مقبولة. (من ق)

(١٠) قوله: فمنه إلخ: أي فأقسامه كثيرة، ذكر المصنف خمسة كلها مقبولة، القسم الأول منها أن يتشابه المعنيان، أي معنى البيت الأول المأخوذ منه ومعنى الثاني المأخوذ، أي من غير نقل للمعنى إلى محل آخر، فغاير ما بعده. (دسوقي)

(١١) قوله: من أرب: «الإرب» بالكسر: الحاجة، وكذا «الأربة» و«الأرب» بفتحتين، و«المأربة» بفتح الراء وضمها. (تجريد)

(١٢) قوله: سواء ذو العمامة إلخ: أي لأن الرجال منهم والنساء في الضعف، و«العمامة» بالكسر تطلق على المغفر والبيضة وما يلف على الرأس، وحملها على الأولين أبلغ، وعلى الثالث أوفق بقوله: «والخمار». (تجريد البناني)

المختلِس لينظمه: احتال في إخفائه، فغيَّر عن لفظه وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته. وإلى هذا[١] أشار بقوله: ومنه أي من غير الظاهر
الذي اختلسه وأخذه من كلام الغير — كالمدح أو الذم

أن ينقل[٢] المعنى إلى محل آخر، كقول البحتري: شعر: سُلِبُوا أي ثيابهم وأشرقت الدماءُ[٣] عليهم :: مُحَمَّرةً فكأنهم لم يُسْلَبُوا[٤]؛ لأنَّ
بصيغة المجهول — ظهرت

الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم. وقول أبي الطيب: يبس النجيع[٥] عليه أي على السيف وَهْوَ مجرد :: عن غمده فكأنما هو
فاعل «يبس» — حال من «السيف»

مُغْمد[٦]؛ لأنَّ الدم اليابس بمنزلة غمد له، فنقل المعنى[٧] من القتلى والجرحى إلى السيف.
للسيف

ومنه أي من غير الظاهر أن يكون معنى الثاني أشمل من معنى الأول، كقول جرير: شعر:
أي أجمع

إذا غضبت عليك بنو تميم   وجدتَّ الناسَ كلهم غضابًا
مفعول أول لـ«وجدت» — مفعول ثاني

لأنهم[٨] يقومون مقام كلِّهم. وقول أبي نواس: شعر:
أي بني تميم

وليس من الله بمستنكر   أن يجمع العالم[٩] في واحد
خبر «ليس» — أي صفاته

فإنه يشمل الناس وغيرهم، فهو أشمل من معنى بيت جرير.
من الملائكة والجن

ومنه أي من غير الظاهر القلب، وهو أن يكون المعنى[١٠] الثاني نقيض معنى الأول، كقول أبي الشيص: شعر:
أي في شانه أو بسببه

أجد الملامة في هواك لذيذة :: حُبًّا لذكرك[١١] فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّم
أي اللوم والإنكار عليّ — جمع «لائم»

وقول أبي الطيب: شعر: أَأُحبُّه الاستفهام للإنكار، والإنكار[١٢] باعتبارِ القيد الذي هو الحال، أعني قوله: وأحِبُّ فيه ملامةً :: كما
أي المحبوب — أي في هواه

يقال[١٣]: أتُصَلِّي وأنت محدث على تجويز واو الحال في المضارع المثبت، كما هو رأي البعض، أو على حذف المبتدأ أي وأنا أُحِب،
مع أنهما لا يجتمعان — أي بناء — صادر من أعدائه

ويجوز أن يكون الواو للعطف[١٤]، فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني محبته ومحبة الملامة فيه. إنَّ الملامة فيه من أعدائه،
يعني — يعني لا يكون إلا واحدا — علة لقوله: «وأحب فيه» — المحبوب

---

(١) قوله: وإلى هذا إلخ: أي وإلى هذا القسم، وهو نقل المعنى من نوع إلى نوع آخر أشار بقوله إلخ، ووجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى إلى محل آخر، وهذا صادق بأن ينقله من التشبيب إلى أحد المذكورات. (دسوقي)

(٢) قوله: أن ينقل إلخ: أي بأن يكون المعنى وصفا، وينقل من موصوف إلى موصوف آخر، كنقله ستر الدم من القتلى إلى السيف في المثال الذي ذكره المصنف، أو يكون المعنى مدحا فينقل للهجاء أو الرثاء أو العكس. (ق)

(٣) قوله: وأشرقت الدماء: أي فظهرت الدماء عليهم ملابسة لإشراق شعاع الشمس، وأتى بقوله: «محمرّة»؛ لنفي ما يتوهم من غلبة الإشراق عليها، حتى صارت بلون البياض. (دسوقي)

(٤) قوله: فكأنهم لم يسلبوا: أي فلما ستروا بالدماء بعد سلبهم صاروا كأنهم لم يسلبوا؛ لأن الدماء المشرقة عليهم صارت ساترة لهم، كاللباس المعلوم. (دسوقي)

(٥) قوله: النجيع: هو الدم المائل إلى السواد. وقيل: دم الجوف خاصة. (دسوقي وغيره)

(٦) قوله: فكأنما هو مغمد: أي فصار السيف لما ستره النجيع الذي له شبه بلون الغمد كأنه مغمد أي مجعول في الغمد. (دسوقي)

(٧) قوله: فنقل المعنى: أي وهو ستر الدم كاللباس من القتلى إلى السيف، أي لأنه في البيت الأول وصفهم بأن الدماء سترتهم كاللباس، ونقل هذا المعنى لموصوف آخر، وهو السيف، فوصفه بأن ستره الدم كستر الغمد. (دسوقي)

(٨) قوله: لأنهم: أي بني تميم. وقوله: «يقومون مقام كلهم» أي مقام كل الناس. فقد أفاد جرير بهذا الكلام أن بني تميم ينزلون منزلة الناس جميعا في الغضب. (ق)

(٩) قوله: أن يجمع العالم: أي صفات العالم الكمالية، وهذا البيت أشمل من الأول؛ لأن في الأول جعل بني تميم بمنزلة كل الناس الذين هم بعض العالم، وفي البيت الثاني جعل الممدوح بمنزلة كل العالم الذي هو أشمل من الناس؛ لأن الناس بعض العالم. (علامة دسوقي)

(١٠) قوله: أن يكون المعنى إلخ: وذلك مثل أن يقرر في البيت الأول حب اللوم في المحبوب لعلة، ويقرر في الثاني بغض اللوم في المحبوب لعلة أخرى، فيكون التناقض والتنافي بين البيتين بحسب الظاهر، وإن كانت العلة تنفي التناقض؛ لأنها مسلمة من الشخصين فيكون الكلامان معا غير كذب، ومعلوم أن من كانت عنده العلة الأولى صح الكلام باعتباره، ومن كانت عنده العلة الثانية صح الكلام باعتباره، فالتناقض في ظاهر اللفظين والالتئام باعتبار العلل. (دسوقي)

(١١) قوله: حبا لذكرك: أي: وإنما وجدت اللوم فيك لذيذا لأجل حبي لذكرك، واللوم مشتمل على ذكرك، ومثله شعر الهندي:

نہ مانوں گا نصیحت پر نہ میں سنتا تو کیا کرتا :: کہ ہر ہر بات میں ناصح تمہارا نام لیتا تھا

(دسوقي بزيادة)

(١٢) قوله: والإنكار إلخ: أي إنه لا يحب الملامة فيه بل يحبه فقط، فالنفي المستفاد من الاستفهام الإنكاري منصب على القيد على حد قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ (البقرة: ٤٤). (تجريد)

(١٣) قوله: كما يقال إلخ: فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث، لا وقوع الصلاة من حيث هي. (تجريد)

(١٤) قوله: يكون الواو للعطف: والعطف بالواو وإن كان لا يقتضي المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم، فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم، وهذا الاجتماع هو محط الإنكار، أي كيف يجتمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني. (تجريد البناني)

وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضًا، وهذا نقيض[1] معنى بيت أبي الشيص لكن كلا منهما[2] باعتبار آخر، ولهذا قالوا:
(لا محبوبا — أي لأن كلا باعتبار آخر)

الأَحْسن[3] في هذا النوع أن يبين السبب.
(أي القلب — الشاعر — كما في البيتين المذكورين)

ومنه أي من غير الظاهر أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه[4] ما يُحَسِّنُه، كقول الأفوه[5]: شعر: وترى الطير[6] على آثارنا ::
(الأودي)

رأي عين أي عيانًا ثقةً حالٌ أي واثقة، أو مفعول له ممَّا يتضمنه[7] قوله: «على آثارنا» أي كائنة على آثارنا؛ لوثوقها أن سَتُمار[8]، أي
(رؤية عين فيه المبالغة — من «الطير» والمصدر بمعنى اسم الفاعل — أي من الفعل الذي)

ستطعم من لحوم من نقتلهم. وقول أبي تمام: شعر: وقد ظُلِّلَتْ أي ألقي عليها الظل فصارت ذوات ظل عقبان أعلامه[9] ضحًى ::
(بالبناء للمفعول — نائب فاعل — راياته — جمع «عقاب»)

بعقبان طير[10] في الدماء نواهل :: من «نهل» إذا روي[11] نقيض «عطش» أَقَامَتْ أي عقبان الطير مع الرايات أي الأعلام وثوقا بأنها
(أي دماء القتلى — جمع «ناهل»)

ستطعم من لحوم القتلى حتى كأنها :: من الجيش[12] إلَّا أنها لم تقاتل؛ فإنَّ أبا تمام[13] لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين
(وتروى من دمائها — عقبان الطير — لم يقصد)

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانًا لا تخيُّلاً، وهذا[14] ممَّا يؤكد شجاعتهم وقتلهم الأعادي ولا بشيء من معنى قوله:

«ثقةً أن ستمار» الدال على وثوق الطير بالميرة؛ لاعتيادها بذلك، وهذا أيضًا ممَّا يؤكد المقصود. قيل: إن قول أبي تمام: «ظُلِّلَتْ» إلمامٌ
(الميرة — أي وثوق الطير بالميرة — أي إثبات الشجاعة)

بمعنى قوله: «رأي عين»؛ لأنَّ وقوع الظل على الرايات مشعر بقربها من الجيش. وفيه نظر[15]؛ إذ قد يقع ظلُّ الطير على الراية وهو
(فلا يصح قوله: «إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأي عين» — الأعلام — أي الطير)

في جوِّ السماء بحيث لا يرى أصلا، نعم[16] لو قيل: إنَّ قوله: «حتى كأنها من الجيش» إلمامٌ بمعنى قوله: «رأي عين»؛ فإنها إنما تكون
(أي الطير)

من الجيش إذا كان قريبًا[17] منهم ومختلطا بهم لم يبعد من الصواب[18]. لكن زاد أبو تمام عليه أي على الأفوه زيادات محسِّنة للمعنى
(أي قول الأفوه — أي ثلاث)

---

(١) قوله: وهذا نقيض إلخ: أي بعض اللوم في المحبوب نقيض معنى بيت أبي الشيص؛ لأنه جعل اللوم في المحبوب محبوبا. (دسوقي)

(٢) قوله: لكن كلا منهما إلخ: أي لكن كلا من كراهة اللوم وحبها باعتبار غير اعتبار الثاني، فمحبة اللوم من حيث اشتمال اللوم على ذكر المحبوب وكراهته من حيث صدوره من الأعداء، والصادر منهم يكون مبغوضا. (من الدسوقي)

(٣) قوله: الأحسن إلخ: وإنما كان الأحسن في هذا النوع بيان السبب؛ لأجل أن يعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة، بل بحسب الصورة. (ق)

(٤) قوله: ويضاف إليه إلخ: مفهوم هذا الكلام أنه إذا لم يضف إليه شيء أصلا كان من الظاهر؛ لأن مجرد أخذ المعنى من الأول كلا كان أو بعضا لا لبس فيه يعد من الظاهر، وكذا إذا أضيف إليه ما لا يحسنه من الزيادة؛ فإنه يكون من الظاهر؛ لأن المأخوذ حينئذ ولو قل لا لبس فيه، بخلاف أخذ البعض مع تزيينه بما أضيف إليه؛ فإن ذلك يخرجه عن سنن الاتباع إلى الابتداع، فكأنه مستأنف فيخفى. (من الدسوقي)

(٥) قوله: الأفوه: هو في اللغة: الواسع الفم الطويل الأسنان بحيث خرجت من الشفتين. (تجريد)

(٦) قوله: ترى الطير إلخ: أي وتبصر الطير وراءنا تابعة لنا معاينة. وقيل: «الآثار» جمع «أثر» بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا متوفقة فوقها، فتكون الأعلام مظللة بالطير. (من الدسوقي)

(٧) قوله: مما يتضمنه: أي من العامل الذي يتضمنه المجرور الذي هو قوله: «على آثارنا»، وعلى هذا فقوله: «ثقة أن ستمار» جواب لسؤال مقدر، كأنه قيل: لماذا كانت الطيور على آثارنا تابعة لنا؟ فقيل: كانت على آثارنا؛ لوثوقها بأنها ستمار أي ستطعم الميرة أي الطعام، وهو لحوم من نقتلهم. (من الدسوقي)

(٨) قوله: أن ستمار: من «مار أهله» أتاهم بالميرة وهي الطعام، و«تمار» مضارع مجهول، و«إن» مخففة من المثقلة، واسمها ضمير مقدر راجع إلى الطير، والجملة مفعول «ثقة». (من الحواشي)

(٩) قوله: عقبان أعلامه: من إضافة المشبه به إلى المشبه، أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلونها وفخامتها، فالمراد بالعقبان: الأعلام نفسها، وقد كان للنبي ﷺ راية تسمى العقاب؛ لأنها سوداء، ولون العقاب أسود، وكان من برد لعائشة رضي الله عنها، ذكره أهل السير. (من التجريد)

(١٠) قوله: بعقبان طير: متعلق بـ«ظللت» أي ظللت عقبان الأعلام بعقبان طير؛ لأنها لزمت فوق الأعلام، فألقت ظلها عليها. (ق)

(١١) قوله: إذا روي: يقال في ضد العطش: «روي يروى» كـ«هوي يهوى»، ويقال في رواية الحديث ونحوه: «روى يروي» كـ«هوى يهوي». (من التجريد)

(١٢) قوله: حتى كأنها من الجيش: أي حتى صارت من شدة الاختلاط برؤوس الرماح والأعلام من أفراد الجيش، إلا أنها لم تقاتل أي لم تباشر القتال، وهذا استدراك على ما يتوهم من الكلام السابق من أنها حيث صارت من الجيش قاتلت معه. (دسوقي)

(١٣) قوله: فإن أبا تمام إلخ: أي وإنما كان كلام أبي تمام بالنسبة لكلام الأفوه السابق مما ذكرناه، وهو أخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه؛ لأن أبا تمام إلخ. (دسوقي)

(١٤) قوله: وهذا: أي كون الطير قريبا من الجيش بحيث يرى معاينة مما يؤكد المعنى المقصود، وهو وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعادي، وذلك لأن قربها إنما يكون لأجل توقع الفريسة. (دسوقي)

(١٥) قوله: وفيه نظر: حاصله أن وقوع ظل الطير على الرايات لا يستلزم قربه منها؛ لأن ظل الطير يمر بالأرض وغيرها، والحال أن الطير في الجو بحيث لا يرى، وفيه أن الظل يضمحل بالبعد الكثير الذي يوجب عدم الرؤية. (دسوقي وتجريد)

(١٦) قوله: نعم إلخ: هذا اعتراض ثانٍ على قول المصنف: «إن أبا تمام لم يلم بمعنى قول الأفوه رأي عين»، وحاصله أن قوله: «حتى كأنها من الجيش» فيه إلمام بمعنى قوله: «رأي عين»، وحينئذ فلا يتم ما قاله. (من الدسوقي)

(١٧) قوله: قريبا: خبر «كان» ولم يؤنثه؛ لأنه يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا يرد مختلطا؛ لأنه تابع. (دسوقي)

(١٨) قوله: لم يبعد من الصواب: ويزيد هذا تأكيدا قوله: «أقامت مع الرايات»؛ لأن =

المأخوذ من الأفوه، أعني تساير الطير على آثارهم بقوله: «إلَّا أنها[١] لم تقاتل»، وبقوله: «في الدماء نواهل» وبإقامتها مع الرايات،
أي بالمعنى المأخوذ من الأفوه — متعلق بقوله: «زاد»

حتى كأنها من الجيش، وبها أي بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الأول يعني قوله[٢]: «إلا أنها لم تقاتل»؛ لأنه لا يحسن الاستدراك الذي هو قوله: «إلَّا أنها لم تقاتل» ذلك الحسن إلَّا بعد أن تجعل الطير مقيمة مع الرايات معدودة في عداد الجيش، حتى يتوهم أنها أيضًا من المقاتلين، هذا هو المفهوم[٣] من الإيضاح. وقيل: معنى قوله: «وبها يتم حسن الأول» أي بهذه الزيادات الثلاثة يتم حسن معنى البيت الأول[٤].
وعليه التعويل

وأكثر هذه الأنواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها[٥] مقبولة لما فيها من نوع تصرف بل منها أي من[٦] هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع، وكلما كان أشد[٧] خفاءً بحيث لا يعرف[٨] كونه مأخوذًا من الأول إلَّا بعد مزيد تأمل[٩] كان أقرب إلى القبول؛ لكونه أبعدَ من الاتباع وأدخلَ في الابتداع.
أي نحو هذه الأنواع — أي التي ذكرها المصنف لغير الظاهر، وهي خمسة، كما مر — أي تابعا للغير — أي الإحداث والابتكار — الكلام المأخوذ — مما ليس كذلك

هذا الذي ذكر[١٠] في الظاهر وغيره من ادِّعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه، وكونه مقبولًا أو مردودًا، وتسمية كل بالأسامي المذكوره كلُّه إنما يكون إذا علم أنَّ الثاني أَخَذَ من الأول بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نَظَمَ، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه، وإلَّا فلا يحكم[١١] بشيء من ذلك؛ لجواز أن يكون الاتفاق في اللفظ والمعنى جميعًا، أو في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ كما يحكى عن ابن ميَّادة[١٢] أنه أنشد لنفسه: شعر:
عط — عط — بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول — الشاعر الثاني — الثاني — الثاني — بين القائل الأول والثاني — كلا أو بعضا — أي الخاطر — من الثاني — من الأول — أنشد بيتا ونسبه إلى نفسه

مُفِيدٌ ومِتْلافٌ[١٣] إذا مَا أتيته :: تهلَّل[١٤] واهْتَزَّ اهتِزاز المهنَّد

= صحبة الرايات تستلزم القرب. (دسوقي)

(١) قوله: بقوله إلا أنها إلخ: أي زاد عليه بأمور ثلاثة: أحدها قوله: «إلا أنها لم تقاتل»، وثانيها قوله: «في الدماء نواهل»، وثالثها قوله: «أقامت مع الرايات». (تجريد)

(٢) قوله: يعني قوله إلخ: أشار بذلك إلى أن مراد المصنف بالأول الأول من تلك الزيادات، لا الأول في كلام الشاعر؛ لأنه آخر فيه.

(٣) قوله: هذا هو المفهوم إلخ: أي أن المفهوم من الإيضاح أن ضمير قوله: «وبها» راجع لإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش، والمراد بالأول: الأول من الزيادات، وهو قوله: «إلا أنها لم تقاتل» لا الأول في كلام أبي تمام؛ لأنه آخر فيه، وبيان ذلك أنه لو قيل: «ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل» لم يحسن هذا الاستدراك؛ لأن مجرد وقوع ظلها على الرايات لا يوقع في الوهم أنها تقابل مع الجيش حتى يستدرك عليه بالنفي، بخلاف إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش؛ فإنه مظنة بأنها أيضًا تقاتل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق. (دسوقي)

(٤) قوله: يتم حسن معنى البيت الأول: أي المعنى الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفوه، وهو تساير الطير على آثارهم وإتباعها لهم في الزحف. (دسوقي)

(٥) قوله: ونحوها: الظاهر أن «نحوها» معطوف على «هذه»، أي وأكثر نحو هذه الأنواع مقبول، وهذ الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضًا، وتعليلهم القبول بوجود نوع تصرف فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر، أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر، ويؤيد ذلك أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر؟ وبهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ «الأكثر» ويقول: «وهذه الأنواع ونحوها مقبولة». (تجريد البناني)

(٦) قوله: أي من إلخ: أي التي تنسب بغير الظاهر مطلقا لا بقيد كونها مذكورة. (دسوقي)

(٧) قوله: وكلما كان أشد: أي وكلما كان الكلام المأخوذ من غيره أشد خفاء من مأخوذ آخر كان أقرب إلى القبول. (علامة دسوقي)

(٨) قوله: بحيث لا يعرف إلخ: وذلك بأن يكسب من التصرف وإدخال اللطائف ما أوجب كونه لا يعرف مما أخذ منه، وأن أصله ذلك المأخوذ منه إلا بعد مزيد تأمل وإمعان نظر. (دسوقي)

(٩) قوله: مزيد تأمل: أي وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر. (ق)

(١٠) قوله: الذي ذكر: فإفراد هذا بتأويل المشار إليه بما ذكر، فلا منافاة بينه وبين التأكيد بقوله: «كله». (دسوقي)

(١١) قوله: وإلا فلا يحكم: أي وإن لم يعلم أخذ الثاني من الأول بأن علم العدم أو جهل الحال بشيء من ذلك، أي من سبق أحدهما واتباع الآخر، ولا بما يترتب على ذلك من القبول أو الرد، وأشار الشارح بقوله: «وإلا فلا يحكم بشيء» إلى أن قول المصنف: «بجواز أن يكون إلخ» علة لمحذوف. (دسوقي)

(١٢) قوله: ابن ميادة: بفتح الميم وتشديد الياء اسم امرأة أمة سوداء، وهي أم الشاعر، فهو ممنوع عن الصرف؛ للعلمية والتأنيث. (دسوقي)

(١٣) قوله: مفيد ومتلاف: أي هذا الممدوح يفيد الأموال للناس، أي يعطيها لهم ويتلفها على نفسه. (دسوقي)

(١٤) قوله: إذا ما أتيته تهلل: التهلل: طلاقة الوجه. والاهتزاز: التحرك. والمهند: السيف المصنوع من حديد الهند، أي إذا أتيت الممدوح تهلل -أي تنور- وجهه فرحا بسؤالك إياه، واهتز بإرادة العطاء كاهتزاز السيف المهند في البريق والإشراق. (دسوقي)

فقيل له: أين يذهب بك[1] هذا للحطيئة؟ فقال: الآن علمت أني شاعر إذا وافقته على قوله ولم أسمعه. فإذا لم يعلم أنَّ الثاني أخذ من

أي هذا البيت للحطيئة، وهو اسم شاعر

الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا؛ ليغتنم[2] بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة

لو عين السرقة أو عدمها — القول — أي إلى القول المذكور

النقص إلى الغير.

أي الشاعر الثاني

وممَّا يتصل بهذا أي بالقول في السرقات الشعرية القولُ في الاقتباس والتضمين والعقد والحلّ والتلميح بتقديم اللّام على الميم

خبر مقدم — مبتدأ مؤخر

من «لمحه إذا أبصره»، وذلك[3] لأن في كلٍّ منها أخذ شيء من الآخر.

أي كل واحد من الخمسة المذكورة

أمَّا الاقتباس فهو أن يضمّن[4] الكلام نظما كان أو نثرا شيئا من القرآن أو الحديث، لا على أنه منه، أي لا على طريقة أنَّ ذلك الشيء

يعني من المركبات

من القرآن أو الحديث، يعني[5] على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه، كما يقال[6] في أثناء الكلام: «قال الله تعالى كذا»، وقال النبي ﷺ

راجع للمنفي

كذا» ونحو ذلك؛ فإنه لا يكون اقتباسًا[7]. ومثَّل الاقتباس بأربعة أمثلة؛ لأنه إمَّا من القرآن أو الحديث، وكل منهما إمَّا في النثر أو في

مثل: «وفي التنزيل» أو «في الحديث كذا» — أي المصنف

النظم، فالأول كقول الحريري: فلم يكن ﴿إِلَّا[8] كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ﴾[9] حتى أَنْشَدَ وأغرب. والثاني مثل قول الآخر: شعر: إن

أي الاقتباس من القرآن في النثر — أتى بشيء غريب — أي الاقتباس من القرآن في النظم

كنتِ أزمعتِ أي عزمتِ على هجرنا :: من غير ما جرم فصبر جميل[10] :: وإن تبدّلتِ[11] بنا غيرنا :: فحسبنا الله ونعم الوكيل.

ما زائدة، أي من غير ذنب صدر منا

والثالث: قول الحريري: قلنا: شاهت الوجوه أي قبحت، وهو لفظ الحديث على ما روي: أنه لمَّا اشتد الحرب يوم حنين

أي الاقتباس من الحديث في النثر — أي «شاهت الوجوه»

أخذ النبي ﷺ كفًّا من الحصى، فرمى بها وجوهَ المشركين، وقال النبي ﷺ: «شاهت الوجوه»[12]، وقبحَ على المبني للمفعول، أي

وآله وصحبه — بوزن «ضرب»

لُعِنَ، من «قبحه الله» بالفتح، أي أبعده من الخير، اللُّكَع أي اللئيم ومن يرجوه. والرابع: مثل قول ابن عباد: شعر: قال أي الحبيب

باب «منع» بفتح العين — أي اقتباس الحديث في النظم

لي إن رقيبي[13] :: سيءُ الخلق فَداره :: من «المداراة»: هو الملاطفة والمخاتلة، وضمير المفعول [للرقيب]، قلت: دعني[14] وجهك[15]

الرقيب: الحافظ — قبيح الطبع — لئلا يمنعني عنك — أي المخادعة — هو الهاء في «داره»

:: الجنةُ حفَّت بالمكاره، اقتباسًا من قوله ﷺ: «حُفَّتِ الجنَّة بالمكاره وحُفَّتِ النَّار بالشَّهَوَات» أي أحيطَتْ،[16] يعني لا بد لطالب

تفسير لـ«حفت»

---

(١) قوله: أين يذهب بك: هذا كلام يقال للضال، كقوله تعالى: ﴿فَأَيۡنَ تَذۡهَبُونَ﴾ (التكوير: ٢٦). (تجريد)

(٢) قوله: ليغتنم إلخ: علة لمحذوف، أي فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا، ولا يقال: إن الثاني أخذه من الأول سرقة؛ ليغتنم إلخ؛ لأنه لو ادعي سرقة مثلا أو عدمها مثلا: لم يأمن أن يخالف الواقع. (دسوقي)

(٣) قوله: وذلك: أي وجه اتصال هذه الأمور بالسرقات أن في كل من هذا أخذ شيء من شيء سابق، كما في السرقات. (من الدسوقي)

(٤) قوله: أن يضمن إلخ: أي أن يؤتى بشيء من لفظ القرآن أو من لفظ الحديث في ضمن الكلام، ومما ينبغي أن يلحق بالاقتباس أن يضمن الكلام شيئا من كلام الذين يبرك بهم وبكلامهم خصوصا الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين. (دسوقي)

(٥) قوله: يعني إلخ: أتى بالعناية؛ إشارة إلى أن النفي ليس منصبا على المقيد -وهو الوجه والطريقة- بل منصبه القيد، وهو كونه من القرآن أو الحديث، ففسر المتن أولا على ظاهره، ثم أشار إلى بيان المراد منه. (تجريد)

(٦) قوله: كما يقال إلخ: مثال للمنفي، أي الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه فيه إشعار بأنه منه. (دسوقي)

(٧) قوله: فإنه لا يكون اقتباسا: أي لأن هذا ليس من التضمين في شيء بسهولة التناول، فلا يفتقر إلى نسخ الكلام نسخا، يظهر منه أنه شيء آخر، فيعد مما يستحسن فيلحق بالبديع. (دسوقي)

(٨) قوله: فلم يكن إلا إلخ: أي لم يكن من الزمان إلا كلمح البصر في القلة واليسارة، فأنشد فيه أبو زيد السروجي وأغرب، أي أتى بشيء غريب بديع، وهذا كناية عن سرعة الإنشاد الغريب. (ق)

(٩) قوله: إلا كلمح البصر أو هو أقرب: هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ أَوۡ هُوَ أَقۡرَبُۚ﴾ (النحل: ٧٧). (ق)

(١٠) قوله: فصبر جميل: أي فأمرنا معك صبر جميل، وهو الذي لا شكوى فيه، اقتبس هذا من قوله تعالى حكاية عن قول يعقوب عليه السلام: ﴿بَلۡ سَوَّلَتۡ لَكُمۡ أَنفُسُكُمۡ أَمۡرٗاۖ فَصَبۡرٞ جَمِيلٞۖ﴾ (يوسف: ١٨). (دسوقي)

(١١) قوله: وإن تبدلت إلخ: أي وإن اتخذتَ غيرنا بدلا منا في الصحبة: «فحسبنا الله» أي فيكفينا الله في الإعانة على هذه الشدة، «ونعم الوكيل» أي المفوض إليه في الشدائد، اقتبس هذا من قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ﴾ (آل عمران: ١٧٣-١٧٤). (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: وقال النبي عليه السلام شاهت الوجوه: أي قبحت وتغيرت بانكسارها وانهزامها وعودها بالخيبة، فلما فعل ذلك انهزم المشركون. (دسوقي)

(١٣) قوله: إن رقيبي إلخ: «الرقيب»: الحافظ والحارس، و«الخلق» بسكون اللام، أي رقيبي قبيح الطبع غليظه، فلاطفه؛ لتنال معه المطلوب. (تجريد البناني)

(١٤) قوله: دعني: أي اتركني من الأمر بمداراة الرقيب وملاطفته. (ق)

(١٥) قوله: وجهك: مبتدأ خبره «الجنة»، وما بعدها حال منها بإضمار «قد»، والمعنى على التشبيه. (دسوقي)

(١٦) قوله: أي أحيطت: يعني كل من الجنة والنار بما ذكر، يعني بالمكاره والشهوات، =

جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب، كما لا بدَّ لطالب الجنة من مشاقِّ التكاليف.

من إضافة المشبه به للمشبه — ولا ينفع فيه المداراة — كالصلاة والزكاة وغيرها

وهو أي الاقتباس ضربان: أحدهما: ما لم ينقل[١] فيه المقتبس عن معناه الأصلي[٢]، كما تقدَّم من الأمثلة[٣]، والثاني: خلافه، أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي، كقوله أي قول ابن الرومي: شعر:

لئن أخطأتُ[٤] في مدحك :: ما أخطأت في منعي

لقد أنزلت حاجاتي :: بوادٍ غير ذي زرعِ

هذا مقتبس من قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾، لكن معناه في القرآن: وادٍ لا ماء فيه ولا نبات، وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جَناب لا خير فيه ولا نفع.

حكاية عن سيدنا إبراهيم عليه السلام — (إبراهيم: ٣٧) — هو أرض مكة المشرفة — أي فناء

ولا بأسَ[٥] بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن أو غيره كقوله: شعر: قد كان أي وقع ما خفت أن يكونا :: إنَّا إلى الله راجعونا، وفي القرآن: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾.

كالتقفية — أي بعض المغاربة عند وفاة صاحب له — نقص وزاد؛ لاستقامة الوزن

وأمَّا التضمين فهو أن يضمَّن[٦] الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان[٧] أو فوقه أو مصراعا أو ما دونه مع التنبيه عليه، أي على أنه من شعر الغير، إن لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء، وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة، كقوله[٨]: أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيدٍ للبيع: شعر:

أي بقيد التنبيه وما يقوم مقامه من الشهرة — بابه «ضرب»

على أنِّي سأنشد عند بيعي :: أضاعوني وأيَّ فتًى أضاعُوا

مفعول «أنشد»

المصراع الثاني للعَرْجي[٩]، وتمامه[١٠]: ع: لِيَوْم كريهةٍ وسدادِ ثَغر. اللام في «ليوم» لام التوقيت، و«الكريهة» من أسماء الحرب،

لأنها تستكره

= فلا يتوصل إلى كل منهما إلا بارتكاب ذلك. (من الدسوقي)

(١) قوله: ما لم ينقل إلخ: أي بل أريد به في كلام المقتبس -بكسر الباء- معناه الأصلي المفهوم منه بعينه. (ق)

(٢) قوله: معناه الأصلي: المراد به المفهوم منه، وإن كان المصداق مختلفا، فما صدق في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام الواقع من هذا الشاعر مثلا، والمفهوم واحد، فحينئذٍ يكون الاستعمال حقيقة؛ لأنه مستعمل في مفهومه، وإن اختلف المصداق، بخلاف ما إذا نقل؛ فإنه يكون مجازا. (دسوقي)

(٣) قوله: كما تقدم من الأمثلة: يعني فإن قوله: «كلمح البصر أو هو أقرب» أريد به ذلك المقدار من الزمان، كما أريد به في الأصل، وقوله: «فصبر جميل» على معناه، وكذا «حسبنا الله ونعم الوكيل»، و«شاهت الوجوه» أريد به قبح الوجوه وتغيرها، كما أريد به في الأصل، وكذا «حفت الجنة بالمكاره»؛ فإن المفهوم في الأصل والفرع واحد، وإن كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الأصل؛ لأن الاختلاف في المصدوق لا عبرة به. (علامة دسوقي)

(٤) قوله: لئن أخطأت إلخ: أي والله إن كنت أخطأت في مدحك؛ لكونك لا تستحق المدح. «ما أخطأت في منعي»؛ لكوني أستحق المنع؛ لأني مدحت من لا يستحق المدح. (دسوقي)

(٥) قوله: ولا بأس إلخ: أي ويسمى اللفظ المتغير بتغير يسير مقتبسا، وأما إذا غيِّر كثيرا حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباسا، كما لو قيل في «شاهت الوجوه»: «قبحت الوجوه» أو «تغيرت الوجوه» أو نحو ذلك. (من الدسوقي)

(٦) قوله: أن يضمن إلخ: أي يدخل في الشعر شيئا من شعر الغير، وخرج النثر بقوله: «أن يضمن الشعر»، فلا يجري فيه التضمين، وإنما اختص التضمين بالشعر؛ لأن ضم كلام الغير في الشعر على وجه يوافق المضموم إليه مما يستبدع؛ إذ ليس سهل التناول، ولذا عد من المحسنات، بخلاف ضم كلام الغير في النثر؛ فإنه لا استبداع فيه. وخرج بقوله: «شيئا من شعر الغير» ما إذا ضمن الشعر شيئا من نثر الغير، فلا يسمى تضمينا، بل عقدا، كما يأتي. (من الدسوقي)

(٧) قوله: بيتا كان إلخ: وهذه الأربعة إما مع التنبيه أو عدمه إن كان مشهورا، فالأقسام ثمانية، مثل المصنف لقسم منها، وهو تضمين المصراع مع التنبيه بقوله: «سأنشد إلخ»، ومثل الشارح لقسم ثان منها، وهو تضمين بدون تنبيه، وترك أمثلة الباقي. (دسوقي)

(٨) قوله: كقوله إلخ: هذا مثال لتضمين المصراع مع التنبيه على أنه لغير؛ فإن قوله: «سأنشد» نبه به على أن المصراع الثاني لغيره، وهو قوله: «أضاعوني إلخ». (دسوقي)

(٩) قوله: للعرجي: بسكون الراء، وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان رضي الله عنه نسبة للعرج، موضع بطريق مكة. (دسوقي)

(١٠) قوله: وتمامه: أي تمام المصراع الثاني، فالأصل هكذا:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا :: ليوم كريهةٍ وسداد ثغر

هذه الأبيات من قصيدة قالها العرجي حين حبس في شأن قتيل قتله. ثم إن الغلام الذي عرضه أبو زيد السروجي للبيع -وهو ولده-، أخبر عند عرضه للبيع بأنه يوم البيع ينشد ما ذكر، وضمن شعره الذي أنشده عند بيعه المصراع الأول من البيت الأول من كلام العرجي، ونبه بقوله: «سأنشد» على أن المصراع الثاني لغيره، والحريري حكى ما قاله ذلك الغلام. (ق)

و«سداد الثغر» بكسر السين سدُّه بالخيل والرجال، والثغر: موضع المخافة من فروج البلدان، أي أضاعوني في وقت[١] الحرب وزمان سد الثغر، ولم يراعوا لحقي أحوج ما كانوا إليَّ، و«أيّ فتى» أي كاملًا من الفتيان أضاعوا، وفيه تنديم[٢] وتخطئة لهم.

وتضمينُ المصراع بدون التنبيه لشهرته: كقول الشاعر: شعر:

قد قلت لمَّا أطلعتْ وَجْناتُه[٣] :: حول الشقيق الغضّ روضة آس[٤]

أعِذارَه[٥] الساري العجول توقفا[٦] :: ما في وقوفك ساعةً من بأس

المصراع الأخير لأبي تمام.

وأحسنه أي أحسن التضمين ما زاد على الأصل أي شعر الشاعر الأول بنكتة لا توجد فيه[٧]، كالتورية[٨] أي الإيهام والتشبيه في قوله[٩]: إذا الوهم أبدى لي أي أظهر لي لَمَاها أي سمرة شفتيها وثَغْرها: تذكرت مابين العُذَيب وبارق :: ويذكرني من «الإذكار» من قدِّها ومَدامعي :: مجرَّ عوالينا[١٠] ومجرى السَّوابق، انتصب «مجرّ» على أنه مفعول ثان لـ«يذكرني»، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم، وقولُه: «تذكّرتُ ما بين العذيب وبارق :: مجرّ عوالينا ومجرى السوابق، مطلعُ قصيدة[١١] لأبي الطيِّب، والعُذَيب[١٢] والبارق: موضعان، و«ما بين» ظرفٌ لـ«التذكّر»،[١٣] أو لـ«مجرّ» أو «المجرى»؛ اتساعًا في تقديم الظرف على عامل المصدر، أو يكون «ما بين» مفعول «تذكرت»، و«مجرّ» بدلا منه، والمعنى[١٤]: أنهم كانوا نزولًا بين هذين الموضعين، وكانوا يجرُّون الرماح عند مطاردة الفرسان، ويسابقون على الخيل، فالشاعر الثاني أراد بـ«العُذَيب» تصغير «العذب»، يعني شفة الحبيب، وبـ«بـارق» ثغرها[١٥] الشبيه بالبرق،

---

(١) قوله: أضاعوني في وقت إلخ: أشار الشارح إلى أن اللام في قوله: «ليوم كريهة» بمعنى «في» وإنها متعلقة بـ«أضاعوني». (دسوقي)

(٢) قوله: وفيه تنديم: أي في الكلام تنديم للمضيعين وتخطئة لهم من حيث إنهم أضاعوا وباعوا من لا غنى عنه؛ لكونه كاملا في الفتوة. (دسوقي)

(٣) قوله: وجناته: [جمع «وجنة»، هو ما ارتفع من الخدين.]

(٤) قوله: روضة آس: مفعول «أطلعت»، والروضة: منبت الأشجار، والآس: الريحان، أي لما أظهرت وجناته شيئا أخضر كالآس، والمراد به شعر العذار؛ لأن الشعر في حال نباته يميل للخضرة. (دسوقي)

(٥) قوله: أعذاره إلخ: الهمزة للنداء، والعذار: هو ما يوجد من الشعر على الخد. والساري في الأصل: الماشي بالليل، وهو بالنصب صفة لـ«عذار»، إلا أنه أسكنه؛ للضرورة، وإنما نادى عذاره؛ لأنه مشغوف به، ووصفه بأنه الساري؛ لأنه مشتمل على سواد كسواد الليل، فكأنه سار بالليل، ووصفه بأنه العجول؛ لأن فيه تظهر عجلة المسرع. (دسوقي)

(٦) قوله: توقفا: في أكثر النسخ: «ترفقا» بالراء، قيل: هو أمر مؤكد بالنون الخفيفة قلبت ألفا؛ لوقوعها في الوقف بعد فتح، فهو حينئذٍ بفتح القاف أو الفاء، وقيل: إن «توقفا» أو «ترفقا» مصدر منصوب بفعل مقدر، أي توقف أو ترفق، فعلى هذا يقرأ بضم القاف أو الفاء منونا. (من الدسوقي وغيره)

(٧) قوله: لا توجد فيه: بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لنكتة، وإلا فالزيادة على المضمن لا بد منها، فلم يحترز بمطلق الزيادة عن شيء، وإنما احترز بكونها لنكتة زائدة على ما كان، فالمحترز عنه هو الزيادة لغير ذلك. (تجريد)

(٨) قوله: كالتورية: [هو أن يكون للكلام معنيان: بعيد وقريب، ويراد البعيد؛ لقرينة.]

(٩) قوله: في قوله: أي التورية والتشبيه الموجودين في قوله: «إذا الوهم إلخ»؛ فإن البيت الأول فيه تضمين على التورية، والثاني فيه تضمين مشتمل على التشبيه. (دسوقي)

(١٠) قوله: مجرَّ عوالينا: أي جرّ رماحنا العالية، راجع لتبختر قدها أي تمايله، وقوله: «مجرى السوابق» أي وجري الخيل السوابق، راجع لجريان مدامعه، والمعنى: أن الوهم يذكره من تبختر قدها جرّ الرماح وتمايلها؛ للمشابهة بينهما، ويذكره من جريان مدامعه جريان الخيل السوابق؛ للمشابهة بينهما. (دسوقي)

(١١) قوله: مطلع قصيدة: فالشاعر الثاني أخذ الشطر الأول وجعله شطرا ثانيا، وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانيا أيضًا. (تجريد)

(١٢) قوله: والعذيب إلخ: هذا شروع في بيان مراد أبي الطيب، ثم بين مراد المضمن بعد ذلك، وقوله: «موضعان» هذا معناهما القريب المشهور، وسيأتي معناهما البعيد. (دسوقي)

(١٣) قوله: وما بين ظرف للتذكر: وعلى هذا فـ«ما» زائدة، و«مجرّ» وما عطف عليه مفعول «التذكر»، وقوله: «أو للمجرّ»، أي والمجر وما عطف عليه مفعول لـ«التذكر»، ويكون التقدير: تذكرت جرّ العوالي وإجراء السوابق حين وقع ذلك الجر والإجراء بين العذيب وبارق. وقوله: «أو ما بين مفعول» أي على أن «ما» موصولة و«بين» صلتها.

والحاصل: أن «ما» في قوله: «ما بين العذيب» يصح أن تكون موصولة مفعولا لـ«تذكرت»، وصلتها الظرف بعدها، أي تذكرت الذي استقر بين العذيب وبارق، وعلى هذا فـ«مجر» و«مجرى» بدلان من «ما» الواقعة مفعولا، وحينئذ يكون المراد بالمجر والمجرى المكان أو المصدر الذي هو جر الرماح وإجراء الخيل، ويصح أن يكون مفعول «تذكرت» «مجرّ» و«مجرى»، و«بين» ظرف لـ«التذكر» أو لـ«مجر» و«مجرى»، قدم عليهما؛ لكونه ظرفا، و«ما» زائدة على الوجهين. (دسوقي وتجريد)

(١٤) قوله: والمعنى: [أي معنى البيت الأصلي الذي هو بيت أبي الطيب.]

(١٥) قوله: ثغرها: [هذا هو المعنى البعيد، وكذا ما قبلها.]

وبما بينهما: ريقها، وهذا تورية، وشبّه تبختر[١] قدّها بتمايل الرمح وتتابع دموعه بجريان الخيل السوابق.

ولا يضر في التضمين التغيير اليسير[٢]؛ لما قصد تضمينه؛ ليدخل في معنى الكلام، كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب[٣]: شعر:

أقول لمعشر[٤] غلطوا وغضّوا :: من الشيخ الرشيد وأنكروه

هو ابن جلا وطلّاع الثنايا :: متى يضع العمامة تعرفوه

البيت لسحيم بن وثيل، وهو «أنا ابن جلا»[٥] على طريقة التكلم، فغيّره إلى طريقة الغيبة؛ ليدخل في المقصود.

وربما يسمى تضمين البيت فما زاد على البيت استعانةً[٦]، وتضمين المصراع فما دونه إيداعًا، كأنه أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير، ورَفْوًا[٧] كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر غيره.

وأما العقد فهو أن ينظم نثر قرآنا كان أو حديثًا أو مثلا أو غير ذلك، لا على طريق الاقتباس يعني: إن كان[٨] النثر قرآنا أو حديثا فنظمه إنما يكون عقدا إذا غير تغييرًا كثيرًا، أو أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف ما كان[٩] إذ لا دخل فيه للاقتباس، كقوله: شعر:

ما بال مَنْ أوَّله نطفةٌ :: وجيفةٌ آخره يفخر

الجملة حال، أي ما باله مفتخرًا، عقد قول علي رضي الله عنه: «ما لابن آدم والفخر[١٠]، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة».

وأمّا الحَلّ فهو أن ينثر نظم، وإنما يكون مقبولًا[١١] إذا كان سبكه مختارًا لا يتقاصر عن سبك النظم وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قَلَق، كقول بعض المغاربة[١٢]: فإنه لما قبحتْ فعلاتُه وحنظلت نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل[١٣] سوء الظن يقتاد، أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة، ....

(١) قوله: وشبه تبختر إلخ: أي تشبيها ضمنيا لا صريحا، والحاصل: أن الشاعر الثاني زاد على أبي الطيب بالتورية في ثلاثة مواضع وبالتشبيه الضمني. (دسوقي)

(٢) قوله: التغيير اليسير: احترز به من التغيير الكثير؛ فإنه يخرج به المضمن عن التضمين، ويدخل في حد السرقة إن عرف أنه للغير، والفرق بين الكثير واليسير موكول إلى عرف البلغاء. (دسوقي وتجريد)

(٣) قوله: داء الثعلب: هو مرض يسقط الشعر من الرأس، وهو المسمى بالقراع. (ق)

(٤) قوله: أقول لمعشر إلخ: المعشر: الجماعة، وقوله: «غلطوا» أي في حقه، وقوله: «غضوا» أي أبصارهم عند رؤيته احتقارا به، وقوله: «من الشيخ» يعني ذلك اليهودي، وقوله: «الرشيد» أراد به الغوي -أي الضال- تهكما، وقوله: «هو ابن جلا إلخ» مقول القول. (من التجريد)

(٥) قوله: أنا ابن جلا إلخ: فمراد هذا الشاعر الأول: الافتخار، وأنه ابن رجل جلا أمره واتضح، وأنه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره في الحرب؛ بناء على أن المراد بالعمامة: ملبوس الحرب، ومراد الشاعر الثاني بقوله: «هو ابن جلا إلخ»: التهكم باليهودي، وأنه ابن شعر أي صاحب شعر جلا الرأس منه، وانكشف عن الرأس من هذا الداء أي داء الثعلب، وأنه طلاع الثنايا أي ركاب صعاب الأمور، وهي مشاق داء الثعلب ومشاق الذل والهوان، ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف داؤه وعيبه. (من تجريد البناني)

(٦) قوله: استعانة: لأنه لكثرته كأن الشاعر استعان به وتقوى على تمام مراده، بخلاف ما هو دون ذلك. (دسوقي)

(٧) قوله: ورفوا: أي إصلاحا؛ لأن رفو الثوب إصلاح خرقه، فكأن الشاعر لقلة المصراع وما دونه أصلح به خرق شعره، أي خلله، كما يرفأ الثوب بالخيط الذي هو من جنسه. (دسوقي)

(٨) قوله: يعني إن كان إلخ: حاصله: أن النثر في قوله: «أن ينظم نثر» شامل للقرآن والحديث وغيرهما، وقوله: «لا على طريق الاقتباس» قيد في القرآن والحديث فقط؛ لأن الاقتباس لا يكون إلا فيهما كما تقدم. (تجريد)

(٩) قوله: كيف ما كان: أي سواء غير تغييرا يسيرا أو كثيرا أو لم يغير بأن قال: «قال فلان كذا»، وغير بإشارة أو لا. (حاشية)

(١٠) قوله: والفخر: مفعول معه، أي أي شيء ثبت لابن آدم مع الفخر. (ق)

(١١) قوله: وإنما يكون مقبولا إلخ: أشار الشارح إلى أن شرط كون الحل مقبولا أمران: أحدهما راجع إلى اللفظ والآخر إلى المعنى، الأول: أن يكون سبك ذلك النثر مختارا لا يقصر عن سبك النظم؛ لكونه مسجعا ذا قرائن مستحسنة. والآخر: أن يكون ذلك النثر حسنَ الوقوع غيرَ قلق مطابقًا لما تجب مراعاته في البلاغة مستقرا في مكانه الذي يجب أن يستعمل فيه. فإن فات في النثر أحد الأمرين المذكورين لا يكون الحل مقبولا. (من الدسوقي)

(١٢) قوله: كقول بعض المغاربة: أي في وصف شخص يسيء الظن بالناس؛ لقياسه غيره على نفسه. (دسوقي)

(١٣) قوله: لم يزل إلخ: أي لما كان قبيحا في نفسه قاس الناس عليه، فساء ظنه بهم في كل شيء، فصار سوء الظن يقوده إلى ما لا حاصل له في الخارج من التخيلات =

ويصدّق هو توهمه[1] الذي يعتاده من «الاعتياد» حَلَّ[2] قول أبي الطيب[3]: شعر:

إذا سَاءَ[4] فعل المرء ساءت ظنونُه :: وصدق ما يعتاده من توهّم

يشكو سيفَ الدولة واستماعَه لقول أعدائه.

وأمَّا التلميح صح بتقديم اللام[5] على الميم من «لَمَّحه» إذا أبصره ونظر إليه، وكثيرا مَّا تسمعهم يقولون: «لمح فلانٌ هذا البيت فقال كذا»، و«في هذا البيت تلميحٌ إلى قول فلان». وأما «التمليح» بتقديم الميم على اللام بمعنى الإتيان بالشيء المليح، كما في التشبيه والاستعارة: فهو ههنا غلطٌ محضٌ[6]، وإن أخذ مذهبا[7]: فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره أي ذكر[8] كل واحدٍ من القصة أو المثل، فالتلميح إمَّا في النظم أو في النثر، والمشار إليه في كل منهما إما أن يكون قصة أو شعرا أو مثلا، يصير ستة أقسام، والمذكور في الكتاب[9] مثال التلميح في النظم إلى القصة والشعر، كقوله: شعر:

فوالله ما أدري أَأَحْلام نائم ألمَّتْ بنا أم كان في الركب يوشَعُ

وصف لحوقه بالأحبَّة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل، ثم استعظم ذلك[10] واستغرب وتجاهل[11] تحيرًا تدلهًا، وقال: هذا حُلم أراه في النوم أم كان فيما بين الركب يوشع النبي صلى الله على نبينا وعليه السَّلام، فردَّ الشمس[12] بدعائه، أشار إلى قصة يوشع عليه السلام[13] واستيقافه الشمس على ما روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة، فلمَّا أدبرت الشمس خاف[14] أن تغيب قبل أن يفرغ منهم، ويدخل السبت[15]، فلا يحلُّ له قتالهم فيه، فدعا الله تعالى، فردَّ له الشمس، حتى فرغ من قتالهم. وكقوله: شعر: لعمرٌو اللام للابتداء، وهو مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم، أي تحترق، حال[16] من

= الفاسدة. (التجريد للبناني)

(١) قوله: ويصدّق توهمه إلخ: يعني أنه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم أن الناس كذلك، فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد، فلم يحصل بسبب ذلك إلا الإثم والعداوة. (تجريد)

(٢) قوله: حل: أي في هذا السجع قول أبي الطيب وزاد عليه قوله: «وحنظلت نخلاته». (دسوقي)

(٣) قوله: قول أبي الطيب: أي شكاية من سيف الدولة حيث استمع لقول الأعادي فيه، وأن سبب ذلك هو سوء فعله، فظن الناس كذلك. (دسوقي)

(٤) قوله: إذا ساء إلخ: أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه، فيسيء ظنه بالناس، ويصدق في أوليائه وأتباعه ما يخطر بباله من الأمور التي توهمها منهم؛ لاعتياد مثله من نفسه. (دسوقي)

(٥) قوله: صح بتقديم اللام: أي الذي صح وتحرر عند المحققين أنه هنا بتقديم اللام، وأما ما قاله بعضهم من أنه يجوز تقديم الميم وأنه لا فرق بين التلميح والتمليح: فليس بشيء. (علامة دسوقي)

(٦) قوله: غلط محض: أي نشأ من توهم اتحاد الأعم بالأخص؛ لأن الإتيان بالشيء المليح أعم من التلميح الذي هو النظر إلى شعر أو قصة أو مثل. (دسوقي)

(٧) قوله: وإن أخذ مذهبا: أي وإن جعل ذلك مذهبا للشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح، وفسرهما بما قاله المصنف. (دسوقي)

(٨) قوله: أي ذكر إلخ: أشار الشارح إلى أن الضمير لواحد؛ لأن العطف بـ«أو»، وحينئذٍ فلا يعترض على المصنف بعدم مطابقة الضمير لمرجعه. (دسوقي)

(٩) قوله: والمذكور في الكتاب إلخ: أي وترك أمثلة التلميح في النثر بأقسامه الثلاثة، وكذا ترك مثال التلميح في النظم للمثل. (دسوقي)

(١٠) قوله: ثم استعظم ذلك: أي طلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في الليل، حتى كأنه لا يمكن عادةً، كرد الشمس. (ق)

(١١) قوله: وتجاهل: أي فكأنه يقول: خبط عليّ الأمر لما شاهدت، فلم أدر: هل أنا نائم وما رأيته حلم أم حضر يوشع عليه السلام فردّ الشمس. (من الحاشية)

(١٢) قوله: فردّ الشمس: أي ردّها عن الغروب وأمسكها، وليس المراد أنها غابت بالفعل ثم ردّها، كذا قيل. (دسوقي)

(١٣) قوله: يوشع عليه السلام: هو ابن نون فتى موسى عليه السلام أي صاحبه. (دسوقي)

(١٤) قوله: خاف إلخ: أي فهو لم تغرب بالفعل، لكنها قاربت الغروب، فلما دعا الله تعالى حبست له حتى فرغ من قتالهم، فقد حصل نوع من الظلام، وظهرت الشمس في الظلام مثل ظهور الشمس في الليل المظلم، وقيل: إن الشمس غربت بالفعل وردت له بعد غروبها. (من الدسوقي)

(١٥) قوله: ويدخل السبت: لأن بالغروب تدخل ليلة السبت وهي مثله في الحرمة؛ لأن يوشع عليه السلام كان متعبدا بشريعة موسى عليه السلام، ومن شريعته حرمة العمل في يوم السبت وليلته. (من التجريد والدسوقي)

(١٦) قوله: حال إلخ: والأوجه أن يجعل قوله: «مع الرمضاء» صفة لـ«عمرو»، و«النار» بالجر عطف على «الرمضاء»، أي لعمرو المصاحب للرمضاء وللنار في الذكر، أي لعمرو الذي ذكر معه الرمضاء، والنار في البيت الآخر، وعمرو الذي ذكر معه الرمضاء والنار في البيت الآخر هو عمرو قاتل كليب، فكأنه قيل لقاتل كليب: أرق منك يا أيها المخاطب. (دسوقي)

الضمير في «أرقّ» والنار مرفوع معطوف على «عمرو» أو مجرور معطوف على «الرمضاء» تلتظي، حال منها، وما قيل: «إنها صفة على حذف الموصول أي النار التي تلتظي» تعسُّف لا حاجة إليه، أرق خبر المبتدأ من «رقّ له» إذا رحمه وأحفى من «حفي عليه» تلطّف وتشفّق منك في ساعة الكَرْب، إشعار إلى البيت المشهور، وهو قوله: شعر: المستجير أي المستغيث بعمرو عند كربته :: الضمير للموصول، أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار. وعمرو: هو جساس بن مُرَّةَ[١]، وذلك[٢] أنه لما رَمى كليبًا ووقف فوق رأسه، قال له كليب: يا عمرو؛ أغثني بشربة ماء فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو البيت.

فصل من الخاتمة[٣] في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء

ينبغي للمتكلم[٤] شاعرا كان أو كاتبا أن يتأنّق أي يتتبّع الآنق[٥] أي الأحسن، يقال: «تأنق في الروضة» إذا وقع فيها متتبعا لما يؤنقه، أي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظا بأن يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل، وَأحسن سبكا بأن يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم والتأخير الملبس[٦]، وأن يكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة، ويكون المعاني متناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي اللفظ الشريف[٧] المعنى السخيف، أو على العكس، بل يصاغان صياغةَ تناسبٍ[٨] وتلاؤمٍ، وأصحّ معنى[٩] بأن يسلم[١٠] من التناقض والامتناع[١١] والابتذال[١٢] ومخالفة العرف[١٣] ونحو ذلك[١٤].

أحدها: الابتداء؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذبا[١٥] حسن السبك صحيح المعنى: أقبل السامع على الكلام، فوعى جميعه، وإلَّا أعرض عنه، وإنْ كان الباقي في غاية الحسن: فالابتداء الحسن في تذكار الأحبة والمنازل: ....

(١) قوله: هو جساس بن مرة: هذا سهو من الشارح؛ لأن عمرا هو عمرو بن الحارث، وجساس هو جساس بن مرة، فليس أحدهما هو الآخر. (دسوقي)

(٢) قوله: وذلك إلخ: حاصلها: أن امرأة تسمى البسوس ذهبت لزيارة أختها الهيلة، وهي أم جساس بن مرة، ومعها ناقة لجارها، وكان كليب من كبار تغلب، وجساس المذكور من بكر بن وائل، وحمى كليب أرضا من العالية، وهي أرض الحجاز لا يرعى فيها غير إبله، إلا إبل جساس؛ لمصاهرة بينهما، ثم خرجت ناقة الجار التي مع خالته في إبل جساس، فأبصرها كليب، وعرف أنها ليست من إبل جساس، فرماها بالسهم، فأبطل ضرعها، فرجعت حتى بركت بفناء جساس وضرعُها يشخب دما ولبنا، فصاحت البسوس: وا ذلاه! وا غربتاه! فقال جساس: اسكتي يا حرة، والله لأعقرن فحلا هو أعز على أهله منها، فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خرج وبعد عن الحي، فركب جساس فرسه، وأخذ رمحه، ولحقه فرماه في ظهره، فسقط كليب، فوقف جساس عنده، فقال له كليب: ياجساس، أغثني بشربة ماء، فقال له جساس: تركت الماء وراءك، ثم ولى عنه، فأتاه بعده عمرو بن الحارث حتى وصل إليه، فقال له: يا عمرو، أغثني بشربة ماء، فنزل عمرو إليه من فرسه، وأجهز عليه أي قتله، فقيل: المستجير بعمرو البيت، ومن هذا يعلم أن عمروا غير جساس. (من الدسوقي)

(٣) قوله: من الخاتمة: إنما كان ذلك الفصل من الخاتمة؛ لأن كلًّا اشتمل على محسن غير ذاتي. (تجريد)

(٤) قوله: ينبغي للمتكلم: اعلم أن المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب، وهو أيضًا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ، وهو أن يخرج التكلم إلى غرضه بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة إليه، كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة: ٥)؛ فإنه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة؛ لأنه أسرع إلى الظفر به، كما يفعل ذلك عند الحضور إلى الملوك والكبراء. (تجريد)

(٥) قوله: الآنق: بالمد وكسر النون، وقيل: بفتح النون والقصر. (ق)

(٦) قوله: والتأخير الملبس: [كناية عن ضعف التاليف.] صفة التقديم والتأخير؛ لأنهما شيء واحد. (ق)

(٧) قوله: اللفظ الشريف: أي لاشتماله على المحسنات البديعية، وقوله: «المعنى السخيف» أي الذي لا فائدة فيه للسامع؛ لعدم مطابقته للحال. (دسوقي)

(٨) قوله: صياغة تناسب: بأن يكون كل من اللفظ والمعنى شريفا، وشرف اللفظ باشتماله على المحسنات وشرف المعنى بمطابقته للحال. (دسوقي)

(٩) قوله: وأصح معنى: أي أزيد في صحة المعنى، فبرعاية الزيادة المذكورة كان من هذا الباب، وإلا فصحة المعنى لا بد منها في كل شيء. (دسوقي)

(١٠) قوله: بأن يسلم: أي المعنى من التناقض، أي من إيهام التناقض، وإلا فالسلامة من التناقض واجب، لا مستحسن، وكذا يقال في ما بعدها. (دسوقي)

(١١) قوله: والامتناع: أي والسلامة من الامتناع أي البطلان بأن يكون المعنى باطلا، وهذا لازم لما قبله. (دسوقي)

(١٢) قوله: والابتذال: أي وسلامة المعنى من الابتذال أي الظهور بأن يكون ذلك المعنى له غاية الظهور يعرفه كل واحد. (دسوقي)

(١٣) قوله: ومخالفة العرف: أي وسلامة المعنى من مخالفة العرف؛ لأن مخالفة العرف البليغي كالغرابة المخلة بالفصاحة أو هي نفسها. (دسوقي)

(١٤) قوله: ونحو ذلك: كالسلامة من عدم المطابقة لمقتضى حال المخاطب، قيل: وفيه شيء؛ لأن هذا من علم المعاني. (تجريد)

(١٥) قوله: عذبا: الأولى التعبير بأفعل التفضيل؛ ليلائم ما مرّ، أي فإن كان أعذب من غيره. (دسوقي)

كقوله: شعر:

قِفَا نبك[١] من ذكرى حبيب ومنزل :: بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط[٢]: منقطع الرمل حيث يدقّ، واللّوى: رمل معوج يلتوي، والدخول وحومل: موضعان، والمعنى[٣]: بين أجزاء الدخول وحومل. وفي وصف الدار كقوله: شعر:

قصر عليه تحيّةٌ وسلام :: خلعت عليه[٤] جمالها الأيام

خلع عليه: أي نزع ثوبه وطرحه عليه.

وينبغي أن يجتنب في المدح مما يتطيَّر به أي يتشاءم، كقوله: ع: موعد أحبابك بالفرقة[٥] غَدٌ مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرير أنشدها للداعي العلوي، فقال له الداعي: هو موعد أحبابك يا أعمى ولك المثل السوء.

وأحسنه أي أحسن الابتداء ما ناسَبَ المقصود بأن يشتمل على إشارة إلى ما سيق الكلام لأجله.

ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال[٦] من «برع الرجل» إذا فاق أصحابه في العلم وغيره، كقوله في التهنئة[٧]: شعر:

بُشرى[٨] فقد أنجز الإقبال ما وعدا :: وكوكب المجد[٩] في أُفُق العلى صَعِدا

مطلع قصيدة لأبي محمد الخازن يهنِّئ الصاحب بولدٍ لابنته. وقوله: في المرثية[١٠]: شعر: هي الدنيا[١١] تقول بملء فيها :: حذار حذار أي احذر من بطشي أي أخذي الشديد وفتكي أي قتلي بغتةً؛ فإنه مطلع قصيدة لأبي فرج الساوي يرثي فخر الدولة.

وثانيها: أي ثاني الموضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها التخلُّص أي الخروج مما شُبِّب الكلام به أي ابتدئ وافتتح. قال الإمام الواحدي: معنى التشبيب ذكر أيام الشباب واللهو والغزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فسمِّي ابتداء كل أمر تشبيبا،

---

(١) قوله: قفا نبك إلخ: هذا أول شعر قاله امرؤ القيس؛ لأنه راهق ولم يقل شعرا، فقال أبوه: هذا ليس ابني؛ إذ لو كان كذلك لقال شعرا، ثم قال لاثنين من خاصته: خذاه، واذهبا به إلى مكان كذا، فاذبحاه، وأتياني بدمه، فمضيا به حتى وصلا المحل المعين فشرعا ليذبحاه، فبكى وقال البيت إلى آخر القصيدة، فرجعا به إلى أبيه، وقالا: هذا أشعر من على وجه الأرض، قد وقف واستوقف وبكى واستبكى، ونعى الحبيب والمنزل في نصف بيت، فقام إليه واعتنقه وقبّله، وقال: أنت ابني حقا. (تجريد)

(٢) قوله: السقط إلخ: المعنى: قفا نبك عند طرف الرمل المعوج أي الملتوي الكائن بين الدخول فحومل. (دسوقي)

(٣) قوله: والمعنى إلخ: أي ليصح العطف بالفاء، وهذا جواب عما يقال: إن «بين» لا تضاف إلا إلى متعدد، و«بين» ههنا إنما أضيفت لواحد، وحينئذٍ فلا يحسن العطف بالفاء، فالواجب العطف بالواو. وحاصل الجواب: أن في الكلام حذف مضاف أي بين أجزاء الدخول، والأجزاء متعددة، فيصير الدخول مثل اسم الجمع، كالقوم، فصح التعبير بـ«بين» والفاء. (من الدسوقي)

(٤) قوله: خلعت عليه: ضمن «خلع» معنى «طرح»، فعداه للمفعول الثاني بـ«على»، والمعنى: أن الأيام نزعت جمالها وطرحته على ذلك القصر. (ق)

(٥) قوله: بالفرقة: بضم الفاء وسكون الراء: اسم موضع، إلا أنها توهم معنى آخر، فبسببه كان يتطير منه. (تجريد)

(٦) قوله: براعة الاستهلال: هو في الأصل أول ظهور الهلال، ثم استعمل في مطلق الافتتاح، وإضافة «البراعة» إلى «الاستهلال» على معنى الملابسة، أي البراعة الحاصلة من الشاعر أو الكاتب الملابسة للاستهلال، أي لابتداء الكلام. (تجريد)

(٧) قوله: في التهنئة: بالهمزة، وهي إيجاد كلام يزيد سرورا بشيء مفروح به. (دسوقي)

(٨) قوله: بشرى إلخ: إنما كان هذا من البراعة؛ لأنه يشعر بأن ثَمّ أمرا مسرورا به، وأنه أمر حدث، وهو رفيع في نفسه، يهنأ به ويبشر من سر به، ففيه الإيماء إلى التهنئة والبشرى التي هي المقصود من القصيدة. (تجريد)

(٩) قوله: وكوكب المجد: يحتمل أن المراد بالكوكب: المولود؛ فإنه كوكب سماء المجد، جعل المجد كالسماء، فأثبت له كوكبا، هو المولود، ويحتمل أنه أراد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد، أي أن هذا المولود ظهر به وعلم به طالع المجد، وكون كوكبه في غاية الصعود. (دسوقي)

(١٠) قوله: في المرثية: أي في مرثية فخر الدولة ملك من آل بويه، و«المرثية» بالتخفيف مصدر «رثى يرثي»، فله مصدران «الرثاء» و«المرثية». (من التجريد)

(١١) قوله: هي الدنيا إلخ: الضمير للقصة، والجملة الواقعة بعد الضمير تفسير له، و«الملء» بكسر الميم: ما يملأ الشيء وبفتحها: المصدر، والمراد ههنا الأول، يعني أنه يقول ذلك جهرة بلا خفاء؛ لأن ملء الكلام الفم يشعر بظهوره والجهر به، بخلاف الكلام الخفي؛ فإنه يكون بطرف الفم. (علامة دسوقي)

وإن لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب من وصف للجمال أو غيره، كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما، أي بين ما شبّب به الكلام وبين المقصود، واحترز بهذا عن الاقتضاب[١]، وأراد بقوله: «التخلّص» معناه اللغوي، وإلّا فالتخلّص في العرف[٢]: هو الانتقال من ما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة، وإنما ينبغي أن يتأنق في التخلّص؛ لأن السامع يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود، كيف يكون، فإن جاء حسنا متلائم الطرفين[٣] حرّك من نشاطه، وأعان على إصغاء ما بعده، وإلّا فبالعكس، فالتخلص الحسن، كقوله أي أبي تمام: شعر: يقول في قُومَس اسم موضع يقال له: دامغان قومي وقد أخذت :: منا السرى أي أثر[٤] فينا السيرُ بالليل، ونَقَص من قوانا وخُطَى المهرية عطف على «السُّرى»[٥] لا على المجرور في «منّا»[٦] كما سبق إلى بعض الأوْهام، وهي جمع «خُطوة»، وَأرَادَ بالمهرية: الإبل المنسوبة إلى مَهْرة بن حيدان أبي قبيلة القود، الطويلة الظهور والأعناق، جمعُ «أَقْود»، أي أثَّر فينا مزاولةُ السرى ومسايرة المطايا بالخُطى، ومفعول «يقول» هو قوله: أمطلع الشمس[٧] تبغي أي تطلب أن تُؤمَّ أي تقصد بنا :: فقلت: كَلَّا ردع للقوم[٨] وتنبيهٌ، ولكن مطلع الجودِ[٩].

وقد ينتقل منه أي مما يُشبَّب به الكلام إلى ما لا يلائمه، ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب، وهو في اللغة الاقتطاع والارتجال، وهو أي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين، أي الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لَبِيد. قال في «الأساس»: «ناقة مخضرمة»: جُدِع نصف أُذُنها، ومنه «المخضرم» الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه[١٠] حيث كان في الجاهلية، كقوله[١١]: شعر:

لو رأى اللهُ[١٢] أنَّ في الشيب خيرا :: جاوَرَتْه الأبرار في الخلد شيَّبًا

جمع «أشيب»، وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه[١٣]، فقال: كل يوم تُبْدِي أي تُظْهِرُ صروف الليالي ::

---

(١) قوله: عن الاقتضاب: وهو الخروج والانتقال من شيء إلى شيء آخر من غير مراعاة ملائمة بينهما، فهو ارتجال المطلوب من غير توطئة إليه من المتكلم وتوقع من المخاطب؛ لأن الاقتضاب في اللغة الاقتطاع. (من الدسوقي)

(٢) قوله: وإلّا فالتخلّص في العرف إلخ: أي فلو كان المراد بالتخلص التخلص الاصطلاحي لزم التكرار في كلامه؛ لأن قوله: «مما شبب الكلام به إلى المقصود مع رعاية الملائمة» من جملة مدلوله. (دسوقي)

(٣) قوله: الطرفين: [هما المقصود وما افتتح به الكلام.]

(٤) قوله: أي أثر إلخ: أشار بذلك إلى أن «أخذ» بمعنى «أثر» و«من» بمعنى «في»، و«السرى» بمعنى السير ليلا، وأن المراد بتأثير السير فيهم نقص قوتهم. (دسوقي)

(٥) قوله: عطف على السُّري: فيكون المعنى: وقد أثرت فينا السرى ونقصت من قوانا، وأخذت منا أيضا خطى المهرية أي مشيها وتحريكها إيانا، ففاعل التأخير فيهم والنقص في قواهم شيئان: السرى وخطا المهرية. (دسوقي)

(٦) قوله: لا على المجرور في منّا: أي لأن فيه مانعا من جهة اللفظ، وهو العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، ومن جهة المعنى؛ لأن التقدير حينئذٍ: وقد نقصت منا السرى ونقصت السرى أيضًا من خطا المهرية، ولا معنى لنقص السرى من خطى المهرية من حيث إنها خطى، وحمله على أن السرى طال فنقص قوى المهرية، كما نقص قوانا، وكنى عن ضعفها ونقص قوتها بنقص خطاها: تكلف لا حاجة إليه على أن هذا لا يناسب قوله: «أمطلع الشمس إلخ»؛ لأنه يفيد أنها قوية لا ضعيفة، فتأمل. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: أمطلع الشمس: يصح نصبه على أنه مفعول «تؤم» أي أتطلب أن تؤم، أي تقصد بنا مطلع الشمس، ويصح رفعه على أنه مبتدأ خبره «تبغي»، أي تطلب أن تؤمه بنا أي معنا، وعلى كل حال فالجملة في محل نصب مقول القول. (من الدسوقي)

(٨) قوله: ردع للقوم: أي ارتدعوا وانزجروا عما تقولون من طلب التوجه بكم لمطلع الشمس، وتنبهوا على أنه لا وجه لقصده. (دسوقي)

(٩) قوله: ولكن مطلع الجود: أي ولكن أطلب التوجه بكم إلى مطلع الجود، وهو عبد الله ابن طاهر الجواد الكريم، فقد انتقل من مطلع الشمس إلى الممدوح الذي سماه مطلع الجود، مع رعاية المناسبة بينهما من جهة أن كلا محل لطلوع أمر محمود به النفع، فكان فيه حسن التخلص. (دسوقي)

(١٠) قوله: كأنما قطع نصفه: أي سمي بذلك؛ لأنه لما فات جزء من عمره في الجاهلية صار كأنه قطع نصفه، أي ما هو كالنصف من عمره؛ لأن ما صادف به الجاهلية وكان حاصلا منه فيها: يلغى، لا عبرة به، كالمقطوع. (دسوقي)

(١١) قوله: كقوله: أي قول الشاعر، وهو أبو تمام، وهو من الشعراء الإسلامية، كان موجودا في زمن الدولة العباسية. (دسوقي)

(١٢) قوله: لو رأى الله: أي لو علم الله أن في الشيب خيرا، وقوله: «جاورته» الضمير لله تعالى، أي لأنزل الله تعالى الأبرار في المنزل الذي خصهم به من الجنة في حال كونهم شيبا؛ لأن الأليق أن الأبرار يجاورونه على أحسن الحال؛ ولأن الجنة دار الخير والكرامة. (دسوقي)

(١٣) قوله: إلى ما لا يلائمه: أي إلى مقصود لا يلائمه، وهو مدح أبي سعيد بأنه تبدي =

خُلْقًا من أبي سعيد غريبًا. ثم كون الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين أي دأبُهم وطريقهُم لا ينافي[١] أن يسلكه الاسلاميُّون
أي طبيعة حسنة — صفة لـ«خلقا»
ويتَّبعونهم في ذلك؛ فإنَّ البيتين المذكورين لأبي تمام، وهو من الشعراء الإسلامية[٢] في الدَّولة العباسية، وهذا المعنى مع وضوحه
أي قوله: «ثم كون الاقتضاب...»
قد خفي على بعضهم، حتى اعترض على المصنف بأنَّ أبا تمام لم يكن في الجاهلية، فكيف يكون من المخضرمين؟
وظاهر كلام المصنف أنه منهم

ومنه أي من الاقتضاب ما يقرب[٣] من التخلّص في أنه يشوبه شيء من المناسبة، كقولك بعد حمد الله تعالى[٤]: «أمَّا بعدُ»؛ فإنه
وهو الاتيان بالمقصود بلا ربط — يخالطه — هذا مقول القول
كان كذا وكذا[٥] فهو اقتضابٌ من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير ملائمة، لكنه يشبه التخلّص حيث لم يؤت
أي الانتقال المحتوي على «أما بعد» — أي على الله ورسوله — كالسبب الحامل على تأليف الكتاب مثلا
بالكلام الآخر فجاءةً من غير قصد إلى ارتباط وتعلُّق بما قبله، بل قُصِد نوعٌ من الربط[٦] على معنى مهما[٧] يكن من شيء بعد الحمد
بغتة — تفسير «فجاة»
والثناء؛ فإنه كان كذا وكذا. وقيل: هو أي قولهم بعد حمد الله: «أمَّا بعد» فصل الخطاب[٨]. قال ابن الأثير[٩]: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنَّ فصل الخطاب: هو «أما بعد»؛ لأنَّ المصنف يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له الكلام فصل بينه[١٠] وبين ذكر الله بقوله: «أما بعد». وقيل: فصل الخطاب معناه الفاصل من
من ذكر الله وتحميده — أي الذي سيق الذكر والتحميد لأجله — استعظاما له من التخلط بغيره
الخطاب، أي الذي يفصل بين الحق والباطل، على أن المصدر بمعنى فاعل. وقيل: المفصول[١١] من الخطاب الذي يتبينه من يخاطب
أي الكلام — أي يميز — فالإضافة بمعنى «من»
به، أي يعلمه بينًا لا يلتبس عليه، فهو بمعنى المفعول. وكقوله تعالى: عطفٌ على قوله: «كقولك بعد حمد الله»، يعني من الاقتضاب
أي المصدر — والإضافة بمعنى «من» أيضا — المرجع
القريب من التخلّص ما يكون بلفظ هذا، كما في قوله تعالى: بعد ذكر أهل الجنة ﴿هَٰذَاۚ[١٢] وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾ (ص:٥٥)، فهو اقتضاب[١٣]، فيه نوع ارتباط؛ لأنَّ الواو للحال، ولفظ «هذا» إمَّا خبر مبتدأ محذوف أي الأمر هذا[١٤] والحال كذا، أو مبتدأ[١٥] محذوف الخبر، أي
هو قوله: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾
هذا كما ذكر، وقوله تعالى بعد ما ذَكَر جمعًا من الأنبياء عليهم السلام[١٦] وأَرَاد أن يذكر بعد ذكرهم الجنة وأهلَها: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌۚ[١٧] وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ
الله تعالى — هي قوله: ﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾
لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ (ص: ٤٩) بإثبات الخبر، أعني قوله: ﴿ذِكْرٌ﴾، وهذا مشعر[١٨] بأنه في مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ﴾ (ص: ٥٥) مبتدأ محذوف الخبر.

= -أي تظهر- الليالي منه خلقا وطبائع غريبة لا يوجد لها نظير من أمثاله، ومعلوم أنه لا مناسبة بين ذم الشيب ومدح أبي سعيد. (دسوقي)

(١) قوله: لا ينافي إلخ: فالانتقال من التشبيب إلى المقصود من غير مناسبة اقتضاب، سواء فعله العرب أو المخضرمون أو غيرهم، فلا اعتراض بأن أبا تمام ليس من المخضرمين؛ فإن الاقتضاب ليس مختصا بهم. (الملخص)

(٢) قوله: الشعراء الإسلامية: المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجودا زمن الإسلام، ولو كافرا. (دسوقي)

(٣) قوله: ما يقرب إلخ: أي اقتضاب أو انتقال يشبه التخلص الاصطلاحي في كونه يخالطه شيء من المناسبة، ولم يجعل هذا القسم تخلصا قريبا من الاقتضاب؛ لعدم المناسبة الذاتية فيه بين الابتداء والمقصود، والتخلّص مبناه على ذلك. (دسوقي)

(٤) قوله: بعد حمد الله تعالى: أي بعد أن حمدت الله تعالى، وصليت على رسوله ﷺ. (دسوقي)

(٥) قوله: فإنه كان كذا وكذا: أشار به الشارح إلى أن المراد: أما بعد مع جملتها التي هي فيها، وبه يندفع ما يقال: إن السياق في أقسام الكلام التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها، و«أما بعد» ليست كلاما. (دسوقي)

(٦) قوله: بل قصد نوع من الربط: أي والربط يقتضي المناسبة بين المعلق والمعلق عليه، فالتعليق يتضمن نوع مناسبة. (دسوقي)

(٧) قوله: على معنى مهما إلخ: مرتبط بمحذوف، أي من حيث الإتيان بمعنى مهما يكن إلخ. (الدسوقي)

(٨) قوله: وقيل فصل الخطاب: أي هو المسمى بهذا اللفظ، والمراد بالخطاب: الكلام المخاطب به، وكذا يقال فيما يأتي. (دسوقي)

(٩) قوله: قال ابن الأثير إلخ: القصد من نقل كلامه تأييد ذلك القيل والتعريض على المصنف حيث حكاه بـ«قيل»، مع أن المحققين أجمعوا عليه. (دسوقي)

(١٠) قوله: فصل بينه: أي بين ذلك الغرض وبين ذكر الله تعالى بقوله: «أما بعد» على وجه مقبول، كما مر. (من الدسوقي)

(١١) قوله: وقيل المفصول: أي المبين المعلوم من الخطاب أي من الكلام، فكل كلام يعلمه المخاطب به علما بينا يقال فيه: «فصل الخطاب» على هذا القول. (علامة دسوقي)

(١٢) قوله: هذا: [أي هذا المذكور للمؤمنين والحال أن للطاغين إلخ.]

(١٣) قوله: فهو اقتضاب: أي لأن ما بعد هذا لم يربط بما قبلها بالمناسبة، ولكن فيه نوع ارتباط، ووجه الربط هنا أن الواو في قوله: ﴿وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ﴾ واو الحال، وواو الحال تقتضي مصاحبة ما بعده لما قبلها برعاية اسم الإشارة المتضمن لمعنى عامل الحال، وهو «أشير»، فالمحصل للربط واو الحال مع لفظ ﴿هَٰذَاۚ﴾. (دسوقي)

(١٤) قوله: أي الأمر هذا: أي الأمر الذي يتلى عليكم هو هذا، والحال أن كذا وكذا واقع. (دسوقي)

(١٥) قوله: أو مبتدأ: أي أو مفعول فعل محذوف، أي اعلم هذا، أو فاعل فعل محذوف، أي: مضى هذا، والحال أن كذا وكذا. (دسوقي)

(١٦) قوله: جمعا من الأنبياء عليهم السلام: [وهم أيوب وإبراهيم وإسحاق ويعقوب وغيرهم.]

(١٧) قوله: هذا ذكر: أي لهم بالثناء الجميل قوله: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ﴾ أي الشاملين لهم ولغيرهم ﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾ أي مرجع في الآخرة، وقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ (ص: ٥٠) بدل من ﴿لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾. (دسوقي)

(١٨) قوله: وهذا مشعر: أي ذكر الخبر في هذا التركيب مشعر بأنه المحذوف في نظيره، =

قال ابن الأثير: لفظ ﴿هَٰذَا﴾ في مثل هذا المقام(١) من الفصل الذي هو أحسن من الوصل(٢)، وهي علاقة وكيدة(٣) بين الخروج من
أي القطع بين الكلامين / أي التخلص / أي كلمة «هذا» / قوية
كلام إلى كلام آخر. ومنه أي ومن الاقتضاب القريب من التخلّص قول الكاتب هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث إلى
متعلق بـ«قول»
حديث آخر: هذا باب؛ فإنَّ فيه(٤) نوع ارتباط حيث لم يبتدئ بالحديث الآخر بغتة.

وثالثها أي ثالث المواضع التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها الانتهاء(٥)؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس، فإن كان
الانتهاء / نفس السامع / أي يبقى / أي سمع السامع / أي يحفظه
حسنا مختارا تلقاه السمع، واستلذه، حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير، وإلّا(٦) كان على العكس، حتى ربما أنساه المحاسن
بالقبول / الانتهاء / فيصير مجموع الكلام مقبولا / بيان لـ«ما وقع» / متعلق بـ«جدير»
الموردة فيما سبق، فالانتهاء الحسن كقوله (شعر): وإني جديرٌ(٧) أي خليقٌ إذ بلغتُك بالمنى :: أي جدير بالفوز بالأماني، وأنت(٨) بما
أي ما به الانتهاء / أبي نواس / أي حقيق / أي وصلت إليك بالمديح / ما يتمناه الإنسان
أمّلتُ منك جدير :: فإن تُولني أي تعطني منك الجميل فأهله :: أي فأنت أهل لإعطاء ذلك الجميل، وإلّا فإني عاذر إياك
أي الإحسان / فالمبتدأ محذوف / أي إن لم تولني الجميل
وشكور(٩)، لما صدر عنك من الإصغاء إلى المديح،أو من العطايا السابقة. وأحسنه أي أحسن الانتهاء ما آذن(١٠) بانتهاء الكلام، حتى
متعلق بـ«شكور» / فإن ذلك من المنة / أي أعلم
لا يبقى للنفس تشوُّف إلى ما وراءه، كقوله(١١): شعر:
أي انتظار

بقيتَ بقاءَ الدهر، يا كهف أهله(١٢) :: وهذا دعاءٌ(١٣) للبريَّة شاملٌ
أي قوله: «بقيت إلخ»

لأنَّ بقاءك سبب لنظام أمرهم وصلاح حالهم، وهذه المواضع الثلاثة يبالغ المتأخرون في التأنق فيها، وأمّا المتقدمون فقد قلَّت
يعني الابتداء والتخلص والانتهاء
عنايتهم بذلك. وجميع فواتح السور وخواتمها واردةٌ على أحسن الوجوه(١٤) وأكملها من البلاغة؛ لما فيها من التفنن(١٥) ....
القرآنية / للسهولة وعدم التكلف / جمع «سورة» / أي آتية / حال من «الوجوه» / أي في فواتح السور

= كقوله تعالى: ﴿هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ (ص:٥٥)؛ لأن الذكر يفسر الحذف في النظير، فلفظ ﴿هَٰذَا ۚ﴾ في ما تقدم على هذا مبتدأ محذوف الخبر، أي فهو يرجّح احتمال كونه مبتدأ محذوف الخبر على بقية الاحتمالات. (من الدسوقي)

(١) قوله: هذا المقام: [أي مقام الانتقال من غرض إلى غرض آخر.]

(٢) قوله: من الفصل الذي هو أحسن من الوصل: أي مما يفصل بين كلامين فصلا أحسن عند البلغاء من التخلص الذي هو الوصل بالمناسبة، وذلك لأن لفظ «هذا» ينبه السامع على أن ما سيلقى عليه بعدها كلام آخر غير الأول، ولم يؤت بالكلام الثاني فجاءة حتى يشوش على السامع سمعه؛ لعدم المناسبة، وأما التخلّص المحض فليس فيه تنبيه السامع على أن ما يلقى هل هو كلام آخر أو لا. (دسوقي)

(٣) قوله: وكيدة: أي قوية شديدة، أي يتأكد الإتيان بها بين الخروج من كلام والدخول في كلام آخر. وقوله: «وهي علاقة وكيدة» كالعلة لما قبله، وهو أحسنية هذا في مقام الانتقال من الوصل بالمناسبة. (دسوقي)

(٤) قوله: فإن فيه إلخ: أي لأنه ترجمة على ما بعده، ويفيد أنه انتقل من غرض إلى آخر وإلا لم يحتج للتبويب، فلما كان فيه تنبيه على إرادة الانتقال لم يكن الإتيان بما بعده بغتة، فكان فيه ارتباط ما، ولفظ «أيضًا» في كلام المتأخرين من الكتاب يشعر بأن الثاني يرجع به على المتقدم، وهذا المعنى فيه ربط في الجملة بين السابق واللاحق ولم يؤت بالثاني فجاءة. (دسوقي)

(٥) قوله: الانتهاء: أي انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة، ولا يخفى حسن ختم الكتاب بالانتهاء. (تجريد البناني)

(٦) قوله: وإلا: أي وإن لم يكن الانتهاء حسنا مجّه السمع وأعرض عنه وذمه، وذلك قد يعود على مجموع الكلام بالذم؛ لأنه ربما أنسى محاسنه السابقة قبل الانتهاء، فهو -أي ما ختم به الكلام- كالطعام الذي يتناول في الآخر، فإن كان حلوا لذيذا أنسى مرارة أو ملوحة ما قبله، وإن كان مرا أو مالحا أنسى حلاوة ما قبله. (دسوقي)

(٧) قوله: وإني جدير: أي حقيق؛ لكوني شاعرا مشهورا عند الناس بمعرفة الشعر والأدب، وقوله: «إذ بلغتك» أي وصلت إليك بمدحي، وقوله: «بالمنى» أي بما أتمنى، وهو متعلق بـ«جدير»، أي إني جدير بالفوز بالمنى منك حين بلغتك. (دسوقي)

(٨) قوله: وأنت: أي أنت جدير وحقيق بما أملته ورجوته منك، وهو الظفر بالمنى؛ لأنك من الكرام. (دسوقي)

(٩) قوله: وشكور: قيل: إن في إتيان المصنف بهذين البيتين تورية؛ لأن معناهما القريب: ما قصده الشاعر والبعيد: ما قصده المصنف، وهو أن كتابه قد ختمه وبلغ مناه فيه، وبعد ذلك يطلب من مولاه أن يقبله منه ويثيبه عليه. (دسوقي)

(١٠) قوله: ما آذن: أي ما أعلم بأن الكلام قد انتهى، والذي يعلم بالانتهاء: إما لفظ يدل بالوضع على الختم، كلفظ «انتهى» أو «تم» أو «كمل»، أو بالعادة، كأن يكون مدلوله يفيد عرفا أنه لا يؤتى بشيء بعده، ولا يبقى للنفس تشوف لغيره بعد ذلك، مثل قولهم في آخر الرسائل والمكاتبات: «والسلام»، ومثل: «الدعاء»؛ فإن العادة جارية بالختم به، كما في البيت الآتي. واعلم أن الانتهاء المؤذن بانتهاء الكلام يسمى براعة مقطع. (دسوقي)

(١١) قوله: كقوله: أي الشاعر، وهو أبو العلاء المعري، وقيل: لأبي الطيب المتنبي، وما وجد في ديوان واحد منهما. (الدسوقي)

(١٢) قوله: يا كهف أهله: أي يا كهفا يأوي إليه غيره من أهله، والكهف في الأصل: الغار في الجبل يؤوى إليه ويلجأ إليه، استعير هنا للملجأ. (دسوقي)

(١٣) قوله: وهذا دعاء إلخ: إشارة إلى قوله: «بقيت إلخ»، وقد وجه الشارح الشمول بقوله: «لأن بقاءك سبب إلخ»، حاصله: أنه لما كان بقاؤه سببا لنظام البرية ودفع ظلم بعضهم عن بعض وتمكن كل واحد من بلوغ مصالحه: كان الدعاء ببقائه دعاء بنفع العالم، وإنما آذن هذا الدعاء بانتهاء الكلام؛ لأنه قد تعورف الإتيان بالدعاء في الآخر، فإذا سمع السامع ذلك لم يتشوف لشيء وراءه. (من الدسوقي)

(١٤) قوله: على أحسن الوجوه: أي الضروب والأنواع التي هي مقتضيات الأحوال. (ق)

(١٥) قوله: من التفنن: أي ارتكاب الفنون، أي العبارات المختلفة، وهذا علة لقوله: =

وأنواع الإشارة[١]، وكونها بين أدْعية ووصايا، ومواعظ وتحميدات، وغير ذلك ممّا وقع موقعه، وأصاب مَحَزَّه[٢]، بحيث تقصر عن كنه وصفه العبارة، وكيف لا[٣]؟ وكلام الله تعالى وسبحانه في الرتبة العليا مِن البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة، وقد أعجز مصاقِع البلغاء، وأخرس شقاشق الفصحاء. ولمَّا كان هذا المعنى[٤] ممّا قد خفي على بعض الأذهان؛ لما في بعض الخواتم والفواتح من ذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار وأمثال ذلك: أشار إلى إزالة هذا الخفاء بقوله: يظهر ذلك[٥] بالتأمل مع التذكر؛ لما تقدم، والله تعالى أعلم وأحكم من الأصول والقواعد[٦] المذكورة في الفنون الثلاثة التي لا يمكن الاطلاع على تفاريعها وتفاصيلها، إلّا لعلّام الغيوب؛ فإنه يظهر بتذكرها أنَّ كلا من ذلك وقع موقعه بالنظر إلى مقتضيات الأحوال، وأنَّ كلا من السُّور بالنسبة إلى المعنى الذي تتضمنه مشتملة على لطف الفاتحة، ومنطوية على حسن الخاتمة. ختم الله لنا بالحسنى[٧]، ويسَّر لنا الفوز بالدرجة القصوى، بحقِّ النبي وآله الطيبين الطاهرين صلى الله عليه وعليهم أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

(أي خواتم السور — أي دائرة بين أدعية — أي التي يتوهم عدم مناسبتها للابتداء والختم — كتذكر الغضب والذم — أي في معاني الفواتح والخواتم — أي بتذكر ما مر من أصول — أي من الأهوال والأفزاع وأحوال الاكفار وأمثال ذلك — أي ما افتتحت به — أي ما اختتمت به)

تمَّ مختصر المعاني بفضل الرحمن وحوله وقوته

= «واردة إلخ». (دسوقي)

(١) قوله: وأنواع الإشارة: أي اللطائف المناسب كل منها لما نزل لأجله ومن خوطب به. (دسوقي)

(٢) قوله: محزّه: بالحاء المهملة والزاي المعجمة، أي موضعه الذي يليق به، و«المحز» في الأصل: موضع القطع، أريد به هنا موضع اللفظ، والكلام على طريق المجاز المرسل. (دسوقي)

(٣) قوله: وكيف لا إلخ: يصح رجوعه لكلام المتن، أي وكيف لا تكون فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه، والحال أن كلام الله إلخ، ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله. (دسوقي)

(٤) قوله: ولما كان هذا المعنى: أي ورود فواتح السور وخواتمها على أحسن الوجوه وأكملها. (دسوقي)

(٥) قوله: يظهر ذلك: أي كون الفواتح والخواتم واردة على أحسن الوجوه وأكملها. (دسوقي)

(٦) قوله: والقواعد: عطف تفسير، وقوله: «التي لا يمكن إلخ» نعت لـ«الأصول والقواعد المذكورة»، كما هو ظاهر. (علامة دسوقي)

(٧) قوله: بالحسنى: أي بالحالة الحسنى، وهو الموت على الإيمان؛ لأنه يترتب عليها كل أمر حسن. (دسوقي)

وقد تمّ ما أردناه بمنه ونواله، والصلاة والسلام على سيد البشر وآله.

بنده محمود حسن -عفي عنه- الديوبندي، وسعى في تصحيح متنه والحواشي فاضل الحواضر والبوادي مولانا المولوي عبد الهادي السنبهلي ثم الدهلوي.

* * * * *

خاتمة الطبع

نحمد الله الذي أبدع المخلوقات والجن والإنسان، وخصَّ من بينهن الإنس بالنطق والبيان، والصلاة والسلام على من أخرس بفصاحته الأنيقة الغريبة الفصحاء، وأفحم ببلاغته البديعة الرشيقة البلغاء، وعلى آله وأصحابه الذين هم عمود الإسلام، وفاقوا مجدا بين أولياء الأمة والأنام.

أما بعد: فلمَّا كان الكتاب المستطاب المتداول بين ذوي الألباب من الفضلاء والطلاب، المقبول لدى الأقاصي والأداني، المعروف بـ«مختصر المعاني»، من تصنيفات قدوة العلماء الأعلام، سند الفضلاء الكرام، مسعود بن عمر الشهير بسعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٨١ هـ (كذا)، قد طبع في المطابع العديدة كرة بعد كرة، مرة بعد مرة، ولكن لكونه مشحونًا بالأغلاط الكثيرة ما كان مقبولًا بين الخاص والعام، وكان يضيق قلوب المشتاقين دون المرام: فكلَّفتُ الفاضل الجليل النحرير النبيل صدر المدرسين رئيس المحدثين علامة الزمن مولانا المولوي محمود حسن -صانه الله عن الآفات والفتن- الديوبندي لتحليته بالحواشي الجديدة المفيدة، وحل العويصات الصعبة العديدة، فصحَّح المتن أولًا بمقابلة النسخ القلمية والمصرية، وحشَّاه ثانيا تحشية أنيقة، وحلَّاه حلية رقيقة بتلخيص الحواشي والشروح الجليلة، مثل الدسوقي والتجريد، حتى كأنه لاحتوائه على المطالب الفخيمة شرح جديد ومغنٍ عن سائر الشروح والزبر القديمة، وناسخ للحواشي المعتبرة والتعليقات الكريمة.

ولمَّا كان هذا الكتاب الموصوف -بحمد الله وعونه- مقبولًا عند الطلبة والمدرسين، ولم يبق منه نسخة عند التجار، وكان وجوده كالعنقاء في الأمصار: وجَّهنا عنان العناية إلى طبعه مرة خامسة، فجاء بحمد الله يروق النواظر، ويعجب الأصاغر والأكابر، فهو مطابق للمسؤول بل فوق المأمول.

فيا أيها الإخوان، ويا أيها الخلان، بادِروا إلى الاشتراء، فلا يحزنكم البطء، وكان الفراغ من طبعه في شهر محرم الحرام من شهور سنة تسعة وخمسين بعد الألف وثلاث مائة من هجرة سيد المرسلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وأصحابه أجمعين، وأنا العبد الضعيف المفتقر إلى رحمة ربه الخلاق محمد عبد الأحد -صين عن الحسد- مدير المطبع المجتبائي الواقع في الدهلي.

محتويات مختصر المعاني

*****

من منشورات البُشرىٰ

التفسير والتجويد

التفسير للبيضاوي
تفسير الجلالين
الفوائد مكية
تسهيل البيان في رسم خط القرآن
الفوز الكبير
جمال القرآن (عربي)

الحديث وأصوله

صحيح البخاري (٤ مجلدات)
صحيح مسلم (٣ مجلدات)
جامع الترمذي (٣ مجلدات)
سنن أبي داود (مجلدين)
سنن النسائي (مجلدين)
سنن ابن ماجه (مجلدين)
الموطأ للإمام مالك
الموطأ للإمام محمد
شرح معاني الآثار
مشكاة المصابيح (مجلدين)
زجاجة المصابيح (٥ مجلدات)
رياض الصالحين
شرح رياض الصالحين
آثار السنن مع التعليق الحسن
مسند الإمام الأعظم
زاد الطالبين
الأدب المفرد
الأحاديث المنتخبة
تيسير مصطلح الحديث
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر
أصول التخريج ودراسات الأسانيد

العقائد

شرح العقائد مع النبراس
شرح العقائد مع نظم الفرائد
شرح العقائد مع عقد الفرائد
شرح العقيدة الطحاوية

الفقه

الهداية مع حاشية اللكنوي (٤ مجلدات)
شرح الوقاية
كنز الدقائق
مختصر القدوري مع التوضيح الضروري
مختصر القدوري مع المعتصر الضروري
مختصر القدوري مع الجوهرة النيرة
مختصر القدوري مع اللباب
المختصر في الفقه الحنفي
التسهيل الضروري
منية المصلي
نور الإيضاح

أصول الفقه

أصول الشاشي مع أحسن الحواشي
أصول الشاشي مع فصول الحواشي
نور الأنوار مع قمر الأقمار (مجلدين)
الحسامي مع النامي
الحسامي مع النظامي
التوضيح والتلويح مع التوشيح
المجموعة في القواعد الفقهية
شرح عقود رسم المفتي
تسهيل الوصول إلى علم الأصول

الميراث

السراجي مع دليل الورّاث
السراجي مع حاشية سيد أصغر حسين
السراجي مع شرح الشريفية
المواريث

النحو

نحومير
شرح مائة عامل
هداية النحو
كافية
شرح ملا جامي
النحو الواضح (مجلدين)
المنهاج في القواعد والإعراب
لسان القرآن (٣ مجلدات)

الصرف

تعليم الصيغة
تعريب علم الصيغة
تكملة ميزان الصرف
مراح الأرواح
خاصيات الأبواب
فصول أكبري

المنطق والفلسفة

سلم العلوم مع ضياء النجوم
القطبي
شرح التهذيب مع تحفة شاهجهاني
شرح التهذيب مع تذهيب التهذيب
المرقاة مع المرآة
إيساغوجي مع مغني الطلاب
تيسير المنطق (عربي)
مبادئ الفلسفة
هداية الحكمة
الهدية السعيدية

الأدب والبلاغة

ديوان الحماسة
ديوان المتنبي
المعلقات السبع
المقامات الحريرية
نفحة العرب
مختصر المعاني
دروس البلاغة
تلخيص المفتاح
البلاغة الواضحة
متن الكافي

كتب تحت الطباعة

الهداية مع حاشية السنبلي